

«فهو سنة الجيزة الثاني مع حاشية فتح العين للعلامة الفاضل السيد أبي بكر
ابن السيد محمد بن سبط الله مياطي تم المكي رحمه الله تعالى آمين» *

٢	(فصل في صلاة الجماعة)	٦٤	مطلب أركان الخطبتين
٥	مطلب في سن إعادة المكتوبة وهو قوله	٦٨	مطلب شروط الخطبتين
	وتسن إعادة المكتوبة بشرط أن تكون الخ	٧١	مطلب آداب مريد حضور الجمعة وهو قوله
٨	مطلب الصلاة بجميع كثير اللفظ بدعة		وسن لمريد حضورها الخ
	امامه ٩ مجتبه ما وصلي منفرد أحسح	٧٢	مطلب الأغسال المستنونة وهو قوله ومن
	أو ما وصلي جماعة لم يجتبه		الأغسال المستنونة ذكرها استطراداً
١٠	مجتبه يجوز له فرد أن ينوي الاقتداء بامام	٧٦	مطلب التزين بأحسن ثيابه
	أثناء صلاته الخ ١٠ مجتبه إدراك الجماعة	٧٧	مطلب حرمة استعمال الحرير وهو قوله
	وهو قوله وتذكر جماعة ما لم يسلم أمام الخ		ويحرم التزين بالحرير الخ ٧٨ فرع أى
١٩	مطلب باب شروط القدوة وهو قوله وشروط		في بيان صورة مستثناة من حرمة استعمال
	القدوة نية اقتداء الخ ٢٢ مطلب نذب		الحرير ٨٢ مطلب التعمم ٨٢ مطلب
	الوقوف والمبادرة في الصف وتسوية		التطيب ٨٤ مطلب نذب إزالة الظفر
	الصفوف ٢٤ مجتبه كراهة شروع		والشعر الخ ٨٥ مطلب الانصات للخطبة
	صف قبل إتمام الصف الذي أمامه الخ	٨٦	مطلب تثبتت العاطس ٨٧ وتكره
٢٦	من شروط صحة القدوة اجتماع الامام		تحريراً صلاة فريض أو نفل بعد جلوس
	والامام في مكان الخ ٣٠ من شروط صحة		الخطيب على المنبر ٨٩ مطلب قراءة سورة
	القدوة موافقة في سنن تفحش مخالفة		الكهف في يوم الجمعة وليلتها ٨٩ مطلب
	فها الخ ٣١ من شروط صحة القدوة عدم		كثارة الصلاة على النبي يوم الجمعة وليلتها
	تخلف عن امام ركعتين فعليين الخ	٩٠	مطلب كثارة الدعاء في يوم الجمعة وليلتها
٣٢	مجتبه الاعتذار التي توجب التخلف وهو	٩١	مطلب كثارة فعل الخير في يوم الجمعة
	قول الهشبي واعلم الخ ٣٤ مجتبه مسئلة		وليلتها ٩٢ ما يطلب بعد صلاة الجمعة
	المسبوق وهو قوله ولوا شغل مسبوق		من قراءة المسبقات وغيرها وهو قوله
٤١	مجتبه في بيان ما يقتضي بطالان القدوة		وأن يقرأ عقب سلامه من الجمعة الخ
	وهو قوله ولا يصح قدوة من الخ	٩٢	مهمة ليسن أن يقرأ الفاتحة والأخلاص
٤٥	تنبيه وقع خلاف في أن يقل هي من		والمعوذتين وآية الكرسي الخ بعد ذلك
	أحوات كان ٤٦ تنبيه تصح أيضاً قدوة		مكتوبة ٩٣ مجتبه تقرأ بخطى الرقاب
	السكامل بالصبي	٩٥	وحرم على من تلازمه الجمعة فتقوم ببيعة
٤٧	مجتبه كراهة الاقتداء بغاسق		بعد أذان الخطبة وسفر بعد غيرها
٤٨	مطلب عذر الجماعة وهو قوله تمة وعذر	٩٧	تمة في مسئلة الاستخفاف ٩٨ مجتبه
	الجماعة كالتجمة		التصر والجمع وهو قوله تمة يجوز لسافر
٥٢	(فصل في صلاة الجمعة)	١٠١	مجتبه انتهاء السفر وهو قوله وينتهي
٥٥	مطلب شروط صحة الجمعة ٥٨ فرع من له		السفر ١٠٤ فرع يجوز الجمع بالمرض الخ
	مسكنان بلدن والعريضة كثر فيه أقامته	١٠٥	تمة يجوز الجمع بالمرض
٦٣	فائدة جلة الخطيب المشرعة عشرة	١٠٥	(فصل في الصلاة على الميت)

٢١٨	مهمة سن وضع حريته لعقوله الاتباع	٢١٨	مبحث ما يجب على مؤتمن قضائه الكسوف من رمضان ٢١٥
١١٩	مبحث كراهة البناء للقبور	٢١٩	مطلب ما يسن للصائم
١٢١	مطلب نبش الميت بعد الدفن لغسل الخ	٢٢٠	وهو قوله وسن للصائم تسخير
١٢١	مبحث يحرم نبش الميت الا في صور	٢٥١	مطلب قراءة القرآن في رمضان وغيره وهو قوله واكثر تلاوة للقرآن الخ
١٢٣	مطلب اركان الصلاة على الميت	٢٥١	يستحب الدعاء عند ختم القرآن
١٣٠	مطلب شروط الصلاة على الميت	٢٥٢	دعاء ختم القرآن للسيد اجدد حلان
١٣٢	وتصح الصلاة على ميت غائب عن بلد	٢٥٦	ما يطلب في رمضان من اكثر العبادات
١٣٤	وتحرم صلاة على كافر الخ	٢٥٧	مطلب ليلة القدر
١٣٨	ويتندب ان يلتن محتضر الخ	٢٥٨	مبحث الاحتكاف وهو قوله تمة
١٣٩	مطلب التلقين بعد الدفن وهو قوله وتلقين بالغ ١٤١	٢٦٤	مطلب في صوم التطوع
١٤١	وهو قوله ويتندب زيارة قبور	٢٦٦	مطلب صوم يوم عاشوراء وفضيلته وفيه حكاية بحجية ٢٧٤ (باب الخ)
١٤٤	مطلب التحزية	٢٧٤	مبحث الحكمة في افعال الخ وما في المناسك ٢٧٥
١٤٤	مطلب يكره لاهل الميت صنع طعام يجمعون الناس عليه ١٤٤	٢٧٥	مبحث بناء الكعبة
١٤٤	على المصائب ١٤٧ (باب الزكاة)	٢٧٨	وتعمرها وفضيلتها ٢٧٨
١٤٩	مطلب زكاة التقدين والتجارة وهو قوله في ذهب ١٥٥	٢٨٠	مبحث من ذنوبه كبوم ولده أمه ٢٨٠
١٥٥	مبحث ما يحل استعماله من الذهب والفضة وهو قوله فرع يجوز للرجل تختم الخ ١٥٩	٢٨٧	مطلب الحج ٢٩٤
١٥٩	مبحث زكاة الزرع والثمار وهو قوله وتجب على من مرقى قوت الخ ١٦٤	٣٠١	مطلب واجبات الحج
١٦٤	مبحث زكاة الماشية وهو قوله وتجب على من مر لزكاة في كل خمس ابل شاة الخ ١٧٠	٣٠٢	مبحث المواقيت ٣٠٧
١٧٠	مطلب زكاة الفطر وهو قوله وتجب الفطرة ١٧٠ (فصل في اداء الزكاة) ١٨٦	٣١٢	مطلب زيارة النبي صلى الله عليه وسلم
١٨٦	مطلب قسم الصدقات وتصرف للاصناف الثمانية وهو قوله وتبهما اعطاؤها المسكينة	٣١٦	مطلب شرب ماء زمزم
٢٠٢	تمة في قسم الفسقة والنجس	٣١٦	فصل في محرمات الاسرار ٣٢٢
٢٠٧	مطلب صدقة التطوع وهو قوله وسن صدقة التطوع الخ ٣١٠	٣٣٠	مطلب الاصحبة وهو قوله وهما الخ
٢٢٠	مبحث ثنية في الصوم وهو قوله وفرضه ثنية	٣٣٥	مطلب العتيقة وهو قوله ويتندب ان تلزمه نفقة فرعه ان يعنى عنه الخ
٢٢٥	مبحث ما يلبس به الصائم وهو قوله وبقر	٣٣٩	فرع يس لئلا ادهان وقبه مسائل شتى كالاكتحال الخ
٢٣٣	مطلب ما يسبى به الفطر في رمضان وهو قوله بسقط الخ	٣٤١	مبحث الاحكام المنعلة بالذباح والصيد والاطعمة وهو قوله واعلم ان ذبح الحيوان الخ
٢٣٦	مبحث فمين تجب عليه الزكاة وهو قوله ويجب على من فده الخ	٣٥٥	فائدة افضل المناسك لزراعة الخ
		٣٥٦	مبحث النذر وهو قوله فرع نذر كرفيه ما يجب على المكاتب بالنذر الخ

الجزء الثاني

من أمانة الطالبين على حل ألقاط
فتح المعين للعلامة الفاضل الصالح الكامل
السيد أبي بكر المشهور بالسيد البكري ابن العارف
بإله السيد محمد شطرا الدمياطي تزيل مكة
المشرقة زادها الله شرفاً ورفعة
رحمه الله تعالى ونفع
المسلمين ببركاته
آمين



ولرجاء يسر الأجور وضع بالهامش فتح المعين
مع تقريرات شريفه وزيادات ميسره للؤلؤ السيد البكري
رحمه الله تعالى آمين بحمد الله

هذه الطبعة الخامسة وهي أعلى ومن المعلوم ان المنكر راحل
سيما وقد قولت على نسخة المؤلف التي بخطه حين قراءتها
بالمسجد الحرام تجاه الكعبة المشرقة رحمه الملك العلام

بإتساع
طبعت هذه الحاشية بأذن مجل المؤلف حفظه الله
ولاسوع لأحد صغها بدون ادنمه

بوضع المطبعة اممية بمصر

الله

بسم الله الرحمن الرحيم

(فصل في صلاة الجماعة)

(فصل في صلاة الجماعة)

أما في بيان ما يتعلق بالصلاة من حيث الجماعة من شروطها وأحكامها ومكروهااتها ومسقطاتها وحقيقة الجماعة هنا الأرتباط بالحاصل بين الإمام والمأموم ولو واحد أو هي من خصائص هذه الأمة كالجمعة والعديد والكوفين والاستقراء قال المناوي وحكمة مشروعتها قيام نظام الألفة بين المصلين ولذا أشرقت المساجد في الحال لم يحصل التعاهد باللقاء في أوقات الصلاة بين الجيران ولا أنه قد يعلم الجاهل من العالم ما يجبهه من أحكامها ولأن مراتب الناس متفاوتة في العبادات فتعذر تركه الكامل على الناقص فتكامل صلاة الجميع اه وقد ورد في فضلها أحاديث كثيرة منها الخبر المتفق عليه الآتي ومنها ما رواه الطبراني عن أنس من متى إلى صلاة مكتوبة في الجماعة فهي تحجة ومن مشى إلى صلاة تطوع فهي كعمرة نافلة ومنها ما رواه الترمذي عن أنس انضمام صلي أربعين يوما في جماعة بذلك التكبير الأولى كتب له به راء ثان راء من الثار وبراءة من النفاق وفي المنع السنية على الوصية المنسوبة للقطب الشعراني ما نصه وقد كان السلف يعدون فوات صلاة الجماعة مصيبة وقد وقع أن بعضهم خرج إلى حائله يعني حديقته فخرج وقد صلى الناس صلاة العصر فقال الله فأنسى صلاة الجماعة أشبهكم على أن حائطي على المسكين صدقة وفاتت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما صلاة العشاء في الجماعة فقصي ثلث الليلة حتى طلع الفجر جبر المأفاته من صلاة العشاء في الجماعة وعن عبيد الله ابن عمر القواريري رحمه الله تعالى قال لم تكن تفوتني صلاة في الجماعة فزلتني ضيف فشغلت بسببه عن صلاة العشاء في المسجد ففرحت أنقلب المسجد لأصلي فيه مع الناس فإذا المسجد كلها قد صلى أهلها وغفت فرجعت إلى بيتي وأنا نوري على فوات صلاة الجماعة فقلت ورد في الحديث أن صلاة الجماعة تزيده على صلاة الفرد سبعاً وعشرين فصليت العشاء سبعاً وعشرين مرة ثم غفرت قرأتني في المنام على فرس مع قوم على خيل وهم أممي وأنا أركض فرسي خلفهم فلا يلحقهم فالتفت إلى واحد منهم وقال تتعب فرسك فلست تلحقنا فقلت ولم يا بني قال لا نأكلنا العشاء في الجماعة وأنت قد صليت وحدك

فاستيقظت

فاستعملت وأما مهموم من بن وقال بعض السلف ما فاتت أحد أصلا تلجأه الأئمة أن يصابه وقد كانوا
 يعززون أنفسهم سبعة أيام إذا فاتت أحدهم صلاة الجماعة وقيل ركعة ويعززون أنفسهم ثلاثة أيام إذا
 فاتتهم التكسيرة الأولى مع الإمام فاعلم ذلك ما نحن آله (قوله وشعرت) أي الجماعة وقوله بالمدينة أي
 لا يمكنه لقهر الصحابة بها وفي المتن ما نصه مكنت صلى الله عليه وسلم مدته مقامه بمكة ثلاث عشرة سنة
 يصلي بغير جماعة لأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا مقهورين يصلون في بيوتهم فلما هاجر إلى المدينة أقام
 الجماعة وأوجب عليها وأعتقد الإجماع عليها اهـ واستشكل ذلك بصلاته صلى الله عليه وسلم والصحابة
 ضيقة الأسراء جماعة مع جبريل و بصلاته صلى الله عليه وسلم على و بحد حجة فكان أول فعلها بمكة
 وكان يصلي جماعة صلى الله عليه وسلم جماعة وأوجب بأن المراد يصلي بغير جماعة أي ظاهرة أو مع المواظفة
 (قوله وأقامها) أي الجماعة وقوله وإمام وما موم هذا مأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم الجماعة إمام
 وما موم أي سواه كان الر جل مع ولده أو ذو حنة أو رقيقة قال ابن الرقة لا يقال المشهور من منذهب
 الإمام الشافعي رضي الله عنه أن أقل الجمع ثلاث لأن أقل الحكم هنا على الاثنين بالجماعة أمر شرعي
 مأخذه التوقيف وأقل الجمع ثلاثة بحث لقوى ما خذه اللسان اهـ ثم إن عمل كون أقلها ما ذكر في غير
 جماعة الجمعة أمه أي فلا يندفعها من أربعين (قوله ثم في صبيها) أي ثم الجماعة في صبح الجمعة أفضل لخبر
 ما من صلاة أفضل من صلاة الغد يوم الجمعة في جماعة وما أحسب من شهداء منكم إلا مغفور له رواه
 الطبراني وصححه وفي س على من منهم ولا بعد أن كل ما عشاء الجمعة ومغفرها وعصرها جماعة آ كدم
 عشاء ومغرب وعصر غيرها على قياس ما قبل في صبيها اهـ (قوله ثم الصبح) أي في سائر الأيام وذلك
 لأن الجماعة فيه أشق منها في بقية الصلوات والخبر الآتي (قوله ثم العشاء) أي لأنها أشق بعد الصبح
 ولما رواه مسلم من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما
 قام الليل كله (قوله ثم العصر) أي لأنها الصلاة الوسطى عند الجمهور (قوله صلاة الجماعة) أي
 الصلاة من حيث الجماعة وبما ذكرنا دفع ما قيل إن الصلاة واجبة مطلقا ولو وقعت في جماعة أم لا
 فلا يصح الأخبار بأنها سنة راحل الدفع أن المراد أنها سنة من حيث الجماعة لا من حيث ذاتها (قوله
 في أداء مكتوبة) سيذكره عز زقوله في أدائها وقوله مكتوبة بتواضعها بالثاني مع أن الجماعة تسرى
 غيرها أيضا كالعبد والراوي لا يحل الخلاف أبدى سيذكره فانه لا يجزى إلا فيها وأما في غيرها
 فهي سنة بالاتفاق (قوله لا جعة) أما الجماعة فما فرض عين كإبليس بابها (قوله سنة) أي سنة
 عين حتى على النساء الأهالي أن لا تترك في حقهن كذا كدها على الرجال كما سألني (قوله الخبر المتفق
 عليه) دليل للسنية (قوله من صلاة الغد) فانه والذال المهمة أي المنفرد (قوله بسبع وعشرين) في
 رواية خمس وعشرين قال في شرح الروض ولا منافاة لأن القليل لا يثنى الكثير أي الأخبار بالقليل
 لا يثنى الأخبار بالكثير وأنه أخبر أو لا بالقليل ثم أخبره الله بزيادة الفضل فأخبر بها أو أن ذلك يختلف
 باختلاف أحوال المسلمين (قوله درجة) قال ابن دقيق العيد أظهر أن المراد بالدرجة الصلاة لأنه
 ورد كذلك في بعض الروايات وفي بعضها التعبير بالضعف وهو مشعر بذلك أيضا (قوله تقتضي الندبة
 فقط) أي ولا تقتضي الفرضية (قوله وحكمة السبع والعشرين الخ) قال في النهاية وحكمة كونها
 سبعا وعشرين كما أفاده السراج البغيني أن الجماعة ثلاثة والحسنة عشر أمثالها فاعتد حصل لكل واحد
 عشرة فالجمعة ثلاثون لكل واحد من ماله واحد يتي تسعة تضرب في ثلاثة بسبع وعشرين وربنا
 أجل ولا يعطى كل إنسان ماله الجماعة فصار لكل واحد سبعة وعشرين وحكمة أن أقل الجماعة
 ثمان أن درناجل ولا يعطى جماعة وكرمه ما يعطى الثلاثة اهـ (قوله ان فيها) أي في الجماعة
 وقوله فوائد تدر على صلاة الغد وهي إجابة المؤذن بنية الصلاة في جماعة والتكبير المأثور في أول الوقت
 والمشي إلى المسجد بالسكينة ودخول المسجد داعيا أو صلاة التيمية عند دخوله كل ذلك بنية الصلاة

وشعرت بالمدينة
 وأقامها إمام وما موم
 وهي في الجمعة ثم في
 صبيها ثم الصبح ثم
 العشاء ثم العصر ثم
 الظهر ثم المغرب
 أفضل صلاة الجماعة
 في أداء مكتوبة
 لا جعة (سنة)
 مؤكدة للخبر المتفق
 عليه صلاة الجماعة
 أفضل من صلاة
 الغد بسبع
 وعشرين درجة
 والافضل تقضي
 الندبة فقط وحكمة
 السبع والعشرين
 أن فيها فوائد تزيد
 على صلاة الغد بنحو
 ذلك

بمصالحهم في حال الحاق إذا لم يبق في حال الحاق من الجماعة من الجماعة فصل في إجماعهم
 في حال الحاقه وقسطه على منعت من العصر إلى المغرب فقال عليه السلام من تصدق على هذا فصل
 في بعضه من رجل روي عنه الترمذي وصحبه ما قوله صلى الله عليه وسلم لا يفراد الجماعة
 (فيهم) * قال في المتن المراسلة لأعادة القوم إلى الأصل لا يجمعوه التي سبقت أداها فصل
 أي تركوا ذلك أو شرط (قوله المكتوبة) أي على الأعيان ونحوها بالثبوت لوقت لائن إعادتها ولا
 تنفع بدلوها أصبت لهم من الجماعة فيها لم يثبت بدو صلاة لائن الجماعة فيها كقولهم يحسن إعادتها
 ونحوه صلاها لحاقه فلا تنس إعادتها فإن إعادتها كانت نافلة لم تنفع في أصلها لحاقه
 لا تنفع في حال الحاقه لا يفراد الجماعة من جهة إلى تنقل أي بدله من غيره ونحوه أيضا النافلة التي لائن
 الجماعة فيها الملائمة فمنها إعادتها لائن إعادتها ولو ترادها لم يكن إعادتها لا تنفع إعادته ودخل في
 المكتوبة بدو صلاة الجمعة فقتضاه إعادتها وعمله عنده وإن زادها فإن عصر اجتماعهم في
 مكان واحد وعندها تنقله لئلا يفرادهم بصلواتها لا ينافي مع ذلك والأصل لا ينافي مع ذلك مرة
 بعد أخرى (قوله بشرط أن تكون في الوقت) أي بأن يكون في وقتها ركنه فلو دقت الأذان ولو وقت
 الصلاة فلو نزع الوقت لائن إعادتها فقلها وقوله وأن لا تراد في إعادتها على مره في غير صلاة
 الاستسقاء ما هي فطلب إعادتها كثر من مرة إلى أن ينسبهم الله من فضله وحاصل ما ذكره
 صراحة من شروط من إعادتها ثلاثة كونها في الوقت وعلم إعادتها على مرة وسبذكر كذا الثالث وهو
 نية الفرضية من الشروط كون المعادة مؤداة لا مقضية كون الأولى محصية وان لم تكن عن
 القضاء كنتم ليرد فلو نزع خلاف الأولى لم تصح المعادة أي لم تقع من الأولى بل يجب الإعادة وأن تقع
 جماعة من أهلها إلى آخرها عند مولا يكتفي وقوع بعضها في جماعة حتى لو أخرج نفسه فيها من
 القوم أو سعة الإمام بعض الركنات لم تصح وقضية ذلك أنه لو وافق الإمام من أولها وآخر سلامه
 من الإمام بحيث بعد منقطعاً عنه بطلت ولو رأى جماعة وشك هل هم في الأولى أو الثانية مثلاً
 امتنع الإعادة معهم واكتفى بمن هم فيها ركنة كالجمعة وحصول ثواب الجماعة ولو عند التحريم فلو
 أحر من فرد عن الصلوة لم يصح وأن لا تكون في شدة الخوف وأن تكون الجماعة مطلوبة في حقها
 بخلاف نحو العارضي فإنها لا تنقضه وأن لا تكون إعادتها للفرح ومن الخلاف فإن كانت إعادتها
 لذلك تنقضه إلا أنها ليست لأعادة الشريعة المرادة هنا وذلك كالموسع الشافعي بعض رأسه وصلى
 أو صلى في الجماع أو بعد إعلان الدم من بدنه فصلاته باطله عند مالك في الأولى وعند أحمد في الثانية
 وعند الحنفي في الثالثة فتسن إعادتها في الأحوال الثلاثة بعد وضوءه على مذهب المالكي وروى حاشي
 الخلاف ولو منفردوا ولا تسمى الجماعة بالمعنى المراد هنا وأن تكون من قيام القادر عليه فلا تصح صلاة
 فاعداً فرد على القيام وأن شوى الإمام في المعادة الإمامة كافي الجماعة وقد نظم معظم ذلك بعضهم في
 قوله ثمان شروط للمعادة قد أتت * فمهمة الأولى نية الفرض أولاً * وينوي إمامة إعادته مرة
 ومكتوبة ثم القيام فصلاً * جماعة فيها جميعاً وقتها * ولو ركنه فمفكر متاملاً
 وفي أنفراد الشخص عن صفه * فقد زاده بعض المتأخرين فأنقلا
 وقال العلامة الأكردي وما ينسب لشخص العلامة الشيخ عبد الوهاب الهندى تاتى المصرى قوله
 شرط المعادة أن تكون جماعة * في وقتها والشخص أهل تنقل * مع صحة الأولى وقصده بصفة
 تنوي ماصفة المعاد الأول * فضل الجماعة سادس وغيره * قيل ونفلا مثل فرض فاجعل
 كالعيد لا نحو الكوف فلا تعد * وجنازة لو كررت لم تهمل * ومع المعادة أن بعد بدنة
 تقبل ولو أتران صح فقول * ومتى رأيت الحلف بين أئمة * في صحة الأولى أعيد بقبول
 لو كنت فرداً بدو وقت أداها * فاتبع فقهها في صلاتك تعدل

المكتوبة بشرط أن
 تكون في الوقت
 وأن لا تراد في إعادتها
 على مرة خلافاً للشيخ
 شيوننا إلى الحسن
 البكرى رحمه الله
 تعالى

قوله ولو جئت في الساعة غايه في نية الايمان هي الرد (قوله مع آخر) الغرض من
 ما عاده أي تسنن اعادة ما كتب به مع بعض آخر وشرطه ان يرى خوار الاعادة وان لا يكون من
 بركه الاحتياطية فلا ينعى الا اعادة حال الفاسق والمندرج ومصدق بعض الأركان (قوله ولو
 واحدا) أي ولو كان ذلك الأمر واحدا أو فيه ان الأمر وصف للمفرد المذكر فيقول المعنى ولو كان
 ذلك الواحد الأمر واحدا ولا معنى له ولو قال كافي في التميز بدل قوله مع آخر مع غيره ثم قال ولو واحدا
 لكان أولى والسبب والمعنى انه تبين الا اعادة مع واحدا ومع جماعة وشرط فيها ان تكون غير
 مكبر وهذا فلو كانت الجماعة مكبرة كما اذا كانت في مسجد غير مطروق له امام راتب بفرواذه فحرم
 الاعادة معهم ولا تعتقد (قوله اماما كان) أي ذلك المعبد (قوله في الأولى أو الثانية) الجار والمفعول
 متعلق بمحذوف صفة لكل من اماما ومأمورا والمراد الأولى التي صلاها أولا والثانية التي صلاها
 ثانيا (قوله نية قرض) متعلق باعادة أي تسنن الاعادة بشرط نية الفرض وذلك لانه انما
 اعادة لبيان ثواب الجماعة في فرض وانما نال ذلك اذا نوى الفرض (قوله وان وقعت فلا) غايه
 في اشتراط نية الفرضه (قوله في نوى اعادة الصلاة الفروضه) هو جواب عن سؤال مقدر بتقديره
 كيف ينوى الفرض مع انها تقع فلا يمتد إلى ما يسبق له انصاف بالقرضه وليس المراد اعادة تأخرها وصار
 لا حيل ان لا تكون فلا يمتد إلى ما يسبق له انصاف بالقرضه وليس المراد اعادة تأخرها وصار
 المعنى واستشكله الامام بانه كيف ينوى القرضه مع القطع بان الثانية ليست فرضا قال بل الوجه
 انه ينوى الظهر أو العصر ولا يتعرض للقرضه فيكون ظهره نفلا كظهر الصبي واجب عنه السبكي
 بان المراد انه ينوى اعادة الصلاة المقرضه حتى لا تكون فلا يمتد إلى اعادة تأخرها وقال الرازي
 ينوى ما هو فرض على المكلف لا الفرض عليه كافي صلاة الصبي وجميع في الروضة ما اختار الامام
 وجمع شئ بين ما في الكتاب وما في الروضة بان ما في الكتاب انما هو لاجل محل الخلاف وهو هل
 فرضه الأولى أو الثانية أو يحتسب الله له ما شاء منها وما في الروضة على القول الصحيح وهو ان
 فرضه الأولى والثانية نفلا بشرط فحايه القرضه وهذا جمع حسن اه (قوله الفرض الأولى)
 ليس اذ اصلها المسار ولسقوط الخطاب بها (قوله ولو الخ) الأولى فلو بقا التفرع لان المقام يقتضيه
 وقوله بان فساد الأولى أي باختلال شرط فيها أو وكن وقوله لم تجزئه الثانية أي لانها نقل محض وهو
 لا يقوم مقام القرض (قوله على ما اعتدنا) أي ان علم الاجر لها الثانية مبني على ما اعتدنا النوى
 وتبعه شجنتا عبادته شفعه في الصفه ولو بان فساد الأولى لم تجزئه الثانية على المتقول المعتضد
 المصنف في رؤس المسائل وكثير من وقال الغزالي تجزئه وتبعه بان العماد تبعه شجنتا فافلين
 عن نيته له على رواية ان الفرض أحدهما كذا قيل وفيه نظر بل الوجه البطلان على القولين
 أما على الثاني فواضح لانه فرضا من ذلك بيقع الفرض وكذا على الأولى لانه ينوي به غير حقيقة
 الفرض اه وقوله كذا قيل عن قال به الخطيب في مقبته وصارته ولون كره الجسد خلا
 في الأولى وجبت الاعادة كما نفع المصنف في رؤس المسائل عن القاضي أي الخطيب وأقره معللان
 الثانية تطوع محض وما أتى به الغزالي وترجاه السبكي من عدم وجوب الاعادة يحمل على ان الفرض
 أحدهما لا بعينه اه (قوله خلا ما قاله الخ) أي من إجماله الثانية وقوله أي اذا نوى بالثانية
 الفرض أي ان الإجماله محله اذا نوى بالثانية الفرض وقد علمت تنظروا ان فرضه فلا تعتدل (قوله
 وهي) أي الصلاة فلو لم يجمع كثر أي مع جمع كثر فالباطل بمعنى مع وقوله أفضل أي المصلى سواء كان
 في المساجد أو غيرهما فالصلاة مع الجسم الكثير في المساجد أفضل منها مع الجمع القليل فيها وكذا
 الصلاة في البيوت مع الجمع الكثير أفضل منها مع الجمع القليل نعم الجماعة في المساجد الثلاثة أفضل

ولو وصلت الأولى
 جماعة مع آخر ولو
 واحدا اماما كان
 أو مأمورا في الأولى
 أو الثانية بنية قرض
 وان وقعت فلا
 في نوى اعادة الصلاة
 المقرضه واختار
 الامام انه ينوى الظهر
 أو العصر مثلا
 ولا يتعرض للفرض
 ووجه في الروضة
 لكن الأولى مرجح
 الاكثرين والفرض
 الأولى ولو بان فساد
 الأولى لم تجزئه الثانية
 على ما اعتدنا النوى
 وشجنتا خلافا لما قاله
 شفعه زكريا تبعا
 للغزالي وابن العماد
 أي اذا نوى بالثانية
 الفرض (وهي) يجمع
 كثيرا أفضل منها في
 جمع قليل

للغير الصبح وما كان
 أكثر فهو أحب إلى
 الله تعالى (الانحوا
 بصدقه امامه) أى
 الكثير كرافضى
 وفاسق ولو عسر
 التهمة فالأقل جماعة
 بل الانفراد أفضل
 كذا قاله شذائعا
 لشبهه زكوريا
 ربهما الله تعالى
 وكذا لو كان لا
 يعتقد وجوب بعض
 الأركان أو الشروط
 وإن أتى بها لانه
 يقصد بها الثقلية
 وهو مبطل عندنا
 (أو) كون القليل
 بمسجد متين حل
 أرضه أو مال بانيه
 (أو) تعطيل مسجد
 قريب أو بعيد (منها)
 أى الجماعة بغيبته
 عنه

مطلقا كما تقدم وقوله بها أى من الصلاة نفسها (قوله لغير الصبح) دليل الأفضلية (قوله وما
 كان الخ) هذا الخبر الحديث قد تقدم ذكره بشأه وما موصولة مبتدأ وهي واقعة على جمع ووجه
 فهو أحب إلى الله خبر المبتدأ أى والجمع الكثير أحب إلى الله من الجمع القليل (قوله الانحوا بصدقه
 امامه) استثناء من مخذوف أى إن الصلاة مع الجمع الكثير أفضل في كل حال إلا في حالة كون امام
 الجمع الكثير زائدها للمرادج الخ لم يكثر تركها كالمسألة أى القائلين بالله تعالى جسم على المعنى
 فإن كثر بها كتمسك البعث والغفر للأجسام وعلم الله تعالى بالجبريات فلا تصح القدوة خلفه
 (قوله أى الكثير) تفسير الضمير (قوله كرافضى) تمثيل لما فى البدعة ومثله الشيء وأز يدى
 قال الكردى الرافضة والشعة وأز يدى متقاربون قال فى المواقف الشيعة اثنتان وعشرون فرقة
 يكثر به منهم بعضها صولهم ثلاث فرق غلاتو زيد وقوامامة أما الغلاة فثمانية عشرة ثم قال وأما
 أز يدى فثلاث فرق الحارودية الخ وأز يدى مفسونون إلى زيد بن علي بن العابد بن الحسين اه
 (قوله ولو بغير التهمة) غايته فى الفاسق أى أنه لا فرق فى الفاسق بين أن يكون فسقة متعمدا
 أو متعمدا وقصد فى التهمة بأن يكون طائفة فوفوفال كما هو واضح (قوله فالأقل جماعة)
 تفرع على مفهوم الاستثناء وهو صفة لوصف مخذوف أى فالامام أو الصلاة أو المسجد الأقل
 جماعة أفضل والمناسب الممتن أن يقول فهمى مع الجمع القليل الذى امامه غير مستدع أفضل وقوله
 بل الانفراد الذى اعتمدته الجمال الرسل أن الصلاة خلف الفاسق والمخالف ونحوهما أفضل من
 الانفراد وتحصل له فضيلة الجماعة قال الصيرى والكراهة لا تنفى الفضيلة والثواب لاختلاف
 الجهة وإن توقف فى ذلك إلزادى بل الحرم لا تنفى الفضيلة كالمسألة فى أرض مفسومة اه وقوله
 أفضل خبر كل من فالأقل والانفراد (قوله كذا قاله الخ) يرتبط بقوله بل الانفراد وعبارته شرح المنهج
 بل الانفراد فى الأولى أفضل كما قاله الروافى اه (قوله وكذا لو كان الخ) أى وكذلك الصلاة مع الأقل
 جماعة بل مع الانفراد أفضل منها مع الأكثر جماعة إذا كان امام الأكثر لا يعتقد وجوب بعض
 الأركان كالحنفى فإنه لا يعتقد وجوب النسابة وقوله والشروط أى لا يعتقد وجوب بعض الشروط
 عندنا كاستقبال عين القبلة عند الحنفى فإنه ليس بشرط بل الشرط عندنا استقبال الجهة وكسرتا بين
 السر قول الرتبة عند الامام أجدها أنه ليس بشرط بل الشرط عندنا سر السواثن فقط (قوله وإن أتى بها)
 أى بعض الأركان أو الشروط وإنما أتى الضمير مع كون مرجعه مذكرا لاكتسابه التائبين من المضاي
 اليه ومع ذلك قالوا ولولى التذكير (قوله لانه) أى امام الجمع الكثير غير المعتقد وجوب بعض الأركان
 أو بعض الشروط وهو تعطيل لأفضلية الصلاة مع الجمع القليل بل مع الانفراد إذا كان الامام للجمع
 الكثير أى بذلك البعض غير معتد وجوبه وقوله بصدقه أى بذلك البعض أى فهم امام (قوله
 وهو مبطل) أى قصد الثقلية فى الفرض مبطل قال فى الحقيقة بعدد من ثم أبطل الاقتصاد به مطلقا
 بعض أصحابنا وجوزة الأكثر رباة مصلحة الجماعة وكما هو جود صورتها والامام يصح اقتداءه
 بمخالف وتطلبت الجماعة ومثله فى النهاية اه (قوله أو كون القليل) بالجر عطف على نحو أى أو لا
 لكون الجمع القليل فى مسجد متين حل أرضه والجمع الكثير فى مسجد ليس كذلك وقوله أو مال
 بانيه بالجر معطوف على أرضه أى أو، يتقن حل مال من به (قوله أو تعطيل مسجد) معطوف على نحو
 أى أو لا تعطيل مسجد قريب أو بعيد لم يحضره فيه حتى كان يلزم على الذهاب الكثير الجمع تعطيل
 قليل الجمع صلى فيه سواء كان قريب منه أو بعيدا أو محلى ذلك إذا سمع أذانه والأقل لا يبرح تعطيله حل
 أو قال عمر ذر كان يجاوره مسجدان وأستويا فى الجماعة رأى الأقرب يبحث الأسوى للعكس لكثرة
 حظ أو الأسوى لاعتراضه وهو الأقرب حتى الجوار والبعيد فيه أحر بكثر الخطأ اه يجزى
 وقوله منها معاتب تعطيل والمناسب ثابت أن يقول منه بتدكير الضمير العائد على الجمع وقوله بغيبته

متعلق بتعطيل الصلاة والباب سبعة (قوله) لكونه امامه أو يحضر الناس بحضوره (علة لتعطيله بغيره)
فان لم يتصل بذلك بان لم يكن اماما ولم يحضر بحضوره بالناس فالعلة لمجد كثير الجماعة أولى (قوله)
فقليل الجمع الخ) نقر بجمع على مفهوم قوله أو كون القليل الخ وقوله أي في ذلك أي فيما ذكر من
المجد المتقين حل أرضه أو مال بانيه ومن المسجد الذي يتصل بولي محضر وقوله أفضل من كثيره أي
الجمع وقوله وفي غيره أي غير ما ذكر من المسجد المتقين حل أرضه أو مال البانيه بان يعلم أن التولي عليه ظالم
يتصل بولي محضر بان كان المسجد كوكبا في حل أرضه أو مال البانيه بان يعلم أن التولي عليه ظالم
فان يتبين أن عمل الصلاة بعينه حرام حرمت الصلاة فيه كإبر وبان لم يتصل بولي محضر (قوله) ان
الانفراد بالتعطيل الخ) أي أن الصلاة منفردة في المسجد المتصل بسبب غيبته أفضل من الصلاة مع
الجماعة وقوله والأوجه خلافه وهو أن الصلاة مع الجماعة أولى (قوله) ولو كان امام الخ) هذا أيضا
مستثنى من كون الصلاة مع الجمع الكثير أفضل وقوله أولى بالامامة أي أحق بها وقوله لغو علم
متعلق بقوله أولى وتجو العلم ما في في صفات الأئمة ككونه أروع أو أقر أو أقدم في الإسلام أو قوله
كان الحضور رأي حضور الصلاة وقوله عند أي عند امام الجمع القليل وقوله أولى أي من الحضور
عند امام الجمع الكثير يستثنى أيضا من ذلك ما لو كان قليل الجمع بيدار امامه بالصلاة في الوقت المحبوب
فان الصلاة مع أولى فهو لو كان امام الجمع الكثير سريع القراءة ولما موم يطيلها لا يدرك معه الفائدة
ويدركها مع امام الجمع القليل فان الصلاة مع أولى (قوله) ولو تعارض الخشوع والجماعة) يعني لوصل
منفرد خشوع ولو صل مع جماعة لم يحشم وقوله فهي أي الجماعة أي حضورها من غير خشوع وقوله
أولى من الصلاة منفردا مع الخشوع (قوله) كما أطبقوا عليه) الظاهر أن الكافي تعليله بمعنى اللام
أي لما اتفق الفقهاء عليه من أن فرض الكفاية أفضل من السنة والجماعة من فرض الكفاية وقوله
حيث قالوا الخ) بيان لما أطبقوا عليه ولو قال لما أطبقوا عليه من أن فرض الكفاية أفضل من السنة
لكن أن أوضح وأخصر وقال في التحفة بعد ما أضاف الخلاف في كونها فرض عين وكونها شرط للصحة
الصلاة أقوى منه في شرطية الخشوع اه (قوله) وأفتى الغزالي الخ) صرح في التحفة بعد ما نقل عنه
أنه كور مانه رأى أفتاه آخر فمن لازم الرضا في الخلوة حتى صارت طاعاته تتفرق عليه
بالاجتماع بانه رجل مغرور اذا حصل في الجماعة من الفوائد اعظم من خشوعه اه (قوله) لمن
لا يجتمع مع الجماعة في أكثر صلاته) لم يقيد به في المعنى وعبارته وأفتى الغزالي اه لو كان اذا صل منفردا
أشجع ولو صل في جماعة لم يجتمع فالانفراد أفضل وتبعه ابن عبد السلام قال لا ركعتي والمقارن بل
الصعب خلاف ما قالاه وهو كما قال اه ومثله شرح الروض (قوله) قال شيخنا الخ) لم أره في التحفة ولا
في فتح الجواهر الذي صرح في فتح الجواهر اختلافه ورواه لوفاته الخشوع فيها راسا تكون الجماعة
أولى وعبارته وأفتى الغزالي أ لا وإن عبد السلام باوليه بالانفراد لمن لا يجتمع مع الجماعة في أكثر
صلاته وهو حقيق تصويب خلافه لغو سلكه الأذرعى والزركشي وأطالاه بل لأوجهاته
رواه فيها من أصله تكون الجماعة أولى لأنها أكثر منه اذهي فرض عين أو شرط للصحة عند جماعة
وشعار الإسلام قائم اه أكثر منه ولكن مرعاتها أحق ولو خرج ذلك أتركها الناس واحتجوا لاسيما
هذه الصوفية منهم لا يحصل لهم معها خشوع تستقط عنهم فوجب بعده الباب عنهم بالكية اه
وقوله وهو أي أثناء الغزالي باوليه بالانفراد وقوله كذلك أي جميع كآفتي به أي أن فات الخشوع
في جميعها (قوله) أولى مطلقا) أي سواء فات الخشوع مع الجماعة في جميعها أو في بعضها (قوله) إنما أفتى
لشخصه تعبر المسار هو أفتاه وقوله ان الجماعة معقول قول (قوله) ولو تعارض الخ) هـ سامن جلية
ما استثنى من فوهم الجمع الكثير أفضل (قوله) وعدم جماعة) عطوف على خصيه فهو بالرفع (قوله)
كان الأولى) أي مع الجماعة من الامام مع قل الجماعة وقوله أفضل أي من عدم جماعة مع أكثرها

لكونه امامه أو يحضر
الناس بحضوره
فقليل الجمع في ذلك
أفضل من كثيره في
غيره بل بحث بعضهم
أن الانفراد بالتعطيل
عن الصلاة فيه يثبت
أفضل والأوجه
خلافه ولو كان امام
القليل أولى بالامامة
لفوهم كان الحضور
عنده أولى ولو تعارض
الخشوع والجماعة
فهي أولى كما أجابوا
عليه حيث قالوا ان
فرض الكفاية أفضل
من السنة وأفتى
الغزالي وتبعه أبو
الحسن البكري في
شرح الكبير على
المهاج باوليه بالانفراد
لمن لا يجتمع مع
الجماعة في أكثر
صلاته قال شيخنا وهو
كذلك ان فات في
جميعها أو أفتاه ابن عبد
السلام بان الخشوع
أولى مطلقا إنما أفتى
على قول ان الجماعة
سنة ولو تعارض فضيلة
مع الجماعة من
الامام مع قل الجماعة
وعدم مع الجماعة
كثرتها كان الأولى

أفضل ويجوز أن يفرد
أن ينوي الاقتداء
بإمام أثناء صلاته
وإن اختلفت ركعتيهما
لكن بركر ذلك له
دون مأموم يخرج
من الجماعة لنفسه
حدث إمامه فلا يكره
له الدخول في جماعة
أخرى فإذا اقتدى في
الائتمام بموافقة
الإمام ثم إن فرغ
أولاً ثم كسبوق
والافتتار أفضل
وتجوز المفارقة بلا
عذر مع الكراهة
فتفتت فضيلة
الجماعة والمفارقة
بعذر كرخص ترك
جماعة وتر كسنة
مقصودة كشهد
أول وقت وصورة
وتطوله وبالمأموم
ضعف أو شغل
لا تغتفر فضيلتها
وقد تجب المفارقة
كأن عرض مبطل
لصلاته إمامه وقد
عليه فيلزمه نيتها
فورا وإلا بطلت وإن
لم يتابعه اتفاقا كما
في المجموع (وتدرك)
جماعة في غير جمعة
أي فضيلتها المصلي
(علمه سلم المام)

(قوله ويجوز أن يفرد الخ) لا يناسب ذكره هنا لأنه من متعلقات نية القعدة فلو أخره وذكره عند قوله
وشرط القعدة نية اقتداء أو جماعة ثم يحرم لكان أنسب (قوله أثناء صلاته) أي صلاة نفسه بأن صلى
ركعتين ثم نوى القعدة بالامام (قوله وإن اختلفت ركعتيهما) أي الامام والمأموم كان كان الامام في
الأولى والمأموم في الثانية (قوله لسن يكره) أي ولا يحصل له فضل الجماعة حتى فيما أدركه مع الامام
اه شرح وعلى وقوله ذلك أي نية الاقتداء في الائتناء (قوله له) أي لتفرد الذي شرع في صلاته حال
كونه منفردا (قوله دون مأموم يخرج من الجماعة) أي بنية المفارقة وقوله لتحدث إمامه أي وقد
عليه وأندرج تحت محوكل مبطل عرض للامام قد سلمه المفارقة إذا علمه كسبب صرح به (قوله فإذا
اقتدى) أي المنفرد وقوله في الائتناء أي أثناء صلاته (قوله لم موافقة الامام) أي الجري على نظم
صلاته (قوله ثم إن فرغ) أي الامام من صلاته وقوله أولا أي قبل فراغ المأموم بأن أركعة
منفردا واقتدى بالامام وهو في الركعة الثالثة مثلا وقوله أنه أي المأموم صلاته كسبوق (قوله والوا)
أي وإن يفرغ الامام أولا بل فرغ المأموم أولا وقوله فانتظاره أفضل أي من المفارقة أي ليس مع
قال عرض وإنما كان الانتظار أفضل نظر البقاء صورته الجملة معوقته عن الخروج من الصلاة
وإن اتقى نواب الجماعة بالاعتداء المذكور لأنه من القعدة في خلال الصلاة لكن يحصل له فضيلة في
الجملة تربط صلاته بصلاته بالامام فكان انتظاره أفضل له والفضيلة بمجرد الابط (قوله ويجوز
المفارقة) هذا كلام مستأنف وليس مرتبطا به ولو الالاف انتظاره أفضل لأن المفارقة فيه حادثة
كراهة كاصرحه في شرح التلويح والمعنى يجوز للمأموم أن ينوي المفارقة بقله ولكن مع الكراهة
إن لم يكن عذرا ويحل جواز المفارقة في غير الركعة الأولى من الجمعة في حق الاربعين لأن الجماعة
فيها شرط وقال في النهاية ولو ترتب على خروجه من الجماعة عيبها وقلنا لها فرض كفاية فتحه
عدم الخروج منها لأن فرض الكفاية إذا انحصر في شخص تعين عليه (قوله فتغفرت) أي المفارقة
فضيلة الجماعة (قوله والمفارقة بعذر) هو متدأ خبره قوله لا تغتفر فضيلتها (قوله كرخص ترك
جماعة) خبر مبتدأ محذوف أي وذلك العذر كرخص ترك جماعة وهو كرخص ومدا فحدث وخوف
من ظالم على نفس أو مال أو غيرهما (قوله وتركه) أي الامام وهو الجرم معطوف على رخص وقوله
سنة مقصودة قال في التحفة الذي يظهر في ضبط المقصودة أنها ما جرت بسجود السهو أو قوى الخلاف
في وجوب أو حرمة الأدلة عظم فضيلتها أهال الجبري وعاقوى الخلاف في وجوبه التسببات وليس
مثلها تكبير الآلات ولا جلسة الاستراحة ولا رفع الدين مر قيام التشبه بالاول لعظم التغفرت
فيه على المأموم لأنه يمكنه الاتيان به وإن تركه إمامه اه (قوله وتطوله) بالجزم معطوف انضاعلي
مرخص أي كخطوب الامام (قوله وبالمأموم ضعف) أي والمال لأن المأموم ضعفا أو شغلا قال في
الضعف ولو لم يخف بان يذهب خشوعه فيم يظهر اه (قوله وقد تجب المفارقة) أي بالنية التلبية إزالة
القعدة الصورة وتحول وجوب نية المفارقة حيث به الامام على صورة المصلين أمال ترك الصلاة
وأصرف أو جلس على غير هيئة المصلين أمال لم يحتج لنية المفارقة (قوله كأن عرض مبطل لصلاته
إمامه) وذلك كحدث أو تخلف أو ضحك أو كلام مبطل وقوله فيلزمه أي المأموم نيتها أي المفارقة (قوله
والا لخت) أي وأن لم ينو المفارقة فورا بطلت صلاته وقوله وإن لم يتابعه أي في ترك من أن كان الصلاة
وقوا اتفاقا راجع أقوله بطلت أي بطلت اتفاقا (قوله ويدرك جماعة) اعلم أن الأقسام الناشئة من
القعدة أربعة أدرك فضيلة الجماعة وأدرك الجمعة وأدرك فضيلة التجرم وأدرك الركعة تستعد
كلها من كلامه (قوله في غير جمعة) قال البخاري قال شعبان لا يخفى أن هذا القيد ومفهومه المذكور
بعمه وهو قوله أما الجمعة أشعر مستقيم لأن الكلام في أدرك الجماعة وإن لم يدرك الجمعة فتأمل
اه (قوله أي فضيلتها) بيان معنى أدرك الجماعة (قوله علمه سلم المام) ما مصدره بطريقة أي

تدرك منه عدم سلام الامام وهذا هو الصريح ومقابلته انها لا تدرك الا بادراك ركعة (قوله اى لم ينطق بيمينه) تفسير مرادنا قوله وهذا هو ما جرى عليه شعبة ابن حجر واعتقد مد تمة القول ان من ادخل في الصلاة الاولى فعل الاولى فاشترى في القربة بعشر وع الامام في السلام واتمه قبل النطق باليمين مع اقتداء او مؤدرك الفضيلة وعلى الثاني تعتقد فرادى وقيل لا تعتقد أصلاً (قوله وان لم يعتد) اى المأموم وقوله معه اى الامام اى يدرك فضيلة الجماعة اقتداء به قبل السلام وان لم يجلس معه وقوله بان سلم اى الامام وهو نصوص برآمدن قعوده معه قال غرض ويحرم عليه حينئذ القعود لانه كان تابعاً وقفاً بسلام الامام فان قعد معاً ما بطلت صلاته وان كان انسياً او جاهلاً لم يطل ويحب عليه القيام فوراً اذا علم ويسجد للسهو في آخر صلاته لانه فعل ما يبطل عمده اه تصرف وقوله عقب تحريمه اى المأموم فان لم يسلم الامام عقب تحريمه فسد وجوباً فان لم يقعد عامداً ما بان اشتراطاً الى ان يسلم يطل صلاته لما فيه من مخالفة القاعدة (قوله لا أدرك ركعة) اه لا أدرك الجماعة ما لم يسلم الخ اى وانما أدرك الجماعة اذا اقتدى به قبل السلام لا أدركه وكذا مع الامام وهو تكبير الاحرام قال الجبيري فيه انه أدرك ركعتين وهما النية والتكبير لان براديل كن الجنس أو ان النية لما كانت مقارئة للتكبير علىهما ركاه وصارته النية لا أدركه معه ما يعتد به من النية وتكبير الاحرام اه (قوله ففعل له الخ) تفرع على كونه يدرك الجماعة ما لم يسلم الامام وهذا يغنى عنه قوله أولاً في فضيلتها الا يقال انى لا الاستدراك بعده وقوله جميع نواها وفضلها هما بمعنى واحد وهو السبع والعشرون أو الخمس والعشرون وقوله لكنه دون فضل الخ اى كيف لا عدد افلا ينافى ما قبله وفي النية بمعنى ادراكها حصول أصل نواها وأما كماله فانما يحصل مادراكها تمام الامام من أولها الى آخرها وهذا قالوا لو أمكنه ادراك بعض جماعة ورعا فامة جاعة أخرى فانتظارها أفضل ليحصل له كمال فضيلتها تامة اه وقوله وأما كماله اى كيف كما علت (قوله ومن أدرك الخ) هو ما جمعه قوله وتذكر جماعة ما لم يسلم لان المراد تدرك الجماعة مادراك الجز من الصلاة مع الامام من أولها أو انانها بان بطلت صلاة الامام عقب اقتدائه أو فارق به بعد أو من آخرها بان اقتدى به قبل السلام (قوله أما الجماعة الخ) مفهوم قوله غيرة جمعة وقوله فلا تدرك الا ركعة قال غرض وعليه فلو أدرك الامام بعد ركوع الثانية تمت قدوته وحصلت فضيلة الجماعة وان فاتته الجمعة وصلى ظهر افعوله أولاً في غير الجمعة لعل مراده ان الجماعة لا تدرك بما ذكر من الاقتداء به قبل السلام لان فضيلة الجماعة لا تفصل له وان كان ذلك هو الظاهر من عبارته اه (قوله ومن لم يجمع حضراً الخ) عبارة الغنى فرع دخل جماعة السجود لآلام في التشهد الآخر فبعد التقاضي حسن يستحب لهم الاقتداء به ولا يؤخر عن الصلاة ويؤخر المتولى بخلافه وهو المعتقد بالافضل لشقوص ذاتي ببعض الصلاة في الجماعة ورعاية جاعة أخرى يدرك معها الصلاة جميعها في الوقت التاخير ليدركها بنافها معاً وهذا اذا اقتصر على صلاة واحدة ولا فافضل ان يصلح مع هؤلاء ثم يبعدهم الامم الخ (قوله ان يصبروا) قال في فتح الجوادون خرج وقت الاختيار على الارح (قوله الى ان يسلم) اى الامام (خ) ثم يصبروا اى ثم بعد السلام يحرم الذين حضروا (قوله ما لم يبق الوقت) قد لسنه الصبر اى على سنية ذلك اذا لم يبق الوقت فان ضاق الوقت يصبره بان يشر جميع الصلاة أو بعضها بعد عن الوقت فلا يسن لهم الصبر بل يحرم حينئذ (قوله وكذلك سن لمن سبق ببعض الصلاة فان أدرك جماعة لا من أولها ورعاية جاعة أخرى ان يصبر الى ان يسلم ويصلى مع الاسرى وقوله ورعاية جاعة اى قلب على نوا وجودهم وكذا ما سوا من لخدمة الجماعة في جميع ما فرغى كان في هذه صفة مما يقدم الجمع القليل كانت أولى اه فتح الجوادون قوله كانت أولى اى من الجماعة الاخرى (قوله لكن قال شيخنا الخ) مرتبط بقوله وكذلك سبق الخ وقوله اى محل كونه يسن لمن سبق

اى لم ينطق بيمينه
في السجدة الاولى وان
لم يقعد معه بان سلم
عقب تحريمه لا أدركه
ركعاته فحصل له
جميع نواها وفضلها
لكنه دون فضل من
أدركها كلها ومن
أدرك برأى من أولها ثم
فارق بعداً وخرج
الامام بفرد حدث
حصل له فضل
الجماعة اما الجماعة فلا
تدرك الا بركعة كما
بأنى ويسن لجمع
حضرها والامام قد
فرغ من الركوع
الاخر ان يصبروا
الى ان يسلم ثم يحرموا
على يفسق الوقت
وكذا لمن سبق ببعض
الصلاة ورعاية جاعة
يدرك معهم الكل
لكن قال شيخنا ان
محله ما لم يفت
بانتظارهم فضيلة
أول الوقت أو وقت

ور جماعة أن يصبر على معيهم وقوله لما يشتد انتصارهم أي الجماعة الأخرى والاضافة من إضافة
 المصدر لقوله بعد حذف الفاعل أي انتصاره بأنهم بان ذلك فالأولى الانتفاء بالاولى (قوله
 سواء في ذلك) أي في تعبد سببه الانتظار بعدم قوت فضيلة أول الوقت أو وقت الاختيار وقوله إلحاح
 واليقين أي جماعة أخرى أو يتيقنها (قوله وأقرب بعضهم أنه لو قصدوا) أي الجماعة فلم يدركوا
 كان خرج من بينهم مثلا يصلح مع الجماعة في المسجد لما وصل المسجد وجدهم قد أتوا صلاتهم وقوله
 كسائح قال في التفتة والتهاية بعد موهر ظاهر جليا لا نقلاها (قوله لم يحدث فيه) أي لو ردد حديث
 فيما ذكر من كتابه الآخر من قصد أن يعقوله يدركها وهو ما رواه أبو داود بإسناد حسن من نوافل حسن
 وضوء ثم راح فوجد الناس قد صلوا إعطاء الله عز وجل مثل أجر من صلاها أو حضرها لا ينقص
 ذلك من أجرهم شيئا (قوله ويدرك فضيلة التحريم) لو تعارض في حقه الصلوة الأولى وتكسرة الأجرام مع
 الامام قدم الصلوة الأولى أو الصلوة الأولى أو ركعة مع الامام قدم آخر ركعة عندنا زياد والصلوة
 الأولى عندنا على الكبير اه ع ش وساق في الشرح النص بمحافظه الزيادة (قوله بحضوره)
 متعلق بتسديده والاضافة فيه من إضافة المصدر لفاعله وقوله القصر أي تحريم الامام وهو مقول
 حضور (قوله واشتغال به) بالجر مطف على حضوره أي يدرك فضيلة التحريم بحضوره تحريم الامام
 واشتغال به التحريم عقب تحريم الامام غير ما جعل الامام له من غير فاقا كبر فكير واوالفاء للتعقيب
 (قوله من غير تراخ) متعلق باشتغال ولا حاجة اليه بعد قوله عقب (قوله فان لم يحضره) أي فان لم
 يحضر المأموم تحريم الامام وقوله أو تراخي أي أو حضر تحريم الامام لكن لم يحضر عقب تحريم بل تأخر
 عنه وقوله فضيلة أي التحريم (قوله نعم يغفر له الخ) استثنى من اشتراط العقوبة وقوله وسوسة خفيفة
 وهي التي لا تؤدي إلى الاشتغال بها إلى فوات ركعتين فليزى ولو طو بلا قصر أي من الوسوسة القليلة ولا
 كانت ثقلية هكذا ذكره الحلبي وعش في حواشي المسجع والمقصد ما ذكر في حواشي الرمي من أنها
 ما لا يطول الزمان بها عرفا حتى لو أدت الوسوسة إلى فوات القيام أو معطله فانت بالمغضبة التحريم
 (قوله فضيلة مستقلة) أي غير فضيلة الجماعة عقب التحريم على أدراكها (قوله لكونه) أي
 التحريم وقوله صفوة الصلاة أي الصلاة لكل شيء صفوة وصفوة الصلاة الكبيرة الأولى فأنزلوا
 عليها وأما كانت صفوة الصلاة أي الصلوة لان الاعتقاد يتوقف عليها كما يتوقف على النية (قوله
 ولأن ملازمه) أي تحريم الامام (قوله كافي الحديث) وهو من صلى الله أربعين يوما في جماعة يدرك
 التكسرة الأولى كسبه راءه بان راءه من التنازل وراءه من النفاق وهذا الحديث كافي النهاية متعلق
 غير أنه من الفضائل التي يتسامح فيها (قوله وقبل يحصل الخ) مقابل قوله ويدرك بحضوره الخ (قوله
 بأدراك بعض القيام) أي لا به عمل التحريم وقبل يحصل بأدراك أول ركعة إعلان حكمه حكم القيام
 رجع ما ذكر من الوجهين كافي التفتة والنهاية فمن لم يحضر أحرار الامام والآن حضره واشتغاله
 عليها أيضا وإن أدرك الركعة (قوله ويندب ترك الاسراع) أي في المشي ليدرك تكسرة الأحرار
 وذلك لتلازمها إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون وأنزهات مشور وعليك السكينة والوقار فإذا أدركتم فصلوا
 رما ناسكوا له وما حال ع ش وفي ذلك الله تعالى حيث قصد امتثال أمر الشارع بالتأني أن يشبهه على
 ذلك قدره في التحريم أو هو ما وقوله وإن خاف أن يلم بأسرع وهو ما قبله بترك الاسراع (قوله
 وكذا جماعة) أي كوكذلك ينسب ترك الاسراع وان خاف فوت الجماعة وقوله على الأصح معاقبه
 يقول إذا خاف فوتها نسب له الاسراع (قوله لا في الجمعة فيجب) أي الاسراع والناسب أن يقول لا
 في الجمعة فلا ينسب ترك الاسراع بل يجب وفي النهاية فان ضاق الوقت وخشي فواته الأمل أسرع كما
 وحشي دوات الجمعة قال الأذري ونوامد الوقت وكانت لا تقوم إلا به ولو لم يسرع لتعطلت أسرع أيضا
 وكتب ح ش ذوله أسرع أي وجوبه وقوله وكانت أي الصلوات وقوله لم يسرع أيضا أي وجوبه (قوله

الاختيار سواء في ذلك إلحاحه واليقين وأقرب بعضهم أنه لو قصدوا فلم يدركوا كتب أجزائها الحديث فيه (و) يدرك فضيلة (محرم) مع امام (محضوره) أي المأموم القصر (واشتغال به عقب تحريم امامه) من غير تراخ فان لم يحضر ما أو تراخي فانتبه فضيلته ثم يغفر له وسوسة خفيفة وأدرك التحريم الامام فضيلته مستقلة ما مور بها لكونه صفوة الصلاة ولأن ملازمه أربعين يوما يكتب له رافة من التنازل ورافعة من النفاق كافي الحديث وقيل يحصل فضيلة التحريم بأدراك بعض القيام ويندب ترك الاسراع وإن خاف فوت التحريم وكذا الجماعة على الأصح الأق الجمة فيجب طاقته أن رجا أدراك التحريم قبل سلام

في سن لا مام ومنقر دانتظار الخ أي بشر وطاعة كرم معلوم أن يكون الانتظار في الركوع أو
 التشهد الأخير وأن لا يتخفى فوت الوقت وأن يكون الذي ينتظره داخل محل الصلاة دون من هو
 خارجها وأن ينتظره الله تعالى لا تودعوه وهو ألا كرم وأن لا يبالغ في الانتظار وأن لا يميز بين الداخلين
 وأن يظن أن يقتدى بذلك الداخل وأن يظن أنه يرى أدراك الركعة بالركعة كرم وأن يظن أن باقي
 بالإحرام على الوجه المطلوب من كونه في القيام فإن احتل شرط من هذه الشروط كرم الانتظار نص
 عليه في القصة وفصل الحبيب في مقبضه فقال إن خالف في اشتراط الركوع والتشهد بان انتظر في
 غيرهما كرم وأن خالف في غير ذلك بخلاف الأولى لا مكره قال به على ذلك شيخنا له بالحق (قوله)
 (داخل) أي متلبس بالدخول وأشار عليه بالفعل وخرج به ما لو أحس الإمام به قبل شروعه في الدخول
 فلا يسر له الانتظار وقوله بعمل الصلاة أي وإن اتسع جدا إذا كان مصعبا أو بناغان كان قضاء فلا يد
 أن يقر بمن الصف إلا أن خرج فإن تعدت الصفوف (قوله مريد الاقتداء به) حال من داخل أو من
 الضمير المستتر فيه أي حال كونه مريد الاقتداء بالإمام أي بحسب خلقه بان عرف من عادة ذلك فإن
 لم يرد الاقتداء به بحسب ذلك لم يسر له انتظاره (قوله في الركوع والتشهد الأخير) الجار والمجرور
 متعلق بانتظار وانما سن في الأول اعانة على أدراك الركعة وفي الثاني اعانة على أدراك الجماعة وعمل
 سنة الانتظار في الركوع إذا لم يكن الركوع الثاني من صلاة الكسوف والأفلا ينتظر فيه لأن
 الركعة لا تفصل بأدراكه وقوله له تعالى متعلق بانتظار ومعنى كونه لله تعالى أن لا يكون له غير ضيق
 الانتظار لإدراك الركعة أو الفضيلة (قوله بالاطويل) متعلق بانتظار أيضا وأدراكه أنه ولو روع
 على القيام والركوع والسجود ونحوهما من أفعال الصلاة لكل منها طول يلا عرف الناس وهذا
 القيد بالنسبة للإمام فقط أما المتفرغ فلا يكره الطويل في حقه مطلقا بل ينتظره ولو مع الطويل
 لانتهاء المشقة على المأمومين لمحلها كراهة الطويل كذا في القصة وغيره ما هو في سم مانص
 لا بعده أنه أي المتفرغ ينتظر أيضا غير الداخل ولو مع نحو طويل لفصل الجماعة أه وعليه فيكون
 قوله داخل محل الصلاة قيد في الإمام فقط أيضا ولو أقصر الشارح كثره على الإمام في قوله ويسر
 لإمام ومنقر ذلك كان أولى قدر ولو انتظر الإمام واحدا بالامبالغة وحده آخر وانتظره كذلك أي لا
 مبالغة وكان مجموع الانتظار بين فيه مبالغة فانه يكره بلا شك كافي الخفة والهاية وغيرهما وقوله
 ويميز أي ولا يميز بين الداخلين بل يسوي بينهم في الانتظار وإن ميز ولو لم يعلم أو شرف أو أبوه كره ذلك
 وفي الجبري مانصه وانظر ما صوّر الانتظار لله مع التميز لا بهمي ميز لم يكن الانتظار له وقد كرف
 الروضة أن الانتظار لغير الله هو التميز فليس حل ويمكن أن يكون أصل الانتظار لله لكنه انتظر
 زيدا أمثلا لحاله الحميدة ولم ينتظر غيره أمثلا فقد تلاك الحاصل فيجوز فالانتظار فهو جمع التميز
 الاتري انه إذا كان متصدقا به ويعطى زيد الكونه فقير أو لم يعط عمر الكونه غنيا فوجد هذا التميز
 مع كون التصدق لله شعنا أه (قوله ولو لم يعط) غنة للتميز التي أي لا يميز ولو كان لاجل فهو علم
 كشراف وأبوة وأخوة فانه لا سن الانتظار (وله وكذا في الحميدة الثانية الخ) أي وكذلك يسر
 الانتظار في الحميدة الثانية للحق الموافق المختلف لانها مباحة اعانة له على أدراك الركعة (قوله)
 لا خارج عن محلها) بالجر عطف على قوله داخل أي لا يسر له انتظار خارج عن محل الصلاة لأنه لا
 إلا أن يثبت له حق وهذا محتر زقوله داخل محل الصلاة ولم يأت إلا بهذا المحتر فقط وكان الأولى له
 أن ياتي بجميع المحتر زات (قوله ولا داخل بعناد الخ) هذا ليس محتر ز الشئ من اليوم لما روي
 هو استثناء من سنة الانتظار كان الأولى أن ياتي بصيغة الاستدراك بأن يقول لم لو كان داخل
 بعناد أو استثنى في المعنى صورها هذه الصورة وعبارته ويستثنى من تعقيب الانتظار صور
 منها إذا خشي خروج الوقت بالانتظار ومنها إذا كان الداخل لا يعتد أدراك الركعة وفضيلة الجماعة

الإمام ويسر لإمام
 ومنفسد انتظار
 داخل محل الصلاة
 مريد الاقتداء به في
 الركوع والتشهد
 الأخير لله تعالى بلا
 تطويل ويميز بين
 الداخلين ولو لم يعلم
 وكذا في الحميدة
 الثانية للحق موافق
 تختلف لانها مباحة
 لا خارج عن محلها
 وإن صغر المسجد
 ولا داخل بعناد الباطل

ما ذكره ما ذكره في الانتظار ومنها اذا كان الدخول بعد الدابة وتأخير التحريم الى الركوع
ومنها اذا كان صلاتا تاموم تجب عليه اعادتها كقائد الطهورين من ادعى أن صلاة التمهيد في
جماعة كراعاة التحريم في هذا مستحب الانتظار اه (قوله وتأخير الاحرام) الواو بمعنى أو أي أو لم
يتم الطه في أي في المتن ولكن بعد تأخير الاحرام الى الركوع (قوله بل بسن عدمه) أي الانتظار
والاضراب انتقال وقوله زجره أي نهياله عما اعتاده من الطه أو تأخير الاحرام الى الركوع قال
عش بنفي انه لو لم يقد ذلك معه لا ينتظره ايضا لايكون الانتظار سدا للتمنوا غيره اه (قوله قال
الغوراني يحرم الخ) عيان الحققة فان يميز بعضهم ولو لم يفرقوا أو شرف أو أوبة أو انتظارهم كلهم لأنه بل
لتردد كره وقال الغوراني يحرم التردد اه وإذا علمت ذلك تعلم ان في عبارة الشارح سقطا من
النسخ (قوله ويسن للامام تخفيف الصلاة) وذلك نظرا اذا لم أحدكم الناس المصنف فان فهم
الضيف والسقيم وهذا المحاجة واصل أحدكم لنفسه فيلعل ما شاموا برأس رضى الله عنه قال
ما صليت خلف أحد قط أخف صلاة ولا أت من النبي صلى الله عليه وسلم وما أحسن قول بعضهم

رب امام عديم ذوق * قدأما بالناس وهو محجف
خالف في ذلك قول طه * من أم بالناس فلنصف

(١٠ مع فعل أبعاض وهيئات) أي ان التخفيف المستحسن لا يكون تركه لبعض الهيئات بل يكون
مع فعلهما (قوله بحيث لا يقتصر) هذا تصور للتخفيف المطلوب وقوله على الأقل كتمسحة
واحدة وقوله ولا يستوفى الاكمل كالأحدى عشرة تسبيحة بل ياتي بأدنى الكمال كتلاث تسبيحات
وستثنى وأورد بخصوصه كالمسحوق وهل أتى في صور من الجمعة فأتى بها وكتب عش مأنه
قوله ولا يستوفى الاكمل غير مراد بالنسبة للابعض فانه لا يترك شيئا من التشهد الاول ولا من
الغزوات ولا من الصلاة التي صلى الله عليه وسلم فيه اه (قوله الا ان رضى الخ) أي لفظا وسكوتا
مع علمه رضاهم عند م وعند ابن حجر لا يضمن اللفظ ولا يكتفي عنده بالسكوت وقوله محصورون
هذا صادق بان المحصورين الراضين ببعض الجملة الغير المحصورة فبعد حينئذ انه ان رضى قوم
محصورون من جماعة غير محصورين رضى المحصورين وطول ليس كذلك فلا يضمن تخفيفهم
بكونهم ليس هناك فـ هم زاد في التحفة لفظ جميع بعد قول المتن الا ان رضى لرفع هذا الابهام
وراد ايضا فـ هو وعبارته م الاصل الا ان رضى الجميع تطويله باللفظ لا بالسكوت وهم
محصورون ويحذف مطروق لمطر آخرهم ولا تعلق بينهم حتى كبره عين على عمل تاجر وأرقاه
ومتروحات كافر فيسببه التطويل كافي للمجموع عن جمع واعقده جمع متأخرون وعليه
تحمل الاخبار الصعبة في تطويله صلى الله عليه وسلم احسانا ما اذا اتى بشرط مما ذكره
النظر بل اذن ذوالالحق السابق في المجاعة لان الاذن فيها الاستلزام الاذن في التطويل فاحتج
بنص عليه نعم أي في الصلاة فما اذا لم يرض واحد أو اثنين أو نحوهما هذر بانه رضى في تجزئة
لا كثر وتايلحق الراضين ثلاثون حقهم بواحد أي مثلا لوفى المجموع انه حسن متعين اه
ومنه في الم اذ (قوله وكرهه تطويل) أي الا ان رضى به محصورون كما هو حاشا عليه (قوله وان
قد سلخو آخر بن) أي لمسا في ذلك من صر الخاضع من مع تصبر من لم يحضر بعلم المبادرة وأشار
بالغاية المذكورة أي ان الكراهة لا تختص بقصص الحقوق الاخرى بل هي ثابتة مطلقا الا ان رضى
محصورون كما تقدم (قوله ولورأي منهل) أي مطلقا من فرد أو اماما أو اماما (قوله خفف) جواب لو
نظر هل لم اراد بالتخفيف هنا م وهو ان لا يقتصر على الأقل ولا يستوفى الاكمل أو المراد بالانقصار
على الجاهل فقط (قوله وهل يلزم أم لا) أي وهل يلزمه التخفيف أم لا وفي بعض نسخ الخط وهل
يلزمه ادفع أم لا وهذا هو الموافق لمسا في التحفة والنهاية لكن ردي عليه شيئا من الاول عدم ملائمة

وتأخير الاحرام الى
الركوع بل بسن
عدمه زجره قال
الغوراني يحرم
الانتظار للتردد ويسن
للإمام تخفيف الصلاة
مع فعل أبعاض
وهيئات بحيث
لا يقتصر على الأقل
ولا يستوفى الاكمل
الا نرضى بتطويله
معه ورون وكرهه
تطويل وان قصد
الحقوق آخر بن ولورأي
صل نحو مرق
خفف وهل يلزم أم لا
وجهان والذي يتجه
قوله ولورأي صل
نحو مرق أي خاف
منه في نفسه أو غيره
واندر تحت نحو
سبع أو ثمان بقصد
أو غيره اه مؤلف

مناسقبه خصوصاً على ما في عرش من أن التخصيف مندوب لأنه إذا كان التخصيف مندوباً لم يخل
 بالاولى القطع فيكون مندوباً بالتردد الثاني ترد في زوم القطع بنفسه كالأمر بعد حيث جزم فيه
 لزوم الاطلاق أن كان في الصلاة وقوله والذي بعده أي أن التخصيف أو القطع على ما في قوله (زومه
 الخ) قال عرش هل يحل إذا لم يكن له إتياناً إذا أصلي كشد الحروف أو يجب التعليل وإن أمكنه ذلك فيه
 نظر ولا بعد الأول فيحتمل ما قاله من خطف نعله في الصلاة وقوله ويجوز رأى التخصيف أو القطع
 على ما في قوله عرش قضية التعسير بالمجاز علم منه والأقرب خلافه اهـ (قوله ومن رأى) أي سواء كان
 مصلياً أو غيره وهذه المسئلة لم يرد كراهي في التخصيف ولا في النهاية هنا فلو أوقفها الشارع لم يرد عليه
 الشيء الثاني المار بم رأيه في اللغة في باب الصلاة الحروف تعقلها عن بعضهم ونص عبارة عنك وفي
 الجليل لوضوح الوثب وهو بارض من مصوبة أحرم ما شيا كهر ب من حريق وفيه نظر وإن يرد به أنه
 لا يجوز له صلواتاً صلاة تشبه الحروف ومن ثم صرح بعضهم بأن من رأى حيواناً يحترق عليه ظالم أي
 ولا يخشى منه قتلاً أو نحوه أو يفرق زومه بتخليصه وتأخيرها أو ابتلاها أن كان فيها أو لا جازله ذلك
 وكراهه تركه اهـ بحذف إذا علمت ذلك نعم أن في الشارع هذه المسئلة لما هنا وجب التناهي
 وعدم الالتئام بين المسائل فكان الأولى عدم ذكرها هنا قوله حيواناً يحترق المراد بالحترق ما يحترق
 قتله وبسببه ما يحترق قتله كبريد زان حصن وتارك الصلاة والكلب لأنه إذا قام عقور وهذا
 لا خلاف في عدم احترامه والثاني يحترق بالاختلاف وهو ما فيه من نفع من صيد أو راسه أو أثنائه ما فيه
 خلاف وهو ما لا يقع فيه ولا ضرر والمعتقد عند من أنه يحترق بقتله (قوله أو لا) معطوف على
 حيواناً أي أو لا رأى مالا يقصد ظالم أو يفرق وقوله حازله ذلك أي التخصيص وتأخير الصلاة أو ابتلاها
 أن كان فيها (قوله وكراهه) أي أن رأى مالا قوله تركه أي ما ذكر من التخصيص وما بعده (قوله
 وكراهه ابتداءً) أي كراهه تنزيه من أراد أن يسلي من الجماعة وذلك للخبر الصحيح إذا اقتضت الصلاة
 فلا صلاة إلا المكتوبة ومثل أهل الطوائف كافي التخصيف وقوله بعد شرع الخ وكذا عند قرب
 شرعه فيها أن أراد الصلاة (قوله ولو يفرق من الإمام) أي يكره ذلك ولو كان المقيم شرع في الإقامة
 يفرق من الإمام (قوله فإن كان فيه الخ) أي لم يكن بعدد على معلوم من المقام وهو يرد الجماعة وهو فيه
 بعدد على النفل وفي الكلام حذف الواو ومعطفت أي فإن كان من ذلك كرم ليس بالأنفل وشرع
 المقيم في الإقامة وقوله أنه أي نداء سواء الرتبة المطلقة إذا نوى عدد فإن لم يندبه أنحه الاقتصاد على
 ركعتين اهـ نسخة (قوله أن لم يخش بائناً) أي النفل وقوله فوت جماعة أي بدله الاما (قوله
 لا أي أو لا لم يخش بالاعتناء بائناً فوت جماعة بان سلام الإمام قبل فراغه من النفل وقوله قطعه
 أي النفل لأن الجماعة أولى منه وقوله نداء أي غير الجماعة أما بعد انقطعه واجب لاندراكها باندراك
 ركوعها الثاني اهـ نهاية (قوله ودخل فيها) أي في الجماعة (قوله ما لم يركع جماعة أخرى) أي محل
 نفل قطعه ما لم يغلب على طبعه تحصيل جماعة أخرى والأقرب لا يندب بل يندب (قوله ويدرك ركعة لم يوف)
 وهو من لم يدرك زمة أيسع افتتاحها مع الإمام (قوله راكعاً) حال من الإمام (قوله بامرئ) متعفن
 سندرك أي بذلك الركعة بامرئ أي محو وجهه رها بتكبيره الإحرام واندراك ركوع الإمام وذاك
 قوله عليه السلام من أدرك ركعة من الصلاة قبل أن يقيم الإمام صلته فقد أدركها (قوله بتكبير
 الإحرام) يدل بعض من الجار والمجرور وفعله وهذه التكبير تواجبه في القيام أو بدله (قوله ثم أخذ
 طوى) أي ثم تدبير أخرى لا طوى وهذه التكبير ندوة لأن ركوع محسوب له فتدبير التكبير
 (قوله فإن اقتصر على تكبيرة) أي أن أراد الاقتصاد على تكبيرة وقوله اشترط أن يأتي بالاحرام
 اشترط أن يقصد التكبيرة الإحرام فقط (قوله وإن يتها الخ) أي اشترط أن يتها هذه التكبيرة الخ
 فهو شرط (قوله قبل أن يغيب رأسه عن الركوع) صادق على ما ذكرناه وهو مبني من الركوع

أنه يلزمه لا نقاذح وإن
 محترم ويجوز له
 لا نقاذح ومما كذلك
 ومن رأى حيواناً
 يحترق عليه ظالم
 أو يفرق زومه بتخليصه
 وتأخير الصلاة أو ابتلاها
 أن كان فيها أو لا
 جازله ذلك وكراهه
 تركه وكراهه ابتداءً
 نفل بعد شرع المقيم
 في الإقامة ولو يفرق
 من الإمام فإن كان
 فيه أنه أن لم يخش
 بائناً فوت جماعة
 والاقطعه ندباً
 ودخل فيها ما لم يركع
 جماعة أخرى (و)
 يدرك (ركعة) لم يسوف
 أدرك الإمام راكعاً
 بامرئ (بتكبيره)
 لا حرام ثم أخرى طوى
 فإن اقتصر على
 تكبيرة اشترط أن
 يأتي بها (لا حرام)
 فقط وإن يغيب رأسه
 عن الركعة قبل أن
 يغيب رأسه عن الركعة

فيقيدنا من حيث ذلك الركنة وليس كذلك بل بشرط في إدراك الركنة أن يقفها وهو إلى القيام
أقرب منه إلى أقل الركوع كما صرح بذلك في الحقيقة والهاية ثم أتيت في فتح الجواهر ما قصه قبل أن يصير
أقرب إلى الركوع اه لعل لفظة أقرب بقطعة من الناصح وبقي ما أفاضل بينهما على الأول
فخصني عبارة الفقه أنه لا يضر ومقتضى عبارة الفقه والهاية أنه يضر (قوله ولا الخ) أي وإن لم يقفها
قبل الخ فإن أتتها بعد أن صار إلى أقل الركوع وقد علت ما قبله (قوله لا تتعقد) أي أصلا لا فرضا ولا
نظرا (قوله لا الجاهل) أي بأنه بشرط تمام تسليمه قبل أن يصير أقرب إلى الركوع (قوله لا تتعقدها
نظرا) الظاهر من كلامهم أنها لا تتعقد منه أيضا كافي الجبري ونص عبارته فإن أتتها أو بعضها
وهو إلى الركوع أقرب أو الجاهل حدسوا لم تتعقده فرضا ولا نظرا وظاهر كلامهم ولو جاهلا وهو
مما نتم به البلوى يقع كثيرا القوام وفي شرح الإرشاد وتتعقد نظرا للجاهل اه (قوله بخلاف الخ)
شروع في مقامه قوله أن يأتي بها الأحرار فقط فالأول والثالث مفهوم قوله يأتي بها الأحرار والثاني
مفهوم قوله فقط (قوله تلوهما عن القهر) تليل لحدوث أي فلا تتعقد تلوهما عن القهر (قوله
أومع القهر) أي أومع الركوع مع القهر (قوله للتشريك) أي فلا تتعقد للتشريك بين فرض وسنة
مقصودة فاشبهه بنية الظهر وسنته (قوله أو أطلق) أي لم ينوش بالاحرام ولا الركوع وشبهه بالوئوي
أحدهما مما زاد في الحقيقة ما لو شك أي بها القهر وحده أم لا قال في فتح الجواهر وفي هذا الماحول
لا تتعقد فرضا مطلقا ولا نقلا للجاهل اه قال سلم النظر قوي جدا في تحوية الركوع وحده كما
لا يجزى بل يجب أن لا يكون هذا إذا اه (قوله لتعارض الخ) أي فلا تتعقد لتعارض فريتين
وهما الافتتاح والوهي قال في الحقيقة لأن قرينة الافتتاح تصرفها إليه وقرينة الوهي تصرفها إليه
فاحتج بقصد صارف عنهما ونية القهر فقط لتعارضهما وبه واستشكل الاستوى له إن
قصد الركن لا يشترط أن يحل حيث لا صار في هذا صارف وكما عاتاه (قوله فوجبت نية القهر)
أي بالتكبير وقوله لتنازع أي تكبير الوهي بيننا (قوله وإدراك ركوع) معطوف على تكبير
الأحرار وقوله محسوب أي بأن يكون مستظهر في ركنة أصلية غير الثاني في الكسوف اه كرنى
(قوله وإن قصر المأموم) غايته في أدراك الركنة بما ذكر أي يدرك المسبوق الركنة بما ذكره كروان قصر
الخ وقوله الأوهو أي الامام را كع (قوله ونزع بالركوع) أي إدراك الامام في الركوع وقوله
غيره أي غير الركوع وقوله كالأعند لتبيل للغير (قوله والمحسوب) أي ونزع بالركوع المحسوب
وقوله غيره أي غير المحسوب به (قوله كركوع محدث) أي أو متضمن قال الدردي ولو أحدث امام
في اعتداله أدرك الركنة كافي المعنى والهاية بل في شرح الإرشاد والعاب أنه إذا أحدث الإمام بعد
أن اضأن معه المأموم يكون مدركا لركعة اه يتصرف (قوله ومن في ركنة زائدة) معطوف على
محدث أي وركوع من في ركنة زائدة نظام الهايه أو منه الركوع الثاني من مدركا لركعتين
لأنه تابع للركوع الأول فلا يدرك الركنة إذا أدركه (قوله لا بشرط) أي في أدراك الركنة والمصدر
المؤول من أن والقيل فاعز وقع (قوله لم يكن) أي المأموم المتقدم به وهو را كع (قوله لانه) أي
الهي (قوله تاه) صفة تيسر ركوع (قوله بان بطحن) أي المأموم وهو تصور الركوع التام الذي
أدركه المسبوق ودخول على المتن أعني قوله بقينا (قوله وهو) أي أقل الركوع بلوغ الخ أي مع
اعتدال الحلقة (قوله بقينا) منصوب باسمه الحافظ أي بطحن أي بطحن مع الإمامين بأن يرى البصير
لإمام والامعي يضع يده على ظهر الإمام ومع تسليح الإمام فلا يكتفي الظن ولا سماع صوت المباح
وكتب الائمة السكوني ما قصه قوله لا يفتن هذا منقول المتن وقال سم في حواشي الحقيقة
نقل عن بحث مر نه يكتفي الاعتقاد الجارح وعبارة القليوبي على الجلال ومثل البقين ظن لا ترد

والإمام تتعقد الجاهل
تتعدده نظرا لخلاف
مالوئوي الركوع
وحده تلوهما عن
القهر أومع القهر
للتشريك أو أطلق
لتعارض فريتين
الافتتاح والوهي
فوجبت نية القهر
لتنازعها صارفها
من تكبير الوهي
(و) بالدر (ركوع
محسوب للإمام وإن
قصر المأموم فلم
يجزى الأوهو را كع
وشرح ببال ركوع
غيره كالأعند
والمحسوب غيره
كركوع محدث ومن
في ركنة زائدة وقع
لأركعتي في قواعده
ونقله العلامة أبو
السعود ابن خزيمة
في حاشية التهاية أنه
بشرط أن يكون
الإمام أهلا للتفصيل
فلو كان الإمام صبيبا
لم يكن مدركا لركعة
لأنه ليس أهلا للتفصيل
(تاه) بأن بطحن
قبل ارتفاع الإمام
عن أقل الركوع وهو
بلوغ راحيه وكنبه
(بقينا)

دمعه كاهن ظاهر في نحو بعيد أو أعي واقعه شجته الرمي وتطرع الصلاة الملائكة إبراهيم الكوراني
في منقول الذهب بما يشته في الأصل وكذلك نظر الزكشي ولا يصح الناس الأهدأ والازم أن
المعتدى بالامام في الركوع مع الجهد لا يكون مدركا لركعة مطلقا اه وقد وقفت على سؤال
وجواب في ذلك بعض المحققين وصوره السؤال مثل رضي الله عنه من المسوق اذا أدرك الامام
في الركوع ولم ير مانع هل تحسبه تلك ركعة أم لا وصوره الجواب قال الزكشي في الخادم
عند قول الشارح لو شك في ادراك الحمد المعتبر ما نه فان قلبه على غلته شئ اتبع اه فليعد ان غلب
على غلته ادراك الحمد المعتبر من الركوع مع الامام تحسبه تلك ركعة والأدلة لا طائل في الجواب
وتلحق قول القصة لا بد من أن يكون ذلك بكيفية يتناقل في الشك ولا يلحق بل ولا غلبة الخلق
الى أن قال ويريد ما قلناه تأييد قوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج والزم من لا يرى الامام
يقين الادراك فيه حرج كبير منفي في الدين اه (قوله فلو لم يطمئن الخ) أي بان لم يطمئن إلى الصلاة
أو اطمان بعد ارتفاع الامام من أقل الركوع وقوله فيه أي الركوع (قوله أو شك الخ) هذا
مفهوم قوله يقتضي ما عليه مفهوم قوله قبل ارتفاع الامام (قوله فلا يدرك الركعة) جواب لو أي
فصعب عليه حينئذ أن يأتي بعد سلام الامام بركعة (قوله وسجد الشاك السهو) عبارة الامداد
وحيث أتى الشاك بركعة بعد سلام الامام وسجد السهو في الجموع وعمله بأنه شك بعد
سلام الامام في عدد ركعته أنه لا يتصل عنه اه (قوله ويبحث الاسنوي وجوب ركوع الخ) صورة
المسألة أن يضيق الوقت ويحسب صلواتا كما لو اقتدى به يدرك ركعة في الوقت فلو لم يقتدي به بل صلى
متفردا لا يدرك ركعته مع عليه حينئذ أن يقتدي به لأجل ادراك ركعة في الوقت فقوله وجوب
ركوع في العبارة اختصارا لوجوب الاقتداء بالامام أراكم والركوع معه لأجل ادراك ركعة في
الوقت وبعبارة القصة والنهاية ولضيق الوقت وأمكنه ادراك ركعة بأدراك ركوعه مع من يتمثل
عنه الفتحة لزمه الاقتداء به كاهن ظاهر انتهت (قوله وكبير ندبا مسروق) أي موافقة الامامه في
الكبير وان يحسبه ذلك الفعل وقوله انتقل معه الجملة صفة مسروق وضيمير معه يعود على الامام
(قوله لا تتقاه) متعلق بكبير واللام تعليلية (قوله فلا أدركه) أي أدرك المأموم الامام وقوله معتدلا
حال من الضمير البارز (قوله كبر للهوى) أي للتابعة (قوله وما بعده) أي وما بعد الهوى من الاركان
(قوله أو ساجدا) معطوف على معتدلا أي وأدرك الامام حال كونه ساجدا (قوله غير سجيده تلاوة)
أما هي فيكبر للهالة تابعة لها محسوبة كما قال الاندري قال في القصة بعد تنقله كلام الأذري وفي كون
التلاوة محسوبة له تطرأ لظاهره من الواضح أنه اعلمها بالتابعة فينبغي الذي يقبه انه لا يكبر للآلة
الهاماه (قوله لم يكبر للهوى اليه) أي السجود ذلك لأنه لم يتابعه في الهوى ولا هو محسوب له وجبارة
الروض وشرحه لو أدركه في السجود الاول أو الثاني أو الثالث لم يتبعه في السجود الاول أو الثاني أو الثالث
يكبر للهوى اليه لأنه لم يتابعه فيه ولا هو محسوب له بحال لا يتقاه معه بعد ذلك من ركع إلى آخر
وتختلف الركوع اه (قوله وبواقته) أي وبوقت المأموم الامام وقوله في كرم أدركه أي في ذلك
الفعل الذي أدرك الامام فيه سواء كان ذلك اكر واجبا أو مندوبا وقوله من تحميد الخ بيان أن كرم
لا ما كتب الجبري ما نه فله من تحميد أي في الاعتدال وهو قوله في ذلك لا يقول سمع الله
لمن حمد كما هده شجته اه (قوله تسبيح) أي في الركوع والسجودين (قوله وتشهد) قال في القصة
واعترض ندب الواقعة في التشهد بان فيه تكرير ركعتين في الطلعة والخروج ودرجته أو يمنع
جريا به ههنا لا لصورة المتابعة اه (قوله ودعاء) أي حتى عقب التشهد والصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم لأن الصلاة لا سكوت فيها (قوله وكذا صلاة على الآل) أي وكذا بواقته في الصلاة على
الآل (قوله ولوفي تشهد المأموم الاول) أي بواقفه المأموم في الصلاة على الآل ولو كان في تشهد

فلو لم يطمئن فيه قبل
ارتفاع الامام منه أو
شك في حصول
الطمأنينة فلا يدرك
الشاك للسهو كما في
الجموع لا تشهدك
بعد سلام الامام في
عدد ركعته فلا
يتمثل عنه ويبحث
الاسنوي وجوب
ركوع أدركه ركعة
في الوقت (وكبر)
ندبا (مسروق) انتقل
معه لا تتقاه فلو
أدركه معتدلا كبر
لهوى وما بعده أو
ساجدا مثلا غير
سجيده الاول يكبر
لهوى اليه وبواقفه
ندبا في كرم أدركه
فيه من تحميد
وتسبيح وشهد وعنه
وكذا صلاة على الآل
ولو في تشهد المأموم

الاول وخالف جرح ذلك بقوله الموافق لما اذا كان في غير محل تشهد في غير محله اذا كان في محل
 تشهد بان كان تشهدا اوليا فلا ياتي بالسلامة على الاصل قال الخبيري وهو ظاهر لاخر اوجه الشاهد
 الاول محال طلبه وليس هو حيث لا يجرى دلالة اه (قوله فانه شخشا) أي في الجمعة وقال فيها ولا
 نظر لعدم نهجها فيه لما تقرر ان من حيث الموافقة رعاية المتابعة لاحال المأموم (قوله ويكره مسبوق
 للقيام) انما هو من آيات فادخلها الشارع على مقدم معلوم سابقه وهو متعلق بالشرع بعدة أمور
 للمسبوق ان يكره اذا اراد ان ياتي بمأخذه عند قيامه بعد سلامي الامام ان كان الخ (قوله بعد سلاميه)
 أي الامام (قوله ان كان الخ) قيد في بند التكبير للقيام بعد سلام الامام وقوله المحل الذي جلس أي
 المأموم وقوله معه أي الامام وقوله فيه أي في المحل (قوله موضع جلوسه) أي المأموم (قوله لو انفرد)
 أي لو لم ينفرد في قوله كان ادركه الخ (الكفا استقصائية ولو أتى به التصور لكان أولى) قوله
 واللام بغير) أي وان لم يكن موضع جلوسه لو انفرد لم يكره للقيام كان أدركه في ثالثة أو رابعة بابعة
 أو ثالثة ثالثة وذلك لانه ليس محل تكبيره وليس فيه ما ينافي له (قوله ويرفع فيه الخ) يعني
 برفع المسبوق بعد ما عتد قيام الامام من تشهد الاول تبعه في ذلك مقتضى التعليق بالتبعية انه لو لم
 يأت به الامام لا ياتي هو به لكن نقل عرش عن حجرانه ياتي به ولو لم يأت امامه فتنبه (قوله وان لم
 يكن الخ) الاول لمعالم وان زائفة لان التبعية لا مامه في الرفع لا تكون الا ذلك يمكن محل تشهد أي
 برفع يديه تبعه في حال انه لم يكن المحل الذي قام منه المأموم محل تشهد كان اقتضى بالامام في
 ركعته الثانية (قوله ولا يتورك) أي لا يسب للمسبوق ان يتورك وانما أتى به لدفع ما يتوهم من
 موافقته ايضا في كيفية الجلوس وتقديم معنى التورك وهو ان يخرج يديه من جهة يمينه ويضع يده
 وركبه بالارض وقوله في غير تشهد أي تشهد نفسه وقوله الاخير هو ما يعقب سلام كما تقدم (قوله
 ويسن له) أي للمسبوق وهذا ليس مكر رافع قوله سابقا ويكره مسبوق للقيام بعد سلاميه لان ذلك
 في سنة التكبير للقيام بعد سلاميه وهذا في سنة القيام بعد ذلك فتنبه وقوله ان لا يقوم الا بعد
 تسليتي الامام أي فسن له انتظار سلامه الثاني لانه من لواحق الصلاة وهذا هو محل انصاف السنة
 اما انتظار سلامه الاول فهو واجب كما يستفاد من قوله بعد ولا يقوم قبل سلام الخ (قوله وحرم مكث
 بعده لتجنبه) أي فيجب عليه القيام فور اقال التورك في المحل بالضرورة ما يبتطل في الجلوس بين
 السجدةتين وهو الزايد على الوارد فيه بقدر اقل التشهد هذا عند الشارع وعند الجمال الرمي على
 طمأنينة الصلوة في مكث بعد تسليتي الامام رائد اعلى ذلك بطلت صلاته عنده اه (قوله ان لم يكن
 محل جلوسه) أي لو كان منفردا فان مكث في محل جلوسه لو كان منفردا حاز وان طال له نهاية (قوله
 ولا يقوم قبل سلام الامام) أي ولا يجوز ان يقوم قبل سلام الامام ولا معه كما صرح به في شرح البجة
 حاشا قال ويجوز ان يقوم عقب الاولى فان قام قبل تمامها عايدا بطلت صلاته قال عرش وناظره
 ولو عايدا يوجب بطلان الصلاة في كل حال خلافة حيث جعل الخبر بما تقدم من انه لو قام قبل سلام الامام سهوا لا تبطل
 صلاته لكن لا يعتمد بما فعله في مجلس وجوب ما يتم بقره اه (قوله فان تعمد) أي تعمد القيام قبل
 سلام الامام (قوله بلا مفاخرة) خرج به ما لو توى المفاخرة ثم قام فلا تبطل صلاته (قوله بطلت) أي
 صلاته ولا يقال كيف تبطل مع انه اساسي ركن فقط وهو لا يبطل لان قولنا قد تمت الصلاة
 بما وقع السبق وهو السلام وحل عدم البطلان اذا وقع السبق قبل القيام (قوله والمراد مفاخرة
 الخ) أي والمراد بالقيام المحل مغاخرة حد القبول لا الانتصاب فانما قال سم قال ينبغي ان لا يطلن بمجرد
 الاخذ في النهوض وان لم يفرق حد القبول ولا شرع في المثل وهو مبطل كالمقصود ثلاث فعلا
 متوالية فان مجرد الشروع في الاولى مبطل فليتأمل اه (قوله فان سهل الخ) الاولى التعبير بالواو
 لان تدخلت عليه مقابل قوله وان تعمد لا مفرغ عليه حتى يعبر بالقول المراد انه قام قبل السلام

الاول قاله شيخنا
 (و) بغير مسبوق
 للقيام (بعد سلاميه
 ان كان) المحل الذي
 جلس معه فيه
 (موضع جلوسه) لو
 انفرد كان أدركه في
 الثالثة بابعة لثانيه
 مغرب واللام بغير
 للقيام ويرفع يديه
 تبعاً لآلامه القائم
 من تشهد الاول
 وان لم يكن محل
 تشهد ولا يتورك في
 غير تشهد الاخير
 ويسن له ان لا يقوم
 الا بعد تسليتي الامام
 وحرم مكث بعده
 لتجنبه ان لم يكن
 محل جلوسه فبطل
 صلاته بان تعمد
 وعلم تجزئ ولا يقوم
 قبل سلام الامام فان
 تعمد له بابعة مفاخرة
 بطلت والمراد مفاخرة
 حد القبول فان سهل
 أو جهل

لم يثبت جميع ما في السنة من مجلس ثم يقوم بعد سلام الإمام ومضى مجلسه بطلت صلاته وبه فارق من قام عن إمامه في
 القعدة الأولى ما قد تقدمت عليه من قبل قبل قيام الإمام لأنه لا يلزمه العتداء (وسمى القعدة) ثم روي منها (نية اقتداء أو
 جماعة) أو إتيانهم بالامام الحاضر أو الصلاة معه أو كونه مأموماً مع تحريم أي يجب (١٩) أن تكون هذه النية معتبرة مع
 التحريم وإذا

سأهايته في الصلاة أو جعلها تحريم قيامه قبل السلام (قوله لم يثبت جميع ما في السنة) أي من الأركان
 والمناسبات في الجواب أن يقول وجب عليه المجلس ولا يعتد بالتحريم (قوله حتى يجلس) قال سم أي
 وإن سلم الإمام قبل أن يجلس وإذا جلس قبل سلام الإمام وكان موضع جلوسه كما هو القرض لم يجب
 قيامه فوراً بعد سلام الإمام كالرقيم وكذا إذا جلس بعد سلام الإمام فيما يظهر لأن قيامه لغرض فكله
 ما في المجلس وهو لو بقي في المجلس لم يلزمه القيام فوراً بعد سلام الإمام (قوله ومضى علم) أي
 أو أنه كونه قام قبل سلام الإمام (قوله بطلت صلاته) أي لعدم إتيان المجلس الواجب عليه
 له عرش (قوله وبه فارق) أي بزم جلوسه المفهوم من قوله حتى يجلس ثم يقوم فارق من قام
 الخ وذلك لأنه لا يلزمه المجلس والقيام حتى لا يعتد بأفراء (قوله لأنه لا يلزمه العتداء) أي إلى
 التشهد (قوله وسمى القعدة) أي لسمتها المنسجمة بحصة الصلاة وقوله شروط أي سبعة تلزمها
 ابن عبد السلام بقوله

وسبعة شروط الاقتداء * نية قعدة ولا استعارة
 كذا اجتماعهما في الوقت * مع المساواة أو المختلف
 وعلم مأموم بالانتقال * توافق التنظيم في الأفعال
 توافق الإمام في السنتان * كان يخلفه نقاش بين
 تابع الإمام فمافصلاً * تأخر المأموم عنه أولاً
 (وتلزمها بعضهم في بئس فقال)

وافقن التنظيم وتابع واعلم * أفعال متبوع مكان يجمع
 وأحذر خلف فاحش تأخر * في موقف مع نية غيرا

(قوله منه نية اقتداء) أي نية المأموم الاعتماد أو كرجس كصفات نية القدوة وانما اشتراطت
 النية لعمدة القدوة لا لها على فافتقرت للنية (قوله أو جماعة) أي أو نية جماعة وبمعنى للإمام نيتها
 أيضاً يكون معناها في حقها - مر معناها في حق المأموم ولا يضر ذلك في حالة الإطلاق لأنها تنزل في
 كل على ما يليق به لأن قرائن الأحوال قد تخصص النيات (قوله أو إتيانهم) أي أو نية إتيانهم (قوله
 بالإمام) متعلق بكون من الاقتداء والجماعة والإتيانهم قال الكندي ذكر في الإيعاب في اشتراط ذلك
 خلاطوط ولا يعتد بمتاهة الاكتفاء بنية الإتيان أو الاقتداء والجماعة وهو كذلك في شرح الإرشاد
 والجمعة والتمية وابتداء الخطيب في المغني خلافاً فقال لا يكفي كما قاله الأندلسي إطلاق نية الاقتداء من
 غير إضافة إلى الإمام (قوله والحاضر أي الذي هذا وصفه في الواقع لأنه لم يوطئ في نية فلا ينافي أنه
 لا يجب تعيين الإمام باسمه أو وصفته التي منها الحاضر (قوله أو الصلاة معه) بالمر معطوف على اقتداء
 أي أو نية الصلاة معه أي مع الإمام (قوله أو كونه مأموماً) أي أو نية كونه مأموماً (قوله لم يحرم)
 الطرف متعلق بمحذوف حال من نية اقتداء أي حال كونها كائنة مع التحريم قال سم بنى الانعقاد
 إذا نوى في أثناء التكسرة أو آخرها (قوله أي يجب أن تكون الخ) هذا إذا أراد الاقتداء به
 ابتداء فلا ينافي ما روي لم يوصل منفرداً ثم نوى القدوة في أثناء صلاة فجاز وقوله معتدلة مع التحريم
 المناسب معتدلة بالتحريم بالمبادل مع غير أن وجوب الاقتداء بالنسبة للجمعة لأجل اعتدائها لا
 الجماعة شرط فيها بالنسبة لغيره لأجل تحصيل فضيلة الجماعة كما يفيد كلامه بعد (قوله وإذا)

(قوله وافقن التنظيم)
 أي بشرط توافق
 نظم صلاتهم ما في
 الأفعال الظاهرة فلا
 يصح الاقتداء مع
 اختلافه ككتوبة
 خلف مكسوف
 وبالمجلس وقوله
 وتابع أي بشرط
 تبعية المأموم لإمامه
 بأن يتأخر تحريمه عن
 جميع تحريم إمامه
 وبأن لا يسبقه بركن
 فعملين وإن لا يتخلف
 عنه كما لا يجوز
 سباني تحصيله وقوله
 واعلم الخ أي وبشرط
 علمه بانتقالات الإمام
 كرويته له أو لبعض
 الصف أو صماح
 صوته أو صوت مبلغ
 أو تحريكه أو تحرك
 من تابعته وقوله
 مكان يجمع أي
 بشرط اجتماعهما
 مكان كإمامه عليه
 العمر الحالية وسباني
 تحصيله وقوله وأحذر
 خلف أي وبشرط
 أن لا يتخلف في سنن
 تتهم فيها المخالفة
 كسجدة ثلاثة وخمس

لما وافقه فيها ملائمة أو كسجود سهر مع الموافقة فيه لا لا تراكم كالتشهد الأول مع جمعة الموافقة تراكم لا فعل وقوله
 آخر أي موقف أي بشرط أن لا يتقدم على إمامه في المكان من تقسم عليه بطلت صلاته وقوله مع أي بشرط نية الاقتداء
 يندفعه الكلام عليها اه مؤلف

لم تقتن نسبة نحو
الاقتداء بالغير لم
تعتقد الجمعة لا اشتراط
الجمعة فيها وتعتقد
غيرها في قول ترك
هذه النية او شك فيها
وتابع مصل في فعل
كان هو يترك كوع
متاعه او في سلام
بان قصد ذلك من
غير اقتدائه وطال
مرقا انتظاره بطلت
صلاته (ونيسة)
امامة او جماعة
(سنة لا مام في غير
جمعة) لئلا فضل
الجمعة والفروج
من خلاف من
اوجبوا تصحيح نياتها
مع غيرهم وان لم يكن
تخلقه أحد ان وثق
بالجماعة على الاوجه
لانه يصير اماما فان
لم ينو ولو بعد علمه
بالمقتدين حصل لهم
الفضل دون وان نواه
الفضل من حينئذ

لم تقتن الخ) التماسا العسير بالقد لان المقام يفيد التفرع وقوله نحو الاقتداء أي كالجماعة
والإلتزام وقوله بالغير متعلق بـ تقتن (قوله لم تعتقد الجمعة) مثلها المعتادة والمبسوطة بالمطر
لا اشتراط الجماعة فيها (قوله لا اشتراط الجماعة فيها) أي في الجمعة (قوله وتعتقد) الأولى وتعتقد
بما لا يقتضي توقفه غير هأى الجمعة (قوله فلو ترك هذه النية) أي تحقق عدم الإتيان بها ولولبيان
أوجه دلالة ما روى (قوله أو شك فيها) أي في هذه النية وفي هذا المعنى وهو منفرد فليس له المتابعة
(قوله وتابع الخ) هذا في غير الجمعة أما فيما هو في الشك ان طال زمنه وان لم يتابع ومضى معه ركن
كالشك في أصل النية وقوله لم يملكه فعل تابع وهو صادق عن كان اماما الجماعة وبغيره (قوله
في فعل) أي ولو بالشرع فبما يقيد قوله بعد كان هو الخ (قوله أو في سلام) معطوف على في
فعل أي بان وقف سلامه على سلام غيره من غير نية قدوة وتخرج بالسلام غيره من الاقوال فلا تضر
المتابعة فيه (قوله بان قصد ذلك) أي تعمدها كمن المتابعة في فعل أو سلام والجموع والجموع والجموع
من فاعل تابع أي تابع حال كونه متلبا بصد المتابعة فلو تابع اتفاقا لا تضر وقال ع ش هو
تصور للمتابعة (قوله من غير اقتدائه) متعلق بقصد (قوله وطال عرفا انتظاره) أي لما ذكر من
الفعل أو السلام لاجل أن يتبعه فيه وغيره ما اذا تابعه من غير انتظار أو بعد انتظار لكنه غير
ما ويل فلا تضر ومثله ما اذا طال ولكنه لم يتابعه والتفريق في مسئلة الشك بالطلوع والمتابعة هو المعتقد
كافي الحقيقة والنهاية والغنى خلافا لجمع منهم الاستنوي والاذري والركني جعلوا الشك في نية
القدوة كالشك في أصل النية فابطلوا الصلاة بالطول وان لم يتابع وبالسبب بحث تابع (قوله
بطلت صلاته) أي لانه متلاصبا بكونه وقفه على صلاته غيره لا يارب بينهما قال في النهاية هل
اليطان عام في العالم مانع والمجاهل أو مختص بالعالم قال الازري لم أرفعه شأوه وهو محمل والاقر
انه بعد ذلك قال في التلويح ان الاشبه عدم الفرق وهو الاوجه اه (قوله ونية امامة) مبتدأ
خبره سنة قال في التلويح

ونية المأموم أو لا يجب * وللإمام غير جمعة تدب

قال في النسخة ووقف أي نية الامامة عند التفرع وما قيل انها لا تصح معه لانه حديثه غير امام قال
الاذري غير مبطله وجوبه على الامام في جمعة عند التفرع (قوله أو جماعة) قد تقدم انها
صالحة له كما هي صالحة للمأموم والتعيين بالقرائن (قوله سنة الامام) ولو كان اتباعا وفي الجبري وإذا
لم ينو الامام الامامة استحق العمل المنعوم له لانه لم يشترط عليه نية الامامة واعمال الشرط ربط
صلاة المأمومين بصلاته وتحصل لهم فضيلة الجماعة فيحصل السهولة وهو قراءة المأمومين على المعتقد
وعصره سم خلا للشرع الملبى اه (قوله في غير جمعة) سابقا على غير نية (قوله لئلا فضل الجماعة)
أي ليجوز نواها بالجماعة وهو تحليل سنة نية الامامة الامام (قوله وتصحيح نيتها) أي الامامة (قوله
ان وثق بالجماعة قبل هذه نيتها اذا لم يكن خلفه أحد ومفاده انه اذا لم يثق بالالتصحيح نية الامامة
فان نوى بطلت ابتلاعه وبه صرح سم وعبارته فرغ للتأدي من كلامهم ان نوى الامامة وهو
فعل ان لا أحذر بد الاقتداء لم تعتد صرته لا زعموا به لا يجرى داخل اقتداء حتى أو ملكه
بسم ان عن ذلك لم يعد جواز نية الامامة أو طلبها اه وقوله على الاوجه مقابلة انها تصح وان وثق
بالجماعة (قوله لانه يصير اماما) تعليل لجهة نية الامامة اذا لم يكن خلفه أحد (قوله فان لم ينو) أي
الامامة علا (قوله دونه) أي الامام أي ولا يحصل له فضل الجماعة ان ليس للمؤمن بعمله الامام نوى
(قوله وان نواه) أي اذا ذكر من الامامة أو لم يجرى والاولى ان يقول نواها بضمير المأموم (قوله في
الاناء) أي اثنا الصلاة (قوله حصل له الفضل من حينئذ) أي من حين انية فان قلت مران من
ادرك الخساعة في التشهد الاخير حصل له فضها كلها والفرق قلت انعطاف النية على ما بعدها

هو المهور بخلاف عكسه ورد عليه الصوم فإنه اذا اوفى النفل قبل الزوال تسقط نيته على ما فيه
 و يمكن الفرق بان الصلاة يمكن فيها التعزير أي بقصر بعضها جماعة وبعضها فرادى بخلاف الصوم
 فان قلت نيته لما موم الجماعة في الالتزام لا يجوزها الفضيلة بل هي مكرهة خالف الفرق بينه وبين
 الامام قلت الفرق ان الامام مستقل في الحالين والمأموم كان مستقلا وصار تابعا فاحتجت رتبته
 في كره في حقه ذلك (قوله اما في الجمعة فتلزم مع القهرم) أي قلزمه نية الامامة معتزلة بالقهرم فلو
 تركها لم يعلم تصحيحه سواء كان من الاربعين او زائدا عليهم وان لم يكن من أهل وجوبها ان
 لم يكن من أهل الوجوب ونوى غير الجمعة لم يخص عليه نية الامامة ومثل الجمعة المعادة والجمعة
 جمع تقديم بالمعزلة من نية الامامة فجمعا وقال في النهاية ومثلها في ذلك المنذورة جماعة اذا صلى
 فيها اماما أه أي قلزمه فيها نية الامامة لقول منوها لانتفاء عقود قال عرش فيه نظر لانه لو صلاها
 منفردا انقضت وامر بعدم فعل ما التزمه فالقياس انعقادها حيث ينو الامامة فرادى لان ترك نية
 الامامة لا يزهد على فعلها منفردا ابتداءه (قوله ومنها) أي من شروط صحة الدعوة وقوله عدم
 تقدم الخ أي لا يصح من قوله صلى الله عليه وسلم لا تجعل الامام ليؤتم به الالتزام بالاتباع والتقدم
 غير مانع فان تقدم عليه بما ساق في غير الصلاة لا يشترط الخوف في جزء من صلاته بشئ مما ذكره تصح
 صلاته وفي الكردى ما منه في الاعيان بحث بعضهم ان الجاهل يقتضيه التقدم لانه عند اعظم من
 هذا وانما يخفى معذوره بل عدمه أو قرب اسلامه وعليه فالتدبير مثله اه ونقله الشورى
 في حوائج النسخ والمخاني في حوائج الثقة اه (قوله بعقب) هو ما يصيب الارض من مؤخر
 القدم وقوله وان تقدمت أصابعه أي ان الشرط عدم تقدمه بالعقب فقط سواء تقدمت الأصابع
 أو تأخرت فانه لا يضرك ذلك لان غرض التقدم انما يظهر بالعقب قال في الثقة فلا اثر لتقدم
 أصابع المأموم مع تأخر عقبه ولا للتقدم ببعض العقب المتقدمه في جميعه ان تصور انما يظهر وجهه
 من خلاف حكماء ابن الرضا عن القاضي وعلل العلة بانها مخالفة لظاهر فاشبهت مخالفة السرقة في
 الافعال اه واعتبار التقدم المضرب بالعقب هو في حق القائم وكذا الاركان أما القاعد فآله
 والمضطجع بمنه وفي المستلقي احتسب لان قال ابن حجر المعزلة بالعقب وقال غيره رأسه قال في الثقة
 وعمل ما ذكر في القصد وما بعده ان اعتد عليه فان اعتد على غيره وحده كأصابع القائم وركبة
 القاعد اعتبر ما اعتد عليه على الاوجه حتى لو صلى قائما اعتد على خشيته تحت ابطه فصارت
 وجلاء معلقتين في الهواء أو عاشرين للارض من غير اعتداد بان لم يكنه غير هذه الهيئة اعتبر
 الخشيتان فيما يظهر ويرد للتعرف في مصلوب اقتدى بغيره ولا لا اعتداد على شيء الا ان يقال اعتداده
 في الحق قضي من كسبه لانهم الحاملان له فليعتبر اه (قوله اما الثلث الخ) هذا محتر زقوله بقينا
 (قوله لكنهما مكرهة) أي كراهة معقولة لفضيلة الجماعة فيما سواه فبق فقط وكذا يقال في كل
 مكره من حيث الجماعة قال في الثقة كالهامة الغائت هنا فيما اذا موم في بعض السعة
 والعشرون في ذلك البعض الذي وقت فيه المساواة لكن قال السيد عمر البصري ان أراد قوت فضيلة
 السعة والعشرين من حيث ذلك المندوب الذي قوته فواضح أو مطلقا فعلم الالتزام فضيلة لا يخل
 بفضيلة ما أتى به وسقطه الى ذلك سم والطبلاوي ويجري ذلك في غيره من المنكر وهات الاثنتي
 وغرها اه بشرى الكرم (قوله وبدب وقوف ذكر) التعبير بوقوف هنا وفيما سابقا لاذاب
 فلو لم يصل واقفا كان الحكم كذلك (قوله لم يحضر غيره) خرج به ما اذا حضر غيره معه الى الصف
 وبندب لهما الوقوف معا خافه وسهر حبه (قوله عن بين الامام) متعلق بوقوف قال الكردى
 رأيت في شرح البخاري لقطب في ما منه قول احمد من وقف على سائر الامم بطلت صلاته (قوله
 والاسن) أي وان لم يتفعل في بيته بان وقف على سائر من فلام منه قوله من غير فعل كثير وعبرة

أما في الجمعة فتلزمه
 مع القهرم (و منها
 عدم تقدم) في
 المكان يقينا (على
 امام بعقب) وان
 تقدمت أصابعه أما
 الشك في التقدم فلا
 يؤثر ولا يضرمساواة
 لكنهما مكرهة
 (و ندب وقوف
 ذكر) ولو صيا لم
 يحضر غيره (عن بين
 الامام) والاسن له
 تحوله للاتباع

الغنى فان وقع من سواه أو خلفه من له أن يتداوله لاحتساب الأفعال الكثيرة فان لم يعمل قال في
 المصنوع من الأفعال نحو له اه وقال سم فان خالف ذلك كرهه فان تم فضله الجماعة كما أتت به
 شعثا الرمي اه وقوله لا لا تبايع دليل لتب وقوله الذ كره عن يمينه ولتدب القبول وذلك ما رواه
 الشَّحَّان عن ابن عباس رضي الله عنهما قال بت عند خالتي معونة فقام النبي صلى الله عليه وسلم يصلي
 من الليل فمعت من يساره فاحذر أسي غوثي عن يمينه قال في النهاية يؤخذ منه أنه لو فعل أحد
 من المتقدمين خلاف السنة استحب للأمام إرشاد الهائيه أو غير هان وثق منه بالامتنال ولا يبعد
 أن يكون المأموم مثله في الإرشاد المذكور اه (قوله متأخر) حال من ذكر أي حال تكونه
 متأخر عن الإمام وهو سنة مستقلة وقوله قليلا صفة لمصلحة حذف أي تأخر اقل لا وهوسنة أيضا
 فهما تان سستان فكان الأول أن يقول ويسن تأخره فهو كونه قليلا (قوله بان تأخر أصابعه)
 تصور لفته وهذا هو ما في الفتحة وصوره في الأبياب بخبر وجهه عن الهاذة وفي فتح الجوابان لا يزيد
 ما بينهما على ثلاثة أذرع قال ويحتمل ضبطه بالعرف ويحتمل سنة التأخر وهو عيا سباني اذا كان
 الإمام مسنورا فاذا كان عاريا وكان المأموم بصيرا في ضوءه فتعاضدين (قوله وخرج بالذ كرا لاني)
 أي الخلفي (قوله فتقف) أي لاني وقوله خلفه أي الإمام وقوله مع مرید تأخر ظاهره ولو زاد على ثلاثة
 أذرع غير رأيت في فتاوى ابن حجر ما يفيد ذلك ونص عبارته تاسل نفع الله به عن قوطهم يستحب أن
 لا يزيد ما بين الإمام والمأمومين على ثلاثة أذرع ولو ترك هذا المسبق هل يكون مكررها كالأول
 في الموقف فتوقف به فضيلة الجماعة أم لا فتوت وكذلك لوصف صفاتنا قبل الكمال الأول هل
 يكون كذلك مكررها فتوقف به فضيلة الجماعة أم لا فاجاب بقوله هل ما ذكر مكررها فتوقف به فضيلة
 الجماعة فتقد قال القاضي وغيره وجرم به في المصنوع السنة أن لا يزيد ما بين الإمام ومن خلفه من
 الز حال على ثلاثة أذرع تقريبا كباين كل صنفين أما النساء فيسن من الخلف كثيرا اه بحذف
 (قوله فان حاذر كراخر) أي بعد اقتدائه الجاني أولا بالإمام (قوله أكرم عن ساره) أي الإمام هذ
 ان كان يساره محل والأكرم خلفه ثم تأخر اليهم هو على الجين (قوله ثم بعد أكرامه تأخر) أي أو
 تقدم الإمام والتأخر أفضل فان لم يكن إلا أحدهما فاعل وأصل ذلك خير مسلم عن جابر رضي الله عنه
 قت من يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فادارني عن يمينه ثم جاء جابر بن مسروق قام عن يساره
 فاحذبا يد شاحبهما قد قضا حتى أقامنا خلفه وخرج بقوله بعد أكرامه ما اذا تأخر من على عبي الإمام
 فصل أكرام الثاني بقوله تأخر ما اذا لم يتأخروا بقوله في قيام أو ركوع ما اذا تأخر في غير ذلك ففي
 الجميع مكرمه ذلك ويقوت به فضل الجماعة (قوله ووقوف رجلين جا معا) أي وتب ووقوف
 رجلين حضرا ابتداء أي أو زما أو قال ذكرين لكان أولى لشعورهما الصيين والرجل والصبي
 وقوله خلفه عارف متعلق بوقوف وكذا إذا حضرت المرأة وحدها أو النسوة وحدها فانها تقوم أو
 يقمن خلفه لأن العيين ولا عن اليسار ولو حضرت ذكر وإمرأة قام الذ كره عن يمينه والمرأة خلف
 الذ كرا أو ذكران وإمرأة صفا خلفه والمرأة خلفه ما أود كره وإمرأة وحشي وقف الذ كره عن يمينه
 والخفني خلفه ما وإمرأة خلف الخفني (قوله وتب ووقوف في صف أول) قال القطيب القوث سيدنا
 الحبيب عبد الله الحدا في تصانحه ومن المتأكد الذي ينبغي الاعتناء به والمحرص عليه الملازمة
 للصف الأول والمداومة على الوقوف فيه لقوله عليه الصلاة والسلام ان الله ملائكته يصلون على
 الصوف المقدسة وقوله عليه السلام لا يعلم الناس ما في الأذان والصف الأول ثم لم يجدوا إلا
 ان يستمروا عليه لاستمروا ومعنى الاستمرار الاتباع واحتج من يقصد الصلاة في الصف الأول
 لفصله إلى المبادرة قبل إجماع الناس وسبهم إلى الصف الأول فانه مما تأخر ثم في قدس بغيره بما
 يعطى رفاهم يؤذ بهم ذلك بخلاصه ووه خشي ذلك فضلاته في غير الصف الأول أولى به ثم يلزم

(متأخر) عنه (قليل)
 بان تأخر أصابعه
 عن عقب أصابعه
 وخرج بالذ كرا لاني
 فتقف خلفه مع مرید
 تأخر (فان حاد)
 ذكر (آخر أكرم)
 عن ساره) بتأخر
 قليلا (ثم) بعد
 أكرامه (تأخر) عنه
 لما في قيام أو ركوع
 حتى يصير أصغورا
 (و) ووقوف (رجلين)
 جا معا (أو رجل)
 قصدوا الاقتداء
 بعمل (خلفه) صفا
 (و) تب ووقوف (في
 صف أول)

فهمه حتى تأتو بحقي بسبعة الناس إلى أوائل الصفوف وفي الحديث لا تزال أقوام يتأخرون حتى
تؤخرهم اه تعالى ومن السنن المهمة المنقول عنها تسوية الصفوف والقرآن فيها وقد كان عليه
السلام سولي فعل ذلك بنفسه ويكثر القصر رض عليه الأمر به يقول لتسوي صفوفكم أولئك
الله بين فلويكوه يقول أني لأرى الشياطين تدخل في خلل الصفوف يعني بها الفرج التي تكون فيها
فيستقيم الصافي لنا كبنا كعبهم التسوية بحيث لا يكون أحد مستغفلا أحد ولا متأخرا
عنه فذلك هو السقوف بنا كذا الاعتناء بذلك الأمر به من الأئمة وهم به أولى من غيرهم من المسلمين
فإنهم أعوان على البر والتقوى وذلك أمر وأقال تعالى وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم
والعدوان فعليك ربك الله تعالى بالمبادرة إلى الصف الأول وعليك رضى الصفوف ونسبتهما
استطعت فإن هذه سنة متميزة من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحياها كان معه في الجنة كما
ورد اه وقال في الروض وشرحه يستحب قبل التكبير للإحرام أن يأمهم الإمام بتسوية الصفوف
كان يقول استواء رجم الله أسوأ صوف كخبر الصفين اعتدوا في صفوفكم وكرتوا صوافي أراكم
من ورأي قال أنس راو به فلهذا رأيت أعلنا بلصق منكبه منكبه صاحبه وقدمه بقدمه ونحوه
كان سوى صفوفنا كانا سوىها التناجر وان يلتفت لذلك يميننا وشمالنا لا يبلغ في الأعلام اه
(قوله وهو ما يلي الإمام) أي الصف الأول هو الذي يلي الإمام أي الذي لم يحل بينه وبين الإمام
صف آخر من المصلين وإذا صلى الإمام خلف المقام في المسجد الحرام واستدار المصلون حول الكعبة
فالصف الأول في غير جهة الإمام ما اتصل بالصف الذي وراءه الإمام لا ما قرب من الكعبة كما في فتح
الجوا ونص عبارته والصف الأول في غير جهة الإمام ما اتصل بالصف الذي وراءه الإمام لا ما قرب
للكعبة كما بينته ثم أي في الأصل اه ومثله في النهاية ونفسها وسن أن يقف الإمام خلف المقام
للتابع والصف الأول صادق على المستدير حول الكعبة المتصل تمامه وراء الإمام وعلى من في غير
جهته وهو أقرب إلى الكعبة منه حيث لم يقبل بينه وبين الإمام صف اه وكتب ع ش مانصه
قوله حيث لم يقبل بينه وبين الإمام المتبادر أن الضمير راجع لقوله وهو أقرب إلى الكعبة منه وهو
يقضي أنه لو وقف صف خلف الأقرب وكان متصلا بمن وقف خلف الإمام كان الأول المتصل بالإمام
لكن في حاشية سم على المنهج ما يخالفه وعبارته فرع أفتى شيخنا الرمي كانه لم يرد بما حصله ان
الصف الأول في المصلين حول الكعبة هو المتقدم وإن كان أقرب في غير جهة الإمام أخذنا من قولهم
الصف الأول هو الذي يلي الإمام لأن معناه الذي لا واسطة بينه وبينه أي ليس قدومه صف آخر
بينه وبين الإمام وعلى هذا فإذا اتصل المصلون بمن خلف الإمام الواقف خلف الإمام وامتدوا خلفه
في حاشية المطاف ووقف صف بين الركنين الجانبين قدام من في الحاشية من هذه الحلقة الموازي
من بين الركنين كان الصف الأول من بين الركنين لا الموازي لما في بينهما من هذه الحلقة فيكون
بعض الحلقة صف أول وهم من خلف الإمام في جهة تدور بغيرها في الجهات إذا تقدم عليهم غيرهم وفي
حفظي ان الزركشي ذكر ما يخالف ذلك اه وفي كلام شيخنا الزبائي نصه والصف الأول حد من
في غير جهة الإمام ما اتصل بالصف الأول الذي وراءه لا ما قرب الكعبة اه وهذا هو الأقرب
الموافق لمبدأ المذكور اه (قوله وان تحمله منبر) أي حيث كان من بجانب المنبر بحيث لا يمان
خلف الإمام بحيث توازى بل ووقف موضعه شخص متلاصقا بالركن صفا واحدا اه ع ش والغاية
لرمد على من يقول ان تحلل نحو المنبر قطع الصف الأول كما يستفاد من فتاوى ابن حجر ونص
عبارته لعل رضى الله عنه بما صورته ما ضابط الصف الأول وهو يقف تحت المنبر ولا حاجب
قوله قال في الأحياء ان المنبر يقطع الصف الأول وغلظه النووي في شرح مسلم وبين ان الصف
الأول المحدث هو الذي يلي الإمام سواء كان صاحبه متقدما أم متأخرا سواء تحمله مقصود ونحوه

وهو ما يلي الإمام
وان تحمله منبر أو عود

أولاً ثم قال وهذا الصنيع الذي يقتضيه ظواهر الأحاديث وصريح الجمهور ثم نقل قسمة قولنا الذي يلى الإمام من غير أن يقتله فهو مقصور وقوله لا آخراته إلا يسقى إلى المصدقين صلى في صف متأخر وظلمه أوفدوا ثم أخذ من قوله ثم متأخر أنه لو بقي في الصف الأول فرجة كان المقابل لحاسن الصف الثاني أو الثالث متلاصفاً بالأول بالنسبة لمن بعده وهو مقر ببيان تعدد رجلي الذهاب إليها والأول فوقه فدونها كروه اذكره الوقوف في صف قبل أكل الذي أمامه اه (قوله ثم ما يليه) أي ثم شدب الوقوف فصايل الصف الأول وه (واعلم) أن أفضلية الأول فالأول تكون إلى حال والصفين أن كان غيرهم ولتبقى الخلف أومع النسبة والقسمة الخلف بخلاف التسامع الذي كور والخلفي فالأفضل لمن التانو وكذا الخلفاني مع الذي كور وأصل ذلك خبر مسلم خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها وخير صفوف النساء أي غيرهن آخرها وشرها أولها (قوله أفضّل كل صف يمينه) أي ما كان على يمينه وذلك لما يرى عن أي هريرة قال جرتل على الإمام ثم من على يمينه الأول فالأول يكتب سم مانصه قوله وأفضل كل صف يمينه لعله بالنسبة ليساره لأن خلف الإمام وعبارة العلب وشرحه والوقوف بقرب الإمام في صف أفضل من البعد عنه فيه أو عين يمين الإمام وإن بعد أفضل من الوقوف عن يساره وإن قرب يمينه ومخاطبته أن يتوسطوه ويكتفوه من يمينه أفضل اه (قوله ولترافق) أي تعارض وقوله يمين الإمام أي الوقوف عن يمين الإمام في غير الصف الأول وقوله الصف الأول أي الوقوف فيه في غير يمين الإمام وقوله قدم أي الصف الأول (قوله وبينه الخ) أي فلو تعارض الوقوف في يمين الإمام مع البعد عنه والوقوف في يساره مع القرب يمينه قدم الأول لأن كان من باليسار بجمع الإمام و يرى أفضاله (قوله وأدرك الصف الأول الخ) يعني لو تعارض عليه أدراك الصف الأول وأدرك ركوع غير الركنة الأخيرة فإن ذهب للصف الأول بقوله ركوع ذلك وإن وقف في غير الصف الأول أدركه فالأول له الذهاب إلى الصف الأول أو ركضه (قوله فإن قوتها الخ) أي فوئت الركنة الأخيرة فصد الصف الأول لأن كان لو ذهب إلى الصف الأول رفع الإمام رأسه من الركوع ولولم يذهب إليه أدركه ركوع الإمام في الركعة الأخيرة (قوله فادركها) أي إلى الركعة الأخيرة وقوله أولى من الصف الأول تقدم من الرمي الكبير إن أدرك الصف الأول (قوله وكما لم يأمموا الخ) أي ابتدأوا بما كان في حل وتغوت به فضيلة الجماعة قال مر في شرحه وجرى ومن أن الصفوف المتقطعة تغوت عليهم فضيلة الجماعة اه وقال مر في الفتاوى عالج الشرف المتأولي أن الغائب عليهم فضيلة الصفوف لا فضيلة الجماعة ومال ع ش إلى ما في شرح الرمي لأنه إذا تعارض ما في غيره قدم ما في الشرح اه يجزى (قوله الذي من جسده) أي الماء وم كان تان رجلاً وأهل الصف كلهم رجلاً وأثنى أهل الصف كلهم أثنى وأثنى وأهل الصف كلهم ختاني ونزع بالجنس غيره كارة وأول من هناك نساً وأثنى وليس هناك ختاني فلا كراهة قبل يردب (قوله أن وحده) أي الصف فبأن كان لو دخل في الصف وسعه من غير الحاق مشقة لعمره وإن تكن فيه فرجة فإن لم يجد السعة أرم ثم بعده ر إلىه شخصاً من الصف ليصطف معه خرو حاسن الخلف ولما رواه الطبراني عن واحة أم المصلي وحده الأوصت إلى الصف فدخلت معهم أو برت البتة رجلاً أن ضاق بك المكان فقام معك أعدائك فانه لا صلاح لك وقوله ألد الخ يحول على السبوس من حجر ورم مساعدته بموافقة يفيق معه صف الخلف فضل المعاونة على البر والتقوى وظاهرها لا يجر أحداً من الصف إذا كان اثنين لأنه لا يصبر أحدهما منفرداً والحاصل شرط الجرا أربعة أن يكون الجربعداً راً معاً وان يجوز موافقته والأمتنع خوف الفتنة وأن يكون راً لا يدخل غيره في ضمانه بالاستيلاء عليه وأن لا يكون الصف اثنين وقد تلمحها

عمر (ما يليه) وهكذا
 وأفضل كل صف بينه
 ولوتراف عين الإمام
 والصف الأول قدم
 فبناظره وبينه أولى
 من القرب اليه
 بساره وأدرك الصف
 الأول أولى من أدرك
 وكوع غير الكعبة
 الأخيرة أعاهي فان
 غوتها قصد الصف
 الأولى فادركه أول
 من الصف الأول
 (وكرر) للمأموم
 (أفراد) من الصف
 الذي من جنبه ان
 وحده سعة

(قوله وقد نظمها) أي
مع زيادة شرط وهو
أن يكون ذلك في
القيام اه مؤلف

لقد سجد الحرام من صفعة • ترى الوفاق على قيام قد احراما
وقوله قد احراما ينقل همزة اسرار لا حال (قوله بل يذبح) أي الصف الذي فيه سعة ولو وجدها وبينه
وبينها صفوف كثيرة تحرق جميعها باليد بسجل تلك الفرحة لا يتم مقصرون بتركها ولو كراهة الصلاة
لكل من تأخر عن صفها وهذا علم ضعف ما قبل من عدم قوت التضييق هنا على المتأخرين نعم ان
كان تأخرهم لعذر كوقت الحرام بالمسجد الحرام فلا كراهة ولا تقصير كما هو ظاهر كذا في النخبة والتمهيد
(قوله ونحوه) ع في صف الخ (أي وكراهة) ع في صف قبل اتمام الصف الذي امامه وسوء الشهاب بن
جعفر عام الانتلاء في المسجد الحرام وهو انه لا يتم فيه صف غير صف الحاشية أي حاشية المطاف على
انه انما يتم في بعض الفروض لا كلها أو أكثر الناس يختلفون عن الصف الاول أو الثاني مع نقصه فهل
يكراه ذلك وتفتوت به فضيلة الجماعة أولا فاحاب رضي الله عنه نعم يكبر ذلك للأحاديث الاولية فيه
وتفتوت به فضيلة الجماعة لا تركها لسانعة تسلط الشيطان ووسوسته ولا صورتها المستقطعة لفرض
الكفاية أو العين في الجماعة فعلم انه لا يلزم من سقوط فضيلتها سقوط صورتها حال الكثرة بن وهما
فيه وقد صرح في شرح المذهب بكراهة ذلك لانه خالف فيه فاعلم المتابعة للتدوية في المكان ونحوه
وسبقه الاصحاح الى ذلك حيث قالوا يكبر تشهدا صف من قبل اتمام ما قبله وصرحوا بان كل مكروه من
حيث الجماعة يكون مطلقا فضيلتها أي التي هي سبع وعشرون درجة وقد ورد خبر من وصل منها
وصلة الله ومن قطع صفاطعه الله تعالى أي عن الخير والكمال وأحمد من بن حزم بطلان الصلاة
والأول والآخر

على شرح المذهب

بـ (له) من الصف
ووهو الله تعالى
عن يساره ووراءه
عذابه ومتأخرا
كثيرا وكل هذه
تفتوت بفضيلة الجماعة
باصروا به وسين
لنا زعماء بين كل
صفين والأول والآخر
على ثلاثة أذرع
ويقف خلف الإمام
الرجال ثم الصبيان
ثم النساء ولا يؤخر
بالبغين
لانتحادهن
(و) منها (ع)
اصح

متأخرا كثيرا (قوله تفتوت بفضيلة الجماعة) أي التي هي سبع وعشرون درجة أو تسع وعشرون ولا
تغفل عما سبق لك من أن المردود ذلك في الجزء الذي حصل فيه ذلك المكروه لا في كل الصلاة (قوله)
التأخرين فان فعلوا لم يحصوا

الى عورة أحد (قوله ولا يؤخر الصبيان) أي ذواتهم الصبيان أو لا وسقوا الى الصف الاول
ثم حضر البغين والنجس الصبيان لا يحلهم لا يتم حينئذ أحق به منهم وقوله لا يتحد جنسهم أي
الى جنس الصبيان والبغين واحد وهو الذكور وتوافقهم التعليل انهم كوزن النساء لو سبقوا للصف
الاول ثم حضر غيرهن فؤخرن لاجل ذلك لعدم اتحاد الجنس وانظر ان من بعدهم حضر غيرهن
هل يؤخر بعد الاحرام أو لا ثم رأيت عرش استقر بالاول وقال حيث ترتب على تأخرهن أدع
مبطلة (قوله ونها) أي ومن ثم وضعت له سورة (قوله علم ما تنقل ادم) أي علم الله ما وبه بانتقال امامه

وأراد بالعلم ما يشتمل الظن بل دليل قوله أو صوت مبلّغ (قوله رؤيته) متعلق بعلم أي أن علمه بذلك يحصل
 برؤية امامه (قوله أو لبعض صف) أي أو رؤيته لبعض صف من صفه أو بإشارته أو إمارة (قوله أو سماع
 لصوته) معطوف على رؤيته أي يحصل عليه سماع لصوت امامه (قوله أو صوت مبلّغ) أي أو
 سماع صوت مبلّغ أي وإن لم يكن مصداقاً لقوله ثقة قال في النهاية المراد بالثقة هنا دليل آية انفع به
 لا يقبل الجواز ثم قال ولونه المبلغ في أثناء صلاته منتهية بالمعارقة أي إن لم يرج عوده قبل مضى
 مائة ركعتين في منته فمناظره فلو لم يكن ثم ثقة وجعل المأموم أفعال امامه كالمناظر كالركوع
 والتسبيح والتكبير مع صلاة فيقفى لتعذر المتابعة حيث لا (قوله ومها) أي بشرط صحة القدوة
 وقوله اجتماعها حاصل الكلام على ما يتعلق بهذا الشرط أن اجتماعها أو بيع حالات الحالة الأولى
 أن يجتمع في مسجد الحالة الثانية أن يجتمع في غيره وهذه تحتها أربع صور وذلك لانها إما أن
 يجتمع في قضاء أو في بناء أو يكون الإمام في بناء أو مأموم في قضاء أو بالعكس الحالة الثالثة أن يكون
 الإمام في المسجد والمأموم خارجه الحالة الرابعة يعكس هذه في الحالة الأولى يصح الاقتداء بمطلقا وإن
 بعدت المسافة بينهما وحالت أبنية واختلفت كان كان الإمام في سطح أو بئر والمأموم في غير ذلك لكن
 بشرط فيما أن تكون نافذة إلى المسجد نفوذ لا يمنع الاستطراق عادة كان كان في البئر في يتوصل
 به إلى الإمام من غير مشقة ولا بشرط هنا عدم لازورار والانه طاف ولا يكفي الاستطراق من فرجة
 في أعلى البناء لأن الدار على الاستطراق العادي لا يضرب على أبواب أو لوضع مفتاح الغلق بخلاف
 التسخير فيضرب على البئر الشباك الكان في جدار المسجد فلا تصح الصلاة من خلفه لأنه يمنع
 الاستطراق عادة فالأصح أن لا يضربان حدار المسجد منه وهو ضعيف لكن محل الضرر
 في الشباك أن لا يكون الجدار الذي هو فيه متصل باب المسجد ويمكن الوصول منه إلى الإمام من غير
 أزورار أو طاف فإن كان كذلك لا يضرب وقال حل متى ما كان متصلا بما ذكر لا يضرب سواء
 وجد أزورار أو طاف أو لا وفي الصورة الأولى من الحالة الثانية بشرط لهجة الدعوة قرب المرافقة
 بأن لا يزيد ما بينهما على ثمانية ذراع وفي الصورة الثالثة ما يشترط زيادة على ذلك عدم حال يمنع
 مروراً أو رؤيته أو وقوف واحد حذاء المنفذ في الحائل أو وجدوا بشرط في الواقع أن يرى الإمام أو
 بعض من يقبضه وهو حذاء الوقوف حكم الإمام بالنسبة لخامه فلا يحرمون قلبه ولا يسلون فيه
 وعدم رؤيته بشرط أن يكون غير يصح الاقتداء به فإن حال ما يمنع ذلك ولم يقف واحد حذاء منه فإنه
 بطلت التعمد وفي الحالة الثالثة والرابعة بشرط فيهما أنهما إذا ذكر من قرب المسافة وعدم الحائل أو
 وقوف واحد حذاء المنفذ وقد أشار هذه الأحوال وشروطها بعضهم في قوله
 والشرط في الإمام والمأموم * الاجتماع فاحفظن مفهومه
 وإن يكون في محل الموقف * مجتمعين يأخى فاعرف
 وإن يكن بمسجد فاطلعا * ولا تقبضه بشرط مطلقا
 وإن يكن كل غير المسجد * أو به شخص منهم ما يقيد
 بشرط قرب وانتفاء الحائل * فاعلم تركن بالعلم خير فاضل
 وذرع حد التقرب بحيث يعتبره هنا ثلاثين مشين تختص
 وقوله وإن يكن بمسجد أمر يمكن يرد على كل من الإمام والمأموم دليل ما بعده (قوله بمكان) أي في
 مكان قابلية يعني في المراتب ما يشمل المسجد وغيره كما عرفت (قوله كما عرفت) الكاتب للتعليل وما
 وافقه على الاجتماع أنه كورأى لما عهد عليه الجماعات في العصر الماضية من اجتماع الإمام والمأموم
 في مكان واحد أي ومبنى الصلوات على رعاية الاتباع (قوله فإن كانا الخ) شروع فيما يتعلق بالشرط
 أنه كور من الأحوال التي ذكرتها سابقا فالقاء تغريبه وقوله بمسجد أي أو مساجد متلاصقة

برؤيته أو بعض
 صف أو سماع لصوته
 أو صوت مبلّغ ثقة
 (ومنها) اجتماعهما
 أي الإمام والمأموم
 (ممكن) كما عهد عليه
 الجماعات في العصر
 الخلفاء (فإن كانا

تفاوتت اربابها وان كانت مختلفة غير مسرقة وانقر وكل مسجد امام ومؤذنه وجماعة (قوله ومنه) اى
 ومن المسجد (قوله وهي) اى الرحمة وقوله ماخرج عنه اى المسجد قال العلامة الكردى باختلاف فيها
 ابن عبد السلام وابن الصلاح فقال الاول هي ما كان خارجة عن المسجد لاجله وقال ابن الصلاح
 هي ضمن المسجد وطل الزايع بينهما ووصف كل منهما تصديقا والصواب ما قاله ابن عبد السلام اه
 وفي فتاوى ابن حجر ما نسئل رضى الله عنه ما حقيقة رحمة المسجد وما الفرق بينا وبين غيره وهل
 ليكل حكم المسجد فاجاب بقوله قال في المجموع ومن المهم بيان حقيقة هذه الرحمة ثم نقل عن صاحب

بمسجد ومنه جداره

عنه لكن جداره

سواء علم وقفتها

وهو القوي بطرك

ما لم يتبين حلوتها

بعدها وانما غير مسجد

اتصل به وهي

معها في حسابها

ووضع نعل

الاقتداء وان زادت

تلتحمت دواع او

اختلفت الابنية

بمختلف من بينها

لا يفتداه اليه بان

مفرا كان سطحها

الامور لوصلي فيها مقتديا امام المسجد ومع وان حال بينهما ما مثل يمنع الاستطراق لانها منه ولست
 توجب لكل مسجد وصورتها ان ينفق الانسان بقعة معدودة مسجد ثم يتركها مفتوحة امام الباب
 فان لم يترك شيئا لم يكن له رحمة وكان له حریم او وقف دار عتقة بالدار ومعدا فذل الارحمة لولا
 حریم بخلاف ما ذا كان بجانب اموات فانه تصور ان يكون له رحمة وحریم وبجانب على النذر تقيها
 منه ونظا حكم المسجد انه وهو يحتاج اليه المرح القمامات والزل اه تحذف (قوله لكن حجر)
 اى حوط عليه وقوله لاجله اى لاجل المسجد اى اتساعه (قوله سواء علم الخ) تبيح في كون الرحمة من
 المسجد اى لا فرق في كونها من بين ان يدهم وقفتها او يجعل وقوله علانا ظاهرة في اثبات كونها
 منه مع جهل وقفتها (قوله وهو) اى الظاهر اى حوط اى عليها (قوله لكن ما لم يتبين الخ) مر
 بقوله ورحمة اى من المسجد رحمة اذ لم يبق من حوطها بعد المسجد انها غير مسجد وان يتبين ذلك
 فهي ليست من المسجد (قوله انه غير مسجد) قال السيد عر البصري في حاشية الثقة العشر بار
 اولي فامل اه ولعل وجهه ان لاولي كونها موضوعة للجميع تنقض انه لا يلقى عدل رحمة من
 المسجد من عدم مجموع وشين وهذا يتبين الحدوث بعد موثقتنا انها غير مسجد مع ما يكفي في ذلك
 عدم احد ما حقق لم يتبين الحدوث بعد موثقتنا انها غير مسجد فهي من المسجد وهي ما يتبين
 احدها فهي ليست منه وعدم يتغير غير المسجد صادق بما اذا جفت المسجد بقو ما اذا جهل
 له وكذلك عدم يتبين الحدوث صادق بما اذا جفت غيره وما اذا جهل الحال تأمل (قوله لاجله)
 طوف على جداره اى وليس من المسجد حریم المسجد (قوله وهو) اى الحریم وقوله اتصل به اى
 بالمسجد (قوله ان اتصالا) تمثيل لصلته القائمة على المسجد (قوله ووضع نعل) اى في الحریم
 (قوله مع الاقتداء) جواب قال كانا (قوله وار زادت الخ) غاية لصلته الاقتداء وقوله بينهما اى الامام
 والامام (قوله واختلفت الابنية) اى كثرت وسط ومن ارتفعت ساقط يعلم من قوله بعد بخلاف
 الخ وهو كانت نافذة اى المسجد نفوذ ما كان الاستطراق منه عادة وقد مر ح في المسح وعادته
 فان كانا بمسجد مع الاقتداء وان كانت نافذة اه وكان الى السارح التصريح به
 بخلاف من بينها فيه) اى المسجد وقوله لا يفتداه اى لا يفتداه اى لا يفتداه اى لا يفتداه اى لا يفتداه
 اى الباب وهو صور لعدم النفوذ ونما صور به لغيره ولو اعلق فانه لا يضر كما علمت قال السيد عر
 البصري في فتاوى الفرق بين التسمير والاغلاق في التقدرة ان التسمير ان يصر بمسجدا الى باب
 المقصورة والاغلاق منع المرور بقفل وتحوطاته ويرجح الموقفين عن كونها مكانا واحدا
 وهو مدار رحمة القدوة بخلاف الاغلاق اه (قوله او كان سميا) انظر هو معطوف على اى شيء قبله
 فان كان على متعلق الجار والجرور فوقع صله الموصول المحل المعنى ويحذف من كان سميا ولا
 معنى له الا ان يجعل سطحه نسوبا لاسقامه لخاص اى بطريقه وان كان مخلوقا عن الموصول وصلته
 محل المعنى ويحذف كان ولا معنى له ايضا وان كان معطوفا على سائر الرفع معطوف على سائر الرفع على

لا ننفذ ما به الـ عدم ذلك لانهم يعلمون ان طهر المسجد ليس من جعله لبيت الكائن فيه اذا علمت ذلك فكان الاولى بالانصراف بقوله أو يسلم ويكون معطوفاً على بيته فتنبه (نه لا ترق له) أي لا طهر منه أي المسجدون كان له مرق من خارجه ولو كان له مرق من المسجدو زال في أثناء الصلاة ضرباً قاله القلوبي (قوله حيث يتد) أي حين اذ كان يبناء لا منه ذله اليه أو كان يسلم لمرق له اليه (قوله كالوقوف الخ) الكفاف لثمنه في عدم محبة الله وعدم الاحتجاج قال امسك الكردى هذا هو المعنى في ذلك وقد أمر بالكلام عليه السيد الهادي بالذليل وأطال في بيانه وفي تأويل السيد محمد الرضوي كلامه بل فيه ما ضله أنه يجوز تقليد القائل بالجواز مع ضيقه في فصل في الشياكل التي يجوز للمسجد الحرام وكذلك مسجد المدينة وغيرها وقال في الخصة ومبحث الاستوى أن هذا في غير مكان مسجد المسجد الا كالمداوس التي يحدار المساجد الثلاثة صحت صلاتها الواقف فيها لان حدار المسجد منه والى لونه فيه لا يضر ويجمع وان انتصر له آخره بان شرط الابنية في المسجد تنافيها على ما رفعه حدار ما ان يكون كبناء فيه فالصواب لا يند من وجود باب أو أخوة فيه بسطرق منه اليه من غير أن يزوراه (أولاً ولاصل اليه) أي إلى الامام وقوله الا بازوراد أو انعطاف أو معني الراوي ولعبر به الكائن أولى ولطف من عطف أحد المترادين على الآخر فان وصل اليه لا بذلك صحت صلاته ان بشرط ان يكون في الجدار باب أو أخوة وصل منه للامام كما في ذلك من عبارة الخفة المتقدمة (قوله بان الخ) صور ثلاث ورار أو الانعطاف وقوله يخرف عن جهة القبلة أي بحيث تكون خلف ظهره بخلاف حاله اذا كانت عن يمينه أو يساره فانه لا يضر (قوله ولو كان أحدهما) أي اماماً ومأموراً وقوله والاخر أي اماماً أو مأوراً أيضاً وقوله زوجه أي المسجد (قوله بان لا يزيد الخ) تصور ان قرب المساجد وقوله ما بين ما بين الذي في المسجد وبين الآخر الذي خارجه وقوله على ثمانية ذراع هو معتبر من طرف المسجد الذي يلى من هو خارجه ان كان الامام فيه والمأمور خارجه أو من طرفه الذي يلى الامام ان كان الماء وفيه والامام - زوجه وقوله تقريباً أي لا تحديد الا يضر زيادة غير متفاحشة كثلاثة أذرع وما قاربها (قوله عدم حائل) نائب فاعل شرط والمراد ان بعدم ابتداء ملو - ر في انشاء أو علم باستقلال الامام - ولكن بفعله لا يضر اهله مدر ونقله ابن قاسم عن شرح العباب وقصائده في قال في شرح العباب : رحمه الا ذرعي أنه لو بين بين الامام والمأمور - مثل في اناء الصلاة يمنع الاستطراف والمشاهدة لم يضر وان اقتضى اطلاق المباح وغيره خلافه وظاهر محارم ان عمله ما اذا لم يكن البناء مراه (قوله يمنع مروداً أو رؤية) سب كرمحترقه (قوله ووقوف واحد) معطوف على عدم - مثل أي طهر واحد حائل شرط ووقوف واحد حذاء المقعد لا يتصور وهذا الا في أحد قسمي المائل وهو ما يمنع رؤية فقط وأما لو كان يمنع المرور فلا يكون فيه منفذ وقوله في المائل متعلق بمحذوف صف لمعنى كافر في المائل وقوله ان كان أي ان وجد ذلك المتقن لا يجوز ايجاداً يمنع الرؤية كما علت (قوله كما اذا كانا) أي الامام والمأمور والكاف للتظهير (قوله كهن) قال في المصباح حجر الدار وسطها أهوله هو المسمى بالجلوس عند أهل الحرمين وقوله وصفه وهي خلاف الكهن وتكون امامه أرض بينه وأوشاله (قوله أو كان أحدهما) أي المأمور أو الامام وقوله والاخر أي المأمور أو الامام أيضاً وقوله بغضه هو ما ليس بناءه (قوله في شرط أيضاً) أي كإي شرط مما اذا كان أحدهما يسجد والاخر خارجه وقوله هنا أي فيما اذا كانا بنائين أو أحدهما به (قوله خرف فضاء وقوله ما رأى من قرب المساجد وعدم الحائل أو وقوف واحد حذاء متنفذ فيه) (قوله فان حال ما يمنع) أي - ثل يمنع مرور وقوله كسبال تمثيل لما يمنع المرور (قوله أو رؤية) أي أحوال ما يمنع رؤية وقوله كتاب مردد تمثيل له (قوله وان لم تغلق ضفته) غايته في تأخير الباب المرود في أي يؤر في محبة القدوة مطلقاً سراً أغلقت ضفته لم لا يضر هنا محر دار سدوا وحذوا أو تسهرم لا يختلف

لامرق له منه فلا تصح
تقدموا تأذاجتماع
حيث قد كان لو وقف
من وزله شباهت الجدار
المسجد ولا يصل اليه
الابازوراد أو انعطاف
بان يخرف عن جهة
أقبله أو اراد الدخول
الى الامام (ولو كان
أحدهما فيه) أي
المسجد (والاخر
خارجه شرط) مع
قرب المساجد بان لا
يزيد ما بينهما على
ثلاثة ذراع تقريباً
(علم حائل) بينهما
يمنع مروراً أو ربه
(أو وقوف واحد)
من المأمورين (حذاء
منفذ) في المائل ان
كان كما اذا كانا
بنائين كهن وصفه
أحدهما بنياه
والاخر بغضه
في شرط أيضاً هنا
فان حال ما يمنع
إكسبال أو
رؤية كباب مردود
صحه

الابنية السكانية في المشاهدة لا يضر فيها الاستحسان والفرق بينهما كسواء واحد كما مر (قوله الله)
 أي الباب المرود في المشاهدة أي مشاهدة الامام وهو تعليل ليكون الباب المرود مؤثري صحة القدوة
 وقوله إن لم يمنع لاستطراق أي الوصول للامام وهذا إذا لم يعلق الباب (قوله ومنه) أي الباب
 المرود في الضرر وقوله الستر بكسر السين اسم للنسي الذي يستر به القوم اسم للتعلم وقوله المرعى أي
 بين الامام والمأموم (قوله أولم ينف أحد) معطوف على جملة حال ما يمنع الخ أي أولم يحل ما يمنع المرور
 أو أرومة بان حال ما يمنع ذلك لولم ينف أحد من منفذ في ذلك الحائل (قوله لم يصح الاقتران)

لنعم المشاهدة وان لم
 يمنع الامام
 ومنه الستر

أولم ينف أحد هذا
 منقذ لم يصح الاقتران
 فهم سواء إذا وقف
 وأحد من المأمومين
 حذاء المشد حتى

من معه في بنائه
 فخذت معهم صلاة
 بان الامام
 تبع هذا المشاهد
 فهو في حقهم كالامام

حتى لا
 عابه في الموقف
 والأحرام ولا بأس
 بتقديم عليه في
 الافه
 بطلان صلاته بشد

بشاهدونه (قوله فهو) أي هذا المشاهد لقوله في حقهم أي من بالمكان الآخر (قوله حتى لا يجوز
 الخ) أي تغريمه والقليل بعد ما عرف أي وإذا كان كالامام فلا يجوز التقدم الخ (قوله ولا بأس
 بالقدم عليه في الاقل) علل ذلك في الحقيقة بكونه ليس بالامام حقيقة قال ومن ثم لم يجوز كون
 أمير المؤمنين كان من خلفه وجلاها وقبيل جواز كونه أميا أو ممن يلزمه القضاء بغيره من غير

بنيته أو سائر ذل لا يضره وقال أيضا في الكلام في المارد من وقوف الزاوية في المجد هذا المنفذ
 أي مقابله المراد منه أن يكون المنفذ امامه أو عن يمينه أو ساره أو لافرق طهر القصة والها
 وخبرهما الثالث وظاهر كلام غير أحد يفيد محل كلامهم فيه إذا كان المنفذ امام الواقف اه
 (قوله حتى يرى الامام) أي ليرى الامام على تعليلية بمعنى اللام وقضيته أملوع بان تنقالات الامام ولم
 يره ولا أحدا ممن معه كان مع صوت المبلغ لا يكفي وهو كذلك وبعبارة شمس العباب بشرط في هذا
 الواقف فباله المنفذ أن يكون يرى الامام أو أحدا ممن معه في بنائه اه أفاده سم قال الجبيري قال
 شصنا ح في ومضة تضاه شرط كون الزاوية بصر أو أنه إذا كان في خلة حيث تمنعه من رؤية الامام أو
 أحد ممن معه في مكانه لم يصح اه (قوله أو به من منعه في بنائه) أي أو يرى بعض من يصل مع
 الامام من المأمومين حالة كون ذلك البعض كائنا في لبناء الذي يصل فيه الامام أو لغير متعلق
 بمعدون صله من والجوار وغيره ومتعلق بمعدون حال من بعض (قوله في بنائه الخ)

بشاهدونه (قوله فهو) أي هذا المشاهد لقوله في حقهم أي من بالمكان الآخر (قوله حتى لا يجوز
 الخ) أي تغريمه والقليل بعد ما عرف أي وإذا كان كالامام فلا يجوز التقدم الخ (قوله ولا بأس
 بالقدم عليه في الاقل) علل ذلك في الحقيقة بكونه ليس بالامام حقيقة قال ومن ثم لم يجوز كون
 أمير المؤمنين كان من خلفه وجلاها وقبيل جواز كونه أميا أو ممن يلزمه القضاء بغيره من غير

الامام اعلموا بان تنقلاته اه (قوله كذا في الباب) الكافي للتفسير في عدم الضرر ونحو
 بالرجوع المروده هو فانه يضر وفي عشرين مناهضه فرع للعقد اه اذا رد الباب في الانشاء بواسطة ربح غيره
 أمتنع الاقتران ان علم انية لات الامام بتقصيره عدم احكامه فمختلف لاف متوزلت الزاوية في لانه
 يحدث أو غير لا يمنع اه لاقتداء بشهره الذي بالانتيهات اه سر على منهج وقوله أو غيره ضرره من
 كان عادلا اه وقوله انما هي الضرر ونحوه من قوله ابتداء فانه يضر وهذا مؤلما (قوله لانه
 يغتر الخ) تعليل لعدم الضرر في صورة بطلان عادة المشاهد ورد الخ الباب (قوله لو وقف أحدهما

أي الامام أولاً الموم وقوله في علو بعض العين وكسر هاء مع سكون اللام (قوله والاستمر) أي وقف
 الاستمراراً وأما موماً وقوله في سفل بعض العين وكسر هاء مع سكون الفاء (قوله اشتراط عدم الحيولة)
 أي اشتراط أن لا يوجد ما تل بينهما يمنع الاستمرار إلى الامام عاقده بشرط أيضاً القرب بأن لا يزيد
 ما بينهما على ثمانية ذراعاً إن كانا وأحد هاهنا غير المحبوس والا فلا بشرط قال في القن وبني أن تعتبر
 المسافة من السائل إلى قدم العالي اه وقوله لا محاذاً تاح مطوف على عدم الحيولة أي لا بشرط
 محاذاً تقدم الأعلى رأس الأسفل وهذا هو طريقة العراقيين وهي المعتدلة بشرط بقية المراءاة الاشتراط
 وهي ضيقة ومعنى المحاذاة علم انه لو مضى الأسفل جهة الأعلى مع فرض اعتدال قائمه أصاب رأس
 الأسفل قدميه متلاولين المراد كونه لوسط الأعلى سقط على الأسفل والخلاف في غيراه بعد ما هو
 فليس المحاذاة بشرط فيه باتفاق الطرفين فقوله وإن كانا في غير المسجد الغاية للرد على من شرط
 المحاذاة في غيره وقوله خلافاً لجمع متأثرين أي شرطوا ذلك في غير المسجد علت (قوله وبكره الخ) أي
 انتهى من ارتفاع الامام من الماء ومآثرجه أو دواوئها وتلقب باسم علة في العكس وقوله ارتفاع
 أحدهما على الاستمر أي ارتفاعاً يظهر حالاً من حيث عده العرف ارتفاعاً وانقل من الشجر أي
 حامداً من قلة الارتفاع لا تؤثر يظهر جهه على ما تقرر اه نهاية ومثله في الحقيقة وحصل الشرط إذا
 أمكن وقوفهما على مستوي ولا بان كان موضع الصلاة موضوعاً على هيئة قبة الارتفاع وانخفاض فلا
 كراهة قال الكرخي وفي فتاوى الجمال أرسل إلى أضاف الصف الأول عن الاستواء يكون الصف
 الثاني الخالي عن الارتفاع أولى من الصف الأول مع الارتفاع اه (قوله حاجة) متعلق بارتفاع
 أي بكره الارتفاع إذا لم تر جداسة فإن وجدت حاجة كعلم الامام المأمومين صففاً صلاة
 وتكبيراً المأموم لا يكره ولا يكره بل يندب (قوله ومنها) أي ومن شروط صحة القدوة وقوله
 موافقة في سنن أي أن يوافق المأموم الامام في فعل أو ترك سنن تقمض صلاة المأموم فيها فان
 فعلها الامام وافقه في فعلها أو تركها وافقه وقوله فعلاً أو تركاً تنبذ لكل من موافقة وحاجة
 أو منسوب تزعم الخافض أي الموافقة أو لفظة في السنن من جهة الفعل أو الترك أو بالفعل
 أو الترك (قوله فتسلي الخ) مفرغ على مفهومه الطائفة المذكورة وقوله مخالفة في سنن أي تقمض
 المخالفة (قوله كسر الخ) متبيل لسنن أي تقمض المخالفة (قوله فعلها الامام وتركها المأموم)
 أي وفعلها المأموم عامداً لما أوتركها الامام (قوله عامداً عالياً) أي تركها حال كونه عامداً عالياً
 بالقرين فإن كان ناسياً أو جاهلاً لا تبطل لعذره (قوله وتشهد أول فعله الامام وتركه المأموم) أي
 على تقبل فيه في سجود السهو وحاصله ان المأموم أن تركه سهواً أو جهلاً بخبره كروى في
 انتصاب الامام ولم يعد تبطل صلاته وإن تركه عامداً عالياً لا تبطل صلاته بل بسره للعود (قوله)
 أوتركه الامام) أي تركه كله وفعله المأموم فإن تركه بعضه فلم يأموم ان يخلف لانما كسبه كره
 قال في البها وقول جماعة ان تحمله لانتمام التشهد مطلوب فيكون كالموافق هو لا وجه له اه
 قال الاجوي وحينئذ إذاكمل تشهده وأتركه زناً خلف الامام لاسماً فافتحه وأدركه راسماً
 وجب عليه ان يقرأ الفاتحة وتغفر له الخلف بسلامة أركان طويته اه وشرط ابن عمر في شرح
 الارشاد لجواز الخلف لانما هان لا يخلف عن الامام تركسين فليس من متوالين لأن من يفرغ الامام
 منها وهو في حاله (قوله عامداً عالياً) راجع للصورة الثانية فقط أي فعله المأموم حال كونه عامداً
 عالياً لا يترتب من فعله ناسياً أو جاهلاً فلا تبطل (قوله وان لحقه على القرب) غاية في لبطان
 أي تبطل بفعله له وان لحق أمامه على اقرب وهي الرد على من يقول لا تبطل حينئذ (قوله حيث
 لم يجلس الامام للاستراحة) متعلق بمقدور أي تبطل بفعله المأموم له حيث لم يجلس الامام لذلك
 وسيد كرفي بما يفهمه (قوله لعنوله عن الخ) تعليل لبطلانها في جميع اصوره (قوله أما إذا لم

في علو والا عرق
 سفل اشتراط عدم
 الحيولة لا محاذاة تقدم
 الأعلى رأس الأسفل
 وإن كانا في غير مسجد
 على ما دل عليه كلام
 الروضة وأصلها
 والمجموع خلافاً لجمع
 متأثرين وبكره
 ارتفاع أحدهما
 على الآخر بلا
 حاجة ولو في المسجد
 (و) منها موافقة في
 سنن تقمض مخالفة
 فيها فعلاً أو تركاً
 فتبطل صلاته من
 وفقت بينه وبين
 الامام مخالفة في سنة
 كصدقة تلاوة فعلها
 الامام وتركها المأموم
 عامداً لما لا يقرب
 وتشهد أول فعله
 الامام وتركه المأموم
 أوتركه الامام وفعله
 المأموم عامداً عالياً
 وان لحقه على القرب
 حيث لم يجلس الامام
 للاستراحة لعنوله
 عن فرض المتابعة
 إلى سنة أما إذا لم

تفحش الخلق فيها

فلاضر الايمان

بالسنة كقوت ادرك

مع الايمان بالامام في

معدته الاولى وفارق

التشهد الاول بانه

فيه احدث فهو ذالم

يقوله الامام وهذا

انما طول ما كان فيه

الامام فلا غش وكذا

لاضر الايمان بالتشهد

الاول ان حاس امامه

للاستراحة ان الضار

انما واحد احدث جلوس

لم يقوله الامام والالم

يجزوا بل صلاة

العالم العامد ما ينو

معارفته وهو فراق

بعض زوية يكون اولي

واذا لم يفرغ المأموم

منه مع فراغ الامام

حازه الخلف لتمامه

بل ندب ان علم انه

يدرك العاقبة بكمالها

قبل ركوع الامام

لا الخلف لتمام

سورة بل يكره اذا لم

يلحق الامام في اركوع

(و) منها (ع) عدم

تحلف عن امام ركعتين

فعلين متواليين

تامين (لا) عدم مع

عدم (و) بالتحريم

وان لم يكونا متواليين

فان تحلف بهما

بطلت صلاته فمفحش

الخالفه كان وكع

الامم واعتدل وهو

للسجود لمي زال من

تفحش الخلق) عت زكوة تجميس مخالفة فيها (قوله كقوت الخ) بتبيل السنة التي لا تفحش
الخالفه فيها ومنه جلسة الاستراحة لاضر الايمان بها (قوله في معدته الاولى) قد تقدم انه ان علم
لم يدرك الامام قبل سائنه الخلف للايمان به وان علم انه لا يتقونه الا بعد جلوس الامام بين
السجودين كرمه الخلف وان علم انه لا يتقونه الا بعد هوي السجدة الثانية ثم عليه الخلف فان تحلف
لذلك ولم يزلوا الى بعد هوي الامام السجدة الثانية بطلت صلاته (قوله وفارق) أي التثبوت
التشهد الاول أي حيث قننا بطلان صلاة المأموم بالخلفه وان ادرك الامام في اتيام وقوله بانه
أي المأموم فيه أي التشهد وقوله وهذا أي الخلف للتثبوت (قوله ما كان فيه الامام) أي وهو
الاعتدال (قوله فلا غش) أي بخلافه للتثبوت (قوله وكذا الاضرخ) لوقال كافي الصفه ومن ثم
لاضرخ لكان اسبك (قوله ان جلس امامه للاستراحة) خالف في ذلك المولى والطبيب فقالا لان
تحلف الامام لجلسة الاستراحة لا يفيج للمأموم الخلف للتشهد الاول (قوله والاخر) أي وان لم يجلس
الامام للاستراحة لم يجز الايمان بالتشهد وبطل ذلك الايمان صلاة العالم العامد لا الجاهل
ولا النامي وهذا قد علم من قوله اوتر كماله الامام وقوله للمأموم عامد على الايمان بقا ذكره لاجل
تقيده بالقيده بعده وقوله عامد بنوعه فارقته في الطلان وقوله وهو فراق أي الفساق لا جـ
ايمانه بالتشهد ما دعى تركه الامام فراق أي حرفة بعد زكوة فتقوته فضيلة الجماعة وقوله فيكون أي
الفراق لذلك وقوله اولي أي من المتابعة مع تركه التشهد (قوله واذا لم يفرغ المأموم منه) أي التشهد
وقوله حازه أي للمأموم وقوله بل ندب أي الخلفه (قوله ان علم) أي قد في السببية وخرج بهما اذا
لم يعلم ذلك لا يشد عليه بل يباح له ويتقونه لانه اركان على ما مر (قوله لا الخلف لتمام سورة)
أي لا ندب الخلف بل يكره (قوله اذا لم يلحق الخ) أي اذا لم يلحق به بلحق الامام في الركوع اذا تحلف
للايمان بالسورة فان لم يركع فلا كراهة (قوله ومنها) أي ومن شروط صحة القدوة (قوله عدم
تحلف الخ) أي ان لا يتحلف المأموم عن امامه ركعتين الخ وقوله فلعين سيد كرمتم زهما (قوله
متواليين) خرج مما اذا تحلف ركعتين غير متواليين كركوع وسجود فلا ضرر وقوله تامين تمام
الركن يكون بشرعه فيما بعده خرج مما اذا تحلف ركعتين غير تامين بان يكون لم يتقبل الامام من
الركن الثاني فانه لا ضرر وعلم من هذا ان المأموم لو طول الاعتدال على سبطه حتى صدر الامام وجلوس
بين السجودين ثم لحقه لا ضرر لانه لم يتحلف عنه ركعتين تامين ولا يشكل على هذا ما لو سجد الامام
للمسجود ففرغ عنه والمأموم قائم فان صدقته تطول وان أتى مع انه لم يتحلف عنه ركعتين تامين
لان سجود التلاوة ما كان بوجده خارج الصلاة كان كالمعمل الاجنبي فمفحش الخالفه بخلاف
ها ومن اجزاء الصلاة لا فاته لا تفحش الخالفه بها لان تعدد اوده في التوبة (قوله لا غش) متعلق
بتحلف وخرج مما اذا وجد عدو فانه لا ضرر تحلفه ركعتين بل يتقونه لانه اركان طوبه كما صرح
به (قوله مع عدمه) لاحاحه اليه بعد قوله لا ضرر لان العدو صادق بالنسيان والجهل وغيرهما
من الاعتدال لانه لان يخص العدو غير النسيان والجهل من بقية الاعتذار (قوله وان لم يكونا
طوبلين) صادق بما اذا كانا قصيرين أو طول وقصر أو الاول غير مراد لم تصوم وهو العاقبة لطرف
الخلف - ما وناخرها عن المفهوم لكان و (قوله فان تحلف بهما الخ) مفهوم قوله عدم تحلف الخ
وقوله بطلت صلاته أي ان كان الخلف بلا دنوكا مع عاقبته (قوله تفحش مخالفة) عليه البطلان
(قوله كان ركعتين الخ) بتبيل الخلف ركعتين فعابين من (قوله أي زال من حد القيام) بتسبر مراد
الهي الى السجود فان لم يركع من حد القيام بان كان أقرب للقيام من أقل الركوع وتكون الهماعلى
حدسوا فلا ضرر لانه لم يخرج من حد القيام (قوله وخبر) بتفحش الخالفه (قوله أي كالتشهد الاخر
والاصغر على النبي صلى الله عليه وسلم) وقوله أو القول والفعل أي كالتحفة والركوع (قوله

حد الزيادة والمأموم قائم وخبر بالفعليين القوليان والقول والفعل

وعدم تخلف الخ) معطوف على علم تخلف السابق أي ومن الشرع وأيضاً عدم تخلف المأموم عن
 إمامه الخ وقوله مع ما يعم التعمد والعلم ويقال فيه ما مر أيضاً (قوله) ما كثر من ثلاثة أركان
 طويلة (قال في النهاية) لا بد إلا كثر أن يكون السبق ثلاثة والأمام في الرابع كان تخلف بالركوع
 والسجدين والأمام في القيام فهدى ثلاثة أركان طويلة ما لو كان السبق بأربعة أركان والأمام في
 الخامس كان تخلف بالركوع والسجدين والقيام والأمام حينئذ في الركوع طلت صلاته اه
 وبواقفه تصور شرار حالنا في (قوله) فلا يحجب عنها الخ) أي لا بعد الاعتدال والجلوس بين
 السجدين من الأركان الطويلة لأنها كانت قصيرة (قوله) بعد ركوعه متعلق بتخلف وعلم أن
 الاعتذار التي توجب التخلف كثيرة منها أن يكون المأموم بطي القراءة لغير خلق لا الوسوسة والأمام
 معتدلاً وان يعلم أو شك قبل ركوعه وبعد ركوعه إمامه أنه ترك الفاتحة وإن يكون المأموم
 لم يقرأها منتظراً سكتة إمامه عقبها ركع الإمام عقب قراءته الفاتحة وإن يحسكون المأموم موافقاً
 واشتغل بسنة كدعاء الافتتاح والتعوذ وإن يطول له المدة الأخيرة عهداً أو سهواً وإن يخلف لا يكمل
 التشهد الأول أو يكون قد ساقطه منه كما بان ذلك هل هو مسوق أو موافق في بطي حكم الموافق
 المعذور ويخلف لقراءة الفاتحة وإن يكون نسي إحدى الصلاة ولم يذكر الأولى الإمام ركع أو قرب
 منه أو يكون مع تكبيره الإمام بعد الركعة الثانية قطباً تكبيراً التشهد فذهي تكبيره قيام
 بجلوس ونهذه ثم قرأ الإمام ركعاً أو قد ذكر الشارح بعضها ونسب الشيخ العزري
 أن رمت ضبطاً لأن في شرعاً عز * حتى له ثلاث أركان عفر
 من في قراءة لغير بطي * أو شك أن قرأ من لها نسي
 وضف موافقة السكتة عدل * ومن لسكتة انتظاره حصل
 من نام في تشهداً واختلط * عليه تكبير الإمام ما انضبط
 كذا الذي بكل التشهد * بعد إمام قام منه فاحداً
 والخلف في أواخر المسائل * بتحقيق فلا يمكن فافعل
 وقوله والخلف في أواخر المسائل وهي ثلاثة من نام في تشهد الأول كما تقدمه بقره فما أنه من
 نومه أو إمامه ركع من مع تكبير إمامه للقيام فظنه جلوس التشهد فأس له كبر إمامه بالركوع
 فظنه للقيام من التشهد الأول ثم لم يركع في هاتين المثلتين جرى الخلاف بين العلماء
 ابن حجر والشحس الرمي فقال الأول هو مسوق فيلزمه أن يقرأ من الفاتحة ما تمكنت منها وقال الثاني
 هو موافق فيفسره ثلاثة أركان طويلة والمسئلة الثالثة من مكث بعد قيام إمامه لا يكمل التشهد
 الأول فلما انتصب وجد إمامه ركعاً أو قارب أن يركع فقال الرمي هو موافق يقتضيه ما مر من
 الأركان وقال غيره كالوفاق للتخلف لغير عذر فإن أتم فاتحته قبل هو الإمام السجدة أدرك
 الركعة وإن لم يقابل لم يركع في نوى المفارقة جرى على نظم صلاة نفسه فإن خالف طلت صلاته
 وزيد مسئلة زده جرى فيها الخلاف وهي ما لو نسي كونه مقديماً وهو في الصلاة ومثلاً ثم نسي كركع
 يقمن سجدة الأولى الإمام ركعاً أو قارب أن يركع فقال الرمي هو موافق وعند غيره كما سبق
 ومسئلة خامسة وهي ما لو شك على أدرك زمانه الفاتحة أم لا جرى في الفقه على أنه يلزمه
 الاحتياط فيخلف لإتمامها ولا يدرك الركعة إلا أن أدركه في الركوع فلو أتته الإمام أخشى في الهوى
 المحذور لم يركع الثانية وبقي بعد لام الإمام ركعة ولو لم يتم حتى دوى الإمام للمحذور لم يركع الثانية
 والابتلاء عند الله والذي جرى عليه الرمي ومثله الخطيب أنه كالوفاق فيجزي على ترتيب صلاة نفسه
 ويدرك الركعة ما لم يسبق ما كثر من ثلاثة أركان طويلة وبه أفتى الشهاب الرمي وظاهر الامداد
 ميل إليه (قوله) كما سارع إمام قراءة (تمثيل للعدو والمراد بالأسراع الاعتدال فأطلق الأسراع عليه

(و) عدم تخلف عنه
 معهما (يا) كثر
 من ثلاثة أركان
 طويلة) فلا يحجب
 عنها الاعتدال
 والجلوس بين
 السجدين (بعدد
 أوجه) أي اتقنى
 وجوب ذلك التخلف
 (سكراً) إمام
 قراءة والمأموم بطي
 القراءة لغير خلق
 لا الوسوسة

لأنه في مقابلة الوجه الحاصل المأموم والآخر مع الإمام حقيقة إن لم يسمع مع المأموم زماناً يسبح
 الفاتحة لم يتبدل فانه يجب على المأموم أن يركع مع الإمام ويتركه الفصل الإمام لم يركع في جميع
 الركعات له عن (قوله أو الحركات) انتظر على أي شيء يعطف فان يعطف على قوله في الشرح القراءة
 ويكون المعنى والمأموم يبطي في القراءة أو في الحركات فلا يناسب أن يكون مقابلاً لاسراع الإمام في
 القراءة وان يعطفه على قوله في المتن فترافق يكون المعنى وكاسراع الإمام قراءة أو الحركات فلا يناسب
 أن يكون مقابلاً له هذه المأموم في القراءة تظهر جمعة العطف على كل منهما لكن يتقدم مع قابل
 يناسبه فان عطف على الترافق في الشرح فصدق المتن أو حركة وان عطف على قراءة في المتن فصدق
 الشرح أو الحركة والمعنى على الأول وكاسراع الإمام قراءة أو حركة والمأموم يبطي في القراءة أو في
 الحركات وعلى الثاني وكاسراع الإمام قراءة أو الحركات والمأموم يبطي في القراءة أو الحركات وانما اخرج
 إلى ذلك لان اسراع الإمام في الحركة مع هذه المأموم فيها عذر مستقل وبالجمله قلوا نسخته الشارح
 لكان أولى بل ان تطرأت في قوله بعد فيلزم المأموم في الصور المذكورة بالخ كان متبينا كما استغف
 عليه (قوله وانتظار الخ) معطوف على اسراع أي وكان انتظار مأموم مكتمل امامه فهو عذر مستقل
 (قوله ليقرا) أي المأموم وقوله فيها أي السكينة (قوله فركع) أي الإمام عقبا أي عقب قراءته
 الفاتحة (قوله وسهوه) أي وكسهوه أي المأموم عن الفاتحة فهو معطوف على اسراع (قوله وشكها)
 أي وكشده أي المأموم هل قرأها أم لا وقوله قبل ركوعه أي المأموم (قوله أما الخلف لوسوسة الخ)
 مفهوم قوله لا لوسوسة (قوله فليس بعدد) أي فوجب عليه حيث ثلثان بقرا الفاتحة ولا سقط منها
 شيء فإذا تخلف لا يكملها له ذلك في قرب فراق الإمام من الركعة الثاني فيمتد زمانه بنية المغارقة ان
 يبقى عليه شيء منها ليلتان صلاته بشروع الإمام فيما بعده (قوله ان ياتي فيه) أي ذى الوسوسة
 (قوله ما بقي من الحركة) أي ما ذكره في بطن الحركة ولا بد من تدبر مضى في كلامه أي تأمل
 ما ذكره فيه وذلك ان بطن الحركة لا يتخلف لاتمام الفاتحة وانما يتخلف لاتمام عليه من الاعمال
 ويتفرقه ثلاثة أركان طويلة وأما ذى الوسوسة فيتخلف لاتمام الفاتحة وبقوله ثلاثة أركان طويلة
 فهو ياتي فيه تطبر ما ذكره في بطن الحركة في عطف الخلف والاعتذار المذكور ولا ياتي فيه عنه
 (قوله فيلزم المأموم في الصور المذكورة) أي غير بطن الحركة وذلك لما علمت ان بطن الحركة
 لا يلزمه الخلف لاتمام الفاتحة بل هو كالجزء من السجود يتخلف لاتمام ما عليه من الاعمال ويتفرقه
 ثلاثة أركان طويلة فإذا اتى بما عليه وجد الإمام را كما سقطت عنه الفاتحة لانه في حكم المسبوق
 وقوله تمام الفاتحة أي والمعنى على ترتيب صلاة نفسه والحاصل يلزم المأموم في الصور المذكورة
 وغيرهما بما يشبه تمام الفاتحة ويتفرقه ثلاثة أركان طويلة فإن فرغ من الصلاة قبل ان يتلبس
 الإمام بالركعة ولو صوره كالشبهة الأولى متى على نظم صلاة نفسه في سجود واعتدل وبعد
 السجودين وذا فرغ من ذلك وقوم فان وجد الإمام را كركع معه وسقطت عنه الفاتحة وان وحده
 في القيام قبل نركع وقف معه فان أدركه مع زمانه الفاتحة فهو موافق فيجب عليه اتمام الفاتحة
 وان لم يدرك زمانه الفاتحة فهو مسبوق بقراءة أمكنه من الفاتحة وان وجد فيما بعد اذ ركع
 واقفه فيما هو عليه ويدارك بعد سلام الإمام فإفاته وان فرغ المأموم من تحت بعد تلبس الإمام
 بالركعة بان وصل إلى حد تجزئ فيه الركعة ان نصب قائما واستقر حاله وهو غير المتأخرة
 للمأموم بعد السلام باني ركعتين بينهما المغارقة بمعنى على نظم صلاة نفسه وان أشبه الإمام
 الخاص ولم يتابع ولم يتوالفارقة بطلت صلاته وكذا تبطل أيضا في أي شيء على من صلاته نفسه
 من غير نية امامه بعد تلبس الإمام بالركعة (قوله وان تخلف مع عذر) مقابل قوله وعدم تخلف
 الخ ويوجد في بعض نسخ الخط (والا) بان يخلف مع عذر الخ وهو ولى لان قوله فيوافق عليه جواب

أو الحركات (وانتظار
 مأموم سكنته) أي
 سكنته الإمام ليقرا فيها
 الفاتحة فركع عقبا
 وسهوه عنها حتى ركع
 الإمام وشكها فيها
 قبل ركوعه أما الخلف
 لوسوسة أن كان يريد
 الكلمات من غير
 موجب فليس بعدد
 قال شيخنا في في في
 ذى وسوسة صارت
 كاللقبة بحيث يقطع
 كل من رآه أنه لا يمكنه
 تركها ان ياتي فيه
 ما بقي من الحركة
 فيلزم المأموم في
 الصور المذكورة
 اتمام الفاتحة عالم
 يتخلف باكثر من
 ثلاثة أركان طويلة
 وان تخلف مع عذر
 باكثر من الثلاثة

ان الشريعة المندمجة في لا النافعة وعلى ما في غالب النسخ لا يكون بينهما ما قبله ارتباطا (قوله بان لا
يعرف غم الفاتحة) تصور لاختلاف ما كثر من ثلاثة أركان وقوله الا والامام قائم الخ لا عبرة بشروعه
في الانتساب للقيام أو الجلوس بل لا بد ان يستقر في أحدهما فلا يصدق عليه انه سبق بالا كثر الا
حينئذ لان ما قبله متبعة لركن لانه أه بغيري (قوله تلوا في) جواب ان الشريعة المندمجة في
لا النافعة على ما في بعض نسخ الخط أو جواب ان الشريعة التي قد مرها الشارح على ما في غالب النسخ
كاملت (قوله في الركن الرابع) متعلق بيوافق أي يوافق في الركن الرابع الذي هو القيام أو
الجلوس للتشهد والرافعة تكون بالقصد ان كان في القيام وبالقول ان كان في التشهد ويعتدله
بما قرأه من الفاتحة في الأولى وبأن ما قرأه منها في الثانية بسبب غرقه حد القائم هكذا يستفاد من
سنن رعيانته أقول اذا قعد وهو في القيام فقه سمعه كما هو الواجب عليه ثم قام للركعة الأخرى فهل
يبنى على ما قرأه من الفاتحة في الركعة السابقة أو حمله لا يجوز البناء لا ينقطع قراءته بغرقه فذلك
القيام إلى قيام آخر من ركعة أخرى بخلاف ما لو سجد ثلاثا وفي أثناء الفاتحة كان تابع امامه فما
أر حوجه بعد السجود إلى قيام تلك الركعة بعينه أو امامه في الركعة الأولى وهو في القيام فلا يعد حينئذ
بناؤه على قراءته لعدم مغارفته حين قيامه فليتامل اه (قوله ويركع ترتب نفسه) أي وجوبا
واذا تركه كوتايع امامه فيها وفيه ثم ركع لامام قبل أن يكمل هو الفاتحة تحذرا لا كما لم يركع
يا كثر من ثلاثة أركان أيضا (قوله ثم يشارك الخ) أي فهو كالسبق (قوله فان لم يوافق الخ) مفهوم
قوله فليوافق (قوله ولم ينو الفاتحة) هذا بقيد ان عند قول المصنف فليوافق سقط ما من النسخ وهو
أو ينو الفاتحة (قوله بطلت صلاته) أي انقضت الفاتحة بسببه على نظم صلاته نفسه (قوله ان ع) أي
وجوب التابعة وهذا امر مرمع قوله أو لم عليه وجوب التتابع على حساب الانتصار على أحدهما
وقوله وتعمد أي عدم التابعة فان تركها جاهلا أو ناسيا جري على نظم صلاته نفسه لا تبطل صلاته
لكن لا يعتد بما أتى به على ترتيب نفسه ولا يعتد بتلك الركعة كما في دفع الجواد وعبارة فان خلفه
حمله منه وجوب التابعة اماما ما بقي على ترتيب نفسه ولا يعتد بتلك الركعة اه (قوله وان ترك
المأموم الخ) هذا ما قبل قوله وشكك فيها قبل ركوعه وقوله مع الامام نرجه ما ذكره قبله فشكل
فانه يلزمه العود كما في النكحة وقوله وشكك هل قرأ الفاتحة أي أتم بقراءتها فالحال محذوف (قوله أو
تذكر) أي يتيقن (وله لم يجز له الخ) أي اتمها القوان عليها بالركوع (قوله وان تركه بعد سلام
الامام ركعة) قال الركني ملوئذ كرفي قيام الثانية كان قد قرأها حسبته لتلك الركعة (قوله
والا فلا) أي وان لم يعد عالما بامد ابان عادها لا أو ناسيا فلا تبطل صلاته لكن لا يدرك هذه الركعة
وان قرأ الفاتحة بعد عوده كذا في سم (له علوية تن القراءة) هذا خبره زعمه شك هل قرأ الخ وعبارة
فتم الجواد نرج سهل قرأ ما لو يتيقن القراءة وشك في اكمالها فانه لا يؤثر اه (قوله ولو اشتغل مسبق)
أعلم ان حاصل مسئلة المسبوق انه اذا ركع الامام وهو في الفاتحة فان لم يكن لا يشتغل بافتتاح أو يعوذ
وجب عليه ان يركع معه فان تركه معه أدرك الركعة وان فاتته ركوع الامام فاتته الركعة ولا تبطل
صلاته الا اذا خلفت ركعين من غير عن رواها اذا اشتغل بافتتاح أو يعوذ يجب عليه اذا ركع الامام ان
يتلوا بقية ما سجد من قوله فان خلفه ركع معه عدا بطلت صلاته وان تركه معه بل يخلف فان
أتى صاحب عليه وأدرك الامام في الركوع أدرك الركعة فان رفع الامام من الركوع قبل ركوعه
فاتته الركعة فان هوى الامام للسجود وكل ما عوته ولقته فيه والافارقة وجوبا (قوله وهو من يدرك
من قيام الامام الخ) أي سواء كان قيام الركعة الأولى أو غيرها لا يتصور ركوعه مسبوفاً كل الركعات
لخوضه أو بطمأنينة ومنه بالنسبة للركعة الثانية مثل الموافق المعذور اذا مضى على نظم صلاته فما
انتصب الا ونامه راكع أو قارب الركون كما روي عن كثير من الائمة لكنهم يسرعون القراءة ولا

بان لا يفسر زعم من
الفاتحة الا والامام
قائم من السجود أو
حامل للتشهد
(قيلوا في) امامه
وجوبا في الركن
(الرابع) وهو القيام
أو الجلوس للتشهد
ويركع ترتب نفسه
(ثم يشارك الخ)
سلام الامام ما بقي
عليه فان لم يوافق في
الرابع مع عليه
وجوب التابعة ولم
ينو الفاتحة بطلت
صلاته ان علم وتعمد
وان ترك المأموم مع
الامام فشكل هل قرأ
للفاتحة أو يتركه
لم يقرأ الخ يجوز له العود
إلى القيام وتداوله
بعد سلام الامام ركعة
فان عاد عالما بامد
بطلت صلاته والا
فلا فلو يتيقن القراءة
وشك في اكمالها فانه
لا يؤثر ولو اشتغل
مسبقا وهو من لم
يدرك من قيام الامام
قد راسب الفاتحة

يمكن المأموم بعد قيامه من السجود قراءة الفاتحة بتمامها قبل ركوع الامام فيركع معه ويحسب له
 الركعة ولو وقع ذلك في جميع الركعات لانه مسبوق فلا تحلف لاتمام الفاتحة حتى يركع الامام رأسه
 من الركوع أو ركع معه ولم يطمئن قبل ارتكاز ركوع امامه من أقل الركوع فانه الركعة فيبيع الامام
 فيها هو وقبوه باقي ركعة بعد سلام الامام كما تقدم (قوله بالنسبة الى القراءة المعتدلة) أي بالنسبة
 لقراءته ولا لقراءته امامه اهـ تحفة مؤيدوها النهاية وفي فتاوى ابن حجر مانعه مثل رحمه الله تعالى عن
 تعريف المسبوق بلم يدرك زمانها في الفاتحة هل ذلك بقراءة نفسه أم بقراءة معتدلة اذا كان هو
 بطي القراءة فاجاب بقوله لذي اعتدله الزكشي في المسبوق والموافق ان المعبر بحال الشخص نفسه
 في السرعة والبطء والذي رجح في شرح الارشاد يسنه في غير ان المعبر بالوسط المعتدل لانه الذي
 يتصور عليه قولهم ان الموافق بطي القراءة بخلاف لاتمام الفاتحة ما لم يسبق باكثر من ثلاثاً اركان
 طويلاً ولو اعتبر وقراءته لنفسه لشكل مسبقاً وهو لا يجوز له التحلف اهـ (قوله وهو) أي المسبوق
 وقوله ضد الموافق أي هو والذي يدرك قد واسب الفاتحة بالنسبة الى القراءة المعتدلة (قوله ولو شك
 هل أدرك الخ) قد تقدم ان هذا مثله جرى الخلف فيها بين هجر ومم فلا تغفل وشارحنا على
 ما جرى عليه الاول وقوله ولا يدرك أي الشك في ذلك وقوله لم يدركه في الركوع عام مصدرية نظرية
 أي لا يدرك الركعة مفيدة عدم ادراكه في الركوع وان أدركه فيه أدرك الركعة (قوله بسنة)
 متعلق باستغفار السنة في حق ان لا يستغل بسنة بل يستغل بالفاتحة الا ان نطق ادراكها مع اشتغاله
 بالسنة فيأتي ما جاء بالفاتحة (قوله كنعوذ الخ) غيبيل لسنة (قوله اول يستغل بشئ معطوف على جملة
 ولو استغل (قوله بان سكت الخ) تصوير لعدم اشتغاله بشئ (قوله وهو عالم الخ) الجملة وانه عالم من كل
 من فاعل استغفل وفاعل يستغل بشئ أي استغل مسبوق بسنة والحال انه عالم وان واجبه الاستغفار
 بالفاتحة اول يستغل والحال انه لم ان واجبه ذلك وسيد كرر عزه بقوله اما اذا جهل ان واجبه ذلك
 الخ اذ قوله او سكت قراءة الامام بحتمل عطفه على استغفار فيكون قسماً لناو بحتمل عطفه على سكت
 فيكون من افراد القسم الثاني وهو ساقط من التحفة والنهاية والمغني وهو اول لان السكوت يشغله اذ
 هو تارة يكون ماستماع وتارة يكون بدونه (قوله فوا جواب الخ) جواب لو قوله قبل رده من
 سجوده الذي في التحفة هل سجوده وهو المتعين كما استعاد من مة بل الواجهة الا في ريبا ولعل لفظ
 دفعه ومن زيد من الاساخ (قوله على الواجهة) أي خلافاً في شرح الرمي عن الفارق ان صورة خلفه
 للقراءة نطق انه يدرك الامام قبل سجوده ولا يفتابه قطعاً ولا يقرأ ذكر منه او يافي في حليته
 ولغزالي في احكامه ولكنه يخالف نص الامم في صورته ان نطق انه يدرك الامام في ركوعه ولا
 فيه ارفق به صلى الله عليه وسلم في ذلك لا لا ذري وهو المعتدل لكن في لزوم المأذونة عند عدم غلته ذلك
 فان لم يفعل اثم ولكن لا تطل صلاته حتى يصير محتلفاً بركعتيه اهـ ومنه في شرح الروض والمغني (قوله
 قدرها) ان السنة وهو مفعول قرأ (قوله رفا) تمييز قوله في غلته متعلق بقدرها أي قدرها
 بحسب غلته وهذا هو ما جرى عليه في التحفة والنهاية والذي في فتح الجواد انه يجب ان يعد أو يحطاط
 اهـ وعليه لا بد من اتيقن في القدر المذكور (قوله أو قدر زمن) بالنصب معطوف على قدرها
 أي أو قدر زمن وقوله من سكوته من معنى اللام أي لسكوته ولو حذف لفظ من لكان أولى
 والمناسب لقوله واستمع ان يريدها أو سقاه لقراءة اهـ (قوله لتقصير الخ) لتعليل لوجوب قراءة
 القدر لان كور في شرح الروض قال لا ذري وقضية التعليل بذكره اذا ظن ادراكه في
 الركوع فاتي بالافتتاح والتعذر ترك الامام على خلاف العادة بان قرأ الفاتحة وأعرض عن السنة
 التي قبلها والى بعدها ركع معه وان لم يكن قرأ من الفاتحة شيئاً أو معصي اسلاف الشيخين وغيرهما
 اسلافه اهـ وهذا المغني هو المتعبد بتمامه على القراءة ولا نسلم ان تقديره بتمامه كمرتب في ذلك

بالنسبة الى القراءة
 المعتدلة وهو ضد
 الموافق ولو شك هل
 أدرك زمانها سكتها
 تحلف لاتمامها ولا
 يدرك الركعة ما لم
 يدركه في الركوع
 (سنة) كنعوذ
 افتتاح اول يستغل
 بشئ بان سكت زمانا
 بعد تحريمه وقبل
 قراءته وهو عالم بان
 واجبه الفاتحة أو
 استمع قراءة الامام
 (قرأ) وجوباً من
 الفاتحة بغير ركوع
 الامام سواء علم انه
 يدرك الامام قبل
 رقه من سجوده أم لا
 على الواجهة (قدرها)
 سرفا في غلته أو قدر
 زمن من سكوته
 لتقصير ما بعده من
 فرض الى غيره

ولا عبرة بالثان البين خاتمه اه وقوله لا فرق أي بين ثلثه ما دارك العاقل مع عدمه قال سم أقول
ينبغي أن المراد من مقتضى المذكور أي مقتضى كلام الشفيع أنه إذا كان الزمان الذي أذكره بسبع
جميع الفاتحة تختلف لها كبط القراءة أو بعضها الزمان من الفاتحة لقراءة قدره اه (قوله وعذر)
مطوف على قرأ (قوله من تختلف السنة) أي أي قراءة قدره من الفاتحة وإنما قدرت ما ذكر لأن
الخطاف لا للسنة وإنما هو لقراءة المذكور وكان المناسب في الحل أن يقول وعذر المسبوق المختلف
لقراءة قدره إذ كرم السنة التي اشتغل بها ومن السكوت ومن استأجر قراءة الإمام (قوله كبط
القراءة) متعلق بعذر صفقة بصدر عذري عذو عذرا كالعذر ببطء القراءة والكاف للتغايير
أي يفتقر له ثلاثة أركان طويلة (قوله على ما قاله الشبان) أي لم من ذكر على ما قاله الشبان
فالجار والمجرور متعلق بعذر (قوله لوجوب الخلف) على العذر (قوله فيخلف الخ) هذا مقتضى
العذر (قوله ما لم يسبق الخ) أي يخلف القراءة بحسب ما يحرم على تعلم صفة نفسه ما لم يسبق بذلك فإن
سبق ووافق الإمام وجوبها فصار فيه موافق بعد السلام بركة أو نوى المداومة كما في (قوله خ) قال
اعتد جمع محققون منهم المتولي والقاضي وقوله من كونه بيان لما وضعه يعود على المختلف لقراءة
التي عليه وقوله غير معذور رأى ولا يفتقر له ثلاثة أركان طويلة (قوله لا يصير الخ) على ما اعتد
جمع وقوله بالعدل المذكور أي وهو العدل عن فرض إلى سنة (قوله ويرجم به) أي بما اعتد
الجمع المحققون وقوله في شرح التهاج عبارته وعلى الأول يعني وعلى لزوم قراءة قدره السنة متى رجع
قبل وقام الزمان بطلت صلاته إن لم تملكه ظاهره لا يعتد بها فعلة ومتى رجع الإمام وهو
مختلف الزمان وموافق من الركوع فاتته الركة بناء على أنه مختلف بغير عذر ومن عبر بعذره
بعبارة مؤوغة فما فرغ من ركوعه لم يركع الإمام للسهو وقد مولا ركوعه وأبطلت ان علمه وتعمدوا لم
يفرغ وقد أراد الإمام الهوى للسهو وقد تعارض في حق وجوب وقام الزمان بطلان صلاته
أي الإمام للسهو لما تقر ربه مختلف بغير عذر ولا يخص له من الأمانة المداومة فتعين عليه
حذر من بطلان صلاته عند عدمها اه بعض حذف وإذا تأملت العبارة المذكورة تعلم أن شعبة
ليجوز ما فيها من عذر وإن سارت حكا ذكره على القول بأنه غير معذور بقوله ومتى رجع الإمام
وهو مختلف إلى أن قال بناء على أنه مختلف بغير عذر وهذا لا يقيد بغيره بذلك ثم ظهر العبارة
باعتبار تخرجه على ما ساقه فتنه (قوله ثم قال) أي شعبة أي في شرح التهاج (قوله فصار مؤولة)
أي بأن المراد بعذر عدم السكر اه وعدم لبطلان بقلته أقل من ركعتين قطعا بخلاف غيره فإن
تختلفه ركعتين قبل مطلق وقيل مكر ومواس المراد به أنه بعذر في سائر الأحوال حتى أنه لو اختلف
عن الإمام ثلاثة أركان طويلة لم يطل صلاته والحاصل من قال بعذره أراد ما ذكر
ومن قال بعدمه أراد أنه لا يفتقر له ثلاثة أركان طويلة (قوله عليه) أي على ما اعتد جمع محققون
من كون المختلف لقراءة قدره السنة التي استغل بها غير معذور ولا يخفى أن عبارته توهم أن من هنا
إلى قوله قال شيئا في شرح الأربعة كلام شعبة في شرح التهاج وأيس كذلك كما يعلم من عبارته
السابقة بل هي عبارة شعبة في شرح الأربعة فكان عليه أن ينص على ذلك والحاصل من تأمل
عبارته المذكورة جدها غير حسنة السبك بل هي موهمة خلاف المراد والسبب في ذلك أنه
أدخل بعض العبارات في بعض فتنه (قوله أنه لم يدرك الإمام في الركوع الخ) مقابله مخدوف وهو
وأن أدركه فيه أدرك الركة (قوله ولا يركع الخ) أي إذا قرأ التذكرة الواجب عليه من الفاتحة بعد
أن دفع الإمام رأسه من الركوع (يعني على نظم صفة نفسه ويركع ويعتدل لعدم الاعتداد
بذلك لا فائدة فيه بل يسارع الإمام في الهوى لا يهودوا بآتي بعد سلام الإمام بركة فإن لم يفعل ذلك
بطلت صلاته (قوله وأبطلت صلاته) أي وإن لم يتابع أهله في الهوى للسهو بدليل ركع بطلت

(وعذر) من تختلف
لسنة كبط القراءة
على ما قاله الشبان
كالقوى لوجوب
الخطاف فيختلفون ذلك
الركة على المسبق
بأن كثر من ثلاثة
أركان خلافا لما اعتد
جمع محققون من
كونه غير معذور
لأنه يركع بالعدل
المذكور ويرجم به
شيئا في شرح التهاج
وقوله ثم قال من
عبر بعذره فعبارة
مؤولة وعليه أن
لم يدرك الإمام في
الركعة ولا يركع لانه
لا يصح له أن يتابعه
في هوى للسهو
وأبطلت صلاته

صلاته (قوله ان لا يعتمد) فبدان فان لم يردو بتعمد ذلك لا يتصل صلاته لكن لا يستبعد فعله فبأن
بركته بعد سلام الامام (قوله ثم قال) أي شقة في قطع الجواز كما عرفت (قوله والذي يتبعه الخ) انظر
مع قوله وعليه ما نهى هل مقادهم واحدا وبينهما فرق فان كان الاول وهو الظاهر لم يذكر
وان كان الثاني فلا يظهر الفرق الا انما قيل قوله بل يتابعه في هو به على الامساق أي انه يتابعه
مطلقا سواء فرغ من قراءة فاتقيد الذي عليه لم يفرغ عنه ثم رأت الشارح اسقط من عبارة قطع
الجواز قبل قوله والذي يتبعه الخ كالما يترتب ذلك عليه وعبارته بعد كلامه وعليه فاذ لم يذكره الا في
هو به لا يجوز وجب متابعت ولا يركع ولا يطل صلاته ان علم وتعمدوا انما يتخلف المتدرك ان نزل
انه يدركه قبل السجود والاتباع وهو ما قاله جمع ائمة نزل انه يدركه في ركوعه والافارقة هو ما في
الام والذي يتبعه انه يتخلف لقرائة ما زمة حتى يركع الامام المولى السجود فان كل ما وافقه فيه والا
فارقه اه فقول الذي يتبعه انه يتخلف أي مطلقا سواء نزل انه يدركه قبله ودا أو قبل ركوعه لم
نظر ذلك فاشتمل (قوله فان كل) أي ما زمة من القراءة (قوله وافقه فيه) أي وافق المأموم امامه في
المولى السجود (قوله ولا يركع) أي وترك الموقفة (قوله ولا) أي وان لم يركع فمغيبه بل ركع (قوله
بطلت صلاته ان علم وتعمد) فان لم يعلم ذلك ولم يتعمد لا يتصل صلاته ولكن لا يعتد بما أتى به كما
(قوله والافارقة بالنية) أي وان لم يكمل ما زمة من القراءة سوى المارقة وجوبا وذلك لما عرفت ان
يجر من أنه تعارض عليه وجوب وانما زمة هو بطلان صلاته. وى امامه السجود لا يخص له الاية
المارقة فان لم يركع بطلت صلاته (قوله الاول) وهو ما عليه الشبان من انه يعتد (قوله اما اذا ركع
بدون قرأة قدرها) مة بل قوله قرأ قدرها (قوله ويطل صلاته) أي ان كان عامدا على السجود الا ان يعتد
بفعله أي فيأتي ركعة بعد سلام الامام اه يجرى (قوله وفي شرح الامام اه) أي لشيء وهذا
قول مقابل لقوله مر او جوابا لما حصل ان هناك قولين في اشتغال بسنة أحدهما انه يجب عليه
أن يقرأ من العاتحة بقدر ما قرأه من السنة واختلف فيه فقيل انه يعتد في تخلفه ذلك ونفقره
ثلاثة أركان طولها وقيل لا يحد وهو المعتد وانها أنه لا يلزمه أن يقرأ بقدر السنة بل اذا ركع
الامام ركع معه حديث اذا ركع الامام فاركعوا فقط عنه العاتحة أو بقية كالسجود (قوله واختير)
أي ما نقل عن معظم اصحاب (قوله اما اذا جهل ان واجبه ذلك) أي الاستئصال بالعاتحة وهذا
مختار لقوله وهو عالم بان واجبه العاتحة (قوله فهو) أي الجاهل بما ذكره وقوله يتخلف الخ الظاهر
ان البناء للاسبة متعلقة بمحذوف حال من المتداعل رأى سبويه أي فهو لكونه متلبا بتخلفه
لما زمة من قراءة قدر السنة من العاتحة متخلف بعذر وذلك العذر هو جهله بان الواجب عليه ان
اشتغل بالعاتحة قال مع قضية هذا انه كمل القراءة مع انه فرض في المسوق والمسوق لا يدرك
أكثر من الابل ركوع مع الامام اه وقول الرشدي أقول يحتمل أن يكون هذا أي ماد كرم ان
كمل القراءة وهو ادل للقاضي فيكون محصا القوم ان المسوق لا يدرك أكثر من ركعة الابل ركوع
مع الامام فيكون محصا في العالم بان واجبه القراءة وتحتمل وهو الاقرب وانقص عليه شذواني
الحاشية ان مراد لقاضي ن صلاته لا يتصل بتخلفه الى ماد كرم فيكون محصا بطلانها بهي الأمام
السجود الذي يفارقه في غير هذه الصورة لكن تقوته الى ركعة وليس معنى كونه تخلفا به عا يعطى
حكم المعتد ومن كل وجه اه (قوله قاله القاضي) أي قال ما ذكر من أنه ان جهل ذلك الخ (قوله ونرح
بالمسوق الموافق) هو من أدرك مع الامام زمانا من العاتحة كانت من قوله فاه) أي المارقي (قوله
لا اشتغاله سنة) عليه لعدم التمام أي لم يركع العاتحة لاجل كونه اشتغل سنة ثم ركع مرة (ع)
كسما افتتاح) أي أو تعوذ (قوله وان لم ينظر ادراك العاتحة) عاية لعدم ذلك أي لا بد لنا
ركع امامه قبل ان يتم العاتحة لكونه قد اشتغل بالسنة ون كذا اشتغل به وهو من ادراك

ان علم وتعمد ثم قال
والذي يتبعه انه يتخلف
لقراءة ما زمة حتى
يريد الامام المولى
السجود فان كل وافقه
فيه ولا يركع ولا يطل
صلاته ان علم وتعمد
والافارقة بالنية قال
شذواني شرح الارشاد
والاقرب للفتوى
الاول وعليه اكتم
التأثير ان اذا ركع
بدون قرأة قدرها
فبطل صلاته وفي
شرح المباح له عن
معظم اصحاب انه
يركع ويسقط عنه
بقية العاتحة واختير
بل رحمه جمع متأرون
وأما لو اني الاستدلال
له ان كلام الشبان
يقتضيه اما اذا
جهل أن واجبه ذلك
فهو يتخلف لما زمة
متخلف بعذر قاله
القاضي ونرج
بالمسوق الموافق
فاه اذا لم يتم العاتحة
لا يتعالي بسنة كدعاء
افتتاح وان لم يكن
ادراك للعاتحة معه

لم يدعوا طوبى لمن
(مبطل) للصلاة
 لغش الخائفة وصور
 التقدم بها أن
 ركع وبسجل ثم
 هوى السجود مثلاً
 والامام قائم أو ان
 ركع قبل الامام فلما
 أراد الامام ان ركع
 رفع فلما أراد الامام ان
 يرفع سجدة فليجتمع
 معه في الركوع
 ولا في الاعتدال
 ولو سبق بهما سوا
 أو جهلا بضر لكن
 لا يعتد بهما فانا
 لم نعد للثابتين بها
 مع الامام سهوا أو
 جهلا في بسلام
 امامه ركعة أو لأعاد
 الصلاة (و) سته
 عليه ما دعا علما
(:) تمام (ركن)
 قوله وفي الاسني هو
 الاولى اي ان هذا
 التصور هو الاولى
 بفتح الهجمة وسكون
 الواو وعبارته مع
 الرض ومنه
 العراقيون بان ركع
 قبله فلما أراد ان ركع
 رفع فلما أراد ان يرفع
 سجدة وهو غشأ لف
 لما سبق في التلف
 فيصور ان سبوا وان
 يخص هذا بالتقدم
 لغش الخائفة وهو
 الاولى له الغش اه
 وهذا لما تقدم

الفائقة ولو أخر الفاعل عن قوله يكون كطى العرقا فليسكن أولى وصار الفاعلة وظاهر كلامهم هنا
 عند ومان لم يتبدل بهما الافتتاح بان غلن انه لا يدرك الفاعلة لو اشتغل به وحيث شك في حاله في
 تارك الفاعلة متعلبا حثاته لا يضر بذلك الآن يفرق بان له هنا في عهده لا اشتغاله به ورسنة
 بخلاف ما مر وبشكل ما ياتي في المسوق ان سبب علمه منه كونه اشتغل بالسنة عن القرض
 الآن يفرق بان المسوق يفعل عنه الامام فاحيط به بان لا يكون صرف شيئا لغير القرض والموافق
 لا يفعل منه عند التلف فلا كمال الفاعلة وان قصر بصره بعض الزمان لغيرها اه تصرف
(قوله) يكون الخ جواب اذا **(قوله)** في عامر أي من انه بعدد ويقتره ثلاثة أو كان طوبى له
(قوله) وسبقه الخ لما أهي الكلام على بيان حكم من يتخلف عن الامام شرع يشكك على بيان
 حكم من تقدم عليه قد كراه ان تقدم عليه بركنين فعلمين عامدا علما بطلت صلاته وان تقدم
 عليه بركن ففعل فقط حرم ولا يبطل صلاته ثم ان سبق مصدره مضاف لفاعله واقم مبتدأ خبره مبطل
 وكان الاولى والملائم ما قبله ان يقول وعدم سبقه الخ ويجحف لفظ مبطل وذلك ليعيد صراحتا ان
 من شروط صحة التقدم عدم ذلك أيضا **(قوله)** على امام متعلق بسبقه وعدها يعني لا يكون بمعنى التقدم
 وهو يتعدى بنفسه وعلى **(قوله)** عامدا علما حالان من فاعل المصدر وسبب كرهت زهما **(قوله)**
 تمام ركنين متعلق بسبق أي سبقه بركنين فعلمين تامين ولا بد ان يكونا متوالين فخرج بالغش
 القوانين كالشهد الاخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه والعقوى والفعل كالفائقة
 والركوع وخرج بالتامين التقدم ركن وبعض ركن والمتوالين غيرهما فلا ضرر في جميع ذلك
(قوله) وان لم يكونا طوبى اي انه بضر التقدم بركنين فعلمين سواء كانا طوبى بلين كالسجدة الثانية
 والقيام أو عوا ولا وقصيرا كالركوع والاعتدال والفاعة تتصل بالتصير بركنه غير مبرا لعدم
 تصورهما **(قوله)** لغش الخائفة علمه لبطلان بالتقدم بهما **(قوله)** صور الخ هذه الصورة هي
 المعتمدة عند شيخ الاسلام والخطيب وم ر قياسا على التخلف عن الامام بهما ان صورته كالتقدم
 ان ركع الامام قبله وبسجل وهوى السجود وهو متلبس بالقيام **(قوله)** أو ان ركع الخ هذه
 صورة ثالثة للتقدم على الامام بهما قال الكندي رجع هذه الصورة بان يجرى شره على الارشاد
 والعباد وفي الاسني هو الاولى أو ردهما الى الصورتين معاني الخفة ولم يرجع منهما شيئا اه وبما فرق
 التقدم حيثما تقدم في التخلف بان التقدم أغش فابطل بركنين ولو في التعاقب **(قوله)** فلم
 يجمع أي لما موم وقوله معه أي الامام **(قوله)** ولو سبق أي الامام موم بهما أي بركنين **(قوله)**
 سهوا أو جهلا أي حال كونه ساهيا أي ناسيا انه مقتدا أو حال كونه جاهلا بالقرآن وكسب سم
 مانصه قوله سهوا أو جهلا فيه اشار الى انه يجب العود الى الامام عند زوال السهو والجهل وهو
 قريب ويوجه بان في السابق بهما لغش الخائفة ولهذا علموا له البطلان عند التعمد اه **(قوله)**
 لم يضر أي لا يبطل الصلاة **(قوله)** لكن لا يعتد به أي لما موم وقوله بهما أي بالركنين اللذين سبق
 الامام محاسنها أو جهلا **(قوله)** فاذا لم يعد الخ تغريم على عدم الاعتداله بهما وكان المناسب في
 التغريم ان يقول فيجب عليه العود ثم ترتب عليه قوله فاذا لم يعد الخ فتنه وقوله للثابتين بهما أي
 عند زوال سهوا أو جهله وقوله سهوا أو جهلا حالان من فاعل بعد **(قوله)** والأي وان لم يكن عدم
 العود لسهوا أو جهله بل كان عن عمد أو علما بطلت صلاته فتجب عليه اعادةها **(قوله)** وسبقه أي
 لما موم وهو مصدر مضاف لفاعله كالذي فيه وكان الملائمة قد له أن يقول بخلاف سبقه ركن
 فانه غير مبطل الا أنه حرام وذلك لانه مفهوم قوله بركنين وقوله عليه أي على الامام **(قوله)** عامدا
 علما حالان من فاعل المصدر **(قوله)** تمام ركنين بقهم معناه التقدم بعض ركن كان تركه قبل
 الامام ولحقه الامام في الركوع لا يجوز ما يسا بكرهه وكذلك عند ان يجز والذى في الغنى والمأية

فان كان تشبيه الامام او الاسلام باطل الصلوات ان كان الفاعل هو التشبيه فلا يسل ولا يحرم
 (قوله) كان تركه كماله السبق غير محرم فعل (قوله حرام) أي غير مسلم لا يتبادر الامام
 اذا كبر فكمروا وذاكركم فاركروا ولو اية محصية رواها الشيخان اما غنى الذي يرفع راسه قبل راس
 الامام ان يحول له راسه راس جارا او يجعل صورته صورة جسم او معنى ذلك ان يجعل الله راسه
 على صورة راس الجسم او يبيد يبدن انسان او يصح صورته كلها فيجعل جميع يبدنه بدن جارا وفيه
 دليل على جواز السجدة اعان الله منه وهو لا يكون الا من شدة الغضب قال الكردى وقدرت ذلك في
 الدنيا (قوله بخلاف الخلف به) أي تمام ركن وقوله فانه مكروه أي على الاصح ومقابلته انتهت بل
 بالخلف ركن أيضا وعادة التهاج مع مخرج ٣ وان خلف ركن بان فرغ الامام منه والماموم
 فيها لم ينطق في الاصح والثاني ينطق بالمقابلة من الخلفه من غير صدر اه (قوله ومن تقدم)
 أي على امامه وقوله له لا يعود إلى امامه وقوله ان تعبد أي بالتقدم ركن (قوله ولا تخير) أي
 وان لم يكن تقدمه عبدان كان سهر الخبير بين العود لركن الذي سبق الامام منه كقول الزكوع
 في المثال الذي ذكره بين الامام أي الباقى الركن الذي هو فيه كالاخذ في المثال المذكور
 ولا ينطق عنه حتى يلمحه الامام فيه وانما من العود للامام مجريا لمساوقه وخير غير علمه بتقصيره
 قال سم في حواشي القصة فاذا عاد اليه هل يعود الى ركن الذي أتى به اولاد هو محسوبه وركوعه مع
 الامام لمحض المتابعة حتى لو رفع منه قبل ان يطمئن الماموم لم يلزمه الطمانينة فيه نظر فان قلت اذا عاد
 الى الامام صار هذا اعتدالا و يلزمه تلويحه قلت لا نسلم انه اعتدال بل هو وثقة للامام في قيامه
 اه (قوله ومقابلته) هو متبادر خبره مكروهه والمناسب ان يكون من اضافة العذر لفاعله وان
 كانت المقارنة مفاعله من الجانبين (قوله في افعال) متعلق بمقابلته (قوله وكذا افعال) أي
 ومثل الافعال الاقوال في صكها المقارنة وفي عرش قال بعضهم ان المقارنة في الافعال مكروهه
 تقوت فضيلة الجماعة لشمس الخلفه بخلاف المقارنة في الاقوال على ارجح اه (قوله غير محرم)
 سابق بعتزه (قوله مكروهه) قال الصبرى وقيل خلاف الاولى ويحل الخلاف اذا فصل ذلك دون
 ما اذا وقع اتفاقا كما هو ظاهر وهل الجاهل بركاهاها كمن لم يقصد هالعه بركاهاها قياس كلامهم في غيرها
 المحل اعم منه اه (قوله كخلف عنه) أي كركاهاها الخلف عنه ركن (قوله وتقدم عليه) أي
 وكقدم عليه فهو معطوف على تخلف وقوله بانتهائه أي الى ركن (قوله وعند تعمد احدهما الثلاثة)
 هي المقارنة والخلف عنه ركن والتقدم عليه بانتهائه الركن بان شرعه قبل شروع الامام (قوله)
 تقوته فضيلة الجماعة) أي في الجزم الذي قارنته الكراهة لما فاذا قارنته في الركوع مثلا فان سبعة
 وعشرون ركعا قال في فتح الجواد والوجه اختصا من الغواتب احبته الكراهة فقط وان القانت
 أصل الثواب لان الكراهة لان الجماعة لا خارج اه (قوله فسقط انتم تركها) أي على القول بان
 الجماعة مواجهة لاهل البيت والكفاية وقوله او تركاها معطوف على انتم تركها وبسقط كراهة تركها
 أي على القول بانتهائه من وكدة (قوله يقول جمع) مبتدأ خبره وهم وقوله حتى يصير أي من اتفق
 عنه فضيلة الجماعة وقوله ولا تصح له الجماعة عطفه على ما قبله من عطف الثلاث على المزموم وذلك لان
 الجماعة تنبر في الجماعة فاذا صار كالشرك بطلت الجماعة لانتهائه شرطها (قوله ويجزى ذلك) أي اذا كر
 من تقه بتفضيله الجماعة وقوله في كل مكروه من حيث الجماعة أي متعلق بذات الجماعة مخرج
 به المكروه لا من حيث الجماعة وهو الذي يتصور وجوده مع غيرها كالهالة حادثة او حادثة او رادعا
 يصير الى السعادة فلا تقوت فضيلتها وقوله بان يتصور وجوده أي المكروه في غيرها أي الجماعة وهو
 يصير بل يكون الكراهة من حيث الجماعة (قوله فالسنة للماموم الخ) مفرغ على كون المقارنة

فصل في كراهة ترك
 وركوع والامام قائم
 (حرام) بخلاف
 الخلف به فانه مكروه
 كما يأتي ومن تقدم
 ركن سن له العود
 ليواظبه ان تعمد
 والتخير بين العود
 والامام (ومقابلته)
 أي مقارنة الماموم
 الامام (في افعال)
 وكذا افعال غير
 محرم (مكروهه)
 كخلف عنه) أي
 الامام (الى فراغ
 ركن) وتقدم عليه
 بانتهائه وعند تعمد
 أحد هذه الثلاثة
 تقوته فضيلة الجماعة
 هي جماعة محصية
 لكن لا ثواب عليها
 فسقط انتم تركها أو
 كراهة فقول جمع
 انتفاء الفضيلة يلزمه
 الخروج من المتابعة
 حتى يصير كالشرك ولا
 يصح له الجماعة وهم كما
 بينه الزركشي وغيره
 ويحصر ذلك في كل
 مكروه من حيث
 الجماعة بان لا يتصور
 وجوده في غيرها
 فالسنة للماموم ان
 يتأثر ابتداء فعله
 عن ابتداء فعل

والخلف بركن والتقدم بابتدائه مكرهات (قوله وينتدم) أي ابتداء فعل المأمومة لم على
فرأغه أي الامام منه أي الفعل (قوله ولا كل من هذا) أي ما ذكر من أن السنة تأخر ابتداء فعله
عن ابتداء فعل الامام وتقدمه على فرأغه منه (قوله ولا شرع) أي المأموم وهذا عين ما قبله تأمل ثم
رايت في الحقيقة صير الناقا التي لتقر بغير بدل الواو وهو أولى (قوله) حتى يصل الامام لحقيقة الانتقال
إليه أي لحقيقة المكان الذي انتقل اليه قال سم فقيده انه يطلب من المأموم أن لا يخرج عن
الاعتدال حتى تبلى الامام بالسجود وقد شرفه فيه اه قال الكندي أو قول لا توقف فقد بينت في
الاصل ما نصح بذلك من الاحداث الصحيحة نعم رأيت في شرح محمد سلم استثناء ما اذا علم من حاله انه لو
أخر الى هذا الحلق فرغ الامام قبل سجوده اه وهو ظاهر ولعله وجه توقف سم فقيده كراه (قوله ولا
يهوي) أي المأموم وهو مفرغ على الاكل المذكور (قوله الى المسجد) أي مكان السجود فقه ومصدر
مبي اريد منه المكان (قوله ولو قارنه بالفرع) هذا عتري زقوله غير محرم ومثل المقارنة والوشك هل
قارن فيه لا ولا طلل زمن الشك أو مضى ركن مع الشك اما اذا لم يطل ولا يفيض ركن معه بل زال عن
قرب فلا ضرر وقوله لو من الخ أي أو اعتقد ان محرم مما عتري ثم ثبت له خلاف ذلك وقوله لم تتعقد
صلاته أي ان نوي الاقتداء مع محرمه اما الواو محرم فندم اقتدي به في خلال صلاته بحيث قدوته وان
كانت تكبيره متقدمة على تكبيره الامام أو قارنه (قوله ولا يباس باعادته) أي الامام التكبير
يعني اذا عاد الامام التكبير مرة بعد ايام المأمومين لكونه تبين له فقد شرط من شرطه من
فلا ضرر عليهم بذلك لكن اذا أعاده وهم لم يشعروا به والا بطلت صلاتهم تبين تقدم محرمهم على
محرمه وهزاره الجبري بعد كلام وكذا لو كبر عقب تكبير امامه ثم كبر امامه ثانيا بحقيقة لشك في
تذكرة مما لا يعلم الامام به لم يضر على أصح الوجهين وهو المختار في كل على الجلال وحل وش مراه
(قوله ولا بالمقارنة في السلام) أي ولا يباس بالمقارنة فيه لهما تكبره وتوق فضية الجماعة (قوله
واسبسته) أي ان سبق المأموم الامام (قوله بان فرغ) أي المأموم وهو نوي وراي سبقة باحدهما
وقوله فيه أي في احدهما من التشهد أو الفاتحة (قوله لم يضر) جواب ان وذلك لاتباعه في فعله من
غيره لا مخالفة (قوله وقيل يجب الاعادة) أي اعادته ما قرأ من الفاتحة أو التشهد قبل الامام (قوله
وهو أولى) أي اعادته بعد فعل الامام أولى منها مع فعله قال سم كذا قال مر وهو يفيد من تأخر
جميع تشهد المأموم عن جميع تشهد الامام واعله خاص بالآخر والا تسلك اذ كيف يطلب الآخر
بالاول المقصود للخلاف من قيام الامام الخ اه (قوله فعله) أي على القول بوجوب الاعادة (قوله ان لم
بعده) أي ما علق به من الفاتحة أو التشهد (قوله بطلت) أي لان فعله مترتب على فعل الامام فلا يمتد
سابقه (قوله وبسن مراعاة هذا الخلاف) أي فبس له اعادته قال في القصة فان قلت لم قدمتم
رعاية هذا الخلاف على خلاف البطلان تكبره بالقول قلنا لان هذا الخلاف أقوى وبالفائدة
أخذ من كلامه اه اذ انه ارض خلافا قدم أقواهم وهذا كذلك لان حديث فلا تتخلفوا عليه
بؤيده وتكر بالقول لا لعلة حدثنا يؤيده اه (قوله كاسن الخ) الكافي للتأخر عبارة الحقيقة
بل بسن بالاعراب الانتقالي (قوله تأخير جبره فاتحه) قال عرش أي وجميع تشهد أضافوا قارنه
ففضة قوه من ترك التسجيد مكره كراهة هذا وانه مفقوت لفضة الجماعة فمقارن فيه اه (قوله
ولو في أولى السرية) أي بسن الآخر ولو كان في أولى الصلاة السرية كالظاهر (قوله ان ظن) أي
المأموم انه أي امامه وهو قيد في سنة تأخير الفاتحة مطلقا في المحرمية والسرية (قوله ولو لم الخ)
مفهوم قوله ان ظن وكان المناسب أن يقول لا الا ان علم ان امامه الخ (قوله لزمه ان يقرأها) قال في
الضمه وفه نظر ظاهر الآن يكون المراد انه متى أراد البقاء على متابعتها وعلم من نفسه انه بعدد كونه
ليكن قراءته الا قد سبقه باكثر من ركنين يغتم عليه قراءتها مع لاه لو سكت عنها الى أن ركن

(قوله) مصدر
مبي) أي تكسر
عنه سباعا أو اقباس
نحوها وعند سميويه

هو فتح الجيم لا غير اذا اريد منه موضع السجود اه مؤلف

يكون

يكون مختلفا غير غير لتقصير مختلف فهو منتظر سكتة الإمام لا تليها من حال الإمام شيئا فعمل ان
 عمل ندي تأخير فحقته ان جاز امامه سكت بعد الفاتحة فقد اسعها أو يقر أسورة تسعها وان
 عمل ندي سكت الإمام اذ لم يعمل أن المأموم قرأها معه أولا يرى قرأتها اه (قوله ولا يجمع قدواته)
 شروع في بيان ما يقتضي بطلان القدوة (قوله من اعتقد بطلان صلاته) المراد بالاعتقاد الظن
 القوي وليس المراد الصلح عليه الاصوليون وهو الجزم المطابق للواقع ولم يبرز الضمير مع ان الصلة
 جرت على غير من هي له لان فاعل اعتقد يعود على المأموم برأى على طريقة الكوفيين يجوز ان ذلك عند
 أمن اليقين (قوله بان ارتكب) أي الإمام وهو تصور بطلان (قوله كشافني اقتدى بحسني) تمثيل
 لن ارتكب مطلقا في اعتقاد المأموم فان قيل فكيف صح اقتداء الشافعي للمتم الحنفى القاصر في عمل
 لا يجوز لشافعي القاصر فذلك يقال كانا مسافرين أي الشافعي والحنفي ونوا في إقامة أربعة أيام ووضع
 يصلح الإقامة وقصر الحنفى مع أن الشافعي يرى بطلان صلاتا الحنفى أيضا أحسب بان الشافعي يجوز
 القصر في الجملة أي بخلاف الحديث فانه لا يجوز الصلاة معه أصلا ودعى هنا فاقد المهورين
 وحسب بان هذا حال الضرورة (قوله دون ما اذا اقتصد) أي الحنفى فانه لا يضرب اقتداء الشافعي به قال في
 النهاية صور المسألة صاحب الموطأ لم يصر بعبارة ان الشافعي كونه مقتصدا أي وعلم المأموم بذلك
 لتكون نيته جازمة في اعتقاد بخلاف ما اذا علمه أي الإمام لانه متلاعب عندنا أيضا لعدم جزمه
 بالنية اه ورد ذلك في الفتاوى ما حمله ان كونه متلاعبا عندنا ممنوع اذ غاية امره حال النية عالم
 بمبطل عند مواعده به مؤثر في جزمه عندنا ما حمله أيضا فالمدار هنا على وجود صورة صلاة
 صحيحة عندنا والاولا يجمع الاقتداء بنحو الف مطلقا اه (قوله تظن الامة اذ مقتدى) أي في المس وفي
 القصد فهو تعليل المحذوف مرتبط بكل منهما أي لا يصح اقتداء الشافعي بحسني من فرجه نظر الاعتقاد
 مقتدى ويصح اقتداؤه من اقتصد نظر بذلك ايضا (قوله لان الامام الخ) علة للعللة مع المطلق أي
 وانما اذا تقرر اعتقاد مقتدى تبطل في صورته وتصح في صورة الفصلان الامام محسنته
 بالمس دون القصد وقوله فيتم الخ مفرغ على كون الامام محدثا عنده وقوله لانه أي الإمام وهو
 علة للتعذر وقوله ندم أي مقتدى (قوله ولو لم يشك شفعي الخ) خرج بالمثل ما فاقين تركه لبعض
 الواجبات كالسجدة بان معهما يصل تكبير القصر أو القيام بالحمد لله فانه يؤرق في جهة الاقتداء به
 وعبارة النهاية ولو ترك الامام التسليم لم تصح قدوة الشافعي به ولو كان مقتدى به الامام الاعظم او نائبه
 كإقلامه تصحيج الاكثر من قطع به جماعة فهو المعتمدون تغلقا عن الحلبي والودعي العمة خلفه
 واستحسنه وتعليل الموزج خوف الفتنة ممنوعة لانه الإمام بعد مقتدى به أو مفارقة كانه يكون
 في الصف الاخير مثلا اه وقوله العمة خلفه أي خاف الامام الاعظم بها قال في الفتحة ايضا (قوله
 لم يور في جهة الاقتداء به) قال سم ظاهره وان على الشافعي انه لا يصلح عند ذلك الخلف توقي ذلك
 الخلاف وليس بعدا لاحتمال أن ياتيها احتضاوا وان يطلب عنه توقي الخلفي فيها وقال عرض
 لآخره به الصلاة ترك شي من الواجبات عمل يؤثر ذلك فيجب الاعادة ولا للكميضي الصلاة على
 العمة فيه نظر والاذرب الاول اه (قوله تحسنا لظن به) أي الامام قال في الروض وشرحه ومحاكمه
 على السكال عنده اه وقوله في توقي الخلاف متعلق تحسنا أي يحسن الشافعي الظن بالخلاف في توقي
 الخلاف أي مراعاته بان يرقى بها هو واجب عس الخائف لصلواته وصلاته المأمومين عن مذهبه
 ومذهب الخائف وفي الجبري ما فيه سئل الشهاب الرمي - ر امام مذهب على عموم الناس بان
 كان واتباهل يجب عليه أن يراعي الخلاف أولا ولا يقتصر على مذهبه فاحابا به يجب عليه رعاية
 الخلاف اه قال شيخنا ما لو قرأ المأموم لنفسه مثلا لا يلهو بذلك وهو فضة لئلا يزدحم ثم قال شيئا
 بعد ذلك اذا كان يصلي خلفه شافعي يذوق وجوب رعاية الخلاف قلبه وبه ما به ادهو قيد

الامام (ولا يجمع
 قدوة من اعتقد
 بطلان صلاته) بان
 ارتكب مبطلات
 اعتقاد للمأموم
 كشافني اقتدى
 بحسني من فرجه
 دون ما اذا اقتصد
 تظن الامة اذ مقتدى
 لان الامم محسنته
 بالمس دون القصد
 فيه تدبر بصلاته
 بصلاته الامام لانه
 عنده ليس في صلاة
 ولو شك شافعي في
 اتیان الخالف
 بالواجبات عند
 المأموم لم يؤثر في
 صحة الاقتداء به
 تحسنا للظن به في توقي
 الخلاف

بما يتعلق بمذهب معين ولا يلزم الإمام تصحيح صلاة الغير اهـ (قوله فلا يضر علم الخ)
 الاولى التحير بالاول لان العلم ليس له عمل هنا فالعلم لا يقتضي التفرع وبعبارة عرض بقى ان
 يقال سلمته اتيه له لكن على اعتقاد السني ومن اعتقد بقرض معين فلا كان ضارا كما تقدم وأشار
 الشيخ في شرح الروض الى دفعه بقوله ولا يضر علم اعتقاد الوجوب الخ وسلكه ان اعتقاد عدم
 الوجوب المتأثر اذا لم يكن مذهباً معتقداً الا بان كان مذهبه لا يؤثر ويكتفي منه بغيره الا بان
 به اهـ ملخصاً (قوله لو قام امامه زيادة) أى على صلاته (قوله تنكاسة) تمثيل للزيادة (قوله ولو
 سهواً) أى ولو قام حال كونه ساهياً بان صلاته قد كملت (قوله لا يجوز له متابعتها) أى لا يجوز للمأموم
 ان يتابعه في الركعة الثانية فان تابعه بطلت صلاته لتلاعبه ومحل ان كان المأموم عالماً بالزيادة فان
 كان جاهلاً بها او تابعه قبل ان يطل صلاته وحسنت له تلك الركعة اذا كان مسبوقاً بالعذر وان لم
 تنصب للإمام (قوله ولو مسبوقاً أو شاكاً) غاية في عدم جواز المتابعة له أى ولو كان المأموم مسبوقاً
 أو شاكاً في ركعته فانه لا يجوز له المتابعة (قوله بل يفارقه) أى ينوي الفارقة وقوله وسلم أى بعد
 ان يتشهد وعمل هذا اذا لم يكن مسبوقاً أو شاكاً في ركعته فان كان كذلك قام بعينه بتلافي الفارقة
 للاتيان بما عليه كما هو ظاهر (قوله أو ينتظر) أى أو ينتظر الإمام في التشهد (قوله على المعقد)
 متعلق ينتظر ومقابله بقول لا يجوز له الانتظار كما نص عليه ابن حجر في فتاويه وبعبارة بعد كلام
 قال الزركشي كلاً من سبى نقلاً عن المجموع في الجنائز ولا يجوز له الانتظار بل سلم فانه في انتظاره
 مقوم على متابعتها فيما يعتقده عطفه والمعقد خلاف ما قاله الخ اهـ (قوله ولا قدوة يعتقده) أى
 ولا يصح قدوة يعتقده حال قدوته لا صحة اجتماع كونه تابعاً لموسى وامامى المصعبين من ان الناس
 اقتدوا بابى بكر خلف النبي صلى الله عليه وسلم محمول على انهم كانوا مقتدين به صلى الله عليه وسلم وأبو
 بكر يجمعهم التكبير كافي المصعبين أيضاً (قوله ولو احتسلاً) أى شكوا وهو منصوب على انه خبر
 لشك ان محذوفة بتأويله بامم الفاعل أى ولا يصح قدوته يعتقده ولو كان مريداً القدوة شاكاً كفى كونه
 مقبلاً بان ترد في كونه اماماً أو مأموماً كان رأى جلين يصلان جماعة وشكاً أهما الإمام قال
 حل فان ظنه أحدهما بالاجتهاد على اجتهاده واعتز بأن شرط الاجتهاد ان يكون العلامة فيه
 محال ولا محال لها لان مدار المأمومية على النسبة لا غير وهي لا تطم علم أو أحب بان للقرآن
 مدخل في النسبة اهـ (قوله وان كان اماماً) أى لا يصح القدوة فيما اذا شك في أنه مقتد أو لا ولو تبين
 له بعد ذلك انه امام وصورة ذلك فما اذا اقتدى بأحد شخصين متساو بين في الموقف معتقداً ان من
 اقتدى به هو الإمام ثم بعد ذلك طرأ له شك في كونه اماماً أو مأموماً فالاصح القدوة به ولو تبين له بعد
 ذلك انه امام لكن محله كما في سقم ما اذا حال زمن التردد أو مضى معه ركن (قوله كأن سئل الإمام الخ)
 تمثيل بان انقطع قدوته وقوله فقام مسبوق أى لما تى ما تى عليه وقوله فاقتدى به أى بالمسبوق بعد
 قيامه للاتيان بما عليه (قوله صححت) محل الصفة في هذه الصورة وفي الثانية التي بعدها في غير الجملة
 امامها ولا يصح القدوة في صورتين عند الحال المثل وفي الصورة الثانية عند ان حجر أمافي الصورة
 الاولى فتصح عنده لكن مع الكراهة فأداه الكردى (قوله لكن مع الكراهة) ظاهر مانه مرتبط
 بالصورة الثانية وهو أيضاً ظاهر عبارة شيخه في النقص وظاهر عبارة النهاية أنه مرتبط بالصورتين
 كما بينه عليه عرض وبعبارة قوله لكن مع الكراهة ظاهر في صورتين وعليه فلا تزايدهما من
 حيث الجماعة وفي ان حجر التصريح برجوعه للثانية فقط والكراهة نحو وحامم خلاف من أطلقها
 اهـ (قوله ولا قدوة فارى) أى ولا تصح قدوة فارى (قوله باهى) نسبة للإمام كانه على حاله التي ولد
 عليها وهو لغة من لا يقرأ ولا يكتب ثم استعمل فيما ذكره الشارح مجازاً (قوله وهو) أى الامي
 وقوله من يحل بالفاتحة أى لا يحسن حروف الفاتحة قال سم وخرج نحو التشهد فحل لا يحل بذلك

فلا يضر علم اعتقاده
 الوجوب (فرع)
 لو قام امامه زيادة
 تنكاسة ولو سهواً
 يجوز له متابعتها ولو
 مسبوقاً أو شاكاً في
 ركعة بل يفارقه
 وسلم أو ينتظر على
 المعقد (ولا) قدوة
 (يعتقده) ولو احتسلاً
 وان كان اماماً أو مأموماً
 يعتقده من انقطع
 قدوته كان سئل
 الإمام فقام مسبوقاً
 فاقتدى به آخر صححت
 أوقام مسبوقون
 فاقتدى بعضهم
 ببعض صححت أيضاً
 على المعقد لكن مع
 الكراهة (ولا)
 قدوة (فارى باهى)
 وهو من يحل بالفاتحة

فه الاقتداء بمن يجعل ذلك فيه م و يفرق بان من شأن الامام أن يفعل المباحة والفعل لا يصلح
 للفعل وليس من شأنه تحمل الشهادة وما يدل على أن الشهادة أوسع منه لا يشترط فيه الترتيب اه
 وفي حاشية البرادري أن هذا غير مستقيم لما تقدم أن الاخلال ببعض الشدائد في الشهادة يخل أيضا
 أي فلا يصح صلاته حيث دللوا أمامته اه (قوله أو بعضها) بالمرعطف على الفاتحة أي أو يحصل
 ببعض الفاتحة (قوله ولو بحرف منها) غاية في البعض أي ولو كان ذلك البعض الذي يصل به حرفا
 واحدا (قوله بان بحرف الخ) تصوير للاخلال بحرف منها ولو أخرج من أخرج من غير حـ اه أو يخرج
 عن أخرج الحرف من غير حـ و انظر ما للفرق بينه وبين ما قبله فانه اذا جاز عنه بالكلية فقد جاز
 أخرجه من غير حـ وعنده العكس فيمنع عن أحد هـ من الآخر وفي النهاية الاقتصار على الثاني
 ويمكن أن يفرق بينهما بان المراد به من عجز عنه بالكلية أن لا يستطيع النطق به ولا يسدله في محله
 والمراد به من عجزه عن أخرج من غير حـ أن لا يستطيع النطق به من غير حـ مع اتيانه يسدله في محله كان
 بقول المتكلم (قوله أو عن أصل تشدية) أي أو يخرج عن أصل تشدية وعينه على ما قبله من عطف
 القارئ لأن التشديد يشبه الحرف ويستجوز فليس العطف هنا من عطف الخاص على العام
 وذلك كعطف اياك ولو أحسن أصل التشديد فعدت عليه المباشرة تحت القدوة مع الكرامة
 (قوله وان لم يكن له ألم) غاية في عدم صحة اقتداء القارئ به أي لا يصح القدوة به مطلقا سواء أمكنه
 لنعم لم لا (قوله ولا علم بحاله) أي وان لم يعلم القارئ بحاله فهي غاية ثانية قال سم ولا تعتد للجاهل
 بحاله فلا بد من القضاء وان لم يكن الحال لا بعد اه ويرد على هذه الغاية ان عدم العلم بحاله ضايق
 بما اذا كان مفردا في كونه أميا أو لا يفيد عدم صحة القدوة به في هذه الحالة فثنا حيث
 ما يصيرح به من صحة القدوة وفي هذه الحالة (قوله لانه) أي الامي وهو علمه اهدم صحة الاقتداء بالامي
 أي وانما لم يصح القدوة به لانه لا يصلح لتحمل القراءة عنه اذا كان مسبوقا أي من شأن الامام
 لتحمله او عارضا في شرح المنهج لان الامام يصدق وتحمل القراءة عن المسبوق فاذا لم يحسن له يصلح لتحمل
 اه وقوله عنه أي الامام ومثله لو ادركه كمال الامام حال كونه راكعا (قوله) وقوله
 ويصح الاقتداء بمن يجوز من واقعة على امام ويجوز بحتمل قرائته بتشديد الواو مع ضم الياء
 ويحتمل قرائته بتخفيفها مع فتح الياء والمعنى على الاول ويصح الاقتداء اماما يجوز الامام القارئ
 كونه أميا في الثاني بامام يحتمل كونه أميا (قوله الا اذا لم يجوز في جهرية) أي ولا يصح الاقتداء
 به غوايا اذا مخدوف وقوله فيلزمه مفارقة تفريع على الجواب المخدوف ويحتمل أن يكون هو
 الجواب ولا حذف والاول أنسب وانما لم تفارقة حيث دللنا الظاهر من حاله انه لو كان قارئا
 لجهرها وهذا في الصفة التي يستفاد من النهاية انه لا يلزمه المفارقة بل يتابعه الى أن يسلم ثم
 بعده ان اعتبر الامام انه أسر ناسيا أو لجواز الامر او صدقه المأموم فلا يلزمه الاعادة بل يتعقب
 ويلزمه الجهر بحاله أما في السرية فلا إعادة عليه ولا بالظاهر ولا يلزمه الجهر بحاله فلا يلزمه
 الجهر عن طهارة الامام واعتد ذلك سم وعبارته قوله فلزمه مفارقة ما في الاعتدال لا يلزمه
 مفارقة ما في الاعتدال ولو لم يعلم خلاف التقيد السبكي بالجهل حتى يسلم له الاعادة لم يكن أنه
 قادرا اه (قوله بان اسفر جاهلا الخ) مفرغ على ما قبل الاستثناء يعني اذا اقتديت بجور كونه
 أميا فان اسفر جاهلا لم يخل له امه حتى يسلم بان كانت لفصلا سرية فليزمه الاعادة ما لم يكن للامام
 أن الامام قارئون نسين له فلا يلزمه الاعادة (قوله وعلم عدم صحة حـ) الاولى تأخير هذا
 وذكره قيل قوله وكذا اقتداء بخواتم اداع تنبيه (قوله ان لم يستوالا امام الخ) فان استويا في
 ذلك تحت القدوة وفي الجملة اذا كلاه حيث شذهي فاستويا في النقص فلم يكن قال في الامداد
 ولما اتفق أربعون أميا في المخوذة فتصح امامة أحدهم بل تلزمهم الجماعة حيث دلل اه وقوله في

أو بعضها ولو بحرف
 منها بان يحذف عنه
 بالكلية أو عن
 أخرجه من غير حـ
 أو عن أصل تشدية
 وان لم يكن له ألم ولا
 علم بحاله لانه لا يصلح
 لتحمل القراءة عنه
 لو ادركه كمالا
 ويصح الاقتداء بمن
 يجوز كونه أميا
 اذا لم يجوز في جهرية
 فيلزمه مفارقة
 فان اسفر جاهلا
 سلم لزمته الاعادة
 يتبين انه قادري
 عدم صحة الاقتداء
 بالامي ان لم يستوالا امام
 والامام في الحرف
 المجهوز عنه

الحرف المجهوز عنه أي في حقه ولا فرق بين أن تنطق في كيفية الهز بذلك الحرف أو لا يدل الألف
والقديسي به الرغبت أو يختلفا كما لا يدل أحدهما فينا والآخر لا ما (قوله إن أحسنه الخ)
تصور لعدم استواء حافي الحرف المجهوز عنه وقوله أو أحسن كل منهما أي من الألف والمأموم
وقوله غير ما أحسنه الآخر أي كأن أحسن الألف من حسن السين والمأموم بالمكس (قوله
ومنه أرت) أي ومن الألف أرت وهو البناء المثنى وقوله يدغم الخ بيان لمعنى أرت أي الألف
هو الذي يدغم الخ وقوله في غير محله أي الألف مع المجهوم من يدغم وقوله يابدل متعلق بـ يدغم
يدغم مع أبدال الحرف المنقسم باسمه كان يقول المتقيم يابدل السين تاء وانضمامها في التاء ونخرج به
ما إذا كان يدغم فقط كشديد لام أو كاف مائل فلا يضر ولا يبعي هذا أرت (قوله والخ) معطوف
على أرت أي ومن الألف الخ وهو البناء المثنى وقوله سئل الخ بيان لمعنى الألف واللام في الأبدال
المذكورين أن يكون مع ادغام أو لا فواء مع ما قبله وقيل هو الذي يبدل من غير ادغام فعليه
يكون مغاير لـ نخرج بقوله يبدل الخ ما إذا لم يسئل حرفا يا آخر بأن كانت تنفتح بسيرة فتح أصل
تخرج به ون كان غير صاف فلا يؤثر وحكى الخ ويافى عن ابن غانم مقري بن سرج مال انتهى ابن
سرج الخ هذه المسئلة فقال لا تصح إمامة الألف وكانت تنفتح بسيرة وفي مثلها ما حشيت أن أقول
لا هل تصح إمامة مثل فقلت له هل تصح إمامتي قال نعم وإمامتي أيضا (قوله فإن أمكنه التعلم
لا يظهر له ارتباط ما قبله لا يكشف أي وإذا لم تصح القدوة بالأي فهل تصح صلاة نفسه أو لا في ذلك
تفصيل وهو ما ذكره بقوله فإن أمكنه الخ وكان الأولى والأسلم أن يقول وكما لا تصح القدوة
لا تصح صلاته إن أمكنه التعلم ولم يتعلم ولا يحث تقطن (قوله وكره اقتداء بصواته) أي في
الفاتحة وغيرها وقوله وفاء أي في غير الفاتحة خلافا فيها والتاء هو الذي يكره التاء والغاف
هو الذي يكره الغاف ومثلها الواو وهو الذي يكره الواو وإنما كرهه الاقتداء بمن ذكره لأنه
حرف ونقرة الطبع عن سماعه وإنما صحقت القدوة بهم لعذرهم في تلك الزيادة (قوله ولا حن بما لا يغير
معنى) أي وكره اقتداء بالحن بما لا يغير المعنى ويحرم تعمد معجمة الصلاة والقدوة بالخاصل
الحن حرام على العامد العالم القادر مطلقا وإن ما لا يغير المعنى لا يضر في معجمة الصلاة القادرة مطلقا
وأما ما يغير المعنى ففي غير الفاتحة لا يضر فهم ما الآن كان عامدا لما فادروا ما في الفاتحة فإن قدر
وأمكنه التعلم ضربه ما أو لا فسكاه به بحجري (قوله كسر هاء الله) أي وكضم صاد الصراط
وهاء هدا ونان لم تصح الفاتحة لحننا (قوله فإن لحن لحننا بغير المعنى الخ) مقابل قوله بما لا يغير معنى والمراد
بتغير المعنى أن ينقل معنى الكلمة إلى معنى آخر كضم تاء أنعمت وكسرها أو يصيرها لا معنى
لها أصلا كالزبر باز أي أباده البصري وقوله في الفاتحة أي أو بدله ما وسد كرمات بقوله أو في
غيرها (قوله أبطل) أي لحنه الغير للمعنى وقوله صلاة الخ أي القدوة به بالاولى وقوله إن أمكنه
التعلم وزمن الامكان من وقت أسلامه فمن طرأ أسلامه كما قاله القنوي ومن الغير في غيره على
الأوجه وقال هر الأوجه خلافه لما يلزم عليهم من تكليفه ما قبل بلوغه (قوله لانه
ليس بقرآن) أي لأن الحرف المحوون لحننا بغير المعنى ليس بقرآن أي أو التكميل ليس بقرآن يبطل
الصلاة مع العلم والتعمد كالم (قوله نعم إن ضاق الوقت) أي على من أمكنه التعلم وترك كمال عرش
ومفهومه أنه لا يبطل مادام الوقت وساعا وظاهره أن ليس عن بعلة وقياس ما في التعمد من أن فاد
المهورين أن لم يرح الماء صلى في أول الوقت أنه هنا وذلك لأن لا يفرق بان فقد الطهورين من
أصله لا اختيار للمكلف فيه بخلاف ترك التعلم فإن المكلف منسوب فيه إلى نقص حصول التقويت
من جهته اه (قوله وأعاد) أي الصلاة وقوله لتقصيره أي بتركه التعلم (قوله ويظهر أنه) أي للآلح
الذي ضاق عليه الوقت وصلى لحرمه (قوله لا ياتي بتلك السكامة) أي التي لحن فيها بالخبر المعنى

بأن أحسنه المأموم
فقط أو أحسن كل
منهما غير ما أحسنه
الآخر ومنه أرت
يدغم في غير محله
بأبدال الألف يسئل
حرفا يا آخر فإن
أمكنه التعلم ولم
يتعلم لم تصح صلاته
والأصح ما قلناه
بمثل وكره اقتداء بغيره
تأنا وما فادوا لحن
بما لا يغير معنى كسر
هاء الله وقع دال بعد
فان لحن لحننا بغير
المعنى في الفاتحة
كانعت بكسر أو ضم
أبطل صلاة من
أمكنه التعلم ولم يتعلم
لانه ليس بقرآن نعم
إن ضاق الوقت صلى
لحرمته وأعاد لتقصيره
فإن ضاقوا بغيره
لا ياتي بتلك السكامة

(قوله لا) أي تلك الكلمة وقد كثر الضمير مراعاة للغير (قوله فلم تتوقف الخ) تنزيح على العلة وقوله حيث بدأى حين إذ كانت غير قرآن وقوله عليها أي على تلك الكلمة أي على الايمان بها (قوله بل تعمدوا) أي تلك الكلمة أي تعمد الايمان بها وقوله ولومن مثل هذا أي الايمان الذي ضاق عليه الوقت وصلى حرمة (قوله أوفى غيرها) عطف على قوله في الفاتحة أي وأن لمن لم يتغير المعنى في غير الفاتحة أي وغير بدلها (قوله صحت صلاته) جواب ان المقدرة (قوله الاذا قدر) أي على النطق به على الصواب وحل أي التعميم وتعمد أي الحن أي فلا تصح حينئذ صلاته ولا العتوبة ومن لم تعمد الحن ما اذا سبق اليه لسانه ولم يعده على الصواب (قوله لا) أي المحذور وهو تعميل المحذور أي فلا تصح صلاة الا من في غير الفاتحة لانه كلام اجنى وقوله حينئذ أي حين انقضى وعلم وتعمد ومفاده انه اذا لم يقدر ولم يعلم ولم يتعمد ليس كلاما اجنبيا وليس كذلك بل هو كلام اجنى مطلقا وقوله وتعمد أولا فالأولى ان يقول بل هذه العلة لانه حينئذ غير متغير بخلاف ما اذا يقدر ولم يعلم ولم يتعمد فاصح من غير لان الكلام ليس بمتغير في الصلاة مع الجهل والنسيان فتنبه (قوله وحيث بطلت صلاته هنا) أي في غير الفاتحة كما قرأ ورسوله من قوله تعالى ان الله يرى ممن للمتركن ورسوله بالجر وقوله بطل الاقتداء به رده له ان بطلان الاقتداء به قد علم من قوله الاذا قدر الخ اذ لم يرد فلا تصح صلاته ولا القدوة به الا ان يقال صرح بها وهو معلوم للتعبد بقوله لكن للعالم بحاله ومع ذلك فالأخصر والانسب ان يقول حيث بطلت القدوة منها فهو للعالم بحاله (قوله لكن للعالم بحاله) أما اذ لم يعلم بحاله فتصح قدوته به و يفرق بينه وبين الامي حيث بطل اقتداء الجاهل به بان هذا ليس الاطلاع على حاله قبل القدوة (قوله واختار السبكي) ضعيف عرش وهذا مقابل قوله صحت صلاته او العتوبة الاذا قدر الخ (قوله ليس الخ) مقول قول الامام وقوله لهذا أي الا من في غير الفاتحة (قوله لا) أي الا من المذكور وهو تعميل لقوله ليس لهذا الخ وقوله بالضرورة أي لا حاجة الى التكميل به (قوله من البطلان) بيان ما لوقوله مطلقا أي سواء قدر على النطق به على الصواب أو عجز عنه وأما النسيان أو الجهل فلا يقتضي البطلان عنده أيضا لامع التكرار فانه عم (قوله ولو اقتدى عن نفسه) لا للامامة خرج بها اذ انتهى ليس اهلا فلا تنفع صلاته وان تبين ان لا خلل لعدم صحة القدوة في الظاهر لتردد دعائها (قوله فيان خلافة) أي ظهره خلاف ما افته (قوله كان خلفه الخ) تمثيل لمن خلفه اهلا فيان خلافة وقوله فارثا أي أو مسلما أو ليس زنديقا أو كبر للارام أو لم يسجد على كنه الذي يفكر بجره (قوله فيان أميا) أي أو كافرا أو زنديقا أو لم يكبر للارام أو ساجدا على كنه الذي يفكر بجره * (تنبيه) وقع خلاف في بان قيل هي من أخوات كان والنصب بعدها خبرها وبسبب انها ليست من أخوات كان والنصب بعدها اذ تميز بحول عن الفاعل أي بان أميته أو كفره أو زنديقه مثلا أو منصوب على الحال ودهاليسولي كونها من أخوات كان بان أخوات كان محصورة معدومة وليد كرا حداث بان منها وقال القمعيان المنصوب بعدها تميز بحول عن الفاعل كذا في زنديقا (قوله أعاد) أي المقتدى وهو جواب لو وحل الاعادة بان بان بعدها الخ من الصلاة فان في اثنا أو جب استئنافها وفي الجبري ما فاته قاعدة كل ما يوجب الاعادة فاطر في الانتهاء ونهه واجب الاستئناف ولا يجوز الاستمرار مع نية المفارقة وكل ما لا يوجب الاعادة مما يمنع صحة الاقتداء ابتداء عند العلم فاطر في الانتهاء ونهه لا يوجب الاستئناف ويجوز الاستمرار مع نية المفارقة اه (قوله لتقصيره بترك البحث) صرح به انه يجب البحث على المأموم عن حال الامام قبل اقتدائه وليس كمنك على الأصح فلو قال لا يوجب الامام ليس من اهل الامامة لذاته لكان أولى اه بجبري وقوله في ذلك أي في كونه اهلا أولا (قوله لان اقتدى) أي لا يعيدها ان اقتدى الخ وهو استدراك من وجوب الاعادة اذ انتهى اهلا ثم بان خلافة

لانه غير قرآن قطعا
فلم تتوقف صحة
الصلاة حينئذ
عليها بل تعمدوا
ولومن مثل هذا
مطل انتهي أوفى
غيرها صحت صلاته
والقدوة به الاذا قدر
وعلم وتعمد لانه حينئذ
كلام اجنى وحيث
بطلت صلاته هنا
بطل الاقتداء به
لكن للعالم بحاله كما
قاله الماوردي واختار
السبكي ما اقتضاه
قول الامام ليس لهذا
قرانه غير الفاتحة لانه
يتكلم بما ليس بقرآن
بلا ضرر وده من
البطلان مطلقا
(ولو اقتدى عن نفسه
اهلا للامامة) فيان
خلافه كان خلفه
فارثا لم غير مأموم أو
رجلا أو عاقل فيان
أميا أو مأموما أو
امرأة أو مجنونا أو أعاد
الصلاة وجوبا
لتقصيره بترك البحث
في ذلك (لا) ان
اقتدى بن خلفه متطهر

وقوله من غلته متطهر أي أوثق وأيا أو إجماع ستر العورة (قوله فبان فاحدث) أي أو أنه لم يتواوأنه
 كان قادرا على ستر العورة (قوله أو فاحدث خفي) أي أو بان فاحدث خفي وسيد كرمناط الخفي
 وزنه (قوله ولو في جمعة) أي ولو بان كذلك في جمعة فلا يجب الإعادة وقوله أن زاد أي الإمام وهو قيد
 في عدم وجوب الإعادة بالنسبة للجمعة ونحوهما إذا كان تمام الأربعين فقبض الإعادة فالبين
 بطلان صلاته بطلان صلاة الإمام لعدم استكمال العدد (قوله وإن كان الإمام عالما) أي يحدث
 نفسه أو بالبحث الذي يفيده أي غاية ثابتة لعدم وجوب الإعادة (قوله لا تنتقل الخ) تحليل لعدم وجوب
 الإعادة (قوله إذا أمارت الخ) حكمه للعلم والأمانة هنا بفتح الهمزة وهي العلامة وأما بكسر هاء هي
 الولاية كما في الصباح وقوله عليها أي الحدث والحدث الخفي (قوله ومن ثم) أي من أجل انتقاله
 التقصير منه وقوله حصل له أي لا يقتدي وقوله فضل الجماعة هوسبع وعشرون أو خمس وعشرون
 درجة (قوله أما إذا بان) أي الإمام وقوله فاحدث ظاهر هو عزز قوله خفي (فائدة) يجب على
 الإمام إذا كانت الغيبة ظاهرة تأخير المأموم بذلك ليعيد صلاته أخذ من قومه لو رأى على ثوب
 مصل يجاسقو جب اختيارها وإن لم يكن اتصاف من قومه لو رأى صيبرا في بعية وجب منه من
 ذلك لأن الثوب عن التكرار لا يوقف على علم من أدبنيهم أه ع ش (قوله فيلزمه الإعادة) أي
 فيلزم المأموم الإعادة قولهم بذلك الخ حيث الظاهر وجود حائل بين الإمام والمأموم أو علامة أو بعدد
 الإمام أو اشتغال بالصلاة أو كون الإمام صلى قائما أو المأموم صلى جالسا بهر في جميع هذه الصور
 تزمه الإعادة عندنا بحر والرمي والفتار ويأتي في الصورة الأخيرة فقال لا تزمه الإعادة فيها
 لعدم تقصيره لكون فرضه الجلويس (قوله على غير الاعي) المناسب أن يقول إن كان غير أعي
 كما هو ظاهر ونحوه به الاعي فلا يجب عليه الإعادة لعدم تقصيره قال الكردى وفي الإعياب لأخرج
 مثل الاعي فبان ظهر ما لو كان في غلبه شديد فبطلت أهلية التأمل والفتق في ستر العورة
 كالحث فيبذل كثر من التفصيل فيما نلهم أه (قوله وهو) أي الحث الظاهر وقوله ما نلهم
 الثوب أي الذي يكون بظاهر الثوب وقوله وإن حال بين الإمام والمأموم حائل أي أن الحث الظاهر
 هو ما كان بظاهر الثوب ولو لم يكن المأموم بان حال حائل بينهما كحدار ومثل الحائل ما رأنا (قوله
 والأوجه في ضبطه) أي الحث الظاهر وهذا الضبط للأزوار ولله وجهه هذا الضبط شعول
 الخفي عليه ألقت المحكمي السكان على ظاهر الثوب وذلك لأنه لو تأمله المأموم لأراه بخلاته على
 الضبط الأول فأنه لا يشمله بل يدخله في الظاهر مع أنه ليس منه بل هو من الحث وقوله أن يكون
 أي الحث الظاهر وقوله بحيث لو تأمله الباه للإسبة أي يكون مثله لاجتماعه وهي لو تأمله الخ وأعلم
 أن هذا الضبط لا يتأق الضبط الذي نقله القليوبي عن شيخه الزايد والرمي ونقله الجبري عن
 الشوري من أن الظاهر هي الغيبة والخفية هي المحكمة بل هو متبادر منه وقوله رآه أي أدركه
 بأحدى الحواس ولو بالشم ليشمل الاعي وإن حال بينهما حائل أه يجبري (قوله والخفي بخلافه)
 وهو الذي لو تأمله المأموم لم يره (قوله مطلقا) أي سواء كان الحث الذي تبين في الإمام طاهرا
 أو خفيا (قوله وصح اقتداء الخ) وذلك لأنه صلاتهم من غير إعادة وقوله يسلس هو بكسر اللام
 (قوله وقائم بقاعد) أي وصح اقتداء قائم بقاعد غير التجاري عن عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله
 عليه وسلم صلى في بر من موته فاعدا أو بكر والناس فيما (قوله ومتوضي بينهم) أي وصح اقتداء
 متوضي بينهم وقوله لا تزمه إعادة قيدي بحجة القدر بينهم ونحوه من تزمه إعادة كمنهم في محل
 بغلب وجود المانع فلا تصح القسوة به لعدم كمال حاله (تنبيه) تصح إضافة الكمال بالصي
 لأن عمرو بن سلة بكسر اللام كان يؤم قومه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن سنان
 سبع سنين كإرواء التجاري وبالعبر كان صبيلا لأن صلاته معتد بها ولا نذ كوان مولى

فيان (فاحدث) ولو
 حدنا كبر (أو) إذا
 (خبي) خفي ولو في
 جمعة أن زاد على
 الأربعين فلا يجب
 الإعادة وإن كان
 الإمام عالما لا يتقاه
 تقصير المأموم إذا
 أمارت عليهم ما من ثم
 حصل له فضل الجماعة
 أما إذا بان فاحدث
 ظاهر فيلزم الإعادة
 على غير الاعي لتقصيره
 وهو ما بظاهر الثوب
 وإن حال بين الإمام
 والمأموم حائل والأوجه
 في ضبطه أن يكون
 بحيث لو تأمله المأموم
 وآه والخفي بخلافه
 وصح الشوري في
 التحقيق عدم وجوب
 الإعادة مطلقا (وصح
 اقتداء سليم بسلس)
 للسول أو الذي أو
 الضراط وقائم بقاعد
 ومتوضي بينهم

عائشة كان يؤمها وتضع أيضا قنوة البصر بالاعى كعكسه لتعارض فضيلتهما لأن الاعى لا ينظر ما
يشغله فهو أخشع والبصر ينظر الخشب فهو أخف (قوله وكره اقتداء الخ) الخ منسب لما قبله أن يقول
وصح اقتداءه فاسق ويصنع كمن مع الكراهة وقوله ومصدق أى لا تنكفه ببدعته كما يعتزى وهو
القاتل يخلق القرآن أو عدم الرتبة والتقدير وهو القاتل يخلق القاتل المبدأ فاعاله الاختيارية والمجهى
وهو القاتل يذهب جهنم بن صفوان الترمذى وهو أنه لا قدرة للمبدأ الكلية والمرجى وهو القاتل
بالأرجاء وهو أنه لا يصير مع الإيمان معصية أو إفضى وهو القاتل بأن طمأ كرم الله وجهه أمر إليه
الذى صلى الله عليه وسلم بالخلافة وأنه أولى من غيره أما الذى تنكفه ببدعته فلا تصح القدوة به أصلا
وذلك كالمسحة وهم القائلون بأن الله جسم كالاجسام تعالى الله عن ذلك وكالفلاسقة وهم منكرو
حدوث العالم وعلمه تعالى بالجبريات والبعث للاجسام وهذه الثلاثة هى أصل كفرهم وقلمها
بعضهم فى قوله بثلاثة كفر الفلاسقة العدا * اذ أنكره وهو قطعاً مبتدع
عسى يجزى حدوث عوالم * حشر لاجساد وكان مبتدع

(تكرمه اعادة) (وكره)

اقتداه (بفاسق)

ومصدق كرافضى

وان لم يوجد أحد

سواهما لم يخش

فتنة وقيل لا يصح

الاقتداء بهما وكره

أضاً اقتداءه بوسوس

وأقاف لا تولد الزنا

لكنه خلاف الأولى

واختار السبكي ومن

تبعه انتفاء الكراهة

إذا نهت الجماعة

الاخلف من تكره

خلقه بل هى أفضل

من الانفراد

(قوله كرافضى) تمثيل للبدع لا للتنبيه (قوله وان لم يوجد أحد سواهما) أى بكرة الاقتداء بهما وان
لم يوجد الخ وذلك لأنه لا فى صحة الاقتداء بهما لعدم أمانتهما فقد لا يحصل منهما محافظة على بعض
الواجبات وقوله صلى الله عليه وسلم ان سر كمن اتقى صلاتك فلو لم يترك خياركم فأنهم وقد كرم فيما
ينسخ ويبين ويكره وانما صحت الصلاة خلفهم ما على العقيد اروى الشيخان ان ابن عمر رضى الله عنهما كان
يصلى خلف النخاج قال الشافعى رضى الله عنه وكفى به فاسقا وقوله لم يخش فتنة أى لم يخش المأموم
أن لم يأتهم حماقة كأن يكون الامام الفاسق أو المبتدع والباطل (قوله وقيل لا يصح الاقتداء
بهما) أى الفاسق والمبتدع (قوله وكره أضاً اقتداءه بوسوس) هو الذى يقدر على أن يكون كاتماً يحكم
بمحصوله من غير دليل ظاهر كأن يتوهم وقوع نجاسة بثوبه ثم يحكم بوجودها من غير ذلك وانما كره
الاقتداء خلفه لأنه يشك فى أفعال نفسه وسئل ابن جرير عن الاقتداء بالوسوس هل يصح أم لا وعن
الفرق بين الوسوسة والشك فاجاب بان الصد لا تخلفه صحة الا انها مكرهه لأنه يشك فى أفعال
نفسه والفرق بين الوسوسة والشك ان الشك يكون به لامة كترك نياح من عاده مباشرة النجاسة
والاحباط ههنا مطلوب بخلاف الوسوسة فان الحكم بالنجاسة من غير لامة بأن لمعارض الاصل شئ
كأراد غسل ثوب حينئذ اشتراه احتياطاً وذلك من البدع كإصرار به النووى فى شرح المذهب
فلا احتياط حينئذ ترك هذا الاحتياط اه من الفتاوى لمحمداً (قوله واقف) أى وكره أيضاً الاقتداء
بأقاف وهو الذى لم يخش سواه ما قبل الباطل وما بعده لأنه قد لا يحافظ على ما شرطه لعمدة صلاته
فضلاً عن امانته وهو غسل جميع ما يصل اليه البول عما تحت خلقته لأنها لما كانت واجبة الازالة كان
ما تحتها فى حكم الطاهر (قوله لا تولد الزنا) أى لا يكره الاقتداء به لولد الزنا شيع الاسلام فى شرح التحرير
وان هذا الاصل فى المكره وكتب محشاه من نصه كلام الاصل هو المعتقد فى ولد الزنا ومن لا يعرف له
أب لكن بشرط ان يكون الاقتداء به من ابتداء الصلاة لم يكن المتقدى مثله وعبارة الترمذى وأما
جماعة كراهة ولد الزنا ومن لا يعرف أبوه وهى مصورة بكون ذلك فى ابتداء الصلاة ولم يساوه المأموم
فان ساواه أو جده مدحهم واقتدى به فلا بأس به لكن بحث فى التفصيل المذكور بان من كره
الاقتداء به لافرق بين أن يقتدى به من هو مثله أو غيره ولا بين الابن والابنة والابنة (قوله لكنه)
أى الاقتداء بولد الزنا ومثله ولد المأنة ومن لا يعرف له أب كالقط وقوله حذف الأولى أى لغير
مثله وغير من وجده قد أحرم أماله أولن وجده قد أحرم فلا بأس بشئ اه شق (قوله واختار
السبكي ومن تبعه انتفاء الكراهة) أى كراهة الاقتداء بمن ذكر من الفاسق ومن بعده (قوله اذا
تعذرت الجماعة) أى أقامها وقوله الاخلف من تكره خلغه أى ما حيد لا تتعذر (قوله بل هى)

معطوف على مطراً أيضاً وعذر الجماعة برشد مذهبهم ولا فرق بينهم بين أن يكون يسلاً أو تهاواوا أن
 يكون ما لو غاب ذلك الحال أو ضم ما لو غاب ذلك الحال على ما يتصل به للتأذي والشفقة (قوله) والشفقة
 بالليل أي أو وقت الصبح كما في الشفقة والشفقة بالجموع كانت عذراً فيه دون النهار لعدم مشقة فيه
 (قوله) ومشفقة مرض من إضافة الصفقة إلى الموصوف أي والمرض الذي يشق معه الحضور ومشفقة
 نفسه كمال المشقة (قوله) وإن لم يتبع الجلوس في الفرض غايته في كون مشقة المرض عذراً أي أنها تعد
 عذراً وإن كانت لا تتبع له الجلوس في صلاة الفرض وقوله لا صداع سبب بالرفع معطوف على مشقة
 وهو محترز هاو عبارة لها ما لا تخفف كصداع سبوح وحى خفيفة فليس بعذر لأنه لا يسمى مرضاً
 (قوله) ومداقعة حدث بالرفع معطوف أيضاً على مطراً وعذر الجماعة مداقعة حدث أي غلبته
 وبحال كون المداقعة عذراً في ترك الجماعة أن لم يتمكن من تفرغ نفسه والتمهيد قبل قوت الجماعة
 فإن يتمكن من ذلك ولم يفعل له لا تكون عذراً في ذلك ومثلهما مداقعة كل خارج من الجوف كغلبة
 التي يودم القروح وكل موشوش التشويع (قوله من قول الخ) بيان للعذر طالما إذا لم يحدث هناك ما يخرج
 من أحد السبلين (قوله) تشكر الصلاة معها أي المداقعة أي وإذا كرهت الصلاة للجماعة وإلى
 الأصل في ذلك خبر مسلم لا صلاة بحضرة طاعة ولا صلاة وهو يداقعه الاحتياط أي البول والغائط
 (قوله) وإن خاف الخ غايته في الكراهة أي تكره الصلاة مع المداقعة المذكورة وإن خاف أن
 الجماعة تقوته لو فرغ نفسه من الحدث فالسنة في حقه أن يتخلف عن الجماعة ليفرغ نفسه (قوله)
 وحدوثاً أي المداقعة وقوله في الفرض أي في أثناء الصلاة المقرضة وقوله لا يجوز قطعه أي
 الفرض أي يفرض عليه ذلك نعم إن اشتد الحال وخاف ضرر راسع التيمم بالجماعة تمام الصلاة له القطع
 بل قد يجب (قوله) وحمل ما ذكر في هذه) انظر على أي شيء ما واقعة على أي شيء يعود داسم الإشارة
 والذي يظهر من سياقه أن ما واقعة على كون مداقعة الحدث عذراً في ترك الجماعة وأما الإشارة
 يعود على المداقعة المذكورة أو على البول والغائط والريح والقدر وبحال كون مداقعة الحدث
 من البول والغائط والريح عذراً في هذه أي المداقعة المذكورة أو البول والغائط والريح وفي ذلك
 دكا كذا لا تخفى ولو جعلت ما واقعة على العذر من حيث هو وأما الإشارة يعود على المداقعة مع ذلك
 والتقدير وحمل العذر أي كونه عذراً في هذه المداقعة أي بها العذر ذلك إلا أنه بعد ذلك كان
 الأولى والأخير أن يحذف قوله في هذه عبارة الفتح مع الأصل وأما ما يكون ذلك أي الحقن وما
 عطف عليه عذراً سبعة أي مع سبعة وقت لتفرغ نفسه من ذلك والصلاة كاملة فهو ولازمته
 الصلاة معه ولا كراهة الآن يخشى من كونه مسجع يتم ويحرم التيمم بسبعة في أكثر الأعداء
 وبين أن يتخلف عن الجماعة ليفرغ نفسه بل يكرهه الصلاة مع الحقن وإن خاف موت الجماعة
 لو فرغ كما صرح به جمع ما اقتضاه صريح الجماعة عند ضيق الوقت لا ينقطع اقتضاه كلام
 الشرحين وغيرهما لا تنقأ كراهة لصلاته معه اه تصرف (قوله) إن تسع نوقت أي وقت الصلاة
 (قوله) بحث الخ تصور لتساع الوقت وقوله لو فرغ نفسه أي من البول والغائط أو الريح (قوله)
 والأمر أن تساع ذلك أي وإن لم تسع الوقت حرم تأخير الصلاة لذلك أي لم تفرغ نفسه بل صلى
 معهما من غير كراهة تحافظ على حرمة الوقت لكن بحال المدة لم تحض من كراهة ذلك صراوا لا
 فرغ نفسه وإن حشروا الوقت (قوله) وقد لاس لا تقي به معطوف أيضاً على مطراً وعذر
 الجماعة فقد لاس يليق به أن لا يجد لاساً صلاً ولا زوجه لكنه غير لا تقي به لاساً كما بذلك
 عذراً في ترك الجماعة لأن عليه مشقة في خروجه كراهة قال التكر في الأمر ولو إلهية ظهور أن
 الهيب من كونهم لا يليق به المذني كالأه من لاس لا تقي اه زاد في العباب وخبر من ذلك أنه
 لو كان عمل الجماعة من لا تقي به محالاً ومن يتأذى بحضرة كالأه وهو محتمل ويحتمل أنه

والشفقة ديدة بالليل
 ومشفقة مرض وإن لم
 يتبع الجلوس في
 الفرض لا صداع سبوح
 ومداقعة حدث
 من قول أروغاط أو
 ربح تشكر الصلاة
 معهما وإن خاف موت
 الجماعة لو فرغ نفسه
 كما صرح به جمع
 وحدوثها في الفرض
 لا يجوز قطعه وحمل
 ما ذكر في ههنا
 اتبع الوقت بحثوا
 فرغ نفسه أحرك
 الصلاة كاملة والا
 حرم التأخير لذلك
 وفقد لباس لا تقي به

غير عذرهما مطلقا ويرقى بينهما وبين فقد الجنس الاطلاق بانفسه بخلاف المروءة اه وهذا
الاختلاف اوجه من الاول اه (قوله وان وجدنا ستر العورة) غايته في كون فقدنا الاطلاق عذرا أي
بعدم فقدنا الاطلاق به وان وجدنا ستر عورته أي وجدنا ستر بدنه لا رأسه مثلا لان عليه مشقة
في خروجه كذلك كما (قوله وسر رفقة) معطوف على مطر أيضا أي وعدنا الجماعة سر رفقة أي ريد
السفر معهم ويضاف من الخلف الجماعة على نفسه أو ماله أو يستوحش فقط لا مشقة في الخلف عنهم
(قوله لم يدغم مباح) أي وان قصر ولو قصر نزعة لا السفر لمجرد رؤية الدلالة (قوله وان آمن) أي في
السفر وحده على نفسه أو ماله وهو غايته ليكون سيرا لرفقة عذرا في ترك الجماعة وقوله لا مشقة استيعاشه
أي فيما اذا آمن والاضافة للبيان أي لا مشقة هي استيعاشه أي حصول وحشة تحصل له بسبب سيره
وحده (قوله وخوف ظلم) بالرفع معطوف على مطر أيضا أي وعدنا الجماعة خوف ظلم أي خوف منه
فالاضافة على معنى من وذكركم في مثال لا قيد اذا الخوف على خبيث في التنوير وطبعه في القدر على
النار ولا متعبد بخلفه عذرا قال الزركشي هذا اذا لم يقصد بذلك اسقاط الجماعة والا فليس بعذر
وقوله على معصوم خرج به الحرف والمريدوا في المحسن وتارك الصلاة أو موافقهم بالخوف عليهم ليس
عذرا وقوله من عرض بيان للمعصوم وهو بكسر العين يحمل اللادح والذم ويصور الخوف عليه من
ظالم اذا كان يقذفه لخرج الجماعة (قوله وخوف من حبس الخ) معطوف على مطر أيضا أي وعدنا
الجماعة خوف من حبس الخ وقوله غريم معسر ينتون غريم وجعل ما بعده وصفا له ان يدممته
المدن ويترك تنوينه مضافا الى ما بعده ان يدممته الدائن وعلى الاول يكون اضافة حبس اليه من
اضافة المصدر لقوله والمعنى عليه وخوف من أن يحبس الدائن غريم المعسر وعلى الثاني تكون
الاضافة من اضافة المصدر لفاعله والمعنى عليه وخوف من أن يحبس الغريم مدته المعسر ويوجد
في بعض نسخ الخط وخوف من حبس غريم معسر زيادة لام الجر وهو بديهي في الثاني قولنا وخوف من
حبس غريم له وهو معسر لكان أنسب بما قبله وأولى اذ عبارته فيها اظهار في مقام الاضمار وذلك لان
فاعل الخوف مقدر أي وخوفه أي ريد الجماعة من حبس غريم بما تناسب لذلك ان يأتي بالضمير بان
يقول بعده ثم يأتي بالتقدير وهو قوله وهو معسر وعبارته المنهية مع رجمه وخوف من ماله أو
حبس غريم به وبه أي بالتحائف اعصابه معسر عليه اثباته اهوهي ظاهرة (قوله وحضور مرض) بالرفع
معطوف أيضا على مطر أي وعدنا الجماعة حضور مرض والفرق فيه بين أن يكون فاسقا ولا فليس
القيام بخدمة من حيث المرض لامن حيث الفسق كما قيل في اناس الضيف أنه يس من حيث كونه
ضيفا لامن حيث كونه فاسقا (قوله وان لم يكن تخوف ريب) أي أن حضور المرض يفتي المتعبد له
عذرا مطلقا سواء كان تخوف ريب كزوجه وصديق وصهر ومولوك وأستاذ وعقيق ومعتق أم لا كاجني
(قوله بلا متعبد له) الجار والمجرور متعلق بخوف مسقلم بعض ولو قدمه على الفاعل لكان أولى
اذ الغاية اعماهي بالنسبة (قوله أو كان الخ) المتناسب أو كان زيادة أو العطف كما مر ههنا في
المنهية أي أو متعبد وكان تخوف ريب مختصرا أولم يكن مختصرا ولكن بانس المرض عن بحضوره
والحاصل ان هذا المرض اذا لم يكن له متعبد يطعمه وسقيه ويقوم باحتجابه فحضور الشخص
عند عذرا في ترك الجماعة مطلقا سواء كان تخوف ريب أم لا وإذا كان له متعبد فان كان المريض
تخوف ريب مختصرا أو بانس به يكون عذرا أيضا وان لم يكن كذلك بان كان غير تخوف ريب أو كان
ولم يكن مختصرا أو لا بانس بالحاضر فلا يكون عذرا (قوله لكن بانس) أي هو الغريم بعسر المتضرر
وقوله به أي بالحاضر (قوله وغلبة نعاس) بالرفع معطوف أيضا على مطر أي وعدنا الجماعة غلبة
نعاس ومنهنا بالاولى غلبة النوم والمراد ان يهجر عن دفع ما ذكر من النعاس والنوم من الصلاة
وتخرج بالغة مجرد النعاس والسنة بكسر السين وهما ما يتقدم النوم من القنور فليس بعذر وقوله

وان وجدنا ستر
العورة وسر رفقة
لم يدغم مباح وان
امن لا مشقة استيعاشه
وخوف ظلم على
معصوم من عرض أو
نفس أو ماله وخوف
من حبس غريم
معسر وحضور مرض
وان لم يكن فحضور
قريب بلا متعبد له
أو كان نحو قريب
مختصرا أولم يكن
مختصرا لكن بانس
به وغلبة نعاس عند
انتظاره للجماعة

عند استناره الجماعة الخرف متعلق بمذوق صفة لتأدية أى غلبة حاصلة له عند استناره الجماعة قال
 في فتح الجواد وغيره من على الذهاب إليها اه (قوله وشدة الخ) بالرفع معطوف على مطر أيضاً
 وعند الجماعة معشدة جوع وعطش لكن بصحة ما كقول أو مشروب يستاقه وقد أتى الوقت للتعب
 البصير لأصلا: بصيرة وتعلم وقرب سبيل المصير كالخاضر فيبدأ بالكل أو التبريد في كل لثما يكسر بها
 شدة الجوع الآن يكون الطعام مما يتناول مرة واحدة كسويق رابن (قوله ومع) بالرفع معطوف
 على مطر أيضاً أي وعذرا الجماعة عى (قوله حيث الخ) فيلحق كون العمى عذرا أى على كونه عذرا
 إذا لم يجد فأنما يأمره المثل أى وكان قادر على ما هو في فاضلة عما يتعبر في القطرة كان وحده فأنما إذا ذكر
 فلا يكون العمى عذرا في ترك الجماعة (قوله وان أحسن) أى الأعمى وهي غائبة في كون العمى عذرا
 أى أنه بعد عذرا وان كان يحسن المثل بالصاد ذلك لأنه قد عذبه وهذه تقع فيها فينصرف بذلك
 (تخ) بقى من الاعتذار كل متى كبصل أو نوم أو كرات وكذا الخ في حق من يتسامه فيه
 أو مطبوخ بقى له غير يؤدى لما مع من قوله صلى الله عليه وسلم من كل بصل أو نوم أو كرات فالا بقرين
 للمساعد وله في بيته فإن لا التمسكة تأنى عما يتأذى منه ذو آدم قال حار ورضى الله عنه ما رآه
 يعنى الأنبياء زاد المبراني أو لا ومثل ذلك كل من يذنبه أو توبه ويح حيث وان عذر كذا يخبر أو
 صنان مستهكم كسوف خفيشة وانما يكون ما ذكره عذرا إذا لم يسأل الله بفسل أو معالجه فإن سهلت
 لم يكن عذرا وزال له ومن مغرط واستغفار يتجهز ميت وجهه ودفنه وجود من يؤذنه في طريقه ولو
 بفحوشته لم يمكن دفعه من غير مشقة ونظير الامام على المشروع و تركه سنة مقصود لو كونه سريعا
 القراء والمأموم بطيها الأيمن بكرة الاقتداء به وسكونه يخشى الافتتان به لفرط جلاله وهو أمر داو
 يخشى هو افتتاناً هو كذلك وقد تظلم ابن رسلان معظم الاعتذار في قوله

وعذرت كما وجهه مطر * وحصل وشدة البرد ح

ومرض وعطش وجوع * فظهر الأوجب له جوع

مع اتساع وقتها وعري * وأكل ذى الریح الكربة في

(قوله تنبيه) أى في بيان حكم هذه الاعتذار (قوله ان هذه الاعتذار) أى ونحوها عامر (قوله تنوع الخ)
 محل كونها تنوع ما ذكره الأئمة في إقامة الجماعة في بيته والاداء لاسقط عنه طلبها للراحة أنفراد
 وان حصل بغيره شعارها اه نهاية وقوله كراهة تركها أى الجماعة وقوله حيث سنت أى حيث
 قلنا ان الجماعة سنة (قوله وانهم) بالنصب معطوف على كراهة أى وتنوع اثم الترك وقوله حيث
 وجبت أى حيث قلنا ان الجماعة واجبة والحاصل الاعتذار لئلا كورة تسقط الحرمة على القول
 بالفرصة والكراهة على القول بالنية (قوله ولا تحصل فضيلة الجماعة) أى لمن تركها بعد (قوله
 واختار غيره) أى غير النوروى (قوله ما عليه الخ) مفعول اختار وقوله من حصولها أى فضيلة
 الجماعة وهو بيان لما هو قوله ان قصد هالوا العذر قيد في حصول الفضيلة له أى انها تحصل ان قصد
 فعلها والولا العذر هو وجود وظاهر انها تحصل له الفضيلة كفضيلة من صلى جماعة وفي الجبري ان
 الذي يحصل له دين فضل من فعلها وفيه أيضا التجمع بين القولين وعبارته وقيل بل يحصل له فضل
 الجماعة لكن دون فضل من فعلها أى حيث قصد فعلها والولا العذر وفرقنا زى اعتماد ونقل
 شعنا ان بعضهم جعل القول بعدم حصول فضلها على من ماضى سبب العذر كما كل البصل ووضح
 الخبر في التنوير والقول بحصول فضلها على غيره كالغرض والمرض قال وهو جـ: بأسه اه والحاصل
 ان من رخص له ترك الجماعة حسنت له فضيلتها وحسنت له لئلا تفر بحسنت له فضيلة الجماعة
 وحسنته تقبل شهادة من داوم عن تركه العذر وإذا أحرأه من الناس الجماعة تجب على من ذكر
 لقام العذر اه حل اه (قوله قال في المجموع) يستحب الخ الأولى ذكره في باب الجمعة وان كان له

وشدة جوع وعطش
 ومع حيث لم يجد
 فأنما يأمره المثل وان
 أحسن المثل بالصا
 (تنبيه) ان هذه
 الاعتذار تمنع كراهة
 تركها حيث سنت
 وانهم حيث وجبت
 ولا تحصل فضيلة
 الجماعة كما قال
 النوروى في المجموع
 واختار غيره ما عليه
 جمع متقدمون من
 حصولها ان فعلها
 لولا العذر قال في
 المجموع يستحب لمن
 ترك الجمعة بلا عذر
 أن يتصدق بدinar أو
 نصفه للخبز لداود
 وغيره

مناسبة هنام جهة ان أعدا الجماعة كأهذار الجماعة وقوله خير أي داود وغيره قال في الزواجر أخرجه
أحمد أبو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم من ترك الجماعة من غير عذر فليست صليق يدبره فان لم يجد
فخفف دينار في رواية لم يبق بغيرهما نصف درهم أو صاع أو معدن في أخرى لابن ماجه مرسله
أو صاع حنطة أو نصف صاع اه والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل في صلاة الجمعة)

أئني في بيان شرائط وجوبها وشرائط صحتها وبيان آدابها وهي من خصائص هذه الأمة وليست بغيرها
مقصودنا وان كان وقتها وقت غيره وكذا أدركه به بل صلاة مستقلة لأنه لا يفتي عنها وأقول سيدنا عمر رضي الله
عنه الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى الله عليه وسلم وقد شاب من أفزى رواه الأمام
أحمد وغيره يومه الجمعة فتم ونكح وتفتح وحكى كسر هاء وجعل جمع هذه اللغات في اسم اليوم
وأما اسم الأسبوع فهو بالسكون لا غير (قوله هي فرض عين) أي أقول أنه تعالى بإيهام الذين آمنوا إذا
نودي بالصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع وجه الدلالة أن المراد بالذكر كبرها بالصلاة
مما زاد قبل الخطبة فامر بالسعي وظاهره الوجوب وإذا وجب السعي وجب ما سعى إليه ونهى عن البيع
وهو مباح ولا ينهى عن فعل المباح إلا الفعل واجب ولقول النبي صلى الله عليه وسلم راح الجمعة واجب
على كل محتلم وقوله عليه السلام الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة عبد ملك أو امرأة
أو صبي أو مريض (قوله عند اجتماع شرائطها) أي شرائط وجوبها من الله كورة والخبر بالجمعة
والاستيطان وشرائط صحتها من كونها تقام في البلد وقوعها بأربعين وغير ذلك بما يأتي (قوله وفرضت
بمكة) أي لله الأمر أو عورض هذا بقول الحافظ ابن حجر دلت الأحاديث الصحيحة على أن الجمعة
فرضت بالمدينة ويمكن جعل قوله فرضت بالمدينة على معنى أنه استقر وجوبها عليهم فيها والاعتراف
الذي كان قائما بهم والمحالصل أنها طلب فعلية بمكة لكن لم يوجد فيها شرائط الوجوب وحدثت في
المدينة فكانهم لم يحتاجوا إليها أفاده ع ش (قوله ولم يتم) أي الجمعة وقوله بها أي بمكة وقوله
لقد عددت أي استكمال العدد الذي هو شرط في وجوبها (قوله أول شعارها الأظفار) فيه نظر
لأن هذا لا يسقط الجمعة اه يجزئ (قوله وكان الخ) الجملة حالية وهي من تمة التعليل وقوله
مستحقا فيها أي في مكة (قوله بالمدينة) أي بجهة المدينة وأن المدينة تطلق على ما قرب منها ولا
تافي قوله بقرية على ميل من المدينة (قوله بقرية) بطل من قوله بالمدينة ويقال لهذه القرية
نفع الخضعات لبني بياضة بطن من الأنصار وكانوا أربعين عبادة أدمري وأول جهة صليت
بالمدينة جمعة أقامها أسعد بن زرارة في بني بياضة بنعيم الخضعات وكان النبي صلى الله عليه وسلم أنشد
مصعب بن عمير أمرا على المدينة وأمره أن يقيم الجمعة فنزل على أسعد وكان صلى الله عليه وسلم جعله
من الثقات إلا أن بني عكر فخره بأمر الجمعة وأمره أن يتولى الصلاة بنفسه وفي البخاري عن ابن عباس
أن أول جمعة جئت بعد جمعة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم جمعة بجوا في قرية من قرى العيرين
اه وفي القسطلاني على البخاري في باب الجمعة في القرى والمدن ما نصه جئت بضم الجيم وتشديد
الميم المكسورة في الإسلام بعد جمعة جئت في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم أي في المدينة في
مسجد عبد القيس بجوا في بضم الجيم وتخفيف الواو وقد تم ثم مثلثة خفيفة مقرونة مقصورة
اه (قوله وصلاتها أفضل الصلوات) ويومها أيضا أفضل أيام الأسبوع وخبر يوم طلع فيه الشمس
بعق الله فيه سمائة ألف عتيق من النار من مات فيه كتب له أجر شهيد وفي فتنة النار قال سيدنا
الطيب الغوث شدي الحبيب عبد الله بن علوي الحفاد واعلم أسعدك الله أن يوم الجمعة سيد الأيام
وله شرف عند الله العظيم وفيه خلق الله آدم عليه السلام وفيه يقيم الساعة وفيه يأذن لاهل الجنة
في رايته والملائكة تسمى يوم الجمعة يوم المزيادة أكثر ما يرفع الله فيه من أبواب الرحمة ويقبض من

(فصل) في صلاة
الجمعة هي فرض عين
عند اجتماع شرائطها
وفرضت بمكة ولم يتم
بإسقاط العدد أو
لأن شغلها بالأظفار
وكان صلى الله عليه
وسلم مستخفا فيها
وأول من أقامها
بالمدينة نزل الهجرة
أسعد بن زرارة بقرية
على ميل من المدينة
وصلاتها أفضل من
الصلوات

الغسل وينسب من التبرؤ في هذا اليوم ساعة شربة يستجاب فيها الدعاء مطاؤه مبهجة في جميع
 اليوم كما قاله الامام الغزالي رحمه الله وغيره فعليه في هذا اليوم تلازمة الاعمال الصالحة والوظائف
 الدينية ولا يعمل الا شغلا خيرا الا ان يصحكون شربة لاضرر ولا يلدنه فان هذا اليوم لا ترة
 خصوصاً كني يشغل بقية الايام بما امر النبي صلى الله عليه وآله من ان يجعل جميع ايامه
 ولياليه مستمرة بالعمل لا ترة فان لم يتيسر ذلك وعوقبه عنه اشغال دنياه فلا أقل له من التفرغ
 في هذا اليوم لا مورا لا ترة اه (قوله وسيت بذلك) أي سميت الصلاة بذلك أي الجمعة (قوله)
 أولان آدم اجتمع فيها أي الجمعة أي يومها وهذه العلة للسمعة اليوم بالجمعة لا للسمعة الصلاة بذلك سمع
 أن الكلام فيها الآن قال ان المراد من الصلاة بالنسبة لهذه العلة اليوم على سبيل الهاء والمرحل
 من احاط بالحوال وادخل العمل (قوله من مزدلفة) أي فيها فمن معنى في الجار والمجرور يدل من قوله
 فيها وفي الجبري في عرفة يدل مزدلفة (قوله فلذلك سميت جمعا) أي فلذلك يكون آدم اجتمع مع حواء في
 مزدلفة سميت مزدلفة جمعا فتح فسكون (قوله فنجب جمعة) أي عينا وقيل كفاية (قوله على كل
 مكلف) ومنه كما تقدم أول باب الصلاة من بعد بل علة قتل جمعة كغيرها فيقضيها ظهرا
 وان كان غير مكلف وقوله أي بالغ عاقل بيان للمكاف وتوحيها الصبي والمجنون فلا تجب عليهم
 كغيرها من الصلوات (قوله ذكر) أي واضح الله كورد يدل المهرز وقوله رأى تأمل الحربة
 بدليل المهرز أيضا (قوله فلا تلزم على اني وخشي) على زائدة وما بعدها مفعول الفعل أو أصلية
 ويضن تلزم معنى فعل يتعدى على كسب ثم رأيت في بعض نسخ الخط فلا تجب على اني وخشي وهو
 أولى (قوله ومن يهرق) أي لا تلزم من يهرق وان قل ولا فرق فيه بين أن يكون يسهو وبين يسهو
 مهايا وقعت الجمعة في نوبته أو لا لكن يستحب لما لا القرن أن ياذن له في حضورها (قوله وان
 كوتب) أي لا تلزم من يهرق وان كان مكنتا لأنه من ما يقي عليه درهم والغاية للردي على من أوجها
 عليه (قوله لتقصه) أي من ذكر من الاتي والخشي ومن يهرق فهو تعليل لقوله فلا تلزم السلط على
 من ذكر (قوله متوطن) فيه أن الاستيطان من شرط الصلاة لا من شرط الواجب الذي الكلام
 فيه فكان الأولى استطاطة والاقصا على القيم ثم ذكر قيد الاستيطان في شرط الصلاة وقوله يجعل
 الجمعة أي عمل اقامتها وقوله لا سافر الخ بيان لمعنى المتوطن يعني أن المتوطن هو الذي لا سافر صيفا
 ولا شتاء من محل اقامتها إلا الحاجة وسيد كر الشارح حكم من له مسكان ببلد وقوله كصاوة زيارة
 تمتل للحاجة (قوله غير معذور) صفة لمكاف (قوله بضم مرض) متعلق بمعذور (قوله من الاعذار
 الخ) بيان لضم مرض قوله التي مرت في الجماعة أي عما يمكن مجبته في الجمعة فان الخ لا يمكن
 أن يكون عذرنا والوجع فانه بعد أن يكون عذرا في تركها وتوقيف السكر في قياس الجمعة على
 غيرها وقال كيف يلحق فرض العين وهو سنة أو فرض كفاية بل يندى أن كل ما صاوت مستهتة مشقة
 المرض يكون عذرا فإساعلى الأرض المتصور وما لا فلا لا دليل لكن قال ابن عباس الجمعة كالحاجة
 وهو مستند الاحجاب (قوله فلا تلزم الخ) مفرغ على مفهوم قوله غير معذور وقوله على مريض أي
 ونحوه من كل معذور ويقال فيه ما تقدم (قوله ان يهضر عذر وال) أي بان لم يهضر أو لا محل
 اقامتها أو حضر قبل الزوال فله الانصراف من محل اقامتها فان حضر بعد الزوال يهضر انصرافه لان
 المانع في حقه مشقة الحضور وهو المانع الآن يهضر رداً لمتنزهه افعهاوا يتم الصبر فيهم
 انصرافه حيث ذكر (قوله وتعد معذور) يعني اذا تنكف الحضور وصل الجمعة تهذه اليك ان
 استحال شرط الانعقاد وان الناس في الجمعة ستة اقسام أولها من تجب عليه وتعتقه به وتقيم شير
 منه وهو من توفرت فيه الشروط كلها وانها من تجب عليه ولا تعتقه به وتقيم شير
 المستوطن ومن سمع نداء الجمعة وهو ليس بمجمل زائلها من تجب عليه ولا تعتقه به ولا تقيم شير

وسميت بذلك لاجتماع
 الناس لها ولأن آدم
 اجتمع فيها مع حواء
 من مزدلفة فلذلك
 سميت جمعا (تجب
 جمعة على كل
 مكلف) أي بالغ
 عاقل (ذكر كسر)
 فلا تلزم على اني
 وخشي ومن يهرق
 وان كوتب لتقصه
 (متوطن) يجعل الجمعة
 لا سافر من محل
 اقامتها صيفا وشتاء
 إلا الحاجة كصاوة
 زيارة (غير معذور)
 بضم مرض من الاعذار
 التي مرت في الجماعة فلا
 تلزم على مريض ان لم
 يهضر بعد الزوال
 محل اقامتها وتعتقه
 بمعذور

والحطب والارزاق والخراج والادوية من تقدم اكلهم من تقدمهم لصنع لقومهم لانهم تبع
وودعهم من قبلهم والادوية وهو الاوجه اه وصاروا كمن وهل بشرط تقدم اكلهم من تقدمهم
الجمعة لصنع لقومهم لانهم تبع اول الشرائط البغوي فلا تنفعه في التكفاه من القناني والارزاق
تقدم اكرامهم كما تقتضها خلاف كلام الاصحاب وزعم جماعة من المتأخرين كالقناني والارزاق كشي
بل صوبوا قناني به شقي اه وصاروا انجاة ولا بشرط لعنتها تقدم اكرام اربعين من تتقدمهم على
اكرام الناقصين كما قنني به الاول درجة الله تعالى واقتضاه كلام الاصحاب وزعم جماعة من المتأخرين
كالقناني والارزاق كشي بل صوبه اه (قوله بشرط لعنتها الجمعة) أي انعقادها والشرط المسارعة
انها هي للوجوب (قوله مع شروط غيرها) أي غير الجمعة من بقية الصلوات كالطهارة وسر
العمود واستقبال القبلة ودخول الوقت (قوله ستة) ثالث فاعل شرط وفيه أن المعدود خمسة لأن
يكون عد قوله ومن شرط وطهارة لاستقبالها بغير الخ ماسا لكون كان ينبغي له أن يقول وسادسها أن
لا يخرج في نية خمسة وهي موافقة للعد لا الواقع (قوله أحدها) أي الشرط المستقر وقوله وقومها
جماعة أي لانهم لم يتفق في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين إلا كذلك (قوله بنية امامة)
متعلق بمعدود صفته جماعة أي جماعة معوية بنية الامام لان بنية الامامة في الجماعة وليست
على الامام لفصله الجماعة فان لم ينوها بطلت جعته وكذا تبطل جمعة المأمومين خلفه ان لم يكن
الامام زائدا على الاربعين لعدم تمام العد بطلان صلاته فان كان زائدا على الاربعين لم تبطل جعته
كأول بان اه بنوا أصلا وأنه محدث كإمارة النبي عليه في مجتة القدوة (قوله واقعداء) أي يونية
اقتداء من المأمومين (قوله مقترنة) بالنصب حال من نية أي حال كون النية مقترنة بالضرورة وبالجزر
صفها (قوله في الركعة الاولى) أي للمأموم والمجاور والمجرو ومتعلق بوقوعه (قوله فلا تصح الخ)
مفهوم قوله جماعة وقوله بالعد أي مع استحكال العدد وقوله فرادى حال من العد أي فلا تصح
الجمعة بالعد أي بربعين حال كونهم منفردين أي لم يصلوا جماعة (قوله ولا تسترط الجماعة
في الركعة الثانية) تصريح بمفهوم قوله في الركعة الاولى وهذا بخلاف العد فإنه شرط في جميعها
كما سيذكره (قوله فلو صلى الامام) مفرع على عدم اشتراط الجماعة في الركعة الثانية وقوله
مألا ربيع أفاد أن الامام زائد على الاربعين وهو متعين بالنسبة لما إذا أحدث لماسد كرهه
بشرط بقائه العدد الى السلام (قوله ثم أحدث) أي الامام (قوله بل فارقه) أي ولو لا عذر (قوله
أجزأهم بالجمعة) جواب لو (قوله نعم بشرط الخ) استدراك من قوله ولا تسترط الجماعة في الركعة
الثانية أو من قوله أجزأهم بالجمعة وقوله بقائه العدد المراد بقاؤه مستكملا للشرط الجمعة بحيث
لا تبطل صلاته أو أحد من الاربعين يحدث أو غيره وقوله حتى لو أحدث الخ تبرع على أنه بشرط
بقائه العدد (قوله قبل سلامه) أي قبل سلام نفسه وانظر هل هذا القوله مفهوم أولا والظاهر
الثاني أنه إذا أحدث بعد سلامه وقبل سلام من عداه صدق عليه أن العدد لم يبق ثم يأت هذا
القياس طام من عبارة الفتح وهو الاول ونسبهاوه إلى أحدث منهم واحد لم تصح جمعة الباقيين وبه
يلغز فيقال جمع بطلت صلاتهم يحدث غيرهم مع أنه ليس امام لهم ولا مؤتم بأحدهم اه (قوله بطلت
جمعة الكل) أي وإن كان الحديث هو الآخر وان ذهب الاولون الى أما حكمهم فليزعمهم عاداتها جماعة
أن أمكن والافظها كافي الجبري ولا يشكل على ذلك انه لو بان الاربعون أو بعضهم محدثين صحت
جمعة الامام والمظهر منهم تعالى أنه هناك لم يتبين إلا بعد السلام فوجت صورة العددي الى السلام فلم
يؤثر تبين الحديث الراجع له بخلاف ما هنا فان خروج أحد الاربعين قبل سلام الكل يبطل صورة العدد
قبل السلام فاستقال القول بالجمعة هنا (قوله ولو أدرك المسوق ركوع الثانية) أي ركوع الامام في
الركعة الثانية (قوله واستمرعه الى ان سلم) أي واستمر المأموم مع الامام الى ان سلم فلما فرقه أو بطلت

(وشرط) لجمعة الجماعة
مع شروط غيرها
ستة أحدها وقومها
جماعة بنية امامة
واقعداء مقترنة بغيرهم
(في الركعة الاولى) فلا
تصح بالجمعة بالعدد
فرادى ولا تسترط
الجماعة في الركعة
الثانية فلو صلى الامام
بالاربعة ركعة ثم
أحدث فأنقضى كل منهم
ركعة واحدة أول
محدث بل فارقه
في الثانية وأتموا
منفردين أجزأهم
الجمعة نعم بشرط بقائه
العدد الى سلام
الجميع حتى لو أحدث
واحد من الاربعين
قبل سلامه ولو بعد
سلام من هذه منهم
بطلت جمعة الكل ولو
أدرك المسوق ركوع
الثانية واستمرعه

الى ان سلم

صلاة الامام ليدرك الجمعة وهذا معتقد ابن حجر تعالى ظاهر تعبير الشيخين والذي اعتمدوا الجمال
الرملي والخطيب وسيم وغيرهم انه لا يشترط استقرارهم معه الى السلام بل متى أدرك ركوع الامام
أدرك الجمعة ولو نوى المتأخرة أو بطلت صلاة الامام (قوله أي) أي المأموم وهو جواب لو قوله جهرًا
منصوب بإسقاط الخافض أي بالجهر في قراءتها أو على الحال من فاعل أتيت أو به باسم الفاعل أي
حال كونها مفرقة فرائده به يلفز ويقال لنا من رد يصلي بعد الزوال الصلاة المفروضة يصح فيها
(قوله وقت جهرته) أي بخبر النصيب من أدرك ركعة من الجمعة فليصل بها أخرى وفي رواية مضمومة
من أدرك من صلاة الجمعة ركعة فقد أدرك الصلاة قال في التحفة وتحصل الجمعة أيضا بأدراك ركعة
أولى به وإن فارقته صلحها لأن الجماعة لا تصح إلا في الركعة الأولى وبأدراك ركعة معه وإن لم
تسكن أولى الامام ولا نائبة وإن قام زائفة ولو باعدا (قوله إن سمعت جمعة الامام) أي بان كان
متطهر أو خرج بعد ذلك متطهر بان يحد ما أو ذاحت فلا تنبه جهرته (قوله كذا من اقتدى به) أي
وكذلك تتم جمعة من اقتدى بالسوق بعد انقطاع فدوته في ركوع ركعة الثانية إن سمعت جهرته
وفي التحفة ما نفسه لو أراد آخر أن يقتدى به في ركعة الثانية ليدرك الجمعة جاز في البيان من أي
حامد يجرى عليه الري وان كن وغيرهما قال بعضهم وعليه لو أرم خلف الثاني عند قيامه لنائبة
آخر وخلف الثالث آخر وهكذا حصلت الجمعة للكل وإن أزع بعضهم أولئك بان الذي قضاه كالم
الشيخين ومصرح بغيرهما انه لا يجوز الاقتداء بالسوق المذكور اه وفيه نظر وليس هناك
المدد في الثانية فالأتم تصح المسبوق نفسه بل العدم جوده حكم لان صلاته كن اقتدى به وهكذا
تابعة للاولى اه وفي الكردى وخالف الجمال الرملي فاقى بانقلابه ما ظهر حال القليوبان كانوا
جاهلين ولا لا يعتقدوا منهم من أصله وهو الوجه الوجه قال بل أوجه منه عدم اقتداء من أهم
مطلقا فتمامه اه (قوله ويجب على من ألتج) أي أن يكتفب بجمع قبله بالجمعة والابان كان
مسافر أو بعد أو نحوهما من لاتزومه الجمعة فينوي ذلك اقتداء بالوجه يجعل كالم الأرض
والأنوار حيث صدر الاول بالاستصحاب والثاني بالوجوب يجرى بخبري وأما خبر حيث نية الجمعة
موافقة للامام ولأن لباسها لا يحصل إلا بالسلام اذ قد يذكر الامام تركه ركن فيتركه بالاتباع
بركعة فيدرك المسبوق الجمعة وبذلك يلفز ويقال نوى ولا صلى ولا يرى وحده ما به ذكره
نوى الجمعة ولم يصلها وأصل ظهر اول بنوها (قوله وان كانت الخ) الزوال والحال وان زائفة أي والحال ان
الظهر هي التي تلزمه ولا يصح جعل ذلك غاية اذ لا معنى لها لو صلها ظهر انهم أدرك جماعة يصلون
الجمعة لزومه أن يصلها معهم كإتيان البائة (قوله وقتيل يجوز زينة الظهر) هذا مقابل الاصح (قوله
وأقربه) أي يجوز زينة الظهر (قوله وأطال) أي البقيتي وقوله الكلام فيه أي في الاستدلال على
الموازاة في التسمية ويجعل الخلاص فمن حال الامام والابان رآه قائما ولم يعلم هل هو معنبل أو في
القيام فينوي الجمعة حرما (قوله ونائبا) أي نافي شروط صحة الجمعة (قوله وقوعها) أي بعين
نظر من مسعود رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم جمع بالمدنية وكانوا أربعين رجلا لقوله صلى الله
عليه وسلم اذ اجتمع أربعون فعلمهم الجمعة وقوله صلى الله عليه وسلم لا جمعة إلا في أربعين وحكمة هذا
العددية مقدار زمن بعث الانبياء عليهم الصلاة والسلام وانه مقدار زمن ميثاق موسى عليه السلام
وايه كافي له مقدار عجل يجتمع منه الاوفهم ولما قاله تعالى وأشرط وقوعها بهذا العدد قول من
أر مذهب قول في المدد الذي تنعقد به الجمعة نائب عنها فصحت من الواحد حرما وإن حرم ثالثه اثنان
كإيمانه وهو قول القاضي وأهل الظاهر رابعها ثلاثة مع الامام عند أي حقيقه وسفيان الثوري
رضي الله عنهم خامسها اثنان مع الامام عند أي يوسف ومحمد والسادسها سبعة عند عكرمة
سابعها تسعة عند ربيعة ثامنهما اثناعشر عند ربيعة أيضا في رواية مالك رضي الله عنه تسعها منه

أي ركعة بعد سلامه
جهرًا وقت جمعه
ان سمعت جمعة
الامام وكذا من
اقتدى به وأدرك ركعة
معه كما قاله شافعي
وقبيل على من جاء
بعد ركوع الثانية
نية الجمعة على الاصح
وان كانت الظهر هي
اللزومة له وقيل يجوز
نية الظهر وأقرب به
اللقيني وأما
الكلام فيسسه
(و) نائبا وقوعها
(بأربعين)

غير الامام عندنا حتى عاشر هاشم وبن في رواية ابن حبيب من مائة الى عشرين هاشميين كذلك
ثاني عشر هاشميين عندنا حتى رواية وحكي عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ثلث عشر هاشميا
ثم اخرون حكاهما في رواية رابع عشر هاشميا كثير غير حصر (قوله من تتقدمهم الجمعة) أي حال
كون الاربعين عن تتقدمهم الجمعة بان كانوا مائة كقولنا احرار استوطنين (قوله ولو يرضى)
هذه العبارة كالتى بعدها الرضى على الثالث بعدم اعتقادها من الرضى وبانه لا يدان بكون الامام غير
الاربعين وصبر التهاجم المقتضى والصحيح من قولين اعتقادها بالمرضى لانهم كانوا من وجه الوجوب
علمهم بتعيينه والثاني لا كالمسافر من واليه من قولين ايضا ان الامام لا يشترط كونه فوق اربعين
اذا كان بصفة الكمال لاطلاق الحديث المتقدم اهـ (قوله ولو كانوا) أي الحاضرون لا قاطنات الجمعة
(قوله قصر في التعلم) أي بان امكنه وتركه (قوله لم تصح جنتهم) جواب لو (قوله لبطان صلاته)
أي الامم الذي قصر في التعلم (قوله فينقصون) أي بان لا يجد من يعلمه وعجز عنه لبطانته (قوله تصح
الجمعة) أي لعدم بطلان صلاته حينئذ (قوله كما جزم به شيخنا) عبارة شرح الارشاد ولو كانوا
اربعين فقط وفيهم أي قصر في التعلم تصح جنتهم لبطان صلاته فينقصون فان لم يقصر والامام
فأرى صحت جنتهم كالمسافر كانوا امين في درجوا حسنة اهـ (قوله بعالمنا جزم به شيخنا في شرح ارشاد)
ع اربعة مع الاصل لا بأربعين وفيهم أي واحد أو أكثر لا ارتباط صحة صلاة بعضهم ببعض فصار
كأربعة الغايبين بالامم نفسه الاخرى عن تناول الدعوى وظاهر ان محله اذا قصر الامم في التعلم
والانتمص الجمعة كان الامام فارغا اهـ (قوله ثم قال) أي شيخنا وقوله في شرح المصباح عبارة فلو
كانوا اقل من الاربعة منهم فانه أي لم تتقدمهم الجمعة كما يقتضى به الدعوى لان الجماعة الشريعة هنا
للصحة صيرت بينهم اربعا ما كان ارتباطا بين صلاتة الامام والمأموم فصار كقراءة فارغى باهى وبه والله
لا فرق هنا بين أن يقصر الامم في التعلم وان لا وان الفرق بينهما غير قوى لما تقدم من الارتباط المذكور
على أن المقصر لا يحسم العدد لانه ان امكنه التعلم قبل خروج الوقت فصلاته اطية والا فإعادة
لازمة ومن ازمته لا يحسم العدد كما رآنا في تفاهل تصح ارادته اهـ (قوله لا فرق هنا) أي في عدم
صحة الجمعة اذا كان فيهم أي واحترزه عن غير الجمعة من الصلوات فانه فصل فيه بين أن يقصر
فلا يصح منه وبين أن لا يقصر فيصح منه (قوله والفرق بينهما) أي بين المقصر وغيره (قوله ولو قصوا)
أي نقص الاربعون بان نوى أحدهم المفارقة أو بطلت صلاته بخروج حدث من هذا اذا كان
النقص في الركعة الاولى وأما اذا كان في الركعة الثانية فلا يدان بكونه بالطلان امانة المفارقة
فلا يضر لما ران الجماعة شرعية في الركعة الاولى فقط (قوله بطلت) أي الجمعة فقط ان تعد واستثنى
جمعة أخرى فهو الظاهر بناء على ما صلو منها وبطلت الصلاة من أصلها ان أمكن استئناف جمعة
أخرى وعلى بطلانها حيث يكمل العدد بدل النقص والا فلا بد وان لم يكن المكمل لم يسمع الخطبة
وحيث كان النقص بعد ما روى من الركوع أو ما كان قبله فاب عادوا اقتدى بالامام قبل ركوعه أو قبله
وقد رآنا الفاتحة والامان مع الامام أسفرت جنتهم وعبارة زكى قوله ولو نقصوا ما لا يخفى شامل لما
ينقصوا في ركعة الاولى والثانية وشامل لما رآنا عادوا في الركعة الاولى والركعة الثانية فاسم
انما عادوا وكان قبل الركوع وأدركوا الفاتحة وطلوا قبل رفع الامام رآنا من أقل الركوع
صحت جنتهم اهـ ملخصا (قوله وفي خطبة) أي أو لنقصه وفي خطبة الجالود وغيره مدفوع على
لجاء وغيره وقوله (قوله لم يصح الخ) جواب لما ذكره في قوله ركع أي من الخطبة وقوله فعل أي
دعا ركن وقوله حال نقصهم أي نقص الذي نقصوا (قوله لم يسمعهم) أي ليس يسمعوا والسمع
واجب له لولا تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا اذ المراد به خطبة كما هو أكثر التفسيرين

عن تتقدمهم الجمعة
ولو رضى ومنهم
الامام ولو كانوا
اربعين فقط وفيهم
أي واحد أو أكثر
قصر في التعلم لم تصح
جنتهم لبطان
صلاته فينقصون
أما اذا لم يقصر الامم
في التعلم فنقص الجمعة
به كما جزم به شيخنا
في شرح العباب
والارشاد بها الجزم
به شيخنا في شرح
الارشاد ثم قال في
شرح المصباح لا فرق
هنا بين أن يقصر
الامم في التعلم وأن لا
يقصر والفرق بينهما
غير قوى انتهى ولو
نقصوا فبطلت أو
في خطبة لم يسمع
ركع فعل حال
نقصهم لم يسمع
مع ما علم

فانما هو اقرار بما عرفت من ان احوال الناس في بعض الاماكن لا تجوز الا بوجوب الاستئذان كتقصصهم بين الخطبة والصلوة لانه لا يملك احد احوالهم ما
 (فرع ح) من هذه مسكنان (٥٨) يبلدين فالعبريما كثرت فيه اقامته فبما فيه اهلهم وماله وان كان بواحد اهل وبما ستر

وقوله اهل الركن المتعول حال غيبته (قوله فان عادوا) أي عاد الذين تنصوا الى الخطبة وهو تفرع
 على عدم حساب الركن المتعول حال تقصصهم وقوله قريب يعبرنا أي المعتبر في القرب المرف قال
 الجعري وميضطه رافعي بما بين صلاتي الجمع وهودون ركعتين بأخف ممكن (قوله) حال التماهي ما
 مضى أي قبل تقصصهم ولا بد من اعادته ما قبل حال تقصصهم (قوله والاوجب الاستئذان) أي وان لم
 يعودوا عن قريب بل بعد طول الفصل رافعا وجب استئذان الخطبة وان حصل النقص بهذر وضبطوا
 ناول الفصل بما يسع ركعتين بأخف ممكن وقوله كتقصصهم بين الخطبة والصلوة أي فانهم ان لم يعودوا
 قريب يعبرنا وجب الاستئذان وقوله لا تنفاه الموالاة على الوجوب الاستئذان وقوله فبما فيه أي في
 الصورتين وهما تقصصهم في اتاه الخطبة وتقصصهم بين اوين الصلاة (قوله فرع الخ) هذا الفرع
 مرتب على اشتراط التوطن ولوقدمه وذكروا في مجت قوله متوطن لكان ان نسب (قوله من له مسكنان
 يبلدين) أي كاهل القاهرة الذين يسكنون تارة بها واخرى بمصر القديمة أي ببولاق وفي فتاوى شخصنا
 التماسا بل لو كان له زوجتان كل واحدة منهما في بلدة يقيم عند كل يوماء لا تفقدت به في البلدة
 التي اقامته بها أكثر دون الاخرى فان استويا بها ان فقدت به في البلدة التي ماله فيها أكثر دون
 الاخرى فان استويا بها اختبرت يته في المستقل فان لم يكن له نية اعتبر الموضع الذي هو فيه اه
 وفيها بضافين سكن تزوجته في مصر مثلا باجرى في الخانكة مثلا له زواجة بينهما وبقيهم في
 الزواجة غلبت ارمو بيت عند ركن منهم الدابة في غالب احواله انه يصدق عليه انه متوطن في كل
 منهما حتى يحرم عليه سفره يوم الجمعة به نال في مسكن تقوته به بالخوف ضرر اه سم (قوله
 والعبريما كثرت فيه اقامته) ما هنا وفي جميع ما يأتي يصح وقوعها على المسكن وعلى البلد أي والعبرة
 في انعقاد الجمعة بالشخص بالدار أو المسكن الذي كثرت فيه اقامته فيه وقوله فبما فيه اهلهم وماله أي فان
 استوت اقامته فيها فالعبرة بالذي فيه اهلهم وماله (قوله وان كان بواحد اهل) أي وان كان له في بلد
 اهل وقوله وبما ستر مال أي وكان له في بلد آخر مال وقوله بمجاورة اهلهم أي بالعبرة بالدار الذي فيه اهلهم
 راقوله فان استويا أي البلدان أو المسكنان وقوله في الكل أي في كل ما مر بان استوت الاقامة فيها
 أو كان له في كل واحد منهما اهل ومال أو في كل واحد اهل فقط أو مال فقط وقوله فبما حصل الخ أي
 بالعبرة بالهل الذي هو فيه حال اقامة الجمعة وتنقده الجمعة به (قوله ولا تنقده الجمعة بأقل من
 أربعين) محتر زقوله باربعين (قوله خلافا لابي حنيفة) أي في عدم اشتراط الاربعين (قوله فتنقده)
 أي الجمعة وقوله عنده أي أي حنيفة وقوله باربعة أي مع الامام وقوله ولو عبيدا أو مسافرين أي
 ولو كانت الاربعة عبيدا أو مسافرين فاما تنقده عندهم فلا يشترط عندهما الحرية ولا الاستيطان
 نعم يشترط عنده اذن السلطان اقامتها وان يكون محلها مصرا كما سيصرح به (قوله ولا يشترط
 عندنا اذن السلطان) عبارة الرض وشريحه ولا يشترط حضور السلطان الجمعة ولا اذنه فيها كاستر
 العبادات لكن يستحب استئذنها بها اه وبعبارة شق واعلم ان اقامة الجمعة لا تتوقف على
 اذن الامام أو نائه ما توافق الاثمة الثلاثة خلافا لابي حنيفة وعن الشافعي والاعجاب أنه يندب استئذانه
 فيها خشية الفتنة وغيره واما من الخلاف امانته فلو ادعى من الاذن له محل اجتهاد اه (قوله
 ولا كون محلها مصرا) أي ولا يشترط كون محلها مصرا أو مسافرا (قوله خلافا لهما) أي
 خلافا للامام أي حنيفة في اذن السلطان اقامتها وكون محلها مصرا مشروطهما (قوله وقد ارجح
 جمع من العلماء) أي غير الامام الشافعي وقد علمت اختلافهم في تعيين العدد الذي تنقده الجمعة

مال فبما فيه اهلهم
 فان استويا في الكل
 فبما هو الذي هو فيه
 حالة اقامة الجمعة
 ولا تنقده الجمعة
 بأقل من أربعين
 خلافا لابي حنيفة
 وجهه انه تعالى فتنقده
 عنده باربعة ولو
 عبيدا أو مسافرين
 ولا يشترط عندنا اذن
 السلطان اقامتها
 ولا كون محلها
 مصرا خلافا لهما
 وسئل البلقيني عن
 اهل القرية لا يبلغ
 عددهم أربعين
 يصلون الجمعة أو
 أظهر فاجاب رحمه
 الله يصلون الظهر
 على مذهب الشافعي
 وقد ارجح جمع من
 العلماء أن يصلوا
 الجمعة

(قوله أي غير الامام
 الشافعي) أي باعتبار
 مذهبه الجديد فلا
 ينافي ان له قولين
 قديمين في العدد ايضا
 أحدهما اقله أربعة
 حكاها عنه صاحب
 التلخيص وحكاها في
 شرح المنهاج واخاره
 من اصحابه الذين كما
 نقله الأذري في

الوت وكفي به سلفا في ترجمه فانه من كبار اصحاب الشافعي ورواه كسه الجديدة وقد رجحه اضا لو بكر بن
 للتدقيق الاشراف كما نقله النووي في شرح المذهب تافى القولين اثناعشر وهل يجوز تقليد أحد هذين لقولين الجواب نعم
 فانه قول للامام نصه بعض اصحابه ورجحه وقولهم القديم لا يعمل به محله ما لم يعضده الاصحاب ويرجموه والاصار رايجان من هذه

عاقبتين متوطنتين (قوله لم يستم الجمعة) أي لا علائق إلا في الجمعة لا إلا في حقيقته (قوله بل يحرم الخ) اضرب أمثلة على حال عيش ويجب على الحاكم منهم من ذلك ولا يكون قصدهم البيع والشراء في المصر فذا في تركهم الجمعة في بلدتهم إلا افتراض عليه فاشئ من أموالهم أو متاعهم إلى ما يصرفونه في نفقة ذلك اليوم الضرور بقولنا يكلفون الاقتراض اه (قوله والذهب) بازفع معطوف على تعطيل أي ويحرم عليهم الذهاب إلى الجمعة حال سم ظاهره وان كان الذهاب قبل الفجر ثم قال وقد يستدل على جواز الذهاب قبل الفجر وان تغفلت الجمعة بعدم الخطاب قبل الفجر ويحجب بان المراد انه ليس لهم الذهاب والاستقرار إلى غير ما يلبزهم العود في وقتها فعملها وقد جعل مريد بعد البحث معه إلى امتناع الذهاب قبل الفجر بالمعنى المذكور اه (قوله وان سمعوا) غاية في الحرمة وقوله النداء أي نداه البلد الأخرى (قوله قال ابن الرفعة) هذا مقابل المتقدم على القولين تسقط عنهم الجمعة لو فعلوا ذلك إذا أساء على القول الأول لا تنفي الجمعة (قوله من مصر) فيدأ بهم إذا سمعوا من بلد أو قرية لا ينجرون عنه وقوله فهم غير يرون بين أن يحضروا البلد فيبدأ بالمر ليس بقيد الآن أراد بالبلد خصوص المصر فظهر (قوله وإذا حضروا) أي أهل القرية (قوله لا يكمل هم السعد) أي إذا نقص عدد أهل البلد وذلك لعدم استيطانهم وهذا مبني على القولين: قوله وإذا لم يكن في القرية جمع تتقدمهم الجمعة التي مسلط على القدر وهو متعقد أي لو كان في القرية جمع لا تتقدمهم بان يكونوا أقل من أربعين أو كانوا أربعين لكن بعضهم ليس مستوطنات أو امتنع من حضورها كما يفيد هذا الغاية بعده وقوله ولو بامتناع بعضهم منها أي ولو اتفقت بقاد الجماعة بالجمع الذي في القرية بسبب امتناع بعض من تتقدمه من الجماعة بان يكون العدد لا يكمل إلا في حال سم وتوقف في ذلك م وجوز ما هو الاطلاق من ان حيث كان فهم جمع تصح به الجمعة ثم تركوا إقامتها لم يلزم من أرادها إلى القرية التي يسع نداه لانه معذورة في هذه الحالة لانه بلد الجماعة والمتاع من غير بخلاف ما إذا لم يكن فيهم جمع تصح به الجمعة لان كل أحد في هذه الحالة مطالب بالسعي إلى ما يسع نداه وهو محل جسته اه (قوله يلزمهم السعي الخ) جواب إذا وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم من جمع النداء قبل بانه فلا صلاة له إلا من عذر وقوله صلى الله عليه وسلم الجمعة على من مع النداء وقوله سمعون أي يولوا بالقوة وقوله من جانه أي من طرف البلد الذي إلى السامع وقوله النداء أي نداه شخص صيت عرفا يؤذن كعادته في علو الصوت وهو واقف يستو ولو تعد رابع سكن الرمح لانها تارة تعين على الجمع وتارة تمنعه وسكون الصوت لا يمنع وصول النداء واعتبر ما ذكر من الشر وط لا نه عند جرد هذا لاشقة عليه في الحضور بخلافه عند غيبه أو فقد بعضها أو فهم قولنا يستو ولو تقدرا أنه لو علت قرية ومعهوا النداء ولو استوت لم سمعوا أو انخفضت فلم سمعوا ولو استوت لم سمعوا وحيث في الثانية بدون الأولى لانه قدر الاستواء (قوله مواضع متقاربة) أي قرى متقاربة (قوله وغير كل باسم) أي بأن يكون لكل موضع اسم مخصوص (قوله فلكل حكمه) أي فلكل موضع من هذه المواضع حكم يختص به فان كان كل موضع مشغلا على أربعين كاملين لزمهم الجمعة ولا فلا لزمهم وان كان لو اجتمعوا كلهم في موضع واحد يلقون أربعين وان سمع أهل كل موضع نداء الاستمر (قوله قال شصنا) أي في التفتة (قوله انما يتجه ذلك) أي يكون كل موضع له حكم مستقل (قوله ان عدل كل ميم ذلك) أي مع تميز كل باسم قرية مستقلة فان لم يعد كل مع ذلك قرية بمستقلة كالواضع المتعددة بمكة المسماة بالحواري فان كل موضع له اسم مخصوص كالنسيكة والشامية فليس لكل حكم مخصوص بل لكل حكمه حكم موضع واحد وعبارة فتاوى ابن حجر مثل وجه الله تعالى على باله تسمى راو بها ثلاث قرى مفصلة مختصة كل قرية باسم وصفة بين كل قرية أقل من أربعين ذراعا فبها أصبحت لأقامة الجمعة في حلة أبشية أو طائ الجماعة عين فصولا فيه مدة طويلة فحصل بينهم مقالة فانفردت

لزمهم الجمعة بل يحرم عليهم على باله تعدل لمعلم من إقامتها والذهب إليها في بلد أخرى وأن سمعوا النداء قال ابن الرفعة وغيره انهم إذا سمعوا النداء من مصر فهم غير يرون بين أن يحضروا البلد للجمعة ودين أن يتجهوا في قرى بهم وإذا حضر والبلد لا يكمل هم السعد لانهم في حكم المسافرين وإذا لم يكن في القرية جمع تتقدمهم الجمعة ولو بامتناع بعضهم منها يلزمهم السعي إلى بلد سمعون من جانه النداء قال ابن عجيل ولو تعددت مواضع متقاربة وتبين كل باسم فلكل حكمه قال شصنا انما يتجه ذلك أن عدل كل مع ذلك قرية بمستقلة عرفا قوله وسكون الصوت معطوف على سكون الرمح أي ومع سكون الصوت وقوله لانه أي الصوت اه مؤلف

قرية من الثلاث يجمعه وأهل القرية بنوا مسجداً ثانياً يجمعه أخرى فهل يلزمهم أن يجمعوا
 يجمعه واحد وتطل الأخرى بوجود الأمان منهم أولاً فأجاب فقهاء مكة كانت الأثرى للذكورة
 يتأخر بعضها عن بعض وكان في كل قرية أربعون من أهل الجمعية من جوان هذه الواجب وصحت
 جمعهم سواء المتقدم والمتأخر اهـ (قوله لو أكره السلطان مثله ثانياً) (قوله أهل قرية) أي أو
 أهل بلد (قوله أن يتقوا) المصدرا المؤول بحر ويرى مقدرة متعقبة أكره أي أكرههم على
 الانتقال وقوله منها أي من قرينهم (قوله وينتوا) معطوف على يتقوا أي وأكرههم على أن ينتوا
 (قوله فكنوا فيه) يرتب على محذوف أي فامتنوا أو امتثلوا إلى الموضع الآخر وينوافيه وسكنوا
 وهم مكرهون (قوله وقصدهم العود) أي والحال أن قصدهم العود فلما حال من وأوصوا (قوله
 إلى البلد الأول) المناسب أن يقول الخريزيم كاهن ظاهر (قوله إذا الخ) متعلق بالعود (قوله
 لا تلزمهم الجمعية) أي في الموضع المنقول إليه وهذا جواب لو قال عشرين يوماً من قرية أخرى
 وجب عليهم السعي إليها (قوله بل لا تصح منهم) أي لا تتعسفتم لو أقاموها في الموضع الذي انتقلوا
 إليه والأضراب انقضى (قوله لعدم الاستيطان) أي في الموضع الذي انتقلوا إليه وهذا تعليل لعدم
 الصحة بمعنى الانقضاء (قوله ورابعها) أي شرط صحة الجمعية وقوله وقوعها في وقت ظهر أي بأن بقي
 منه ما سيعامع الخطتين وذلك لا يتأخر وأما البخاري وعليه جرى الخلاف في أشد من به هم قال
 في المغني وقال الإمام أحمد يجوز أهله لا زالوا وبذلك لئلا ينزل الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة حين
 تزول الشمس ورواه البخاري اهـ (قوله فلو ضاق الوقت عن صلواتها) أي عن أقل محرمين
 خطبتها ورأى كسبها بأن لم يبق منه ما سب ذلك وقوله أو شئت أي قبل الأحرار وقوله في ذلك أي في ضيق
 الوقت أي شئت لم يبق وقت سبها أم لا (قوله صلوا أظها) أي وأمرهم أن يصلحوا أمرهم بالجمعية
 لغوات الوقت ولو علق في صورة الشك فنوى الجمعية أن يبق الوقت والأفعال ظهر فيها أن وصحت ثبته
 ولا يضر هذا التعليق استناداً إلى أصل بقاء الوقت كالأثر يوم غديره الثلاثين من رمضان
 أن كان منه وخالف فيه ابن حجر (قوله ولو خرج الوقت بقينا أو ظنا) قال الجبيري عبارة ابن شرف فإن
 خرج الوقت أي بقينا لا يحتاج لوطن أن الوقت لا سبها ثم تقلب ظهر الأبدن ووجه اهـ (قوله وهم
 فيها) الجملة حال من فاعل خرج أي خرج وقت أو أحوالهم في أثناء الصلاة (قوله ولو قيل السلام) أي
 ولو كان خرج الوقت حصل قبيل السلام أي التسليم الأولى أي وأعند اهـ (قوله لو كان ذلك) أي
 الخروج أي العلم به وقوله بأخبار عدل أي بالحق بالعدل القاصق إذا وقع في القلب صدقه (قوله
 وجب الظهر بناء على ما مضى) أي وجب أن يفوها ظهر أحوال كونهم بائنين على ما فعلوا أمتهار ولا
 بعيدونهم من أولها أو ثباتها ظهر إنباءه فتم لأهمها صلاتاً ووقت واحد وجب بناء على طولها على
 أقصرهما كصلاة الحضر مع السفر وليجوز الاستئناف لانه يؤدي إلى إخراج بعض الصلوات عن الوقت
 مع القدرة على إيقاعها فيه وكتب سم ما فيه وقوله وجب الظهر بناء يعني تصوير المشكلة بما إذا أحرمت
 بها في وقت سبها لكتنه طول حتى خرج الوقت أو أحرمت ما في وقت لا سبها حالاً لانه لا سبها
 فالوجه عدم اعتقادها جمعة وهل تعتقد ظهراً أو ظهراً مطلقاً به تطرو الثاني أو حله أحرمت ما في وقت
 لا يقبلها هو لو أحرمت قبل الوقت حالاً فليتناه اهـ (قوله وفاتت الجمعة) أي لا تمتد على الانتهاء
 بعد خروجه وقتها ففاتت بغيره كالجمعة اهـ (قوله بخلاف ما لو شئت أي وهم في أثناء الصلاة وهذا
 محتمر زقوله بقينا أو ظنا وقوله في خروجه أي الوقت وقوله لأن الأصل بناءه تعيد له ذوق أي فزمنه
 لأن الأصل بقاء الوقت أي ولانه يفتقر في الروام ما لا يفتقر في الابتداء به وارق الشك قبل آخر زمانه
 يضركم (قوله ومن شرطها) أي صحة الجمعية وهذا هو الشرط إلى ادس كالم التمس عليه وقوله أن
 لا يسبها بغير ولا يقارنها لانه لا تنازعاً فوله جمعة والعبرة بتمام الضم وهو رامن أكبر فوسبها

(مرع) لو أكره
 السلطان أهل قرية
 أن يتقوا منها
 وينوافيه موضع آخر
 فكنوا فيه وقصدهم
 العود إلى البلد الأول
 إذا فرغ الله عنهم
 لا تلزمهم الجمعية بل
 لا تصح منهم لعلم
 الاستيطان (و)
 رابعها وقوعها في
 وقت ظهر أو ضيق
 الوقت عنها وعن
 خطبتها أو شئت في
 ذلك صلوا أظها ولو
 خرج الوقت بقينا أو
 ظنا وهم فيها ولو قيل
 السلام وإن كان ذلك
 ناجباً رعد على
 الأوجوب جيب الظهر
 بناء على ما مضى
 وفاتت الجمعة بخلاف
 ما لو شئت في خروجه
 لأن الأصل بقاءه
 ومن شرطها أن
 لا يسبها بغير ولا
 يقارنها فيه جمعة
 بجمعها

به جمعة صحت الجمعة السابقة لا اجتماع شرائطها واللاحقة باطله فيجب أن تصل ظهرها أو قارنها جمعة أخرى بقينا أو شكنا كملت الجمعة لأن إبطال أحدهما ليس بأولى من الآخرى فوجب إبطالهما ولأن الأصل في صورة الشك عدم جمعة مخزئة ويجب حينئذ استئناها جمعة أن وسع الوقت والأوجب أن يعلوا ظهرها فإن سبقنا أحدهما أو التمسنا بالآخرى كان مع رمضان أو مسافرا نخرج إلى مسجد تكبيرتين مثلا فآخر إن ذلك ولم يعرفنا المتقدمة عن وقعت صلوات كلهم ظهرها والحاصل لهذه المسئلة خمسة أحوال الحالة الأولى أن يعقبا معا بطلان فيجب أن يجتمعوا وبعدوها جمعة عند اتساع الوقت الحالة الثانية أن يعقبا معا بالساعة هي الضيقة واللاحقة باطله فيجب على أهل الصلاة الظهور الحالة الثالثة أن يسلك في السبق والمعية فيجب عليهم أن يجتمعوا وبعدوها جمعة عند اتساع الوقت لأن الأصل عدم وقوع جمعة مخزئة في حق كل منهم الحالة الرابعة أن يعقبا معا ولم يعلم عن الساعة فيجب عليهم الظهور لأنه لا سبيل إلى إعادة الجمعة مع يتقن وقوع جمعة في حق نفس الأمر لكن لما كانت الطائفة التي صحت اجتماعها غير معلومة وجب عليهم الظهور الحالة الخامسة أن يعلم السبق وتعلم عن السابقة لكن نسبت وهي كالحالة الرابعة وقوله بمجملها متعلق بمحذوف صفة جمعة أى جمعة تقام في محل الجمعة الأخرى ولا فرق في المحل المذكور بين أن يكون بلدة أو مصرا أو قرية (الطبعة) * سئل الشيخ الرمي رحمه الله عن رجل قال أنت ربنا شافعية خالفتم الله ورسوله لأن الله تعالى فرض خمس صلوات وأنتم تصلون ستا بعددكم الجمعة ظهرها فإذا تقرر عليه في ذلك فأجاب بأن هذا الرجل كان جاهلا فإن اعتقد في الشافعية أنهم يوجبون ست صلوات باطل الشرع كفر وأجرى عليه أحكام المرتدين واللاء حتى التعذر للذائق بحاله الرادع له ولما لا داعي ارتكاب مثل فيجأ فعله ونحن لا نقول بوجوب ست صلوات بأصل الشرع وإنما نجيب بأعادة الظهور فلم تعلم تقدم جمعة أم بعدة إذا شرط عندنا أن لا تتعد في البلد الإجماع والخاصة بمعلوم لكل أحد أن هناك فوق الحاجة وحينئذ لم يعلم وقوع جمعة من العدد المتعبر بوجوب عليه الظهور وكان كما أنه لم يصل جمعة وما انتقدنا على أحد من الأمة إلا مقتضى الله تعالى الذي رضوان الله عليهم أجمعين (قوله لأن أنتم أهل) أى أهل ذلك المحل (قوله وعسر اجتماعهم الخ) هذا ضابط الكثرة أى كثرة بحيث يعسر اجتماعهم أى اجتماع من يحضرون بالفعل عندهم ولو كانوا أرقا أو صبيانا ونساء حتى لو كانوا ثمانين مثلا وعسر اجتماعهم في مكان واحد بسبب واحد منهم فقط بأن سهل اجتماع ما عدا واحد إذا تعدد والذي استوجه ابن جرير أن العسر من يغلب فعلهم لها أو الزنهشهم أم لا حضر وبالفعل لم لا وقيل العبرة بأهل البلد كلهم وهذا هو ظاهر صارة الشارح وقيل العبرة بالذين تنعقد بهم الجمعة وكلاهما بعيد كما نص عليه في الحقيقة (قوله يمكن واحدته) أى من محل الجمعة (قوله ولو قبر مسجد) أى ولو كان ذلك المكان غير مسجد وأفاد هذه الغاية أنه لا يشترط في المكان الذي يعسر اجتماعهم فيه أن يكون محسوبا للشرط أنه لا يكون في البلد محل يسعهم للصلاة فيه ولو كان فضاء فى كان في البلد محل يسعهم لامتنع العذر فقال الجبى وي يعلم من هذا أن غالب ما يقع من التعذر غير محتاج إليه إذ كل بلد لا يتجاوز إلى ما يحسب سبع الناس ولو تجاوز إلى ما يحسب سبع البلد (قوله من غير لحوق مؤذ) متعلق باجتماعهم أى اجتماعهم من غير لحوق مؤذ متعسر وعبارته غير وعسر اجتماعهم بأن لم يكن في محل الجمعة موضع يسعهم بالمشقة اهـ وقوله فيه أى ذلك المكان الذى يجتمعون فيه (قوله كرو ورشددين) تمثيل للمؤذى (قوله يجوز الخ) جواب أن الشرطية وإنما حذف ذلك حين انعسر الاجتماع في مكان واحد لأن الشافعى رضى الله عنه دخل بغداد أهلها يتبعون مباحثين وقيل ثلاثا فلم يشكر عليهم فعله الاكثر على عسر الاجتماع وقال الرافى ولا يمتثل مذهب الشافعى غير وقال الجبى وهى أفى الرافى مصر ولو كان ظاهر النص منع التعدد مطلقا وعليه أقصر

الان كثر أهل
وعسر اجتماعهم
يمكن واحدته ولو
غير مسجد من غير
لحوق مؤذ فيه كثر
ورشددين فيعوز
حينئذ تعددها
عاجبة بحسبها (فرع)

الشيخ (رحمته) ومتابعه وقوله تعددها لاحتجوا كان المتعذر ان ادعى الحاجة فتعذر الابقاء الى
 ان تنتهي الحاجة ثم بطل الزائد ومن شكا من الاولين او من الآخرين أو في أن تعدد الحاجة
 اولاً زمته اعادة الجمعة وقوله بحسب أي قدرها الى الحاجة (قوله لا يصح ظهر من لا عدله قبل سلام
 الامام) أي من الجمعة ولو به ندوة من ركوع الثانية وتوجه فرضه عليه من ادعى الاصح انها الفرض
 الاصل وليست بدلا عن الظهر بعد سلام الامام بل زمه فعل الظهر على الفور وان كانت اداءه بعصائه
 بتفويت الجمعة فاشبهه بعصائه بخروج الوقت ونزع بقوله من لا عدله من له عذر فيصير له ذلك قبل
 سلام الامام وتسكن الجماعة في ظهره مع الاخفاء نفي العذر ذلك لا يتم بالربعة عن صلاة الامام
 او صلاة الجمعة اما ظاهره ان كرامة نفس من لها الاطهار لا تنقضاء التمتع ولو صلى الظهر ثم زال عذره
 وامر كنهه الجمعة لم يلزمه بل تسن له الا ان كان غني وانضم بالذكورة فقتلزمه (قوله فان صلاها
 حاهلا) أي بعدم صحتها قبل سلام الامام (قوله انعة من تغلا) أي وجوب عليه فعلها ظهر افورا كامر
 (قوله ولو تركها أهل بلد) أي ترك الجمعة أهل بلدوا حال انها تلزمهم لاسيما كمالهم شرطها (قوله
 لم يصح) أي ظهره من توجهه فرض الجمعة عليهم كامر (قوله ما لم يصدق الوقت الخ) فان ضاق عن ذلك
 صح ظهرهم لياسم من الجمعة حينئذ (قوله وان علم من عادت الخ) لانظر ان بناءه بما قبله وبعبارة
 التحفة تنبيه اربعون كمالون بالعلم من عادت من انهم لا يقعون الجمعة فهل لمن تلزمه اذ علم ذلك ان
 يصلي الظهر وان لم يأس من الجمعة قال بعضهم نعم اذ لا اثر للمتوقع وفيه نظر بل الذي يقعه لالاتها
 الواجب اصابة الخاطب بايقينها لا يخرج عنه الا بالياس يقين الخ اه اذا علم ذلك تعلم ان قوله وان
 لم الخ كلام مستأنف وان في العبارة متعذرا ولو استغنى عن اصلها كافي للفتح لكن اولي وبعبارة ولو
 تركها أهل بلدوا صلاوا الظهر لم يصح الا ان ضاق الوقت عن اقل واجب الخطبتين والركعتين اه
 (قوله وخامسها) أي شرط صحة الجمعة (قوله به خطبتين) متعلق بوقوعها (قوله بعد زوال) متعلق
 بمعدوف صفة خطبتين أي واقعتين بعد زوال (قوله ما في العصيين الخ) دليل لاشترط وقوعها
 بعد ما ورد انهم اذا نزع ركعتي رسول الله صلى الله عليه وسلم بخطبتين يوم الجمعة خطبتين يجلس
 بينهما ركعتي الصلاة بالاجماع مع خبر صلوا كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
 الابدعها قال في المجموع ثبتت عنه صلى الله عليه وسلم خطبتين وكانت في صدر الاسلام بعد
 الصلاة مقدم دحية السكي بخار من الشام والنبي صلى الله عليه وسلم بخطبتين الجمعة وكانوا يستقبلون
 العير بالجليل والتصدقوا بنفضوا الى ذلك وتر كوالذي صلى الله عليه وسلم قائما ولم يبق منهم الا اثنا
 عشر وقيل ثمانية وقيل اربعون فقالوا الذي نفى بيده وانصر فواجبا لا ضرر - عليهم الوادي
 نارا وولت الاية واناروا واتجأوا وهو انفضوا والمولتر كوك قائما الآية وخص مرجع الضمير
 بالمتجأ لان المقصود وقيل في الآية حذفت والتقدير اولها وانفضوا اليه حولت الخطبة حينئذ
 (واحدة) حاشية الخطب الاثني عشرة خطبة الجمعة خطبة بعد الفطر وخطبة عيد الاضحية وخطبة
 الكسوف الشمس وخطبة الحسوف لهم وخطبة الاستسقاء اربع في الخ احادها كونه في يوم
 السابع من ذي الحجة المعنى يوم الزينة فانها تنعرج في يوم التاسع المعنى يوم عرفة ثالثه يمني في اليوم
 العاشر المعنى يوم النحر رابعه يمني في الثاني عشر المعنى يوم النحر الاول وكما بعد الصلاة لاخص
 الجمعة وعرفة قبلها او بعد اخبضا الاستسقاء فنجوز قبل الصلاة وبه ذهبوا وكذا اثنتان ذالك لانه
 لباقية في الخ فرادى وقد تضمنها بعضهم في قوله

باسم الله من خطبتين عشر * فمكة عشرة تمت مجموعها

خمسة حاشا والله كسوف * سنة ربيع من كسوف

كذلك سنة من كسوف * وربع في الخ تسلي

لا يصح ظهر من لا عدله
 له قبل سلام الامام
 فان صلاها حاهلا
 انعمت نعمة لولتر كما
 أهل بلذ صلوا الظهر
 لم يصح ما لم يصدق الوقت
 من اقل واجب
 الخطبتين والصلاة
 وان علم من عادت من
 انهم لا يقعون الجمعة
 (د) خامسها (وقوعها)
 أي الجمعة (بعد
 خطبتين) بعد زوال
 ما في العصيين انه
 صلى الله عليه وسلم
 لم يصلي الجمعة الا
 بخطبتين

ووقت أولاهن من نهي الحجّة • بسايع وفعلها بمسكة
وتأوها خطيبهم بنهره • في التاسع الموسوم يوم عرفه
وفي مسقي في عاشر الأيام • وذلك يوم الضر والأطعام
وفي متى تراد في الثاني عشر • في يوم تفسر أوليل تفسر
وكلا بعد الصلاة تفعل • الأتي مجمعة فمحصل
فقلها كذا التي بعسرفه • في تاسع الحجّة يامن عرفه
وما عدا خطبة الاستسقاء • فقل أو بعد على السواء
وكلاهما ثمان تاتي غيرهما • في الحجّة لأغصافها التزاما
واستثن منها خطبة المعروف • فهي تنفي مثل تلكها عرف

وبن في الخطبتين كونها على منبر فان لم يكن فعل مرتفعه بن لخطيب أن يسلم على من هذا المنبر
أو المرتفع وان قبل عليهم إذا صعد المنبر أو نحوها وانتهى إلى الدرجة التي تسمى بالسراج وان يسلم
عليهم ثم يجلس فيؤذن أو لا يتابع في المجموعه وبن أن تكون الخطبة قصيدة بجزء فر بيمه لفهم
لا مستندة زكية ولا غريبة وحشية أذ لا يتفها • كثر الناس من وسطة لان الطول يمل والقصر يحل
ولا يتناف ذلك خبر يسلم أهدوا الصلاة واقتصر والخطبة لان المدا قصرها بالنسبة للصلاة مع كونها
متوسطة في نفسها وان لا يلتفت في شيء منها بل بخرمة لا عليها إلى فراغها (قوله باركانها) متعلق
بمعدون صفة للخطبتين أيضا والباعني مع كما يستفاد من تفسيره الآتي والمصاحبة من مصاحبة
الكل بعض أجزائه إذا الخطبتان اسم للاركان وما زاد عليها من الآداب والمواظ (قوله أي بشرط
الح) أمد هذا التفسير بأن باركانها بمعنى ما ولو قال أي مع الاتيان باركانها لكان أخصر (قوله
وهي خمسة) أي أركانها خمسة أي أجمالها والآية هي ثمانية تفصيلا لتكسر والثلاثة الأولى فيها وقد
تظنها بعضهم في قوله

وخطبة أركانها قد تعلم • خمس تعدلها أخرى وتفهم
جدالة والصلاة الثاني • على نسيها بالقصر آن
دعوة ثم الدعا للمؤمنين • وآية من الكتاب المستبين

(قوله أحدها) أي الخمسة وقوله جداله أي ولو في ضمن آية كافي قوله تعالى الحمد لله الذي خلق
السموات والأرض وجعل الظلمات والنور حيث قصد الحمد فخط فان قصد قراءة الآية أو قصدها
معا أو أطلق كفت عن قراءة الآية ولا تنكفي عنها وعن الحمد في المقصد هما معان الآية لا يؤدي به
فرضان مقصودان ويحري هذا التفصيل فيما لو أتت بآية تضمن الوصية بالقوى (قوله ثانيا) أي
أركان الخطبتين وقوله صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أي لأن الخطبة عبادة افتقرت إلى ذكر الله
تعالى فافتقرت إلى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما في ذلك دلالة النبوة للعلم عن أي هر يرتضى
أنه صعد النبي صلى الله عليه وسلم قال قال الله تعالى جعلت أمثلك لتجو زعلهم خطبة حتى تشهدوا
المك عهدي ورسولي (قوله بلفظها) وهو متعين لكن من حيث المسادة وان لم تكن مصدر افتعل
المشتق نحو أنا حامدته وأجد الله وأنا مصل على النبي صلى الله عليه وسلم أو أوصلى على رسول الله ولغة
الجلالة متعين ولا يتعين لفظ محمد كما يستفاد من كلامه وانما تعين لفظ الجلالة دون لفظ محمد لان لفظ
الجلالة لم ير يعلى سائر أحواله تعالى لا اختصاصه به ته إلى اختصاصه تاما ويقوم منه عند ذكر سائر
صفات الكمال ولا كذلك لفظ محمد (قوله كالحمد لله الخ) تمثيل لفظ الحمد لكن باعتبار المسادة واللام
يصح المثال الثاني (قوله ولا يكني الشكر لله) أي لعدم الاتيان بلفظ الحمد وان كان مراد به وقوله ولا
الحمد للرجن أي من غير اضافته لفظ الجلالة المشروطة كما علمت (قوله وكالهم صل الخ) تمثيل لفظ

(باركانها) أي
بشرط وقوع صلاة
أنجمه بعد خطبتين
مع اتيان أركانها
الآتية (وهي)
خمس أحدها
(جد الله تعالى و)
ثانيها (صلاة على
النبي) صلى الله عليه
وسلم (بلفظها) أي
جد الله والصلاة على
رسول الله صلى الله
عليه وسلم كالحمد لله
أو أجد الله فلا يكني
الشكر لله أو الثاني
ولا الحمد للرجن أو
للرجم وكالهم صل
أو صلى الله أو أصلى
على محمد أو أجد أو
الرسول أو النسي
أو الحاشر

[illegible]

أَوْعِدُوهُ فَلَا يُبْكِيهِمُ
سَلْمٌ عَلَيْهِمْ وَمَنْ أُوْحِدَ
مَعَهُمْ لَأَكْثِلُنَّهُمْ
بِالضُّمْرِ بِمَا مَرَّ بِهِ
لَهُ ذِكْرٌ بِرُجُوعِ إِلَيْهِ
الضُّمْرِ بِمَا مَرَّ بِهِ
مَجْمُوعٌ مَحْتَقُونَ وَقَالَ
الْكِمَالُ الْمَمْسُورُ
وَحَكِيمًا مَا يَسْهُو
الطَّبَّاءُ فِي ذُنُوبِ
انْتَهَى فَلَا تَقْرَبُوا
تَوَدُّهُمْ مَسْهُورًا فِي
عُضِّ الطَّبَّاءِ الْهَاتِيَةِ
مَلَى خِلَافَ مَا عَلَيْهِ
مُحَقَّقُوا الْمُنَافِقِينَ
(و) نَائِلَهَا (وَصِيَّةُ)
تَقْوَى اللَّهِ وَلَا تَبْتَغِ
لِقَظْمِهَا وَلَا تَطْلُبْهَا
بَلْ بَكِّي نَحْوَ أَلْبَعَا
لَهُ عَافِيَةٌ حَثَلُ
طَاعَةِ اللَّهِ أَوْ زَمَرٍ
مَعَصِيَةِ اللَّهِ الْمَقْصُودُ
مِنَ الْخُطْبَةِ فَلَا يُكْنَى
بِحُجْرٍ دَلَّ عَلَى بَرٍّ مِنْ
غُرِّ وَارِدَةٍ أَوْ ذِكْرٍ
الْمَوْتِ وَمَا فِيهِ مِنْ
الْفُتَاةِ وَالْأَقْبَالِ
بِابْنِ الرَّفْعَةِ يُكْنَى فِيهَا
مَا اشْتَغَلَتْ عَلَى لَامٍ
بِالْإِسْتِعْدَادِ الْمَوْتِ
وَشَرُّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِكُلِّ
مِنَ الْأَرْكَانِ الْثَلَاثَةِ
فِيهِمَا أَمَى فِي كُلِّ
أَحَدٍ مِنَ الْمَطْمَئِنِّ

ويتسلب أن يرتب
 الخطيب الأركان
 الثلاثة مع بعضها
 بأن يأتي أولاً بالحمد
 فالصلاة فالوصية
 فالقراءة فالدعاء
 (و) رابعها (قراءة
 آية) مفهومة (في
 أحداهما) وفي
 الأولى أولى وتسب
 بعد قراءتها قراءة في
 أو بعضها في كل
 جمعة للاتباع
 (و) خامسها (دعاء)
 أنزوي للمؤمنين
 وإن لم يتعرض
 للمؤمنات خلافاً
 للأذوي (ولو) بقوله
 (رحمكم الله) وكذا
 يدعو اللهم أجزانين
 النار أن تقصد
 تخصيص الحاضرين

وهي الحمد والصلاة التي صلى الله عليه وسلم والوصية بالتقوى وقوله فهم ما يتعلق بآتي (قوله
 ويتسلب أن يرتب الخطيب الخ) وإنما يجب حصول المقصود بدونه وقال بالوجوب الزاوي والمآزدي
 وقوله وما يستدعي وما يستلزم الأركان الثلاثة من القراءة والدعاء (قوله بأن يأتي الخ) تصوير
 للترتيب (قوله أولاً) لوحدهما غيره وقوله القراءة أي يأتي بالقراءة ولو حذرت الصلاة هنا فبما يستدعي
 لكن أن أحضر (قوله وما يستلزم أي أركان الخطيبين (قوله قراءة آية) أي سوره كانت بعد أم وحدها
 أم حكماً مقصوداً ومنها بعض آية مطولة على ما قاله الإمام واعتقد مـ ووافق في النسخة فقال
 لا يكفي بعض آيات أو طائل وقوله مفهومة أي معني مقصوداً كالوعود والوعيد ونحوه ثم تقرر
 أو تم عيس لعدم الألفهم وإنما اشترطوا الألفهم هنا لأن المقصود الرفع بخلاف العجز عن الفاتحة
 لا يشترط في الاتيان بسلطه الألفهم بل إذا حفظ آية غير مفهومة لم يؤخذ سوءة الحكم فقط دون التلاوة
 كتف قراءتها وفي سم هل تجزئ الآية مع لمن يعجز المعني فيه نظر وقد يجهل علم الأجزاء والتفصيل
 بين عاجز لا يتصور الألفهم وغيره اهـ (قوله في أحدهما) أي شئت أو أصل القراءة من غير تعيين عملها
 فدل على الاكتفاء بما في أحدهما اهـ تحفة (قوله وفي الأولى أولى) أي يكون قراءة الآية في
 الخطبة الأولى أي بعد فراغها الأولى من كونها في الخطبة الثانية لتسكون في مقابلة الدعاء للمؤمنين في
 الثانية (قوله وتسب بعد فراغها الخ) أي ومن بعد فراغ الخطبة قراءة سورة في وصيته يقتضي أن
 قراءة في تسب زيادة على الآية وليس كذلك بل هي بدل عن الآية كما تبين عليه عـ وعبارة
 الرض وشرحه وسقط قراءة في في الخطبة الأولى للاتباع واما مسلم ولا شفا لهما في أنواع
 المواقف قال السديني أن أي قرأ أيها الذين آمنوا انتم واولادكم واولادكم واولادكم واولادكم واولادكم
 وتسبكون القراءة بعد فراغ الأولى اهـ (قوله للاتباع) واهـ مسلم قال في شرحه فيه دليل على تسب
 قراءتها أو بعضها في خطبة كل جمعة ولا يشترط رضا الحاضرين كما يشترط في قراءة الجمعة والمنافقين
 في الصلاة وإن كانت السنة التخييف اهـ نباهه (قوله وخامسها) أي أركان الخطيبين (قوله
 دعاء آخر وي) فلا يكفي الدنيوي ولو لم يحفظ الآخر وقال الاطفيحي أن الدنيوي يكفي حيث لم يحفظ
 الآخرى قياساً على ما تقدم في العرض من الفاتحة بل ما هنا أولى (قوله للمؤمنين) أي خصوصاً
 كالحاضرين أو عموماً ولو لم يجمع المسلمين ما لم يرجع ذوقهم والامتنع لوجوب اعتقاد دخول طائفة
 من عصاة المؤمنين النار وما ذكرناه فيه (قوله وإن لم يتعرض للمؤمنات) أي يكفي الدعاء للمؤمنين
 وإن لم يصرح بالمؤمنات وذلك لأن المراد بهم الجنس الشامل لمن وكتب ابن قاسم ما صعد قوله لأن المراد
 الجنس الظاهر أن المراد ببيان الكل وأما يجوز زائدة الذكـ و فقط وإن حضر الإناث ثم رأيت ما في
 الحاشية الأخرى وهو وجوب الدعاء للمؤمنات أيضاً لكن إن كان شرط مطالعة الخطبة خالف قولهم
 يكفي تخصيصه بالسامعين فإنه شامل لما ذكروا من كونه كذا (قوله خلافاً للأذوي) أي
 في قوله يجب التعرض لمن أضاع في سم مانعه قال في شرح الباب قال الأذوي ومظهر نص المختصر
 يفهم إنجاءه لها أي إيجاب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات وجرى عليه كثير من بعدهم ثم أخذ من
 بعض عبارات أنه يجب التعرض للمؤمنات وإن لم يحضر اهـ (قوله ولو بقوله رحمكم الله) أي أن
 الدعاء الواجب يكفي فيه بأي صيغة كانت ولو بقوله رحمكم الله إذا قصد ما يعمله عليه اسم الدعاء وعبارة
 التحفة و يكفي تخصيصه بالسامعين كرحمكم الله لظاهره أنه لا يكفي تخصيصه بالمؤمنين اهـ أي كرحمهم
 الله تعالى (قوله وكذا) هو وما بعده متعلق بمحذوف أي وكذا يكفي الدعاء بخير اللهم أجزانين النار
 وقوله أن قصد تخصيص الحاضرين أي بقوله اللهم أجزانين النار فهو قبله وإنما في به لأن لفظ نافية
 مشترك بطل على الواحد المعظم نفسه وعلى المتعدد فإذا أخذ به الحاضرين أجزاً وأن لاحظ به نفسه
 فقط لا يجزئ لأنه لا بد من أن يقصد دعائه أربعين ما كثر فلو قصد به دون أربعين لا يكفي كالأقصد

باعتقائين كان قال رحمه الله كما روي سم لو تخلص بالدعاء أو جهرين من الحاضرين فينبغي الإجماع
 وطهروا للصلاة غير صلاة تهنئة أو جهرين سامعون فهل يصح إقامة الجمعة بهم بدني الجمعة
 لأن الخطبة صحيحة ولا يصح انصراف المخصوصين بالدعاء من غير صلاة اهـ (قوله في خطبة ثانية)
 متعلق بمخبر عن صفته بالدعاء (قوله لاتساع السلف والخلف) دليل على وجوب الدعاء في الخطبة الثانية قال
 شوق والمراد بالسلف الصالحين والخلف التابعين من بعدهم (قوله والدعاء للسلطان)
 مستند أخبره لا ينسب وقوله بخصوصه أي بعينه كاللهم ارحم مولانا السلطان عبد الحميد نخرج
 مخصوصه ما إذا دعاه لا بخصوصه بل مع غيره كاللهم لا تملكن للمسلمين ولا تؤمرهم وهم منهم فانه ينسب
 كما يصير به (قوله الامم خشية فتنة) أي خوفه ولا يشترط فيه غلبة الخلق بل يكفي أصله (قوله
 نصب) أي الدعاء له بخصوصه والمناسب أن يقول فحسن يتم ضرب عنه اضرا ما انتقاليو يقول بل يجب
 (قوله ومع عدمها) أي الفتنة وقوله لا بأس به يستفاد منه أنه مباح كذا في العبري وشوق قال سم
 أنه من ذلك مكر وهـ (قوله حيث لا يحازفة) أي مخالفة ونحوه من المجد كالعدل المعطى كل شيء حق
 حقه الذي لا ينظفان وجدت الحازفة يكون مكر وهما أن أصل الوصفه والاحرم كما يستفاد من
 قوله بعد ولا يجوز الخ (قوله وصفه بصفة كاذبة) أي كالسلطان الغازي والخال اهل بيته أصلا (قوله
 الاضر وره) أي الاذا لم يصفه تلك الصفة الكاذبة يحصل له ضرر رأى أو تضرر فتنه فيكون لا بأس
 به والحاصل لا بأس بالدعاء للسلطان بعينه بالإحازفة أمامه فمكر ما إذا كان أصل الوصف به
 والاحرم انما يرتب على عدم الاتيان به مخدو ووالا فلا بأس به لكن يستعمل الثور بقبه (قوله
 ورسن الدعاء لولادة الصعبة قطعاً) أي على التعيين أو على الاجال وقول الشافعي رضا لله عنه لا يدعو
 للطبيب في الخطبة لا أحد بعينه يخص بغير الصعبة وفي فتاوى ابن حجر ما نصه وأما حكم الترضي عن
 الصعبة في الخطبة فلا بأس به سواء أذكرها فاضلهم بأسعاهم كما هو المعروف أو أنام أجهلهم وأما قول
 الشافعي لا يدعو في الخطبة لأحد بعينه فإن فعل ذلك كرهه فحصل على ذكر كره من لا فائدة في ذكره
 كاللهم لا تسألنا مع الحازفة في وضعه بلا ضرر وبخلاف ما إذا الإحازفة لأن أبا موسى الأشعري رضي
 الله عنه دعا في خطبته لعمر رضي الله عنه فأنكر عليه البدعة بمر قبل البدعة فأنكر بمر ورفع ذلك
 إلى عمر فقال لعنك أنت أذكر مني وأشدو أخرج أو نعيم أن ابنه أس رضي الله عنهما كان يقول
 على منبر البصرة اللهم أصلم جديك وخليفتك علياً أهل الحق أمير المؤمنين وأما مالك فأمين على ذلك
 جهر أو لا تروى تركه لأنه يمنع الاستفاد بشوق على الحاضرين من غير ضرر وروى لا حاجة اليه وأما
 ما طبق الناس عليه من التأمين جهر أو ساجع المصلحة فهو من الدعاء القبيحة المذمومة فينبغي تركه
 اهـ بخلاف (قوله وكذا لولا المسلمين) أي وكذا ناس الدعاء لم أي بقيتهم لقوله صلى الله عليه وسلم
 لا تشفوا قلوبكم بسبب الملوك ولكن تقربوا إلى الله تعالى بالدعاء لهم بعضاً منه فلو سلم عليهم لم يكرهه واه
 البخاري من عائشة قال الحسن البصري رضي الله عنه لو علمت دعوة مستجابة نصصتها بها
 السلطان فإن خير مما يدعو غيرهم خاص (قوله وذكر المناقب) أي ذكر مناقب لولادة أي صفاتهم
 الحسنة وقوله لا يطلع الولد أي الذي يشترط بين الأركان ويتناول بين الصلاة (قوله ما لم يعبده) أي
 يذكر المناقب مع صفات من بعدهم صفاتها يكون فاطعاً لولادة (قوله وفي التوسعة) يشترط أن لا يطلع
 أي الدعاء المعلوم من المقام وصرح به في الفتحة وعبارتها وصرح بالمصطفى في الدعاء لولادة الأمر بأن يحد
 هامر قطع تمام الخطبة عرفاً وفي التوسعة يشترط أن لا يطلع له أصالة تقطع الموالاة كما ينعلم كثير من
 الخطباء الجهال اهـ قوله المائدة تنفع الموالاة وهي التي تكون بقدرة ركنين أو ثلاثة بجزئ كسائفي
 وحينئذ يستأنف أركانها (قوله ولو شئت في ترك فرض من الخطبة) أي الأولى أو الثانية وقوله بعد الخ
 متعلق بشك وقوله فرأى أي الخطبة والمراد الثانية ولو شك في الجلوس بينهما أو في أثناء الثانية

(في خطبة ثانية)

لاتساع السلف

والخلف والدعاء

للسلطان بخصوصه

لا ينسب اتفاقاً الامم

خشية فتنة فريب

ومع علمه بالاثبات

ببحث لا يحازفة في

وصفقه ولا يجوز

وصفه بصفة كاذبة

الاضر وره ويسن

الدعاء لولادة الصعبة

قطعاً وكذا لولادة

المسلمين وجوبهم

بالصلاح والنصر

والقيام بالعدل

وذكر للمناقب لا

يقطع الموالاة ما لم

يتم مع ضامن الخطبة

وفي التوسعة يشترط

أن لا يطلع له أصالة

تقطع الموالاة كما

يقوله كثير من

الخطباء الجهال قال

شحناء ولو شك في

ترك فرض من

الخطبة بعد فراغها

بانترك ركنان الاول اثنى قال عمن لو ترك ركن ولم يدركه هومن الاول او من الثانية هل يجب
 اعادة اثنى قطع فيه نظر والاربعة هل يجلس ثم ياتي بالخطبة الثانية الخ (قوله لم يترك
 لا يؤثر الشك الخ) قال سمع قيس ما ذكرنا من اثنى الشك في اثنائها لو انه لا يرجع لقول غيره وان
 كثير الا ان بعد التواتر وهذا ظاهر في الخطيب فلو شك الاربعون او بعضهم في ترك الخطيب شيئا
 من فرضها في اثنائها هل يؤثر فيه نظر وظاهر من بعدهم انه لا يؤثر الخ اهـ (قوله بشرط فيها الخ)
 لما فرغ من ميلان اركان الخطيبين شرع في بيان شرط وطها وهي اثناعشر ذكر منها تسعة لاسماع
 وكونها مرفوعة بوقام قادر وطهر وسرو وجلس بنحوه ولا يوجب منها تسعة ليدركها وهي السماع
 وكون الخطيب ذكر او وقعه في خطبة اثنى فلو كونهما بعد الزوال في الصلاة وكن ان يقال ان
 الشرطين الآخرين بلسان ضمنا من قوله وقعهما بعد خطبتين بعد الزوال وان الشرط الاول وهو
 السماع لازم للاسماع اذ المراد منه السماع بالقل ولا حاجة لتسعة شرط مستقلا لكن يبقى عليه
 عدم عدم الشرطين الآخرين الا ان يقال انه يلزم من جعلهما شرطين لسمعة الجمعية ان يكونا شرطين
 للخطبة (قوله اسماع او بعين) أي بان يرد الخطيب صوته بآزكها حتى يسمعها تسعة وثلاثون
 غيره كاملون فلا بد من الاسماع والسماع بالفعل لا بالقوة عند ابن حجر وخالف الجلال لم يسمع
 لواله فقال يكني الاسماع والسماع بالقوة لا بالفعل قال اذ لو كان سماعهم واجبا لكان الانصاف
 مقتضاها ومعنى قوله بالقوة ان يكون الخطيب يرفع صوته بحيث لو سافوا اليه لسمعوها فاعلم
 لو وجلسوا في لفظ او اشتغل بعضهم عن السماع فحدث مع جلوسه لا يؤثر وعلى الاول يؤثر (قوله
 أي تسعة وثلاثين سواء) تفسير للاربعة أي ان المراد من الاربعين الذين يجب اسماعهم تسعة
 وثلاثون غيره فيكون هو مقيم الاربعين لازما عليهم ومفهوم ذلك انه يجب اسماعهم نفسه أيضا
 كالسبعة والثلاثين وهذا قول ضعيف والمقدار انه لا يجب اسماع نفسه وحزم به في الصحة ومما احتجوا
 مع الاصل واسماع اربعين أي تسعة وثلاثين وهو لا يشترط اسماعه ولا سماعه لئلا كان
 امر يرفع ما يقول اهـ ولو حذف لفظ سواء لكان اولي ليكون جازيا على ما جرى عليه شيء وعلمه
 يكون التفسير تفسير مراد الاربعين ويكون في تعبيره بالاربعة يسمع (قوله ان تنعقد بهم الجمعة)
 بيان للاربعة (قوله الاركان) مفعول ثان لاسماع (قوله لا جميع الخطبة) أي لا يشترط اسماعهم
 جميع الخطبة فلو أسرف في غير الاركان سمعت الخطبة فالاسماع ليس شرطا في الاركان ومثله سائر
 الشروط فهي انما تنصرف في الاركان خاصة لئلا تنكسفت عورته أو جلس في غير الاركان لم يؤثر
 (قوله قال شعبة) عبارته وبعبارة على الاصح عند الشافعي وغيرهما سماعهم لما بالفعل لا بالقوة فلا
 يجب الجمعة على اربعين الخ اهـ اذا علمت ذلك تعلم ان الشارع أسقط من العبارة المذكورة فاه
 التفرع وما ينشر عليه (قوله لا يجب الجمعة على اربعين الخ) أي لفقهدهم شرطا من شروط الخطبة
 وهو السماع وكما لا يجب عليهم لا تنعقد بهم لاذكر وقوله بعضهم أصم أي غير الخطيب لما علمت
 أن المقدار لا يشترط اسماع نفسه لانه يفهم ما يقول (قوله ولا يصح) فاه لا يعود على الجمعة وإنما
 لم يصح لعدم صحة الخطبة لفقد شرط من شروطها وهو السماع بالفعل ويحتمل عود الفاعل على
 الخطبة ويلزم من عدم صحته عدم صحة الجمعة لكن عليه يلزم الاكراه في مقام الاضمار في قوله بعد
 يمنع سماع ركن الخطبة (قوله مع وجود لفظ) هو بفقتين اختلاط الاصوات مع رفعها وقوله يمنع
 أي ذلك اللفظ وقوله سماع ركن الخطبة أي سماعهم ركنانها (قوله على المعتقد فيها) أي
 في الصواب ومن وهما عدم وجوبها على اربعين بعضهم أصم لكن غير الخطيب كما علمت وعدم سمعها
 مع وجود لفظ يمنع سماع ركن من اركان الخطبة (قوله وان خالف فيه) أي فاعاد اسماع
 بالفعل المعلوم من عبارة الفقه المارة اتفاقا وقوله فلم يشرطوا الا الحضور رأى حضورهم موضع

لم يؤثر كما لا يؤثر الشك
 في ترك فرض بعد
 الصلاة أو الوضوء
 (وشرط فيها أي
 الخطبتين) اسماع
 اربعين أي تسعة
 وثلاثين سواء عن
 تنعقد بهم الجمعة
 (الاركان) لأجمع
 الخطبة قال شعبة
 لا يجب الجمعة على
 اربعين بعضهم أصم
 ولا يصح مع وجود
 لفظ يمنع سماع ركن
 الخطبة على المعتقد
 فيها وان خالف
 فيه جمع كثيرون فلم
 يشرطوا الا الحضور
 فقط

الخطبة أي وإن لم يسعوا بالفعل بعد أو نهم أو لقط (قوله عليه) أي على اشتراط المنصوف فقط (قوله ولا يشترط الخ) مرتبط بالثمن وقوله كونهم أي الأرباب الذين سمعون لتطبيع وقوله جعل الصلاة أو كانوا خارج السجود والخطيب فيه وسعوا الخطبة من دأبه كقوله ولا يفهمها بمعونه أي ولا يشترط ذلك كما لا يشترط فهم الفاتحة في الصلاة ولا يشترط أيضا نهمهم ولا شرطهم (قوله ونهمهم) أي في الخطبتين والردار كأنهما كما في القصة وعبارتهما مع الأصل ويشترط كونها أي الأركان دون ما عداها من خارج اهـ وكتبهم ما قصه قوله دون ما عداها في بيان كون ما عدا الأركان من نواحيها بغير العربية لا يكون ما عدا من الموالاة اهـ قال عرش و يفرق بينهما وبين السكوت بأن في السكوت اعتراض الخطبة بالكتابة بخلاف غير العربي فإن فيه وعظا في الجملة فلا يخرج بذلك عن كونه في الخطبة اهـ (قوله لا يتابع السلف والخلف) لتعليل لاشتراط كونهم بالعربية أي شرط ذلك لا يتابع السلف والخلف أي لو جوبى اتباعهم أو المراد فعل السلف والخلف المتبع فهو على تقدير مضاف فقط على الأول ومع أو بل المصدر، يعني اسم المفعول على الثاني وإنما احتج إلى ذلك لاجل أن خصم العلة وحران السلف هم الصحابة وإن الخطب من بعدهم، وذلك كقوله في النهاية العلية الذي كوروزاد ولا يها ذ كرمغوض فاشترط فيها ذلك كسيرة الأحرام (قوله وفائدتها الخ) مرتبط بمحذوف ملاحظ بعده قوله عربية أي وشرط فيها عربية وأن كانوا كلهم عجماء وثبتا حيث يتكلم مع عدم معرفتهم لها عليهم بأن قوله الخطيب وعظا وقوله في الجملة أي بالاجال وإن لم يصل عن الموعظة به (قوله فانه القاضي) عبارة التماس أو أحل القاضي عن سؤال ما فائدة الخطبة العربية إذا لم يعرفها القوم بأن فائدتها العلم بالوظف من حيث الجملة اهـ (قوله وإن لم يكن الخ) هذا استدراك من اشتراط العربية وصرح في القصة قبل أن الشرطية بإدالة الاستدراك (قوله قبل ضيق الوقت) متعلق بتعليل ذلك بأن لم يمكن تعلما أصلا لبلادهم أو أمكن لكن بعد ضيق الوقت بأن لم يبق منه إلا مقدار ما يسمع الصلاة والخطبة فالتقي راجع إلى المقدم عليه أو إلى التقيض (قوله خطب الخ) هذا ظاهر بالنسبة لما عدا الأربعة من الأركان أما هي ففيه نظر لما تقر في باب الصلاة من أن القرآن لا يترجم عنه فيلنظر ما إذا يفعل حيثئذ اهـ سم وقوله باسم أي بلغتهم ومما دامته لا يحجب بلغته وهو خلاف ما في النهاية ونصها خطب واحد منهم بلغته وإن لم يعرفها القوم اهـ ومثلها النقي (قوله وإن أمكن تعلما) أي تعلم الخطبة بالعربية قبل ضيق الوقت قال عرش أي ولو بالسفر إلى موق مسافة القصير كما يعلم مما تقدم في تكبير الأحرام اهـ (قوله وجب) أي تعلما وقوله على كل على الكفاية أي على سبيل فرض الكفاية في كفي في تعلما أو بدون مصت مدة ما كان تعلم واحد منهم ولم يتعلم عصوا كلهم ولا جهة عليهم لم يصلوا نهارا (قوله وقيام قادر) معطوف على اسماء أعربين أي وشرط فهمما قيام قادر وقوله عليه متعلق بقادر أي قادر على القيام فإن عجز عنه خطب فأعاد مضطجعا كصلاة ويصح الاقتصاد به وإن لم قل لا يستطيع لأن الظاهر انفصل ذلك لجزءه والأولى له أن يستحب فإن بان أنه كان قادرا فلا يؤثر كإمام بان محدثا (قوله وطهر) معطوف على اسماء أعربين أيضا أي وشرط فهمما طهرا فلا أحدث في الخطبة أشتات نفها وإن سقه المحدث وقصر الفصل لانتهاج عبادة واحدة لا تؤدي بطهارين كالصلاة ومن ثم لم يحدث بعد الخطبة وقبل الصلاة وتظهر عن قرب أيضا لانهما مع الصلاة عادتان مستقلتان كما في الجمع بين الصلاتين ولو أحدث في أثناء المنصوف استخلف من حضر جازل الثاني البناء على خطبة الأول وقوله من حديث متعلق بطهر (قوله وعن نجس غير معقونه) معطوف على من حديث وعن، يعني من أي وطهر من نجاسة غير معقونه ما لم يعقروا عنها كليل دأحي وكدم رافض وغير ذلك مما عرفت في بحث النجاسة لا تنس (قوله في ثوبه الخ) متعلق بمحذوف صفة ثانية للنجس أي نجس كإث في ثوبه الخ وقوله وبدنه ومكانه أو أوقعهما

وعليه بدل كلام
الضيق في بعض
المواضع ولا يشترط
كونهم جعل الصلاة
ولفهمهم السمعونه
(د) شرط فهمما
(عربية) لا يتابع
السلف والخلف
وفائدتها بالعربية
مع عدم معرفتهم لها
العلم بالوظف في الجملة
فانه القاضي وأن لم
يمكن تعلما بالعربية
فصل ضيق الوقت
خطب منهم واحد
بلسانهم وإن أمكن
تعلما واجب على كل
على الكفاية (وقيام
قادر عليه وطهر)
من حديث آخر
وأصغر وعن نجس
غير معقونه في
ثوبه وبدنه ومكانه

(وستر) لقورة (د)
 شرط جلوس بينهما
 بطائنة فيه وسن
 أن يكون بقدر سورة
 الاخلاص وإن قرأها
 فيه ومن خطب
 قاعد العذر فصل
 بينهما سكتة وجوبا
 وفي الجواهر لو لم
 يجلس حسنة واحدة
 فجلس رياء في سكتة
 (قوله) بينهما
 وبين أركانها
 وبينها وبين الصلاة
 بأن لا يفصل طويلا
 عرفا وسماقي أن
 اختلال المواليتين
 المجموعتين بفعل
 ركعتين بل بآتي
 مجزئ

يعني أو ما تارة الخلو والمراد بالمكان المنبر مثلا فلا يصح الخطبة مع قنص حرقه وعليه نجاسة فثبت بده
 كذا في الطبر وكالعاج المنصوب على المنبر قال الجبري والعهدة الهه إذا كان في جانب المنبر نجاسة
 ليست تحت يد القاض سواء كان المنبر يضرب بجره أم لا لأن علوه عليه مانع من جرمه مادة اه وكذا بشرط
 طهارة كل ما اتصل به كسيف وعكازة (قوله وستر لقورة) أي وشرطا فمما ستر لقورة للاتباع وكما
 في الصلاة قال في الفتحة وإن قلنا بالاصح أنها في الخطبة ليست بدلا عن ركعتين لا مصلى الله عليه
 وسلم كان يصلي عقب الخطبة فالظاهر أنه كان يحجب وهو منطهر مستور اه قال عرش وهل يعتبر
 ذلك في الأركان وغيرها حتى لو استكشفت عورته في غير الأركان بطلت خطبته أولا فيه نظر والأقرب
 الثاني ومثله ما لو أحدث بين الأركان واتي مع حدثه بشئ من توابيع الخطبة ثم استعطف عن قرب فلا
 يضرب في خطبته ما أتى به من غير الأركان مع الحدث فجميع الشرط الذي ذكره المصنف يعتبر في الأركان
 خاصة اه (قوله وشرط جلوس الخ) المناسب فيه وفي قوله المار وشرط قه حاضرة أن لا يظهر العامل
 أو يظهره في جميع المعاطيف وقوله بينهما أي الخطبتين وذلك للاتباع رواه مسلم فلو تركه لم يصح
 خطبته ولو سهوا وإذا الشرط بضرا الاختلال سهوا ولو مع السهوا قال سم وظاهره أنه لا يكفي عنه فهو
 الاضطرار يؤيده لاتباعه فإن قيل هل الحكمة في جعل القيام والجلوس هاترين وفي الصلاة
 ركعتين أحجب بأن الخطبة ليست إلا ذكر والوعظ ولا ريب أن القيام والجلوس ليسا بجزأين منها
 بخلاف الصلاة فتجاهله أعمال وهي كما تكون إذ كانت تكون غير أركان وخالف الائتلاف الثلاثة رضي
 الله عنهم في عدد الجلوس شرطوا قالوا أنه ليس بشرط (قوله بطائنة) أي مع طمائنة وقوله فيه أي
 الجلوس (قوله وسن أن يكون) أي الجلوس (قوله وإن قرأها فيه) أي هو أن يكون سورة
 الاخلاص في الجلوس المذكور (قوله ومن خطب قاعد العذر) أي أو قاعا لم يقدر على الجلوس
 (قوله فصل الخ) جواب من الشرطية وقوله بينهما أي الخطبتين وقوله سكتة أي فوق سكتة التنفس
 والى وصار سم قوله سكتة قال في شرح العباب لعصل الفصل وبؤعفت أنه بشرط أن يزيد
 في السكون على سكتة التنفس والى اه (قوله وفي الجواهر لو لم يجلس) أي الخطبتين الخطبتين
 وبعبارة شرح العباب ولو وصلها أحسبنا واحدة وهي أولى لصديقها إذا خطب قاعد العذر ولم
 يفصل بينهما سكتة فاتها بحسب واحدة (قوله وياق ثالثة) أي باعتبار الصورة والأهوى الثانية
 لأن التي كانت ثالثة صارت بعضا من الأولى اه تحفة (قوله ولا) أي وشرط ولا للاتباع ولأنه
 أثر ظاهر في استماله الغلوب وقوله بينهما أي بين الخطبة الأولى والخطبة الثانية وقوله وبين أركانها
 أي وشرط ولا بين أركان كل من الخطبتين وقوله وبينها وبين الصلاة أي وشرط ولا بين مجموع
 الخطبتين والصلاة والحاصل الولاء معتبر في ثلاث مواضع الأول بين الخطبتين فلا يطيل الفصل
 بينهما والثاني بين أركانها والثالث بينهما وبين الصلاة فلا يطيل الفصل بين الثانية منها وبين
 الصلاة (قوله أن لا يفصل) أي الخطيب وهو تصور للولاة وقوله طويلا صفة لموصوف محذوف
 منصوب على المفعولية المطلقة أو على أنه إسقاط أي فصلا طويلا أو بفصل طويلا ولابد
 أن يكون لا يتعلق له بالخطبة فان فصله عاله تعلق بها لم يضرب فلا قطع الموالاة والوعظ وإن طال وكذا
 قرأته وإن طالت حيث تضمنت عطا خلافا لمن أطلق القطع بها أنه تغفلة عن كونه صلى الله عليه وسلم
 كان يقرأ في خطبته في كاتقدم وقوله عرف أي في العرف أي أن العتري ضابط الطول العرف (قوله
 وسماقي) أي في ثقة بحجج ومسافر وفيه أنه لم يصرح بما ذكره فبأن في كاتعلم بالوقوف على عبارته
 ونصها ولا عرفا لا يضر فصل يسر بأن كان دون قدر ركعتين لأن يقال أن المراد بطريق المفهوم
 فلا إشكال لأنه فهم أنه نص الفصل بقدر ركعتين (قوله بين المجموعتين) أي الصلاتين المجموعتين
 جمع تقسيم وقوله بفعل ركعتين خبر أن أي كائن بفعل ركعتين وقوله بل باقل مجزئ اضرب انتقالي

على بل يحصل اختلال الموالاة كعتين بأقل جزئى بأن يقتصر فيحصل على الأركان وبوجدها في بعض
 من الخط استقام بل وهو الموافق لما في النجفة فهو أولى (قوله فلا بعد الضبط بهذا) أي هياكل من
 أن الموالاة تختل أي تنقطع بفعل ركعتين وقوله هنا أي في الخطب والمجالس الذي يصل في الجموعتين
 يخل هنا الذي لا يخل له لا يخل هنا وذلك لا يجرى حوايا من الخطب والسلاسل في بيتان يصلان
 الجمع (قوله ويكون بيتا للعرف) أي ويكون الضبط بهذا بيتا للعرف في عبارة من عبر به أي
 فالمراد بالطلوع في العرف أن يكون بقدار ركعتين (قوله من الخ) لمافرغ من بيتان لا بد منه في
 الجمعة شرع في بيان ما يطلب لهما من الآداب وقوله لم يد ما أي لم يد حضورها وإن لم تزمه بيان كان
 امرأة أو رفقا أو مسافرا أو قبل بسن الفسل لكن أحقوان لم يرد المحذور (قوله غسل) أي تغير إذا جاء
 أحدكم الجمعة فغسل وغبر من أي الجمعة من الرجال والنساء فغسل ومن لم يأتها فغسل عليه غسل
 وغبر غسل الجمعة واجب على كل محتلم وحتى على كل مسلم إن تغسل في كل سبعة أيام يوما زاد النسائي
 هو يوم الجمعة وصرف هذه الأحاديث من الوجوب خبر من تروا يوم الجمعة فهو متضمن لغسل
 فالغسل أفضل ورواه الترمذي وحسنه وقوله في أي في السنة أخذ أي بما جوزه من الرضوخ
 مقتصر عليه وتعمت الخصلة أو الفعلة والغسل معها أفضل وخبر من تروا فاحسن الرضوخ ثم أتى
 الجمعة فغسلنا واستمعوا نصت غفر له ما بينه وبين الجمعة وزيادة ثلاثة أيام وفي الغصين أن عثمان دخل
 وعمر يخطب فقال ما بال رجال يتأخرون عن النداء فقال عثمان يا مبرا المؤمنين ما زدت حين سمعت
 النداء أن تواتت ثم جئت فقال عمر فالوضوء أيضا ألم تسمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا جاء
 أحدكم الجمعة فغسل (فانت) عن ابن عمر وأمس بن مالك رضى الله عنهم قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم إن تحت العرش مدينه وقال القرضي في تفسيره من مدينه مثل الدنيا سبعين
 مرة تلاوة من الملائكة كلهم يقولون اللهم اغفر لي اغفر لي اغفر لي يوم الجمعة وأتى الجمعة وقال صلى الله عليه
 وسلم إن الفسل يوم الجمعة ليسل الخطايا من أصول الشجر استلارا واه الطيراني (قوله بتعميم الخ)
 تصور للفسل بأقل جزئى أو كله ما ربيانه في مجت الفسل ونوى به غسل الجمعة فيضغه إلى جنبه
 كسائر الأعمال المستوية ونبد الوضوء له كسائر ما يطلب به غسل الجمعة بل لأن هذا الرضوخ أن غز
 عن مائه (قوله فان غز) أي عن الماء حسا وأشرع وأقوله من التيم أي بدل الفسل ويكفي تيم واحد
 عنه وعن الرضوخ المطلوب قبل الفسل أن نواها به وانما قام التيم مقام الفسل لأن المقصود منه
 العبادة والنداء فإذا كانت هذه بقيت العبادة وتوقف حجر في كراهة تركه لكن قال ع ش الأقرب
 لتركه أعطاء البدل حكم البدل منه (قوله بنية الفسل) ظاهر ضمنيته أنه متعلق بتيم أي من تيم
 بنية الفسل أي أنه بدل عن غسل فيقول بنية التيم بدلا عن غسل الجمعة ولا يكتفى بنية التيم عن
 الفسل لعدم كسائر الأعمال المستوية يكتفى بنية التيم بظهر الجمعة أو بالجمعة أو
 للصلاة أو عن غسل الجمعة وإن لم يلاحظ البدلية ويحتمل تعلقه به بقوله من غسل أي وجس غسل
 للجمعة بنية وهذا هو الأقرب (قوله بعد طلوع غر) الغرى متعلق بغسل وهو بيان وقت الفسل
 أي وقت الغسل كائن بعد طلوع غر أي صادق ولا يجوز قبله لأن الأخبار علقها اليوم كقوله صلى
 الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة ثم راح في الساعة الأولى الحدت وقبل وقته من صف الليل
 كالعباد والغرق ظاهر لبقاء أثره إلى صلاة العبد لم يرب الزمن ولا كذلك الجمعة ويخرج وقت
 المنكر بالباس من فعله أو يحصل للغرغرة من الصلاة لا تساهل لاحتمال بيان لامة ركعتيها
 ببتدائه كنه يدرك معه الجمعة بادر له ركعة منها (قوله وبني الخ) الأولى تأخير من قوله أو كدها
 غسل الجمعة ويستغنى عن قوله بعد كدها والظاهر أن المراد بالأداء الوجوب (قوله خسر منه)
 مغطرا) أي من غسل مغطرا سبق الماء إلى جوفه فيعطر بدوه فتركه أي الفسل وهو

فلا بعد الضبط
 بهذا هنا ويكون
 بيتا للعرف (ومن
 لم يدها) أي الجمعة
 وأن لم تزمه (غسل)
 بتعميم السنين
 والراس بالماء فان
 غز من تعم بنية
 الفسل (بعد)
 طلوع (غز)
 وبني له أتم حتى
 منه مغطرا تركه

فأهل ينقي (قولهم كذا سائر الاغسال المسنونة) أي وكذلك ينقي تركها الصائم إذا غسلى منها
 مغير لوتر سائر الاغسال المسنونة الواجبة فلا يتركها إذا غسلى منها ذلك فلا يغتسل وسبقه
 الماء إلى جوفه فلا يغير بخلافه في الاغسال المسنونة فإنه يغير كما يحصر حبه في باب الصوم (قوله
 وقربه من ذهابها إليها أفضل) أي إن قرب الغسل من الذهاب إلى الجمعة أفضل أي من الغسل بعد
 طلوع الفجر وإن كان يحصل به أصل السنة لأنه أبلغ في المقصود من انتفاء الرقعة الكبرية (قوله
 ولتعارض الغسل والتبكير) أي إلى الجمعة إن كان لو اغتسل فات التبكير ولو بركوات الغسل (قوله
 فراحات الغسل أولى) أي من التبكير لكن محله حيث آمن القوان وقبل أن كان يجده من مرجح كرحمة
 اغتسل ولا يترك (قوله لخلافه في وجوبه) أي الغسل ولتعدى نفعه للغير بخلاف التبكير ولا يبطئه
 حدث ولا جناح فيه (قوله ومن ثم كره تركه) أي ومن أجل أن في وجوبه خلافا كره تركه مراعاة
 له (قوله ومن الاغسال المسنونة الخ) ذكرها هنا استطراداً فاد التبعير عن أنه قد بقيت عليه اغسال
 أخرى مسنونة وهي غسل الجنون والمعنى عليه إذا أتى قائله يتحقق منها نحو انزالها يوجب الغسل
 والاوجب عليها والغسل لدخول الحرم أو إيقاع العانة ولو لم يصب بالسن ونوى الغسل في جميعها
 أسبغها إلا الغسل من جنون أو إغماء فينوي به رفع الحائض لقول الشافعي رضي الله عنه قل من
 جن أو غشي عليه أو أربل فينوي ذلك احتياطاً ويفتر عنه جزئاً ثانية وقوله أو أربل هو ظاهر
 في البالغين فإن كانا صبي من نقل من الرمل أنهما كذلك لا احتمال أو لم يجمعهما وقيل لهما نيوان
 السبب (قوله غسل العبدین) أي عبد النظر وعبد الاضغ وهو سنة لكل أحد سواء أراد الحضور
 أم لا وسواء كان حراً أو عبداً بالغاً أو عبداً ذكراً أو أنثى لا يرد ذلك بنحو يدخل وقته بنصف الليل
 والأفضل فعله بعد ما انقضى بصره بالغروب والماء يكثر بنحوه في اليوم كله لا لصلاته ولا لانتها
 بالزوال (قوله والكسوفین) معطوف على العبدین أي يغسل الكسوفین أي الصلاة الكسوفین
 كسوف الشمس وخسوف القمر ولا يتقيد بحضور الجماعة بل إذا ضل منفرداً سئل هو يدخل
 وقته بأول الغروب يخرج بالانحلاء (قوله والاستسقاء) معطوف أيضاً على العبدین أي يغسل
 الاستسقاء أي لصلاته الاستسقاء ولا يتقيد بحضور الجماعة أيضاً يدخل وقته لمن يرد الصلاة
 منفرداً بأداة الصلاة ولو لم يرها جماعة باجماع الناس لها (قوله واغسال الحج) أي ومن
 الاغسال المسنونة اغسال الحج وهي الغسل للأحرام ولو وقوف بعرفة ولو وقوف عرفة ولم يجر
 الثلاث في أيام التشريق الثلاث ولا بسن الغسل لرجى جرة العقيقة لقر به من غسل الوقوف بمزدلفة
 ولهذا السن لكل جرة (قوله وغسل غاسل الميت) معطوف أيضاً على غسل العبدین أي ومن
 الاغسال المسنونة الغسل لمن غسّل ميتاً سواء كان الميت مسلماً أو كافراً وسواء كان القائل طاهراً
 أم لا كما تضمن ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم من غسل ميتاً فغسل ومن حمله فليتوضأ رواه
 الترمذي وحسنه ومثل الغسل التيمم فسن لمن يمه الغسل لأنه من غسل جسد أخيه من روح فيحصل
 له ضعف والماء يتقوى به يدخل وقته بالغروب من غسل الميت ويخرج بالاعراض عنه (قوله
 والغسل للاعتكاف) معطوف أيضاً على غسل العبدین أي ومن الاغسال المسنونة الغسل
 للاعتكاف في المسجد (قوله ولكل ليلة من رمضان) معطوف على الاعتكاف أي من الاغسال
 المسنونة الغسل لكل ليلة من رمضان قال في النهاية وقيدته لا ادعى عن بصيرة الجماعة والأوجه
 الاخذ بأطلاقهم اه قال ع ش ويدخل وقت الغسل بالغروب ويخرج بطلوع الفجر اه ومن
 الاغسال المسنونة أيضاً لغسل لكل مجمع من مجامع الخير كجمالس الوعد والدكر والتعليم والتعم ولا
 بسن للاجتماع للصلوات الخمس وإن كان من مجامع الخير لشدة الحر والمثقة كما في النهاية (قوله
 والحجامة) معطوف على الاعتكاف أيضاً أي ومن الاغسال المسنونة الغسل للحجامة أي بعدها

وكذا سائر الاغسال
 المسنونة وقربه من
 ذهابها إليها أفضل
 ولتعارض الغسل
 والتبكير فراحات
 الغسل أولى
 في وجوبه ومن ثم
 كره تركه ومن
 الاغسال المسنونة
 غسل العبدین
 والكسوفین
 والاستسقاء واغسال
 الحج وغسل غاسل
 الميت والغسل
 للاعتكاف ولكل
 ليلة من رمضان
 والحجامة

وثلثها القصد ولولا قال ونحوهما متلكان أولى والحكمة في من التمس ذلك أنه يضعف البدن
 والغسل يشده ويقويه (قوله) وتغير الجسد معطوف أنضاعاً للاعتكاف أي يومن الاغتسال
 للمسنونة الغسل عند تغير الجسد ازالة لمرائحة الكريهة (قوله) وغسل الخ معطوف أنضاعاً لغسل
 المبدن أي يومن الاغتسال للمسنونة الغسل للكافر بعد إسلامه وتبعيته كافر بعده باعتبار ما كان
 ولولا قال والغسل لاسلام كافر لم من ارتكب الكبائر وقتئذ يدخل بالاسلام ويقوت بغسل الزمان
 وبالاعراض عنه وشمل الكفر إذا أسلم المرقد ولا فرق بين من أسلم استسلاماً ومن أسلم تباعداً
 أصوله أو لساناً فيأمره الولي بالغسل أن كان عيلاً أو أفسده وكذا السابق المسلم بأمر سيئه بذلك
 وسن له ولو أنقذ الشعر قبل الغسل أن لم يجد في كفره حداً كبيراً ولا فعله يستغنى من
 ذلك نحو لحية رجل كعاجة لا يسن إزالتها ولا يسن حلق الرأس إلا في الكفاة إذا أسلم وفي المولود
 وفي النسك وقد حلق صلى الله عليه وسلم رأسه أربع مرات في النسك الأولى في عمره الحديبية والثانية
 في عمره القضاء والثالثة في المعرة زار اربعة في حجة الوداع كانت كل من الحافظ المعافى وحلق الرأس
 في غير ذلك مباح وقيل بدفع مسنة (قوله) للامرية أي أمر النبي صلى الله عليه وسلم قدس بن عامر
 بالغسل لما أسلم وأما الترمذي وحسنه وابن حبان وصححه (قوله) ولم يجب أي الغسل فالامر
 به مجمل على التنب (قوله) لأن كثيرين أسلموا أي ولأن الاسلام ترك معصية قبل يجب مع غسل
 كالكتابة من سائر المعاصي فانه لا يجب لها غسل بل يسن (قوله) وهذا الخ أي ما ذكر من سنبة
 الغسل للاسلام مجله إذا لم يرض له في حال كفره ما يوجب الغسل كالحنا أو الحوض والنفس كان
 بلغ بالنسب وأسلم عقب بلوغه وقوله وأدأى بأن عرض له ذلك في حال كفره وجب الغسل وظاهر
 صنيعه أنه لا يطلب الغسل المندوب مع الغسل الواجب عند الجنابة أو الحيض وليس كذلك
 ففتحهم عليه فخلان أحدهما مندوب والاخر واجب ويحصلان بغسل واحد أو ناهما به
 فإن نذر أحدهما حصل فقط فلا تكفي نية الواجب عن المندوب ولا عكسه وإنما لم يقطع عنه
 غسل نحو الجنابة بالاسلام كالأصالة لثمة الحقيقة بعدم تعدده فخلها فإن شام ذلك حتى لو أسلم
 وعليه نحو صلاة واحدة لم يثر بقضاءها قوله تعالى قل للذين كفروا لن يغفر لهم ما قد سلف
 مجمل على ما سبق فضاؤه ولأن إيجاب الغسل عليه ليس مؤاخذه له بما وجب كفره بل بما هو
 حاصل في الاسلام وهو كونه جنباً (قوله) وان اغتسل في الكفر غابة في وجوب الغسل وقوله
 لطلان نية أي الواقعة حال كفره ادشراط الاعتداد بها الاسلام (قوله) وأكدها غسل الجمعة أي
 وأكدها اغتسل غسل الجمعة وذلك أنه قبل وجوبه مع كثرة حادثة الجمعة (قوله) ثم من غسل
 الميت أي غمره غسل الجمعة الغسل من غسل الميت وتقديم غسل الجمعة عليه هو القول القديم
 والجديد العكس ولكن رجح الاول كائن عليه في التماس عبارته وأكدها غسل الميت ثم
 الجمعة وعكسه القديم قلت القديم هنا الضمور وجه الاكثرون وأكدها به صححه كثير وليس
 الجديد حديث صحيح والله أعلم أنه غمر غسل الميت ما كثرت عادته فما اختلف في وجوبه بها
 صحيح حديثه فما كان نفعه متعلياً أو كثر وكذا قال في مسنونين دليلهما ماض في تقديمهما
 من نفعه أكثر وهذا الترتيب هو المتقدم من المسنونين ولو أوصى بماء لاوى الناس به تدهم من
 ستمه فلا كراهة (قوله) يس فضل غسل الجمعة كسائر الاعمال المسنونة أي الراتبات
 عامه قال عرش وانصرم يحصل العوات للغسل من غسل الميت ونحوه ثم رأتهم أمش به صححه
 من أن يادى ما نفعه تغل شيئاً يادى أن شخصاً من أهل العلم قال شجرة الغنم تأتي عجايب من
 غسل العبد أو جاب به يخسر باليوم وأما غسل الجمعة مفقوت الجمعة رقت شجرة لا تخور
 عن بعض شجرة لا يغسل غسل عامل الميت يتقرب فيها لأعراض عنه أو بمول الغسل أو وقديقال

وتغير الجسد وغسل
 الكافر إذا أسلم للامر
 به ولم يجب لأن كثيرين
 أسلموا ولم يثروا به
 وهذا إذا لم يرض له
 في الكفر ما يوجب
 الغسل من جنابة أو
 نحوها والاوجب
 الغسل وان اغتسل
 في الكفر لطلان
 نيته وأكدها غسل
 الجمعة ثم من غسل
 الميت (تبيينه) قال
 شخصنا بسن قضاءه
 غسل الجمعة كسائر
 الاغسال المسنونة

الفصل من الجنابة حقيقة في الغلب (قوله لأنه بين أي الجماع قال في الامداد ليسكن نفسه اه وهو
 تحليل لكونه حقيقة وقوله لهذه الجمعة أو يومها قال البصري ظاهره استواءهما لكن ظاهر الحديث
 انه يومها الغسل ويوجه بان القصص منه أسالة كف بصرة عماره فيستغل عليه كافي جراه (قوله
 في الساعة الاولى) متعلق بالمجاورة وقوله بدنة اسم ان مؤخر (قوله وفي الثانية بقرة) أي وان العاقبة في
 الساعة الثانية بقرة وهي تطلق على الذكر والانثى وتأوها للوحدة (قوله وفي الثالثة كبشاً أقرن) أي
 وان العاقبة في الساعة الثالثة كبشاً أقرن أي عظيم القرون (قوله والرابعة دجاجة) أي وان العاقبة
 في الساعة الرابعة دجاجة وهي ثعلب الدال والغنم القصص (قوله والخامسة عصفوراً) أي وان العاقبة في
 الساعة الخامسة عصفوراً أو إبلان المعصر في أسنان ثلاثاً للحوايات الكلال عرفاً كافي البرماوى (قوله
 والسادسة بيضة) أي وان العاقبة في الساعة السادسة بيضة وهذا هل مافي بعض الروايات ان الأقسام
 ستة وفي بعضها الأقسام خمسة كرواية من راح في الساعة الاولى فكما تماخر بيضة ومن راح في
 الساعة الثانية فكما تماخر بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكما تماخر كبشاً أقرن ومن راح
 في الساعة الرابعة فكما تماخر بيضة ومن راح في الساعة الخامسة فكما تماخر دجاجة (قوله والمراد
 الخ) يعني ان المراد بالساعات المذكورة ان عابدين طلوع الفجر وترواج الخطيب ينقسم ستة أجزاء
 متساوية مافي بعض الروايات أو خمسة أجزاء مافي البعض الآخر ويؤيد هذا ذكر الخبر الصحيح
 وهو يوم الجمعة تنقاس تسعة اذ مقتضاه ان يومه لا يختلف فلتعمل كل ساعة على مقدار سدين
 مابين الفجر والزوال يوم جاء أول ساعة أو وسطها أو آخرها استمر كون في أصل البدنة مثلاً لكنهم
 ينفقون في كمالها وهذا هو المعتقد قال في النسيئة وفي أصل الزواطة ليس المراد من الساعات الفلكية
 وهي الأربع والعشرون بل ترتيب درجات الساعتين على من يلهم في الفضيلة ثلاثاً تسوي فيها
 رحلان حاداً في طرفي ساعة ثلاثاً يختلف في اليوم الثاني والثالث اذ يبلغ مابين الفجر والزوال في
 كثير من أيام الشتاء ساعات عمله كل داخل بالنسبة لما بعده كالقرب بدنة والى من قبله بدرجة
 كالقرب بقرة ويولد جتين كالقرب كبشاً وثلاث كالقرب دجاجة وبأربع كالقرب بيضة لكن
 قال في شرحي المهذب ومسلم بل المراد الفلكية لكن بدنة الأولى اكمل من بدنة الاخرى وبدنة المتوسط
 متوسطة كافي درجات صلاة الجماعة القليلة والكثيرة فقلبه المراد بساعات النهار الفلكية انتفاع عشرة
 ساعة زمانية صيفاً أو شتاء وان لم تسالوا الفلكية فالعبرة بجمع ساعات منها أو ست وهو الموعول عليه
 طالع الزمان أو قصر كاشار اليه القاضي وهو أحسن من قول الغزالي آخر الاولى الى طلوع الشمس
 والثانية ارتفاعها والثالثة انبساطها حتى ترمض الاقدام والرابعة والخامسة ان زوال اه (قوله اما
 الامام) المناسب اما الخطيب له به محترز قوله لغیر خطیب وقوله فسن له التأخير الى وقت الخطبة قال
 عرش ملبوكر لا يحصل له ثواب التكبير (قوله لاتعاش) أي ولأنه أهيب له وأعظم في النفوس (قوله
 وبين الذهاب الخ) أي لغیر اللهجه من غسل يوم الجمعة واغتسل وبكر واشكر ومضى ولم يركب ودنا
 من الامام واستمع ولم يلج كان له بكل خطوة عمل سنة أو قيامه أو معني غسل قبل جامع صلته
 وانما هو الى الغسل وقبل غسل ثيابه وغسل رأسه ومعني بكر بالتحفيف خرج من بيته ذكره
 وبالتمسك في الصلاة أو وقفا ومعني ابتكر ابتداء أول الخطبة وقوله الى المصلي فتح اللاه لمدته
 أي موضع الصلاة مسجداً أو غيره وقوله في طريق من قبل متعلق بالذهاب ومنها ان من الفوات ولا
 نه ذهب في طريق قصر وقوله شيئا حال من فعل الذهاب المقدر أي من غنمه حال كونه هائباً
 ومعه ان قد رعبه والاركان وقوله بسكينة هي التأن في المشي وخبرك راجع الى العتب وحسن
 الجملة كفض البصر وحسن الصوت وعسم الالتفات ويطلب ذلك عند تراكب على ذبته وبما
 من خبر الشيعين اذا أتيت الصلاة فلا تأتوها ولم تسعوا وأتوها وعبدكم أسكنة فان قيل قال نعلي

لأنه بين ليلة الجمعة
 أو يومها في الساعة
 الاولى بدنة وفي الثانية
 بقرة وفي الثالثة
 كبشاً أقرن والرابعة
 دجاجة والخامسة
 عصفوراً والسادسة
 بيضة والمراد أن مابين
 الفجر وترواج الخطيب
 ينقسم ستة أجزاء
 متساوية سواء طال
 اليوم أم قصراً
 الامام فيسن له
 التأخير الى وقت
 الخطبة للاتباع
 ويسن الذهاب الى
 المصلي في طريق
 طويل ما شيا بسكينة

أذا تولى الصلاة من يوم الجمعة فاستمعوا إلى ذكر الله فظاهره أن السعي مطلوب أن يجيب بأن معناه
 أمضوا لأن السعي يطلق على المضي وعلى العنقوبت السنة المراد به قوله الر جوع في طريق آخر
 قصر أي وسن الرجوع في طريق آخر قصر قال في التفتة وبغيره بين الر كوب والشي كباقي
 في العياد اه قوله وكذا في كل عبادة أي وكذا بسن الذهاب في طريق طويل ما يشاء بسكنة
 والرجوع في طريق آخر قصر في كل عبادة كالعيد والمناسك وعيادة المريض ويستثنى منها النسك
 فإن الر كوب فيه أفضل كما يأتي في بابه قوله ويكره عدو) يتع فسكون وهو المضي بسرعة وهو مختار
 قوله بسكنة (قوله الأضيق وقت) بحيث لو مضى بسكنة لم يدرك الصلاة كلها في الوقت وقوله فيجب
 أي العدو والمناسك أن يقول فلا يكره بل يجب وحمل الجواب إذا طلق العدو قال سم بقي ماذا
 لم يدرك جماعة بقية الصلوات إلا السعي وفي شرح الرض في باب الجماعة بعد أن قرر أنه غير
 بسكنة وان غشي فوات تكبير الأحرام ما نصه أما لو خاف فوات الجماعة ففضية كلام الرافعي وغيره
 أنه يصرع وبه صرح الفاروق في محتاوتها من أبي عسرون والمقول خلافه اه وما ذكره في شرح
 الرض قد صرح شارحنا أنصاف الجماعة في حيث أدراك فضيلة القوم وعسايرته ونسب ترك
 الأسراع وان خاف فوات القوم وكذا الجماعة على الأصح إلا في الجمعة فيجب طائفة من جادراك
 التحريم قبل سلام الإمام اه وقوله إذا لم يدركها إلا بعد في الجواب أي يجب أن لم يدرك الجمعة ومثلها
 بقية الصلوات إلا بالعدو ولا حاجة إلى ذكر التيمم كذا في الجواب مفرع على ضيق الوقت
 فتنبه في عش ولو توقف أدراك الجمعة على السعي فبطل الغير لم يجب الجواب كما هو ظاهر وصريح كلامهم
 اه قوله وتزين بأحسن نيابة أي وسن تزين بما ذكره ابن حبان من أن أفضل يوم الجمعة وليس
 من أحسن نيابة وممن من طيب كان عنده ثم أتى الجمعة ولم يخطأ اعتناق الناس ثم صلى ما أحبته الله
 له ثم أنصت أذان رجاءه حتى يفرغ من صلاته كانت كفارة لما ينال من الجمعة التي قبلها غير مري
 لأعلام الشافعي رضي الله تعالى عنه

والرجوع في طريق
 آخر قصر وكذا في
 كل عبادة ويكره
 عدو لها كسائر
 العبادات إلا الضيق
 وقت فيجب إذا لم
 يدركه إلا به (وتزين
 بأحسن نيابة)
 وأفضلها الأضيق
 وبلى الأضيق ما صنف
 قبل نسخة قال شيخنا
 ويكره ما صنف بعده
 ولو غير الحجر اه

حسن نيابك ما استطعت فانها * زين الرجال ما تقرر وتكرم
 ودع التفتن في الثياب تواضعا * فأنه يعلم ما تسرو وتكتم
 فحذنبوك لا يضر بك بعدان * تخفي الأله وتقي ما يحرم
 ودينك فبك لا يزيدك رفعة * عند الله وأنت عبد مجرم

(قوله وأفضلها الأبيض) أي أفضل الثياب الأبيض لخبر الترمذي السوا من نيابك الأبيض فانها من
 خير ثيابكم وكفوا قها موتاكم وبن أن تكون جديدة فان تكن جديدة فقريبة منها وبن أن
 يزيد الإمام في حسن الهيئة للاتباع ولا تمنعوا رايه مولا لا أن تكون ثيابه كلها حتى العمامة
 يضاهفانم تكن كلها فاعلا هو طلب ذلك حتى في غير يوم الجمعة لأحلاف الخبر لذك كورنم المعتبر
 في العباد لاغلي في الثمن لانه يوم زنة قال سم بقي ما لو كان يوم الجمعة يوم عيقله براعي الجمعة فقدم
 الأبيض أو العبد فالأغلي أو براعي الجمعة وقت أقامتها فقدم الأبيض حينئذ والغير في بقية اليوم
 فيقدم الأغلي فيها لكن قد يشكل على هذا الآخر أن ضية قوله في كل زمن أنه أن دوهيت الجمعة
 روعيت في جميع اليوم وقد رجع مراعاة العبد لمطلق أن زنة فيه أكدته في باقي الجمعة ولهذا سن
 الفصل وغيره فيه لكل أحد وأن لم يحضر فليستاهل اه (قائدة) قال في شرح الرض وينبغي على
 الثياب فقدر وي الطيراني بأسانيد ضعاف خبره اطروا ثيابكم ترجع إليها وأرواحها فان الشيطان إذا
 وجد الثوب ملو بالم بلسه وإذا وجد منه مشور البسه وغيره إذا طوبت ثيابك فاذا كروا اسم الله لا يلبسها
 الجن بالليل وأتت بالثياب قبل مريعا اه (قوله وبلى الأبيض) أي في الفضيلة وقوله ما صنف قبل
 نسخة أي بأن صنف أو لا غلر ثم تسج بعده (قوله قال شيخنا) عبارة التفتة وبلى الأبيض ما صنف قبل

نهيهم ويكره ما صبه بعده لانه صلى الله عليه وسلم لم يلبسه كذا ذكره جمع متقدمون واعتقدوا
 المتأخرون وفيه تنكيران اطلاق العبارة عليه صلى الله عليه وسلم المصوغ على اختلاف الروايات يدل
 على انه لا فرق وفي حديث آخر في ضعفه انه صلى الله عليه وسلم اتى به بعد غسله بالحققة مصبوغة
 بالورس فان الغف بها قال راويه قيس بن سعد رضي الله عنهم لو كان في انظر أثر الورس على عكته وهذا
 ظاهر في انها مصبوغة بعد التجميد باقي قيل العبد انه صلى الله عليه وسلم كان يصبح يلبس
 بالورس حتى عامته وهذا صريح فمما ذكرته اه واذا تأملت انظر ان شعثه لم يحرم بالكره بل
 نقلها عن قوم وهو لم ير ضحاياه تنظر فيها الا ان يقال ان يحرم بالقي غير الحشفة ثم رأته في القصر جزمها
 وبجارتها وما صبح غزله قبل التبيخ اولى مما صبح بعده بل هذا مكره اه وعليه فلا شك الا انه
 يبقى العلم بان ما غلبا وهو ولو بقدر التجميد ليس ثابتا في العبارة المذكورة (قوله ويحرم التزين الخ)
 أي على الذكر البالغ والنهي لقوله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحر والديباج وأن يجلس عليه يرى
 رضي الله عنه منها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لبس الحر والديباج وأن يجلس عليه يرى
 أنه صلى الله عليه وسلم أنحن في يمنة قطعة حر روف شماله قطعة ذهب قال هذا من رام حل ذكر كور
 أمي حل لانهم وحكمة التبريد أنهم مع ما فيه من معنى الخلا بورت رهاية وزينة والديباج يلبس
 بالنساء دون شمامة الرجال والتشبه بالنساء رام كعكسه قال ع ش وهو من الكثر واعلم أن
 القهطار جوا لباس باب مستل ومعتهم ذكره عقب صلاة شدة الخوف اقتداءه بالشافعي رضي
 الله عنه وبعضهم ذكره عقب الحجمة وبعضهم ذكره في العبد لكل وجهة والذؤاب رحمة الله اختار
 ذكره في باب الحجمة لان المناسبة في ذكره فيه أنهم من ذكره في غير الأئمة فاته الترجمة ولعله
 للاختصار (قوله بالحرر) أي باستعماله ولو بغوا ترش وتستر وغيرهما مما يستعمل لغيره
 لانه عليه فلا يحرم لا تعلقا بقرنه لانه لا يستعمل لغيره فامثله كافي سم ما أدخل به تحت
 ناموسية مفتوحة مثلا وأخرج كوزا من داخلها فشرب منه ثم أدخل يده فوضعه تحتها ويحرم لبس
 ما طهرته وبطائنه غير حر وفي وسطه حر كالعائف الا ان خطاط عليه فلا يحرم لانه بالخطاط عليه
 صار كالخسو وحسن الحر حر تانز ويحرم الجلوس تحت معاية أو خعة أو ناموسية من حر ويحرم على
 أن جعل النومي ناموسية الحر ولو لمع المرأة وكذلك دخوله معها في الثوب الحر بالذي تلبسه بخلاف
 ما انصاعا عليها من غير دخول فلا يحرم ويحرم كتابة رجل عليه ولو لصداق امرأة ونقض عليه وستر
 حذاره كما يقع في أيام الزينة والفرح نعم ان كرههم الحاذق على الزينة فلا يحرم ليعذرهم ويحرم
 التفرح عليهم ويحرم الباسه للسواب لانه يفض الزينة بخلاف الباسه للصبي والمجنون فهو زناه
 لعرض الانتفاع (قوله ولو قرا) القاية للرد على القول بانه يجعل لانه لا يقصد للزينة (قوله وهو نوع منه)
 أي القربوع من الحر وهو أعينهم ممن الاربع وبذلك لان القرام قطعته اللود فتخرجت منه حية
 والاربعة ما ماتت جميعا والحرر بعهما خلاطا وقع في بعض الحوائث من الحر براسه ما ماتت فيه
 اللود وحل عنها بعد الموت لانه عليه صبر القرام ما يتأله لا نوعا منه وقوله كما اللون أي متغير اللون
 لبس يضاف (قوله وما كثر الخ) معطوف على الحر برأي ويحرم التزين بما كره من الحر بروقه
 وزنا لا يظهر من صوبان على التبريد أي ان العبرة في الكثرة لوزن لا بالظهور له ثوب اهدى كثره
 حر بالوزن يحرم استعماله وان لم يظهر الحر رفبه والذي حر بأقل بالوزن لا يحرم استعماله وتوضيحه
 ان حر رفبه (قوله لا ما أفله منه) أي لا يحرم ما أفله من الحر برأ كثره من غيره والمراودر كد في له
 (قوله ولا ما استوى فيه الامران) أي لا يحرم استعمال ما استوى به الآخر وغيره أي وزنه لانه لا يحسم
 نوب حر والاصل الحل وجمع عن ابن عباس رضي الله عنهما انتهى لبي لم ينعى به وسين
 الثوب الصحت أي الخالص وما العلي في لغيره وقوله وسدي الثوب ملبس به (قوله ولو شقي)

ويحرم التزين
 بالحر ولو قرا وهو
 نوع منه كد اللون
 وما كثره وزنا
 لا ظهورا من الحر
 لا ما أفله منه ولا ما
 استوى فيه الامران
 ولو شقي

لا (ثم أي في أن الأكثر الحرير أو غيره موثقه هالوشك في استوائهما قوله فالأصل الحلي خالف فيه
 هو وعبارته ولو لشك في كثرة الحرير أو غيره أو استوائهما مع كماله في الأثر أو يفرق بينهما
 علم تحريم المصيب إذا شك في كثرة الضمة بالعمل بالأصل فيها إذا حل استعمال الآلة قبل
 تقييده بالأصل تحريم الحرير لغير المرأة (قوله فرع) أي في بيان صور مستتلة من حرمة استعمال
 الحرير (قوله يجعل الحرير لقتال) أي جائز أو أجازة القتال أم لا وعبارة سم قال في التبيين ويجوز
 للمعابر لبس الديبايح التي لا تقوم غير مقامه في دفع السلاح ولبس المنسوج بالذهب إذا
 فاجأته الحرب ولم يجد غيره أه قال ابن النقيب في شرحه قوله إذا فاجأته الحرب ولم يجد غير مشروط في
 المنسوج بالذهب وهل هو مشروط في الديبايح التي لا تقوم غير مقامه في دفع السلاح أم لا بشرط فيه ذلك أه (قوله
 إن لم يجد غيره) أي الحرير وقوله أولم يهتم مقامه أي أو وجد غيره ولكن لم يهتم مقامه الحرير في دفع
 السلاح وخرج به ما إذا وجد مقامه في ذلك فيجوز عليه لبسه (قوله ويصح في الكفاية الخ) قال
 الجلال الرمي والأوجه خلافه أخذنا نأخذ كلامهم مفرق ع ش يشترط فيه ثمانية السيف بأن الغلبة
 مستهلكة غير مستتلة وفي الآلة المفصلة عن الدين فخلاص التزني بالحرير فيها قوله يجوز القضاء
 معقول قول جمع وقوله وغيره أي غير القلعة من الحرير كقوله الفرض وكقوله الثوب المشقوق من أمام
 كالجبة للعهد وقوله عايص للقتال بيان أضر القلعة وقوله أو وجد غيره أي غير الحرير وهو هنا
 لجوز وقوله أرها بالذكفارة الخواز (قوله كتحلية السيف بفضة) أي فاجأته تزومثل السيف
 سائر آلات الحرب وعبارة الفتح مع الأصل وجاز للرجل تحلية آل سرب بلا سرب بأن لا يجاوز السيف
 كسيفه ورجع وطرف سهم ومنطقة وخف ودرع وجوشن وبيضة بفضة لا يتابع لأذهبه والحرير
 المبيح له ضعفه إن القطن وإن حسنة الترمذي لا تحلية بمحوسرج وجام وركابورة رقعة ولا دابة
 وسكين خدمة ومقلمة ومقراض ولو بفضة لا نهان غير ملبوسة لربا كالأداة أه (قوله ولحاجة)
 معطوف على القتال من عطفا العام على الخاص أذن جملة الحاجة للقتال وعبارة الأرشاد وجاز
 لحاجة القتال وحكمة وقال أه والمراد بالحاجة ما من الضرورة تكرو برده من غير تفوق استعماله
 فيها باللبس وغيره بحسب الضرورة (قوله كبر) بفتح الجيم والواو ما يرب له أن يطلي بالحناء والسم
 القديم أه برأوى (قوله إن آذاه غيره) أي غير لبس الحرير وهو قيد لجواز لبسه للحرير (قوله أو
 كان فيه نفع) أي أولم يؤذ غيره إلا أن في الحرير نفع لا يوجب جدي في غيره (قوله ومقل) معطوف على سرب
 أي وكقوله فهو مثال نان الحاجة وقوله لم يندفع غيره في جدي في لبس الحرير لم يقتل أي يحل لبسه
 إذا كان فيه قل لا يندفع الإبه والأصل فيه وقما قبله عارواة الشخان من أنه صلى الله عليه وسلم
 رخص لعدد الرجن بن عرفه والبرن العوام في لبس الحرير بحكة كانت جوارحه رخص لهما
 شكوا إليه القمل في قص الحرير بروذك لأن الحرير خاصته أن لا يقبل ومما يبريد القمل أن
 يطلي خط من الصوف بالزئبق ويجعل في عنقه كالسجعة (قوله ولا امرأة) معطوف على القتال أي ويجعل
 استعماله لا امرأة لللبس والفرض وغيرهما مأمور في الحديث حل لأنهم ولا تزين المرأة بذلك يدعو
 إلى الميل الهاو وطنها يؤدي إلى ساططه الشارع من كثرة التسلسل وقوله ولو باقتراش الغلبة الرد على
 المخالف القائل بحرمه اقتراسها بالبرق والخيلام بخلاف اللبس فانه تزينها للحييل (قوله لا لا)
 الضعير يعود على الرجل المعلوم من المقام أي ولا يجعل للرجل وفيه أن التصريح بمدا لاجبة إليه لأن
 الحرمة المذكورة قوله ويحرم التزين أنما هي عليه وعلى الخنثى كما علت فكان المتأسس حذنه
 والتصریح بما زنته هنالك من قول أي الذي ذكره الخنثى (قوله لا لخنثى) يحتمل ارتباطه بالغاية
 فيكون متعلقا بخنثى صيغة لا فتراش ويحتمل ارتباطه بالنفي بالنسبة للافتراش وهو الأقرب من
 صنيعة أي لا يجعل الحرير للرجل بلا حائل فيما إذا فرسه تحنثه أمامه وجود الحائل فيحصل له فلو فتراش

الأكثر فالأصل الحل
 على الأوجه (فرع)
 يجعل الحرير لقتال
 أن لم يجد غيره أولم
 يهتم مقامه في دفع
 السلاح ويصح في
 الكفاية قول جمع
 يجوز القضاء بغيره
 عايص للقتال وأن
 وجد غيره مارهايا
 للذكفارة كتحلية
 السيف بفضة ولحاجة
 كبر بيان آذاه غيره
 أو كان فيه نفع
 لا يوجب في غيره ومقل
 لم يندفع غيره ولا امرأة
 ولو باقتراش لاله بلا
 حائل

رجل ومثله انفتح على الفراش الحر برشباغس بر ولوعفما مهمل التبع وجلس فوقه حازكا
يجوز جلوسه على تحفة مشرقة بغير وعمل تحفة يذمونها حال حيث لم تلاق شام من بدن الله في
وتبناه ونجا بغير زالجوس عليه مع الحائل يجوز الاستناد اليه معه (قوله) يحمل منه) أي الحر بر وقوله
حتى للرجل غامة في الحائل أي يحمل مطلقا للرجل وغيره وقوله خيط السبعة قال الزبائدي وينبغي أن
يلحق بخيط السكين وخيط الفتاح وقال القليوبي يحمل خيط مصحف وخيط ميزان وقنديل ويحضر
تلكه لسان ونقل عن شيخنا الزبائدي حمل منديل فراش الزوجة للرجل قال وفيه نظر اه كرمي
(قوله والدرهم) أي وكيس الدرهم وقوله وغطاء العمامة أي يحمل غطاء العمامة واعتقد
واتباعه وفي كيس الدرهم الحرم وقال ع ش عمل الحرم في استعمال غطاء العمامة اذا كان
هو المستعمل له أمالو كانت زوجه من لاهي التي تباشر ذلك فهل يحرم لانها مستعملة له فماليس
لساها ولا اقتراضا لم لا يه نظر والاقرب الاول لاها انما استعملته لخدمة ال جل لانفسها (قوله) وعلم
الرمح قال في القاموس العلم محركة الحمل الطول والراية وما يعقد على الرمح وسيد القوم اه
والثالث هو المارد هنا (قوله) لا الشراة التي رأس السبعة) أي لا تحمل الشراة وعصا بعضهم وفي
شراة بها تردد فقيل يحمل مطلقا وقيل يحرم مطلقا والعقد التفصيل فان كانت من أصل خيطها
حازت والا فلا (قوله) ويجوز حمل لسه الخ) أي يحبس على الرجل أن يلبس الحر بر حيث لم يجد ساترا
للعورة غيره للعامة فان وجدهم لسه وفي ع ش مناهضه فرغ اذا ارتز ولم يجد ساترا يذم به ويتعمم
من غير الحرير قال ابو شيكس الجواب انه لا يه بان يرخص له في الارتداء أو التعمم به اذا لم يجد غيره
وكان تركه تركه بنفسه فان خرج من رماضه على ذلك نظر فان قصد بذلك الاقتداء بالسلف
وترك الالتفات الى ما يرى بالمتصل تسقط بذلك روته بل يكون فاعلا لا بفضل وان لم يقصد ذلك
بل فعل ذلك لاختلاطها وانما بالرمح موهمة كذا في الناشر يابسط من هذا اه سم على
منه من ذلك مؤخذ ان لاس الفقيه القادر على التحمل بالثياب التي حرت بها عادة مثاله ثيابا
دونها في العفة والهبة ان كان يهضم النفس والاقتداء بالسلف الصالحين لم يحمل به روته وان كان
لفير ذلك أدخلها اه ومنه ما نوزك ذلك معلا لان حاله معروف وانه لا يرد مقامه عند الناس
بالليس ولا ينقص بخدمه وانما كان هذا لاختلافه منعتب الفقهاء فكأنه استهزأ بنفس الفقه اه
وقوله ساتر العورة مفعول لهد هو يطلب معولا واحدا لانه من وجده معنى أصاب وقوله غيره أي
الحرير وهو بدل من ساتر وقوله حتى في الخلوة غايته وجوب اللبس (قوله الا المزعر) أي المصوغ
بالزعفران فحرم لان حكمه حكم الحرير حتى لو صبغ به كثر الثوب حرم قال الكردى وفي الامداد
الاقرب فحرم ما زاد على أربع أصابع قال سم ان صبغ السدي أو الهبة فجوز زعفران انما إن باقى
فيه تفصيل المركب السابق في الحرير وفي الهبة الأوجه ان المرجع في ذلك العرف فان صبغ اطلاق
المزعر عليه حرم والا فلا اه ومنه المزعر في الحرم المصغر للاخبار الدالة على ذلك ولا يهمن زى
النساء قال في شرح الروض وقول الشافعي يحرم على الرجل المزعر دور المصغر قال المصغر فيسه
الصواب فحريم المصغر عليه أيضا للاخبار الصحيحة التي توجب الشافعي لقائلها وقد أوصى بالعمل
بالحديث الصحيح ذكر ذلك في الروض وغيره اه وفي التحفة قال ركبن عن ليهي وكذا حتى
نفس بحرمته فعمل على ما بعد اللبس والاول على ما قبله وبه يتعمم الاحاديث الدالة على حله وانه
على حرمة ورمي نفسه لانه لا يه من صبغ في ليرة مطلقا وبوجه حله وهو ان صبغ
باصفر من لباس لسانه مخصوص من لمر للشمه من كذا المزعر كذا في رعا جوى اه لى
في مصفر من المزعر لانه حله وانصبه فيه كذا من في المصفر وانصب في ورس فاخته
حرمته ودور بالزعفران واعتبر بان صبغته كلام الاكثرين حله اه (قوله ولبس الثوب المتبحر)

ويحمل منه حتى
للرجل خيط السبعة
وزر الجيب وكس
المصحف والدرهم
وغطاء العمامة وعلم
الرمح لا الشراة التي
رأس السبعة ويجب
لرجل لسه حيث لم
يجد ساتر العورة غيره
حتى في الخلوة ويجوز
لبس الثوب
المصبوغ بأى لون
كان الا المزعر ولبس
الثوب المتبحر

معطوف على ليس التوب المصروع أي ويجوز ليس التوب المتنجس أي ولو بقدر معفو عنه لأن
 تكليف استدامه قطعا قالوا من عاشق خصوصاً على الفقر والبلل لأن نجاسته عارضة سهلة
 الإزالة ومع حل لبسه يحرم المكث في المسجد من غير حاجة إليه كإحضاره الأضحية لأنه يجب تنزيه
 المسجد عن الغرض قال في النهاية ويستثنى من ذلك أي من حل لبسه حال كان الوقت صائفاً بحيث
 يعرف فيجب عليه ويحتاج إلى غلبه للصلاة مع تعذر الماء اهـ وقوله مع تعذر الماء قال سأل القرق
 بن مالكهم من الجواز حيث لم يتعدر الماء المتع إذا كان بدنه مريباً يعرف القرق شدة الابتلاء
 بالقرق اهـ (قوله في غير نحو الصلاة) متعلق بيجوز والمقدر أي يجوز زلبس ذلك في غير نحو الصلاة
 كالطواف والخطبة أما النسبة في نحو ذلك فحرم وهذا إن كانت الصلاة مقر وضوء مثلها الطواف
 ولبسه بعد الشروع فيه فإن كان عاذراً فلا يحرم لجواز قطعه أو لبسه قبل الشروع فيه سواء
 كان فرضاً أو نقلاً واستقر فيه فلا حرم من جهة لبسه وإنما الحرمة من جهة تلبسه بعبادة فاستدركه
 استمرارها فأداه في النهاية (قوله حيث لا رطوبة) فيصدق الجواز أي يجوز زلبس ثم توجد رطوبة
 أي في التوب أو البدن فإن وجدت حرم لمرة التلويح بالنجاسة (قوله لا حلاص) بالجر معطوف
 على التوب المتنجس أي لا يجوز زلبس حلاصه سواء كان متنجساً أو غير ذلك وعبارته
 القفص مع الأصل لا حلاص كلب وخنزير وقرعاً أحدهما لا يحمل لبسه لفظاً لنجاسته بالضرورة
 كخمسائه قال أبو حنيفة في ردو لم يحد غيره نظير ما في الحرير وخرج بلبسه استعماله في غيره
 كافتراشه فعول قطعاً في الأنوار وإن قال الزكوي المذهب المنصوص أنه لا يتنعق بشئ منها وكذا
 حلاص الميتة غيره ما يحرم لبسه في حال الاختيار في الأصح لنجاسته مع ما عليه من التعداد باجتناب
 النجس لإقامة العبادة اهـ وقوله بلا ضرر ودة متعلق بيجوز المقدور وأحترزه عما إذا وجدت
 ضرورة تكويف على نحو عضوض من نحو شدة برد وكفأة جرب ولم يجد ما يقوم مقامه فيجوز زلبسه
 واللباس كأكل الميتة بالضرر (قوله كافتراش جلد سبع) الكاف للتنظير في عدم الجواز لكن
 قيده في القفص بما إذا كان به شروعه أو عيارته أو يحرم نحو جالس على جلد سبع كسرويه فهد به شعر وإن
 جعل إلى الأرض على الأوجه لانه من شأن المتكبرين اهـ ويؤخذ من العلة أن الحرمة لا من جهة
 النجاسة فلا تنافي حيث تنما عن قربان أن افتراش جلد السكاب والخنزير لا يحرم (قوله وله
 أطعام ميتة) أي يجوز للنفس أطعام ميتة وقوله ليعطى أي من كل حيوان طاهر أو نجس ككلب
 وخنزير (قوله لا كافر) أي لا يجوز إطعامها لكافر أي وصي غير عزم كالأبوحوط أطعامها للمسلم
 وللنبي المبرور وقال لا آدمي ولو كافر الكائن أولى (قوله ومتنجس أدانة) أي ويجوز إطعام طعام
 متنجس ولو غفلت أدانته ولو جمع بين هذا وما قبله وقال وله أطعام ميتة متنجس أدانة لكان أنصر
 وأولى لإهام عبادة أن نحو الطير ليس من الدواب وليس كذلك بله قوله تعالى والله خلق كل
 دابة من ماء قال المفسرون الدابة كل ما دب على الأرض من الحيوان وكما يجوز إطعام الدابة وأب ذلك
 يجوز زناؤها الماء المتنجس (قوله ويجعل مع الكراهة استعمال العاج) عبارة الروض وشرحه ولو
 كان النجس مشط عاج جافاً فإنه يحرم استعماله والتصرح بهذا من زيادته على الروضة أخذ من
 كلام الراعي في الكلام على وصل الشعر ومن كلام الأسنوي هنا فإنه رده قول النووي في مجموعه
 المشهور ولا يحتاج أن استعمال العاج في الرأس والخصية بحيث لا رطوبة بكرة ولا يحرم فقال وما قاله
 غريب وهو غيب فإن هذا التفصيل إنما ذكره لأصحاب في وضع الشيء في الإناء منه أي العاج
 فالنجس عليه ذلك بالاستعمال في البدن اهـ وما قال هو الغريب وهو الغيب فقد ندس على
 لتفصيل المذكور في المشط والأناص الشافعي في الوطى وحرم به جمع منهم القاضي أبو الطيب
 والشج أبو الطير والماء وريو كأنهم استثنوا العاج لشدته فحافه مع ظهور رده ونقته قال عرش

في غير نحو الصلاة
 حيث لا رطوبة لا جلد
 ميتة بلا ضرورة
 كافتراش جلد سبع
 كما سئلوه أطعام
 ميتة ليعطى لا كافر
 ومتنجس أدانة ويجعل
 مع الكراهة
 استعمال العاج

وينبغي جواز جهل قصد استعماله عند الاحتياج اليه ومعلوم ان جهل ذلك في غير الصلاة ونحوها اما
 فيه مخالفة لجواز وجوب احتساب النجاسة فيما في الثوب والدين والمكان اه وفي المصباح والعاج
 اثبات الفيل قال القسبي لا يسمى غير الثاب تاما ولا اجنبا فله السلفات البحر بمطويعه يحمل انه كان
 لثابطة مرضى الله عنها وسار من عاج ولا يجوز جهله على اثبات النجاسة لان ثاباها مائة بخلاف
 السلفات والحديث جهة لمن يقول بالمطهرة اه (قوله في الرأس والنجاسة) بقيد أنه لو استعمله في
 غيرهما من بقية البدن حرم (قوله حيث لا يطو به) نظير متعلق به حمل أى يحمل ذلك حيث لا يطو به
 موجبة أى في الرأس والنجاسة وفى العاج فان وجبت لا يطو به حرم لتعلق الرأس والنجاسة حديثه
 بالنجاسة وهو حرام (قوله وامر اجتناب) معطوف على استعمال العاج أى يحمل مع الكراهة
 اسراج بفتح السين لانه صلى الله عليه وسلم مثل عن الغارة تنفع في البدن الذي انفق قال استعملوا به
 انتفعوا به رواه الطحاوي وثقروا به وحينئذ يجوز زامه لاحالته به بصره وبقي جماعا منه
 لقلته (قوله بغير مطلق) متعلق بفتح أى يذهب من متنجس بغير متغير مطلق وهي نجاسة الكلب
 وان لم يرد فان كان متنجسا به يحمل الاسراج بغيره لعلته (قوله الا في مسجد) أى الا الاسراج به في
 المسجد بغيره من الكلب والخنزير اماه ولا يحمل لعلته (قوله الا في مسجد) أى الا الاسراج به في
 المسجد بغيره من مطلق ان يفصل منه مدخل مؤثر في نحو حيطانه ولو قد لام للحرمة ادخال النجاسة فيه
 بشرطه فان لم يرد ما يوجب غيره واضطر اليه اتجه جواز الضرر بشرطه من ثلوث المسجد به
 ومثل المسجد المؤدوف في حرم الاسراج به بالنجس بشرطه ثلوثه فان لم يحصل منه ثلوث طار
 واما ملك الغير كالدار المستأجرة والمعارضة أى الاسراج به الى نجس شيء منه بما لا يعني عنه أو غا
 ينقص قيمته أو أضرته بان حال زمنه بحيث يعلق الدخان بالسقف أو الجدران حرم والأدب يجرى ويجوز
 تنجيسه بما سبوت لعادته كترية الدجاج والنحاح ونحو ذلك وكذا المؤدوف (قوله وان قل دخانه)
 غايته في حرمة الاسراج بالنجس في المسجد (قوله خلا لا نجس) أى قالوا بدم حرمة الاسراج به في
 المسجد وعلى ذلك بقية الدخان (قوله وتجدد أرض) بالرفع معطوف على استعمال العاج أيضا أى
 ويحمل مع الكراهة تسميد أرض أى جعل سجداى سر من حال الحاجة اليه وقوله نجس متعلق
 بتسميد ولا حاجة اليه لانه مستفاد من لفظ تسميد هكذا في شرح الروض والأنعم غير أن في المصباح
 ان السجادة ما يعلق به الزرع من تراب وسر من عليه يعلو يكون قوله بفتح في الاسراج التراسخ
 لا كراهة فيه وصارته السجاد وان سلام ما يعلق به الزرع من تراب وسر من وسدت الأرض
 تسميد أو سجدتها السجاد اه (قوله لا اقتناه كلب) أى لا يحمل اقتناؤه وقوله لا الصيد أو حفظ مال أى
 يحمل وذلك لما هو صلى الله عليه وسلم قال من اقتنى كلبا لا كلب ماشية أو صار ناقص من آخره
 كل يوم قيرمان وفي رواية عن ابن عمر قال قال صلى الله عليه وسلم من اتخذ كلبا لا كلب زرع
 أو عم أو صيد ينقص من أجره كل يوم قيراط (قوله وكبره ولو لأمراه الخ) المناصب تقدم هذا على قوله
 ويجوز زيل الثوب المصوغ الخ (قوله غير النجاسة) اما على يحمل ترينها حق بالحرر ان خلاص
 تقدم ومنها قوله صلى الله عليه وسلم وسائر الأتباع السلف والخلف (قوله كشهد صالح) أى
 كبره وهو يتشبه لغير الكعبة وفي ع ش ما نصه قل سم على من يبيع اعتقد من ان سقرت بيت
 الصبيان والنساء والرجال الذين وقبوهم بالحرر جاز كانه كف من بل أولى بخلاف تراب الصالحين
 من الله كورا للذين العاطلين ما يجرى سترها بالحرر جاز كانه كف من بل أولى بخلاف تراب الصالحين
 بالحرر ووافق على جواز مطية عمارة المرأة (خرج) هل يجوز زائده بغير الكعبة وحدها
 له والفتاة لا يمد حوز ذلك به بأس استعماله وهو دخول الحادة وهل يجوز زائده انصاف لسترها
 من خارج في نحو المترم فيه ظهر فالحذر اه وقوله وهو دخول ساجدة أقول قد شنع الحاجة

في الرأس والنجاسة
 حيث لا يطو به
 واسراج بفتح السين
 مغلط الا في مسجد
 وان قل دخانه خلافا
 لجمع وتسميد أرض
 بفتح لا اقتناه كلب
 الا لالصيد أو حفظ مال
 ويكره ولو لأمراه
 ترين غير الكعبة
 كشهد صالح

يقبر من يروى بحرم به
(ونعم) لخبر ابن
الله ولا يمكنه
يصلون على أصحاب
العمامة يوم الجمعة
وبسائر الصلوات
وورد في حديث
ضعيف ما يدل على
أفضلية كبرها
وبني ضبط طولها
وعرضها بما يليق
بلاسماء عاتق زمانه
فان زاد فيها على ذلك
كره وتقرير مرواة
فقيه بلبس عمامة
سوق لا يتليق به
وعكسه قال الحافظ
لم يقر رشي في طول
عمامة صلى الله
عليه وسلم وعرضها
قال الشافعي من
تعمم فله فعل العذبة
وتركها ولا كراهة
في واحد منهما زاد
الزوي لان لم يصح
في النهي عن ترك
العذبة شي انتهى
لكن قد ورد في
العذبة أحاديث صحيحة

فعباد كرو يقال بالحرم لان البناء ليس خاصا بل بحول تمتع سترها ويفرق بين هذا وبين جواز
الاتصاف لسترها من خارج في نحو الملتزم بان الملتزم ونحوه مطلوب فيه ادعية مخصوصة وقوله فيه
تقرير فليقر بانها للمواز اه بتصرف (قوله بغير حرم) متعلق بترين (قوله وبحرم) أي الذين
وقوله أي بالمحرم زاد في الثابت والصور وعلى الحرمة بعموم الاختيار (قوله ونعم) معطوف
على غسل أي وسن لم يداهنهم (قوله لخبر ان الله ولا يشك الخ) أي بخبر صلاته بعمامة أفضل من
خمس وعشرين بغير عمامة وجعة بعمامة أفضل من سبعين بغير عمامة وعن علي رضي الله عنه العمامة
تبعان العرب بكون كانت عمامة للاشككة يوم بدر يصلون يوم حنين جرحا (قوله وسن) أي النعم وعمارة
التخفة وتسبب العمامة للصلاة ولتعدد العمل للاحداث الكثيرة فيها واشتداد ضعف كثير منها
يجوز كثرة طرقها وزعم وضع كثير منها سهل كما هو عاقلان الجوزي هذا والحاكم في التحصيص لا يرى
الى حديث اعقوا زنادا وحلما حيث حكم ان الجوزي وضعه والحاكم بعينه استروا واحدا منها على
عائدهما وتحصل السنة بكونها على الرأس أو نحو قلنسوة فتحتمل اه (قوله وورد في حديث ضعيف الخ)
قال في التحفة لكنه شديد الضعف وهو وحده لا يصح به ولا في فضائل الاعمال اه (قوله وبني ضبط
طولها وعرضها الخ) هذا تقييد ما يدل عليه الحديث من افضلية كبرها فكأنه قال بحجم
ان كان الكبير يليق به والا فليقل اللائق به قال ابن القيم لا تدن عمامته صلى الله عليه وسلم كبيرة
يؤذي الرأس جله ولا صغيرة تنقص عن وفاء الرأس من نحو ح أو رد بل كانت وسطا بين ذلك وخبر
الأمور والوسط اه (قوله فان زاد فيها) أي العمامة على ذلك أي على ما يليق به (قوله كره) أي الزائد
وفي فتاوى ابن جرير ما نصه سئل هل العمامة الكبيرة التي لا عذبة مكرهة أو لا حاجة ان كان
كبرها العذر كبره ونحوه أو لكون كبرها من شعار علماء ثلاث الناحية وهو منهم ولا يعرف ويقتدى
بقوله وبمثل أمر الان كان عليه شعارهم لا كراهة في كبرها بل واجب ان ينحصر ذلك التوقي في شيء بعينه
واجب لان التوقي عن الاثبات والمها لك من مذنب بل واجب ان ينحصر ذلك التوقي في شيء بعينه
ولان اتخاذ شعار العلماء من توقع معرفة كونه منهم على ذلك سنة مؤكدة لا تأملها مروون
بنشر العلم وهذا الضالين وارشاد المسترشدين الخ اه (قوله وتقرير مرواة فقيه بلبس عمامة
سوق لا يتليق الخ) ومثل العمامة غيرها من سائر الثياب فتقرير مرواة فقيه بلبس ثياب سوق وكذا
عكسه وكسب عرش على قول من نعم ماصار شعار العلماء نذبه لهم لبسه ليعرفوا ما نصه أي
ويحرم على غيرهم التشبه بهم فيه لمحقوا بهم وعبارة طيب ليله ألصق وبحت الزكشي انه يحرم
على غير الصالح التزيين به ان غر به غيره حتى ينزل صلاحه فعبطه قال بعضهم وهو ظاهر ان قصده
هذا التفرير فليتامر ومثله من ترى اري العالم وقد كثر في زماننا اه (قوله قال الحافظ لم يقر راجح)
قال جرح واما وقع لطبري من أن طولها نحو سبعة أذرع ولغيره ان طولها سبعة أذرع في عرض ذراع
لاصل له لا يمكن ذكر الثوبى انه كان له صلى الله عليه وسلم عمامة قصيرة وكانت ستة أذرع وعمامة
طويلة وكانت اثني عشر ذراعا ولا ستر تحتك العمامة عند الشافعية وهو يتحدق الزكشي وماتحت
الحنك والجمعة ببعض العمامة واختار بعض الحفاظ ما عليه كثير من انه يسن وأطالوا في الاستدلال
له سار علمهم (قوله فله فعل العذبة) هي اسم لقطعة من الثياب تنزل في مؤثر العمامة وينبغي
أن يقوم مقامها ارجاء من طرف العمامة من علها اه عرش (قوله وتركها) أي بولي ترك العذبة
(قوله ولا كراهة في واحد منهما) أي الفعل والترك (قوله زاد النووي) أي على عدم الكراهة
وهي لاه الخ (قوله لكن قد ورد الخ) استدراك عما يفيد قول الشيخ في فعل الخ من أن ذلك
حائز جواز مستوى الطرفين وأدبه أن المراد بالجواز ما يسجل التدبوع عبارة الحقيقة وحافى العذبة
أحاديث كثيرة منها صحيح ومنها حسن خاصة على فعله صلى الله عليه وسلم لها نفسه وجماعة من أصحابه

وعلى أمره بالاجل هذا تعين تأويل قول الشيخين وغيرهما من تعصيفه الخ بان المراد منه فعل العذبة
 الجواز الشامل للتدبير كنه صلى الله عليه وسلم لما في بعض الاحيان انما يدل على عدم وجوبها
 او عدم تأكيدها اه وقوله احدث صحبة منها ما روى عن نافع عن ابن عمر قال كان النبي صلى
 الله عليه وسلم اذا قصص عدل عاصمه بين كفيه أي اذا لف عاصمه على رأسه اخرج طرفيها بين كفيه
 قال بعضهم وكان حكمته منها ما فيها من تحسين الهبة (قوله وقد صرحوا) أي القضاة وقوله بان
 أصلها أي العذبة يقطع النظر عن كيفية ارسالها لثاني وفي الحقيقة خلافه وعبارتها وقد استدلوا بكونه صلى الله عليه وسلم
 يرسلها بين الكفتين نارة والى الجانب الايمن على ان كلا منها سنة وهذا نصريح منهم بان أصلها
 سنة لان السنة في ارسالها اذا أخذت من فعله صلى الله عليه وسلم فله فاولى ان تؤخذ سنة أصلها من
 فعله لها و امره بما تكره اه (قوله وارسلها) أي العذبة وقوله افضل أي لان حديث الاول أصح
 وقوله منه أي من ارسالها وقوله على الايمن أي الجانب الايمن (قوله ولا أصل في اختيار الخ) أي
 ولا دليل على اختيار ارسال العذبة على الشق الاسفل في الحقيقة وأما ارسال الصوفية لها من الجانب
 الاسفل لكونه حائبا القلب فتذكر تكريره بما سوى به فهو شيء استحسنوه والثلث قسم انهم
 لم يسلوه في ذلك سنة فكانوا معذورين وأما بعد ان بلغت سنة ولا عذر لهم في مخالفتها اه (قوله
 وأقل ما ورد في علوها) أي السنة قال في النهاية ويحرم اطالها طولاً فاحشاً اه وفي حديث الحقيقة
 حرمة الخاش الطول ما اذا قصد الحلال قال فان لم يتصد كره (قوله عليك الخ) هو مسلم فعل بمعنى الزم
 والصدرا وأول مقوله أي الزم التعصم فأما والتمر ول فاعلموا بما ينسب لسيده تعالى رضى الله عنه
 ما استسهى كقط ولا ر بطن قط ولا تعصم قد دقت ولا تسروا تعصم قط أي ما كانت السك
 يوم السبت قط ولا تسروا الذين يوم الاربعاء قط ولا تعصم فاعدا قط ولا تسروا فاعدا قط (قوله
 ويكره ان يمشى في نعل واحدة) أي أو نحوها تكفي واحداً وذلك الخبر الصحيح لا يعني أحداً كم في
 النعل الواحدة ليعملها جميعاً ولا يخلعها جميعاً وفي رواية مسلم اذا انقطع شئ نعل أحدكم فلا يمشى
 في الاخرى حتى يصلحها والمعنى فيه ان مشيه يحتل بذلك وقيل لما فيه ترك العدل بين الرجلين
 والعدل ما مورده وقيل بالنعل نحوها اه شرح الروض (قوله وليسها قائماً) أي ويكره لبسها
 قائماً انتهى الصحيح عنه خوف انقلابه وتضمنه ان المداس المعروفة الآن ونحوها لا يكره فيها
 ذلك اذا لا يخاف منه انقلاب وبس أن يسد أي يئنه ليسا ياردها خلعوا وان يخلع نحو عليه اذا جلس
 وأن يصح لها ما رواه أبو يحيى النعمان وكوفي علمها وذلك لخبر ابن عباس رضى الله عنهما من السنة
 اذا جلس الرجل أن يخلع نعليه فصاعها من الجنة رواه أبو داود وياستاد حسن (قوله ويلعق بوس
 فيها) أي ويكره لعق بوس في النعل أي ولو كان له مع الحمام كما يكره استعماله مطلقاً ما ورد
 ملائكة الرحمة لا يحب من كان معه ذلك فان كان مع غيره وعجز عن ازالته وقال الهماني أن أربابك
 ما سفل هو ملائكة مني صبيحة ملائكتك وركتم لم يجرهما وكذا من أنكر بقله عند عزم
 تسكنه من العول كما استظروا العلامة ابن حجر (قوله ولن قد في مكان الخ) أي ويكره ان
 في مكان أن يغارقه قبل أن يذكر الله فيه لما روى عن أبي هريرة رضى الله عنه قال دل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ما من قوم يقومون من مجلس لا يذكرون الله تعالى فيه الا فمواضع لن حية
 حاروا كان له حسرتة عنه أيضاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من سجد معدي بكرة الله
 في فيه كانت عليه من البركة التي يكسر التمام وتحببها ومعه ان يصير يسير بركة حسرتة
 عنه بضاعتين أي صلى الله عليه وسلم قال ما جالس فزده من البركة كبر الله تعالى ولا يسألوا على
 في فيه لا كان عليهم تركه في شاعرهم وان شاء الله تعالى وعاد الله قال رسول الله صلى الله

وحسنة وقد صرحوا
 بان أصلها سنة قال
 شيخنا وارسلها بين
 الكفتين افضل منه
 على الايمن ولا أصل
 في اختيار ارسالها
 على الاسفل وأقل
 ما ورد في علوها
 أربعة أصابع
 وأكثروا قال
 ابن الحاج المالكي
 عليك ان تعصم قائماً
 وتسر ول فاعدا قال
 في المجموع ويكره
 ان يمشى في نعل
 واحدة وليسها قائماً
 ويلعق بوس فيها
 ولن قد في مكان
 ان يغارقه قبل أن
 يذكر الله تعالى

فيه (وتطيب) لغز
صالحه على الأوجه لما في
الغزير الأصغر أن الجمع
بين النفس وأيسر
الأحسن والتطيب
والانصات وترك
التفككي بغير ما بين
الجمعتين والتطيب
بالمسك أفضل ولا
تسن الصلاة عليه
صلى الله عليه وسلم
عند شربه بل حسن
الاستغفار عنده كما
قال شيخنا ونذب
تزين بأزالة ظفر من
يدنه ورجليه
لأحداهما فيكره
وشعر نحوابه وعاتيه
لغير مريد النضبة
في عشر ذي الحجة وذلك
للاستباحة وبقيص
شاربه حتى تدور حرة
الشفة وأزالة ربح
كبريه ووسخ
والعقد في كفيه
تقليم اليدين أن
يتبدى بمسجة يمينه
ألى خنصرها ثم
أبهامها ثم خنصر
يسارها إلى أبهامها
على التوالي والرجلين
أن يتبدى بخنصر
اليسرى إلى خنصر
اليسرى على التوالي
وينبى البدار بغسل
محل القفا ورسن فعل
ذلك يوم الخميس أو

عليه وسلم من جلس في مجلس فذكر فيه لفظه فقال قبل أن يقوم من مجلسه ذلك سبحانك اللهم
وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك لا يغفر لها كان في مجلسه ذلك وفي حليته
الأولياء عن علي رضي الله عنه قال من أحب أن يكمل بالمكمل الأولى فليقل في آخر مجلسه أو حين
يقوم سبحانك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين (قوله
وتطيب) معطوف على غسل أي وسن لم يدا الجمعة تطيب أي استعمال الطيب (قوله لغزير صائم)
أي غير محرم أما الأول فيكره استعمال الطيب وأما الثاني فيحرم وهذا التفصيل في حق
الذكر وأما المرأة والخنثى فيكره لهما الطيب عند أرادتهما حضور الجمعة مطلقا كما يكره لهما
الزينة ومقاترة الثياب عند ما ذكر نعيم بن لماعة قطع الرخصة للكرهية (قوله لما في الخبر الصحيح)
أي ولقول الشافعي رضي الله عنه الأتي (قوله والتطيب بالمسك أفضل) قال في الفخر وأفضل منه
المخلوط بماء الورد (قوله ونذب زين بأزالة الظفر الخ) أي لأخاها الأتيته (قوله لأحداهما) أي
لا ينسب التزين بأزالة ظفر من أحداهما (قوله فيكره) جواب شرعا مقدرا أي التزين بأزالة ظفر
من أحداهما فيكره أن لم يكن هناك عذر (قوله وشعر نحوابه) معطوف على ظفر أي ونذب تزين
بأزالة الشعر نحوابه والمرد بحد ذلك ما عدا الرأس كاتفاهم له ولا ينسب بأزالة شعره إلى النسك
وفي المولود في سابع ولادته وفي الكافر إذا أسلم وأما في غير ذلك فهو مباح إلا أن تأذي ببقاء شعره
أو شق عليه تعهده فينذب قال ع ش وكذا ينسب إذا صادرتكه تخل بالمرء أو ينبى له إذا
أراد الجمع بين الحلق والغسل يوم الجمعة أن يؤثر الحلق عن الغسل إذا كان عليه جنبات يلز بل
الغسل أنزها عن الشعر اه (قوله وعاتيه) أن جعلت أصا للثبات كما هو الأشهر فهي معطوفة على
شعر وأن جعلت أصا للثبوت فهي معطوفة على نحوابه وعلى كل هومن عطف الخاص على العام
(قوله لغير مريد النضبة) متعلق بنسب أي نذب التزين لغير مريد النضبة وقوله في عشر ذي
الحجة ظاهر صنيعه أنه متعلق بمريد وهو لا يصح كما هو ظاهر فيتعين أن يكون متعلقا بمجنوف هو
مفهوم قوله لغير مريد النضبة أي أما هو فيكره له التزين بذلك في عشر ذي الحجة ويدل على ذلك
بصر يحبه في مجتبات النضبة وعبارته هناك وكره لم يدها الزالة نحو شعره في عشر ذي الحجة وأيام
التنزيق حتى يصبى اه ولوصح به هناك أولى (قوله وذلك) أي نذب التزين بما ذكره لا لا تباع
والأولى تأخيرها: قوله بعدم بقص الخ ليكون دليلا أيضا (قوله وبقيص شاربه) معطوف على
بأزالة أي ونذب تزين بقص شاربه وهو المراد بالأحفا لما مور به في خبر الأصميين وبكره استنصاه
وحلقه (قوله وأزالة ربح كبريه) بالربح معطوف على تزين أي ونذب أزالة الخ وأما ربح معطوف على إزالة
أي ونذب تزين بأزالة ربح كبريه أي المساء وغيره (قوله والعقد في كيفية تقليم الخ) يعني أن للعقد
في إزالة الأظفار مخالفا لغيره من قص أظفار مخالفا لما روي عن عنه ومدا وقوله أن يتبدى بمسجة
يمينه الخ وقيل يبدأ بخنصر اليمى ثم الوسطى ثم الإبهام ثم البنصر ثم السبابة ثم إبهام اليسرى ثم
الوسطى ثم البنصر ثم السبابة ثم البنصر (قوله والرجلين) معطوف على اليدين أي والعقد في
كيفية تقليم الرجلين (قوله وينبى البدار بغسل محل القدم) وذلك لأن الحلق قبل الغسل يخشى
منه البرص (قوله ورسن فعل ذلك) أي التزين بما ذكره والأولى ورسن ذلك بحذف لفظ فعل وقوله
يوم الخميس أو بكره الجمعة أي لورد كذا قال السيوطي في رسالته المسماة بالسفر عن فم الأظفار
ما نصه أخرج الزوار والطبراني في الأوسط عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ
أظفاره ويقص شاربه يوم الجمعة قبل أن يخرج إلى الصلاة وأنح الطبراني عن عائشة رضي الله عنها
أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من قل أظفاره يوم الجمعة وفي من السوء في مثلها وأنح البيهقي
سنه عن نافع بن عبد الله بن عمر كان يقرأ أظفاره ويقص شاربه في كل جمعة وأنح عبد الرزاق عن

الله ورسوله قال انك مع من احببت ووجه الدلالة انه عليه السلام لم يشكر عليه الكلام ولم يسئل له
 وجوب السكوت به يعلم ان الامر للثب في واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا انما على انه الخطبة
 وان المراد بالغوفي خبر مسلم اذا قلت لصاحبك انصت يوم الجمعة والا امام خطب فقد نفوت مخالفة
 السنة (قوله خلافا للثلاثة الثلاثة) أي حيث قال لبعضهم (فائدة) لو كلم شافعي بالكرامة الخطبة
 فهل يجرم عليه كمال لعب الشافعي مع الخنفي الشرع لا عاتبه له على المعصية أولا الاقر بعدم الحرمة
 ويترك بينهما ما كان لعب الشرع في حالهما كان الشافعي كالمخني في مخالفة في مسئلتنا فانه
 حيث أحابه المسألكي وتكلم معه كان باختياره لتكلمه من انه لا يجبره ويؤخذ منه انه لو كان اذالم
 يصح لمحصل له منه ضرر لو كون الشافعي الاكلم امرا أو ناسطوة يجرم عليه لكن لا من جهة الكلام
 بل من جهة الاكرام على المعصية اه عرش (قوله حالة الخطبة) متعلق بذكره والمراد حال ذكر
 أن كانه لا دليل قوله بعد ولو حال الدعاء للملوك (قوله لا قبلها الخ) أي لا يكره الكلام قبل الخطبة
 قال في النهاية لا تميز ذلك محتاج الى الكلام غالبا (قوله ولو بعد الجلوس على المنبر) غايته في عدم
 الكراهة قبلها قال البيهقي وهذا بخلاف الصلاة فانها تكرر بمجرد جلوسه على المنبر وان لم يشرع في
 الخطبة وان علم انه يفرغ من الصلاة ويذكر أول الخطبة كما اعتده م اه والفرق ان قطع الكلام
 حين يخرى الصلاة (قوله ولا بعدها) أي ولا يكره الكلام بعدها أي بعد تمام الخطبة (قوله ولا بين
 الخطبتين) أي ولا يكره بين الخطبتين (قوله ولا حال الدعاء للملوك) أي ولا يكره حال الدعاء للملوك أي
 لانه ليس من الاركان ومثل الدعاء لهم الترضي عن الجماعة (قوله ولا داخل مسجد الخ) أي
 ولا يكره الكلام لداخل المسجد في أثناء الخطبة الا ان اقتضه مكانا واستقر فيه جلس أولا فانه يكره
 وبعبارة الروض وشرحه ويباح الكلام للداخل في أثناءه ما لم يجلس يعني ما لم يتخذ له مكانا يستقر
 فيه والتعبد بالجلوس جرى على الغالب اه (قوله ولا يكره للداخل السلام) أي على السمع قال
 عرش ومثله الخطيب وينبغي أن لا يعد نسيانه لما هو فيه عذرا في وجوب الرد عليه اه ويستثنى
 الخطيب فلا يكرهه السلام (قوله وان لم يأخذ لنفسه مكانا) غايته في الكراهة (قوله لا اشتغال الخ)
 على الكراهة والاشتغال يكون بالاشتغال بالخطبة ان كان للسمع عليه من السامعين وبقراءة الخطبة
 ان كان هو الخطيب وقوله المسلم عليهم بقراءة صيغة المني للفعول والجارو والمجرور نائب فاعله (قوله
 فان سلم) أي الداخل (قوله زعمهم الرد) أي وإن كره السلام لان كراهته ليست ذاتية بخلافه على نحو
 قاضي الحاجة فان الكراهة فيه ذاتية ولذلك لا يلزمه الرد عبارة النهاية واء المحب الرد على نحو قاضي
 الحاجة لان الخطاب متم معه سهفه وقلة مرواة فلا يلزمه استحباب الرد بخلافه هنا فانه لا يلزمه لان عدم
 مشروعيته لعارض لا لذاته بخلافه فتم فلا اشكال اه وخالف الغزالي في وجوب الرد وعبارته ولا
 سلم من دخول والخطيب بخطب فان سلم لم يستحق جوابا اه (قوله ويسن الثمت المعاطس) أي اذا
 عطس حال الخطبة والسنة الثمت ثم وما إن يحمد الله تعالى المعاطس وأن لا يزيد على الثلاث
 وأن لا يكون بسبب في صحيح مسلم من أي موسى الأشعري رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يقول اذا عطس أحدكم فحمد الله تعالى فمتموه فان لم يحمد الله فلا تتموه وروى عن
 أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا عطس أحدكم فليتمه
 جلسه وان زاد على ثلاث فهو من كرم ولا يثمت بعد ثلاث قال النووي في الاذكار واختلاف العلماء
 فيه فقال ابن العربي المالكي قيل يقال له في الثالثة أنك مزكوم قال والمعنى فيه أنك ليست بمن شمت
 بعده لان هذا الذي بكزك ام ومرض لا خفة العاطس اه واما ما يكره السميت كسائر الكلام
 لان سببه قهري (قوله والرد على الصغير يعود على الثمت بصيغة تسم الفاعل المفهوم من تثبت
 وان كان ظاهر صيغة انه يعود على المعاطس أي ويسن الرد من المعاطس على الثمت بان يقول

خلافا للثلاثة الثلاثة
 حالة الخطبة لا قبلها
 ولو بعد الجلوس على
 المنبر ولا بعدها ولا
 بين الخطبتين ولا
 حال الدعاء للملوك ولا
 داخل مسجد الا ان
 تحذف له مكانا واستقر
 فيه ولا يكره للداخل
 السلام وان لم يأخذ
 نفسه مكانا لا اشتغال
 المسلم عليهم فان سلم
 زعمهم الرد ويسن
 تثبت المعاطس
 والرد عليه

العالمين لم يثبت بعد قوله له رجلك الله يدينك اللهم صلى عليك يا ذا الجلال والإكرام
 في صحيح البخاري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا عطس أحدكم فقل الحمد لله
 وليقل له أعوذ بأوصاليه رجلك الله فإذا قال له رجلك الله فليقل يدينك اللهم صلى عليك يا ذا الجلال والإكرام
 اه (قوله ورفع الصوت) أي وسن رفع الصوت حال الخطبة وقوله من غير مخالفة أمامها فيكره
 (قوله بالصلاة الخ) متعلق برفع الصوت (قوله عند ذلك الخ) متعلق بيسن القدر وقوله اسم أي
 النبي صلى الله عليه وسلم وسئل ابن حجر هل يجوز للمحاضر من المؤمنين إذا سمعوا اسم النبي صلى الله
 عليه وسلم أن يصلوا عليه جهرا أولا فاجاب بقوله أما حكم الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم عند سماع
 ذكره رفع الصوت من غير مخالفة فهو آثر بلا كراهة بل هو سنة وعبرة العباد وشرحه قال
 النووي وغيره ولا يكره أيضا رفع الصوت بالمخالفة في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم إذا قرأ
 الخطيبان الله ولا تكنه يصلون على النبي الآية ونقل الروايات ذلك من الاحتجاب فقال أنه يكون
 كالتمحيص لأن كل سنة قول القاضي أي الغيب يكره لانه يقطع الاستماع ضعيف بل صواب الزكرني
 خلافة اه (قوله قال شيخنا) لعله في غير التحفة ورفع الجواز والفتاوى من بقية كتبه ثم العبار قال
 نقلنا عن الفتاوى عند قول الشارح وسن الدعاء قولاء الصلاة فيها حكم التامين من السامعين وفيها
 حكم ترضي الخطيب عنهم وأما ترضي السامعين المراد هنا فلم يذكر فيها (قوله ولا يكره دندب الترضي عن
 الصلاة) أي ترضي السامعين عنهم عند ذكر الخطيب اسمهم وقوله بالرفع صوت متعلق بدندب الترضي
 مع رفع الصوت فلا بد بدب لأن فيه تشويشا (قوله وكذا التامين الخ) أي وكذا لا يكره دندب التامين بلا
 رفع صوت لدعاء الخطيب (قوله وتكره تحريما) أي كراهة تحريم فهو منصوب على المفعولية المطلقة
 على حذف مضاف وفيه عبرة في التحفة بالحرمة وتوضيها بحرم إجماع الصلاة فرض الخ وأبين كراهة
 التحريم والحرمة فرق وإن كان كل منهما يقتضي الإثم وذلك الفرق هو أن كراهة التحريم ما ثبتت
 بدليل يجعل التاويل والحرمة ما ثبتت بدليل فحققت (قوله ولولم تلتزمه الجمعة) أي تتركه
 تحريما مطلقا على من زعمه الجمعة وعلى من لم يتركها من عباده أو مسافرا أو امرأة لكن الكراهة
 محصورة من لم يطلب منه تحية المجددين كان حاله أو أراد أن يصلي (قوله بعد جالس الخطيب) أما
 دله ولو بعد صودعه على المنبر فلا يحرم (قوله وإن لم يسمع الخطبة) غايته في كراهة التحريم وإنما
 كرهت تحريما على من لم يسمع لاشتغاله بصورة عبادة ومن ثم نازقت الصلاة الكلام بأن الاشتغال به
 لا بعد ادعاء ضاهة بالكيفية وأيضا فإن شأن المصلي الأعراض عما سوى صلاته فانه قد يقوته بها ما عا
 أول الخطبة بل لو آمن فوات ذلك كان معتبرا ضاوة قد يؤخذ من ذلك أن الطواف ليس كالصلاة هنا
 وينبع من سجدته التلوة والشكر اه نهاية وقوله أن الطواف ليس كالصلاة جزمه بقوله التحفة وقوله
 وينبع الخ جعله ما في التحفة كالطواف فالينبع منها وجوبها بارتباط الطواف وسجدة تروكها وشكر (قوله
 صلاة فرض) نائب فاعل تتركه (قوله ولو كانت الخ) غايته في الكراهة أي تتركه تحريما صلاة
 الفرض ولو كانت سنة تتركه كراهة حال جلوس الخاضع على المنبر (قوله وإن زعمته فورا) غايته في
 أنه ثمة أي ولو كانت الله زعمته فورا إلى زعمه فورا أو رانا فانت من غير عذر دله بتركه تحريما
 فصاروا ما حدثت لول عس ولا فقهه وإن خرج من المسجد ودعا له بسبب فقهه فعاظروا أخذاء
 قالوه فيما يدخل المسجد في الأوقات المذكورة بعد الصلاة اه (قوله وتنفذ) بجر معطوف
 على فرض (قوله وفي حال الدعاء) غايته في التكرار أما ضاوة الحاصل أنها تستمر إلى رابع الخطبة
 وتزايها (قوله والوجه اه لا تعتقد) عبارة بمعنى وإذا حرمتم تفعيد كراهة التلويح لأن راعت
 ليس له أو كالأصالة في الأوقات الخمسة المذكورة بل أولى للاجتماع على تحريها هنا كما لم يثبت فيهما ثم
 ه والفرق حيثما بينا وبين الصلاة في المكان المذموم حيث اعتد مع أنها تحرم إن انتهى

ورفع الصوت من
 غير مخالفة بالصلاة
 والسلام عليه صلى
 الله عليه وسلم عند
 ذكر الخطيب اسمه
 أو وصفه صلى الله
 عليه وسلم قال شيخنا
 ولا يكره دندب الترضي
 عن الصلاة بالرفع
 صوت وكذا التامين
 لدعاء الخطيب اه
 وتكره تحريما ولو
 إن لم تلتزمه الجمعة
 بعد جالس الخطيب
 على المنبر وإن لم يسمع
 الخطبة صلاة فرض
 ولو فانتقد كراهة
 الإسن وإن زعمته
 فورا أو تنقل ولو في
 حال الدعاء لسلطان
 والوجه اه لا تعتقد

به ملك كسبهون أي كاحاطة تلك الحبة بالعرش وهو غنة لما تقرأ أن هذا لا يقبل فيه إلا ما صبح عن
 معصوم وأقيم من ذلك العتد في بعض البلاد من صلاة الخمس في هذه الجمعة عظم حلاتها وانجمن
 أنها تكفر صلات العام أو العمر المتروكة وذلك سواء أو كفر بوجوه لا تخفى اهـ (قوله وإن كتب
 فيها) أي في الأوراق والأضراب انتقل إلى قوله فمحوها مسرعة أي لم يبق فيها شيء من الأضواء العبرانية
 ونحوها من كل ما يجعل معناه وقوله سوم أي كتب ذلك والقيل جواب أن (قوله وسن قراءة مسورة
 كهف) حكمته تخصصها من بين سور القرآن أن الله تعالى ذكر فيها يوم القيامة ويوم الجمعة
 شبهها السابق من احتفاع الخلق ولأن القسامة تقوم يوم الجمعة (قوله يوم الجمعة وليلتها) مثل
 أنتمس الرمي عن فرانسف الكهف ليلاً ونفسها هنا رآه يحصل له الثواب المخصوص أولاً فاجاب
 بأنه لا يحصل له الثواب المخصوص وإنما يحصل له أصل الثواب اهـ من الفتاوى (قوله لا يحدث
 فيها) دليل لسنية قراءة سورة الكهف أي وسن قرائتها لورود أحاديث فيها أنها قوله صلى الله عليه
 وسلم من قرأها يوم الجمعة أنشأه من النور ما بين المجتئين ومنها من قرأها ليلتها أنشأه من النور
 ما بينه وبين البيت العتيق قال القرطبي في الأصباع قوله سورة الكهف خاصة فقد روى عن ابن
 عباس وأبي هريرة رضي الله عنه - من قرأ سورة الكهف ليلة الجمعة أو يوم الجمعة أعطى نوراً من
 حيث يقرأه إلى مكة وغفر له إلى الجمعة الأخرى وفضل ثلاثة أيام وصلى عليه سبعون ألف ملك حتى
 يصبح وعوف من الداء والدربة وذات الحب والبرص والحفام وثمة الدجال (قوله وقرأتها) أي
 سورة الكهف وقوله كذا أي من قرائتها لا (قوله وأوله) أي السور وقوله بعد الصبح متعلق
 به لدفع خبر أوله والفتى أن قرائته سورة الكهف بعد الصبح أفضل من قرائتها بقية النهار مسورة
 للغير ما يمكن وفي الفتوى والظاهر أن المادة في قرائتها أول النهار أو في مسأعة أو أمان من الأهمال
 وقيل قبل طلوع الشمس وقيل بعد العصر اهـ (قوله وإن يكثر منها) أي وسن أن يكثر من قراءة
 الكهف وأقل الأكرار ثلاث مرات كافٍ حرثاً في الحق وحواشي التمهيد (قوله وسن سائر القرآن)
 أي وسن أن يكثر من سائر القرآن قال المؤلف في إرشاد العباد أخرج الدارمي عن معمر بن قيس
 آل هرم أن يوم الجمعة صلت عليه الملائكة إلى الليل وهن كعباً فرؤسورة هو يوم الجمعة
 والطبراني عن أبي أمامة من قرأ أحد النحل في ليلة الجمعة أو يوم الجمعة بنى الله به بيتاً في الجنة اهـ وقوله
 فيها أي في ليلة الجمعة وبها (قوله ويكره الجهر بقراءة الكهف) لم يصرها بالسورة للإشارة للرد
 على من شفق من ذلك من غير - (قوله وغيره) الأولى وغيره لأن المراد من الكهف السورة
 (قوله إن حصل له) أي بالجهر وهو قرة في الكراهة (قوله أو نائم) قال سم ظاهره ولو في المسجد وقوت
 إقامة المفروضة وفيه نظراً لا يمتنع باليوم اهـ (قوله ينبغي حرمة الجهر بالقراءة في المسجد) أي
 بحضور المصلين فيه وصار الشارح في باب الصلاة يبحث عنهم التتم من الجهر بقرآن أو غيره بحضور
 المصلي - ملقاً شوش عليه أو لا المسجد وفيه على المصلي إيصاله دون نوعه وقرأه اهـ
 (قوله وجل) بالبناء على فعله يعود على شخصه أن هذا النحل موجود في شرح العباب
 بالبناء للمجهول وتاب فاعه كلام النووي أن يكثر من جودابه بالضرورة بالكره متفق
 كلام معنى تكلم أي جل تكلمه بالكره أي قوله (قوله على ما لا يخفى الثاني) سمعت يحمل
 وهذا يخالف لا ملاق المسافر في الصلاة - آفاقاً - تمت أو في قوله به وعلى كون يخفى ويوم
 هو ظاهر جميعه لأن كما سابقه في - معناه لا يخفى - لأنه يصير الله و - به يخرج من جهة
 الثاني وكون القراءة في غير المسجد (قوله وأوله) كراهة - النبي صلى الله عليه وسلم - في -
 في حرثي التمهيد أو لم يكن أقل استكراهه عليه صلى الله عليه وسلم - به -
 (قوله لا يكره الجهر بالقرآن) لا يكره ذلك من غير أن - أصل أيام يوم الجمعة كثر وعلى من الجهر -

فمحوها مسرعة
 يمحوا عنها هـ
 (وسن قراءة)
 سورة كهف
 الجمعة وليلتها الاحاديث
 فيها وقرأتها هنا
 آكد وأوله بعد
 الصبح مسورة للغير
 وإن يكثر منها وسن
 سائر القرآن فيها
 ويكره الجهر بقراءة
 الكهف وغيرها
 حصل به تأنيص
 أو نائم كما صرح النووي
 في كتبه وقال شافعي
 في شرح العباب ينبغي
 حرمة الجهر بالقراءة
 في المسجد وجل كلام
 النووي بالكراهة
 على ما لا يخفى الثاني
 وعلى كون القراءة
 في غير المسجد
 (وا كراهة صلاة على
 النبي صلى الله عليه
 وسلم وبها وليلتها)
 لا يخبر العبد
 الا بقرآن

فيه فان صلواتكم معروضة على وخبر اكثر واعلم من الصلاة في الجمعة يوم الجمعة من صلى على الصلاة
صلى الله عليه سائر ايام اولى الاحياء ما يصح ان يذكر الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم
في هذا اليوم فقد قال صلى الله عليه وسلم من صلى على في يوم الجمعة ثمانين مرة غفر الله له ذنوب ثمانين
سنة قيل يا رسول الله كيف الصلاة عليك قال تقول اللهم صل على محمد عبدك ونبوك ورسولك النبي
الاموي وقد دعا واحد من آل محمد صلى الله عليه وسلم على محمد صلى الله عليه وسلم لا يكون لا يرضاه ولحقه اداء
واصله السليمة وابعد المقام الذي وعدته واجزه من امله واهل واجزه افاض ما يزيث نبياعن امته
وصل عليه وعلى جميع اخوانه من النبيين والاهل الحسين يا ارحم الراحمين تقول هذا سبع مرات فقد قيل
من قالها في سبع جمع في كل جمعة سبع مرات وحيث شفاعته صلى الله عليه وسلم وان اراد ان يزيد
اثنى بالصلاة المائتين فقال اللهم اجعل فضائل صلواتك ونواحي بركاتك وشرائف كراتك وروايتك
ورجلك وتحيتك على محمد سيد المرسلين وامام المتقين وخاتم النبيين ورسول رب العالمين قائدا لمير
وقايع البروني اجمعت في الصلاة اللهم اجعلهم ما هم فيهم من اهل البيت وقرى به عينه بفضله الاولون
والآخرون اللهم اعطه الفضل والفضيلة والشرف والوسيلة والدرجة الرفيعة والميزة الشائعة
المسبة اللهم اعط محمد اسؤله وبلغه ما هو له واجعله اول شافع واول مشفع اللهم غظم ربهاه وغل
ميرامه واجعله وارفع في اعل المقربين درجته اللهم احشرنا في زمرته واجعلنا من اهل شفاعته
واجعلنا من سعة توفيقه على ملته واودنا حوضه وسعدنا بكمه غرنا بالانوار من ولاشاكين
ولا مدلين ولا فائقين ولا مقتولين آمين يا رب العالمين وعلى النجاة فكل ما في به من اعطاء الصلاة
ولو بالشهو رفق الشهود كان صلوا ونفى ان يصف اليه الاستغفار فان ذلك ايضا مستحب في هذا
اليوم اه ملخصا (قوله ولا كثر من افضل من اكثار ذكر القرآن) يعني ان الاكثار من الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم في الجمعة يومها افضل من الاكثار من غيرها من الاكثار من غيرها
وقوله لم يرد بخصوصه فاعل الفاعل يعود على الاحد الا ان من الذي كثر او لقرآن او يعود على المذكور
منها ما لم يرد كل من الذكر والقرآن عن النبي صلى الله عليه وسلم بخصوصه فان ورد فيه ذلك
بخصوصه كقراءة الكهف والتسبيح عقب الصلوات فالاشتغال به افضل من الاشتغال بالصلاة على
النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ودعاء) الجرم معطوف على صلاة أي وساكثار دعائه (قوله
راجح الخ) على لسانه الاكثار من الدعاء وقوله ساعة الاجابة أي ان الدعاء فيها يستجاب ويقدم مادعا
به الحالة بخلافه في ان كل دعاء مستجاب وهي من هذا نص هذه لامة ابراهيم (قوله وارجاها)
أي ساعة الاجابة أي اقرها ارجاها أي حص ولا وقوله من جلوس الخطيب الى آخر الصلاة قال سم
لا يخفى نعم من جلوس الخطيب الى فراغ الصلاة بتفاوت باختلاف الخطباء اذ يتقدم بعضهم
ويتأخر بعضهم بل يتفاوت في حق الخطيب الواحد ذنبتقدم في بعض الجمع ويتأخر في بعض فهل
تلك الساعة متعددة فهي في حق كل خطيب ما بين جلوسه الى آخر الصلاة وتختلف في حق الخطيب
الواحد ايضا باعتبار تقدم جلوسه وتأخره فظهر ظاهر الخبر المتعدد ولا مانع منه ثم رأيت الشارح
سئل عن ذلك فاجاب بقوله لم يرد في نفسه ذلك منسبين حتى رأيت الناشر يقول عن بعضهم انه قال
بازم على ذلك ان تكون ساعة الاجابة في حق جماعة غير هائي في حق آخر من وهو غلط ظاهر وسكت
عليه وفيه نظر ومن ثم قال بعض المتأخرين ساعة الاجابة في حق كل خطيب وسامعه ما بين ان يجلس
الى أن تنتهي الصلاة كما هو في الحديث فلا دخل للعقل في ذلك درجة النقل اه قال الشارح في
شرح الاحاب وقد سئل الباقر كيف يدعو حال الخطبة وهو امور بالانصات فاجاب بما ليس
من شروط الدعاء للفظ بل استحضار قلبه كافي اه وقد قال ابي القاسم المصومون الانصات
الاملاحة من الخطبة والاشتغال بالدعاء بالقلب رباعا بقوت ذلك اه (قوله وهي لحظة لطيفة) أي

الاكثار منها افضل
من اكثار ذكر او
ان لم يرد بخصوصه
اله سبحانه (ودعاء)
يعا رجاه ان يصادف
ساعة الاجابة وارجاها
من جلوس الخطيب
تأخر الصلاة
هي لحظة لطيفة

أن ساعة لأجابه لحظة لطيفة وأفاد هذا أنه ليس المراد بقوله فم أو أوجاه من جلوسه أن ساعة
 الأجابة مستغرقة لساعتين الجلوس أو آخر الصلاة بل المراد أنها لا يخرج عن هذا الوقت فاعلم لحظة لطيفة
 ففي العصبين هندي ذكره ياه وأشار بيده بقلها (قوله) وصح أنها آخر ساعة بعد العصر هذا
 لا يعارض ما تقدم من أنها من جلوس الخطيب إلى آخر الصلاة لأنه يحتمل أنها مشتقة تكون يوما
 في وقت ويوما في وقت آخر وعلا شرح المخرج أما خبر يوم الجمعة فتعاشر ساعة فيه ساعة يوجد
 فيها مسلم يسأل الله شيئا لأعطاه فاعلموها آخر ساعة بعد العصر فتعلم أن هذه الساعة
 مشتقة تكون يوما في وقت ويوما في آخر كما هو المختار في ليلة الدرة اه قال الجبيري وقوله مشتقة
 ضعيف والمعمد أنها تلزم وقتا بعينه كمان للمعمد في ليلة القدر أنها تلزم ليلة بعينها فقوله كما هو
 المختار ضعيف اه (قوله وفي ليلتها) معطوف على في يومه أي وسنكتار دعا في ليلتها (قوله) لما
 جاء أي ورد وقوله أنه أي الشافعي وقوله بلغه أي عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو مروي عه عس
 (قوله) وسنكتار فعل الخبر فيه (ما) أي في يوم الجمعة وليلتها السائر جابن زنجوي بعن للبيب
 ابن رافع قال من عمل خير في يوم الجمعة ضعف بعشر وأضعاف في سائر الأيام ومن عمل شر في مثل ذلك
 اه ارشاد العباد ويقاس اليوم باليلة اذ لا فرق (قوله) كالصدقة بمثل لفعل الخير اه في الأجابة
 الصدقة مستقيمة في هذا اليوم خاصة فتأتنضعف الأعلى من سأل والامام يحطب وكان يتكلم في
 كلام الامام فلهذا مكرره وقال كتب الاجار من شهد الجمعة ثم انصرف فتصدق بشيئين مختلفين
 من الصدقة ثم رجع فمكره كعتين ثم تركه وهو ما جوده ما ونشوءهما ثم يقول اللهم اني اسألك
 باسمك بسم الله الرحمن الرحيم وباسم الذي لا اله الا هو الحي القيوم الذي لا تأخذه سنة ولا نوم
 سأل الله تعالى شيئا لأعطاه وقال بعض السلف من ايام مسكنة يوم الجمعة ثم غدا وباتسكروا يوم
 أحدكم قال حين سئل الامام بسم الله الرحمن الرحيم الحي القيوم أسألك أن تعفري وترجني وتغفري
 من الذنار ثم دعا بسم الله احتج به وقوله وغيره أي غير الصدقة كالوقوف واماطة الاذي عن الطريق
 والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وزيادة رخص (قوله) وباشغف المصدر المأخوذ معطوف
 على كذا رأى وسن الاشتغال ولاحاجة إلى ذلك اه لأنه يعلم بما قبله اذ فعل الخير شامل للقراءة
 وله كرو ونحوه أو قد صرح بالان لا كذا من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أفضل من
 كذا اه كذا ذكر أو قرآن لم يرد ونحوه (قوله في طارقه) أي إلى الله - فقال في المعنى والمختار كما قال
 المصنف في بانه ان التماس في الطريق حائره فتعبر مكرهه اذ الله صاحب ان التماسي عنها كرهت
 قال الاندري ولعل الاحوط ترك التماس فيها قد كرهها بعض السافيه ولا سيما في مواضع زجة
 والهدية اه وقوله وحضوره أي وفي حضوره والمراد ان يشغل وقت انتظار الصلاة وقوله يحمل
 الصلاة تعطف متعلق بحضوره (قوله) بقرعة متعلق بيشغل (قوله) وافضله أي الذي كره (قوله) قبل
 الخطبة متعلق بمحذورة كان الاولى ريد كرهه كافي المعنى واليه قال في الروض وسرحه
 واشتغل بديان من حذر قبل الخطبة فاند كرهه والاول والثانية على النبي صلى الله عليه وسلم اه (قوله)
 وكذا في الخطبة) أي وكذا سن أن يشغل بما ذكره اذ حضر صلاة الخطبة ولم يسمعها (قوله) كما
 أي في باقي قوله نعم الاولى غير السابعة أن يشغل بالتمتع والله كره (قوله) لا لاخير (الترغيب) فليل
 لسنة الا كذا من فعل الخبر وسنة الاشغال وقوله في ذلك أي الذي كره من كذا فعل خير
 ولا اشتغال بما ذكر من التماس والله كره والصدقة على النبي صلى الله عليه وسلم وقد علمت هذا من
 الا - بار لوردة في ذلك ورنه غل والحاصل اني لم يجعل ريم مجمعة لئلا تحرمه فيك فيه عن جميع
 أسفل الله يابا كثر فيه الأثر وروى الخبر كذا وعادة السلف (قوله) وان (قوله) معصية على
 كره ريفه أي وسن ان يقرأ (قوله) قبل ان يشرى رجليه اه قبل ان يسميها عن المينة التي سلم

وصح أنها آخر ساعة
 بعد العصر وفي ليلتها
 لما جاء عن الشافعي
 رضي الله عنه أنه
 بلغه أن الدعاء
 يستجاب فيها وأنه
 اعتقه فيها وسن
 كذا فعل الخير
 فيها كالصدقة
 وغيره وأن يشغل
 في طريقه وحضوره
 عمل الصلاة بقراءة
 أذكر وأفضله
 الالة على النبي صلى
 الله عليه وسلم قبل
 الخطبة كذا حالة
 الخطبة ان لم يسمعها
 كما لا يخبر والترغيب
 في ذلك ونقرأ عقب
 سلامة من الجمعة
 دل أن ينشئ رجليه

عليها وبردها الى هيئة أخرى فهو يقر اليها من نبي كرمي قال في الصباح ثبت الشيء اثني ثمانين
 بابري اذا عطفته ورففته ونشيت من مراد اذا صرفته عنه (قوله الفاتحة الخ) مفعول
 بقرأ (قوله سبعا) حال من القراءة لما خوذت من بقرأ أو تأتب عن المفعول المطلق أي بقرأ ذلك
 حال يكون قرأه كل واحد من السور المذكورة مكررة سبعا وبقرأ ذلك قرأ سبعا سبعا
 (قوله لما ورد أن من قرأها) أي الفاتحة وما بعدها وورد أن شأن من قرأها حفظ الله له دينه ونياه
 وأمله وولده ٦ وورد أن شأن من قرأها رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
 قرأ بعد صلاة الجمعة قل هو الله أحد أو قل أعوذ برب الغلق وقل أعوذ برب الناس سبع مرات أعادها لله
 بهامن السوا الى الجمعة الأخرى وقال ابن مسعود رضي الله عنه من قال بعد قراءة ما تقدم اللهم يا غني
 يا جديا مبدئ يا معديا رحيم يا ودود أغني فضلك عن سواك وبحلالك عن مرأك أغناك الله ورضقه
 من حيث لا يحتسب قال أنس رضي الله عنه من قال يوم الجمعة سبعين مرة اللهم أغني فضلك عن
 سواك وبحلالك عن مرأك لم ير عليه جهنم حتى يقبضه الله تعالى (فوائد) الأولى عن ابن عباس
 رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من قال بعد ما تضي الجمعة سبعين الله العظيم
 ويحمده مائة مرة غفر الله له مائة ألف ذنب ولوالديه أربعة عشر ألف ذنب الثانية عن سدي
 عبد الوهاب الشعراني نعمنا الله به أن من تأتب على قراءة هذين البيتين في كل يوم جمعة توفاه الله
 على الإسلام من غير شك وهما

المهي لست للقدوس اهلا * ولا أقوى على نار الحميم

فهو لي تو بقوا غفر نوني * فالتك نافر الذنب العظيم

وقيل عن بعضهم أنها تقرأ خمس مرات بعد الجمعة الثالثة عن عراك من مالك أنه كان اذا صلي الجمعة
 انصرف فوقف على باب المسجد وقال اللهم أحبت دعوتك واصلت فريضتك وانتشرت كما أترقي
 فازرقني من فضلك وأنت خير الرازقين وقد قلت وقولك الحق يا أيها الذين آمنوا اذا نودي للصلاة
 يوم الجمعة فاسعوا الي الذكرا لله وذروا البيع ذلك خير لكان كنتم تعلمون فاذا قضيت الصلاة
 فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثير العلك يحلون (تنبيه) وجدت في
 هامش حاشية الكردي مائة ذكر عرش في حاشيته على مانه يني تقديم المسببات المذكورة
 على الذكرا لوراد عقب الصلاة لحث الشارع على طلب التورن بها ولو لم يكن في ذلك ان في شرح
 المناوي على الاربعين أنه يقدم التسميع وما معه عليها وينبغي أن يقال يقدم المسببات على تكبير
 العبد اه وقوله على تكبير العبد أي التكبير المقيد في عيدا الأضحية (قوله مهمة) من ان يقرأها
 أي الفاتحة والاحسان والمؤذنين وقوله وآية الكرسي بالصيغة مطوف على مفعول بقرأ (قوله
 وشهد الله) أي يقرأ آية شهدا وهي شهد الله أنه لا اله الا هو والملائكة وأولو العلم قائما
 بالنقط لاله الا هو العزيز الحكيم (قوله بعد كل مكتوبة) متعلق بيقراها (قوله وسين ياوي)
 معطوف على الفرفقة فهو متعلق بما تعلق به أي وسين ن يقرأها ذكر حين ياوي على قرأه
 أي يستتر لاجل النوم (قوله مع أو اترأج) متعلق بيقراها القدر أي يقرأها مع قراءة أو اترأج
 وقوله والكافر ومعطوف على أو اترأج ومع قراءة الكافر ون تأتب الواو في كتابه (قوله
 ويقرأ خواتيم الحشر) أي يسن أن يقرأ خواتيم الحشر وهي أو اترأج لانهذا القر أن على جبل لرايته
 حاشا من صدق من خشية الله وتلك الامثال نضر بها للناس لعلهم يتفكرون والله الذي
 لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة والرحمن الرحيم هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام
 المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر سبحان الله عما يشركون هو الله الخالق البارئ المصور له
 الاسماء الحسنى - حله في السموات والارض وهو العزيز الحكيم وقوله وأول ما فرغ من حرمه تنزيل

وفي رواية فمسل أن
 تتعكلم الفاتحة
 والاحسان والمؤذنين
 سبعا سبعا لوراد أن
 من قرأها غفر له ما
 تقدم من ذنبه وما
 تأخر وأعطى من
 الاجر بعدد من آمن
 بالله ورسوله
 (مهمة) يسن أن
 يقرأها وآية الكرسي
 وشهد الله بعد كل
 مكتوبة حين ياوي
 الى قرأه مع أو اترأج
 البقرة والكافرون
 ويقرأ خواتيم الحشر
 وأول ما فرغ الى اليه
 المصور وأحسبتم أنما
 خلقناكم عبدا لى
 آخرها

٦ وورد أنها هذه
 الرواية باسقاط الفاتحة
 بخلاف الرواية التي
 ذكرها الشاذح
 فانها باثباتها له
 مؤلف

الكتاب من الله عز وجل العليم غافر الذنب قابل التوب شديد العقاب ذي الطول لا اله الا هو اليه
المصير وقوله واغضبني اى وقرأنا غصبت وهي اغصبت انما خلقناكم عبداً وانا ربكم النيا
لارجعون فتعالى الله الملك الحق لا اله الا هو رب العرش الكريم ومن يدع مع الله الها آخر
لا يرهان به فانما حاسبه عند ربنا لا يظلم الكافرون وقل رب اغفر وارحم وانت خير الراحمين
(قوله صباحا ومساء) متعلق بقوله وقرأوا آياتهم الخ أي وقرأوا ذلك في الصباح والمساء وقوله مع
اذكارهما أي الصباح والمساء أي وقرأوا كذا فعل اذ كذا وما وقد عقد المؤلف في ايراد
المعاد بالامتنان لا فتنه ان شئت (قوله وان يواطىء كل يوم الخ) أي ويسن أن يواطىء كل يوم (قوله
وعلى الاخلاص الخ) أي ويسن أن يواطىء مع ما ذكر على الاخلاص كل يوم مائة مرة وقوله والقبر
أي ويواطىء على الاخلاص مع والقبر وليال عشر في عشر ذي الحجة (قوله ويسن) أي ويسن ان يقرأ
يسن نظير قرأ على مونا كس بره اوردوا جميعه ان حبان وقال المراد به من حضره الموت يعني
مقدمته لان له الميت لا يقرأ عليه وفي ربايات ابي بكر الشافعي ما من مريض يقرأ عنده من الامات
رباياتا ودخل قبره رباياتا وحشر يوم القيامة رباياتا قال الجارزى ولعل الحكمة في قرائتها ان احوال
القيامة والبعض مذكورة فيها فاذا قرئت عليه تجد له ذلك احوال وقوله والعد أي ويسن
ان يقرأ عنده الرعد أي لقول حابر بن زيد انها من عليه نحو وجال وح قوله عند الغضر متعلق
بقرأ المقدر (قوله ووردت في كلها احاديث غير موضوعة) قد استوعبها الامام النووي في اذكاره
فارجعها من شاء (تنبيه) ينبغي للعاقل ان يواطىء على الاذكار النبوية الواردة عن خير الرتبة
المشتركة بعد المكتوبة وغيرها من جميع الاحوال فان من افضل حال العبد حال ذكره رب العالمين
واشته الله المأذ كالأولدة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم سيد المرسلين فن أراد الاطلاع على ذلك
فعليه المسالك القريب لكل سالك فكتب تأليف عالم القصر والمجاهر الجامع بين على الباطن والظاهر
سيدنا الحبيب طاهر بن حسين بن طاهر باعوى فانه كتاب حوى من نفائس الاذكار واجلائل
الادعية والأوراد عاشر في قلب القارئ ويسلك به سبيل الارشاد فكفلا وقد استوعب جملة
من الاوراد وازداد السادة الاراد ما يستوعبه السالكات في الليل وأطراف النهار فبادرهم بالسالك
الطالب طريق الاخرة الى تحصيله وشرع من ساعد الاجتهاد بالعمل بما فيه وسلك سبيله فتران
شأننا تعالى بمسائر جو ومن غوائل النفس والشيطان وظلمات غمها بنوره ونعمنا الله للعمل
بما فيه واعاذنا من العجز والكسل عن مواظبته بحامه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه (قوله
ورم حفظ) قال في الاحياء لما ورد فيه من الرعيه الشديد وهو انه يجعل حشر يوم القيامة يحفظه
الناس وروى ابن جرير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سألوا يحفظ يوم الجمعة اذ رأى
رجلا يخطي رقاب الناس حتى تقدم فجلس فلما قصى النبي صلى الله عليه وسلم صلاته عارض الرجل
حتى لقى فقال يا فلان ما منعك ان تحم يوم معنا قال يا نبي الله وجهت معك فقال النبي صلى الله
عليه وسلم انك تحبني رقاب الناس اشارة الى انه احبط عمله وفي حديث مسنده انه قال ما منعك ان
تصلي معنا قال اول ترقي يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم رأيتك تأتيت وآتيت اى تأخرت عن
الكور وآتيت المحصور ومهما كان الصف الاول متروكا فليأمله ان يحصى رقاب الناس لاهم
غيموا حقهم وتر كوامض المضحكة قال الحسن تحضروا رقاب الناس الذين يبعدون على ثوب
الجموع يوم الجمعة وتنه لحرمة لهم وادامكن في المسجد الامن يصلي فينبى ان لا يسلم لانه يتكلم
جواب في غير محله وقوله رقاب الناس اى قرىبه منها وهو لما كتب والماء رقاب الجنس يشتمل
تخطي رقبة اورفتين قال عس وخدم من لغيره بارقاب المراد به يسمى من رفع رجليه
بحيث يجاذى في خطبه اعلى من كسب الجلس وعليه قياس من المرويين ليس ليصل الى نحو

صباحا ومساء مع
اذكارهما وان
يواطىء كل يوم على
قراءة الم الصلوة
ويس والادخان
والواقعة وتبادك
والزلة والتكائر
وعلى الاخلاص مائة
مرة والفجر في عشر
الحجة ويس والعد
عند الغضر ووردت
في كلها احاديث غير
موضوعة (ورم
حفظ) رقاب الناس

الصف الاول ليس من الخطي بل من تروق الصفوف ان لم يكن ثم خرج في الصفوف يعني فيها اه
ومن الخطي الحرم ما جرت به العادة من الخطي لتفرقة الاجزاء او بتغير المصداق في الماء او السؤال
لن يقرأ في المسجد (قوله للاحداث) العدة فيه (قوله في حرمه) الخطي اي الداعي حرمته فيها من
العبد الشديد (قوله والجزم بالحرمه الخ) ضعيف (قوله واختارها) اي الحرمة (قوله لكن قضية
الخ) معتد وقوله الكراهة اي التزجيم قال عيش قال سمع على منوع فان قلت ما وجه تجميع
الكراهة على الحرمة مع ان الايدس ارام وقد قال صلى الله عليه وسلم اجلس فقد اذيت قلت ليس كل
ايدي ارام او الخطي هنا فرض فان التقسم افضل اه (قوله لان الخ) اي لا يحرم الخطي بل وجد
الخ وقوله فرجة بضم الفه وقعها قال البرماي وهي خلاه ظاهر افه ماسع واقفا تخرج بها السعة فلا
يخطي اليها مطلقا اه (قوله فله) اي لمن وجد فرجة وقوله يخطي صف واحد او اثنين اي رجل
او رجلين ولومن صف واحدا لاكثر من جوامع يخطي الرجل فقط ما اذا كان في آخر لصف بحيث
الحائط فان ادعى الصفي ورجا ان يتقدموا اليها اذا اقيمت الصلاة كره لكثرة الايدي فان برج
ذلك فلا كراهة وان كثرت الصفوف وكذلك اذا قامت الصلاة لم يسدوها فخير فها ان كثرت وفي
البحري وحاصل المعقده ان اذا وجد فرجة لا يكره الخطي مطلقا اي سواء كانت قريبة او بعيدة و
تقدم احد اليها ام لا واما استقباب تركه فاذا وجد موضعا استقببك والافان رجا فسداها
فذلكم والا فلا يتحصر تركها اه (قوله ولا امام) معطوف على من وجد فرجة اي ولا يحرم
الخطي لامام لا يضطر ازاله وقوله لم يجدر بقاى الخرباى اي او لغيره فان وجد طر يقاسلجها
بدون الخطي كره (قوله ولا غيره) معطوف ايضا على من وجد اي ولا يحرم الخطي لغير الامام
وقوله اذا انقضى الخ الحاضر ون قال في المصنف ولا يكره لهم الاذن ولرضا داخلهم السر وعلى انفسهم
لكن يلزمهم من جهة اخرى وهوان الاثر بالترتيب كره اه وقوله فبه اي في الخطي وقوله
لاحياتج بها اذا انقضى الخ حياه منه فيخرج الخطي او يكره (قوله ولا اعظم) معطوف ايضا على من
وجد اي ولا يحرم الخطي لعظم اي في النفوس قال في الحقة وقدمه الاذرى بمن ظهر صلاحه
وولا يتلبرك الناس به (قوله الف موضعا) قال عيش اي اول ما بال اه واعلم ان الذي كره
الشارع من الصور المستثناة من حرمه الخطي او كراهه على القولين اربع صور وبقي منها اذا سبق
الصبيان ازال العبد او غير المستوطنين الى الجامع فانه يجب على الكاملين اذا حضروا الخطي
لسماع الخطيب فاذا كانوا لا يسمعونها هم البعد ومنه ما اذا كان الجالسون عبيد ذلك المخطي او
اؤلالاه ولهذا يجوز ان يبعد عددا قليلا عنه في الصف الاول فاذا حضر السيد امر العدة قاله
ابن العماد ومنه ما اذا جلس الشخص في طريق الناس (قوله ويكره يخطي المجتمعين لغير الصلاة)
لظاهر ان كراهة ذلك منبهة على القول كراهة يخطي المجتمعين للصلاة اما على قول بالحرمة فيجوز
وؤيد التصريح بلفظ ايضا بدقوة لغير الصلاة في عدة القوم ونصها ويكره يخطي المجتمعين لغير
الصلاة ايضا اه وقوله ايضا اي ككرامة ذلك الصلاة (قوله يحرم ان يقيم الخ) لغير العاجين لا يقيم
الرجل الرجل من جلسته ثم يجلس فيه ولان يقول تفهوا ووتوسعوا وان قام الجالس باختياره
واجلس غيره فلا كراهة على الغير وعلى الحرمة في الاول كما عيش حيث كانوا كلهم يتنظرون
الصلاة كما هو الغرض اما ما جرت به العادة من اقامتها للجالسين في موضع الصف الذين قد سئلوا
جماعة اذا حضرت جماعة بعدهم وارادوا فعلها لظاهره لا كراهة فيه ولا حرمه قال الجالس ثم
مقصر باسراف الجلوس اي ودي تقويت القضية على غيره (قوله ويكره لغيره) اي ويكره لمن
سبق في مكان من الصف الاول مثلا ان يقوم منه ويجلس غيره فيه (قوله الا ان تنقل ليله) اي
الا انقل المؤثر لمكان مثل المكان الذي آثر به ولا يكره الا يثار ومعه او اقرب منه الى الامام اي

للأحداث العدة
فيه والجزم بالحرمة
ما نقله الشيخ أبو حامد
عن نص الأشافعي
واختارها في الروضة
وطها كثيرا
لكن قضية كلام
الشيخين الكراهة
وصرح بها في المجموع
(لان وجنفره
قدامه) فله بلا كراهة
خطي صف واحد
أو اثنين ولا امام
يجدر بقاى
الغراب لا يخط ولا
لغيره اذا انقضى فيه
لاحيات على الاوجه
ولا اعظم الف موضعا
ويكره يخطي
المجتمعين لغير الصلاة
ويحصر ان يقيم
احدا بغير رضاه
لجلس مكانه ويكره
اينار غيره بمجلسه الا
ان تنقل ليله او
اقرب منه الى

أو الآن انتقل لمكان أقرب إلى الامام من المكان الذي آثر به فلا يكره أن ينتقل لمكان أبعد من
الذي آثر به كره (قوله وكذا الآية لرب سائر القرب) أي وكذلك يكره الأثر بالشارع أو ما قوله تعالى
ويؤثر ون على أنفسهم فالمراد الأثر في حظوظ النفس من أن آثر قارئ أو عالما بالعلم أو الامام أو برع عليه
إذا غلبت فائقته لا كراهة لكونه معصية عامة (قوله وله تبعية الخ) مرتبط بقوله فلا كراهة
تخطى الخ يعني أن من وجد فرجة أمامه لم يتخطى صفه أو صفين لأجل سد هاوله تقية بعبادة في تلك
الفرجة لتقريبه منه بقرش عبادة مع غيبته وفي الجبري ما نصه وما يرتب به العادة من فرش
العبادات الروضه ونحوها من الغفر أو ملوغ الشمس قبل حضور أصحابها مع تأخيرهم إلى الخطبة
أو ما يقرأه الأبعد في كراهته بل قد يقال بتأخيرهم لما فيه من تحصيل المصالح غير فائدة كما في شرح
در وعبارة الرمولي ويكره عبادة ونحوها لما فيه من التحريم مع عدم إحاطة القصة خصوصا
في الروضه الشريفة اه وظاهر عبارة محل أن البعث المذكور حرام ونصها ولا يجوز أن يثبت
من فرش نحو عبادة لما فيه الخ وقول محل بل قد يقال بقرينه أي تحريم الفرش في الروضه قال
عش عليه هذا وهو المعتقد اه (قوله بتأخيرهم) متعلق بتأخير أي وله تبعية أي دفعها بتأخير
رحله من غير دفع لها وإن جاز تحت نفوذ يده وعصاه (قوله وإحالة) بالرفع عطفا على تأخير قوله في
محلها أي العبادة فلو صلى عليها لم يفرضا صاحبها (قوله ولا يرتبها) أي يجعلها أثر يلقبها في
مكان آخر (قوله ولو يفر بده) كراهه وقوله لا يجوز في ضمانه أي ورثه ما لو قال لا تدخل في
ضمانه لمكان أولى وسيدكر الشارح باب الرغف هذه المسئلة بأسطع اهنا (قوله وحرم على من
تأمره الجمعة بمصاحبة) أي قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسهوا إلى
ذكر الله وذروا البيع نور دال على أن من قرأه من غير وعمل الحزمة في حق من جلس له في
غير الجامع أمام من سمع النداء فقام فأصدا الجمعة فباع في ماله أو في الجامع أو باع فانه لا يحرم
عليه لكن البيع في المسجد مكره ومحلهما أيضا أن كان عالما بالنهي ولا ضرورة كسبه المفسر
ما بال كلهم سمع كفن امت خفية تقريه بالآخر والأدلة لا حزمة وأن أتت الجمعة فخرج بقوله من
تأمره الجمعة من لا تأمره فلا حزمة عليه ولا كراهة لكن إذا تباين مع من هو مثله أما ذاتا فبيع مع
من تأمره حرم عليه أيضا لأعانتة على الحرام وقيل كراهة ذلك (قوله كاشتغال بعبادة) متمثل في
مباينة قال في النهاية وهل الاشتغال بالعبادة كالكتابة كاشتغال بمحو البيع مقتضى كلامهم ثم
اه قال عش أي يفرح خارج المسجد ويكرهه (قوله بهدش روح) متعلق بحرم وقوله في أذان
خطبة أي الأذان الذي يندى الخطيب وقيل الأذان ما ذكر لانه الذي كان في عهد صلى الله عليه
وسلم فالصرف للنداء في الآية إليه (قوله وإن عقد) أي من حرم عليه العقد بعبادة كان أو غير وعبرة
المعنى مع الأصل فإن ما من حرم عليه البيع صريحه وكذلك عقود لالهي متى خارج عن
العقد أي وهو الشاغل عن صلاته لم ينعى اه (قوله في الدار المغسوبة اه) (قوله ويكره) أي
محمومة اه وقوله قبل الأذان أي الذي يندى الخطيب وإن كان بعد الأذان الأول وقوله بعد ذلك وال
شماق يكره أو يتعلق بمحذوف حال من تأمر عليه ونما كراهة ذلك بعد ذلك وقت الوجوب أو
أن في تأخير الجمعة عن الزوال فزكر اه وتوضيح بعد ذلك والما أوقع ذلك قبله يكره وهذا
محمول على من يكره ما ليس به ولا يفرح به اه من رقت وجوه غيبه (قوله حرم على من تأمره
الخ) أي لما صح من من فروم الجمعة بعد الصبح من حيثها لئلا يتولوا لانه من سفره
ولا إقامه على قضاء حاجته حكى ابن أبي شبة عن مجاهد بن قنم أن سمر حزين حضرت الجمعة
فاضطرب عليهم خياؤه وراه في نار رزق (قوله سفر) وأقول له مروج به الصوم قبل
زوال النهار وإن كانت الجمعة في يوم لا ييس من ذلك اليوم الترتيب خالفه

الامام وكذا الإتيان
بساتر القس ببوله
تقبة عبادة غير
بتأخير جهل الصلاة
في محلها ولا يرتبها
ولو يفر بدها خوفا
في ضمانه (و) حرم
على من تأمره الجمعة
(بحو مباينة)
كاشتغال بعبادة
(بعد) شروع في
(أذان خطبة) فإن
عقد صحت العقد
ويكره قبل الأذان
بعد الزوال (و) حرم
على من تأمره الجمعة
وإن لم تتعبد به (سفر)

غيره اه وقوله وخالفه غيره أي فما إذا هم قوا في الجمعة به (قوله تقوت به الجمعة) أي بحسب ظنه
 ونحوه بهما إذا لم تقه به بأن غلب على ظنه ما درا كهما في مقصده أو طريقه فلا يحرم للحصول المقصود
 وهو ادراك كهما بالسر ولو تبين خلاف ظنه بعد سفره فلا يحرم السفر غير معصية كما هو ظاهر اه وفي
 الحقيقة وقيد به أي علم الحرمة فما إذا لم تقه عليه صاحب الشهيم بنحاشا إذا لم تقه عليه جماعة بلده
 بأن كان قسام الأربعين وكانه أخذهم عامرا أنفاس من حرمة تعطيل بلادهم عنها سكن الفرق وأضحى فإن
 هؤلاء معطلون بشرح حاجة بخلاف المسافر فان فرض أن سفره لغرض حاشا فجمعه ما قاله وإن تمكن منها
 في طريقه اه (قوله كان ظن الخ) بمثل السفر الذي تقوت به الجمعة والأولى بأن ظن بقاء التصوير
 وقوله لا يدركه أي الجمعة وقوله في طريقه أي بأن لم يكن فيه محل تقام فيه الجمعة وقوله أو مقصده
 أي بوطنه أو غيرهما من ظن أنه إذا وصله بعد الجمعة قد صليت (قوله ولو كان السفر طاعة) غايته
 الحرمة وهي للرغلة في التقديم الذي يخص حرمة السفر قبل الزوال والبالح هو محصل سفر الطاعة قبل
 الزوال مانزا اه يجزى وقوله مندوبا أو واجبا بالناسب مندوبا أو واجبا ليكون تنجها في الطاعة
 والمندوبة كزبان قبر النبي صلى الله عليه وسلم والواجبة كالجمعة (قوله بعد سفرها) متعلق بحرم أو
 بمحذور عدم السفر وأحرم من بعد السفر مع أن وقت الوجوب بانها قبل الزوال لأن الجمعة مترتبة
 باليوم ولذا وجب السعي إليها قبل الزوال على بعيد الدار (قوله أي غير يوم الجمعة) تأدي هذا التفسير أن
 إضافة ظرف لغير الجمعة لادنى ملازمة إذا لم يجر ليومها إلا ما كان لها كانت تقع في اليوم نسب إليها
 ما ينسب إليه (قوله إلا أن غشي الخ) استثناء من حرمة السفر بعد السفر أي بحرم من بعد الصلاة
 من عدم سفره حصول ضرر فلا يحرم حيثئذ وقوله كأنه قطع الخ بمثل للضرر وقوله عن الرفقة أي
 الذين يجشي الضرر بفراقهم قال غش وليس من الضرر ما يربى العاد نعم أن الإنسان قد قصد
 السفر في وقت مخصوص لا لرافقة تقوت بقوات ذلك الوقت اه قال الجيزي كالذين يريدون السفر زيارة
 سيدى أجد السدى في أيام مولده من يوم الجمعة مع رفقة وكانوا يجيئون رفقة أو مسافرين في غيره اه
 ويستثنى من الحرمة أيضا لو احتاج إلى السفر لذلك وقوف عرفه أو لانتفاع بحموله أو لأسير فهو زلة
 السفر ولو بعد الزوال بل يجب الانتفاء أسير أو نحوه كقطع الغرض لذلك (قوله كان غير سفر معصية)
 قيد في عدم الحرمة وسنذكره بإعتباره (قوله ويكره السفر إليه الجمعة) في فتاوى ابن جرير أنه
 مثل رضى الله عنه هل يكره السفر إليه الجمعة فأجاب بقوله مقتضى قول الغزالي في الخلاصة من سافر
 إليها داعيا عليه ملكا الكراهة وهو منه ان قصد بذلك الفرار عن الجمعة قياسا على بيع النصاب
 الزكوى قبل الحول الآن يفرق بان الحول ثم سبب الحول أو حوبا انعقد في حقه بخلافه هنا وكان هذا
 مدرك قول بعضهم لم لا حلت من الأصحاب ما يقتضى الكراهة اه (قوله داعيا عليه ملكا) أي قال
 لانتحاده من سفره ولا إتيائه على قضاء حاجته اه حر (قوله أما المسافر لمعصية) معتز زفوله أن كان
 غير سفر معصية والمناسب تقديمه على قوله ويكره الخ والتعريف بقوله أما مسافر لمعصية (قوله لا تسقط
 عنه الجمعة) المناسب فحرم عليه السفر ولا تسقط عنه الجمعة وقوله مطلقا أي سواء غشى من عدم
 سفره ضررا أم لا وذلك لأنه في حكم المقيم (قوله وحيث حرم عليه السفر هنا) أي بأن سافر بعد فجر يوم
 الجمعة ولم تكن فيه في طريقه يتصرف بتخلفه وقوله لم يترخص أي بترخص السفر من القصر والجمع
 والتسفل إلى حية مقصده وقوله ما لم تقه الجمعة قيد في عدم الترخيص أي لم يترخص من عدم قوا
 الجمعة بأن يبقى وقت سعيها وخطبتها فإن فاتت الجمعة بتجريح وقتها أو بالأس من هاترخص من حين
 الفوات (قوله فيحسب ابتداء سفره الخ) مفرع على مفهوم التمسك أي فإن فاتت فيحسب ابتداء سفره
 من وقت فواتها لا لتها سبب للمعصية قال سري بنى إذا وصل لمحل لورجعه منه لم يدركه أن ينعتد
 سفره من الآن وإن كانت إلى ذلك الوقت لم تقه في عملها اه (تتمه) لم تعرض المؤلف لسئلة

تقوت به الجمعة كان
 ظن أنه لا يدركه في
 طريقه أو مقصده
 ولو كان السفر طاعة
 مندوبا أو واجبا
 (بعد سفرها) أي
 فجر يوم الجمعة إلا أن
 غشي من عدم سفره
 ضررا كأنه طاعة عن
 الرفقة فلا يحرم أن
 كان غير سفر معصية
 ولو بعد الزوال
 ويكره السفر إليه
 الجمعة لما روى
 بسند ضعيف من
 سافر إليها داعيا عليه
 ملكا أما المسافر
 لمعصية فلا تسقط
 عنه الجمعة مطلقا
 قال شافعا وحيث
 حرم عليه السفر هنا
 لم يترخص ما لم تقه
 الجمعة فيحسب ابتداء
 سفره من وقت فواتها

الاستحذاف ولا يضمن التعرض في التمسك بالثابتة فقولنا علم ان الامام اذا نجز جهن الامامة فهو تناقض
 عن المتقدمين او من الصلاة بعدد ما وغيره فخلقه غير ماض - واد استخلف نفسه او استخلفه الامام او القوم
 او بعضهم لان الصلاة ما مامنا بالتعاقب جائزة كافي قصة ابي بكر مع النبي صلى الله عليه وسلم في مرضه
 حيث كان يصلي ابي بكر اماما بالناس في مرض النبي صلى الله عليه وسلم فاحس النبي صلى الله عليه وسلم
 بالخفة في دمه بيوته فدخل يصلي ابي بكر يحرم الناس قناروا ويكرهونهم واقتدى به بعد مرضه وجهه
 من الامامة وحاصل ما يتعلق بهذه المسئلة ان الاستحذاف اما ان يكون في الجمعة واما ان يكون في
 غيرها فالاول اما ان يكون في أثناء الخطبة او بينها وبين الصلاة او في الصلاة فان كان الاول اشترط
 سماع الخليفة فاما من اركانها وان كان الثاني اشترط سماع الخليفة جميع اركانه اذ من لم يسمع
 ليس من أهل الجمعة انما يصير من أهلها اذا دخل في الصلاة وان كان الثالث فهو على ثلاثة اقسام
 أحدها ان يقع الاستحذاف قبل ان يقضى الخليفة بموهذا لا يصح مطلقا لاحتياج المتقدمين الى
 تجددينية القدرة به المؤدى الى انشاجعة بعد ان يرى نائبا ان يقع به القدرة به في قيام الركعة الاولى
 او في ركوعها وهذا يصح وتحصل الجمعة له ولهم نائبا ان يقع بعد ركوع الركعة الاولى ولو في اعتداله
 وهذا يحرم عليه لانه يفتقر ذلك الجمعة على نفسه فوجب ان يتقدم غيره من أدركه في الركوع او قبله
 ومع ذلك لو تقدم هو صحت الجمعة له لانه ووقع خلاف بين الناس من فساد ذلك الخليفة ركوع
 الثانية وسجدتها واستخلف في التشهد فقال ابن حجر لا يدرك الجمعة بل يتماطلها وقال شيخ الاسلام
 والخطيب والزمللي يدرك الجمعة قياما في ركعة ثم يسلم والى وهو اذا وقع الاستحذاف في غير الجمعة يجوز
 مطلقا سواء كان الخليفة مقدما بالامام قبل ان تبطل صلاته ام لا لكنهم يحتجون بنسبة الاقتداء
 به في الثانية ان خالف الامام في ترتيب صلاته بان استخلف في الثانية اولى من الاخرة فان لم يخالفه
 في ذلك بان استخلف في الاولى اولى من الثانية رابعية لاحتياج نسبة الاقتداء بالامام في الاولى وهي ما اذا
 كان مقدما به قبل ان تبطل صلاته ولا يحتاجون لنسبة الاقتداء مطلقا لانه تزعم رعايته ثم صلاة
 الامام باقتدائه به ثم كان لما ينظم صلاة الامام فذلك والا فراقب من خلفه فاذا هو بالقيام
 تام والا فعدو في رابعية اذا هو بالتمود فعدو تشهد معهم ثم يقوم فاذا قام معه علم انهم يتبعون
 والاعلم انما اخترتم ثم انه يتمايجوز الاستحذاف ان وقع عن قرب بعد تبطلان صلاة الامام بان لم
 ينفردوا به بركن قولنا او فعلى او يمين زمن يمكن وقوع ذلك فيه والامتنع في الجمعة مطلقا وامتنع
 في غيرها بغير تجديدينية الاقتداء منهم ولو انفرد به عن المتقدمين بركن دون بعض احتساب الاول
 لتجددينية الاقتداء دون الثاني هذا في غير الجمعة فان كان فيها وكان غير المنفردين بان ان اربعين
 بقيت الجمعة والا بطلان كان الاشارة بان كن في الركعة الاولى وان كان في الثانية بقيت الجمعة
 ايضا (مروعة) هو اراد الامام ان يستخلف قبل خروجه من الامامة او من الله لا يجوز ولو بطلت
 صلاة الخليفة فتمت نالت فاحس نفسه سارفة قد رادع وهكذا هو بشرط في كل منهم ما اشترط
 في الخليفة الاول وراعى اني نظم صلاة الامام الاول ولو نوا ذلول ثم اقتدى بتخليقه فاحسبت
 الخليفة ثم تقدم هو حازو الكلام على مسئلة الاستحذاف ردا عما في هذا القدر قراءة
 والله سبحانه وتعالى اعلم (قوله تمه) أي في بيان كيفية زنا مسافر من حيث القصر ونحوه - وقد
 انفردوا بالقصا به مستعملين وكرونه عقب جماعة على نحو ما علم في ليل في القصر - بل
 الاجماع قوله في واد اضربتم في الارض اى - فترتم فهاؤمتهم الجهر ليس عليك جراح ان تفسدوا
 من الصلاة ولى - عني من امية رضى الله عنه قلت امر بن خطاب رضى الله عنه ان قال في ان خدم
 و - من الناس فقال عنت جماعة معه فسالت رسول الله صلى الله عليه وسلم في عنته فقال صدق
 الله ما عليكم فاقبلوا عنه رواه مسلم وروى ابن عيسى في نسخة من رافعي من نسخة - لا اله الا الله

(تمه)

دخل فيها ما لو سافر وقد بقي من الوقت ما يسير وكمة فانه بقصره اسوأ شرع فيها في الوقت وهو ظاهر
 لكونه أهدأ وذا لم يصلاها بعد تروج الوقت لا فائتة سفر له بحجري (قوله وفائتة سفر) الوو بمعنى
 او معدن هو ما معطوف على مؤداه ضاف الى لفظ سفر المختص في قصر وفيه متعلق بمعدن وادخل
 على فائتة وصغيره بعد وصل سفر القصر والمعنى ان قصر الصلاة باعية التي فائتة في سفر القصر جائز
 في سفر القصر أما فائتة الحضر فلا يجوز قصره في السفر وكذلك فائتة السفر لا يجوز قصره في
 الحضر ولو شك في انها فائتة سفر أو حضر قضاها تأمة احتياطاً ولان الاصل الاتمام (قوله وجمع الخ)
 معطوف على قصر أي ويجوز اسافر سفر طويلاً لجمع العصريين والمغربين أي ضم احدي الله لآخرين
 الاخرى في وقت واحدة منهم سواء كانوا تأميناً أو مقصودين أو احداها تأمة والاخرى مقصورة
 وفي العصريين وعند المالكية يجوز الجمع في السفر القصر أما عندنا فلا يجمع في قصر وجهه صلى الله
 عليه وسلم في عرفة ومزدلفة لانه كان مستديماً في سفر الطويل الذي لم يقم فيها ولا بعدهما أربعة
 أيام فجمع السفر وعند الامام أي حنيفة للنسك اه وقوله تقديم أي في وقت الاولي لغیر المقصر لان
 شرطه ان يجمع في وقت الاولي كما في وهو مستند في كل من تكرر الاعادة وفيه نظر ظاهر لان
 الاولي مع ذلك وجهه فقلنا ما نكاهه وكالطهر الجمعة في هذا فمقتضى على المقصر ان يجمع بينهما وبين العصر
 جمع تقديم اه تحفة زيادة وتوله وتأخيراً أي في وقت الثاني مولا للمقصر فيصير جمعا مع تأخير
 قال ع ش والفرق بين الجمعين أنه بشرط الجمع التقديم لمن جمعة الاولي وهو مستند في المقصر
 بخلاف التأخير فانه لا شرط له في ذلك فان كان في وقت الاولي مع التأخير في زمن الحضر مع
 احتفال ان تقع في الطهر لو انتهت في وقتها اه وبسبب الجمعة فلا يجوز جمعها تأخيراً لانها لا تأتي
 تأخيراً عن وقتها (قوله بفراق سور) متعلق بجوز يعني انه لا يجوز ما ذكر من القصر والجمع
 الا بفراق سور وخص تلك البلدة التي سافر منها ان كان لان ابتداء السفر انما يكون بمجاورة فانه لم
 يكن له اسواراً أصلاً او كان لكن ليس له اسواراً أخرى متصلة به جميعاً سور واحد فابتداءه بمجاورة
 الخندق ان كان فانه لم يكن فائتة طهره ان كانت فان لم تكن فالعمران (قوله وان احتوى الخ انما) في
 اشتراط فراق السور لموازاة كراي لادن من فراق السور وان احتوى أي احاط ذلك السور
 بخراب ومزارع ان تكون داخله وذلك لان ما في داخل السور معدود من نفس البلد مع وبمن
 موضع الاقامة وبجوارته ارض وشرحه ويحصل لابتداء السفر من بلده سور فافراق سور البلد
 المختص به ولو لا صفة من خارجه ببيان أي عمران أو قمار أو احتوى على خراب ومزارع فتسكن في مغارة
 ما ذكر لان ما كان خارجه كالاولين لا يعد من البلد بخلاف ما كان داخله كالآخرين اه بخلاف
 (قوله ولو جمع قريتين الخ) المتاسب لتعبه ولا الامان بقوله ولو جمع بلدن وهذا مقوم قوله
 خاص بالبلد سفر وبتارة ارض وشرحه وان جمع السور يادسه اربين فلكل منهما حكمه ولا
 بشرط مجاوزة السور كما فهم اعضاء قوله فاعمر سور البلد المختص به كما مر في الاشارة اليه والقرتان
 في ذلك كالبلدين اه (قوله فبيان) معطوف على قوله سور رأي ويحذف زلسا فاعاد ذكر من القصر
 والجمع فراق ببيان أي عمران ان لم يكن للبلد التي سافر منها سور فان لم يكن هذا لبينان فراق حله
 بكسر الخاء ان سار من خيام حتى وهي سوت مجتمعة أو متفرقة بحيث يجتمع أهلها بالجر في ناد واحد
 ويستعير بعضهم من بعض ويدخل في الحلة عرفاً فاعاد كما عاين ابل وملعب صبيان ومطرح ورداد
 ه ريد من مجاوزته ولا يضاف من مجاوزة عرض ودان ساو في عرضه ومجاورة مذهب ان كان في
 روت ومجاورة مذهب كان في روت مذهب لثلاثة وثلاثين روت مذهب لثلاثة وثلاثين روت مذهب لثلاثة
 عر واما فراق من أهل بلد من مجاوزة سور والعمران اربالمة هو في سفر لرويته سفر لجر
 لم يحصل ساحه عن عمران أنه اتصل ساحه بالعمران ثم روادا ساحه فيه وادان يترخص بالقصر

وفائتة سفر قصر فيه
 وجمع العصريين
 والمغربين تقديماً
 وتأخيراً بفراق سور
 خاص ببلد سفر وان
 احتوى على خراب
 ومزارع ولو جمع
 قريتين فلا يشترط
 مجاوزته بل لكل
 حكمه فبيان

والجمع ونحوهما فلا يجوز الابتغى وجهه من البلد سوى السفينة أو جرى زرعها أو غيرها أو لا تقي
ما كان الزور في وجهه و يعود فلا يترخص من به وإذا جرى الزور في آخره تعالى السفينة جاز الترخص
لمن به ولو قبل وصوله إلى السفينة ولم يهاجها أو قيد في القفصة وفي شرحه بأفضل اعتبار سوى السفينة
أو الزور في ببلد لا سورا لها قال الكردي وهو احتمال الأستى وقال الخطيب هو أربع وعلى هذا
قال الساحل الذي له سورا والعبر بجواز زرعه والذي فيه عمران من غير سورا والعبر فيه بجري السفينة
أو الزور وفي شرحه الأرشاد أنه لا فرق في ذلك بين السور والعمرن فلا بد من زرع السفينة أه
(قوله وان تحمله) أي البيان وهو غاية في اشتراط فراق البيان أي يشترط فراقه وان وجد في خلاله
أي وسطه تراب أو نهرا أو ميدان فالعبرة في أول السفر بجواز زرع البيان لا بما وجدته ما ذكرناه معدود
من البيان محسوب من موضع الإقامة (قوله ولا يشترط مجاوزة بساتين) أي ولا زرع ولا تراب غير
بالقبض على العام أو زرع أو أندرس بان ذهبت أصول حطائه وذلك لأن ما ذكره على محل إقامة
وقوله وان حوطت أي البساتين أي حوطه علم بسور مثلا وقوله واتصلت أي البساتين قال في الروض
وشرحه ولو كانت متصلة بالبلد وفيه ادور يستكملها كحلوا حائنا أي في بعض فصول السنة اشترط
مجاوزتها هذا في الروضة كالشرحين وأما في التهاج كاصله عدم اشتراطها أو قال في المجموع بعد نقله
الأول من الرافعي وفيه نظر ولم تعرض له الجمهور والظاهر أنه لا يشترط مجاوزتها إلا ما يلتصق من البلد
قال في المهمات حو به القنوي أه (قوله والقرى تان ان اتصلت) أي ولو بعد أن كانتا متصليتين وقوله
كقريه أي في شتر مجاوزتها مع ما لكن ان لم يكن بينهما مسور ولا اعتبر مجاوزته فقط قال سم
والحاصل من مسئلة القرى تان ان اتصل ببلد ما لم يكن بينهما مسور واشترط مجاوزتها وان
كان بينهما مسور واشترط مجاوزته فقط وان اتصل بالبيان أه (قوله وان احتلقت) أي القرى تان وهو
غاية في كون حكمه ما حكم القرية الواحدة (قوله فلو ان اتصلت) أي القرى تان (قوله ولو سيرا) أي ولو
كان ذراعا كما في الأعباب نقلنا عن الجمهور عن صاحب المأوى واعتقد في القفصة والهاء القسط
بالعرف وان قول الماوردي سوى إلى الغالب أه كردي (قوله كفي الخ) جواب فلو وقوله مجاوزة قرية
لما سافر أي فقط ولا يشترط مجاوزته القرى تان (قوله لا سافر الخ) معطوف على سافر سقراط ولا
وعترة أه لا يجوز القصر والجمع له أفر سقراط يراد هو ما يته بقوله لم يبلغ سفره أه وقوله مسيرة
يوم وليه أي أربعة وعشر ساعة ذهابا فقط وقوله يسير الانتقال المراد انتقال الأبل المحملة بالائتمال
أي الأجمال على سبيل الجواز المرسل والعلاقة لمجاورة (قوله مع النزول المعتاد) متعلق بمجنون
حال من سير أي حال كونه مصاحبا للنزول المعتاد (قوله ولا لا بق الخ) هو وما بعده من أفراد
محرر زيد مجنون كان الأولى التصريح به وهو ان يكون سفره مفرقة معصية فاحترزه عما اذا كان
معصية باب يكون أنشاء معصية من أوله ويسمى حينئذ عاصيا بالسفر وذلك كعبد أبق من سيده
وكدين مؤسرحل الدين الذي عليه قبل سفره ولم يغبه وكسافر لقطع الطريق أو يكون عليه معصية
بعد أن أنشاء طاعة بان قطع الطريق أو أبق من سيده ويسمى حينئذ عاصيا بالسفر في السفر فان تاب
الأول وهو العاصي بالسفر فالسفر محل توبته فان كان الباقي طويلا في الرخصة التي يشترط فيها
طول السفر كالقصر والجمع أو قصر في الرخصة التي لا يشترط فيها ذلك كالمدة الميتة لا يضطر ترخص
وان كان الباقي قصرا في الرخصة التي يشترط فيها طول السفر لم يترخص وأما الثاني وهو العاصي
بالسفر في السفر فان تاب ترخص مطلقا وان كان الباقي قصيرا اعتبارا بأوله وآخروا الحق يسفر
العصية سفر من اتعب نفسه أو دابته بالرخص بلا عرض شرعي وان كان سفره لطاعة وتبني قسم
ثالث وهو العاصي في السفر وهو من سافر لطاعة بقصدنا في ملاحظة كعب معصية في طريقه كان زنى
أو شرب الخمر مع بقاء قصده الذي أنشأه لغير لاجله وهذا لا يمنع من الترخص مطلقا والحاصل

وان تحمله خراب أو
نهر أو مبدان ولا
يشترط مجاوزة بساتين
وان حوطت واتصلت
بالبلد والقرى تان
أن اتصلتا عسفا
كقريه وان احتلقتا
اسما فلو ان فصلتا ولو
سيرا كفي مجاوزة
قرية المسافر لا سافر
لم يبلغ سفره مسيرة
يوم وليه يسير
الانتقال مع النزول
المعتاد لخصو استراحة
وأكل وصلاة ولا
لا بق

أن العاصي ثلاثة أقسام الأول العاصي بالسفر وهو الذي أنشأ معصية والثاني العاصي بالسفر
 السفر وهو الذي قبله معصية بعد أن أنشأ طاعة كان جعله لقطع الطريق وتأي من الطاعة التي
 قصد هاو الثالث العاصي في السفر وهو الذي سافر بقصد الطاعة وهي في ثنائته مع استرو الطاعة
 التي قصد ها (قوله ومسافر الخ) معطوف على آية وسفره هذه معصية كما علت (قوله قادر عليه) أي
 على وقاته (قوله ولا ين سفره حردة بمال بلاد) هذا يضاهي قوله في صحتون كان الأول في كره وهو أن
 يكون سفره لغرض مع كزيارة وتجاره وجمع (قوله وينتهي السفر الخ) لما بين المجل الذي يصير
 مسافرا إذا وصل إليه وهو خارج السور أو البنين شرع بين المجل الذي إذا وصل إليه ينقطع سفره
 وحاصل ما يتعال فيه أنه إذا رجع بعد سفره من مسافة القصر إلى وطنه انتهى سفره بمجرد وصول
 السور إن كان سوله إلى الإقامة به أم لا كان له فيه حاجة أم لا وما إذا رجع إلى غير وطنه ولم يكن له حاجة
 ونوى قبل الوصول إليه الإقامة مطلقا أو أربعة أيام مع حاجه كان وقت انشائها كاستمالة انتهى سفره
 بمجرد وصول السور نصف أما إذا لم ينو الإقامة أقل من أربعة أيام فلا ينتهي سفره بوصول
 السور وإنما ينتهي بإقامة أربعة أيام مع حاجه غير يرى الدخول والخروج وإذا كان له حاجة فإن
 لم يتوقع انقضاءها قبل أربعة أيام بل جزم بأنها لا تنقضي إلا بعد الأربعة انتهى سفره بمجرد ذلك
 والاستقرار سواء نوى الإقامة بعد الوصول أم لا فإن توقع انقضاءها كل يوم لم ينته سفره إلا بعد ثمانية
 عشر يوما مع حاجه إذا رجع بعد وصوله إلى مسافة القصر فإن رجع قبل وصوله إلى مسافة
 القصر لم حاجة كطهر وأخذ متاع أو نوى الرجوع وهو مستقل ما كثر فإن كان إلى وطنه انتهى
 سفره بإتدائه رجوعه أو نيه وان كان إلى غير وطنه لا ينتهي سفره بل يترخص وإن دخل البلدان
 رجع قبل ذلك إلى الحاجة بل لا حاجة أن ينقطع سفره رجوعه مطلقا إلى وطنه أو إلى غير موقد أو إلى الإقامة
 الكبرى مسئلة ما ينتهي به السفر بقدر يرمى بسبق إلى مثله ولا بأس بذلك ههنا تنجيبا لثمة
 فخص حاجته ظهر للفرق في ضبط أطراف هذه المسئلة أن تقول أن السفر ينقطع بهذا اجتماع
 شرط واحد خمسة أشياء الأول بوصوله إلى بعد أسفره من سور أو غيره وإن لم يدخله وفيه مستثنان
 أحدهما أن رجع من مسافة القصر إلى وطنه وقيد في التحفة بالاستقلال لم يقيد بذلك في المائة
 وغيرها الثانية أن رجع من مسافة القصر إلى غير وطنه فينقطع بذلك أيضا لكن بشرط الإقامة
 مطلقا أو أربعة أيام كإكمال الثاني انقطاعه بمجرد روجه في الرجوع إلى مسافر منه وفيه مستثنان
 أحدهما رجوعه إلى وطنه من دون مسافة القصر الثانية إلى غير وطنه من دون مسافة القصر زيادة
 شرط وهو الإقامة الساعة الثالث مجردية الرجوع وإن رجع وفيه مستثنان أحدهما إلى
 وطنه ولوم سفره بل بشرط أن يكون مستقلا كما الثانية إلى غير وطنه فينقطع بزيادة شرط
 وهو الإقامة السابقة مع أنوى رجوع إليه من سافر من محل يته سفره حديد أو يتردد في الرجوع
 كالجزء به الرابع انقطاعه بنية الإقامة المدة السابقة بوضع غير الذي سافر منه وفيه مستثنان أحدهما
 أن ينوي الإقامة المدة الموزع موضع قبل وصوله إليه فينقطع سفره بوصوله إليه بشرط أن يكون مستقلا
 الثانية بوضع عند أو بعد وصوله إليه فينقطع بزيادة شرط وهو كونه ما كثره الثانية تخامس
 انقطاعه بالإقامة دون غيرها وفيه مستثنان أحدهما انقطاعه بنية إقامة أربعة أيام كإكمال ر
 يرى الدخول والخروج ونيتها انقطاعه بإقامة ثمانية عشر يوما مع حاجه وذلك ما وضع فضاء
 وعطرو قبل مع أربعة أيام كإكمال ثم توقع ذلك قبل مضايها كذا في المصنف لمدة الـ كوز
 فتخلص من نفع السفر واحد من اثنين المدة كوز وفي كل واحد منهما مسئلة وهي غير
 مسائل وكل اثنين من مستثنى من ذلك أو لاها بشرط واحد هو وقف من معيجه كذا
 وأما أعلم أنه (قوله لو كان كذا ما رآه) أي بوطه في سفره كان حرج منه غير رجوع من بعده فاحدا

ومسافر عليه دين
 حال قادر عليه من
 غير أن حاجته ولا ين
 سافر لغير دعوة البلاد
 على الأصح وينتهي
 السفر بعوده إلى
 وطنه وإن كان عاراه

المروية من غير إقامة (قوله أو إلى موضع آخر) معطوف على إلى وطنه أي وينتهي سفره بعودته إلى
موضع آخر غير وطنه (قوله ونوى إقامته) أي وكان مستقلاً لا بد في انتهائها سفره بعودته إلى الموضع
الآخر من هذين القدرين نية الإقامة سواء أتواها قبل بلوغه ذلك الموضع أو بعده وكونه مستقلاً
وهو غير الزوج حوالته فإن لم ينو الإقامة به لا ينهي سفره بمجرد وصوله ذلك الموضع إلا أن ينهي
بإقامة أربع أيام بالقل أو نوى الإقامة ولكنه غير مستقل كمن تزوج فأنكر نية الإقامة فله
متابعة قال سم لكن لا يبعد أنه لو نوى الإقامة مكاناً وهو قادر على التمتع لقعوده في قصد الخلق
أنزنته وقوله مطلقاً أي من غير تقيد زمن لأربع أيام ولا أكثر (قوله أو أربعة أيام) أي أو نوى
الإقامة أربعة أيام صح أي غير يوي الدخول والخروج لأن في الأول الخط وفي الثاني الترخال وهما
من اشتغال السفر فلا يعتبران قال في التحفة تنبيه بقى كثير من الحجاج أنهم يدخلون مكة قبل
الوقوف فيحرم يوم نون الإقامة بمكة بعد رجوعهم من أي أربعة أيام فأكثروا فيل ينقطع سفرهم بمجرد
وصولهم لمكة نظر النية الإقامة بها ولو في الانتهاء أو يسفر سفرهم إلى عودهم إلى المم منى لأنه من جهة
مقصدهم فلم تؤثر نيتهم الإقامة القصيرة قبله ولا الطويلة الاعتدال الشرع فها هو إنما تكون
بعد رجوعهم من منى ووصولهم لمكة لا ينظر فيه محال وكلامهم محل والثاني أقرب اه (قوله أو إلى)
معطوف على ونوى إقامته به فهو راجع إلى موضع آخر أي وينتهي سفره بعودته إلى موضع آخر وقد
علم أن أربعة بكر أوله وسكون ثانيه ونقصهما أي حاجته وقوله لا قضى فيها أي الأربعة الأيام بأن
عليه مدة تزيد على أربعة أيام صح وذا لبعده عن هتة المسارين (قوله إن كان الخ) لا محل
لتم تحليل الأولى والمتناسب التفرع بأن يقول فإن كان الخ وقوله رجوعه إلى أي الأربعة أيام من حين
وصوله ذلك الموضع الآخر وقوله كل وقت مراد به مدة لا تنقطع السفر كيوم ويوم وقوله قصر فانية
عشر يوماً أي غير يوي الدخول والخروج لأنه صلى الله عليه وسلم إقامته بعد فتح مكة حرب ووازن
بقصر الصلاة ومثل القصر على المقول العقد سائر رخص السفر (قوله بشرط الخ) ذكر للقصر أربعة
شروط ذكرنا تقدم شرطين له ولجميع لكن لا بد أن الشرطية وهما كونه طواً ولا يحوز
السور والبيان وبقي عليه أربعة شروط كون السفر مساحاً وكونه لفرض صح وكون المسافر قصداً
محللاً له ولو كان حيث المسافة بأن يعلم أن مسافته من مكاناً فأكبر سواء كان هناك أو غيره من
الأكابر وكونه عالمياً بجواز القصر ولو قصر حاله لا بد أن يصح اتلاعه وقد ذكره ترمز الشرطين
الأولين من هذا الأربعة كما سبق التنبيه عليه (قوله نية قصر) أي كان يقول نيت أصل الظاهر
مقصوداً ومثل ذلك ما لو نوى الظاهر مثلاً ركعتين وإن لم يشتر خصاً ما لو قال أؤدي صلاة السفر فلو لم
ينوذاً كره بأن نوى الاتمام أو طاقاً أنه لأنه المتوى في الأولى والأصل في الثانية وكذا لو شك هل نوى
القصر أو الاتمام فيجب عليه الاتمام وإن تذكره من قرب لتأدي جزء من الصلاة حال التردد وقوله في
فحرم أي مع القصر فاصل النية فلو نواه بعد الإحرام لم ينفعه يجب الاتمام (قوله) وعدم اقتداء ولو لحظة
يتم فإن اقتدى به في جزء من صلاته كان أدركه آخر صلاته لزمه الاتمام لحبر الإمام أحمد بن عباس
رضي الله عنهم ما سئل ما بال المسافر يصلي ركعتين إذا انفرد وأربعاً إذا أعظم فمعه فقال ثلاث لستة ولو
اقتدى بمسافر وشك في نيته القصر فنوى هو القصر جازله القصر إن كان الإمام قاصراً إن الظاهر
من حال المسافر القصر فإن بان أنه متم أولي يتبين حاله لزمه الاتمام ولو علق نية القصر على نية الإمام كان
قال إن قصر قصر والاتمام جازله القصر إن قصر الإمام لأن هذا تصرف الواقع لزمه الاتمام إن
أم الإمام أولم يظهر نواه الإمام فيلزمه الاتمام احتياطاً (قوله ونحو رخص منافعها) أي نية القصر
كتبة الاتمام والتردد في أنه قصر أو يتم فلو نوى الاتمام بعد نية القصر أو تردد في أنه قصر أو يتم بعد
نية القصر مع الإحرام أتم وقوله دوام آثاره متفق بخلافه في قصر زاع الحرج من متافه في دوام الصلاة

أو إلى موضع آخر
ونوى إقامته به مطلقاً
أو أربعة أيام صح
أو علم أن أربعة لا ينقض
فيها ثم إن كان رجوعه
حصوله كل وقت
قصر ثمانية عشر
يوماً بشرط قصر نية
قصر في حرم وعلم
اقتداء ولو لحظة يتم
ولو مسافر أو فجر زعن
متافها دواماً

[illegible]

ودوام سفره في جميع
صلاته وجميع تقديم
نسبة جمع في الاولى
وانوع الضلال منها
وترتيب ولا عرفا
فلا يضر فصل يسر
ان كان دون قدر
ركعتين ولتاخير
نسبة جمع في وقت
الاولى

ذلك لغير التأخير المتروك عن التأخير نهياً ولا بكفي بنية التأخير فقط من غير أن يقصد إيقاعها
 مع الصلاة الثانية كما في حنظلك من إضافة بنية إلى جمع وقوله في وقت الأولى متعلق بمنزلة صفة
 لشيء أي يتجمع كائنه في وقت الصلاة الأولى التي يريد تأخيرها فلنؤخر ذلك قبل دخول وقت أول
 ينو الصلاة وكانت فضله (قوله عاين قدر ركعة) مما صدر به من بنية متعلقة بنية أي ينوي ذلك
 مدة عاين من سبع قدر ركعة أي يكفي وقوع النية في وقت الأولى إذا بقي من الوقت عاين ركعة
 لكن هذا بالنسبة لوقوعها إذا لم يجز تأخيرها في وقت الأولى تأخيرها إلى وقت الثانية وكان
 الباقي من وقت الأولى عاين ركعة أو أكثر ولكن لا سبع جميعها تكون الأولى أدل لكنه بآثار تأخير
 النية إلى ذلك (قوله وبقي سفر الخ) مصطوف على نية جمع أي وشرط الجمع تأخير دوام السفر إلى
 تمام الثانية سواء كانت صاحبة الوقت ما ترتب من الصلاتين كان قدم الظهر على العصر أو لم تكن
 صاحبة الوقت ما لم ترتب بينهما كان قدم العصر التي هي صاحبة الوقت على الظهر فلو لم يدم سفره
 إلى ذلك كان نوي الإقامة في أثناء الثانية صارت الثانية هي المؤخرة عن وقت قضاء الأتم فيه لأنها
 تابعة لصاحبة الوقت في الأداء للعدول وقد زال العذر وهذا والمعنى هو الفرق بين جمع التقديم حيث
 اكتفى فيه بدوام السفر إلى عقد الثانية وجمع التأخير حيث لم يكتف فيه بذلك بل اضطر فيه بدوامه
 إلى تمام الثانية إن وقت الأولى ليس وقت الثانية إلا السفر فتصرف للسفر بأدى صارف وأما وقت
 الثانية تنع فيه الأولى لعذر السفر وغيره لا تنصرف إلى السفر إذا دل جدد السفر فيها وحالف
 في المجموع في صورة الترتيب فقال إذا أقام في أثناء الثانية أي صاحبة الوقت ينبغي أن تكون
 الأولى أي المؤخرة أدلة لا خلاف وهذا ضعيف بخلاف ما حالف السبكي وبتبعه الاستوى
 في صرر علم الترتيب حيث قال وتعليلهم وقوع الأولى قضاء كونها تابعة للثانية في الأداء للعذر
 وقد زال العذر قبل إتمامها منطبق على تقديم الأولى فلو عكس وأقام في أثناء التابعة كانت أدلة
 لأنه لم يزل العذر قبل تمام الثانية التي هي صاحبة الوقت بل وجد العذر في جميعها وأول التابعة
 وهذا ضعيف أيضاً (قوله فرع الخ) شروع في جواز الجمع بالمرض بعد نية الكلام على جواز
 الجمع بالسفر (قوله يجوز الجمع بالمرض) أي ما سمع أنه صلى الله عليه وسلم جمع بالمرض من غير
 خوف ولا مطر (قوله بتقديم تأخير) أي جمع تقدمه بوجع تأخير (قوله على المختار) أي عند
 التووي وغيره وهو ذهب الإمام أحمد قال ابن رسلان في زنده

ما بقي قدر ركعة وقامه
 سفر إلى آخر الثانية
 (فرع) يجوز الجمع
 بالمرض تقديمه
 وتأخير أهل المختار

في مرض قول جلي وقوى * اختاره إجماع ويحيى النووي

قال الفسفي في شرحه لو كان المشهور أي في المذهب أنه لا يجمع بمرض ولا راح ولا ظلمة ولا خوف
 ولا وحل ولا نحوها لأنه ينقل وغيره لما أتت في الجاهل بالبرص م أ وحكي في المجموع عن
 جماعة من أصحابنا جواز المدة كورات وقال وهو قوي جداً في المرض والوجل واختاره في الرخصة
 لكن فرضه في المرض وخبر عليه ابن المقرئ في أكردي ما نصه ولا يجوز الجمع بنحو وحل
 ومرض على المشهور في المذهب لكن المختار من حيث الدليل جواز ما مرض عند التووي وغيره
 وهو مذهب الإمام أحمد قال الأذري ورأيت في غاية الاختصار من قول الشافعي أنه يذكر عباره
 وقال الاستوى وقد نقله عن الشافعي قال أكردي فان نبهته نص بالمتع كالله في المسئلة
 قولان والإمام مذهب جمهور، ويده أنه صلى الله عليه وسلم أمره له وجنة بالجمع لأجل الاستعاضة
 وهي نوع مرض قال القليوبي بعد نقله عن الأذري أنه المقتضى بسماحه به يعلم جواز عمل الشخص
 به نفسه وعليه ولابد من وجود المرض حالة الإحرام هما وعندنا أنه من الأولى بينهما كما
 في المراه وهو واضح خلافاً لما رقم للعاني من عدم جواز تقليده لأن ذلك اختياراً ما هو خارج
 عن المذهب وأما هذا فهو منه ومن الشافعي كما صرحوا به وأقول الضعيف في المذهب يجوز تقليده

للعمل به لا يقتضى مع الإطلاق له وقوله من علم جواز تقليد من به في فتح الجواهر صارت
واضح أنه يعين على أن أراد فعله تقليد أحد دون المختارين لأنهم لا يخلطون ودون القول القدير
المشهور لأن ما ضعه المحدث من أقواله لا يقدح به له (قوله وراعى) أى المرض وقوله الأرفق
أى الأسهل على نفسه من التقديم أو التأخير (قوله فان كان الخ) تنريح على مراعاة الأرفق (قوله
كان كان بهم) تمثيل زيادة المرض فاصل المرض موجود في وقت الأولى ووقت الثانية لكن بهم زيادة
على المرض الكائن به في وقت الثانية (قوله وقت الثانية) متعلق بكل من يزاد من بهم (قوله قدمها)
أى الثانية أى جمعها مع الأولى جمع تقديم وقوله بشرط جمع التقديم هى الترتيب والاولوية
المجموع في الأولى ويشترط أيضاً وجود المرض الى عهد الثانية كما بشرط في السفر واما على ذلك (قوله
أو وقت الأولى) معطوف على وقت الثانية أى أو ان كان يزاد من وقت الثانية كان كان بهم فيه
(قوله آخرها) أى الأولى وهو جواب إن القدرة (قوله بقية الجمع) متعلق بأخرها أى آخرها بقية
أياها والجمعة جمع تأخير وقوله في وقت الأولى متعلق بقية أى بقية ذلك في وقت الأولى ولورق
منه قدر ركة كما فى التأخير السفر ويشترط هنا بدل الشرط الثانى في التأخير للسفر واما المرض
الى قامهما أو قال بشرط جمع التأخير بدل قوله بقية الجمع لكان أولى (قوله وضبط جمع متأخرون
المرض هنا) أى في موضع الجمع ولعله احتز زمر ضبطه في غير ذلك فهو ما باح النهم (قوله ما شق
مع فعل كل فرض) أماما لا شق معه ذلك كصداع يسير وحى خفيفة لا يجوز تجميع معه (قوله
كشقة الخشبي في المطر) أى شق معه ذلك مشقة كشقة الخشبي في المطر وهى التى يذهب معها الخشوع
في الصلاة وإن تمخّل الجلوس في القرض (قوله بحث الخ) تصور كشقة الخشبي في المطر أى تصور
المشقة التى تحصل له من الخشبي في المطر بأبدا لا نوبتها (قوله وقال آخرون) أى في ضبط المرض هنا
(قوله لا بد من مشقة الخ) أى لا بد في المرض المحو للجمع من أن يحصل منه مشقة ظاهرة وقوله زيادة
على ذلك أى على كونه يحصل له مشقة عند فعل كل فرض كشقة المطر وهى التى يذهب الخشوع كما
قلت وقوله بحيث تبع الجلوس في القرض تصور لا مشقة ظاهرة أى أن المشقة الظاهرة مقصورة
بأحق الجلوس معهما في القرض (قوله وهو) أى قول الآخري في ضبط المرض لا وجهه قال الكردى
وتخوفه في الاعتبار قال ولو ضبط المرض بالمع لقطر لكان له وجه ظاهره ويرى شرحى الإرشاد
على الأول بل قال في الامداد ولا يصح ضبطه بغير ذلك له (تمة) كما حوز الجمع بالمرض محو
بالمطر لكن تقديمه فقط ولو لم يعمد ذلك لما صح له صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة الظاهر والعصر
والغروب والعشاء من غير خوف ولا سفر قال الشافعى كما شفى الله عنهما أى ذلك بالمطر ويؤيده
جمع ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم به ويشترط له شرط جمع التقديم السابق وزاد عليه
وجود المطر عند الأجر بالاولى وعند الأقل منها وادامه الى الأجر بالثانية وإن نصى مراد الجمع
جاءة في مكانه بعد أو غير بعيد من باب دار بحيث تأذى بالمطر في طريقه بحيث يسيل الخشب
أما ناضلي ولو جاءه بيته أو عمل الجمعة لغير بحيث تأذى في طريقه بالمطر أو متى في كن أو
صلى منفردا ولو في محل الجماعة فلا يجوز أنه أن يجمع لأنه لا تأذى في الأجر إذا كان وابتاعوا بزعم
من عدم امامته تعطيل الجماعة أن يجمع بالمأمومين وزعمه تأذنه وروى ذلك ابن ولسن في رد في
قوله وجاز أن يجمع بين العاصرين * في وقت حصى ذين كالعشرين
كما يجوز الجمع المقيم * لمطر لكن مع التقديم
أن مطر عزرائله زيادة * وختمها وفي إبداء الثانية
لمن يصلى مع جماعة * حامن حيد منه * رأى
(قوله خاتمة الخ) ذكرها هنا مع أنها تتحقق بجمع أبواب الفقه تارة وتارة (قوله قال شيخنا) أى

وراى الأرفق فان
كان يزاد مرضه كان
كان بهم مثلا وقت
الثانية قدمها
بشرط جمع
التقديم أو وقت
الأولى آخرها بقية
الجمع في وقت الأولى
وضبط جمع
متأخرون المرض هنا
بأنه ما شق معه فعل
كل فرض في وقته
كشقة الخشبي في المطر
بحيث تبطل نيباه
وقال آخرون لا بد
من مشقة ظاهرة
زيادة على ذلك بحيث
تبع الجلوس في
القرض وهو لا وجه
(خاتمة) قال شيخنا

في باب القضاء ولو أخر هذا لما لم يتوذر غيرها كتحسينه في باب القضاء مع بيان شروط التقليد لبيان
 أنسب عبارة شخصية هذا ومن أدعى عبادة مختلفة في صحتها من غير تقليد القائل بها لم يأتها إلا أن
 أقامه على فعلها حيث وبه يعلم أنه حال تلبسه بها عالم بشاهاه لا يكون ما شأنا لا حينئذ يخرج من
 من خرج منه فليس وسيلة فيه تقليد في حنيفة في أسقاط القضاء أن كان مذهبه صحة صلواته مع عدم
 تقليده عند أهواله وعابته عنده أيضا وكذلك أن أقدم معتدنا بصحتها على مذهبه لا وقد عذر
 به أه وقوله فيه تقليد في حنيفة قال سم هو صريح في جواز التقليد بعد الفعل وقوله إن كان
 مذهبه الخ قال سم أيضا فيه تطرؤ وقوله وأهواله وعابته قال سم هذا معنوع (قوله عبادة مختلفة في
 صحتها) أي كالجمل لتسبب النسبة بين سفره وقصر كالمكي فهو مختلف فيه فالأصل أنه حنيفة يجوز
 والأصل الشافعي نعمه فاذن جاع الشافعي من غير تقليد للإمام أي حنيفة في ذلك لزمه إعادتها (قوله من
 غير تقليد القائل بها) متعلق بأدى أي عبادة من غير أن يقلد القائل بصحتها فإن قلده ولو بعد
 الفعل كما تقدم أن قلن سم صحته ولا يلزمه إعادتها (قوله لأن إقامه) أي المؤدى للعبادة مع علمه
 بعلم صحتها في مذهبه وعدم تقليده من يقول بها وقوله عبث أي لعب وعمل ما لا فائدة فيه كافي
 الصالح والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل في الصلاة على الميت)

هذا الفصل معقود لبيان ما يتعلق بالميت من غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفعه فقوله في الصلاة
 على الميت أي وغيرها أيضا بما ذكره وكان عليه أن يذكر من الفروض والمعاملات وأعوذ بالجهاد
 لأنه من فروض الكفاية لكن لما كان أهم ما يفعل بالميت الصلاة ذكره عنها وأما أنه يتأكل على
 كل مكلف أن يكبر من ذكر الموت وذلك لأنه أجز عن المعصية وأدعى إلى الطاعة وتغلب أكثر وأمن
 ذكره لأنه لا ينفك الموت صحبه إن حبان والحاكم وقال أنه على شرط مسلم وزاد النسائي فإنه ما
 ذكر في كسره الأقاله ولا قليل إلا أكثره أي كثير من الدنيا وقليل من العمل وهما المذات بالذات
 المجهمة ومعناه المقاطع وأما ما يجهمة فمناه المزيل للثمن من أصله وروى الترمذي بإسناد حسن أنه
 صلى الله عليه وسلم قال لأصحابه استقيموا من الله حق الحياة قالوا أناستحي يا بني الله والحمد لله قال ليس
 كذلك ولا يمكن من استقيم من الله حق الحياة فاحفظ الرأس وما وعى ولحمك الطن وما حوى
 وليذكر الموت والبل ومن أراد ألا تنزه ترك زينة الحياة الدنيا ومن فعل ذلك فقد استقيم من الله
 حق الحياة والمراد من قوله وما وعى أي ما استعمل عليه من السمع والبصر واللسان ومن قوله ولحمك
 الطن وما حوى ما يشغل القلب والفرج والمراد بحفظ البطن أن يصونه عن الحرام من المأكل والمشرب
 ويستحب الاكثار من ذكر هذا الحديث كما قاله الشيخ أبو حامد الغزالي وينبغي أن يستعمل الموت
 بالتوبة وهي ترك الذنوب والتمس عليه وتصمعه على أن لا يعود إليه ويخرج عن غفلة قدر عليها بجو
 تحمله عن اغتنامه وأوصه ووصح به صلى الله عليه وسلم أبصر جماعة بحفرون فراقك حتى لا ترى
 يد موع وقال أخواني لئلا هذا أعدوا أي تأهبوا للموت واتخذوه عذمة وعمل بدب التوبة أما علم
 أن ما عليه مقتضى التوبة أما إذا علم أن عليه ذلك فهي واجبة فوراً لا لاجتماع الموت ومقارفة الروح
 للسند واختلاف في حقيقة الروح فقال أكثر أهل السنة والجماعة لا ولي أنفسك المقال عنها
 ونكف عن البحث فيها واتها بما استأثر به بعلمه ولم يطاع عليه أحد من خلقه وإلى أهواله إشارته بـ رسلان
 في ربه بقوله

والروح ما أخبر عنها الملقى * فمسلك المقال عنها أدبا

أي أن حقيقة الروح وهي النفس لم يخبر عنها المصطفى صلى الله عليه وسلم مع أنه سئل عنها العدم
 رول الأمر ببيان أنه لا شيء والى ويسألونك عن الروح هل الروح من أمرى فمسلك المقال عنها أدبا مع

في شرح التمايز من
 أدى عبادة مختلفة في
 صحتها من غير تقليد
 للقائل بها لزمه
 إعادتها لأن إقامه
 على فعلها حيث
 (فصل في الصلاة
 على الميت)

المصطفى صلى الله عليه وسلم ولا نبر عنها باكر من موجود بحياها الانسان كما قال الخليل وروح من
استأثر الله بجله ولا يطلع عليه أحد من خلقه والخاصون هم المستأثرون اعلم ان من ألف قول فقال
بجهوراته كل من هي جسم الخلف مشبك بالبدن اشتباك الماء بالعود الأخضر وهو ياق لا يفي
عند أهل السنة وقوله تعالى انه شوق الأنفس حين موتها تشد رحمتها موثا حساده وعند
جمع منهم عرض وهو الحيات التي صار البدن وجودا حيا وأما الصوفية والفلاسفة فقلت
عندهم جميعا ولا عرضا بل هو جوهر مجرد غير متغير يتعلق بالبدن تعلق بالتدبير وليس داخله
فيه ولا خارج عنه (واعلم) ان الارواح على خمسة أقسام أو ارواح الانبياء واوراح الشهداء
وأرواح المطيعين وأرواح العصاة من المؤمنين وأرواح الكفار فاما ارواح الانبياء فتخرج من
أجسادها وتصير على صورته مثل المسك والكافور وتكون في الجنة تأكل وتنعم وتأوي
بالليل إلى قناديل معلقة تحت العرش وأرواح الشهداء تخرج من أجسادها كأن الله يجعلها
في أجواف طيور خضر تدور بها في أنوار الجنة وتأكل من ثمارها وتشرب من غياها وتأوي إلى
قناديل من ذهب معلقة في ظل العرش هكذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما ارواح المطيعين
من المؤمنين فهي في رياض الجنة لا تأكل ولا تنعم لكن تنظر في الجنة فقط وأما ارواح العصاة من
المؤمنين فيبين السما والارض في الهواء وأما ارواح الكفار فهي في أجواف طيور سود في جهنم
ومعهم تحت الارض السابعة وهي متصلة بأجسادها فتذبذب واحدا منها بالبدن كالتسلسل
في السماء الرابعة ونورها في الارض كأن ارواح المؤمنين في علبين متصلة ونورها متصل
بالجنة (قوله) وشرعت بالدينونة عبارة القصة تنبيه هل شرعت الصلاة المجتازة بمكة أو لم تشرع
الان بالدينونة ارفي ذلك نصريحاً ظاهر حديثه صلى الله عليه وسلم على قبر البراء بن معرور
لما قدم المدينة وكان مات قبل قدومه لم يشاهد كراهة ابي اسحق وغيره وما في الاصابة عن الواقدي
وأقران الصلاة لم تكن شرعت يوم موت خديجة رضي الله عنها وموتها بعد اثني عشر سنين
على الامم اتمام التشرع بمكة بل بالدينونة اه وقوله وما في الاصابة معطوف على لغة حديث وقوله
انهم لم تشرع خبر المبدأ الذي هو لفظ ظاهر (قوله) وفيه من خصائص هذه الامم نظر
فيه في القصة ونصها وفيه ما يبينه في شرح العباب ومن جلته الحديث الذي رواه جماعة من طرق
تفصيله وصححه الحاكم انه صلى الله عليه وسلم قال كان آدم رجلاً أشعر موالاً كان من خلفه معجوق فلما
حضر الموت ربت الملائكة بجنونه وكفنه من الجنة فلما مات عليه السلام غلبه الماء والدم والسر
بلاؤه وجعلوا في الدنونة كافوراً وكفونه في وتر من الثياب وحفر والله أخذوا صلواته على مولاه
هذه سنة ولد آدم من بعده وفي رواية انهم لو ابائى آدم هذه ستمتكم من بعده فكذلك فافعلوا ومنها
يتبين ان الغسل والتكفين والصلاة والدفن والحد والخنوع والكافور والتر والحد من الشرائع
القدسية وانها لا خصوصية لشرعنا بل من ذلك وان من ما يدل على الخصوصية تعيين جملته على انه
بالنسبة لغيره الكبير والكيفية اه (قوله صلاة الميت) أي الصلاة على الميت (قوله أي الميت الميت)
شرح به الكافر فخر الصلاة عليه مطقة وأما غيبه بجور منعه وموت الفقيه وموت الفقيه كان
قريباً أو مؤمناً أو معاه - بخلاف آخرى والبريد (قوله سير الشهيد) أي وغير السعة في بعض أحواله
أما انتهى فخر من المصلحة في نفسه وأما تكفينه ودفنه بجبان وماله من له أحوال قدرة
تعمل حياته فهو مع المذموم المذموم ليس كغيره والصلاة عليه ودفن ودفنه بغير خفة ومع فيه
مات على الصلاة ودفنه لا بد من خفة ولا يجب فيه شيء لأن يسر بخرقه ودفنه من ان يشهد فيها
تقدم شهيد اعم كسواء كان شهيداً في الدنيا أو آخرته ومن قال لا بد من شهادته أو كان شهيداً
في الدنيا فقط وهو من قائل الخبيثة وهو مؤيد الشهيد لا يتفق فيه كونه شهيداً عليه بل يفتن

وشرعت بالدينونة
وقيل هي من
خصائص هذه الامم
(صلاة الميت) أي
الميت المسلم غير
الشهيد

و يصل عليه ويدفن وأقسامه كثيرة فمن الميتة طلقوا لو كانت حاملا من زنا أو ميتة غير بقا وان عصى
ركوب البحر والميت هدم عمارا أو بقا أو غريبا أو عصى بالفرقة والمقتول طاعا ولو هبشة كأن
أخفق شخص من رقبته فقد نعتنق والميت بالطن أو في زمن الطاعون ولو غيره ولكن كان عمارا
معتسلا أو بعد موته كان في زمته كذلك والميت في طلب العلم ولو على فراشه والميت عسقا ولو لم يبرح
وطوقا كغير بشر طاعة الحق عن النظر بحيث لو اختل بمحبوبه لم يتجاوز الشرع وبشرط الكتمان حتى
عن معشوقه وأما خبر إذا أحب أحدكم أخاه فليغيره فجعل عمل غير العشق وما حسن قول بعضهم

كفى المحبين في الدنيا عذابهم * تالله لا عذبتم بعد ما سقر
بل جنة الخلد ما أوامهم من خرقه * ينعمون بها حتى أصبحوا
فكيف لا وهم حيوا وقد كتموا * مع العقاب هذا شاهد الخبر
يا وافرصوا واما فوا منازلهم * حتى يروا الله في ذاتنا الاثر

(قوله فرض كفارة) أي على كل من علم بموته من قر بب أو غيره أو لم يعلم به لكنه قصر في البحث عنه
بحيث ينسب إلى تقصير كأن يكون الميت حاراً فان فعله أحدنا ولو غرر مكلف سقط المخرج والاثم
الجميع (قوله للأجاع) دليل ٣ على أنه فرض كفارة وظاهره أنه دليل لذلك حتى بالنسبة لغسل
و برده على أن الخلاف مشهور جدا عند المالكية بالنسبة حتى أن القرطبي رحمه في شرح مسلم أنه سنة
ولكن الجمهور على وجوبه (قوله كغسله) أي فهو فرض كفارة (قوله ولو غرر بقا) غايته في كون
الفصل فرض كفارة أي هو فرض كفارة ولو كان الميت غريبا في البحر أو غيره وهو للرد على القائل
أن الفرق لا يجب غسله (قوله لا نأ) أي معاشر المكلفين وهو عليه لكون غسل الفریق فرض
كفارة وحاصله أننا لا نكتفي باغتسال الفریق في البحر أو غيره لا نأخذ بطون نفس الميت مطلقا ولا
يسقط عنا الطلب الا بفعلنا (قوله وان شاهدنا الملائكة تغسله) غايته فهم ما قبله أي فلا تسقط عنا
الطلب بفعل غيرنا وان شاهدنا الملائكة تغسله فلا ردم من إعادة غسله قال سم و يبين في صلاة
الملائكة ما قبل في غسلهم أي بخلاف التكفين والدفن فيغفر من الملائكة قال وظاهر أن الحمل
كالدفن بل أولى كما هو ظاهره وانما كفي بذلك منهم لأن المقصود الاستر والموارة وقصصلا
بخلاف الغسل والاصلاح فان المقصود منما التعمد بفعلنا من النظافة في الغسل واختلف في تعميل
الحمل فذهب ابن حجر إلى عدم الاكتفاء بتغسيلهم وذهب إلى أن الاكتفاء بذلك قال سم (فرع)
لو غسل الميت نفسه كرامة فهل يكفي لا يبعد أنه يكفي ولا يقال مخاطب بالفرض غيره بل جواز أنه انما
خوطب بذلك غيره ولهم زنا فأنما أتى به كرامة كفي (فرع آخر) لو مات إنسان مواتا حقيقيا وجهرت
أحيى حياة حقيقية ثم مات فلو حله الذي لا شك فيه أنه يجب له تجهيز آخر خلافتين زوجه اه وفي عرض

(فرض كفارة)
للاجتماع والاختيار
(كغسله ولو غرر بقا)

لأنما مودون بغسله
فلا سقط الفرض عنا
الا بفعلنا وان شاهدنا
الملائكة تغسله
ويكفي غسل كافر
ويحصل أهله (بتعميم)
بدنه بالماء مرة حتى
ما تفتت قلقة الا لقلب
على الاصغر صبا
كان الا لقلب أو بالفا

٣ (قوله على أنه)
أي المذكور من
الصلاة والغسل
اه مؤلف

مانعه وفي فتاوى جبر الحديشية ما حاصله ان من أحيى بعد الموت الحقيقي بان أعبر به معصوم ثبت
له جميع أحكام الموتي من قسمة تركته وكونه كاح زوجته ونحو ذلك وان الحياة الثانية لا يعول عليها لأن
ذلك شرع بالمراد وهو لا يتبره بل ولا ما يغار به ونشرع ما هو كذلك متعبر بالاشك اه أي وعليه
فمن مات بعد الحياة الثانية لا يغسل ولا يصل عليه وما يجب مواراته فقط وأما الذي يفتق موته
حكمنا به انما كان به غشي أو تحوماه (قوله ويكفي غسل كافر) أي للميت وذلك للحصول المقصود من
غسله وهو النظافة وان لم يكر أهلا للنية لأن نية الغاسل لا تنشرط على الأصح (قوله ويحصل أهله)
أي الغسل ولولو لموجب (قوله بتعميم بدنه بالماء) أي لأنه هو الواجب في الحى فالتب أولى به (قوله)
حتى ما تفتت قلقة الا لقلب) غايته في البدن الذي يجب تعميمه بالماء أي فيصا يصل الماء إلى ما تحت
دلقة الا لقلب فلا بد من فتحها ليتمكن غسل ما تحتها ويجب أيضا يصل الماء إلى ما يظهر من فرج الثوب
عند جلوسها على قدمها لقتضاء حاجتها كالحى في ذلك (قوله على الأصح) لمراد هذا الخلاف في المباح

والمتنج وشعره وحواسهم ما قبله في غير الكتب التي يدينها (قوله قال العبادي الخ) لعل
 هذا بيان تقابل الاصم وقوله بعض الحنفية معطوف على العبادي وقوله لا يجب باخ معقول القول
 (قوله فعلى المربع) التماسية على الاصم (قوله بانها الخ) التماسية منطلقة تعذر أي لو تعذر غسل
 ما تحت القلفة بسبب انها لا تنقلص أي لا تكتشف ولا تفتح لا يجرحهم عما تحتها أي وصلى عليه
 وإن كان ما تحتها نجسا للضرر وهو هذا ما قاله ابن حجر وقال الرمي أن كان ما تحتها طاهرا يعم عنه وان
 كان نجسا فلا يعم ويغفر بلا صلا عليه لأن شرط التيمم إزالة النجاسة وينبغي تقليد الأول لأن في دونه
 بلا صلا مستعصم احترام الميت وعلى كل من القولين يحرم قطع قلفة الميت وإن خصى تأخيرها (قوله
 وأكله تلبسته) هذا مقابل قوله ويصل إكله الخ وهو أن المؤانف لم يستوف بيان الأكل وحاصله
 أن يغسل في خلوة لا يدخلها إلا الفاسل ومن بينه وولي الميت وهو أقرب الورثة وإن يكون في قبض
 بالآلة استتره وعلى مرتفع كلوح وهو المسمى بالده كذا لا يصيبه الرشاش وإن يكون بماء الخ لأن
 الماء الغلب يسرع إليه إلا ما يرد له بشد البدن الحاجة كدرو وسع فيصن قفلا وان يجعله
 الفاسل على المرتفع رفق ما لا يقلل إلى ورائته ويضع يمينه على كتفه وأباهه في قرفة فقام لتلايل
 رأسه ويستند ظهره على كتفه البقي ويمر يده اليسرى على بطنه بمقابل يسير مع التكرار أيضا ما فيه
 من الفضلة ثم يضع يده على قفاه يغسل بقرفة ملفوفه على سارموايته ثم يلقم أو يلف بقرفة أخرى
 على يده بعد غسلها بماء ونحو الشان وينظف أسنانه ثم يرضوه على يمينه ثم يغسل رأسه
 فحينئذ يفسد رءوسه شعرهما أن تلبس بشرط واسع الأسنان رفق ويرد التيمم من شعرهما
 إلى النداء في الكفن أو القبر وأما دونه ولو في غير القبر فواجب كالساقط من الحي إذا مات غصه ثم يغسل
 شقه الأيمن ثم الأسر ثم يحرقه إلى شقه الأيسر فيغسل شقه الأيمن على يمينه ثم يحرقه إلى شقه الأيسر
 فيغسل الأسر كذلك التمسيعين في ذلك كله بخوسد ثم يزيله بماء من فرقه بفتح القاء وسكون الراء
 وهو كاسره في القاموس الطريق في شعر الرأس والمراة ثلاث الطريق المثل الأيمن في وسط الرأس
 المعصرونه الشعر في كل من الجانبين ويصح قرأته من فوقه فقام وأوال فقامه ثم يعمه كذلك بماء
 قراح أي خالص لكن فيه قليل كقوله فدهد الغسل لآلة الشخصية واحدة لا العبره اعماهي
 بالتي بالماء القراح وبن ثابته ورائته كذلك فله موع تسع قائمة من ضربات ثلاث في ثلاث لأن
 الفسلات الثلاث مشقة على ثلاث لكن العبرة بالثلاث التي بالماء القراح وبن ثابته لأن نظر الفاسل
 من غير عورته لا قدر الحاجة أما عورته فعصرم النظر إليها وينب أن يغطي وجهه بقرفة (قوله وان
 يكون أي يغسل الميت وقوله في خلوة أي في موضع خال عن غير الغاسل ومعينه والولي والأول أن
 يكون تحت سقف ليس فيه نحو كونه طلع عليه منها أو ذلك لأن الحي إذا رأت أن يغسل يجلس على
 ذلك ولا تدهد يكون يمينه ما بكره الإخلاص عليه (قوله وقميص) أي وان يكون في قميص لا بأس بستره
 والبق والأول أن يكون القميص باليا بحيث لا يمنع وصول الماء إليه ويدخل الفاسل يده في كفا
 كان واسعوا يغسله من تحتها وإن كان ضيقا فنزق رأسه الحار ويص وأدخل يده في موضع الفتق فإن
 لم يوجد التيمم أو لم يأت غسله فيصبر منه ما يبر السرور كية (قوله وعلى مرتفع) معطوف على في
 خلوة أي وان يكون غسله على مرتفع كلوح أو لا يصيبه رشاش ولكن مستقباه كاستغناء فخصر
 له لونه يمكن لجلسه وعمل رءوسه على ليخمد الماء عنه (قوله بماء يارد) منه أي تحته دون حصر
 أن يكون بعد خمر أي والأكل في الغسل أن يكون حاشا بماء يارد ويصح جمعه حاشا من أن يكون
 وانما كان الأكل أن يكون بذلك لا يشترط أن يكون من خلف الشخص بل يرد به (قوله لا حاجة) أي
 ولا يكون بل عند وجودها وقوله كوخنور وتثليل الحاجة (قوله المعبر الخ) تنزيه عن مفهوم
 لاستداه وقوله حينئذ أي حين أدركت الحاجة إلى المكنن وقوله ولي من الماء البارد والأول

قال العبادي وبعض
 الحنفية لا يجب غسل
 ما تحتها فعلى المربع
 لو تعذر غسل ما تحت
 القلفة بانها لا تنقلص
 لا يجرحهم عما تحتها
 كما قاله شيخنا وأقبره
 غير ما كمل تلبسته
 وإن يكون في خلوة
 وقص وعلى مرتفع
 بماء يارد إلا حاجة
 كوخنور ودفع المعن
 حينئذ ولي

ان لا ياتي في تصنيفه الا لسرع اليه الفساد (قوله والمالح اولى من العذب) أي وغسله بالماء المالح
 اولى من غسله بالماء العذب أي المالح في شرب الرض قال الصيرى والمالح البارد أحسن من الحار
 العذب قال أعي الزكوى ولا ينبغي أن يغسل الميت عامر من الخلف في نجاسته بالموت اه (قوله
 ويناد بفعله) أي ينادي بأن لا يتخس من تأخير الغسل انحصار للميت والا فوجوب كاهو ظاهر وفك
 لا يرد على الله عليه وسلم بالنجيل بالميت وعمله اه لا ينبغي لجيفة مؤمن أن يتخس بين ظهراني أهله
 ر وما أبو داود اه تحفة (قوله موتى شك) المناسب فان لم يتيقن موته (قوله وجب تأخيرها) أي الغسل
 وقال ع ش ينبغي ان الذي يجب تأخيرها هو الدفن دون الغسل والتكفين فلهما حتى يتقدرا رحاته
 لا ضرورة فلهما ثم ان خيف منهما ضرر بتأخير رحاته امتنع فعلهما اه وقوله الى اليقين أي الى
 أن يتيقن موته (قوله بتغير ريح) الدامسية متعلقة باليقين أي اليقين الحاصل بسبب تغير ريح
 الميت وقوله ونحوه أي نحو التفسير كتهري مجه (قوله فذ كرههم) أي الفقهاء نفرس على مفهوم
 اشتراط طهور والتغير ونحوه في اليقين وقوله العلامات الكثيرة أي كاه تراخا فقدم وامتداد جلدة
 وجهه وميل أنف وانفخ كفه وقوله له أي للموت (قوله: اتفد) أي العلامات الكثيرة فالاول لا يفيد
 بقاء الفسة ويكون الفاعل ضمير يعود على ذكر ويكون هو الرابط بين الميت والناظر (قوله حيث لم
 يكن هناك) أي في الموت شك فان كان لا تتفع تلك العلامات بل لا بد من بل ذلك الشك كطهور
 التغير قال في التحفة تأييد الالكون السلامات لا تنفي اذا كان شك وقد قال الاطباء ان كثير من
 ممن يموتون بالسكتة ظاهر ايدنون أحياء لانه يزاد الك الموت الحقيق في الاعلى أفاضل الاطباء
 وحينئذ فستن فيها التأخير الى اليقين بظهور ونحو التغير اه (قوله ولو خرج منه) أي من الميت ولو
 من السيلين (قوله لم ينقض الطهر) أي لم يبطله (قوله لم تجب ازالته) أي النقص الخارج وقوله
 فقط أي من غير اعادة غسله وذلك لسقوط الفرض بما وجد وحصول النجاسة بازالة الخارج (قوله
 ان خرج قبل التكفين لا بعده) هكذا عبارة شعبة في فتح الجواد لانه أحاطه فافه على افتاء البعوى
 وجرم في التحفة بوجوبها أيضا بعد التكفين ونصها مع الأصل ولو خرج بعده أي الغسل أي وقبل
 الادراج في الكفن تجس ولو من الفرج وجب ازالته تنظيها له فقط لان الفرض قد سقط بما وجد
 وعليه لا يجب بخر فخرج منه الطاهر شي وقبل يجب ذلك مع الغسل ان خرج من الفرج الغسل
 أو الدبر لانه ينقض الطهر ومظهر الميت غسل كل بدنه وقبل يجب مع ذلك الوضوء كالحى أما ما خرج من
 غير الفرج أو بعد الادراج في الكفن فلا يجب ازالته من بدنه وكفنه قطعاً اه ومثله في النهاية
 ونصها أما بعد التكفين فخرج من بغسل النجاسة فقط وما في المهمات عن فتاوى الغوى انه لا يجب
 غسلها أيضا اذا كانت بعد التكفين مردود اه وكتب سم مانسه قوله وجب ازالته هذا واضح
 قبل الصلاة لتوقفها على الطهارة من النجس ما يخرج بعد الصلاة يجب ازالته أولا فنه نظر اه
 وكتب الجعري قوله وجب ازالته أي ان كان قبل الصلاة لا يقتدب لانه آبل الى الانفعال وعند
 مر وجوبه بعد الصلاة أيضا ولم يرتضه شعبة زى اه قل ولو لم يكن قطع الخارج عنه مع
 غسله ومحت للصلاة عليه لان غائته انه كالحى السلس وهو تصح صلاته وكذا الصلاة عليه اه
 (قوله ومن تعذر غسله لفقدناه) أي حاشا أو شرعا (قوله أو لغيره) أي قدمه (قوله كاحترق)
 تمثيل للغير (قوله ولو غسل) أي فيما اذا احترق (قوله يعم وجوبا) وتنسب اليقين التيم
 كالغسل وتيل يجب لانه طهارة ضعيفة فيتنقى ما يشترط أن لا يكون على بدنه نجاسة لان شرمه
 تقدم ازالته فان كان عليه نجاسة وتعذر ازالته كالأفد دفن بالصلاة عليه على ما عده مر
 ويصح ان يجرى على هذه الحالة على معتدلين بجر ويجب غسل باقي بدنه ما عدل القلفة
 ان لم يكن فغسلها اه يحمرى (قوله فرغ) أي في بيان من يغسل الميت (قوله الرجل) أي الذكر ولو كان

والمالح اولى من
 العذب ويأيد بفعله
 اذا يتيقن موته ومتى
 شك في موته وجب
 تأخيرها الى اليقين
 بتغير ريح ونحوه
 فذ كرههم العلامات
 الكثيرة لانهما تفيد
 حيث لم يكن هناك
 شك ولو خرج منه
 بعد الغسل تجس لم
 ينقض الطهر بل
 يجب ازالته فقط ان
 خرج قبل التكفين
 لا بعده ومن تعذر
 غسله لعقدناه أو
 لغيره كاحترق ولو
 غسل تهرى يعم وجوبا
 * (فرغ) * الرجل

فخصية النسب بقدم عصبه الزلاء قالوا في قتلهم والأرحام ومن قدمهم على الوالي جعل على ما انفالم يستلهم
 بيت المال بالرجال إلا ما ينظر وجهه للنساء المصاوم وما ذكر من الترتيب أعلى فلما رآه أن الألفه سباب
 النفس أطول من الأقرب والأسان والفقير ولو أجنبيا أولى من غير فقير ولو غريب يباع عكس الصلاة على
 ما باقى فيها إلا أن القصد هنا أحسان النفس والألفه والفقير أولى به ونحو الدعاء ونحو الأسان والأقرب
 أرق قديماؤه أقرب للأجانب ولم يبين من الأولى بفصل المرأة خاصة أن الأولى بذلك إذا اجتمع من
 يصلح له النساء لكن الأولى سنن ذات الحرمة وهي من لو فرضت ذكرا حرام تتأكله أو تقدم نحو
 العمة على نحو الحائض فإن لم تكن ذات حرمة قدمت القرى فالقرى ثم ذوات الزلاء ثم محارم الرضاع
 ثم محارم المصاهرة ثم الأجنيات ثم الزوج ثم رجال المصاوم بترتيبهم الآتى في الصلاة وشرط المتقدم
 الحرية والاتحاد في الدين وعدم القتل لما نال من الأثر وعدم العلل وقوله المصاوم القسق قال في النفقة
 وقضية كلامها بطل صريحه وجوب الترتيب المذكور ثم قال لكن أمثال البيع متأخر ونفي يده
 واه المذهب اه (قوله وتكفيه) بالمر معطوف على غسله أى وككفيه فهو فرض كفاية أيضا
 (قوله بساتر عورة) قال شرف هذا ضعيف والمعتد أنه لا بد من ستر جميع البدن سواء كفن من
 ماله أو من مال غيره وسواء كان ذكرا أو أنثى حر أو رقيقا لا تقطع الرق بالوثاق فلا يختلف بالذكورة
 والأنوثة وأما قوله في شرح المنهج فيستف قدره بالذكورة والأنوثة أى يكون للذكور ستر ما بين
 سرته وركبته وللإناث ستر جميع بدنهما حتى على الضعيف الذى مشى عليه هنا أيضا لكان ان كمن
 من تركه ولم يوص بأسقاط ما زاد على ثوب واحد وجب ثلاث غتاف ثم كل واحد جمع البدن
 وإن كان عليه دين مستغرق حيث لم يمنع الغرما ما زاد على الواحد اه (قوله مختلفة) سنة العورة
 وقوله بالذكورة والأنوثة أى فبستر ما بين السرة والركبة فى الذكور وستر جميع البدن فى
 الإناث (قوله دون الرق والحرية) أى لا تختلف العورة بمارق والحرية ولو اختلفت ههنا لختلفت الأمة
 بالرجل فتكون عورتها ما بين سرته وركبته وأيس كذلك لا تقطع الرق بالوثاق فتشكون فى حكم
 الحر (قوله فبما) تفرع على الاختلاف بالذكورة والأنوثة وقوله ما ستر غير الوجه والكفين
 أى وهو جميع بدنهما (قوله لا نهى الله تعالى) أى لأن ستر العورة حق لله تعالى قياسا على الحى قال
 الكردى حاصل ما عنده الشارح فى كنهه أن الكفن ينقسم على أربعة أقسام حق الله تعالى وهو
 ستر العورة وهذا لا يجوز لأحد إسقاطه مطلقا حتى الميت وهو ستر بقية البدن فهذا الميت أن
 يوصى بإسقاطه دون غيره حق الغرما وهو الثانى والثالث فهذا للغرما عند الاستغراق إسقاطه
 والمنع منه دون الورثة حق الورثة وهو الزائد على الثلاث فلورثة إسقاطه والمنع منه ووافق الجمال
 الرمى على هذه الأقسام إلا الثانى منها فاعتد أن فيه حق حقه تعالى وحقة الميت فإذا أسقط الميت
 حقه نفي حق الله تعالى فليس لأحد عنده إسقاط شئ من سابع جميع البدن اه (قوله وقال آخرون
 الخ) معتد بهادة التفقة وقال آخرون يجب ستر جميع البدن إلا الرأس المهرم ووجه الهرم لحق
 تعالى كما باني عن المجموع وصرح به قول المذهب أن ستر العورة فقط لا يسعى كفن أى الواجب
 السكفين فوق حب الكفن للفرج عن هذا الواجب الذى هو خلق الله تعالى وأطال جمع متأخرون فى
 الانتصاه وعلى الأول يؤخذ من قول المجموع عن الماوردى وغيره ولو قال الغرما يكفن بساترها
 والورثة يسابع كفن فى السابع اتفاقا أذا زائد على سترها من السابع حق مؤ كذا لم يتم إسقاطه
 وقدم به على الغرما كالورثة فيما ترون به نعمه وإن لم يكن واجبا فى التكفين وهذا مستثنى لما ترون
 تأ كذا لم يلقوا الخلاف فى وجوبه والافتقار عن الماوردى ما نال للغرما منع ما يصر فى المستحب
 اه (قوله ولو رجلا) أى ولو كان الميت رجلا (قوله وللغريم الخ) أى الذى دينه مستغرق للتركة
 وعارة الغنى ولو كان عليه دين مستغرق فقال الغرما يكفن فى ثوب والورثة فى ثلاثة أجب الغرما

) وتكفيه بساتر
 عورة) مختلفة
 بالذكورة والأنوثة
 دون الرق والحرية
 فبستر المرأة ولو
 أمه ما ستر غير الوجه
 والكفين وفى الرجل
 ما ستر ما بين السرة
 والركبة ولا كشفه
 بساتر العورة هو
 ما يحجب النوى
 فى أكثر كنهه ونقله
 عن الأكثرين لأنه
 حق لله تعالى وقال
 آخرون يجب ستر
 جميع البدن ولو رجلا
 وللغريم منع الزائد
 على سائر كل البدن

في الاصحح لانه الى اربعة ثمنه احوى منه الى زيادة الستة قال في المجموع وقولنا القرماء يكفن بستر العورة والورثة بستر جميع البدن تقل صاحب الحادى وغيره الاتفاق على سائر جميع البدن ولو اتفقت القرماء والورثة على ثلاثة حاز لا خلاف اه وقوله منع الزائد على سائر كل البدن اى سواء قلنا ان الواجب ستر العورة فقط ام قلنا الواجب ستر جميع البدن وذلك لان الميت احوى الى اربعة ثمنه من القميد الذى منه الزيادة على ثوب يعم جميع البدن كما علمت ونوجب بالقرمى الوارث فليس له المنع من ذلك حيث لم يوص الميت ثوب لانه ليس في الصرف للوارث منفعة تعود للميت بخلاف القرمى (قوله لا رائد على سائر العورة) اى ليس للقرمى ان يمنع الزائد على سائر العورة وهذا ظاهر على القول بان الواجب ستر جميع البدن اما على القول بان الواجب ستر العورة فقط قد يكون مستثنى من قوله القرماء منع ما تصرف له من ثوب وقوله لنا كذا مره اى الزائد بسبب قوة الخلاف في وجوبه وقوله وكونه اى ولو لم يكن الزائد حقة الميت بالنسبة للقرمى اى واما بالنسبة له تعالى فحقه سائر العورة فقط وما ذكر من التعليين معنى على القول الاول وهو ان الواجب ستر العورة اما على القول الثانى وهو ان الواجب ستر جميع البدن فعلم صحة منع القرمى لان الزائد ظاهر كما علمت لكونه منع الواجب وهو لا يجوز (قوله واكلمه) اى الكفن اى الافضل فيه (قوله للذكر) اى ولو لم يوص او عمرها (قوله لثانته) اى لغيرها انشأه رضى عنها كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلاثة اذواب بيض وهو لم يلبس فيها قميص ولا عمامة واهل البيت وقوله يعم كل منها البدن اى ما عدا راس الحرم وجه الحرمه (قوله وحاز) اى من غير كراهة وقوله لا يرد تحتها اى الثلاثة وذلك لان عدا بن عمر كفن ابنه في خمسة اذواب قميص وعمامة وثلاث له ثياب قال في النهاية هم اى اى زائدة على الثلاثة الاولى كافى للمجموع لانه صلى الله عليه عليه وسلم كفن في ثلاثة اذواب ليس فيها قميص ولا عمامة وحصل جواز الزيادة على ذلك اذا كان الورثة اه لا لا يخرج ورضوا به فان كان منهم صغير او مجنون او مجبور عليه بسنة او ما شئت اه تصرف وقوله قميص اى سائر جميع البدن قال في بشرى الحرم واهل زعم يقضى انه كتب على ابي بل صرح به الشرقاوى وغيره ما اعتد به في جهنم ان جده اى نصف السابق وبلا كما منكره شنيد (قوله وللانثى) معطوف على المذكور اى واكلمه لثانتي ومثله الخنثى اى ارقه قميص الصريم اه (قوله وللانثى) معطوف على المذكور اى واكلمه لثانتي ومثله الخنثى اى ارقه قميص لغيره فافان لانه عليه الصلاة والسلام كفن فيها ابنه ام كلثوم وفي عرش قال الش في رضى عنه وسمع على صدر المرأة ثوب لا تضطرب ثدياها عند الحمل فتنتسرا كقنان قال الاغص وهما ثوب سادس ليس من الاكفان يشد فوقها ويحول عنها في القبر اه قال في الحقة هذا كله اى ما ذكر من ان الافضل للرجل ثلاثة ويجوز اربع وخامس وللانثى خمسة ثوب لادن وكفن من منه والا وجب الاقتصار على ثوب سائر لكل البدن ان طلبه غريم مستغرق او كفن عن تلمذه بعده ولم يترع بالزائده ومن بيت المال او وقف الاكفان او من مال الموصى به (قوله يكفن الميت اى ذكره) كراهى وقوله بماله لانه اى بما جاوره اى في حال احيائه من عراصة ولا يكفن بالخرير من لينة الحكمة وقيل ومات منه ثم لو استشهد فيه من لينة لم يتركه او غيره من انواع الحاجة اليه لانه كفن فيه لان السنة تكفيه في ما اتي استشهد به لاجل انما ادلت عليه وفي ثوبه كما فيه نزلت تعالى لا تدعى به يقدم المتخصص على الطاهر اى يرعده بن حجره ش ه ه ه ه واعنى المعنى والاهامة ومن ثوب اخر يعلى المتخصص ونصره الاول بانها مخصصة على سائر عليه مكشوف العورة ثم يكفن به بطن او سربا ررعه اه فخص به ررعه منه ويكفن في المتخصص والقدس على احدى الثياب فليأت ثوبا في الميت ما شتره في المصلى لحي من المهر وستر العور ررعه ذلك وان قلنا لا يشترط ذلك في كل من الثياب وافرص لمسه واهو حده ما حرر

لا الزائد على سائر
العورة لنا كذا مره
وكونه حقا للميت
بالنسبة للقرمى اى كلف
لقد ذكر ثلاثة يعم كل
منها البدن وحاز
ان زائد تحتها قميص
وعمامة ولان زائد
فقميص لغيره
فله قدسان ويكفن
الميت به لانه حيا

ومختص غير حر برقان لم يوجد التخصيص فصل عليه ما روي بكنن اذ لا تصح من التخصيص (قوله فمجرد
 حر برور غير محرم) فربح على ما لا يسمع قوله للمرأة أو الصبي أي والمهنون وذلك لأنه مجردة من رأسه
 وهم أصناف معدودات كذلك ونزج بذلك الرجل والخنثى فلا يكتفان خيما الا زوجا غيرهما (قوله
 مع الكراهة) متعلق بعبور (قوله بحمل تجهيزه) أي البت والمراة بالتجهيز المؤن كاجرة التسهيل
 وعن المأموه الكفن وأجرة الحفر والحمل وقوله التركة أي اذ لم يعلق بعينها حق لازم كرهن وزكاة
 والا فدم على التجهيز كما سيأتي في الفرائض (قوله الزوجة) أي غير ناشئة وقوله وخادما أي
 المملوك لها والمستأجر بالنفقة فان كان مستأجرا بالاجرة لم يجب تجهيزه على الزوج لأنه ليس له الا
 الاجرة (قوله فعلى زوج غني) خبر ليشدح زوج أي فقهره ما على زوج غني فان كان عسرا
 جهزته من أصل تركته لا من خصوص نصيبه منها كما اقتضاه كلامهم وقال بعضهم بل من نصيبه
 منها ان وود لأنه صار موسرا والا فمن أصل تركته ما على الدين وهو متجه من حيث المعنى
 واذا كفتته منها أو من غيرهما لم يبق ديناً عليه لسلطه عنه عساره ونظره ضبط العسر من ليس
 عنده فاضل عما ترك للمفلس اه تحفة قال سم ويحتمل الضبط بالقطرة اه فعله بكون الوسر
 هو من ملأه ياد على كفاية يوم واليه ما صرفه في التجهيز والمعسر هو الذي لا يملك ذلك (قوله عليه
 نفقتها) الجملة من المتبادر والخبر صفة لزوج أي زوج واجب عليه نفقته ما خرج منه ما لم يجب
 عليه نفقتها كأن كانت الزوجة صغيرة أو ناشئة وكان المأدمه كثرى بأجرة فلا يلزم الزوج تجهيزها
 (قوله فان لم يكن له تركة) مقابل له نفق أي هذا ان كان له تركة كفافا لم يكن الخ وقوله فعلى من
 عليه نفقته أي بالتجهيز واجب على من وجب عليه نفقة فلا يملك في حال حياته وهذا باعتبار
 القابل والافتقار يجب التجهيز على من لا يلزمه نفقته كتجهيز الولد الكبير المعسر فانه واجب على أبيه
 كتجهيزه لا كاتب فانه واجب على سيده مع انه مالا يلزمهما نفقتهما حين وفده لا يجب على من عليه
 نفقته حيا كزوجة الأب فانه لا يلزم الابن تجهيزها وان لم يمت نفقتها (قوله من قريب) بيان ان
 والمراة بالاصل أو الفرع وفي العمري ولومات من لم يمت تجهيزه به به موته وبسلف تجهيزه وورثته
 لا تفي الا بتجهيز واحد منهما فقط قدم الثاني على الاول جهتين مجزئة من تجهيز غيره وأتت به الشهاد
 م كاذكر ذلك ولده في شرحه اه وقوله وسيد أي مما اذات رقيقه ولومكاتب أوام ولد وأما الماله من
 فان لم تكن بنته وبين سيده ما ياتون التجهيز يكون معاه على سيده بقدر ما يسهل من الرق وبالق
 من تركه لبعض وقال ع ش على السيد نصف لثقة فقط لان الواجب عليه بقطع النظر عن البعض
 لغافة واحده في حال البعض اضافة ونصف فيكمل له لثقة فان هيكم من فم ما ولا يراذ نالته من ماله اه
 وان كان بنته وبين سيده ما ياتون التجهيز على ذي التوبة فاولم يعمل موته في أي توبة فينبغي ان
 يكون كلامها على سيده بقدر ما يسهل من الرق والباقي من تركته (قوله فعلى بيت المال) أي بان لم
 يكن لبيت من يلزمه نفقته فتجهيزه على بيت المال كتفقتة في حال الحياة قال في الر وض وشرحه و
 يلزم بيت المال ولا الترتيب انوب واحد لنادي الواجب به بل لا يجوز الا زيادة عليه من بيت المال وكذا
 ان كفن بما وقف للتكفين أو كان من ميسر المسلمين اه ومن نظيره عن ابن حجر (قوله فعلى ميسر
 المسلمين) أي فان لم يكن بيت مال فقهره على ميسر المسلمين قال سم ظاهره ولو يجوز في فعل أولياءهم
 الاخراج اه والمراد بالوسر من يملك كفاية سعة أو وسوا من طلب من واحد منهم تعيين عليه لا يتواكروا
 اه بجري (قوله ويحرم التكفين في جلد) أي لانه مر به وقوله ان وحده غيره أي ولو كان حر
 فيقدم على الجلد (قوله وكذا الطين الخ) أي يحرم التكفين به مع وجود غيره (قوله فان لم يوجد
 توب) المذهب فان لم يوجد غيره لا مقابل قوله ان وجد غيره (قوله فيما استظهره شيخنا) عاربه
 ويحرم في جلد وجد غيره لا مر به وكذا الطين والخشش فان لم يوجد توب وجب جلد ثم خشش

فهو زوج برور غير
 للمرأة والمسي مع
 الكراهة وعمل
 تجهيزه التركة الا
 زوجة وخادما فعلى
 زوج غني عليه
 نفقتها فان لم يكن
 له تركة فعلى من
 عليه نفقته من
 قريب وسيد فعلى
 بيت المال فعلى
 ميسر المسلمين
 ويحرم التكفين في
 جلد ان وجد غيره
 وكذا الطين
 والخشش فان لم
 يوجد توب وجب
 جلد ثم خشش ثم
 طين فيما استظهره
 شيخنا

تم طين فيها ينظر اه وكتب سم قوله فيها ينظر هو ظاهر وقصبت وجوب تصحيحه بنحو الطين
لوجوب التعميم في السكن ولولم وجد لا جبهل بحسب التسكين فيه باء داخل الميت فيه لا مستأثر فيه
نظر ولا يبعد لوجوب قال م و ر وبته تقديم نحو الحما المجنوع على الطين لان التبين مع وجوده
ازراهه (قوله) ويجزم كتابته من القرآن الخ في فتاوى ابن حجر رحمه الله عن كتابه
العهود على الكفن وهو لا اله الا الله والله اكبر الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد لا اله الا
هو لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقيل انه اللهم فاطر السموات والارض والقيوم الشهادة
على من القى عليه الداب لم في هذه الحيازة الدنيا ايشهد انك انت الله لا اله الا انت وحده
لا شريك لك لان محمد عبدك ورسولك صلى الله عليه وسلم لا تنكحك في النفس فانك تنكحك في
نفسه تقربى من الشر وتبعد عن الخير وايقول في الاخر انك فاجعل لي صديقا لك فوفيه يوم
القيامة انك لا تخلف الميعاد هل يجوز ولذا اصل ام لا فاجاب بقوله نقل بعضهم عن نوح الانصار
لترمذي ما يقتضي ان هذا الدعاء اصل وان القصة ان عبد الله كان يارب به ثم اتي بمحو كتابته قاسا
على كتابته لله في يوم الزكاة فمعه بعضه يارب به قبل بطل فله لغرض محرم مقصود فابهم وان الله
بصحة نحاسة وقبه نظر وقد اتى ابن الصلاح بانه لا يجوز ان يكتب على الكفن يس والكهف
ونحوهما خوفا من صديد الميت وسيلان مافيه وقياصه على ما في غير الصدقة ممنوع لان القصد من
التبرع لا التبرك وهنا القصد التبرك ولا ماله عطفه باقية على حالها فلا يجوز نشرها للقياسة
والقول بانه فيل بطاف فعبه الخ مردود لان مثل ذلك لا يجتمع به وانما كانت تطهر الحجة لردع من
الذي صلى الله عليه وسلم طلب ذلك وليس كذلك اه وقوله واجمعه الله تعالى اي وكل اسم عظيم
كاسماء الملائكة والانساق وقوله على الكفن متعلق بكتابة قوله ولا بأس اي لا ينافي وقوله بكتابه
اي شيء من القرآن ونحوه (قوله) انه اي بق لا يشق فلا تشق المقوش المشوبة (قوله) واتي
ابن الصلاح بجزمه ستر الحنازة بجرير ومنه كل ما نفقه وبه الزينة (قوله) وخالفه الخلال البلقيني
قال ابن قاسم هو الذي اعقده اراه وقوله يجوز الخبر فيها اي لا تستسر به اياه داستعمالا منعقا
بيدها وهو جائز لما جازها لنفسه في حياتها حازمها لم يبعد موتها حتى يجوز تحليتها بنحوه
لذهب ودفنه معها حتى روى الروي وكانوا كاشمير ولا يقال فيه تصحيحه حال لانه تصحيح لغرض
وهو اكرام الميت وتقطيعه وتفضيع المال وانه لغرض جائز م ر سم (قوله) مع القياس اي
على حرمة تزين بيتها الاول وهو الحرمة (نتية) بسن كون الكفن ايض ثياب البسواسن ثيابكم
الساكن فانهم ان خير ثيابكم وكفنوا فيه ما دناكم وراه الترمذي وقال حسن صحيح وكونه مغسولا لانه
نفسه يد والحي احق بالجدية كاداه او كرضي الله عنه واداه اى وكره لعلما فيه غير لا تقوا
في الكفن فانه يبلى سر يعاوم كراهة الله لا ذالك يمكن بعض تركه محصورا لعله او غائبا او الميت
مفسدا او احرمت فله م ر وانتظر اذ مع قوله عليه الصلاة والسلام احسنوا ا كفن موتاكم فاب
الموتى يتباهى با كفانه فانه يتباهى به لا يلبى واحسن من الباهة ما قبل الباهة وبعدها دفنه
الخيرى (قوله) ودفنه) بالخبر معطوف على غله اي وكفنه به وفرض كتابة وقوله في حفرته مع
دفنه لان حكمه الدفن صوته من انك جمعه وانك دفنك باستمرارا لاسمك واداه وجفته
فاشترط حفرته فتمت فله سم الحفرة المذكورة صادقة في ثمانية معصية كرسيت
والساقى ان كانت فيه في حفرته ان منعده كرو ولاه (قوله) عدهم بمعتقد متع ونحوه
والتراب اليها قال في الصباح ضمنت التربة وغيرها التراب من باب قوله في التربة حتى استوت مع
لارض وطبها التراب على ابدن ه (قوله) اي ظهر رده) وستره يستره في قبره لا
يسبل الى متنها وان لم ينعو ظهر ردها وده (قوله) وسبها) معطوف على رده في وقت سبها (قوله)

ويحرم كتمان شيء من
 القرآن وأمناء الله
 تعالى على الكفن
 ولا بأس بكتانته
 بالرق لأنه لا شفت
 وأنتى ابن الصلاح
 بحرمه ستر الخنازة
 بحبر ولو أمر أن يكبحرم
 تزويج بنتها بحبر
 وحلفه الجلال
 البلقيني بفوز الحرير
 فيها وفي الغفيل
 واعتقد جمع مع أن
 لقياس الأول (ودنه
 في حفرة تمنع
 عظمها) (أى
 تنهوها (وسما)

أي ينشئه لها) أفاد بتقدير المضاف أن المراجع الحفرة السبع متعها نفس السبع لها وقوله فيما كل
 بالتعب بان مضرة معطوف على ينشئه على حصوله عبادته وتقره عيسى * وهو من عطف السبب
 على سببه أي تمتع النبت الذي يتسبب عنه كالهبيت (قوله) ونهر به بحفرة وضعه وجه الأرض
 أي فلا يمكن لأهلها أن يتسبب عنه كالهبيت (قوله) ونهر به بحفرة وضعه وجه الأرض
 ذنبك أي إلى الجنة والسبع اه (قوله) وبني عليه أي على الميت أي حواله والفعل منصوب بان
 مضرة معطوف على وضع على حماراً نفا ومثل البناء عليه بالاولى والوتر بكثرة مجوز تراب أو حجارة
 وقوله ما يمنع ذنبك أي إلى الجنة والسبع (قوله) حيث لم يتعدوا الحفر (قوله) متعلق بمحذوف أي فلا يمكن
 ذلك حيث لم يتعدوا الحفر بان أمكن أن تعذر كان كانت الأرض حجارة أو ينسج منها ما به بقصد الميت
 واكفاته - أذلك (قوله) ثم من مات مخ (قوله) وورثه ميت أي شيء وظاهر صنعه أنه مرتبط بالقيود
 أي حيث لم يتعدوا الحفر ولا مقي له فكان الأولى أن يسدل ذلك بقوله فان تعذر الحفر كفي كالموات
 بسفينة أو تكون الكافي للتدفن وعادة ابن عمر على ما فضل وخرج بالحفر فوالو وضع على وجه
 الأرض وبني عليه ما يمنع فانه لا يمكن إلا أن تعذر الحفر كالموات سفينة الخ اه وهي نص فيما
 ذكرناه ثم ظهر من جعله مرتبطاً بقول المتن ودفعه في حفرة أي أن يحمل انشراط الحفرة ما لم يمت في
 سفينة والأذن تعذر دفعه في البر لبعده عن الساحل أو تر به منه ولو كان به مانع كسحب التي في البحر
 بعد غلته وتكفته والصلاة عليه لكن كان عليه أن يذرع عن قوله وبتنق ذنبك الخ (قوله) جاز القاه
 في البحر) فيه نظر لانه إذا تعذر البحر يجب الله وفه وعادة البحر يوجب من مات في سفينة وتعذر
 دفعه في البر أن يضع بعد الصلاة عليه بين لوحين مثلاً ويرى في البحر وان نقل بمجر لصل إلى الراد
 فهو أولى اه ويمكن أن يحاب بان المراد الجواز ما قبل الامتناع فصدق بالواجب (قوله) ليرسب
 بضم السين أي ينزل في قعر البحر (قوله) والأفلا أي وإن لم يتعدوا فلا يجوز القاب وفي البحر (قوله)
 وبتنق ذنبك) معطوف على بحفرة أي وخرج بقوله تمتع إلى الجنة والسبع وقوله ما يمنع فاعل خرج
 المقدر وقوله أحدهما أي السبع أو الجنة (قوله) كان اعتادت الخ) مثال لما يمنع الجنة فقط
 ولم يعمل لما يمنع السبع فقط وذلك كالفاسق فانها لا تمتع إلى الجنة وإن كانت تمتع السبع قال في القصة
 وهي يدوت تحت الأرض وقد قطع ابن الصلاح والسبكي وغيرهما بغير ملة الدفن فيها مع ما فهم من
 اختلاط الجبال بالنساء وأدخل الميت قبل بله الأول ومنعها للسبع واضح وعدمه للراية
 مشاهد اه (قوله) الحفر) مفعول اعتادت وقوله عن موته متعلق بالحفر وضمره يعود على الحمل
 (قوله) فيجاء الخ) مفرع على ما ذاعتادت السباع الحفر (قوله) بحث الخ) البناء للتصور رأى بناء
 مصوراً بالخال وهي نعم وصول السباع إلى الميت قال في القصة فان لم يمه البناء كبعض النواحي
 وجب صندوق كما لم يما في اه (قوله) والله الخ) أفاد بان ما رآه وكان الأولى التصريح به
 هناك يعني أن لا كفي القبر أن يكون واسعاً والقوله صلى الله عليه وسلم في قتلى أحد الحفر وأواوسوا
 وأغفوا التوسعة أي أن يزدق طوله وعرضه قال عرش وبنيت أن يكون ذلك مقدماً ما يسع من
 ينزل القبر ومن يدفعه لأن يمدن ذلك لأن فيه تحجيراً على الناس اه (قوله) في الخ) الذي يظهر
 أن في بمعنى مع وأضافة عمق لما بعده لا في ملاسة أي والا كل أن يكون واسعاً مع عمق قدره أربعة
 أذرع ونصف وعادة الخفة مع الأصل وينب أن يوسع بان يزدق طوله وعرضه ويحق للبحر الصبح
 في قتلى أحداً وأن يكون التحميق قامة لجل معتدل وبسطة بأن يقوم فيه وبسط يدمر تفعه
 اه (تنبيه) * الاكل أي في القبر أن يكون لحدادوه أن يحفر في جانب القبر من أسفل قدر ما يسع
 الميت لكن هذا ان صلت الأرض أمه أو كانت رخوة فالأفضل الشق وهو أن يحفر قعر القبر كالنهر
 ويبنى جابه بلبن وغيره ويجعل الميت بينهما (قوله) وبجباضجابه) أي الميت في القبر على شقه

أي ينشئه لها كل
 الميت وخرج بحفرة
 وضعه وجه الأرض
 وبني عليه ما يمنع
 ذنبك حيث لم يتعد
 الحفر ثم من مات
 بسفينة وتعذر البحر
 جاز القاه في البحر
 وتقبله ليرسب والا
 فلا وبتنق ذنبك
 ما يمنع أحدهما كان
 اعتادت سباع ذلك
 أهل الحفر من موته
 فيصن البناء القبر بحيث
 يمنع وصولها إليه
 وأكله قبر واسع في
 عمق أربعة أذرع
 ونصف يذراع اليد
 وبجباضجابه للقبة

ايمان وقوله لقتله أي تتركه لاله منزلة المصلح فان دفن مستدرا أو مستأينا يندش حقا لم يتغير
 والآف لا يتغير من التعليل المذكور وعدم وجوب الاستقبال في الكافر فيكون زانستقباله
 واستدراة نعم الكافر قال في بطنه اثنان مسلم تحت فيه لروح ولم ترج حياته يجب استدراها
 لانه لا يكون الاثنان مستقبلا لانه وجه الجنين الى ظهر أمه ودفن هذه المرأة اثنان مقار المسلمين
 والكافر الاثنان في المسلم في مقار الكفار وعكسه فان لم يتفخ فيه لروح لم يجب الاستدبار في أمه لانه
 لا يجب استقباله حيث ذم استقباله أولى فان وجبت حياته لم يجب دفنه مع أبيه لم يجب شق جوفها
 وانما راجع منه ولو لم يستقبل من القلط أن قال بوضع نحو حجر على بطنه لموت فان فيه قتلا لعين (قوله)
 ويندب الافضاء الخ) أي يندب الصاق خده الأيمن بالتراب وقوله به تدفنه الكفن عنه أي به يد
 انزال الكفن عن خده وقوله الى قوترا بتراب متعلق بانضاء ودخل تحت نحو الحجر والابن وقوله مبالغة
 الخ لتعليل لندب الافضاء المذكور وما أحسن قول بعضهم
 فكيف يلو بهنيس أو يلبذه * من التراب على خده بعمل
 (قوله ورفع رأسه الخ) أي يرفع رأسه وقوله بقول لينة أي ماهرة والجنة بكسر الباء واحدة
 اللبن بكسر الباء أيضا بعمل من اللبن ويبنى به ودخل تحت نحو كوم تراب وحر (قوله وكره
 صندوق) أي جعل الميت فيه لانه ينافي الاستقبال والليل المقصود من وضعه في التراب ولأن فيه
 اضاءة له بعبارة الأرض وشرحه بكرة صندوق أي جعل الميت فيه ولا تدفنه ولا تدفنه ولا تدفنه
 احتج الى الصندوق لادناه ونحوها كراهة في الأرض فلا كراهة وهو أي الصندوق المحتج اليه
 من رأس المال كالكفن ولا تدفن من مصالح دفنه الواجب اه ملخصا (قوله فيجب) أي الصندوق
 وهو مقرر على الاستثناء (قوله) ويجرم دفنه بلا شيء يمنع وقوع التراب عليه (أي فيجب مد القبر بما
 يمنع وقوع التراب عليه من تحولين وما ذكر من وجوب السورمة عدمه وهو عليه جمع وضاهر
 عبارة التمام نيب السد وجوازها لانه التراب عليه من غير سد كانه عليه في الحقيقة وعبارة تمام
 الاصل وسد دفع القبر بان يبنى به ثم يسد ما يبنى به من القبر بنحو كسر من اتباعا لما فعل به سلى
 انه عليه وسلم ولا بد من صيانة الميت من النش ومنع التراب والحوام وكالان في ذلك غيره وزه لانه
 المأمور كما تقرر وظاهر صنعه اثنان ان اصل مد القبر مندوب كسابقه ولا حقه فهو راحة التراب
 عليه من غير سد به مخرج قبر واحد لكن بحث غير واحد وجوب السد عليه كما عليه الاجماع الفعلي
 من زمانه صلى الله عليه وسلم الى الآن فحرم تلك الالة لما فهم من الاذراء وهذا الحرمه وذا حرموا
 ما دون ذلك ككده على وجهه وجهه على هيئة مزية فهذا أولى اه (قوله ويجرم دفن اثنان من
 جنسين بقبر) المراد بالجنس هنا قريبا بعدد الجنس العرفي وهو ما يشمل النوع والصف وحاصل
 ما يتعلق بهذه المسئلة ان الذي جرى عليه المؤلف تبع الشفعة ابن حجر التابع لشيخ الاسلام
 الاثنان اذا اختلفا نوعا كرجلين أو امرأتين أو اختلفا فيه وكان بينهما محرمية أو زوجية وسيدية
 كره دفنهما معا فان اختلفا ولم يكن بينهما ما حرم ذلك والذي جرى عليه من المرمقة متاخر
 الجنس أو اختلف كان بينهما محرمية أو لا وذلك لان العبة في منع الجمع التأدي لا الشبهة فاحتمل
 نقطعت بالموت (قوله ان لم يكن بينهما) أي الاثنان (قوله ومع أحدهما كره) أي ومع وجوب
 المحرمية أو الزوجية بكره دفنهما في قبر واحد (قوله يجمع مقصد جنس فيه) أي كما يكبر دين
 جمع مقصد جنس في قبر واحد (قوله بالاحاطة) متعلق بك من يجرم وكره على نكره
 كبراهة ان لم يكن جاحدة ولا ذممة ولا كراهة كاب كراهة وعبر فرد على غير زوجية
 لا كفن واحد لانه صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الزوجين من قتلى أحدهم ويؤتى من قريته
 لائقه ويجعل بينهما قبر تراب (قوله ويجرم دفن اثنان) أي كالجيم دفن اثنين مع أمه في ثمانية

ويندب الافضاء
 بخذه الأيمن بعد تدفنه
 الكفن عنه الى نحو
 تراب مبالغة في
 الالة كانه والليل
 ورفع رأسه بقول لينة
 وكره صندوق الا
 لخصه لادناه فيجب
 ويجرم دفنه بلا شيء
 يمنع وقوع التراب
 عليه ويجرم دفن
 اثنين من جنسين بقبر
 ان لم يكن بينهما
 محرمية أو زوجية
 ومع أحدهما كره
 كجمع مقصد جنس
 فيه بالاحاطة ويجرم
 أيضا ادخال ميت على

عليه أي حرمة الإذلال من قبله سمته يؤخذ منه عدم حرمة تنش قبره لحدان مثله لدفن شخص في
 القبر الثاني إن لم تقبله ربه راحته أذلا هناك للأول فيه وهو ظاهر وإن لم يتعرضوا له فيما أعلم اهـ (قوله
 وإن اتحدوا) أي الميت الذي في القبر والميت المتصل عليه (قوله قبل بلاه جمعه) متعلق بعصر أي
 يحرم الإذلال المذكور قبل بلاه جميع الميت الذي في القبر قال سم وأفهم جواز التنش بسد بلا
 جميعه يستثنى قبره المشهور وأولى مشهور فتمتنع بنسبه اهـ (قوله ويرجع فيه) أي في الإذلا
 أي مدته وقوله لاهل الخبر بالارض أي لاهل المعرفة بقدر المدّة التي يبلى فيها الميت في أرضهم (قوله
 ولو وجد بعض عظمه) أي الميت الذي في القبر وقوله قبل تمام الحفر أي قبل أن يكمل حفر القبر
 (قوله وجسد ترابه) أي ويحرم تكميل الحفر والدفن فيه لما يلزم عليه من الإذلال المحرم وهذا
 إذا لم يخرج إلى الدفن في ذلك القبر بأن كثر الموقوف والأقارب بذلك (قوله أو بعده) أي أو وجد
 عظمه بعد تمام الحفر فلا يجب دفن التراب (قوله ويجوز الدفن معه) أي مع العظم لكن بعد تنجسه
 عن محله وصار القصة أو بعده فجاء ودفن الأثر من ضايق بأن يمكن دفنه الأعله فظاهر قوله لم
 تجاه حرمة الدفن هنا حيث لا حاجة وليس بعيدا لأن الإذلال هنا أشد اهـ (قوله ولا يكره الدفن ليلا)
 أي سواء قصرى الدفن فيه أم لا لما صح أنه صلى الله عليه وسلم فعله وكذا الخلفاء الراشدون (قوله
 خلافا للحسن البصري) أي فإن الدفن ليلا عنده مكره تنزيهاً عما كان يظهره خبر ابن ماجة
 لا يفتنوا موتا كم بالليل إلا أن تضطر وأوفي البصري ما نصه وفي الخصائص ودفن بالليل وذلك أي
 الدفن ليلا في حق غيره مكره تنزيهاً عن الحسن البصري تمسكاً بظاهر خبر ابن ماجة بسنخه
 ضعف لا يفتنوا موتا كم بالليل إلا أن تضطر وأي بالدفن ليلا خوف اتهمه الرأى وتغيره وخلاف
 الأولى عند سائر العلماء تأوله الخبر بأن النبي كان أولاً ثم يخص اهـ منأوى (قوله والله أرفض)
 أفعل التفضيل على غير ما به أي فاضل وذلك لأنه هو المتدبر بخلاف الدفن ليلا فليس عندنا حتى
 أنه يكون فاضلاً ويحل كون الدفن فيه فاضلاً إذا لم يخص بالتحريم إليه تغيير والارم (قوله ويرفع
 القبر قدر شبر) أي يعرف قبره ويرفعه عن قبره صلى الله عليه وسلم رفع نحو شبر (قوله
 ونسطحه أولى من تشيجه) لما صح عن القاسم بن محمد أن عمته عائشة رضى الله عنهم كشفت لعن
 قبره صلى الله عليه وسلم وقبر صاحبه فاذا هي مسطحة مسطوحة بطيحاء العرصة الحجر أو رواه
 البخاري أنه صلى الله عليه وسلم لما المني على أن تشجه فحدث لما سقط حذاره وأصل زمن الوليد اهـ تحفة
 والسطح جعل القبر مسطحا أي مستويا له سطح قال في المصباح سطحت القبر تسطيحا جعلت أعلاه
 كالسطح وأصل السطح البسط اهـ والتسليم جعله مسطحا أي مرفوعا على هيئة سنام البعير قال في
 المصباح سفت القبر تسفيما إذا رفعت عن الأرض كالسنام اهـ (قوله ويندب على شفير القبر)
 أي لمن هو واقف على طرف القبر (قوله إن يحيى) أي بعد سد المدح وإن كانت القبرة متبوشة
 وهناك رطوبة لأنه مطلوب (قوله ثلاث حشيات) أي من تراب ويكون الحق بيديه من قبل رأس
 الميت لأنه صلى الله عليه وسلم حتى من قبل رأس الميت ثلاثاً رواه المني وقبره باستاذ جدي قال عرش
 وينبغي الاكتفاء بالثلاثة واحدة فإن مند المدفون (قوله قال لا) حاله من فعل يحيى (قوله
 منها خافتنا كم) ويريد على ذلك اللهم لقمته عند المسألة ختمه وقوله ومع الثانية وفيها تعدد كم ويريد
 عليه اللهم افتح أبواب السموات وحده وقوله ومع أمثال المؤمنين اختر حكم تارة أخرى ويريد عليه اللهم
 جاني الأرض عن جنتيه (فاثدة) عن الإمام نبي الدين عن والده عن القبة إلى عبد الله محمد
 الحافظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أخذ من تراب القبر حال الدفن بيده أي حال أرائته
 وفرأ عليه آثار لرائه في ليلة القدر سبع مرات وجعله مع الميت في كفنه أو قبره لم يعد بذلك الميت في
 القبر (قوله مهمة يسن وضع حجر يدهما) ويسن أيضاً وضع حجر أو خشبة عند رأس الميت لأنه صلى

آخر وإن اتحدوا جنسا
 قبل بلاه جمعه
 ويرجع فيه لاهل
 الخبرة بالارض ولو
 وجد بعض عظمه
 قبل تمام الحفر
 وجسد ترابه أو بعده
 فلا يجوز الدفن
 معه ولا يكره الدفن
 ليلا خلافا للحسن
 البصري والنهار
 أفضل للدفن منه
 ويرفع القبر قدر شبر
 ندبا وسطحه أولى
 من تشيجه ويندب
 لمن على شفير القبر أن
 يحيى ثلاث حشيات
 بيديه قائلا مع الأولى
 منها خافتنا كم ومع
 الثانية وفيها تعدد كم
 ومع الثالثة ومنها
 فخر جكم تارة أخرى
 (مهمة) يسن وضع
 حجر يدهما عند
 القبر

الله عليه وسلم وضع عند رأس عثمان بن مظعون حفرة وقال اتعلم بها قبري لاني قد نفيته من مات
من أهلي ورضي القبر بالماء ثلاثا ينشق فيه الریح ولا نه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك بقبر ابنه ابراهيم
رواه الشافعي وقبر سعد واما من جاءه وأمر به في قبر عثمان بن مظعون واداه الرمي وسعد هذا
هو ابن معاذ وشعب أن يكون الماء مظهر اظهر واما راد ثوبا ولا بان الله تعالى يرد به تبعه
ويكرهه بشما ورد ونحوه لأنه اسراف واضاعة مال قال الا ذری والنظر كرهته بالنفس أو
نحرجه اه من شرح الروض (قوله للاتباع) هو مار واما ابن حبان عن أبي هريرة رضي الله عنه قال
كانت معي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبري فقام فقمنا معه فجعل لونه يتغير حتى وعد
كم قبصه فقلنا ما لك يا رسول الله فقال أما تسمعون ما هم يقولون وماذا يأتني انه قال هذا رجلان
يعذبان في قبورهما عذابا شديدا في ذنب هين أي في ظلمات ما وهين علمه اجتنابه فله اخبر ذلك قال
كان أحدهما لا يتزعم من البول وكان الآخر يؤذي الناس لسانه ومضى بهنم بالنسبة فدعا
بجريدتين من برأئد الخفل فجعل في كل قبر واحدة قلنا يا رسول الله وهل يتغيرهم ذلك قال نعم تخفف
عنهما ما دامتا رطبتين (قوله ولا تلخ) معطوف على للاتباع وقوله تخفف عنه أي عن الميت
وقوله يبركه تسبيها أي الجريدتين المحضرتين في الباسة لها تسبيح أيضا بنص وإن من شيء إلا يسبح
بحمده فلا معنى لتخصيص ذلك بالحضرة الآن وقال أن تسبيح الحضرة اكمل من تسبيح الباسة لها
في ثالث من نوع حياة (قوله وتيسر) أي الجريدتين المحضرتين وقوله ما اعتد من طرح نحو والبعان
الربط اندرج تحت نحو كل شيء طلب كهرق الجزر وروى الحسن والفتوف فتاوى ابن جرير ما
استنبط العلماء من غرس الجريدتين على القبر غرس الأشجار والباين ولم يثبتوا كيفية لكن
في الصحيح انه غرس في كل قبر واحدة فعمل القبر كره فيحصل المقصود بأي حال منه فهو أنسج سعد بن
جديد أف سنده انه صلى الله عليه وسلم وضع الجريدة على القبر عند رأس الميت اه ويشي أبدال
ما ذكر من الجريدة المحضرة أو من الرياح كما يبدى لتفصيل له ركة من بدتبعه وذكره بكافي
الحديث (قوله ويحرم أخذ شيء منهما) أي من الجريدة المحضرة أو من نحو والبعان الرطب ونحوه
له يحرم ذلك مطلقا أي على مال كره غيره وفي البابا ومجتبى على غيرها ما كره أخذ من على البر قبل
باسة ففقد ذلك تسبيها مال كره فصل ابن قدامير بن أن يكون قلبا مكتوبة أو حوصتين فلا يجوز
لمساكه أخذه لتعلق حق الميت به وأن يكون كثيرا فهو زله أخذه (قوله ما في أخذ الأولى) وهي
الجريدة المحضرة وقوله من تقويت حظ الميت أي سقته وهو التقوية عنه بركة تسبيها وقوله
وفي الثانية أي وما في أخذ الثانية والأولى حتى لفظ في زيادة لفظ أخذه بعد ما ورد بالثانية
خصوصا للبعان لأن المارة كتابا تر ناسح فقط لا للبعان ونحوه وإن كان ظاهر صنعه ما علمت
أن نحو والبعان الرطب صادق في شيء رطب وقوله من تقويت حق الميت بدتسبب الأرياح
بأرياح الأمانة الباسة متعلقة بمقتضى صفه لحق أي الحق أو حصل الميت بدتسبب الأرياح
الأمانة ولولا لفظ الأرياح بالارتجاع المكان نسب وتوله بعد الزايل ذلك أي للأرياح
بأن يجرى الرطب ولكن عليه كدور الحار والحرور ومنطقا تقويت نحو رأيت في هاشم فتح الجواد
خمس عشرة ساقرة واعطاهل يجوز أخذ زرع من القبر زرع لا شـ هـ لاهـ
في لمن عمر بن محمد الفتي تله المرقى زرعهم الله تعالى ويرى طره اه وروى شيخ الاملاء له ركة
ابن رادع الله الذي أراد المع لماسه من تقويت حق الميت بارتجاع الأمانة الزايل له ركة
رسمه فمما ظهر من وجده بـ تخفيرا من تقويت حق الميت بارتجاع الأمانة الزايل له ركة
الله صلى الله عليه وسلم بهاه (قوله كرهه) أي في باض الأرض (قوله وتيسر) أي كرهه
له أي وقوله المرقى كرهه وأوحاه ركة لا ركة من فقهه وتيسر ركة ركة (قوله لهه

للاتباع ولا تخفف
هتير كة تسبيها
وقيس بها ما عتيد
من طرح نحو والبعان
الرطب ويحرم أخذ
شي منها ما لم ييسر
لما في أخذ الأولى
من تقويت حظ
الميت المأثورة
صلى الله عليه وسلم
وفي الثانية من
تقويت حق الميت
بأرياح الأمانة
الزائل لذلك فله
شظا نا باه ركة زياد
(وكرهه) أي
للقبر (أو عليه) لهه

انتهى عنه) أي من المنام وهو ما رواه مسلم قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتحصن القبر
 وأن يبنى عليه وأن يتعد عليه زاد الترمذي وأن يكتب عليه وأن يوطأ عليه وقال حديث حسن صحيح
 اه شرح الحديث (قوله بلا حجة) متعلق بما تخرج به ما إذا كانت حجة لا بكرة (قوله تكفون
 نبش الخ) متعلق بالحاجة (قوله وحمل كراهة البناء) أي لنفس القبر أو عليه (قوله إذا كان) أي البناء
 وقوله يتركه أي الباقي (قوله فإن كان بناء نفس القبر الخ) الأولى والاخرى أن يقولوا إن كان في
 مسألة الخ (قوله بفرا حجة عمارة) وهو خوف نبش أو حف أو سبي أو هدم سبل (قوله أو نحو قبة)
 معطوف على نفس القبر أي أو بناء نحو قبة على القبر تكفو له عليه و بناءه بعد ادوار قال في اللغة
 وهل من البناء ما اعتد من جعل أربعة أعمار مربعة محيطه بالترتيب لصق رأس كل منها برأس الآخر
 يحصن محكم أو لا لأنه لا يسمى بناءه فرا والذي يتبعه الأول لأن العلة السابقة من التأييد موجودة فيه اه
 وقال سم لا يعتد أن يستنى عليه ما لو كان جعل الأعمار المذكورة تحفظه من النش والدفن اه وقال
 الجيزي واستثنى بعضهم قبر الأنبياء والشهداء الصالحين ونحوهم برماوى وعادة الزجاني ثم
 قبور الصالحين يجوز بناؤها ولو لم يبق له الحياة الزايرة والترك قال الحلبي ولو في مسألة وأنتى وقد أمر به
 الشيخان لا يادي مع ولا يشبه وكل ذلك لم يرتضه شخص الشورى وقال الحق خلافة وقد أوجب العزيز بن عبد
 السلام عدم ماقى القرفة اه (قوله مسيلة) خبر كان أي كأننا مقبرة مسيلة للدفن فيها (قوله
 وهي) أي المسيلة (قوله عرف أصلها) من كونها كانت عموكة فسلت أروما ونا جعلوها مقبرة (قوله
 ومسبلها) أي وأوقفها (قوله أم لا) أي أم لم يعرف أصلها ومسبلها بأن جعل ذلك (قوله أو موقوفه)
 معطوف على مسيلة وأعرض بأن الموقوفة هي المسيلة وعكسه ويرد بان تعرفها أي المسيلة يدخل
 موا اعتادوا الدفن فيه فهذا يسمى مسلا موقوفا والوقف من عطف الخاص على العام (قوله
 حرم) جواب الشرط قال سم لا يعتد أن مثل البناء ما جعل عليه دارة خشب كقصوره ولو جود العلة
 أيضا لم يتأمل اه (قوله وهدم وجوبا) أي والمهدم له الخا كتم أي يجب على الحاكم هدمه دون
 الآحاد وقال عمرو بن يحيى إن لكل أحد هدم ذلك ما لم يخش منه مفاسدة فيمنع من الرفع للأمام اه
 يجيزي (قوله لا يشايد) أي لأن البناء يستقر بعدد الأعمدة فمن الناس تلك القيمة (قوله فيه)
 أي البناء بسبب تأنيده (قوله بما لا غرض) أي شرعى وقوله فيه ضيق يعود على ما الواقعة على بناء
 (قوله وإذا هدم) أي البناء (قوله أو يخلى بينهما) أي بين الجدران وأهلها (قوله ولا لفسال ضام) أي
 وأن لم يعرفوا فهو مال ضائع وقوله وحكمه معروف وهو أن الأمر فيه لبيت المال أن انتظم فإن لم
 ينتظم فهو لأهلها المسكين بصرفونه في وجوه الخير وفي فتاوى ابن حجر ما نصه سئل رضي الله عنه هل
 يجوز زلاخ الأخذ بمن حجارة لقبر أو سد تخ لحنولينا فقام لأهلها ببقوله أن علم مالك تلك الأعمار
 فواضع أم لا يجوز الأخذ منها الأبرضا إن كان شديدا وإن جهل فإن جرى ظهوره لم يجوز أخذ شيء
 منها وإن أس من ظهوره ففيه من جملة أموال بيت المال فمن له حق الأخذ منها بقدر حقه
 اه (أنا ذابلي) هو بفتح فسكون بمعنى أفتته الأرض (قوله وأعرض ورتنه عن الحجارة) أي
 المبنى ها قبله ورتنه (قوله زان دفن) جواب إذا وقوله مع بقائها أي الحجارة (قوله ذابرت العادة)
 بالاعراض عنها) فاد لم تحراه دقه لا يجوز الدفن مع بقائها (قوله كافي السنايل) أي سنايل
 الحصادين فإنه يجوز أخذها إذا أخذ أهلها الأعراض عنها ومثلها إذا أخذ الحصادين كحاصياتي ترضيه
 في فصل اللقطة (قوله وكره وطأ عليه) أي مشى عليه رجلاه قال في المصاح وطأهم جلى الموطأ
 علوته اه ومثله بالأولى الجلولس وفي معناه الاستناد إليه والاتكاد عليه والخدعة في ذلك
 توقيف الميت واحترامه وتخرج بقوله عليه الوطء على ما بين المقابر بالنقل فلا يكره كائن عليه في
 العتي وعبارته ولا يكره ما بين المقابر بالنقل على الشهور ونقله صلى الله عليه وسلم أنه جمع فحق

انتهى عنه) أي من المنام وهو ما رواه مسلم قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتحصن القبر
 وأن يبنى عليه وأن يتعد عليه زاد الترمذي وأن يكتب عليه وأن يوطأ عليه وقال حديث حسن صحيح
 اه شرح الحديث (قوله بلا حجة) متعلق بما تخرج به ما إذا كانت حجة لا بكرة (قوله تكفون
 نبش الخ) متعلق بالحاجة (قوله وحمل كراهة البناء) أي لنفس القبر أو عليه (قوله إذا كان) أي البناء
 وقوله يتركه أي الباقي (قوله فإن كان بناء نفس القبر الخ) الأولى والاخرى أن يقولوا إن كان في
 مسألة الخ (قوله بفرا حجة عمارة) وهو خوف نبش أو حف أو سبي أو هدم سبل (قوله أو نحو قبة)
 معطوف على نفس القبر أي أو بناء نحو قبة على القبر تكفو له عليه و بناءه بعد ادوار قال في اللغة
 وهل من البناء ما اعتد من جعل أربعة أعمار مربعة محيطه بالترتيب لصق رأس كل منها برأس الآخر
 يحصن محكم أو لا لأنه لا يسمى بناءه فرا والذي يتبعه الأول لأن العلة السابقة من التأييد موجودة فيه اه
 وقال سم لا يعتد أن يستنى عليه ما لو كان جعل الأعمار المذكورة تحفظه من النش والدفن اه وقال
 الجيزي واستثنى بعضهم قبر الأنبياء والشهداء الصالحين ونحوهم برماوى وعادة الزجاني ثم
 قبور الصالحين يجوز بناؤها ولو لم يبق له الحياة الزايرة والترك قال الحلبي ولو في مسألة وأنتى وقد أمر به
 الشيخان لا يادي مع ولا يشبه وكل ذلك لم يرتضه شخص الشورى وقال الحق خلافة وقد أوجب العزيز بن عبد
 السلام عدم ماقى القرفة اه (قوله مسيلة) خبر كان أي كأننا مقبرة مسيلة للدفن فيها (قوله
 وهي) أي المسيلة (قوله عرف أصلها) من كونها كانت عموكة فسلت أروما ونا جعلوها مقبرة (قوله
 ومسبلها) أي وأوقفها (قوله أم لا) أي أم لم يعرف أصلها ومسبلها بأن جعل ذلك (قوله أو موقوفه)
 معطوف على مسيلة وأعرض بأن الموقوفة هي المسيلة وعكسه ويرد بان تعرفها أي المسيلة يدخل
 موا اعتادوا الدفن فيه فهذا يسمى مسلا موقوفا والوقف من عطف الخاص على العام (قوله
 حرم) جواب الشرط قال سم لا يعتد أن مثل البناء ما جعل عليه دارة خشب كقصوره ولو جود العلة
 أيضا لم يتأمل اه (قوله وهدم وجوبا) أي والمهدم له الخا كتم أي يجب على الحاكم هدمه دون
 الآحاد وقال عمرو بن يحيى إن لكل أحد هدم ذلك ما لم يخش منه مفاسدة فيمنع من الرفع للأمام اه
 يجيزي (قوله لا يشايد) أي لأن البناء يستقر بعدد الأعمدة فمن الناس تلك القيمة (قوله فيه)
 أي البناء بسبب تأنيده (قوله بما لا غرض) أي شرعى وقوله فيه ضيق يعود على ما الواقعة على بناء
 (قوله وإذا هدم) أي البناء (قوله أو يخلى بينهما) أي بين الجدران وأهلها (قوله ولا لفسال ضام) أي
 وأن لم يعرفوا فهو مال ضائع وقوله وحكمه معروف وهو أن الأمر فيه لبيت المال أن انتظم فإن لم
 ينتظم فهو لأهلها المسكين بصرفونه في وجوه الخير وفي فتاوى ابن حجر ما نصه سئل رضي الله عنه هل
 يجوز زلاخ الأخذ بمن حجارة لقبر أو سد تخ لحنولينا فقام لأهلها ببقوله أن علم مالك تلك الأعمار
 فواضع أم لا يجوز الأخذ منها الأبرضا إن كان شديدا وإن جهل فإن جرى ظهوره لم يجوز أخذ شيء
 منها وإن أس من ظهوره ففيه من جملة أموال بيت المال فمن له حق الأخذ منها بقدر حقه
 اه (أنا ذابلي) هو بفتح فسكون بمعنى أفتته الأرض (قوله وأعرض ورتنه عن الحجارة) أي
 المبنى ها قبله ورتنه (قوله زان دفن) جواب إذا وقوله مع بقائها أي الحجارة (قوله ذابرت العادة)
 بالاعراض عنها) فاد لم تحراه دقه لا يجوز الدفن مع بقائها (قوله كافي السنايل) أي سنايل
 الحصادين فإنه يجوز أخذها إذا أخذ أهلها الأعراض عنها ومثلها إذا أخذ الحصادين كحاصياتي ترضيه
 في فصل اللقطة (قوله وكره وطأ عليه) أي مشى عليه رجلاه قال في المصاح وطأهم جلى الموطأ
 علوته اه ومثله بالأولى الجلولس وفي معناه الاستناد إليه والاتكاد عليه والخدعة في ذلك
 توقيف الميت واحترامه وتخرج بقوله عليه الوطء على ما بين المقابر بالنقل فلا يكره كائن عليه في
 العتي وعبارته ولا يكره ما بين المقابر بالنقل على الشهور ونقله صلى الله عليه وسلم أنه جمع فحق

تمامهم وما ورد من الأمر بالقاء السبطين في أي داود أو النسيان بإسناد حسن يشمل أن يكون لانه
 من لباس الترفيعين أو انه كان فيهما الحاجة والتعالج بغير السبطين المسمى بالترغاة وقوله
 أي على قبر مسلم خرج به قبر الكافر فلا كراهة فيه لعدم احترامه قال م زر والظاهر لاحرمة
 القبر الذي في نفسه لكن ينفي احتجانه لاجل القبر الذي في أحيائهم إذا وجدوا ولا شك في كراهة
 التمسك فيه فأبرهم وقوله ولو لم يهنا أي كذا كذا الصلاة وإن عصى (قوله قبل بلاد) متعلق بوطأ أي
 بكره الوطأ عليه أن كان قبل بلام التمسك أما بعده بانصتد به يتيقن فيه العلم ببق من الميت أي
 في القبر فلا يكره (قوله الأضرورة) أي يكره ذلك عند عدم الحاجة فإن وجدت فلا كراهة (قوله)
 كان لم يصل الخ) تمثيل للضرور وقوله بدونه أي الوطأ (قوله وكذا ما يري يارته) أي وكذلك
 لا يكره ما ذكر إذا لم يكن الوصول إلى قبره يري يارته إلا أنه لو كان ذلك الميت في قبره يريه ومثله
 ما إذا لم يتمكن من الدفن إلا بعد لا يكره (قوله وشرح مسلم) مستدأخيه به ثم رده وقوله لم يريه
 أي لم يريه على القبر يريه وأنه صلى الله عليه وسلم قال لا يجلس أحدكم على جرة فصرق ثيابه
 فغضض إلى جلده خبره من أن يجلس على قبر (قوله كما بينته) أي هذا المراد وقوله وإه أتري
 أي رواها إن وهب في مسنده لمقل ومن جلس على قبر يقول عليه أو يتغوط (قوله وينش وجوبا
 الخ) شروع في بيان حكم النش بعد الدفن (قوله الغسل) متعلق بنش أي يجلس لاجل غسل يداك
 لأوجب (قوله أو تيم) أي أو تيم لكن بشرطه وهو فقد الماء أو الغسل (قوله إن تمسح) أي
 الميت وهو استدراك من وجوب النش بعد الدفن (قوله ولو نقي) أي ولو كان النش ينش ولا
 بشرط التطوع (قوله رم) أي ينش لذلك ما فيه من هذه الحرمة (قوله ولا جال الخ) معطوف على
 الغسل وقوله مال غير بالاضافة أي ونش أيضا وجوبا لاجل تحصيل مال الغير ليصل لحقه وان
 تقرب وان غرم الورثة مثله وأوقعه (قوله كان دفن في ثوب الخ) تمثيل لنش لاجل مال الغير (قوله ن
 طاب المسالك) أي ذلك الثوب أو الأرض المفعول بخدوف وكرمه ذلك كما نقل عن النص وسن في
 حقه الترك (قوله ووجد ما يكن أو يدفن فيه) أي ووجد ثوب يكن فيه غير الثوب لمغصوب أو
 أرض يدفن فيها غير الأرض لمغصوب (قوله والالم بجز) أي أو لم يطيب المالك ذلك لم يوجد ما يكن
 فيه أو يدفن فيه غير ذلك الثوب والأرض المفسومين لم يجز النش دا ع ش وعدم طيب المسالك
 ذلك شامل لما لو سكت عن الطلب ولم يصرح بالمساحة حرر إراحه اه بالمدني (قوله وسقط فيه)
 معطوف على دفن أي وكان سقط في القبر وقوله معقول حال في التحفة ويؤمن لتركه وان قل وتفسر
 الميت لم يساع ماله أيضا اه (قوله وان لم يطبه ماله) غايته وجوب النش عند سقوط
 معقول أي يجب النش لاجل إخراج المقتول وان لم يطبه ماله لأنه لا بد من إخراج ما ضاعه مال في
 البراءة وقده أي وجوب النش في المذهب بطه له قال في المجموع ولو واقعوه عليه ولو بلغ من غيره
 وضابه ماله ولم يضمن يده أحسن ورثته وغيرهم كما نقل في روضة عن صاحب العدة وهو النسخة
 بنش وشق جوفه وأخرج منه ودفعه لماله أو سلع لم نفسه ولا بنش ولا بشق لاستحالة له
 حال حياته اه بخلاف (قوله لا تكفين) معطوف على أهل أي لا ينش لاجل التكفين ولا
 لأن الغرض منه الستر وقد حصل بالتراب مع في نفسه من هذه الحرمة وقوله ولا لغيره أي ولا
 بنش لاجل الصلوات عليه ادفن بعد ردة القبر (قوله لا تكفين) معطوف على القبر (قوله لا تكفين)
 فيه) راجع للصورتين فهو متعلق بالقول لا تكفين لا بد من التكفين (قوله لا تكفين)
 هالة التراب عليه أي جعل التراب عليه مدفون في ترابه حار حار منه كراهة
 حرمة حثيثا والحاصل يحرم نسي الميت عند دفنه لا حرمة وهي كراهة ولو في حرر
 نسي ورة الجوزة للنش خبره ذكره مؤلفه من مؤلفي سيرة مؤلفي سيرة مؤلفي سيرة

قبيل بلاد (الا
 لضرورة) كأن لم
 يصل قبره ميتة
 بدونه وكذا ما يري
 يارته ولو غير قريب
 ويؤتمن شرح مسلم
 كاترين بحرمة
 القعود عليه والوطأ
 لم يريه رده أن المراد
 بالملس عليه جلوسه
 لقضاء الحاجة كما
 بينته رواية أخرى
 (وينش) وجوبا قبر
 من دفن بلا طهارة
 (الغسل) أو تيم نعم
 أن تقرب وتؤتمن حرمة
 ولا جال مال غير كان
 دفن في ثوب لمغصوب
 وأرض مقصودتان
 طلب المسالك ووجد
 ما يكن أو يدفن فيه
 ولا تمسح النش
 أو سقط فيه معقول
 وان لم يطبه ماله
 لا تكفين أن دفن
 بلا كفن ولا لغيره
 بعد أهالة التراب
 عليه (وأن دفن امرأه)

منه

مرأوتني فأتني حرة ودفن المولد قبل العلم بحاله فينبش ليعلم من وجدت حقيقته أو قال ان ولدت ذكرًا
فانت طالق مطلقه أو أتني فمطلقتي قولت متناودين ورجل حاله فالاصح في الزوائد تدسه أو ادعي
شخص على ميت بعد حقيقته انما هو ان هذا الولد ولد عنها وطلب امرته عنها وادعت امرأته زوجها
وان هذا اولدها منه وطلبت امره منه وادعت امرأته زوجها فأن وجدت حقيقته قدمت بينة الرجل
أو لحق الميت سبيل أو ندوة فينبش لتعلمه وقد نظم بعض تلك الصور والقبور محمد بن عبد الوالي بن
جسمان في قوله

يحصرم نبش الميت الأفي صور * فيها كهام منظومة نثي عشر
من لم يفسل والذي قد بلبس * أي صار تروا وكذا ان ووري
في أرض أو ثوب كلاهما مقص * أو بالبح مال سواء وطلب
أو خاتم ونحوه قد وقع * في القبر أو غلبه ما اخصه
أو دفن الكافر في أرض الحرم * أو استدعي اثنتان متسايطم
أو لمحق الميت سبيل أو ندوة * أو من على صورته قد شهدا
أو جوفها فيه جنين برنجي * حياته فموجب أن يخسر حا
أو قال ان كان جنينها ذكر * مطلقه والضعف للأنثى استقر
فبدفن المولد قبل العلم * بحاله هذا تمام النظم
والحمد لله ومنه على دائما * على النبي أحمد وسلم
والآل والأصفياء عليه السلام * غث ولا نح في حوالها

(قوله في بطنها جنين) أي لم تره حياته بان لم يبلغه ستة أشهر ونساقه بذلك لاجل الغاية به دلالة
لا يترك الدفن وهو في بطن أمه إلى ان يتحقق موته إلا في هذه الحالة أما ما ذكر في حياته يقول القوابل
لبلوغه ستة أشهر فأكتر فخص شق جوفها قبل الدفن ولا يؤخر الدفن ويترك في بطن أمه حتى يموت
فان دفنت قبل الشق وجب النش والشق (قوله ويحبس جوفها الخ) أي ان مصلحة امرأته أعظم
من مصلحة نكاحها فتمتلك جوفها (قوله ان رضى حياته) أي الجنين وهو قد
لوحب الشق والنش له وقوله يقول القوابل متعلق برضى وقوله لا يؤخر الخ متعلق برضى أيضا (قوله
فان لم يرج حياته) أي انه لم يبلغه ستة أشهر (قوله حرم الشق) أي والنش لاجله اذا دفنت قبل
تحقق موته (قوله ان يؤخر اذن حتى يموت) قال عرش أي ولو تغيرت كذا زيد في الحمل حيا اه
(قوله كاذكر) أي في المقبرة وقوله حتى يتحقق موته (قوله وما قيل) من أنه أحبره غلط فاحش وعذارة
الهامة وقول لتنبه ترك عليه حتى يموت ضعيف بل غلط فاحش ملحوظ اه وكتب عرش قوله
غلط فاحش ومع ذلك لا يخاف فيه مطلقا لم ستة أشهر أو لانه لم يتم نكاحه اه (قوله ووري الخ)
لما انتهى الكلام على ما يتعاق بالميت لكثير شرع في بيان حكم السقط (قوله أي ستر) تفسير لوري
(قوله سقط) نائب فاعل ووري وهو تثليث الدين الزاد المأل قبل تمام أشهره وهو ما خذ من السقوط
بمعنى النزول قال في المصباح السقط الولد ذكر أو أنثى يسقط قبل تمامه وهو مستين الملقح يقال
سقط الولد من بطن أمه سقوطا هو سقط والتثليث لغة ولاية ان وقع اه (قوله دفن) معطوف على
ووري (قوله وجوبا) مر تبط بك من ووري ودفن أي ووري وجوبا ودفن وجوبا وحاصل ما داه
كلامه فيه انه اذا انفصل قبل أربعة أشهر يكمن ويدفن وحو با وان انفصل بعد أربعة أشهر فأن
يجنن ولم يصح به ان تقصا غل وكمن ودفن وجوبا من غير صلاة عليه وان احلج أو اسهل بعد ذلك
انفسل ويكفن ويصل عليه ودفن وجوبا وادى ذكره غير ماله في الحالة الأولى لا يحبس شيء وانما
يتنبأ السر والدن وعذارة فخر الجوامع الاصل ووري أي ستر مخوفة سقط بتثليث أوله ودفن وجوبا

(قوله بطنها جنين حتى
يتحقق موته) أي
الجنين ويجب شق
جوفها والنش له ان
رجى حياته يقول
القوابل لبلوغه ستة
أشهر فأكتر فان لم
يرج حياته حرم الشق
لكن يؤخر الدفن
حتى يموت كاذكر وما
قيل انه يوضع على
بطنها حتى تموت غلط
فاحش (ووري)
أي ستر مخوفة (سقط
ودفن) وجوبا

فهي مائة وحب غسلة والاقتداء باخلافا لما يروهجه كلامه وتخرج به المعلقة والمضغة فينفذان نديامين
غيره وعلم من قول والافنديان محل ثقب ذنك ما اذا انفصل لدون اربعة اشهر لا يصح ذنك ولا يجب
غسله كما اورد قوله واذا انفصل لاربعة اشهر اى مائة وعشرين يوما حتى تنفخ الروح فيه قبل وكثير
ودفن وجوبا لمطقتهم حالان فان لم تظهر امارات الحياة بقاءه واختلاج لم تحزن الصلاة وتظهرت كان اختلاج
او تحرك بعد انفصاله صلى عليه لقوله صلى الله عليه وسلم السقط يعلى عليه واثنا عشر مائة لاربعة ردها
جوى على الغالب من غلوه وخلق الا ترى عندها والا فالعبرة انما هي بذهور خلقه وعدم ظهور غلوه
انما علمت حياته او ظهرت امارتها وجب الحجب والواجب ما عدا الله لان من غلوه والاسن سره
ودفنه اه وه ارة الهامة واعلم ان السقط احوال احصاها الله ان لم يظهر فيه خلق آدمى لا يجب شي ثم
لن ستره بخيرقة ودفنه وان غلوه فيه خلقه ولم تظهر به امارات الحياة وجب فيه ما سوى الصلاة اما هي
مختصة بكافر فان ظهر فيه امارات الحياة فكل كبير اه ومثله في الصغرة والمثني اذا علمت ذنك تعلم ان
ما سوى عليه الموقوف اى الى الاولى اربعة ضمة (قوله كعمل كافر) اى منه لايوه اى يجب
تره ودفنه (قوله ولا يجب غسله) اى السقط ولطف الكفر لى نطق بالشهادتين (قوله وتخرج
بالسقط العلة والمضغة) اى لم يمسح لاسن له والسقط هو الراس الكافر (قوله فيدفن) اى
العلة والمضغة (قوله ولو انفصل بعد اربعة اشهر) اى لم يجب او يستعمل بربطة ما بعده سواء لم
يعتد بما اسيره او قبله على ما ذهب له ابن حجر وذهب الجلال الى واثنا عشر وكذا في الخطيب
اشهر بين ان الى الدار بعد خمسة اشهر ليس يسقط فحسب فيه ما يجب في الكسرة سواء علمت حياته
ام لا ونفقه في المماية عن افعاله ولده وحده تعرف السقط الممار (قوله غسل وكفن ودفن وجوبا)
اى ولا يصلى عليه قال في الصغرة وفارت الله بغيرها بانها اصيق منه لما علم ان الذي انفصل وكفن
ويدفن ولا يصلى عليه (قوله فان اختلج) اى المنفصل بعد اربعة اشهر والاختلاج انفرك وقوله او
استعمل الاستعمال رفع الصوت لى هو الصياح عند ادلى الغلوة لاختلاج لاسن لئلا يمسح قبل
المدار على الصلح بجملة بامارة خلقا سواء كانت شاذ كمرن الاختلاج او الاستعمال وغيرهما
كالشعر (قوله به اندافه) قال انك روى قيد في الاختلاج سقط وما نحو الصبر وهو يفيد من
الحياة وان كان قبل تمام الانزال انما انما انما عليه لامة امارته قهره اه (قوله صلى عليه)
اى زيادة على ما مره العسل والتسكين والدفن وقوله وجوبا اى لا تسقط حياته بهذه الامارة لامة
عليه او للاحتياط (قوله وازكاه الله) قد تقدم ما مضى في قوله

اذا رمت اركان الصلاة لم تـ مبيعة تاتى في العام بزامر
فنتبسه ثم اقام القادر واربع تكبيرات وسمع قرا
وتنحى عن الصلاة على اى كد كذا في الحديث كما ترى
وسابعها التسليم يا خبر سامع وذن نظم عند سبعة اذ توى
هو ان المناوى وهو من الاجام ورجو لم يمتن لئلا يفسد

(قوله احدها) اى السبعة (قوله كغيرها) اى كيفية غير صفة المارة من الملوثة له وصة
لامعة التلاجل النفل المطلق وهو كفى فيه صفة القدر بغيره (قوله ومنه)
وجبا) اى من اجل ان ينشأ كغيرها حسب ما يجب في تشرى ارضه وربه
بترانها) بانها يجب في تشرى ارضه وربه تحت شجره ودينه ودينه
في الغرض له اى تشرى في تشرى ارضه وربه في تشرى ارضه وربه
وسن ايضا ما من في غيرها كاذن اى تشرى في تشرى ارضه وربه
من كذا تشرى في تشرى ارضه وربه في تشرى ارضه وربه

كفصل كافر نطق
بالشهادتين ولا يجب
غسلهما بل يجوز
وتنحى بالسقط العلة
المضغة فينفذان
نديامين غير ستر ولو
انفصل حذرا بعة
اشهر غسل وكفن
ودفن وجوبا (ان
اختلج) او استعمل
بعد انفصاله (س)
عليه وجوبا
(وركانها) اى
الصلاة على الميت
سبعة ايام (نبت)
كغيرها ومن ثم
وجبه ما لا يجب في
نبتة سائر ارضه
من نحو اوقرتها
في الحرة وتعرض
لغيره وان نطق
فرض كذا

فرض كفاية كما ينبغي نسبة الفرض في أحسنه الخمس وإن لم يجل فرض عين وقيل بشرط ما يتغير فرض
 السجدة تعرضه حاله أو لم يصحها (قوله ولا يجب فيه سبب الميت) أي مطلقاً ثانياً أو حاضر أو غائب عين
 الميت وأخطأ كان صلى على زيد أو علي الأكبر أو الذكركرم من أولاده فبان ع. ر. أو الصغير أو الأناث
 دخلت صلاته هذا إن لم يتم فإن أشار إليه صحته صلاته تغليباً للأشارة ولو تعيّن فيه (قوله بل الواجب
 أدنى عين) أي بل الواجب في تعيينه أن يمر عن غيره ما دنى عن (قوله فيكفي الخ) تعري على أدنى عين
 (قوله على هذا الميت) أي أو على من صلى عليه الإمام أو على من حضر من أموات المسلمين (قوله قال
 جميع يجب تعيين الميت الخ) وجهه الأصح بأنه لا بد في كل يوم من الموت في أقطار الأرض وهم
 غائبون فلا بد من تعيين الذي صلى عليه منهم ورده في التفتة فقال واستثناء جمع الغائب فلا بد من
 تعيينه بالقلب أي بأمره ونهيه والا كان استثناء وهم فاسد أو رده نصرح بالصغرى الذي حرم به الأنوار
 وغيره ما نهى عن أن يقول على من صلى عليه الإمام وإن لم يعرفه أو يؤيد بل يصريح به قول جميع
 واعتمد في المجموع وتبعه أكثر المتأخرين بأنه لو صلى على من مات اليوم في أقطار الأرض من تصح
 الصلاة عليه حاز بل ندب قال في المجموع لأن معرفة أعيان الموتى وعددهم ليست شرطاً ومن غير
 الزكشي بقوله وإن لم يعرف عددهم ولا أعضائهم ولا أسماءهم فالوجه أنه لا فرق بينه وبين الحاضر
 وقوله بخلافه يفيد أنه يكفي التعيين بأمره فقط أو نسيه فقط أو صرح بعبارة التفتة المسألة أنما
 يقتضي أنه يجمع بينهما (قوله وثانها) أي السبعة الأركان (قوله قيام) أي ما وجب فيها إلا الفرض
 كالخمسة والحاقها بالركعة في التيمم لا يلزم منه ذلك هنا لأن القيام هو الركعة أو صورته في عدمه هو
 لصورتها بالركعة (قوله لقادر عليه) أي صلى القيام وفي المتن وقيل يجوز القعود مع القدرة
 كالنوافل لأنها ليست من الفرائض إلا حين وقيل إن تعيّن وجب القيام والأدلة (قوله بالعاجز
 الخ) عجز زوجه لقادر عليه وقوله به أي إن قدر على القعود وقوله ثم يضطجع أي إن لم يقدر على
 القعود والاضطجاع يكون على جنبه الأيمن ثم الأيسر فإن عجز عن الاضطجاع استلقى على ظهره فإن
 عجز أو ما رآه إلى الأركان فإن عجز جرى الأركان على قلبه كما في محبت القيام في باب الصلاة (قوله
 وثالثها) أي السبعة الأركان (قوله مع تكبيرة القصر) أي فمضى أحد الأربعة (قوله لا يتابع) هو
 ما رواه الشيخان من ابن عباس رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم صلى على قبر بعد ما دفن فكرر
 عليه أربعاً (قوله فإن خمس) أي أتى بخمس تكبيرات وعبارة التقصير الأصل فإن خمس أو سدس
 مثلاً عدا ولم يمتد البطولان لم تطل صلاته في الأضحية وإن نوى بتكبيره الركعة وذلك لشبوته في
 صحيحه وسلم ولأنه ذكر زيادته ولو ركد لا تضر ككرر بالعاجزة بقصد الركعة هو لو خمس مثلاً ما مه
 يندب له ما هو من أن لا يتابعه لأن ما قبله غير مثمر وعنده من يعتد به بل سلم أو ينتظره ليل معه وهو
 الأفضل لما كذا المتابعة في عرض مانعه لو زاد الإمام وكان المأموم مسجوقاً في الأذى كذا الواجبة
 في التكبيرات الأربعة كان أدرك الإمام بعد الخامسة فقرأ ثلثاً كبر الإمام السادسة كبرها معه
 وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثلثاً كبر السابعة كبرها معه ثم دعا للميت ثلثاً كبر الثامنة
 كبرها معه وسلم معه هل يحسد له ذلك وتصح صلاته سواء علم أنها أربعة أو جعل ذلك وبقربها
 وبين بقية الصلوات حيث تحسد الركعة الأربعة للمسوق إذا أدرك القراءة فمما أو كان حاله لا خلاف
 ما إذا كان عالماً بارتدائها من هذه الزيادة ناجزة للإمام مع علمه وتعمده بخلافها هناك أو بتقيد
 الجواز هنا بالجل كإمكانه فيه نظر فليحذر ومال مر لا دلالة له في أمره صلى منهي (قوله وبن
 دفعه الخ) أي وإن اقتدى به لا يرى الرفع كالخفي فيما يظهر لأن ما كان مستوفياً عندنا لا يترك
 للقروج من الخلاف وكذا الوقتي بد الخفي أي لعله المذكور فلو ترك الرفع كان خلاف الأولى
 على ما هو الأصل في ترك السنة الأمانة وفيه على الكراهة اه ع. ش (قوله ووضعها الخ)

ولا يجب تعيين الميت
 ولا معرفته بل
 الواجب أدنى عين
 فيكفي أصل الفرض
 على هذا الميت قال
 جميع يجب تعيين الميت
 الغائب بخلافه
 (و) ثانها (قيام)
 لقادر عليه فالعاجز
 يفتد ثم يضطجع
 (و) ثالثها (أربع)
 تكبيرات مع
 تكبيرة القصر
 للاتباع فإن جس لم
 تطل صلاته وبن
 رفع يديه في التكبيرات
 حسد من تكبيرة
 ووضعها تحت
 صدره بين كل
 تكبيرتين

أى وسن وضع به تحت صدره كغيرها من الصلوات (قوله وابعثها) أى السبعة الأركان (قوله فالحق) أى قرأتها لمصلحة الصلاة ثم يقرأ فالحق الكتاب وغيره الجارى أن ابن عباس رضى الله عنهما قرأ بها فى صلاة الجنازة وقال صلواتها تسعة أى على مقتضى عية وهى واحدة (قوله فبدلها) أى فان فى زمن الفاتحة قرأ بها ثمان القرآن خالد كره (قوله فوقوف بقدرها) أى فان عز عن البدل وقف بقدر الفاتحة قال سم انتظر هل يمرى يظهر ذلك فى الصلاة الميت حتى إذا لم يحسنه وجب بدله فالوقوف بقدره وعلى هذا فالمراد بصلواته قراءة أو ذكر من غير ترتيب بينهما أو معقبة به نظر والتمس الجارى أن له وقال عث والمراد بالصلاة الموعود عنه ما صدق عليه من الدعاء ومنه اللهم اغفر له وأوجهه غيت فدر على ذلك أنه اه (قوله والعقدان) أى الفاتحة وقوله تجزئ بعد غير الأولى أى بعد غير التكبير الأولى من الثانية وما بعدها قال سم فيه أمران الأول أنه شامل لما إذا أتى بها بعد الصلاة أو بعد زيادة تكبيرات كثيرة وهو ظاهر الثاني أنه لا فرق فى إخراجها بعد غير الأولى بين المسبوق والموافق فالمسبوق الذى لم يدرك إلا الأربع بعضها أو مخرج منه أولا تأخرها ما بعد الأولى ويحتمل أنه لا يجب إلا الأقدم ما ذكره لأنه الذى هو شرط بها صلاة وأهل هذا أوجه لكن إذا أخرها تسعة من تكبيراتها لم يأتها فى غير محلها لا تكون إلا كاملة بخلاف ما لو أراد فعلها فى محلها فبكر الأمام الثانية قبل أن يأتى بقدر ما ذكره لا يلزم زيادة عليه كما لو ركع أمام بقية الصلوات لا يلزم المسبوق الأقدم ما ذكره اه (قوله خلاص الجاوى) اسم كتاب للماوردى (قوله كالحرر) هو لائق وهو أصل التهاج (قوله والزم عليه الخ) غايه فى الإجزاء أى تجزئ القراءة بعد غير التكبير الأولى وإن لم يركع أى أنها بعده جمع وركن الفاتحة ونحو الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فى تكبير واحدة (قوله وخلاص الأولى عن ذكر) أى وزم عليه من التكبير الأولى من ذكر أى قراءة (قوله وبسن أسرار) أى لو لم يأتها مع من أى أتمته به من الستة (قوله بغير التكبيرات والسلام) أى من الفاتحة والصلوات التى على الصلاة عليه وسلم والصلاة الميت (قوله وتعود) بارتفع معطوف على أسرار أى وسن تعوذ كما نسته لقراءة فاتحته كالثامن وسن بغيرها على سائر الصلوات (قوله وترك احتياج وسورة) أى وسن تركهما لمطهرهما وفى الجبري ينفى أن المأموم إذا فرغ من الفاتحة قبل إمامه قبل له السورة لا الأولى من وقوفه ساكتا فانه لا يعاين حال الشريك أى من الدعاء الميت إذ الأولى ليست على طلب لدعائه تأمل اه (قوله لا على غائب أوفر) أى الأتى للصلاة على ميت غائب عن البلد وميت فى قبر فى بيتها فم لا يشك المسمى الذى شرع له التحفيف وهو خوف نحو التحف والمتمتع بدعائهم أو فى بيتها ولوله والطبيب عدم الاستئذان من الاتيان بمسماط فأنه منهما واضرب كلام ابن جرق الحقة فى هذا البلد كراستئنا المذموم وفى باب الصلاة لم يذكره بل صرح بالتحميم وعبارته هناك مع الأصل وسن وقيل يجب بعد الترميم بفرض أو فقل وأدعاء صلاة الجنازة وقيل غائب أوفر على الأوجه دعاء الأستح اه (قوله وخمسها) أى السبعة الأركان (قوله صلى على النبي صلى الله عليه وسلم) وذلك لفعل السلف والخلف وقوله عليه الصلاة والسلام لا تدرك صلاة يصل على فيها ولا نه أرى للاجاة (قوله بعد تكبيرة ثانية) متعلق بمحذوف صفة واحدة (قوله أى فقها) أذنه أن المراد بالعبادة العقوبة (قوله ولا تجزئ) أى الله رضى عنهما قبل سبعين مرة وبما سمعنا من الفاتحة فى الأولى وعينت الصلاة فى الثانية وقوله فى الثالثة قال سمعنا من الشفعة والدعاء للميت والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وسائر لقوله وسن سبعين مرة أى بأتى فحين يحلها الواردان جمع من السلف والخلف أشعار ذلك محلى له حجة على سبعين لها على ما يجوز زحل الأولى عنها أو انضمامها إلى واحدة من الثلاث أشعارا فضاه القرآن تحديق فى هذه

(و) ايها (فاتحه)
فد لها فوقون
فقد لها والمعدناتها
تجزى بهد غير الاولى
ملا ما ساوى كاهل
وان لم عليه جمع
ركن في تكبيره
والاولى من ذكر
ومن امر او
الكسرات واللام
وهو ذكر ترك افتتاح
وسورة لاعلى
عائب او
(و) خساها (صلاة)
على لبي صلى الله
عليه وسلم (بعد)
تكريرة (لانه في)
عها فله تجزى في

الصلاة ومن ثم تسن فيها السورة فأدغم في الحقيقة (قوله) ويندب ضم السلام الخ) عبارة التحفيم
 الاصل والصحيح أن الصلاة على الأهل لا يجب كغيرها بل أولى لئلا تنافي التحفيم ثم تسن وظاهر
 أن كيفية صلاة التشهد السابقة أفضل هنا أيضا وأنه ينسب ضم السلام للصلاة كما فهمه قولهم ثم
 غنالم يمتح اليه لثمة دمه في التشهد وهما لثمة تسلم فليس نحو وجلمن الكراهة ويقارق السورة فإنه
 لا حد له كما أقول بنبذ لانت التي ترك المبادر لما كذب بخلاف هذا وقوله ثم أي في ميت
 الصلاة على الأهل في أركان الصلاة وقوله لثمة دمه أي السلام وقوله في التشهد أي في قوله السلام
 عليك أي النبي (قوله والدعاء) بالرفع معطوف على ضم أي ويندب الدعاء لمن ذكر وقوله عقبها
 أي الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقوله والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله
 الحمد قبل الصلاة (قوله وسادسها) أي السبعة الأركان (قوله دعاء الميت) أي لأنه المقصود الأعظم من
 الصلاة وما قبله مقدمة له ويكفي في الدعاء ما ينطلق عليه الاسم ولا بد أن يكون ياروي كاللهم
 اغفر له أو اللهم ارحمه أو اللهم الطف به فلا يكفي الدعاء بديوى لأن قول أني أرى كاللهم اغفر
 دمه (قوله بخصوصه) أي الميت لقوله عليه الصلاة والسلام إذا ضلعت على الميت فأخذه والله الدعاء فلا
 يكفي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات وإن كان يندرج فهم وقيل يكفي ويندرج فهم وقيل لا يجب
 الدعاء مطلقا (قوله ولو طرفة) أي فإنه يدعي له بخصوصه قال في التحفة لأنه وإن قطع له بالتحفة تزيد
 مرتبته فيها بالدعاء كالأبناء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ثم رأيت الأذري قال يستني غير
 المكاف فالأشبه عدم الدعاء له وهو عيب منه ثم رأيت الغزير نقله عنه وتعقبه ما به باطل وهو كما قال
 اه وكتب الجبيري قوله باطل إن حمل على اتحاده التسمية الثالثة من الدعاء له أو لو كان
 لأن الصلاة تطيل بذلك وإن حمل على أنه لا يتعين الدعاء لا الصغير بل يجوز أن يدعى له أو لوالده فليس
 باطل اه (قوله بعد نائثة) متعلق بدعاء أي الدعاء يكون بعد التسمية الثالثة (قوله لا يجرى)
 أي الدعاء وقوله بعد غيرها أي الثالثة وقوله قطع أي بالاختلاف قال في المجموع وليس تخصيص
 ذلك إلا بعد الإجماع اه (قوله) وسن أن يكثر من الدعاء له أي الميت ومجمله حيثما يحسن تغير
 الميت والأوجب الأقصر على الواجب (قوله ومأثوره) أي الدعاء أي الزاد منه وقوله أفضل أي من
 غير المأثور وقوله وأولاه أي المأثور (قوله وهو) أي ما رواه مسلم (قوله اللهم اغفر له) واعلم أن الدعاء
 بالمغفرة لا يستلزم وجود ذنب بل قد يكون زيادة درجات القرب كما شرب إليه استغفاره صلى الله عليه
 وسلم في اليوم واليلة مائة مرة اه ابن حجر (قوله واعف عنه) أي ما صدر منه فان قلت ما الفرق بين
 العفو والمغفرة فالجواب أن بين مفهومهما ما يجب الوضع مجموعا من خصوصيات فان المغفرة من الغفر وهو
 الستر والعفو وهو ولا يلزم من الستر المحو وعكسه كان محاسنه ينسب على رؤس الأَشهاد ثم يغفر
 عنه أو يستره ويحجز عليه أما بالنظر لكرامته فهو أذخر عقابا فبما عوم وخصوص مطلق اه
 جبري وقوله عافه أي أعطه من التمتع ما يصبره كالصحيح: الدنيا وقوله وأكرم زله أي أعظم ما بها
 له في الآخرة من النعيم وفي المختار والتزلزل يوزن القفل ما بها للتزليل والجمع الأزال اه وفي المصاح
 والزبل بصحين طعام الأنزل الذي عياله وفي التنزيل هذا أرهمهم الذين اه عيش (قوله ووسع
 منخله) مصدر ميمي بمعنى المكان أي قبره ويوسع به بقدر الصرمان لم يكن غير يواو الأخرى بحس
 دفن على وطنه ما أقيم أروضة من رياض الجنة أو حفرة من حفرة النار (قوله واغسله) أي الميت
 (قوله والنج والبرد) ذكرهما تائيدا ومبالغة في الطهارة لاهما ما أن مقطوران على أصل
 خلقتهما لم يستعملا وتلهم الأيدي ولا خاضتهما الأرجل كسائر المياه التي خالطها التراب ومرت
 في الأنهار وجعت في الحياض (قوله ونقه) أي طهره وهذه الجملة كالترسيم لما قبلها من المراد من
 غسله بالماء تطهيره من الخطايا والذنوب (قوله) وأبطله دار أخير من داره وهي الجنة قال تعالى

غيرها وينسب ضم
 السلام للصلاة
 والدعاء للمؤمنين
 والمؤمنات عقبها
 والحمد لله قبلها
 (و) سادسها (د) اه
 الميت بخصوصه ولو
 طفلا بقوله اللهم
 اغفر له وأرحمه
 (بعد نائثة) فلا
 يجزى بعد غيرها
 قطعوا بسن أن يكثر
 من الدعاء له ومأثوره
 أفضل وأولاه ما رواه
 مسلم عنه صلى الله عليه
 وسلم وهو اللهم اغفر
 له وأرحمه واعف عنه
 وعافه وأكرم زله
 وأوسع منخله
 واغسله بالماء والنج
 والبرد ونقه من
 الخطايا كما ينسقى
 الثوب الأبيض من
 الدنس وأبطله داره
 أخير من داره وأهلا
 خير من أهله وزوجا
 خيرا من زوجته

والدار الآخرة خير للذين يتقون وقال تعالى والآخر خير وأبقى وقوله وأهل الخبيث كرام المراد
 بأهل الخبيث من ذكر (قوله) وأهل من عذاب القبر أي أحفظه وأمنه منه (قوله) وقتته أي القبر
 وفي الأصل الامتنان والاختيار والمراد بها سؤال الملكين الثنائين والحفظ منها بما يكون باعثا
 على التثبت في الجواب (قوله) ويريد عليه أي على الدعاء المأجور حيث لم يحسن تفسير اليت
 بالآياتين بل اقتصر على الأول (قوله) اللهم اغفر لحينا وميتنا الخ أي وشاهدنا وغائبنا ولو صغرتنا
 وكبرنا وذرتنا أئنا اللهم من أحييتهمنا فأحيه على الإسلام ومن توفيتهمنا فتوفهم على الإيمان
 اللهم لا تحرمنا أجر ولا تضلنا به (قوله) ويقول في الطفل أي الذي أواه مسلمان وقوله مع هذا
 أي الثاني وهو اللهم اغفر لحينا وميتنا الخ ونأخر صنيعه يقتضي أنه لا يأتي بالاول أعني اللهم اغفر له
 وأرجه وحيث قد يعارضه قوله أولادنا ملئت بخصوصه وأوطأ لأمم قوله الثاني قال شيخنا الخ فأنها
 صريحان في أنه لا يكتفي بذلك ويمكن أن يقال إن المراد بقوله مع هذا أي يزيد على الدعاء له بخصوصه
 كأن يقول قبل قوله اللهم اجعله فرد الخ اللهم اغفر له وأرجه مع هذا كله ما على ما جرى عليه
 المؤلف تبعاً لآفته ابن جرير ما على ما جرى عليه الخطيب والى فيكتب في اللهم اجعله فرد الخ فرط الخ ولا
 يشترط عندهما الدعاء له بخصوصه صراحتهم (قوله) فرطاً لا يوربه أي سابقاً له في الصلاة اللهم اجعله
 الآخرة ومن ثم قال صلى الله عليه وسلم أنا فرط على كل الحوض وسواء مات في حياته ما لم يهدمها لم
 ينهها أه تحفة (قوله) وسلفاً وذخراً أي سابقاً عليهم ما دخر الله ما فيه تقدمه لهما ما شئ تفيض
 يكون أمامهم ما دخرنا إلى وقت حاجتهما به شفاعته لهما كما سمع ذلك (طائفة) يقرأ المذخر هنا
 بالذال المهملة لأن الالف من ما كان مؤخر في الآخرة يقرأ بالذال المهملة وما كان في الدنيا يقرأ
 بالذال المعجمة ومن ثم الثاني قوله تعالى وما ندخركم من الأول قول الشاعر
 وماذا فقتت إلى الذخائر لم تجد ذوا يكون كصالح الأعمال
 (قوله) وعطية واستبصار أي وأغراض ومغيبات عطفان ويعتبران به حتى يحمله ذلك على صالح
 الأعمال (قوله) وتقبله أي بالطفل والمراد برب الصبر على فقهه والرضاعية (قوله) وفرغ
 الصبر على فلو سما أي هو وهذا كالتدبير فيه لا يتأق إلا الحين وذو سرق في الصبر موت لولد
 أفضل كثير منه ما ذكره ابن حبان في صحيحه إذا مات والد العبد دل الله تعالى إلا أن كنته قبضته
 ولد عبد ذي قبض ولون ثم يقول قبضته ثمرة مؤاندة فيقولون ثمرة مؤاندة فيقولون ثمرة مؤاندة
 واسترجع فيقول له تعالى أنتوا عبد ذي بنة في الجنة ومعهم بيت الشجر ولا سراج وورد لا يموت
 لأحد من المسلمين إلا تم من الولد فقهه الذار إلا فقهه الذم أي وإن منكم لا وردها إلا فقهوا اختار
 أه المروعي الصراط وورد أن الولد شفع لأبيه ووجه ما علم أن يكون عليه ذنب أسسه العلماء
 والشهداء وإن لهم حفا في الشفاعة فليكن هذا أولى لكن صحت على ما علم من بعضهم في بنة الحسنة
 ومصره أحد وغيره بأن لم يقع عليه ثم شفع وأدعى واستحسنه الخطابي فقال إن رجوعه سنة مؤاندة
 إن مقيته ولو بعد موته أه مدعاه من شرح العباب أه يحري (قوله) ولا تنقسم ما بعده ولا
 تحرمه (أخره) قال في التمهيد وأما إن في السنين صححة في السنة يكتفي بها عن أن يوفى ذلك ورد
 ثم ما بدعاً لا يرب بالعدية وترجى ولا حصر ضعيف سنة في نقصنا له أه ونوه السنة كى
 أه عن العتب قال سم لم ينصر حديثه معنى بعد أه (قوله) معني عن السنة أي بقدر (قوله)
 أه أي قوله اللهم اجعله فرد الخ (قوله) دناءة لا يورم أي دناءة لا يورم دناءة لا يورم من
 لدعاه جمعاً وطائفة الخ مساقاة يمشا لخصه ما إن الله قد ردهم لدعاه ويشترط ما رده
 وذلك أنه لا يكون الصل كسلك إلا كان مشرعاً بعداه غير المتدبر (قوله) وهو لا يكتفي أي
 ليس بالدار لا بأبصر أحده لا يعني من لدعاه بخصوصه وحالف من وقت يكتفي لدعاه

وأدخله الجنة وأعطاه
 من عذاب القبر
 وقتته ومن عذاب
 الذنوب يريد عليه
 نداه اللهم اغفر لحينا
 وميتنا إلى آخره
 ويقول في الطفل مع
 هذا اللهم اجعله
 فرداً لا يوربه وسلفاً
 وذخراً وعطية وأفرغ
 موازينها وأفرغ
 السرى على فلو سما
 ولا تنقسم ما بعده
 ولا تحرمه ما بعده
 شخصاً وليس قوله
 اللهم اجعله فرداً
 آخره مغنياً عن الدعاء
 له لأنه دعاء بالدار
 وهو لا يكتفي

ولا يحاربه قومه لانه من النساء المصيبة بخصوصه كما ثبت في كتابه من خصوصه اهـ رسله
 الخطيب (قوله لا تبالغ في عهده لانه لا تكفه بالديار بالازم) (قوله اذ لم يكن الدعاء) أي الطفل
 وقوله بالعموم أي كقوله اللهم اغفر لحينا وميتنا أو قة اللهم اغفر لجسم أموات المسلمين وقوله
 الشامل كل فرد أي الصادق بالطفل وغيره (قوله فاعلى هذا) أي عدم الاكتفاء بالديار بالازم
 قال سم قد فتح الأول به بل المساواة لأن العموم يتبع لتناوله لاحتمال القصص بخلاف هذا
 فليتأمل ولا يخفى أن قول المصنف الآن ويقول في الطفل مع هذا الثاني أن إن لم يكن صريحاً كان
 ظاهراً في الاكتفاء بذلك فتأمل اهـ (قوله وبؤث الضعفاء في الأئمة) كان يقول اللهم اغفر لها
 وارجمها اللهم اجعلها فرطاً لا بوجهاً الخ (قوله يجوز تذكرها) أي الضعفاء في الأئمة وقوله
 بأرواد قلت أو الشخص يعني أنه إذا ذكر الضعير وكان الميت أئمة حاز ذلك بتأويله بالضعف أو
 بالميت أي اللهم اغفر له أي هذا الميت أو الشخص أي والأخضر (قوله ويقول في ولد الزنا الخ) أي لانه
 لا ينسب إلى أب وإنما ينسب إلى أمه (قوله والمراد بالادبال الخ) أي في قوله وأبدله وعادة القصة
 وظاهر أن المراد بالادبال في الأهل والزوجة ابدال الأوصاف لا الذوات لقوله تعالى الختصاص
 ذرياتهم وغير الطبراني وغيره أن نساء الجنة من نساء الدنيا أفضل من الحور والعين مبررات متفاضلات
 وقوله وزوجاً من زوجة لا زوجه بل بصدق بتقديرها أن لو كانت له وكذا في المروءة حقا
 قبل انهماز وجهها في الدنيا بارادها لها زوجاً من زوجاتها مبررات ابدال الذوات وابدال الصفات اهـ
 وأرواد ابدال الذات مع فرض أهل وجهها في الدنيا فيه نظر وكذا قوله إذا قيل كيف قدس من الخبر
 وهو أن المرأة لا تزال زوجها روت أم الدرداء ما يؤيد ما خطبها بعد موت أبي الدرداء وبؤث ذمته
 أنه فمات وهي في عصمته ولم تزوج بعد دفن أبيه في عصمة أحد حدهم ضد موته أحتمل القول
 بأنها تخسر أهلها الثاني ولما أتت أحدتهم وهي في عصمته ثم تزوجت وطلقت ثم ماتت فهل هي للاول
 أو الثاني ظاهر الحديث أنها الثانية وقضية المدرك أنها للاول وإن الحسد بحث بحول على ما إذا مات الآخر
 وهي في عصمته وفي حديث رواه جمع ولكنه ضعيف المرأة متبر ما يكون لها زوجة في الدنيا فوقت
 ويموتان ويدخل الجنة لأحدهما قال لا حسنها خلقاً كان عندها في الدنيا اهـ وكسب السيد
 البصري ما نصه قوله وظاهر أن المراد بالادبال الخ قد يقال ما يأتي في الحاق الذرية والزوجة إنما هو
 في الجنة وتواغر في الآن الدعاء بما سار بل الوحشة عنه عقب الموت في عالم البرزخ بالفتح بضم الحور
 ومصاحبة الملك كما وردت ذلك للاخبار لا مانع أن يراد بالادبال ابدال الذوات فقط وبمحتمل
 على ما تقرر فيها وفي الصفات فتشمل ما في الجنة أيضاً فليتأمل اهـ (قوله وسابعها) أي السبعة الأركان
 (قوله سلام كغيرها) أي كسلام غير صلاة المختارة من الصلوات في السكينة كالالتفات في التسليم
 الأولى على ميتة وفي الثانية على الساروق العدد كونه تسليتين (قوله بعدد رابعة) أي بعد
 التسكينة الرابعة والظرف متعلق بمحذوف صفة لسلام وقوله ولا يجب في هذه أي التسكينة الرابعة
 أي بعدها (قوله ذكر فاعلى يجب) (قوله غير السلام) صفة لذكر (قوله لذكر بسن الخ) استدراك
 من نفي وجوب ذكر غيره الموهوم عدم سنيته أيضاً (قوله اللهم لا تخرمنا) بفتح التاء وضمان حرمة
 وأمره والاولى أصغر (قوله أي أمر الصلاة عليه) أفاده أن من أحسن وأما ضعف اليه وهو غير الميت
 مضاعفاً بعد موته اهـ (قوله واغفر لنا وله) أي لو كان ضاعف لالان المغفرة لا تستدعي سبق ذنب
 ولا ناس ريادة بالمسلمين (قوله وتختلف) أي المتدنى (قوله لا عذر) بقدر أن التغلف بتكبير مع
 العذر كنسيان ويطرفة وعدم سماع تكبير وجله لا يسلط بخلاف التغلف بتكبيرتين
 ولا يتحقق التغلف بذلك إلا إذا شاع في الرافعة وهو في الأولى فاه بطلان وهو لما جرى عليه الجمال
 رمى وسرى شيخ المؤلف عمر على عدم البطلان مطلقاً لانه لا يختلف بجميع الركام تأسيلاً

لانه اذ لم يكن الدعاء
 له بالعموم الشامل
 كل فرد فاعلى هذا
 وبؤث الضعفاء
 في الأئمة ويحسوز
 تذكرها بأرواد
 الميت أو الشخص
 ويقول في ولد الزنا
 اللهم اجعلها فرطاً
 لا لعمول المراد بالادبال
 في الأهل والزوجة
 ابدال الأوصاف
 لا الذوات لقوله تعالى
 الختصاصهم ذرياتهم
 الطبراني وغيره أن
 نساء الجنة من نساء
 الدنيا أفضل من
 الحور العين انتهى
 (و) سابعها (سلام)
 كغيرها (مدارعة)
 ولا يجب في هذه ذكر
 غير السلام
 لكن بسن اللهم لا
 تخرمنا أمر أي أمر
 الصلاة عليه أو أمر
 المصيبة ولا تقتضيه
 أي بارتكاب المعاصي
 واغفر لنا وله وتختلف
 عن امامه بلا عدد

يقدم ضاعل من بعد الاخر (قوله ثم انهما نسما) أي ابن الاخر لابوين وابن الاخر لاب وبقدم الاول على الثاني لان كل في رتبة آية (قوله ثم انهما نسما) أي لابوين وأولاب وبقدم الاول على الثاني (قوله ثم سائر العصبان) أي من النسب ويرتبان ايضا فقدم ابن الابوين ثم لاب ثم عم الاب ثم ابن عمه ثم عم الخد ثم ابن عمه وهكذا (قوله ثم معتق) أي ذكر لان المرأة لاحق لها في الامة وأسبق الشارح رتبة قبل ذوى الارحام وهم عصبة المعتق وبقدم منها عصبته النسبية ثم معتق المعتق ثم عصبته النسبية وهكذا (قوله ثم ذوى رحم) وبقدم الاقرب فالأقرب منه فيقدم أو الأمام فالأمام فالأمام ثم الاخر ثم الاخر ثم الاخر على التالوي يتأخر عن أبي الام وبوجه بانه وان كان وان السكنة يدلى بالام فقط فقدم عليهم من هو أقوى في الادلاء وهو أبو الام ولوا جميعا اثنتان في درجة كائنين أو أخوين أو ابني عم وليس أحدهما أحالام وكل أهل للامامة فالأخ في الاسلام المبدل أولى من الألفه ونحوه لان التصددع اودعوا الامن أقرب للاجاءة رأسه ثم رتبة السلطان وفيه اختلاف فخرى ابن حجر والزملي والخطيب وغيرهم على انها قبل ذوى الارحام لكن ان انتظم بدت أسال وجرى غيرهم على انها بعد ذوى الارحام وفي سم مانصه ما ذكره من تقديم السلطان على ذوى الارحام فزعمه في الروض من زائدة قال في شرحه وبمصرح الصديري والقبولي اه وجزم بذلك في شرح النعمان لكن ذكر الاذري في القوت ان تقديم السلطان على ذوى الارحام طرقة الراوزق وتبعهم الشبان وان طرقة الرازيين عكسه وذكرهم المصري والمولى واختارها أعني الاذري اه (قوله ثم زوج) أي فهو مقدم على الاحباب عبارة العبارة وأشعر سكوت المصنف عن الزوج انه لا مدخل له في الصلاة على المرأة وهو كذلك بخلاف الغسل والتكفين والدفن والامراء أيضا وهل ذلك اذا وجد مع الزوج غير الاحباب ومع المرأة ذكر والا فالزوج مقدم على الاحباب والمرأة نصلي وتقدم بترتيب الذكر اه (قوله وشرطها) أي لهما (قوله ثم شرط سائر الصلوات) أي عما يتأق بحجته هنا كسرها وطهارة واستقبال بخلاف دخول الوقت أي ومع شرط لقدوة بضمان نية القدوة وعدم تقدمه على الامام في الموقف عدم حائل بينهما منع مرورا أو وية قال في التحفة وظاهره انه كمرور من كل مام لها في الصلاة ولقدوة عما يتأق بحجته هنا بضمانه بحث بعضهم أنه بسن هنا النظر العنازة بعضهم النظر لجل السجود لو فرض أخذنا من بحث النية في ذلك في الاعي والمصل في خلاصة وهذا هو الاوجه وذلك لانها صلاة اه (قوله تقدم طهره) نائب فاعلى شرط وذلك لانه المنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم أي لان الصلاة على الميت كصلاة نفسه ونقول ابن حجر كالشعبي تصح بلا طهارة ردائه خارج للاجتماع كما يشترط تعدد مظهره بشرط ايضا تقدم مظهره اتصل به كصلاة الحي فيضرحاسة بيده أو كفته أو رجل نفسه وهو موطأ به ولا يضر بحاسة الغير ونحوه من مقتول مزال منقطع (قوله ماء) متعلق بطهر وقوله فتراب أي ان لم يجد الماء قال سم انظر فاذا الطهورين اه (قوله فان وقع) أي أي الشخص الحي وهو تغريبع على اشتراط تقدم طهره (قوله بحفرة) أي فيها (قوله أو بحر) أي أو وقع في بحر (قوله وتعدنوا ترجمه) أي بعد ان مات في الحفرة أو البحر (قوله لم يصل عليه) أي لقوات الشرط قال سم وبؤخذ منه انه لا يصل على فاقد الطهورين الميت (قوله على المعتق) مقابل بهول لوجه ترك هذه عليه لان المسبور لا يسقط بالمسور ما صنع واذا امر بكم بأمر فاقامته ما استطعت ولان المقصود من هذه الصلاة اذعاء والسفاعة للميت وجرم الدار وغيره ان من مذهب غلبه صلى الله عليه وآله الدار والارام ان من حرق فصار رددا أو كاسم بغير فعل عليه ولا أعلم احدا من أصحابنا قال بذلك ووجه الاذري الكلام في المسئلة والقاب الى هذا أميل لكن الذي تلقينه من مشايخنا في الامر اه معنى يصرف (قوله وان لا يقدم الخ) معطوف على تقدم مظهره أي بشرط عدم تقدم المصل على الميت انه المجرى عليه الا لوان ولان الميت كالاماء

ثم انهما نسما كذا
 ثم سائر العصبان ثم
 معتق ثم ذوى رحم ثم
 زوج (وشرطها)
 أي الصلاة على الميت
 مع شروط سائر
 الصلوات (تقدم
 طهره) أي الميت بتمامه
 قتراب فان وقع بحفرة
 أو بحر وتعدنوا ترجمه
 وطهره لم يصل عليه
 على العقد (وان
 لا يتقدم) المصل
 (عليه) أي الميت

قوله أي الشخص
 الحي لعل الصواب أي
 الميت وقوله أي بعد
 ان مات الخ الصواب
 أي بعد ان وقع كما هو
 صريح الشارح كما
 قال المحقق كسبه

معناه

يكون الشيء غير فرض فإذا دخل فيه صار فرضاً كالخبرين قد سمع واحداً من خصال كفارة العيب وقوله
 فرض الكفارة سقط فعل واحداً من خصال الكفارة سقط فعل واحداً من خصال الكفارة سقط فعل واحداً من خصال الكفارة سقط فعل
 أي الفرض (قوله وثاب ثوبه) أي وثاب ثوبه على الفرض (قوله والأفضل له) أي أن حضر
 (قوله فعلها) أي الصلاة وقوله بعد الفرض أي بعد الصلاة عليه من الذين حضر وأولاً كما هو
 ظاهر (قوله لا يتابع) وهو ما روي أنه صلى الله عليه وسلم على رجل يقيم جماعة معلوم أنهم أعادوا
 بعد الصلاة عليهم ومن هذا أخذ جمع أنه من تأخيرها عليه إلى بعد الفرض أه تحفة (قوله ولا يتبع
 الخ) قال ع. ش. فتكون مباحة أه (قوله أعادها مع جماعة) وبالأولى عدم ثبوتها منفرداً
 ولما لم تنبأ أعادتها إلا بالمعادنقل وهذه لا يتنقل بالمعلم ورد ذلك شرعاً وقبل تنبأه الإعادة
 كغيرها (قوله فإن أعادها وقعت نقلاً) أي وجب لها ثبوت الفرضية قال في الثبوت وهذه خارجة
 عن القياس إذا الصلاة لا تتعديت مكانها فلو يوجبها انعقادها بان المقصود من الصلاة على
 الميت الشفاعة والدعاء وقد لا يتقبل الأولى وتقبل الثانية أه (قوله وقال بعضهم الخ) مقابل لما فهم
 من التعبير بعدم التدبؤ وهو الأمانة كإثر انقاع عرش وصنعه يقتضي أن قول بعضهم المذكور
 ضيف وعبارته شرح الر. وض فهم أنه يعتقدون نصها قال في المهمات وفي التعبير بقوله ولا يتبع
 أعادتها فصور فإن الإعادة تختلف في الأولى ولا يلزم من في الاستحباب أوله الترتيب لجواز التساوي
 ولهذا في الر. في المص. ع. وقوله لا تسقطه الإعادة بل تسقطه تركها أه (قوله وتصح الصلاة على
 ميت غائب) أي وإن قربت المسافة لم يكن في حجة القلة خلافاً لا في حجة ومالك قال لا ركعتي
 لأنه صلى الله عليه وسلم أنكر الناس وهو بالمدينة بموت الغائب في اليوم الثاني فيه وهو بالمدينة
 وصلى عليه هو وأصحابه رواه الشافعي ذلك في رجب سنة تسع قال ابن القطان لكنها لا تسقط
 الفرض عن الحاضر بن قال لا ركعتي وجهان فيه أن دعوتها أو ما باليت لكن الأقرب بالسقوط
 لحصول الفرض وظاهر أن عمله أي السقوط إذا علم الحاضر وإن لا يد في حجة الصلاة على الغائب أن
 يعلم أو يظن أنه قد غسل ولا يصح نعم أن علق النية على غسله بأن نوى الصلاة أن كان غسل فينبغي
 أن يصح كما هو أحد أحسن ما لا لا يذكر أه معنى زيادة (قوله من بلد) أي يسبق عليه ما سئل عنه عن
 سم قريباً (قوله بأن يكون الخ) أنه ور. فليفتن من البلد وقوله بحيث الخ تصور للبعد عن البلد أي
 أن البعيد مصور به هو الذي لا ينسب إلى البلد فإن يكون فوق حد القرب كما لو أخذ من ضبط
 القرب الآتي (قوله أخذنا من قول الزركشي الخ) قال في الثبوت وعبارته من كان خارج السور كان
 أهله يستمع بعضهم من بعض لم تجز الصلاة على من هو داخل السور ولما جرح ولا العكس أه وقوله
 القرب منه أي السور قال في التحفة ويؤخذ من كلام الامتوي ضبط القرب هنا بما يجب الطلب
 منه في التيم وهو متجه أن أراد به حد القوت لا القرب أه (قوله لا على غائب عن مجلسه فيها) أي
 لا تصح الصلاة على ميت غائب عن مجلس من يريد الصلاة عليه وهو حاضر في البلد وإن كثرت البلد
 لتبر حضوره وهو بالقضاء على من بالبلد مع إمكان حضوره وفي سم خلافة ونص عبارته
 المتأمن أن المعتبر المشرع أو مذهب الفقهاء في حضور ولو في البلد كبرها ونحوه صحت وحيث لا ولو
 خارج السور لم يصح مر. والأوجه في القرى المتعارفة جدرانها كالتربة الواحدة أه (قوله ثم
 الخ) استدراك من عدم صحة الصلاة على غائب عن المجلس في البلد (قوله حازت) أي الصلاة وقوله
 حيث لا أي حين ادفعنا الحضور لها وقوله على الأوجه أي عند الر. وفي التحفة خلافة وعبارتها فلا
 يصل عليه وإن كثرت وعذر ونحوه عرض أو حبس كشمه اطلاعهم أه (قوله وتصح على حاضر مدفون)
 أي بشرط أن لا تقدم المصلى على التبر كإثر قال ع. ش. ويسقطها الفرض على المعذور وظاهر
 اطلاعهم أنه لا فرق بين المتبوسة وغيرها وفي المتبوسة مشكك العلم بخباسة ماتحت الميت فلعن المراد

فتنوه ويثاب ثوبه
 والأفضل له فعلها
 بعد الفرض
 لا يتابع ولا يتبع
 لمن صلاها ولو منفرداً
 أعادها مع جماعة
 فإن أعادها وقعت
 نقلاً وقال بعضهم
 الإعادة خلاف الأولى
 (وتصح) الصلاة
 (على) ميت غاب
 من بلدين يكون
 الميت يعمل بعبد من
 البلد بحيث لا ينسب
 إليها عرفاً أخذنا من
 قول الزركشي أن
 خارج السور والقرب
 منه كذا نسبه (لا)
 على غائب عن مجلسه
 (فيها) وإن كثرت نعم
 ونعذر الحضور لها
 نحو حبس أو مرض
 حازت حيث لا على
 الأوجه (و) تصح
 على حاضر مدفون

غير المشبوهة اهـ وذ كرفل خلافه حيث قال نعم لا يضر اتصال نجاسة بمقتضى القبول لانه كما نفعه وهو
لا يمنع صحة الصلاة عليه اهـ بحري (قوله ولو بعد بطلانه) نافية للصحة في الرد على القائل بأنه يشترط
بقائه من الميت وتطريفه في الحقيقة بان يجب الذنب لا يبقى أي خبثه شيء منه أمر ضروري (قوله
فلا تصح على قبري) أي لنبر لمن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبوراً أنباراً مساجد أي بصلاتهم
المها قال الجديري ودلالة هذا على المدعى انما هي بطريق التماس لان اليهود والنصارى كانوا
يصلون المكتوبين بقبور الانبياء والمدعى هنا صلاة الجنازة فتماس على المكتوبة التي ورد لالن
فما اهـ وتطرق في الحقيقة في دلائل الحديث على المدعى ووجه الكردى بان الدليل في الصلاة عليه
كما في رواية الحديث والمدعى هو الصلاة عليه أي بان صلى عليه صلاة الجنازة وفي فاس الصلاة عليه
في الصلاة عليه تطرق في الصلاة عليه العظيم الذي لا يوجد في الصلاة عليه بدليل انه صلى على
السفينة وغيرهم من ٣ يلاحظ فيه التعظيم وأما المنع من الصلاة عليه فهو خاص بالانبياء والتعليل
المطابق للمدعى ان لم تكن أهلاً لا لفرض وقت موتهم اهـ لمخالفة عدم في محبت مكرهات الصلاة لان
الصلاة القبرية محرمة لكن بقصد التبرك أو الاعظام لذلك القبر فلو لم يقصد ذلك بل وافق في صلاته
ان امامه قبري كن يعني خلف قبر النبي صلى الله عليه وسلم من الاغوات وغيره ولا حرمة ولا كراهة
(قوله غير الشيعين) ظاهره دال لهدم صحته على قبري ويحتمل انه دليل له وللول اوله انما الذي
هو صحته على قبري غيري وذلك لانه ثبت في الصحيحين الدليل لكونه من اهل البيت الثاني الحبر المسار
لن الله اليهود الخ وفي الاول انه صلى الله عليه وسلم صلى على قبر امرأة أو رجل كان يقيم المصداك
صلى هذا الاحتمال اذ من لفظ خبر متعد وهو جار لانه هاهنا مفرد مضى فيم ولوقال خبري
الشيعين لكان اولي (قوله من اهل فرضها وقت موته) متعلق بك من قوله تصح على ميت
غائب وقوله تصح على حاضر مدفون أي تصح الصلاة على الميت الغائب وعلى الحاضر المدفون من
كان من بر يد الصلاة من اهل اداء فرضها وقت الموت بان يكون حينئذ مسلماً مكلفاً مانها لانه
يؤدى فرضاً خاطب به اهـ متخفة وفي سم ما نصه عبارته في شرحه وانما تصح الصلاة على
القبر والغائبين المذنبين لان فرضها وقت موته اهـ والنقص منه ان الصلاة تصح على المبر
محصنة مسقطه للفرض ولو مع وجوده لاجال في الميت الحاضر دون الغائب والقبر وهو مشكي بما جرد
فرق واضح اهـ (قوله فلا تصح الخ) مفرع على مفهوم قوله من اهل فرضها وقت موته أي في
تصح صلاته كان كما مر عند الموت ثم أسلم بعده او كانت حاضراً عند الموت ثم طهرت منه وقوله يومئذ
أي يوم الموت (قوله من بلغ أو أوفى بعد الموت) الكافي للتنبيه أي كالاتصاف من كان صغيراً عند
الموت ثم بلغ بعده او كان محضاً عند ثم أوفى من جنونه بعد موته وقبل الفصل غيبة لهدم صحته
من بلغ أو أوفى بعد الموت أي لا تصح الصلاة من ذكر ولو كان البلوغ أو الأفاقة قبل غسل الميت
وما جرى عليه ما يؤلف من عدم الصحة بالنسبة لما اذا بلغ أو أوفى قبل الفصل ضعيف والمعتقد انه
تصح الصلاة في هذه الحالة كما نص عليه في "ما توجب زمة وأعمال الموت يقتضي البلوغ" وفي بعد
الموت وقبل الفصل لم يعتبر ذلك والصواب خلافه لأنه لا يترك خبره في الصلاة عليه ولو كان
لو كان ثم غاب فترك الجميع وانهم يأمون لزره ما لم يجد الفصل وبعد انفسه في يومئذ
فيما يمكن فيه الصلاة ككذلك وحديثه في النسخة من كان من اهل فرضه وقت
الموت ما قيل اهـ ومنه في "سفي والغني" (قوله كما قلناه) أي مذ كرمه عليه صحته من ذكر
وفي قبل الفصل (قوله) رده في العرض فيها أي من انما جازة وروى به كبري - وهو - معناه
خسر العرض جده لان الجماعة لا تشرطه فمتى لم يتركه رده - وهو - روي به كبري
في قوله انما تشرطه كبري أي نسقه به رداً كما صيغ بمراة من جسد رجل ولا يصح ان يكون

ولو بعد دلائله (غير
نبي) في تصح على قبر
نبي غير الشيعين (من
اهل فرضها وقت
موته) فلا تصح
من كافر ومض
يومئذ من بلغ أو أوفى
بعد الموت ولو قبل
العسل كما نقصناه
كترم الشيعين
(وسقط الفرض) فم
مذ كرم ولو صيغ
ميرا

أما العلم وكون صلاة الصبي تنفع فلا يؤثر لانه يصح من غير الفرض كالويلع فيها أو بعدها في الوقت
ولحصول المقصود بصلاته مع حال القول فيها كذا قال الصبري وأما أن الصبي لا يكتفي في أربعة
من فرض الكفاية فهي رد السلام والجمعة وأحية الكعبة وأجباؤها العشرة وأما إذا
قلت يكفي فيه الصبي كالجنازة والجمعة والامر بالمعروف وسائر فرض الكفاية ولو مع وجود
الكاملين أه (قوله ولو مع وجوده) غايته ثمانية لسقوط الفرض لكن بالصبي المميز ولو حذف
لفظ ولو كافي للفتنة بأن قال ولو صبي مميز مع وجوده بالغ كان أولى (قوله وان لم يحفظ الفاتحة) غايته
ثلاثة لسقوط الفرض بالذكر أي بسقوط الفرض به ولو لم يحفظ الفاتحة ولا بد لها وقوله بل وقف
بقتوها أي الفاتحة (قوله ولو مع وجوده من يحفظها) غايته في سقوط الفرض عن لم يحفظها أي سقط
الفرض به ولو مع وجوده من يحفظها فهي غايته لغاية الثالثة قال ع ش لو كان لا يحسن إلا الفاتحة
فقط هل الأولى أن يكررها أو لا فقهه نظر الأقرب المتعين الأول لقيام مقام الأدعية أه (قوله
لابتداء مع وجوده) أي لا يسقط الفرض بأني ومثلها الخ مع وجوده كراي ولو صبي مميز وذلك
لأنه أكل منها ما دعاؤه أقرب إلى الإحالة ولأن في ذلك استهانة باليت قال في النهاية والأوجه أن
المراد بوجوده مضور وفي محل الصلاة على الميت لا وجوده مطلقا ولا في دون مسافة القصر لا يقال
كيف لا يسقط بالمرأه هناك صبي مميز من أنها الفاتحة به دونه لا تناقيل قد يحتاج إلى التخصيص
ويشوق فقهه هل فعل شيء آخر لأصحابها يسقط عنه الشيء يفعل غيره أه بحدف ونحوه بقوله
مع وجوده ما نال لم يوجد كراهتها يجب عليها يسقط الفرض بها (قوله ونحوه) على جنازة صلاة
واحدة أي أي رضا أوليائهم المتحدوا أو أختلافه أو ذلك لأن أم كنوم بنت سيدنا علي بن أبي طالب ماتت
هي وولدها زيد بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم فصلى عليهم واحدة وجعل العلم على أبي
الامام وفي القوم جماعة من كبار الصحابة رضي الله عنهم فقالوا هذا هو السنة رواه أبو داود والشافعي
بإسناد صحيح كآلة البهي وصلى ابن عمر رضي الله عنهم على نسج جنازة رجل ورسنه فجعل الرجل
نما على الامام والنساء على القبلة ولأن الفرض من الصلاة الدعاء والجمع فيه يمكن وإذا حضرت
الجنازة دفعة واحدة والمتحدون هم وفضلهم أفرع عن الأولياء إن تنازعوا فمن يقرب للامام والأقدم
من قدموه فإن اختلف النوع قدم إليه الرجل فالصبي فالمرأة أو اختلف الفضل قدم
الأفضل والمختبر به الورع والحاصل التي ترغب في الصلاة عليه وتقبل على الطن قرب به من رجاء الله
لأخيرة والرفق لا ينقطع الرق بالموت (قوله فينبوي) أي مريد الصلاة عليهم وقوله أجملا أي بأن
يقول أصلي على من حضر من أموات المسلمين أو على من يصلي عليهم الامام فلو عين وأخطأ كان
صلى على عشرة أو أواحد عشر لم يصح بخلاف ما وصلى على أحد عشر فبأنواع عشر فأما تصح (قوله
وحرم تأخيرها) أي الصلاة عن الدفن فيأثم الدافنون والراضون بذلك لو جوب بتدبيرها على (قوله
بل يسقط الخ) الأضراب انتقالا ولاولى إسقاط لفظ بل وباقى بواو العطف بدلها بأن ولو يسقط
الفرض بالصلاة على قبره إذا ارتكبت الحرمه مودفن قبل الصلاة عليه مودع أمة الحقيقة فإن دفن قبلها
أثم كل من علم به ولو بعدد وتسقط بالصلاة على القبر أه (قوله ويحرم صلاة كافر) أي يسأثر
أنواعه حرميا كان أو ذميا أو معاهدا أو مستأمتا (قوله لحرمه الدعاء) أي للكافر وقوله بالغمرة
أي والصلاة تتضمن الدعاء بها (قوله قال تعالى الخ) استدلال على حرمة الدعاء عليه أمادليل
حرمة الدعاء له بالمغفرة فعوله تعالى إن الله لا يغفر أن يشركه والسب في رول الآية الأولى
ما أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما عن ابن عمر رضي الله عنهما قال لما توفي عبد الله بن أبي بن سبيل
أقرباءه عبد الله رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله أن يعطيه قميصه فكفنه فيه فأعطا ثم سأله أن
يصلي عليه فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام عمر فأخذه به فقال يا رسول الله أنصلي عليه وقد

ولو مع وجوده بالغ
وان لم يحفظ الفاتحة
ولا غيرها بل وقف
بقدرها ولو مع وجود
من يحفظها لا يأتي
مع وجوده وشيئوز
على جنازة صلاة
واحدة فينبوي الصلاة
عليهم أجملا وحرم
تأخيرها عن الدفن
بل يسقط الفرض
بالصلاة على القبر
(ويحرم صلاة) على
كافر لحرمه الدعاء له
بالمغفرة قال تعالى
ولا تصل على أحد

أى الشهيد يتيان لم يرجع الضمير في غيبه وإنما أرجعه الشهيد ولم يرجعه له لكونه كرم من الكفاة
والشهيد لأن غسل الأذى ليس بهرام بل هو جازر (قوله ولو جنباً) أى يجرم غيبه ولو كان جنباً
لأن من غلبه من الزمان يقتل يوم أحد وهو جنب ولم يغسله الذى صلى الله عليه وسلم وقال رأيت
للملائكة تغسله يومئذ ولو لم يكن من الجاهل أنهم يغسلونه صلى الله عليه وسلم يغسل قتلى أحد
وأما رواه الإمام أحمد أنه صلى الله عليه وسلم قال لا تغسلوه فان كل روح أو كظم أودم يغوح مسكايوم
القيامه وحكمه ذلك أيضاً الغاء أثر الشهادة عليهم والتعظيم لهم باستغنائهم عن التطهير وفى ذلك
حث على الجهاد الذى جلبت النفوس على الكراهة والتفرقة عنه لحرب الدعوة فى الزمان قبل الانبياء
والمرسلون أفضل من الشهداء مع أنهم يغسلون ويصل عليهم أوجب من الشهادة فغيبه تعالى
بالاكتساب فرغب الشارع فيها ولا كذا لا النبوة والسلفاء ما يستأنس بمكتسبين قال أبو بصير

تبارك الله ما وحى بمكتسب * ولا نبى على قيب بمنهم

وقال القاتلى ولم تكن نبوة مكتسبه * ولورق فى أنف أعل غيبه

(قوله ويحرم إزالة قدم شهيد) أى لا تأنهين عن غيبه ولأنه إن غداً قاتلاً يحرم إزالة الخوف من
الصائم مع أنه إن زحاده لانه هو المقتول على نفسه بخلافه هنا حتى لو قرض إن غيره أزاله بغير إذنه يحرم
عليه ذلك والمراد بالدم الذى يحرم إزالته الخارج من المقتول نفسه بخلاف ما لو طرأ عليه من غيره فإنه
يزال كالخفاصة ولو أدى إلى إزالته دم الشهادة معه (قوله وهو من مات الخ) أى الشهيد الذى يحرم
غيبه والصلاة عليه هو من مات الخ (قوله فى قتال كفار) أى فى حال مقاتلتهم وما عدا أنه ذك كريدن
لشهادته وهما كون الموت حال المقاتلة وكونه سبب القتال ويقترب ذلك وهو أن يكون القتال
حالة العلماء ونحوه القيد الأول من مات بعد المقاتلة فإن فيه تقييداً لكونه فى قوله ولا من مات
بعد انتصائه الخ وبالقيد الثانى من مات لا سبب القتال كأن مات فى حال المقاتلة بمرض أو ما أدى
بغته وبالقيد الثالث من مات فى قتال يحرم قتال المسلم ضماً فلا يسمى شهيداً وقد ذكر المؤلف بعض
أفراد هذه المحترزات كاستمره (قوله قبل انتصائه) أى القتال ولا حاجة إلى هذا القيد لأنه نفى
عنه القيد الأول فتنته (قوله وإن قتل مدبراً) أى من مات فى المقاتلة يسمى شهيداً وإن قتل
حال كونه مدبراً عن القتال (قوله بسببه) متعلق بمات أى مات بسبب القتال أى بسبب محال عليه
القتل ولو احتسلاً كالمثال الآخر قال عرش ومنه ما قيل إن الكفار يقتلون خدعة يتوصلون
بها إلى قتل المسلمين فيقتلون سرديات تحت الأرض بملونه بالسار ودفنوا به المصلون أطلقوا النار فيه
فخرجت من عملها وأهلكت المسلمين إيه (قوله كان أصابه الخ) تمثيل لمن مات فى القتال بسببه والأولى
التعميم بأن يقول سواء قتله كافر أو أصابه الخ وقوله سلاح مسلح آخر ظاهر أنه لا فرق في ذلك بين أن
يقصد كافر أو يصبه أو لا أو ما تنهه عرش وقوله خطأ من جبهه ما كان عدافاته لا يسمى المقتول
به شهيداً إلا أن كان المسلم استعان بالكفار كما سيذكره (قوله أو قتله مسلم) معطوف على أصابه
أى وكان قتله وقوله استعان أى الكفار وقوله به أى بالمسلم فيقول المستعان به شهيد لأن هذا قتال
كفار ولا ينظر إلى خصوص القتال فإن لم يستعنه ولم يكن خطأ فليس بشهيد (قوله أو تردى بشر)
معطوف على أصابه أى أى كان تردى أى سقط المقاتل بشر (قوله أو جهل ما مات به) معطوف
إيضاً على أصابه أى وكان جهل السبب الذى مات به ولا رد أن المقتول له من مات بسبب القتال وهذا
فيه الجهل بالسبب فلا يصح مثلاً لما علمت أن المراد بالسبب ولو احتسلاً يتصور الجهل به بأن يصبه
سهم وتلقى الرأى هل هو من المسلمين أو من الكفار وعبرة التحفة أو انكشف عنه الحروب وشك
أما بسببها أو غير ذلك الظاهر موته بسببها إيه (قوله وإن لم يكن به أنردم) راجع لمجمعة الأمثلة
يعنى أن من أصابه سلاح مسلح خطأ مات أو قتله مسلم استعان به فمات أو تردى بشر فمات أو جهل

الشهيد ولو لم ينال لانه
صلى الله عليه وسلم لم
يغسل قتلى أحد
ويحرم إزالة دم شهيد
(وهو من مات فى
قتال كفار) أو كافر
واحد قبل انتصائه
وإن قتل مدبراً
(بسببه) أى القتال
كان أصابه سلاح
مسلح آخر خطأ وقتله
مسلم استعان به أو
تردى بشر حال قتال
أو جهل ما مات به
وإن لم يكن به أنردم

التي مات فيها (قوله) ان لم تستر كل بدنه) تصور لم اذا لم تكفه والتصوير المذكور مبني على المعتد
من ان الواجب استر كل البدن اما على الضعيف القائل بان الواجب استر المور وتصويره عليه عدم
الا تكفه بما اذا لم تستر المور وهو ما يرى عليه في قول من شرحه ونصهما فان لم تكف نيا يقيم
عليهما تدا انما تستر المور والافوجوا اه (قوله) لا في حر ليه) أي لا يمكن الشهيد في حر
ليسه وقوة لضرورته والحرب أي لضرورته الحرب فالإضافة للبيان وبطلانها واليسته له السكة أو
لقتل وهذا ما جرى عليه ابن حجر وتقدم عند قوله ويكفي للمبتدع باليه حيا التفصيل بين
كونه ليه لحاجة فكيف فيه ولا يجر حاجف لا يكفون والحق عليه ابن قاسم وعبارته والوجه ان من
استشهد هو لا يستلمو غ لم يجب نزعه بل يدفن فيه لان دفن الشهيد في اوقاف التي قتل فيها
مطلوب بشر ما خلا من استشهد وهو مشد بليه فلا عبرة بهذا البس فيزعم منه اه (قوله)
فينزع) أي الحرير وهو مفرع على كونه لا يكف فيه (قوله) وينسب ان يلقن محضر) أي لا
الحاج عليه لثلاثي ضر ولا يغال له قبل تذكر بين يديه ليدبر أو يقال ذكر الله مبارك فذكر
الله جعلوا بين ان يكون الملقن غير منهم يارب أو عداوة أو حسداً وتعود فان لم يحضر غير مقلته
اشفق الورثة ثم غيروا لترك الثلثين حيث شئ (قوله) ولو عجز) أي لحصل له الثواب الا في وانه لم
يلقن في القبر لانه من السؤال وعبارته تسحب البهجة وكل ما هم يشمل الصبي والمجنون فيمن
تلقينها وهو فر يرب للمميز اه قال م وانظر لو كان نيا والوجه انه لا محذور من جهة
المقضى اه (قوله) على الاوجه) متعلق بالغاية (قوله) الشهادة) مفعلون فان يلقن (قوله) أي لا اله الا
الله) تفسر للشهادة وقوله فقط أي من غير زيادة بمحمد رسول الله وسيد كرمه عليه بقوله وقول جمع
الح (قوله) لغير الخ) دليل لتدب تلقينه ما ذكر (قوله) أي من حضره الموت) تفسر مراد الاموات أي
ان المراد بهم من قرب موته فهو من رب موته فتجيبه التي ما قبل الله كقوله تعالى اني ارايكم اخرا
(قوله) مع الخبر العظيم) رواه ابو داود باسناد حسن (قوله) من كان آخر) يصح فيه الرفع على انه اسم
كان وقوله لا اله الا الله خبرها و يصح العكس (قوله) أي مع الفائزين) أي من أتوا بالزيت العلية
والفوز وهو النجاة والتفرع حصول السلامة (قوله) والا لا) أي وان لم يكن المراد دخول الجنة
الفائزين فلا يصح لكل مسلم يدخل الجنة ولو لم يأت بالشهادة عند الموت وقوله يدخلها أي الجنة
وقوله ولو بعد عذاب أي اذا اسقطته بان كان فاسقا وقوله وان طال أي العذاب (قوله) وقول جمع
متداخر مرود (قوله) يلقن محمد رسول الله) مقول قول جمع وقوله أيضاً أي كايقلن لا اله الا الله
(قوله) لان القصد الخ) تعليل لتلقينه محمد رسول الله (قوله) الا عجا) أي بالكلمتين وهما لا اله الا
الله محمد رسول الله (قوله) انه) أي من حضره الموت مسلم (قوله) وانما القصد) أي من تلقينه (قوله)
لحصل له ذلك الثواب) أي وهو دخول الجنة مع الفائزين (قوله) وبحت تلقينه) متداخر مرود
(قوله) الرقيق الاعلى) قال حنفي فلو لم يجد فيه قبل هو أعلى المتأزل كالوسيلة التي هي أعلى الجنة
فقدنا أسألك بالله ان تسكنني أعلى مراتب الجنة وقيل معناه أن يدع القائل بالله يارحمني يا أعلى
والرقيق من أسماؤه التي الحديث الصحيح ان الله رفق فكانه طالب لقائه الله اه عش (قوله)
لانه آخر ما تكلم الخ) أي لان لغز الرقيق الاعلى آخر كلامه صلى الله عليه وسلم (قوله) مرود) أي
قلا في علم يحصل ستة الملقين ويطهره لا كراهية فيه اه عش (قوله) بان ذلك) أي: كلمه
صلى الله عليه وسلم بالرقيق الاعلى وقوله يوحى أي السبب وقوله في غيره أي النسيب صلى الله عليه
وسلم وقوله وهو الخ) أي ذلك السببان احب النبي صلى الله عليه وسلم بين بقائه في الدنيا وبين خوفه
بما رقى الاعلى فاختار الرقيق الاعلى (قوله) وأما الكفار الخ) مقابل لقوله ما مسلم ولو قدمه عنده
وقالون ثم يلقها الكفار الخ) لكان أنسب ولو عبادته شرح الرمي ونول الطبري بجمع ان

ان لم تستر كل بدنه
فقت وجوبا (لا)
في (حر) ليه
لضرورته والحرب
فينزع وجوبا
(وينسب) ان يلقن
محضر ولو عجز اعلى
الاوجه الشهادة أي
لا اله الا الله فقط لخبر
مسلم فتقوا موتاكم
أي من حضره الموت
لا اله الا الله مع الخبر
الصحيح من كان
آخر كلامه لا اله الا
الله فحصل الجنة أي
مع الفائزين والافضل
مسلم ولو فاسقا
يدخلها ولو بعد
عذاب وان طال
وقول جمع يلقن
محمد رسول الله أيضاً
لان القصد موته على
الاسلام ولا يصح
مسماها لهما مرود
بانه مسلم وانما القصد
ختم كلامه بلا اله الا
الله لحصل لذلك
الثواب وبحت تلقينه
الرقيق الاعلى لانه
آخر ما تكلم به رسول
الله صلى الله عليه
وسلم مرود بان ذلك
لسبب ما يوجد في
غيره وهو ان الله
خبره فاختاروا ما
الكافر

[illegible]

فألقوها قطعاً فلقوا
 أشهدوا بحوبه أيضاً
 على ملبساقى عيما ذلاً
 بعصره سلساً الألبما
 ون يقف جاعاً بعد
 الدفن عند الفجر
 ساعة بالون به
 تسقيتو ستغفرون
 لهوا تلقين بالونو
 شهيداً كما اقتضه
 امرتهم خذنا
 للزركضى (بعد)
 تمام (دع)

تمام دفعه لمير العبد توضح في قبره وتزول ذهباً يصاحبه حتى انه يستمتع فرح نعم الله اياه بعد اتمامه
الحديث فتأخير تلقيته لما بعد الملة الرب اقر بلى حاله سؤاله (قوله فيقعد جل الخ) بيان
لكيفية التلقين (قوله ويقول يا عبد الله الخ) رواد الذباني بلغة اذ مات أحد من اخوانكم
فسوئته الرب على قبره فليقم أحدكم على رأس قبره ثم يقل يا فلان بن فلانة فانه يسعته يقول يا فلان
ابن فلانة فانه يستوي فاعداً ثم يقول يا فلان بن فلانة فانه يقول ارشدنا ربك اللهم ولكن لا شعرون
فليقل اذ كرامته خرج عليه من الدنيا شهادة ان لا اله الا الله وان محمد عبده ورسوله وانك رضيت
بآله وبنو بالاسلام دينك محمد نبيا وبالقرآن اماما فان منكر او تكبر يا فاعداً كل واحد منهم حفيد
صاحبه ويقول اطلق شأماً بعدنا عند من لقن حجة فتال رجل يا رسول الله فان لم يعرف أمه قال
فبنفسه الى أمه صواه يقول يا فلان ابن حواء اه شر الروض ورايت في حاشية البر ماوى سى سم
صيغة تلقين باسط يمينك على رأسه كراهته تسبحا للقاء تدوي وبس تلقينه بعد الدفن وتوسية
القبر فليس عند رأسه انسان ويقول بسم الله الرحمن الرحيم كل شئ هالك الا وجهه الحكم كواليه
ترجعون كل نفس ذائقة الموت وانما تودون اجور كبر يوم القيامة فمن زح حزن النار وانزل الجنة
فقد فاز وما الحياة الدنيا الا متاع العر ومنها خلقناكم ومنها خلقناكم ومنها يخرجكم ثم تارة يخرجكم منها
خلقناكم فلا تجروا الثواب فيها ان عبدكم للدود والرب ومنها يخرجكم للعرض والحساب بسم الله وبآله
ومن الله والى الله وعلى منة رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون ان
كانت الاصبحة واحدة فاذهاهم جميعا لمناحضرون يا فلان يا ابن فلانة أو يا عبد الله يا ابن أمة الله
ربك الله فثبت عندك الدنيا وزينةا وصرت الا في ربخ من رايخ الاخرة فلا تنس العهد
الذي فارقتنا عليه في دار الدنيا وقد منته الى دار الآخرة وهو شهادة ان لا اله الا الله وان محمد رسول
الله فاذا جاءك لما كان الموكلان بك واما لك من أمة محمد صلى الله عليه وسلم فلا ربك ولا برصاك
واعلم انهما خلقن من خلق الله تعالى كما أنت خلق من خلقه فاذا أتاك وأجسك وألاك وقال لك
ماربك وما دينك وما نبيك وما اعتقادك وما الذي معك عليه فقل لهما الحق فاذاسألك الثانية
فقل لهما الحق فاذاسألك الثالثة وهي الخاتمة الحسنى فقل لهما بلسان طلق بالاخوف ولا فرح
الله ربى والاسلام دينى ومحمد نبي والقرآن امامى والكعبة قبلتى والصلوات ترصتى والسلون
اخوانى واراھم الخليل اى وانا عشت وميت على قول لا اله الا الله محمد رسول الله فثبتك يا عبد الله هذه
الحجة واعلم انك مقیم في هذا الرزخ الى يوم يعنون فاذا قبل لك ما تقول في هذا الرجل الذي ميت فيك
وفي الخلق اجمعين فقل هو محمد صلى الله عليه وسلم جانا بالبنات من ربه فاتبعناه وامنناه وصدقنا
رساله فان تولوا فقل حسبي الله لا اله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم واعلم يا عبد الله
ان الموت حق وان نزول القبر حق وان سؤال منكر ونكيره حق وان البعث حق وان الحساب
حق وان الميزان حق وان الصراط حق وان النار حق وان الجنة حق وان الساعة آتية لا ريب فيها
وان الله يعي من في القبور ونسودك اللهم يا أنس كل وحيد ويا حاضر اليس يغيب أنس
وحد تناو وحدته وارحم غمر بتناوشر به ولقنه حجة ولا تقناب بعد ما غفرنا له يا رب العالمين سبحان
ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين (قوله وبس تكراره) اى
التلقين وصورة شرح الروض قال الزركشى قال صاحب الاستقصاء وبس اعادة التلقين ثلاثا قلت
وهو قياس التلقين عند الموت اه قال القمولى قال العلماء ولا يداوض التلقين قوله تعالى وما أنت
بسمع من في القبور وقوله تعالى انك لا تسمع الموتى لانه صلى الله عليه وسلم نادى أهل القلوب واسمعهم
وقال ما أنتم بأجمعهم لم كنهم لا يستطيعون جوابا وقال في الميت انه يسمع فرح تعالىكم وهذا يكون
في وقت دوزن وقت اه (قوله والاولى تعاصرين) اى تلقين الميت وقوله الوقوف اى الحديث المسار

فيقعد جل قبالة
وجهه يقول يا عبد
الله ابن أمة الله
اذ كثر العهد الذى
خرجت عليه من
الدنيا شهادة ان
لا اله الا الله وحده
لا شريك له وان محمد
رسول الله وان الجنة
حق وان النار حق
وان البعث حق
وان الساعة آتية
لا ريب فيها وان الله
يعي من في القبور
وانك رضيت بالله ربا
وبالا سلام دينا
وبمحمد صلى الله عليه
وسلم نبيا والقرآن
امامك والكعبة قبلتك
وبالمؤمنين اخوانا
ربى الله لا اله الا هو
عليه توكلت وهو
رب العرش العظيم
قال شيخنا وبس
تكراره ثلاثا والاولى
للمعاصرين الوقوف

وهو انه صلى الله عليه وسلم كان اخضر غمر من دفن الميت وتوفي عليه الخ (قوله ولما لقن القعود) أي
والأولى للملحق أن يقعد أي لأنه أقرب إلى اسماء الميت التلقين (قوله وناداه في أمه) أي ناداه
الميت بأمر في التلقين وهو من دعاء آخر جعله لا ينافي ولا يقال أنه لم ينادم أمه بل نادى بيأسداته وأما
قوله إن أمه أتته فلا يسند أنه بل بدل لأننا نقول السبل على نية تكرار العامل والتعذر بأن أمه الله
(قوله أي إن عرفت) أي التفسير به ساقطة من عبارة شيخه وهو الأول ثم إن هذا يقيد أن الملقن
يعين الأم باسمها كفاطمة وصالحه والأفلاحة في التفسير به لأنه معلوم أن لم يموت أم أو قوله في
صدر العارضة وقول يأسداته إن أمه الله يقيد علم ذلك وتوذي الأول قول أتني صلى الله عليه
وسلم في حديث الطبراني المسارخ يقول باقلا من فلانة فاطمة كذا إن من العل كثر ويهذب وقول
الرجل فيه يأسد الله فإن لم يعرف أمه الخ (قوله والأفصولة) أي وإن لم تعرف فناد به بجواه بأن
يقول يأسد الله إن حواء (قوله لا ينافي دعاء الناس يوم القيامة ما بينهم) أي لقوله تعالى ادعوه
لأنهم أي للصلى والنسب وهم لا يدعوهم إلى غيرهم (قوله لأن كلهما) أي دعاء الميت أمه في
التلقين ودعاء الناس ما بينهم يوم القيامة وقوله توقف أي واد من الشارح وقوله لا لعل للأي فيه
أي لا دخل لعل فسادا وتوقف (قوله والظاهر أنه بسبل الصدا لأمه) بأن يقول يا أمه الله (قوله
ووثب الضمائر) أي في ذلك كأن يقول إذ كرمي في خرجت بأن كسرناه الخاضع وفي وضعت
كذلك (قوله انتهى) أي قول شخص في فتح الجواد لكن تصرف وعبارته وسن تلقين مكلف بعد
تمام دفن الماتور وهو مشهور وناداه بالأم فيه أن عرفت والأفصولة كمال عليه الحديث الذي
استدلوا به لاصل سنة التلقين وداهي من زعم أنه يدعيه النداء بالأم لا ينافي دعاء الناس يوم القيامة
بأنهم لأن كلهما توقف لا لعل للأي فيه وسكته أن هذا ستر وتلك خارجة كالتحسين
الاعمال على عاملها الأعلى من وفي الله اه بخلاف (قوله ويندب زيارة قبور رجل) أي لم يكره
نهيكم عن زيارة القبور فزوروها فأنه لا كرم إلا آخره وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من
أحد قبر بقر أخيه كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه الأعرافه ويناكذب زياره في حق الأعراف
خصوصا الأيون ولو كان أبلسد آخر غير البلد الذي هو فيه فقد روى الحاكم عن أبي هريرة رضي الله
عنه من زيارة قبر أبيه أو أحدهما في كل جمعة تغفر الله له وكان ياروا لأمه وفي رواية من زار قبر
والديه كل جمعة أو أحدهما فقرأ عنده يس والقرآن أحكم غفر له بعد ذلك أو مرة وفي رواية من
زار قبر والده أو أحدهما كان له الجنة وروى أن الرجل يموت ويأداه وهو طاق لهم فيدعوا له فلما
من بعدهما فيكتبه الله من البار من ماتت هذه الأخران من زار قبر أبيه كان بارهما غفر
عاق ولا مضيع حقهما وكان أبر وسيم زور القبور يوم الجمعة يقول: غفرني أن الموت يغفر لي ربه
يوم الجمعة ويغفر لي ربه ورواها أن أرواح المؤمنين تأتي في كل ليلة إلى أسماء تدعو تنف هذا
بيوتها وينادي كل واحد منها باسمه من زين الفرة بأهل وأقارب ولدي يامن مسكنوا يدعون
وليسوا بانيينا واقتدوا أموالهم من مسكن من أحديد كرتوا يتفكر في غر بنوا نحن في حين
طويل ونحن شديد فارحون رجحنا ولا تسفلوا علينا قبل أن نصير ومثلا يا عا لله أن الفضل
الذي في أيديكم كان في أيدينا أو كمالا لا تنفق منه في سبيل الله وحده وبالله علينا أو لئمة تغير فلام
تتصرف أي الأرواح بتصرف في مسير قواهم من ورواها عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه
قال ما الميت في قبره إلا كالحق يعقوب يتنظر هذه تارة تارة وأخذه أو ربه وقوله وخفته
كانت أحب إلي من الدنيا ههنا من أن تكون رائحة في قبره وفيه ههنا ههنا في شرح
المعاني ولأن سفره من ربه غيرني أو علم أو ما شئنا وحامر حرق من منه كخوبه هه
قال إن ذلك لا يجوز اه وبالله ورواها في روضة القفا أو يحتج أن يسأل الله هل يلي

ولما سن لقعود
وناداه بالأم فيه أي
أن عرفت والأفصولة
لأن ينافي دعاء الناس
يوم القيامة ما بينهم
لأن كلهما توقف
لا لعل للأي فيه
والظاهر أنه بسبل
الله سأل أمه في الأتني
ووثب الضمائر
انتهى (و) يتلف
(زيارة قبور رجل)

لو كان القلب من ذهب لكانت الدنيا كلها من ذهب لا كثر القلب في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم
 (قوله لا شيء) تصرح بطلانهم وقيل لا شيء (قوله تشكره) أي الزيادة لهم في طلب ما كان
 ورغب أجواتهم فيهم من رقة القلب وكثرة الجزع وفيه اختلال المضام وأما ما جزم لآه منصف
 الله عليه وسلم بزيارة النبي صلى الله عليه وسلم لما أتى الله وأصبري مستحق عليه فلو كانت الزيادة
 حراماً لكانت من غير ما شرع الله فيها قالت قلت كيف أقول يا رسول الله نفسي إذا زرت القبور
 قال قولي السلام على أهل هذه الأرواح من المؤمنين والمسلمين ورحم الله المستقدمين والمستأخرين وأما إن
 شاء الله بكل لا حقون وعمل في شئ من غير تب على نحو جهنم والافلاش في القبر يرمي ويجعل على
 ذلك ما يبره على لعن الله زوارات القبور (قوله تعبرين لما زيارته النبي صلى الله عليه وسلم) أي
 لا تنها من اعظم القربى التي لم يزل والنساء (قوله) قال بعضهم هو ابن الرفعة والتمو على غيره مما قوله
 وكذا الخ أي مثل زيارته النبي صلى الله عليه وسلم بزيارة سائر قبور الأنبياء والعلماء والأولياء فحسن
 لما وفي الأئمة ما فيه قال الأذري أن مع أي قاله بعضهم فأقر به أو في الصلاة من الصالحين اه
 وظاهره أنه لا يرضى لغيره لكن ارتضاء غيره واحداً بل يزعمونه والحق في ذلك أن يوصل بين أن يذهب
 لشهد كذا أنها لا يصدق فيه شرط هناما عزم من كونهما عزم والذات متميزة بطيب والحق ولا يوجب
 زينة كما في الجماع بل أولى وإن ذهب في نحو هودج ما استترخصها عن الجانب فحسن لها ولو شاة
 أدلنا شية فتتبعها ويرقى بين نحو العلماء والأقارب بأن القصد اظهار تعظيم نحو العلماء بأجابه
 مشاهدتهم وأصافهم وأدعهم بعود عليهم منهم مدد آخر ولا يشكره إلا المهرمون بخلاف الأقارب
 فاندفع قول الأذري أن مع الخ اه وفي النهاية والأوجه عدم الحاق قرايوها وأخواتها وبقية
 أقاربها بذلك أخذنا من القلة وإن بحث ابن قاضي شبهة الحاق اه (قوله) وسن كما نص عليه
 أن يقرأ الخ أي ما ورد أن من زيارته والده أو أحدهما فقرأه بس القرآن الحكيم غفر له
 بعد ذلك أنه أوصى فو عن الإمام أحمد بن حنبل أنه قال إذا دخلت المقابر فاقرا بفاتحة الكتاب
 والأخلاص والمعوذتين وأجعلوا ثواب ذلك لأهل المقابر فإنه يصل إليهم فلا اختيار أن يقول القارئ
 بعد فرائضهم أوصل ثواب ما قرأته إلى فلان وحكي بعض أهل العلم أن رجلاً رأى في النوم أهل
 القبور في بعض المقابر قد خرجوا من قبورهم إلى ظاهر التربة وإذا هم يلتقطون شيئاً ما يدري ما هو
 قال فتعجب من ذلك ورأيت حلائمهم حبالاً يلتقط معهم شيئاً فحدثت منه وسألت ما الذي يلتقط
 هؤلاء فقال يلتقطون ما يهدي إليهم المسلمون من قراءة القرآن والصدقة والدعاء فقال قلت له فلم
 لا يلتقط أنت معهم قال أنا غني عن ذلك فقلت ما هي أنت غني قال بخمسة يقرؤها وهو جدها إلى كل
 يوم ولدي يبيع الزلاية في السوق الفلاني فلما استيقظت ذهبت إلى السوق حيث ذكرها فاشاب
 ببيع الزلاية فوجدت ثقبته فقلت ما هي ثم تحرك فقلت قال أقرأ القرآن وأهده إلى والدي في قبره
 قال فقلت بعد من الزمان ثم رأيت الموقد فخرجوا من القبور وذا بال رجل الذي كان يلتقط صار
 يلتقط فاستيقظت وتحدثت من ذلك ثم ذهبت إلى السوق لا تعرف خبر ولد فوجدته قد مات (قوله
 من القرآن) بيان لما تقدم عليه (قوله فيدعوه) أي فقبت القراءة بسن أن يدعو للميت رجلاً إلا أنه
 لأن الدعاء ينفع الميت وهو عقب القراءة أقرب إلى الإجابة وسألت في باب الوصية كلاماً في حصول ثواب
 الدعاء والقراءة الميت إن شاء الله تعالى وقوله مستقبلاً للقبلة حال من فاعل يدعو أي يدعو حال
 كون الداعي مستقبلاً للقبلة وعادة المغي وعند الدعاء يستقبل القبلة وإن قال المراد أن يكون
 باستقبال استقبال وجه الميت اه (قوله وسلام لزار الخ) أي ويندب سلام لزار على أهل المقبرة
 أي لما روي عن أبي هريرة قال أبو هريرة قال يا رسول الله إن طريقي على الموقد فهل لي كلام أتتك به إذا
 مررت عليهم قال قل السلام عليهم يا أهل القبور ومن المسلمين والمؤمنين أنتم لتألفوا ومن لم يبع

لا شيء تشكره لما تم
 بسن لما زيارته قبر النبي
 صلى الله عليه وسلم
 قال بعضهم وكذا
 سائر الأنبياء والعلماء
 والأولياء بسن كما
 نص عليه إن يقرأ
 من القرآن ما تيسر
 على القبر فيدعو
 له مستقبلاً للقبلة
 (وسلام) لزار على
 أهل المقبرة

والأشياء كلها لا يكون قال أورد في محل حسن قال سعد بن أبي السرح لا يستعملون أن يحسبوا أي
يحبوا يسجدوا الخ قال أبو بكر بن الأثرم في أن ترد عليك يسجدكم للأمانة (قوله عموماً) أي لجميع
من في المقبر وقوله ثم ينصروا أي لمن ينصرون أي من أئمة (قوله فيقول الخ) أي تنزل على أهل الأيمان
بالسلام عموماً وما بعده على الأئمة خصوصاً (قوله يقول عند قبري أياها) قال سمعنا من العباد
ويقول وهو قائم أوقافاً عند قبور أهل البيت عليهم السلام عليه الخ وقرحه عند قبر وهو قائم أوقافاً عند قبر
في المجموع عن الحافظ أبي موسى الأصبهاني قال كان الأثرم في الحيات مزاراً زائراً أوقافاً أوقافاً أو مزاراً
وروي القيام من حديث جماعة أه وأعلم أنهم مرعوا في باب الحديث وغيره ما في زبدة القرآن
جاءه أفضل وصرح به المصنف في الثبوت وقضيت أنه من أراد أنقرأ عند القبر من له المجلس أه
(قوله فان أراد الانتصار من أحدهما) أي صفة العموم أو صفة الخصوص (قوله في الثانية) أي
الصفة الثانية وهي السلام عليك والى الحديث لا (قوله لانه) أي الثانية والاولى لها بغير لقون
وقوله أخص مقصوده أي أكثر دلالة على مقصوده الذي هو زيارة قبره أو بغيره بخلاف الأولى فإنها شاملة
وغيره فهي ليست أدل على مقصوده (قوله ونذك) أي ما ذكر من سنة السلام على أهل المقبر فمن
حيث هو خير مسلم الخ (قوله السلام عليك الخ) زاد ابن السني عن عاتق رضي الله عنهما اللهم لا تخبرنا
أجرهم ولا تقتنابهم وأجر ابن أبي شيبعة الحسن قال من دخل المقابر فقال اللهم هرب الاحساد
البالية والعظام الخثرة التي خرجت من الدنيا وهي بك مؤمنة أدخل عليها روحاً من عندك وسلاماً
منى استغفره كل مؤمن مات من خلق الله آدم وأجره ابن أبي الدنيا بالقرآن كتب الله به من
ما من لدن آدم إلى أن تقوم الساعة حسناً وأجر البقي عن شيراز منصور قال كان رجل
يختلف إلى الجبسة فيشهد الصلاة على الجنائز فإذا أتمى وقف على باب المقابر فقال أتم الله
وحسنك ورحم الله فقهر بك وبجوار زانه من سيئاتك وكفى الله حسنة لك لا يزيد على هؤلاء
الكلمات قال ذلك رجل فاست ذات ليلة فأنصرفت إلى أهل ولما أتت المقابر مبيتاً فأنافها إذا أنا
بخلق كثير جاثي قلت من أنت وما جئتكم والواقع أهل المقابر وقد سمعتهم عند الله عند
انصرافكم إلى أهل قبورهم قالوا الدعوات التي كنت تدعوهم بها قلت فأنادعوك ذلك قال فما
تركتهم به (قوله والاستثناء ما تبرك الخ) جواب عما يقال أن الصوفى هم محققو الاستثناء
وحاصل الجواب أنه في هذه تبرك أو باعتبار الدعوى في تلك البقعة أو باعتبار الموت على الإسلام أي
نلتحق في هذه البقعة شاءت أم لا أو لتحقكم وعموم على الإسلام أن شاء الله قال في شرح الروض
والصحيح أنه تبرك أم لا أقوله تعالى ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن شاء الله أه
(قوله فائدة) الاولى ان يقول فائدة بصفة الجمع (قوله أم من عناب القبر وقتته) قال في
الحققة وأخذ منه أه لا يستل وأما ببقعة ذلك إن سمعته صلى الله عليه وسلم أو عن معالي أذنيه
لا قال من قبل الرأي ثم قال شعنا بسئل من مات رمضان اوله الجمعة لعموم الأدلة الصحيحة
أه والغرض بين فتنة القبر عديده ان الأولى تكون مقاربات السؤل والمألوف في المقام
يكون ناشئاً عن عدم جواب السؤل ويكون عن غير ذلك (قوله مؤمن من سعة القبر) أي
صحة الميت وهي أوزارها بقاها الميت من أهول تدبره في قبل السؤل وقد صرح بترويت
والأشياء كلها لا يكون قال أورد في محل حسن قال سعد بن أبي السرح لا يستعملون أن يحسبوا أي
يحبوا يسجدوا الخ قال أبو بكر بن الأثرم في أن ترد عليك يسجدكم للأمانة (قوله عموماً) أي لجميع
من في المقبر وقوله ثم ينصروا أي لمن ينصرون أي من أئمة (قوله فيقول الخ) أي تنزل على أهل الأيمان
بالسلام عموماً وما بعده على الأئمة خصوصاً (قوله يقول عند قبري أياها) قال سمعنا من العباد
ويقول وهو قائم أوقافاً عند قبور أهل البيت عليهم السلام عليه الخ وقرحه عند قبر وهو قائم أوقافاً عند قبر
في المجموع عن الحافظ أبي موسى الأصبهاني قال كان الأثرم في الحيات مزاراً زائراً أوقافاً أوقافاً أو مزاراً
وروي القيام من حديث جماعة أه وأعلم أنهم مرعوا في باب الحديث وغيره ما في زبدة القرآن
جاءه أفضل وصرح به المصنف في الثبوت وقضيت أنه من أراد أنقرأ عند القبر من له المجلس أه
(قوله فان أراد الانتصار من أحدهما) أي صفة العموم أو صفة الخصوص (قوله في الثانية) أي
الصفة الثانية وهي السلام عليك والى الحديث لا (قوله لانه) أي الثانية والاولى لها بغير لقون
وقوله أخص مقصوده أي أكثر دلالة على مقصوده الذي هو زيارة قبره أو بغيره بخلاف الأولى فإنها شاملة
وغيره فهي ليست أدل على مقصوده (قوله ونذك) أي ما ذكر من سنة السلام على أهل المقبر فمن
حيث هو خير مسلم الخ (قوله السلام عليك الخ) زاد ابن السني عن عاتق رضي الله عنهما اللهم لا تخبرنا
أجرهم ولا تقتنابهم وأجر ابن أبي شيبعة الحسن قال من دخل المقابر فقال اللهم هرب الاحساد
البالية والعظام الخثرة التي خرجت من الدنيا وهي بك مؤمنة أدخل عليها روحاً من عندك وسلاماً
منى استغفره كل مؤمن مات من خلق الله آدم وأجره ابن أبي الدنيا بالقرآن كتب الله به من
ما من لدن آدم إلى أن تقوم الساعة حسناً وأجر البقي عن شيراز منصور قال كان رجل
يختلف إلى الجبسة فيشهد الصلاة على الجنائز فإذا أتمى وقف على باب المقابر فقال أتم الله
وحسنك ورحم الله فقهر بك وبجوار زانه من سيئاتك وكفى الله حسنة لك لا يزيد على هؤلاء
الكلمات قال ذلك رجل فاست ذات ليلة فأنصرفت إلى أهل ولما أتت المقابر مبيتاً فأنافها إذا أنا
بخلق كثير جاثي قلت من أنت وما جئتكم والواقع أهل المقابر وقد سمعتهم عند الله عند
انصرافكم إلى أهل قبورهم قالوا الدعوات التي كنت تدعوهم بها قلت فأنادعوك ذلك قال فما
تركتهم به (قوله والاستثناء ما تبرك الخ) جواب عما يقال أن الصوفى هم محققو الاستثناء
وحاصل الجواب أنه في هذه تبرك أو باعتبار الدعوى في تلك البقعة أو باعتبار الموت على الإسلام أي
نلتحق في هذه البقعة شاءت أم لا أو لتحقكم وعموم على الإسلام أن شاء الله قال في شرح الروض
والصحيح أنه تبرك أم لا أقوله تعالى ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن شاء الله أه
(قوله فائدة) الاولى ان يقول فائدة بصفة الجمع (قوله أم من عناب القبر وقتته) قال في
الحققة وأخذ منه أه لا يستل وأما ببقعة ذلك إن سمعته صلى الله عليه وسلم أو عن معالي أذنيه
لا قال من قبل الرأي ثم قال شعنا بسئل من مات رمضان اوله الجمعة لعموم الأدلة الصحيحة
أه والغرض بين فتنة القبر عديده ان الأولى تكون مقاربات السؤل والمألوف في المقام
يكون ناشئاً عن عدم جواب السؤل ويكون عن غير ذلك (قوله مؤمن من سعة القبر) أي
صحة الميت وهي أوزارها بقاها الميت من أهول تدبره في قبل السؤل وقد صرح بترويت
والأشياء كلها لا يكون قال أورد في محل حسن قال سعد بن أبي السرح لا يستعملون أن يحسبوا أي
يحبوا يسجدوا الخ قال أبو بكر بن الأثرم في أن ترد عليك يسجدكم للأمانة (قوله عموماً) أي لجميع
من في المقبر وقوله ثم ينصروا أي لمن ينصرون أي من أئمة (قوله فيقول الخ) أي تنزل على أهل الأيمان
بالسلام عموماً وما بعده على الأئمة خصوصاً (قوله يقول عند قبري أياها) قال سمعنا من العباد
ويقول وهو قائم أوقافاً عند قبور أهل البيت عليهم السلام عليه الخ وقرحه عند قبر وهو قائم أوقافاً عند قبر
في المجموع عن الحافظ أبي موسى الأصبهاني قال كان الأثرم في الحيات مزاراً زائراً أوقافاً أوقافاً أو مزاراً
وروي القيام من حديث جماعة أه وأعلم أنهم مرعوا في باب الحديث وغيره ما في زبدة القرآن
جاءه أفضل وصرح به المصنف في الثبوت وقضيت أنه من أراد أنقرأ عند القبر من له المجلس أه
(قوله فان أراد الانتصار من أحدهما) أي صفة العموم أو صفة الخصوص (قوله في الثانية) أي
الصفة الثانية وهي السلام عليك والى الحديث لا (قوله لانه) أي الثانية والاولى لها بغير لقون
وقوله أخص مقصوده أي أكثر دلالة على مقصوده الذي هو زيارة قبره أو بغيره بخلاف الأولى فإنها شاملة
وغيره فهي ليست أدل على مقصوده (قوله ونذك) أي ما ذكر من سنة السلام على أهل المقبر فمن
حيث هو خير مسلم الخ (قوله السلام عليك الخ) زاد ابن السني عن عاتق رضي الله عنهما اللهم لا تخبرنا
أجرهم ولا تقتنابهم وأجر ابن أبي شيبعة الحسن قال من دخل المقابر فقال اللهم هرب الاحساد
البالية والعظام الخثرة التي خرجت من الدنيا وهي بك مؤمنة أدخل عليها روحاً من عندك وسلاماً
منى استغفره كل مؤمن مات من خلق الله آدم وأجره ابن أبي الدنيا بالقرآن كتب الله به من
ما من لدن آدم إلى أن تقوم الساعة حسناً وأجر البقي عن شيراز منصور قال كان رجل
يختلف إلى الجبسة فيشهد الصلاة على الجنائز فإذا أتمى وقف على باب المقابر فقال أتم الله
وحسنك ورحم الله فقهر بك وبجوار زانه من سيئاتك وكفى الله حسنة لك لا يزيد على هؤلاء
الكلمات قال ذلك رجل فاست ذات ليلة فأنصرفت إلى أهل ولما أتت المقابر مبيتاً فأنافها إذا أنا
بخلق كثير جاثي قلت من أنت وما جئتكم والواقع أهل المقابر وقد سمعتهم عند الله عند
انصرافكم إلى أهل قبورهم قالوا الدعوات التي كنت تدعوهم بها قلت فأنادعوك ذلك قال فما
تركتهم به (قوله والاستثناء ما تبرك الخ) جواب عما يقال أن الصوفى هم محققو الاستثناء
وحاصل الجواب أنه في هذه تبرك أو باعتبار الدعوى في تلك البقعة أو باعتبار الموت على الإسلام أي
نلتحق في هذه البقعة شاءت أم لا أو لتحقكم وعموم على الإسلام أن شاء الله قال في شرح الروض
والصحيح أنه تبرك أم لا أقوله تعالى ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن شاء الله أه

عوماً ثم خصوصاً
فيقول السلام عليك
دار قوم مؤمنين عند
أول القبرة ويقول
تندبر أيهملاً
السلام عليك
يا والذي فإن أراد
الاقتصار على
أحدهما إلى الثانية
لأنه أخص بمقصوده
وذلك خبر مسلم أنه
صل الله عليه وسلم
قال السلام عليكم دار
قوم مؤمنين وإنا إن
شأنا لنكونن
والاستدلال بذلك أو
لأنه ينشأ من القبرة أو
لموت على الإسلام
(فائدة) ورد أن
من مات يوم الجمعة أو
ليلتها أمن من
عذاب القبر وفتنه
وورد أيضاً من قرأ
قل هو الله أحد في
مرض موته مائة مرة
أنه نفي قبره وأمن
من ضعة القبر

صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين في القبرضة ولا سؤال للصحة قبل هي المصلحة عند ولا قبرضة
 سقط وورد ما ورد في سعد بن معاذ أنه مضط في قبره مضطعة شديدة بحيث اختلفت أضلاعه
 فيها وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل من ذلك فقال إنه كان يقصر في بعض الطهور من البول
 وأن الضمة المذكرة تكون لكل أحد حتى الأطفال لكن ذكر أن غاطمة بنت أسد رضى الله
 عنها سلمت من هذه الضمة وأن من قرأ قل هو الله أحد في مرضه الذي يموت فيه كذلك أي سلم
 منها وكذا الأسياس وحكمته أن الأرض أهم منها خلقا فافوا بعن القبية الطوية فلما وردوا إليها
 ضمتهم ضمة الوالدة التي غاب ولها ثم قدم عليها فن كان لمصلحة ضمة رفق ورافقه من كان
 عاصيا ضمتهم بعنف فمضت منها الله عليه له بحري (قوله وحلوز الصراط على كنف الملائكة)
 في رواية وجه الملائكة باحضتها حتى يحضونه من الصراط إلى الجنة (قوله ووردوا بضامن قال الخ)
 في إرشاد العباد لله وأن من أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا أخبرك
 بأمر حق من تكلم به في أول مضمة من مرضه فمما الله من النار قلت بلى قال لا اله الا الله يحيى ويميت
 وهو حي لا يموت وسبحان الله رب العالمين والادوا الحمد لله جدا كثيرا لحييا مباركة على كل حال
 الله أكبر كبير يا ربنا وجلا لا اله الا الله في كل مكان اللهم ان كنت أرضعتني لبن رضيت
 هذا فاجعل رحي في أدواح من سقت لهم الحسنى وأعدنى كما أعدت أولئك الذين سقت لهم منك
 الحسنى إن مت في مرضك ذلك فإلى رضوان الله والجنة وإن كنت قد أقررت ذنوباً تاب الله عليك
 وروى يمان ميث بقرائه يس الأهلون الله عليه وسلم تعجبوا إذا احتضر الميت أن يقرأ عنده
 أيضاً سورة الرعد فان ذلك يخفف عن الميت سكر الموت وأنه أهون لقبضه وأيسر له أن يذكر
 جماعة أن السواك سهل خروج الروح لاسيما كما صلى الله عليه وسلم عنده موته وروى أن من
 أتى صلى الله عليه وسلم من أتاه ملك الموت وهو على وضوء أعطى الشهادة فقال الله أن من علينا
 بالهامة وعيننا الحسنى وزيادة ورزقنا التقوى والاستقامة بجاه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
 المظلل بالعمامة (خاتمة) نال الله حسن الختام تسنن في الصاب لماتر جده الرمي عن ابن
 مسعود رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من عزى به ما باقه مثل أجره وأخرج
 الرمي أيضاً عن أبي رزمن عزى نسكي كسي رداً وأخرج ابن ماجه والبيهقي عن عمرو بن حرم
 ما من مؤمن يمزي أخاه بمصيبة إلا كساه الله عز وجل من حلال الكرامة يوم القيامة وقد أرسل
 الامام الشافعي رضى الله عنه إلى بعض أصحابه يعز به في إن له فدمت بقوله

أني معز بك لا في نفقة * من الحلو ولو كان سنة الدين

فما العزى يباقي مميمته * ولا العزى ولو عاش إلى حين

والتمزيق هي الأبرار الصبر والحمل عليه بعد الإحراج والتخدير من الزور الجزع والدعاء للميت بالمغفرة
 والحي بحجر المصيبة فقال فيها أعظم أجر لك وأحسن عزاءك وغفر ليك وحرم مصيبتك وأخاف
 عليك وأخو ذلك وهذا في تمزيق المسلم بالمسلم أو ما تعز به المسلم بالكافر فلا قال فيه وأغفر لي لأن
 الله لا يغفر الكفر وهي مسخفة قبل مضي ثلاثة أيام من الموت وتركه بعد ضياعه وسن ابن عمر
 جميع أهل الميت من صغير وكبير ورجل وامرأة الأمانة وأمر دحسنا فلا يعز بها إلا ما هم بها
 وزوجها ما يكره تداه أجنبي لها بالتمزيق بل الحرمه أقرب بكره لاهل الميت الخلو للتمزيق
 وضع طعام يجمعون الناس عليه لما روى أحمد عن جرير بن عبد الله البجلي قال كنا نعد الاجتماع
 إلى أهل الميت وصنعهم الطعام مسددة من الباحة وسحب الجيران أهل الميت ولو اختلف
 وجهان منهم وإن لم يكونوا جيراناً أو أفاضه الأباة وان كانوا يغرب بلد الميت أن يصنعوا لاهله طعاماً
 يكفهم يوم وليته وأن لم يكونوا عليهم في الأكل يحرم صنعهم للأنفة لانه إمامة على معصية وقد اطلعت

وحلوز الصراط على
 أكف الملائكة
 وورد أيضاً من قال
 لا اله الا أنت سبحانك
 أني كنت من الظالمين
 أو بعين مرضه
 فبات فيه أعطى أجر
 شهيد وإن روى
 برى مغفور له غفر
 الله لنا ولعنا ذامن
 ذهاب القبر ودفنته

على سؤال دفع لقائي مكة المشرفة فبما يقوله أهل الميت من الطعام وجواب منهم ثلاث وصورتها
 ما قول القائل الكرام بالبلد الحرام قام ففهمه للأنام مدى الأيام في العرف الخاص ببلد من بها
 من الأشخاص ان الشخص اذا انتقل الى دار الجزاء وحضره ردفه وحضرته الغزاة سوى العرف
 بأنهم يقتضون الطعام ومن غلبه الحياء على أهل الميت ككافون التكاثر التام ومن غلبه
 أطمعه عديدة ويحضر ونهاهم بالمشقة الشديدة فهل لو أرادوا ليس الحكماء بحاله من الرضى بالربعة
 الشفقة على الأهل فينتج هذه التقضية بالكلية ليعودوا الى أنفسهم بالسنة السنية المأثورة عن غير
 البرية والى عليه ربه صلاة وسلاما حيث قال اصنعوا الاكل جعفر طاعما يتاب على هذا المنع
 المذكور انقيدوا بالجواب بما هو منقول ومسطور في الحديث وحده وصلى الله وسلم على سيدنا
 محمد وعلى آله وصحبه والذين تبعوا من بعدهم اللهم أسألك الهداية للصواب فتم ما يقوله الناس
 من الاجتماع عند أهل الميت وصنع الطعام من البدع المتكررة التي يتاب على منعها والى الأمر
 ثبت الله به قواعد الدين وأيده الاسلام والمسلمين قال العلامة أحد من جفري تحفة الصالحين شرح
 التاج ويسن لجبران أنه أكل الميت خمسة طعام يسعهم يومهم وليأتهم بالغبار الصبيح اصنعوا الاكل
 جعفر طاعما فافقه ما هم ما شغلهم وبلغ عليهم الاكل نديا لا هم قد تبرأ منه حياء أو لفرط طمع
 ويحرم ميتته للأشجار لا ما عانته على معصية وما اعتيد من جعل أهل الميت مع ما يدعوا الناس
 اليه بدعة مكرهه كاجابهم بذلك ما صح عن رضى الله عنه كذا بعد الاجتماع الى أهل
 الميت وصنعهم الطعام بعد دفنه من التباح ووجهه عنه من التباح ما فيه من شدة الاعتقاد بالمر
 الحزين ومن ثم كره اجتماع أهل الميت ليعقدوا بالمرء بل ينفى أن ينصر فوافى حواجمهم
 صادقهم من أهمهم وفي حاشية المراجعة التمثل على شرح المربع ومن البدع المتكررة المذكورة
 فعلها ما يقوله الناس من وجدة والجح وذرعين لكل ذلك حرام ان كان من مدح مجهول ومن
 ميتة لم يدفن أو قربت له ضرر أو نحو ذلك أو قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بل ينفى
 آخره رضى الله عنه يا بل من أحد سنة من سنتي وما أميتت من دهي كالله من حرمة بل من
 على ما لا ينقص من أجورهم شيئا ومن ادع بدعة لم يرضها ووروه كان عيبا من قبل
 من على لا ينقص ذلك من أوزارهم شيئا وقال صلى الله عليه وسلم لا يرضى بها خير خير ثم أتت خبره
 فأتهم بدعي أحد جعله الله مفرا حاشية المراجعة فلا تسروا بل يهدى جعله مفرا حاشية المراجعة فلا
 للمفرا ولا شئ ان منع الناس من هذه البدع المتكررة أحدها فليسقوا بدعة بدعة رضى الله عنه
 جواب الخبر وعقيدته من قول بشر من أن لا يشكك في تكذيب كبرياؤى أن لا تكون
 ذلك الصنيع محرما والله سبحانه وتعالى أعلم كنية المرنجي من ربه تعفرا أحد من رضى الله عنه
 معنى السابعة كذا الحصة فقر سدا يتردده ومشيخه والذين
 الحمد لله من غير الكون أحد يتوبق وأهول ثم يشرب وتلى الأمر ضاعف الله لاجل وأيده
 تأييد على منعه من ذلك الأمر التي هي من منع مستحبة عند الجمهور قال في رد المحتار
 تحت قول لا يرضى رضى الله عنه قال في الفقه ويسقط غير العمل الميت ربه رضى الله عنه
 ثم يشعرون ربه رضى الله عنه صلى الله عليه وسلم استعمل جعفر رضى الله عنه رضى الله عنه
 حسنة التبريدى وصححه الحكم ولا يرضى به معروف رضى الله عنه لا يرضى به رضى الله عنه
 فيستغفر من حيث لا يشعرون أو ذكره لفتاوى رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه
 بدعة روى لا مدح رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه
 ميتة وصحبه الله من رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه
 رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه رضى الله عنه

أجل كنه خادم الشريعة والمتحاب عبد الرحمن بن عبد الله سراج الحنفى مفتى مكة المكرمة كان
 انه لمسا حامدا عليه مسلما وقد اصاب بتظهيره ذنوب الجوابين مفتى السادة المالكية ومفتى السادة
 الحنابلة واعلم انه ينسب الصبر على المصائب لما اخرج الشرح ان بناته صلى الله عليه وسلم ارسلت
 اليه من دعوه وتخيرون ان ينهيا في الموت فقال صلى الله عليه وسلم للرسول ارجع اليها فاخبرها ان لله ما اخذ
 وله ما اعطى وكل شئ عنده باجل . حتى فرها فتصبر وتحتسب واخرج البخارى ما لعبدى المؤمن
 اذا قصفت مصيبة من اهل الدنيا ثم احتسبها الى الجنة وفي حديث من امسب بمصيبة فليزد كرمصيبة
 في فانها اعظم المصائب وذلك قال بعضهم

اصبر لكل مصيبة وتجلد * واعلم بان المرء غير غلاد
 واصبر كما صبر الكرام فانها * نوب تنوب اليوم تكشف في غد
 واذا انتك مصيبة تنهجي بها * فاذا سكر مصابك بالنبي محمد
 * (وقال آخر) *

تذكرت لما فرق الدهر بيننا * فعزيزت نفسي بالنبي محمد
 وقات لها ان الناياسيلنا * فمن لم يمت في يومه مات في غد
 * (وقال آخر) *

مات خير الخلق من قد خصه * ربه بالصبر من خير مصاب
 كل حي ذائق كائن الفناء * هكذا المسطور في أم الكتاب
 أمها الناس لك بالمصطفى * أسوة طالموت يد في للذهاب
 فتقوا بالله وارضوا وخذلوا * ما قضى الله بصبر واحتساب

قال المؤلف في ارشاد العباد وكائن القاضي حسينا من أكار أعتنا احذ من هذا قوله الذي اقره عليه
 يجب على كل مؤمن أن يكون حزينه على فراق النبي صلى الله عليه وسلم من الدنيا كتر منه على فراق
 أنوبه كما يجب عليه أن يكون صلى الله عليه وسلم أحب اليه من نفسه وأهله وماله اه وفي حديث آخر
 انما الصبر عند الصدمة الاولى أي انما صبر محمد الصبر عند مصفحة المصيبة وأما فيما بعد فيقع السلو
 طبعوا من ثم قال بعضهم ينبغي لله اقل أن يفعل بنفسه أول أيام المصيبة ما يفعله الا حقا بعد خمسة
 أيام وفي حديث آخر ان الضرر على الفقة عند المصيبة بحسب الاجر وورد من قدم ثلاثة من الولد لم
 يملغوا الحنت كانوا له حسنا من النار فقال أبو الدرداء رضي الله عنه قدمت اثنين قال واثنين قال آخر
 اتى قدمت واحدا قال وواحدا ولكن ذلك في أول صدمة وفي حديث مسلم ان الاطفال دعاء مص
 الجنة أي حجاب أبوابها يتلوا أحدهم أباه أو قال أنوبه فيأخذ به يتوبه أو قال يده فلا ينتهي حتى
 يدخله الجنة وفي خبر مسلم انه مات ابن لابي طلحة من أم سليم فقالت لا يحسنه الا انما قلما حاة قربت اليه
 عشاءه فاكل وشرب ثم تصنعته له احسن ما كانت تصنع قبل ذلك فوقع بها فلما رآته انه قد شبع
 وأصاب منها قالت يا أبا طلحة أريت لو ان قوما اعاروا عاريتهم أهل بيت فطلبوا عاريتهم ألهم أن
 يمنهمهم قال لا قالت أم سليم فاحتسب ابتك غضب ثم انطلق الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فاخبره فقال بارك الله لك في ابتك وروى ان ابن عمر روى الله عهما فحكك عند دفن ابنه فقيل
 له انك فعلت فقال لئلا تروى ان أروغم الشيطان وقال أبو علي ارازي صحبت الفضيل ثلاثين سنة ما رأيت
 ضاحكا ولا متبسمها ولا مسنبرها الا يوم مات ابنه على فقلت له في ذلك فقال ان الله أحب امرأ فاحبته
 والاخبار والحكايات الدالة على تآكده بر كثير شهير قويتا كمدن ابنتي مصيبة بيت أو في نفسه
 أو أهله أو ماله وان خفت ان تكثر الله وان الله يراجعون اللهم اجري في مصيبتى واخلف على خير امنها
 لان الله تعالى وتعد من قال ذلك بان عليهم صلوات من ربهم ورحمة واتهم هم المهتدون وتظهير مسلم ان

من قال ذلك أجروا له وأحلف له غير أن قال ابن جرير لقد أعيت هذه الأمة منذ الحبيب عليه السلام
غيرهم الله والله أجروا ولو أنتم أنتم الله يعقب عليه السلام ولم يقل إلا ما قال يوسف بعد الله
من الصابرين في الضراء المشاكسين في السرراء آمين والله سبحانه وتعالى أعلم
(باب الزكاة)

اتراجها فان كان في قبضة الامام اخذها من ماله قهرا او اذاته كما فعلت العصاة وشوان الله عليهم
بما منع ان كانوا قسم لا يستقروا جوارا فان كان عن يمين عليه لكونه قريب عهد بالاسلام مرة اخرى
الوجوب ونهى عن العودة لاحكام كفره (قوله تجب الخ) شروع في بيان شروط من تجب عليه
زكاة الاموال التي هي التقديرات والاعانم والقوت والنفق والنفق والنفق والنفق والنفق والنفق والنفق
زكاة التقديرات لانها اشرف من بقية الاصول انهم ما قاموا الدنيا وتظام احوال الخلق لان حاجات
الناس كثيرة وتوكلها تنقص في حال اختلاف غيرهما من الاموال وذكروا ان تجب عليه زكاة ما تحسب
شروطا متناوضا وهي اسلامه وحرية موطنه وملكه ونصابه وحول وبقي من الشروط ملكه وبغير
عنه بالملك التام ليخرج به ماله كله الملك تبعا لآثاره زكاة فيه عليه لضعف ملكه عن احتمال المواصلة
وتيقن وجود المال فلا زكاة في مال الحمل الموقوف له بارث او وصية لعدم الثقة بحياته ومعظم
هذه الشروط باقية بغيره من تجب عليه زكاة بقية الاموال كما استقف عليه (قوله على كل مسلم)
اي لئول الصديق رضي الله عنه في كتابه من مفرضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه
وسلم على المسلمين وراه الباري (قوله ولو غير مكاف) غايقة في السلم وهو الصبي والمجنون (قوله
فعلى لولي الخ) هذا بيان للمراد لزومه على غير المكاف يعني ان المراد بذلك انها تلزم في ماله ولو لم
لولى انتم اهما منه فانها لا تخرج الاخراج الذي قال في البراءة وتجعل وجوب ذلك عليه في مال الصبي
والمجنون حيث كان من يعتقده وجوبه على الذي عليه فان كان لاراه في فلا وجوب الاحتياط
له ان يحسب زكاته في ذلك الا ان يبره ما بذل لا يخرجها بغيره انما حكمه في الفقه وفرضه في
الطفل مثله المنذور كماله والسفيه اه (قائده) احاب السبي عن سؤال صورته كيف يخرج
ان زكاته من اموال الانبياء من الدراهم المقدسة والنفق فهم املاكهم بان النفس ان كانت بائنا لبره
الضرب والخنس فيساع به وعل الناس على الانراج منها اه مفتي (تفريفة) لا تقهر الرازي
قلت من المميز زكاة حسن على سقر من السن النبي
فقال وهل على من زكاة على راي العراقي المكسي
فقال الشافعي لنا امام يرى ان زكاة على الصبي
فقال انجب اذا وابق زكاة يقول الشافعي من الولي

(تجب على كل
مسلم ولو غير مكاف
فعلى الولي انراجها
من ماله وخرج بالسلم
الكافر الاصل فلا
يلزمه انراجها ولو
بعد الاسلام (مر)
معين

وتمه التي السبي فقال

فقلت له قد يتك من فقيهه * اطلب بالوفاء سوى الى

نصاب الحسن عندك ذوامتناع * بتخذه والقوام السجهرى

فان اطمعنا طسوجا والا * اخذناه بقول الشافعي

(قوله وخرج بالسلم الكافر الاصل) استتر بالاصلي عن المرتدة ان فيه نصيلا وهو انه ان ارد بعد
ان وجبت زكاة عليه اخذت منه مطلقا سواء اسلم ام لا وان وجبت عليه بعد ان ارتد فتوقف
كيفية امواله ان عاد الى الاسلام لزمه اداؤها للثمن ملكه وان عد مرتدا بان ان لاهل له من حين
الرد فهو يكون ميا (قوله فلا يلزمه انراجها) بمعنى انه لا يطلب رافي الدنيا فلا ينافي انها تلتزم من
حيث انه يعاقب على تركه في الاخرة كقيمة الفروع المتفق عليها (قوله ولو بعد الاسلام) أى
ولا يلزمه ان يخرجها لثمنه التي في الفل للذين كفروا وان شتهوا بغيرهم ما سلف وانما لم تقط الدفاعة
بالاسلام لانها بعض مواصلة عيبت ان لا تركها بعد الاسلام بخلاف الزكاة فانها لو كان فيها مواصلة
لكن فيها شائبة معوضة في مقابل ما في من المال وايضا فالكفار تلتزم بغيره الوقع فلا يشق
انراجها لعدم كثرتها بخلاف الزكاة فانها كثيرة الوقع فيشق انراجها ما استقر عليه حال كفره (قوله
مر) أى او بعضه تجب الزكاة عليه ولو كان مبهضام لا يبعده لخصه نصابا وقوله معين أى غير

همهم فلازكاة في ربيع موقوف على جهة عامة ولا في مال بيت المال ومن الاول الموقوف على امام
 المسلمين وانه لا يرد به شخص معين وانما اريد به كل من اتصف بهذا الوصف كما سيأتي ذكره
 (فانه لا تصحب على ربيع) محترز وقوله لعدم ملكه تعطيل لعدم الجواب فلو ما ملكه سلبه مالا لم
 يملكه فيكون باقيا على ما لا سيد فسلزمه زكاته (قوله وكذا المكتات) أي وكذا المكتات على
 المكتات ولو كانت المكتات سبعة (قوله لغيره ملكه) أي من احتمال الواسطة لولا لانزله
 نفقة قريبه ولا يورث (قوله ولا يورث) أي ان كاتف مال المكتات وقوله سبده أي المكتات
 (قوله لانه) أي السيد وقوله غير مالك أي لئلا المكتات حال في الروض وشرحه فان زالت الكتابة
 لغيره أو هتق أو غير ما تعدد حوله من حين زوالها (قوله في ذهب الخ) متعلق بغير أي ذهب في ذهب
 وما عطف عليه والاصل في وجوبه اقبام قبل الاجماع قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة
 ولا يكرهوا ان يذوقوا عذاب جهنم ولا يذوقوا عذاب جهنم ولا يذوقوا عذاب جهنم ولا يذوقوا عذاب جهنم
 ولولمعد على الشيء يقتضي التمسك عنه فكانه قد لا يتركوا الزكاة والنهي عن الشيء امر بقصد تركه
 قال أدوا الزكاة وهو امر بالاعمال وجوب ولا تصحب الزكاة في سائر الجواهر كالذهب والفضة والنفوس وزك
 لعدم ورودها في كنفها ولا ياتها من دونه لا يستعمل كالسنة العامة (قوله ولو غير مصر وب) أي لو
 كان لذهب غير مصر وب كسب يكتسب فانه تصحب الزكاة فيه (قوله خلا فان زعم اختصاصها) أي
 ان كاذ (قوله بلغ فخرنا ضاه) أي الذهب فلا زكاة في مغشوش حتى يبلغ له ما ذكره من زكته
 بل الصا أو مغشوشا خاصه قدرها لكان يتعين على الولي ان يترك له حصصا فخاص منه على المولى
 وتتم عن السككي سؤال في ذلك (قوله عشرين مئة لا) أي لقوله صلى الله عليه وسلم اس في كل
 من عشرين دينار أو ثمن في عشرين نصف دينار وأما أبو داود واصله (قوله بوزن مكة) أي بوزن
 ذلك بوزن مكة لغير الصحيح المكيا لملك في المدينة والوزن بوزن مكة (قوله فلا تنقص الخ) تقرع على
 قوله فخذها (قوله فلا زكاة) أي واجبة فيه وقوله لا شك أي في النصاب (قوله والمقال) أي بوزن
 جاهلية وآلاما (قوله متوسطة) أي معتدلة تقترع قطع من طر فيها ما كان دقيقا فيه (قوله ووزن
 نصاب الذهب بالاشرف) نسبة لسلطان الاشرف قايتباي وليس المراد من بني حامد الاشرفية وهو
 خليل البرسافي يضم اليه الواراه وسكون السين وبموحدة فعهامدة (قوله خب وعشرون) أي
 اشرفيا وهو أقل وزنا من الدينار المعروف الآن (قوله وانما اراد بالاشرف في القايه) أي في القايه
 كان في زمن الشيخ زكريا به علم نصاب من زاد على وزنه من الله مئة الخادمة لا أن عني له حديث فها
 تعب في المثال لا يوفق شيئا مما عرفت فلهذا شرح مرمع زيارته من اشوري مجرى وقاد في
 حواشي الاقناع واما ان الذي تحران النساب في المداقة والفردية سبع عسرون من كره
 الانبئان البندقة نية عشر قراغا والمائة زو بعشر عسرون قراغا خيرة البندقيين
 فان زلت منه قيل ان أربعة بنادقة وانتهى كالبندي في وزن ذلك أي القايه في اس منه
 القشوف والهابس خمسة وثلاثون حوب كماله وثمانون المعروف بالان في عشرين حوب
 منابيل متكون الاواق الخمس مائة درهم وقد كان في اليد درهمه قبله البغلي وكان في
 ودرهمه قبله البغلي أربعة وثلاثون درهمه بخمسة في الجاهلية أحد نصف حوب ثم درهم
 دوايق وحمل درهم في زمن عمر و عبد الملك بن مروان وجع عليه السلام في يد عمر
 ويحسب عشرة دنانير كانت في رقبته على الله عليه السلام من ثلثة مائة بن ربيب الزك
 ثلثة مائة درهم (قوله وفيه) معطوف على ذهب أي وذهب في فيه وهو في ربيب الزك
 وثاني وصيت الفضة ثلثة مائة نصف ولا يبقى مني المصروب من درهم در در درهم
 درهمان للدينار آخره وثمانون درهم ثم درهم وثمانون درهم مني المصروب من درهم وثمانون درهم

فلا تصحب على ربيع
 لعدم ملكه وكذا
 المكتات لضعف
 ملكه ولا يلزم
 سبده لانه غير مالك
 في ذهب) وغير
 غير وب خلا فان
 زعم اختصاصها
 بالمصروب (بلغ)
 قدر حاله (عشرين
 مئة لا) بوزن مكة
 بوزن مكة
 من عشرين دينار
 من عشرين دينار
 ركذا في حرفة
 ثمانية وعشرون
 حوب في رقبته
 نصاب درهم
 درهم في
 وسعرون وسعرون
 وسعرون ثمانية
 وسعرون وثمانون
 درهم في ثمانية
 (و) في (فضة)

الاشرة بسببها اكتسابها من حوام أو عدم أدامز كأنها ما أنشد بعضهم في ذلك فقال
 الشار آخر دينار نطقته * والهم آخر هذا الدرهم الجاري
 والمز يتجه ما لم يكن ورعاً * معلى القلب بين الهم والنار

(قوله بلغت مائتي درهم) وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم ليس يجادون خمس أواق من الورق صدقة
 والواقية أربعون درهما بالنصوص المشهور في الإجماع قال الجعفي وقد حدثت للناس عري آخر
 فملوها عارفين أنني عشر درهما وعند الطيبي عشر دراهم وخمسة أسباع درهم وبعضهم سمي
 هذه الواقية واقية الطيبي اه وفي شقي وهي أي المائتين درهم ثمانية وعشرون ريالاً ونصف
 تتر بيا هذا إن كان في كل ريال درهمان من النحاس فإن كان فيه درهم فقط كانت خمسة وعشرين
 ريالاً اه (قوله وزن مكة) أي لما تقدم قريباً (قوله وهو) أي الدرهم عبارة عن النصف والتمثال ولم
 يتغير جاهلية ولا إسلاماً ثمان وسبعون حبة متوسطة لم تقسم وقطع من طرفها ماق ومال
 والدرهم اختلف وزنه جاهلية وإسلاماً ثم استقر على أنه ستة دنانير والدانق ثمان حبات وخمسة
 فالدرهم خمسون حبة وخمسة والتمثال درهم وثلاثة أسباع درهم أي أنه متى ربح الدرهم ثلاثة
 أسباعه كان مثقالاً ومتى نقص من التمثال ثلاثة أسباعه كان درهماً وكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل
 وكل عشرة مثاقيل أربع عشرة درهماً وسبعان اه (قوله وخمسة) أي حبة متوسطة كما تقدم
 (قوله فالعشر دراهم) الأولى فعشر دراهم بأحد ال على الثاني وذلك لأن القاعدة أن العدد
 المضاف إذا أريد تعريفه عرف الجزء الآخر وهو المضاف إليه فبصرف الأول مضافاً إلى معرفة فعل
 ثلاثة الأواب فمائة الدرهم والتمثال والعدد المتركب إذا أريد تعريفه عرف الجزء الأول فقط
 فتمثال الأحد عشر درهماً والعدد المعلق إذا أريد تعريفه عرف هو مع المعلق عليه فيقال الأحد
 والعشرون درهماً وقد نظم هذه القاعدة العلامة الأجهوري في قوله

وعدد أريد أن تعرفها * فأل يجزأ إليه صل أن عطا
 وأن يمكن تركها فالاول * وفي مضاف عكس هذا يفعل

وخالف الكوفي في الأخير * فعرف الجزأين باسمي

نعم ذكر العلامة الصبان في حاشية الأشعري عن شيخه أن منهم في التركيب الأول من لا يضيف بل
 يعرف الأول فقط فيقول هذا خمسة أثواباً وأخذ المائة درهماً ودع الألف دينار اه قلل المؤلف
 جرى على ما ذكرته (قوله ولا وقص فيها) أي لا عقوق في الذهب والنقصة فالزائد على النصاب
 بحسابه ولو ليس بأكثر من ذلك لم كان التعزير في ذلك بلا ضرر بخلافه في الموائش فإنه لو حسب الزائد من
 النصاب فيما لا ضرر وهو الفقراء بالمشا رك فيه (قوله كالعشرات) الكاف للتعظيم في عدم العقوق
 الزائد (قوله ففعل) دخول على المتن وقوله في العشر ين أي مثقالاً بالنسبة للذهب وقوله والمائتين
 أي درهماً بالنسبة للنقصة (قوله وقبيل زادهي ذلك) الأولى تأخيره عن فاعل الفعل وزيادة في حسابه
 بأن يقول قبيل زادهي ذلك في حسابه وقوله ربع عشر فاعل يجب والمراد ربع عشر العشرين في الأول
 وربع عشر المائتين في الثاني وإذا كان هناك زائد بحسابه وإذا كان عنده خمسة وعشرون مثقالاً
 في العشرين نصف مثقال وفي خمسة ثمن مثقال فالحيلة خمسة أمثال مثقال ثمن أي داود وغيره بأساند
 صحيح أو حسن كافي المجموع ليس في أقل من عشرين ديناراً شيئاً وفي عشرين نصف ديناراً ولقوله صلى
 الله عليه وسلم وفي ال فقر ربع العشر (قوله ولا يكمل أحد النقدين بالآخر) أي لا يكمل نصاب
 أحد النقدين إذا نقص عنه من النقد الآخر باختلاف الجنس كقافي الحوب فلو كانت عندده مائة
 درهم فضة وعشر مثاقيل من الذهب لار كان عليه ممالأ يكمل نقص أحدهما بالآخر وعبارة
 الر ومن وشه ما أن نقص النصاب ولو بعض حبة ونوفي بعض الموازين أو راحر واج أدام لم نجيب

بلغت مائتي درهم
 وزن مكة وهو خمسون
 حبة وخمسة
 فالعشر دراهم سبعة
 مثاقيل ولا وقص
 فيها كالعشرات
 ففعل في العشرين
 والمائتين وإنما زاد
 على ذلك ولو ببعض
 حبة (ربع عشر)
 لأن كقولاً يكمل أحد
 النقدين بالآخر

الزكاة لعموم الانصار ولا يكمل لاصحاب احد هما الا ^{تولا} اختلاف الجنس كالا يكمل التمر
 بالزبيب (قوله ويكمل كل نوع الخ) يعني انه يكمل كل نوع يتبع آخر من جنس واحد فان كان
 عنده من جنس الذهب مثلا نوعان كعمدودي او متوسط وكل منهما يمتص عن نصاب كمل
 احدهما الا ^{ترو} ويضمن كل نوع بالتسليف سهل بان قلت الارواح وان شئت بان كبرت اخضع
 الوسط كما في المعشرات (قوله ويجزئ جيدا الخ) أي تجزئ اخراج نوع جديده يبلغ نصابا
 والارواح الجوده للعمومه ونحوها كالابن والارواح المشبوهة ونحوها كاليسوسه وخراج نوع صحيح
 عن نوع مكسر (قوله بل هو) أي اخراج الجيده عارديه والصحيح عن المكسر افضل أي لانه زاد
 خيرا (قوله لا عكسهما) أي لا يجزئ عكسهما وهو اخراج الردي عن الجيد والمكسر عن الصحيح
 واذا لم يجزئ ذلك استرد المالك ان بين عند الفذ وانهم عن ذلك المال والا فلا يسترده كالمعمل الزكاة
 فتخلصه قبل الحول واذا لم الاسترداد ان بقي اخذوه والاخذ بالتفاوت فيقوم المخرج بجنس آخر
 لياخذ بالتفاوت منه ويجعل عدم ابراء المكسر عن الصحيح ان نصبت قيمته كما هو الثاقب والا فاحصه
 الاجزاء كما يحسنه في الاعباب (قوله وترى بالخالص القشوش) هو الخلو بما هو ادون منه (قوله فلا
 زكاة فيه) أي القشوش (قوله حتى يبلغ خالصه نصابا) أي فيخذه فيخرج قدر الزكاة خالصا او
 مقشوشا خالصه قدر الزكاة يكون منطوقا بالانصاف (قوله كما يجب ربع عشر الخ) شروع في بيان
 زكاة عرض الضمارة والاصل فيها قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم قال
 محمد بن زيد في التمار وقوله صلى الله عليه وسلم في الابل صدقتها وفي المقر صدقتها وفي الغنم صدقتها
 وفي البقر صدقتها والبرصا موحدة مقتوحة ورأى مهمة مشددة بطاق على الثياب المعدة للبيع وعلى
 السلاح قاله الجوهري وزكاة العين غير واجبة في الشاب والذليل في التمار وتواضع ان
 زكاة الثمار ثم وطاسة زيادته في ما روى زكاة النقد من احداهما ان يكون ملك ذلك المال معاوضة
 ونوع محضة وذلك لان المعاوضة معان محضة وهي ما تنفسد بفسادها كالبيع والشراء وغير
 محضة وهي ما لا تنفسد بفسادها كالنكاح فانها انما تقرب ثمة التجارة بمجال المعاوضة في صلب
 العقد وفي محله وذلك لان المالك بالمعاوضة قد قدس به الثمار وقد قدس به غيرها فزاد من ثمة
 عمره وان لم يجدد ما في كل تصرف بعد الشراء صحب حوائس المثل لئلا ان يذهب المال القليلة وهي
 الامساك لا لتفادع رابعها مضى حول من المليك خاسر ان لا ينقص جيعه أي حال التضرع من
 المحسن ناقصا عن النصاب في انه الحول فان رض كذلك ثم لا تترى به علة لا تجاوزه ابتداء الحول
 يكون من الشراء سادسا ان تبلغ قيمته حواله كما لو كان يبعثه دون نصاب ومعه ما يكمل به
 كمن كان معه ما يدرهم فاشاع تخميس منها ويبلغ بدل الثمرة حواله فانه ونحوه في غير ما
 عنه ونحوه زكاة الجميع اه لمخصصا من العبري وقوله قيمة المرض يفتح لعين وسكور ثم لا يدرى
 مدة بل لا يدرى من منصف لاهوال وطيق قد غنى في قابل الطول وضم الذين ما قابل في صلب في
 السهام وكسرها بمحمل الدم والمخ من لا ساء ويقتضون الدين واربعه ما يدل الجواهر واكثر قوله
 قيمة نفس المرض فلا يحق راسخ زكاة منه واعد لئلا يسل... ريقم آخر الحول شاء منه
 ملك بعد وفرة قيمته قاله بغير عمد كعرض وكساح ونحوه عاينته... ليدوه في من يحد
 من ثمة يهب ولا ينجى حتى عارته من الزكاة في حرس على خمس ربيع عشر ثمة هو...
 ونحوه من امة المرض لعملة في كسار وفي حصر وان يرضى بقلب المال...
 بارة كذا سواء كان مرض من امة من حال ثم وحل وجرح... بارة كذا
 وذا في الزكاة عرض ثمة من ثمة من كذا وكذا (قوله في نصاب في آخر حواله)
 اه... كذا مع قوله ان في يركه... والارواح الاثمدار على حده...

ويكمل كل نوع من
 جنس آخر منه
 ويجزئ جديده صحيح
 عن ردي ومكسر
 هو افضل لا عكسهما
 ونحوه باخلاص
 القشوش فلا زكاة
 فيه حتى يبلغ
 خالصه نصابا (كما
 يجب ربع عشر ثمة
 المرض في كل حواله)
 مع لنصاب في آخر
 الحول

تصاب ويضم الى ح
الحاصل في انشاء
الحول الى الاصل
في الحول ان لم ينض
اما اذا نض بان صار
خها او فضة وامسكه
الى آخر الحول فلا
يضم الى الاصل بل
يزكي الاصل بحوله
ويغرد الى ح يحول
ويصير عرض التجارة
للقنية يتبين ان يقطع
الحول بغير رنية القنية
لا كسبه ولا بغير
مشكر وجوب زكاة
التجارة لانه لا فيه
(وشرط) لو جرب
الزكاة في الذهب

١ (قوله التصاب)
بأن يحترقه اه سم
٢ قوله ومنه امسكه
أي الزم وهو راس
المال فلا يضم الى
الرجح بل يغرد بحول
والرجح يحول الى هذا
يعني عنه ما قبله اه
مؤلف ٣ قوله وكذا
لو كان الخ قال سم
انظر هذا مع ما في
الروض وشرحه
كغيرهما مما عساه وادا
اشترى عرضا بعشرة
من الدنانير وباعه في
انشاء الحول بعشرين
منها ولم يشتربها عرضا
ركي كلام العشرين
بحوله يحكم الحوط الخ
تدل على انه فالاصح هنا لم يراجع اه مؤلف

سائق وهو الاول او حذف هذا وانما بما في (قوله وان ملكه الخ) غابة في وجوب ربع عشرة قيمة
العرض أي بمسكه وان اشتراه بأقل من تصاب (قوله ونض الخ) أي قياسا على النتائج مع
الامهات وليس المقاطعة على حوله كل زيادة مع اضطرار الاسواق في كل لحظة ارتفاع وانخفاض
وقوله الزم الحاصل في انشاء الحول أي زيادة في نفس العرض كمن الحيوان أو بارتفاع الاسواق
(قوله الى الاصل) أي اصل مال التجارة وهو متعلق بضمه وقوله في الحول متعلق بضمه أيضا أي يضم
اليه في الحول فيكون حوله الزم والاصل واحد او لا يغرد الى ح يحول جديد (قوله ان لم ينض الخ)
فقد في الضم أي يضم المال لم ينض بما يقوم به ان لم ينض أه لا ونض بغير ما يقوم به ومعنى النض
ان يصير زائدا دراهم أو دنانير أو يفسر بالبيع النقد الذي اشتري به نفسه اما لا لازم قال أبو عبيد الله
يسمى النقد ناضا اذا تحول بعد ان كان متاعا لانه يقال ما نض منه شيء أي ما حصل كما في المصباح فلو
اشترى عرضا بما في درهم فصار ثمنه في الحول ولو قبل آخره لم يفتة ثلثمائة زكاة أخرى (قوله اما
اذا نض) أي بما يقوم به ان اشترى عرضا للتجارة بما في درهم وباعه بعد ستة أشهر ثلثمائة (قوله
بان صار ذها او فضة) تصور للنض وصار الفضة مع الاصل لان نض أي صار ناضا ذها او فضة
من جنس رأس المال (١) التصاب وامسكه الى آخر الحول واشترى به عرضا قبل تمامه فلا يضم
الى الاصل بل يزكي الاصل بحوله ويغرد الى ح يحول في الاظهر (٢) ومنه امسكه بان يشتري عرضا
بما في درهم ويبعه بعد ستة أشهر ثلثمائة ويمسكه الى تمام الحول أو يشتري با عرضا ثلثمائة
ثلثمائة آخر الحول فيخرج آخره زكاة مائتين فاذا مضت ستة أشهر أخرى انسخ من المائة لان الزم
متغير باعتبار نفسه فعمل ما لو نض بغير جنس المال في كبيع عرض بعرض فيضم الزم للاصل ٣ وكذا
لو كان رأس المال دوا تصاب ثم نض بتصاب وامسكه تمام حوله الشرا بما يحذف (قوله واه مسكه
الى آخر الحول) أي أو اشترى به عرضا قبل تمامه فلا يضم الى الاصل (قوله ويغرد الى ح يحول) أي
فاذا تم حوله زكاة ولا يقال ان شرط وجوب الزكاة التصاب والرجح ليس نصا كاملا لاننا نقول ان
الانح ليس عنه وحده يقطع النظر عما به بدل المعبر في وجوب الانح ان يضمه لماعنه اه
بحري (قوله ويصير عرض التجارة) أي كله ويبعضه ان عينه والآخر يوزع الى وجه اه بحر في
الغني قال الماوردي ولو نوي ببعض عرض التجارة ولم يبعه مفي تاسيره وجهان آخرهما كافا
شيئ انه يوزر ويرجع في التبعين السمون مال بعض المتأخرين آخرهما المنع اه وقوله للقنية
بكر الشاف وضما الحس لا لانها قال ع ش و يصدق في دعواه ذلكون لث القرنية على
خلاف ما دعاه اه وفي القصة لو نوي القنية لاستعمال الحرم كل من الحرم لم يفره لثؤره هذه المسألة قال
القول في وجوهان اصلهما ان من حزم على مسة أو صهرل بأمه أولا والظاهر ان مراده أمر
صم لان التضميم هو الذي اختلف في انه لو وجب الامم والاولى عليه الحقون انه بوجه ومع
ذلك الذي يتغير ترجمه ما لا أثر لثبته هنا وان أثر ثم اه وقوله يتبين أي القنية (قوله فيقطع الخ)
مفرع على صيرورة عرض التجارة للقنية أي اذا انقطع احتاج الى تحديد قصد مقارن للتصرف
اه تحفة (قوله لا كسبه) معطوف على عرض التجارة أي لا يصير عرض القنية للتجارة بنية التجارة
لان القنية المحبس لا ارتفاع والنية محمولة والتجارة بالتقلب بقصد الارباح والنية لا تحصيل (قوله
ولا يكر مشكر وجوب زكاة التجارة) أي كالا يكر من مركز زكاة التجارة والزرع في الارض
المزاجية والزكاة في مال غير المكاتب وذلك لاحتلاف العلماء في وجوبها ولا يكر المنكر الزكاة
صم عليها كما (تدله الخلاف فيه) أي في وجوب زكاة مال التجارة أي لان الامام ابا حنيفة يقول
بوجوب زكاة مال التجارة (قوله وشرط لو حجب الزكاة الخ) أي زيادة على ما مر من الشرط وهذا
الشرط متعين لامر في الحول والتصاب ولو قال وشرط حوله وجود تصاب من أول الحول الى آخره

ان يزول ملكه) أي تزول ملكه وقيل يحرمها وأما لو اقي الاستصاها اه فتح الجواد (قوله يسبح)
متعلق بيزول (قوله أو ماله) أي من جنس واحد كذهب بذهب أو من جنس آخر كذهب
بقضة (قوله عما يحبس فيه إلز كانه) متعلق بيزول أي بملكه من المال الذي يحبس فيه إلز كانه
(قوله الحيلة) متعلق بكرهه والمال للتعليق أي وكذا ذلك إذا كان لأجل الحيلة (قوله بان قصد)
تصوير لزوال الملك للحيلة (قوله لانه) أي زوال الملك بهذا القصد هو تعطيل للكرامة (قوله وفي)
الوجيز يحرم) أي زوال الملك بقصد الفرار (قوله ولا يرى الذمة) أي زوال ملكه عنه لحيلة
لا يرى ذمته من إلز كانه ما لم يتعلق بذمته فهو عبارة عن الغنى وقال في الوجيز يحرم إذا قصد بذلك
الفرار من إلز كانه زاد في الإحياء أنه لا أثر للذمة في الساطن وإن أبابوسف كان ينفعه ثم قال والعلم
علمان ضرر ونافع قال وهذا من العلم الضرر اه (قوله قصده) أي قصده بيزوال الملك دفع وجوب
إلز كانه أي إذا قصد بيزوال الملك عما تعلقت به إلز كانه دفع المذ كورأثم أي من جهة قصده ذلك
وأما نفس الفعل فهو حائز لا يتعلق به أمم (قوله أمال أو قصد الخ) محتر زوفه لحيلة (قوله بل الحاجة)
أي قصد زوال الملك للحاجة أي ضرورة كاحتياجه إلى سبغ ما تعلقت به إلز كانه لينتفع بنفسه (قوله
أو لما للفرار) أي أو قصد ذلك لما حقه للفرار مع أمال في الغنى فإن قيل: يشكل عدم الكراهة
فما إذا كان للحاجة وللفرار بما إذا اتخذ ضمة صغيرة بقوله حاجة فانه بكرهه واجب بان الضمة
فيها اتخذت دفعي المتع بخلاف إزالة الملك فإنها ترك اتخذ اه بتصرف (قوله تنبيه الخ) هو بما
شبهه قوله وبنته بتخل زوال ملك (قوله لا ز كانه على صيرفي) أي لتخل زوال الملك أثناء الحول
(قوله بادل الخ) وكله بادل استأنف الحول ولذا قال ابن مريج: ثم الصارفة أن لا ز كانه عليهم
(قوله ولولا التجارة) أي ولو كانت المدخلة أي المأوضة بقصد التجارة فانه لا ز كانه عليه قال في الفتحة لأن
التجارة في التفردين ضعيفة نادرة بالنسبة لغيرهما أو كانه الواجب ز كانه عين فقلت وأثر فيها
انتطاع الحول اه وقوله بما في يده هو ما قبله متعلقان بادل وقوله من النقد بيان لما وقوله
غيره مفعول بادل أي بادل شخص غيره وقوله من جنسه أي كذهب بذهب أو فضة بفضة وقوله أو
غيره أي غير جنسه بأن لا يكون كذلك كذهب بقضة أو عكسه (قوله وكذا لا ز كانه على وارث الخ)
أي لتخلل زوال الملك أيضا وانتقاله من المورث للوارث فلا بد من تبيين من الوارث مفرقة تصرف
كبيع وغيره (قوله غيبته الخ) أي غيبته انصرف الوارث فيها بنية التجارة يستأنف الحول
فإنه أو من حين التصرف الموقوف بالنسبة لأم المورث بخلاف غيره عرض التجارة فانه يستأنف
الحول فيها من الموت لأنها غير محتاجة إلى تبيين (قوله ولا ز كانه في مباح) أي أن علمه فإن لم علمه بان
و رثه ولم يعلم حتى مضى حول فتح زكاته لا يلهي: وأما كانه لاستعمال مباح ونحوه بقوله مباح
غيره وهو المحرم كحلي النساء اتخذته إلز كانه ليدسه وبالعكس كافي السيف والمطقة فتجب إلز كانه
فيه ومنه الجبل لأثره غيرهما إلا أن اتخذ شخص من ذهب أو فضة لحاجة له لمعتنه فهو مباح فلا ز كانه
فيه والمكره وكضة فضة كبيرة للحاجة وصغيرة فلا يثبت قال في الهبة قولوا اتخذته لاستعمال محرم
فاستعمله في المباح في وقت وجب فيه إلز كانه وان عكس في الوجوب احتمالا لأن أوجه ما عدمه
نظر القصد لا لبراءه فإن طرأ قصد محرم ابتداء لها حولاً من وقتها ولو اتخذها لمباح وجب قطعاً اه
وعدم وجوب إلز كانه في الحلي للمباح نعمنا وكذا في المال ورواية مختارة عن أحمد وأما عندنا في
حنيفة فتجب إلز كانه في الحلي مطلقاً أي سواء كان إلز حلي أو امرأة (قوله ولو اتخذته إلز كانه في غايه
في عدم وجوب إلز كانه في الحلي يعني لا ز كانه في حلي مباح سواء اتخذته امرأة أو رجلاً لم قصد شيئاً
للبس أو لا غيره ووجه عدم وجوب إلز كانه في هذه إن زكاته إنما تحبس في مال تام والذمة غير تام
وإنما أخق بالنسبة إليه للآخر وهو لصياغة بطلت بطله وقوله وغيره معطوف على لبس أي أو

أن يزول ملكه
يسبح أو ماله عما
يحبس فيه إلز كانه
(الحيلة) بان قصد
به دفع وجوب إلز كانه
لأنه فراده من الضرر
وفي الوجيز يحرم
وزاد في الإحياء ولا
يسرى الذمة ما لم
وإن هذا من الغنى
الضرر وقال ابن
الصلاح يأم بقصده
لا ينفعه قال شخصاً
أمال أو قصد له
بل الحاجة أو لما
ولفرار فلا كراهة
(تنبيه) لا ز كانه على
صيرفي بادل ولولا التجارة
في أثناء الحول بما في
يده من النقد غيره
من جنسه أو غيره
وكذا لا ز كانه على
وارث مات مورثه
عن عرض التجارة
حتى يتصرف فيها
بنيتها غيبته
يستأنف حوله
(ولا ز كانه في حلي
مباح ولو) اتخذته
الرجل بالقد لبس
أو غيره

بلا قصد غير البس (قوله) واتخذ له لاجازة (معلوف على الغايقه وغاية بضائفة أي ولازكاة فيه ولو اتخذ لاجازة أو أجازة قلن يجوز له استعماله وهو المأثور وجه عدم وجوبه في كافة هذه انه صار معه الاستعمال مباح فالبس هو العامل من الذم (قوله) الا اذا اتخذ منه (كتر) أي بان اتخذ نفسه لينه ولا يستعمله في محرم ولا في غيره كالولد له عليه عند الاحتياج الى ثمنه ولا فرق في هذه الصورة بين رجل والمرأة والفرق بينهما ان صورة ما لم يقصد شيئا أصلا حيث لم يحبها بل كانه ان قصد الكثير صار في طينة الضباغة عن الاستعمال فصار مستغنى عنه كالدراهم المضروبة (قوله) فقبيل (كافة) مفرغ على ما بعد لا (قوله) فرع) الاولى فروغ بالجمع (قوله) يجوز للرجل) ومثله الخنثى بل أولى (قوله) يخاتم فضة) وهو الذي يلبس في الاصبع وسواه ختم به الكسب أو لا وما ما يتختم ختم الكسب من غير أن يصلح لأن يلبس فلا يجوز اتخاذه من ذهب ولا فضة ومثله خاتم الفضة خاتم حديد أو نحاس أو رصاص غير الذهبين النحاس ولو اتخاها من حديد وفيه من أبي داود كان خاتم صلى الله عليه وسلم من حديد عليه فضة وأما خبره إلى أن يرى عليه طينة أهل النار لرجل جده لا ساجات حديد هو مذهب (قوله) بل (سن) اضرب اتقالي ولو قال من أول الأمر من الرجل ختمت النار لكن (قوله) ختم (قوله) في خنصر يمينه) متعلق بيسر ويصع لطفه يجوز خروج الخنصر غير مذكور موضع الخاتم فيه وقيل بحرم عبارة شيء الرض بعد كلام لو تختم في غير الخنصر ففي حله وجهان قال الأذعي قلت أحسب التبريم للهي عنه والمسا فيه من التشبه بالنساء اه والدي في شرح مسلم عدم التبريم فنهو السنة للرجل جعل خاتم في الخنصر لانه أبعد من الإمتنان فبما تعاطى باليد لا يكون زفوا له لا يشغل اليد عما تتناول من أشغالها بخلاف غير الخنصر وذكره له حمله في الرضى والسنة للحدث وهي كراهة تنزيه اه (قوله) لا يتابع) دليل لسنية التتم يخاتم الفضة وهو أنه صلى الله عليه وسلم اتخذها من فضة (قوله) وبه في الدين أفضل) أي وليس الخاتم في خنصر اليدين أفضل من لبس في خنصر اليد أو مثل ابن حجر هل الأفضل لبس الخاتم باليمين أو باليسار ما قبله وروى في أحد ثمار العيين وفي أخرى ثمار اليسار وقد بينهما ما يتعلق بها في شرح الشمايل للترمذي والمأصل أن الأفضل عندنا لبس في اليمن للحدث العظيم كان بحسب التيامن في شأنه كله أي مما هو من باب التكريم ولا شك أن في التتم تبرك بما أتى بتكريم فيكون في اليمن واعتبر بعض الناس قول مالك رضي الله عنه بكرة في اليمن ويكون في اليسار بأنه ٢ يلزم عليه الاستعانة بالخاتم مع أن أكثر الخواتم فيها نقش القرآن والأذكار اه من الفتاوى (قوله) من وجوب نقسه) أي الخاتم وهو بيان لما (قوله) للهي عن اتخاذها) أي في جميع ابن حبان سنن أبي داود عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال للباس الخاتم الخاتم الخديدي الذي يرى عليه طينة أهل النار طرفة فقال يا رسول الله من أي شيء اتخذته قال اتخذته من ورق ولا تاتيه متقلا (قوله) وسنده) أي الحديث المتضمن للهي وقوله حسن عبارة الدنيا واحد المذكور وضعه المصنف في شرحي المذهب ومذهب يسار يرى أنه مشهور واستقر به الترمذي وإن صحه ابن حبان وحسنه ابن حجر اه (قوله) ذو جسمه) الضعيف يعود على الخاتم الجاهل أي مقداره بديل الاستدراك بعد ولا يصح رجوعه للمنهى عنه وقوله لا يضبط بمثل الأساس يقول لا يضبط ما قبل من مثله ولا أكثر (قوله) بل بما لا يعد امرافا عرفا) أي بل يضبط مقداره بما لا يعد أمرافا في العرف عنه المعروف أمرافا حرم سواء كان متقلا أو أقل وأكثر اه (قوله) قد شذبه به) أي في الخنصر المذكور وقوله فالعبرة بعرف مثال اللباس أن في اللباس الذي هو من غير الخنصر وهو الذي يعرف تلك اليد عادة أمته فيها خاتم من ثمن أسرار كقوله في حديث المراءاه د الكردى في الأمه يدين أن العرف لو احتلف

أو اتخذ (لا جازة) أو
إجازة لا مرأة (الا) اذا
اتخذ (بنيه كتر)
نفسا كان فيه
(فرع) يجوز
للرجل ختم بخاتم
فضة بل سن في
خنصر يمينه أو يساره
لا يتابع وليس في
اليمن أفضل
وضوب الأذرع ما
أخذته الكلام ابن رغبة
من وجوب نقسه
عن متعل للهي
عن اتخاذ مثالا
وسنده حسن
لكن ضعف النووي
فلا رجة له لا يضبط
بمقدار بل بما لا يعد
أمرافا عرفا قال
شذبه به والعبرة
بعرف مثا اللباس

قوله يلزم الخنصر
خنصر يمينه
خنصره في اليمن
سند راجع مستحضر

ما خلت من الخلال أو الحرق ونحوهما بقيد أهل كل محل أو حرفة يعرفه وحينئذ لو انتقل بعض
 أهل بلدة استبدان فاتهم متقالان إلى بلدة اعتيد فيها متقال فقط فهل العبرة ببلدة المتقال أو
 بلدة المتقال إليه ثم كرم ما يشهد به مسترد في ذلك اه (قوله ولا يجوز تعدد) أي الخاتم ليس أما
 اقتضاء اليلبس واحد بعد واحد بنفاذ كرمه في الصفة وصارتها وأل في الخاتم لليلبس فيه دق
 بقوله في آل وضة وأصلها الواحدة نازحل خواتم كثيرة ليلبس الواحد منها بعد الآخر حذوا وهاجره
 حوازا لاقتضالا لليلبس واعتقده الحب الطبري لكن صواب اللاحق هو أن الخاتم خاتم واحد وأما
 ليلبسها كلها معا فله عن الدارمي وغيره ومنع المصنف أن يتخذ في كل بلد واحد وقضته حل
 زوج يسد وفرد ياتى وبصره الخوارزمي والذي يفهمه اعتقاده كلام الرضة الظاهر في حمة
 التعدد مطلقا لأن الأصل في القصة التحريم على الرجل إلا ما صرح الأذن فيه ولم يصح في إلا كثر من
 الواحد ثم رأيت الحب على ذلك وهو ظاهر حتى على أن التعدد صار شعارا للجمعة والنساء فلم يصر
 من هذه الجهة حتى عن الدارمي وغيره اه وقوله لا لا يجمع حيث لم يعد أسرافا أي خلافا لجمع حوزوا
 التعدد حيث لم يعد أسرافا حيث متعلقة بمحذوف ويجوز تعلقها بخلافا وعن اعتقاد حوزوا التعدد
 حينئذ الخطيب في مقفيه وعبارته وتوحيد المصنف رجاء الخاتم وجمع ما بعده قد يشعر بامتناع
 التعدد اقتضانا وليس هو خلاف ما في المحرر والذي ينبغي اعتقاده ما أفاده شفي من أنه حائز لما يؤد
 إلى سرف اه بخفف ومنه في الثبابة (قوله وتحليلة) مصدر مضاف إلى فاعله العائد على الرجل
 معطوف على تختم أي ويجوز أن يحل آلة حرب بأي وإن كانت عند من لم يحارب لأن الخاتمة
 الكفار ولو لم يدارنا حاصلة مطلعا فروح بال جل غير من امر أو تختم فلا يجوز له تحليلة آلة حرب
 يذهب ولا نقضه وإن جاز له الماربة بالها وبآلة حرب أو عيشا كالقرباء وغيره السيف فلا يجوز
 تحليلها وقال سم يحتمل أن خلاف السيف كهم والتحلية يجعل عين التقدي في محال متفرقة مع
 الأحكام حتى تغير كالجزم ولا يمكن فصلها مع عدم ذهاب شيء من عيها فارتقت التوبة إلا في أنه
 حرام (قوله كسيف الخ) أمثلة لآلة الحرب (قوله وترس) بضم فسكون المعنى بالدرقة وتضمن
 حديد جلد ونحوهما لئلا يهاجم سهام العدو (قوله ومنطقة) بكسر الميم (قوله وهي) أي
 المنطقة وقوله ما يشهد بها الوسط أي كالسبحة وتسمى الآلة الحياصة وجعلها من آلة الحرب لا ينافي
 فيه من حيث كونها تنسج وصول السهم للبدن والمراد بالآلة فيصار كل ما ينفع في الحرب كداني
 الصبري (قوله وسكين الحرب) أي التي تتخذ للحرب كالجرادة (قوله دون سكين المنة) أي دون السكين
 التي تتخذ للمنة أي الخدمة كقطع اللحم وغيره ويجوز تحليلها (قوله والمثاق) هي بكسر الميم وعاء
 الأدم ثم اه يحتمل أنه معطوف على سكين المنة أي دون المثاق ويحتمل طعنه على المنة فيصير
 لفظ سكين مسلطا عليه أي ودون سكين المثاق وهو المقتطع كائن عليه الصبري ورد على هذا أن
 عرش جعل من سكين المنة المقتطع الآن يكون من ذكر الخاص بعد العام وعبارة المثاق وأما سكين
 المنة والمثاق فيصير تحليلة ما على الرجل وغيره كما يحرم عليهم ما تحليلة المرأة والدواة اه وهي تؤيد
 الاحتمال الأول (قوله بفضة) متعلق بتحلية (قوله بالاسرف) متعلق بجوز القدرا أو تحليلة أما
 التحلية مع السرف فيحرم لمسا فيه من زيادة الحياء (قائدة) السرف محوزة الحدو يقال في الفقة
 النذر وهو اللان في غير حق فالسرف المتفق في معصية وإن قل انفاقه وغيره المتفق في الطاعة
 وإن أقرط قال ابن عباس رضي الله عنهما ليس في الحلال اسراف وإنما السرف في ارتكاب المعاصي
 قال الحسن بن سهل لا سرف في خير كالأخبر في السرف والحقين الثوري الحلال لا يحتمل
 السرف وقال عبد الملك بن مروان عمر بن عبد العزيز بن زو جبايته ما تفعل قال الحسن بن
 السبتي ثم زقوله تعالى والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا الآية (قوله لأن في ذلك) أي ما ذكر

ولا يجوز تعدده
 خلافا لجمع حيث لم
 يعد أسرافا وتحليله
 آلة حرب كسيف
 وروح وترس ومنطقة
 وهي ما يشهد بها
 الوسط وسكين الحرب
 دون سكين المنة
 والمثاق بفضة بلا
 سرف لأن في ذلك
 اربابا للكفار

من تحليلة آله الحرب وهو تحليل الجواز وقوله انه ما كان كافرا أي وانما تحلله لحم (قوله لا يذهب)
 معطوف على بقية وهو تصريح بالفهم أي لا يجوز له الضيق بذهب (قوله والمكر المبيع له) أي
 للذهب أي الضيق به وذلك الخبر هو ان سيفه صلى الله عليه وسلم يوم الفتح كان عليه ذهب وقصة
 وقوله ضعفه ابن القطن الخ عبارة التهمة وغير ان سيفه صلى الله عليه وسلم الخ يحتمل انه قوله بسير
 بغيره صلى الله عليه وسلم قبل ملكه ووقائع الاحوال الفعلية تسقط على هذا على ابن تيمية
 الترمذي له معارض بتضعيف ابن القطن اه (قوله وتحليله) محضا معطوف على تحتمل بضائي
 ويجوز تحليله الى حل وكذا غيره مصحفا قال سم ويذوق كما قاله الزركشي الخاق القلق المعذبة
 القرآن بالمصنف في ذلك اه شرح الراملي أقول في الخاق التفسير حيث رسمه بالمصنف بل على
 قول الشارح يعني ما فيه قرآن لا فرق اه (قوله أي ما فيه قرآن) تفسير مراد المصنف أي ان المراد به
 كل ما فيه قرآن سواء كان كله أو بعضه وقوله ولولا كانت كتابة القرآن في صلب التبرك
 كالتاسم فانه يجوز تحليله فلا يترتب ان تكون للدراسة (قوله كلفه) أي كلفه لأن
 المصنف أي ظفر المصنف فاما ما تروى في الجبري وكذا كبه وعلاقته وخيطه لا كرسبه اه (قوله
 بغضة) متعلق بقطعة (قوله وغيره) تحليله بذهب يعني انه يجوز للمصنف بذهب بذهب لعموم خبر
 أحل الذهب والمكر بل ان أمي ورم على ذكره وما والطفل كالمرة أو ما الخفي فليس هناك ما يدل
 مثل الحل بل يصير عليه ذلك (قوله أكرامهما) أي في التحلية بغضة من الحل وفي التحلية بذهب
 من المراته هو في الجواز (قوله وكسبه بالذهب حسن) المناسد ذكره بقوله والتوبة حرم مطلقا
 وجعله كالاستئناس منه وذلك لان الكتابة بالذهب انما تكون بالتوبة وانما جازت كسبه وروى
 القرآن في حرم في المكتوب عليه القرآن ونحوه كعلاجه للقرن بينهما في فقر في كرام روى
 القرآن ما لا يخفى في نحو وروى جلد على انه خافى كرامها الا انك تفكر في معضد اليه بخلاف
 غيرها فانه يمكن أكرامه بالتحلية لم يحتمل للتوبة فيه اه (قوله لا تحلله الخ) معطوف على وتحليله
 مصحفا وهو فهو م أي لا يجوز تحليله كتاب غير المصنف وعبارة الخفي وأصغر المصنف بذهب
 المصنف من تحلية المكتوب لا يجوز تحليله على المشهور وقال في انظار سواء فيه المصنف
 وغيرها ولو خفي بالذهب أو الكسبه أو قناديلها ذهب أو فضة حرم لانها ليست في معنى المصنف وإن
 ذلك لم ينقل عن السلف فهو بدعة وكل بدعة مردودة لا ماستنى اه وسواء هو فضة حرام في حرم
 الجواز أي لا يجوز تحليله كتاب غيره أو كانت فضة (قوله والتوبة حرام) أي فعل التوبة حرام ونحوه
 مطنا أي سواء كان في آلة الحرب أو المصنف أو غيرها أو سواء كان المرأة أو الرجل ذهب أو فضة
 وسواء حصل منه من بالعرض على التاديب أو لا أو قبل حرم بالنسبة للمصنف ويجوز فعله مع غيره
 في جواز التحلية لا كرامه هو اه نزلت لكتفي التحلية لم يحتمل محصور بخلافه في تحريمه
 لما فيه من إضاعة المال وإن حصل منه شيء (قوله ثم ان حصل منه) أي انفق على الموت
 وإذا كلفه ان حرمه بالتوبة مفضة بالنسبة لاصل الفعل وأما انحر لاسمه لمعقود حصره من
 بالعرض على التاديب من الموت والأول عبارة سم في مجاز التسمية قال في شرح العباد ومات ترمي
 ان المصنف اه في الاستدلال بموت الفعل مراد مصنف بجميع من مذهب المصنف من حل
 بما لا يحتمل منه موده أو ثبوته في تركه أو خسر أو تقصده أو ما من حرمته اه (قوله
 والأول) أي وانما يحتمل مذهب بالعرض ولا يحرم منه منه (قوله أو حل حرام) حرام
 استدلاله وان حل الموت اه (قوله لا يجمع) مرتبة بقوله حرم حرام في حرمه
 في حرمه أو حرمه أو حرمه في حرمه أو حرمه في حرمه أو حرمه في حرمه
 وإضاعة المال بالعرض جارة مذهب وقوله في نسبة المصنف (قوله) يعني اذهب

لا يذهب لزيادة
 الاشراف والحيلاء
 والمكر المبيع له ضعفه
 ابن القطن وان
 حسنه اترمدي
 وتحليله مصحفا قال
 شفيئا أي عاقبه
 قرآن ولولا تبرك
 كلفه بغضة
 والسرقة تحريمه
 بذهب كرامه فيها
 وحسنه بذهب
 حسن ونومن رجل
 لا تحلله كتاب غيره
 ولو فعله أو غيره حرم
 دفعه مطلقا بخلاف
 حصل منه شيء
 بالعرض على النار
 حرم استدلاله
 ولا فرق بين
 بذهب أو حرام
 ويجوز اذهب
 والضيق حرمه

البسمة المحدث المار بالنسبة للمرأة لأن الصبي ليس له شهادته تنافي خنوته الذهب والفضة بخلاف
 الرجل اه شرح الخروض (قوله اجماعا) أي يجعل ذلك اجماعا (قوله في نحو السوار) متعلق
 بمحذوف حال من فاعل يجعل أي ويحصل حال كونهما معتقدين في نحو السوار كالحاتم بالاجماع
 واعلم أن هذه الطرقة كالتى بعدها لا تخلو عن شيء فكان الأولى والأخضر أن يقول ويجعل نحو سوار
 من الذهب والفضة اجماعا والمنسوج بهما على الأصح فتنه (قوله والخفان) بفتح فسكون كبدل
 حل بليس في الساق (قوله والنعل) منه العقب (قوله والطوق) هو الذي يلبس في العنق (قوله
 وعلى الأصح) معطوف على قوله اجماعا أي ويحصل حال كونهما معتقدين في المنسوج بهما من
 الثياب على الأصح لأن ذلك من جنس الخلق ونحوه يقول من الثياب الفرش كالسجادة المنسوجة
 بهما فيقسم لانهما لا تدعو لجماع كالملبس (قوله ويجعل لهن) أي للنسوة والأولى لهما أي المرأة
 والصبي لتقدم ذكرهما وقوله التاج هو ما يلبس على الرأس وكان من الذهب أو الفضة (قوله
 وإن لم يعتدنه) أي وإن لم تعتد النسوة لانهما يجعل لهن وبعبارة أخرى وشرحه وكذا يجعل لهن
 التاج إن تعودنه والافهول لباس عظماء الفرس فيهم وكان معناه أنه يتخاف عبادة أهل النواحي
 فحين اعتدنه حاز وحيث لم يعتدنه لا يجوز حذو من التشبه بالرجال كمرسته في المجموع هنا
 وقال فيه في باب ما يجوز لبسه والمختار بل الصواب أنه مطلقا لا ترد به لمعوم الحشر ولذخوله في
 اسم الخلق اه (قوله وقلاية) معطوف على التاج أي ويجعل لهن قلاية (قوله فهما ذاتا غير معرفة)
 هي التي تجعل لها عرى من ذهب أو فضة وتعلق بها في خيط كالسجدة وأنه لا زكاة فيها كسبذ كره
 لانهما صفت بذلك عن جهة التقديس لجهة أخرى وقوله قطع أي بالاحلاف (قوله وكذا متقوبة)
 أي ومثل المعرفة في الخلق المتقوبة قال في التفتة بعده على الأصح في المجموع لذهوله في اسم الخلق
 وبه رد الاستوى وغيره ما في الروضة وغيرهما من التحريم بل زعم الاستوى أنه غلط لكنه غلط فيه
 وعلمنا أنه يدخله قوله فيجوز كتابها البقاء يقدن بها لانهما يخرج بالفتنة عنها اه والوجه أنه لا زكاة
 فيها ما تقرر رانها من جهة الخلق إلا أن قيل بكرهاتها وهو القياس لقوة الخلاف في تحريمها اه
 وقال سم اعتد مر ما في الروضة أي من التحريم اه (قوله ولا يجمعا لانهما) أي في المذكورات
 من السوار والخفان وغيرهما وفي بعض نسخ الخط فهم ما بالفتنة فيكون راجعا لذاتا غير معرفة
 والمتقوبة (قوله أجمع السرف الخ) محتر زقوله بلاسرف وقال عرش المراد بالسرف في حق المرأة
 أن تفعله على مقدار لا يعد منه زينة اه والفرق بين الاسراف والتبذير أن الأول هو صرف
 الشيء فيما ينبغي زائدا على ما ينبغي والثاني صرف الشيء فيما لا ينبغي كإفاله الكرم ما في على البخاري
 اه وقد تقدم في فائدة كلام أبسط عما هنا (قوله ولا يجعل شيء من ذلك) أي عاذا كرم نحو السوار
 وما بعده (قوله كخفان الخ) تمثيل للسرف وقوله وزن مجموع فردته أي لاحداهما فقط خلافاً لهن
 وهم فيه (قوله ما تناسل) قال في التفتة لم ير نص الاذرى التقيد بالماثلين بل اعتبر العادة قد
 ترد وقد تنقص ويحتمل أن السرف في الخلال الفضة أن يبلغ ألفي مثقال وهو بعيد بل ينبغي
 الاستغناء فيه عما تناسل مثقال كالذهب اه (قوله فيجب الزكاة فيه) أي في الخلال جمعه لا في قدر
 السرف فقط (تتمه) لم يتعرض لبيان زكاة المعلن والركاز وحاصل ذلك أن ما استخرج من
 معادن الذهب أو الفضة يخرج منه أن يبلغ نصا أربع العشر لمعوم خبر وفي الرقة ربع العشر ونحو
 إلحاقه أنه صلى الله عليه وسلم أخذ من المعادن القليلة الصدقة ولا يعتبر فيه الحول بل يخرج حالاً لانه
 إنما يعتبر التمكن من تسمية المال واستخراجه من معدن غما في نفسه وأما اعتبار النصاب لأن مادونه
 لا يتحمل الموازنة كما في حائر الاموال از كونه وما يوجد من الركاز وهو دين الجاهلية فيه الخمس
 ان يبلغ نصا ولا يعتبر الحول فيه بل يخرج حالاً كزكاة المعدن ويصرف الخمس وربع العشر في

اجماعا في نحو السوار
 والخفان والنعل
 والطوق وعلى الأصح
 في المنسوج بهما
 ويجعل لهن التاج
 وإن لم يعتدنه وقلاية
 فيها ذاتا غير معرفة قطعاً
 وكذا متقوبة ولا
 فيجوز كتابها
 مع السرف فلا يجعل
 شيئاً من ذلك كخفان
 ووزن مجموع فردته
 ما تناسل مثقال فيجب
 الزكاة فيه

المصري ستة أرباب وربع أو بوقال بعض المتفقين النصاب الاثنى بالكيل المصري أربعة أرباب
ووبيلان الكيل الاثنى نقص منه خمسة كان سبب ما يكال به الاثنى حتى صارت أربعة الأرباب
ووبية مقدار ستة الأرباب وربع الأرباب المقدرة تصاها ساقا التفاوت بينهما حال ربان وكيلة
(قوله منق) حال من فاعل بلغ بالنسبة للقوت فقط وان كان صنيعة يقتضيه وجوه له ولقسمة أي
يستر في القوت بلوغه خمسة أوسق حال كونه منق أي مصفى من بنية لا يد رطب ولا يؤكل معه
ويفتر قيس لا يؤثر في الكيل وحال كونه منق من فشره الذي لا يؤكل معه في الغالب فان كان
يؤكل معه في الغالب ككثرة لا يستر بتيقنه منه فيدخل فشره في الحساب وأما غير الأوسق فيعتبر
بلوغه خمسة أوسق حال كونه منق ان تهر الرطب أو حال كونه زبدان ترتب العنب وان لم يتر الأول
أول يتر بباله في فيعتبر ذلك حال كونه رطباً أو عنباً يخرج الزكاة منهم في الحال (قوله واعلم ان
الأرز) ومنه العلس بنقطين وهو نوع من الخنطقال في القصة وهو قوت نحو اهل صنعة في كل
كامل حباتها أكثر اهـ (قوله عصب) أي الزكاة وقوله فيه أي في الأرز ومنه ما ر (قوله ان بلغ
عشرة أوسق) أي اجزاء القشرة الذي ادخاره فيه أسهل له وأبقى بالنصف و بعد ذلك ان يخرج
الواجب عليه حال كونه في قشره انه ان يخرج حله خالص الاقشر عليه (قوله عشر الزكاة) انظر موقعه
من الأعراب ظاهر صنيعة انه مبتدأ أو الجار والمجرور وربعه خبر أي عشر يخرج للزكاة ويرد عليه
ان عشر نكرة ولا يجوز الابتداء بها ويمكن على مدح الجار والمجرور وصفه ويكون هو
المسوق ووجه الشرح بعد خبر المبتدأ أو قال كما سبقه ويجب فبإذن كعشر الخ أو أبقى المتن على
ظاهره ولم يقدر عند قوله وفي قوت المتعلق وهو محبب كان أولى وأخصر وعليه يكون الجار والمجرور
خبراً مقدماً وقوله عشر مبتدأ مؤخر أو يكون المعنى عليه والعشر واجب في القوت ان سبق بال مؤنة
ثم ظهر صحة جعله بدلا من الضمير المستتر في محبب الماعذ على ان كانه على أنه لا يشترط في البدل صحة
احلاله محل البدل منه ما على اشتراط ذلك فلا يصح لانه يلزم عليه استناد له بنبوته الغيبة للاسم
الظاهر المذكور وهو لا يجوز ومنع العلامة الصبان في حاشية الاشعري ابدال الظاهر من ضمير
الغيبية المسترور فلا مال هنداً بحجتي حالها على الادال فتنه (قوله ان سقى) أي عاذ كرم من
القوت وما عطف عليه (قوله بال مؤنة) أي بال مؤنة كثيرة بان لم يكن هناك مؤنة أصلاً ومؤنة قليلة
ولو سقى بمافيها مؤنة غيره وجب القسط من كل باعتبار عيش الزرع والقر وغنائمها لا ما أكثر
المدن ولا بعدد السقيات ولو كانت المدن من وقت الزرع الى وقت الادراك ثمانية أشهر واحتيج
في أربعة منها الى سقيتين فسقى بالمطروفي الأربعة الأوسق الى سقيتين فسقى بالضم وجب لانه
أرباع العشر أو احتاج في ستة منها الى سقيتين فسقى بماء السماء وفي شهرين الى ثلاث سقيات
فسقى بالضم وجب ثلاثة أرباع العشر وربع نصف العشر (قوله كسر) تمثيل لما كان به مؤنة
ومنه ما انصب الله من جبل أو نهر أو عين (قوله أي وان سقى) الأولى بان سقى ماء التصور
(قوله كسح) أي نقل الماء من محله الى الزرع يحوان أو غيره (قوله فقصه) أي فالواجب
نصف العشر والاصل فيه ومما قبله خبر الجارى مما سقت السماء والعيون أو كان عريا العشر
وفما سقى بالضم نصف العشر (قوله وحسب التفرقة) أي بين ما سقى بال مؤنة حيث كان واجبه
العشر وما سقى بمؤنة حيث كان واجبه نصف العشر (قوله نقل المؤنة في هذا) أي فبما سقى بمؤنة وقوله
وخفتها في الأول أي فبما سقى بال مؤنة ولا يقال ان ين خفتها وبين بال مؤنة تنافيا لان خفتها ثبت
أصل المؤنة ولا مؤنة تنفيها لانا نقول المراد من المؤنة المنفعة الأكثر وهو يصدق بوجودها مع
خفتها كما علمت ثم ان المراد بخفتها ان شأها ذلك والا فقد لا تكون هناك مؤنة أصلاً كما علمت أيضاً
(قوله سواء الخ) أي تعميم في وجوب الزكاة في القوت وما عطف عليه ولوقدمه على قوله عشر الخ لكان

(منق) من تين
وقشر لا يؤكل معه
غالباً واعلم ان الأرز
مما يدخر في قشره
ولا يؤكل معه فقيب
فيه ان بلغ عشرة
أوسق (عشر)
للكافة (ان سقى بلا
مؤنة) كسر (والأ)
أعوان سقى بمؤنة
كنص (فقصه)
أي نصف العشر
وسبب التفرقة نقل
المؤنة في هذا ونقمتها
في الأول سواء أزرع
ذلك قصداً أم نبت
انما

أولى قوله أزرع فلك فصلا أي زرع ماله أو ثابته ثم ما قوله أم نبت اتفاقا أي كان وقع الحب
 بنفسه من يد مالك عند جمل الثقل منه لا أو باثما فهو مطر في أرضه منبت (قوله ياتي المجموع) أي
 كاذر فيه وهو زرع التعميم وقوله كما أي الإمام النووي وهو حال من الضمير المستتر في
 متعلق الجار والمجرور وقوله في أي في المجموع أو في التعميم (قوله وبه يعلم الخ) أي صاحبها
 في المجموع من الاتفاق على التعميم المذكور يعلم الخ (قوله بشرط الخ) مقلول قول الشيخ
 ذكره بالذبح بنوع تصرف في ماله ونصها بشرط وجوبها أن يبلغ خمسة أوسق وأن يزرعه
 ماله أو ثابته فلا زرع غير الزرع بنفسه أو زرع غيره بغيره كمنزعه في سوم الماشية انتهت
 قال في القصة بعد أن ساق العارضا لا ذكره فوضعهما في الأرض وقوا ما حالها ما حاله إن ماتتا من
 حمى أو بغيره أو بغيره بين هذا والماشية فإن طانوع اختيارنا حتى لا صار في ضمير هو قصد
 بنفسه ذكره عليه بغيره بين هذا والماشية فإن طانوع اختيارنا حتى لا صار في ضمير هو قصد
 أصابته بغيره هذا وإن كانت القوت بنفسه نادر فالحق بالسالب ولا كذلك في سوم الماشية
 فاحتيج لقصد تخصيصه ونظر أن يلحق بالمملوك ما له في الأرض عاير من غيره فثبت وقصد
 تملكه به التبت أو قبله اه وكتب شي على قول التمر بالمارعاه هو قول مرجوح والغند
 خلاه قبل التمر تمام الملك وإن لم يباشر الملك ولا تميز راعته كأن وقع الحب بنفسه من يد
 مالك عند جمل الثقل مثلا أو باله محظوظ كأن وقعت المصاير على السبل أو كانتا من الحبوب
 فثبت الزكاة في ذلك إن بلغ ثمانية أوسق بالملك المذكور ما نبت من حب في السبل من ديار الحرب
 في أرضه غير المملوك لأحد ذكره لا يفي بالملك غير من أمثله لو كانت مملوكة فملكه من
 نبت بأرضه ومثل ما له السبل إلى الأرض غير المملوكة ثم أزال الثقل المباح بالضرر يوم وقف من يار
 يستأن أو حب فبرع في المساجد والبط والتخاير والقرامو السالكين فلا زكاة في شيء من ذلك ولو
 جمل الهواء أو الماء بمملوك كانت بارض فان عرض عنه لم يملكه فهو لمصاحب الأرض وعليه زكاة
 وإن لم يبرع عنه فهو له وعليه زكاة وأمر بمثل الأرض أصحابها اه (قوله ولا يقيم جنس أن آخر)
 أي كضم الخطئة إلى الأرض أو التمر إلى العنب وهذا محم عليه في التمر وإن يرب ويبيع من نحو التمر
 والشعر قال في القصة يقع كثير من التمر في الخطط بالشعر والذي يظهر أن الشعر في قول بحيث يبيع ثم يوزن
 في النقص لم يعتبر فلا يجزئ أن يبيع الشعر ولا يدخل في الحساب إلا ما يكمل أحدهما لا أن يترافا كل
 نصابه آخر من غير الخطط اه (قوله بخلاف أنواع الجنس فتصير) أي في نوع منه في نوع
 آخر منه وذلك كغير معقلي فيضم إلى ربي وكبر مصرى فيضم إلى شامي لا تارة لا مرة ويخرج من كل
 بقسطه لأنه لا مشقة فيه فإن عسر التقسيط لكثرة الأنواع آخر من ريب لا لأجله ولا دناها زكاة
 للعائنين فإن تكافأ من كل بقسطه فهو أفضل (قوله وزرع العام بضمين) العام ليس بقيد
 بل المدار على حصاده في عام واحد ولو كان زرع عامين ولو قال وزرع ضمان أن وقع الخ لكن
 أولى وأخصر (قوله أن وقع حصادها في عام) أي أن يكون بين حصادي لأول وثاني دون ثلثي
 عشر شهر أو ربعه ولا عاة فانه إذا زرع الخ حصاده لم يرد عنه سائر ما يرب أو يبيع من ثمره
 وهذا المراد بالحصاد أن يكون بالثقل أو بالقوة لا ليكن في ثمره عليه بغيره من ثمره
 اه (قوله) لم يبرع من ثمره وجوب الزكاة في قوت وقد عصف عنه وحصله بغيره من ثمره من
 آخر ولو في بغيره لأنه حينئذ زكاه به وقد لا يوصف بغيره من ثمره من ثمره من ثمره من ثمره
 عاير له في ثمره لا يوصف بغيره من ثمره من ثمره من ثمره من ثمره من ثمره من ثمره من ثمره
 رتبة وهو صفاء وهو أن الماشية لا تملك الحبوب في بعض ثمره من ثمره من ثمره من ثمره
 غل ومصح وجوبها في ذلك لا يبرع في ثمره من ثمره من ثمره من ثمره من ثمره من ثمره من ثمره

كأن في المجموع ما كبا
 فيه الاتفاق به يعلم
 ضيف قول الشيخ
 ذكره في خبره تبعا
 لأصله بشرط وجوبها
 أن يزرعه ماله أو ثابته
 فلا زكاة فيها
 أزرع بنفسه أو زرع
 غيره بغيره ولا يضم
 جنس إلى آخره كميل
 لنصاب بخلاف أنواع
 الجنس فتصير وزعا
 لعام بضمين أن
 وقع حصادها في عام

(قوله فرع الخ) هذا الفرع له تعلق بجميع الاصناف التي تتعلق بها زكاة وهو غير زكاة الشارح
فيما مر معين فكان الاولى ان يقدم معناه او يؤخره عن بيان زكاة النعم فتنبه (قوله في مال بيت
المال) اضافة مال الى بيت لا في ملاساة أي مال المسلمين المحفوظ في بيت المال (قوله ولا يربيع
موقوف) هذا التركيب اضافي أي لا يجب الا زكاة في ربع النسي الموقوف والمراد بالربيع ما يستخرج
من ضمن القوائد وقوله من نخل أو أرض بيان لموقوف (قوله على جهة عامة) متعلق بموقوف
(قوله كالنخل فرع الخ) قيل الصحة العامة (قوله لعدم نسي المال) تعليل له سم وجوب الزكاة فيها
ذكر (قوله ويجب) أي الزكاة (قوله في موقوف) أي ربع موقوف (قوله على معنى واحد) أي
كريد (قوله في موقوف) أي شيء موقوف من أرض أو نخل أو غيرهما (قوله على امام المسجد) أي
من يصلي في هذا المسجد اماما (قوله أو المدرس) أي في هذا المسجد مثلا (قوله مائة) متعلق بآتي
مضمر يعود على من ذكر من الامام والمدرس (قوله يلزمه زكاة) أي الموقوف أي يربيه (قوله
قال شيخنا) عبارته وآتي بعضهم في موقوف على امام المسجد والمدرس به يلزمه زكاة كالمع
وفيه نظر ظاهر بل الوجه خلافه لان المقصود بذلك الجهة دون شخص معين كابدل عليه كلامهم في
الوقف اه وقوله لان المقصود بذلك الجهة أي كل من انصف هذا الوصف لا شخص معين (قوله ان
غلة الأرض الخ) مقول القول والغلة هي الربيع المار وقد علمت (قوله الملوكة) بالحرصة للأرض
(قوله أو الموقوفة على معين) احترز به عن الموقوفة على غير معين لأنه لا يجب فيه الزكاة كما مر انفا
(قوله من مال مالكها) أي الأرض وهذا بالنسبة لما اذا كانت مملوكة وقوله أو الموقوف عليه أي
أمر من مال الموقوف عليه وهذا بالنسبة لما اذا كانت موقوفة كلامه على اناف والنظر المرتب
(قوله فخص عليه) أي من ذكره من المالك والموقوف عليه المعين (قوله بان كان البذر من مال
العامل) أي الذي يعمل الأرض ويزرعها (قوله وجوزنا المخارة) أي روي ناعلي انها جائزة أي
صححة وهذا ليس بقيد بل لوسي ناعلي انها جائزة تكون الحكم كذلك لان فاسد الاحارة كصحة
فتكون الزكاة واجبة على العامل لان الزرع ملك له وعليه مالها الأرض أجزتها فقط وعسارة
الارض وشرحه ونجبال كقوله مالك الثمار والمحبوب وان كانت الأرض مستأجرة أو ذات حراج اه
والمخارة هي معاملة على أرض يبيع بعض ما يخرج منها والبذر من العامل كما سيأتي والمعتمد عدم
الصحة لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يذر المخارة فليؤذن بحرب من اء ورسوله (قوله ولا شيء على
صاحب الأرض) أي لازكاة عليه سواء كان مالكا أو موقوفا عليه (قوله لان الحاصل الخ) أي
لان الشيء الذي يحصل لصاحب الأرض ويأخذه عما اسبحر حته الأرض أجرة أرضه وهي لازكاة فيها
وفي فتاوى ابن حجر ما نصه سئل عن اكرى مزرعة لاحد على ان له شامع لو عا من الغلة كل سنة فهل
يجب عليه ان اخذ تلك الاجرة ان يؤدى زكاتها اذ بلغ نصيبا أو وإذا كانت الاجرة ثمة ما اذا
حكمها فاجاب بقوله لا ترمه زكاة الاجرة ان كانت حبالا اذا كان للمخارة ووجدت فيه شروطا ولا
تلمه زكاة اذا كانت نقد الا ان صلى عليه حول من حين ملكها وهي نصاب اه بتصرف (قوله
وحيث كان البذر من صاحب الأرض الخ) هذه هي المزرعة لاهامعالة على أن شري بعض ما يخرج
منها والبذر من المالك كالمسياتي والمعمد هم أيضا عدم الصحة (قوله واعطى منه شيء للعامل)
العمل ميني للعامل واستدلى بمفعوله الذي في ومفعوله الاول للعامل ولا يمه رائدة أي واعطى المالك
العامل في مائة عليه شيئا من البذر والمراد ما يخرج من الأرض بعد يذرهما زكاة والمالك (قوله لا شيء
على العامل) أي لازكاة عليه (قوله لا مخرعة) أي لان ما يأخذه عما اسبحر حته الأرض اما
هو اجر عليه وهي لازكاة فيها (قوله ويجب ان زكاة البذر المستأجرة) مثلها الأرض الحراجية
فبما زكاة فيها مع عسارة الارض ونجبال كانت الأرض مستأجرة أو ذات حراج اه

الزكاة في مال بيت
المال ولا في ربع
موقوف من نخل أو
أرض على جهة عامة
كالنخل والغلة
والمسجد لعدم تعين
المالك ويجب في
موقوف على معين
واحد أو جامعة معينة
كاولاد زيد كزكاة
الجموع وآتي بعضه
في موقوف على امام
المسجد أو المدرس
بأنه يلزمه زكاة
بأنه من قال شيخنا
والوجه خلافه لان
المقصود بذلك الجهة
دون شخص معين
(تنبيه) قال الخليل
البلخي في حاشية
الروضة تعال للجموع
ان غلة الأرض المملوكة
أو الموقوفة على
معين ان كان البذر
من مال مالكها أو
الموقوف عليه فجب
عليه الزكاة فيما
أخرجه الأرض فان
كان البذر من مال
العامل وجوزنا
المخارة فجب الزكاة
على العامل ولا شيء
على صاحب الأرض
لان الحاصل له أجرة
أرضه وحيث كان
البذر من صاحب
الأرض وأعطى منه
شيء للعامل لا شيء على
العامل لانه أجرة

في شريحه فحبب ان كانتم الاجرة والخراج ثم قال واما غير ما يجتمع عشر ونحوه في بعض مسلم فضعف
قوله في المجموع وصاروا النخعة لواء الخراجية فالخراج على ذلك ولا يعلل في أرض أحد من أهلها
من حيا قبل اذان كانه وان فعل لم يملكه فذر ان كان في حذ منته عشر ما يسهل وانقصه كواشترى
زكوا بالقرية من كانه ولو اخذ الامام او نائبه كالقاضي الخراج على انه يملك من العشر فهو واخذ القية
بالاحتداد والتقليد لا يصح اجراؤه او تعلما بغيره وان نواها ذلك وهو الامم بذلك وقول بعضهم
يحتصل الاجزاء من ارض الفرض انه قاصد للكل وهذا صار فيها وقولهم يجوز دفعها لانها لا يملكها
زكاة لان العبرة بنية المال كانه عند عدم المصارف من الاخذ اياه معه كان قصدا لا حذ حجة
اخرى فلا يرد هذا بعد ان المكس لا يجزئ عن زكاة لان اخذه الامام او نائبه على انه يملك فيها
ياحتداد او تقليد فحرم لامتنع اخذ اولئك وهم فيه اه وقوله يملك من العشر أي في الزكاة وقوله
اخذ الله أي في الزكاة في غير عروض التجارة وسئل ارجع عن اخذ السلطان للخراج العشر
المعروفة في هذا الزمان باسم الزكاة ونوى به المأخوذة منه ان كان فعل سقط به الفرض أولا فاجاب بقوله
زكاة سقط بائنه الوجه المذكور فرض الزكاة عن المأخوذة منه لان الامام الجائر كالعادل في الزكاة
ونحوها ويقع لبعض التجار الذين ليس لهم كبير تقوى وبغلب ظلمهم الجمل ونحوه اسم بكترون
لاستعماله بآخذ منهم هوان المسلمين من الملوك هل عظمهم ان كان انوارها فحبب معا
هو الموقوف في القربى وبسط الكرامة فيه بعض شرائع الارثاق من مثلك لا يحبس من زكواتهم لان
لهم لم اخذ باسم الزكاة بل من الرب عليهم وعرض امرهم فهو وعونه متقدرون بملك حقه
في اموال التجار سقط اخذ فقهر عليهم ولزم مع هو وبعض اموال عن بعض التجار ايدى يملك
لهم باسم الزكاة ما قبلوا منه فذا اخذته فخر عبد على غيره من الوجه الذي رما كونه وسوءه وتدمع
للامام او نائبه الامم انما يجزئ عن زكاة حيث يمتنع الامم وانتم من حذ على هذا لوجه
او ياخذ منه فبعدمعارفه فينبذ لا يمكن حساب ان ما اخذ من زكاة ربي من آخر من ذلك هوان
الذوق الى السلطان غير ممكن رما يقع له ملك نفسه او له ثوب الحاس وتدمع له ثوب الامم وهو انزير
الاعظم ان هو منعتهم فداوا عن الواقع وتيسر لدفع الى ثوب الخاص وهذا لا ثوب لخاص
لا يولونه على اخذ زكاة بوجه ما ياراه على أحد اه شورورهم من المكوس فهو معلوم من
أحوالهم وعاداتهم وعاداتهم من زكاة الامم يسر زكوا بدمع الامم لان ثوب فيكم
تجزئ عنه لثبات الملك وبيع لهم من حق دقة لم تقهقوا تجار بخاصة من ثوبه منهم
المكوس من الزكوات لوجه الامم ومردوا انهم يحصى عليهم في زكاة شكرى من جدهم
وجنهم وهو وروى وتقول لهم لان زكاة لخاصة كثرته كذا وقوله كذا كثرته
اعاذا الله من ذلك ومنه وروى كذا وقوله كذا كثرته كذا وقوله كذا كثرته
مسألة وروى من ثوبه ثوبه كذا كثرته كذا وقوله كذا كثرته كذا وقوله كذا كثرته
صبيعه ووجسهم ازدهب كذا كثرته كذا وقوله كذا كثرته كذا وقوله كذا كثرته
عنه كذا كثرته كذا وقوله كذا كثرته كذا وقوله كذا كثرته كذا وقوله كذا كثرته
حقت من حكمه كذا وقوله كذا كثرته كذا وقوله كذا كثرته كذا وقوله كذا كثرته
عصمت ذلك كذا كثرته كذا وقوله كذا كثرته كذا وقوله كذا كثرته كذا وقوله كذا كثرته
مسألة كذا كثرته كذا وقوله كذا كثرته كذا وقوله كذا كثرته كذا وقوله كذا كثرته
مؤنجه كذا كثرته كذا وقوله كذا كثرته كذا وقوله كذا كثرته كذا وقوله كذا كثرته
لكن ما يفرق كذا كثرته كذا وقوله كذا كثرته كذا وقوله كذا كثرته كذا وقوله كذا كثرته
حدا ودين سار رتعة زكاة وشر حذ منه رتعة كذا كثرته كذا وقوله كذا كثرته

اه ونحب ان زكاة
لنات الارض المستأجرة
مع أجره على الزارع
ومونة المصاولة لياس
على المالك

والجمل وغير ذلك مما يحتاج إلى مؤنة على المسالك لا من حال الزكاة اهـ ومثلها الجارية شمس المنهيم
والنخعة والثبابة والمثني قتيبه (قوله ونجب الخ) شرو عن قريمان مقداد ونصاب النعم وما يحتاج إلى راجحه
منهوقه على من رأى المسلم الحر المعين وتضمن من الثمرو ولا توقي منها من ثلث نصابا وإمامة
مالك لها كل الحول ومضى حول في أسكه وان لا تكون عوئل (قوله لركاة) متعلق بنجب (قوله
في كل خمس ابل شاة الخ) بدأ بالابل لأنها أشرف أموال العرب والأصل في شاة كرمها ما رواه
البخاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن أبابكر رضي الله عنه كتب هذه الكتاب لها وجهه في الجبرين
على الزكاة بسم الله الرحمن الرحيم هذه خمسة الصدقة التي فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على
المسلمين والتي أمر الله بهارسوله في شاتها على وجهها فليعطها ومن سئل فوؤه أقلها بطله في أربع
وعشرين من الأبل فسادونها القسم في كل خمس شاة فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها
بنت خاض أنثى فإن لم يكن فيها بنت خاض فإن لبون ذكرا فإذا بلغت ستا وثلاثين إلى خمس وأربعين
ففيها بنت لبون أنثى فإذا بلغت ستا وأربعين إلى ستين ففيها حقة وطروقة واحدة فإذا بلغت
ستين إلى خمس وسبعين ففيها حذقة وإذا بلغت ستا وسبعين إلى تسعين ففيها بنتا لبون فإذا بلغت
أحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وقوله في الحديث لا
يعطى إلا أن تدل بعلي الواجب واعلم أن هذا العدد تعدي لا سأل عن حكمته بل سأل عن الشارع
بالتقول (قوله حذقة ضأن) يدل من شاة وقوله لها سنة أي تحديدها لكن لو أخذت مقدم أسنانها
أي أسقطته بعد سنة أشهر أجزاء فالاول منزل منزلة البسوغ بالسن والثاني منزل منزلة البسوغ
بالاحتلام وقوله أو ثنية معز أو اختيار فهو خير بين الحذقة والثنية وقوله لها سنة أي تحديدها (قوله
ويجزئ ذلك كراخ) أي لصدق اسم الشاة عليه فإنها تطلق على الذكر والأنثى ذاتها والوحدة
لأن الثنية ولا تنها من غير الجنس وبه فارق منع إخراج الذكر من الثنية في الغنم (قوله لا المرض الخ)
أي لا تجزئ المرض أن كانت أبل بها أي سلمه ومقتضى التقيد بما ذكره مجزئ المرض أن
كانت أبل غير معرج وهو ضعيف ولا يقدح في جزء المرض مطلقا كما عرج به في النخعة ونفسها
ويشترط كما يحتمل في المجموع خلافا لما قد يفتي به بعض كلام الروضة وأصلها سنة الشاة وكما لها
وان كانت الأبل مرضية أو معيبة لأن الواجب هنا في الذمة فلم يعتبر فيه صفة المخرج عنه بخلافه
بأنه بعد الفصل فإن لم يجد به صفة فارق قيمته أدرهم أن قد بنت الخاض مثلا فلا يجدها ولا ابن
لبون ولا بالثن فيفرق قيمتها للضرورة اهـ وقوله بخلافه فيما يأتي أي وهو أنه لا تؤخذ مريضة ولا
معسرة من الغنم إلا من مثلها (قوله إلى خمس وعشرين) متعلق بمشروف أي ويستمر وجود
الشاة في كل خمس ابل إلى أن يبلغ عددها خمسا وعشرين فإذا بلغ عددها ذلك وجب فيها بنت خاض
وقوله منها أي الأبل (قوله في عشر الخ) تفرغ على ما قبله (قوله وخمسة عشر ثلاث) أي وفي خمسة
عشر ثلاث شياه (قوله وعشرين الخ) أي وفي عشرين إلى الخمس والعشرين أربع شياه والغاية ليست
داخلية (قوله فإذا كانت) أي استكملت (قوله فبنت خاض) أي بنت نافعة خاض فإن عدتها ما بين
لبون أو حقة وان كان أقل قيمة منها (قوله لها سنة) أي أن بنت الخاض ما كان لها سنة أي وهنت
في الثانية وكذا يقال فيما بعد لأن الأسنان المذكورة تحديدها (قوله هي) أي بنت الخاض وقوله
واجبا أي الخمس والعشرين وقوله إلى ست وثلاثين أي ويستمر هذا الواجب ما إلى أن يبلغ عددها
ست وثلاثين والغاية ليست داخلية (قوله سميت) أي السابعة التي يخرج عن الخمس والعشرين وقوله
بذلك أي بنت خاض (قوله فإنها ما أن) هو عددهم تمر الأوان بمعنى الوقت أي قرب وقوله أن
تصير من الخاض وعبارة الرمي لأن أمه بعد سنة من ولادتها أن لها أن تفعل مره أخرى فتصير من
الخاض اهـ ولا يخالف كلام الشرح لأنها لا تسمى بهذا الاسم إلا بعد بلوغ السنة (قوله وفي ست

(و) نجب على من مر
الزكاة (في كل خمس
ابل شاة) حذقة
ضأن لها سنة أو ثنية
معز لها سنة ويجزئ
الذكر وان كانت
أبله اثنا لا المرض
أن كانت أبل بها
(إلى خمس وعشرين)
منها ففي عشر شاتان
وخمسة عشر ثلاث
وعشرين إلى الخمس
والعشرين أربع فإذا
سكنت الخمس
والعشرون (فبنت
خاض) لها سنة هي
واجبا إلى ست
وثلاثين سميت بذلك
لأن أمها أن لها أن
تصير من الخاض أي
الحوامل (وقفت

وثلاثين) الى ثمانينين (بنتا لئون) له استان هيت بفلان له ما ان لها (١٦٥) ان تقع ثانيا وتسمى رذ

وزلاين) أي وتجب في ست وثلاثين من الابل وقوله الى ست واربعين أي وسفر هذا الواجب أي
بنتا لليون ان تبلغ ست واربعين (قوله بنتا لليون) أي بنتا لليون ولا تؤخذ من الابل
والحق عنها عتقة وهو الفرق بينهما وبين بنت الخناس ان كلامه ما يدل على بنت الخناس بقوله على
ورودها والمثعب وامتناعه من صفار السباع نفسه ولم ير بفلان على بنت اللبون لو جود ذلك
القول فيها ايضا لم يجرئ منها (قوله سميت) أي الناقة التي تخرج عن لست والذليل وقوله بذلك
أي بنت اللبون (قوله وفي ست واربعين) أي وتجب في ست واربعين وقوله حقة بكسر الحاء
ويجرئ عنها بنتا لليون (قوله وفي احدى وستين) أي وتجب في احدى وستين من الابل وقوله حدة
بفتح الحاء ما قبل التي ويجزئ عنها ثمان أو بنتا لليون لاجل انها عازاد (قوله سميت) أي الناقة
التي تخرج عن الاحدى والستين وقوله بذلك أي بالحنة (قوله وفي ست وستين بنتا لليون) وهذا
تعمد لا بالحساب والافتقار الى الحساب ان يجزئ اثنتين وستين بنتا لليون لان بنت اللبون وجبت
في ست وثلاثين فلوا اعتبر الحساب لو جاز في اثنتين وستين بنتا ليون (قوله وفي احدى وستين
حقان) أي نعم. اذ لا بالحساب كما في ثمانين حقة والابان اعتبر الحساب لما وجبت الحقة في الابل
اثنتين وستين ومنه يقال نعم ما بعد (قوله وفي ثمانين حقة) ثمانين بنتا لليون فان نقصت
الواحدة لم يوجب سوى الحقة (قوله في الواجب في كل اربعين الح) ظاهره يقتضي انه في زيادة على
مائة واحدى وعشرين ولو واحدة تغير الواجب ويكون في كل اربعين الح ويستقيم الحساب وليس
كذلك بل انما يتغير الواجب بزيادة تسع على المائة والاحدى والعشرين ثم زيادة عشر عتقة
ويستقيم الحساب في مائة وثلاثين حقة وبنتا لليون وفي مائة واربعين حقة وبنتا لليون وهذا
(قوله ويوجب في ثلاثين بقرة الح) شروع في بيان نصاب البقر واول النصاب فيه ثمانون وبقرة ثمان
للعراب والجواهر من المذكور والافان والثور من المذكور واول النصاب فيه ثمانون وبقرة ثمان
الترمذي وغيره من معادرض الله عنه قال بمعنى رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ابن وارقان
آخذ من كل اربعين بقرة مائة من كل ثلاثين بقرة مائة من المذكور وغيره (قوله تسع) وازح حقة
أجزأت بطريق الاولى لاجل انهم من المذكور كما فيهما من المذكور والنسل وتيسر معنى نزع كما هو في ثمانين
قوله لانه يسع مائة (قوله له ستة) أي وطن في ثمانية (قوله سميت) أي ويجزئ عن الثمانين من الابل
وقوله بذلك أي بتسبع (قوله لانه يسع مائة) أي في المرحى ويجمع على ائمة كغيب وارغفة (قوله
وفي اربعين مائة) لوانه من اربعين مائة يعني اربع على الصحيح (قوله سميت) أي البقرة (قوله بنتا لليون
أي سميت) (قوله وفي ستين بقرة) أي ويجزئ في ستين بقرة مائة (قوله في كل ثمانين تسع) أي
ثم بعد الستين زيادة عشر عشرة بتغير الواجب ويكون في كل ثلاثين تسع وفي كل اربعين مائة
(قوله ويوجب في اربعين غنما الح) شروع في بيان نصاب الغنم واول نصابها اربعون فلان كان في
أقل من ذلك وبعد فخر جدي في عهد ان كان عتقة والاعتق والاسهل عن مقتضى شروع في
واحد في يد كل من المالك والساعي أو ثمان حقة بشرطه الى كل واحدة وثمان مائة مائة مائة
لان ذلك يسع عن الف وثمانين يجزئ في اربعين عن آخر كضامن مائة وعكسه كما يجزئ
اربع مائة مائة وعكسه في الابل وعراب من حقه مائة وعكسه في البقر (قوله وفي مائة واحدة
في ثمانية) مائة الى اربعة مائة من المذكور في ثمان مائة في ثمان مائة في ثمان مائة
واحد مائة (قوله في ثمانية مائة) أي حقة في ثمان مائة في ثمان مائة في ثمان مائة
الله لا يجزئ في ثمان مائة في ثمان مائة في ثمان مائة في ثمان مائة في ثمان مائة
اربع مائة في ثمان مائة في ثمان مائة في ثمان مائة في ثمان مائة في ثمان مائة
وبعد الستين ثمان مائة في ثمان مائة في ثمان مائة في ثمان مائة في ثمان مائة في ثمان مائة

(و في مائتين وواحدة) الى مائة (ثمان مائة) في (ثمان مائة) في (ثمان مائة) في (ثمان مائة) في (ثمان مائة) في (ثمان مائة)

وما بين النصابين) أى فى الأبل والبقرة والغنم مسمى وقسمنا فى النخسة أكثر ما يتصور من الوض
فى الأبل تسعة وعشرين ما بين إحدى وتسعين ومائة واحد وهو عشرين وفى البقر تسعة عشرة ما بين
أربعين وستين وفى الغنم مائة وخمسة وتسعون ما بين مائتين وواحدة وأربع مائة (أهـ) ولا يؤخذ
خيار لقوله صلى الله عليه وسلم ليك وكرام أمواتكم ولقول عمر رضى الله عنه ولا تؤخذ إلا كولة
والأر ولا المانخض أى الحامل ولا غل الغنم نعم لو كانت ماشيته كلها كذلك أخذ منها إلا الحوامل
فلا يطالب بحمل منها (قوله كمال) تمتثل لغير وقوله وسعة بالجر عطف على حامل وقول
للأكل اللام تطليبه متعلقة بمحنة (قوله ورنى) بسم الله ونشد يد الله الموحدة والقصر
ووزنها على بضم الأول والقصر وجهه أرباب ومكسر هارباب بالكسر (قوله وتجب الفطرة) لما
أنهى الكلام على بيان ذكاة الأموال وشراؤها شرع فى بيان ذكاة الأبدان وشراؤها فقال
وتجب الفطرة وهو بكسر الفاء الخلفة قال الله تعالى فطرة الله التى فطر الناس عليها وتطلىق
اصطلاح الفقهاء على القدر الخارج عن البدن ولذلك فسر هذا المؤلف بقفال أى ذكاة الفطر
والإضافة فيه من إضافة النى إلى أحد شيه وهما ذكاة الجرم من شوال وأدره آخره من
رمضان والأصل فى وجوبها خبر ابن عمر رضى الله عنهما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكاة
الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل رءوف يذ كر أو أنى من المسلمين
ونحوه رأى سعد رضى الله عنه قال كفى خرج ذكاة الفطر إذ كان فىنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعاً
من طعام أو صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو صاعاً من زبيب فلا زال أنوجه كما كنت أرحمهما شئت
رواهما الشيطان (قوله سميت) أى الفطرة بمعنى القدر الخارج عن البدن وقوله بذلك أى ذكاة
الفطر وقوله لأن وجوبها أى الفطرة بالمعنى المذكور قوله به أى بالفطر قال ابن قسوم وجوبها به
صادق مع كون الوجوب بغيره أى بضماعه فهو لا ينافى كون الوجوب بالجزأين أه ونسبى أيضاً
صدقة البدن وذكاة الأبدان وذكاة الفطرة بمعنى القدر الخارج فالإضافة بناية أو بمعنى الخلقه
على معنى اللام أى أنها تركبة للنفس أو تعبئة لعملها (قوله وفرضت) أى ذكاة الفطر (قوله
كرمضان) أى كصيام رمضان (قوله فى ثنى سنى الهجرة) لم يبين فى أى يوم فى الشهر وعادة
المواهب الدينية وفرض ذكاة الفطر قبل العيد يومين أه عش (قوله وفول ابن البان الخ)
عبارة النخسة ونقل ابن المنذر الإجماع على وجوبها بخلافه ابن البان فيه غلط صرح بكافى الروضة
(قوله قال وكيع) هو شيخ الإمام الشافعى رضى الله عنه ومن كلام الشافعى رضى الله عنه

شكوت إلى وكيع سوعطى - وأرسلنى إلى ترك المعاصى

وأخبرنى بأن العلم نور • ونور الله لا يهدى لمعاصى

(قوله ذكاة الفطر لشهر رمضان) أى بالنسبة لشهر رمضان (قوله كسجدة السهو للصلاة) أى
بالنسبة للصلاة (قوله تخير الخ) بيان لوجه الشبه فالجامع بينهما مطلق الجبر وقوله نقص الصوم أى
بالنسبة لمن يصوم (قوله يؤيده) أى يؤيد حسره نقص الصوم الذى قال به وكسح ما خ
ويؤيده أيضاً خبران صوم رمضان معاقبين الصامع الأرض لا يرفع الأرض ذكاة الفطر وهو كونه عن
توقف تمام ثوابه حتى تؤدى ذكاة فلا يرقى حصول أصل الثواب بدونها (قوله على ح) متعلق
بجب أى تجب على ح وهذا ما لم يحصر بكسر الألف فبطل وهو لو كان كافراً لاعتن نفسه إلا ما طهره
له بل عن مؤنه المسلم كزوجه ما أسلمت وحلف وتجزئ هنا لانه لتعذرهما من المؤدى عنه دائماً
ومن المؤدى هنا تغلب فيها الحاجة أه فحق الجواد (قوله لا ترم) أى لا تحب وقوله على رقيق أى
كله ما كان معضاضه تفصيل وهو به أنتم لمسها بانه يلزم من الفطر عن نفسه قسطه بقدر
ما فيه من الحرية وإن كانت مهياً رستم وقوله روى الوجوب بنبوه إمامه وأما سنده (قوله بل

ضأن لماسة أو ننية
معز لماسة نى وما
بين النصابين مسمى
وقصا ولا يؤخذ خيار
كامل ومحنة
للأكل ورنى وهى
حديث العهد بالتاج
بان معنى لماسة من
ولادتها نصف شهر
الأرض ما لك (وتجب
الفطرة) أى ذكاة
الفطر سميت بذلك
لأن وجوبها به
وفرضت كرمضان
فى ثنى سنى الهجرة
وقول ابن البان
بعدم وجوبها غلط
كافى الروضة قال
وكيع ذكاة الفطر
لشهر رمضان كسجدة
السهو للصلاة تجبر
نقص الصوم كما تجبر
الجهود نقص الصلاة
ويؤيده ما صح لها
طاهرة للصائم من
المغزو والرمث (على
ح) فلا ترم على
رقيق عن نفسه بل

[illegible]

تجب على الكافر من رقيقه وقريبه المسلمين وزوجته بأن أحلت وتخلف هو لا من نفسه كما تقدم
 إذا طهرته وهذا في أصل أم المرنفان أسلمت من نفسه وعونه والأول قوله تلزمه نفقته أشار
 بذلك إلى ضابط من تلزم فطرته وهو أن يقال كل من تلزمه نفقته تلزمه فطرته واستثنى من منطوق
 هذا الضابط مسائل منها المملوك لا يلزمه فطرته وزوجته مرة كانت أو أمة وإن وجبت عليه نفقتهما في
 كسبه ونحوه لا ليس أملا لفطرته نفسه فلا يكون أهلا لفطرته وقريبه ومنها الابن لا يلزمه فطرته وزوجته
 أسمة أو مستولته. بأن وجبت نفقتهما على الابن لأعسار الأب لأن النفقة لازمة للأب مع إعساره
 فيحصلها عنه أنه بخلاف الفطرة فليست لازمة له مع إعساره فلا يحصلها عنه أنه ويستثنى من
 مفهومه المالك كاتب كتابة فاسدة فلا تلزم السيد نفقته وتلزمه فطرته والأمة المروجة المسلمة زوجها البلاء
 ونهار مع كونه عبدا أو معسر أقل يلزم سيدها نفقتها ويلزمه فطرتها (قوله زوجية) الباسية
 متعلقة بتلزمه فتنسول الباعث وأعطف عليه بيان لسبب لزوم النفقة (قوله أو قرابة) المراد قرابة
 الأبوة أو النسوة قال ع ش وهل شاب للمهر عنه أو لا فيه نظر والأقرب الثاني فاير أجمع كما قبل به في
 الأضحية من أن نواب الأضحية لأخصى ويسقط عليه الطلب عن أهل البيت اه (قوله حين الغروب)
 متعلق بتلزمه أو بمنحرف صفة لكل من زوجية وما بعدها (قوله ولور زوجية) غايته أن تلزمه نفقته
 أي تجب الفطرة عن تلزمه نفقته ولو كان من تلزمه نفقته زوجية جعية أي لطلقها إطلاقا رجعا
 ولم تنفص عنها قبل غروب ليلة العدة (قوله أو حامل لائنا) معطوف على الغاية فهو غاية أيضا لأن
 ذكر أي تجب الفطرة عنه ولو كان حاملا وقد طلقها إطلاقا بانناو المناسب تقديم بانناو جعل حاملا
 قيد له بأن يقول أو بانناو لا ونحوه ما إذا كانت بانناو غير حامل فلا تجب فطرتها عليه لسقوط
 نفقتها وعادة الجبري والدائن الحامل دون الحائل أي لأن النفقة واحدة لها دونها إذا حوذا الحمل
 اقتضى وجوب النفقة فيقتضى وجوب الفطرة أيضا فبفرق بأن النفقة لها مدخل في نحو الحمل
 وزيادة ولا كذلك الفطرة الآن يقال على عدل لم يجب أراح فطرة الحامل على الغير لو جبت عليها
 وقد تنصحت محتاج إليه في اليوم الثاني بل يوم الفطرة ولا تحدماتت في ذلك اليوم فيحصل لها
 وهن في بدنها فتعدي لغيرها فاجتبا الفطرة خلوصا من ذلك اه (قوله ولوامة) غاية في الرجعية
 وفي الحامل البائن والمراد أنها أمة للغير وتزوجها ثم طلقها إطلاقا رجعا أو بانناو وهي حامل منه
 ففطرتها على زوجها لزوم نفقتها عليه لا على سيدها (قوله فيلزم) أي الزوج فله عذوف وقوله
 فطرتها على الرجعية والحامل البائن فاعله وقوله كتمتها ما أي كوجوب نفقتها عليه (قوله ولا
 تجب عن زوجة ناشرة) في الكردى ما نصه قال في الأعيان ومثلها كل من لا نفقة لها كقائمة
 وبمحوسة بدن وغيره يمكنه ولو لموصفر ومعدة عن شبهة تخلف لاف نحو مرضه لأن المرض عذر عام
 اه (قوله لسقوط نفقتها) أي بسبب نشوزها وقوله عنه أي عن زوجها (قوله لا تجب عليها) أي
 بل تجب فطرتها عليها لا عليه قال شق نعم لو نشرت الزوجة وعادت قبل الغروب وجبت فطرتها
 عليه وإن لم تجب نفقتها لأنها حينئذ في طاعته وكذا الرجل حينئذ في طاعة زوجته وجبت فطرتها
 دون نفقتها اه (قوله إن كانت غنية) خرج به ما إذا كانت معسرة ويجب عليها أن (قوله ولا عن
 مرة) أي ولا تجب الفطرة عن زوجة مرة ونحوها الأمة المروجة ففطرتها على سيدها كما
 سيد كره له أن يسافر عساو يستخدمها ولأنه اجتمع فيها شأن الملك والزوجة والمالك أقوى
 ونقض ذلك ما إذا سلمها للزوج أو الزوج مؤسرا فإن الفطرة واحدة على الزوجين قول واحد قال
 السبكي ويمكن الجواب عنه بأنها عند اليسار سقط عن السيد لم يحملها الزوج عنه وقوله غنية
 مثلها الفقيرة الأولى وقوله غير ناشرة خرج به الناشرة ففطرتها عليها كما تقدم أنفا (قوله تحت
 معسر) أي زوج معسر وأما قسمة بالحر وإن كان الرقيق من المعسرين لأن المؤلف يرى

زوجية أو ملك أو
 قرابة حين الغروب
 (ولور زوجية) أو
 حامل لائنا ولو أمة
 فيلزم فطرتها
 كنفقتها ولا تجب
 عن زوجة ناشرة
 لسقوط نفقتها عنه
 بل تجب عليها أن
 كانت غنية ولا عن
 مرة غنية غير ناشرة
 تحت معسر

[illegible]

وَلَا تَزِرُ وَازِرَتَهُ
وِثْرًا وَلَا عَلِمَا
يُحِبُّ أَنْ تَسْلِمَهَا
فِيهَا وَلَدُ صَغِيرٍ
غَنَى فَقَبْ مِنْ مَالِهِ
فَأَنْ أَسْرَجَ الْإِبْرَاهِيمَ
مِنْ مَالِهِ فَزَوَّجَ
أَنْتَوَى الْجَوْعَ
وَمَطَرَةً وَلَا تَزِلْ
أَمْعًا وَلَا عَنَ كَبِيرٍ
وَأَزْعَى كَسْبٍ وَلَا
تُحِبُّ الْهَصْرَ عَنْ قُرْبٍ
كَافِرٍ وَلَا عَنَ مُرْتَدٍّ
عَادَ الْإِسْلَامَ
وَتَزِمُ عَلَى تَزْوِجِ
مَطَرَةً دَمْعَةً يَوْمَهُ
بِكَ كُنْتَ أَمْتَهُ أَوْ
أَمْتًا وَحُمْلَهَا أَوْ

حيث وجبت فطرة الخادمة فينبغي أن يحمله المالك لئلا يكون لها زوج موسر والافطرته على زوجها
الأصل في وجوب فطرتها غيب أبصر فطرتها عليه ولا فطرته على زوجها الخادمة وإن وجبت نفقتها على
زوجها لأن النفقة تجب على المعسر بخلاف الفطرة وفي هذه الحالة لها نفقتان واحدة على زوجها
بالزوجة والآخرى على زوجها الخادمة بالأخذ بهم ولها فطرة لأن الفطرة لا تستبعد اهـ (قوله)
لأن الزوجة أي لا تزيم فطرة الخادمة أن كانت أجنبية مؤجرة أي ولو كانت الأحرار فاسدة لعدم
وجوب نفقتها عليه قال عرش ومثل هذا ما يكثر وقوعه في مصرنا وقراها من استئجار شخص
لرعي دوابه مثل البني معين فإنه لا فطرة له لصكونه مؤجرا أحرارها صالحة وأفسدة بخلاف مالوا
استقدمه بالنفقة أو الكسوة أي غير المقدرة فجب فطرته كخادم الزوجة اهـ وقوله ومن
يجبها الخ أي ولان من يجب زوجه فجبها نفقتها لأنها في معنى المؤجرة فلا يلزمه فطرتها
كأن المؤجر لا يلزمه فطرتها (قوله ولو باذنه) في النهاية إسقاط ولو وهو الأول إذا خالفنا
هوهيا إذا كان ذلك باذنه وقوله على المعتمد أي عند النوى واعتدال أفعى في النفقات
وجوب فطرتها وجزم به المتولي وقال في الهاية والأوجه جل الأول أعنى عدم الوجوب على مالنا
كان له مقدرم النفقة لا تستعد أموالنا في الوجوب على ما إذا لم يكن له ما ينفق عليه فكلها
كالأمة اهـ بتصرف (قوله وعلى السيد فطرة الخ) أي وتجب على السيد فطرة أمة المزرعة فطرتها
احتسب فيها شيئا من الزوجة والملك هو أقرى منها وقوله المعسر خرج به الموسر فطرتها عليه لا على
السيد قولنا واحدا وتقدم عن السكي أنها لم تنسقط عن السيد بل تجب على السيد فطرتها أمة المزرعة
الخ أي وتجب الفطرة على المرأة الغنية المزرعة لصعودها على المؤلف من أنها لا تزرعها ضعيف
والعقد الذي صرح به النوى في منهاجها أنها لا تزرعها وأوصى عبارة ولو أعرس الزوج أو كان عبدا
فلا تلزمه بل يلزم زوجته المرأة فطرتها وكذا سيد الأمة قلت الأصح النصوص لا تزرع الحر فطرتها اهـ
ثم رأيت في شرح الروض نبه على ما ثبت عليه وعبارة وما ذكره كاسل من أنها تزرع زوجها المرأة
ذكر في موضع من المجموع مثله وذكر في آخره أنها لا تزرعها وهو ما جرى عليه في
الأرداء وشرح هو المعتمد ومثبت عليه في شرح البهجة وإن كان قد يفرق بين المعسر والعبدان
الأول أهل العمل في الجملة بخلاف الثاني فوجب فطرتها وجب عليها زوجة الأول اهـ
(قوله عليه) أي لا يجب على العبدان أو جنانتهما في كسبه لانه ليس أهلا لفطرة نفسه فكيف
يتحمل من غيره وقوله ولو غنيا على تأمل ادغامه أن العبد والحر يوصف بالغي وليس كذلك نعم على
القديم يملك تخليق سيده ما كاضحية فلعل المؤلف جرى عليه وفي الغني ما نصه وعلى القديم يملك
تخليق سيده ملكا ضعيفا ومع ذلك لا زكاة عليه ولا على سيده على الأصح فإنما يملك تخليق
سيده فلا زكاة أيضا عليه لضعفه ما كاهم ولا على سيده لانه ليس له اهـ (قوله وزعاب الزوج)
أي ولم يترك لزوجه نفقة (قوله فالزوجة اقراض نفقتها) أي باذن القاضي فإذا حصر مالته بماله
ما اقترضته لاهدين عليه (قوله للضرورة) أي لتضررها بترت النفقة بخلاف الفطرة وقوله لا فطرتها
أي لا يجوز اقتراس فطرتها وقوله لانه المطالب أي لأن الزوج هو المطلب باحراجها (قوله وكذا
بعضه) أي ومثل الزوج في جواز اقتراس لفقته لا لفطرة بعضه أي بعض الغائب أصله أو فرعه
فيجوز له أن يقترض عليه بالنفقة لانه فطرة (قوله وتحسب الفطرة الخ) دخول على المتن (قوله على من
مر) أي على الحر وقوله ممن ذكر رأى عن كل مسلم تلزمه نفقته (قوله إن فضل) أي زاد المرء حال
الوجوب وجود العاقل بعده لا يرجع اتفاقا لكن يندب من حرجها ما اقترضه وتوجه واجبة
لا يلزم الإقدام لا في الوقوع واجبة كإشهاد به حازر أو عبارة المخرج وشرح هو لا فطرته على معسر
وقت الزوج وإن أسير بعده وهو من لم يغل عن قوته وقوت مؤجره مولا الخ اهـ والعرق بين

لأن الزوجة ومن يجبها
ولو باذنه على المعتمد
وعلى السيد فطرة
أمة المزرعة المعسر
وعلى المرأة الغنية
المزرعة لا عليه
ولو غنيا قال في البحر
ولو غاب الزوج
فلا زكاة اقتراس
نفقتها للضرورة لا
فطرتها لانه المطالب
وكذا بعضه المحتاج
وتجب الفطرة على
من مر عن ذكر
إن فضل

ما هنا بين الكفاية حيث تستقر في ذمته انما هي ان السائر هنا شرط للجواب وشم لا داه وكان
حكمتان هذه ماساة انما هي في اختلاف تلك (قوله من قوت عمون) لوعبر بالثبوت كما عبر بها فيما
بعد كان أولى لشعور الناس بالسكن وغيرهما يستغنى بها حيث من قوله لا في وعن مجلس
الح وقوله أي لمن وهو الخ (قوله تلمذه مؤتته) الجملة صفة لمون وقوله من نفسه بيان لمون وقوله
وغيره أي من زوج وقريب ورفيق حيوان عولك (قوله يوم عيد) متعلق بقوت أي قوت في يوم عيد
وقوله وليته المراد التاترة عن يومه كما في النفقات والنفقات يتغير زيادته في اليوم والليله الا كورين
لعدم ضبط ما ورأها (قوله وعن مجلس الخ) معطوف على من قوت أي وان فضل عن مجلس
الخ وقوله وسكن بفتح الكاف وكسر ها (قوله يحتاج اليها) في شرح التمهيد يحتاجها بغير
المؤنث العائد على الثلاثة وهو الصواب فيتم في اللبس أن يكون هو أو عمو يحتاج اليها وكذا
السكن والخام والمراد أنه يحتاجها مطلقا في خصوص اليوم والليله كما قوت بليل له قبله
فيه وأطلق هذا بشرط في الثلاثة المذكورة ان تكون لا تقفه فلو كانت نفسه لا ينبغي بغيره
بإلها بل ان كان في الثلاث (قوله وعن دين على العبد أي عند شيخ لاسلام وابن جرير
والعبد من المولى والمطير بان لا يمنع وجوب الفطر فوعبارة في غير شرط كونه فاشلا
عن دينه ولا يكرهه في المجموع كالمعنى في النسخ الصغير وجزءه من المقر في روضه
واقضاء قول الشافعي رضي الله عنه ولا صاحب لومات بعد أن هل نواله في طريقه فانه مقدمه على
الدين وان الدين لا يمنع أن كان ولا يمنع نفقة الزوج وهو القريب لا يمنع وجوب الفطر فوعبارة
من أن ذلك المال متعلق به وبه ولا يقتصر ودرية بخلاف الفطر فوعبارة لا بد في النفقة لعمارة
وان جمع في الحادى الصغيره دفعه جزء به المصنف في كفوفه عن صاحبها (قوله يوم عيد)
غاية في الدين الذي بشرطه فذكر ما خرج به منته (قوله وان رضي الخ) غايه في ذمته وهو في سبب تدن
الخال أو لورضى صاحب الدين له بالناخير أي تأخير فذمته وكان عساه في غير ذلك ان لولان
تغير يومه في غايه في الغايه وليس كذلك (قوله ما يخرج منها) وأما في ولا يخرج في ذمته
من الاخر في مقامه الاضمار ومن غرضه في نفسه وذلك لان الفطر في عمله لاحد من
ما يخرج في فكيك القدر وتجب لغيره أي القدر المحض ان فضل من حقه في الفطره أي ما يخرج
وهو ما وجب لغيره كالفطره ان فضلت في ذمته فخرج به فيها يكون أخضر
أولى (قوله وهو الخ) المنسوب هو صغير المسكر اما متى ما يخرج به ذمته فخرج به وقوله
ساع أي متى ما خرج به موجوده وقوله ان بالكل البصري ويخرج ان يربحها بغير الاحتياز
شأنه على دينه أو نحو ذلك وقد ذكر القائل لاشي في محاسن الشافعيه في الاحتياز
انضاع وهو الناس منته عائد من الكسب في العبد ولا يملكه ولا يملكه من استعصمه
بإلها أيام سر وزرارة فقبا المزمع الذي يخلص من له عند حقه من نسيان فذمته
خرج به منته وذا لو كان كسبا في ذمته في الماه بكي في مجموع فغيره
بعدة أيام من يوم ذمته في هذه الحكه تصران المدعي لا يتعين في شخص واحد بل في عدة
مرات في السنة هذه الأيام في له فغير لقوله من يربحها بغير الاحتياز أو نحو ذلك
في ذمته فخرج به من الماه لا يتغير في غير التمر ومن يربحها بغير الاحتياز أو نحو ذلك
(قوله والمذموم) أي المدعي (قوله والمذموم) أي المدعي (قوله والمذموم) أي المدعي
ومن يربحها بغير الاحتياز أو نحو ذلك في ذمته فخرج به من الماه لا يتغير في شخص واحد بل في عدة
مرات في السنة هذه الأيام في له فغير لقوله من يربحها بغير الاحتياز أو نحو ذلك
في ذمته فخرج به من الماه لا يتغير في غير التمر ومن يربحها بغير الاحتياز أو نحو ذلك
(قوله والمذموم) أي المدعي (قوله والمذموم) أي المدعي (قوله والمذموم) أي المدعي

من قوت عمون له
تلمذه مؤتته من
نفسه وغيره (يوم
عيد وليته) وعن
مجلس ومسكن وخام
يحتاج اليها هو أو
مونه (وعن دين)
على البلعنة خلافا
للمجموع ولومو ولا
وان رضي به حبه
بالخير (مخرج
فيها) أي الفطره
(وهي) أي ذكاه
أنظر (س) وهو
رأه أمه دوله
رأه في ذمته
جاءه بخفة بكفين
معتدين

وهي مل الكفين والجمع - فئات مثل معجدة ومعجبات اه وقوله بكفين الخ متعلق بمحذوف صفة
لحقة أي حقة كاشفة بكفي رجل معتدلين فلا يعتبر صغرهما ولا كثرهما كذلك (قوله من كل
واحد) متعلق بمحذوف صفة لصاع أي صاع واجب من كل واحد ذكر هدام أن قوله المار عن
تزمه نفقته نفى عنه بعد تخصيص الصاع بواحد ولا يخبر عن أكثر من واحد (قوله من غالب
قوت بلده) متعلق بمحذوف صفة لصاع أيضا والمراد بالغالب غالب قوت السنة لا غالب قوت وقت
الوجوب فاهل الارياق الذين يقتاتون الفترة في غالب السنة والجمع ليله العيد مثلا يجب عليهم الفترة
وأهل مصر يجب عليهم الفصح فان غلب في بعض البلبلجنس وفي بعضها جنس آراء إذا ناهى في
ذلك الوقت (قوله أي بلد المؤدى عنه) أي نفسه أو غيره ومحل اعتبار بلده ان كان قوته مجردا فان لم
يكن مجردا اعتبر أقرب المال اليه ويدفع زكاته لاهله فان كان يقر به محلان فله ان كان قوته مجردا فان لم
بينهما (قوله ولا يخبر أي الزكاة) (قوله من غير غالب قوته) أي بلد المؤدى عنه وهذا محتمل زكوة
غالب وفي بعض النسخ من غالب قوته محذوف لفظ غير وعليه يكون محتمل بلده يكون صبر قوته
عائدا على المؤدى عنه وهذا هو الموافق لمبارع مع الجواب شرح الروض ونص الأول فلا يخبر من
غالب قوته أو قوت مؤداه بلده اه ونص الثانية مع الأصل فالواجب غالب قوت بلد المؤدى عنه لا غالب
قوت المؤدى عنه أو المؤدى أو بلده كمن المبيع اه (قوله أو قوت مؤداه) معطوف على لفظ قوت على
النسخ التي لا يبدىنا على قوته على ما في بعض النسخ والمعنى على الأول ولا يخبر من قوت المؤدى بكسر
الدال والمضى على الثاني ولا يخبر من غالب قوت المؤدى بكسرهما أيضا وقوله أو بلده أي المؤدى
وهذا وما قبله محتمل زكاة الضمير في قوت بلده المان على المؤدى عنه (قوله لتشوف النفوس) أي نفوس
المستحقين وهو على وجوب كون الصاع من غالب قوت بلد المؤدى عنه وعدم إجماعه أو إجماعه
وجب ما ذكره ولم يخبر غير لتشوف نفوس المستحقين أي انتهازها وتطلعها إلى غالب قوت
ما ذكره لغيره (قوله ومن ثم) أي ومن أجل تشوف النفوس لذلك (قوله وجب صرفه لغيره
بلده مؤدى عنه) أي الاختلاف بلده مؤدى عنه بفتح الدال وبلد المؤدى بكسرهما بان كان الرقيق
أو الزوجة - معتمدا على السيد أو الزوجة - صرفت من غالب قوت بلد الرقيق أو الزوجة على
مستحق بلدهما لا بلده السيد أو الزوجة - لتشوف نفوسهم لذلك قال ع ش وهل يجب عليه التوكيل
في زمن بحيث يصل الخبر إلى الكيل فيه أو لم يمتحى موقت أو لا فيه نظر والأقرب الثاني اه
(قوله فان لم يعرف) أي المؤدى عنه أي بلده وهذا ما قبل لمحذوف قبله وهو حسب صرفها الخ وهو
ان عرف (قوله كآبق) أي لم يعلم محله الذي هو فيه أما إذا علم نعين قولوا واحدا كآنة بهم ودخل
تحت الكاف منقطع الخبر الذي لا يدركه من قريب أو زوجة (قوله فقيه آراءه) أي في وجوب
صرف فطرته أو مال وأصله في المتهاجر أجرى الآراء المذكورة فحين انقطع خبره وشا رجاها
فمن لم يعرف محله وانما هي أمته زمان ولا يخاف من العاريتين وذلك لانه يلزم مر عدم معرفة
محله انقطاع خبره بالمكس (قوله منها) أي من تلك الآراء وهذا هو المقصد (قوله ان رجاها
حالا) أي ليله العيد ويوميه فان في الحقيقة واستسكن وجوها حالا بالهاتج لغيره بلد المؤدى
عنه وذلك منه ندر وتردد الاسنوي وغيره بين استثنائها أي من اعتبار فقره بلد المؤدى عنه وان رجاها
في آخر بلده وصلو اليه لان الأصل بقاؤه فيها واعطائها للقاضي لان له نة أو تفرقها أي عالم
بفرض قضائه الغرماء الذي يبعه في ذلك له رفيع البر للقاضي لغيره في أي حال ولا يته شامو تين
الرا لحرانه على كل تقدير لما أتى أمه مخبر عن غيره وغيره لا يخبر عنه فان تحقق غيره أي
المؤدى عنه عن محمل ولاية القاضي فالأمام وان تحقق غيره وجعه محمل ولاية أيضا بان تعدد
المغلوب ولم يتحقق كل قطر الأمر المتعلق به ولدى عهده به من الاستثناء - التصرف ورجعته اه

من كل واحد (من
غالب قوت بلده) أي
بلد المؤدى عنه فلا
يخبر من غير غالب
قوته أو قوت مؤداه
أو بلده لتشوف
النفوس لذلك ومن
ثم وجب صرفها
لغيره بلده مؤدى
عنه فان لم يعرف
كآبق فقيه آراءها
ان رجاها حالا

الفترة أي آخر أجزائها من صلاة العيد فالسنة آخر أجزائها قبل صلاة العيد للاتباع وهذا جرى على الغالب من فعل الصلاة أول النهار إن أخرت أصعب الأداء أول النهار (قوله بل يذكره ذلك) أي تأخيرها عن صلاة العيد قال في التحفة للخلاف القوي في الحرمة حيث لو قد صرحوا بأن الخلاف في الوجوب يقتضي كراهة الترك فهو في الحرمة يقتضي كراهة الفعل اهـ (قوله ثم بسن الخ) استدلوا على كراهة التأخير والحاصل أن للفترة خمسة أوقات وقت حواز وقت وجوب وقت فضيلة وقت كراهة وقت رمق وقت الجواز أول الشهر ووقت الوجوب إذا غربت الشمس ووقت فضيلة قبل المروج إلى الصلاة وقت كراهة إذا أجزأها عن صلاة العيد إلا بعد زمن انتظار قريب وأجوز وقت حرمة إذا أجزأها عن يوم العيد لا عدل وقوله لا تتجاوز نحو قرب أو جاز دخل تحت نحو الصديق والصالح والأجوز (قوله ما لم تقرب الشمس) أي بسن تأخيرها مدة عدم إخراج وقتها وهو بغروب الشمس فإن خرج وقتها ثم بدلت في سبب مانعها عبارة النashري لأثر الأداء إلى قرب الغروب بحيث يتضيّق الوقت والقياس أنه بائنه بذلك لا يمكن يحصل الغنا عن الطلب في ذلك اليوم إلا أن يؤخر حال انتظار قريب أو جاز بقياس الزكاة أنه لا بائنه ما لم يخرج الوقت اهـ (تفه) من وجد بعض الواجب عليه قدم نفسه لخبر الشخين ابدأ بنفسك ثم بمن تعول وغير مسلم ابدأ بنفسك قصد في علمها فإن فضل شيء فلا هلك فإن فضل شيء فغلبت قرابتك ثم زوجته لأن نفقتهما أكدهم ولده الصغير لأنه أعجز ونفقته منصوبة مجمع عليها ثم الأب وان علا لشرقه ثم الأم كذلك لولادتها ثم الولد الكبير لاعتقاره ثم الأرفاق في ع ش مانعها فرع خادم الزوجة حيث وجبت فطرتها يكون في أي رتبة ينبغي أن يكون بعد الزوجة وقبل سائر من عداها حتى ولده الصغير وما بعده لأنها وجبت بسبب الزوجية المقدمة على سائر من عداها اهـ والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل في أداء الزكاة)

أي في بيان حكم الإدا من كونه قورا أو لا والمراد بالإدا دفع الزكاة لتسقيتها وبار كاذة كاذة المال كما قيد به في المنهج وغيره لأن غالب ما يأتي في هذا الفصل من الأحكام يتعلق بها (قوله يجب أدائها) أي على من وجبت فيه الشروط السابقة (قوله وإن كان الخ) عاينة في الوجوب وقوله عليه أي على من يملكه نصاب وهو مستكمل للشروط السابقة فالضيم يعود على معلوم من السابق وقوله دين مستغرق أي للنصاب الذي بيده وقوله حال ومثله المؤجل بالاولى وقوله لله متعلق بمحذوف صفة لدين أي دين حال ثابت لله تعالى ككفارة ونذر وقوله أولا أي أي كالتفرض (قوله لا يمنع الدين وجوب الزكاة) أي لا حلال النصوص الموجبة لها وإن مالها النصاب فإنها لا تصرف فيه والفرق بين زكاة المال حيث أن الدين لا يمنعها وزكاة الفطر حيث أن الدين يمنعها على المتقدم عند ابن حجر وثبت الإسلام كما مر أن الأولى متعلقة بسبب المال لم يصلح الدين مانعا لها لقوتها بخلاف الثانية فإنها ظاهرة للسبب والدين يقتضي حسمه بعد الموت ولا شك أن رعاية المخلص من الحس مقدمة على رعاية المظهر وقوله أي أظهر أي أظهر الأقوال ثم يمنع مطلقا لأنها تمنع في المال الباطن وهو النقد والعرض دون الظاهر وهو المواتي وأزروع والنفار (قوله فورا) أي لا محقر زمة ونذر على أدائه ودلت الآية على طلبه وهي حاسة الأصناف نهاية (قوله ولو لم يملك صبي ومجنون) عا لفقروا لا لاصل الوجوب أي يجب إخراجها على الفور ولو كانت في مال صبي ومجنون وه يتدفع مع ما قال أن هذا مكرم قوله في أول الباب يجب على كل مسلم ولو غير مكفر وجب أصل الدفع أن ما هنا مأخوذة عا لفقروا به وما هنا مأخوذة عا لوجوب الخطاب بأخر أجزائها فإن أخر أمه ولم يزل إلى إخراجها أكل كائنه عليه في التحفة غير أنها ولو أجزأها المتفقد لاد وجوب أمه ولم المولى ولو حنفيا يسا بنظر إخراجها إذا أكل اهـ (قوله لحاجة المسكين إليها) عا لفقروا به

بل يذكر ذلك نعم بسن
تأخيرها لا انتظار نحو
قريب أو جاز ما لم
تقرب الشمس
* (فصل في أداء
الزكاة) يجب أدائها
أي الزكاة وإن كان
عليه دين مستغرق
خال لله أولا سوى
فلا يمنع الدين وجوب
الزكاة في الظاهر
(فورا) ولو في مال
صبي ومجنون لحاجة
المسكين إليها

[illegible][illegible]

زكاة فيها إذا كانتا ديناً وذلك لأن عمله الزكاة في المعشرات الزهوف حليكه ولم يوجبه في الماشية
 السوم والتملوا لاسوم ولا تمه فمما في الذمة بخلاف التمسك فان عمله الزكاة فيه التقديس وهي
 حاصلة مطلقاً في المعينة وفيما في الذمة عبارة التمسك مع شرح ارمي والدين ان كان ماشية لا
 للتحارة كان اقترنه أو بعين شاة أو اسلم اليه فيها ومضى عليه حول قبل قبضه أو كان غير لازم كمال
 كتابة فلازكاة فيه لان السوم في الاولى شرط وفي الثانية لا يتصف بالسوم ولا بهما في حال
 نام والماشية في الذمة لا تنمو بخلاف الدراهم فان سبب وجوبها فيها كونها معدة للتصرف
 ولا فرق في ذلك بين التقديس وفي الذمة ومثل للماشية المعشر في الذمة فلازكاة فيه لان شرطها
 الزهوف حليكه ولم يوجبه واما دين الكتابة فلازكاة فيه اذ لم يعد اسقاطه متى شاءت بهن نفسه اه
 بخلاف (قوله مع قدرته على استيفائه) متعلق بمختلف صفة لحلول أي ويحصل التمكن بحلول
 كائن مع قدرة على استيفاء الدين (قوله بان كان) أي الدين وهو تصور القدرة على استيفاء الدين
 (قوله على ملي) أي موسر (قوله حاضر) أي في البلد (قوله باذلل) أي الدين الذي عليه وفي
 الصفة زيادة مقر وهو المناسب لذلك مقابلة هنا وهو واحد فكان الاول في يادته وان كان
 المثل يستلزم الاقرار (قوله أو واحد) أي الدين وقوله عليه بنه المحلة صفة لمجاها أي واحد
 موصوف بكونه عليه بيته وهي شاهدان أو شاهدين (قوله أو عليه القاضى) أي أو لم يكن
 عليه بنه لكن القاضى يعلم بان عليه ديناً فلان المدي أي وقتنا بقى القاضى بعلمه والا فلا
 فائدة في علمه (قوله أو قدره على خلاصه) أي أو لم يكن هناك بيته ولم يعلمه القاضى ولكن الدائن
 له قدرته على خلاص دينه بان يكون قويا أو يمكنه التغر باخذ دينه وعبارة الصفة وتوضيحه
 كلام جمع ان من القدرة ما لو تيسر له التغر بقدره من غير ضرر وهو متصور ان قيل ان التبادر من
 كلامهما خلافاً اه وقال سم هذا ظاهر ان تيسر التغر بقدره من حسنه اما لم ييسر التغر
 الا بغير حسنه فلا يجهل الجواب في الحال اذ هو غير متسكن من حقه في الحال له لا يلا بما اخذه
 ويمتنع عليه الانتفاع بهما بالتصرف فيه بغير بيعه لتلك حقه من غنمه فلا يسئل الى حقه الا بعد
 البيع اه (قوله فيجب انراج الزكاة في الحال) مفرغ على التمكن بحلول الدين (قوله وان لم يقبضه)
 أي الدين وهو عبارة لوجوب الانراج في الحال وهي للرد عبارة المقتضى مع الاصل وان تيسر اخذته
 وجبت تركه في الحال لانه مقصور على قبضه كالودع وكلامه يفهم انه بخير في الحال وان لم
 يقبضه وهو المعتمد المتصور في المختصر وقبل لاحتى قبضه فز كيه الماضى اه (قوله لانه)
 أي الدائن قادر على قبضه أي الدين وهو تعذر لوجوب انراج زكاة حاله مع عدم قبضه من المدين
 (قوله أما اذا تعذر استيفاءه) أي الدين وهو مفهوم قوله مع قدرته على استيفائه وقوله ما سار متعلق
 بتعذر وهو محتر زقوله ملي وقوله أو مطلق محتر ز باذل وقوله أو غيبة محتر ز حاضر وقوله أو وجود ولا
 بيته أي ولم يعلمه القاضى ولم يقدر الدائن على خلاصه وهذا محتر ز قوله أو واحد الخ (قوله
 فكيف مقصوب) جواب اما أي هو كمال مقصوب في حكمه (قوله فلا يلزمه الخ) تفرع على التبيين
 وقوله الانراج أي الخ كانه وقوله الا ان قبضه أي الدين (قوله ويجب ان زكاة الخ) لو قدم هذا في الباب
 المار وذكروا بعد الاصناف التي تحب فيها الزكاة كالمساكين أنسب بقوله فكيف مقصوب لان هذا
 حواله وهي تكون على شئ متقدم (قوله وضال) أي ضائع لم يمتد اليه قال في التحفة ومنه أي الضال
 الواقع في بحر والمدفون المنسى محله اه وكالضال المسروق والمجود (قوله لكن لا يجب دفعها) أي
 الزكاة وقوله لا يعتد بتمكن أي من المال المقصوب أو الضال وقوله يعود اليه تصور التمكن وشئ
 يعود اذا كان له به بيته أو يعلمه القاضى أو يقدره على خلاصه كما في تصور التمكن من الدين
 واذا تمكن بما ذكر برز كى للاحوال الماسية بسراً أن لا ينقص النصاح بما يحب راحه فاما

(مع قدرته) على
 استيفائه بان كان
 على ملي حاضر باذل
 أو جاهد عليه بيته
 أو يعلمه القاضى أو
 قدره على خلاصه
 فيجب انراج الزكاة
 في الحال وان لم
 يقبضه لانه قادر على
 قبضه أما اذا تعذر
 استيفاءه باسار أو
 مظل أو غيبة أو هود
 ولا بيته فكيف مقصوب
 فلا يلزمه الانراج
 الا ان قبضه وتجب
 الزكاة في مقصوب
 وضال لكن لا يجب
 دفعها الا بعد تمكن
 بعوده اليه

أمور كثيرة وأقام فيها كثير من الناس كالدعوى بالصدائق والديون لأن المديني غير مالك للجميع فكيف يدعي به إلا أنه القرض لأجل إداها كأنه فطعتا إلى الاحتراز عن ذلك في الدعوى وإذا حلف على عدم المستطع بنفي أن يخلف أن ذلك باق في ذمته إلى حين حلفه لم يسقط وأنه مستحق قرضه حين حلفه ولا يقر له ما قبله أه ومن ذلك أيضا ما علق الطلاق على الأرام من صدقها وقد مضى على ذلك أحوال فأمر أنه منه فانه لا يتم الطلاق إلا لا التملك الأرام من جميعه وهي مسئلة حسنة فتفتن لها ظاهرا كثيرة أوقع اه (قوله ولو قال) أي الرجل زوجته وقوله أرا أتيتي من صدائق أي الذي وجدت فيه أنه كاذب (قوله لم تطلق) أي لعدم وجود الصفة للعلق عليها وهي البراءة من جميعه لتعلق أي كاذبه (قوله فطر بها) أي طريق البراءة العصبية المتضمنة لصفة وقوع الطلاق المعلق عليها أي الحيلة في ذلك وقوله أن عطيا أي عطى زوجته قدر الزكاة ما في ذمته من الصدائق لتعطيه المستحقين أي أو تركه في الإطعام منه لهم وفي بعض نسخ الخط أن تعطيا بالتمام الفوقية فيكون الصغير المسترلز وجة والبار زكاة (قوله ويطلق البيع الخ) هذام تبطل على كون الزكاة متعلقة بالمال لتعلق شركة وعبارة المباح مع الصفة فلا يباعه أي الجميع الذي تعلقت به قبل انراجها فالظاهر نداء على الأصح أن تعلقاتها لتعلق شركة بطلانه في قدرها لأن بيع ملك الغير من غير مسوغ له باطل ففرد المشتري على البائع ومحتج في الباقي فيخصير المشتري أن جعل بناء على قولنا تغريق الصفة اه بخلاف (قوله فان فعل أحدهما) أي البيع والأرهن وقوله صح أي ما عله من البيع والأرهن وقوله لا في قدر الزكاة أي لا يصح في قدر الزكاة وهذا مبني على جواز تغريق الصفة كما علت (قوله كسائر الأموال المشتركة) أي فانه يبطل البيع والأرهن في حصص الشريك ويصحان في قدر حصته فقط بناء على جواز تغريق الصفة أيضا (قوله على الظاهر) متعلق بقوله صح لا في قدر الزكاة ومقابلها لا يصح مطلقا وهو مبني على عدم جواز تغريق الصفة أو يصح مطلقا وعبارة المباح فلو يباعه قبل انراجها فالظاهر بطلان في قدرها ومحتج في الباقي قال في المنهي والثاني بطلانه في الجميع والثالث محتمل في الجميع والأولان قولنا تغريق الصفة اه (قوله نعم يصح) أي ما ذكر من البيع والأرهن في قدرها أي الزكاة أي كما يصح في بقية مال التجار وذلك لأن متعلقها القيمة دون العين وهي لا تفوت بالبيع (قوله لالهبة) أي لا تصح الهبة في قدر الزكاة في مال التجارة لالهبة كبيع ما وجبت الزكاة في عينه قال ع ش ومثل الهبة كل من قبل المالك لا عوض كالعسق ونحوه ولكن ينبغي سوابه العتق للباقي كالأول عتق حره من مشترك فانه يسرى إلى حصه شركه اه (قوله تقدم الزكاة الخ) يعني إذا اجتمع في تركه حق الله كزكاة وعقوبات ونذر وحق آدمي كدين قدم حق الله على حق الآدمي للجار الأصغر فدين الله أحق بال قضاء لأهلاما على الخ تصرف للآدمي فيها حق آدمي مع حق الله تعالى وقيل قد قدم حق الآدمي لانه مبني على المضافة وقيل يستويان فيوزع المال عليهما (قوله ونحوها) أي الحجج وكفارتونذر (قوله من تركه معدون) متعلق بقوله أي تم الزكاة ونحوها أي استيفاءهما من تركه مدينون على غيرهما من حقوق الآدمي (قوله ضاقت عن وفاء ما عليه) أي ضاقت الزكاة لم تنف بجميع ما على الميت (قوله من حقوق الآدمي وحقوق الله) بيان ما لا (قوله كالكفارة الخ) تمثيل لحقوق الله تعالى (قوله كما إذا الخ) السكك للتظنير أي وذلك نظير ما إذا اجتمع أي حقوق الله وحقوق الآدمي على حي لم يحجر عليه من الزكاة ونحوها تقدم في ماله أي ضاقت عنده أوجبه بقوله لم يحجر عليه ما إذا حجر عليه به ثم حق الآدمي جوامعا وعبارة الصفة مخرج تركه كاجتماع ذلك على حي ضاقت ماله فان لم يحجر عليه قدمت الزكاة: حراما ولا قدم حق الآدمي حراما لم تنعاق في العين مقدمة مطلقا اه (قوله ولو اجتمعت فيها) أي في الزكاة (قوله حقوق الله فقط) أي كزكاة كفارة (قوله ان تعلقت) أي الزكاة وقوله بالعين أي

ولو قال بعد حولان أرا أتيتي من صدائق فأنت طالق فأمر أنه منه لم تطلق لأنه لم يبرأ من جميعه بل بما هذا قدر الزكاة فطر بها أن يعطيا ثم تبرئه ويطلق البيع والأرهن في قدر الزكاة فقط فان فعل أحدهما بالانصاب أو يبيعه بعد الحول صح لا في قدر الزكاة كسائر الأموال المشتركة على الظاهر نعم يصح في قدرها في مال التجارة لا الهبة في قدرها فيه (فرع) تقدم الزكاة ونحوها من تركه مدينون ضاقت عن وفاء ما عليه من حقوق الآدمي وحقوق الله كالكفارة والنج والنذر والزكاة إذا اجتمعت على حي لم يحجر عليه ولو اجتمعت فيها حقوق الله فقط قدمت الزكاة ان تعلقت بالعين بان

عنه يكون ذلك عليه أولا تظهر الصدق منه به بالمراد وغيره اه (قوله ولا يجب تعيين المال الخ) يعني
لا يجب تعيين المال المزكى في التوبة بان يقول فيها هذا كانه غني او ابل او بقرى لان الغرض لا يختلف
به كالكفار اذ تاته لا يجب تعيينها بان يحدد نظار او غيره فلو اهتمق من عليه كفار تان يقتل ونظار
مثلا فقتيل بنية كفار وتولم بعين ابرأ - نهما اوقية وكذلك ابرأت عن احداهما بمسمة وله صفة
الى احدهما او بعين ماصفة اليه فلا يمكن من صرفها بعد ذلك الا لا يرى ولو تعدد عند المال المتبعة
به الاز كانه كذلك لا يجب علمه ان بعين في التوبة المال الذي يريد ان يخرج عنه وذلك كان كان
عنده خمس ابل واربعون شاة فأنزج شاة او ايا الاز كانه لم بعين ابرأ وان رد دفع قال هذه اوتلك فلو تلف
احدهما او بان تلفه جعلها من الباقي وكان كان عنده من الدراهم نصاب حاضر ونصاب غائب
فأنزج خمسة دراهم بنية الاز كانه مطلقا ثم بان تلف الغائب فله جعل المخرج عن الحاضر (قوله ولو
عن الخ) الاولى التبرع لان المقام يقتضيه بعني لو بعين في توبته المال المخرج عنه كان بعين في المال
الاول الشاة عن الخمس الابل وفي المال الثاني الخمسة الدراهم عن الغائب لم يقع ما خرج من زكاة
المعين عن غيره اي غير ما عينه في التوبة (قوله وان بان المعين تالفا) غاية لعدم وقوعه عن غيره قال
في الاز وض فان بان الى مال الغائب تالفا لم يقع اي ما سوى عن غيره ولم يسترد الا ان شرط الاسترداد قال
في شرحه كان قال هذه زكاة مالي الغائب فان بان تالفا استردته اه (قوله لا يمتنع ان يكون ذلك الغير) اي
غير ما عينه في توبته وهو لم لعدم وقوعه عنه (قوله ومن ثم) اي من اجل ان سبب عدم وقوعه
عن الغير مع ما كونه لم يتولد ونوى ان هذا زكاة مالي الغائب مثلا ان كان تالفا فهو زكاة عن غيره
فبان تالفا به يقع عن ذلك الغير لانه نواه وعياره الاز وض مع شرحه واذ قال هذا زكاة عن المال
الغائب فان كان تالفا عن الحاضر فبان تالفا لبرأته عن الحاضر كما تجزئ عن الغائب لوقوعه ولا يضر
التردد في عين المال بعد الجزم بكونه زكاة قاله ويحالف ما لنوى الصلاة عن فرض الوقت ان دخل
الوقت والافن الغائبة حيث لا تجزئ لاعتبار تعيين في العادات البدنية اذ انما فيها اضيق ولما
لا يجوز فيها التباينة اه (قوله بخلاف ما قال الخ) عبارة الاز وض وشرحه بخلاف ما لو قال هذه
زكاة مالي الغائب فان كان تالفا عن الحاضر او صدقة لان لم يجزئ بمصد الغرض وان قال هذه
زكاة مالي الغائب فان كان تالفا فصدقة فبان تالفا وقع صدقة او باقيا وقع زكاة ولو قال هذه
زكاة عن الحاضر او الغائب ابرأه عن واحد منهما لم عليه الاخر عن الآخر ولا يضر التردد في عين
المال كما مر تطهيره والمراد ان الغائب هنا الغائب عن محاسن المالك في السداد والغائب عنه في بلد آخر
وجوز ان التعلل لزكاة كان يكون له سداد لا مستحق فيه وبلد المالك اقرب البلاد اليه اه بتصرفي
(قوله او صدقة) معطوف على زكاة مالي وقوله لعدم الجزم الخ اي لكونه مترددا بين جعلها عن
الغرض وجعلها صدقة (قوله واذ قال فان كان تالفا الخ) اي قال هذا بعد قوله المار هذا زكاة مالي
الغائب ان كان باقيا (قوله فبان) اي ذلك المال الذي نوى جعله في زكاة عنه وقوله او باقيا اي
او بان باقيا وقوله وقع اي ما أخرجه عنه زكاة له (قوله ولو كان عليه زكاة وشك في قوله كذا في
به شيئا) الذي ارضاه في الحقيقة في تطهيره المسئلة خلافه وهو انه ان لم يبين له شيء وقع عما في ذمته
وان ان لا يقع كوضو الاحتياجا ونصها ونواذ عن حال مدرته بقرض موته وارثه له وجوب
الزكاة فيه فبان كذلك ليجزئ له التردد في التوبة مع ان الاصل عدم الوجوب عند الانزاج واخذ
منه بعضهم ان من شك في زكاة في ذمته فأنزج عنها ان كانت والا فعمله عن زكاة تجزئ له مسلمة
يجزئ عما في ذمته بان له الحال أولا ولا عن تجزئته التردد في التوبة وله الاسترداد ان علم الغائب الحال ولا
ولا كما علم ما ياتي وقضية ما مر في وضو ولا حياط ان من شك في ذمته زكاة فأنزج ما جازته ان

والشك ولا يجب
تعيين المال للمخرج
عنه في التوبة ولو بعين لم
يقع عن غيره وان بان
المعين تالفا لانه لم يتولد
ذلك الغير ومن ثم لم
نوى ان كان تالفا
فمن غيره فبان تالفا
وقع عن غيره بخلاف
ما لو قال هذه زكاة
مالي الغائب ان كان
باقيا او صدقة لعدم
الجزم بمصد الغرض
واذا قال فان كان تالفا
فصدقة فبان تالفا
وقع صدقة او باقيا
وقع زكاة ولو كان
عليه زكاة وشك في
اخراجها فخرج شيئا
ونوى ان كان على شيء
من الزكاة فهذا عنه
والاستطوع فان بان
عليه زكاة ابرأه عنها
والا وقع له وضو كما
أقبحه في بعضها

فلان وهو الشئ كان له يكف حتى ينوى هو بعد قبضه ثم اذنه في أخذها فقولهم تمنع الخ صريح في انه لا يكتفى استبداد مقضيا ويرجى بان المالك بعد النية والعزل أن يعطى من شأه ويحرم من شأه ويجوز استبداد المستحق بقطع هذه الولاية فامتنع اه وخالفه من فقال ولو نوى ان كان مع الافراز فأنخذها منى أو كافر ودفعها للمستحق أو أخذها المستحق فعمل المالك أراه اه (قوله لم يكف) أى لم يجز من الز كان ذلك امتناعا اتحادا للقباض والمقتضى على العقد وقوله حتى ينوى الخ أى ما لها تكفى لعدم اتحاد ذلك لانه وكله وألقى القبض منه فقط ثم بعده صار ودعة في يد الوكيل ثم اذنه في أخذها ز كاتعنه وقوله هو أى اللذان وقوله بعد قبضه أى الذين من المدين فالأضافة من إضافة المصدر لفعله ويصم أن تكون من إضافة المصدر لفعله والمفعول محذوف أى بعد قبضه الآخر الذين من المدين وقوله ثم اذنه أى ثم بعد نيته الكاتعة بعد القبض بأذن ذلك الآخر وقوله في أخذها أى الزكاة والأضافة لادنى ملاسة أى فى أخذها استلهمه من الذين على امتز كاتعنه (قوله وأقضى بعضهم الخ) هذا مرتبط بما يفهم من قوله بل تكفى عند عزل أو إعطاء وكيل من انه لا بد من نية الموكل ولا تكفى نية الوكيل قال سم فى الناموسى بقلان غير ما وافق هذا الاتفاق حيث قال اذا وكله أى شخصنا فى تفرقة الز كاه فى اهدا الهدى فقال ذلك أو هدى هذا الهدى فهل يحتاج الى تركيه فى النية قال الرمادى لا يحتاج الى ذلك بل تركى ويهدى الوكيل وينوى لأن قوله ذلك الهدى يقتضى التوكيل فى النية وهذا الذى قاله مقتضى ما فى العزير والروضة من انه لو قال رجل لغيره ادعنى فطرق ففعل أبرأ كما قال اقض دينى اه وأقول كلام الشئخين هنا يقتضى خلاف ذلك اه (قوله ان التوكيل المطلق) أى غير المقيد بالتفويض فى النية بان يقول له وكلتك فى ان اخرج زكاتي من مالى واعطائهما للمستحقين ولا تتعرض للنية (قوله يستلزم التوكيل فى نيتها) أى الز كاتعة عليه لا يحتاج لنية الموكل بل يكفى نية الوكيل (قوله وقبه) أى اتاه بعضهم من ان التوكيل يستلزم نيتها (قوله بل المتباعد الخ) مرص به فى الروض ونصه ولودفع الى الامام بلا نية لم يجز نية الامام كالتوكيل اه قال فى شرحه فانه لا يتجرته نيته من الموكل حيث دفعها اليه بلا نية كما لودفعها الى المستحقين بنفسه اه (قوله أو تفويضها) أى النية للوكيل بان قال له وكلتك فى دفع الز كاتة فوضت لك نيتها وعبارة الروض وشرحه قوله تفويض النية الى وكيله فى الاداء اذا كان أهلا لها فقامته اياه مقام نفسه فيها اه (قوله قال المتولى وغيره الخ) هذا استدراك على عدم الاكتفاء بنية الوكيل فكانه قال لا تكفى الا فى هذه المسئلة فاما تكفى بل تتعين وكان المناسب زيادة اداة الاستدراك كما فى دفع الجواد دعه ارته نعم تتعين نية الوكيل الخ اه (قوله تعين نية الوكيل) أى بان يقصد ان ما يجرحه ز كاه موكله (قوله انا وقع الفرض) أى وهو القدر الذى يجب عليه فى ماله وقوله بما له أى من ماله وقوله بعدد على الوكيل أى من مال الوكيل (قوله بان قاله الخ) تصور لوقوع الفرض من مال الوكيل (قوله لينصرف الخ) على تعين نية الوكيل فى هذه الصورة وأما تعينت بنية لينصرف فعل الوكيل عن الموكل أى ليقع ادائها كاتمة من ماله عنه (قوله وقوله له ذلك) أى قول الموكل للوكيل ادز كاتى من مالى (قوله متضمن للاذنه) أى للوكيل وقوله فى النية أى نية الز كاتة وما ذكر من أن القول المذكور يتضمن الاذن فيها مؤيد للاتفاق المشار وقد علمت عن سم ان كلام الشئخين يقتضى خلافه (قوله وقال الفقهاء لوقال) أى من وجبت عليه الزكاة (قوله ففعل) أى ذلك القير ما مر به (قوله صم) أى ماله من الاقتراض وأداء الز كاتعنه (قوله قال شئخنا) أى فى دفع الجواد وعبارته وقال الفقهاء الى آخر ما ذكر الشارح ثم قال بعده و يفرق بين هذين ما قبلها أن القرض ثمضى وهولاً متبر فيه قبض فلا اتحاد اه وقوله وما قبلها هى مسئلة المتولى (قوله يجوز اتحاد القابض والمقبض) أى يجوز أن يكون القابض والمقبض واحدا كما هنا فان القبض هو القرض وهو أيضا

لم يكف حتى ينوى هو بعد قبضه ثم اذنه فى أخذها وفى بعضهم ان التوكيل المطلق فى انواعها يستلزم التوكيل فى نيتها قال شئخنا وقبه نظير بل المتضمن لانه لا بد من نية المالك أو تفويضها للوكيل وقال المتولى وغيره متعين نية الوكيل اذا وقع القرض عاله بان قال له موكله ادز كاتى من مالى لينصرف ففعله عنه وقوله له ذلك متضمن للاذنه فى النسبة وقال الفقهاء لوقال لغيره اقرضنى خمسة وأنها عن ز كاتى ففعل صم قال شئخنا وهو مبنى على رآه يجوز اتحاد القابض والمقبض

الفايض يلحق النية من موكله في اخراج الزكاة فهو المجهو وعلى من فعله لا يجرم ما فعله
 الوكيل من اقراره واداءه كاعتنه (قوله) وحاذا لكل من الشر بكن الخ) اعلم ان المؤلف تعرض
 لبيان حكم النصاب المشترك ولم يتعرض لبيان الشر كقوله موافقاً لما هو شرطها وكان عليه أن
 يتعرض أولاً لذلك كغيره من سائر المحكم وقد افراد الكلام على ذلك الفقهاء بوجه مستنفذ وخاصة
 أن الشركة هنا هي أن يكون المال في كوى بين مالكين متلا وتقسم قسمين ثم حركة شيوخ
 وشركة حواديد يعبر عن الأولى بمخاطلة الاعيان وعن الثانية بمخاطلة الاوصاف وضابط الأولى أن
 لا يغير مال أحدكم بدين من مال الآخر بل يستحق كل منهما في جميع المال جزاءه انما وذلك
 كأن يورث اثنان مثلاً نصيباً أو وصي لهما أو وصي لهما أو وصي لهما أو وصي لهما أو وصي لهما أو وصي لهما
 عن الآخر فيزكي المالان في القسمين كالواحد بغير ما بينهما كون مجموع المال نصيباً أو أقل
 منه ولا أحدهما نصيباً وكون المالين من جنس واحد لا يفرق بينهما بقر وكون المالين من أصل
 الزكاة دوام الشركة كل المولود بشرط في المال بالنسبة لهما مائة أن يقدّم شر به وهو موضع
 شرب الماشية ومسرحة وهو الموضع الذي يجتمع فيه ثم تساق الى المربي ويراج يضم الميم وهو
 ما واهب اليا وراع لها وغل وعلم وهو ممكن الملب بفتح اللام وبالنسبة للفر وارادع أن يحد
 ناظور وهو حافظ الاربع والتجبر ورجن وهو موضع تجويع الشرب ويدور وهو موضع نصفية
 المنطة وبالنسبة للتدوير وشجره أن يتخذ كان ومكان حفظ وميزان وكيال ومكمل ونقاص
 وهو الصيرفي ومنه وهو الدلال (قوله اخرج الخ) أي - وله كان من نفس المال المخرج لومن
 غيره (قوله لا ذن الخ) لتبطل الجواز اخرج أحد الشر بكن ذلك أي وانما حار ذلك باذن الشرع فيه
 أي ولان المالين بالمخاطلة صاراً كالسالم الواحد فيرجح بغيره في شر بكنه بدل ما شرحه
 عنه (قوله وتكفي نية الدافع منهما) أي من الشر بكن وهوارة الثقة وليس من الشر بكن اخرج
 زكاة المشترك بغير اذن الآخر وقضيت له بمر بجهان نية أحدهما تنفي عن الآخر ولا ينافيه
 قول الراعي كل حق يحتاج لنية لا يوجب نية أحدهما لان محله في غير الخططين لاذن اخرج
 فيه اه (قوله على الاوجه) أي العقب بموجبها يقول ليس لاحدهما ما لا يفراد به الآخر لاذن
 لا يفراد بالنية (قوله جازتو كيل كافر وصي) من اضافة المصدر الى مفعوله بعد
 حذف الفاعل أي جازتو كيل المالك كافر وصي أي غير ومثلها السفيه وبعبارة التحفة مع
 المباح - له اذا جاز له التفرقة بنفسه الوكيل فم يشهد وكذا يجوز كثر ويتر ومنه ان يتر
 المدفوع له وفهم قوله ان صرته بنفسه ففعل اه (قوله في افضاء) أي زكاة وهو متعين
 مكيل (قوله أي ان عين المدفوع اليه) اعني يجوز ترك كيل المالك كفاً وصبيان عين المالك
 لهما المستحق الذي تدفع الزكاة وقال سم قضيت في ان عين قنوي شعبة اشهر اربل من انما
 نوي عند الاداء ان كفي اخذ المستحق انه يكفي اخذ المستحق من بحر الصبي والكاثر وان عينه
 المدفوع اليه اه (قوله لا مطلقاً) أي لا يجوز ترك كيل من ذكر مئة أي من غير تعيين المدفوع
 اليه (قوله لا تقوى عين النية لهما) أي ولا يجوز تركه من اليد الى الكبر والصبي ويرى من
 الصبي غير المميز كفي افضاء وعدها يجوز تقوى عين النية بكيل ادهل لا ثم وصي غير
 وتر اه ومفهومه ان زكاة بغيره ادهل لم يكن عند ذم شر بكونه في ذم وصي غير
 اخبرني حار تقوى عينه بعبارة افضاء وشرحه ان يفرق بين المدفوع اليه والمدفوع اليه
 في ذم المدفوع اليه وقيل هو المالك ككيل وصي غير ذم في ذم
 معين المطلق صح واعتبرت نية نوي اه وهو لا يفرق بين ما ذكر اه (قوله لا يده لاه)
 أي حبة الكاثر ولصلي لاه وهو لا يفرق بين المدفوع اليه والمدفوع اليه وهو لا يفرق بين

(ومما لكل) من
 الشر بكن (انرا -
 زكاة) لال (المشرك
 بغير اذن) الشر بكن
 (الآخر) كاقاله
 المرحاني واقره
 غيره اذن الشرع
 فيه وكفي نية الدافع
 منه عن نية الآخر
 على الاوجه (و) حار
 (وكيل كافر وصي
 في افضاء غير
 أي ان عين المدفوع
 اليه لا مذهب ولا
 تقوى عينه لهما
 لعدم الاهلية

البهية من علم حوازي تقويض النية الميمر لانه ليس أهلا للنية الواجب (قوله) وحاز تو كبل
غيرهما أي غير الكافر والصبي وهو المسلم المكلف أو المميز على ما مر وصار شرحنا أفضل لأن غير
صريح في الأول ونفسه لو يجوز تقويضها لو كبل أن كان من أهلها بأن يكون مسلما مكلفا أه
(قوله في الاعطاء) أي اعطاء الزكاة لمستحقين وهو متعلق بتوكيل وقوله والنية أي نية الزكاة
وهذا هو محل الفرق بين الكافر والصبي وبين غيره ما يفرق بينهما أيضا حوازي تو كبل غيرهما
مطلقا عن له المدفوع له أولا (قوله) وتجب نية الولي أي لزم أن لا تأخر أحدا مستحقا وقد تعذر من المالك
قيامها ولبه كالخراج (قوله في مال الصبي والمجنون) أي في إخراج زكاة ماله أو الصبي مثلها
فيتوى يتم عليه قال في شرح المنهج وتظاهر أن لولي الصبي مع ذلك أن يفوض النية لغيره أه وفي
التحفة قال الأسنوي والمغمي عليه ودلى غيره عليه كاهومذ كور في باب الحجر وحينئذ ينوي عنه
الولي أيضا أه (قوله) فإن صرف الولي الزكاة أي يدفعها عن الصبي والمجنون للمستحقين وقوله بلانية
أي من غير أن ينوي الزكاة تصرفه لهم (قوله عنها) أي مع عدم وقوعها والوقف وصار غير لم
يجزى وبها أه (قوله) لتقصير أه يدفعها من غير نية (قوله) ولو دفعها أي الزكاة (قوله) المزمك
هو المالك أو وليه (قوله) للامام متعلق بدفعها ومثل الامام ناسه كالساعي (قوله) بلانية أي بلا
نية المزمك الزكاة (قوله) ولا إذن منه أي من المزمك له أي الامام فيها أي النية قال سم مفهومه
الاجزاء إذا اذن له في النية ونوى وحينئذ فصم له أه وكيل المالك في دفعه إلى المستحق فلا يراى المالك
قبل الدفع للمستحق إلا أن يظهر صحة كونه نائب المالك أو نائب المستحق أيضا حتى يصح دفعه ويحصل
خلافه أه (قوله) لم يجز نية أه أي لم يجز للمزمك نية الامام الزكاة لانه نائب المستحق ولو دفع المزمك
اليهم من غير نية لم يجز نية فكذلك أنهم موكب سم قوله لم يجز نية أي أنه لنوي المالك بعد الدفع
إليه أمر إذا وصل للمستحقين بعد النية أه (قوله) لم يجز نية الامام أقال في فتح الجواهر أن يشراى
الامام أم لا نه حينئذ كالولي والممتنع مقهور كالحجج وعليه فيصير المدخود أو بذله الزكاة بحالها
على من هي عليه أه وقوله عند أخذها قال في شرح الروض كقوله البغوي والمتولى لا عند الصرف
إلى المستحقين كجهن من الاستاذ فوجزم به القمولى أه وما جئنا من الاستاذ وجزم به القمولى هو
ما عهده شعثنا الشهاب الرملى وكتبها مش شرح الروض أنه القياس لانهم نزلوا السلطان في
المتنع منزله ولذا جفت نيته عند الأخذ فتصع عند الصرف أيضا أه سم (قوله) وان لم ينو
صاحب المال غايه في إخراجها من الامام أي تجزى منه مطلقا سواء نوى صاحب المال أم لا وهي
للرد على الضعيف القائل بما لا يجزى نية الامام إذا لم ينو صاحب المال لانتفاء نيته المتعبد بها
وعادة التهاج مع شرح الرملى والأصح أن نيته أي الامام تصح في الاجزاء فظاهره أو باطنا لقيامه
مقامه في النية كافي للفرقة وتكفي نيته عند الأخذ والفرقة قول الثانية لا تكفي أه (قوله) وحاز
المال لا يلحق أي لا يصح أنه صلى الله عليه وسلم رخص في التجهيل للعباس قبل الحول ولأن لوجوب
سبين الحول والشباب وما له سببان يجوز تقديمه على أحدهما كقديم كفارة العبد عن على الحنث
ويشترط في أجزاء المفضل شرطان أي يبقى المالك أهلا للوجوب إلى آخر الحول أو دخول سؤال في
تجهيل العطره وان يبقى المال أيضا إلى آخره فلو مات أو تلف المال أو خرج عن ملكه ولم يكن مال
التجار لم يقع التجهيل وكانوا يكون القابض في آخر الحول مستحقا للومات أو أورد قبله أو استغنى
بغير المجل لم يحجب المدفوع إليه من الزكاة لمر وجهه عن الأهلية عند الوجوب في أجزاء المجل عند
غيبه المال أو الأخذ عن بلد الوجوب وقته خلاى فقال جرح لم يجز لعدم الأهلية وقت الوجوب
وقال م د يجوز له والم يرفع المجل عن الزكاة لفقد شرط من الشروط السابقة استرد المالك أن
كان شرط الاسترداد أن عرض مانع أو مال له عند الدفع هذه كافة إلى المجل فإن لم يشرط عليه

وحاز تو كبل
غيرهما في الاعطاء
والنية معا وتجب
نية الولي في مال الصبي
والمجنون فإن صرف
الولي الزكاة بلانية
ضمها لتقصيره ولو
دفعها المزمك للامام
بلانية ولا إذن منه له
فيها لم يجز نية نية
تجزى نية الامام عند
أخذها فمرام
المتنع وان لم ينو
صاحب المال
(د) جاز للمالك دون
الولي (تجهيلها) أي
الزكاة

صوبه حكم بتصويبه وقد تقدم نقل عبارته عند قول الشارح وثيابه ولم يكن ذلك ذمها وإنما الذي فهموا منه يؤخذ الخ (الأن يقال إن قوله ذلك مع سكوته عليه وعدم رده يقتضي التصرب فتنه (قوله) والمسكين من قدر على مال أو كسب) أي وأعلم ما أوامعة خلو تجوز الجمع ولا بد أن يكون كل منهما حالاً وأن يكون الكسب لا فاعلاً (قوله يتع) أي أحدهما المال أو الكسب أو مجموعهما ومعنى كونه يقع موقعاً من كفايته أنه يسد مسد البحت يبلغ النصف فأكثر قال ابن رسلان في زبده

فقير العادم والمسكين له • ما يقع للواقع دون تكمله

وقوله ولا يكفيه أي والحال أنه لا يكفيه ما ذكر من المال أو الكسب أو مجموعهما ونخرج به من قدر على مال أو كسب يكفيه فانه غنى لا يجوز له أخذ ذلك (قوله كن يحتاج الخ) تمثيل للمسكين (قوله) وعنده ثمانية) أي أو يكتب كل يوم ثمانية أو يكون مجموع المال والكسب كذلك ومثل الثمانية السبعة والسنة والخمسة (قوله ولا يكفيه) الأولى ولا تكفيه بالثاء افتاعه يعود على الثمانية وهي مؤنثة ولواصة طه لكان أخصر لأن معلوم من ته بره بالاحتياج إلى العشرة ومن جعله مثلاً للمسكين الذي ضربه عسار وقوله الكفاية السابقة وهي كفايته وكفاية غيره (قوله وإن ملك أكثر من نصاب) غاية لقوله والمسكين من قدر الخ أي أن من قدر على ما ذكر من غير كفاية يكون مسكيناً وإن ملك أكثر من نصاب ومن ثم قال في الأسماء قد ملك الفأوه وفقير وقد لا يملك إلا أسماً وحلاً وهو غنى كالذي يكتب كل يوم كفايته وفي النسخة مانصة تنيبه علم عما تقرر وإن الفقير أسوأ حالاً من المسكين وعكس أبو حنيفة وروايته صلى الله عليه وسلم استعاذه من الفقر وسأل المسكين بقوله اللهم أحييني مسكيناً الحديث ولا رغبه لأن الفقر المستعاضة به فقر القلب والمسكين له سكوته وتواضعه وطمانيته في أدبه شهاضيف وهما ضاروي أصل في الله عليه وسلم استعاذه منها (لكن) أوجب بأنه إذا استعاذه من قناتها كما استعاذه من قناتي الفقر والغنى دون وصفهما إلا أنهما تعاودا فكلان ختمه أمر غنياهما أفاء الله عليه وإنما الذي برده عليه ما مله في الجموع عن خلاق من أهل الفقة مثل ما قلناه اه وأعلم أن ما لا يمنع الفقر عما تقدم لا يمنع المسكنة أيضاً كما مر التنيبه عليه وما لا يمنعهما أيضاً فخاله من كسب يحسنه يحفظ القرآن أو بالفقير أو بالتفسير أو الحديث أو ما كان آلة لذلك وكان يتأق منه ذلك فيعطى استغنى له ليعمل له يوم نفعه وتعديه وتكون فرض كفاية ومن ثم لم يعط المتفضل شواغل العبادات وملازمة الخواص لأن نفعه قاصر على نفسه (قوله) حتى الخ) حتى تفرعية أي فلا إمام الخ (قوله أن يأخذ زكته) أي للمسكين المسالك للنصاب وقوله ويدهه إليه أي إلى ذلك المسكين الذي أخذ الإمام منه الزكاة (قوله يعطى الخ) الفاء واقعة في جواب شرط مقدسرى إذا علمت أن الفقير والمسكين من الأصناف الثمانية فيعطى الخ (قوله) كل منهما) أي الفقير والمسكين وقوله أن تعود تجارة أي اعتادها وصلح لها وقوله رأس مال مفعول من ليعطى (قوله أو حرفة) أي أو تعود حرفة فهو معطوف على تجارة وقوله ألتها أي يعطى ألتها أي الحرفة أي أو فنها (قوله يعطى كفايته العمر الغالب) أي بقية وهو مستوفى سنة بعد ما يعطى سنة سنة كافي النصفة والنهاية قول الكردى وأيس الراد اعطاه من لا يحسن ذلك اعطاه نقد يكفيه تلك المدة (لعمريه بل نحن ما يكفيه ذلك فيستقرى نه عازار أو نحو ما شبة أن كان من أهله) استعمله اه (قوله وصدق مدعى فقره ومسكنه) مثله كما ياتي مدعى أنه أرا وضيعف الإسلام أو انه ابن السبيل (قوله ويجز من كسب) معطوف على فقرى أو وصدق مدعى يجز من كسب وقوله رلوفوا بأجله لما غلب في الأخير وفي النهاية وقرن الشارح وحده يشهد بصدق ما كان شيئاً كبيراً أو رمزاً يرى على الغالب اه (قوله باليمن) متعلق بصدق أي صدق مدعى ما ذكر من

والمسكين من قدر على مال أو كسب يقع موقعاً من حاجته ولا يكفيه كن يحتاج لعشرة وعنده ثمانية ولا يكفيه الكفاية السابقة وإن ملك أكثر من نصاب حتى أن للإمام أن يأخذ زكاته ويدفعها إليه فيعطى كل منهما ما تعود تجارة رأس مال يكفيه ربحه غالباً أو حرفة ألتها ولم يحسن حرفة ولا تجارة يعطى كفاية العمر ألفاً ب وصدق مدعى فقره ومسكنه ويجز من كسب ولو قويا جلد باليمن

فمن لم يصح أنه على الله عليه وسلم أصلي من سألوا الصدقة بعد أن أعلوها أنه لا حظ فيها لغيره
ولا أقوى من كتب ولم يحفظها مع أمير أهلها بل من أي قوين (قوله لا مدعي تلفها) معطوف
على مدعي فقر أي لا يصدق مدعي تلف مال أي من تلقاها أو ادعي التلف بسبب ظاهري كقرب أو غنى
كسيرة كافي التفتة وقوله عرف الجملة صفة لمال أي عرف أهله وقوله بلائنة أي لا يصدق بلا
بينة لأن الأصل بقاء المال والبينة رجلان أو رجل ولما كان يفتي عنها استفاضة بين الناس بأنه
تلف ومثل دعوى التلف في ذلك دعوى أنه عامل أو مكاتب أو غارم أو مؤلف وقد عرف بخلافه
والحاصل أن من علم الدافع حاله من استحقاق وعده محمل بعلمه ومن لم يعلم حاله من ادعي فقر أو
مسكنة أو غير من كسب أو ضاع سلام أو غزوا أو كونه ابن سبيل صدق بلائين وإن ادعي تلف مال
معه وفه لا أو غزوا أو كونه أو أنه عامل لا يصدق إلا ببينة أو استفاضة و يصدق ذات في الغارم ويصدق
المكاتب كإسباقي (قوله والعامل) أي ولو غلبا وحمل استفاضة من أن كانا أو أخرجهما الإمام ولم
يجعل له جعلا من بيت المال لأن فرقها للمالك أو جعل الإمام له ذلك سقط سهمه وعبارته الكري
العامل من نصه الإمام في أخذ العمالة من الصدقات فلما أسأره من بيت المال أو جعل له جعلا
يأخذ من الزكاة اه (قوله كساع) تمثيل للعامل وكان الملامح لما قبله والاختصار أن أخر هذا
عن التعريف كان يقول والعامل هو من يعينه الخ فبقول كساع وقسم وطائر وأشار بالكيف
إلى أن للعامل لا يصغر فإذا كره ما منه المكاتب والحاسب والمخاضة واختره من أنصحه إليه (قوله
وهو من يعينه الإمام الخ) هذا الجواب لحدود شرط في هذا أن يكون فقها بما أقرض له ميثاقا أن
يكون مساهما كافة أو أعدل لا جمعا صير إذا كثر لانه يوجب ولاية (قوله وواسم) معطوف على مع
وهو الذي يشبهه على المستحقين وقوله وواسم معطوف على ساع وهو الذي يجمع ذوى الأموال أو
المستحقين (قوله لا ترض) معطوف على ساع أيضا لا كترض أي وول لا يبعد أن من الزكاة
لأنه ما كان كافيا من العمل لكن عملها عام بل مضاف من خمس الخمس المراد للمساكين الإمامة
تتطوعا بالعمل (قوله والمؤلفة) جمع وأقام من التالف وهو جمع قلوب ومؤلفة تروءه تقام
ذكر الشارع منها فحين يوتي عليه فسمان أحدهما مسهم مقبر يفر من قلوب التالف من يديه
من الدمار وثمنها مسلم يقاتل أو يخوف ما عاز كان حتى يحملها إلى الإمام فيعطى بل لغيره
أن يكون أعطى وهما أسهل من بحث جابر وبشرط أن يكون ذوقا لثمنه لا أنه وأنت تركه
أن لا يول في معنى العامل والثاني في معنى الغازي واستلزم بعضهم في اعتدائه مؤنة احتياجه لعم
وفيه نظر بالنسبة للتحسين المذكور في الشرع (قوله من أسه) من واقعة على متعدد حتى يصح
العمل أي المؤلفة مجامعة أو لوال (قوله لا تنصبة) أي في أهل الأسرة بل لا يكون عند وجوده
هناهم أوقى الإسلام نفسه فعطى لبقوى يمينه أو تروء وحشة (قوله ولا ترض) معطوف على وقد
خشيته أي ومن سلوة تروءه لكن لا ترضف تروءه سبب اعتدائه لغيره من ماله
لا تروءه لاجل ذلك وهذا التعميم قبله بعد مسألة ذكره في قوله لا ترضف تروءه
لا تروءه أم لا (قوله والرقاب) مستلخه لمكاتبين أي أرباب في ذمتهم مكاتبون وهم
أن ترضف رقبته والرقاب ما يذمه من رقبته الجوزو والرقاب وروءه في رقبته
كقوله رهاشعي وحال في طعون ما يعينه به لا تروءه كونه في رقبته رهاشعي
سأله وأقبل حين أجروا من سألته بالكتابة فبجدة كسكتة في رقبته
شأنه غير لارءه أو سألته قبله عن رقبته وهو في رقبته هو
أن كسبت كسكتة من رقبته فلا يعطى مكاتبه رقبته
يرحم د على الزكي مدينه شيان رقبته من رقبته رقبته رقبته

لا مدعي تلفها
عرف لربها: فوالله
كساع وهو من
يعينه الإمام لا يصدق
تروءه واسم
لا ترضف تروءه
من رقبته رقبته
وله ترضف تروءه
بأسطه لارءه
ورقبه المكاتبون
كسكتة رقبته

ليس ملكه (قوله فيعطى المكتاتب) أي ولو تغير اذن سيد موقوف قبل حلول النجوم (قوله أو سيده
الخ) موقوف على المكتاتب أي أو يعطى سيده باذن المكتاتب فان أعطى سيده بغير اذنه لا يقع زكاة
ولكن يقع من دين المكتاتب فلا يملكه سيده بموجبه الرخصة ولو لم يرفع فيعطون أي المكتاتبون ولو
بغير اذن سيدهم والتسليم لما يفسد المكتاتب والغارم إلا في ما نهى الله السيد أو التزم باذن
المكتاتب والغارم أو هو أو أفضل وتسلية إلى من ذكر بغير اذن من المكتاتب أو الغارم لا يقع
زكاة فلا يسلم له إلا ما بينهما لا هما المستحقان ولكن ما في دينه حالان من أحدين غير بغير اذنه
رئت نعمته اه حذف (قوله دينه) مفعول ثان يعطى أي يعطى المكتاتب أو سيده ما في دينه
(قوله ان عزم) أي المكتاتب عن الوفاء أي وفاة الدين فان لم يرفع عنه فلا يعطى لعدم احتياجه (قوله
وان كان كسوبا) غاية في الأعطاء أي يعطى المكتاتب مطلقا سواء كان قادرا على الكسب أم لا وأما
يعط الفقير والمسكين القادران على الكسب كما مر لان حاجته ما تحقق بوجوب يوم والكسب يحصل كل
يوم ووجاهة المكتاتب ناسخة لثبوت الدين في نعمته والكسب لا يدفع ما قدس حاول الاجل دفعه تسل
بالندرج فالباقي يعطى ما يدفع حاجته الناجزة (قوله لاه) زكاة سيده أي لا يعطى من زكاة
سيده وقوله لبقائه أي المكتاتب على ملك سيده لانه من ماله في ماله حتى يرفع عنه من زكاة
سيده شيئا (قوله والغارم) من الغرم وهو الزوم لان الدين يلزم المدين حتى يقضى دينه وهو ثلاثة
أنواع ذكرها الشارح وهي من استدان لنفسه ومن استدان لأصل ذات الدين ومن استدان
للصمان (قوله من استدان لنفسه لغرمه) أي دين لنفسه شيئا تصد أن يصرفه في غير
معصية بان يكون المعصية أو مباحا ومن صرفه في معصية يعرف قصد ذلك قرأت الاحوال فان
استدان لمعصية فله ما دفعه فان صرفه في ماله لم ينف فلا يعطى شيئا وان لم يصرفه فيها بان صرفه في
مباح أو صرفه فيها لكنه تاب وغلب على الذن صدقة في ثبوت يعطى فالغرم فيه متصل (قوله
فيعطى له) نائب الفاعل ضمير يعود على الغارم واللام زائدة فتوما دلت عليه مفعول ثان أي يعطى
الغارم إياه أي ما استدانته وأعادته لو أدى على من ماله شيئا ولم يستدركه شيئا وهو كذلك (قوله ان
يغير عن وفاة الدين) أي ولى الاجل فان لم يغير عن وفاة الدين بان كان له ماله بما لم يعمل الاجل فلا
يعطى شيئا (قوله وركان كسوبا) غاية في الأعطاء أي يعطى الغارم وان كان قادرا على الكسب (قوله
اذالكسب الخ) تليد لأعطائه مع قدرته على الكسب وقوله لا يدفع حاجته الخ أي لا يدفع احتياجه
لوفاء الدين اذا حل لان حاجته له لا تاجر توال كسب اه أو تدرجى قال في التفقة ولا كاف كسوب
الكسب ههنا لانه لا يقدر على قضاء دينه من ماله الا بالندرج بوجوبه مع شديده اه (قوله ثم ان لم
يكن الخ) تفصيل لما أجله أولا بقوله فيعطى له الخ (قوله معه) أي من استدان لنفسه (قوله
أعطى الكل) أي كل ما استدانته (قوله والا) أي بان كان معه شيئا (قوله فان كان الخ) أي فبقية
تفصيل وهو فان كان الخ (قوله بحيث الخ) أي متى لم يبق له شيء انه لوضى دينه الخ (قوله عامه)
أي بما عساه من المال (قوله يمكن) أي صار ممكنا وهو جواب (قوله ترك الخ) جواب
ان وقوله له أي من استدان وقوله ما يكفيه نائب فاعل ترك (قوله أي العمر الغالب) أي الكفاية
السابقة للعمر الغالب (قوله كما استظهره شفتا) عبارة مع الأصل والظاهر اشتراط حاجته
بان يكون بحيث لوضى دينه مما معه تمكن كإرجاءه في الرخصة وأصله أو الجموع فيعترك له ما
معه ما يكفيه أي الدخالة السابقة للعمر الغالب فيما يدر ثم ان فضل معه شيء صرفه في دينه ونعم
له ببقية والا فبقي عنه الكل اه (قوله وأعطى) أي من ترك له من ماله ما يكفيه ما ذكر وقوله ببقية
دينه أي ان فضل معه ترك ما يكفيه العمر الغالب شيئا ولا أعطى الكل كما صرح به شفتا في
أما بارتا السارة (قوله أولا صلاح ذات الدين) موقوف على نفسه أي أو من استدان لأصلاح

فيعطى المكتاتب أو
سيده ما قدس دينه
ان عزم عن الوفاء وان
كان كسوبا لا من
زكاة سيده لبقائه
على ملكه والغارم
من استدان لنفسه
لغير معصية فيعطى
له ان عزم عن وفاة
الدين وان كان
كسوبا اذالكسب
لا يدفع حاجته لوفاة
ان حل الدين ثم ان
لم يكن معه شيء أعطى
الكل والا فان كان
بحيث لوضى دينه
تمامه تمكن ترك
له تمامه ما يكفيه أي
العمر الغالب كما
استظهره شفتا
وأعطى ما يقضى به
ببقية دينه أولا صلاح
ذات الدين

الحال الكائن بين الذوم المتنازع من كمال خلق قنطين غيبه من تنزهه في قنطين بل لم يظهر فانه فعمل
 الذوم تمسك بالفتنة (قوله فاعطى) أي من استدان لاصلاح (قوله ما استدان له ذلك) أي
 لاصلاح فانت الدين (قوله ولو غنيا) لانما لو اعتبر الفقر لقلت الرغبة في هذه المكرمة (قوله اما اذا لم
 استدان الخ) ومثله ما لو استدان من روى الدين من ماله ولا يعطى شيئا (قوله ويعطى المستدين الخ)
 أي لانه غارم وعادة الخصة ومنه أي الغارم من استدان لغو عماره مسجد وقرى ضيف ثم
 اختلافه فانه ما لم يجمع كثير من بن استدان لنفسه ووجه جمع متنازرون أي يعطى ان يجوز عن
 وفاء الدين وآخرون من استدان لاصلاح ذات السبب ان غنى بقدر أي لا يكثر من ربحه مضاعف
 ولو ربح ماله لا يتركه بالقدار لاصلاحه على هذه المكرمة لانه نفعها لم يبعد اه زيادة وقوله
 المصلحة عامة أي لاجل مصلحة جميع نفعها المسلمين (قوله كقرى ضيف الخ) أمثلة للمصلحة العامة
 (قوله وعماره نحو مسجد) أي انشاء أو ترعاه من استدان لذلك أعطى ولا يجوز دفعه من كانه لانه
 مسجد ابتداء كافي الكردى وسيد كراهة الشلو ح قريبا (قوله وان غنى) غايته في الاعطاء أي يعطى
 وان كان غنيا أي مطلقا مع تارة ولا يعطى له لا يعطى اذا كان غنيا ولا يرد على
 من يقبل من غنى التذوق فلا يعطى ومن غنى المقار يعطى كما حصل من عادة الخصة المأذون به علم
 انضام عماره الروض وشربه ونصفه ما في اقره الضيف وعماره المسجد بناء القطرة وفن الاسير
 ونحوها من المصلحة العامة يعطى المستدين لها من الزكاة عند العجز عن التذوق لانه غير كاهة
 وعلى هذا جرى المسار ودي والروايات وغيرها اوافل الرضى حكمه حكم ماله لانه لمصلحة
 نفعها الخ اه (قوله اول الضمان) يحتمل عطفه على مصلحة عامه ويحتمل عطفه على نفسه والتقدير
 على الثاني أو استدان للضمان وعلى الاول ويعطى المستدين للضمان ولا يقرب الزكاة جعلت في اسم
 الغارم ثلاثة اشاق وان كان ظاهر منعه الاول (قوله فان كان للضمان الخ) بيان حكم
 استدان للضمان على الاحتمال الثاني او تفصيل لما جله على الاحتمال الاول وقوله لا يصلح هو
 للمدين (قوله أعطى الضمان وفاء) وهو زاعطاه لا يصلح بل هو اوفى (قوله او لا يصلح مرس)
 أي وكان الاصل مومس او قوله دون الضمان أي فانه ميسر (قوله أعطى) أي الضمان فانه مدين
 (قوله ان ضمن لا اذن) أي بان تبرع بالصمان فان ضمنه ماله لا يعطى شيئا والفرق بينهما نفع
 الاول اذا غرم لا يرجع على الاصل لان ضمانه من غير اذنه وفي الثاني ارغرم رجوعه لانه ماله
 (قوله او عكسه) هو ان يكون الاصل ميسر والضمان مومس او قوله أعطى لا يصلح أي مدين مدين
 وقوله لا للضمان أي لانه مومس وبقيت صورته ماله مومس من كاره وهو ماد كاه مومس من
 او نسما لا يعطى شيئا لان الضمان اذا غرم رجوع على الاصل لكونه مومس وتدوينه ميسر
 وروح باعتبار ما اذا كانه مومس من او الضمان مومس ولو ميسر لا اذن في الاول على اذنه كفي
 شرح لروض سيم اه (قوله زاد اوفى) أي الضمان وهو يفتح او او ويشهد قضاء وخفيته
 ومفعوله محذوف أي الدين المعنوي (ولان يرجع على الاصل) أي لانه لم يعرف من علمه مباح
 ارجح هو هو اسير جمع انغرم من عنده فالق مروح روض واذن يعطى مومس مومس رجوع
 لا يصلح وان ضمن انما هو اسير جمع انغرم من عنده اه (قوله ولا يعرف من كانه مومس) اه
 يعرف من قوله واعطى وهذا يقتضيه ان ما ذكر من ان كفن وسد ميسر ليس من مقتضى
 عن سائر الاصول وقد رده هناك لكان انفس يظهر له كونه مومس مومس مومس
 كانه مومس مومس وهي استدان للمصلحة العامة كونه مومس مومس مومس مومس مومس
 المومس لا يعرف له نفسه لانه كان يبيح مومس مومس مومس مومس مومس مومس مومس
 وقته (قوله وبناه مسجد) لا ينفذ مومس مومس مومس مومس مومس مومس مومس مومس مومس مومس

فيعطى ما استدان
 لذلك ولو غنيا اما اذا لم
 يستدين بل أعطى
 ذلك من ماله فانه
 لا يعطاه ويعطى
 المستدين لمصلحة
 عامة كقرى ضيف
 وفن اسير وعماره
 نحو مسجد وان غنى
 او للضمان فان كان
 الضمان والاصيل
 ميسر مومس مومس
 الضمان مومس مومس
 الاصل مومس مومس
 الضمان مومس مومس
 مومس مومس مومس
 يعطى لا يصلح
 التذ من الزاوية من
 هم مومس مومس
 على لا يصلح وان
 ضمن مومس مومس
 مومس مومس مومس
 مومس مومس مومس

إذا استدان لثلاث فبطل ما استدان منه من سهم القارمين وهذا أيضا إذا أراد ابتداء أن يعمر مسجد
 تركه الله وبينهما فرق (قوله ويصدق مدعي كتابة) هو العبد (قوله أو غرم) أي أو مدعي غرم و
 لا صلاح ذات البين كافي للتحقة (قوله بأخبار عدل) متعلق بصدق والا كتابة هو الراجح وفيه
 لا بد من رجلين أو رجل واحد وأما ابن وعبارة التحقة ويؤخذ من أن كتابتهم بألف الألف مرمية بوجه
 معتمده لا ككتبة أخبار ثقة ولو عدل رواية تظن من صدق قبل القياس إلا ككتابتهم في الوقف في القام
 صدقه ولو غناه قائم رأيت في كلام الشيخين ما يؤيد ذلك ثم بحث في ردني في الغريم والسدادان بما
 الخ لا في الفارق وفي قوله ما أوجب على المدين الصدق قال واللم بقدره طعا اه ومثلهما النهاية (قوله
 ويصدق مدعي الخ) الجرح مطلق على أخبار عدل والواو بمعنى أو أي ويصدق من ذكر تصديق سببا
 بالنسبة بقوله كتابة ويصدق بربا من أي سماعه بالذمة لا غرم قال في التحفة ولا نظر لاحتمال
 التواطؤ لانه خلاف الغالب اه (قوله واشتهر الخ) الجرح أيضا مطلق على أخبار عدل أي ويصدق
 من ذكر باشتهاره من الناس أي لشهرته غامر أو ما كان عند الناس ولا بد أن يكونوا عدد
 يؤمنون توافقهم على الكذب قال الرافعي وقد يحسن ذلك ثلاثة (قوله فرج) الأولى فروج اه
 ذكر ثلاثة الأول من دفع الخ الثاني ولو قال انفرج الخ الثالث ولو قال كذب الخ (قوله المدينه) هـ
 من عليه الدين (قوله بشرط الخ) أي إن قال له دفع كافي أعطها لك بشرط أن تردها لي عن ديني
 الذي لي عليك وقوله رد أي أن كان وقوله له أي أن دفع وهو المزمع (قوله لم يجز) بضم السين
 وسكون الجيم أي لم يجز معاذقه لله من عن الزكاة فهو ما أخذ من الأجزاء ويحتمل أنه ما أخذ من
 الجواز بقية بقية قوله فبما به نفيان وبذلك جاز وهو يكون دفع الباء ونعم الجيم أي لم يجز دفعها
 ذلك لأن كاذبا بشرط المذكور (قوله ولا يصح قضاء المدين بها) أي أن كاذبا باقية على ملائمة
 المال اه يجزى (قوله فان نوى) أي المدين بالمدين وقوله ذلك أي قضاء المدين وقوله جاز
 وصح أي ما دفعه ذلك المدين كاتوعه قضاء المدين ففعل الفعلين مختلف وذلك مكره وقضاء كذا
 شرط ما تضمنه صريح بكونه حاضرا (قوله وكذا إن وعد المدين) أي وكذا كذب يجوز وبه
 ما ذكرنا وعد المدين الدائن بأن قال له ادفع لي من زكاة كذا حتى أقضيك دينك ففعل الجزاء عز
 الزكاة وقوله لا يلزمه الانسب ولا يلزم بوالعطف لأن الفاء توهم أن ما بعدهها جواب أن قبله
 وقوله الوفاء بالوعد هو أن يدفع إليه ما أخذ من الزكاة عن دينه (قوله ولو قال) أي الدائن لغريمه
 أي المدين (قوله لم يجز) أي لم يجز ما جعله له عن الزكاة لاتحاد القاض والمقضى (قوله على
 الأوجه) مقابلة مجزى كالوعدة إذا كانت عند مستحق لأن كاتوعه المالك أياها زكاة فانه مجزى
 (قوله الآن قضيه الخ) أي الآن قضى الدائن دينه من المدين ثم رد على مدينه ينسب إلى كاتوعه
 مجزى عن الزكاة (قوله ولو قال) أي لغريمه عنده حصة له ودفعه وقوله كاتوعه أي لنفسك وقوله من
 طعاهي عنك أي الموضوع عنك ودفعه وقوله كذا مقفول كاتوعه وهو كاتوعه من صاع مثلا
 وقوله وبوبى به الزكاة أي نوى المالك المزمع أن كاتوعه بالباع الذي أمره بكتابه ما عنده (قوله
 ففعل) أي اللام وروا أمره (قوله فهل يجزى) أي نعم عن الزكاة (قوله وجهان) أي فيه
 وجهان ففعل يجزى وقيل لا (قوله وظاهر كلام شيخنا ترجيح عدم الأجزاء) لم يتعرض شيخنا في
 التحفة لهذه المسئلة رأاه أوفي فتح الجواهر عدم الأجزاء أو عبارته أو قال لو دفعه كاتوعه
 الردية التي تحت يدك صاعا زكاة لم يجز أيضا لانتفاء كيله له وكيله لنفسه لغوا اه ففعل ما قبله
 الشارح عن شخص من الزجج في غير هذين الكتابين وحرم بعدم الأجزاء أيضا في الرض وعبارته
 مع شرحه ولو قال كاتوعه لك ما أودعك يا صاعا لا واحد لك ونوى به أن كاتوعه لوقال
 جعلت ديني عليك زكاة لم يجزه أما في الأولى فلا انتفاء كيله له وكيله لنفسه غير مقبس وأما في

ويصدق مدعي
 كتابة أو غرم بأخبار
 عدل وتصدق
 صيد أو بدين أو
 اشتها حال بين
 الناس (فرج) هـ
 من دفع زكاة مدينه
 بشرط أن ردها له عن
 دينه لم يجز ولا يصح
 قضاء الدين بها فان
 نوى ذلك لا شرط جاز
 وصح وكذا إن وعد
 المدين بلا شرط فلا
 يلزمه الزكاة بالوعد
 ولو قال لغريمه
 جعلت ما عليك زكاة
 لم يجز على الأوجه
 الآن قضيه ثم رد
 إليه ولو قال كاتوعه
 طعاهي عنك
 كذا ونوى به الزكاة
 ففعل فهل يجزى
 وجهان وظاهر كلام
 شيخنا ترجيح عدم
 الأجزاء

[illegible][illegible]

كلها ثم اه (قوله ويعطى) أى ابن السبيل وقوله كفايته الخ ويعطى أيضا ما يحصله ان يخرج
عن المثل أو سائر ما يحصل عليه زائدا ومتاعه ان يخرج من جلهما (قوله أى جميعها) أى الكفاية
والناسب جميعهما بضمير التثنية العائد على كفايته وعلى كفايته معونه (قوله نهما وأياها) هذا ان
قصد الرجوع فان لم يقصد يعطى نهما فقط قال في شرح التهذيب ولا يعطى مؤنة تأنيته الزائدة
على مدتها لسائر اه وقاب في التحفة وهي أى مدة السفر أربعة أيام لأنماية عشر يوما لا شرطها
فدلا يبرحه اه واعتقد في النهاية تعالى والله أنه اذا أقام لحاجة توقعها كل يوم يعطى ثمانية عشر
يوما (قوله ان لم يكن له) أى لأن السبيل وهذا قيد لكونه يعطى كفايته نهما وأياها ونخرج بها انما
كان له ذلك فانه انما يعطى القدر الذى يوصله الى الموضع الذى فيه ماله من الطريق أو المقصد
وعبارة اخرى وشرح حفر يعطى ابن السبيل ما ينكح في سفره نهما وكذا انما لقاصدا الرجوع
ان لم يكن له في طريقه أو مقصده مالا أو ما ينكح ماله ان كان له فيه مال اه (قوله ويصدق في
دعوى السفر) أى ارادة السفر وقوله وكذا في دعوى الغزو أى وكذلك يصديق في دعوى ارادة
الغزو وكذا في حجر على ما يفضل قال الكرخي ونخرج بارادته غزو وكذا ارادة سفر ابن السبيل والوادع
نفس الغزو والسفر فاعلم الا يصح ان قال في الآية بالسبيلة إقامة البينة عليها اه (قوله
بلايين) متعلق بصدق أى يصدق بلايين قال في التحفة لانه لا امر مستقل اه (قوله ويسترد منه)
أى بمن ذكر من مدعى السفر ومدعى الغزو وقوله ما أخذه نائب فاعل يسترد أى يسترده ان بقي
والأقبل اه تحفة وقوله ان لم يخرج أى من ذكر بيان مضى ثلاثة أيام تقرى يسأل ويرصد
للخروج ولا ينتظر دفعة ولا أهمة كفى التحفة والنهاية وان أعطى من ذكر يخرج ثم يرجع استرد
فاضل ان السبيل مطلقا وكذا فاضل الغازي بعد غزوة ان كان شيئا وقع عرفا ولم يعثر على نفسه
والا فلا يسترد منه وفى التحفة يظهر انه يعثر بقوله في قدر الصبر وانه لو ادعى انه لم يعثر قدره صدق
ولم يسترد منه شئ ولو خرج الغازي لم يعثر ثم يرجع استردا أخذه قال الساورى ولو وصل بلاهم ولم
يقابل بعد الصبر لم يسترد منه لان القصد الاستيلاء على بلادهم وقد وجد اه تصرف (قوله
ولا يعطى أحد وصفين) أى اجتمع فيه واستحق اسمان كان كهم وفقرم أو غزو والمراذل يعطى
هما من كانا واحدة أو ما من زكاتبين فمهوران بأخذ من واحدة بصفة ومن الأخرى بصفة أخرى
فمازها شئ فانه يأخذ هما من الذى (قوله ثم ان أخذ الخ) هذا تقييد لما قبله أى محل امتناع
الأخذ هما ان لم يتصرف فى المأخوذ أو لا ولا لا يتمتع ذلك وعبارة المنهاج مع التحفة ومن فيه صفتا
استحقاق للزكاة كالفقر والقرم أو الغزو ويعطى من زكاة واحدة بأحداهما فقط والخبرة اليه فى
الأنظر لانه مقتضى العطف فى الآية ثم ان أخذ بالقرم أو بالفقر مثلا فاعده غريمه وبقي فقرا أخذ
بالفقر وان نازع فيه كثير من الممتنع انما هو الأخذ بها دفعة واحدة أو بمراتب قبل التصرف فى
المأخوذ اه تصرف (قوله تنبيه) أى فى حكم استيعاب الاصناف والتقسيم بينهم وما يتبع ذلك
وقد أورد الفقيه ما يفضل مستقل (قوله ولو فرق المالك الخ) نوح به الامام فانه اذا فرق لم يسقط
سهم العامل وان جعل للعامل جرة في بيت المالك سقط أيضا والحاصل ان ان فرق الامام وجب
عليه تعميم الاصناف الثمانية بان كانوا فرق المالك أو نائبه وجب عليه تعميم سبعة أصناف
وعمل وجوب التعميم فى الشئتين ان وجدوا والا ففى واحد منهما حتى لو لم يوجد الا فى واحد صرف
كلها والمعمول لاسمه له قال فى النهاية قال ابن الصلاح والموجود الا بأربعة وغيره ومسكين
وعامر وان سبيل والامر كإقال فى المال بالادان لم يوجد أحد منهم حفظت حتى يوجد بعضهم اه
(قوله ثم انحصر السائقون الخ) أى فى السابق وعمل هذا انما اذا كان المخرج سائر كوات المالك بان
كان الامام فلا يشترط انحصارهم فيها بل يجب عليه تميمهم وان لم ينصروا والمراد تعميم من

ويعطى كفايته
وكفاية من معه من
مونه أى جميعها نفقة
وكسوة نهما وأياها
ان لم يكن له بطريقة
أو مقصده مالا
ويصدق فى دعوى
السفر وكذا فى
دعوى الغزو بلايين
ويسترد منه ما أخذه
ان لم يخرج ولا
يعطى أحد وصفين
ثم ان أخذ فقير
بالقرم فاعطاه غريمه
أعطى بالفقر لانه
الآن محتاج
(تنبيه) ولو فرق
المالك الزكاة سقط
سهم العامل ثم ان
انحصر المسيئون

وحقق الاقليم الذي يوجد فيه تفرقة في كماله اعلم جميع المستحقين في الدنيا التسعرون والماصل
 يجب على الامام اذا كان هو المخرج لقر كوات اربعة اشياء تعمم الاصناف والتسوية بينهم وتعم
 آحاد كل صنف والقسوة بينهم ان استوت الخصال واذا كان المخرج المالك وجب انما اعاد
 التسوية بين الاحاد الا ان انحصر وفي البلد وفي المال هم فانها يجب اضافة ان يدخل المالك
 او الامام حيث وجب عليه التعميم يصف فرقه له حصه لكن الامام انما يفرق من الصدقات لامن
 مال نفسه (قوله ايضا ان انحصر المستحقون) اي في احوال سهل عادة ضبطهم ومعرفة عددهم
 (قوله وفي ج) اي بحاجاتهم الناجية فيما يظهر اه نهاية ونجفة قال سم وانظر المراد
 بالناجية قال عرش يستعمل ان المراد منه يوم وليلة وكسوف فصل اخذ اعما باقي في صدقة التطوع
 اه (قوله لزم تعميمهم) اي وان زادوا في ثلاثة من كل صنف ولا يجوز الاقتصار على ثلاثة
 اذ لا شقة في الاستيعاب حينئذ (قوله والا) اي وان لم ينصر او انما ينصر ولكن يرف المال
 بحاجاتهم (قوله لا يجوز ان يندب) اي تعميمهم (قوله لا يمكن يلزمه) اي المالك (قوله اعطاء
 ثلاثة) اي ان كثر ذلك لاهم ذكر وفي الاية يلفظ الجميع واقوله ثلاثة لان السيل في ذلك ذكر
 فهم افراد لكن المراد به الجميع قال في النهاية يجوز ان يكون العامل مقيدا حيث حصل به
 الخفاية اه (قوله وان لم يكونوا) غايه فانهم اعطاه ثلاثة اي يلزمه اعطاهم وان لم يكونوا
 موجودين في بلد الزكاة وقت الوجوب وانما وجدوا عند الاعطاء (قوله ومن المتوسطين)
 اي واعطاه ثلاثة من المتوسطين اولى من غيرهم فقوله اولى خبر يلزمه المحضوف وعسادة لروى
 وشرحه وانما لم يجب الاستيعاب يجوز له دفع للمستوسطين والقرنا ولو لم يكن المستوسطين اولى من
 الغرابة لاهم جواز اه (قوله ولو اوى) فاعطاهم ودعى المالك لثقل ذلك لادفعه وبديل
 قوله بعد غرمة من ماله اذا الامام انما يفرق من ماله الصدقات التي يسدهم كثر (قوله انهم من كل
 صنف) مثله ما اذا على واحد من صنف والاثنان موجودان (قوله واو) اي والخلدان
 الشخص الثالث من كل صنف موجودان كان معصوم فسيذكر كثر (قوله يلزمه اقر مقول فان
 في شرح لروى اي لا يلو اعطاه له بعد ان خرج من العهدة فهو المقدر الذي مر فيه اه (قوله
 غرماله) اي حال كونه اقل المتول غرم ذلك الثالث او على جهة التفرقة فهو منصوب على الخطر او
 لغيره وقوله من ماله متعلق بغيره اي بغيره المالك له من ماله نفسه لامن اركه (قوله ورفقه بعض
 الثلاثة) اي من ادا الوجوب (قوله رد حصته) اي ذلك البعض المفقود (قوله على باقي صنفه) اي
 على الموجود منه وقوله ان احدها الصبر المتردد على باقي صنفه والارزير دعى الحصة وكان
 لا يوايئ به الا الحصة مؤثمة ولا على رد حصته المفقود على باقي الاحتياج لم يات نص فيه
 عن كفاية وصار تاروش وعسى سم بهاهم او فضل عن كفاية بعضهم في رد شيء بعضهم في رد
 والفاضل في الثانية رد في الباقي رد في شرحه وعجده ان نص في كفايتهم او فضل عن كفاية
 البعض اه بصري وميت عرض المؤاخذة لا تصافي اربعة من كل صنف وكلامه كما
 في المسوق ومعه انه اذا عرفت الاستيفاء وفضل عنهم في وجوبه وتولى له شل حقه
 ترتيبا في كل لصنف وان عدم بعضهم وجوده كفاية وفضل عن كفاية بعضهم في رد
 نصيب له من ماله وفضل على باقي انهم نصيبهم عن كفايتهم وفضل على غيره
 فيحذر ان لا يحد في قسمه وان نصيبه من ماله فضل في رد كفايتهم في رد (قوله ومن
 باقي الانسان) اي وان لم يحد في بعض الباقي الى حصة المتوسطين في رد (قوله
 ويلزم التسوية) اي انهم نصيب من ماله وفضل عن كفايتهم في رد (قوله
 يذهبوا والبشر يثرون نصيبهم من ماله في كفايتهم وفضل عن كفايتهم في رد (قوله
 يذهبوا والبشر يثرون نصيبهم من ماله في كفايتهم وفضل عن كفايتهم في رد (قوله

وفيهم المال
 لزم تعميمهم والا
 لم يجب ولم ينسب
 لكن يلزمه اعطاء
 ثلاثة من كل صنف
 وان لم يكونوا بالبلد
 فتأوجب من
 المتوسطين اولى ولو
 اعطى اثنين من كل
 صنف والثالث
 موجود زعمه اقل
 متوسطين من ماله
 ورفقه بعض
 الثلاثة رد حصته
 على باقي صنفه
 ان احتج به ولا
 دعى باقي اصناف
 ويلزم التسوية بين
 الاصناف وان كانت
 حاجة بعضهم اقل

(قوله لا التسوية بين آحاد الصنف) أي لا تحب التسوية بين آحاد الصنف فله أن يعطى الزكاة كلها
لفقر الأقل معقول يعطيه الفقيرين وإن سأل جميع أحدهم أن يسطر الحاميات التي من شأنها التفاوت
بحد في الاصناف فيصير صورته هذا عمله أن قسم المال بين قسم الامام وكثير ماعنده فان استوت
حاجاتهم وجبت التسوية والافراصها (قوله بل تنب) أي التسوية بين الاحاد لكن ان استوت
حاجاتهم فان تفاوتت استحب التفاوت بقدرها (قوله واختار جماعة الخ) هذا مقابل لقول بل زوم
تعميمها للاصناف لان ذلك عام في كافة المال وفي كافة الفطر وعيادته الى وض وشرحه ويجب
استبعاد الاصناف الثلاثة مالز كافة ان امكن بان فرقها الامام ووجدوا كلهم اطهار الا ان سواه
زكاة الفطر وغيرها واختار جماعة من اصحابنا منهم الاصطفاى جواز صرف الفطرة الى ثلاثة
مساكين وغيرهم من المسحقين اه وعادة النصفة لكن اختار جمع جواز دفعها لثلاثة فقراء او
مساكين مثلاً أو آخرون جواز ما لو احدثوا ل بعضهم في الانتصار له بل نقل الروايات عن الائمة
الثلاثة وآخرون انه يجوز دفع زكاة المال لثلاثة من أهل السهانة قال وهو الاختيار لتعذر
العمل بهذه النوازل وكان الشافعى حياً لا تقبى به اه قال الكردى وفي فتاوى السوطى الفقهية يجوز
لشافعى ان يقلد بعض المذاهب في هذه المسئلة سواء عمل فيما تقدم منذهب ام لا وسواء دعت اليه
ضرورة ام لا خصوصاً ان صرف زكاة الفطر لثلاثة من ثلاثة رأى في المذهب فليس الاخذ به ضرورة
عن المذهب بالكلية بل اخذ باحد القواين او الوجهين فيه وتقليد من رجه من الاصحاب اه (قوله)
ولو كان كل صنف الخ) عبارة الروض وشرحه ويستحقها أى ان كان العامل بالمعمل والاصناف
بالصفة نعم ان انحصر المسحقون في ثلاثة فاقبل استحقاقها من وقت الوجوب فلا يضرهم حدوث غنى
أو غيبة لاحدهم بل حقه باق بماله اه قال الكردى ويبحث في النصفة انهم يمكنون ما بينهم على
قدر حاجتهم قال ولا شافى ما نأى من الاكتفاء بمثل معقول لاحدهم لان عمله كاهو ظاهر بحث
لامالك الخ أى حيزاً ذواعى لثلاثة اه (قوله أو بعض الاصناف الخ) أى والبعض الآخر ليس
محصوراً (قوله وقت الوجوب) ظرف متعلق بمحصور بعدهم (قوله استحقاقها) واو الجمع عائدة على
الثلاثة فاقبل من كل صنف والاضمير البارز عائد على الزكاة وقوله في الاولى هي صورة انحصار كل
الاصناف (قوله وما يخص الخ) معطوف على منقول استحقاقها والتقدير واستحقاقها ما يخص
المحصورين ولا يخفى ما فيه اذ يقيدان المستحقين غير المحصورين مع انهم منقسمون وكان المناسب
والانحصار أن يقول أو ما يخصهم منها في الثانية هي صورة انحصار بعض الاصناف والمعنى أن
المحصورين من الاصناف في الصورة الثانية يستحقون ما يخصهم من وقت الوجوب وأما غيرهم من
بقية الاصناف فلا يستحق حصته الا بالثمة والحاصل ان انحصار كل الاصناف استحقاقها من وقت
الوجوب وان انحصار البعض دون البعض فليس حكمه نعم العامل بمالك بالمعمل كاجر عن الروض
(قوله من وقت الوجوب) متعلق باستحقاقها بالنسبة للصورتين أى استحقاقها من وقت الوجوب
أى لم يكونها من حيث عملها كما يستقر او ان لم يقضوها فليس التصرف فيها قبل قبضها الا
بالاستبدال عنها والارامها وان كان هو القياس اذ الغالب على الزكاة التعدد كذا في النصفة
والهامة (قوله فلا يضر الخ) يرتفع على استحقاقهم لها من وقت الوجوب أى انه اذا كان العبرة في ذلك
بوقت الوجوب فلا يضر ما يحدث بعده من غنى أو موت أو غيبة عن محل الوجوب (قوله بل حقه) أى
من حدث له الغنى أو الموت بعده الوجوب وقوله باق بماله أى لا يتغير بما حدث (قوله في دفع نصب
الخ) مفرع على كون الحق باقياً أى فان كان باقياً بالنسبة لموت فقيد دفع نصبه لو ارته وان
كان غنياً وقوله وان كان هو المزمع أى وان كان ذلك الوارث هو المالك مان كان الميت أح
استحق زكاة اخيه ثم مات وورثه اخوه المالكى فانه يستحق نصب اخيه الميت من زكاة نفسه وحينئذ

لا التسوية بين آحاد
الصنف بل تنب
واختار جماعة من
أئمتنا جواز صرف
الفطرة الى ثلاثة
مساكين أو غيرهم
من المسحقين ولو
كان كل صنف أو بعض
الاصناف وقت
الوجوب محصوراً في
ثلاثة فاقبل استحقاقها
في الاولى وما يخص
المحصورين في الثانية
من وقت الوجوب
فلا يضر حدوث غنى
أو موت أحدهم بل
حقه باق بماله
فدفع نصب الميت
لوارثه وان كان هو

على فيه بقوله ان لم يكن في خمس الخمس ما يغنيكم وقد منعوا اكلهم من خمس الخمس فلم يبق للمنع الا جزء
عليه وهو لا يقتضي التحريم لكن ينبغي ان يدافع الهم ان بين لهم ان ازاكافتر بما يتورع من دفع
الهم اه وهذا القول هو مذهب المالكية كافة في حاشية الجمل عنهم ونحوه لو عاينوا الشيخ عبد
الساقي الزرقاني على الشيخ خليل ثم المتعدد عدم حرمه صدقة التطوع على آله وانحصار الحرمه
بما فرض ان اعطوا من بيت المال ما يستحقونه ولا اعطوا منهم ان اضر بهم الفقر كما في الوفاق ووجبت
لهم الصدقة كما في الباجي بل اعطاهم حيث اذ فضل من غيرهم وكلام الباجي ظاهر اه (قوله)
خير ان هذا الخ أي وخير لما كرم على ٣ ابن العباس انه ما ان النبي صلى الله عليه وسلم
يستعمله على الصدقة فقال ما كنت استعملك على غسالة الايدي وخير الميراثي انه حصل الله عليه
وسم قال لاجل لمك وهل البت من الصدقات شيأ ولا غسالة الايدي ان لم يكن في خمس الخمس ما يغنيكم
او يغنيكم أي بل يغنيكم وقوله ولا غسالة الايدي عطف على ما قبله اي لا غسالة الايدي ووجبت
منه من هنا والمراعاة التفرع عنها (قوله اي ان كوت) تفسير للصدقات وان كان له رتبهم ان المراد
بالصدقات ما يشبه صدقة التطوع مع انها جعل لهم كما يصرح به (قوله انما هي وما انما اس)
أي لان مقامها في الاموال يدنسها كما يدنس الثوب الوسخ والوسخ جمع وسوس وهو ثوب مريب
الثوب وغيره من قلة الثمن اه يجرى (قوله قال شيخنا) أي في الصدقة وعبارته وكما تجوز
واجب من النذر والكفارة ومنها انما الفسك بخلاف التطوع وحرم عليه صلى الله عليه وسلم
لان مقامه اشرف وحلت له الهبة لان انما الفسك بخلاف الصدقة ه ومنه في انهاء تعديراته
وكان كاه لا واجب كنذر وكفارة فانه على انه سبب النذور سبب احاد الشريعة ووجه
احتياطه بان يخذل جمع ذلك من افقائه لئلا يمتنع عليهم الاخذة لوجبة واخره في حرم
أخصه التطوع اه (قوله بخلاف التطوع والهدية) أي فانما يجوز الهدية لا الصدقة بخلاف
ان التطوع لا يجزى لوانما يجزى لآله فقط كما به من عبارة الصدقة فاما في يجرى ارجح من
ه هنا حرمه الصدقة بن عليه صلى الله عليه وسلم وحرم صدقة الفرض دون الصدقة على آله دون
النوى لاجل الصدقة لاجل مجد لا فرضها ولا تنفلها ولا لهم ان يولي اقوم منه اه (قوله)
شفي معطوف على كافر أي او عطا الفتي (قوله وهو من له كراهة لعمره له) في صدقة
مدل بكفيه الامر الغالب بحيث يجوز عليه لمع كل ردم بكفيه (قوله ريد من له) في صدقة
لاهم (قوله او الكسب) معطوف على كراهة أي من له الكسب وقوله لا يولي صدقة
قيد من وغيره بالاول ما اذا كان له كسب حرم كان يصنع له فهو حرمه وانما في غير ذلك
لا يبره قسما ويعطى من ان كوت (قوله او ما في الخ) معطوف على كراهة أي في صدقة
شكفي للفقرة وهو ما فر ابو زرجة وفي اضافة عليها تعيد ولا فقي في صدقة ما غيب حيث
وذ كر هذا بعد الفتي من ذكر الخاص به امام اذا لم يكن شي يعضو عبارة ارمو قوسون نمر
انكر نفقته او استهلك كان ولا ان لم يكن نفقة عود غني اه ودوله نفقة قريب اي وحده وهم
نفقة الاحل لم يعمو لكس نفقة الزوج ووجهه كما يستفاد من لسان مدهد مخرج النفقة
ببر واحدة كنفقة البنت على اخيه ولو لم يكن له نفقة (قوله اصل الخ) اي باقر في صدقة
مخفى المكي (معه مخرج) هذا لا يفهم من كلامه في حاشية فنان وهو صدقة
وجستود المكي ان يدرج النفقة كالكس في صدقة كراهة (قوله فخر) في صدقة
في ومكي بالنفقة وقد عطف هذا على حرمه من حرمه وهو مخرج
وذلك كما هو عاينه بقوله انما يدرج في قوله او يجرى (قوله باقر في صدقة)
كانت أي الاعطاء أي لا تقع بذلك هرعين عدم انزاله ولا خصم (قوله ما كان

خير ان هذه الصدقات
يجوز كوت انما هي
لوجه ان سوانها
لا تجزى لغيره ولا يجرى
ولما فيها ووجوه
كل واحد كانه
ويستحق ان ينفق
لنذر وع
(قوله) وهو من له
كراهة لعمره له
من ردمه وقيل
في صدقة
كسب المكي
مدل (قوله كسب)
وهو قريب من
مدل في قوله
روى في قوله
نفقة مخرج اه
في حاشية
وقوله في قوله
صدقة

كان لا يشغلهم بما هو أهم كقتال الكفار أعطوا من الفداء نعمة لا من الزكاة أو قتال
 البغاة حاز أعطاهم من الزكاة وان كان لغیر ذلك كانت غلهم بالماضي ومحاربة المسلمين فلا يجوز
 أعطاهم شيئا من الزكاة ومن أعطاهم منها شيئا لم تزد منه ويجب على كل ذي قدر متعوز جره
 عن ذلك يدهم ثم لسانه والله أعلم اه (قوله الا ان علم) أي الدافع وقوله أنه أي الفاسق وقوله يستعين
 بها أي في كادته وقوله على معصية كثر انجرها (قوله فيجزم) أي الدفع له (قوله وان أجزأ)
 أي دفعه له قسرا أذمة المالك (قوله تتمة في قدمة لعنمة) أي في بيان فدية الغنمية أي في بيان
 قدمة الفداء أيضا وقد أفردها الفقهاء بترجمة مستقلة واختلافوا في وضعها فعضو وضعها عقب
 باب الودعة وقبيل قسم الصدقات وبعضهم عقب كتاب السر والمؤلف لما ذكر قسم الصدقات هنا
 ذكر معه قسم الفداء والغنمية لما بينهما من المناسبة لأن كلاهما جمع الامام ويرفعه والغنمية ففعله
 بمعنى مغفولة من الغنم وهو الرمح والفداء مصدرا فاذ راجع ثم استعمل في المال المأخوذ من
 الكفار والمشهور وتعارفهما كما هو صريح كلام الشارح وقيل كل منهما يطلق على الأخر إذا
 أفردها جمع بينهما افتراضا كالنقير والسكين الأصل فسمي أنه ما أفاض الله على رسوله وآتوا علوا
 انما غنمتم من شيء ولم يجلد الغنائم لاحد قبل الاسلام بل كانت الانبياء اذا غنموا ما لاجمعه وقتا في نار من
 السماء تأخذ ثم أحلت للفداء صلى الله عليه وسلم وكانت في صدر الاسلام خاصة لانه كالتغلبين
 كلهم نصرة شويعا قبل اعظم ثم نسخ ذلك واستقر الامر على ما يأتي (قوله ما أخذناه) أي معاشر
 المسلمين وهو قيد أول شرح به ما أخذنا الذميين من أهل الحرب فإنه ليس بغنمة وقوله من أهل
 حرب متعلق بأخذنا وهو قيد ثان خرج به ما أخذناه من الذميين وما أخذناه عن لم تبلغه الدعوة
 أصلا أو دعوته ونشأ وكان متصفا كالأبدن حق فهو ليس بغنمة وما لهم برأيه فخرج به أيضا
 ما أخذناه من المرتدين فإنه في هؤلاء ليس بغنمة وقيد بعضهم أهل الحرب بكونهم أصليين وأن خرج
 المرتدين ولا حاجة إليه لأن المراد من أهل الحرب ما كانوا أصليين (قوله فورا) صفة لموصوف
 محذوف أي أخذنا قهرا بان كان بإيجاف أي اسراع خيل أو يقال أو ابل أو سغن وهو قيد ثالث
 خرج به ما أخذناه منهم صلحا فهو في كسائي واسقط قيدا راعا وهو أن يكون المال الذي أخذناه
 منهم ملكا لهم وخرج به ما إذا لم يكن كذلك كان أخذناه أهل الحرب من المسلمين قهرا ثم أخذناه
 منهم فيجوز له المال كله والمأصل ان الغنمية هي مال أو اختصاص أخذنا المسلمون من كفار
 أصليين حربيين ما لم يكن له قهرا أي قتال أو إيجاف لموصولي أو ابل (قوله والا) أي وإن لم تأخذ
 من أهل الحرب قهرا ما إن أخذناه من غيرهم وأخذناه منهم لا قهرا فالأول كالجزية المأخوذة من
 الذميين وكالمال المأخوذ من المرتدين والثاني كالذي صالحوا عليه وقوله فهو في أي فها أخذناه
 عن ذكر هو في واجبه جواب الشرط (قوله ومن الأول) أي الغنمية (قوله ما أخذناه) (الح)
 فيه ان العصر يغيب السابق للغنمية لا يشمل ما ذكر لان المرادنا قهرا ما كان بقول أو إيجاف خيل
 أو ابل وهذا ليس كذلك ويمكن أن يقال المراد بالقهر ما ينهل الحقيق والتزيلي وهذا من الثاني
 لأنه لما خاطر نفسه ودخل دارهم على هذا الوجه ينزل منزلة القهر بالقتال ويحسوه وقوله من
 دارهم أي الحريير وهو ليس بقيد فله ما أخذناه منهم بذراحيث لا أمان لهم وقوله اختلاسا
 هو الاختلاف بسرعة على غفلة سواء كان من حر زمته أم لا وقوله أو سرقة هي لغة أخذ المال
 غنمية وشرا أخذ غنمية من حر زمته فهو أخص من الاختلاس (قوله على الأصح) متعلق بما
 تعلق به قوله ومن الأول أي ان كونه من الأول مبني على الأصح والى الحقيقة لأن تغير بره بنفسه قائم
 مقام القتال ومن لم يؤخذ منه سوما ثم هرب أو وجدته أخص به بوجه ما به المال يكن فيه تغير لم
 يكن في معنى الغنمية (قوله خلافا للفرز إلى الح) بيان لمقابل الأصح (قوله وإمامه) أي امام

الان علم أنه يستعين
 بها على معصية
 فيجزم وان أجزأ
 (تمت) في قدمة
 الغنمية ما أخذناه
 من أهل حرب قهرا
 فهو غنمية والاقهرو
 في ومن الأول ما
 أخذناه من دارهم
 اختلاسا أو سرقة على
 الأصح خلافا للفرز إلى
 وإمامه

الغزالي أي شخصه وهو امام الحرمين (قوله حيث قال) أي الغزالي والامام (قوله أنه) أي
 ما أخذنا من دأريهم اختلاسا وسرقا (قوله بالانتمس) ذكره تا كيدوا لافعل من كونه
 مختصا بالانتمس أنه لا يختص (قوله الاجماع عليه) أي على ما لا آمن أنه مختص بالانتمس
 (قوله ومن الثاني) أي الثاني (قوله جزية) هي ما أخذت من أهل الذمة في مقابلته كتنازع
 قتلهم وأمرهم يدان وأمتلها الخراج وهو ضرب على الأرض ما لحقوا على أهلها ولو سكنوها
 بشئ معلوم فهو حينئذ اسر ولا يسقط باسلامهم (قوله وعشر تجارة) يعني ما أخذ من أهلها سواء
 سواى العشر أم لا (قوله وتركة مرتد) وكذا تركه كافر معصوم من ذمى ومعاهد ومؤمن إذا
 لم يكن له وارث أصلا فإن كان له وارث أخذ ما له سواء كان مستغرا أم لا ويرد على غير المستغرق
 كثبت لان الرد لا يختص بالمسلمين اه شق (قوله ويبدأ) أي وجوبا وقوله في الغنمية أي
 في حال قسمة الغنمة أو من الغنمة ففي اماراتية على معناها أو بمعنى من (قوله بالسلب)
 بفتح اللام هو لغة الاختلاس قال في القاموس سلبه سلبا وسلبا اختلسه وشربا أخذ ما يتعلق
 بتقيل كافر من ملابس ونحوه يطلق شرعا أيضا على نفس المأخوذ وعليه الشارح حيث قال
 وهو ملابس الخ (قوله للقاتل) منعطف معطوف على يبدأ أي ويعطى لا تاتل خبر
 العحصين من قتل قتيلا فله سلب والمراد بالقاتل كل من ركب غير أياكفى بشر كافر في حال الحرب
 بأن ترزق قوته كان يغفأ عينيه أو يقطع يديه أو رجليه أو يأمره فالمراد به ما به الحقيقة والمجاز
 فلوروى كافرا وهو في حصن أو في صف المسلمين فلا سلب له لأنه لم يرتكب الفرار به عومه على
 ما كنفار (قوله المسلم) نزع به الكفار فلا سلب له ولو ضميا إذن له الامام وذ كثر المؤلف من شروط
 استحقاق القاتل للسلب شرطا واحدا وهو ما ذكره وبقي شروط وهي كون المقتول غير منهي من
 قتله كصلى وأمره بقتل القاتل قالنا لا اسقط سلبه ما كونه غير عين أي جاسوس ولا غنم ولا كونه غير
 رقيق لكافرو وتقدم شرط يؤخذ من تعريف القاتل وهو ركوب غير أياكفى بشر كافر (قوله بلا
 تخمس) هذا علم من قوله للقاتل ذكره تا كيدوا لعدم تخمس السلب وهو المشهور للحدث
 السار ومقابلته أنه تخمس فاربعة أخماسه للقاتل وخمس لاهل التي أفاده الصبري (قوله وهو) أي
 السلب (قوله ملابس القاتل) أي ما شأنه أن يلبسه القاتل - واه كان لا يسأله بالفعل أو كان قد
 نزعها أو قاتل عرياناً في البر أو البحر على المعقد وشمل الملابس الثياب والخف (قوله وسلاحه) أي
 القاتل والمراد به آلة الحرب كدعرج ورمح وسيف ولو تعددت من نوع كسيفين فأكثر ورمحين
 فأكثر فقال بعضهم بأخذ الجميع وقال بعضهم لا يأخذ من كل نوع الا واحدا وهو المعتبر لكن
 مختار واحد منها ولذلك قالوا لو تعدت الجنائب اختار واحدة منها لان كل واحدة منها جنابية من
 أزل منتهى أي قوته وهكذا كل ما تعدد من نوع واحد أي فختار واحدا منها على القول بأنه
 لا يأخذ من كل نوع الا واحدا وهو المعقد أفاده الجاوري (قوله ومركوبه) أي ملو بال قوة كان قاتل
 را حلا وعنه يهدى أو يبدع غلامه والمراد به ما يشل الفرس والجمال والحمار (قوله وكذا سوار الخ) أي
 ومثل ما ذكر من الملابس والسلا - في كونه من السلب ما ينز به في الحرب لا غنمة المسلمين من
 سوارى الامر ان شوية قاتلت أول جمل لانهم لا يعتقدون تحريمه وهو ما يجعل في البدن مطقة وهي
 ما يشد الوسط وخاتم وهو ما يجعل في الاصابع وطوق وهو ما يجعل في العنق (قوله وما يؤن)
 عطف على السلب ولو به يتم بدل الواو لكان أولى لأن انما جاء بعد السلب والمراد أنه بعد انما نزع
 السلب من الغنمية يخبر بها ما يؤن اللازمة كونه الحفظ والنقل وأجرة الجمال والكيال والوزان
 وغير ذلك مما يصرف بها ويحمله ان لم يكن هناك منطوق بها ولا يجوز انما جاء بها (قوله
 كاجرة جال) ولا بد أن تكون قد راجعة المثل لا يزيد منها قال في الغنمة ولا يجوز له انما جاء بها

حيث قال أنه مختص
 بالانتمس بالتخمس
 وأدى ابن الرقعة
 الاجماع عليه ومن
 الثاني جزية وعشر
 تجارة وتركه مرتد
 ويبدأ في الغنمة
 بالسلب للقاتل المسلم
 بلا تخمس وهو
 ملابس القاتل
 وسلاحه ومركوبه
 وكذا سوار ومنطقة
 وخاتم وطوق
 وما يؤن كاجرة جال

منطوع ولا مأكر من أربعة المثل لأنه كولي اليمين اه (قوله ثم يخمس باقيا) أي ثم بعد استخراج
السلب والمؤمن يخص الباقي أي يجعل خمسة أقسام متساوية ويؤخذ خمس رفاع ويكتب على
واحدة ثلثة تعالى والمصالح وعلى أربعة ثلثاين ثم يدرج في بنادق متساوية من ملين أو شمع ويخرج
لكل خمس رقة فمناخرج لله والمصالح جعل بين أهل الخمس على خمسة وقسم مال الثمانين قبل
قسمة هذا الخمس لكن بعد اقراره بقرعة كما عرف اه شرح الشرح يتصرف والتولي ذلك الأمام
أو نائبه ولو غزت طائفة ولا أمر فمهم من جهة الأمام فكموا في القسمة واحدا أهلا بصحت والأفلا
(قوله ولو عقارا) أي ولو كانت الغنمة عقارا وانما كان العقار غنما الحزم بخلافه التي في فان الأمام
يضم فيه بين قسمته كالنقل وقفه ويدهم وقعة غلبه في الوقف ومنه في البيع لأن الغنمة
حصلت بكمهم وقطعهم فلكوها بشرطه بخلاف التي فاته أحسان جاء اليهم من خارج فكانت
المعروفة إلى الأمام فانه سم (قوله إن حضر الوقعة) الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر أربعة
أي بأربعة الأشخاص تعطين حضر الوقعة أي شهدة أي بنية القتال وإن لم يقاتل أول من ينشئه
ولكن قاتل كاحير لحظ أربعة وتابر ومخترق لقول أبي بكر وعمر رضي الله عنهما إنما الغنمة لمن
شهد الوقعة ولا يخالف لهما من العصاة ولا ان التصديق به لجهاد ولا ان الغالب ان المحصور يخرج اليه
ولأن فيه تكثير سواد المسلمين وفي معنى من حضر جاسوس وكين ومن أخر الحرس العسكري من
هجوم العدو (قوله وإن لم يقاتل) أي تعطين حضر الوقعة ولو لم يقاتل لكن بشرط أن يكون حضر
بنية القتال كاعت (قوله فما أحد) أي من حضر الوقعة وهذا من جهة حديث ذكره في فتح الجواد
وعبارته وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم قد سئل عن الغنمة لله نسبا وأربعة أقسامها الفيس فما
أحدا ولي به وقوله أولى به أي سأذكر من أربعة الأشخاص (قوله لأن لحقهم) ظاهره أنه معطوف
على أن حضر الوقعة وفيه أنه نصير التقدير لأربعة أشخاص لأن لحقهم أي ليست الأربعة الأشخاص
ثابتة لأن لحقهم وهو ما قد نبوت بعضها لهم وليس كذلك إذا علمت هذا فأول ما جعل الجار والمجرور
متعلقا بمحذوف مناسب والتقدير لا سهم من أربعة الأشخاص بل حتى من حضرها بعد انتضاها
لأن الله جاعلها لتكون لمن شهد الوقعة وهذا لم يشهدوا خرج بقوله بعد انتضاها ما إذا خلق قبل
انتضاها فبهم فبما غنم بعد حوقه لا فبما غنم قبله وءادة الترددون من لحقهم بعد انتضاها
ولو قيل جمع المال فلا شيء لم يخلاف من لحقهم في انتضاها لكن لا شيء لم فبما غنم قبل حوقه اه
(قوله وأد قبل جمع المال) غايته لعدم إعطاء من لحق بعد الانتضاء (قوله ولأن مات الخ) أي ولا
بهم من مات فالجار والمجرور متعلق بمحذوف أيضا كالذي قبله وقوله في أثناء القتال قبل الحيازة
قد ان خرج بالاول ما إذا مات بعد القتال ولو قبل الحيازة فانه سهم له ويعطى لوارثه وخرج بالثاني
ما إذا مات في الأثناء بعد حيازة شيء فانه سهم له منه وعبارته للتأخر مع شرح مر ولومات بعضهم
بعد انتضاها فحقه لوارثه وكذا لومات بعد الانتضاء للقتال وقبل الحيازة في الأصح لوجوه المتفق
للتعليق وهو انتضاء القتال ولومات في أثناء القتال قبل حيازة شيء فالذهب أنه لا شيء له فلا حق لوارثه
في شيء أو بعد حيازة شيء فله حصته منه اه (قوله على المذهب) قال الحلبي والطريق الثاني فيه
قولان أحدهما أنه يستحق بحضوره بعد الوقعة والطريق الثالث ان حصلت الحيازة بذلك القتال
استحق أو بقتال جديد فلا اه (تمت) ما علم أنه يعطى من أربعة الأشخاص للقتال وهو المقاتل على
مرس ثلاثة أسهم سهمان لفرسه وسهم له والراجل وهو المقاتل على رجليه سهم واحد بل لفرسه صلى الله
عليه وسلم يوم خيبر ولا يرد أعطاه صلى الله عليه وسلم سلة من الأكوع سهمين في وقعة لانه صلى الله
عليه وسلم رأى منه خصوصية اقتضت ذلك ولا يعطى منها إلا ان استكملت فيه ستة شروط الإسلام
والبلوغ والعقل والحرية والد كورية والعتقة فان احتل شرط منها بان كان من حضر القتال

ثم يخص باقيا
فأربعة أشخاص أولو
عقار المرن حضر
الوقعة وإن لم يقاتل
فما أحد أولى به من
أحدا لأن لحقهم
بعد انتضاها
ولو قيل جمع المال
ولأن مات في أثناء
القتال قبل الحيازة
على المذهب

صغير أو جثثنا أو رقيقنا أو أنثى أو غنم أو أوزننا فلا يعطى شيئا كما لا بل مرضه له والجميع لغة العطاء
 التبادل وقمرنا في دون سهم ويحسد الامام في قدره بحسب ربه فغير يد المقاتل على غير مولا أكثر
 قتلا على الأقل قتلا والغارس على الرجل والمرأة التي تدأوى الجرحى وتسقى العطشى على التي تحفظ
 الرجال (قوله وأربعة أنجاس التي مات) الأولى أن يستوفى الكلام على الغنمية ثم ينقل إلى موضع
 المؤلف أفرد به ترجمة مستقلة (قوله للمرصدين الجهاد) أي الممتهنين المعبدين له تعين الامام لهم في
 دفعهم المرتزقة مع ما يذلل لانهم أرسدوا أنفسهم لانسب عن دين الله ووطنوا إلى رزق من مال الله
 تعالى وخرج بهم المتطوعة بالقرى واذنواشطوا فيعطون من الزكاة لمن إلى (قوله ونسهما) أي التي
 والغنمية أي الخمس الناجم منهما يخصم أي يجعل خمسة أسهم (قوله سهم للمصالح) قال في النسخة
 وهذا السهم كان له صلى الله عليه وسلم ينتفع منه على نفسه وعياله ويدخر منه مؤنة سنة ويصرف
 الباقي للمصالح كذا قاله الأكثرون قالوا وكان له الأربعة الأجزاء الأربعة في مالها كان يأخذ
 إحدى عشر وعشرين من خمسة وعشرين قال الرازي وكان يصرف العشرين التي للمصالح ليعمل وجوبا
 وقيل ندبا وقال القرطبي وغيره بل كان التي كله له في حياته وأما خمس بعده موته (قوله كسدنفر)
 أي شعبه بالمال الحر بوالقرى أو التفرم موضع الخوف من طرف بلاد المسلمين التي تملك بلاد المسلمين
 وفي المصالح الثغر من البلاد الذي يخاف منه هجوم العدو فهو كالثقة في الحائط يخاف هجوم السارق
 منها والجمع على ثغور مثل فلس وفلوس اه (قوله وعمارة حصن) أي كالتقعة ويجمع على حصون
 وقوله ومسجد أي وعمارة مسجد (قوله وأرزاق القضاة) أي قضاة البلاد فيعطون ولو أنعماء لا فضاة
 العسكري وهم الذين يحكمون لاهل الأرض في مغازيهم فيزفون من الأجزاء الأربعة لاهل خمس الخمس
 (قوله والمستغنيين بعلوم الشرع) أي وأرزاق المشتغلين بما ذكره وقوله ولا أنعماء أي علوم الشرع
 كالنحو والعرف (قوله والأئمة والمؤذنين) أي أئمة الساجدة ومؤذنها ومثلهم كل من يشتغل عن نحو
 كسبه مصالح المسلمين كمن يشتغل بفتح الزماني وحفر القبور لهم نفعهم (قوله وبطي) بالبناء الجعول
 هؤلاء أي القضاة ومن ذكر بعدهم وقوله مع التي أي مع كونهم أئمة (قوله مارة الامام) مقبول
 ثان ليعطى أي يعطى التقدير الذي راء الامام للخدمة ويختلف بضييق المال وسعته (قوله وبج تقديم
 الخ) مقابل لهدوف تقديمهم الامام بهذا السهم كل الافراد ان وفيهم فان لم يرف قدم الامام
 فالاهم وقوله عماد كراي من المصالح (قوله وأهمها) أي المصالح وقوله الأول أي سيد الثغور
 (قوله ولومنع هؤلاء الخ) أي ولومنع الامام القضاة ومن ذكر بعدهم حقوقهم من بيت المال
 وقوله وأعطى أحدهم منه الفل عمل مبني الجعول وما بعده ثابت فاعل أي أعطى غير الامام أحد
 المستحقين من بيت المال ومثل الاعطاء أخذت بنفسه (قوله مالم يرد على كفايته) فان زاد فلا يجوز
 له أخذ أكثر انما لو قال جازله أخذت كفايته لا أكثر انما كان أولى (قوله على المعتد) مقابلة أقوال
 القول الأول منها لا يجوز له أخذ أصلا تأنيها يأخذ كفايته يوم بيوم تأنيها يأخذ كفايته سنة وعارة
 التفتة فائدة منع السلطان المستحقين حقوقهم من بيت المال في الاحياء قليل لا يجوز لأحدهم أخذ
 شيء منه أصلا له مشترك ولا يدري حصته منه وهذا غلو وقيل يأخذ كفايته يوم بيوم وقيل كفاية
 سنة وقيل ما يعطى اذا كان قدر حقه والباقي من مظلومون وهذا هو القياس لأن المال ليس مشتركاً
 بين المسلمين ومن ثم من مات وله فيه حق لا يستحقه وارثه اه وخالفه ابن عبد السلام فتح الثغر
 في الاموال العامة لاهل الاسلام ومال الهاتين والانتام اه (قوله وسهم لاهلنا والمطلي) أي لبي
 هاشم ولبي المطلي أي وبناتهم دون غيرهم من أبناء عدينا وذلك لانه صلى الله عليه وسلم وضع
 سهم ذوى القربى الذي في الآية بينهم دون بني عبد شمس ونوفل يحيى عن ذلك ما سألوه ان يعطهم
 بقوله نحن وبنا المطلي أي واحد وشريك بين أصابعه واه الجتاري أي لم يفرقوا بيني هاشم في نصرتي

وأربعة أنجاس التي
 للمرصدين الجهاد
 ونسهما يخص
 سهم للمصالح كسد
 ثغور وعمارة حصن
 ومسجد وأرزاق
 القضاة والمستغنيين
 بعلوم الشرع
 ولا أنعماء مؤذنين
 والائمة والمؤذنين
 ويعطى هؤلاء مع
 القس مارة الامام
 ويجب تقديم الامم
 بما ذكر وأهمها
 الاول ولومنع هؤلاء
 حقوقهم من بيت
 المال وأعطى أحدهم
 منه شيئاً حاربه الاخذ
 مالم يرد على كفايته
 على المعتد وسهم
 لاهلنا والمطلي
 للذكر

طلى الله عليه وسلم جاهلية ولا اسلام حتى اتمت له رسالة نصره وذنوبه بخلاف بني الاخرين
 بل كانوا يزعمونه والعرفق بالانساب بالنسب الى الابد لا يعطى اولاد البنات شيئا لهم ليسوا من
 الاول ولذا لم يعط صلى الله عليه وسلم ازيد من عشرين رضى الله عنهم ما عدا ان امهم ماهاشيون ومن
 بنى المطلب امامنا الشافعي رضى الله عنه فانه مطلق والى صلى الله عليه وسلم ماهاشي (قوله لاذكر
 منهما) أى الهاشمي والمطلبي وقوله مثل خذ الاثنين أى مثل نصيبهما كالاربعة شجاج امه استحقاق
 بقراءة الاب (قوله ولو اغنياء) أى ولو كانوا اغنياء فاتهم يعطون وذلك لا لطلاق الاستيلاء عطاءه صلى
 الله عليه وسلم العباس وكان غنيا (قوله وسهم للفقراء البتة) المراد بالفقراء ما يشغل المساكين
 لانها اذا افترا فاجعوا واذا اجعوا افتروا ولا بد في ثبوت اليتيم والاسلام والفقراء من بينه وكذا في
 الهاشمي والمطلبي واليتيم هو الذي لا أب له وان كان له جد ولو لم يكن من اولاد الميرتفة يدخل فيه ولد
 الزنا واليتيم لا يقطع على الاوجه لانهم لا ينفقون فقد ابيته على ابيه في بنة في بيت المال مثلا ما فاقد
 الام يقال له منقطع وفائدة ذكرهم مع اندراجهم في المساكين عدم حرمانهم وافرادهم بخصم
 كامل كذا في التحفة (قوله وسهم للمساكين) المراد به ما يشغل الفقراء ما تقدم والمراد به غير اليتيم اما هو
 فيعطى من سهم البتة فقط وعبارة شق ولو اجتمع وصفان في واحد اعطى باحدهما الا ان يفرق
 مع القرابة نعم من اجتمع فيه يتم ومسكنة اعطى باليتيم فقط لانه وصف لازم والمسكنة منفكة اه
 (قوله وسهم لاس السبل) وهو خاص الاسهم الخمسة واعلم انه يشترط في الجميع الاسلام (قوله
 ويجب) أى على الامام او نائبه تعميم الاصناف الاربعة وهم نواهيهم والمطلب والفقراء البتة
 والمساكين وان السبل ويكفي تعميم الاصناف بحسب تعميم اقدمهم (قوله حاضرم) أى
 محل التي والفتيمة وقوله وعاءتهم من محل التي محل التي والفتيمة (قوله نعم يجوز التفاوت بين
 آحاد الصنف) استدراك على وجوب التعميم بين الاصناف وقوله غرضوى القرى أى فانه لا يجوز
 التفاوت بين آحادهم وذلك لامتداد القرابة وتفاوت الحاجة المعترضة في غيرهم (قوله لا بين الاصناف
 أى لا يجوز التفاوت بين الاصناف في الاعطاء (قوله ولو قل الخ) لو ادخل أداة الاستدراك عليه
 وحذفها قبل قوله يجوز التفاوت الخ لكان أولى الا محصل لها هناك ولها عمل هنا فتنه (قوله بحسب
 نوع) أى هم الامام او نائبه به جميع المتحققين وقوله لم يسد مسدا حواويل الثانية أى لم يبق موقعا
 من حاجتهم (قوله خص الخ) جواب لاولا وتى وقوله به أى هذا الحاصل (قوله ولا لهم) أى لا يعطيه
 لجميع المستحقين (قوله للضرورة) أى الحاجة وهو علة تخصيص الاحوج به وجبته تسكون
 الحاجة مخرجة وان لم تكن معتبرة في الاستحقاق لما مر من انهم يعطون ولو اغنياء (قوله ولو فقد
 بعضهم) أى الاصناف الاربعة (قوله وزع سهمه على الباقي) أى اعطى نصيبه موزعا على
 الباقيين كما في الزكاة (قوله ويجوز عند الامة الثلاثة) أى الامام أى خمسة والامام مالك والامام اجد
 ابن حنبل (قوله صرف جميع خمس التي الى المصالح) التي في التحفة والنهاية والمطلب صرف جميع
 التي الى المصالح لا خمسة فقط وعبارة الاخير فيخصر جميعه أى التي خمسة اخصاس مساوية
 كالفتيمة خلافا للامة الثلاثة حيث قالوا لا يتخمس بل جميعها صالح المسلمين اه وقوله خلافا للامة
 الثلاثة كتب الجبري ما نصه حاصل مذهبهم انه يوضع جميعه في بيت المال ويصرف على خمسة
 المذكورين وعلى غيرهم من المصالح ولا يعطى الميرتفة منه شئ وهذا هو المذهب قبل بوضع جميعها
 لمصالح المسلمين بخلاف الفتيمة فان زبعة اخصاس للفاقين ونفسا للخصمة المذكورين كفتيمته
 اه وكتب ايضا قوله لمصالح المسلمين أى ولا له صلى الله عليه وسلم ويدأهم بنباعتهم لان خمس
 الفتيمة وجميع التي عندهم يوزان في بيت المال ويصرف في مصالح المسلمين عن ذكر في الآية
 وما لم يذكر من رزق العباس والمجاهدين اه قال في التحفة ويؤيد لنا على ان

منها مثل خذ
 الاثنين ولو اغنياء
 وسهم للفقراء البتة
 وسهم للمساكين
 وسهم لابن السبل
 الفقير ويجمع تعميم
 الاصناف الاربعة
 بالاعطاء حاضرم
 وفاتهم عن المحل ثم
 يجوز التفاوت بين
 آحاد الصنف غير
 ذوي القرى لا بين
 الاصناف ولو قل
 الحاصل بحسب نوع
 لم يسد مسدا
 خص به الاحوج
 ولازم للضرورة ولو
 فقد بعضهم وزع
 سهمه على الباقيين
 ويجوز عند الامة
 الثلاثة صرف جميع
 خمس التي الى المصالح

التي يتخمس القيليس على القيمة الخمسة بالنص بجماع ان كل راجع اليان الكفار وانه لان
السبب القتال وعدمه لا يؤثر اه زيادة (قوله ولا يصح شرط الامام من اخذ شيئا فهو له) اي لا يصح
ان يشرط الامام قبل القيمة للجهاد من ان اخذ شيئا من الغنائم فهو له وذلك لان القيمة مشتركة
فيها جميع اهل الوقعة لا خاصة بالآخذ قال قتل وماتل انه صلى الله عليه وسلم فعليه ثبتت بغرض
قوته والقيمة كانت له تصرف فيها بآله اه وسيد كراي شرح هذه المسئلة في اواخر باب الجهاد
مرباعا على صحتها وطه السراي الجاهلية من الروم والهند ولا بأس بد كرهارة هنا تعديا للقيمة
ونصها قال شينا في شرح المهاج قد كثر اختلاف الناس وتاليفهم في السراي والارقاء الجاهلية من
الروم والهند وحاصل معقد منهنا فهم ان لم يعلم كونه غنما لم يتخمس ولم تقسم محل شراؤه وسائر
التصرفات فيه لاحتمال ان أسره السانع له أو لأخرى أو ذى فاته لا يتخمس عليه وهذا كثير لا تدرك ان
تحقق ان اخذ مسلم بغصوة أو اختلاص لم يجز ثم اؤه الا على الوجه الضعيف انه لا يتخمس عليه
بقول جمع معتد من ظاهر الكتاب والسنة والاجماع على منع وطه السراي الجاهلية من الروم والهند
الا ان نصب من يقدم الغنائم ولا حيف شعب من جهة على ما علم ان الغنائم له السلون واه لم يسبق من
أمرهم قبل الاغتنام من اخذ شيئا فهو له الجواز عند الأئمة الثلاثة وفي قول الشافعي اه (قوله وفي
قول بصير) أي شرط الامام ماذر وعليه فكل من اخذ شيئا اختص به (قوله وعليه) أي على
القول بالصحة (قوله وعند أي حقيقة وما لك يجوز الخ) نقل المؤلف عن التابع القزاري في باب الجهاد
أضافه لا يلزم الامام قسمة الغنائم ولا تخميسها له ان يحرم بعض الغنائم ثم قال وروى النووي وغيره
بانه يخالف الاجماع (قوله ان بغض بعضا) أي بغضه عن الاصناف على بعض في العطلة (قوله
فرع) أي في بيان حكم القيمة قبل القيمة (قوله ما غنما) ليس بقيد بل مثله ما اذا دخل
شخص دار حرب واختمس شئ من امواله فانه لا يستقل به بل يتخمس (قوله قبل القيمة)
خلف متعلق بمحصل أي حصل قبل ان يتخمس الامام القيمة وقوله والقيمة الشرعية أي وقيل
القسمة الشرعية وهي ان يعطى الامام كل ذي حق حقه على ما تقر رسا (قوله لا يجوز الخ) جواب
لوقوله له أي بل حصل له ذلك وقوله التصرف أي يبيع أو نحوه مما زيل الملك كالمهنة فمحموز
لهم التصرف بالاكل والشرب مما حصل لهم لكن على وجه الاباحة كالضيف كاصحابه المتباح
في كتاب السر وعبارته مع القصة والغنائم ولو أغنياه وبغيره ان الامام التيسر أي التوسع في القيمة
قبل القسمة واختيار التعلق على سبيل الاباحة لا المالك فهو محصور على انتفاعه كالضيف لا تصرف
فيما قدم اليه الا بالاكل نعم له ان يضيف من له التيسر واقرضه بئله منه باخذ ما يحتاجه لا أكثر
منه والاخر فعنه كالأكل فوق الشبع سواء أخذ القوت وما يصلح به كزيت ومن والحلم ونعمهم
لنفسه لا لغو طه وكل طعام يضافا كله وعلف الدواب تنافسوا ونعمهم ما يحتاجه من حيوان
ما كول اللحم والجمع جواز الفاكهة وطه ما يابسها والحلوى وانه لا يجب قسمة المذبح وانه
لا يختص الجواز بمحتاج الى طعام وعلف وان من رجع الى دار الاسلام ووجد حاجته للاجرة وبعه
بقيمة لزم ردها الى المقتضى على اجتماع الغنائم قبل مجئها اه بخلف (قوله لانه) أي ما حصل له
من القيمة (قوله مشترك بينهم) أي بين الغنائم ولو قال مشترك بينهم بين باقي المستحقين لكان أولى
ادالا أخذ عندنا واحد من الغنائم فالتناسب ان يخص ما أخذ به الاشتراك بينهم وبين غيره وان
كانت القيمة كلها مشتركة (قوله والشريك لا يجوز الخ) من جهة العلة وهو بغيدته لو أخذ له
المستحقون في اخذ قبل القسمة من الامام يجوز له اخذ ما ليس كذلك ولو ابدل العلة لزم كونه من
أصلها بقوله لانه قبل القسمة لا يملك بالاختلاف لكان أولى (قوله ومن صدقة تطوع) لما هي الكلام
على بيان الصدقة الواجبة ثم في بيان الصدقة المسنونة فقال ومن صدقة التطوع والمراد

ولا يصح شرط الامام
من اخذ شيئا فهو له
وفي قول بصير وعليه
الأئمة الثلاثة وعدد
أبي حنيفة وما لك
يجوز للامام ان بغض
بعضا (فرع)
لو حصل لاحد من
الغنائم شئ مما غنما
فصل القيمة
والقسمة الشرعية
لا يجوز له التصرف فيه
لانه مشترك بينهم
وبين أهل المجلس
والشريك لا يجوز له
التصرف في المشترك
بغير اذن شريكه
(وبين صدقة
تطوع)

بالتطوع ما زاد على الفرض لا المسمى المراد في السنة أي وسن صدقة مما زاد على الفرض وبه ينتفع
 ذاقيل الأنصع هذه الأضافة لأن التطوع مراد في السنة المفهومة من سن قصير التقدير وسن
 صدقة السنوة لا معنى له (الحقيقة) قال بعضهم إن الصدقة أربعة حروف صاد ودال وكاف وهاء
 فالصاد منها تصون صاحبها عن مكاره الدنيا والآخرة وقال منها تكون دليلا على طريق الجنة فقد
 صدق الحق والشاف منها لقربه من قرب صاحبها إلى الله تعالى والهاء منها لله دية أي
 صاحبها للأعمال الصالحة ليست وجب لوضوئه الأكبر (قوله لا يضمن ذا الذي يقرض الخ) أي
 ولا يضمنه وما يتفقوا من خبر يوفى الديار لا تطلمون وأما آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم
 مستخلفين فيه فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أبو كبير قال في النصارى بعد ذكر قوله تعالى
 فضاغفه وله أجر كريم فاستشعر في نفسه هذا الأجر الذي مع الله كبريا وكريما أي أجره
 وكذلك المضافة التي لم يحصرها الله بعد في قوله فضاغفه له وفي آية أخرى أضاعا كثيرا فاعطى
 الكثير ولم يجعلها إلى حد فاقى رغبته من أن الجواد الكريم يزيد على هذا الترتيب فافهم
 لا يعقل عن ذلك ولا يفهم آياته حتى غلب عليه العمل له واستولى عليه الشغاعا عنده من فضل
 الله حتى ربما انتهى به ذلك إلى منع الحقوق الواجبة فضلا عن التطوع والصدقات فلو كان هذا
 وتبر الأيمان قليلا ولا كثيرا كان ذلك أجل به وأحسن له اه (قوله وللأحداث الكثيرة الشهيرة)
 منها قوله صلى الله عليه وسلم كل امرئ في ظل صدقة حتى يفصل بين الناس ومنها قوله عليه الصلاة
 والسلام اتقوا النار ولو بشق تمرة فإن لم تجدوا فكلمة طيبة وقال عليه الصلاة والسلام الصدقة
 تطفيئ الخبيثية كما يطفئ الماء النار وقال عليه الصلاة والسلام تحشر الناس يوم القيامة أعرى
 ما كانوا قط وأعطش ما كانوا قط وأنصب ما كانوا قط عن كس الله كساد الله ومن أطعم الله أطعمه الله
 ومن سقى الله سقاها له الحديث وأما بقوله أن يفعل ذلك لمخلصا لوجه الله من غير رياء ولا ترفع
 للناس ولا طلب مجده منهم وقال عليه الصلاة والسلام من أطعم أخاه حتى يشبع وسقاه حتى يروى
 بآدم الله من الناس سبعة خصال في ما بين كل خنتين حسنة عام وقال عليه الصلاة والسلام ما من
 رجل يتصدق يوما وليه إلا حفظ أن يموت من لدغته أو هدمه أو موت بعته (قاعدة) عن ابن عباس
 رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم إن امرأ من بني إسرائيل كان لها زوج وكان غائبا وكان
 له أوم فاولعت امرأة ابنها ففكرتها فكتب كتابا على لسان ابنها إلى امرأته أن ابنها يفرقها وكان لها ابنان
 من زوجها فلما انتهى ذلك إليها لحقت بأهلها مع ولديها وكان لهم ملك بكرة أطعمهم المسكين ففرها
 مسكين ذات يوم وهي على خيرها فقال طعميني أنت فرجته وأطعمته قرصين وقالت له لا تسلم أحدا
 المساكين قال بلى ولكني هالك أن لم تطعميني أنت فرجته وأطعمته قرصين وقالت له لا تسلم أحدا
 أني أطعمتك فأصرفهما بالحرس ففشوه وإذا بالقرصين معه فقالوا له من أين لك هذا فقال
 أطعمتني فلانة فأصرفها به الهاف قالوا له أنت أطعمته هذين القرصين قالت نعم قالوا لها أواملك أن
 الملك حرم أطعام المساكين قالت بلا لولا جلاك على ذلك قالت رجته ورجوت أن يخفي ذلك فذهبوا
 بها إلى الملك وقالوا هذه أطعمت هذا المسكين قرصين فقال لها أنت فعلت ذلك فقالت نعم فقال لها
 الملك أو ما كنت علمت أني حرمت أطعام المساكين قالت نعم قال لها جلاك على هذا قالت رجته
 ورجوت أن يخفي ذلك فذهبت إليه أن هلك فامر بقطع يديها فقطعوا وانصرفت إلى منزلها وحلت
 ابنها حتى انتهت إلى هجر يجرى فقالت لأحد أبنائها اسقي من هذا الماء فله ط لولدا يسقهما غرق
 فماتت لئلا حردل أخاها يابى فقتل له هذا أخاه وعرف الأسر وميت زوجها فهاها آت فقال يا أمه
 الله ما شأنك ههنا إلى أرى حالك منكرا فقالت يا أمه الله دعني فإن ما شغلني عنك فقال أخبريني
 بحالك قال فقصت عليه القصص وأخبرته بهلاك ولديها فقال لها يا أمه الله أحب إليك أم ولدك أم يديك أم

لانية من ذا الذي
 يقرض الله فراضنا
 وللأحداث الكثيرة
 الشهيرة

ومن أطعم الله أطعمه
 الله هكذا بالأصل
 الذي يابى أن يلم تعرض
 في صدق الحديث
 للصوم حتى يقاسمه
 بقوله ومن أطعم
 وبالجملة لرواها
 والصرح بسهل
 قريب أم معصمه

أن خرج للولد بك حين فقالت بل فخرج ولدى حين فأنزجهم حين ثم ردهم ليدبها وقال انما أنا رسول الله اليك بعثي درجة لك فذلك بقرصين وابتاك نوابك من الله تعالى رحتك لذلك المسكين وصبرك على ما صابك واعلمى أن زواجك لم يطفك فانصرف الى به فهو في منزله وقدمت أمه فانصرفت الى منزلها فوجدت الامر كما قيل لها وما أحسن قول بعضهم

جعلت على لطفك المتكلم * وأمرضت عن فكرتي والحيل
وما دام لطفك لي لم أخف * عدوا اذا كادني أو غذل
ولطفك رد الذي أحتسني * كما كشف الضر لما نزل
وباسدي كم مضيق فرجت * بلطف تيسره من عجل
ملاذي بيا بك لأحلت عنه * وبأوج من عنه يوم عذل
وقفت عليه مثل السؤال * وما حاب بالباب من قد سال

(قوله وقد نجح) أي الصدقة أي وقد بعرض لها ما يجعلها أوجه وقد بعرض لها أيضا ما يجعلها حراما كان على أولئك من الإسلام حذنه نصر فها في معصية كاذبي سيد كره المؤلف (قوله) كان بعد مضطرا (الخ) تمثل للصدقة الواحدة وفيه ان المضطر لا يجب البذل له إلا بئنه فكيف يكون صدقة وعادة الصدقة لا يقال يجب للمضطر لتصرفهم به انه لا يجب البذل له إلا بئنه ولو في الدعوى لا شيء معه زم من لم يتاهل للالتزام يمكن برهان ذلك في خبره حيث لم ينال جوع اه ومنه في الهامة وكتب سم قوله يمكن برهان ذلك ما نصه فيه تنذر دقيق فتأمله اه قال الشيدى وكان وجه النظر ان صار بالتقيد المذكور غير ايتين الصدقة وبين دفعه ان جوع فقل يجب الصدقة عننا فإولى التأمل ومن له ولي حاضر اذا انقضاء ان خبره أيضا من الصدقة وبين البذل بعوض اه (قوله) ومعها ما يطعمه) الوالواللحال وما واقعة على طعام والفعل بقرأه وكسر ثائه من أطعم والتقدير والحال ان عنده طعاما يطعمه لذلك المضطر فان لم يكن عنده ذلك لا يجب عليه التصديق وقوله فاضلا عنه مصوب على الحال من الضمير البار زنى الفعل العائد على ما الواقعة على طعام أى حال كون ذلك الطعام فاضلا عنه أى عن طعامه أى وطعامه عنه حاله فان لم يفضل عن ذلك لا يجب التصديق وفي النسخة في باب السير ما نصه والحاصل انه يجب البذل هنا الى المحتاجين من غير اضطرار ولا بد لا مطلقا بل بما اراد على كفاية سنة ونحوه في المضطر يجب البذل بما لم يتحضره حاله ولو على فقرا لكن بالبدل اه بتصرف (قوله) وبكره بردي) أى بكره التصديق بردي وكسوس وذلك لقوله تعالى ان تنالوا البرحتى تنفقوا عما تحبون ويجعل الذكر اهنا جدد غير الردي الا فلا (قوله) وليس منمنا) أى وليس من عرفا التصديق بردي التصديق بالغلوس والثوب الخلى أى البالى وذلك لان المراد الردي الذى عرفا وهذا ليس منه كافي الذكرى تنال عن الاعباب وعبارته في الاعباب الاقرباء المراد الردي عرفا قالون يؤبدن ان التصديق بالغلوس والثوب الخلى ليس من الردي اه (قوله) وبخوها) أى بخو الغلوس والثوب الخلى من الشيء القليل كالقمة والقمطين (قوله) بل ربي ان لا يأنف الخ) أى لان ما قبله انه كبير ولا يأنف من يعمل متقال ذرة ولقوله عليه السلام لا تتحقرن من المعروف شيئا ولو ان تلقى أخاك بوجه طلق (قوله) والتصديق بالماء أفضل) خبر أى داود أى الصدقة أفضل قال الماء وخبر الترمذى أيضا مسلم بنى مسلما على انما ساء الله تعالى من الرحيق المحنوم وحرر الشجين ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر اليهم ولا يزكهم ولهم عذاب أليم رجل على فضل ما بطريق غيبه من السبل ورجل يابح رجلا لا يابح الا لاشباها ان أعط ما عارده وفيه والالم يفله ورجل سامور جلا سامة بعد العصر غفبا لقد أعطى ما كسا وكذا فاحذرها (قوله) حيث ذكر الاحتياج اليه) أى الى الماء وهو تقييد للافضلية (قوله) والا) أى وان لم يكن الاحتياج

وقد نجح كان يجد
مضطرا ومعها
ما يطعمه فاضلا عنه
وبكره بردي وليس
منه التصديق
بالغلوس والثوب
الحلق ونحوهما بل
ينبغي أن لا يأنف من
التصدق بالقليل
والتصدق بالماء
أفضل حيث كثر
الاحتياج اليه والا

إليه (قوله فالعلم) أي أفضل لأحاديث كثيرة وإردف فيه منها ما مر قريباً (قوله ولو تعارض الصدقة حالاً والوقف الخ) أي لو تعارض عليه كونه تصديقاً بما عهده حالاً أو ببقته فهل الأفضل له الأول أو الثاني في ذلك تفصيل وهو ما ذكره بقوله فإن كان الوقت الخ (قوله فالأول) أي الصدقة حالاً وقوله أولى أي من الوقف لما حقه إليه (قوله والا) أي وإن لم يكن الوقت وقت حاجة وشدة وقوله فالثاني أي وهو الوقف أولى (قوله لكثرة جوده) أي نفعه وذلك لأن الوقف عمل دائم لا ينقطع للصدقة المشهورة (قوله وأطلق ابن الرفعة) أي لم يقيد ذلك بكون الوقت وقت حاجة وشدة وقوله ترجح الأول أي الصدقة (قوله لأنه) أي التصديق وقوله قطع خطه من التصديق أي قطع نصيبه من التصديق به وعقلته وانتسابه له لا يختلف الوقف فإنه وإن خرج من ملكه أنه متعلق وانتسابه له لا يوجب أن يوقفه على أولاده وأقاربهم (قوله وينبغي الخ) دخول على المتن (قوله أن لا يخل في كل يوم) يجب جعل كل يوم مفعولاً به للفعل وقوله من الصدقة متعلق به ويحتمل جعله ظرفاً والصدقة مفعول به ومن زائدة والمعنى على الأول ينبغي أن لا يجعل كل يوم من الصدقة وعلى الثاني ينبغي أن لا يترك في كل يوم الصدقة وقوله من الأيام متعلق بمعدون صدقة مؤكدة لكل يوم ولوحده فلو كان أولى وقوله ما تبسر متعلق بالصدقة وهذا كله باعتبار حال الشارح فإن نظر للمتن بحسب ذاته كان كل يوم ظرفاً متعلقاً به صدقة كذا قوله بما تبسر فتقطع (قوله واعطاؤها سرا أفضل) أي لا يمتنع أن تبدأ الصدقات الخ ولا تصلى له عليه وسلم عن ابن السبعة الذين يستظلون بالعرش من أخفى صدقته حتى لا تعلم بها معاليه وتقام السبعة أمام عادل وشاب شافق صابغ الله تعالى ورجل قلبه معلق بالمساجد ورجل نجا في الله احتجاعه وتفرغ عليه ورجل دعيته امرأتان منصوب جال فقال في أخاف أن يمتدحوه ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه وقدر أيضاً أن يواب صدقة السر مضاعف على يواب الصدقة الظاهرة سبعين ضعفاً وورد أيضاً صدقة السر تطفي غضبها لبرأى شيء أعظم من غضبه سبحانه وتعالى وما أطفأته صدقة السر إلا لعظماء عند الله سبحانه وتعالى نعم أن أظهرها المستدي له تقديري ولم يقصد به تحجور ما يولد لأذى به إلا تحذيراً كان أفضل وحل بعضهم من الصدقة الخفية أن يبيع مثل ما يباي ويدهم بدرم (تنبيه) ليس المراد بالسر ما قبل الجهر فقط بل المراد أن لا يعلم غيره بأن هذا المدفوع صدقة حتى لو دفع شخص ديناراً لدوامهم من حضرة أبيه عن قرض عليه أو عن ثمن مبيع مثلاً كان من قبيل دفع الصدقة سر الأقال هذا بما امتنع ما فيه من الركنين لأن الله ول هذا فيه مصلحة وهي العبد عن إرباء أو نحوه والكتب قد طلب الحاجة أو مصلحة بل قد يجبر لضرورة اقتضته أفاده زى (قوله أما الزكاة) مقابل وقوله واعطاؤها أي الصدقة المتطوع بها وقوله فانها أرها أفضل إجماعاً أي للامام مطلقاً وكذلك الله الك في الأموال الطاهرة كالنعم والثابت وإلّا بدد أمال الباطنة كالنفسين فالأخفاء فيها أفضل وعبارة الرزق وشربه ويستحب للمالك أن يظهر أرباحه إلّا كان كالصلاة للفرضة ولما غيره فعمل عليه ولئلا ساء الظن به منحه المساردي بالأموال الطاهرة قال أما الباطنة فالأخفاء أفعى الأولى لأن تصدقات الصدقات وأما الامام فالأظهار أفضل مما أضافه (قوله واعطاؤها رمضان الخ) أي خيرها حين أنه صلى الله عليه وسلم كان أجود ما يكون في رمضان وخبر أبي داود أي الصدقة أفضل قال في رمضان ولأنه أفضل الشهر وروى أناس فيه مشغولون بالطاعات ولا يتفرغون لمساكنهم فتكون الحاجة فيه أشد وقوله لا سيما في عشره الأوائل أي خصوصاً الصدقة في عشره الأخيرة فافيد كد من أوله أو وسطه لأن فيه ليل القدر هو أفضل مما عناه (قوله ويتأكد) أي أعطاه الصدقة وقوله أيضاً أي كذا كده في رمضان وقوله في سائر الأزمات والأمكنة الفاضلة قال ابن حجر وليس المراد من أراد التصديق في الفضل

فالعلم ولو تعارض الصدقة حالاً والوقف فإن كان الوقت وقت حاجة وشدة فالأول أولى والأخالف الثاني لكثرة جوده فإنه ابن عبد السلام وتبعه الرزكشي وأطلق ابن الرفعة ترجح الأول لأنه قطع خطه من التصديق به حالاً وينبغي للشارح في الخير أن لا يخل في كل يوم من الأيام من الصدقة (باعتبار) وأن قل (واعطاؤها سرا) أفضل منه جهراً أما الزكاة فأظهارها أفضل إجماعاً (و) اعطاؤها (رمضان) أي فيه لا سيما في عشره الأوائل أفضل ويتأكد أيضاً في سائر الأزمات والأمكنة الفاضلة

بسن تأخيرها إلى الفاضل بل أنه إذا كان في الفاضل تنافس ككله الصدقة فزكيتها فيه اشتاء العليم
 نوابه اه وتنا كذا مضاعف المصالح من الأمور كقزوح ولا تبا إلى القضاء لها ولا تبا إذا
 تاجت الرسول فقدموا بين يدي نحوكم صدقة وعند المرض والكسوف والسفر (قوله) كمن
 ذى الحاجة (الحج) بمسئل للازمة الفاضلة وقوله وكسكة والمدنية بمسئل للازمة الفاضلة (قوله)
 واعطوا لها القربى (الحج) أى لأنه أولى به من غيره والثواب في الصدقة عليه أعظم وأكبر قال النبي
 صلى الله عليه وسلم الصدقة على الأقارب صدقة وصلة وقال عليه الصلاة والسلام المتصدق في
 الصدقة كما تعافوا من التعدي أن نه على صدقاتك للأحباب والأباعد وأن تعلم أن أبا ربك
 وجيرانك أحوج إليها وأخرج الطبراني في أيامه محمد والذي يعنى بالحق لا يتقبل الله صدقة من رجل
 وله قرابة محتاجون إلى صلته وهو يصرفها إلى غيره وهم والذي نفى به لا ينظر الله إليه يوم القيامة
 وهو أيضا ممن ذى رحم يأتى ذارجه فيسأله فضلا أعطاه الله إياه فيقبل عليه لا يخرج الله له من
 جهنم حبة يقال لها شجاع يتلظ فيطوق به والتلظ تطعم ما يبس في القوم من آثار الطعام وفي
 الصحيحين أن أبا ريتين آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالا للبلال سل لنا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم هل يحزى أن نتصدق على أزواجنا ونأخذ في حقهن فقال بلال سل لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الصدقة (قوله) لا تلزمه نفقته (أولى) ضيعه يقتضى أن جله لا تلزمه نفقته صفة لقربى وبأن لفظ أولى
 خبر أعطوا وفيه شيان الأول أن المصريح به في النفقة والنهاية وغيرهما علم بتقيد القربى
 بعدم لزوم نفقته الثاني أنه به صريح قوله لا فى أفضل ضامنا فعل في العبارة تحذف ما من النسخ وأن
 الأصل تلزمه نفقته أولا أى ولا تلزمه ويكون قوله لا فى أفضل خبرا عن إعطائهم وأعطائهم وحده
 في بعض نسخ الخط الصبيحة هو التين فتنه (قوله) ثم الزوج أو الزوجة أى الخبر الصحيح السابق
 في الزوج ونفس الزوجة به (قوله) ثم غير الحرم أى ثم بعد الأقرب فالقربى من ذى الرحم الحرم
 وبعد الزوج والزوجة غير الحرم من الأقارب كالوالد والمخال (قوله) والرحم) بالرفع مبتدأ خبره
 سواء (قوله) ثم محرر الرضاع (الحج) أى ثم بعد غير الحرم من أقارب النسب الحرم من الرضاع ثم من
 المصاهرة (قوله) أفضل) خبر قوله واعطوا القربى على ما مر (قوله) وصرفها أى أعطوا لها ولم
 يعبر به فتننا في التعبير وقوله إلى حار أفضل أى لحسه سبحانه وتعالى على الإحسان عليه كنهه على
 الإحسان لا والد ين فى آية واعطوا الله ولا تتركوه شيئا إلى أن قال والجوارى القربى والجوار
 الجنب والمراد من الجوارى القربى القربى منكم جوارى وقيل هو من لمع الجوارى في الدار وقربى في
 النسب أو الذين والمراد بالجوار الجنب من يصدق عليه اسم الجوار مع كون داره بعيدة قوف الآفة
 دلل على تعميم الجوارى بالاحسان إليهم سواء كانت الدار بمقاربة أو متباعدة وعلى تقدم
 الجوار القربى بالدار على الجوار البعيد الداروفى الجوارى عن عائشة رضى الله عنها قالت سألت رسول الله أنى
 حار بن فالى أى أهدى فقال إلى أقربهم لها شيئا (قوله) فعل أى من قوله وصرفها بعد القربى
 (قوله) القربى أى للمتصدق (قوله) البعيد الدار أى الذى داره بعيدة عن دار المتصدق
 وقوله في البلد متعلق بمحذوف صفة للبعد وهذا قيد لا بد منه لكنه لم يعلم عامر ونحوه بما إذا
 كان خارج البلد بحيث يمنع نقل الزكاة إليه الجوار حيثند أفضل منه وعبارتان بجر ثم الأفضل تقدم
 الجارة وأولى حتى من القربى لكن بشرط أن تكون دار القربى بمحل لا يجوز نقل زكاة
 المتصدق إليه والأقدم على الجوار الأجنبي وأن بعدت داره اه (قوله) لاسن التصديق بما يحتاجه
 أصل المتن لا بما يحتاجه فهو معطوف على بما تبس وجهه واعطوا لها سائر الحج معترضة بين المعطوف
 والمعطوف عليه وقول الشارح بسن التصديق بعد حذف العطف ليدان متعلق الجوار والحرور (قوله)
 بل يحرم (الحج) أصرا باتتعالى وذلك لما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم كفى بالمرء أن يضع

كعشر ذى الحجة
 والعبد والجمعة
 وكسكة والمدنية
 (و) أعطوا لها
 (القربى) لا تلزمه
 نفقته أولى الأقرب
 فالقربى من الحرم
 ثم الزوج أو الزوجة
 ثم غير الحرم والرحم
 من جهة الأب ومن
 جهة الأم سواء ثم
 محرر الرضاع ثم
 المصاهرة أفضل
 (و) صرفها بعد
 القربى إلى حار
 أفضل) منه لغيره
 فعلم أن القربى
 البعيد الدار في البلد
 أفضل من الجوار
 الأجنبي (لا) بسن
 التصديق (بما)
 يحتاجه بل يحرم
 بما يحتاج إليه

من يعول وأطعم الأتصاري قوت صبياتهن نزل به ضيافة لاصدقة والضيافة لنا كدها ووجوبها عند الإهام اجد لا شتر ما فيها الفضل عن العيال (قوله لشقة وموتنه) كلاهما مضاف الى ما بعده ولو اقتصرت على الثاني لكان أولى لشوقه للشقة وقوله من تزمه الخ أي من نفسه وعياله لكن محل حرمة التصديق بما يحتاجه لنفسه ان لم يصبر على الاضاقه والا فلا حرمة لان المضطر ان يؤثر على نفسه مضطرا آخر مسلما كما قال تعالى و يؤثر وين على أنفسهم ولو كان حرمة خاصة وقوله نفقته المناسب لما قبله ان يزيد بعده وموتنه وقوله يوم موليته أي يوم التصديق وليلته وهذا بالنسبة لغير الكسوة أما هي فيصير فيها الفصل (قوله اولوفا دينه) معطوف على النفقة الخ أي أو بما يحتاج اليه لو فادينه أي الدين الذي عليه لغيره وانما حرمت التصديق به لان أداء الدين واجب لحق آدمي فلا يجوز تفوته أو تأخيره بسبب التطوع بالصدقة (قوله ما لم يغلب على غلبته حصوله) أي وفاة الدين حال في الحال وعند الحصول في الموحل فان غلب على غلبته ذلك صار التصديق به بل قد بين قال في النفقة نعم ان وجب إذا وفو والطالب صاحبه أو لعصايته بسببه ولغير رضا صاحبه بالتأخير حرمت التصديق قبل وفاته مطلقا كالحرم صلاة النفل على من عليه فرض فوري وقوله من جهة أخرى أي غير التصديق به وفي النفقة امتقاط لفظ أخرى والاقتصار على ظاهره وهو أولى وقوله ظاهرة أي كالم يكون له عقار يؤجر أو له دين على مؤجر يخرج به ما إذا كانت له جهة غير ظاهرة بان كانت متوهمة كان كأن مترقبان أحدهما يعطيه قدر ما يقضي به دينه صدقة فانه حينئذ يحرم عليه التصديق بما عهده (قوله لان الواجب الخ) عليه حرمة التصديق بما يحتاج اليه لما ذكرنا في قوله عليه الصلوة والسلام الماركن في الممرات ان يضع من يعول رواه أبو داود بإسناد صحيح وقوله لسنقه في الصدقة (قوله وحيث حرمت الصدقة بشئ) أي بان كان يتصدق بما يحتاجه لساكن (قوله لم يملكه) أي الشيء الذي حرمت التصديق به وقوله المتصدق عليه أي الشخص الذي تصديق عليه (قوله ما ألقى به شخصنا) المحقق ابن زياد) أي وماذا كرم من عدم ذلك المتصدق عليه للصدقة مبني على ما ألقى به شخصنا المحقق ابن زياد (قوله لكن الذي جزم به شخصنا الخ) قال الكندي وألف في ذلك مؤلفا بسيطا مفادته العين ببيان أن التبرع لا يبطله الدين قال وألف ابن زياد العني في الرد عليه أربع مصنفات اه وقوله في شرح المنهاج عبارته ومع حرمة التصديق بملكه الاستدراك لالكثيرين واعتبروا كلام ابن الرفعة وغيره وغفلوا عن كلام الشافعي والأصحاب اه والتقييد بقوله في شرح المنهاج لأجرا غير من بيقية مؤلفاته فانه جرى فيها على ما جرى عليه ابن زياد وحيث اختلف كلامه في كسبه فالاعتدما في شرح المنهاج وقوله انه يملكه أي ان المتصدق عليه يملك المتصدق به (قوله والمن بالصدقة) هو تعداد العمل على المتعم عليه وقال الكندي فيه أي المن أقوال ان يظهر هانئ ذكرها ويقتضيه ان يستغنى بالاعطاء ان يشكر عليه لاجل عطائه واختار في الأحياء بعد حكايته هذه الأقوال ان حقيقة المن أن يرى نفسه محسنا اليه ومنعما عليه وغرته التحدث بما أعطاه وانما ظاهره وطلب المكافاة منه بالشكر والدعاء والخدمة والتوقير والتعظيم والقيام بالحقوق والتقديم في المجلس والمناجاة في الأمور اه (قوله حرام) لقوله تعالى لا تتطاولوا صدقاتكم باليمن والأذى وغير مسلم ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا نزكهم لهم عذاب ألم قال أبو ذر خاوا وخسر وامن هم يا رسول الله قال المسبل أزاره والمندان المتفق سلخته بالخلف الكاذب وما أحسن قول بعضهم

لشقة وموتنه من تزمه نفقته ميمومه وليلتنه أولوفا دينه ولو مؤجلا وان لم يطلب منه ما لم يغلب على غلبته حصوله من جهة أخرى ظاهرة لان الواجب لا يجوز تركه لسنقه وحيث حرمت الصدقة بشئ لم يملكه المتصدق عليه على ما ألقى به شخصنا المحقق ابن زياد وجهه الله تعالى لكن الذي جزم به شخصنا في شرح المنهاج انه يملكه والمسلم بالصدقة حرام

وصاحب سلقت منه الى يد * أبطاعه مكالفا في عاداتي لما تيقن أن الدهر حاولني * أبدي الندامة عما كان أولاني أفست باليمن ما قدمت من حسن * ليس الكريم اذا أعطى عنان وقال سيدنا الحبيب عبد الله بن عاوي الحداد في نصائحه الدينية وإياك واليمن بالصدقة على الفقراء فقد

ورفعه وعيد شديد ولا تطلب من تصدق عليه مكافأته على الصدقة بنفع منه لك أو خدمة أو تعظيم
فإن طلبت شيئا من ذلك على صدقتك كان خطيئتك ونصيبك منها وقد كان السلف الصالح كالكثوث
الفقر على دعائه لهم عند التصدق عليه يمثل دعائه مخافة نقصان الثواب وروى أن السيدة عائشة
رضي الله عنها كانت إذا تصدقت على أحد أرسلت على أثره رسولا يتبعه إلى مسكنه ليُعرف هل
يدعوها فقد عهدها به يمثل دعائه للثلاثين دعاؤه في مقابل الصدقة فينقص أجرها وذلك مخافة الاحتياط
وكذلك لا تطلب من الفقير شكر أو لا مدحا ولا تذكر للناس الذي أعطيته فينقص بذلك أجره
أو يذهب رأسا ولا تترك الصدقة مخافة الفقر أو نقصان المال فقد قال عليه السلام ما نقص مال من
صدقة والتصدق هو الذي يجلب الغنى والسعة ويدفع القلة والعيلة وترك الصدق على الضعيف
ذلك يجلب الفقر وذهب الغنى قال الله تعالى وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وهو خير الزايق وقال
عليه الصلاة والسلام في فضل التصدق والانتفاع من الله تعالى إن آدم أنفق أنفق عليك وقال
عليه السلام ما طلعت الشمس الا وعلى جنبها ملك كان يقول ألهما اللهم أعط متفقا خلفا ويقول
الآخر اللهم أعط متفقا خلفا ودعا الملائكة مستجاب ومن أسكف فل يتلف ماله التلف الظاهر
فهو وأنف بالحقيقة لقلة انتفاعه به في آخرته ودينه وذلك أعظم من التلف الذي هو زهاب المال والهم
أن التصدق بالقليل من المثل أفضل عند الله من التصدق بالكثير من المال أكثر قال عليه الصلاة
والسلام سبق درهم ألف درهم قبل له وكيف ذلك فقال عليه الصلاة والسلام رجل أملكك الا
درهمين تصق بأحدهما ورجل تصدق من عرض ماله بالف درهم فسبق الدرهم ألفا أو كما قال
عليه السلام فصار الدرهم الواحد من المثل أفضل من الألف من الكثير وهو صاحب المال الكثير اه
زيادة (قوله بحط اللاب) أي بسقط ثواب الصدقة (قوله كالآذي) أي من التصدق للمتصدق
عليه كان شهره أو شجته فهو حرام بحط اللاب لا سيما المارة (قوله قال في المجموع الخ) مثله في
الشفقة والثبات (قوله بكره الاخذ) أي أخذ الصدقة ومثله المعاملة ببيع أو شراء (قوله كالسلطان
الجائر) أي الظالم ومثله من أكرمه من الربا (قوله وتختلف الكراهة بقلة الشبهة وكثرتها) أي
فإن كانت الشبهة في ماله أكثر من عدمها كان أكثر أمواله من الحرام كانت الكراهة أشد والا
فهو كراهه غير شديد (قوله ولا يحرم) أي الاخذ وقوله الا أن تنفق أي فإنه يحرم وقوله ان
هذا أي الماخوذ وقوله من الحرام أي الذي يمكن معرفة أصحابه وفي الحقيقة ويجوز الاخذ من الحرام
بقصد رده على مالكه الا أن كان مغتنياً وحاكماً أو شاهداً فيلزمه التصريح بأنه إنما يأخذه للرد على
مالكه لا لساو واعتقاد الناس في صدقه مودته فقرحون فتياه وحكمه وشهادته اه (قوله وقول
الغزالي) مبتدأ أخير مشافه قوله يحرم الخ مقول القول قال في الحقيقة بعده على أنه أي الغزالي في
بسطه يرى على المذهب جعل الورع اجتناباً معاملة من أكرمه له ربا قال وانما لم يحرم وإن غلب
على الظن أنه ربا لأن الأصل المعتقد في المالك له ولم يثبت انتافيه أصل آخر يعارضه فاستصحب ولم
يبال بقلة الظن اه * (خاتمة) وسأل الله حسن الحسام تحمل الصدقة لثني بمال أو كسب ولولذي
فر في غير التي صلى الله عليه وسلم ولكن تصعب له التزهد عنها وبكره له التعرض لأخذها ويحرم عليه
أخذها إن أظهر الفاقة كأن يقول ليس عندي شيء وعليه جملة أخبار الذي مات من أهل الصفة وترك
دينار بن قال صلى الله عليه وسلم كيتان من نار وروى أبو داود من سأل وعنده ما يغنيه فأما
يستكثر من النار وينفي الفقير أن يتزهد في سؤال الناس لما رواه الحاكم من يستكمل في أن لا يسأل
الناس شيئا أن تكفل له الجنة وروى الإمام أحمد من أصابته فاقة فازلها بالناس لم تسد فاقته من
أربها بالله أو شل الله بالغي ما بؤت أحل أو غنى عاجل وروى إصباح عن أبي ذر لا يسأل الناس
شياء لا سوطك وإن سقط منك حتى تنزل إليه فتأخذ من روى البيهقي ليستغن أحدكم عن الناس

بحط اللاب كالآذي
(خاتمة) قال في
المجموع بكره الاخذ
من بيده حلال وحرام
كالسلطان الجائر
وتختلف الكراهة
بقلة الشبهة وكثرتها
ولا يحرم الا أن تنفق
ان هذا من الحرام
وقول الغزالي يحرم
الاخذ من أكرمه له
حرام وكذا معاملته
شاذ

بقتيب سواك وما أحسن قول بعضهم

لاتسألن بني آدم حاجة * وسئل الذي أبواه لا تصعب

الله بفضيلان تركت سؤاله * وبني آدم حين يسئل يغضب

(وقال بعضهم)

لا تحملن من الأنا * م عليك احسانا ومنه

واختر لنفسك حظها * واصبر فان الصبر جنة

من الراجل على القلأ * بأشد من وقع الاسنة

اللهم اجعلنا من المتعددين عليك المتوجهين اليك المحسنين الى الاخوان الفائزين بالجنان آمين
والله سبحانه وتعالى أعلم

*(باب الصوم)

شروع في الركن الرابع من أركان الاسلام (قوله هو لغة الامساك) أي من المفطر وأوعن الكلام
أوغرهما ومنه قوله تعالى حكاه عن مريم في نثوت للرجن صوما أي امساكا وسكوتا عن الكلام
وقول العرب فرس صائم أي واقف عسك عن المني قال النابتة الذسبا

خيل صيام وخيل غير صائمة * نحت الهاج وأخرى تلك الصلما

أي خيل مسكة عن السير والكسر والفرو وخيل غير صائمة أي غير مسكة عن ذلك بل سائرة ومعنى تلك الصلما
الصلما أي تضعها متينة للسير والكسر والفرو (قوله وشربا) مقابل قوله لغة (قوله امساك عن
مفطر) أي حسنه كوصول العين حو فعا والمجاسع ومعنى الامساك عنه تركه واللفظ منه وقوله
يشروطه الآية ان تبة انظر المراد بها فان كان مراده ما زاد كرهه وقوله على كل مكلف مطبق لفرد
عليه انها في خصوص من يجب عليه صوم رمضان والتبرع بلفظ صوم وان كان مراده ما التية
فرد عليه انها فرض كمال وفرضه نية وبالصومس نال مراد بالفرض ما لا بد منه فيشمل الشرط فهي
شرط واحد لا شرط اولي والاخصر أن يقول كثره وشربا امساك عن مفطر على وجه مخصوص
لان ما ذكره حقيقته الصوم والذرف تبين الحقائق ويدخل تحت على وجه مخصوص النية التي
هي الركن الثالث وسائر الشروط والاركان (قوله وفرض) أي الصوم (قوله في شعبان) قال

عش لم يبين كابن جرير كان ذلك في أوله وآخره أو وسطه تراجع اه (قوله في السنة الثانية
من الهجرة) أي فيسكنون صلى الله عليه وسلم صام تسع رمضان لان مدة مقامه بالمدينة عشر
سنتين والتسع كلها نوافس الاسنة فكاملة على المعتد والنافس كالكمال في الثواب المرتب على
رمضان من غير تفرق لايامه اماما يترد على يوم الثلاثين من نواب واجبه ومن دونه عند سحوره
وفطوره فهو زيادة يغفرك الكمال ما النافس (قوله وهو) أي الصوم المفروض الذي هو صوم
رمضان (قوله من خصائصنا) وعليه جعل التشبيه في قوله تعالى كما كتب على الذين من
قبلكم على مطلق الصوم دون قدره وزمنه وقيل انه ليس من الخصوصيات بحمل التشبيه على
حقيقته لانه قيل ما من أمة الا وفرض عليهم رمضان الا أنهم ضلوا عنه قال الحسن كان صوم
رمضان واجبا على اليهود ولكنهم تركوه وصاموا بدله يوما من السنه وهو يوم عاشوراء زعموا انه يوم
أغرق الله تعالى فيه فرعون وكذبوا في ذلك الصادق الصدوق نبينا صلى الله عليه وسلم وواجبا على
النصارى أيضا لكنهم بعد ان صاموه زمنا طويلا صافوا فيه الحرام الشديد وكان يشق عليهم في
أصغارهم ومعاشرهم فاجتمع رأي علمائهم ورؤسائهم أن يجعلوه في فصل الربيع لعدم تقريه زائدوا
فيه عشرة أيام كقارن لما صنعوا فصاؤا ربيع ثمان لكمارض جعل الله تعالى ان هو برئ ان يصوم
أسبوعا فبرئ فزاد أسبوعا ثم جاء بعد ذلك ملك فقال ما هذا الثلاثة فأتهم بحسين أي أنه زاد الثلاثة
باجتهاد منه وهذا معنى قوله تعالى اتخذوا إجمارهم رهبا ثم أمر بياهم دون الله والمعتد

(باب الصوم)

هو لغة الامساك

وشربا امساك عن

مفطر بشرطه

الآية وفرض في

شعبان في السنة

الثانية من الهجرة

وهو من خصائصنا

الاول وهو انه يجب خصوص رمضان الاعلى هذه الامة واما الواجب على الامم السابقة فصور آخر
 (قوله ومن المعلوم من الدين بالضرورة) أي وهو من المعلوم من أدلة الدين على ما يشبه الضروري
 فكيف حاحل وجوبه (قوله يجب صوم شهر رمضان) الاصل في وجوبه قوله تعالى يا ايها الذين
 آمنوا احكمت عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياما معدودات والأيام
 المعدودات أيام شهر رمضان وجمعها جمع قلة ليهونها وقوله تعالى من شهد منكم الشهر فليصمه
 (قوله بكل شعبان ثلاثين) متعلق بيجب أي يجب باسبغ كمال شعبان ثلاثين يوما إن لم يره هلال
 رمضان لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم كما كملوا عدة شعبان
 ثلاثين يوما وفي الحقيقة قال الدارمي ومن رأى هلال شعبان ولم يثبت ثبت رمضان باسبغ كماله ثلاثين
 من رؤيته يمكن بالنسبة لنفسه فقط اهـ (قوله أو رؤيته عدل واحد) معطوف على كمال أي
 ويجب صوم رمضان لرؤيته عدل واحد الهلال لأن ابن جرير رضي الله عنهما رأاه فخر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم بذلك فقام وأمر الناس بصيامه وأما يودا وهو مجمع ابن حبان وعن ابن عباس
 رضي الله عنهما قال جاء عراقي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أني رأيت هلال رمضان فقال
 أشهد أن لا اله الا الله قال نعم قال تشهد أن محمد رسول الله قال نعم قال يابلل أفن في الناس فليصوموا
 جميعه ابن حبان والحاكم والمعنى في ثبوته بالواحد الاحتياط للصوم ولأن الصوم عبادة دينية
 فيكفي في الأخبار بدخول وقتها واحد أو أدل العدل عدل الشهادة لا لا واحدة فلا يكفي عدل واحد
 وفاسق لكن لا يشترط فيه العدالة الباطنة وهي التي برجع فيها إلى قول المسزكين بل يكفي
 كونه مستورا كما سيذكره وهو من ظاهره التقوى ولم يعدل قال في الحقيقة ومحل ثبوته بعدل
 انما هو في الصوم وتوابعه كالزواج والاعتكاف دون نحو طلاق واجل على به نعم ان متعلق بالرائي
 عموما هو كذا ان تأخر المتعلق عن ثبوته بعدل اهـ وفي معنى الخطيب انما هو فرغ من شهادته رؤيته
 الهلال واحد أو اثنتان واقضى الحساب عدم إمكان رؤيته قال السبكي لا تقتل هذه الشهادة لأن
 الحساب قطعي والشهادة ظنية والثالث لا يهرض القطع وأما في بيان رده نداء الشهادة والعقد
 قبولها اذ لا عبرة بقول الحساب اهـ وفصل في الحقيقة فقال الذي يتعدان الحساب ان اتفق أهله على
 ان مئة دما قطعية وكان المحضرون منهم بذلك عدد التواتر دلت الشهادة والا فلا اهـ (قوله ولو
 مستورا) أي ولو كان ذلك العدل مستورا وهو الذي يعرفه مغسق ولم يركب وسعى هذا عدلا
 ظاهرا ولا ينافي هذا ما من أنه يشترط فيه أن يكون عدل شهادة لا رواية لأنهم ساءحو في ذلك كما
 ساءحو في العدد احتياطاً (قوله هـ لاله) معقول رؤيته وقوله بعد الغروب متعلق برؤيته أي
 بشرط أن تكون الرؤيته بعد الغروب فلا تروى به نهائراً فلو روى يوم الثلاثين من شعبان
 لا تمسك ولو روى يوم الثلاثين من رمضان لا تفسد (قوله اذ شهد بها الخ) هذا شرط بالنسبة لثبوته
 عموماً وأما بالنسبة لنفسه أول من صدقه ولا يشترط فيه ذلك كما هو ظاهر ولو قال كافي الجمع ومشرحه
 أو رؤيته لاله لال في حق من رآه وان كان فاسقاً أو ثوبتاً في حق من لم يره بعدل شهادة لكان أولى
 وأخبر وقوله عند القاضي أي أو نائبه (قوله ولو مع اطلاق غير) المتأصل جعله غاية لمقتضى أي
 ثبت الهلال بشهادة عدل عند القاضي برؤيته ولو كانت الجماع مطبقة بالقيم والمراد اطلاق لا يحيل
 الرؤيته عادة والا فلا يثبت بها (قوله بلفظ أشهد الخ) متعلق بمعدوف أي الشهادة المجزئة تكون
 بلفظ أشهد في رأيت الله لا خلافاً لأن أي الدم فانه قال لا يكفي ذلك لانه شهادة على فعل نفسه وهي
 لا تصح فلا بد عند من أن يقول أشهد أن غدا من رمضان أو أن الشهر هل (قوله ولا يكفي قوله
 شهد أن غدا من رمضان) أي عند غير ابن أبي الدم كماله وذلك لانه قد يعتد بدخوله بسبب
 لا يوافق عليه المشهود عنده كأن يكون أخذ من حساب منازل القمر أو يكون حفيظاً لا يجب

ومن المعلوم من الدين
 بالضرورة (يجب
 صوم شهر رمضان)
 اجماعاً بكل شعبان
 ثلاثين يوماً ورؤية
 عدل واحد ولو
 مستورا هـ لاله بعد
 الغروب اذ شهد بها
 عند القاضي ولو
 مع اطلاق غير
 بلفظ أشهد الخ
 رأيت الهلال أو أنه
 هل ولا يكفي قوله
 أشهد أن غدا من
 رمضان

الصوم ليلة القيم وغير ذلك (قوله ولا يقبل على شهادته) أي العدل الرافى أى إذا أريد إمام الشهادة
عنه عند القاضي فلا بد من عدلين شهدان بأنه لا شاهدان رأى له لالوعادة الر وض وشرحه
ولوشهدا اثنين على شهادته أى العدل سمع خلاف ما إذا شهد علموا واحد لما مر آن ذلك من باب
الشهادة لا من باب الرواية اه وفي معنى الخطيب ما نصه وهل يشهد بالشهادة على الشهادة
طريقان أحدهما القطع بشوته كانه وقيل لا كالحجود اه (قوله وبشوت رؤيه لال رمضان
الح) الجار والمجر ومنه ما في بقوله بعد يجب الصوم وكذا قوله ومع قوله الخ لانه معطوف على بثوت
والمنى انه يجب الصوم على جميع أهل البلد بثوت الرؤيه عند القاضي مع قول القاضي ثبت عندى
الهلل (قوله كامر) متعلق بمخوف حال من شهادة أى حال كون الشهادة بالقطع لا بالرويه
أشهد أى رأيت الهلال ولو قال بأمر بالعدل الكاف لكان أولى وعليه يكون الحار والمجرور
منه لقاب الشهادة (قوله ومع قوله ثبت عندى) معطوف على بثوت ولو حذف الواو لكان أولى أى
وبشوت هلال رمضان الصاحب لقول القاضي ثبت عندى فان يقبل ذلك القاضي لا يجب الصوم
وعادة العفة ولا بد من مخوفه ثبت عندى أى حكمت بشهادته اه وكتب سم عليه هذا قد
بدل على أن مجرد الشهادة بين يدي القاضي لا يجب الصوم على من علم بها فم ان اعتقد صدق
أشاهد وجب عليه اه (قوله يجب الصوم على جميع أهل البلد) أى ولو بالنسبة لمن لم يصدق رؤيه
العدل المذكور وقوله المرفى فيه أى البلد الذى رؤيه لال فيه (قوله وكالبثوت عند القاضي
الخبر المتواتر الخ) عبارة العفة وكهذين أى كمال عدة شعبان والرؤية الخبر المتواتر رؤيته ولو من
كفارة لادانته العلم الضرورى وظن دخوله بالاجتهاد كما يقال بالامارة الظاهرة الدالة التى لا تتخاف
عادة كروية التناذيل المعلقة بالمتأثر وعادة الفجوع فى هذه غير صحيحة لانها أقوى من الاجتهاد
المصرح فيه وجوب العمل به لا قول منجه وهو من بعد الفهم وحاسب وهو من بمنازل القمر
وتقديره لا يجوز لأحد تلبسهما في العمل به لهما ولكن لا يجب لهما من رمضان كما يحجه
فى المجموع وأن أمال جمع فى رده لا رؤيه التى صلى الله عليه وسلم فى الأذم فادعا من رمضان
لبعد ضبط الرافى لا لشك فى الرؤيه اه وقوله ولكن لا يجب لهما الذى سرى عليه الشهاب الزمى
ولده والمخلو الذى الكبير وجوب العمل بذلك مع الإبراء وكذلك من أخبره أو غلب على ظنه
صدقهما اه كرى (قوله وظن دخوله الخ) هو ما زعم معطوف على الخبر المتواتر رأى وكالبثوت
طرد دخول رمضان بالامارة الظاهرة وعادة الهابة ويضاف الى رؤيه كما قال الأذرى وكالعدل
فلس دخوله بالاجتهاد عند الاشتباه على أهل ناحية حدث عنهم لاسلام أو أراه وهى الامارة
الظاهرة الدالة فى حكم الرؤيه مثل أن يرى أهل القرية القرية من البلد التناذيل قد علقت لبيت
السلامين من شعبان بخبر المصر كما هو عادة الظاهر ومن أنقض كلامهم المتع اه (قوله
كروية التناذيل الخ) تمثل للامارة الظاهرة (قوله يلزم العاصم الخ) هذا كالتدبير لا بشرط
كون الرافى عدلا مستفاد من قوله أو رؤيه لال فكأنه قال محل اشتراط العدالة أى عدالة
الشهادة لا الرواية كما علمت فى حق غير الرافى أما هو فيجب عليه الصوم وإن لم يكن عدل شهادة كاش
كان فاسقا وأمر أنه لو عدل فحق غير من أخبره بصحة ما هو فيجب عليه الصوم ويعمل بقوله لاه
صدقه ذلك (قوله العمل برؤية نفسه) أى فيجب عليه الصوم (قوله وكذا من اعتقد الخ) أى
وكذلك يلزم من اعتقد صدق من ذكر العمل بأخباره وقوله سم يخوف فى المقام للاضمار ولو
غيره وقال وكذا من اعتقد صدقه لكان أولى بدخل تحت خبره والعدول إلى قال سم هل يدخل
فى التماسى الكامر حتى لو أخبر من اعتقد صدقه لم يحتمل أنه كذلك اه (قوله فى أخباره)
معلق بصديق وخبره يود على خوفه (قوله أو وثقا) بالخبر معطوف على رؤيه نفسه أى

ولا يقبل على شهادته
الأشهادة عدلين
وبشوت رؤيه هلال
رمضان عند القاضي
بشهادة عدل بين
يديه كامر ومع قوله
ثبت عندى يجب
الصوم على جميع
أهل البلد المرفى فيه
وكالبثوت عند
القاضي الخبر المتواتر
رؤيته ولو من كفارة
لادانته العلم
الضرورى وظن
دخوله بالامارة
الظاهرة التى لا تتخاف
عادة كروية
التناذيل المعلقة
بالتأثر ويلزم الفاسق
والعدل والافتقار للعمل
برؤية نفسه وكذا
من اعتقد صدق محو
ما سبق ومراهق فى
أخباره برؤية نفسه
أو بثوتها فى بلد متجدد
ظلمه

وكذلك يلزم من اعتقاد صدق شخص فاسق في أخباره بنبوت الرؤية في بلد متقدم لمطلع العمل بأخباره
 لما سيذكره قريبا من أنه إذا ثبت رؤية هلال رمضان في بلد لم يحكمه البلد القريب منه وقوله
 متقدم لمطلع أي موافق لمطلع المطلع غير محل الرؤية بأن يكون غروب الشمس والكواكب
 وظلالها في البلدان في وقت واحد كما سيأتي (قوله سواء أول رمضان وآخره) تعميم فيما قبل وكذا
 وفيما بعده وأن كان ظاهر صنعه يقتضي رجوعه للتأني فقط أي يلزم الفاسق يوما بعد العمل برؤية
 نفسه سواء كانت الرؤية لهلال رمضان أو لهلال شوال ويلزم أيضا من صدق من ذكر في أخباره
 برؤية نفسه أو بنبوته في بلد متقدم المطلع العمل بما ذكر سواء كان بالنسبة لهلال رمضان أو لهلال
 شوال فإذا رأى الفاسق هلال شوال يجب عليه العمل برؤية ومثله من صدقه في ذلك قال في فتح
 الجواد الممدار على حصول الاعتقاد بالخازم حتى حصل أوله أو آخره بقول عدل أو غيرهما ذكر
 ونحوه حاز العمل بقضيتي بل وجب اه وقال الكردى في النهاية أخبار العدل الموجب للاعتقاد
 بالخازم بدخول شوال وجوب الفطر قال سم في شرح مختصر أبي جهاغ وأما قولهم لا يثبت شوال إلا
 بشهادة عدلين وأنه من باب الشهادة لا الرواية فهو في نبوته على العموم اه (قوله على الأصح)
 راجع للتعظيم ومقابلته ليس آخر رمضان كله في ذلك (قوله والعقدان له) أي للشخص
 وقوله بل عليه أي يجب عليه (قوله اعتمادا للامان بدخول شوال) أي كالعدلين ويرى المراجع
 يجب عليه الفطر (قوله إذا حصل له) أي للرائي لأعلامات وقوله أعاة ادحازم بصدقها أي لأعلامات
 فإن لم يحصل لذلك لا يجوز له العمل بها لادار على حصول الاعتقاد بالخازم وعنده (قوله وإذا
 صاموا) أي أهل البلد (قوله ولو برؤية عدل) غايته نبوت صياهم أي ولو ثبت صياهم رؤية
 عدل واحد أو عدلين أو غير الرؤية كأن كان باستكمال شعبان (لذين يوما) (قوله أطر وأبعد
 ثلاثين) فإن قيل يؤدي هذا إلى نبوت شوال بقول واحد فيما إذا صاموا بعدل وهو لا يصح
 أحجب بان الشيء قد ثبتت فضا طريق لا يثبت فيها مقصودا كالنسيب والأرب لا يثبتان بالنساء
 ويثبتان ضمن الولادة الثالثة من (قوله وإن لم ير والهلال) أي وهذا الثلاثين (قوله ولم يكن
 غيم) أي وإن لم يكن هناك غيم بان كانت السماء مغطاة بغيمة أو كانت السماء مغطاة
 وكتب المحلى أشار هذا إلى أن الخلاف في حالي الصوم والقيم وإن بعضهم قال بالانطراف في حالة
 الغيم دون الصوم اه (قوله لكمال العدة) أي عدة رمضان وهي ثلاثون يوما (قوله بحجة شرعية)
 وهي شهادة العدل ونحوها ما ثبت به رمضان (قوله ولو صام بقول من يثق) أي به أي من
 اعتقد صدقه وقوله ثم لم ير النساء المجهول والهلال نائب عنه (قوله مع الصوم) أطلق في التحفة
 عدم الإفطار ولم يقدر بالصوم وقيد به في فتح الجواد ومقتضى التقييد أنه فطر الحادر والثلاثين
 إن كان غيم وفي سم بعد كلام ما نصه فقد بان لك حال الصوم بقول غير عدل يثق به ولم ير الهلال
 بعد الثلاثين أن الشارح استظهر في شرح الارتداد الكبير وجوب الصوم مع الصورتين
 أن يكون أقرب مع الغيم وحزم في الصغير وجوبه مع الصوم وسكت عن القيم واستوجه في شرح
 المنهاج وجوب الصوم وأطلق فيه بقوله لا يجهول ولا يقيم واستوجه في شرح الغياب وجوب الفطر
 مطلقا اه (قوله لم يحزله الفطر) أي لأننا صامنا احتياطا فلا فطر احتياطا أو فارق العدل به
 حجة شرعية فإلزم العمل بما تراه بخلاف اعتقاد الصدق وعدم جواز الفطر هو ما سيأتي عليه ابن حجر
 وجرى الرمي على خلافه وهو أنه فطر وعارته ولو صام شخص بقول من يثق به ثلاثين ولم ير الهلال
 فانه فطر أو جاحا حالين اه (قوله ولو رجع الشاهد) أي العدل وعارته التحفة ولا يقبل
 رجوع العدل بعد الشرع في الصوم وقوله بعد شرعهم أي أهل البلد (قوله لم يحزله الفطر)
 قال في النهاية أي لأن الشرع مبررة الحكم بالشهادة اه وكتب عن شيوخه من العلة أنه لو حكم

سواء أول رمضان
 وآخره على الأصح
 والمعتد أن له بل
 عليه اعتمادا للامان
 بدخول شوال إذا
 حصل له اعتقاد
 حازم بصدقها كما
 أفتى به شفتانا ابننا
 زياد وجسر كجمع
 محققين وإذا صاموا
 ولو برؤية عدل
 افطر وأبعد ثلاثين
 وإن لم ير الهلال ولم
 يكن غيم لكمال
 العدة بحجة شرعية
 ولو صام بقول من
 يثق به لم ير الهلال
 بعد ثلاثين مع
 الصوم لم يحزله الفطر
 ولو رجع الشاهد بعد
 شرعهم في الصوم
 لم يحزله الفطر

بشهادته وجب الصوم وإن لم يشعروا فيه وصاروا هم على منهج فرع لورج العدل عن الشهادة
 فإن كان بعد الحكم لم يؤثروا كذا قبله وبعد الشرع فإن كان قبل الحكم والشرع جميعا امتنع
 العمل بشهادته من وإن كان رجوعه قبل الحكم بعد الشرع فلهما بالهلال بعد ثلاثين
 والساعة مضمومة فهل تعذر ظاهر كلامهم أن انقضاء لهم جواز الاعتدال عليه جرى على ذلك من
 وخالف شيخنا في إحتفاءه ففتح الفطر لا تألفا لاعتداله من جوعه احتياطا أو الاحتياط عدم الفطر
 حيث لم ير الهلال كاذره اه والقلب الى ما قاله في الإحتفاء أميل اه (قوله وإذا ثبت رؤيته)
 أي الهلال لم يعل أو عدلين يؤخذ من التعبير بالثبوت أنه إذا أشيعت رؤيته في بلد ولم تثبت لا تثبت
 في البلدة القريبة إلا أن صدقه كافي للتحقق وعبارتها تنبيه قضية قوله لم يخالف أنه بمجرد رؤيته
 يبلد يلزم كل بلد قريبة منه الصوم أو الفطر لكن من الواضح أنه إذا لم تثبت بالبلد الذي أشيعت
 رؤيته فيها لا يثبت في القريبة منه إلا بالنسبة لمن صدق الخبر وأنه ان ثبت فيها ثبت في القريبة
 لكن لا يثبت من طريق يعلم بها أهل القريبة ذلك فإن كان ثبت بمجوعه فلا يثبت من اثنين يشهدان عند
 حاكم القريبة بالحكم ولا يكفي واحد وان كان المحكوم به يكتفي فيه الواحد لأن المقصود إثباته
 الحكم بالصوم لا الصوم أو نحوه واستغاضة قبله من اثنين أيضا لذلك ما يركن بالبلد من سمع
 الشهادة وامتنع لم يثبت عندهم إلا بالنسبة لمن صدق الخبر بأن أهل تلك البلد ثبت عندهم ذلك
 اه (قوله لم يزلهم) الضمير يعود على ثبوت المفهوم من ثبت أي لم يزلهم حكم ثبوت الرؤيا بقى بالبلد
 البلد القريب صالح ويصح رجوع الضمير للبلد لكن بتقدير مضاف أي حكم أهل البلاد أي الحكم
 الحاصل على أهل البلد بسبب ثبوت الرؤيا ومنها وذلك الحكم هو الصوم وقوله البلد القريب
 بالنسبة مقول لزم وأما لزمها ذلك لأن البلدتين صادرتا بكلمة واحدة (قوله دون البعيد)
 أي ما وراءهم وعن كريب قال رأيت الهلال بالشام ثم قدمت المدينة فقال ابن عباس مقي رأيت
 الهلال فقلت ليهل الجماعة قال أنت رأيت فقلت نعم ورأته الناس وصاموا وصاموا معا بقية فقال لكأرا بآية
 ليهل السبت فلا يزال الصوم حتى تكمل العدة فقلت أولا تكتفي برؤية معاوية وصامه قال
 لا هكذا إنما رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله ويثبت البعد باختلاف المطالع) أي أو القرب
 باختلافها والمراية إن يكون غرب الشمس والكواكب موطوعة في المحلين في وقت واحد فإن
 طلع أو غرب شيء من ذلك في أحد المحلين قبل الآخر أو بعده فهو مختلف (قوله على الأصح)
 مقابله لا يعتبر البعد باختلاف المطالع بل بمسافة القصر قال لأن الشرع أنطاها كما كبر من الأحكام
 واعتبار المطالع يحوج الى تحكيم المجمين وقواعد الشرع بابا وورد بان الهلال لا تعلق له بمسافة
 القصر ولان المناظر تختلف باختلاف المطالع والعروض أي عرض البلاد أي بعدد ما عن خط
 الاستواء وتحكيم المجمين إنما يضر في الأصول دون التوابع كما هنا كذا في التحفة وفي العبري
 قال ابن القري في تمحيته واعتبار مسافة القصر يؤدي الى أن يجب الفطر على من بالبلد والصوم
 على من هو خارجا لوقوعهم في مسافة القصر إذ هي تحديدا الى أن يكون من رج من البلاد لزمه
 الامساك ومن دخلها لزمه الفطر اه (قوله ولما اختلفا عنها أن يتعادلا) وفي حاشية الكردى
 ما فيه معنى اختلاف المطالع أن يكون طلوع القمر والشمس أو الكواكب أو غروبها في محل
 متقدما على مثله في محل آخر أو متأخرا عنه وذلك بسبب عن اختلاف عرض البلاد أي بعدهما عن
 خط الاستواء وأطولها أي بعدهما عن ساحل البحر المحيط الغربي فخي تساوى طول البلد لزم
 من رؤيته في أحدهما رؤيته في الآخر وان اختلف عرضهما أو كان بينهما مسافة شهر ووقت
 اختلف طولهما امتنع تساويهما في الرؤيا لزم من رؤيته في الشرق رؤيته في بلد القرب دون
 العكس فلزم من رؤيته في مكة رؤيته في مصر والعكس فالأق الامداد والهيأة ومن ثم لو مات

وإذا ثبت رؤيته
 يبلد يلزم حكمه
 البلد القريب
 دون البعيد ويثبت
 البعد باختلاف
 المطالع على الأصح
 والمراد باختلافها
 أن يتعدا المسافة
 بحيث لو روى في
 أحدهما لم يره

متوالتان بأحدهما إلى الشرق والآخر بالغرب كل في وقت زوال بلده ووث القري الشرق لتأخر
 زوال بلده اه (قوله غالباً) نخرجها كان على خلاف الغالب وهو أنه قد يتبا عبد الحلال
 وتكون الرؤية في أحد البلدين مستلزماً للرؤية في الآخر كالذي سيذكره من أنه اذا رؤى
 في البلد الشرقي يرى في الغربي فلا عبرة للاختلاف فيعاد ذكر (قوله التبريزي) بكسر الهمزة والراء
 وسكون الموحدة والفتحينة رأى نسبة إلى تبريز بلد يدينان اه عش (قوله لا يمكن
 اختلافه الخ) قال في الصفة وكان مستنداً ما ذكر الاستقراء وقوله في أقل من أربعة وعشرين
 فرسخاً قال عش وقدره ثلاثة أيام لكن بين الكلام في مبدأ الثلاثة بأي طريق يفرض حتى
 لا يختلف المطالع بعده اه (قوله على أنه يلزم من الرؤية الخ) أي كافي مكة المشرقة ومصر
 المروسة فإنه يلزم من رؤيته في مكة رؤيته في مصر لاعتكسه (قوله من غير عكس) وهو أنه
 لا يلزم من رؤيته في البلد الغربي رؤيته في البلد الشرقي وعلى هذا حديث كريب فان الشام غربية
 بالنسبة إلى المدينة فلا يلزم من رؤيته في الشام رؤيته فيها (قوله اذ الليل الخ) عليه الا لازم وقوله
 قبل أي قبل دخوله في البلاد الغربية (قوله وقضية كلامهم) أي السبكي ومن تبعه وهو أنه يلزم
 من رؤيته في الشرق رؤيته في الغربي (قوله اه) أي الهلال والمصدر المأثور من ان واحداهما
 وخبرها خبر قضية وقوله في شرق أي بلد شرقي وقوله لزم كل غربي أي كل أهل بلد غربي وقوله
 بالنسبة إليه أي إلى الشرق الذي رؤى الهلال فيه وقوله العمل فاعل لزم (قوله وان اختلفت المطالع)
 قال في الصفة بعده وفيه مناهة تلهي كلامهم ويوجه كلامهم بان اللازم انما هو الوجود لا الرؤية
 اذ قد يتبع منها ما وقع والمناو على الوجود اه وقوله بان اللازم أي رؤيته في البلد الشرقي انما
 هو الوجود أي وجود الهلال في عرش هاتفه فرع ما حكم تعلم اختلاف المطالع يتبعه ان يكون
 كعمل أدلة القبة حتى يكون فرض عين في السفر وفرض كفاية في الحضر وفاقا لرسم على منتهج
 والتعبير بالسفر والمصري على الغالب اه (تخ) هو أن ثبت تخالف الهلال مع اختلاف المطالع
 لزمن العمل بمقتضى اثباته ولو سارع من محل الرؤية إلى محل يخالفه في المطالع ولم راهله الهلال
 وافقه في الصوم آخر الشهر وان أتم ثلاثين فيسكت معهم وان كان معيداً له صار منهم وكذا الوجوه
 سفيته صام إلى بلد فوجدهم معيدين فإنه يفر معهم لذلك ولا قضاء عليه الا ان صام ثمانية
 وعشرين يوماً وخرج بان شهره ما لو انتقل أول الشهر من محل راوه فيه إلى محل بر رؤيته ولا يفر
 معهم ذلك اليوم كافي للصفة قال سم والوجه التسوية بين الاول والاخر وعليه بلغز وقال لنا
 شخص رأى الهلال لاواضح منظر اباعه (فائدة) في مسند الدارمي وصحيح ابن حبان أن النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يقول عند رؤيته الهلال الله أكبر اللهم أهله علينا بالامن والايامن والسلامة
 والاسلام والتوفيق لمناجئهم وترضاهم بنا وربك الله وفي أي داود كان يقول هلال خير ورشد مرتين
 آمنت بن خلقك ثلاث مرات وبن أن قرأ هذا ذلك سورة تبارك لا ترفيه واهلها النجاة الواقعة قال
 السبكي وكان ذلك لاها ثلاثون آية بعد أيام الشهر ولان السكينة تنزل عند فراغها وكان صلى الله
 عليه وسلم يترؤها عند النوم اه معنى (قوله وانما يحجب صوم رمضان الخ) تعرض لشرائط
 الوجوب ولم يتعرض لشرائط الصفة مع ان احداً همالاتني عن الاخرى اذ لا يلزم من الهبة الوجوب
 الا ترى ان الصوم يصح من الصبي ولا يحجب عليه ويحجب على المرتد ولا يصح منه فكان المناسب
 ان تعرض لشرائط الهبة أيضاً وان كان بعضها كالتقاء يمكن اندراجها تحت الاطاعة بحملها
 على الحمية والشرعية كما صرح به الشارح وهي أربعة الاسلام بالفعل والنية مع الحضيض والتفاس
 والاعلة في جميع التباين وقت قال الصوم حتى ارتد أو تفسدت أو ولدت وان لم ترداً وما حاضت
 أو جن في خلعة من النهار بطل الصوم كائنات ولا يضر النوم وان استغرق جميع النهار ولا انغماء

الاخر غالباً قاله في
 الانوار وقال التاج
 التبريزي وأقره غيره
 لا يمكن اختلافهما في
 أقل من أربعة
 وعشرين فرسخاً وبه
 السبكي وتبعه غيره
 على أنه يلزم من الرؤية
 في البلد الشرقي
 رؤيته في البلد
 الغربي من غير
 عكس اذ الليل
 يدخل في البلاد
 الشرقية قبل
 وقضية كلامهم أنه
 متى رؤى في شرقي
 لزم كل غربي بالنسبة
 إليه العمل بتلك
 الرؤية وان اختلفت
 المطالع وانما يجب
 صوم رمضان

والسكر من غير تعدان خلاصتهما لحظته من النهار بخلاف ما اذا لم يخل منهما لحظته منه فان الصوم
يسقط لهما لانهما في الاستيلاء على العقل فوق النوم ودون الجنون فان قلنا ان المستغرق منهما
لا يضر كالنوم لزم الحاق الاقوى بالاضعف وان قلنا ان اللحظة منهما تنقض كالجنون لزم الحاق
الاضعف بالاقوى فتوسطنا قلنا ان الحلو عنهما في لحظة كاف ونخرج بقولنا من غير تعدان اذا
حصل له تعداته فانهم جميعا وبطل صومه ويلزمه القضاء وان كانا في لحظة من النهار (قوله على كل
مكلف) أي مسلم ولو في عامضى فيشعل المرئ فيصعب عليه الصوم بمعنى انعقاده في حقه لو جوب
القضاء عليه ان ما دللنا سلام (قوله أي بالغ عاقل) تفسير مراد المكلف (قوله مطبق له) زاد
في شرح المصنف شرطين وهما الصحة والاطاعة واعتراض الاول بان قيدا لاطاعة يعني عنه لان المراد
الاطاعة حسا او شرعا فيخرجها المرئ لان يقال ان الاطاعة تقتضي مع وجود المشقة فليست
الايحرج المرئ بها فيحتاج الى قيد الصحة لاجراجه (قوله فلا يجب على صبي) أي وان صح منه
اذ لا لازم بين الصحة والوجوب كإبر وهذا محتمر وقوله بالغ المندرج تحت المكلف وقوله يجوز عنتر
قوله عاقل المندرج ايضا تحت المكلف وبحمل علم وجوبه على الجنون كما سياتي في ما لم يتعد به بان ازال
عقله بشرب او غيره بعد الاول وجب عليه ولزمه قضاءه بعد الاطاعة (قوله ولا على من لا يطيعه لكبير
أورض) محتمر زالا طاعة الحسية وما به مدعترز الشريعة وقوله لا رجي برؤه هو ما قط من عبارة
الصحة وهو الاول لان المرئ مرضا رجي برؤه لا يجب عليه الصوم حاله وان وجب عليه القضاء
اذا تمتد كالخائض والنفساء الان يقال فيديه لاجل قوله ويلزمه مدلك يوم لان زومه اتفاقا فيما
لا رجي برؤه اما ما رجي برؤه فلا يلزمه منه ذلك وانما يلزمه الصوم قضاءه بعد الصحة (قوله ويلزمه)
أي من لا يطيعه وقوله مدلك يوم أي قوله تعالى وعلى الذين يطيعونه فدية طعام مسكين والمراد
لا يطيعونه بقدره لا التافيه كما سياتي (قوله ولا على خائض ونفساء) أي ولا يجب عليهم ما قال
في القفوة وجوب القضاء عليهم ما انما هو بامر جديد وقيل وجب عليهم ما تمسقط وعليهما نويان
القضاء الادامعي الاول خلافا لان الرفعة لانه فصل خارج وقته المقدرة شرعا الا ترى ان من
استغرق نومه الوقت ينوي القضاء وان لم يخاطب بالاداء بما تقر وعلم ان من عبر به وجوبه على
تعود خائض ومغني عليه وسكران مراد وجوب انعقاده بسبب ليرتب عليهم القضاء لا وجوب
التكليف لعدم صلاحيتهم لانتداب اه (قوله لانهما) أي الخائض والنفساء وقوله لا تطيقان أي
الصوم ففعوله محذوف وقوله شرعا أي لاحسابهما فديتهما حسا (قوله وقضه نية) أي لقوله
صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وكمن فروض الصوم فرضا واحدا وهو ما ذكر
وفي عليه فرضان وهما الامساك عن مفطر والصائم والنفية عن النية ان يستقصر حقيقة الصوم
التي هي الامساك عن المفطر جميع التمارع كونه رمضان مثلا فيقتصد بقاء هذا السخضر
(قوله بالقلب) بيان محل النية (قوله ولا يشترط التلفظ بها) أي بالنية كسائر نيات العبادات
(قوله بل يندب) أي التلفظ بها يساعد لسان القلب (قوله ولا يخرى عنها) أي النية (قوله)
وان قصد به أي التسمير (قوله ولا الامتناع الخ) معطوف على التسمير أي ولا يخرى عن النية
الامتناع من تناول مفطر خوفا من طوع الفجر (قوله ما لم يخطر بباله الصوم بالصقات الخ) قيد
في عدم الاجراء أي محله ما يخطر بباله الصوم بصفاته والاجر اما ذكر من الصورتين أعني التسمير
والامتناع من تناول مفطر خوفا من طوع الفجر وانما ان الصوم هو الامساك عن المفطرات وان صفاته كونه من
رمضان او غير ذلك يقتضي تصوره وتسميره بقصد التقوى عليه مع عدم خطوره مع
صغته بالبال وليس كذلك وذلك لان الصوم الذي قصد التقوى عليه بالتسمير الظاهر ان المراد

(على كل مكلف أي بالغ عاقل مطبق له) أي للصوم حسا وشرعا فلا يجب على صبي وجنون ولا على من لا يطيعه لكبير أو مرض لا رجي برؤه ويلزمه مدلك يوم ولا على خائض ونفساء لهما لا تطيقان شرعا (وقضه) أي الصوم (نية) بالقلب ولا يشترط التلفظ بها بل يندب ولا يخرى عنها التسمير وان قصد به التقوى على الصوم ولا الامتناع من تناول مفطر خوفا من طوع الفجر ما لم يخطر بباله الصوم بالصفات التي يجب التعرض لها في النية

منه الصوم الشرعي الذي هو اسلاك مخصوص بنية مخصوصة فاذا قصد بالجهور التقوى عليه لم
 خطوره بالبال بصفاته التي لا بد منها وذلك عين النية ثم ان جعل الصوم الذي قصد التقوى عليه عا
 ذكر على مطلق اسماء من المغطرات تصور ذلك وكان ذلك كرك التقيد المذكور وبعد الغاية فائدة
 وبقي عليه انصرح كلامه ان عمر خطوره الصوم به بالهم المتعذر او الامتناع من المغطر عجزى
 عن النية وليس كذلك لخاصة حوايه في الصلاة غير هاهنا انه لا يفتي بينهما من قصد ايقاعها وفعالها
 وأما مجرد الخطور من غير قصد الاقاع فغير عجزى ويمكن ان يقال ان المسار بدقوله ما لم يخطر به
 الصوم أى ايقاعه وفيه انه اذا كان هو لم اذ كان عين النية لا يجوز تأخيرها كما فهمه كلامه وعبادة
 الى وض مع شرحه ولو تعذر ليصوم أو شر بدقوله العطش نهارا أو امتنع من الاكل أو الشراب أو الجماع
 خوف ملووع الفجر فهونية ان خطر به الصوم فرض رمضان لتضمن كل منها قصد الصوم اه وهى
 ظاهرة (قوله لكل يوم) متعلق بنية أى تحب النية لصوم كل يوم وذلك لان صوم كل يوم عبارة
 مستقلة لتفعل ما ينقص الصوم بين اليومين كالصلائين بقتلها السلام (قوله فلونوى الخ) مفرغ
 على وجوب النية لكل يوم (قوله صوم جمعه) أى رمضان (قوله لم يكف) أى ماؤه وقوله
 لغبر اليوم الاول اما هو فيكنى ماؤه له فقط (قوله لكن ينفي ذلك) أى نية صوم جمعه اول ليلة منه
 (قوله لمصالح الخ) على الانشاء (قوله الذى نسي النية فيه) أى له فى معنى الادم وقوله عند
 مالك متعلق بمحصل أى يحل له ذلك عنده لا يشترط النية لكل يوم (قوله كاستن) أى النية
 وقوله له أى السامى تبين النية وقوله لمصالح الخ متعلق بتسن وقوله صومه أى اليوم الذى نسي النية
 له وقوله عند أى حنيفة متعلق بمحصل (قوله وواضع ان محله) أى حصول الصوم بذلك وقوله
 ان قلد أى الامام ما لكافى النية اول ليلة من رمضان أو الامام ما حنيفة فى النية اول النهار
 ان نسبها للنفقة لم يحصل (قوله والا) أى وان لم يقلد من ذكر بل صام بالنية المذكورة فى
 الصورة الاولى والثانية من غير تقلد وقوله كان متلبسا بعبادة فاسدة أى وهو حرام وقوله فى اعتقاده
 متعلق بفاسدة أى فاسدة فى اعتقاده التاوى وان كانت صحيحة فى اعتقاده غيره (قوله وشرط لفرضه)
 سياتى محترزه (قوله ولو نذر الخ) أى ولو كان الصوم المقروض نذرا أو كفارة أو صوم استقامه
 بشرط فيه ماذ كره (قوله أمره بالامام) راجع لصوم الاستسقاء وقيد له لا يكون فرضا
 الا حيث نذر (قوله تبين) ثابت فاعل شرط وانما شرط لغيره لم يثبت الصيام قبل الفجر فلا صام
 له أى صحيح كما هو الاصل فى النفي من توجهه الى الحقيقة فلا يقع صيامه عن رمضان بالاختلاف ولا
 يفتاه الى اوجه ولو من جاهل (قوله أى ايقاع النية الخ) تفسيره ان التبين أى ان المراد بتبينه
 ايقاعه لا (قوله أى فيما بين غروب الشمس وطلوع الفجر) تقسيم للسؤال أى ان المراد بالليل
 الذى تجزئ النية فيه ما بين غروب الشمس وطلوع الفجر سواء كان من أوله أو آخره أو وسطه وهذا هو
 المقعد ومقابلة لا تسكن فى النصف الاول بل بشرط ايقاعها فى النصف الاخير له قرب من العبادة
 (قوله ولو فى صوم الدين) غايته فى اشتراط البيت أى بشرط التبين ولو كان التاوى صائما
 نظر الذات الصوم وان كان صومه يقع فلا وليس لنا صوم نفل بشرط فيه ذلك الا انه نفل فخره
 ويقال لنا صوم نفل بشرط فيه تبين النية (قوله ولو شئت الخ) هذا ما عود من اشتراط التبين
 انه فهم انه لا بد من اليقين فيه فلا وشئت لم تصح واعلم ان الشارع ذكر مستثنين متعارفين فى
 الحكم الاولانى انه لو شئت لم وقعت نيته قبل الفجر أو بعد لم يصح أى النية والثانية انه لو نوى ثم شئت
 هل طلع الفجر أو اقامتاه صح وافرقتهم بين المستثنين بان الشك فى الاولى واقع حال النية وفى
 الثانية بعد اقامتاه والتردد حال النية يمنع الجزم المعترف به لذلك لم تصح بخلافه فى الثانية فانه لم يمنع
 الجزم المعترف به لذلك صح وفى حاشية السيد عمر البصرى بعد ان استظهر عدم الفرق بين

(لكل يوم) فلونوى
 اول ليلة رمضان
 صوم جمعه لم يكف
 لغبر اليوم الاول قال
 شيخنا لكن ينفي
 ذلك لمصالح الصوم
 اليوم الذى نسي
 النية فيه عند مالك
 كما تنسب له اول اليوم
 الذى نسبها فيه
 لمصالح صومه عند
 أبى حنيفة وواضح
 ان محله ان قلد وال
 كان متلبسا بعبادة
 فاسدة فى اعتقاده
 (وشرط لفرضه)
 أى الصوم ولو نذرا
 أو كفارة أو صوم
 استقامه أمره بالامام
 (تبين) أى ايقاع
 النية ليل أو نهارا
 بعد غروب الشمس
 وطلوع الفجر ولو فى
 صوم الميز قال شيخنا
 ولو شئت هل وقعت
 نيته قبل الفجر
 أو بعد لم تصح

المستثنى فرقى غير هذا لو حصل ان الشك في الصورة الاولى حصل به بعد تحقق طلوع الفجر وفي الصورة الثانية حصل له قبل تحققه فهو فيها شك في النية وشاك في طلوع الفجر ايضا فلذلك صحت في هذه ولم تصح في تلك وعبارته قوله ولو شك هل وقعت نيته قبل الفجر او بعده الخ قد يقال كل من نيتهم طلوع الفجر حادث في كل من المستثنى فما وجه ترجيح الاصل في احدهما النية وفي الثانية طلوع الفجر بل يتوقف في التغاير بين المستثنى تغاير احقيقا يؤول الى التضال في الحكم فان الذي يظهر التلازم بين التصور بنو الله اعلم وكتب قدس سره ويمكن ان يقال الصورة الاولى مفروضة فيما اذا طار الشك بعد تحقق طلوع الفجر هل وقعت نيته قبله او بعده والثانية مفروضة فيما اذا نوى ثم حصل له الشك المذكور مع الشك في طلوع الفجر فان استمر هذا الشك الى ما يتحقق الطلوع صارت من افراد الاولى اه (قوله لان الاصل عدم وقوعه) أي النية لئلا وهو تعليل لعدم الصحة (قوله اذا الاصل الخ) عمله لله وقوله في كل حادث هو هنا النسبة وقوله تقدره ما قرب زمن أي فرض وقوعه في أقرب زمن وهو هنا وقوعها بعد طلوع الفجر (قوله بخلاف ما لو نوى ثم شك هل طلع الفجر) أي هل كان طالعا عند النية أولا اه سم (قوله لان الاصل عدم طلوعه) عمله تقدره أي انها تصح لان الاصل عدم طلوع الفجر حال النية (قوله للاصل المذكور) أي هو انه في كل حادث تقدره ما قرب زمن والحادث هنا طلوع الفجر وحصوله بعد النية أقرب من حصوله وقتها (قوله ولا يبطلها) أي النية وقوله نحو اكل وجاع أي من كل مفطر يكون أنفاس قال في الحقيقة لا الرد لها تزل التاهل للعامة بكل وجه اه وقوله بعدها أي بعد النية وهو ظرف متعلق بمحذوف صفة نحو اكل وجاع أي كائن بعد النية قال سم ينبغي أو معها لان ذلك لانها بعد وقوله وقبل الفجر أي ما بعده فانه يبطلها كما هو ظاهر (قوله لم لو قطع الخ) يعني لو رفض النية قبل الفجر احتاج لتحديد ما لا خلاف بخلافه بعد الفجر فلا يصح وعبارة الجبري ثم قصر الرد لئلا أو نهيا وكذا يصح رفض النية لئلا انهار فلا بد من تحديدها بعد الاسلام والرفض ومنه أي الرضا ما لو نوى الانتقال من صوم الى آخر كالنوى صوم قضاء عن رمضان ثم لم له ان يجعله عن كفارة مثلا فان ذلك يكون رفضا للنية الاولى اه (قوله وتعيين لنوى) معطوف على تنبئ أي وشروط لفرضه تعيين لنوى أي ولومن الصبي المميز كانه عليه السيد عمر البصري والمراة التعيين المشروط التعيين من حيث الجنس كالكفارة وان لم يعين نوعها كفارة فلهذا رويين وكصوم التذمر وان لم يعين نوعه كالتذمر رويين وكالقضاء عن رمضان وان لم يعين رمضان سنة مخصوصها واما وجوب التعيين في الفرض لانه عبادة مضافة الى وقت فوجب التعيين في نيتها كالصلوات الخمس وعبارة قل قوله وتعيينه أي من حيث الجنس لا من حيث النوع ولا الزمن فيكفي بنية الكفارة لمن عليه كفارات اه وذا فاما ذكر الشارع بالغاية بعد وهي وان لم يعين سببا بالاستدراك بعدها وهو من عليه الخ تنبيهه وقوله في الفرض الاولى اسقاطه اذ ذكره بورث ركا كقولك لان التقدير وشروط لفرضه تعيين لنوى في الفرض (قوله رمضان الخ) تمثيل لما يحصل به التعيين ويصح جعله تمثيلا للفرض وهو اولى لثلاصير التصور بعده ضاعا (قوله بان نوى الخ) تصور لما يحصل به التثبيت والتعيين فقله كل ليله وغدا امثال للتثبيت وقوله عن رمضان الخ امثال للتعيين (قوله وان لم يعين سببا) أي الكفارة وهو غاية لم حصول التعيين بقصد الكفارة أي لا فرق في حصول ذلك بين ان يعين سببا للكفارة منظهار رويين أو جاع أولا قال في الحقيقة فان عين وأخطأ لم يحز (قوله فلو نوى الصوم الخ) تفرع على مفهوم اشتراط التعيين وقوله لم يكف أي ما نواه لعدم التعيين لانه في الاولى يحتمل رمضان وغيره وفي الثانية يحتمل القضاء والاداء قال في الحقيقة لم يوتى بان عليه صوم يوم وشك هو قضاء أو نذر أو كفارة أي أنه نية الصوم الواجب وان كان

لان الاصل عدم وقوعها لئلا ان الاصل في كل حادث تقدره ما قرب زمن بخلاف ما لو نوى ثم شك هل طلع الفجر أولا لان الاصل عدم طلوعه للاصل المذكور ايضا انتهى ولا يبطلها نحو اكل وجاع بعدها وقبل الفجر نعم لو قطعها قبله احتاج لتحديد سببا (وتعيين) لنوى في الفرض كرمضان أو نذرا أو كفارة بان نوى كل ليله أنه صائم غدا عن رمضان أو التذمر أو الكفارة وان لم يعين سببا فلو نوى الصوم عن فرضه أو فرض وقته لم يكف

متردد للضرر و رقوله يلزمه لكل من شك في واحد من الخمس لأن الأصل بقوله وجوب كل منها وهنا
الأصل براءة الذمة اه (قوله نعم من عليه الخ) استدراك على اشتراط التعيين وانما يظهر اذا جمل
التعيين المسترط على الأعم من التعيين من حيث الجنس أو من حيث النوع أما اذا جمل على المراد
المسار الذي جملته عليه وهو من حيث الجنس فقط فلا استدراك لأن التعيين من حيث الجنس
حاصل في هذه الصورة وقوله أو نذر بالرفع عطف على قضاء أى أو عليه نذر أى صومه وقوله أو كفارة
بالرفع عطفا على قضاء أى أو عليه كفارة أى صومها وقوله من جهات مختلفة واجم للنذر
والكفارة والمراد بها بالنسبة للأول كونه نذر أو لحاج وبالنسبة للثاني كونه نذر أو لاجتماع
أو بين وقوله لم يشترط التعيين أى تعيين قضاء أى الرضائين في الأولى وتعيين النوع فما بعدها
(قوله لا اتحاد للجنس) عليه لعدم اشتراط التعيين أى انه في الجميع الجنس واحد وهو مطلق رمضان
أو مطلق نذر أو مطلق كفارة فهو كافى في التعيين كما عرفت (قوله واحترز باشتراط التبيين في
الفرض) المضافان يقول واحترز بقوله لن فرضه من حيث اشتراط التبيين فيه عن النفل لأن المحترز
بمعه والفرض لا اشتراط التبيين فيه فاقبل (قوله فتصح فيه) أى النفل وقوله ولو مؤقنا أى ولو كان
النفل مؤقنا كعرفة وعاشوراء (قوله التنية) فاعل تصح (قوله قبل الزوال) متعلق بتصحيح أو بالتنية
وفي الألباع لما في قول حديثه تعينه بنية النفل قبل الغروب قال من تركها قبل الزوال ينقضه
بالشرط الذي ذكرناه وهو تقليد في ذلك أن ينوبها عنه بعد زواله على هذا القول بناء على
جواز تقليده اه كرهى ولا بد من اجتماع شرائط الصوم من الغبر الحكم عليه بأنه صائم من أول
النهاري حتى يناب على جميعه أو صومه لا يتبعه (قوله الخبر الصحيح) هو ما رواه الأبارق في عاصمة
رضي الله عنه قال دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندك من شيء قال لا قال
فأى إذا أصوم قالت ودخل على يوم آخر فقال أعندكم من شيء قلت نعم قال إذا أفطروا كنتم فرضت
الصوم أى شرعتم فيه أى كده (قوله وبالتعيين الخ) معطوف على التبيين وقوله النفل منصوب
بنزع الخافض وهو عن والتقدير واحترز باشتراط التعيين في الفرض عن النفل وكان المناسب أن
يقول هنا أيضا واحترز بقوله في الأمر من حيث اشتراط التعيين فيه عن النفل لأن المحترز به هو
الفرض لا اشتراط التعيين فتنبه وقوله أيضا أى احترز باشتراط التبيين في الفرض عن النفل وقوله
فيصح أى النفل أى صومه وقوله ولم يؤقتنا في صحة الصوم في النفل بنية مطلقة أى لا فرق في ذلك
بين أن يكون مؤقتنا كصوم الاثنين والخميس وعرفة وعاشوراء أو أيام البيض أولا كان يكون ناسبا
كصوم الاستسقاء غير أيام الأضحية (قوله بنية مطلقة) متعلق بصحة فيكون بنية صوم يوم
عرفة مثلا أو قول نويت الصوم (قوله كما اعتمد غير واحد) أى اعتمد صحة صوم النفل المؤقت بنية
مطلقة وفي الكرهى ما نصه في الأسنى ونحوه الخطيب الثريثي والجمال الرملى الصوم في الأيام
المتأكد صومها منصرف الهال لوني غير ما حصلت الخ زائد في الألباع ومن ثم اتفق البارزى
بأنه لو صام فيه قضاء أو نحوه حصل له معه أولاد كغيره أن مثل ذلك ما لوافق في يوم راتين
سكرفة يوم الخميس اه وكلام الحق كالتقدم في ذلك اه (قوله نعم بحث في المجموع الخ) هذا مما يتر
إذ ان ثبت أن الصوم في الأيام المذكورة مقصود لذاتها والمعد كما يؤخذ من عبارة الكرهى المسارة
آ نعان القصد وجود صوم فيه انتهى كالخبرة فان نوى التطوع أيضا حصل لا اسقط الطلب عنه
وبهذا فارق رواتب الصلوات (قوله كعرفة وما معها) أى وما يذ كرمه ما عدا تعداد رواتب
كعاشوراء وستة من شوال والأيام البيض والأيام السود (قوله فلا يحصل غيرها) أى من قضاء أو كفارة
وقوله معها أى رواتب وقوله وان نوى أى غير رواتب (قوله بل مقصي القياس) أى على رواتب
الصلوات وقوله ان ينتمى إلى رواتب وغيرها كان نوى صوم عرفة وقضاء أو كفارة وقوله مبطله أى

نعم من عليه قضاء
ومضائين أو نذر أو
كفارة من جهات
مختلفة لم يشترط
التعيين لا اتحاد
الجنس واحترز
باشتراط التبيين في
الفرض عن النفل
فتصح فيه ولو مؤقتا
التنية قبل الزوال
الخبر الصحيح وبالتعيين
فيه النفل أيضا
فيصح ولو مؤقتا بنية
مطلقة كما اعتمد
غير واحد نعم بحث في
المجموع اشتراط
التعيين في رواتب
كعرفة وما معها فلا
يحصل غيرها معها
وان نوى بل مقصي
القياس كما قال
الاسنوى ان ينتمى

لان الارب لا يندرج في غيره فاذا جمعه مع غيره لم يصح لانتشار ملكين مقصودين (قوله كالتوحي الكفر
 وسنة) أي فان ذلك مبطل وقد علت الفرق فلا تغفل (نبه فاعقل النية المحترمة الخ) تفرع على ما علم
 من اشتراط التبيين والتعيين فقط وهو انه لا يشترط غيرها كالفرضية والاداء والاضافة الى الله
 تعالى (قوله ولو بدون الفرض) غاية للاجزاء أي أنها تجزئ ولو كانت غير مقرونة بالفرض ولو
 حذفت لفظة ولو واقصر على بدون الفرض لكان أولى لان الأقل الجزئي الذي صرح به ليس مقرراً
 بالفرضية فكيف يجعل غايته مقتنه (قوله على المعقد) مرتبط بالغاية أي ان التيقن المذكور
 تجزئ من غير تعرض للفرضية على المعقد وقوله كما يحسمه الضعيف البارز أجمع للاجزاء المذكور لا
 للمعقدون كان محو ظاهر صحيحه لانه لا معنى لتصح المعقد ولو حذفت الفعل وقال كما في المجموع
 لكان أولى (قوله لان صوم الخ) علمه لعدم وجوب قصد الفرضية المفهوم من الغاية أي وانما لم يجب
 ذلك لان صوم رمضان من البالغ لا يقع الا فرضاً لا فائدة للتعرض لها بخلاف الصلاة فانها لم كانت
 تقع بغلا فيما اذا أعيتت اشترط فهاهنا الفرضية لتعين من المعادة قال السنوي ولا رداً لشرائط نيتها
 في المعادة أيضاً كما لم نذكرها كما كانت معاملة أولاً قال في التفتة وعلى ما في المجموع كونوي ولم يتعرض
 للفرضية على بل قبل الفعل بل زعمه التعرض لها اه (قوله ومقتضى كلام الخ) مقابل المعقد وقوله
 والمحتاج أي وكلام المتأخر وعبارته وفي الاداء والفرضية والاضافة الى الله تعالى الخ لعل المذكور
 في الصلاة اه والذي تقدم في الصلاة عدم اشتراط ما عدا الفرضية وقوله وجوبه أي الفرض أي
 قصده (قوله او بلاعد) معطوف على بدون الفرض فهو غاية أيضاً لجزاء النية المذكورة أي
 تجزئ ولو لم يتعرض فيها للفد (قوله لان لفظة الفد الخ) لتعلل لعدم وجوب التعرض للفد المفهوم
 من الغاية أيضاً وانما لم يجب التعرض للفد لان لفظة الخ ومحل العلم قوله وهو في الحقيقة الخ (قوله
 اشهر في كلامهم) أي الاصحاب وقوله في تفسير التعيين أي في تصورهم فصاروا صورته أن يقول
 نويت صوم غد من رمضان قال في حاشية المحل وهذا التصور في الحقيقة تصور للثبوت فالتبديت
 صورته أن يقول نويت صوم رمضان أو نويت صوم غد من رمضان فانقل تطرحهم لاحدى
 صورتي التبديت فجعلوا صورته التعيين اه (قوله وهو في الحقيقة ليس من حد التعيين) أي
 ان لفظة الفد في الحقيقة ليس داخل في حد التعيين أي لا يتوقف التعيين عليه بخصوصه قال في
 شرح المنهج وانما وقع ذلك من تطرحهم الى التبديت اه قال الجبيري أي وانما وقع لفظة الفد في
 تفسير التعيين من تطرحهم الى التبديت لان التبديت معاً بصورتين احدهما أن يقول لاني نويت
 صوم غد من رمضان والثانية أن يقول لاني نويت صوم رمضان في التعيين فلما نظرنا
 للصورة الاولى من التبديت استخرج اه مرة فقامت له عن المحل (قوله ولا يجب التعرض له) أي
 للفد وقوله بخصوصه أي الفد والمراد ان التعرض في النية بخصوص الفد ليس واجباً بل الواجب هو
 أو غيره مما يدل على التعيين في نية الشهر جمعه فانه يحصل له به أول يوم مع انه لم يبينه بعينه (قوله
 بل يكفي) أي لحصول التعيين والاضراب انتقالاً وقوله دخوله أي الفد وقوله في صوم الشهر المتوحي
 أي فاذا قال لاني نويت صوم رمضان فقد دخل فيه الفد وهو اليوم الذي يعقب الليلة التي نوى فيها
 (قوله لكن قضية كلام شيخنا كالمزج) أي الفد بخصوصه وقوله ان الذي في الحقيقة انه
 لا يجب التعرض له بخصوصه وعبارتها هذا أي لفظة الفد واجب لا بد منه بل يكفي عنه عموم مثله كنية
 أول ليلة من رمضان صوم رمضان فيصير اليوم الاول الخ اه ومثلهما في الجواد الا ان يقال انه قضية
 كلامه في غيرهما خرايت عبارته على متن بافضل يقتضي ذلك توضيحاً وعلم من كلامه ان أقل النية
 في رمضان أن ينوي صوم غد من رمضان اه فذكر كذا من الأقل فاقضى وجوبه تأمل (قوله
 واكمله الخ) هذا مقابل قوله فاعقل النية الخ وقال الجبيري أي بالنظر للمجموع والامر رمضان لا بد

مبطله كالتوحي
 الكفر وسنة
 الكفر وسنة العصر
 فاعقل النية المحترمة
 نويت صوم رمضان
 ولو بدون الفرض
 على المعقد صحه في
 المجموع تبعا
 لا كثرين لان صوم
 رمضان من البالغ
 لا يقع الا فرضاً
 ومقتضى كلام الروضة
 والمحتاج وجوبه أو
 بلاعد كما قال الشيخان
 لان لفظة الفد اشهر
 في كلامهم في تفسير
 التعيين وهو في
 الحقيقة ليس من حد
 التعيين فلا يجب
 التعرض له بخصوصه
 بل يكفي دخوله في
 صوم الشهر المتوحي
 لحصول التعيين
 حيث لا كنية قضية
 كلام شيخنا كالمزج
 وجوبه (واكمله)
 أي النية

منه لانه تبين اه ولا حاجة اليه لان الاكل هو ما اشتغل على الايد منه وزيادة (قوله فوت الخ) خبر من اكله اي اكله هذا فقط (قوله صوم غد) هو اليوم الذي في الليلة التي نرى فيها (قوله من ادا فرض رمضان) قال في النهاية يعني عن ذكر الاداء ان يقول عن هذا رمضان اه (قوله بالجهر لاضافته لما بعده) اي يقرأ رمضان بالجهر بالكسر فلكونه مصداقا لما بعده وهو اسم الاشارة قال في الفتحة واخبر لاضافة رمضان الى ما بعده لان قطعه عنها يصير هذه السنة محتملا لكونه نظرا لنسبت خلاصتي له معنى فتأمل فيه فانه مما يخفى اه ووجه ان التبعة من تاسيرة لا معنى لاجل هذه السخنة فالحق (قوله هذه السنة) ان قلت ان ذكر الاداء يعني عنه قلت لا يعني لان الاداء يطلق على مطلق الفعل فيصنف بصوم غير هذه السنة وعبارته التبعة واجتنب ذكره اي الاداء مع هذه السنين وان لم يحترزها افترض غير هذه السنة لا يكون الا قضاء لان لفظ الاداء يطلق ويراد به الفعل اه وفي البراوي وسن ان يزيد اجابا واحتمالا بالوجه الله الكريم عز وجل اه (قوله لعمدة الشرح) اي من اذني هذا الاكل المشغل على القصد والاداء والفرض والاضافة له تعالى وهو تعليل لكون ما ذكره هو الاكل اي قلنا كان هذا هو الاكل لعمدة التبعة به انما بخلاف ما اذا اتي بالاكل للمساواة من فخلانا لا تعقل وجوب التعرض للقدر فخرصة قال في الفتحة بهذا التعليل المذكور ولتبرهن ان ادائها كالتقضاء والتفعل ونحو النذور وسنة اخرى (قوله وجه الاذرع ان) اي يريد الصوم (قوله لو كان عليه مثل الاداء) اي صوم مثل الصوم الذي يريد ادائه (قوله كقضاء رمضان) بتبديل الفعل الذي عليه قوله فيه اي قل رمضان الذي يريد ادائه (قوله لانه التعرض للاداء) اي للتمييز بين الاداء والقضاء قال في الفتحة وهو معنى على الضمف الذي اشتهر في تقريره من الصلاة انه تجب نية الاداء حينئذ اه وقوله او تبين السنة اي بان يقول رمضان هذه السنة وفي بعض نسخ الخط وتبين بالواو وهو الموافق لما في الفتحة لكن عليه تكون الواو بمعنى او كما هو ظاهر لان احدهما كاف في حصول التمييز (قوله وفطر عامدا الخ) شرع وفيما يبطل به الصوم وقد تلمع بعضهم جميع البطلان فقال

عشر مفطرات الصوم * فها كها اغما كل الصوم
ازاله مباشرة والرده * والوطع والقي * اذا قصده
ثم الجنون الحليص مع نفاس * وصول عين بطممع راس

وذكر المصنف رجما انه تعالى منها ان يعقوى الجماع والاستبراء والاستقامة ودخول عين جوفاً وترك الباقي لفهمه من قبلي التكليف والاطاعة وقوله عامدا الخ ذكر قيودا ثلاثة في بطلان الصوم بخلاف كره من الجماع وما عطف عليه وهي العمد والمال والاختيار (قوله لاناس للصوم) مفهوم عامد وانما يفطر الناسى لغير من نسي وهو صائم ما كل اوسر فليتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه وفطر وانه سبحانه ابن حبان وغيره ولا قضاء عليه نص على الاكل والشرب بفطر غيرهما بالاولى (قوله وان كراخ) اي فانه لا يطعم مع النسيان للصوم لغير المساء تقارب الصلاة حيث ان الاكل الكثير نسبانا سطلها ان لها هيئة تدكر المصلي انه فيها يتدبر ذلك فمما يحل في الصوم والاعانة ان كرهه لادق القائل ان الكثير يفطر به وعادة تلبيح وان كل ناسي يفطر الا ان اكثر في الاصح قلت الاصح لا يفطر والله اعلم والجماع كالاكل على المذهب اه وقوله نحو جماع اي كالارال والمباشرة وقوله او كل بضم الهمزة يعني ما كحل معطوف على جماع اي ونحو كل من كل عين وصلت حوفه كخصاوصه ونحوهما (قوله عالم) ما رجع لعادى عالم ابا ما عاها مفطر (قوله لاجل الخ) مفهوم عالم اي لا يفطر لاجل بان ما عاها مفطر ولو غفر الاكل وجعل الفطر بغيره لان حقه مع علم التبريم الامتناع من الاكل (قوله تقرب اسلامه

(نوبت صوم غد عن
اداء فرض رمضان)
بالجهر لاضافته لما
بعده (هذه السنة لله
تعالى) لعمدة التبعة
حينئذ اتفاقا وبحت
لاذرع ايه لو كان
عليه مثل الاداء
كقضاء رمضان قبله
لزمه التعرض للاداء
او تبين السنة
(ويفطر عامدا)
لاناس للصوم وان كثر
منه نحو جماع واكل
(عالم) لاجل بان
ما عاها مفطر لتقرب
اسلامه او نسيته
بسادته بعيدة عن
يعرف ذلك

(بختار) لامكرم بحصل منه (۲۳۶) فصلو لا فكر ولا تلتذ (بجماع) وان ايتزل (واستجاء) ولو يدنه او يبدح عليه

(الخ) هذا قد جعل المقتصر أي وانما يقتصر المجهل ان كان جهله لاجل قرب اسلامه الخ وما اذا لم يكن لاجل ذلك فلا يقتصر وهذا القيد معتبر في كل ما يأتي من الصور المختلفة للمجهل وما في الجرم من عذر الماهل مطلقا ضعيف وقوة أو نفيه ببادية بعيدة عن يعرف ذلك أي ان ما تعاطاه مفسر أي أو يكون المفسر من المسائل الخفية كادخاله عودا في اذنه وأخر ز بذلك مما اذا كان قديم الاسلام أولم يكن يسداعن يعرف ذلك بان يكون بين أظهر العلماء أو يستطيع الثقة بهم أولم يكن من المسائل الخفية فلا يقتصر جهله بذلك حينئذ (قوله غدار) بارفع أيضا صفة ثانية له (قوله لا مكره) مفهوم غتار أي لا يفطر مكره يعطى ما ذكر لمفسر وضع عن أمه حتى انحطوا النساء وما استكرهوا عليه قال ع ش ولو أكرهه على الزنا فبني أن يفطر به تنفر عنه قال ابن قاسم وفي شرح الروض ما يدل عليه اه ٢ لان الاكره أي على الزنا لا يصح لأفعلى الاكل اه ويشترط في الاكره كما يأتي في الطلاق قدرة المكره على تحقيق ما هد به عاجلا ولا ية أو تقلب ويجوز المكره من دفعه بقرار أو استغناء وطنه انه ان امتنع فعلى ما خوفه ب نأرا فلا يتحقق العجز بدون اجتماع ذلك كله (قوله لا يحصل منه قصور ولا فرك ولا تلذذ) قد بقي عدم افطار المكره أي بشرطه في أن لا يكون له قدر في فعل ما كره عليه ولا تفكر فيه ولا تلذذه فان كان كذلك لا يعتبر اكرهه بقصد صومه وعارة الصفة وشرا عدم فطر المكره ان لا يتناول ما كره عليه لهوة تنفسه بل لداعي الاكره لا غير واستظهر ع ش ان المكره لا يفطر وان كل ذلك بشهوة (قوله بجماع) متعلق بيفطر أي يفطر من ذكر بجماع ولو كان مع حائل قال في الصفة ويشترط هنا كونه أي الجماع واضاف لا يفطر به خفي لان وجب عليه الفسل بان يتقن كونه وانما او موطأ اه (قوله وان لم ينزل) غائبة في افطاره بالجماع أي يفطر بجماع مطلقا سواء اراد لا أي سواء كان في فعل أو دبر من أدنى أو غيره (قوله واستثناء) بالجر معطوف على جماع أي ويفطر باستثناء وهو استثناء الذي يفجر جماعه أو ما كان كاتراجه بيده أو ما جا كاتراجه بيده حلته والسين والتأنيبه للطلب ورد عليه انه يعصى ان مجرد طلب المني يبطل الصوم ولو لم يخض المني ولا قائل به وأجب بان المراد طلب نزع وجهه من وجه بالفعل كما هو ظاهر (قوله ولو يسه أو يسهل حلية الخ) غائبة في افطاره بالاستثناء وهي للتعميم أي يفطر به مطلقا سواء كان يسه أو يسهل حليته من زوجه أو أمه أو بلمس بشرة سواء كان بشهوة أو غيرها (قوله لما ينقض له) المناسب لمن ينقض له لان ما واقعته على من يعقل وقوله بلا حائل متعلق بلمس ونزجه ما اذا كان ما ذكر بحائل فانه لا يفطر به وفيه ان هذا القيد ينفي عنه ما قبله لانه اذا كان هناك حائل لا ينقض خاوج به بالخروج منه فنفيه (قوله لا قبله الخ) معطوف على جماع أي لا يفطر بقبله وضم لامه أو انزل هسما (قوله بحائل) متعلق بكله قبله وضم (قوله أي معه) تفسير لفي البدء الداخلة على حائل (قوله وان تكررتا) أي القبلة والضم وهو غائبة لعدم الافطار هسما أي لا يفطر بهما وان تكررتا منه والمناسباتون تكرار بالانابة على الامد كروهو انضم على المؤن وهو القبلة ويجزم التكررون وان ينزل (قوله فلو ضم امرأه الخ) تبرع على مفهوم قوله لا قبله الخ (قوله بل بحائل بينهما) أي بين المقبل والضاوم وبين المرأة المقساة أو الضمومة (قوله لا يفطر) قال سم الوجه ان محل ذلك ما لم يقصد بالضم مع الحائل انزاج المني أما اذا قصد ذلك ونزع المني فهذا استثناء مبطول كذا لو لم يكرهه يقصد انزاج المني فاذا نزع بطل صومه هذا هو الوجه المتعين خلافا لما يوجهه الروض وشرحه مر اه وفي الجبري ما نصه حاصل الارال ان كان بالاستثناء أي بطلب نزع المني سواء كان يسه أو يسهل وجهه أو غيرها بما بحائل أولا يفطر مطلقا وما اذا كان الارال باللمس من غير طلب الاستثناء أي نزع المني فتارة

وبلغى ما ينقض
لحسه بلائيل (لا
ب) قبيلة (و) ضم
لامرأة (بجائيل) أى
معها وإن تكررت
بشهوة وأكان الحائل
رفيقا فلو ضم امرأة أو
قبلها بلا ملامسة
بدن بل بجائيل بينهما
بازل لم يفسد

٢ (قوله لان الكراهه) أي على الزنا لا يبيحه وذلك لان المكروه به بالنظر لغيره لا كراهه تارة يجب الصبر عليه كالما كره على القتل والزنا وان لم يقتل أو يزن يقتل هو فيجب عليه ان يصبر ويستسلم ولا يقدم على القتل والزنا وتارة لا يجب الصبر عليه بل يجوز تعطى المكروه عليه كافي الا كراهه على شرب الخمر والتكاسم بكلمة الصبر والقطر في رمضان كما بين ذلك الفقهاء وعبارة الارشاد ويبيع أي الا كراهه متفرا وخمرا وفطرا لانها وقتلا اه وبالنظر للقول بالتكليف بالقبض لما كره عليه يجب الصبر عليه مطلقا

يكون مما تشتهيه الطباع الساجية أو لا فإن كان لا تشتهيه الطباع الساجية كالارد الجميل والعضو
البدن فلا يفطر بالانزال مطلقا سواء كان بشهوة أو لا محال أو لا وأما إذا كان الانزال بلس ما يشتهي
طبعه افتتاره يكون محرما لأنه يكون غير محرم فإن كان محرما وكان بشهوة وبدون حائل ففطره ولا
فلا وأما إذا كان غير محرم كزوجه ففطره لا ينزال بلسه مطلقا بشهوة أو لا بشرط عدم الحائل وأما
إذا كان حائلا فلا يفطر به مطلقا بشهوة أو لا فإنه شئنا حى اه (قوله لا تنفاه المبشرة) علة
لعدم الافطار (قوله لا احتلام) الكافي للتنبيه على كونه لا يفطر بالاحتلام (قوله لا ارال
ينظر وفكر) أى وكالارال ينظر وفكر فانه لا يفطر به لا تنفاه المبشرة قال البيهقي ما لم يكن من
عادة الانزال بهما ولا أفطر كافر وشئنا حى اه (قوله ولو لم يسر محرما الخ) هذا يعتز بقوله
لما ينقص لسه (قوله لعدم النقض به) أى بلس المحرم أو شعر الرأى أو غير محرم وقيل يفطر بلس
لشعر إذا نزل وعبارة المقضى ولو لم يسر شعرا أو نزل في انظاره عن المتولى وجهان بتأهما على
انتقاض الوضوء بلسه ومقتضاه انه لا يفطر اه (قوله ولا يفطر بخر وبمذى) هذا مفهوم قوله
استقاء المراد منه خروج المذى (قوله خلا للمالكية) أى في قولهم ان خروج المذى مفسر
(قوله واستقاء) بالمعطف جماع أى ويفطر باستقاء (قوله أى استدعاء) أى طلب
خروجهم وباقى فيه ما تقدم في لفظ الاستقاء من الاراد والجوار قال في التحفة ومن الاستقاء منزعه
نخط ابتغاه لئلا اه وفي م ما صرح قال في الرض لو ابتلع طرف خط فاصبح صائما فان
ابتلع باقيه أوزعه فطر وان تركه بطلت صلاته وطريقه ان يزعم عنه وهو غافل اه قال في
شرحه قال الزركشي وقد لا يلزم عليه عان هذا الطريق ويريد هو الخلاص فطريقه ان يجهر
الحاكم على زعمه ولا يفطر به لانه كما ذكر قبل لوقيل انه لا يفطر بالزعم باختصار لم يعد تنزيلا
لا يجب الشرع منزلة الاكرام كالو الحلف لبطان في هذه الليلة فوجدناها ناضا لا يحث بترك الوطء
اه أما إذا لم يكن غافلا لم يمكن من دفع النازع فانه يفطر لان النزاع موافق لغرض النفس فهو
منسوب اليه عندئذ كنهه من الدعوى وهذا فاروق طعنه بغير اقتضائه من دفعه اه (قوله وان
لم يعد منه شئ) أى يفطر بخروج شئ منه قصدوا ان يرجع منه شئ الى جوفه والمعاينة لارد
على الغائل بأنه اذا لم يرجع شئ الى جوفه وعبارة التماح ولهم انه لو يتيقن انه لم يرجع شئ الى جوفه
بطل وان غلبه الشك فلا بأس اه (قوله بان تقبلا منكسا) أى مطا طارأسه حتى صار أعلاه أسفله
وهو تصوير لردم عود شئ منه الى جوفه (قوله أو عا دغير اختياره) أى بغير قصد (قوله فهو
مفطر لعينه) أى استدعاء الى مفطر لعينه أى لدائه لار جوع شئ الى الجوف كالنوم لغير
المتكبر فانه يتيقن وان يتيقن عدم خروج شئ من الدلالة مظنة لوصول شئ الى الجوف كما ان النوم
مظنة لخروج شئ منه (قوله أما اذا غلبه) أى خرج بغير اختياره وقصده (قوله ولم يعد منه) أى من
استقاء المراد منها طلب الخروج المستلزم لخروجها اختياره وقصده (قوله ولم يعد منه) أى من
الى جوفه حالبة وقوله أو من ريقه أى أو لم يعد من ريقه وقوله المتكبر به أى بالقي وقوله شئ
فاعل العمل فيه وقوله الى جوفه متعلق بالفعل وقوله بعد وصوله الخ متعلق بالفعل أيضا لم
يعد اليه بعد وصوله لحد الظاهر بأن لم يعد اليه أصلا أو عا دقبل وصوله لحد الظاهر فان عاد اليه بعد
ذلك بطلت الصور وسباق بيان حد الظاهر (قوله أو عا د) أى بعد وصوله لذلك لكن بغير اختياره
وقصده (قوله فلا يفطر به) جواب أما وضير به يعود الى (قوله لغير الهج) هو من ذرعه
الى فليس عليه قضاء من استقاء فليقتض وذرعه بالهجمة بمعنى عليه وهو دليل لكون الاستقاء
تفطر ولكن مفهومها وهو قوله أما اذا غلب الخ لا يفطر فهو مرتبط بالمتن منقولة ومفهوما وان كان
صنيعه يفسد رجوعه لثاني فقط وقوله بذلك أى بما ذكر من طريقه بالاستقاء فهو عدم فطره بعبدة

لا تنفاه المبشرة
لا احتلام والانزال
ينظر وفكر ولو لم يسر
محرما أو شعرا أو راء
فأرل لم يفطر لعدم
النقض به ولا يفطر
بمذى
خسلا للمالكية
(واستقاء) أى
استدعاء فيه وان لم
يعد منه شئ لجوفه
بان تقبلا منكسا أو
عا دغير اختياره فهو
مفطر لعينه أما إذا
غلبه ولم يعد منه أو
من ريقه المتكبر به
شئ الى جوفه بعد
وصوله لحد الظاهر
أو عا دغير اختياره
فلا يفطر به لغير
الهج بذلك

خروج القى (قوله لا يقطع نخامة) معطوف على استئذنه أى لا يقطع بقطع نخامة أى انزاجها قال
 الجعفي وهو مستثنى من الاستئذنه كقوله حل والتميز انزاجها من عملها الاصل والتميز انزاجها من
 الفم والنخامة بالهمز يقال بالعين وهى النخلة الغليظة تنزل من الدماغ أو تصعد من البطن فلا تقصر
 ولو قصه اه (قوله من البطن) هو يخرج الهمزة والهاء والظاهر يخرج الهاء المهمة أو الهاء
 المهمة كما سبقت (قوله أو الدماغ) عطوف على البطن من عطف الخاص على العام أى ولا يقطعها
 من الدماغ (قوله الى الظاهر) متعلق بقطع وفى عرش مائمه وهل يلزمه تطهيرها وصلت اليه
 من هذا الظاهر حيث حكمنا بنجاستها وبغنى عنه فيه نظر ولا يبعد العقو اه سم وعليه لو كان فى
 الصلاة وحصل له ذلك لم تطهر به صلاته ولا صومه اذا اشترى بيقه ولو قيل بعدم العقوفى هذه الحلة لم
 يكن بعيدا لان هذا معصوم لها تدريس شبهة بالقى وهو لا يعنى عن شئ منه اللهم الا ان يقال ان
 كلامه مغرور فبما لو انشأ بذلك كذا التماسا انشأ به اه (قوله فلا يطر به) أى يقطعها
 المذكور وهذا على الأصح ومقابلته بغيره كالاستئذنه (قوله ان لفظها) أى رماها باللفظ مراد به
 معناه اللغوى وهو الطرح والرمى (قوله انشكر والحاجة اليه) أى الى قلم النخامة وهو علة لعدم
 فطره بذلك ومع ذلك يشهد به القضاء رعاة الخلاف كإفى النخفة (قوله اما لو ابتلعها الخ) مفهوم
 قوله ان لفظها وقوله مع القدوة على لفظها فان لم يقد ر عليه بان زلت من الدماغ الى البطن فلا يطر
 به كما تعرفه (قوله بعد وصولها) أى استقرارها فى الظاهر فان لم يتوقف بل وصلت الى البطن
 من غير استقرار فيه فلا يطر وقوله لحد الظاهر أى حدها والظاهر فلا زيادة بيانية وعارة النخفة
 تنبيه كرحم غير محتاج اليه فى عبارته وان اقبى به شذافى مختص به بل هو موهم الا ان تحصل
 الاضافة بيانية وانما محتاج اليه من يريد تحديده ذكر الخلاف فى الحداه المهمة وعلمه ان اقبى
 وغيره أو المهمة وهو المعتقد كما تقر ويدخل كل ما قبله ومنه المهمة اه وقوله بل هو موهم أى انها
 ان لم تصل الى هذا الحد الذى هو خرج الهاء المهمة بل وصلت فسه من جهة الأسنان لم يطر وليس
 كذلك لان المدار على ابتلاعها بعد حصولها فى ظاهر الفم مطلقا لافريقين أوله وآخره ووسطه
 (قوله وهو) أى حد الظاهر (قوله يخرج الهاء المهمة) أى على المعتقد وعلمه فا بعد ذلك هو
 البطن وهو خرج الهمزة والهاء وما فوق ذلك كله ظاهر ومنه يخرج الهاء المهمة قال فى النهاية ثم
 أدخل الفم والانف الى منتهى القطعة والحدشوم له حكم الظاهر بالنسبة للافطار باستخراج القى
 اليه أو ابتلاع النخامة منه وعدم الافطار بالنسبة لدخول شئ فيه وان أمسكه بالنسبة للنخامة
 وذات قص وجده غله وله حكم البطن بالنسبة لارتقيا اذا استلمه لا يطر والنسبة لغضابه فلا يجب
 غسله وفارقت القياس حيث وجب غسلها منه بانها الحش وأند فضيق فيها لم ينضيق فى الغضابة اه
 بتصرف (قوله فيطر قطعا) أى بالاختلاف وهو جواب أما (قوله ولو دخلت ذابته جوفه) أى
 من غير قصد وقوله افطر بانزاجها أى لا يلقى مفطر وقوله مطلقا أى ضره بقاؤها أولا (قوله وجاز
 له) أى جاز انزاجها وقوله ان ضره بقاؤها فى النخفة ثم ان ضره بقاؤها ضره رايح التيمم لم يعد
 جواز انزاجها وجوب القضاء اه (قوله كما اقبى به شذافى) فى الكردى مائمه وقع فى موضع
 من فتاوى الشارح عدم الفطر بانزاجها لكنه رجع عنه فى جواب عنها آخر وقال فى آخره فسبق
 من افتاء مانا راجها غير مفطر والا وجه ما ذكرته الا ان اه (قوله ويطر بدخول عين) أصل
 المتر بدخول عين عطف على مجامع وانظر لم قدر الشارح المعلق فيه ولم يقدر عند قوله واستئذنه
 وعند قوله واستئذنه فان قلت لانه يومه هنالك لم يقدر اه معطوف على أقرب بمذكور وهو قوله بقطع
 نخامة مع انه ليس كذلك بخلافه هنالك قلت الاجام موجود عند قوله واستئذنه وذلك لانه يومه
 عطفه على أقرب بمذكور وهو يقبله وضم مع انه ليس كذلك اذا علمت ذلك فخلعه قدره من الطول

(لا يقطع نخامة) من
 البطن أو الدماغ
 الى الظاهر فلا يطر
 به ان لفظها انشكر
 الحاجة اليه أهو
 ابتلعها مع القدوة
 على لفظها بعد
 وصولها لحد الظاهر
 وهو خرج الهاء
 المهمة فيطر قطعا
 ولو دخلت ذابته جوفه
 افطر بانزاجها
 مطلقا وجاز له ان ضره
 بقاؤها مع القضاء كما
 أفستى به شذافى
 (و) يطر بدخول
 عين

العهد وحل الاقطار وصول العين اذا كانت من غور غار الجنة جعلنا الله من اهلها فان كانت العين
 من غارها لم يطر بها (قوله وان قلت) الى العين كحصة أى اول توكيل بامانة كحصة (قوله
 الى ما يسمى جوفاً) متعلق بدخول وتخرج بما يسمى جوفاً كدخول من الساق او محله فلا يطر
 وصول شئ اليه (قوله أى جوف من مر) هو العامد العالم المختار (قوله كباطن اذن) تمثيل للجوف
 قال ع ش قال في شرح السجدة لانه نافذ الى داخل قعر الرأس وهو جوف اه (قوله وهو)
 أى الاحليل وقوله يخرج بول أى من الذ كرو وقوله ولين أى يخرج لين أى من الشدى فالاحليل
 يطلق على شئين على خروج البول ويخرج اللين قال في المختار والاحليل يخرج البول ويخرج اللين
 من الضرع والشدى اه ع ش (قوله وان تجاوزنا الخ) غاية في فطره بدخول عين في احليل أى
 يطر بدخولها فيه وان لم يتجاوز تلك العين الحشفة من الذ كرو والحلمة من الشدى (قوله أو الحلمة)
 قال في الصباح الحلق الترادف الضخم الواحدة حلمة مثل قصب وقصب وقيل لرأس الشدى وهي الحلمة
 الثابتة حلمة على التشبيه بقدرها قال الازهرى الحلمة الحبة على رأس الشدى من المرأة اه (قوله
 ووصول اصبع) مبتدأ وقوله مقرر خبره وكان المناسب التبرع لان الاصبع يطلق عليها عين
 وقوله الى وراء ما يظهر من فرجها أى من داخله وهو ما يحب غسله عند الاستنجاء (قوله عند
 جلوسها) متعلق بظهور (قوله وكذا وصول الخ) أى كذلك يطر وصول بعض الأنسنة الى
 المسرى وهو يجرى الفائط ويخرج منه قويل حلقة الذكر قال الجبري ومثله غائط يخرج منه ولم ينقل
 ثم قدم دره ودخا شئ منه الى داخل دره حيث تحقق دخول شئ منه بعد بروه لا يخرج من معده
 مع عدم حاجته الى ضره اه (قوله كذا أطلقه القاضى) أى كذا أطلق القاضى الفطر وصول
 شئ الى المسرى أى حكمنا بما ذكره يطر مطلقاً سواء وصل الى الحلق الجوف منها لم لا (قوله وقيد)
 أى قيد الفطر السبكي بما اذا وصل شئ من الأنسنة الى الحلق الجوف منها وهو ما لا يحب غسله وفي الجبري
 مثله وعبارته وضابط الدخول المظفران يتجاوزان داخل ما لا يحب غسله في الاستنجاء بخلاف ما يحب
 غسله في الاستنجاء فلا يطر اذا دخل اصبع يمس الخياط القبي اه (قوله غلظ اولها) أى
 المسرى أى فلا يطر وصول شئ اليه وقوله المنطبق أى المنضم بعضه الى بعض (قوله والحق به) أى
 ملحق السبكي بأول المسرى وأول الاحليل في عدم الفطر وصول شئ اليه (قوله الذى يظهر الخ) صفة
 لأول الاحليل أو يدل أو عطف بيان أو خبرية لا محذوف وهو أولى أى ان أول الاحليل هو الذى
 يظهر عند تنحريكه (قوله بل أولى) أى بل أول الاحليل أولى من أول المسرى في عدم الفطر وصول
 شئ اليه (قوله قال ولله) أى السبكي هو كلام مستأنف سابقه لبيان مراد القاضى بما ذكره (قوله
 وقول القاضى الخ) مقول القول (قوله مراده) أى القاضى بقوله المذكور والحاصل ان قول
 القاضى المذكور صادق بصورتين بما اذا كان حاقباً في الليل ويمكنه الصبر الى النهار وما اذا
 كان حاقباً في النهار ويمكنه الصبر الى الليل فظاهره أنه يؤثر بالتغوط في الليل في الصورتين وليس
 كذلك بل في الصورة الاولى فقط وأما في الثانية فتستغوث بها ولا يؤثر الى الليل للابصره ذلك (قوله
 ان ابقاعه) أى التغوط وقوله فيه أى في الليل (قوله خبر منه في النهار) أى خير من ابقاع التغوط
 في النهار وسكت عن حكم البول ورايت في هامش فتح الجواد نقله عن الامد انما يصح وأما الاول فلا
 خبر في ابقاعه في أحد ههنا بل هو قهاساؤه اذ لا يخفى منه مقرر الا في حق من ابل موسسة أو
 سلس فابقاعه حسنة لا لا خبر منه ساراً اه (قوله لا يصل الخ) علمه بالخبرية (قوله لانه لا شئ) أى
 لان مراده أنه يؤثر بتأخير التغوط الى الليل قال سم قد لا يصح التأخير بها للمسلم من جعل كلام
 العاصي فظاهره على هذا اه (قوله لا أحد الخ) علمه بالنفي وقوله بمضرة في بدنه وهي هنا تأخير
 التغوط ليل (قوله لم يطر يعودها) أى الى دره والمرد ابتغى بها دليل المقالة (قوله وكذا ان أعادها)

وان قلت الى ما يسمى
 (جوفاً) أى جوف
 من كباطن اذن
 واحليل وهو خرج
 بول ولين وان لم يتجاوز
 الحشفة أو الحلمة
 ووصول اصبع
 المستنجية الى وراء ما
 يظهر من فرجها عند
 جلوسها على قدمها
 مفرط وكذا وصول
 بعض الأنسنة الى
 المسرى كذا أطلقه
 القاضى وقيد
 السبكي بما اذا وصل
 شئ منها الى الحلق
 الجوف منها بخلاف
 أولها المنطبق فانه لا
 يسمى جوفاً والحق به
 أول الاحليل الذى
 يظهر عند تنحريكه بل
 أولى قال ولله مقول
 القاضى الاحتياط
 أن يتغوط بالليل
 مراده ان ابقاعه فيه
 خبر منه في النهار لئلا
 يصل شئ الى جوف
 مسرى لانه يؤثر
 بتأخير الى الليل لان
 أحسنه لا يؤثر بمضرة
 في بدنه ولو خرجت
 مقدرة بمسرى لم يطر
 يعودها وكذا ان
 أعادها

بأصبعه) أي وكذلك لا يضر أن أعادها بواسطة أصبعه (قوله لا يضر إزالته) عليه تعميم فطرة
بعودها أي وإتساق لم يضر بذلك لا يضر إزالته واحتياجه إليه أي إلى العود فسبح في عودها ولو كان
يقول الفاعل قال الجعري وعلى المساعدة فهل يجب غسل ما علم أي المتعمد من القذرة لا يضر وجهه
معاها إزارا جنيبا فيضرب عوده معها الباطن أولا كما لو أخرج برأسه وعليه ريقه لأن ما علمها بالمخاف
معدنه كل محتمل والثاني أقرب الكلام كما هو ظاهر حيث لم يضره غسلها والاعتين الثاني كما ذكرنا من
حجر اه (قوله ومنه يؤخذ) أي من التعليل المذكور يؤخذ عدم الفطر بدخول الأصبع معها إلى
الباطن إذا اضطر إلى ذلك (قوله كما قال شيخنا) عبارته في فتح الجواهر لا يضر فخرج معقده المسطور
وعودها ولو بأصبعه لا يضر إزالته إليه ومنه يؤخذ أنه إن اضطر لدخول الأصبع معها إلى الباطن
لم يضر ولا أفطر بوصول الأصبع إليه اه (قوله وخرج بالعين) أي في قوله وبفطر بدخول عين
وقوله الأثر أي أن ترى تلك العين كرائحتها وطعمها (قوله كوصول الطعم) بفتح الطاء هو الكيفية
الحاصلة من الطعم لا كالحلاوة وضد هاهنا غير وصول عين قال في المصباح الطعم بالفتح ما يؤديه
الذوق فيقال طعمه حلوا أو حامض وتغير طعمه إذا شرب عن وصفه الخلق اه وأما الطعم بالضم فهو معنى
الطعام وليس مرادها لو قوله بالذوق الباطن أي سبب ذوق الطعم وإدخاله فيه ليعرفه ومثله
وصول الطعم وصول الرائحة إلى جوفه فانه لا يضر به لأنها أن لا عين وفي الكردى مائنه وفي النهاية
كما لا مداد وصول النخاع الذي فيه رائحة الخبز وغيره ما إذا لم انفصال عين فيه إلى الجوف لا يضر
به وإن تعدد فتح فيه لاجل ذلك وهو ظاهر وفي التحفة وفتح الجواهر علم ضم للبخاخ وقال سم في شرح
أي شجاع فيه تقرر لأن البخاخ عين اه وفي الجعري وأما اللسان الحادث الآن المسمى باللسان لعين
أنه من أحسنه فانه من السدع القصبة فقد أفتى شيخنا الزايد أولا به لا يضر لانه إذا لم يكن
يعرف حقيقة فليس أرى أثره بالبوصة التي يشرب بها رجع وافتى بأنه يضر اه (قوله وخرج من مر)
أي في قوله سابقا أي جوف من مر وقوله أي العامد الخ تفسيره من مر (قوله الثاني) فاعل خرج
وهذا خرج بقيد العدد المندرج تحت من مر (قوله والجاهل المذخور) هذا خرج بقيد العالم
المندرج تحت من مر أيضا وقوله بقهر يم يصل شئ إلى الباطن متعلق بالجاهل أي الجاهل بقهر يم
يصل شئ أي شيء أم ومعين مع علمه بأن بعض الأشياء مفطر معها أو معينا وليس المراد أنه جاهل بأن
هناك مفطر أو أسا ولا يتصور منه نية الصوم كذا في التحفة ونصها وليس من لازم ذلك أي الجهل
بما ذكره عدم صحة نيته للصوم نظر إلى أن الجهل بمحرمة الكل لا يستلزم الجهل بحقيقة الصوم وما
تجهل حقيقة لا تصح نيته لأن الكلام في جهل حرمة شئ خاص من المفطرات النادرة اه وقوله
ويكونه مفطر معطوف على بقهر يم أي الجاهل بالبقهر يم والجاهل بكونه مفطرا وأما بالعطف بالواو
أنه لا يتفرق جهله إلا أن كان جاهلا بها معا وهو كذلك فلا يمكن جهلاهما بأن كان عالما بها معا
أو عالما بأحدهما جاهلا بالآخر ولا يعد ذلك أن كان من جهله إذا علم الحرمة وجعل اه مفطر أو
العكس إن جمعت (قوله والمكره) أي على الفطر وهذا خرج بقيد الاختيار المندرج تحت من مر
أيضا (قوله فلا يضر كل منهم) أي من الناس والجاهل والمكره وذلك لعدم خبر العاصمين من نبي
وهو صام فاما كل أو شرب بوقر أو بوقر بقلية صومه فاما طعمه الله وسقاه وعصم وأقضاء عليه
وغيره رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه والجاهل كالناسي بجماع العذر (قوله وان
كثر أكله) أي فانه لا يضر بذلك وتقدم الفرق بين الصوم وبين الصلاة فأرجع إليه إن شئت (قوله
ولو ظن أن أكله ناسيا مفطر الخ) يعني لو أكل ناسيا وظن أن أكله ناسيا فمفطره كل ناسيا عدا
جاهلا بوجوب الإمساك أي باستقرار الصوم في حقه بعد فطره بالا كل ناسيا فمفطره لا كل الثاني
لوقوعه منه عدا (قوله ولو تعدد تخفه في الماء الخ) عبارة النهاية مع الأصل وكونه أي الواصل

بأصبعه لا يضر إزالته
إليه ومنه يؤخذ
كما قال شيخنا أنه لو اضطر
لدخول الأصبع معها
إلى الباطن لم يضر
ولا أفطر بوصول
الأصبع إليه وخرج
بالعين الأثر كوصول
الطعم بالذوق أي
حلقه وخرج من مر
أي العامد العالم
المختار النامي للصوم
والجاهل المذخور
بقهر يم يصل شئ
إلى الباطن ويكرهه
مفطر والمكره فلا
يضر كل من من من
بدخول عين جوفه
وإن كثيرا كنه ولو
ظن أن أكله ناسيا
مفطره كل جاهلا
بوجوب الإمساك
أفطر ولو تعدد تخفه
في الماء فمفطر

بقتله ووصل خوفه ذئاب أو عوضة أو حمار الطريق وغيره الدقيق لم يقطر وإن أمكنه احتساب ذلك بما طابق القم أو غير ملاب من المسقة الشديدة قبل أو فتح فاه عما حتى دخل خوفه لم يقطر أيضا لأنه معقود عن جنسه ولو فعل لمثل ذلك أي فتح فاه عمدا وهو في الماء فدخل خوفه وكان بحيث لو سد فاه لم يدخل أفطر لقول الأناور لو فتح فاه في الماء فدخل خوفه أفطر بوجه أن ما رآه ساعى عنه لعسر تحبته وهذا ليس كذلك فيه أي الأناور لو وضع شيئا فيه عمد أي الغرض وأبطله ناسيا لم يقطر وبؤيده قول الدارمي لو كان يقفه أو ألقاه ماء فوصل له نحو عطس فقل به الماء خوفه أو سد به الماء فله ما عاف لم يقطر ولا يتأف به ما أتى من القطر بسبق الماء الذي وضعه في فيه لأن العذر هنا أظهر اه ينصرف وقوله أي الغرض صورته سمع الماء وضمه للحم والحفظ وكان عاجرا العادة بوضعه في القم أه قال ع وشي أن من القدر وما وضع الخبز فيه فاضغه للحم والطفل حيث احتاج إليه أو وضع شيئا فيه لمداداة أمثاله به حيث لم يقطر منه شيء أو دفع غشيا خيف منه القم اه (قوله أو وضعه فيه) أي ووضع الماء فيه (قوله فبسته) أي دخل خوفه فها (قوله أفطر) جواب لو (قوله أو وضعه فيه) أي سواه كان ما أو غيره وقوله وأبطله ناسيا أي دخل خوفه ناسيا أو قوله فلا يأتى فلا يقطر والفرق بين السبق والنسيان حيث أنه بغيرهم الأول ولا يقطر مع الثاني فإنه في حالة النسيان لا فعل له بعينه فلا يقطر ومجرد تدميره بوضعه فيه لا بعد تدميره لأن النسيان لا يقرب عنه بخلاف السبق كذلك في عرف فقهاء الجواهر فإن النسيان السابق بان العذر في النسيان أظهر اه (قوله ولا يقطر بوصول إلى باطن قصبة أنف) أي لا يها من الطاهر وذلك لأن القصبة من الخيشوم والخيشوم جميعه من الطاهر (قوله حتى يحاوز منتهى الخيشوم) أي فإن حاوزه أفطر ومتى لم يحاوزه لا يقطر وقوله وهو أي المنتهى (قوله ولا يقطر بريق الخ) أي لعسر القرضه والمراد بالريق ريقه أمار يقي غيره فيقطر وهو ما عمن أنه صل الله عليه وسلم كان يمس لسان السيد فتأثرت رضى الله عنه فاحتبل أنه يجمع (قوله طاهر الخ) ذكر ثلاثة قيود كونه طاهرا أو كونه صافيا أو كونه من معدنه وسيد ذكر محترضاها (قوله أبطله) بيان يتعلق بالجار والمجرور بعده (قوله وهو) أي معدنه جميع القم وقد تقدم أنهم جعلوا القم بالنسبة للريق والوضوء والغسل باطنه بالنسبة لازالة النجاسة عنه ودخول غير الريق منه وهو وحشي من الباطن إليه ظاهره لا تقتل (قوله ولو بعد جمعه) غاية في عدم المطر باتساع الريق أي لا يقطر ولو أبطله بعد جمعه فيه وهو الرديك بقيد قوله بعد لدلى الأصح (قوله وإن كان بضم مصطكي) غاية للغاية أي وإن كان جمعه حاصلا بواسطة مضغ نحو مصطكي (قوله أما الواسع) مقابل قوله ولو بعد جمعه إذا لم يدمه فعل الفاعل (قوله فلا يضر قطعا) أي بخلاف (قوله وشرح الطاهر) أي بالريق الطاهر وقوله المتخمس أي الريق المتخمس وقوله نحو دم لثته متعلق بالمتخمس أي متخمس بسبب نحو دم لثته ونحوه كالتي هو كما كله شامسا ولم يفسله منه (قوله فبقطر) أي الصائم وقوله باتساعه أي الريق المتخمس عاذ كر (قوله وانصافا) أي الريق من نحو الدم وهو غائبة في طهر عاذ كر وقوله لم يبق فيه أي الريق أن رأى من تان نحو الدم وقوله مطلقا أي أصلا كثيرا أو قليلا لا ذاهوا المراد من الإطلاق (قوله لا يها صا) عاذ كر للفظ باتساعه ما ذكره وغيره المراد بالريق وقوله لتخمس أي لاجل وهو على الحرمة وقوله صار إلى الريق المذكور وقوله بمنزلة عين أجنبية أي وهي يقطر باتساعها (قوله قال شيخنا ونظر الخ) أي قاسا على مقعدة المسور ومثله في النهاية ونصها ولو عت بلوى شخص يدي لثته بحيث يحرق دائما أو غالبا سويها يمشي الاحتراز عنه ويكفي بصفته يعني عن أثره ولا سبيل إلى تكليفه غسله جميع نهارة إذ اغرض أن يحرق دائما أو يترجم وربما اغتسله زاد جريانه كذا قاله الأذمعي وهو حقه طاهرا وقال في بشرى أنكره ولنا وجه بالغوطة مطلقا إذا كان صافيا وفي تجسس الريق ما يشكل لأنه نجس عم

جوفه أو وضعه فيه
قبسه أفطر أو وض
في فيه شيئا عمد
وأبطله ناسيا فلا
ولا يقطر بوصول شيء
إلى باطن قصبة أنف
حتى يحاوز منتهى
الخيشوم وهو أقصى
الأنف ولا (قوله
الريق صرف)
أي خالص الخيشوم
(من معدنه) وهو
جميع القم ولو بعد
جمعه على الأصح وإن
كان بضم مصطكي
أو اتسع ريقا اجتمع به
فصل فلا يضر قطعا
وخرج بالطاهر المتخمس
بعدم لثته فيقطر
باتساعه وإن صفا ولم
يبق فيه أثر مطلقا
لأنه لا يها صا
لثته صار بمنزلة
عين أجنبية قال شيخنا
ونظر الغوغمسن
انتبه بدم لثته بحيث
لا يمكنه الاحتراز عنه

اختلاطه بما سمع وما كان كذلك لا نجس ملاقيه كما في الدم على اللحم اذا وضع في الماء الطيب فان الدم لا ينجس الماء اه (قوله وقال بعضهم الخ) صنيعة بقيد انه يخالف لكلام شيخه مع انه عينه غير انية في الصفة ذكر كلام البعض المذكور مؤيد لما قاله وعبارة او يظهر العقور عن ابتلى بدم لثته بحيث لا يمكنه الاحتراز عنه قياسا على ما في مقعدة المسور غير ان بعضهم يحتمل واستدل له بأدلة وهي رفع الحجر عن الامنة والقياس على العقور كما في شرط الصلاة ثم قال حتى ابتلعه مع عليه به وليس له عنه بدفعه صحيح اه (قوله ابتلى به) أي بدم لثته وقوله وليس له أي للمبتلى به وقوله عنه أي عن يله وقوله بأي غنى (قوله وبالصرف) معطوف على بالطاهر أي ونحوه بالصرف أي إلى الرق الصرف وقوله المختلط فاعل الفعل المتدر قبل الجار والمجرور (قوله بطاهر) قيد به لان النجس قد علم علم قبله وقوله آخر أي غير الرق والمراد اجنبي (قوله فيقطر من ابتاير) بقا من غير البحر فهو تبلى) أي لان تغير لونه يدل على ان به عنا (قوله وان تسمى ازالها) أي التجر من الرق (قوله أو بصسخ خيط) معطوف على بحر فتحو تبلى أي او متغيرا يصسخ خيط قتله بغضه قال في النهاية ولو بسكون أو ربح فيما يظهر من اطلاقهم ان تفصلت منه عين لنسوة لسهولة التجر عن ذلك اه وكتب الرشدي قوله ان تفصلت منه عين علم منه ان المداد على العين لا على اللون ولا على الريح فلا حاجة الى الغاية بل هي توهم خلاف المراد على ان اللون في الرق لا يكون الا عدنا كما هو ظاهر اه وقوله على ان اللون الخ تقدم في فصل معالات الصلاة عن عيش ما بقيد لا فهو حاصل ما تقدم عنه ان الاثر الباقي بعشر رب القهوة عما تغير لونه او طعمه بسرا ابتلاعه وعلله بالعلة المذكورة ثم ذكر احتمال ان يقال بعدم الضرر وعلا به بان مجرد اللون بخور ان يكون اكتمسه الرق من محاورته للأسود مثلا قال وهذا هو الاقرب اخذنا مما قاله في طهارتها الماء اذا تفرج ما ورقله ان مجرد اللون يجوز الخ يخالف قول الرشدي ان اللون لا يكون الا عدنا والحاصل الذي يؤخذ من كلامهم انه ان علم انفصال عين في الرق ضرر بالنسبة له لا بالصوم والا فلا وان تغير لونه أو ربحه سواء كان بالصسخ أو بنحو تبلى فتنبه (قوله وبمن معذنه الخ) معطوف على بالطاهر أي ونحوه من معذنه وقوله ما اذا خرج من الفم باعل الفعل المتدر (قوله لا على لسانه) معطوف على مقدر أي ما اذا خرج على أي شيء كسواء لان كان خرج من الفم وهو على لسانه فلا يصح ابتلاعه اذا لسان كذا ما تقلب معدود من داخل الفم فلم يفرق ما عليه معذنه (قوله ولو إلى ظاهر الشفة) أي ولو كان نخر وجهه إلى ظاهر الشفة فقط فانه بصرا ابتلاعه حينئذ (قوله ثم رده بلسانه) معطوف على خرج أي خرج من الفم ثم رده وابتلعه (قوله أو بل خيطا الخ) انظر معطوف على أي شيء وناظر اه معطوف على خرج من الفم أي خرج من معذنه ما ذابل الخ لكن بعده قوله بعد أو بما اذا الكلام في الرق لا في الماء ولولا قول بل الخ نزاهة والشرطية وتكون الجملة مستأنفة لكان أولى قننته (قوله فرده) أي ما ذكر من الخط أو السواك وقوله عليه الخ أي ما كان عليه أي ما ذكر من الخط أو السواك فالجملة حالية وضمير عليه يعود بأصا على ما ذكر (قوله وابتاعها) أي الرطوبة (قوله فيقطر) جواب اذا فهو رطب بجميع المخرجات (قوله بخلاف ما لو لم يكن على الخط) أي أو السواك ولولا قال عليه بالضمير كما سبقه لكان أولى (قوله لثته) أي ما على الخط من الرطوبة (قوله وألصقه أو لحفاه) يصح ارجاع الضمير فيه ما على ما على الخط أو السواك ويصح ارجاعه لنفس الخط أو السواك والاول أنسب بالضمير الذي قبله (قوله فانه لا يضر) أي فان ردى الخط أو السواك إلى فمه وعليه رطوبة لا تفصل لا يضر في الصوم لعدم وصول شيء إلى جوفه (قوله كاتر ما المصضة) أي كعدم صر وأثر ما المصضة (قوله وان أمكن محه) أي اسواج ذلك الاثر من الفم وهو ناهي في عدم ضرر اثر ما المصضة (قوله لحد التحرز عنه) أي عن اثر ما المصضة وهو يعمل لعدم ضرر للصوم

وقال بعضهم متى ابتلعه المبتلى به مع غلبه به وليس له عنه بدفعه صحيح وبالصرف المختلط بطاهر أو فيقطر من ابتلعه وقام تغيرا بجمرة فتحو تبلى وأن تسمى ازالها أو يصسخ خيط قتله بغضه وبمن معذنه ما اذا خرج من الفم لا على لسانه ولو إلى ظاهر الشفة ثم رده بلسانه وابتلعه أو بل خيطا أو أسدا كاتر بقته أو بعله فرده إلى فمه وعليه رطوبة لا تفصل وابتلعه ما في فطر بخلاف ما لو لم يكن على الخط ما تفصل لثته أو ألصقه أو لحفاه فانه لا يضر كاتر ما المصضة وان أمكن محه لعسر التحرز عنه

(قوله ولا يكلف) أي الصائم وهو تفرج على عصر التضرعته أو على عدم الضر من الأثر وقوله عنه
 أي الأثر وعن معنى من (قوله فرغ لوبق الخ) هذا مستثنى من قوله وهو قطر يدخل عين جوفاً
 فسكاته قال وبغير الأثر هذه المسألة (قوله فمري به ريقه) أي فمري بالطعام ريقه أي يدخل
 واسطته إلى الجوف وقوله بطعمه أي بنفسه وقوله لا يقصده أي لا يختار موقفه وعبارة الحققة
 لا يفعله اه والصحيح بهذا مع ما قبله تأكيدوا لا يفعله مع ما قبله من التعبير بجري أخوه يستلزم
 عدم القصد ولذلك يخرج في الحقيقة ما كان بالقصد وعبارتها وتخرج بجري ابتلاء قصداً اه
 وقوله ان عجز أي في حال جرياته وان قدر على انجازه من بين أسنانه قبل جرياته وهو قيد لعدم قطره
 وسيد كبحتره (قوله عن تميزه) أي الطعام عن الريق وقوله وبجعه أي وبمعطره (قوله
 وان ترك الفضل لئلا) غايته في عدم الفطر أي لا يفطر وان ترك الفضل لئلا وهذا هو الأصح وقيل
 ان بقي أسنانه بالخلال على العادق يفطر والأفطر وقيل لا يفطر مطلقاً (قوله مع عمله الخ) متعلق
 بترك وهو في خبر الغاية وقوله بقاءه أي الطعام وقوله ويجريان ريقه به أي بالطعام وقوله نهارا
 ظرف متعلق بجريان (قوله لأنه لا يحتاج إلى الخ) عمله لعدم قطره اذا ترك الفضل لئلا وعلم بجريان
 ريقه به نهارا (قوله هما) أي التميز والنجس (قوله ان قدر عليهما) أي التميز والنجس وهو قيد في
 الخطاب وقوله حال الصوم متعلق بخطاب أي بخطاب بهما حال الصوم أي لا يجب تقديمهما على
 وقت الصوم (قوله لكن يتأكد الفضل الخ) أي نحو ما من خلاف القائل بالوجوب (قوله أما
 اذا لم يجر) أي عن تميزه وبجعه وهذا يحترز قوله ان عجز عن تميزه وبجعه (قوله أو ابتلعه قصداً) هذا
 خرج بقوله لا يقصده أو بقوله جري كملت (قوله فانه مفطر) أي فان جريان الريق بالطعام حينئذ
 مفطر لكن محله فساد اذا ابتلعه قصداً ان يكون متذكراً للصوم والاول لا يفطر كافي سم وعبارته
 قوله ابتلعه قصداً أي مع تذكرة الصوم فخرج النسيان أخذاً ما تقدم انه لو وضع شيئاً بريقه عند ان
 ابتلعه ناسياً لم يفطر فليست اه (قوله وقول بعضهم) مستنداً خبره به زده شيئاً وقوله يجب الخ
 مقول القول وقوله عما كل أي من الطعام الذي كل وقوله لا لأطرف متعلق بكل من غسل ومن
 أكل (قوله والافطر) أي وان لم يغسل أفطر والظاهر أن مراده أفطر اذا بقي طعام وجري به ريقه
 لأنه متصرف بعدم غسله وليس مراده انه يفطر مطلة أو لم يجز بالطعام الريق اذا لم يغسله فتأمل (قوله
 رده شيئاً) أي في الامداد كما استفاد من عبارة فخرج الجواد ونصها به بعد كلام بخلاف ما اذا تعذر تميزه
 وعنه وان ترك الخلال لئلا مع عمله بقاءه ويجريان ريقه نهارا لأنه لا يحتاج إلى خطابه ما كان قدر عليهما
 حال الصوم كما بينته في الأصل مع رد القول بأنه يجب غسل الغيم عما كل لئلا والافطر اه (قوله
 ولا يفطر) أي الصائم وقوله يسبق ماء جوف مغتسل إضافة سبق إلى ما بعده من إضافة المـ
 لـاعلمه وجوف مغتسل والمراد بالسبق وصول الماء إلى جوفه من غير اختياره وقصده ولا يخفى ما في
 عبارته من الاظهار في مقام الاضمار فلو قال ولا يفطر مغتسل عن جنباته لافقاه اس يسبق ماء جوفه
 لاسلم من ذلك (قوله عن نحو جنباته) متعلق بمغتسل (قوله كحوض ونفاس) تمثيل لنحو الجنابة وقوله
 اذا كان الاعتسال الخ) قيد في عدم قطره بالسبق المذكور وسيد كبحتره وقوله لا انقماش
 متعلق بمغسوف خبر كان الذي ذكره الشارع واعتبار أصل المتى يكون متعلقاً بمغتسل (قوله ولو
 غسل أذنيه الخ) تفرج على المتطوف (قوله فسبق الماء من احداها لجوفه) أي فوصل الماء
 من احدي اذنيه أي ومنهما إلى الجوف (قوله لم يفطر) أي لأنه تولد من مأموره بغير اختياره
 (قوله وان أمكنه إمالة رأسه) غايته في عدم الفطر أي لا يفطر يسبق ما ذكره وان كان يمكنه ان
 يميل رأسه بحيث لا يدخل الماء جوفه ولا يكلف ذلك لعدم وقوله أو الغسل أي وان أمكنه الغسل
 قبل الفطره وبالرفع معطوف على إمالة والطرف متعلق به (قوله كما انما سبق الماء الخ) الكافي

للتنظير أي وهذا تنظير ما إذا سبق الماء إلى أي فانه لا يقطره قال سم تغلق من موبن في ولو تعبس
السبق بالماء فاعلم بذلك للضرر وروى قوله إلى الداخل الأولى إبدال لفظ الداخل بالجوف كما فعل فيما
قبله وما يعلم قوله للماء لغة اللام الأصل أي سبق الماء إلى الجوف لأجل الماء لغة وقوله لرجوها
أي الماء لغة وهو لغة لعدم إظهاره بالسبق المحاصل لأجل الماء لغة وإنما وجبت لنفسه كل ما في
حد الظاهر من التمسك في التحفة (قوله بخلاف ما إذا انفصل منغمسا) عجز زوجه إذا كان
الاختلال سلا انغماس فهو مرتبط به (قوله إلى باطن الأذن أو الأنف) أي والأنف أو الأذن وفي
الكردى وقضية قولهم من فقه أو أنفه أنه لا يضر وصوله من غيرهما كدبره قال في الأعيان وهو
محتمل لندرة جدها ومحملة خلافه وهو الأوجه فتعيرهم بقوله أو أنفه لغة لا غير اه (قوله
فانه يقطر) قال في النهاية محله إذا تمسك من الغسل لأجل تلك الحالة والأفلا يقطر فيما يظهر اه
(قوله ولو في الغسل الواجب) الأولى إسقاط هذه الغاية لأن الكلام في الغسل الواجب بتدليل قوله
به بوجوبه بقول عن نحو حنابلة الخ (قوله لكرهه ألا تنغمس) عليه التلاطط اه (قوله كسبق ماء
المضغطة الخ) الكافي للتنظير أي أن هذا قطر سبق ماء المضغطة أي أو الاستنشاق فانه يقطر به
وقوله بالماء لغة قال في التحفة ونظير ضبطها بأن يلا فقه أو أنفه ما بحيث يسبق غلى الماء الجوف
وكتب عليه سم قد يقال ظاهر كلامهم ضرر السابق بالماء لغة المعروف وان لم يلا فقه أو أنفه كما ذكر
اه وقوله إلى الجوف متعلق بسبق والمراد به ما شغل الدماغ (قوله مع مذ كرم الخ) متعلق بمعد ذوف
حال من الماء لغة أي يقطر سبق ماء المضغطة أو الاستنشاق المحاصل بسبب الماء لغة حال كونها
واقعة مع مذ كرم للصوم وعلمه بعدم مشروعية الماء لغة فان كان سبق الماء بالماء لغة في حال نسيان
للصوم أو الجهل بعدم مشروعيته لم يقطر بذلك (قوله بخلافه لا بالماء لغة) أي بخلاف سبق
ما ذكر إليه من غير الماء لغة فانه لا يقطر بذلك لكن بشرط أن تكون مضغطة واستنشاقه مشروعين
والأبان كانا لتبرؤ في رابعة فقطر لانه غير مأمور بذلك بل منعه في الرابعة بخلاف سبق
ما ذكر إليه لكن مع نسيان الصوم أو جهله بعدم مشروعية الماء لغة وكان الأولى أن ينذرها ذكر
لانه عجز زالقيدن الأخير بن (قوله ونحو بقول عن نحو حنابلة الغسل المستنون) في نحو هذا قطر
فانه مأمور به لحكمه حكم غسل الجنابة، لا خلاف بتدليل الغاية التي ذكرها قبل أعني قوله ولو في
الغسل الواجب فانه يتدبر تحتها الغسل المستنون كما هو ظاهر فيقيد حيث شذذه إذا سبق الماء إلى
جوفه فقه من غير انغماس لا يقطر إذا علمت ذلك فحذفه والاقتضاء على ما بعده أعني غسل التبرد
والتنظيف متعين والحاصل أن القاءه عنددهم أن ماسق لجوفه من غير مأمور به يقطر به أو من
مأمور به ولو لم يقطر وبالم يقطر ويستفاد من هذه القاعدة ثلاثة أقسام الأول يقطر مطلقا الخ أو لا وهذا
فيما إذا سبق الماء إلى جوفه في غير مطلوب كالأربعة كما نغمس في الماء لكرهه للصائم وكغسل تبرد
أو تنظف الثاني يقطر بالخ وهذا أقسامها إذا سبق الماء في نحو المضغطة المطلوب في نحو الوضوء الثالث
لا يقطر مطلقا وإن بالغ وهذا عند تعبس التمسك لجوب الماء لغة في غسل الجنابة على الصائم وعلى غيره
لنفسه كل ما في حد الظاهر ثم رأيت الكردى صرح بهذه الثلاثة الأقسام فمنه (قوله فيقطر
سبق ما فيه) أي فيما ذكره من الغسل المستنون وغسل التبرد (قوله ولو لا انغماس) غاية
في الفطر أي يقطر ولو بغمر انغماس (قوله فروغ) أي سته (قوله تجبر عدل بالغروب) أي
عن مشاهدة قال في التحفة وقول الجبر لا يجوز بخبر العدل كهلل شوال ردوه عما عجز به صلى الله
عليه وسلم كان إذا كان صائغا أمر جلا فاقى على نشره فاقا قال قد غاب النسيان أقطر وباه قياس
ما قالوه في القبلة والوقت والأذان وعرف بينهم بين هلال شوال، بأن ذلك فقه مع سبب الصوم ومن
أصله فاحتبط له بخلاف هذا اه (قوله وكذا سماع ذاته) أي وكذلك نحو زالفطر سماع ذات

بخلاف ما إذا اغتسل
منغمسا فسبق الماء
إلى باطن الأذن أو
الأنف فانه يقطر ولو
في الغسل الواجب
لكرهه ألا تنغمس
كسبق ماء المضغطة
بالماء لغة إلى الجوف
مع مذ كرم للصوم
وعلمه بعدم
مشروعيته باختلافه
بالماء لغة ونحو
بقول عن نحو حنابلة
الغسل المستنون
وغسل التبرد فيقطر
بسبق ما فيه ولو لا
انغماس (فروغ)
يجوز للصائم الإفطار
تجبر عدل بالغروب
وكذا سماع ذاته

العدل أى العارف بالآوقات وكذا باجتهاد مبرداً ونحوه وعبارة الحقيقة مع الأصل ويحمل بسماع أذان
عدل عارف وبإخبار ما للفرع وبين من مشاهدة وبالإجتهاد مبرداً ونحوه وفى الأصح كوقت الصلاة اه
(قوله) ويحرم للشاك الأكل آخر الثمار أى لأن الأصل بقاؤه وقوله حتى يجتهد أى أو يخبره عدل
أو يسمع أذنه فإنه حينئذ يجوز له الأكل وقوله ونظن انتفاء ماى اجتهد (قوله ومع ذلك) أى
ومع جواز الأكل إذا ظن انتفاء الثمار بالإجتهاد وقوله الاحوط الصبر أى ليأمن الغلط ولنجد
ما يربط إلى العار يترك وقوله لليقين قال فى النهاية وذلك بأن يرى الشمس قد غربت فإن حال بينه
وبين الغروب حائل فظهر الليل من المشرق اه (قوله ويجوز الأكل) أى للتصريح وقوله
باجتهاد متعاقب ونظن وقوله أو أخبر أى أخبر عدل بقاء الليل (قوله وكذا الوشك) أى وكذلك
يجوز الأكل إذا شك فى بقاء الليل قال سم وهذا بخلاف النية لا تصح عند الشك إلا أن ظن بقاءه
باجتهاد صحيح كالمعتمد فى بحث النية وفى حواشيه لأن الشك يمنع النية اه (قوله لأن الأصل
بقاؤه الليل) على جواز الأكل فى صورة الظن وسورة الشك (قوله لكن بكرة) أى لكن بكرة
الأكل وظاهره فى صورتين صورة الظن وصورة الشك فأنظر فأنه لم يصرح بالسكر اه من أصلها
لا فى الحقيقة ولا فى النهاية ولا فى غيرها (قوله ولو أخبره عدل بطولوع الفجر اعقده) أى وجوب اوق
الحقيقة وحكى فى البحر وجهين فيما لو أخبره عدل بطولوع الفجر هل يلزمه الإمساك بناء على قبول
الواحد فى هلال رمضان وقضيته ترجيح القول وهو متجه اه (قوله وكذا فاسق ظن صدقه) أى
وكذا يعقده خبر فاسق فى طولوع الفجر إذا ظن صدقه قياساً على ما فى رواية الهلال (قوله ولو أكل
باجتهاد أولاً) أى قبل الفجر فى ظن وقوله أو آخر أى بعد الفجر وبكذلك إذا فى الحقيقة وقوله فإن
أنه أكل نهاراً أى بعد ذلك ظن أنه غلط فى اجتهاد موان كملوق نهاراً (قوله بطل صومه) أى
بأن بطلانه وقوله إذا لم يبين شئ) عبارة النهاية والمغنى لصحة خلاف ما ظن ولا عبرة
بأنظر البين خطؤه (قوله فإن لم يبين شئ) عبارة فى النهاية فإن بين القطبان بأن الأمر كقائه أى بين
له خطأ أو أصابه صومه اه وأعلم أن هذا كله إذا أكل باجتهاد ونحوه فلو فهم وأكل من غير
اجتهاد ونحوه فإن كان ذلك آخر النهار فطر ولم يترك له شئ لأن الأصل بقاؤه أو آخر الليل لم يفسد ذلك
ولو فهم فإن أنه واقف الصواب لم يفسد مطلقاً (قوله ولو طلع الفجر) أى الصادق وقوله وفى فقه طعام
الجملة حالية أى طلع والحال أن فى طعاما وقوله فلفظه أى آخر جهوره وراه من فقه وخرج بمالوا مسكه
فى فقه فإنه وإن صح صومه لكنه لا يصح مع سبق شئ منه إلى خوفه كالأول ووضعه فى فقه نهاراً فسبق
منه شئ إلى خوفه كالمعتمد فى حاشية الألفاظ إذا مسكه كذا فى شرح الروض والحقيقة
والمائة ويستفاد من عبارة المغنى أنه بعد ذكره نص عبارة مع الأصل ولو طلع الفجر الصادق وفى فقه
طعام فلفظه أى رماه صح صومه وإن سبق إلى خوفه منه شئ لأنه لو وضعه فى فقه نهاراً لم يفسد
وبالأولى إذا جاهد فيه بل لا يمثل الفقه مالوا مسكه لم يبلغ منه شيئاً وأخبر به عما لا يبلغ به شئ
بأخباره فإنه يفسد اه ففوله باختاره يقتضى أنه إذا سبق إلى خوفه لا يفسد لأنه غير اختياره (قوله
قبل أن ينزل) قال فى الحقيقة بعد أن نزل منه لكن غير اختياره اه وقوله منه أى من الطعام
(قوله وكذا لو كان جماعة) أى بمثل من طلع عليه الفجر وفى فقه طعام من منع الفجر عليه وهو
مجاهد فإنه يصح صومه وقوله فترع فى الحال أى قصد أن يترك الجماعة لا التذلل أو البطل وقوله
أى عقب طولوعه أى الفجر وهو تفسير مراد لقوله فى الحال وقوله فلا يفسد أى الجماع الذى ذكر وهو
تفريع على مفهوم قوله وكذا المخ وقوله وأنزل غامة فى عدم الفطر أى لا يفسد بطله سواء أزل أم لا
فلا يصح الأزال لئلا يسهل مباشرة فصاحة وقوله لأن النزاع ترك الجماع أى لا يتعلق بما يتعلق
بالجماع كالأول لا يلبس ثوباً وهو لا يسهل فترعه حالاً وما ذكره لعدم إفساده ما ذكر (قوله)

ويحرم للشاك الأكل
آخر الثمار حتى يجتهد
ونظن انتفاء ماى
ذلك الاحوط الصبر
اليقين ويجوز الأكل
إذا ظن بقاء الليل
باجتهاد أو أخبر
وكذا الوشك لأن
الأصل بقاء الليل
لكن بكرة ولو أخبره
عدل بطولوع الفجر
اعقده وكذا فاسق
ظن صدقه ولو أكل
باجتهاد أولاً أو آخر
فإن أنه أكل نهاراً
بطل صومه إلا عبرة
بأنظر البين خطؤه
فإن لم يبين شئ صح
ولو طلع الفجر وفى
فه طعام فلفظه قبل
أن ينزل منه شئ
لجوفه صح صومه
وكذا لو كان جماعة
عند اشتداد طولوع
الفجر فترع فى الحال
أى عقب طولوعه فلا
يفسد وأن أزل لأن
النزاع ترك الجماع

فإن لم ينزع حالا (مفهوم قوله فنزع في الحال وقوله لم يتعقد الصوم أي لو جوبنا في كالأحرام مجامعا وقوله وعليه القضاء والكفارة قال في التفتة لأنه لما منع الانتعاده عنه كان بمنزلة انعاده له بالجماع فإن قلت يناق هذا عدم وجوب الكفارة فيما لأحرام مجامعا مع أنه منع الانتعاده أيضا قلت يفرق بأن وجوب الكفارة هنا أقوى منها في ما يعلم من كلامهم في البابين وأما الفصل الأول لما أثر فيها النقص مع بقاء العبادة فلا يثبت فيها عدم الانتعاده عن الوجوب من باب أولى اه وفرق في النهاية أيضا بينهما بأن التفتة هنا متقدمة على طلوع الفجر فكان الصوم انعقدهم أيضا بخلافها ثم (قوله ويباح فطر الخ) شرع في بيان ما يباح به الفطر وغيره من وجوب القضاء (قوله في صوم واجب) أي رمضان أو غيره من نذرا وكفارة وقضاء موسع لا يضيق ونخرج بالواجب المتطوع به فيباح فطره مطلقا سواء كان عرض أو غيره (قوله يرض الخ) أي لقوله تعالى ومن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر أي فافطر فعدة ثم إن التعبير بالإباحة يفيد أن الفطر للمرض وتغوف الهلاك حار لا واجب في السكري الذي أحبه الشارع أي ابن حجر في كتبه أنه متى خاف مبيح تيم زمه الفطر وظاهر كلام شيخ الإسلام والخطيب الشرعيين والجماع الرأى أن مبيح التيم مبيح للفطر وإن خوف الهلاك موجب له وإذا صار من بحيث منه مبيح تيم صح صومه على الأرجح اه ويمكن حمل الإباحة في كلامه على ما يصدق بالوجوب لأنه جواز بعد امتناع فصدق بالوجوب ثم إن المرض مبيح للفطر وإن تعدى بسببه لأنه لا ينسب إليه ثم إن أطبق مرضه فواضع والأذن وجد المرض المعتبر فيبيل الفجر ثم زمه النية والالتزمته وإذا نوى وعاد إلى المرض ففطر (قوله ضرا) مفعول مطلق المضرو وقوله يبيع التيم نزع ما لا يبيعه كل مرض الفجر كصداع ووجع الأذن والسن إلا أن يخاف الزيادة للصوم فيباح له الفطر كما في النهاية نقلا عن الأنوار (قوله كان خشي الخ) تتميل لمرض المضرب المبيح التيم وقوله بطره أي تأخير شفاؤه (قوله وفي سفر قصر) معطوف على عرض أي ويباح فطر في سفر قصر أي سفر يباح فيه القصر وهو ما كان طويلا بما حاشا بشرط الفطر في أول أيام سفره إن غارق ما يستمر بحاجته للقصر قبل طلوع الفجر فإن فارقته بعد طلوع الفجر فلا فطر تقليدا للضر وأذا كان سفره قبل الفجر فله الفطر وإن نوى ألا يقد صمعه صلى الله عليه وسلم ففطر بعد العصر في سفره بقدر ما لم يقل له إن الناس يشق عليهم الصيام ويستثنى من جواز الفطر بالسفر مديم السفر فلا يباح له الفطر لأنه يؤدي إلى إسقاط الوجوب بالكلية إلا أن قصد قضاء في أيام أخر في سفر موثله من علم موته عقب العيد فيصحب عليه الصوم إن كان قادرا فغوا الفطر للمسافر أما هو فمن بر جواز ما يقتضى فيها وهذا هو ما يرى عليه السككي واستظهره في النهاية والذي استوجهه في التفتة خلافه وهو أن يباح له الفطر مطلقا وعبارتها قال السككي بخلافه لا يباح الفطر إلا لرحلته يقتضى فيه لإدائمه السفر أي أنه يشرط ظاهره ألا وجه خلافه اه (قوله دون قصر) أي دون سفر قصر وهو ما دون مرحلتين فإنه لا يباح الفطر فيه وقوله وسفر معصية أي ودون سفر معصية أي سفر أشاء لأجل معصية كتقطع طريق فإنه لا يباح له التصبر فيه وهذا كالذي قد علم من إضافة سفر إلى قصر إذا السفر الذي يجوز فيه الفطر لا بد أن يكون طويلا وأن يكون مباحا كما علمت (قوله) وصوم المسافر بلا ضرر وأحب من الفطر) أي لما فيه من راحة الذمة وعدم إخلال الوقت عن العبادة ولأنه الأكثر من فعله صلى الله عليه وسلم وعمله أن لم يحض ضررا في الحال أو الاستقبال من الصوم والألفاظ أفضل لما في المعصية أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا صائما في السفر فدخل عليه فقال ليس من البر أن تصوموا في السفر بل ربما يجب الفطر إن خشي منه فيه ضرر أو يبيع التيم على ما تقدم وأعلم أنه إذا قدم للمسافر أو شفي المرض وهما صائمان حرم عليهما الفطر والى السبب الجوزي فإن كانا مغنرين ولو بترك النية استحب لهما الإمساك لحكمة الوقت (قوله وتغوف الخ)

فإن لم ينزع حالا
يتعقد الصوم وعليه
القضاء والكفارة
(ويباح فطر) في
صوم واجب (عرض
مضمر) ضرر أو يبيع
التيم كان خشي
من الصوم بطره
(وفي سفر قصر)
دون قصر وسفر
معصية وصوم
المسافر بلا ضرر وأحب
من الفطر (وتغوف
هلاک)

حطف على عرض أي يباح الفطر لحون هلاك الصوم أي على نفسه أو عضوه أو منفعة لقوله تعالى
 وما جعل عليكم في الدين من حرج وقوله ولا تقوا ما يدينكم وقاله ولا تقوا ما يدينكم وقاله ولا تقوا ما يدينكم وقاله ولا تقوا ما يدينكم
 علمت أنه في هذا يجب الفطر وليس يباح فقط فلو تركه واستمر صلتا حجت ما كان يباح من التعمق
 في الدين ما عاصيا (قوله بالصوم) متعلق بمحذوف صفة هلاكه والباسية أو بمعنى من التعليلية
 وقوله من عطش أو جوع يدل اشتغال من الجار والمجرور رأي يباح لحون هلاكه حاصل له بسبب
 الصوم أو من أجل الصوم من أجل الجوع أو العطش (قوله وإن كان مصحفا معينا) غائبة في
 الماحية الفطر لحون الهلاك (قوله وأنتي الأذري الخ) تضمن الافتاء المذكور أنه يباح الفطر
 للمصاين ومن الحق بهم لكن يجب عليهم تبييت النية لانه بما لا تحقهم مشقة شديدة بالصوم
 فيجب عليهم وقد صرح بالمصون المذكور في التحفة ونصهلو يباح تركه للمحصاد أو بناء
 لنفسه أو لغيره تبرعا أو بآية وإن لم ينصره إلا فيه اه (قوله أي يحجهم) كإرباب الصنائع
 الشاقة وفي الذكرى ما نصه ونظيره أنه يلحق بالمصاين في ذلك سائر إرباب الصنائع الشاقة وقضية
 إطلاقه أنه لا فرق بين الأحرار والعبيد وغيره من التبرع ثم الذي يقفه تعبد ذلك إذا احتجج لفعل تلك
 الصنعة ما نيف من تركها ما رافق ما له وقع عروا في التحفة لو تركه كسبه لصعوبة المضطر
 إليه هو أو غيره على فطره فظاهر أنه الفطر لكن بقدر الضرورة اه وقوله تبييت النية فاعل
 يلزم (قوله ثم من لحقه الخ) أي ثم إذا ثبت النية وأصبح صائما فإن لحقه من صومه مشقة شديدة بحيث
 تسبب التجمد فطره وإن لم تلحقه مشقة شديدة به فلا يطر (قوله ويجب قضاء الخ) أي على الفور وإن
 فات بغير عذر وعلى التراخي أن فات بعد ذلك يمكن بحله بالنسبة لمضان إن بقي إلى رمضان الثاني ما زبد
 على ما عليه من الصوم والأصامور ما ومن مات قبل أن يقضى فلا يحلوا ما إن بقوته الصيام بعد
 أو بغير عذر وعلى الأول فإن تمكن من القضاء ما خلا من السفر والمرض ولم يقض ما ثم يخرج من
 تركه لكل يوم سوان لم يتمكن منه أن مات عقبه وجب القضاء أو التذرع أو الكفارة أو أسفر
 به العذر إلى موته فليس عليه شيء إلا فدية ولا قضاء ولا ثم وعلى الثاني أعني ما إذا فات بغير عذر ما ثم
 ويخرج من تركه لكل يوم مفسوما تمكن من القضاء أو لا فحصل الصور أربع يجب التدارك في
 ثلاث ولا يجب في صورة واحدة (قوله ولو بعد) أي ولو فات بعد وهو غائبة لقوله يجب قضاء والمراد
 عذر برجي زواله أماما لا برجي زواله فلا يجب القضاء معه بل عليه الفدية فقط كما سيذكره بقوله
 وعلى من أفطر له بذل لبرجي زواله مدب لا قضاء (قوله من الصوم الواجب) بيان لما خرج به
 الصوم المندوب فلا يجب فضاؤه (قوله كرمضان الخ) تمثيل للصوم الواجب (قوله بمرض الخ)
 يدل من قوله بعد وهو متعلق بفات المقدور ولو فات كافي شرح المنهج كرض بالكافي ويكون
 تمثالا للمعذر لكان أولى لكن قوله أو تركه لا يصلح تمثالا للمعذر لأن يحمل على النسيان والمراد
 بالمرض ما ير جبري زواله الذي لا ير جبري زواله لا يجب القضاء وإنما يجب الفدية فقط كما علمت
 ودخل فيه الأغصان لأنه نوع من المرض (قوله أو تركه نية) لغاوص القضاء عند ترك النية ولو
 نسيانا ولم يجب في الأكل نسيانا لأن الأكل منهي عنه والنسيان يؤثر فيه بخلاف النية فإها ما مور
 بها والنسيان لا يؤثر فيه (قوله أو محض) معطوف على مرض ولا حاجة إلى إعادة التاليف وأما صاحب
 قضاء الصوم دون الصلاة لما في صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها كأنه بقضاء الصوم ولا يؤثر
 بقضاء الصلاة وقوله أو نفاس أي ولو من علة أو مضغة أو سبائل (قوله لا يحجون وسكر) أي
 لا يجب قضاء ما فات يحجون أو سكر (قوله لم يتعده) أي بما ذكر من الجنون والسكر فان تعدي ما
 وجب القضاء (قوله أن قضاء يوم الشك على الفور) يعني إذا ثبت يوم الشك أنه من رمضان بعد
 أن أفطر وجب عليه القضاء على الفور لئلا يوجبه عليه وإنه أكل لحله به قال في التحفة والمراد

بالصوم من عطش
 أو جوع وإن كان
 مصحفا معينا وأنتي
 الأذري أنه يلزم
 المصاين أي يحجهم
 تبييت النية كل ليلة
 ثم من لحقه منهم
 مشقة شديدة أفطر
 والأفلا (وجيب
 قضاء) ما فات ولو
 بعد من الصوم
 الواجب (كرمضان)
 وتذرع وكفارة بمرض
 أو سفر أو تركه أو
 بغيره أو نفاس لا
 يحجون وسكر لم تعد
 به وفي المجموع أن قضاء
 يوم الشك على الفور

يوم الشك ههنا يوم ثلاثي شعبان وان لم يتحدد فيه رؤية كاهر واضح اه يا معني (قوله
 لوجوب امساك) عليه توجوب قضائه على الفور (قوله وتطريقه) أي في التطليل المذكور
 ودفع التنزيل المذكور بان التقصير هنا أظهر لان حيلة في ادراك الهلال غالبا ولا حيلة في دفع
 النسيان اذ لو عبارة التحفة وانما خالفنا ذلك في نامي النية لان عذره أعظم وأظهر من نسبت
 للتقصير فكفي في عقوبته وجوب القضاء عليه فحسب اه (قوله ويجب امساك) أي مع القضاء
 (قوله أي رمضان فقط) وانما اختص رمضان بذلك لحرمة ولا وجوب الصوم فيه بطريق
 الأصل ولهذا لا يقبل غيره بخلاف أيام غيره (قوله دون تحذر وقضاء) أي فلا يجب الامساك
 فيه حال انتفاء شرف الوقت منهما ولذا لم يجب في إفسادهما كفارة (قوله ان افطر بغير عذر)
 فيدق وجوب الامساك وتخرج بهما اذا كان بعذر فلا يجب عليه الامساك نعم بسن له اذا زال العذر
 كما سيذكره (قوله من مرض أو سفر) بيان للعذر (قوله أو غلط) معطوف على بغير عذر أي
 أو افطر بسبب غلط وقوله في الوقت (قوله كن كل غانا بقاء الليل) متمثل بان افطر بسبب
 الغلط وأندرج تحت الكفا من افطر غانا الغرور في ان خلافه (قوله أو نسي تبييت النية)
 معطوف على افطر بغير عذر ولا يصح عطفه على قوله كل غانا لان كان صدقه بقضيه لان
 من نسي النية ليس من افطر من افطر غلطاً حتى يصح ان يكون متمسكاً به وعادة الغرور يجب
 مع القضاء الامساك في رمضان على متعمدة فطر لعذبه بإفساده وعلى تارك النية ليس له أن يعي من
 تحذر غانا بقاء الليل أو افطر غانا الغرور في ان خلافه وعلى من بان له يوم ثلاثي شعبان انه من
 رمضان اه يحد في (قوله أو افطر يوم الشك) معطوف أيضاً على افطر بغير عذر أي ويجب
 امساك ان افطر يوم الشك ثم تبين انه من رمضان (قوله لحرمة الوقت) أي وتبنيها بالصائمين
 وهو عليه لوجوب الامساك على من افطر بغير عذر أو بطل أو نسي تبييت النية أو افطر يوم الشك
 (قوله وليس الممسك في صوم شرعي) قال عر ش ومع ذلك فالظاهر انه ثبت له أحكام الصائمين
 فيكره له ثم الربا حين ونحوها وبؤيه كراهة السواك في حقه بعد ازاله والى على المعتد اه (قوله
 لكنه يثاب عليه) أي الامساك وهو استدراك من عدم كونه صوماً شرعياً (قوله في باغ) لا معني
 للتفرع مع التماسب التعبير بالواو وتكون عاطفة مدحوها على ثباته في حيز الاستدراك
 أي لكنه يثاب عليه كما نعلم بانه يجمعها ومثل الجماع كل مختلور وقوله ولا كفارة أي ومع
 الاثم في الجماع لا يلزمه كفارة عليه لانه ليس صوماً حقيقياً (قوله وتنب امساك لمريض الخ)
 هذا مفهوم قوله بغير عذر ولو قال كما عذر ونحوه بقولي بغير عذر اذا افطر بعذر كمرض أو
 سفر فانه يشهد له الامساك اذا شئى أو قدم اثناء النهار ليس كان أنسب وانما نداء الامساك على من
 ذكر لحرمة الوقت ولم يجب لعدم وجود تقصيره وقوله ومسافر قدم أي اذا الإقامة وقوله
 اثناء النهار متعلق بكل من شئى وقدم والمراد لا اثناء ما قبل الاسترخاء فيقول الاول والوسط
 وغيرهما (قوله مفطراً) حال من ثاب فاعل شئى ومن فاعل قدم أي شئى حال كونه مفطراً
 وقدم حال كونه مفطراً ونحوه ما اذا شئى وهو صائم أو قدم وهو صائم فيجب الاتمام عليهم
 كالصبي (قوله وحاض طهرت اثناءه) أي النهار ومثلها النساء والمختون اذا أفاد اثناء النهار
 والكافر اذا أسلم كذلك والصبي اذا بلغ كذلك والحاصل يؤخذ من كلامه فاعداً وهما ان كل
 من جاز له الاطعام عليه بحقيقة اليوم لا يلزمه الامساك بل بسن وكل من لا يجوز له ذلك يلزمه
 الامساك (قوله ويجب على من أنسه) شروع ممن يجب عليه الكفارة بسبب الاطعام بغير
 من المفطرات السابقة وهو الجماع فقط لكن بشرط ذكر المؤلف بعضها وحاصلها تسعة الاول
 منها ان يكون الجماع مفسدا للصوم بان يكون من عامد مختار لم يتغير به الله في ان يكون في

لوجوب امساك
 وتطريقه جمع بان
 تارك النية يلزمه
 الامساك مع ان
 قضاءه على الترخي
 قطعاً (و) يجب
 (امساك) عن مفطر
 (فيه) أي رمضان
 فقط دون تحذر ونذر
 وقضاء (ان افطر
 بغير عذر) من مرض
 أو سفر (أو غلط)
 كن كل غانا بقاء
 الليل أو نسي تبييت
 النية أو افطر يوم
 الشك وبان من
 رمضان لحرمة الوقت
 وليس الممسك في
 صوم شرعي لكنه
 يثاب عليه فانه
 يجمع ولا كفارة
 وتنب امساك لمريض
 شئى ومسافر قدم
 اثناء النهار مفطراً
 وحاض طهرت اثناءه
 (و) يجب على من
 أنسه

صوم رمضان الثالث إن كون الصوم الذي أفسد الصوم ففسد ما راسع أن يفرد الاقصاد بالوطء
لحامس أن يستقر على الأهلية كل اليوم الذي أفسد الصوم بعينه بأن يفرد يوماً كاملاً بالسادس أن
يكون ما أفسد من أدام رمضان بقينا السابع أن ياتم بحمائه الثامن أن يكون أنه لا حلال الصوم
التاسع عدم الشهة فخرج بالاول ما لا يكون مقسداً كان صوم من ناس أو مكره أو جاهل أو معذور
وبالثاني صوم غير رمضان وبالثالث ما لو أفسد صوم غيره ولو في رمضان كان وطن مسافر أو نحو
أمر أنه فسد صومه ما بالاربع ما إذا لم يفرد الاقصاد بالوطء كان أفسد بالوطء وغيره معاً بالخامس
ما إذا لم يستقر على الأهلية كل اليوم بأن جن أو مات بعد الجماع وبالسادس ما إذا كان الصوم الذي
فسده من قضاء رمضان أو من أدام رمضان لكن من غير زعيم بأن عمه بالاجتهاد ولم يتحقق أنه
من رمضان أو صام يوم الشك حيث حازفان أنه من رمضان وبالسابع ما إذا ياتم بحمائه كالصبي
وكذا المسافر والمرضى إذا جامعاً بعينه الترخص وبالثامن ما إذا كان لا يتم لأجل الصوم كما إذا
كان مسافراً أو مريضاً أو لم ينوتر خصاً بقطار فاعلم ياتم به لأجل الصوم ٣ بل لأجل الزنا أو ما
نية الترخص وبالتاسع وإذا حدث شبهة كان ظن بقا الليل فجامع فبان نهاراً أو أكل ناسياً فظن
أنه أفطر به فجامع أعمد الجميع هذه الفرجات ليس فيها كفارة وحيث قلنا وجوبها فهي على
لواحق سواء كان بشبهة أو نكاح أو زنا أو يعلم هذا من جعل من الدخالة على أفسد ما وقع على
الواحق (قوله أي صوم رمضان) تفسير الضمير البار زنا فخاص صوم رمضان لأن النص ورد
وهو لأجل اختصاصه بقضائل لا بقاس به غيره (قوله بجماع) أي في قس أو رولول بممة
ولومع وجود نوة لغا على ذكره (قوله أو غيره) يصح ضبطه بصيغة اسم الفاعل وبصيغة الماضى
وعلى كل هو صفة لجماع جرت على غير من يله لأن الفاعل يعود على من أفسد أو خرج به ما لا ياتم
به كن جامعاً فانا بقا الليل فبان نهاراً كما عرفت (قوله لأجل الصوم) متعلق بياثم أي أن أتم
لأجل الصوم وخرج به ما ليس لأجل الصوم كما عرفت أيضاً (قوله لا باقتناء) معطوف على
بجماع وهو محذوف زنا لا يجب الكفارة على من أفسده بالاستثناء لأن النص ورد في خصوص الجماع
(قوله أو كل) ضم المزمرة (قوله كفارة) فاعل يجب أي يجب كفارة على من ذكر وذلك لما في
الصح من أن أي هر برت رضي الله عنه عامر جل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال هل كنت قال وما
أهلك قال واقعاً أرى في رمضان قال هل تجد ما تعتق رقة قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم
شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً قال لا ثم جلس فأتى النبي صلى الله عليه
وسلم يعرف فيه ثم قال تصدق بهذا فقال على أفقر من أيا رسول الله فوالله ما بين لا يتيم أهل بيت أحوج
لله من فضلك صلى الله عليه وسلم حتى بليت أنباه ثم قال فاطمه أهلك وقوله يعرف هو يعقبن
مكتل نسخ من خوص الفضل وقوله فاطمه أهلك يحتمل أنه تصدق النبي صلى الله عليه وسلم به عليه
أي مع بقا الكفارة في ذمته ويحتمل أنه تطوع بالذكفر عنه وسوغ له صر فقال الله إله لا ميان
المكفر المتطوع بجوز له صر فقال لمؤمن المكفر عنه وهذا أخذاً بما إذا قالوا لا يجوز زنا تطوع
بالذكفر عن الغير صر فقال لمؤمن المكفر عنه (قوله متكررة بتكرار الافساد) أي فإذا جامع في
رسمين لزمه كفارتان أو في ثلاثة ثلاث بل لو طلق في جميع أيام رمضان لزمه كفارات بعددها
ذلك لأن صوم كل يوم عبادة مستقلة ولا تتبدل لأجل كفارتها وخرج بتكرار الافساد بتكرار الوطء
في يوم واحد وروى بسزوجات ولا تتكرر الكفارة به لأن الافساد حصل بالوطء الاول فقط ولم
تتكرر (قوله وإن لم يتكرر عن السابق) غايه في تكررها بذلك أي إهانتها بتكرار بتكرار الافساد
مطلقاً سواء كفر من الوطء الاول قبل الثاني أم لا (قوله معه) متعلق بمحذوف صفة لكفارة و
متعلق بيجب المقدر (قوله أي مع قضاء الخ) بيان لمرجع الضمير في معه والآشاء ويرى ولم يتعرض

أي صوم رمضان
(بجماع) أي به لأجل
الصوم لا يستفاد
وأكل (كفارة)
متكررة بتكرار
الافساد وإن لم يتكرر
عن السابق (معه)
أي مع قضاء ذلك

٣ قوله بل لأجل الزنا
الخ أي ومسح الاثم
لا كفارة عليه كما
في الرض وشرحه
وبارتهما وقولنا
لأجل الصوم احتراز
من مسافر أو مريض
زنى أو جامع حليلته
بغير نية الترخص
فلا كفارة عليه فإن
أنه لأجل الزنا الخ
انتهت اه مؤلف

ليسان التعزير بهما والمعتد وجوبه أيضا عليه وعلى الموطوءة أيضا كإيجاب عليها القضاء والحاصل
 الواقع عليه ثلاثة أشياء القضاء والكفارة والتعزير والموطوءة عليها شأن القضاء والتعزير
 وقوله ذلك الصوم أي الذي أفسده (قوله والكفارة حتى رقية الخ) والحاصل خصها ثلاث
 العتق ثم الصوم ثم الإطعام فهي مرتبة أشدها وانتهاء ومن بدل كفارة الوطء في نهار رمضان كفارة
 الطهارة والقتل في الحال والترتيب لأن القتل لا إطعام فيه فليس لكفارته إلا الصلوات العتق
 ثم الصوم وقوله حتى رقية أي اعتاق رقيق عبدا وأمة فالمراد بالرقية الرقيق فهو من إطلاق الجزء
 على الكل لأن الرق كالغل في الرقية ومحل وجوب الاعتاق إذا كان المفسد صغيرا ورقيق فان كان
 رقيقا فكفارته بالصوم لا غير وقوله مؤمنة نحو حث الكافرة (فإن عجزت) بشرط أن تكون مؤمنة
 من جميع العيوب المضرة بالعمل والكسب (فإن عجزت) المعيبة كإسياف في إن شاء الله تعالى في
 الطهارة (قوله فصوم شهرين) أي هلايين أن لا يطبق أوله منه على أولهما والا سئل الأول
 المسكر من الثالث ثلاثين مع اعتبار الوسط بالهلال ومع لزوم أن الشهرين غير اليوم الذي يقضيه
 عن اليوم الذي أفسده وقوله مع التتابع أي التوالي فان أفسد يومين أو اليوم الأخير ولو بعد
 كسبائنة وسقروا من استأنف الشهرين ثم لاضر الفطر بحيث يفتقر وفاس وجنون وغشاء
 مسنوق لأن كلامها ينافي الصوم مع كونه اضطرارا بقوله إن عجزت عنه أي عن عتق الرقبة أما
 حسا كأن لم توجد في مسافة القصر أو شرعا كأن لم يقدر على عتق الرقبة فإذا عجز عن عتق الرقبة
 بقية العمر الغالب ولو وجد الرقبة بعد شرعه في الصوم ندب له أن يرجع للعتق ويقع له ما صامه
 نفلا وكذلك لو قدر على الصوم بعد شرعه في الإطعام (قوله فإطعام ستين الخ) أي عتق ستين
 مسكينا أو فقيرا كل واحد من طعام وليس المراد أن يجعل ذلك طعاما يطعمهم إياه فلو قد أهدم
 أو عشا لهم ليكف (قوله إن عجز عن الصوم الخ) فان عجز عن العتق وعن الصيام عن الإطعام
 استقرت الكفارة مرتبة في ذمته لأن حقوق الله تعالى المالية إذا عجز الشخص عنها فإن كانت بسبب
 منه استقرت الكفارة في ذمته ككفارة الطهارة والجماع والقتل واليمين وإن لم تكن به يعلم
 تستقر كذا الفطر وقوله لهرم أو مرض بيان لسبب العجز عن الصوم (قوله بنية كفارة) مرتبط
 بكل من الحاصل الثلاث أي عتق رقيقة بنية الكفارة فصوم شهرين بنية الكفارة فإطعام ستين
 بنية الكفارة ولو لم ينو هالم تسقط عنه (قوله ويعطى الخ) بيان للمراد من قوله ولا فإطعام الخ
 ولو قال يعطى الخ بقاء التفريق لكان أولى لأن المقام بقضيه وقوله من غالب القوت أي قوت البلد
 المكفرك كذا الفطر (قوله ولا يجوز صرف الكفارة لمن تلزمه مؤنته) أي كان كوات وسائر
 الكفارات وأما قوله صلى الله عليه وسلم في غير الأرفاط طعمه أهلك فقد تقدم الجواب عنه بأنه محتمل
 أن المراد أطعمه أهلك على وجه أنه صدقه منه صلى الله عليه وسلم عليه لأنه أخبره بغيره ثم بقاء
 الكفارة في ذمته ويحتمل أن المراد أطعمه أهلك على وجه الكفارة على امتناع إطعام كفارته
 لعلها إذا كان هو المكفر من عنده بخلاف ما إذا كان المكفر غيره عنه وبعضهم أحاب بأنه خصوصه
 فمن هذا الحديث ثلاثة أحوية فتنه (قوله ويجب على من أفطر الخ) أي لقوله تعالى وعلى
 الذين يطبقونه أي يتابع على أن كاملة لا مقدرة أي لا يطبقونه أو أن المراد يطبقونه في الشرب والجمعة ثم
 يجوزون منه بعد الكبر أو المرض الذي لا يرجى شفاؤه أو الذي لا يرجى شفاؤه أو الذي لا يرجى شفاؤه
 وعائشة رضي الله عنها كأنها بقرآن وعلى الذين يطبقونه نحو حثون دة أن لم يصوموا فكانوا مخبرين في صدر
 الآتية على ظاهرها من أن الذين يطبقونه نحو حثون دة أن لم يصوموا فكانوا مخبرين في صدر
 الإسلام بين الصوم ونحو العدة ثم نسخ ذلك بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه على
 الأول تدون الآية محكمة أي غير منسوخة وعلى الثاني تكون منسوخة وهو قول أكثر العلماء

الصوم والكفارة
 عتق رقيقة مؤمنة
 فصوم شهرين مع
 التتابع إن عجز عنه
 فإطعام ستين مسكينا
 أو فقيرا إن عجز عن
 الصوم لهرم أو مرض
 بنية كفارة ويعطى
 لكل واحد من
 غالب القوت ولا
 يجوز صرف الكفارة
 لمن تلزم مؤنته
 (و) يجب (على من
 أفطر)

(قوله في رمضان) خرج به الكفاة والشر وقضاه رمضان فلا فدية للأفطار في شيء من ذلك (قوله) له نذر لابر حيز واليه) فإن كان برجي زواله كالمرض المجزؤ واليه وكألسفر قطعهما القضاء فقط كما تقدم (قوله ككبر) أي الشخص بان صار شظاهرا لا يطبق الصوم في زمن من الأزمان واللازمه ابقاعه فيما يطبق فيه ومنه كل عاجز عن صوم واجب سواء رمضان وغيره من أمانه أو مرض لابر جي برؤه أو مشقة شديده تلحقه ولم يتكفاه أه نهابة (قوله ومرض لابر جي برؤه) أي يقول عبدلين من الأطباء أو عدلين عند من أكتفى به في جواز النهم للمرض فلوربي بعد ذلك ولو قبل إخراج الفدية على المعتدل لم يلزمه القضاء (قوله مد) هو طول وتلك وهو نصف مدح بالكيل المصري والمقتر بالكيل لا الوزن وإنما قدر به استغفارها وقوله لكل يوم الجار والمجرور متعلق بمذوق صفة لذى مدح واجب لكل يوم أي لصوم كل يوم وقوله منه أي رمضان (قوله ان كان موسرا حيثئذ) أي حين الإفطار وهو قيد لوجوب اللدخروج به الفقير المعسر حيثئذ فلا فدية عليه وهو ذاهو الذي يحسه الثروى في الجموع وأوتاه ابن حجر صابرة وقضية كلام المتن وغيره مدح بها أي الفدية موله على فقير فتستقر في ذمته ولكنه صح في الجموع معقوطا عنه كالفطرة لأنه عاجز حال التكليف بها وليست في مقابلة جناة ونحوها فإن قلت شافيه فويلم حق أنه المالى إذا عجز عنه العدوق الوجوب ثبت في ذمته وإن لم يكن على جهة الدل إذا كان بسبب منه وهو هنا كذلك إذ سببه فطره قلت كون السبب فطره ممنوع واللازم الفدية للقادر فعلم أن الدب انما هو عجزه المتقضى لفطره وهو ليس من فعله فأنصح ما في الجموع فتأمل اهـ وهصح المولى والخطيب خلافه وهو انه لا يشترط سببه حيثئذ تحب الفدية عندئذ هما على الفقير فالأول فدية الوجوب عليه انها تستقر في ذمته (قوله بلا قضاء) الجار والمجرور متعلق بمذوق صفة لذى مدح كائن من غير قضاء (قوله وان قدر عليه مدح) نابة لعدم وجوب القضاء أي لا يجب عليه القضاء وان قدر على الصوم بعد الفطر فإن قيل ما الفرق بينه وبين المعضوب حيث لم له ما يجازي قدره عليه به إلا إجماع عنه بالنابة أوجب بان العذر هو هنا مخاطب بالمداينة كإساقى قربا فأجر أعنه والمعضوب مخاطب بالمدح وأما حازله الأنا للضرورة وقد بان عدمها (قوله لا مدح) عليه أنه لم وجوب القضاء إذا قدر عليه أي وأما أوجب عليه حيثئذ لا به غير مخاطب بالصوم عند العجز بل بالفدية فقط (قوله الفدية في حقه واجبة ابتداء) تقرير على العلة أي إذا ثبت أنه غير مخاطب بالصوم إذا عجز عنه فالفدية حيثئذ واجبة عليه ابتداء لا بدلا عن الصوم وقه ان مقضاه أنه لو تكلف وصام لا يكتفى بصومه وأوجب بان محل مخاطبته ابتداء لا بدلا عن الصوم فإن أولاده يكون هو المخاطب به وعارة غير موهل الفدية في حقه واجبة ابتداء أو بدلا عن الصوم وجهان أي هما الأول فعليه لو قدر على الصوم بعد فواته لم يلزمه القضاء سواء كانت قدرته به أو أخرج الفدية أو قوله لانه مخاطب بالفدية ابتداء اهـ (قوله وبجواب المدح القضاء الخ) أي نقول ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى وعلى الذين يلحقونه فدية انها منسوخة لافي حقهما اهـ تحفه قال ابن رسلان في زبده

والمدوا القضاء الدات الحمل - أو مرضه ان عافنا الطفل

وقوله على حامل أي ولزمنا وقوله ورضع أي ولو مستأجر أو متبرع ولم يتعين للرضاع بان نه سدت الرضاع ويستثنى من الحامل والرضع المتغيرة إذا حافت على الولد فلا سدية عليها للشك في وجوب الصوم ما أفطرت في رمضان عليها أحمال حنطها إذا فطرت ستة عشر يوما أو أقل لانها أكثر ما يحتمل فسادها الحنط فإن أرت أكثر منها وحت الفدية لما زاد حتى لو أفطرت رمضان كله أنه هام القضاء فدية أو مدح ستة عشر يوما ويستثنى أيضا المربضة والمداينة ولا ودية عليها لكن ان ترخصت لاجل السرا أو المرض أو أطلقتاوان ترخصت لاجل لرضع أو الحمل وجبت الفدية مع

القضاء وقوله أفطر تأني وجوباً وقوله الخوف على الولد أي ققط دون أن يفسد ما أراد بالولد هنا ما بهل
الجملي وتحتيته ولنا من باب التغليب أو محاذ الأول والمراد بالخوف على الولد الخوف على أسقاطه بالنسبة
للمحمل وعلى قوله الذين بالنسبة للمرضع فينصرف الولد مع جميعهم ولو كان كبيراً أو عيلاً واحترق بقوله
الخوف على الولد عاذاً أفطر تأخوفاً على أنفسهما أن يحصل لهما من الصوم مديح تبسبم فانه يجب
عليهما القضاء لا فدية كالمريض الرجولي عوان انضم لذلك الخوف على الولد لا وقوع تعاقب
قيل أنه حيث غطى ردفه به شخصان فكان الظاهر وجوب الفدية في هذا الحالة أحجب كما في الفتنة
بأن الخوف على أنفسهما أعم من وجوب الفدية والخوف على الولد يقتضيه قلب الأول لأن القاعدة
أنه إذا اجتمع مانع ومقتضى غلب المانع على المقتضى (فائدة) تلخص من كلامهم أنه يباح الفطر
في رمضان لسنة للمساقر والمرضى والشيخ الهرم والحامل والعطشان المرضعة وتطعمها بعضهم على
هذا الترتيب فقال

إذا ما عمت في رمضان هذه * سوى ست وفهم القضاء

فسين ثم ميم ثم شين * وحاء ثم عين ثم راء

فالسين للمساقر والميم للمرض والشين للشيخ الهرم والحاء للحامل والعين للعطشان والراء للمرضعة
(قوله ويجب على مؤخر قضاء الشيء من رمضان الخ) وذلك لأن ستة من الصيام وهم ابن عباس وأبو
هريرة وعلي وابن عمر وجابر والحسين بن علي رضي الله عنهم أجمعين أقوال ذلك ولا يخالف لهم فصار
اجتماع أسكوتيا وقوله شيء من رمضان متعلق بمحذوف صفة لقضاء أي قضاء كان شيء من رمضان
أي أوله كاه وقوله حتى دخل رمضان آخر حتى غائبة أي يجب من القضاء إذا أخر القضاء إلى أن دخل
رمضان آخر فلا بد في الوجوب من دخوله وإن أس من القضاء كن عليه عشرة أيام فانه حتى بقي
رمضان خمسة أيام مثلاً فلا تلزمه الفدية عن الخمسة المأموس منها أي قبل دخول رمضان فان دخل
وجبت ورمضان هنا مصرف لأن المراد به غير معين بدليل وصفه بالنسبة وهي آخر (ب) بلا
عذر) متعلق بمؤخر وصية ذكر محترزه (قوله بأن خلا) أي الشخص الذي أخر القضاء وهو يتصور
لعدم وجود العذر وقوله قدر ما عليه مفعول خلا أي خلا قدر ما عليه من القضاء والمراد أنه خلا زماناً
بعد يوم عيد الفطر يمكنه أنه بقضى فيه ما عليه من الصوم فترك الصوم فيه إلى أن دخل رمضان آخر
ولا يحسب من الزمن الذي خلا فيه يوم عيد الأضحي وأيام التشريق وعبارة الحقيقة بأن خلا من السفر
والمرض قدر ما عليه بعد يوم عيد الفطر في غير يوم الضر وأيام التشريق أي (قوله من) فاعل يجب (قوله
لكل سنة) متعلق بيجب أو بمحذوف صفة لمدى يجب لكل سنة ممد أو يجب مد كان لكل سنة وفي

الكلام حذف أي يجب مد الصوم كل يوم من رمضان كل سنة (قوله فسكرر) أي المد وهو بيان للمعنى
قوله لكل سنة وإن استكرر لأن الحقوقي المالية لا تتداخل وقوله على الحققة مقابلة لا تكرر كالحال
فكفي للمعنى كل السنين (قوله ما إذا كان التأخير بعد) فاعل خرج (قوله كان استقر سفره الخ)
أي أو أخر ذلك جهلاً أو استباناً أو كراهة نقل ذلك في الفتنة عن الأذعي ثم قال مراده الجمل مجزئة
التأخير وإن كان محالاً للعلماء خلفاء ذلك لا بالنية فلا يسنر بجهلها تطير ما فيها الويل حرمه نحو
التخلف ووجه البطلان وفي المعنى بعد قوله كلام الأذعي مانصه والظاهر أنه إنما سبقت عليه بذلك
الاعمال الفدية اهـ (قوله إلى قابل) متعلق باستقر (قوله فلا شيء عليه) أي بالتأخير لأن تأخير الأداء
بالعذر جائز فتأخير القضاء به أولى وقضية إطلاقه أنه لا فرق عند التأخير بعد بين أن يكون ألفوات
بندراً ولا به صرح المتولي وسليم الرازي لكن نقل الشرحان في صوم الطوع عن البوي من غير
مخالفة أن ما فات بغير عذر يحرم تأخير به بعد السفر وقضية لزوم الفدية وهو الظاهر أفاذه في المعنى
(قوله ما بقي العذر) ما مصدرية تنويع أي مدة بقاء العذر (قوله وإن استقر) أي العذر وهو ما به

الولد (و) يجب (على
مؤخر قضاء) الذي من
رمضان حتى دخل
رمضان آخر (بلا
عذر) في التأخير بأن
خلا من السفر
والمرض قدر ما عليه
(مد لكل سنة)
فبسكر رتبة سكرر
السنين على المعتمد
وخرج بقوله بلا عذر
ما إذا كان التأخير
بعد كان استقر سفره
أو مرضه أو أوضاعها
إلى قابل فلا شيء عليه
ما بقي العذر وإن استقر
سنتين ومتى أخر قضاء

لكونه لائى عليه بالتأخير لعذر (قوله مع تمكنه) أى من القضاء بأن خلا من السفر والمرض فقدر
 ما عليه وفق عرش اذ تكرر التأخير هل يعتبر الامكان في كل عام أم يكفي تكرار القعدة وجود
 الامكان في العام الاول الظاهر الاول كما ترشد اليه قول النحوي ان التعمد بالقطر لا بعدد بالسفر في
 القضاء اه (قوله حتى دخل آخر) ليس بتقدير يقيد به في المتأخر وعبارته المؤثر للقضاء مع امكانه
 فبات أخر ج من تركه لكل يوم مدان مد الفوات ومثل التأخير اه قال في النهاية وعلم منه انه متى
 تحقق الفوات وجبت القعدة ولو لم يدخل رمضان فلو كان عليه عشرة أيام فبات لبقا في خمس من
 شعبان لزمه خمسة عشر مداعشرة لاصل الصوم وخسة للتأخير لانه لو عاش لم يمكنه الاضاعة خمسة اه
 ومثله في المعنى لكن المؤلف قيد بذلك تبعا لشبهة ابن حجر (قوله فبات أى المؤثر للقضاء مع تمكنه
 (قوله أخر ج من تركه) جواب متى وقضية قوله من تركه انه لا يجوز للاجنبي الاطعام عنه وهو
 كذلك كما استوجبه في الحقيقة وذلك لانه يدل من عبادته في الاشواق ما من المسأل فلم يقبل
 التبايع بخلاف الجاهل لما كان فيه شبهة بل قبل التبايع فهو ز لا جاني أن يحجم عن الميت ولو بلا
 اذن من القريب أو الميت وفي النهاية اذا لم يخلف تركه فلا يلزم الوارث الاطعام ولا صوم بل بسن له ذلك
 وينبغي تدبیر عند الفوات من بقية الأقرار باذ المخلف تركه أو خلفه أو تعمد الوارث ترك ذلك
 اه وقوله مدان مد الفوات ومثل التأخير أى لان كلامهم لموجب عند الانفراد فكذا عند
 الاجتماع هذا أن أخر سنة فقط والآخر رمدا التأخير كما قال في المعنى ولأشئ على الحرم والازمن
 ولان اشتدت مشقة الصوم عليه لتأخير القعدة اذا أخر وهما عن السنة الاولى (قوله ان لم يصم عنه
 قريه) هذا قيد لوجوب مد الفوات لكن بالنسبة للتقديم أما بالنسبة للصيغة لا يصح التقيده لانه
 عليه لا يصح الصوم عنه أصلا كما يصح به فوجب عليه مدان وقوله أو ما ذنوه أى القريب فالضهير
 يعود على قريه ويحمل عوده على الميت أى أو ما ذنوه الميت بأن أوصى به (قوله والأوجب) أى
 وان لا لم يصم بان صام عنه من ذكر وقوله مدوا حد للتأخير أى لانه قد حصل نداء أصل الصوم
 فسقط حيثئذ مد الفوات وبقي مد التأخير وهذا بناء على القديم كما علمت (قوله والجديد الخ) مقابل
 لمخدوف ملاحظ أى فكانت له قال ما ذكر من أنه اذا صام عنه قريه أو ما ذنوه وجب عليه مدوا حد
 فقط للتأخير مبنى على القول القديم انه يجوز الصوم عنه والجديد عدم جواز الصوم عنه ونجرح من
 تركه لكل يوم مد لكن كان عليه بعد ان ساق القول الجديد ذكر ما يرتب عليه بان يقول وعليه
 فستعين المدان فتنبه وقوله عدم جواز الصوم عنه أى عن الميت لانه عبادته بدنية وهي لا تدخلها
 التبايع في الحياة فكذلك بعد الموت قياسا على الصلاة والاعتكاف وقوله مطلقا أى سواء تمكن من
 القضاء قبل الموت أم لا سواء فاته الصوم بعذر أو غيره (قوله بل يخرج من تركه الخ) أى يخرج من
 مات وعليه صيام شهر فليطم عنه مكان كل يوم مسكيناً وراه الترمذي وصح وقعه عن ابن عمر وقوله
 المساورى عن اجماع الهامة وقوله فليطم مبنى للمفعول رثا ثبت فاعله الجار والمجرور بعده ومسكناً
 منعوله وهو مبنى على القول بجواز ائانة الطرف مع وجود المفعول وهو مذهب كوفي والصحيح خلافه
 كما أشار اليه ابن مالك بقوله

ولا ينوب بهض هذين وجد * في اللفظ مفعول به وقد ورد

(قوله لكل يوم) أى ذاته صومه وقوله مد طعام أى عن الفوات ولم يتعرض للتأخير لانه يصعد
 بيان القول الجدي من حيث هو واعلم انه يشترط في الطعام أن يكون من غالب قوت بلده قال في
 الحقيقة يؤخذ مما مر في الضرر أن المراد هنا بالبلد التي تعتبر غالب قوتها المحل الذي هو عند أول
 محاضته بالقضاء اه (قوله وكذا صوم النذر والكفارة) أى ومثل صوم رمضان صوم النذر وصوم
 الكفارة يسائر أنواعها في القول بجواز ائانة الطرف مع وجود المفعول وهو مذهب كوفي والصحيح خلافه

رمضان مع تمكنه
 حتى دخل آخر فبات
 أخر ج من تركه
 لكل يوم مدان مد
 لفوات ومثل التأخير
 ان لم يصم عنه قريه
 أو ما ذنوه والأوجب
 مدوا حد للتأخير
 والجديد عدم جواز
 الصوم عنه مطلقا بل
 يخرج من تركه
 لكل يوم مد طعام
 وكذا صوم النذر
 والكفارة وذنب
 التوى كجمع

التقديم والجديد في الأول ان لم يصح منهما القريب أو ما ذكره أنه خرج عن كل يوم مدا وعلى الثاني
 لا يجوز الصيام منهما فيجب استخراج مد عن كل يوم ولا شيء منهما للتأخير لما عرفت التأخير بوجوب
 الفدية في خصوص رمضان (قوله الى تصحيح القديم) أي لو ردا الأخبار المصحة الدالة على جواز
 الصوم عنه تكبر المحدثين من مات وعليه صيام صام عنه وليه وخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال
 لا امرأ قالته أن أي ماتت جعلها صوم نذر فأصوم عنها صومى عن أمك وفي التحفة ما نصه وقد نص
 عليه أي القديم في الجديد أيضا فقال ان ثبت الحديث قلت به وقد ثبت من غير معارض و به بنسب
 الاعتراض على المصنف بأنه كان ينبغي له اختياره من جهة الدليل فان المذهب هو الجديد وفي الروضة
 المشهور في المذهب تصحيح الحديث وذهب جماعة عن صحته إلى تصحيح القديم وهو الصواب
 بل بنسب الجزم به للأحاديث المصحة وليس للعديد جمعة من السنة والخبر الوارد بالأطعام ضعيف اه
 (قوله بل يجوز للولي) المراد به هنا كل قريب للميت وإن يكن عاصبا ولا وراثا ولا ولي مال على المعتقد
 وقد قيل بكل منهما فان قوله صلى الله عليه وسلم في الخبر السابق للسائلة صومى عن أمك سطل القول
 بأن المراد بالولي المال والقول بأن المراد بالولي العصب يتوسط في الولي أن يكون بالاعانة لا ولو رقيقا
 لأنه من أهل فرض الصوم بخلاف الصبي والمجنون ومثل الولي الأخي بأذن من الميت بأن أوصاه به
 أو بأذن الولي المجرة أو دونها بخلافه فلا إذن لما يصح (قوله ثم ان خلف تركه وجب أحدهما) أي وجب
 على الولي أحد الأمرين الصوم أو الأكل (قوله والأندب) أي وإن لم يخلف تركه كندب للولي أحدهما
 أما الصوم وأما الأكل (قوله ومصرف الامداد فقير ومسكين) أي فقط دون بقية الأصناف الثمانية
 المتقدمة في قسم الصدقات لقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين والفقير أسوأ حالا
 منه فإذا جازمهما إلى المسكين فالفقير أولى ولا يجب الجمع بينهما (قوله وله صرف امداد لوحد) أي
 لأن كل يوم عبادة مستقلة فالأمداء بمنزلة الكفارات بخلاف المد الواحد فإنه لا يجوز صرفه إلى شخصين
 لأن كل مد فدية تامه وقد أوجب الله تعالى صرف الفدية إلى الواحد فلا ينقص عنها ولا يلزم منه
 امتناع صرف فديتين إلى شخص واحد كما لا يمتنع أن يأخذ الواحد من زكوات متعددة اه معنى
 (قوله من مات وعليه صلاة) أي وأعتسك وقوله فدية فدية أي لعدم ورودها وبسبب
 من منع الصلاة الاعتسكاف عن الميت تركنا الطواف فانهما يصحان من الأجر تبعهما مع وما لو ذرأنا
 بعتك صائما فان البغوي قال في التهذيب ان قلنا لا يرد الصوم من الاعتسكاف أي وهو الواجب
 قلنا بصوم الولي فهذا اعتسكف عنه صائما وان كانت النيابة لا تجزى في الاعتسكاف (قوله وفي
 قول كجمع مجتهدين) أي وفي قول عندنا تبعنا الجمع مجتهدين وعبارة فتح الجواد فقها أي الصلاة
 قول الجمع مجتهدين انها تقضى عنه لخبر البخاري وغيره ممن تأخر فعل الكساف الداخلية على لفظ جمع
 زيدت من النسخ وقوله انها أي الصلاة تقضى عنه وفي قول أيضا ان الاعتسكاف بفعل عنه
 (قوله لخبر البخاري وغيره) في التحفة لخبره لكونه معلول (قوله ومن ثم اختاره)
 أي ومن أجل ورود خبر فيه اختار القول بالقضاء جمع من أئمتنا (قوله وفصل به) أي
 وعمل بهذا القول وهو قضاء الصلاة وفي حواشي المحل للقبول في قال بعض مشايخنا وهذا من عمل
 الشخص لنفسه فيجوز تقليده لأنه من مقابل الأصح اه (قوله وفي وجهه عليه كثير من أمهاتنا
 الخ) قال الكردزي قال الخوارزمي و رأيت بحر أسان من بقي به من بعض أمهاتنا وعن البوطي
 ان الشافعي قال في الاعتسكاف يعتسكف عنه وليه وفي رواية بطعن عنه وليه وإذا قلنا بالأطعام في
 الاعتسكاف فالقدر المقابل بالمدا اعتسكاف يوم بليته هكذا حكاه الإمام عن رواية شخصه قال
 في الروضة وأصلها وهو مسكين فان اعتسكاف لحطة عبادة تامقوان قبس على الصوم فالليل ثم خارج
 عن الاعتبار اه بتصريف (قوله مذهب أهل السنة ان للسان ان يجعل ثواب عمله وصلاته لغيره)

مجتهدين إلى تصحيح
 القديم القائل بأنه
 لا يتعين الأكل مع
 مات بل يجوز للولي
 أن يصوم عنه ثم ان
 خلف تركه وجب
 أحدهما والأندب
 ومصرف الامداد
 فقير ومسكين وله
 صرف امداد لو احد
 * (فدية) من مات
 وعليه صلاة فلا قضاء
 ولا مدية وفي قول
 كجمع مجتهدين انها
 تقضى عنه متخير
 البخاري وغيره ومن
 ثم اختاره جمع من
 أئمتنا وقيل به السبكي
 عن بعض أفاض به
 قل ابن ربهان عن
 الحديث انه يلزم الولي
 ان يخلف تركه أن
 يصلى عنه كالصوم
 وفي وجهه عليه
 كثيرون من أمهاتنا
 انه يلزم عن كل صلاة
 مسدا وقال المصنف
 البخاري يصل للميت
 كل عبادة تفعل عنه
 واجبة أو مندوبة
 وفي شرح المختار أوله
 مذهب أهل السنة
 ان للسان ان يجعل
 ثواب عمله وصلاته
 لغيره

قال الجعري كأن صلى أوصام وقال اللهم أوصل ثواب ذلك اليه وهو ضعيف اه وقال في بشرى
الكفر والضعف ظاهر ان اربا الثواب نفسه فان اريد منه فلا ينبغي أن يختلف فيه نعم الصدقة
بصل نفس ثوابا للمتصدق عنه كما لو كان هو المتصدق و ثواب المتصدق ثواب الزلا على الصدقة
وكذا بصله مادعا له بان قلبه الله تعالى اه وساقى للشارح رحمه الله تعالى في اواخر باب الوصية
من يدب على ما هنا (قوله و بصله) أي بصل الثواب لذلك الغير المتصدق عليه (قوله وسن
لصائم الخ) مرور على سن الصوم وقوله تسحر أي تسحر الحالك في صحته استعینوا بطعام البحر
على صيام النهار وبقوله النهار على قيام الليل وتبخر الصائم تسحر وافر في الصوم بركة وقد نظم
بعضهم معنى هذا الحديث فقال

يا مفسر الصوم في الحرور * ومبني الثواب والاحور
تسحره وان رغب وزور * وان أردت غفر القصور
تسحره فان في الصوم * بركة في الخير المأثور

وبصله (وسن) لصائم
رمضان وغيره
(تسحر) وتأخيره
ما لم يقع في شك وكونه
على غير تسحر فيه
ويحصل ولو بجرعة
ماء ويدخل وقته
بنصف الليل
وحكمته التقوى
أو مخالفة أهل
الكتاب وجهان
وسن تطيب وقت
تسحر (و) سن
(تجمل فطر)

وفي الجعري نقلان عن العلقي مانعه فان قلت حكمته مفسر وعية الصوم خلو الجوف لا ذلال النفس
وكفها عن شهواتها والصور بنافي ذلك قلت لا ينافيه بل فيه اقامة السنة بخوف قليل ما كول أو
مشروب والنافي انما هو ما يفعله المترفعون من أنواع ذلك وتحسينه والامتلاء منه اه (ترياد وتأخيره)
معطوف على تسحر وضربه يعود اليه أي وسن تأخير التسحر لخبر لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر
واخر والصور وضع تسحره فام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال في الصلاة وكان قد رما بينهما
خسین آتية في الخبر مضط قد مر ما يحصل به سنة التأخير (قوله ما لم يقع الخ) أي على سن التأخير
ما لم يقع الأصناف في شك في طواع الغير بسبه والام سن لخبر دع ما ربيك إلى ما لا يربك أي اترك
ما تشك فيه الى ما لا تشك فيه (قوله وكونه على غير) أي وسن كون التسحر على غير وقوله لخبر فيه راجع
للاخبار ويحصل رجوعه للجميع فعلى الاولى يكون ضمير فيه عائدا على كونه بالتقوى والثاني يكون
عائدا على التسحر من حيث هو (قوله ويحصل) أي التسحر ولو بجرعة ماء أي لخبر ان حبان تسحره
ولو بجرعة ماء والمرحمة ضم الجيم قال في الصباح المرحمة من الماء كالقمة من الطعام وهو ما يجزى مرة
واحدة والجمع هو عو مثل غرقة وغرف اه (قوله ويدخل وقته) أي التسحر وقوله بنصف الليل
أي بدخول نصف الليل أي الثاني قال في المعنى وقيل بدخول السدس الاخير اه وفي المعنى
نقله عن شرح المذهب وقت الصوم بين نصف الليل وطلوع الفجر وان يحصل بكثيرا لما كول وقيل له
اه والحاصل المصور يدخل وقته بنصف الليل فلا كل قلبه ليس بصوم فلا يحصل به السنة
والافضل تأخيره الى قرب التسحر بقدر ما يحسن قراءة تسعين آية (قوله وحكمته) أي التسحر أي
القائد فيه وقوله التقوى أو مخالفة أهل الكتاب وجهان قال في الفحمة والذي يتجه انتهى احق من
يتقوى به التقوى وفي حق غيره مخالفتهم به رد قول جمع متقدمين انما سن لمن يرجو فقهه ولعلمهم
لم يروا حديث تسحره ولو بجرعة ماء من الواضح ان لم يدكر هذه العاية لتلغ في لسان أقل مجزئ
تقع أولا اه (قوله وسن تطيب وقت تسحر) أي مطلقا في رمضان وغيره (قوله وسن تجمل فطر)
أي الغير المتقدم وتبخر الترمذي وحسنه قال الله تعالى احب عبادي إلى اعلمهم فطروا صم ان
العبادة رضى الله عنهم كانوا اعلم الناس فطرا وابتاهم محورا وانما كان الناس بخير ما عجلوا
لهم لواء وه لكانوا مخالفين السنة والخير ليس الا في اتباعها

وكل خير في اتباع من سلف * وكل شر في ابتداع من خلف

قال ع ش ينبغي سن ذلك أي التسهيل ولومار الطريق ولا تنفرد مرونه اخذنا ما ذكره من
طلب الا كل يوم عية الفطر قبل الصلاة ولومار الطريق اه ويكره تأخير الفطر ان قصد مراءى فيه

فخصبه والا لباس به نقله في المجموع عن نص الام (قوله اذا تيقن الغروب) خـ : يتيقنه غلته
 بالاحتياط فلا يسئ له تجهيل الفطر وثلثه بلا احتياط وشكه فصرح بما شرح الروض (قوله ويعرف)
 أي الغروب (قوله والعماري) بكسر الراء وقصها قال في الخلاصة

وبالفتح العالي والفتح العالي جمع صغراء والصغواء والقيس اتباعا

والمراد بها ما قبل العمران (قوله بزوال الشعاع) أي الضوء وهو متعلق بعرف وقوله من أعالي
 الجبلان متعلق بزوال وهو راجع للعمران وقوله والجبال أي من أعالي الجبال وهو راجع للعماري
 ففي كلامه لفسوئته مرتب (قوله وتقديمه على الصلاة) معطوف على تجهيل أي وسن تقديم الفطر
 على الصلاة لما صح كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر قبل أن يصلي على رطبات فإن لم تكن فغلي
 ترات فإن لم تكن حسا حسوات من ماء (قوله أن لا يحن من تجهيله الخ) فإن خشى ذلك أمر الفطر
 وفي سم مانصه وقوله بتقديمه على الصلاة ينبغي أن يستثنى ما لو أقيمت الجماعة وأمر الامام أو قرب
 امرأته وكان بحيث لو أقطر على نحو الترتي بين أسنانه وخشى سبقة إلى حرقه ولو اشتغل بتفتيفه
 فأنته الجماعة أو فضله أول الوقت وتكبيره الاحرام مع الامام فيجوز هنا تقديم الاحرام مع الامام
 وتأخير الفطر وهذا لا ينافي أن المطلوب من الامام والخمسة ساعة تقديم الفطر لكن لو خالفوا وتركوا
 الأفضل مثلا تعارض في حق الواحد منهم مثلا إذا كركم الاحرام لا ينافي كراهة الصلاة بحضرة
 طعام فتوق نفسه السه لان التوقان غير لازم هنا وكلامنا عند علمه اه (قوله وكونه بقر)
 معطوف على تجهيل أيضا أي وسن كون الفطر بقر وان تأخر وأفضل منه الرطب للغير التقسيم أيضا
 (قوله للام) اه أي في قوله عليه الصلاة والسلام إذا كان أحدكم صائما فليفطر على التمر فإن لم يجد
 التمر فعلى الماء فإنه مهور (قوله والا كحل أي يكون) أي الفطر بالتمر وقوله بثلاث أي بثلاث ثمرات
 ومثل التمر كل ما يفطر به فيسن التثليث فيه (قوله فان لم يجد) أي التمر (قوله فعلى حسوات
 ماء) أي فسن أن يفطر على حسوات ماء أي جرعات قال في المصباح حياءى ملاءه من الماء
 وحسوات بفتح الحاء وضمة المعين والمسوة مل القم بالماء اه ومن آداب الصائم عند
 افطاره بالماء ان لا يجمعه اذا وضعه في فيه بل يتلعه كل لا يذهب بخلافه لقوله عليه الصلاة والسلام
 لا يوفى فم الخ (قوله ولو من زمر) غاية لتقديم التمر على الماء المفهوم من التعبير بالغاء أي يقدم
 التمر على الماء ولو كان الماء من ماء زمره والغاية للرد على القائل ان ماء زمره ممة بم على التمر كما يستفاد
 من عبارة الحقيقة ونصها وقول الصحابي يسن له الفطر على ماء زمره ولو جمع بينهما بين التمر فسن
 مردود بان أوله فيه مخالفة للنص المذكور وآخره فيه استدراك زيادة على السنة الواردة وهما
 ممتنعان الابدليل ورد أيضا بانه صلى الله عليه وسلم صام بمكة عام الفتح أياما من رمضان ولم ينقل عنه
 في ذلك ما يخالف عائدة المستقرة من تقديم التمر فدل على عمله بها حيثئذ والانتقل اه (قوله
 ما وتعارض الخ) يعني أنه لو لم يوجد عنده بعد تحقق الغروب الامام فقط فهل الأفضل له مراعاة
 التجهيل ويفطر بالماء أو مراعاة التمر ويؤخر الفطر إلى تحصيله (قوله قدم الاول) أي تجهيل
 الفطر بالماء (قوله فما استظهره شخنا) عبارة فلو تعارض التجهيل على الماء والتأخير على
 التمر قدم الاول فيما ينظر لان مصلحة التجهيل فيها رخصة فهو على الناس أشد الناس في لازال
 الناس إلى آخره ولا كذلك التمر اه (قوله ان الماء أفضل) قال في الحقيقة بعده لكن قد يعارضه
 حكم المجموع بشدة وذوق القاضي الاولى في زماننا الفطر على ماء يأخذه بكرة من النهر ليكون أبعد
 عن الشبهة اه الا ان يجاب بان سبب شدة ما ينهيه عنه ان ماء النهر كاله لئلا يسأله من الشبهة
 الخ اه (قوله قال الشخان الخ) ساقه تأييد الكلامه السابق وتوصلا للرد على الروايات (قوله فقول
 الر واني) مبتدأ خبره ضعيف وقوله الحلوا بالقصر وبحوزة الدوهي الحلوة التي علبت بالار وما

اذا تيقن الغروب
 ويعرف في العمران
 والعماري التي هما
 جبال بزوال الشعاع
 من أعالي الجبلان
 والجبال وتقديمه
 على الصلاة ان لم
 يحس من تجهيله
 فسوات الجماعة
 أو تكبيره الاحرام
 (و) كونه بقر
 للامر به والا كحل ان
 يكون بثلاث (ف) ان
 لم يجد فعلى حسوات
 (ماء) ولو من زمر
 فلو تعارض التجهيل
 على الماء والتأخير
 على التمر قدم الاول
 فيما استظهره شخنا
 وقال أيضا ينظر
 في ترقوت شبهة
 وما خفت شبهة
 ان الماء أفضل قال
 الشخان لاشئ
 أفضل بعد التمر
 غير الما فقول الر واني
 الحلو أفضل من

لم يعمل بالثأر كالأرباب يقال له حلو ولعل مرداقل وباقى ما كان فيه حلاوة مطلقا علمت بالشار
أولا والحاصل أن الأفضل أن يقطر بالزبيب ثم التجروق في معناه العجوة ثم البسر ثم الماعز كونه من
مادته من أولى ثم الحلو وهو ما لم يتغيره النازك كالزبيب والابن والمسك واللبن أفضل من العسل والحلم
أفضل منهما ثم الحلو ولذلك قال بعضهم

فمن رطب فالبسر فالعسرة ثم الزمزم • فماء فلو ثم حلو

فإن لم يجد إلا الجماع أقطر عليه وقول بعضهم لاسن الفطر عليه محمول على ما إذا وجد غيره (قوله)
كقول الأذري (الح) أي هو ضعيف أيضا (قوله) وإنما ذكره (الح) هذا من قول الأذري وهو
جواب من الأذري عن سؤال ورد عليه حاصلا أنه إذا كان الزبيب أضافا القرم كما قلت فذكر النبي
صلى الله عليه وسلم في الحديث خصوص القرم ولم يذكر الزبيب وحاصل الجواب أنه إن غدا ذكره لأنه
هو المتيسر غالب في المدينة للبيان أنه هو الأفضل مطلقا فاعمل ذكر يعود على النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم والضمير البارز يعود على القرم ومتعلقه محذوف (قوله) وسن أن يقول أي الفطر وقوله
عقب الفطر أي عقب ما يحصل به الفطر لاقبله ولا عنده (قوله) اللهم لك صحت قدم الجار والجرور
أي فائدة التكامل الانحلال أي صحت لا العرض ولا لاحذير بك خالص الوجه لك الكريم (قوله) وعلى
رزقك أفطرت أي وأفطرت على رزقك الواصل إلى من فضلك لا بصولي وقول قال الكردي
وتسن زياذوبك آمنت وعليك توكلت ورجعت رجوت إليك آمنت وفي الأعيان ورد أنه صلى
الله عليه وسلم كان يقول يا واسع الفضل اغفر لي فإنه كان يقول الحمد لله الذي أعانني فصمت وورقني
فأفطرت قال وقال سلم ونصر المقدسي بن أن يعقده الصوم حينئذ وخفف فيه الأذري ثم قال
وكان وجهه خشية الغفلة (قوله) وزيد أي على قوله اللهم لك الخ وقوله من أقطر بالماء الذي
أي العجوة هي إلى الاقتناع به يقول ما ذكره أن أقطر على غيره ما لأن المراد دخل وقت انقضاء الظما
ه عليه فكان الأولى أن يسقط قوله وزيد من فطر بالماء بقية عمر على ما بعده وقوله ذهب
الظما هو موزال آخر مفطور والمراد به العطش ولم يقل وذهب الجوع لأن أرض الحجاز حارة
فكانوا يصبرون على قلة الطعام لا العطش (قوله) وثبت الأجر أي أجز الصوم عندك (قوله) أن
شاء الله تعالى يقال ذلك تركا (قوله) من غسل عن نحو حنابة أي تحيض ونفاس (قوله)
قبل فجر) متعلق بغسل أوبس (قوله) لتلاصل الماء الخ عبارة عما هي القويم لبؤدى
العبادة على طهارة ومن ثم بدله بالمادة إلى الاعتكسل عقب الاحتذاء ثم نزلوا لئلا يصل الماء
إلى باطن أذنه أو دبره ومن ثم ينبغي له غسل هذه المواضع قبل الغفران لم ينزل الماء الغسل الكامل
فصله والخروج من قول أي هريرة رضي الله عنه بوجوبه للخبر الصحيح من أصح حنافة لا الصوم له
وهو مزيل أو مبدوخ اه قال العلامة الكردي وفي حاشية التحفة لافي التيم الأولى في التعليل
أن يقال بسن الغسل لئلا لا يصل إلى باطن أذنه أو دبره (قوله) وقضيته أي التعليل
المذكور (قوله) أن وصوله أي الماء وقوله ذلك أي لباطن نحو أذنه أو دبره (قوله) وليس
عمومه مرادا الضمير يعود على قضيته وذكره باعتبار تأويلها بالمقتضى وهو مذكور والمعنى
أي من عمومه أي هذا المقتضى وهو أن وصول الماء إلى عاد كرمق مطلقا غير ما يدل المراد بتعبده
أدأ وقعت منه المصلحة المبيى عنها (قوله) كاهو أي عدم إرادة العموم ظاهر (قوله) أخذاعا
مر) منصوب على المقعولية المطلقة بفعل محذوف أي وأخذاع هذا المذكور وهو عدم إرادة
العموم أخذاعا أو على الحالة منه أي حال كونه هذا الأمر كونه مأخوذا بعمام وقوله أن سبق الخ
المصدر المأخوذ بدل من مأخوفا بيان له وجه الاختلاف قد مر أنه أن سبق ماء المفضضة أو
الاستنشاق المأمور به ماء أو ماء غسل القدم المتنجس لا يقطر لتولد منه مأمور به فليكن ما ذكره وهو

الماء ضعيف كقول
الأذري الزبيب
أخو العسرة وإنما
ذكره ليمسره غالبا
بالمدينة وسن أن
يقول عقب الفطر
الهم لك صحت وعلى
رزقك أفطرت
وزيد من أقطر
بالماء ذهب الظما
وابتلت العسرة
وثبت الأجر إن شاء
الله تعالى (و) من
غسل عن نحو حنابة
قبل فجر) لتلا
صل الماء إلى باطن
نحو أذنه أو دبره قال
شحننا وقضيته أن
وصوله لذلك مفطر
وليس عموم مرادا
كاهو ظاهر أخذاعا
مران سبق ماء نحو
المفضضة المأخو

دخول الماء من أذنه أو دبره في غسل نحو الجنابة مثله في أنه لا يغفر به له ولده من مأموره وقوله
 نحو المعضة هو الاستشاق وقوله المشروع صفة لغو وهو المأمور به في نحو الوضوء ونحو غيره
 المشروع كان وضع الماء فيه أو أنفه من غير غرض مسبق إلى جوفه وما زاد على المشروع كان
 سبق الماء إلى جوفه من نحو رابعة وقد تقدم أنه يغفر بذلك تولده من غير مأموره (قوله أو
 غسل الخ) معطوف على نحو أي أو أن سبق ما غسل الغم المتخيس (قوله لا يغفر) الجملة خبران
 ومحل علم الفطر السبق في الأول إذا لم يبلغ فيه ولا أنظر وأما في الثاني فلا يغفر مطلقاً بل لا يغفر
 كإمام (قوله لم يضره) أي في السبق المذكور وذلك لأنه متولد من مأموره (قوله فليغسل
 هذا) أي قضية التعليل وهو أن وصول الماء إلى باطن الأذن أو الدبر مفطر وقوله على مبالغة تنهى
 عنها أنظر كيف تصور المبالغة هنا ويمكن أن يقال أنه معمل تصورها في نحو المعضة وذلك بأن
 يلا أنتم ما بحيث يسبق غالباً إلى باطنها ولكن هذا لا يظهر في المبالغة في وصول الماء إلى باطن
 الدبر ولعله فيها النسبة إليه أن يكتر من ترديد الماء في أحد الظاهر من الدرجة يسبق إلى باطنه
 (قوله ومن كف نفس عن طعام فيه شبهة) وبالأولى ما إذا كان حراماً محضاً والحاصل بنا أنه
 عليه أن يحفظ بطنه عن تناول الحرام والشبهة خصوصاً عند الإفطار قال بعض السلف إذا صمت
 فأنظر على أي شيء تقطر وعند من تقطر (قوله وشهوة مباحة) معطوف على طعام أي وكف نفس
 عن شهوة لها مباحة والمراد من ذلك أن يحاسب الزاغبة والاكتراث من تناول الشهوات واللذات
 وأقل ذلك أن تكون عادته من الترفه واحدة في رمضان وغيره وهذا أقل ما ينبغي والأغلاز باضة
 وبجانبه شهوات النفس أثر كبير في تنوير القلب وتطلب بالخصوص في رمضان وأما الذين يجمعون
 لهم في رمضان عادات من الترفهات والشهوات التي لا يعتادونها في غير رمضان فغير ورميهم غرهم
 به الشيطان حسداً منه لهم حتى لا يجربوا كانت صومهم ولا تظهر عليهم آثاره من الأنوار
 والمكاشفات واعلم أنه بنا كد عليه أيضاً أن يحبب الشبع المفرط لأجل أن يظهر عليه أثر الصوم
 ويحتج بسرمومة هذه الذي هو تأديب النفس وتضعيف شهواتها فإن الجوع وخلو المعدة أثراً
 عظيماً في تنوير القلب ونشاط الجوارح في العبادة والشبع أصل القسوة والغفلة والكسل عن
 الطاعة المطلوب أكثرها بالخصوص في رمضان قال عليه الصلاة والسلام ما ملأ إنسان أدم وعاء
 شراً من بطنه حسب ابن آدم لغيمات يقمن صلبه فإن كان ولا بد فقلط طعامه وثلاث لشراره
 وثلاث لنفسه وقال بعضهم إذا شبع البطن حاعت جميع الجوارح وإذا طاعت البطن شبعت جميع
 الجوارح وفي العمود للشراف أخذ علينا المهدان لأن شبع الشبع الكامل قط لا سجا في ليالي
 رمضان فإن الأولى النفس فيها عن مفادها كئنا كلة في غيرها وذلك لأنه شهر الجوع ومن
 شبع في عتائه وسجوره فكأنه لم يصم رمضان وحكمه حكم المفطر من حيث الأثر المشروع له
 الصوم وهو أضعاف الشهوة المضيقه لجاري الشيطان في البدن وهذا لا يمر بعيد على من شبع من
 اللحم والرق اللحم لأن تكون امرأة رضة أو شخصاً يتعاطى في النهار الأعمال الشاقة فإن ذلك
 لا يضره ما شاء الله تعالى وقد قالوا من أحكم الجوع في رمضان حفظ من الشيطان إلى رمضان
 الآخر لأن الصوم حسنة على بدن الصائم ما لم يخرقه شيء وإذا خرقه دخل الشيطان له من الخرق اه
 (قوله من مجموع الخ) بيان للشهوة وهو قويدان المراد بالشهوة المشتى وبه يندفع ما يقال أن
 الشهوة هي ميل النفس إلى المطلوب وهي لا يمكن كف النفس عنها وتحري عنها أصل الدفع
 المراد بها المشتى وهو المصروع والبصر وهو الطيب وشبهه وهو لا يمكن كف النفس عن
 سماعه والظفر اليه وسهوه ثم إن المراد بالمصروع والبصر المباح دليل تقييد المدين الذي
 هو والشهوة بالمباحة فخرج المحرم منهما يجب كف النفس عنه والمصروع المباح مثل الصوت

أو غسل الغم المتخيس
 لا يغفر لمذنبه
 فليغسل هذا أهلى
 مبالغة منهى عنها
 (و) سن (كف)
 نفس عن طعام فيه
 شبهة (وشهوة)
 مباحة من مصروع
 وبصبر

الحاصل بالتغني والالخان بخلاف الصوت الحاصل من آلات اليهود الطرب المهرمة كالوتر فهو
 حرام يجب كف النفس من مساعده والبصر المباح كالنظر في الزخارف والنقوش والارياح من غير
 غير المباح كالنظر للاجنبيه والامر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب كف النفس عنه (قوله ومن طيب وشمه)
 أي فمهما ساجان بسن كف النفس عنهم حاولي التحفظ بل قال النووي بكرة (النظر ليس وبزمن غيره
 بكرة شتم ما يصل ربحه لما فيه أو ملبوس اهـ) (قوله ولو تعارضت كراهة مس الطيب الخ) فيه
 أنه لم يذ كر هنا كراهة المس حتى يصح ما قاله من المعارضة وانما الذي يفهم من كلامه هنا الاباحة
 فكان الاولى ان يصرح بالكراهة أو لا تخبر بربطه بما اذا كرم قوله ورد الطيب هو ما لم يربطه عطف
 على مس أي وكراهة رد الطيب أي على من جلدته له والمراعاة اذا لم يرد الطيب ارتكبت كراهة المس
 بان لم يتسره قوله بالامس واذا لم يمس ارتكبت كراهة الردقة ما رشا عليه مجتهد وقوله فاجتناب
 للمس أي مع ارتكاب كراهة الردقة قوله أولى أي من قبول الطيب مع ارتكاب كراهة المس (قوله
 لان كراهته) أي المس وهو عبارة الاولى وقوله تؤدي الى نقصان العبادة أي بخلاف كراهة رد
 الطيب فانها لا تؤدي الى ذلك (قوله الاولى للصائم ترك الاكفال) أي لما فيه من الزيادة والترفة
 المذنبين ليناसान الصوم والخروج من خلاف الامام مالك رضي الله عنه فانه يقول بافطاره به
 ويعلم من التعبير بالاولوية ان الاكفال خلاف الاولى فقط فلا يضر وان وجد لدون الكفيل في
 نحو تخامته وطعمه ونحوه اذا لم يمتنع من عينه لحلقه فهو كالواصل من المسام وروى البيهقي والحاكم
 انه صلى الله عليه وسلم كان يكفل بالائمة وهو صائم لكن ضعفه في الموضع (قوله وبكره سواك)
 أي على المشهور والمعتد ومقابل قول الجمع الا في رواية كره على الاول لله برالصحيح لمسلوف فم
 الصائم يوم القيامة أطيب عند الله من ربح المسك وهو يضم المحبة التفرغ واختص بما بعد زوال
 لان التفرغ ينشأ غايته من أثر الطعام ويعلم من أثر العبادة ومعنى أطيبته عند الله تعالى ثناؤه
 تعالى عليه ورضاه به فلا يختص بيوم القيامة وكراهه في المس ليس للتعديل لانه محل الجزاء
 وأطيبته عند الله يدل على طاب بقاءه وبكره هت ازاله ولازول الكراهة الا بالثروب (قوله بعد
 زوال) أي وأعقب الفجر والواصل الصوم لكونه لم يجد مفر يظفر به أو وجد مو ارتكبت حومة
 الوصال تزل كراهة الاستك في حقه بالثروب وتعود بالفجر والواصل ان يستديم جميع أوصاف
 الصائم فان جماع ونحوه مما في الصوم يمنع الوصال على المعتد (قوله وقبل غروب) اما بعده
 فلا كراهة فمضى تزل بالثروب (قوله وان نام الخ) غاية لكراهة السواك بعد الزوال أي بكرة
 وان نام بعد الزوال أو كل شيئ كرمها كصلى انسانا وهذا الذي استدرجه شفعه ان حجر
 وعبارته في باب الوضوء ولوا كل بعد الزوال ناسيا مغفرا أو نام وانتبه كره أيضا على الاوجه لانه لا يمنع
 تغير الصوم ففيه ازالة له وضوئنا واضيقه وحده مقتض هو التغير وما نعه والخلوف والماء مقدم
 اهـ وجرى المحال الزمى تبعا لاقتمامه على انه لا يكره الاستياك حيث تفعل الكراهة عند
 بعد الزوال ان لم يكن له سبب يقتضيه اما لو كان له ذلك كان أكل ذان مح كره ناسيا أو نام وتفسيره
 بذلك سن له الاستياك لان الخلوف الحاصل من الصوم قد اشجع ونهب بالكلية بالتغير الحاصل
 من كل ما ذكره من النوم ووافق المؤلف في باب الوضوء وخالف شفعه وعبارته هناك وبكره
 للصائم بعد الزوال ان لم يتغير فمضى بخبرهم اهـ فيكون جرى هناك على قول وهنأ على قول (قوله وقال
 جمع لم يكره) أشار اليه ابن رسلان في زيده بقوله

أما استياك صائم بعد الزوال * فاختبره بكرة ويحرم الوصال

قال مر في شرحه عليه وقوله أي هذا القول الترمذي عن الشافعي وبه قال المزي وأختاره جماعة منهم
 الزووي وابن عبد السلام وأبو شامة اهـ (قوله بل بسن) اضربا لتعالى فيعد ان ذكر عدم

ومن طيب وشمه
 ولو توارضت كراهة
 مس الطيب للصائم
 ورد الطيب فاجتناب
 المس أولى لان كراهة
 تؤدي الى نقصان
 العبادة قال في الحلية
 الاولى للصائم ترك
 الاكفال وبكره
 سواك بعد زوال
 وقبل غروب وان
 نام أو اكل كرمها
 ناسيا وقال جمع لم يكره
 بل بسن ان تفسيره

بمخبرهم

المكرهة عند انتقل إلى ذكر السنة ولا يلزم من علمها السنة لأنه صادق بالمباح ومختلف الأولى
وقوله إن تغير قيد في السنة فهو راجع لما بعد بل فقط أي بل قالوا سن بشرط أن يتغير فيه فجر يوم
كال لاء في ربيع كرهه ناسيا واعتد هذا الخليل ومثله المجال إلى المثل ونقله عن افتاء والده كما
علمت (قوله وعما بنا كد لسان الخ) أي من حيث الصوم فلا يناق ذلك وجوب الكف عن
ذلك من حيثية أخرى فافكا كف لسانه عن ذلك بتأني عليه وتواين واجبا من حيث وجوب صوم
اللسان عن الهرمات ومنعوا بأم من حيث الصوم وأذا لم يذ لسانه عن ذلك بأن اغتيا به من حصل
الائتمار على القبة في نفسه اللوم على الشديده عليها وحصل بها الفقه أمر الذنب يتنزه الصوم من
ذلك احباطا ثواب الصوم زيادته على ذلك الائتمار وأما غير وبالنسبة فيهم على أنه لا يبطل بفعله أصل
الصوم أفلح صروا بالوجوب لثوبهم منه عدم صحة الصوم معه كالأستقامت ونحوها وقوله كف اللسان
عن كل مكره أي منه ومنه وحفظه منه (قوله ككذب وقية) تمثيل للمعصية والكذب هو الأخبار
بما يخالف الواقع والقيسة هي ذكر أكل المسكر بما يكره ولو عاينه ولو حضرته وهي من
الكافة في حق أهل العلم وجه القرآن ومن الصغار في حق غيرهم وقد جاب أن ككذب لا ينافي
مطلوبه ذكر عيب نحو ما طلب وهذا لأن لا ينافي ككذب اللسان عنهما لوجوبهما (قوله ومشاقه)
المراد بها أصل الفعل أي الشتم وهو والسب يعني واحد وهو مشاقه ككذب لسانه بكونه لم يكن فيه
حد كذا الحق يا ظالم والقذى أخص منها ما نذر الرمي بما يوجب الحد فالبال (قوله لا يمحيط للأجر)
أي لأن الهرم من الكذب والقيسة والمشاقه وغيرهما محاط لثواب الصوم (قوله ككص حوايه) أي
باحتاطه للأجر فقط (قوله ودلت عليه الأخبار العجيبة) منها خبرها كفي من محمد وليس الصيام
من أكل والشرب فقط الصيام من اللغو والرفث وخبر البخاري من لا يدع قول الزور والعمل به
فليس له حاجة أن يدع طعامه وشرابه والمراد بكال الصوم أنها تكون بصيائنه عن اللغو والكلام
الزدي لأن الصوم يبطل بما قال في التحفة وخبر نحن بفطر الصائم القبيحة والنسيمة والكذب
والقتلة والبيع الفاسد وما ملل كافي المجموع اه (قوله به برد) أي ساذكر من تعصيرهم
ودلالة الأخبار ونص الشافعي باحباط الأجر بذلك يردحت الأذرى حصول الأجر وعليه أم المعصية
(قوله وقال بعضهم) هو الأول زاعي كافي التحفة وقوله يبطل أصل صومه أي يظهر الحديث المسار
وهو نحن بفطر الخ (قوله وهو قياس) أي بطلان أصل الصوم بقياس مذهب الإمام أحمد في
الصلاة في المقصوب فاعلمنا بطل منه فيه (قوله ولو شتمه أحد فليقل الخ) أي لمحر الصيام حنة فإذا
كان أحدكم صائما فلا يرفس ولا يجهل فإن أرفق فأنه أو شتمه فليقل في صائمه في صائمه مرتين أي بقوله
يقل بنفسه شتمه وسر ولا تشتمه فذهب تركه منه ما كانه الرافعي عن الأئمة أو بلسانه بنقو وعظ
الائم ودفعه بالتي هي أحسن كانه التووي عن جع ومحمد فقال فان جعها لمحسن وقال أنه
يسن تكراره مرتين أو أكثر لانه أقرب إلى المساك صاحبه منه وقول الزكزي وألا كان أحد أتوه
مردود بالخبر السابق اه شرح الروض (قوله ولو نفل) أي في صوم نفل وهو غايته لقوله فليقل
الخ وقوله في صائم مقبول القول وقوله مرتين مفعول مطلق ليقبل (قوله في نفسه) متعلق بقوله
فليقل أي في نفسه واسطلاح القول على ما كان بنفسه ثابت في كلامهم كسبر أو يسمى قولاً
نفسيا قال الأخطل أن الكلام في الغواو وما جعل اللسان على الدواد كذا
وقوله قد ذكرنا أي لنفسه صائم تصبر (قوله بلسانه) معطوف على في نفسه والواو بمعنى أو أي
أو ليل بلسانه ذلك ذكر الخصة (قوله حيث لم ينظن رياه) تنبيد لقوله ذلك اللسان أي فليقل ذلك
حيث لم ينظن رياه بذلك فإن نكته تركه وقاله بقله (قوله فان اقتصر على أحدهما) أي فان أراد
الاقتصار على أن يقول ذلك في نفسه أو بلسانه فالأولى أن يكون بلسانه لكن حيث آمن الرياه لأن

وعما بنا كد لسان
كف اللسان عن كل
مكره ككذب وقية
ومشاقه لأنه محبط
للأجر كص حوايه
ودلت عليه الأخبار
العجيبة ونص عليه
الشافعي والأصحاب
وأقرهم في المجموع
وبه ردحت الأذرى
حصوله وعليه أم
معصيته وقال بعضهم
يطل أصل صومه
وهو قياس مذهب
أحمد في الصلاة في
المقصوب ولو شتمه
أحد فليقل ولو نفل
في صائم مرتين
أو ثلاثا في نفسه
تذكرها أو بلسانه
حيث لم ينظن رياه
فان اقتصر على
أحدهما فالأولى
بلسانه

القصدي بذلك الرغوة به يندفع ما يقال ان العبادة من اخفاؤها كيف طلب منها ان تلتفت بقوله
اني صائم وما اسن ما قاله بعضهم هنا

انقص الطرف واللسان قصير * وكذا السمع صمته تصوم

ليس من صبيح الثلاثة عتدي * بحق الصوم اصلا يتقوم

(قوله ومن التا كيد) قلبه لان ما ذكره سنة في كل زمن في رمضان اذ الدنيا كيدنا كيدنا كرفه
وعارة الصفة ومن أي بنا كنمن حيث الصوم والا فتلك سنة في كل زمن (قوله وعشر الاخير
الح) هذا مكر ومع قول المتن الاتي سيعاشر آخره اذ هو راجع لا كثار الصدقة وما بعده كما

صرح به الشارح عقبه فالاولى اسقاطه (قوله ا كثار صدقة) نائب فاعل سن (قوله وتوسعة)

بالجر معطوف على صدقة أي وا كثار التوسعة أي زيادتها بالرفع معطوف على ا كثار أي ومن

توسعة وعجارة فمع الجواد وكثرة صدقة وزيادة التوسعة على العيال اه (قوله واحسان) فيه

الاحسان المار انما (قوله لا اتباع) هو انه صلى الله عليه وسلم كان أجود الناس بالخير

وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل والمعنى في ذلك تفريق قلوب الصائمين والتأخير

لعبادة تدفع حاجتهم (قوله وان غفر الخ) المصدر المؤول معطوف على ا كثار أي ومن تنطير

الصائين لما صم من قوله صلى الله عليه وسلم من فطر صائمه مثل أجره ولا ينقص من أجر الصائم

شيئ فان غفر عن عثاتهم فطرهم بشرية أو مرة أو غيرهما (قوله ا كثار تلاوة للقرآن) أي ومن

مع التا كذا كثار تلاوة القرآن أي ومداسته بان يقرأ على غيره أو يقرأ عليه غيره وانما كذا كذا

في رمضان لما في العبد من ان جبريل كان ينزل النبي صلى الله عليه وسلم في رمضان حتى ينزل

فيعرض عليه صلى الله عليه وسلم القرآن أي يلقيه عليه وحكمة العرش لاجل ان بين النبي والناس

والمسوخ قال سيدنا الحبيب عبد الله الحداد في نصائحه انه ينبغي لعلوا معاشر الاخوان جعلنا له

ولما كمن التالين لكتابه العزيز في تلاوته أو اثنين به الحافظين له الحقولين به المقربين له العائين به

ان تلاوة القرآن النظم من افضل العبادات واعظم القربات واجل المطاعات فيها اجر عظيم وثواب

كريم قال الله تعالى ان الذين يتلون كتاب الله وأقاموا الصلاة واتوا بها سرادقا غلظت

برجون تجارة ان يتولوا يوفهم أجورهم ويريدهم من فضله انه غفور شكور وقال رسول الله صلى

الله عليه وسلم افضل عبادة هي تلاوة القرآن وقال عليه الصلاة والسلام من قرأ حرفا من كتاب الله

كسبه له حسنة قال الحسن بن بشر انا هلالا أقول الحرف واحد بل الحرف والام حرف وميم

حرف وقال عليه الصلاة والسلام يقول الله تعالى من شغل ذكركم وتلاوة كتابي عن مسألي

أعطيت أفضل ما أعطى السائلين وفضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه وقال

عليه الصلاة والسلام اقرأوا القرآن فانه يأتي يوم القيامة شفعا لأصحابه وقال على كرم الله وجهه

من قرأ القرآن زهوا فانه في الصلاة كانه بكل حرف حسنة ومن قرأه وهو قاعد في الصلاة كان له

بكل حرف خمسون حسنة ومن قرأه خارج الصلاة وهو على طهارة كان له بكل حرف خمس وعشرون

حسنة ومن قرأه وهو على غير طهارة كان له بكل حرف عشر حسنة واعلموا ان التلاوة آدابها طهارة

وباظة ولا يكون العبد من التالين حقيقة الذين تركوا تلاوتهم ويكون من الله سبحانه في

تلاؤهم كذا بول كل من قصر فم أو لم يمتق بها لم يكمل تلاوته ولكنه لا يتلوا في تلاوته من ثواب

فضل على قدره من أهم الآداب كدها ان يكون التالين في تلاوته مخلصا لله تعالى وبمداها

وجهه الكريم والتقرب اليه والقربى وبوابه وان لا يكون مرثيا ولا متصاعولا ولا متزينا بالخلقين

ولا طالبا بتلاوته شيئا من الخلو أو الناحية والأعراض الغائبة فانه وان يكون ممتلئ السر

والقلب بغممة التلاوة كرم وعلا خاضعا لجلاله خاشع القلب والجوارح حتى كأنه من تعظيمه وخشوعه

(ومن مع التا كيد
رمضان) وعشره
الاخير ا كذا كثار
صدقة) وتوسعة
على عيال واحسان
على الأقارب والمجيرين
للا تباع وان غفر
الصائين أي ينضم
ان قدروا الأقل نحو
شربة (و) كثار
تلاوة) للقرآن

فأقضي بيني الله تعالى بملء فيه كتابه الذي أمر به ونهاه وحق أن يعرف القرآن وعرف المتكلم به أن يكون كذلك وعلى أنهم من ذلك كلف وقد قال الله تعالى لو أنزلنا هذا القرآن على رجل من بني آدم لكانت خساسة متصدعا من خشية الله وتلك الآية مثال لنقصها للناس لعلهم يتفكرون فإذا كان كذلك يكون حال الجبل مع جود وصلابته لو أنزل عليه القرآن فكيف يكون حال الإنسان الضعيف الخلاق من مأولين لولا غلبة القلوب وقسوها وقلة معرفتها بعظمة الله وكرمه وجلاله اه (قوله في غير نحو المحس) متعلق بكثرة ما سنا كثر في غير نحو المحس أما نحو المحس فلا يسرنا كثره ههنا ومفهوما أن أصل التلاوة تسن فيه وليس بمرادنا فصوا عليه من كراهة الذكر والقراءة في محل قضاء الحاجة من قول أو غناط بل اختار بعضهم التحريم لئلا حال قضاء الحاجة والمحس يضر الحاء ونقصها محل قضاء الحاجة ويسمى بيتا للاملاو يختلف أهل اللغة في إطلاق المحس على ما ذكره فقال بعضهم أنه حقيقة وقال بعضهم أنه مجاز كما في المصباح وعبارته المحس البستان والغصن أكثر من الضم وقال أبو حاتم يقال لبستان الفضل خش فوقه بيت المحس مجاز لأن العرب كانوا يقضون نحوهم في البساتين فلما اتخذوا الكنف جعلوا خلقها فيها طلقوا عليها ذلك الاسم وقال في مختصر العين الحقة الدر والمحس المخرج أي مخرج الغائط فيكون حقيقة اه بجحفى واظنر نحو المحس وعلله المكان المتين بحجاسته كالزبلية والمزورة (قوله ولو فحطريق) غايته لغير نحو المحس أي ولو كان ذلك الغير فحطريق وعبارته فتح المواد ولو فحطريق أو جام توفر فيه التندر اه (قوله وأفضل الأوقات الخ) قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في الآذكار أنه إن أفضل القراءة ما كان في الصلاة ومنه الإمام الشافعي وآخرين رجحهم الله تعالى أن تطويل الأقيام في الصلاة بالقراءة أفضل من تطويل السجود وغيره وأما القراءة في غير الصلاة فافضلها قراءة الليل والنصف الأخير منه أفضل من الأول والقراءة بين المغرب والعشاء محبوبة وأما قراءة النهار فافضلها ما بعد صلاة الصبح ولا كراهة في القراءة في وقت من الأوقات ولا في أوقات النهي عن الصلاة وأما ما حكاه ابن أبي داود رحمه الله تعالى عن معاذ بن رفاعه رحمه الله تعالى عن مشايخهم أنهم كرهوا القراءة بعد العصر وقالوا إن دراسة يوم دفعه مقبول وأصل له ويختار من الأيام الجمعة واللاتين والنجيس ويوم عرفة ومن الأسماء العشر الأول من ذي الحجة والعشر الأخير من شهر رمضان ومن الشهر رمضان اه (قوله وقراءة الليل أولى) أي من قراءة النهار لأن الخشوع والتدبر في قراءة الليل لا يحصلان في قراءة النهار (قوله وينبغي أن يكون شأن القارئ التدبر) أي لما يتقوه والتفهم له حاضر القلب معه قال تعالى كتاب أنزلنا إليك مبارك ليدبروا آياته وليتذكر أولوا الألباب وقال تعالى في معرض الاستكبار والتوبيخ لا أقام أولئك يدبرون القرآن أم على قلوب أقفهاها وقال على كرم الله وجهه لاخير في قراءة لا تدبر فيها وصدق رضى الله عنه لأن القرآن إنما يلى التدبر وبالتدبر يفهم المراد منه ويتوصل إلى العلم به والعمل بما فيه وهذا هو المقصود بالمراد بعنة الرسول صلى الله عليه وسلم به قال بعض السلف رحمة الله عليهم لأن أقرأ إذا زلزلت والقارعة أتدبرهما أو تفهمهما أحب إلى من أن أقرأ القرآن كله وعن الحسن البصري أنه قال إن من كان قلبه كرا أو هذا القرآن رسائل إليهم من ربهم فكانوا يتدبرونها بالليل وينفذونها بالنهار اه لمختصا من النصائح (قوله قال أبو الليث في البستان الخ) قال النووي رحمه الله تعالى في الآذكار ما لم يخصصه بنسبي أن يحافظ على تلاوته ليلًا ونهارًا سفرًا وحضرًا أو قد كانت السلف رضى الله عنهم عادات مختلفة في القدر الذي يحتمون فيه فكان جماعة منهم يختمون في كل شهر بختمه وآخر ون في كل شهر ختمه وآخر ون في كل عشر ليال ختمه وآخر ون في كل ثمان ليال ختمه وآخر ون في كل سبع ليال وهذا أفضل الأكثرين من السلف وآخر ون في كل ست ليال وآخر ون في أربع وكثير ون في كل ثلاث وكان كثير ون

في غير نحو المحس ولو فحطريق وأفضل الأوقات للقراءة من النهار بعد الصبح ومن الليل في السهرتين المشاهير وقراءة الليل أولى وينبغي أن يكون شأن القارئ التدبر قال أبو الليث في البستان ينبغي للقارئ أن يختم القرآن في السنة مرتين إن لم يقدر على الزيادة وقال أبو حنيفة من قرأ القرآن في كل سنة مرتين فقد أدى حقّه وقال أحمد بكره تأخير ختمه أكثر من أربعين يوما بالأخذ لحديث ابن عمر

يختمون في كل يوم وليسته ختمه وختم جماعة في كل يوم وليسته تختمين وآخرين في كل يوم وليسته ثلاث
 ختمات وختم بعضهم في اليوم والليله تساني ختمات أو بعاني الليل ولربها في النهار والختمات ثلاث
 يختلف باختلاف الأشخاص فمن كان نظهر له بدقيق الفكر لطائف ومعارف فليقتصر على قسدر
 يحصل له معه كالفهم ما يقرأ أو كذا من كان مشغولا بفكر العلم أو فصل الحكومات بين المسلمين
 أو غير ذلك من مهمات الدين والمصالح العامة للمسلمين فليقتصر على قدر لا يتجسس بسببه لفساد
 به أو مردوده أو فوات كاله ومن لم يكن من هؤلاء المذكورين فليست كثر ما أمكنه من غير
 خروج إلى حد الملل أو الهزيمة في القراءه وقد كره جماعة من المتقدمين الختم في يوم وليسته وبدل
 عليه ما رو بناء بالاسناد المعصية في سنن أبي داود والترمذي والنسائي وغيرها عن عبد الله بن
 عمرو بن العاصي رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفته من قرأ القرآن في أقل
 من ثلاث وأما وقت الابتداء والختم فهو إلى خيرة القارئ فان كان يختم في الأسبوع مرة فقد كان
 عساف رضي الله عنه يندى ليلة الجمعة ويختم ليلة الخميس وقال الامام أبو حامد الغزالي في الاحياء
 الافضل ان يختم ختمه بالليل وآخرى بالنهار ويجعل ختمه النهار يوم الاثنين في رخصته الفجر أو
 بعده ما ويجعل ختمه بالليل ليلة الجمعة في رخصته المغرب أو بعده ما يستقبل أول النهار وآخره
 وروى ابن أبي داود عن عمرو بن مرة التميمي الجليلي رضي الله عنه قال كانوا يجيئون ان يختم القرآن
 من أول الليل أو من أول النهار وعن طلحة بن مصرف التميمي الجليلي الامام قال من ختم القرآن آية
 ساعة كانت من النهار صلت عليه الملائكة حتى يمسى وأية ساعة كانت من الليل صلت عليه
 الملائكة حتى يصبح ثم قال رحمه الله تعالى ويستحب الدعاء عند الختم استقباماً كدعاء سيدنا
 روي بن عبيد الحميد الأحمري رحمه الله تعالى قال من قرأ القرآن ثم دعا من على دعائه أو بعدة آلاف ملك
 وينسب ان بلغ في الدعاء وان يدعو بالامور المهمة والكلمات الجامعة وان يكون معظم ذلك أو كله
 في أمور الآخرة وأمور المسلمين وصلاح سلطانهم وسائر أحوالهم وفي توفيقهم للطاعات وعصمتهم
 من الخلفات وتعاونهم على البر والتقوى وقيامهم بالحق واجتماعهم عليه وظهورهم على أعداء
 الدين وسائر المخالفين اه وقوله ويستحب الدعاء عند الختم الخ مما يحسن ابراده هذا الذي يدعو به
 شفعنا الاستاذ علامة الزمان مولانا السيد أحمد بن زيني دحلان عقب ختمه القرآن وهو هذا بسم الله
 الرحمن الرحيم صديق الله مولانا العظيم وبلغ رسوله النبي الكريم ونحن على ذلك من الشاهدين
 الشاكرين والمحمد لله رب العالمين اللهم انتفعنا وبنينا بالقرآن العظيم وبارك لنا بالآيات والذكر
 الحكيم وتقبل منا انك انت الجبار العظيم وتب علينا انك انت التواب الرحيم وجعلنا انك انت
 الجواد الكريم وعافنا من كل بلاء اعظم اللهم اجعل القرآن العظيم ربيع قلوبنا وشفاء صدورنا ونور
 أبصارنا ونزاهة هوامسنا وغوهمنا وأزانتنا ومغفرة لذنوبنا وقضاء لحوائجنا وسائقنا وقائدنا ودليلنا
 اليك وإلى جناتك جنات النعيم اللهم ارجنا بالقرآن العظيم واجعله لنا ما نورا وهدى ورجاء اللهم
 ذكرنا من ما سبقنا وعلمنا من ما جهلنا وارزقنا ملاوته على طاعتك آناه الليل وأطراف النهار
 واجعله حجة لنا ولا تجعله حجة علينا ولا تارب العالمين اللهم فكنا بلغتنا خاتمته وعلتنا تلاوته وفضلنا
 بدنك على جميع الامم ونحسبنا بكل فضل وكرم وجعلنا هذا ابتنا بالنبي الطاهر النبي الكريم
 الحبيب سيدنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب صلى الله عليه وسلم فنسألك اللهم
 بياغمة عنك وقربه منك واجاهه المقبول لا يدك وحقه الذي لا يخيب من توسل به اليك أن تجعل
 القرآن العظيم لنا إلى كل خير قائدا وعن كل سوء قائدا وإلى حضرتك وجنة أخلد وأفدا اللهم
 أرشدنا بحفظه وأعدنا من نذره ورفضه وقلامه بغضه ولا تجعلنا من يدفع به بعضه اللهم أعدنا
 به من ذم الامراف ورضه بنفوسنا على العدل والانصاف وذلك به المستنتجا على الصدق

والاعتراف واجتماعه على ممره الا لتلاف واحترابه في زمره اهل القناعة والغفاف اللهم شرف به
مقامنا في محفل الرحمة واكتفنا في غل النعمة وبلغنا به نهاية المراتب والهمة وبيض به وجوهنا برب
العترة والظلمة اللهم انا قد هوننا كالبطين ورجونا كراغبين واستقلنا كمتعرفين غير مستنكفين
اقرادك بالعبودية واذا غابنا بك بالبرية فانتا له الذي لا اله الا انت لك ماسكن في الليل والنهار
وانت المجمع العظيم اللهم فينا علينا بجزيل النعمة او اسعفنا باتباع الاثم وعافنا من نوازل
البلاد وقنا شحاته الاعداء واعذنا من ذلك الشقاء وحطنا برعايتك في الصباح والمساءلنا وسيدنا
ومولا ناعليك تتوكل في حاجتنا واليك تتوسل في مهماتنا لا تعرف غيرك فندعوه ولا نؤمل - واليك
فندعوه اللهم فيحفظنا بعصمة مانعة من اقتراف السيئات ورحمة ماحية لسوء الف الخطيئات ونعمة
جامعة لتصفو الخيرات يا من لا يضل من اصحبه ارشاده وتوفيقه ولا يزل من توكل عليه وسلك
طريقه ولا يذل من عبدوا قام حقوقه اللهم فكنا بلفتنا خاتمة وعلتنا لاروته فاحفظنا من يقف عند
اوامره وسخطي بانوار جواهره ويستصير بقوامض مرائره ولا يتعدى نهى زواجره اللهم واورد
به علمنا قلوبنا باموار تتوالت واشترع لنا به سبل مناهل جدوك حتى نغفر لنا صامنا حلوة قصدك
ونروح بطاننا من لطائف ردك اللهم بخنا به من موارد الهلكات وسلنا به من اقسام السمات وغمنا به
بصعائب البركات ولا تخلبنا من لطيفك في جميع الاوقات اللهم حللنا به مراد في النعم وغشنا به
سر ايل العسم وبلغنا به نهايات الحمم واقشع به عناقيد اباب النعم ولا تخلبنا به من تفضلك يا ذا الجود
والكرم اللهم اعذنا به من مآفة الهم ومساورة الحزن وسلنا به من غلبة الحال في صم الفتن واعنا به
على ادحاض البدع وانهار السنن وزنا بالعمل به في كل محل ووطن واخرنا به من عاداتك على
كل جميل وحسن انك انت العواد يغرب الفاضل ومراثف المن اللهم اجمع به كلمة اهل دينك على
القول والعدل وارفع به عنهم عزة التشاحن وذلة التفاضل وانجد به عن سفك دماهم سيف الباطل
ونركسنا بجميع المسلمين في العاجل والاآجل وحلنا وياهم في المشاهد والمهافل وعنا وياهم بانعامك
السابع واحسانك الشامل انك على ما تشاء قادر ولم تحب فاعل اللهم واذا انتقصت من الدنيا يا منا
واذ في عتيد الموت حمانا واحاطت بنا الاقدار وشخصت الى قبور الملائكة الا بصار وعلا الازين
وعرفي الجبين وكثر الانبساط والانتقاض ودام القلق والارتعاض فاجعل اللهم ملك الموت بنا رقيقا
وبنزاع نفوسنا شفيقا يا اله الاولين والاآخرين وجامع خلقه في بقا يوم الدين توفنا مسلمين والحقنا
بالصلحين اللهم انا نسألك وتتوسل اليك بنبيك الامين وبسائر الانبياء والمرسلين ان تنصر سلطاننا
وعسا كرم نصرنا تزيه الدين وننزل به رهاب أعدائنا الخوارج والكافرين اللهم وفق سائر الوزراء
والامراء والقضاة والعلماء والعمال للعدل ونصرة الدين والعمل بالشريعة المحمدية في كل وقت وحسين
اللهم اغفر له وثنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات والف بين قلوبهم واصلم ذات بينهم واجعل في
قلوبهم الايمان والحمكة وتوحيهم على ملة رسولك واودعهم ان يوفوا بعهده الذي عاهدتهم عليه
وانصرهم على عدوك وعدوهم والحق واجعلنا منهم اللهم اهلك الكفرة الذين يصدون عن سبيلك
ويكذبون رسلك ويقاتلون اولياءك اللهم شقت شغلهم اللهم فرق جمعهم اللهم قل حدهم اللهم اقل
عذبتهم اللهم خالف بين كلمتهم اللهم اجعل الدائرة عليهم اللهم ارسل العذاب الاليم عليهم اللهم
ارهمهم بسهمك الصائب اللهم ارحهم بشهابك الناقب اللهم اجعلهم وامرهم غفلة للمسلمين اللهم
اخر جهنم من دائرة الخلف واللاطف واسلبهم مدد الامهال وغل ايديهم واربط على قلوبهم ولا تسلطهم
الاآمال اللهم لا تمكن الاعداء لقينا ولا متاولا تسلطهم علينا نوتنا اللهم قنا الاسوى ولا تجعلنا
محملا للسلوى اللهم اعطنا امل الرجاء وفوق الامس يا من بغضه لفضله اسألك الهى العجل العجل
الاجابة الاجابة يا من اجاب نوح في قومه يا من نصر ابراهيم على اعدائه يا من رد يوسف على بعة وب

يا من كشف خرابي يا من أحاب دعوتي كرم يا من قبل تسبيح يونس بن مقي نسألك اللهم يا من
 أعجبك هذه الدعوات المستجابات ان تقبل ما به دعواتك وان تعطينا ما سألناك وأخبرنا وعدك
 الذي وعدته لعبادك الصالحين المؤمنين لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين اللهم انا نسألك
 التوبة الكاملة والغفرة الشاملة والحمد الكامل والحلقة الصافية والعرفة الواسعة والاوزار
 الساطعة والشفاعة العاتقة والحقبة المانعة والدرجة العالية وفك رقابنا من المعصية ورحمتنا من
 النعمة بمواهب الفضل والمنة اللهم لا تدع لنا الاغفرته ولا عبادنا استغفرته ولا همنا الا فرجته
 ولا كربنا الا كشفته ولا ديننا الا فضيته ولا اعدا الاله بدته ولا اعدا الاغنيته ولا اعدوا الا اخذته
 وكفيتهم ولا مسد بقا الارحمة وكافيتهم ولا فساد الا اصلحتهم ولا مراضا الا فاضلتهم ولا غائبا الا رددته ولا
 حاجه من حوائج الدنيا والاخره الا رزقتهم فها رضاءوا لشفاها صلاح الا فضيتها ويسرنا فانك تهدي
 السبيل وتخير الكسير وتعفي الفقيه يا رب العالمين ربنا اتقنا الله بناحسنة وفي الاخرة حسنة وقنا
 عذاب النار ربنا لا تزعجلنا في ما يدركنا من الدار فتننا واهب لنا من الدار ما نحتاجه انك انت الوهاب بناطلنا
 انفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين ربنا انقم لنا ما كنا نحتاجه في الدنيا والآخرة
 ربنا انك انت الله ربنا انك انت الله ربنا انك انت الله ربنا انك انت الله ربنا انك انت الله ربنا
 محمد وعلى آله وصحبه أجمعين سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب
 العالمين (قوله واكثر عبادته) أي وسن مع التاكيدا كثرة عبادته في رمضان وذلك لفصل أوقاته
 وحصول المضاعفة فيه وكثرة الثواب وتيسر العمل بالمعرات فيه أما المضاعفة فلما وردت النافذة
 في رمضان بعد ثواب ثواب القربى بضعه والفر بضعه بضعين فربضة في غيره من سبعمائة فربضة
 اربع وبكس من اعتنام هذه التجارة التي لا تبور وأما تيسر العمل بالمعرات فيه فلان النفس الامارة
 بالسوء معبودة بالوجوع والعطش والشمس الحار والطين من الحسرة المعوقين عنه مصعدون
 لا يستطيعون الفساد ولا يشكون منه فيبقى بعد ذلك عن الخيرات ما من ولا من دونها حاجر الا ان
 غلب عليه الشهوة واستولى عليه الخذلان والعبادة بالله تعالى (نافذة) روى عن سلمان الفارسي
 رضي الله عنه قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر يوم من شهره بان فقال أيها الناس قد
 أنزلكم شهر عظيم شهر مبارك فيه ليلة القدر خير من ألف شهر جعل الله تعالى محرابه في ليلة
 وقبام ليلة تطوعا من تقر بغيره فخصلة من الخير كان كمن أدى فربضة فمساوا ومن أدى فربضة
 كان كمن أدى سبعين فربضة فمساوا وهو شهر الصبر والصبر ثوابه الجنة وهو شهر المواساة وهو
 شهر تراد فيه في رزق المؤمن من فطر فيه صائما كان له عتق رقبة ومغفرة ذنوبه قلنا يا رسول الله
 ليس كانا نجد ما يفر به الصائم قال يعطى الله هذا الثواب من يقطر صائما على ذنوبه قلنا يا رسول الله
 أو تمة ومن أشبع صائما كان له مغفرة ذنوبه ومساواة من حوضي شربة لا ينظمها بعده أبدا وكان
 له مثل أجره من غير أن ينقص من أجره شيء وهو شهر أوله رحمة وأوسطه مغفرة وآخره عتق من النار
 ومن خفف عن مملوكه فيه أحققه من النار فاستغفرت له من ألف سنة من أربعمائة خصلتين ترضون
 بهما ربكم وتخلصين لاغنى لبيكم عنهما أما الخصلتان اللتان ترضون بهما ربكم فشهاده أن لا اله الا الله
 ونسب فقره وأما الخصلتان اللتان لاغنى لبيكم عنهما فتسألون ربكم الجنة وتؤمنون به من الذنوب
 (الخوف) هذه بشارته لاهلها في شهر رمضان اذا جاور نفسه من الزلل والعديان وأخلصوا
 صيامهم للواحد المئتين فكيف حال الفراط الذي يصوم بما كل لحوم الاخوان ويصلي وجمعه في
 مكان وقبلة في مكان وبذكر الله بلسانه وقبلة مشغول بذكره ولا وفلا في قيام أصعب على ما
 يصبره متقدما ولا مسمى بناءه بكف أحدهم به ما يستعمل من باقي عدا حزننا متسما ويصلي على
 تفرطه في شهره بذل الدموع دعا اترك أي الصائم أعتدت عتازم لقبرك أم حصلت عملا ينجيت

(و) اكثار عبادته

في حشر أم حثلت حدود صومك في شهرك أم هتكت حرمتنا نحن من صوم قدس قد بسط به
 القرض وكمن صائم بفضله الحساب يوم العرض وكمن عام في هذا الشهر تستقي منه الأرض
 وتشكرومن أعماله السطة فيا ليت شعري من المقبول ومن المردود ومن المقرب ومن المبعد المذود ومن
 الشقي ومن المعزول قدسنا لا امر بهما تالله لقد سعد في هذا الشهر بحراسة أيامه من كتب جوارحه
 عن كسب آثامه ولقد خاب من لم يله من صيامه الا الجوع والنظما وما أحسن قول بعضهم فيه
 شهر الصيام لقد عوت مكرما * وغدوت من بين الشهور معظما
 يا صائغي رمضان هذا شهركم * فيه أباحكم المهين مفتحا
 يا فوز من فيه أطاع الهمة * متقربا متجنبيا ما حرما
 قالويل كل الرويل للعاصي الذي * فشمهرا كل الحرام وأجرما

فنسأل الله الكريم المنان أن يجعلنا من حافظ على حدود صيام رمضان فجاز بالفر دوس والجنان
 والقصور والحدود والعين الحسان بحاسبه لودعتان حول الله عليه وسلم وعلى كل أن آمن (قوله
 وانه كان) أي وسمن مع التأكيذا كثارا اعتكاف (قوله للاتباع) هو ما رواه ابن ماجه
 والبيهقي عن ابن عباس المعتكف يعكف الذنوب ويجري له من الاجر كاجر عامل الحسنة كما رواه
 وما رواه الشيطان عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعكف العشر
 الاخر من رمضان حتى توفاه الله ثم اعتكف أزواجه من بعده لانه أقرب لصلون النفس من
 ارتكاب ما لا يلبق (قوله سيما الخ) الذي التل وقوله والاقتصر جرماء بعد ما أي على الاضافة
 ويجوز رفعه على انه خبر مبتدأ محذوف ونصبه على التشبيه بالمفعول به أو على انه مفعول له وذون
 وقيل على التمييز لكن اذا كان نكرة وقوله وتقديم اعلم أي والاقتصر تقديم الاضافة للجنس
 واسماها أي وذهبها عنقوف (قوله وما زائدة) وقيل موصولة واللام أي بعدها مرفوع على انه
 خبر محذوف والجملة صلة (قوله وهي دالة الخ) أي فيقال هنا العشر الاخر اولى بالثلاثة من غيرها
 ولا يستثنى بها الاصح (قوله عشر آخره) يقرأ القف عشر الجبر على انه مضاف اليه على الاصح
 ويجوز رفعه ونصبه (قوله فينا كدله) أي في العشر الاخير وقوله كثارا الثلاثة هي الصدقة
 والتلاوة والاعتكاف (قوله للاتباع) هو ما رواه صلى الله عليه وسلم كان يحتج في العشر الاواخر
 ما لا يحتج في غيرها وما رواه عن النبي عليه السلام كان اذا دخل العشر الاخير أحبال الليل كله واقفا أهله ومشدا
 المنذر وهو كناية عن التيقظ للعبادة والاقبال عليها محموشا (قوله وينا كد كذا الخ) مكرر
 مع قوله أولا فينا كد كذا كثارا الخ فالاولى اسقاطا ويكون قوله رجاء الخ علة لقوله وبسن أن يث
 معكفا (قوله رجاء مصادفة ليله القدر) أي طلب الادراك (قوله أي الحكيم) تنسب للقدر
 فالراد من ليله القدر ليله الحكيم وفي حاشية المحل على الجلالين وفي القرطبي قال مجاهد في ليله الحكيم وما
 أدرك ما ليله القدر قال ليله الحكيم والمعنى ليله التقدير سميت بذلك لان الله تعالى بقدر فيها ما يشاء
 من أمره الى مثلها من السنة القابلة من أمر الموت والاحل والرزق وغير ذلك يسلمه الى قدرات الامور
 وجم أربعة من الملائكة اسرافيل وميكائيل وعزرائيل وجبريل عليهم السلام اه تحفة وفي تحفة
 الاخوان للشنقي ومعنى ان الله تعالى بقدر الاحمال والارزاق ان يظهر ذلك للملائكة ويكتبوهم بامرهم بفعل
 ما هو من معتهم ورضيتهم بأن يكتب لهم ما قدره في تلك السنة ويعرفهم اياه وليس المراد منه انه
 يحجته في تلك الليلة لان الله تعالى قدر المقدار قبل أن يخلق السموات والأرض وقبل الحسن بن
 الفضل ليس قد قدر الله المقدار قبل أن يخلق السموات والأرض قال قيل له فما معنى ليله القدر
 قال سوف المقادير الى المواقيت وتنفيذ القضاء المقدر اه (قوله والفصل) بالصاد المهملة وما
 ير جدي غالب النسخ من انه بالصاد المعجمة تحجب عن النسخ وهو بمعنى الحكيم معطوف عليه

(والاعتكاف) للاتباع
 (سيما) بتشديد الياء
 وقد تصف والأفصح
 جرماء بعد ما وتقديم
 لاهلها وما زائدة
 وهي دالة على أنها
 بعدها أولى بالحكم
 ما قبلها (عشر آخره)
 فينا كد كذا كثارا
 الثلاثة للذكورة
 للاتباع وبسن أن
 كد معكفا الى صلاة
 العيد وأن يعكف
 قبل دخول العشر
 وينا كد كذا كثارا
 العبادات للذكورة
 فيه رجاء مصادفة
 ليله القدر أي الحكيم
 والفصل

مرادف (قوله أو الشرف) عطف على الحكم وهو غيره فهو تفسير آخر للقدرة على إيلته القدور له الشرف وصحت تلك اليلة بذلك لعظمها وشرفها وقد رها من قولهم لأن قدر أي شرف ومنزلة قاله الأزهرى وغيره ثم إن شرفها محتمل أن يكون واحدا للفاعل فيها على معنى أن من ألقى فيها الطاعة صار قادرا وشرفا ويحتمل أن يرجع إلى نفس العمل (قوله والعمل فيها خير من العمل في ألف شهر) هذا من جهة التعليل بل هو محط أي وانما كما كثار العبادات فيه حام مصداق إيلته القدرة إلى العمل فيها خير من العمل في ألف شهر وهي ثلاث وثلاثون سنة وأربع مائة أشهر وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم رجل من بني إسرائيل حمل السلاح على عاتقه في سبيل الله ألف شهر فتعجب رسول الله صلى الله عليه وسلم لذلك وتخي ذلك لامتة فقال يا رب جعلت أمي أقصر الأمم أم حار أو أفلها أعما لا فاعلم الله تعالى إيلته القدرة خير من ألف شهر وقيل إن الرجل فجاءه ضي ما كان قال له عابد حتى يعبد الله تعالى ألف شهر فاعطوا إيلته أن أحياها كانوا أحق بأن يسموا عابدين من أولئك العباد وما أحسن قول بعضهم

هي إيلة القدرة التي شرفت على * كل الشهر وسائر الاعوام
من قامها بمحور الله بفضلها * عنه الذنوب وسائر الآثام
فما تحلى الحق جل جلاله * ونفى القضاء وسائر الأحكام
فأدعوه وأطلب فضله نطق المني * وتجاوب بالانعام والأكرام
فإنه برزنا بقبول بفضلها * ويجود بالانفراخ للصوم
ويذيقنا فيها حلوة صفوه * ويمتتنا حقا على الإسلام

أو الشرف والعمل
فيها خير من العمل
في ألف شهر ليس
فيها إيلة القدور
وهي منحصرة عندنا
فيه فأرحاها أو تارة
وأرجى أو تارة عند
الشافعي إيلة الحادي
أو الثالث والعشرين
واختار النووي وغيره
انتقالها

(قوله ليس فيها إيلة القدرة) الجملة صفة لألف شهر أي ألف شهر موصوفة بكونها ليس فيها إيلة القدرة ولما قيد به ليصح ما ذكره الأبا ان دخلت إيلته لقدرة في ألف الشهر لم تفضل الشيء على نفسه بمراتب قال قل خاتم كلامهم أن الف الشكر كاملة وانما تبدل إيلة القدرة بيلته غيره أو يحتمل نفسه وانما وأهل المراء باليهود والعربية لانها المتصرف بها الاسم ثم عارفا اه بجبري (قوله وهي منحصرة الخ) كالملة لالة السابقة وقوله عندنا أي معاصر الشافعية أي جمهورهم وهو الأصح وعلى مقابلة قبل انتم إيلة تسع عشر وقيل سبع عشر وقيل إيلة النصف وقيل سبع رمضان ودي الهدي أنه المذهب ومع فيه حديث وقيل جمع السنة وعليه جماعة وقيل غير ذلك اه كرددى نقلا عن الأعيان وقوله فيه أي في العشر الأخير لا تنتقل منه إلى غيره وتلزم إيلته منه فيها في المذهب قال الجبري ومعناه ثم اذا كانت في الواقع إيلة حادي وعشرين مثلا تكون كل عام كذلك لا تنتقل عن هذه إيلة فن عرفها في سنة عرفها فيما بعدها اه (قوله فأرحاها أو تارة) أي أقرب الأوقات لإيلة القدرة من العشر الأخير أو تارة وهي الحادي والعشرون والثالث والعشرون والخامس والعشرون وهكذا قوله وأرجى أو تارة أي العشر (قوله واختار النووي وغيره انتقالها) أي من إيلة من العشر إلى إيلة أخرى منه وانما أمار ذلك جمعا بين الأخاء المتعارضة في عملها فال الكردى وكلام الشافعي رضي الله عنه في الجمع بين الأخاء يقتضيه وعليه قال الغزالي وغيره انها تعلم منه باليوم الأول من الشهر فان كان أوله يوم الأحد أو يوم الأربعاء فهي إيلة تسع وعشرين أو يوم الاثنين فهي إيلة إحدى وعشرين أو يوم الثلاثاء أو الجمعة فهي إيلة سبع وعشرين أو الخميس فهي إيلة ثمان وعشرين أو يوم السبت فهي إيلة ثلث وعشرين قال الشيخ أبو الحسن ومنذ بلغت سن الرجال ما فاتني إيلة الله بهذه القاعة لهذا كودة قال الشهاب القبوري في حاشيته على المحلى شرح المتن أعني وقد نظمها بقولي

ياسا على عن إيلة القدرة التي * في عشر رمضان الأخير حلت

فإنها في هززدات العشر * تعرف من يوم ابتداء الشهر
 قبل واحد والأربعة التاسع * وجمعة الثلاثاء السابعة
 وأن بدأ الخميس فالثامسة * وأن بدأ السبت فالثانية
 وأن بدأ الاثنين فهي الحادية * هذا من الصوفية الزهادي
 وقد ريت قاعدة أخرى يخالف ههنا وقد تلقت فلا ماجة لنا في الاطال بها اه وقوله وقد رأت قاعدة
 أخرى وقد تلمها بعضهم بقوله

وإنما جميعا إن تصوم يوم جمعة * ففي تاسع العشر من خذلية القدر
 وإن كان يوم السبت أول صومنا * فحادى وعشرين اعتقه بلا عذر
 وإن هل يوم الصوم في أحد فذا * بسابعة العشر من ماومت فاستقر
 وإن هل بالاثنتين فاعلم بأنه * بواحد نيل الوصل في تاسع العشري
 ويوم الثلاثاء بدأ الشهر فاعتد * على خامس العشر من تحطى بها فادر
 وفي الاربعاء ان هل يا من رومها * فتوكل فاطلب وصلها سابع العشري
 ويوم الخميس ان بدأ الشهر فاجتهد * فواحد بعد العشر في ليلة الوتر

وفي القصة ما نصه وحكمة إمامها في العشر اجمع لياليه وهي من خصائصنا وابقية إلى يوم
 القيامة والتي يرق فيها كل امرحكم وشذ وأغرب من زعمها ليلة النصف من شعبان وعلاقتها بها
 معتدلة وإن الشمس تطلع صبيحتها وليس لها كثير شعاع لغنى أنوار الملائكة الصاعدين والنازلين
 فيها واما ذلك معرفة يومها اذ سن الاحتفال فيه كليلتها (قوله وهي) أى ليلة الله درو قوله افضل
 ليالى السنة لما مر من أن العمل فيها خير من العمل في ألف شهر ولقد ثبت الذي ذكره بقوله وصم
 الخ (قوله من قام الخ) فان قلت لفظ قام ليلة القدر هل يعنى قيام تمام الليلة أو بكنى أقل ما ينطق
 عليه اسم القيام فها قلت بكنى الأقل وعليه بعض الاحتج حتى قيل بكفاية أداء فرض المشاء في دخوله
 تحت القيام فيها لكن الظاهر منه قاله لا يقال قام الليلة الا اذا قام كلها أو أكثرها فان قلت ما معنى
 القيام فيها اذا ظهر غير مراد قطعاً قلت القيام الطاعة فانه معهود من قوله تعالى وقوموا لله فانتين
 وهو حقيقة شرعية فيه كمرافى على البخارى اه يجسرى وقوله إيمانها هو ما بعده منصوبان على
 المفعول لاجله أو التبر أو الحال يتاويل المصدر باسم الفاعل وقوله أى تصد بقا تفسيره إيماناً وقوله
 بانها أى ليلة القدر (قوله واحتساباً) معطوف على إيماناً (قوله أى طمأنينة الخ) تفسير مراداً احتساباً
 (قوله غفر له الخ) جواب من والنسك في ودوعه ما ضاع أن الفقران واقع في المستقبل انه متيقن
 الوقوع فضلاً من الله تعالى على عباده وقوله ما تقدم من ذنبه أى من الصغائر والأعم دون الكبائر
 وهي حقوق الآدميين إمامي فلا ينكرها الا الاستحلال من مستحقها ان كان وجودها لا
 للاستقلال منها فان لم يكن أهلاً أو لم يكن موجوداً فوارثه (قوله وشذ من زعم ان هال ليلة النصف من
 شعبان) أى من زعم ان ليلة القدر هي ليلة النصف من شعبان فقد شذ أى خالف الجماعة الثقات
 (قوله تمة) أى في بيان حكم الاحتكاف وقد أفرد القصة بكتابه مستقل وذ كره عقب الصوم
 لما سبته من حيث ان القصد من كل منها واحد وهو كف النفس عن شهواتها ومن حيث أن
 الذي يبطل الصوم قد يبطل الاحتكاف ولا نه سن للمعتكف الصيام والاصل فيه قبل الاجماع
 قوله تعالى ولا تأثروهن وأنتم ما كفوون في المساجد وخبر المصنف انه صلى الله عليه وسلم
 اعتكف العشر الاوسط من رمضان ثم اعتكف العشر الاخر ولازمه حتى توفاه الله تعالى ثم
 اعتكف أزواجه من بعده وأركانها أربعة ليلة ونية ومعتكف ومعتكف فيه بشرط لها شرط
 فخرط اللث أن يكون فوق قدر طمأينة الصلاة فلا يكتفى لبث أقل ما يجزئ من طمأنينة الصلاة

وهي افضل ليالى
 السنة وضع من قام
 ليلة القدر إيماناً
 أى تصديقاً بانها
 حق وطاعة واحتساباً
 أى طمأنينة الله
 تعالى ونوابه فغفر
 له ما تقدم من ذنبه
 وفي رواية وما تأخر
 وروى البيهقي خبر
 من صلى المغرب
 والعشاء في جماعة
 حتى ينقضي شهر
 رمضان فقد أخذ
 من ليلة القدر يحظ
 وأفر وروى أيضاً من
 شهد العشاء الأخيرة
 في جماعة من رمضان
 فقد أدرك ليلة
 القدر وشذ من زعم
 انها ليلة النصف من
 شعبان (تمة)

كبحر العبولان كلامهما لا يسمى اعتكافا بشرط التنية المقارنة للث في الصلاة وغيره والاعتكاف
 للقرضية ان كان منذوا والشيخ من النقل فيقول نويت فرض الاعتكاف أو الاعتكاف بالندور
 ويقع جميعه فرضا وان طال مكثه ونوى زعم فيه بان ما يمكن تجزؤه يقع أقل ما ينطبق عليه الاسم فرضا
 والباقي نفلا كالركوع ومسح الرأس فقتضاه ان يكون هنا كذلك ففرق ع ش بان القاصدة
 المذكورة في الصلاة أقل أو كل كالركوع وأما الاعتكاف فلم يجعلوا له أقل اه وفرق غيره
 أيضا بان الوقت لا ينافي جميعه فرضا لاحتياج الزائد في نية لم يتولوا بخلاف الركوع ومسح الرأس
 وبشرط المعتكف الاسلام والقبض والحلو من الموانع فلا يصح من كافر لتوقفه على النية وهو ليس من
 أهلها ولا من صبي غير عيز ومجنون ومغيب عليه وسكران اذ لا ينفذون ولا من جنب حواض ونفساء
 لمزومة مكثهم في المسجد وبشرط المعتكف فيه ان يكون كله مسجدا سواء سطحه ورجبه للصلاة
 منه ومجتمعه فلا يصح في غيره ولا في ما وقف من زمانه مسجد او جميع ما ذكر يعلم من فقر بعضه الا في
 قوله بسن اعتكاف وقد يجب بالندور يحرم على الزوجة والرفيق بلائمن من الزوج والسيد
 مع الصفة ويكره لذات النية مع الاذن فتعثره الاحكام ما عدا الاباحة وقوله كل وقت اى حق اوقات
 الكراهة وأن يحرامها ع ش وتقدم أنه في العشر الاخير من رمضان أفضل للاتباع (قوله وهو
 لشيخ) هذا معناه شرعا وأما لغة فهو البيت والحبس والملازمة على النى وان كان شرا قال تعالى
 يكفون على أصنامهم والمراد من البيت هنا ما يشعل التردد بلبيل الصفة بعده (قوله فوق قدر
 طما بنية الصلاة) أى لو يبسر واحترز به عما ذل يمكن البيت كذلك فلا يكتفى كما علت (قوله
 ولو متردا) أى لو كان اللابث متردا في المصغير ساكن فيه فلا يشترط السكن والاستقرار
 فيه بل الشرط اما السكن أو التردد بخلاف مجرد العبور لا يكتفى كما تقدم وفي الجبيري ما نصه قال
 المناوى في احكام المساجد ينسب للمدارن بنية أى الاعتكاف ويقف وقفة تزيد على أقل طما بنية
 الصلاة فان نواه ولم يقف أو وقف قدرها أو دونها لم يصح على الأصح اه وفي حاشية السيد الرحاني
 على النصير قال شيخنا اولاد من اقتاعها حال الاستقرار فلا يكتفى حال المرور حتى يستقر اه وفي
 حاشية الدردي نقل عن ابن حجر في حاشيته على فتح الجواد ما نصه هل هو اى التردد داسم للذهاب مع
 العود ولا يشاء العود المسوق بالذهاب والفرق بين هذين ان الاول يجعل ممهرا كبا من الامر
 والثاني يجعله اسم للثاني المسوق بالاول هو شرط التسمية الثاني لانه من السعي و يرتب على ذلك
 ان قولهم الاعتكاف يحصل بالتردد مرادهم به انه اذا دخل المسجد قاصدا للعود نوى من حينئذ على
 الاول ومن حين الانحداف العود على الثاني فان دخل لا بنية عود بل طراه العود عند وصوله لياه
 الثاني لم لا يفهل يسمى اعتكافا في العود وترددت كفى النية حينئذ ولا يتصور ههنا تردد لا يتردد
 العود ولا وانما شرطه في الائتناء مكان العود كانشاء دخول آخر فلا ترد كل محل الخ اه (قوله في
 مسجد) متعلق بليت وبشرط فيه زيادة على ما مر ان لا تكون أرضه محتكرة قال في التفتة اما
 ما أرضه محتكرة فلا يصح فيه الا ان يبقى فيه مسطبه أو بطله ووقف ذلك مسجد القوم يصح وقف
 السفلى دون العلوى وعكسه وهذا منه اه وكتب يسم قوله أو بطله أى أو سمرية دكة من خشب
 ونحو مسجد مر اه وقوله أو سمر التسمير قيد لانه به يصير مثبثا وفي حكم وقف العلوى السفلى
 اما اذا لم يسمر فلا يصح وقفه مسجد او في النهاية في باب الوقف اما جعل المنقول مسجدا كفرن وشباب
 فوضع توقفه لا يتم بنقل عن السلف مثله وكتب الأصحاب ساكتة عن تنصيص بخوازمع وان
 فهم من اطلاقهم الجواز لا حوطا للمنع كما جرى عليه بعض شراح الحاوى وما نسب للشيخ من افتائه
 بالجواز لم يثبت عنه اه واعلم ان الجامع وهو ما شام فيه الجمعية والجماعة أولى بالاعتكاف فيه من
 غيره والخروج من خلاف من أوجب له كثرة الجماعة فيه والاستغناء عن الخروج للجمعية وقد

بسن اعتكاف كل
 وقت وهو ليت فوق
 قدر طما بنية الصلاة
 ولو متردا في مسجد

بحسب الاعتكاف فيه ان نذر مدقة متتابعة تقطعها جمعة وهو من اهلها لم يشترط الحرج ولا ان
الخروج لها لا بشرط قطع التتابع لتقصيره بعدم شرطه مع علمه بحسب الجمعة راداهن السعيد
الحرام في نذر الاعتكاف تعين فلا يقوم غيره مقامه لتعلق الاستحباب بانقضائه والمضادة
فيه وكذا مسجد المدينة ومسجد الاقصى اذا عينتهما الناذر في نذره تعيناً لا يجوز غيرهما ويقوم
بمسجد الحرام مقامهما ولا عكس لا سيما في الفضل ويقوم مسجد المدينة مقام الاقصى لانه
افضل منه ولا عكس لما سبق (قوله اور حجه) اي وفي رحمة المسجد وقوله التي لم يتبين الخ
فان يتبين حصولها بعد مع كونها غير مسجد فلا يصح الاعتكاف فيها ولنا كلام في تلخيص هذه العبارة
سبق في بحث الجماعة فالرجوع اليه ان شئت عبارة غيره ورجهته المندوبة عنه وكتب عليها عرش
ما فيه قوله المندوبة منه صفة كاشفة ويحتمل ان المراد المتصلة به فان خرج الى رحبته المتصلة عنه
انقطع اعتكافه اخذنا مما سبق في خروج المؤذن الى المنارة ما عاينه او في رحبته المتصلة به
فان مقهوره ان المتصلة عنه ينقطع بتابعه بالخروج الى المنارة التي بها المتصلة اهـ (قوله نية
اعتكاف) متعلق بلبث وتقدم ما بشرط فيها لا تغفل (قوله ولو خرج الخ) حاصل الكلام على
ذلك انه اذا اطلق الاعتكاف بان لم يقيد بمدة مندورا كان او مندوبا كان قال في الاول الله على
ان اعتكاف في الثاني نوبت الاعتكاف ثم خرج من المسجد بلا عزم على العود عند خروجه لزمه
استثنائ نية الاعتكاف اذا اراده مطلقا سواء خرج لقضاء حاجة ام لا لان ماضى عادة تامة وهو
بريد اعتكافا فاحسب اذا خرج عازما على العود لم يلزمه استثنائها لان عزمه حينئذ قائم مقام النية
واذا لم يطلعه بان قيده مدة كيوم او شهر ولم يشترط فيها التتابع مندورا كان او مندوبا كان
قال في الاول لله على ان اعتكاف شهر او في الثاني نوبت الاعتكاف شهر اخرج من المصدق تلك
المقنوعة عاد النية ان كان خروجه لغير قضاء حاجة من بول او غائط لزمه استثنائ نية الاعتكاف ايضا
ان اراد ما لم يعزم على العود عند خروجه والا فلا يلزمه كافي سابقه وان كان خروجه لقضاء الحاجة لم
يلزمه استثنائها وان طالت زمن قضاء الحاجة لانه لا مد منه فهو كالاستثنائ عند النية واذا شرط التتابع
في مدته مندورا كان او مندوبا كان قال في الاول لله على ان اعتكاف شهر امتناعه او في الثاني
نوبت الاعتكاف شهر امتناعه ثم خرج لعذر لا يقطع التتابع كقضاء حاجة وحض لانتحال الدعة عنه
غالب اثم عاد اليه لم ينقطع اعتكافه فلا يلزمه استثنائ النية عند العود لزمه ولها جميع المدة وتجب
المبادأة الى العود عند زوال العذر فان ائذرا كرارا لم يختار انقطع بتابعه وتعد البناء على ماضى
وان خرج لعذر يقطع التتابع كعادته مرض وزبادة فادام انقطع اعتكافه وجب استثنائه اذا
كان مندورا ولا يجب اذا كان مندوبا (قوله ولو خلاه) اي ولو كان خروجه لغيره خلاه اي بقضى
فيه حاجته ويحتمل ان يكون كناية عن نفس قضائها (قوله من لم يقدر) فاعل خروجه وقد يقرأ
بضم الاول وكسر الدال المشددة بمعنى يخص او قوله المندوب صفة للاعتكاف وقوله او المندوب
مطوف على المندوب وقوله بنية متعلق بقدر وقوله بلا عزم هو متعلق بخروج وسد كمر عثره
(قوله جد دلالية) جواب لو (قوله ان اراده) اي الاعتكاف (قوله وكذا اذا عاد الخ) اي
وكذلك بعد دلالية اذا اراده من قيد الاعتكاف بنية لم يعزم على العود عند الخروج سواء كان
نظورا او نذرا كما علت وقوله لغيره فحجوه لانه متعلق بالخروج فان خرج لغيره لالا فلا يلزمه تعديد
النية وانظر ما نحو الخ الا يمكن ان يكون المراد به محل قضاء الحاجة غير المعدل لكن هذا ان
خصص الخلا بالمعدله وعبارة الارشاد فيها مستقيمة لفظ نحو وهو الاولى (قوله من قيده) فاعل
عاد وقوله بها اي بقوله كيو ممتثل للمدة (قوله ولو خرج الخ) محتر فزوله بلا عزم عود في
الصورتين صور فمن لم يقدر الاعتكاف عند فصوله من قدره او الاولى هي ما قبل وكذا الثانية

اور حجه التي لم يتبين
حصولها بعده وانما
غير مسجد بنية
اعتكاف ولو خرج
ولو خلاه من لم يقدر
الاعتكاف المندوب
او المندوب بنية لا
عزم عود عند دلالية
وجسوبا ان اراده
وكذا اذا عاد بعد
الخروج لغيره نحو
خلاه من قيده بها
كيوم فلو خرج
عازما لعوده فاد

هي ما بعده (قوله لم يحسن تحديد النية) أي لأن عزمه على العود قائم مقام النية كما قال في المغني
فإن قيل أقران النية بأول العبادة ثم ما ذكرف يكتفي بعزمه سابقا لحبس ما نية الزيادة فوجبت
قبل الخروج فذكر أن نوى المدين بنية واحدة كما قالوه فمن نوى ركعتين فغلاهما فقام نوى قبل
السلام زيادة فانه يصح اه وقوله المدين أي مدة ما قبل الخروج ومدة ما بعد العود (قوله ولا يضر
الخروج في اعتكاف نوى تنابعه) أي لا يقطع الخروج لهذه الاعتكافات تنابعا الاعتكاف من ذورا
كان أو مندوبا ومع عدم الضرر يجب في المندوب قضاء من غير وجه الأزم نحو تبر زعم لم يطل زمنه
عادة كالأكل فلا يجب فضاؤه لأنه لا يدهنه فكانه مستثنى بخلاف ما يطل زمنه عادة كمرض وحيض
وقوله نوى تنابعه يفيد أن نية التنابع توجب التنابع وهو ما اعتقده جمع من الأصول والفقهاء
الاستدلال له والذي يحسمه الشيطان عدم وجوبه بالنية فلا يجب عندهما إلا أن صرح به لفظا كان
قال شهرامتا بالله وصف مقصود عبارة الثقة مع الأصل والأصح أنه لا يجب التنابع بالشرط
وإن براه لأن ما على الزمن كاسبوع أو عشرة أيام صادق بالمتفرق أيضا اه وفي الكركري ولو هو
مدة كذا الأسبوع وهذه السنة وتعرض للتنابع فيها الغطائاته لزمه التنابع في القضاء وإن لم
تعرض للتنابع لفظا لم يلزمه في القضاء ولو نذر اعتكاف شهر دخلت إلى حرج الأيام أو ثلاثين يوما
لم تدخل إلى اليا على الأصح اه (قوله كان نوى اعتكاف الخ) أي وكان قال الله على اعتكاف
أسبوع أو شهر متتابع ثم ذكر دخول المصنف في الاعتكاف الأسبوع (قوله وتخرج) لاحاجة
اليه بعد قوله الخروج فالصواب حذفه ويكفي قوله بعد قضاء حاجته متعلقا بقوله الخروج أي
ولا يضر الخروج لقضاء حاجته والمراد بالحاجة لبول والغائط (قوله ولو بلا شئها) أي الحاجة
وهو غائبة لعدم ضرر الخروج للحاجة فلا يشترط شدتها وعبارة الرض وشهره ولو بلا شئها ولو
كثر ضرره لقتضائها العارض نظر إلى جنسه ولكن كثرة تناقوه اه (قوله وغسل جنبه) هو
وما بعده معطوف على قضاء حاجته أي ولا يضر الخروج في ذلك لأجل غسل جنبه وأزاله نجس
(قوله وإن أمكنهما) فاعل الفعل ضمير مستتر يعود على المعتكف والغصير البارز يعود على
غسل الجنبه وأزاله النجس وهذه اختلاف القياس والقياس العكس بأن يجعل الغصير العائد إليه
مفعولا والعائد إليهما مفعولان يقولون أمكنهما وذلك لأن علامة الفاعل أن يصلح أن يعمل في
محله ضمير المتكلم المرفوع وعلامة المفعول أن يصلح أن يعمل في محله ضمير الالة كما لم يتصوب وهنا
لا يصلح أن تقول أمكنت إياهما يصلح أن تقول أمكنتي هما كما قالوه في أمكن المسافر السفر من أن
المسافر منصوب والسفر مرفوع لهذه قولك أمكنتي السفر دون أمكنت السفر انظر الاثنيون في
أثر باب الفاعل ثم إن هذا كرها له لدم ضرر الخروج لغسل الجنبه وأزاله النجاسة وإذا أمكنها
في المسجد فله فعلها منه كان يكون في المسجد ركة ينطس فيها أو أواءه يغسل النجاسة فيه
ثم يقذفه خارجا فان قلت كيف تصور الغسل من الجنبه في المسجد مع أنه يحرم عليه المكث فيه
قلت تصور ذلك في ركة ينطس فيها وهو ماش أو عائم أو يكون عاجزا عن الخروج (قوله لانه
أصون الخ) عليه لعدم ضرر الخروج لذلك مع أمكانه في المسجد أي وإنما يضر الخروج لذلك لأن
الخروج أحفظ لرويته وأحفظ لحرمه المسجد وعبارة الأرض جمع فتح الجواد له التحريم على أي الغسل
الراحم من حدث أو خبث وإن أمكنه فيه لانه أصون لرويته ولحرمه المسجد اه (قوله أو كل
طعام) يحفظ على قضاء حاجته أي ولا يضر الخروج في ذلك لأجل أكل طعام يخرج بالاكل الشرب أدا
وحده الماء في المسجد فلا يخرج لأجله إلا بقضاء منه فيه (قوله لانه سخيما منه) أي لا كل قال
في شرح الرضوي يؤخذ من العلل أن الكلام في مسجد مطرد في نجاسة المختص والمعمور وبه
صرح الأذري اه (قوله وله الوضوء) أي يجوز الوضوء خارج المسجد قال الدردي وقيد في الإيعاب

يجب تجديد النية
ولا يضر الخروج في
اعتكاف نوى تنابعه
كان نوى اعتكاف
أسبوع أو شهر
متتابع وتخرج لقضاء
حاجة ولو بلا شئها
وغسل جنبه وأزاله
نجس وإن أمكنهما
في المسجد لانه
أصون لخروجه
ولحرمه المسجد
طعام لانه سخي
منه في المسجد
الوضوء بعد قضاء
الحاجة تبعاله

الوضوء يكونه واجبا وقال في النهاية واجبا كان أو متدبرا وقوله تبعه أي لتفصا الحاجة (قوله)
 لا الخروج له قصدا أي لا يجوز له الخروج للوضوء استغلا لا بمعنى أنه ينقطع به التتابع نعم ان
 تمدد في المصباح قال شق ويؤخذ من ذلك ان الوضوء في المصباح انما يتقاطر فيه ماؤه لانه
 غير مقصور فلا يحرم ولا يكره ولا يشكل بطرح الماء المستعمل فيه فانه قيل بحرمته وقيل بكرهه
 وهو المختلح لا يتخذ لان طرح ذلك مقصود بخلاف التقاطر من أعضائه الوضوء اه (قوله)
 ولا لغسل مسنون أي ولا يجوز الخروج لغسل مسنون (قوله ولا يضر) أي لا يقطع بتتابع
 الاعتكاف وقوله بعد موضعه أي موضع قضاء الحاجة وغسل الجنابة وإزالة النجاسة وكل الطعام
 فالضمر يعود على الآية المذكورة (قوله إلا ان يكون لذلك) أي العتسكاف الذي أراد
 الخروج لقضاء الحاجة وما عطف عليه وقوله موضع أقرب منه أي من الموضع الذي قضى فيه الحاجة
 أو أغسل أو أزال النجاسة أو كل (قوله أو يغسل البعد) أي أوله يمكن له موضع أقرب منه ولكن
 يغسل بعد الموضع الذي فعل فيه ما ذكره هكذا يفيد صيغة رفيه انه اذا لم يكن له موضع أقرب بفعل
 ذلك في الا بعد ولا يضر وعبارتان جري بياض تدل على انه مع غش العتسكاف موضع أقرب منه
 ونهاه اذا نسي له ارضاء لقضاء الحاجة أولا كل فان تقاضى بعد ما عن المصباح فاقطع طريقه
 مكان أقرب منه لائق به وان كان أصديقه أو كان له داران لم يتقاضى بعدهما أو أحدهما أقرب
 تعين الأقرب في صورتين والاطمئنان به اه وضابط الغسل أن يذهب كثر الوقت المتدور
 في الذهاب إلى الدار كان يكون وقت الاعتكاف وما ذهب ثلثاه يبقى ثلثه (قوله ما لم يكن
 الأقرب بغير لائق به) أي أوله يمكن هناك أقرب أصلا كما عرفت فانه لا يضر حينئذ البعد وان تقاضى
 (قوله ولا يكف الخ) أي ولا يكف اذا خرج لما ذكره الامراع بل يبقى على صفة وطبقه
 المهودوقان تأني أكثر من ذلك بسط تتابعه كما في زيادة الرضة (قوله وله صلاة على جنازة الخ)
 يعني على غيره وجعلنا كرساة على جنازة وله أعضاء تدعى بوضوء زيارة فادعوا تعدد كل منها
 ما لم يعدل عن طريقه في الكل ولم يطل وقوفه في الآخرين ولم ينتظرها في الأولى فان عدل عن طريقه
 في الكل أو طال وقوفه في الآخرين أو انتظرها في الأولى خ وفي الجبري ما نهى عنه قوله ولو عاد مرة
 في طريقه ما خ صنيعة يقتضي أن الخروج ابتداء لعاد مرة بوضوء قطع التتابع ومثله الخروج
 للصلاة على الجنابة وهو كذلك وقوله ان لم ينتظر أي صلاة الجنابة فان انتظر ضحك عقلت (قوله)
 ويخرج جواز الخ) هذا مفروض في المذور والتتابع كاصح به الفقهاء ففاعل يخرج يعود على
 نادر الاعتكاف المعام من المقام اما غير المذور فغيره والخروج منه مطلقا الاستثناء وغيره وان
 كان يقطع التتابع كما سيصح به وحاصل الكلام على هذه المسئلة انه اذا شرط نادر الاعتكاف
 متتابعاً والخروج من المصباح لما رخصه من الاعتكاف في الشرط ثم ان عين شيا
 لم يتجاوز ولا يخرج والخروج لكل غرض ولو دبر ما بما كلفه أمير بخلاف ما اذا شرط الخروج
 لا لأمره كان قال إلا ان يبذل في الخروج أو شرطه لما رخصه من كسرة أو غير مقصود كسرة أو
 منافي للاعتكاف كجماع فانه لا يصح شرطه في هذه الأمور الأربعة بل لا ينبغي تقديره ما رخصه
 اذا كان المتناهي لا يقطع التتابع كمن لا يتناول المنة عنه بالفايض شرط الخروج له ثم من الخروج
 لما شرطه ان كان في نذر مطلق كمن شرطه جوا بالتفصيل المند أو في نذر معين كمن شرطه
 فلا يلزمه قضاء لانه لم ينذره (قوله لما استثناء) متعلق بخرج أي يخرج للنهي الذي استثناءه
 أي في نذره كان قال الله على نذر ان اعتكف شهر امتنابا بشرط انه اذا بدا إلى غرض أخر جلاجه
 وقوله من غرض بيان لما يشترط فيه ان يكون مباحا مقصودا غير منافي للاعتكاف كما عرفت (قوله)
 كلفه أمير أي لاجبة اقتضت خروجه للقائه لاجرة الفسخ عليه اه ع (قوله او)

لا الخروج له قصدا
 ولا لغسل مسنون
 ولا يضر بعد موضعه
 إلا ان يكون لذلك
 موضع أقرب منه
 أو يغسل البعد بغير
 ما لم يكن الأقرب بغير
 لائق به ولا يكف
 الشيء على غير صيغته
 وله صلاة على جنازة
 ان لم ينتظر ويخرج
 جوازا في اعتكاف
 متتابع لما استثناءه
 من غرض دنسوى
 كلفه أمير او

أُتِرِي (مُعْطَوْفٌ عَلَى دِينِي أَيْ أَوْعِضُ أَتُرِي) (قَوْلُهُ كَوْضُوهُ) تَجَسُّمُ لِلْأَتُرِي (قَوْلُهُ
وَعَسَلُ مَسْنُونٍ) فَيَسِدُهُ لِأَنَّهُ رَاجِعٌ بِجَوَازِهِ لِلخُرُوجِ مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ كَأَمْرٍ (قَوْلُهُ وَيُطْلَى) أَيْ
الاعْتِكَافُ مُطْلَقًا مِمَّنْ نَوَّاهُ كَانَ أَوْ مَنَدُوهُ أَوْ طَافَ بِمَا يُطْلَى بِهِ تَسْعَةُ أَشْيَاءَ كَرَمَتْهَا الْمُؤَلَّفَاتُ شَيْئَيْنِ
وَهُمَا الْجَمَاعُ وَلَا الرَّابِيعُ طَبَقٌ سَبْعَةٌ وَهِيَ السَّكْرُ التَّعَدِيَّةُ وَالرَّدُّ وَالْجِيْشُ إِذَا كَانَتْ مَعْدَةً
الاعْتِكَافُ خَلُوعُهُ نَالِيًا تَحْمِصَةُ عَشْرِ رِيَاءَاتٍ لِلنَّفَاسِ وَالْخُرُوجِ مِنْ غَيْرِ عَذْوٍ وَالْخُرُوجُ
لَا اسْتِغْنَاءَ عَنْهُ بِتَبَيُّنٍ بِأَفْرَاقِهِ كَذَا خُرُوجُ اسْتِغْنَاءٍ عَلَى مَا طَلَى بِهِ الْخُرُوجُ لَعَدَّةً بِأَخْيَارِهَا كَانَ
طَلَى الطَّلَاقُ عَلَى مَشِيئَتِهَا فَقَالَتْ وَهِيَ مَعْتَرَفَةٌ بِشَيْءٍ أَوْ خَالِغَتُهُ عَلَى مَا لَقِيَ طَرَأَ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ عَلَى
الاعْتِكَافِ الْمُنْفُورِ الْمَقْدِمِ وَالْمَتَابِعِ أَوِ الْمَقْدِمِ بِالْمَتَابِعِ أَوِ الْمَطْلُوقِ الَّذِي يُقَدِّمُ شَيْئًا
أَصْلًا بِطَلَى فِي الْجَمْعِ لَكِنْ مَعْنَى الْبَطْلَانِ فِي الْأَوَّلِ أَنَّهُ يَخْرُجُ مِنْهُ وَيُجِبُ عَلَيْهِ الِاسْتِثْنَاءُ وَأَنَّ أَتَبَّ
عَلَى مَا مَضَى فِي غَيْرِ الرَّدِّ وَمَعْنَاهُ فِي الثَّانِي أَنَّ زَمَنَ ذَلِكَ لَا يَحْصِي مِنَ الْعَتِكَافِ فَإِذَا زَالَ ذَلِكَ جَدَّدَ
التَّيَقُّنَ عَلَى مَا مَضَى وَمَعْنَاهُ فِي الثَّالِثِ أَنَّهُ تَطْلَعُ اسْفَرَارُهُ وَدَوَامُهُ وَلَا يَنْبَغُ لَهُ تَجَدُّدٌ يَتَوَقَّعُ مَا مَضَى
مَعْتَبَرُهُ وَيُحْصَلُ بِهِ الْعَتِكَافُ وَقَدْ نَظَّمُ هَذِهِ التَّسْعَةَ مَدَّ بِقَوْلِهِ

وطه وانزال وسكر رده • حصن نفاس لاعتكاف مفسده
نروجه من مسيد وما عذره • كذلك لاستغنا عقوبة المقر
وبخروجه اعتكافه بطل • بأحد حق يافتى به مطلق

أَفَادَ ذَلِكَ كُلَّهُ الْجَعْرِيُّ وَيَمَّا يُطْلَى بِهِ الْعَتِكَافُ أَيْضًا غَيْرُ هَذِهِ التَّسْعَةِ الْجَنُونَ وَالْأَعْمَاسُ طَرَأَ بِسَبَبٍ
تَعَدَّى بِهِ لَهَا مَا حُدِّدَ كَالسَّكْرِ أَمَّا إِذَا طَرَأَ سَبَبٌ تَعَدَّى بِهِ وَلَا يَقْطَعُ مَا بِهِ أَنْ يَخْرُجَ كُلُّ مَنْ هُجِمَ مِنْ
السَّجْدَةِ أَوْ خَرَجَ وَلَمْ يَكُنْ حِفْظُهُ فِيهِ أَوْ امْكُنْ لَكِنْ مُشَقَّةٌ لِخِلَافِهَا إِذَا خَرَجَ مِنَ السَّجْدَةِ وَقَدْ امْكُنْ
حِفْظُهُ بِهِ لِمَا شَمِعَ عَلَى مَا قَضَاهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ وَغَيْرِهَا إِذَا عَنَى فِي إِجْرَائِهِ (قَوْلُهُ جَمَاعُ) أَيْ
مِنْ وَأَضَمَّ غَدَامَ الْعِلْمِ وَالْإِخْتِيَارِ مَا تَشْتَرِي بِهِ وَطَوَّاهُ رَأْمَاتُوهُ بِأَحَدٍ فِيهِ لَا خُفَّالَ زِيَادَتُهُ
وَكَذَا النَّاسِ وَالْجَاهِلُ وَالْمَكْرُوفُ فِي الصُّورِ (قَوْلُهُ إِنْ اسْتِثْنَاهُ) غَايَةُ فِي الْبَطْلَانِ أَيْ يَطْلَى بِهِ وَأَنَّ
اسْتِثْنَاءَهُ النَّاذِرُ فِي نَذَرِهِ أَمَّا أَنْ يَمُنَّ بِالْعِبَادَةِ (قَوْلُهُ أَوْ كَانَ) أَيْ بِجَمَاعٍ وَهُوَ عَطْفٌ عَلَى الْغَايَةِ
فَهُوَ غَايَةُ أَيْضًا فِي الْبَطْلَانِ أَيْ يَطْلَى بِالْجَمَاعِ وَأَنَّ كَانَ وَقَعَ فِي طَرِيقِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ الَّتِي تَخْرُجُ مِنْ
السَّجْدَةِ لِأَحْلَاهَا (قَوْلُهُ وَإِلَّا مَنَى) عَطْفٌ عَلَى جَمَاعٍ أَيْ يَطْلَى أَيْضًا بِالْمَنَى وَقَوْلُهُ بِمُتَابِعَةٍ
شَهْوَةٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِالرَّأْيِ أَيْ بِالْبَسَبِّ بِمُتَابِعَةٍ حَاصِلَةٍ مِنْ شَهْوَةٍ تَخْرُجُ بِالْمُتَابِعَةِ مَا إِذَا انْطَرَقَ وَتَفَكَّرَ فَاثَرُ
فَلَا يَطْلَى بِهِ وَشَهْوَتُهُمَا ذَاتُ شَرٍّ لِأَشْهَوَةٍ كَانَ قَبْلَ قَصْدِ الْكَرَامِ أَوِ الشَّقَةِ أَوْ بِلَا قَصْدٍ فَارْتَدَّ
يَطْلَى بِهِ وَالِاسْتِثْنَاءُ وَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بِمُتَابِعَةٍ كَالْمُتَابِعَةِ بِشَهْوَةٍ فَإِنَّ ارْتَدَّ يَطْلَى وَالْأَمْلَاءُ وَاعْلَمْ أَنَّ الْوَطْءَ
وَالْمُتَابِعَةَ حَرَامٌ فِي الْمَسْجِدِ مُطْلَقًا وَلَوْ مِنْ غَيْرِ مَعْتَكِفٍ وَكَذَا حَارَجُهُ فِي الْعَتِكَافِ الْوَاجِبِ
دُونَ الْمَسْجِدِ لِجَوَازِ طَعْمِهِ (قَوْلُهُ كَقَبْلِهِ) أَيْ مِنْ غَيْرِ حَائِلٍ وَمَعَ شَهْوَةٍ وَتَقْبِيلِ الْعِبَادَةِ بِشَهْوَةٍ
(قَوْلُهُ وَلَمْ يَمُتَّكَفِ الْخُرُوجُ مِنَ التَّطَوُّعِ) أَيْ وَلَوْ قَبْلَهُ مَعْدَةً وَقَوْلُهُ لِمَا عَادَ تَرِيضُ أَيْ كَتَبْتِيبِ
جَنَازَةٍ (قَوْلُهُ وَهَلْ هُوَ) أَيْ الْخُرُوجُ لِمَا عَادَ تَرِيضُ وَقَوْلُهُ أَفْضَلُ أَيْ مِنْ إِدَامَةِ الْعَتِكَافِ
وَقَوْلُهُ أَوْ سَوَاءُ أَيْ وَهِيَ مِثْلُهَا لِأَنَّهَا طَاعَتَانِ مُتَدَوِّبَتَانِ وَهِيَ عِبَارَةُ الْخَطْبِ وَهِيَ الْأَفْضَلُ لِلْمُعْطَوْفِ
بِالْعَتِكَافِ الْخُرُوجُ لِمَا عَادَ تَرِيضُ أَوْ دَوَامِ الْعَتِكَافِ فَإِنَّ الْأَحْبَابَ هِيَ سَوَاءُ وَقَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ
أَنَّ الْخُرُوجَ لِمَا عَادَ تَرِيضُ لَأَنَّ النَّاسَ عَلَى التَّسْوِيَةِ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ لَا يَكُنْ يَخْتَلِفُ ذَلِكَ وَكَانَ أَعْدَاكَ تَطَوُّعًا
وَقَالَ الْقَلْتَنِيُّ يَنْبَغُ أَنْ يَكُونَ تَوْضِيعُ التَّسْوِيَةِ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ لَا يَكُنْ يَخْتَلِفُ ذَلِكَ وَكَانَ أَعْدَاكَ تَطَوُّعًا
وَالْجَبْرَانُ يَنْظُرَانِ الْخُرُوجَ لِمَا عَادَ تَرِيضُ أَفْضَلُ لِأَنَّهَا طَاعَتَانِ مُتَدَوِّبَتَانِ وَهِيَ عِبَارَةُ الْخَطْبِ وَهِيَ الْأَفْضَلُ لِلْمُعْطَوْفِ
مَصْرُوعٌ بِذَلِكَ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ وَكَتَبَ الْجَعْرِيُّ قَوْلَهُ الْأَخْيَارُ أَيْ غَيْرَ الْأَصْدِقَاءِ وَغَيْرَ الْجَبْرَانِ

أُتِرِي كَوْضُوهُ
وَعَسَلُ مَسْنُونٍ
وَعِبَادَةُ مَرِيضٍ
وَعَزَّةٌ مَصَابِيحُ زِيَارَةٍ
فَادَمَ مِنْ سَفَرٍ وَيُطْلَى
بِجَمَاعٍ وَإِنْ اسْتِثْنَاهُ
أَوْ كَانَ فِي طَرِيقِ قَضَاءِ
الْحَاجَةِ وَإِلَّا مَنَى
بِمُتَابِعَةٍ بِشَهْوَةٍ
كَقَبْلِهِ وَلَمْ يَمُتَّكَفِ
الْخُرُوجُ مِنَ التَّطَوُّعِ
لِمَا عَادَ تَرِيضُ
وَهَلْ هُوَ أَفْضَلُ أَوْ
تَرَكَهُ أَوْ سَوَاءُ وَجَوَّهْ
وَالْأَوَجُّهُ كَمَا بَيَّنَّتُ
الْقَلْتَنِيُّ أَنَّ الْخُرُوجَ
لِمَا عَادَ تَرِيضُ حَرَامٌ
وَصَدِيقُ أَفْضَلُ

بأن يسلم ما بعد مكتبه أيضاً قوله وهذا هو الظاهر وهو العبد فان لم يوج من الاعتكاف في هذا
منسوب وقوله غير منسوب والوجه ان يقال راعى ما هو أكثر ما يمتنع من قول اه (قوله)
واختار ان الصلاح (ترك) أى ترك الخروج لما ذكر (قوله) لا تصلى الله عليه وسلم الخ) تعليل
لاختيار ان الصلاح ما ذكر وقوله ولم يخرج لذلك أى لقعوده مرض (قوله) يبطل ثواب الاعتكاف)
أى وأما نفس الاعتكاف فلا يبطل (قوله) بستم أو غيبة) أى أو نحوهما من كل محرم ككذب وغيبة
أما الكلام المباح فلا يبطل ثواب الاعتكاف نعم ينبغي تجنبه والاشتغال بالذكر والقراءة والصلاة
على سيدنا محمد وآل عنتان لأن الكلام المباح في المسجد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب نص
على ذلك الشننوفى في حاشيته على مختصر ابن أبي جرة وعصاه قال في المختصر ونهى الناس عن
الجلوس في المسجد للحدث في أمر الدنيا وقد ورد أن الكلام في المسجد يفرد ذكر الله تعالى يا كل
الحسنات كما تأكل كل النار الحطب ورداً ضاحكاً عليه الصلاة والسلام أنه قال إذا قى الرجل المسجد
فأكثر الكلام يقول الأمانة أسكت يا ول الله فان زافقة ول أسكت يا بغض الله تعالى فان زاد
فتقول أسكت عليك لعنة الله اه (حاشية) نسأل الله حسن الختام بين المعتكف للصوم الاعتكاف
والخروج من خلاف من أوجبه ولا يضر الفطر بل يضر اعتكاف الليل وحده فليس المعتكف أن
سيدنا عمر رضى الله عنه قال يا رسول الله اني نذرت أن أعكف ليلة في الجاهلية قال أوفى بتذكرك
فأعتكف ليلة ونظراً من ليس على المعتكف صيام إلا أن يجمع له على نفسه ولا يضر في الاعتكاف
التطيب والتزين باغتسال وقص شارب وليس ثياب حسنة ونحو ذلك من دواعي الجماع لا يملك بثقل
أنه صلى الله عليه وسلم تركه ولا أمر تركه والأصل بقاؤه على الإباحة وله أن يتزوج ويزوج ولا
تكره العتاق في المسجد كالمطبخة والكتبة ما لم يكثر منها فإن أكرهتها كرهت طهرتها لا كرامة
الماء فلا يكره إلا كثرتها لأنها مطهرة كعظيم العلم وله أن يأكل ويشرب ويغسل يديه فيمان كانت
أرضه ترابية نشر بالماء والأحرار للتقذر والأولى أن يأكل في حفرة أو نحوها وأن يغسل يديه في طشت
أو نحوه ليكون أنظف للمسجد ولا سبحانه وتعالى أعلم

• (فصل في صوم التطوع) •

أى في بيان حكمه وهو الاستحباب وكان الانسب ذكره قبل الاعتكاف كما صنع غيره وأعلم ان صوم
التطوع ثلاثة أقسام قسم يشكر ويشكر السنة كصوم يوم عرفة وعاشوراء وناسواؤه وقسم
يشكر ويشكر الأسبوع كالاثنتين والخميس وقسم يشكر ويشكر الأشهر كالأيام البيض كما يعلم
من كلامه والتطوع مرعا التقرب إلى الله تعالى بما ليس بفرض من العبادات والصوم من أبلغ
الاشياق في رياضة النفس وكسر الشهوة واستئثار القلب وتأديب الجوارح وتقويمها وتنشيطها
لعبادة وفيه الثواب العظيم والجزاء الكريم الذي لا نهاية له والصائم فرحان فرحة عند افطاره
وفرحة عند لقاء به وتلطف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك ومن أجل هذا الحلو
وهو كانه عند الله كره الاستيكاك للصائم بعد الزوال حتى يطر كانه لم (قوله) أى الصوم وقوله
من الفضائل بيان ما تقدم عليها وقوله والتمتية صدر بمعنى الثواب وفي حاشية المجلد ٢ لآعن
المصنف ما نصه المتوبة فيها تولى أن أحدهما ان وزنها مقولة والأصل منو وثوابه فنقلت اللفظة
على أن الأولى فنقلت إلى الساكن قبلها فالتقى ساكن فأنفأ وأولهما الذى هو عين الكلمة نصار
منوثة على وزن • مقولة كمنوثة وقد صارت صادرة على مقول كلمة قول فهمى • مصدر نزل ذلك
الواحدى والثانى انها مفعلة ضم العين وانقلت اللفظة منها إلى التاء اه (قوله) ومن ثم أضافه
أى ومن أجل أن له من الفضائل الخ • أضافه الله إليه في الحديث القدسي قال كل عمل ابن آدم له إلا
الصوم فإنه لى وأنا أجرى به يدع طعامه وشرابه من أجل وأخلفه في معنى تخصيصه كونه على

واختار ان الصلاح
الترك لأنه صلى الله
عليه وسلم كان
يعتكف ولم يخرج
فذلك • مهمة • قال
في الأنوار يبطل
ثواب الاعتكاف
بشم أو غيبة أو كل
صوم
• (فصل في صوم
التطوع) • وله من
الفضائل والتمتية
مألا يخصه إلا الله
تعالى ومن ثم أضافه
تعالى إليه دون غيره
من العبادات فقال
كل عمل ابن آدم له إلا
الصوم فإنه لى وأنا
أجرى به وفى الحديثين
من صام يوما

أقول تريد على تحسين منها كقوله هـ ذكر كونه بعد عن الرباعين غيره ومنها ما نقل عن سفيان بن
 عيينة أن يوم القيامة تتعلق خصماء المرء جميع أعماله إلا الصوم فإنه لا سيل لهم عليه فإنه إذا لم يبق
 إلا الصوم بمسألة الله تعالى ما بقى من العالم ويدخله بالصوم الجنة وهذا مردود والعجم نقل
 الغزاليه كسائر الأعمال وفي الجعفي ومصاره عبد البر نصها في الحديث القدسي وهو قوله كل عمل
 الخ وإضافته تعالى إليه إضافة تترى وتكريم كقوله تعالى ناقة الله مع أن العالم كله وقيل
 لأنه لم يعد غيره فلم تعظم الكفاريه صر من الأصهار معبوداتهم بالصيام وإن كانوا يعظمونهم
 بصورة الصلاة واليهود وغيرهما وقيل لأن الصيام بعيد عن الربا فإنه بخلاف الصلاة والغزو
 وغير ذلك من العبادات الظاهرة وقيل لأن الاستغناء عن الطعام وغيره من الشهوات من صفات
 الرب فلما قرب الصائم إليها يوافق صفاته إضافة إليه اهـ بخلاف (قوله في سبيل الله) أي في
 الجهاد كما هو الغالب في إطلاقه وقال عـ ش يمكن جعل سبيل الله على الطريق الموصل إليه إن
 يخص في صومه وإن لم يكن في جهاد وهذا المعنى يطلق عليه سبيل الله كثيرا وإن كان خلاف
 الغالب اهـ وفي شرح مسلم للنووي هو أي الصوم في الجهاد محمول على من لا يتضرر ولا يقوت به
 حقا ولا يتحمل به قتاله ولا يفرض من مهمات غزو اهـ (قوله بأعاده الله وجهه) أي ذاته وقوله سبعين
 خر بقاى ما عاها فاطق الجزم وأراد الكل خص الحر بباله كـ لأنه لا عدل أيام السنة والمراد أنه بعد
 عن النجوم مسافة وقد رتب لمع زمين سبعه أسبعين سنة (قوله بسن متأ كذا) أي سنتمسا كذا
 فـ كذا مسافة لمصدر محذوف (قوله صوم يوم عرفة) قال عـ ش وورد في بعض الأحاديث أن
 الوحوش في البادية تصوم حتى إن بعضهم أخذ نجا وذهب به إلى البادية وراه نحو الوحوش
 فأقبلت عليه ولم تأكل وصارت تنظر إلى الشمس وتظر إلى الله حتى غربت الشمس أقبلت إليه من
 كل ناحية اهـ (قوله لغير حاج) أي وغير مسافر وغير مريض بأن يكون قويا مقبلا أما الحاج فلا
 يس له صومه بل بس له فطره وإن كان ذوقا بالالتزام وليتقوى على الدعاء من ثم بسن صومه لحاج غير
 مسافر بأن كان وطنه قريسا من عرفة ونوى الحج وهو في وطنه وأخر الوقوف إلى الليل وأما المسافر
 والمريض بسن لهما فطره لكن أن أحدهما الصوم أي أنهما كافي التخفة (قوله لانه) أي صوم
 يوم عرفة وقوله بكفر السنة الخ أي ذنبه بالحاصلة فيها (قوله كافي خبر مسلم) لفظة صام يوم عرفة
 أحسب أن بكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده وقوله احتسب فإن بعضهم هو بلفظ المضارع
 وخبره عما أتى النبي صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم بلفظ الماضي وضميره ما أتى إلى الصوم وقوله
 بعد وقوله السنة التي قبله أي قبل يوم عرفة والمراد بها السنة التي تم بفرغ شهره وقوله والسنة التي
 بعده أي بعد يوم عرفة والمراد بها السنة التي أولها الحرم الذي يلي الشهر المذكور إذا خطب
 الشريحي محمول على عرف الشراع وفي تفسير هذه السنة إشارة إلى أنه لا يؤتم بها في ذلك بشرى وقد
 نقل ذلك المدايني عن ابن عباس وعبارته فائدة قال ابن عباس رضي الله عنهما وهذا بشرى بعبادة
 سنة مستقبله لمن صامه الله هو صلى الله عليه وسلم بشر بكمالاته ما دل أصنامته على الحياة فيها فهو صلى
 الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى هو الأولي بوحى اهـ وورد أيضا عن ابن عمر رضي الله عنهما من
 صام يوم عرفة غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر (قوله وهو) أي يوم عرفة (قوله والاحوط صوم
 الثامن) أي لا بد مما يكون هو التاسع في الواقع (قوله مع عرفة) أي مع صوم يومه (قوله والمكفر
 الضائر) قال الكردى اعتمد الشراح في كسبه وأما المجالز الملى فإنه ذكر كلام الإمام بم كلام
 مجلى في الرد على الإمام ثم كلام ابن المنذر لغيره دخلا في ما قاله الإمام وسكت عليه كذا في وقته
 ولهذا ما لا يقلو في حوائش الحلى عهه ابن المنذر في الكبار أيضا ومشى عليه صاحب النظار
 وقال التخصيص بالبعثات تحكيم وما إلى الله سبحانه الرملى في شرحه اهـ والذي يظهر أن ما صرح

في سبيل الله بأحد
 الله وجهه عن الذاد
 سبعين خر بها
 (سن) متأ كذا
 (صوم يوم عرفة)
 لغير حاجة لانه بكفر
 السنة التي هو ذنبها
 والتي بعد ما كافي
 خبر مسلم وهو تاسع
 ذي الحجة والاحوط
 صوم الزامن مع
 عرفة والمكفر
 الضائر التي
 لا تتعلق بحق الأدي
 إذا الكبار لا بكفرها
 إلا التوبة الصالحة
 وحقوق الأدي
 متوقفة على رضاه
 فإن لم تكن له صفات
 زيد

الاحاديث فيه بان شرط التكبير نيراجته نال الكفاية لاشبهه في هدم تكفيره السكاكر وما صرح
 الاحاديث فيه بانه يكفر الكافر لا بد في التوقف فيه بانه يكفر ما بعد تصريح الشرع به و يتيق
 الكلام فيما اطلقت الاحاديث التكفيرية وملكت في الاصل الى ان الاطلاق يشمل الكافر والفضل
 واسع اهية عن حلف (قوله) وبنا كد صوم الثانية قبله) اي يوم عرفته قبله تكون الثامن
 مطلوب بامن جهتين جهة الاحتياط العرفية وجهة دخوله في العشر غير المدرك ان صوم يوم عرفة
 مطلوب ايضا من جهتين كونه من عشر ذي الحجة وكونه يوم عرفة (قوله الخبر اجمع فيها) اي الثانية
 اي صومها مع صوم يوم عرفة وذلك لخبره انه صلى الله عليه وسلم قال ما من ايام احب الى الله ان
 يتعبد له فيها من عشر ذي الحجة يعبد صيام كل يوم منها بصيام سنة وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة
 القدر ورد ايضا انه صلى الله عليه وسلم كان يصوم تسع ذي الحجة وقوله المقتضى الخ في الكردى
 الراجع ان عشر رمضان الاخير افضل من عشر ذي الحجة الا يوم عرفة اه (قوله ويوم عاشوراء) بالمد
 معطوف على يوم عرفة اي وبسن متا كدا صوم يوم عاشوراء لقوله صلى الله عليه وسلم فيه احتسب
 على انه ان يكفر السنة التي قبله وانما لم يحسب صومه للاخبار الدالة بالامر بصومه لخبر المتقدمين ان
 هذا اليوم يوم عاشوراء لم يكتب عليه كيامه من شهادة فليصوم ومن شاء فليطع وجماوا الاخبار الواردة
 بالامر بصومه على تا كدا لاشهاد (قوله) الحكمة في كون صوم يوم عرفة بستين وعاشوراء
 بسنة ان عرفة يوم محمدي يعني ان عرفة مختصة بامة محمد صلى الله عليه وسلم وعاشوراء موسوي
 وينسبنا محمد افضل الانبياء صلوات الله عليهم اجمعين فكان يومه بستين اه معني (قوله وهو) اي
 عاشوراء وقوله عاشوراء المحرم اي اليوم العاشر منه (قوله لا يكفر السنة الماضية) على تسنية صومه
 (قوله كما في مسلم) اي في رواية مسلم وقد علمنا آتفا (قوله وتاسوعاء) بالمد ايضا وهو معطوف على
 عاشوراء اي وبسن صوم يوم تاسوعاء (قوله وهو) اي تاسوعاء وقوله تاسعة اي المحرم (قوله الخبر
 مسلم) دليل لتسنية صوم تاسوعاء وقوله الى قابل اي الى عام قابل وهو مصروف كما هو ظاهر وقوله فأت
 أي النبي صلى الله عليه وسلم وقوله قبله اي قبل محي وتاسوعاء العام القابل (قوله والحكمة) اي
 في صوم يوم التاسع مع العاشر مخالفة اليهود اي فاتهم بصوم يوم العاشر فقط فخالفهم وصوم يوم التاسع
 معه والحكمة ايضا الاحتياط لاحتمال الغلط في اول الشهر والاحتراز من افراد الصوم كما في يوم
 الجمعة شرح الر وض قال في النهاية وظاهر ما ذكر من تشبيهه بيوم الجمعة انه يكفر افراده لكن في الام
 لا بأس بافراده اه (قوله ومن ثم) اي ومن أجل ان الحكمة الخ (قوله لن لم يصمه) اي التاسع (قوله
 بل وان صامه) أي بل بسن صام الحادي عشر وان صام التاسع (قوله لخبره) اي لور وخبر في
 صيام الحادي عشر مع ما قبله من صيام العاشر والتاسع وهو مبار واه الامام اجد صومه ويوم عاشوراء
 وخالفوا اليهود وصوموا قبله ويوما بعده يوماء كره في شرح الر وض ذكر فيه ايضا ان الشافعي
 نص في الام والامام على استحباب صوم الثلاثة وثقله عنه الشيخ ابو حامد وغير اه (قوله لا بأس ان
 يفرده) اي لا بأس ان يصوم العاشر وحده (قوله واما احاديث الاكتمال الخ) في النفقات النبوية
 في الفضائل العاشرية لا للشيخ العدوي مانعه قال العلامة الاجهري اما حديث الكحل فقال
 الحاكم انه منكر وقال ابن حجر اه موضوع بل قال بعض الحنفية ان الاكتمال يوم عاشوراء
 لما صار علامة لبعض آل البيت وجرت به قال وقال العلامة صاحب جمع الغالبات بذكره
 الكحل يوم عاشوراء لان يزيد ابن زياد اكتمل ليد الحسين ه هذا اليوم وقل بالاكتمال ثر اعينها
 بده قال العلامة الاجهري وله فسالت بعض ائمة الحديث والفقه عن الكحل وطبخ الجوب
 وليس الجند واطهار السر ورق قال لم يرد فيه حديث صحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد
 من الصحابة ولا عن اصحابه أحد من ائمة المسلمين وكذا ما قيل انه من اكتمل يومه لم يرم ذلك العام

حسنة وبنا كد
 صوم الثانية قبله
 الخبر الصحيح فيها
 المقتضى لافضلانية
 عشرها على عشر
 رمضان الاخير
 (و) يوم عاشوراء
 وهو عاشوراء المحرم لانه
 يكفر السنة الماضية
 كما في مسلم (وتاسوعاء)
 وهو تاسعة لمحرم
 مسلم لن بقيت الى
 قابل لا صوم التاسع
 فأت قبله والحكمة
 مخالفة اليهود ومن
 شمس لن لم يصمه
 صوم الحادي عشر
 بل وان صامه لخبر
 فيه وفي الام لا بأس
 أن يفرده واما احاديث
 الاكتمال والغسل
 والتطيب في يوم
 عاشوراء فمن وضع
 الكذابين

٧ قوله وأخرج نوحاً من السفينة وذلك أن نوحاً عليه السلام لما نزل من السفينة هودون معه شاكراً الموحى وقد فرغت
 أن وادهم فأمرهم أن يأبوا بفضل أزواجهم فاجعلوا نصف حنطة وهذا يكف عدس وهذا يكف فول وهذا يكف حب إلى أن
 بلغت سبع حبوب وكان يوم عاشوراء فبقي نوحاً عليه السلام فاجعلوا سبع حبوب كان نوحاً عليه السلام فذلك قوله
 تعالى قيل يا نوح اهبط بسلام منا وبركات عليك وعلى أمم ممن معك وكان ذلك الأول (٢٦٧) طالع طلع على وجه الأرض بعد

المطوفات فاتخذ
 الناس سنة يوم
 عاشوراء وفيه أبو
 عظيم بن يفعل ذلك
 ويطعم الفقراء

والمساكين اه من
 الرض الفائق ومما
 يرمى بها فاقان حجر

فما يطبخ من الحبوب
 في يوم عاشوراء سبع
 تمر سحر ورزقهم ما ش

وعدس * وجص
 ولوبيا والفول * هذا
 هو الصحيح والمقول

وقال في فتح الساري
 كلمات من قالها في يوم
 عاشوراء لم يمت قلبه

وهي سبحان الله مله
 الميزان ومنتهى العلم
 ومبلغ الرضا وزنة

العرش والمحمد لله
 مل الميزان ومنتهى
 العلم ومبلغ الرضا

وزنة العرش والله
 أكبر مل الميزان
 ومنتهى العلم ومبلغ

الرضا وزنة العرش
 لا ملها ولا ملها من
 الله الألبه سبحان

الله عدد الشفع والوتر
 وعدد كلمات الله
 التامات كلها والحمد

ومن اغتسل يومه لم يمرض كذلك قال وما حصة انه ما ورد من فعل عشر خصال يوم عاشوراء لم يمرض
 فيها الاحديث الصيام والتسعة على البالي وأما باقي الخصال التسعة فمما هو ضعيف ومنها ما هو
 متكرر وقد عدها بعضهم ثلث عشر ثلثه وهي الصلاة والصوم وصلة الرحم والصدقة
 والاغتسال والاكفال وزيادة ما هو صاغر بعض ومصر رأس اليتيم والتسعة على العيال وتعليم
 الاغفار وقرائة سورة الاخلاص ألف مرة وتعلمها بعضهم فقال

في يوم عاشوراء عشر تصصل * بها اثنتان ولم اغتسل تغل
 صم صم صم زرعاً لماعوا اكفل * رأس اليتيم اسمع تصدق واغتسل
 وسع على العيال قلم غفرا * وسورة الاخلاص قل الغافل

ـ (فائدة) * من أتى قبر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل
 افترض على بني اسرائيل صوم يوم في السنة وهو يوم عاشوراء وهو اليوم العاشر من المحرم فمضوا
 وسوا على الجبال فبقي فانه من وسع قلبه على له واهله من ماله وسع الله عليه سائر سنته فصوموه

فانه اليوم الذي تال الله فيه على آدم فأصبح صغيراً ورفع فيه ادريس مكاناً علياً ٧ وأخرج نوحاً
 من السفينة ونحى ابراهيم من النار وأمر الله فيه التوراة على موسى وأخرج فيه يوسف من السجن

وردفه على يعقوب بنصره وفيه مكشف الضرعن أبوب وفيه أخرج يونس من بطن الحوت وفيه
 فلق البحر لبني اسرائيل وفيه غفر لداود * وفيه أعطى الله الملك لاسماعيل وفي هذا اليوم غفر

لمحمد صلى الله عليه وسلم ما تقدم من ذنبه وما تأخر وهو أول يوم خلق الله فيه الدنيا وأول يوم نزل فيه
 المطر من السماء يوم عاشوراء وأول زجة نزلت إلى الأرض يوم عاشوراء فمن صام يوم عاشوراء

فكأنما صام الدهر كله وهو صوم الانبياء ومن أحيا ليلة عاشوراء العباد فكلما عاها عبد الله
 تعالى مثل عادة أهل السموات السبع ومن صلى فيه أربع ركعات قرأ في كل ركعة الحمد لله مرة

وقل هوالة أحد احدى وخمسين مرة غفر الله له ذنوبه خمسين عاماً ومن سقى في يوم عاشوراء شربة
 ماء سقاها الله يوم العطش الا كبركاً سالم نظماً بعد ما أبدا وكأنا لم يعص الله طرفه عين ومن

تصدق فيه بصدقة فكأنما لم ير دساقلاً وقد ومن اغتسل وتطهر يوم عاشوراء لم يمرض في سنته
 الا مرض الموت ومن مسح فيه على رأسه يقيم أو احسن اليه فكأنما أحسن الى أيتام ولد آدم كلهم

ومن عاهد يضاف يوم عاشوراء فكأنما عاهد منى أولاد آدم كلهم وهو اليوم الذي خلق الله فيه
 العرش والروح والنفوس وهو اليوم الذي خلق الله فيه جبريل ورفيع فيه بدى وهو اليوم الذي تقوم

فيه الساعة * (فائدة أخرى) * رويان فقيراً كان له خيال في يوم عاشوراء فاعطاه ما هو عليه له صاماً
 ولم يكن عندهم شيء يبيطون على شيء يظرون عليه فلم يجدوا شيئاً فدخل سوق الصرف فربى

رجلاً من بني قنبر في ذكاته الطوع المتفق سكب عليهم أكوام الذهب والفضة فقدم اليه
 وسلم عليه وقال له يا سيدى انفق اهل ان تفرق درهما واحداً اشترى به فطور العيال وأعدوا لك في

له عدد الشفع والوتر وعدد كلمات الله التامات كه والدا كبر عدد شفع والوتر وعدد كلمات الله التامات كلها أسألك
 السلامة رحمتك يا رحيم ارجو ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد
 لله رب العالمين اه وقال الاحقرى ان من قال يوم عاشوراء بحسبي الله ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير سبعين مرة كفاه
 الله تعالى شرف ذلك العام وبالله التوفيق اه

قصده في درهم واحد لا يطر به على الخرد في خاتمو قلت له ادعوك في هذا اليوم فقال اليهودي وما هذا اليوم فقال الفقير هذا يوم عاشوراء وذكر له بعض فضائله فقال له اليهودي عشر دراهم وقال له خذ هذه وانفقها على عيالك اكراما لهذا اليوم فبقي الفقير وقد انشراح لذلك ووسع على اهل النفقة فلما كان الليل رأى الصبر في السطى في المنام كأن القيامة قد قامت وقد اشتد العطش والكرب فنظر فإذا قصر من الزاوة بيضاء اواباه من الباقوت الاجر فرفع رأسه وقال يا اهل هذا القصر استقوني شربا فمناخودى هذا القصر كان قصرا بالامس فلما ردت ذلك الفقير مكسورا القلب على اسمك من عليهو كتب باسم جرك اليهودي الذي جبروا عليه عشر دراهم فاصبح الصبر في مذهبور ينادى على نفسه بالويل والشو رفعا الى حاره المودى وقال انت حارى ولى جلك حق ولى اليك حاجة قال وما هي قال تبيسني ثوب العشرة دراهم التي دفعتها بالامس للفقير بمائة درهم فقال والله ولا بمائة ألف دينار ولو طلبت ان تدخل من باب القصر الذي رايته البارحة لما كنتك من الدخول فيه فقال ومن كشف لك عن هذا السر المصون قال الذي يقول للشئ كن فيكون انا شاهد ان لاله الا اله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله (اخواني) كان هذا يوما فاحسن الخن يوم عاشوراء وما كان يعرف فضله فاعطاه الله ما اعطاه ومن عليه بالاسلام فكيف يقين يعرف فضله وثوابه يحمل العمل فيه والله درالقاتل

باناديا في غفله * وراحا * الى متى تستحسن القضا
وكم أنى كم لا تخاف موقفا * يستنطق الله به الجوارحا
واعلم انك وانت مصر * كيف تبحث الطريق الواضحا
كيف تكون حين تقرأ في غد * صحيفة قد حوت الفضل
وكيف ترضى ان تكون خامرا * يوم يغوز من يكون راجحا
فاعمل لغيرك خير فاعسى * يكون في يوم الحساب راجحا
ومع فهذا يوم عاشورا الذي * مازال بالتقوى شذاه فاجحا
يوم سريغ خصصنا الله به * يا قوز من قدم فيه صالحا

(و) صوم (سنة)
أيام (من شوال) لما في
الحسب الصبر ان
صومها مع صوم
رمضان كصيام الدهر

(قوله (وصوم سنة) أي من شوال) معطوف على صوم يوم رقة أي ومن منا كذا صوم سنة أيام من شهر شوال وكان المناسب للشارح ان يذكر لفظ صوم في جميع المعطوفات أو يتركه في الجميع (قوله) لما في الحسب الصبر ان صومها مع صوم رمضان ثم اتبعه ستا من شوال كان كصيام الدهر (قوله ان صومها مع صوم رمضان) أي دائما فلا تكون المرة من صيام رمضان وستة شوال كصيام الدهر بدليل رواية صيام رمضان عشرة أشهر وصيام سنة أيام أي من شوال بشهرين فذلك صيام السنة فالخاصل ان كل مرة سنة اه سم زياتوق الجبري وهذا يقتضى ان المراد بالدهر العروة به قال عرش لكن كلام الشارح الا في بدل على ان لاراد به السنة اه (قوله كصيام الدهر) أي فرضا والا لم يكن لخصوصية ست شوال معنى اذ من صام مع رمضان ستة غيرها حصل له ثواب الدهر لان السنة عشرة أمثالها والخاصل ان من صامها مع رمضان كل سنة تكون كصيام الدهر فرضا بلا مضاعفة ومن صام سنة غيرها كذلك تكون كصيامه نفلا بلا مضاعفة فكان صوم ثلاثة من كل شهر تحصل اه تحفة تصبر وفي المتقى تنبيه فضة طلاق المصنف استصباح صومها لكل أحد سواء صام رمضان أم لا كن أظفر لمرض أو لصبا أو كغرا أو غير ذلك وهو الظاهر كما جرى عليه بعض التارين ثم قال ولصام في شوال قضاء أو غدا أو غير ذلك هل تحصل له السنة أو لا من ذكره والظاهر الحصول لكن لا يحصل له هذا الثواب المذكور خصوصا من فاته رمضان وصام عنه شوالا لا لم يصدق عليه المعنى المتقدم ولذلك قال بعضهم يستحب له في هذه الحالة أن يصوم ستا من ذي

القعدة لأنه يستحب قضاء الصوم الراتب أه وهذا إنما يأتي إذا كان الصومها لا يحصل بشهرها أما إذا
 قلنا بحصوله وهو الظاهر كما تقدم فلا يستحب قضاؤه أه (قوله واتصالها يوم العيد أفضل) أي
 من عدم اتصالها به ولكن يحصل أصل السنة بصومها غير متصل به كما يحصل بصومها غير متتابع
 بل متفرقة في جميع الشهر (قوله مادرة للعبادة) عليه لأفضلية اتصالها يوم العيد أي وإنما كان
 أفضل لاجل المدارة في العبادة أي ولما في التأخير من الأيام (قوله وأيام الليالي) معطوف على
 يوم عرفه أيضا أي وسن منا كذا صوم أيام الليالي البيض وقد اشرح لفظ الليالي لأنها هي التي
 توصف بالبيض والسوددون الأيام (قوله البيض) صفة لليالي ووصفت بذلك لأنها تبيض بالقر
 من أولها إلى آخرها (قوله وهي الثلاثة) الاحتياط صوم الثاني عشر معها وقوله وتاليه أي
 وهذا الرابع عشر والخامس عشر (قوله لهذه الأمر بصومها) أي في رواه أحمد والترمذي وابن
 حبان عن ابن ذرارة عن حماد بن عمار عن ثوبان عن أنس بن مالك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله
 العباد (قوله لأن صوم الثلاثة) عليه للعلة ولو كانت عليه للعلة لزيد الواء وأقرب لتخصير بدل
 الاسم الظاهر ولوقال كافي للتحفة وحكمة كونها ثلاثة أن الحسنة بعشر أمثالها فخصومها كصوم
 الشهر كله لكان أولى وقوله كصوم الشهر في رواية عن ابن ذرارة أن من صام ثلاثة أيام من كل شهر فقد
 صام الدهر كله وهذا الرواية لاتفي بالحكمة المذكورة لأن الذي في الرواية إذا كان ذلك على النجوم
 بدليل قوله من كل شهر وفي الكردى ما نصه قوله كصوم الشهر كان أبو ذر رضي الله عنه يعد نفسه
 صائما في أيام فطر لهذا الحديث فقدر روى البيهقي عن عبد الله بن شقيق قال أتيت المدينة فإذا
 رجل طويل أسود فقلت من هذا قال أبو ذر فقلت لا تطرن على أي حال هو اليوم قلت صائم أنت قال
 نعم وهم ينتظرون الآن على عمر رضي الله عنه فدخلوا فأتينا بقصا عفا كل غمركه إذ كره به ي
 فقال لي لم أنس ما قلت لكاني أخبرتك أني صائم في أي صوم من كل شهر ثلاثة أيام فأنا بداد صائم وروى
 البيهقي في سننه عن أبي هريرة رضي الله عنه قصة أبي ذر وأنه قال لهم أنا مفطر في تخفيف الله صائم في
 تضعف الله أه (قوله ومن ثم) أي ومن أجل أن صوم الثلاثة كصوم الشهر لأن الحسنة بعشر
 أمثالها تحصل السنة بثلاثة غير هاهن أيام الشهر قال في النهاية والهاصل كما أضافه السبكي وغيره
 من صوم ثلاثة من كل شهر وأن تكون أيام البيض فان صامها إلى بالسنة في خافي ثم سلم
 من أن هذه الثلاثة هي المأمور بصيامها من كل شهر فیه قطر أه وقوله بالسنة بضم السين وقطر
 التون المشددين أي سنة صوم الثلاثة وسنة صوم أيام البيض (قوله لكنها) أي أيام البيض
 وقوله أفضل أي من غير هاهن بقية الشهر (قوله ويبدل على الأوجه ثالث عشر ذي الحجة) أي
 لأن صومه حرام لكونه من أيام التشريق (قوله وقال الجلال السبكي لا) أي لا يبدله (قوله)
 بل يسقط أي صومه أي غلبه (قوله أيام السود) كان عليه أن يتركها لليالي كما ذكرها
 فيسار بان يقول أيام الليالي السود وإنما وصفت بذلك لسواد جميع الليل فيها لعدم القمر قال في
 المعنى وخصت أيام البيض وأيام السود بذلك أي بالصيام لتعظيم ليالي الأولى بالثواب والثاني
 بالسواد فاسبب صوم الأولى لشكر أو التماسه الملبث كشف السواد ولأن الشهر رقيقة شرب
 على الرحيل فناسب تزويد بذلك أه (قوله وهي الثامن والعشرون وتاليه) سكت عن ذكر
 الشهر بتعذر الثالث فغرض منه أول الشهر لأن ليلة كل أسود أو مباركة بالحف موهي لسابع
 أو الثامن والعشرون وتاليه فان بدأ بالثامن ونقص الشهر صام أول تاليه لا يسفر عن الظلم
 لليلة أيضا وحيث بدع صومه عن كونه أول الشهر أيضا فإنه من صوم أول شهر
 (تنبيه) من الراضع أن من أولها السابع ينبغي أن يقال ذاته الشهر من صوم الشهر
 غرو حاشي خلاف الثاني ومن قال الثامن من له صوم السابع احتياطاً من صوم الأربع

واتصالها يوم العيد
 أفضل مسادة
 للعبادة (وأيام)
 الليالي (البيض)
 وهي الثالث عشر
 وتاليه لهذه الأمر
 بصومها لأن صوم
 الثلاثة
 الشهر إذا حسنة بعشر
 أمثالها ومن
 ثم يحصل السنة
 ثلاثة غير هاهن
 أفضل ويبدل على
 الأوجه ثالث عشر
 ذي الحجة سادس
 عشر وقال الجلال
 السبكي لا بل يسقط
 ومن صوم أيام
 السود وهي الثامن
 والعشرون وتاليه

الأخيرة إذا ختم الشهر عليهم انتهت (قوله وصوم الاثنين والخميس) معطوف على صوم يوم عرفة
 أي يومين متتابعين كذا صوم يوم الاثنين ويوم الخميس (قوله لخير الحسن الخ) دليل لنا كد
 صومهما وقوله الخ يدل من الخير الحسن أو عطف بيان له وقوله يخفى أي يقصد وقوله وقال أي
 النبي صلى الله عليه وسلم وقوله تعرض فيها أي الاثنين والخميس وقوله الأعمال أي أعمال ما بينهما
 معهما تعرض أعمال السلافة والأرباب والخميس في الخميس وأعمال الجمعة والسبت والأحد
 والاثنين في الاثنين وقوله وأنا صائم أي متلبس بالصوم حقيقة لأن العرض قبل الغروب اه شق
 وفي البخاري قوله وأنا صائم أي قريب من زمن الصوم لأن العرض بعد الغروب اه (قوله والمراد
 عرضها على الله تعالى) أي أجالا وكان المناسب زيادة لأن العرض أجا يكون على الله تعالى
 مطلقا سواء كان عرض الاثنين والخميس أو ليلة النصف من شعبان أوليلة القدر فالفرق إنما هو في
 الأجال والتفصيل فعرض الاثنين والخميس على الله تعالى أجا وفي كذا تعرض ليلة النصف من
 شعبان وليلة القدر والعرض التفصيلي هو في كل يوم وليلة كإحصاء على ذلك في الحقيقة وعبارتها أي
 تعرض على الله تعالى وكذا تعرض في ليلة نصف شعبان وفي ليلة القدر فالأول أي عرضها يوم الاثنين
 والخميس أجا إلى اعتبار الأسبوع والثاني باعتبار السنة وكذا الثالث فإنتهت تكرر بذلك اظهار
 شرف العاملين بين الملائكة وأما عرضها تفصيلا ورفع الملائكة لها بالليل مرقوب بالتهامة اه
 بتصرف قلخص أن العرض الأجا في كل أسبوع مرتين وفي كل سنة كذلك والتفصيل في كل يوم
 مرتين (قوله وأما رفع الملائكة الخ) يفيد أن مقابلة لارتفاع الملائكة مع أن الرفع إنما يكون
 من الملائكة مطلقا في هذا وما قبله وكان المناسب أن يقول وأما عرضها تفصيلا فهو رفع
 الملائكة الخ (قوله فاته) أي الرفع وقوله مرة بالليل ومرة النهار وذلك لأنه تجتمع ملائكة الليل
 وملائكة النهار عند صلاة الصبح ثم ترفع ملائكة النهار وتبقى ملائكة الليل ويصحبان عند
 صلاة الصبح فتتبع ملائكة الليل وتبقى ملائكة النهار وهذا هو معنى قوله صلى الله عليه وسلم
 يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار (قوله ورفعها في شعبان) أي الثابت بخبر أجدانه
 صلى الله عليه وسلم سئل عن كثرة الصوم في شعبان فقال أنه شهر ترفع فيه الأعمال فأجاب أن يرفع
 عمل وأنا صائم (قوله وصوم الاثنين أفضل من صوم الخميس خصوصيات) هي أنه صلى الله عليه وسلم
 ولد في يوم الاثنين وبث فيه وترقي فيه وكنابته أطواره صلى الله عليه وسلم روى السهيلي أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال ليلال ليلة تلك صيام الاثنين وفي ولد فيه وبث فيه وأموت فيه أيضا وفي
 الغني ما نصه وسعي ما ذكر يوم الاثنين لأنه ثاني الأسبوع والخميس لأنه خامسه كذلك كره
 المصنف ناقله من أهل اللغة قال الأسوي فيه لم منه أن أول الأسبوع الأحد ونفيه أن عطيقن
 الأكثرين وسما في باب النذر أن أول السبت وقال السهيلي أنه الصواب وقول العلماء كافة إلا
 ابن جرير اه وفي البخاري سبيلك لأنه ثاني أيام إحياء الخلق في غير الأرض والخميس خامسها
 وما قبل لأنه ثاني الأسبوع مبي في رجوع وهو أول الأحد ولما أول السبت على التعمد كما في
 باب التشر اه (قوله وعد الخ) مصدره ضاف إلى فاعله وهو مبتدأ خبره ما شاذ وقوله اعتبارا مقول
 أول المصدر وقوله صومهما أي الاثنين والخميس وقوله أكرههما مقول ثان للصديقين أن الحليمي
 عبد الواطبة على صوم الاثنين والخميس من المذكور وهذا غير مبني على عبارة الغني وأقرب
 الحليمي فعد من المكروه اعتبارا صوم يوم بعينه كالثنين والخميس لأن في ذلك تشبهام رمضان اه
 (تنبيه) يستحب صوم يوم الأربعاء لأنه تعالى على عدم هلاك هذه الأمة فيه كإهلاك
 فيه من قبلها ويستحب صوم يوم الأربعاء ويوم الجمعة لأنه صلى الله عليه وسلم يلهو صوم الدهر غير
 العيسين وأيام التشريق لأن في بضره أوقوت حق ولم يندوبوا يستحب لغيره لا إطلاق الأدلة

(و) صوم الاثنين
 والخميس
 لخير
 الحسن
 أنه صلى الله
 عليه وسلم كان
 يخفى صومهما
 وقال تعرض فيهما
 الأعمال فأجاب أن
 تعرض على أنا صائم
 والمراد عرضها على
 الله تعالى وأما رفع
 الملائكة لها فانه مرة
 بالليل ومرة بالنهار
 ورفعها في شعبان
 محمول على رفع أعمال
 العام مجمل وصوم
 الاثنين أفضل من
 صوم الخميس
 لما هو صيبات ذكرها
 فيه وعد الحليمي
 اعتبارا صومهما
 محسنا وما شاذ

ولأنه صلى الله عليه وسلم قال من صام الدهر ضيق عليه جهنم هكذا هو قد تسعين وراه البيهقي
ومعنى ضيق عليه أى عنده مغرب خله الأول لا يكون له فيها رخص أما صوم العديس وأيام التشريق
فصريح كما سبقت عليه ويكره أن يجمع الفردان الجمعة أو السبت والأحد بالصوم لقوله عليه الصلاة
والسلام لا يصوم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوم قبله أو يوم بعده وراه الشيخان وغيرهما لا يصوموا
يوم السبت لأفريقا اقتضى عليه كراهة الترمذي وحسنه مواالحا كره وصححه على شرط الشيخين ولأن
اليهود تعظم يوم السبت والنصارى يوم الأحد ومحل كراهة الأفراد ما لم يوافق عادته كان كان
يعتاد صوم يوم وفطر يوم فوافق صومه يوما منها والأفلا كراهة كما في صوم يوم الشك (قوله فرع)
أى فى بيان أن صوم هذه الأيام للتأكد من عدم إدراج غيره (قوله أفتى الخ) حاصل الاقتناء المذكور
أنه إذا كان عليه صوم فرض قضاء أو نذر أو قربة فى هذه الأيام للتأكد من حصوله حصل له الفرض
الذى عليه وحصل له ثواب صوم الأيام المستنون وظاهر إطلاقه أنه لا فرق فى حصول الثواب بين أن
ينوبه مع الفرض أو لا وهو مخالف لقول ابن جرير إلا فى أنه لا يحصل له الثواب إلا إذا نواه والاستقط
عنه الطلب فقط (قوله يحصل الخ) متعلق بأفتى وقوله ثواب عرفه أى صوم يومها وقوله وما
بعده ما لم يوصل مطوف على عرفه والظرف متعلق بمحذوف عنه ما لا يخبر يعود على عرفه
والمناصب تأنيده لأن المرحع مؤث أى أفتى يحصل له ثواب عرفه ويحصل ثوابها كره بعد عرفه
وهو باعتبار نواه وتأسيسه من شوال الخ والمراد ثواب صومها كما هو ظاهر (قوله يوقوع الخ)
متعلق بحصول وقوله صوم فرض أى قضاء أو نذر وقوله فبما يتعلق بوقوع والضمير يعود على
الذي كورات من عرفه وما بعده (قوله فقال) أى النوى فى المجموع والفاعل ضمير يعود عليه
ويجتمعت عوده على الاستنوى كما صرح به وأول الباب فى معنى التنية وصرح به أيضا فى فتح الجواد
لأن ظاهر صنيعه هنا الأول لأنه جعل الاستنوى تابعا للنوى فيكون القول له (قوله أن نواهها)
أى الصوم المستنون والمفروض (قوله لا يحصل له ثوابها) أى من للمستنون والمفروض كما إذا
نوى مقصودين لذاتهما كسنة الطهر وفرض الطهر (قوله قال شيخنا) أى فى فتح الجواد ونص
عبارة وقال الاستنوى القياس أنه أن ينشأ التطوع حصل له الفرض وإن نواهها لم يحصل له ثواب
منها اه وانما يتم له أن ثبت أن الصوم فيها مقصود لذاته والذي يتجه إلى آخر ما ذكره الشارح
فقال وعليه لنوى لا للفرض وقبل الزوال النفل فهل يناب على النفل حيث دللنا القصد بالتقرب
بالصوم عن الجهتين وقد حصل الأول لأن التنية الصائتة وما آخر بعده كل بمحتمل اه (قوله)
وجود صوم فيها أى فى هذه الأيام عرفه وما بعده (قوله فهمى) أى هذه الأيام أى صومها ولا بد
من تقدير هذا المضاف ليصح التشبيه بالتبعية وقوله كالتبعية أى فاتها يحصل بفرض أو نفل غيرها لأن
القصد من نفل البتة بالطاعة وقد وجدت (قوله فان نوى التطوع أيضا) أى كما نوى الفرض
وقوله حصل أى التطوع والفرض أى ثوابها (قوله والا) أى وإن لم ينشأ التطوع لنوى الفرض
فقط وقوله سقط عنه الطلب أى بالتطوع لا ندرجها فى الفرض (تنبه) * اعلم أنه قد وجد للصوم
سببان كوقوع عرفة أو عاشوراء أو اثنين أو خمس أو وقوع اثنين أو خمس فى سنة أو نفل فيزداد
تأكدها بكونها وجودا للدين فان نواهها حصل كالتبعية على القريب صدقة وصلة وكذا لو
نوى أحدهما فبما يظهر (قوله أفضل الشهور الخ) قد تضمن ذلك بعضه قوله
وأفضل الشهور بالاطلاق * شهر الصيام فهو ذو الحجة
فشهر ربنا هو الحرم * فرجب فأحججة الغنم
فقدعة فبعضه شعبان * وكل ذلك حاشه اليسان
(قوله الأشهر الحرم) هى أربعة لانه منها سار دوهى ذوالقعدة وذو الحجة وعمره وواحد منها فرد

* (فرع) * أفتى
بجمع متأرون يحصل
ثواب عرفه وما بعده
بوقوع صوم فرض
فيها خلافا لجمهور
وتبعه الاستنوى فقال
إن نواهها لم يحصل
له ثواب منها قال
شيخنا كشحه والذي
يتجه أن القصد
وجود صوم فيها فهمى
كالتبعية فان نوى
التطوع أيضا حصل
والاستقط عنه الطلب
* (فرع) * أفضل
الشهور للصوم به
رمضان الأشهر الحرم

وهو رجب وإنما كان الصوم فيها أفضل لخبرنا في دلو وغيره صم من الحرم وأترك صم من الحرم وأترك
صم من الحرم وأترك وإنما أمر الخاطب بالترك لأنه كان ينشق عليها كثرة الصوم كجاءه التصريح به
في الخبر أما من لا ينشق عليه فصوم جيعها ففضله اه شرح الرض وإنما سميت حر ما لان العرب
كانت تقهرها وتعظمها وتحرم فيها القتال حتى إن أحدهم لو قيل قاتل أبيه أو أخته أو أخيه في هذه
الاشهر لم يزعجه وكان القتال فيها محرما في صدر الاسلام ثم نسخ بقوله تعالى فاقتلواهم حيث
وجدتهم وقوله وانضلوا أي الاشهر الحرم الحرم غير مسلم أفضل الصوم بعد رمضان شهر الله
الحرم وإنما سمي محرم لما فيه الجنة فيعمل في ابليس (قوله ثم رجب) هو مشتق من الترجيب
وهو التعظيم لأن العرب كانت تعظمه زيادة على غيره وبسعي الاصطلاح انصبأ الخبر فيه والاصح
لعلم جماع فقطة السلاح فهو معنى رجم بالمير حم الاعداء والشياطين فيه حتى لا يؤذوا الاولياء
الصالحين (قوله ثم الحجة ثم القعدة) بعضهم قدم القعدة على الحجة لكن المأخوذ قد مر بالحجة فهو
افضل لوقوع الحج فيه ولا يشمله على يوم عرفته والا فصح فتح فاق القعدة وكسر حاء الحجة وقد نظم
لك بعضهم فقال
فتح فاق قعدة فقد سمعوا * وكسر حاء عجة قد رهوا
سيما بذلك وقوع الحج في الأول وللقعود عن القتال في الثاني (قوله ثم شهر شعبان) أي ثم بعد الاشهر
الحرم شهر شعبان خبر الصحيفيين عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يستكمل صيام شهر رجب الايام ثمانية في شهر أكثر منه صياما في شعبان وأما أن الاصح
لك إضافة لغز شهر إلى شعبان وكذا بقية الاشهر ما عدنا لان شهر رمضان وربع اوله وربع ثان
قد أسار إلى ذلك بعضهم في قوله

ولا تصف شهرا الى اسم شهر • الا ما اوله الالف

(قوله وصوم نسوذي الحجة) أي التسع من أول الشهر وهذا التعبير أو من تعبير بعضهم نسوذي الحجة لأنه يدخل فيه يوم العيد وما لا يتعدوه قوله أفضل من صوم عشر الحرم للتراخي مع المنار الذي قال الشارح فيه أنه يقتضي أنه أفضل من صيام عشر رمضان الأخير وقد علمت أن الأراجيح ثلاثة وأعلم أنه كان المناسب أن يذكر أولانا كدصوم عشر الحرم بالخصوص ثم يذكر كتحصيل غيره عليه كصنع غيره (قوله الذي يندب الخ) اسم الموصول نعمت نسوذي الحجة وأما الحرم ولا حاجة إليه لأنه معلوم إذا لا أول فصرح به فيما مر والثاني يندرج في صيام الحرم (قوله من تلبس بصوم تطوع أو صلاته) أي ونحوهما من كل عادة متطوعة بها كاعتكاف وطواف وضوء (قوله فله قطعها) أي خیر الصائم المتطوع أمر نفسه أن شاء صام وإن شاء أفطر رواه الترمذي ويقاس بالصوم الصلاة ونحوها لو لم يكن بغيره القدم أن لم يكن بعد ذلك ولا كان قطعها ليساعد الضيف في الأكل إذا شق عليه امتناع مضيق منه فلا كراهة ولا ترتب على الكراهة عدم الثواب على المتطوع ولا يرتب على عدمها وجود الثواب ويستحب قضاء أو إن قطعها ولا يجب لأن أم هانئ كانت صائمة صوم تطوع فغيرها التي صلى الله عليه وسلم إن لم تقطر بالاقضاء بين أن تتم صومها رواه أبو داود وقدس بالصوم غيره (قوله لا تسك تطوع) أما هو فحرم قطعها للتعظيم وفي لزوم الاتسام والكفارة بأفاده مجامع واعتراض كونه تطوعا بالشرع وغيره وعرف فرض الكفاية فهو من فرض الكيفيات لأن النواقل ويمكن أن يقال تصور ذلك إذا كان الفاعل صيبا وأذن له ولية أو عهد أو إذن له سيده فالعش وعليه فالوجوب أي وجوب أداءه بالنسبة لنفسه مع علقه بالولي اهـ (قوله ومن تلبس بقضاء واجب) ومثله الأداء ولو قال ومن تلبس بواجب أداء أو قضاء لمكان أولى والمراد بالواجب العيني قال في شرح المنهاج في الكفاية

فالأصح وقال القائلين وغيره لا يحرم قطعه إلا الجهاد وصلاته الجنازة والمج والعمره وقيل يحرم كالعني اه (قوله ولو موسما) أي ولو كان قضاءه على التراخي بان لم يترك الصوم أو الصلاة (قوله ويحرم على الزوجة ان) هنا حيث حلز الفتح بها ولا كان عام بالزوج مانع من الوطء كإتمام أو اعتكاف فلا حرمة وجبت لم يقع بها مانع كل ثلثي والقرن والأهلا حرمة أيضا وحصل التعريم في الصوم المتكرر في السنة كالأثنين والخميس بخلاف صوم يوم عرفة وشوراء لانهما نادان في السنه فوقع الحرمة بتعدد صومهما كالصلاة في دار مقصوبه وتوزر وجهها وطؤها والام عليها (قوله زوجها حاضر) أي في البلد قال عمنش ولو سرت عافته ان يغيب عنها من أول النهار إلى آخره لاحتمال ان يطأه قضاءه وطءه في بعض الاوقات على خلاف عادته اه وتخرج بكونه حاضرا في البلد ما اذا كان غائبا عنها فلا يحرم عليها ذلك بل لا خلاف قال في المقتنى فان قيل هلا جاز صومها مع حضوره وانما أراد الجمع بالتمتع فسد صومها اجيب بان صومها يمنعها الفتح عاده لا نهاب انتهاك حرمة الصوم بالافساد ولا يلحق بالصوم صلاة النفل المطلق لقصر زمته اه (قوله الاثنته) أي الزوج وذلك لخبر الصحبين لاجل المرأتين تصوم وزوجها شاهد أي حاضر الا اذنه قال ابن حجر وكاذا زوج السيدان حلت له الا يوم بغير اذنه ان حصل لها به ضرر ينقص الخدمة والعبد يمكن لاجل فساد ذكر اه وكتب الكركي قوله كن لاجل أي فحرم صومه بغير اذنه سده ان حصل له به ضرر ينقص الخدمة اه (قوله يحرم الصوم الخ) أي ولا يتعد (قوله في أيام التشريق) وهي ثلاثة أيام بعد يوم النحر ويحرم صومها ولو لم يتعد عادم للهدى لعموم الهوى عنه في القديم له صيامها من الثلاثة الواجبة في الحج وقوله والعبد ان أي عبيد الفطر وعبد الاضي والاصل في حرمة صومهما الاجماع المستند الى نهى الشارع صلى الله عليه وسلم في خبر الصحبين (قوله وكذا يوم السبت) أي وكذلك يحرم صيام يوم السبت لقول عمار بن ياسر من صام يوم السبت فقلصصه أب القاسم صلى الله عليه وسلم رواه الترمذي وغيره ومحموده وقيل والمعنى فيه القوة على صوم رمضان وضعفه السكي بعدم كراهة صوم شعبان ويرد بان ادعان العدم بقوى النفس عليه وليس في صوم شعبان اضعاف بل تقوى بخلاف صوم يوم ونحوه فانه يضاف النفس عما بعده فيكون فيه افتتاح للعبادة مع كسل وضعف اه نهاية وماذا من تحريم صوم يوم السبت هو المعتقد في الذهب وقيل يكره كراهة تنزيه قال الاسنوي وهو المعروف الموصوف الذي عليه الاكثر وفي الجيسري ما نصه ان قلت ما فائدة تنصصهم على كراهة صوم يوم السبت أو حرمة مع انهم من جهة النصف الثاني من شهره ان وهو محرم اجيب بان فائدة معرف حقيقة يوم السبت حتى يرجع اليه لعلق به خلافا واعتقاد بان ان صومه مكروه أو صوم الاثنين كونه يوم السبت وكونه بهد النصف فيكون النهي فيه اعظم منه فيما قبله اه (قوله لغير ورد) أي ياد وتثبت برهان صامه لذلك كان كان يعتاد صوم الدهر أو صوم يوم وفطر يوم أو صوم يوم معين كالاثنتين فصاف يوم السبت ولا يحرم ومثل الورد الموصاه عن نذرمسة في ذمته أو عن قضاء نفل أو فرض أو كفارة ولا يحرم (قوله وهو يوم الخ) بيان لضابط يوم السبت (قوله وقد شاع الخبر بين الناس برؤية الله - زال) أما اذا لم يشع بين الناس فليس اليوم يوم سب بل هو من شعبان وان أم في الغيم وقوله ولم يثبت أي الحلال عند الحاك كمن لم يثبت بالبرؤية أحد أو شهدها صيدان أو أنه أوعيد أو فسخة (قوله وكذا بعد نصف شعبان) أي وكذلك يحرم لصوم نصف شعبان لما عمن من قوله صلى الله عليه وسلم اذا انصف شعبان فلا تصوموا (قوله ما لم يصله معا له) أي من الحرمة ما لم يصل صم ما بعد النصف ما قبله فان وصله ولو لم يوسم النصف بان صام خامس عشره ونال به واستقر آخر الشهر والحرمة (قوله أولم يوافق عادته) أي وبحل الحرمة ابتداء ما لم يوافق صومه اذنه في لدهم فاسواقها كان

ولو موسعا ويحرم على
الزوجة ان تصوم
تطوعا أو قضاء موسعا
وزوجها حاضر الا
بأذنه أو علم رضاه
(تنه) يحرم الصوم
في أيام التشريق
والعبد من وكذا يوم
السبت لغير ورد
وهو يوم ثلاثي شعبان
وقد شاع الخبر بين
الناس برؤية الحلال
ولم يثبت وكذا بعد
نصف شعبان ما لم
يصله بما قبله أولم
يوافق عادته

كان يعتاد صوم يوم معين كالأثنين والخميس فلا صوم (قوله) أو لم يكن (من نذر الخ) أي ويحل الحريمة
أيضا لم يكن صومهم عن نذر مستقر في نعمته أو قضاء ولو كان القضاء لنفل أو كقوله فإن كان كذلك
فلا صوم وذلك لشبه الصعيين لا تقدموا أي لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين إلا رجل كان
يصوم يوما يغفر يوما فليصمه وقس بما في الحديث من العادة النذر والقضاء والكفارة بجوامع
السبب والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الحج)

هو آخر أركان الإسلام وأخرو من الصوم نظر القرآن بأن الصوم أفضل منه واقتداء بخبر بني الإسلام
الحج وأهل إن فضائله لا يحصى منها أخبر من جاء حاجا يريد وجه الله تعالى فقه يغفر له ما تقدم من ذنبه
وما تأخر ويشفع فين دناؤه ومنه أخبر من قضى نسكه وسلم الناس من لسانه ويده غفر له ما تقدم من
ذنبه وما تأخر وروى ابن جابر عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إن الحاج حين يخرج من
بيته ليخط خطوة إلا كتب الله له بها حسنة وحط عنه بها خطيئة فإذا قوا بعرفات ما هي الله بهم
ملائكته يقول انظروا إلى عبادي أتوفى شعنا غير أشهدكم أي غفرت لهم ذنوبهم وإن كانت عدد قطر
السما والرميل والحصى وإذا روي الجمار لم يدرك حسنة له حتى يتوفاه الله تعالى يوم القيامة وإذا حلق شعره
فله بكل شعرة سقطت من رأسه نور يوم القيامة فإذا قضى آخر طوافه بالبيت نزع من ذنوبه كيوم
ولده أمه وقال ابن العماد في كشف الأسماء وحكمة تركب الحج من الحاء والجيم الإشارة إلى أن الحاء
من الحلم والجيم من الجرم فكان العبد يقول يا رب جنتك تجري أي ذنبي لتغفره بحلمك اه وأعمال
الحج كلها تعدية وقد ذكرها بعض حكماء ذلك ما ذكره في الروض المائق في المواظ والرافع أن ابن
عباس رضي الله عنهما سئل عن الحكمة في إفعال الحج وما في المسائل الشريفة من المعاني اللطيفة

أو لم يكن من نذر أو
قضاء ولو من نفل
(باب الحج)

فقال ليس من أفعال الحج ولو زعمت الأوفى حكمة بالغية نعمة سابعة ونواشأن وسر مقصر عن
وصفه كل لسان * فاما الحكمة في العز عند الأحرام فإن من عادة الناس إذا قصدوا أرباب
الخلق لبسوا أغر ثيابهم من اللباس فكان الحق سبحانه وتعالى يقول القصد باللباس خلاف
التصدي إلى أرواحهم لا ضاعف لهم أجورهم ونواشأن وفيه أيضا أن تذكر العبد العز عند الإرام
العز من الدنيا عند نزول الحجاج كما كان أو لا ما سخر من بطن أمه مجردا عن الثياب وفيه شء أيضا
بمحض الواقف يوم الحساب كما قال تعالى إن الله لا ينظر من ظلال ذرة ولقد خذت نواشأن كما خلقناكم أم أول
مرة * وأما الاغتسال عند الأحرام فلحكمة ظاهرة الأحكام وهو أن الله تعالى يريد أن يعرض المحاج
على الملائكة لباسيهم الأنام فلا يعرضون على الملائكة الكرام إلا وهم مطهرون من الأدران
والأثام وفيه أيضا حكمة أخرى وهي أن الحجاج يضعون أقدامهم على مواضع أقدم الأبداء الأرار
فيكونون قبل خلقهم قد اغتسلوا بالسنن والركن ثم في ثلاث الأثار كما قال تعالى وهو أصدق القائلين إن الله
يحب المتوابين ويحب المتطهرين * وأما الحكمة في التلبية فإن الإنسان إذا نادى إنسان جليل القدر
أحابه بالتلبية وحسن الكلام فكيف به ناداه مولاه الملائكة لادعاه إلى جنبه ليلقن رغبته التوب
والإثام وإن العبد إذا قال ليبيك يقول الله تعالى ها أنا نادان اليك ومقبل عليك فسل ما تريد فانا
أقرب اليك من جبل الوريد * وأما الحكمة في الوقوف بعرفة وأخذ الجمار من المزدلفة فإن فيه
أسرار الذنوب العلم والمعرفة ففناء كان العبد يقول سيدي جلت جرات الذنوب بالأولاد وقد ربيتها
في طاعتك بالقرار أنك أنت الكريم الغفار * وأما الحكمة في الذكرك عند المشعر الحرام ومابته
من الأجور والغنام فكان الحق تعالى يقول اذكروني إذ كركم من ذكرني في نفسه ذكرته في
نفسى ومن ذكرني في ملاذ كرتة في ملاخير من ملكه فاذا ذكرتموني عند المشعر الحرام ذكرتمكم
بين ملائكتي الكرام وكتبتم لكم ترفع الامان من حلول الانتقام * وأما الحكمة في حلق

الراس حتى فقيه حكمة يلزم بها العبد جميع المني وذلك ان فيه يظنونه كبر الا يفهمها الا من كان
 عالما قصر بالان الحماز اذ وقف بعرفه وذكرا انه عند المشعر الحرام وضع يميني وحلق رأسه وطهر
 بدنه من الاناس والا نام كتب الله من وجعل له نورا وضاعف اجرا ووافقه جمل من سعيرا
 وجعل له بكل شمر يوم القيامة نورا واعلى تزيين الامان كما قال تعالى في كتابه المتكون مخلقين
 رؤسكم ونصير من لا تخافون * واما الحكمة في الطواف وما فيه من المعاني والالطاف فان
 الطائف بالبيت يقول بلسان حاله عند دخائه وابتهاله مسيدا أنت المقتصد وأنت الرب العبود
 أثبت اليك مع جملة الوفود وطلعت بينك المشهود وقت يياك أرجو الكرم والجود وقد سبق
 تطالك لتليك الامين في حكم كتابك المين وطهر يتي للثاقلين والثاقلين والركع السجود واما
 الحكمة في الوقوف بعرفات وما فيه من المعاني البدنية الصلوات فان فيه تنبيه وتذكير بالوقوف
 بين يدي الحق سبحانه تعالى يوم القيامة حفاقة اتمكشوفي الرؤس واقفين على اقدام الحسرة
 والندامة يضيئون بالكاء والوعول ويدعون مولا لهم دعاء عند نيل فقله ذرا أقوام دعاهم مولا لهم
 الى البيت العتيق فاجابوا داعي الوجد والتشويق وساروا اليه مشاة على قدم التصديق وعلى كل
 ضامر ياتين من كل فج عميق اه (قوله هو) اي الحج وهو مبتدأ خبر المقتصد وقوله يفتح أوله وكسره
 الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير الواقع مبتدأ على رأي سيبويه أي هو حال كونه
 متلبا بفتح أوله وهو الملهأ أو كسره والقصد والفتح لغة أهل انجاز والكسر لغة أهل نجد وهما اللتان
 فصحتان قرئ بهما في السبع فبالكسر قرأ حفص وجزء والكسائي والفتح قرأ الباقر وقوله لغة
 التقدس أي على ما قاله الجوهرى وقوله أو كثرته أي على ما قاله الخليل وقوله الي من يعظم متعلق
 بالتقدس أي التقصد الى شئ يقصد تعظيمة كعبة كان أو غير ها وتفسيره عن التي للعاقل على سبيل
 التقليل لان المعظم صادق بالعاقل وغيره فغفل العاقل على غير مواعين وهذا الذي جرى عليه
 ضعيف والصحيح ان معناه لغة التقصد مطلقا الى من يعظم والى غيره (قوله وشرعا قصد الكعبة
 للذات الا تاتي) أي الافعال الا تاتي من احرام ووقوف وطواف وسعي وحلق مع ترتيب المعظم وهذا
 التمر يقف هو المواقيس لها والغالب من أن المعنى الشرعي يشغل على المعنى القوي زيادة ورد
 عليه أنه يقتضي ان الحج الشرعي المتمم للذ كور وان كان ما كثافي يتبعوا يجب منه بان المراد التقصد
 للذ كور ومع فعل الاعمال للذ كورة وعرفه بعضهم بانه نفس الافعال الا تاتي فلهذا هو الموافق لقولهم
 اركان الحج وسنن الحج اذ الاركان افعال جعلها اجزاء الحج بقصداته من كب منها فهو عبارة عن مجموع
 افعال يمكن أن يقال ان جعلهم اياها اركان الحج محاز لا حقيقة والمراد اياها اركان للمقصود منه وهو
 فعل الاعمال لا للتقصد نفسه الذي هو (قوله وهو من شرائع القديمة) أي لا من خصوصيات
 هذه الامة كقوله قال الفيلوني ينبغي أن يكون هذا معناه القوي اما هذه الهيئة المخصوصة فهو
 من خصائص هذه الامة (قوله وروى ان آدم الحج) استدلال على كونه من الشرائع القديمة
 وقوله ما شاقبل لمجاهد لا يركب قال واى شئ كان يحمله (قوله وان جبريل اياه هذا لا يدل
 على ان الحج من الشرائع القديمة واما يدل على ان الطواف منها (قوله هذا البيت) اعلم انه كان من
 زمرة حضرة نوح فقدمه قد اقبل من قناديل الجنة فلهذا له الصوفان في عهد نوح ورفع الله الى السماء
 الزابية واخذ جبريل الحجر الاسود فادعاه في جبل أي قبس صباهه من الفرق فكان مكان البيت
 خاليا الى زمن ابراهيم عليه السلام فلما ولده اسمعيل وامحقق أمره بالله بناء البيت بكرمه فقال لأرب
 بيني وبينك فادرسا فذكر الكعبة فاسرته حتى قدم مكة فوقف في موضع البيت
 وودى ابراهيم ابنه على ظهره لا ترد ولا تنقص فكان جبريل عليه السلام يعلمه وابراهيم يني
 واسمعيل يناوله الحجر فوقوا البضاح نووى ماله وانكشف المقسر ون في قوله تعالى اول بيت

هو شق أوله وكسره
 لغة التقصد أو كثرته
 الى من يعظم وشرعا
 قصد الكعبة للذات
 الا تاتي وهو من
 الشرائع القديمة
 وروى ان آدم عليه
 السلام حج أربعين
 مرة من الهند ماشيا
 وأن جبريل قال له ان
 الملائكة كانوا
 يطوفون قبل هذا
 البيت سبعه آلاف
 سنة قال ابن اسحق

وضع للناس فروى الأزرقى في كتاب مكة عن مجاهد قال لقد خلق الله عز وجل موضع هذا البيت قبل أن يخلق شيئا من الأرض بالفي سنة وان قواعده لفي الأرض السابعة السفلى وعن مجاهد أيضا أن هذا البيت أحد أربعة عشر بيتا وكل سماء بيت وفي كل أرض بيت بعضهم مقابل لبعض وروى الأزرقى أيضا عن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم قال إن الله تعالى بعث ملائكة فقال ابتئالي في الأرض بيتا تمثال البيت المعمور وقدره وأمر الله تعالى من في الأرض أن يطوفوا به كما يطوف أهل السماء بالبيت المعمور قال وهذا كان قبل خلق آدم وقال ابن عباس رضي الله عنهما هو أول بيت بناه آدم في الأرض اه وقد بنى البيت عشر مرات كما في القسطلاني على البخاري وقد نظم بعضهم البائتين على الترتيب فقال

بنى بيت رب العرش عشر نفذهم * ملائكة الله الكرام وآدم
فشيئ فاراهم ثم عالتى * قصى قريش قبل هذين جرحم
وعبد الله ابن الزبير بنى كذا * بناء حجاج وهذا متمم

وقوله بناء حجاج أى بحجاب الحجر فقط بأمر عبد الملك بن مروان وبعض البناء كان ترميما قال ابن هلال قلت وقد سقط من بناء ابن الزبير ما بناء الحجاج الجدار الشامى وجانب من الشرق والغربى فسد معه بأخشاب من صبيعة سقطه لعشر من بن شعبان سنة ١٠٣٩ تسع وثلاثين وألف إلى أوائل جمادى من السنة بعده وقد أفردت لذلك مؤلفا وأساعته لمحتصة فيما نظر لما ذكر من السدوهوم من صاحب مكة الشريف مسعود بن ادريس ثم من العمارة وهي من جانب السلطان مراد خان ابن السلطان أجدان تكون أبنية الكعبة اثنتى عشرة مرة وقد نظمت ذلك فقلت

بنى الكعبة الاملاك آدم بعده * فشيئ واراهم ثم العمالقة
وجرحم قصى مع قريش وتلاههم * هو ابن زبير واد هذا وحققه
وحجاج تلوث مسعود بعده * شريف بلاد الله بالثور أشرقه
ومن به دذا حقا بنى البيت كله * مراد بن عثمان فشيئ رونقه

اه قلت وقد حدث ترميم في باطن الكعبة العظيمة في شهر ربيع الآخر سنة ١٢٩٩ ألف ومائتين وتسع وتسعين في مدة سلطنة وخلافة مولانا السلطان الغازى عبد الحميد الثانى نصره الله بن المرحوم مولانا السلطان الغازى عبد الحميد بن محمود بن عبد الحميد الاول وقد أرخ العمارة المذكورة شيخ الاسلام وقدوة الانام فريد العصر والاوان مولانا الاستاذ السيد أحمد بن زينى دحلان في بيت واحد وحمل قبله بيتين للدخول على بيت التاريخ فقال

لسلطاننا عبد الحميد محاسن * ومن ذا الذى بالحصر يقوى بعده
وقد حاز تعميرا لباطن قبله * وتاريخه بيت فريد بحدد
بناء دازها لداخل كعبة * وسلطاننا عبد الحميد المجدد

١٩٧٥٢ ٦٦٥ ٩٧ ٢٠٧ ١٦٩ ٨٢

٨١١ سنة ١٢٩٩ ٤٥٨

(فائدة) قال وهب بن منبه رضى الله عنه مكتوب في التوراة أن الله عز وجل يبعث يوم القيامة سبعمائة ألف ملائكة من الملائكة المقرئين يمد كل واحد منهم سلسلة من ذهب إلى البيت الحرام فيقول لهم اذهبوا فزموهم هذه السلاسل ثم قدودوه إلى المشرق فيأتونه فيزموهم بتلك السلاسل ويمدونه وينادى ملك بالكعبة الله سيري فتقول لست بسائرة حتى أعطى سقلى فينادى ملك من جوار السماء سقلى فتقول الكعبة يا رب شفنى في حيراني الذين دعوا حولي من المؤمنين فتسمع النداء وقد أعطيتك سؤلوك قال فيحشر موقى مكة بيض الوجوه كلهم محرمين مجتمعين حول الكعبة يلبون ثم

تقول الملائكة سرى يا كعبة الله فتقول است بسائرة حتى أعطى سؤل فينادى ملك من جوار السجاء
سلى تعلى فتقول الكعبة يارب عبادك المفسنون الذين وفدوا الى من كل فج عميق شعا غبار تر كوا
الاهل والاولاد والاجباب نور جواشوقا الى زائر من مسلمين طامعين حتى قضوا ما نسكهم كما أمرتهم
فاسالك ان تشفعنى فهم وتؤمنهم من الفزع الاكبر وتجمعهم حولى فينادى الملك فانهم من
ارتكب الذنوب بعدك وأصر على الكبر حتى وجبت له النار فتقول يارب اسالك الشفاعة فى
الذين ارتكبوا الذنوب المتظام والاولاد حتى وجبت لهم النار فيقول الله تعالى فاستغفلك
فيهم وأعطيتك سؤل فينادى ملك من جوار السجاء الامن زار كعبة الله فليعزل عن الناس فيعزلون
فيعلمهم الله تعالى حول البيت الحرام يبيض الوجوه آمنين من النار بطوفون ويلون ثيابى
ملك من جوار السجاء الايا كعبة الله سرى فتقول الكعبة ليك اللهم ليك والخير كله بيدك ليك
لاشرك لك ليك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ثم يمونها الى المشرق (قوله لم يبعث الله
نبيا) اى رسولا يبدل ذكر البعث لاهل خاصة الرسول لكن عبر جماعة بقوله ان جميع الانبياء
والرسل بجوار البيت (قوله والذي صرح به غيره) اى غير ابن اسحق وقصد هذا بيان ان قول ابن
اسحق بعد ابراهيم ليس بقصد (قوله انه ما من نبى الا حجتى من كل قبل ابراهيم ومن كان بعده
والمراد بالنبى ما يشتمل الرسول (قوله خلافتن استقنى هو داود صالحا) اى قال انهما لم يحكما قال العلامة
عبد الرؤف وقائله عروبة بن الزبير رضى الله عنهما حيث قال بلغنى ان آدم ونوحا جادون هو داود صالح
لا شفاعتهما بامر قومهما ثم بعث الله ابراهيم عليه السلام مناسكته ثم لم يبعث الله نبيا بعده الا جودا بحجاب
عن قول هر وثمان الحديث على فرض صحة معاراض احاديث كثيرة انهما حكما معا قول الحسن فى
رسالته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان قبر نوح وهو نوح شيعب وصالح فسيابن الركن
والمقام وزعم ومن المعلوم انهم لا يتون البيت بغير حجت مع ان الثابت مقدم على الناقى ولا تكبره
الصلابة الركن والمقام وزعم قومهما حديث الحسن لكنهما مقبرة لانها مقبرة الانبياء وهم
احياء فى قبورهم ولا يقال الكراهة او الحرمه من حيث ان المصلى يستقبل قبرين وهو منسئ عنه
بقوله صلى الله عليه وسلم لا تغفوا قبري وانياتكم مساجد لان شرط الحرمه أو الكراهة تحقق ذلك
وهو منتف هنا مخلصا (قوله والصلاة افضل منه) اى من الحج اى من غيره من سائر
عبادات البدن وذلك لخبر الله عن اى الاعمال افضل فقال الصلوة لو قالنا حجر ولا بدع ان
نخص قولهم افضل عبادات البدن الصلوة غير العلم وقيل الصوم افضل لخبر الله عن قال الله
تعالى كل عمل ابن آدم له الا الصوم فانه لى وانا ابرى به واذنك بيان الصلوة تحمم ما فى سائر العبادات
وتزيد عليها وجوب الاستقبال ومنع الكلام والمشى وغيره اولانا لا تسقط بحال وتقتل نازكها
مختلفا غير هاو قال ابن ابي عمير ون الجهاد افضل وقوله خلافا للقاضى اى فانه قال ان الحج افضل منها
اى من غيرهما من سائر العبادات اى لا يشتهل على المال والبدن ولا تدعنا اليه ونحن فى الاصلا
كما اخذ علينا العهد بالايمان حينئذ ولان الحج مع معافى العبادات كلها من حج فكما انما صام وصلى
واعتكف وزكى ورابط فى سبيل الله وغزا كما قاله الجلبى قال العلامة عبد الرؤف والظاهر ان
قول القاضى هو افضل مفرض غير العلم اه وحاصل العمدان الافضل مطلقا اكتساب معرفة
الله بان يقصد الى التفرغ وينتظر فى الآيات الدالة على وجوده تعالى وعظم قدرته واتساع علمه فى
السماوات والارض وغيرهما بما يحصل به القطع ان لا موجد لها سواه كما قال الربيع رضى الله عنه
شهدت غرائب صنعته بوجوده * ولواه ما شهدت به لواه
سئل عنه ذرات الوجود فأتها * تدعوه مفهوما تها براه
ثم العلم العيني وهو ما به صحة العمل ثم فرض العين من غير هو افضل على به ذهب الجمهور والصلوة قال

لم يبعث الله نبيا بعد
ابراهيم عليه الصلاة
والسلام الا حج والذى
صرح به غيره انه ما من
نبى الا حج خلافتن
استقنى هو داود صالحا
والصلوة افضل منه
خلافا للقاضى

والكبار لا يكفرها الا التوبة أو رجعة الله تعالى وعن الامام مالك ان ذلك عام في كل ما ورد واستدل
 له المصنف بغير مسلم فيمن أحسن وضوء موصولة كانت كفارتها ما قلناه من الذنوب بعلم بات كبيرة
 وذلك الدهر كله وبه رد قول علي رد الكلام الامام وهذا الحد يحتاج لدليل وقصلا أنه واسع وبرد
 أيضا كما قال ابن عبد البر انه جهل وموافقة للمرجئة في قولهم ولو كان كإزعم لا يمكن للامر بالتوبة
 معنى وقد أجمع المسلمون انها فرض والفرض لا يصح شئ منه الا بالقصد وقد قال صلى الله عليه وسلم
 كفارات ما بينهن اذا اجتمعت الكبائر لم يكن رجا أثر هذه الطاعات في القلب فعملت على
 التوبة وحديث العباس بن مرداس أنه صلى الله عليه وسلم دعا لامته عشية عرفة بالعفو حتى عن
 المطام والدعاء فلم يستجب له ثم دعا لهم صبيحة من دلفة فاستجيب له حتى عن المطام والدعاء وان الذي صلى
 الله عليه وسلم فعله من جزع الشيطان واداء من ماله وأودا ودول يضعفه وأراد ان الجوزي له في
 الموضوعات وذه الحافظ ان ابن حجر في قوة الحاج الى أن قال وأحسن منه أي من تضعيفه ما ليس في
 الحديث تعرض لما الكلام فيه من تكفير الرج الكبائر والتباعد انما فيه ان الله استجاب دعائيه
 صلى الله عليه وسلم بالعفو عن جميع الذنوب بانواعها فان كان المراد الحاضر من الامة حديثه فظاهر
 عدم دلالة على المطلوب وان كان أمته مطلقة فكذلك اذ ليس في الحديث ان غفرانهم من الرج انما
 فيه احاطة دعاء النبي صلى الله عليه وسلم ودلالتة على المدي تتوقف على ثبوت أمه صلى الله عليه وسلم
 أراد الامة الحاج منهم كل عام وفي ثبوت ذلك بعد أي عهد اه كلام ابن علان ورحم المصنف أي
 ابن حجر في الحاشية بضعف حديث العباس بن مرداس فقال ضعف البخاري وابن ماجه اثنين من
 رواته وقال ابن الجوزي اه لا يصح تقديره بعد العز زول وتابع عليه قال ابن حبان وكان يحدث
 على التروهم والحسان فطل الاحتجاج اه وفي حاشية الشيخ باعثن على الوفاي ما نصه وحاصله
 ان ابن المنذر رجاء عجلوا التكفير في هذا ونحوه على ما مع الصغائر والكبار انما عدا باطلاق
 النصوص وان بعضهم منهم الامة ان حجر قيدها بالصغائر لانه يطلق على القدر ولا يمتثل
 من الاجماع لكن في الاجماع تطرأ ان كان ثابتا جهله ابن المنذر وغيره من كبار المتقدمين
 والمتأخرين وجل المطلق على المقيد انما يكون فيما روي عنه تصریح بنافي الجمل المذكور ومن ثم قال
 العلامة الكردي والذي يظهر ان ما صرح به الاحاديث من انه يكفر الكبائر لا ينبغي التوقف
 فيه بانه يكفرها وما اطلقت الاحاديث في بيي الكلام فيه قال وملت في الاصل الى أن الاطلاق
 يشمل الكبائر والفضل واسم وما ذكره موافق للجمال الرمي اه من حاشية سيدنا وشيخنا السيد
 أحمد دحلان على ع دار الزمى في الماسك وفي حاشية الجبيري على الاقتناع ما نصه والجم يكفر
 الصغائر والكبار حتى التبعات على المعقدان مات في جهه أو به دوقيل يمكنه من ادائها كما له زى
 قال ع ش وتكفره لما ذكر انما هو لا اقام لاسقوط حقوق الاذمين بمعنى أنه اذا غصب مالا
 أو قتل نفسا لم يعد له انما غفر له اتم الاقدام على ما ذكره وجب عليه الفودود المقتضى بان يمكن
 والا فانه الى أنه تعالى في الآية ثم تومئله سائر حقوق الاذمين وهو بعيد بخالف الكلام الزايد
 وكلام الزايد هو المشهور وسئل الرمي عن ترك الكبائر الذي لم يثبت منها اذا جهل سقط
 وصف الفسق وأثره كرد الشهادة أو يتوقف ذلك على توبة فاجاب بانه يتوقف على التوبة عما فسق
 به وعبارته ان رجائي ولو قلنا ان كثير الصغائر والكبار انما هو بالنسبة لاهم والآخره حتى لو اراد
 الشهادة بعده فلا يدين التوبة واستبرأ منه اه تصرف (قوله كبريوم ولدته أمه) أي خرج
 منها نحر وحامل نحر وجه يوم ولدته أمه أو نحر جناحها لكونه مشابها لنفسه يوم ولدته في البراءة
 فهو اما صفة له وصحيف أو في محل نصب على الحال (قوله يشمل التبعات) جمع تبعه بضمه بين
 فحسين وهي حق الاذى صغيرة أو كبيرة اه عبد الرؤف والضبط المذكور خلاف ما في

كبريوم ولدته أمه قال
 شخبنا في حاشية
 الانصاح قوله كبريوم
 ولدته أمه يشمل
 التبعات

القاموس فان الذي فيه كفر حقه وكتابوه كذا خلق عاق المصباح فان الذي فيه ككلمة تأمل (قوله)
 وورد التصريح به) أي بلفظ التبعات (قوله وأنتي به) أي بشعوله التبعات (قوله لمن ظاهر
 كلامهم) أي الفقهاء وقوله يخالفه أي ما ذكر من شعوله التبعات (قوله والاول) أي شعوله
 التبعات وقوله أوفق بنظواهر السنة منها الحديث المتقدم وهو حديث العباس بن مرداس وقد تقدم
 ما فيه قال العلامة عبدالموفق على ان الحديث معقول بحمله على انه برحى لبعض الحجج ان الله رضى
 عنه خصمه (قوله والثاني) أي علم شعوله المرام من قوله لكن ظاهر كلامهم يخالفه وقوله
 أوفق بالقواعد فان القاعدة ان حق الله مبني على المسامحة وحق الاذى مبني على المشاحفة فلا
 يخرج منه الارضاه (قوله ونقل الاجماع عليه) أي على الثاني وفي نقل الاجماع تركنا تقديم
 عن باطن (قوله وبه يندفع) أي وبالاجماع يندفع الافتاء المذكور أي بشعوله التبعات وقوله
 تمسكا بالظواهر علة الافتاء (قوله والعمره) بالجر صرف على أي باب بيان الحجج وبيان العمره
 وهي يضم العين مع ضم الميم واسكانها ويقع العین واسكانها (قوله وهي لغة زياره مكان عامر) أي
 ولدك سميت عمره وقبل سميت بها الا انها تفعل في العمره (قوله وشعر عاصد الكعبة الخ) وقيل
 نفس الاعمال الاثنية كما تقدم في الحج وقوله للنسك الا في أي الاعمال الاثنية من احوام وطواف
 وسعي وحلق أو تقصير فان قلت كلامه يقتضي اتحاد الحج والعمره اذ كل منهما قصد الكعبة للنسك
 قلت لان تقييده في تعريفه بلفظ الا في يدفع الاتحاد اذ النسك الا في تعريفه بلفظ الحج غير
 النسك الا في تعريف العمره فساوعد بآتيانه في كل تعريف بنسخ الحاشية (قوله يجبان الحج أي
 وجوبه باعيننا على مذكرهما) فاجابا بل معلوم من الدين بالضرورة ومن اركان الاسلام وأما
 العمره فتعني الاطهر لمصاح عن عائشه رضي الله عنها قالت يا رسول الله هل على النساء جهاد قال نعم
 جهاد لا قتال فيه الحج والعمره ويجبان أيضا وجوبا كعائشة كل سنة لاجل الكعبة المشرقة على
 الارض والباقي ولا يسقط بفعل غيرهم وقيل يسقط قياسا على الجهاد ووصلا لا بالخنازير وبيوت من
 الارقاء والصبيان والنجان واعلم ان لها خمس مراتب صحة مطلقة أي تقديما بشرط غيرها وصحة
 مباشرة ووقوع عن الضرر ووقوع عن حجة الاسلام ونحوه وجوب ولكل مرتبة شرط واقتصر المؤلف
 رحمه الله تعالى على شروط مرتبة الوجوب بشرطه للاولى الوقت والاسلام فلولى المسأل ان يحرم
 عن الصغير كإسباقي ويشترط للثانية معهما التميز ومعرفة الكيفية والعلم بالاعمال بان يأتيها
 عالما بأنه يفعلها عن النسك ويشترط للثالثة مع ما ذكر البلوغ والعقل وان لا يكون حرا فيصغر نذر
 الرقيق الحج ويشترط للرابعة مع ما ذكر الحره وان لم يكن مستطيحا فلو تكافؤ الفقير وحججه
 الاسلام وهو وقع عنها ويشترط لل خامسة مع ما ذكر الاستطاعة (قوله ولا يفتي عنها الحج) أي لا
 يقوم مقام العمره الحج لان كلاهما أصل قصد منه ما لم يقصد من الاخر الا ترى أن لها مواقيت غير
 مواقيت الحج وزمانا غير زمن الحج حينئذ فلا يشكل باجراء الفسل عن الوضوء لان ما قصد منه
 الوضوء موجود في الفسل اه تحفة (قوله وان اشقل) أي الحج وقوله علم أي العمره وذلك لان
 اركان العمره هي اركان الجماعه الرقوق والغايه لعدم الاستغناء بالحج عنها (قوله وخبر) مبتدا
 مضاف الى جلة مثل الحج اضافة يائنه (قوله ضعيف) خبر المبتدأ وقوله اما ما الى ان ضعفه ثابت
 باتفاق الحفاظ (قوله وان صححه الترمذي) أي لا يغتر بقوله وعبارة المعنى وأما خبر الترمذي عن
 حارس بن الخ فضعيف قال في المجموع اتفق الحفاظ على ضعفه ولا يغتر بقوله الترمذي فيه حسن صحيح
 وقال ابن حزم انه باطل قال المجاهد ناولو صلح لم يلزم منه عدم وجوبها مطلقا لاحتمال ان المراد ليست
 واجبة على السائل لعدم استطاعته اه (قوله على كل مسلم) قيد اول شرحه الكافر الاصلي فلا
 يجان عليه وجوب مطايعه ما في الدنيا حتى لو أسلم وهو معسر بعد استطايعته في الكفر فلا اثر

وورد التصريح به في
 رواه وأفتي به بعض
 مشايخنا لكن
 ظاهر كلامهم يخالفه
 والاول أوفق بنظواهر
 السنة والثاني أوفق
 بالقواعد ثم رأيت
 بعض المحققين نقل
 الاجماع عليه به
 يندفع الافتاء المذكور
 تمسكا بالظواهر
 (والعمره) وهي لغة
 زيارة مكان عامر
 وشعر عاصد الكعبة
 للنسك الا في
 (يجبان) أي الحج
 والعمره ولا يفتي عنها
 الحجوان اشقل عليها
 وخبر مثل صلى الله
 عليه وسلم عن العمره
 أو اجبته هي قال لا
 ضعيف اتفاقا وان
 صححه الترمذي
 (على) كل مسلم

لها اما الرتبة فغالب جهاد في رده حتى لو استطاع ثم اسلمه الحجاج وان اقتصر فان آخره حتى مات عنه
من تركه هذا اذا سأل فان لم يسلم ومات على دينه لا يقضيان عنه وكلاهما على الكافر لا يجهان
منه ولا عنه لعدم اهليته للعامة (قوله مكلف) صفة مسلم وهو قيد ثان (قوله أي بالغ ما قل) تفسير
لمكلف (قوله حر) أي كله ولو بالدين وان كان حال الفعل قناتناها كما في القصة وهو قيد ثالث
(قوله ولا يجبان على صبي ويحجون ولا على رقيق) أي لنقصهم بالحج والعمرة انما يجبان في العمرة
واحدة فاعتبر الكل منهما أو أيضا الرقيق منافعهم مستحقة لسيده وليس مستطاعها وأخذ الشارح
محتمرا بالغ وعافا على صبي ولم يأخذ محتمرا زاده وهو مسلم وكان الاولى ذكره أيضا وقد علمته (قوله فذلك
الحج) مفرغ على عدم وجوبهما على الصبي ومن بعده يعني وإذا لم يجبا على هؤلاء فالنسك الواقع منهم
يقع فلا أي يصح ويقع تطوعا لكن بشرط أن يقوم في الصلوات المحنونة والرق في الويلج الصبي أو عتق وهو
بعرفة وأدرك من وقت الوقوف ثم ما يتسببه في الوقوف أو بعد انقضائه من عرفة ثم عاد إليها قبل
خروج الوقت آخر أنه تلك الجملة من فرض الاسلام ولادم عليه وقوع حرمانه حال النقص وان لم يعد
للمبقات بعد الكمال ثم يجب عليه إعادة السعي بعد طوافي الأفاضة ان كان في نسبي بعد طوافي القدوم
وطواف العمرة كالوقوف فان بلغ أو عتق قبله أو قبله ابنه أنه تلك العمرة عن حرة الاسلام لكنه
بعد بعض الطواف الذي تقدم على البلوغ أو العتق فان بلغ أو عتق به قدمه الطواف فالتى
أعقده في النهاية أنه بعدد ويجزئ عن عمرة الاسلام وافاقا للمحنون بعد الاحرام عنه بلوغ الصبي
وعتق الرقيق في جميع ما ذكره (فائدة) الصبي اذا كان غير مميز يحرم عنه وليه وإذا كان مميزا فهو
محرر بين أن يحرم عنه أو يأذن له في ذلك مثل الصبي المحنن يجوز للولي أن يحرم عنه ولو لم أجتونه
بعد البلوغ وكذا المنع عليه ان لم يرج زوال اغنيائه قبل فوات الوقوف والا فلا يصح الاحرام عنه
وأما الرقيق فان كان صعبا فلولي أن يحرم عنه أو يأذن له اذا كان مميزا فان كان بالغاه له ان يحرم
بنفسه ولو من غير اذن سيده وان كان له اذلم اذنه ان يحمله ولا يحرمه من غير اذن سيده وان كان يحرم عنه وصفة
أحرام من ذكر عن ذكر ان ينوي حمله محرما بان يقول جعلته محرما أو يقول كما في الروض وشرحه
أحرمت عنه ثم يلبس ثوبا ويحضره من صلبه أو يلبس ثوبا ويحضره من صلبه أو يلبس ثوبا ويحضره من صلبه
المنسوب ويقع عنه فلا يمكن منه كالحمل بعد رمي نفسه وبصل عنه سقى الطواف والاحرام ثم
في الطواف طهرهما عن الحدث والحج كما اعتداه في القصة والنهاية قال الكردى وظاهر ان الولي
انما يفعلهما أي الطواف والسعي به بعد فعله عن نفسه كما تقدم في الرمي اه هذا اذا كان غير مميز فان
كان مميزا طاف وصلى وسعى وحضر المواقف رضى الا حار بنفسه ثم ان الولي يفرم واجبا احراما ثم
تتم قرآن وقوف وكف يد عن من يحظر راته ان ارتكبها لميزاما غير فلا يفيد في ارتكابه محظورا
على أحدهما يفرم الولي زيادة الثقة بسبب استرار روقيل صيرورته محرما (قوله مستطاع) قيد رابع
وانما شرط الاستطاعة لقوله تعالى ولا على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا قال ابن عباس
رضي الله عنهما والامتناع طاعة ان يكون قادرا على الزاد الى حله وان يصح بدن العبد وان يكرن
الطريق آتيا ثم ان الاستطاعة تنو أن أحدهما استطاعة مباشرة وهذه لها استطاعة بالدين
والمال ولها أحدهما شرط طاعة جنتها من كلام الله تعالى الاول وجود مؤثر لتسفر
ذهابا وايضا الثاني وجود الراحلة مع وجود شق محتمل لا يقدر على الراحلة الثالث أمن الطريق
الرابع وجود الماء والزاد في المواضع التي يعتاد جملها ثم يثبت في الخامس خروج زوج أو محرم
مع الخرافة السادس ان يثبت على الراحلة بلا مشقة شديدة السارح وجودها من الزاد وغير موقت
خروج الناس من بلاد الشام أن يبقى بعد الاستطاعة من يمكنه الوصول فيه الى مكة بالسبي لا تاد
اتاسع ان يجد رفيقة حيث لم يأمن وحده العاشر ان يحتمل بالمال حاصل عنده أو يدين حال على ملي

(مكلف) أي بالغ
عاقلة (حر) فلا
يجبان على صبي
ويحجون ولا على رقيق
فذلك غير المكلف
ومن فيه روق يقع فلا
لا مضر (مستطاع)

لما دى يغفر ان بعد الاعي قائدا بقوده هديه عنده كره يوزوله ولو باجرة مثل قدر عليها
 ثابتهما استطاعة يانبا التفر عنه وهذه يقال لها استطاعة بالمال فقط وانما تكون في ميت ومعضوب
 وقد بينها بقوله فرغ نجب انا بلانح ثم انه اذا استطاع ثم اقتصر لزمه التكسب والمشي ان قدر عليه ولا
 يلزمه السؤال خلا لا لا حيا والفرق ان اكثر النفوس تسبح بالتكسب لا سيما عند الضرر وتدون
 السؤال (قوله الحج) متعلق مستطيع واقصر عليه لان الاستطاعة له تنفي عنه وعن العبرة بتخلاف
 الاستطاعة للعبرة في غروقتا الحول ذلك لم تكنه من القرائن في الاولى لا الثانية (قوله لو جدان الزاد)
 تصوير وبيان للاستطاعة المفهومة من مستطيع أي ان الاستطاعة تحصل بوجدان الزاد الخ وعمل
 ما ذكرنا لم يقصر سفره للفكر بان كان دون يومين من مكة وكان يكسب في اول يوم كفاية أيام الحج
 وهي ما بين زوال سابع ذي الحجة وزوال ثالث عشره لمن لم يشغل السفر الاول والا فلا يشترط وجدان ذلك
 بل يلزمه النسك لقلة المشقة وقوله فيها يا ويا أي مدة فيها هو اياه وكما امدة اقامته بمكة او غيرها
 وتعتبر مؤنة الايام وان لم يكن له بيته اهل وعشر وتعمل هذا كافي للنفقة فين له وطن ونوى
 الرجوع اليه اولى ونوشا في لا وطن له وله بالحجاز ما يقبله لا تعتبر في حقه مؤنة الايام فاعلا لا يستواء
 سائر الاولاد اليه وكذا من نوى الاستيطان بمكة او غيرها (قوله واجرة خفي) بالجر عطف على الزاد
 أي بوجدان اجرة خفي وقوله أي خفي بيان لغني خفي أي ان معناه هو الخفي أي الذي يجبر ويجرس
 ويحكي الركب من طلبة قال في المصباح خفرت جنته من طلبة فافا خفي والاسم انخفاة بضم
 الخاء وكسر هاو الخفاة مثلثة الحاس جعل الخفي اه وقوله يا من أي رد النسك على نفسه وماله
 وبضعه وقوله معه أي الخفي (قوله والراحلة) معطوف على الزاد ايضا أي بوجدان الراحلة وأصل
 الراحلة الناقة الصالحة للعمل والمراد بها ناكل ما يصلح للركوب عليه بالنسبة لطريقه الذي
 يسلكه ولينحو وبغل وجارو بقر وان لم يلق به ركو به عند ابن حجر ويشترط الراحلة وان كان قادرا
 على المشي وشروط زيادة على الراحلة لاثني وخمسة ورجل متضرر ركوب الراحلة قدرة على شق حمل
 وعلى شربك بليق به تعادله في الشق الاخر فان تضرر او اجعل اعتير بحارة كالشقة قد في حصة
 وهي المعروفة بالخت فسر برحمته رجال فالحمل على أعناق الرجال وقوله او غنم أي بوجدان غن
 الراحلة أي بوجدان أجرتها فلا فرق في استطاعة الراحلة بين أن تكون هي عنده أو يكون عنده
 ثمنها وأجرتها (قوله ان كان الخ) قيد في اشتراط وجدان الراحلة وقوله بينه أي رد النسك وقوله
 مرحلتان أي ما كثر ان أطلق الذي نعم بسن له المشي حيث ذكر وجانم خلاف من أوجبه (قوله
 أو دونهما الخ) أي أو كان بينه وبين مكة دون مرحلتين والحال انه قد ضعف عن المشي فان قوى
 عليه بان لم تحصل به مشقة يسمي التجم فلا يعتبر في حقه الراحلة وما يتعلق بها (قوله مع نفقة من يجب
 الخ) الطرف متعلق بوجدان أو محذوف صفة للزاد ما عطف عليه أي وتعتبر الاستطاعة بوجدان
 الزاد مع وجدان نفقة من يجب عليه نفقته والمراد بالنفقة المؤنة ولو عبر بها لكان أولى لتشمل
 الكسوة والخدمة والسكنى واعفاف الاب وتغن دوا وأجرة طبيب والمراعى من يجب عليه نفقته
 الزوجة والقرىب والمملوك المحتاج لخدمته وأهل الصر ورات من المسلمين ولو من غير أهله بها
 ذكره وفي البر من ان يدفع ضرر رات المسلمين باطعام جائع وكسوة عار ونحوهما فرض على من
 ملكا أكثر من كفاية سنة وقد أهمل هذا غالب الناس حتى من ينقي الى الصلاح وقوله وكسوته
 بالرفع عطف على نفقته الثانية وبالجر عطف على الاولى وعلى كل في كلامه المحذوف اما من الاول أو
 من الثاني وقوله الى الرجوع متعلق بمحذوف أي ويعتبر جدان نفقة من ذكر من الذهاب الى
 الرجوع (قوله ويشترط أيضا الرجوع) أي وجوب النسك لا يخفى ان هذا من شروط الاستطاعة
 التي هي شرط الرجوع فلا يقال ومع أمن الطريق عطف على مع نفقة لكان أولى وأنسب (قوله

الحج وجدان الزاد
 نهيا يا ويا باجرة
 خفي أي غير يا من
 معه والراحلة أو غيرها
 ان كان بينه وبين
 مكة مرحلتان أو
 دونهما وضعف عن
 المشي مع نفقة من
 يجب عليه نفقته
 وكسوته الى الرجوع
 ويشترط أيضا
 الرجوع

أمن الطريق الخ) أي امتنا لا نقاب السفر وهو دون أمن الحضر ولو كان أمته فلا بد لو كان مخفياً بأجرة
 مثله ونخرج بالامن على ما ذكرنا الخوف عليه من سبع أو غيره فلا يجب عليه النسك حيثما عدم
 الاستطاعة وقوله على النفس أي له وليس وقوله والمال أي له شرط أمن الطريق على المال لكن
 بشرط أن يحتاج إليه للنفقة والمؤنة وأن يكون له لغيره فلو أراد احتجاب مال خفي للفتارة أو
 مخبواها وكان بأمن عليه لوتركه في بلدته فإنه لا يعتبر الخوف عليه ولا يعد عذراً وكذلك لو أراد
 احتجاب مال غيره أن لم يجب عليه حفظه والسفر به فإن وجب عليه حفظه والسفر به كوديعة
 فكذلك ومثل النفس والمال البضع وجميع ما يحتاج لاستحبابه ليسفر به فإن خاف على شيء منها لم
 يلزمه النسك للضرر وإن اختص الخوف به (قوله ولو من رصدي) غايته في اشتراط الأمن أي
 بشرط الأمن حتى من الرصدي وهو يفتح الصادوسكونها الذي يرصد الناس أي يرقبهم في الطريق
 أو القرى ليأخذهم ثم يسلطهم (قوله وإن قل ما يأخذ) أي الرصدي وهو غايته في اشتراط أمن
 الطريق أي بشرط ما ذكرنا وإن كان المال الذي يأخذه الرصدي شيئاً يسيراً قال في شرح المنهج
 ويكره بهذا المال لهم أي الرصد من لانه يجرهم على التعرض للناس سواء كانوا مسلمين أم كفاراً
 لكن إن كانوا كفاراً أو أطبق الخائفون مقاومتهم من لهم أن يجر جوال النسك ويقا تلومهم له الوا
 ثوب النسك والجهاد اه وكتب البيهقي قوله ويكره بهذا المال أي قبل الإحرام أما بعده فلا يكره اه
 (قوله وغلبة السلامة) معطوف على أمن الطريق أي بشرط أيضاً غلبة السلامة فلا يكره أن يجر
 أي عند أهل البحر العارفين به قال في التلخيص وعظماءهم تغلبهم بغلبة السلامة أنهم لو اعتيد في ذلك الزمن
 الذي يسافر فيه أنه يفرق فيه سبعة وعشرون ركوباً يؤيده الحاقهم بالاستواء بغلبة الهلاك
 ولا يتلوه من يمدق فلو قيل المعتبر العرف فلا يكتفي بتفاوت الواحد وتحموه لم يعدوا يؤيده ما ياتي في
 الفرار عن الصف وعليه فالمراد الاستواء العرفي أيضاً الحق في نزع بالجر الاتجار العقابية
 كيهون والليل فيجب ركوبها فطال ان المقام فيها لا يطول والخوف لا يظلم وقول الأذري رحمه الله
 إذا كان يقطعها عرضاً والأهم في كثير من الأوقات كالجبر وأخطر مردبان البرق ما قرب أي
 غالباً فيسهل الخروج إليه اه تصرف (قوله فإن غلب الهلاك) هو وما به يمدق تغلبة السلامة
 وقوله لو هيان الأمواج أي أو لخصوص ذلك البحر وقوله في بعض الأحوال أي الأوقات (قوله أو
 استويا) أي السلامة والهلاك ومثله جهل الحال كما في البيهقي (قوله لم يجب) أي ركوب البحر
 بدليل الأضراب جدهو يحتمل لم يجب أي الخ أي لم يلزمه (قوله بل يحرم الخ) الأضراب انتقالي
 وقوله فيه أي في البحر (قوله له ولغيره) أي للصبح وغيره الخ (قوله وشرط للوجوب) أي وجوب
 الخ لو طال وشرط للاستطاعة في الرأى الخ لكان أولى (قوله مع ما ذكر) أي من وجدان الزاد
 والراحلة وأمن الطريق وغيرهما ما تقدم وقوله أن يخرج معهما محرم أي ينسب أو رضاء أو مصاهرة
 ولو فاسقاً لانه مع سفته يغار عليه من موافق إليه وقوله أو زوج أي ولو فاسقاً لما تقدم والحق
 هم ما جسد عدها الثقة إذا كانت ثقة أيضاً والأخني المصوح الذي لم يق فيه شهوة للنساء (قوله
 أو نسوة ثقات) بأن بلغن وجمن صفات العدالة قال في التلخيص ونحوه لاكتفاء بالمرأهات بعيدة
 السابق وبما جرد فسقهن بغير نحو زنا أو قيادة ونحو ذلك ثم قال لكن نازع جمع في اشتراط ذلك
 المصريح به كلامهما وقالوا بنسفي الاكتفاء ينتسب ويحجب بان خطر لسفر اقتضى الاحتياط
 في ذلك على أنه قد تعرض لاحداهن حاجة تترز ونحوه فيذهب ثقتان وثقتان ولو كفي بثنتين
 لذهب واحدة وحدها فيجنى عليها اه (قوله وذلك) أي اشتراط خروج من ذكر معها وقوله
 لم يسفرها وحدها أي لم يسفرها بمفردها من لا تسافر المرأة وحدها إلا مع ما زوجها أو محرم وفي رواية
 لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا مع ذي محرم وفي رواية تريد الا ومعها محرم وقوله يومين في الرواية الأولى

أمن الطريق على
 النفس والمال ولو من
 رصدي وإن قل ما
 يأخذه وغلبة السلامة
 لرا كالبخري فإن
 غلب الهلاك له هيان
 الأمواج في بعض
 الأحوال أو استويا
 لم يجب بل يحرم
 الركوب فيه
 ولغيره وشرط
 للوجوب على المرأة
 مع ما ذكرنا يخرج
 معها محرم أو زوج
 أو نسوة ثقات ولو لم
 وذلك لحمة سفرها

وثلاثة أيام في الولاية الثانية ويريد في الثالثة ليس قيداً والمراد كل ما يسمى سفره سواء كان ثلاثة
 أيام أو يومين أو يوماً ويريد الأخص ذلك رواية ابن عباس المطلقة لا تسافر المرأة مع ذي حرم
 وهذا يتناول جميع ما يسمى سفراً (قوله وإن قصر) أي السفر وهو غايته لحرمة السفر وحدها
 (قوله أو كانت) أي المرأة وهو معطوف على قصر فهو غايته ثانية (قوله ولها بلالو حوب الخ) أفاد
 بهذا أن شرطاً جامعاً من النسوة لثقات النساء هو بلال وحوب أما الجواز فله أن يخرج مع امرأة واحدة
 ثقة ولها أيضاً أن تخرج وحدها ذاتيقتن الأمن عن نفسها كإحدى الغيبى وعادته تنبيه ما يرميه
 المصنف من اشتراط النسوة هو شرط الوجوب أما الجواز فهو زعم الجواز لحداده فله أن يخرج لاداء حجة الاسلام
 مع المرأة الثقة على الصحيح في شرح المهذب ومسلم قال الاستوى فافهمه فانهما مستثنان احدهما
 شرط وجوب حجة الاسلام والثانية شرط جواز الخروج لادائها اشتبهتا في كثير حتى توهموا
 اختلاف كلام المصنف في ذلك وكذا يجوز لها الخروج وحدها إذا امنت وعليه جعل ما دل من
 الانحياز على جواز السفر وحدها (قوله لاداء فرض الاسلام) مثله النذر والتضياع كإحدى الثقة
 (قوله وليس لها الخروج التطوع) أي كنسك تطوع أو غير من الاله غار التي لا يجب قال في
 التضيعة نعم لو مات نحو المحرم وهي في تطوع فلها اتمامه اهـ (قوله وإن قصر السفر) غايته في
 امتناع خروجها للتطوع وقوله أو كانت شوهاً أي قصصة المنظر وهو معطوف على قصر فهو غايته
 ثانية (قوله وقد صرحوا بالخ) الإحاطة اليه بعد قوله وإن قصر السفر انه صواب وهو يمكن أن يقال
 انه ساقط كالتأنيده وبعبارة الثقة أما النقل فليس لها الخروج مع نسوة وإن كثر حتى يحرم
 على المكبة الخ اهـ وقوله يحرم على المكبة التطوع بالعمر والحجبة إذا أرادت العمرة أن تنذر
 الطوع فحينئذ لا يحرم عليها الخروج لانهما صارت واجبة (قوله خلافاً لما نازع فيه) أي في
 تحريم خروج المكبة للتنعيم (قوله مرة واحدة) وذلك لانه صلى الله عليه وسلم لم يخرج بعد فرض
 الحج إلا مرة واحدة وهي حجة الوداع ونظر أبي هريرة رضي الله عنه قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال أما الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا فقال رجل أكل عام يا رسول الله فسكت حتى
 قالها ثلاثاً فقال قلت نعم لو حب ولما استطعتم وأما مسلم وخبر الدارقطني بأسناده صحيح عن سرافة
 قال قلت يا رسول الله عمرتنا هذه لعامنا هذا أم للآلة فقال لا بل للآلة وما أحدث البعق في الآراء الخ
 في كل خمسة أعوام فمحمول على التنبؤ لقوله صلى الله عليه وسلم من حج حجة أدى فرضه ومن حج حجة
 ثانية دأب فيه ومن حج ثلاث حجج حرم الله شعره بشره على النار قيل إن ذلك قتل وأوقف عليه
 طول الليل فلم يعمل فيه وبقي أيضاً اللون سألو أسامة بن عمرو الخولاني عن ذلك فقال له له حج ثلاث
 حجج قالوا نعم (قوله بترخ) لا يصح تعلقه بيمين لا عهداً وجبا على المستطيع حالاً ولا تراخي في
 الفعل بل متعلق بعنفوى أى ويقبلان بعد استكمال شرط الوجوب على التراخي وذلك لأن
 الحج واجب سنة وست وأمر النبي صلى الله عليه وسلم مع ما سافر أصحابه رضوان الله عليهم أجمعين إلى
 عشر من غير مثل بجر ولا خوف من عدو وقيل به العمرة كذا في إرباب الجمال (قوله لا على
 الفور) قال في الإيضاح هذا مذهبنا وقال مالك وأبو حنيفة رجعهما لله تعالى وأما الذي يجب
 على الفور اهـ (قوله نعم إنما يجوز التأخير الخ) أسند سراج على أنه تراخى للوهم على الإطلاق
 من غير اشتراط شيء وأعلم أنه إذا جازله التأخير لو جود شرطه فأحرز ما تبين فسقعه من وقت خروج
 فاعلة بالهوى آخر سنى الأماكن إلى الموت غير ما شهد به وينقض ما ذهبه (قوله بشرط العزم على
 الفعل في المستقبل) فلو لم يعزم على ما ذكره عليه التأخير قوله وإن لا يتضيعة الخ معطوف على
 العزم أى بشرط أن لا يتضيعة عليه الحج والعمرة (قوله ينذر) بيان لتصور تضيعة أي
 يتصور تضيعة ما بان ينذر وقوعه ما في سنة معينة كان قال الله عز وجل أن أحق في هذه السنة أو أعرف

وحدها وإن قصر أو
 كانت في قائمة
 عطية ولها بلال
 وجوب أن تخرج مع
 امرأة ثقة لاداء فرض
 الاسلام وليس لها
 الخروج التطوع ولو
 مع نسوة كثيرة وإن
 قصر السفر أو كانت
 شوهاً وقد صرحوا
 بأنه يحرم على المكبة
 التطوع بالعمر ومن
 التنعيم مع النساء
 خلافاً لما نازع فيه
 (مرة) واحدة في
 العمر (ترخ) لا على
 الفور نعم إنما يجوز
 التأخير بشرط العزم
 على الفعل في
 المستقبل وإن

هذه السنة فصان عليه بسببه فورا واذا حج خرج من فرضه ومن نذر فيقع أصل الفعل عن الفرض
والتهيل عن النذر قال في البهجة

وأجرات فريضة الاسلام • عن نذرجح واعتبار العام

(قوله أوقضاء) معطوف على نذرى وان لا يتضيق عليه قضاء كان أقصد حجه أو عمرته فانه يجب
عليه القضاء فورا (قوله أو خوف عصب) معطوف أيضا على نذرى وان لا يتضيق عليه بخوف
عصب بقول عبد بن طيب أو معرفة نفسه فان تضيقا عليه بذلك حرم التأخير قال في الإيضاح على
الأصح اهـ وكتاب ابن الجمل قوله على الأصح قال في شرح المهذب لان الواجب الموسع لا يجوز تأخير
الاشترط أن يغلب على الظن السلامة الى وقت فعله وهذا مفقود في مستثنائيه وجه مقابل الأصح
أن أصل الحج على التراخي فلا تغير بام محتمل اهـ (قوله أو تلف مال) عطف على عصب أى أو
خوف تلف مال وقوله بقرينة متعلق بمعدون صفة تلحق بالنسبة للعصب وتلتف أى خوف
حاصله بقرينة ولو كانت ضعيفة (قوله وقيل يجب الحج) مقابل قوله مرة واحدة (قوله خبر فيه)
أى خبر وارد في وجوب الحج في كل خمسة أعوام وهو ابن عبد الصمحت له جمعه وسعت عليه في العيشة
تقصى عليه خمسة أعوام ولا يقيد على المحرم وفيه ان هذا الخبر لا يدل على وجوبه كل خمسة أعوام
ونفاذ يدل على ما كد عليه (قوله يجب انابة الحج) أى في راد ذلك خبر الصادق عن ابن عباس
رضي الله عنه ان امرأة من جينة ماتت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت ان أى نذرت ان
تخرج فماتت قبل ان تخرج أنا حج عنها قال ثم هي هنا رأيت لو كان على ملك دين ا كنت قاضيته
قالت نعم قال أفضوا حقا قاله أحق بالوفاة شبه الحج بالدين وأمر بقضائه فدل على وجوبه وقوله
عن ميت أى غير رداها هو ولا تخرج الأمانة عنه وهو معذور من تغييره بتركه اذ المرد لا تركه
موروثه عنه تسعين زوال ملكه بان وقوعه عليه نسك أى في ذمته نسك واجب حج أو عمره ولو
قضاء أو نذر أو نكاح أو ملك بعد استقرار النسك عليه ولم يؤده خرج بذلك اذا مات قبل ان يستقر
عليه ولا يقضى من تركه لكن للوارث والأجنبي الحج والاحاح عنه على المعتد نظرا الى وقوع
حجة الاسلام عنه وان لم يكن حاضرا ما لها في حياته ونحوه أيضا النفل في يجوز التمتع عنه بالحج أو
العمره الا ان أوصى به وقوله من تركه متعلق بانابة مؤخره يعود على الميت أى انابة من تركه
والمخاطب هاهنا من عليه قضاء دينه من وصى فوارث لما حكم (قوله كاتقصى منه ذنبه) الضمير
الاول يعود على التركة والثاني يعود على الميت وذكر الضمير الاول باعتبار تأويل التركة بالمراث
وفي بعض نسخ المطب منها هو الاولى (قوله ولو لم تكن له) أى لامت وهو مقابل لمذوق أى هذا ان
كانت له تركه ولو لم تكن الحج (قوله من لوارثه أن يفعله منه) أى يفعل النسك عنه بنفسه أو ناته
(قوله فلو فعله) أى النسك من حج أو عمره وقوله حازاى فعل الأجنبي وأمره هنا جاز في سابقه بسن
يفيد عدم سنه للأجنبي وليس كذلك بل بسن له أيضا لكن الوارث تأ كدله (قوله ولو لا اذن)
قال في الخلف و يفرق بينه وبين توقف الصوم على اذن القريب بأن هذا الشئ للدين فاعطى
حكمهما بخلاف الصوم اهـ (قوله وعن آفاقه) مضوب معطوف على من ميت أى ونجب الانابة
عن آفاقه مضروب بعين مهملة فساد مهملة من العصب وهو القطع كانه قطع عن كمال الحركة
أو بعين فساد مهملة من العصب كانه قطع عصبه و وجوب الانابة على الفور ان عصب بعد
الوجوب والتكبر وعلى التراخي ان عصب قبل الوجوب أو معه أو بعده ولم يكن له الاداء وذلك لانه
مستطيع بالمال وهي كالاستطاعة بالنفس والخبر الصريح ان امرأة من خثعم قالت يا رسول الله
ان فريضة الله على عبادي في أدركت أبى شيئا كبير الا نبت على الرحلة أفأحج عنه قال نعم والمراد
بالأدركتني ما كان بينه وبينكم مرحلتان فأكثر فلو كان المضروب دون مرحلتين أو كان بعده

أوقضاء أو خوف
عصب أو تلف مال
بقرينة ولو ضعفة
وقيل يجب على القادر
ان لا يترك الحج في كل
خمس سنين لخبر فيه
(فرع) يجب انابة
عن ميت عليه نسك
من تركه كاتقصى
منه ذنبه فلو لم تكن
له تركه سن لوارثه
ان يفعله عنه فلو
فعله أجنبي حاز ولو
بلا اذن وعن آفاق
مضروب

لزمه ان يجمع نفسه لانه لا تعدر عليه الر كوب فصار من محل فعمدة فسر وروايتن لمصلحة عليه
 لاحتمالها في حد القرب وان كانت تبع التبع فان يحزن ذلك مع عنه بسند موته من تركه كما
 في التبعة وفي النهاية كما في علم لزوم الجمع بنفسه ان انتهاء الضنى الى حالة لا يحتمل الحركة معها
 بحال فتقوز الانانية حيث ذال الكردي واعتقد الشارح في حاشيته على متن العباب عدم الصحة للمكي
 مطلقا للصحة بل هو على دون مسافة القصر وتعدر عليه بنفسه ولو على سرير يحمله رجل اه ولو
 استاجر من يجمع عنه فيج عنه ثم شفى ليجزى ولم يقع عنه فلا يفتى في الاجير ابرم موقع الجمع فلا لاجير ولو
 حضر مكة او عرفة في سنة حج الاجير لم يقع عنه لتعين مباشرته بنفسه ويلزم له لاجير الاجرة وافرغ
 بنموين وماذا شفى بعد حج الاجير بانه لا تقصر منه في حق الاجير بالشفاء بخلاف المحصور فانه بعد
 ان ورد الاجير بمقصر به فله منته اجرة كذا في رسم عن شرح العباب (قوله عاجز) بالجر صفة
 كاشفة لمعصوب فهي كالتفسير له وضابط الماجر الذي تصح له الانابة ان يكون بحيث لا يستطيع
 الثبوت على الر كوب ولو على سرير يحمله رجل الالبسة شديدة لا تستعمل عادة قال النووي في شرح
 مسلم ومنهنا ومنهنا ومنهنا ومنهنا ومنهنا ومنهنا ومنهنا ومنهنا ومنهنا ومنهنا ومنهنا ومنهنا ومنهنا
 وقال مالك والليث والحسن بن صالح لا يجمع احد الا عن مبتل يجمع حجة الاسلام قال القاضي عياض
 وحكي عن القاضي وبعض السلف لا يجمع من ميت ولا غيره وهي رواية عن مالك وان اوصى به ثم
 قال النووي ويجوز الاستئانة في حجة التلوع على اسم القولين عندنا اه (قوله لغير زمانة) متعلق
 بعاجز واللام تعليلية أي عاجز لاجل نحو زمانة وهي الابتلاء والاهة وضعت الحركة من تتابع
 المرض واندر تحت نحو الكبير والمهرم وقوله او مرض معطوف على زمانة من مطلق العام على
 الخاص وقوله لا يجرى برؤا الجملة صفة لمرض أي لا يجرى جملة الشفاء منه أي يقول عدلي طلب او بعرفة
 نفسه ان كان عارفا (قوله باجرة مثل) متعلق بانابة مقدرة أي ويجب الانابة عنه بوجوده مثل
 أي او دونها ارضى الاجير به لا باكثر وان قل قال في حاشية الايضاح وشرح الرمي وابن علان
 وغيرهما يشترط في الاجير ان يكون عدلا والام تصح اتانته ولو مع المشاهدة لان نيته لا يطلع عليها
 وهذا اعلم ان هذا شرط في كل من يجمع عن غيره باجارة وحالة وفي فتاوى ابن حجر ما يقتضي جواز
 استئجار المعصوب عن نفسه فاسقا اه ومثل وجوده في التمسك في وجوب الانابة وجوده مستتر
 يجمع عنه غير معصوب عدل قد حج عن نفسه واذا كان بعضا اعتبر فيه كونه غير ماهر ولا معول على
 الكسب أو السؤال الآن بكتسب في يوم كفاه ايام وكان السفر قصير الوجود متطوع بحال
 للضرورة فلا يجب الانابة لعظم المنة واعلم ان الاحارة من حيث هي فدهان احارة فعين كاستئجارك
 لتجمع عنى أو عن ميتي بكذا ويشترط لعصمتان يكون الاجير قادرا على الشر وعي العسل فلا يصح
 استئجاره من لا يمكنه الشر وعي لغير مرض أو خوف أو قبل روج القافلة لكن لا يصح انتظار روجها
 بعد الاستئجار فالحكي ونحوه ساجر في أشهر الحج لتمكنه من الأرواح وغيره يستأجر عند روجه
 بحيث يصل المقاتل أشهره ويتعين فيه ان يجمع الاجير بنفسه واجارة ثمة كالزمت فتملك اه
 عني أو عن ميتي فتصعق ولولا ثقل بشرط حلول الاجرة وتسلها في مجلس العقد وله ان يجمع بنفسه
 وان يجمع غيره ويجوز ان يجمع عن غير مالئقة واعتقر الجهة لانه ليس احارة ولا جملة بل ارفاق
 (قوله فضلت) أي الاجرة (قوله عما يحتاجه) أي من مؤتمه وموته عياله (قوله يوم الاستئجار) أي
 وليلة كافي عبد الرؤف (قوله وعما عدا الخ) معطوف على عما يحتاجه أي وفضلت عما عدا
 مؤتمه نفسه وعياله بعد يوم الاستئجار أي عما عدا نفقة ونفقة عياله بعده فإيراد ما مؤتمه هنا خصوص
 التبعة لاما شغل الكسوة والسكنى والحامد والام يبق لماعدا هاتين يتدر سقيه اذا لمراع ما عداها
 ما ذكر من الكسوة والحامد والسكنى ونحوها والحاصل يشترط في الاجرة أن تكون فاضلة عن

عاجز من النفس
 بنفسه لنحو زمانة أو
 مرض لا يجرى برؤه
 يجرى مثل فضلت ما
 يحتاجه المعصوب
 يوم الاستئجار وعما
 عدا مؤتمه نفسه
 وعياله بعده

جميع ما يحتاجه من نفقة وكسوة وقوادح لنفسه وأولعياه بالنسبة ليوم الاستحجار ونشترط أن تكون
فاضلة عن جسم ما يحتاجه أيضا بالنسبة لاعدوم الاستحجار وما عدا النفقة أما هي سواء كانت لنفسه
أولعياه فلا يشترط أن تكون إلا بغير فاضلة عنها بصدوم الاستحجار وذلك لأنه إذا لم يفرق البلد
أمكنه تحصيلها ولو بالقرض (قوله ولا يصح أن يجزئ) يقرأ بالنسبة للمسهول والجار والمهر ورتاب
فاعله أي ولا يصح أن يجزئ أحد قريبا كان أو أجنبيا عن معسوب وقوله بغير فاضلة متعلق بجمع
والضمير يعود على المعسوب (قوله لأن الحج) تعليل لعدم العصة (قوله والمعسوب أهل لها)
أي بالنسبة لأهلها تكاف الحج وجمع مع جموعه وقوله وللأذن أي وأهل للأذن (قوله) لوامتنع المعسوب
من الأذن له بأذن الخ كما عهده ولا يحرمه عليه وإن نفي الأمن باب الأمر بالمعروف (قوله أركانها أي
الحج) أي أركانها فالإضافة من إضافة الأجزاء إلى الكل أو من إضافة الفصل للحمل وقوله ستة وقيل
أربعة بعد الحلق أو التخصير وأجاءوا بساقط الترتيب (قوله أحدها) أي الأركان وقوله أحرار به أي
بالحج (قوله أي بنية دخول) تفسير بمعنى الأحرار هنا وقوله به لانه الملائم للركبة وبغير إضافة نفص
المسحول لأنه هذا المعنى لا بعد كمال يجعل مود العفة والفساد بحيث يقال مع الأحرار أو فسدت
الأحرار (قوله لخبر الحج) دليل ركنية الأحرار على التفسير الذي ذكره (قوله ولا يجب تلفظ بها)
أي بالنسبة المراد من الأحرار (قوله وتلبية) أي ولا يجب تلبية فهو بالرفع معطوف على تلفظ وقوله
بل سنان أي التلفظ بها أو التلبية وقوله يقول بقلبه أي يوجبها وقوله ولسانه أي يندبها وقوله نويت
الحج أي وألعمرة وأهملوا والنسك وقوله وأحرمت به الله تعالى عطف مرادف أي به للتأكيد ولا يجب
نية القرضية جزئيا لانه لو نوى به النفل وقع من القرض ولو تخالف القلب واللسان فالعبرة بما في القلب
هذا إن حج من نفسه فإن حج أو عمر من غيره قال نويت الحج وألعمرة من فلان وأحرمت به الله تعالى
ولو نواه لظن من فلان عن وأحرمت به لم يصح على العقد أن كان عازما عند نيت الحج فلا يأتي به
والأوقع الماح نفسه وقوله ليك اللهم ليك الحج حسن أن يذكر في هذه التلبية ما أحرم به ولا يجهل فيها
(قوله وانها) أي نافي أو كان الحج وقوله أي حضوره تفسير مراد للوقوف بعرفة أي أن المراد بالوقوف
حضور الحرم في أرض عرفات مطلقا والمراد بالحرم الأهل للعبادة فلا يكفي حضور غير الأهل لها
كالجنون والمغني عليه والسكران جميع وقت الوقوف لكن يقع حج الجنون نفلا كالصبي الذي لا يعز
فيبنى عليه بقية الأعمال على ما مضى وكذا المغني عليه والسكران أن أس من إفاقتهما وقوله بأي
جزء منها أي من عرفة وذلك لخبر مسلم وقتفتها وعرفة كلها موقوف وبكفي ولو على ظهر دابة أو
شجرة فيها الأعلى غصن منها وهو خارج عن هوائا وإن كان أصلها فيها ولا على غصن فيها دون أصلها
وقال ابن قاسم يكفي في هذه الصورة الوقوف عليه قياسا على الاعتكاف ولا يكفي الطيران في هوائها
أيضا خلافا للشراعي (قوله ولولحظة) أي يكفي حضوره في عرفة ولولحظة (قوله وإن كان نائما)
أي يكفي ما ذكره من أن نائما أو مارا ولو في حلق أبقي وإن لم يعلم أن المكان مكانها ولا أن اليوم
يومها (قوله لخبر الترمذي الحج) دليل على ركنية الوقوف (قوله الحج عرفة) جهة معرفة الطرفين
ففي حديث الحضر أي الحج مختصر في عرفة أي في الوقوف لا يجاوز إلى غيره وليس كذلك ويجب إياه
على حذف معشاني أي أنها معظمة وخضعت بالذكور أن الطواف أفضل منها كما يأتي لكونه
يقوت الحج فواتها دونها أه يجزئ (قوله وليس منها) أي من عرفة مسجد إبراهيم أي صدره
وهو محل الخطبة والصلاة وذلك لأنه من عرفة وأما آخره فهو من عرفة (قوله ولا تشره) أي
وليس نهائرا فهو بفتح الذون وكسر الميم موضعين طرفا الحل وعرفة وليس منها أيضا وادي عرنة
قال في الإيضاح وأعلم أنه ليس من عرفات وادي عرنة ولا تشره ولا المسجد الذي يسمى فيه الأمام
السمي بمسجد إبراهيم عليه السلام ويقال له مسجد عرنة بل هذه المواضع خارج عرفات على طرفها

ولا يصح أن يجزئ
عن معسوب بغير
أذنه لأن الحج يقتصر
للتبعية والمعسوب
أهل لها وللأذن
(أركانها) أي الحج ستة
أحدها (أحرار) به
أي بنية دخول فيه
خبرنا في الأعمال
بالتبعية ولا يجب
تلفظ بها وتلبية بل
بسنان فيقول بقلبه
ولسانه نويت الحج
وأحرمت به الله تعالى
ليك اللهم ليك الحج
آخره (و) نائما
(وقوف بعرفة) أي
حضوره بأي جزء
منها ولولحظة وإن
كان نائما أو مارا لخبر
الترمذي الحج عرفة
وليس منها مسجد
إبراهيم عليه السلام
ولأنه

الثرى سائل من دلقة له وقوله ولا المسجد أى صدره كحملت (قوله) والفضل لآل كرم أى ولوصيا
 وتخرج بالذكر لآل كرم والحقى فان الفضل لهما الوقوف فى حاشية الموقف مالم يتخشاخر راقوله
 تحرى موقفه أى قصد (قوله وهو) أى موقفه صلى الله عليه وسلم وقوله عند المعشرات
 للمعرفة أى وهى المفترشة فى أسفل جبل الرحمة الذى بوسط أرض عرفة وأعلم أن الصدود على الجبل
 للوقوف عليه كأيضه العوام خطأ مخالف للسنة كما نص عليه فى الأيضاح (قوله ومجيت) أى
 الأرض التى يجب الوقوف فيه فثالث الفاعل يعود على معلوم من السياق (قوله) لأن آدم وحوله
 تعارفها أى حين هبط من الجنة ونزل بالمسند وزلت بحجة (قوله وقيل غير ذلك) أى وقيل فى
 سبب التسمية غير ذلك وهوان جبريل لمسا عرف إبراهيم مناسك الحج وبلغ الشعب الأوسط الذى هو
 موقف الآمام قال له أعرفت قال نعم فسجبت عرفات وقيل إنما سميت بذلك من قولهم عرفت المكان
 إذا طبقت ومنه قول الله تعالى الحق عرفاهم أى طبعهم (فائدة) قال صلى الله عليه وسلم أفضل
 الأيام يوم عرفة وثانىها يوم الجمعة وهو أفضل من سبعين سنة فغير يوم الجمعة آخر جدران ومن
 الذى صلى الله عليه وسلم إذا كان يوم عرفة يوم الجمعة غفر الله لجميع أهل الأرض أى بغير واسطة وفى
 غير يوم الجمعة سبب قول القوم ويرى عن محمد بن المسكندراه ح: ثلاثون ليلة كان أخرجه
 جهنم قال وهو يعرفات اللهم انك تعلم اننى قد وقفت فى موقفى هذا ثلاثاً وثلاثين وقفة فواحدة عن
 فرضى والثانية عن أبى والثالثة عن أبى وأشهدك يا رب أبى قد وهبت الثلاثين لمن وقف موقفى هذا
 ولم تقبل منه فلما دفع من عرفات نزل بالمزدلفة فودى فى السماء يا ابن المسكندراتكم على من خلق
 الأكرم التجدد على من خلق الجودان الله تعالى يقول للشعرى وحلالى لقد غفرتان وقف بعرفات
 قبل أن أخلق عرفات بالثى عام وعن أبى بن الموقى روى عنه أنه قال حججت فى بعض السنين فميت
 بنى مسجد الخيف ومضى فرايت ملكين قد نزلا من السماء فقال أحدهما لصاحبه يا عبد الله اتعلم
 سمع حج بيت ربك فى هذه السنة قال لا قال سمعته ألف مرة قال له أتدري كم قبل منهم قال قال سمعته
 أنفس ثم أرتفع فى الهواء فميت وأنام عوبى قلت وأحييتهم أبى أكون أنا فى هذه السنة أنفس فلما
 وقفت بعرفات نزل بالمزدلفة رأيت الملكين قد نزلا من السماء على عاتقهما فسلم أحدهما على الآخر
 وقال يا عبد الله أتدري ما حرم ربك فى هذه الليلة قال لا قال فانه وهب لكل واحد من السنة المقبولين
 مائة ألف وقد قبلوا جميعاً قال فانتبهتوى من السرور وما لا يبلغه إلا الله تعالى إذ قبل الحاج جميعهم
 ومنهم ما وجدوا لم يجعل منهم شقياً ولا خيراً وما ولا مطروداً (قوله ووقته) أى الوقوف وقوله بين
 زوال الحج أى يدخل برزوال ثمص ذلك اليوم ويخرج بطلوع فجر يوم النحر فمن وقف قبل الزوال وذهب
 من عرفة لا يصح وقوفه وكذلك من وقف بعد النحر ومن وقف بينهما صح وقوفه ولو غلظ قبل
 النحر فقد أدرك الحج وفى رواية من جاء عرفة ليلة جمع أى ليلة مزدلفة قبل طلوع النحر فقد أدرك
 الحج (قوله وهو) أى يوم عرفة وقوله تاسع ذى الحجة فلو وقف قبله أو بعده لم يصح وقوفهم ثم
 ان وقف أى حجج أو فرقة منهم هم كثر على العادة يوم العاشر للجهل بان غم لهم هلال ذى الحجة مع
 وان وقوفه أبعد الشين كما ثبتت الهلال ليلة العاشر ولم يتمكن من الوقوف فيها بعد المسافة واليه
 حينئذ تنقل أحكام التاسع كلها لا يعتد بوقوفهم قبل الزوال ولا يصحرى جرة العقبة الأبعد ف
 ليلة الحادى عشر والوقوف وهذا جميع الأحكام (قوله وسر له) أى الحاج المجمع بين الليل
 النهار وقيل يجب (قوله والا) أى وان لم يجمع بينهما وقوله راق دم تمتع أى إذا قدم التمتع
 فى كونه ثم أتى بأوقوله نداء على المعتمد على مقاله بحج ارافة دم (قوله وثالثها) أى أركان
 الحج وقوله طواف قاضية أى لقوله تعالى ولطوفوا بالبيت العتيق (فائدة) سعى البيت عتيقاً

والافضل للذكر
 تحرى موقفه صلى
 الله عليه وسلم وهو
 عند المعشرات
 المرفة ومجيت عرفة
 قبل لان آدم وحواه
 تعارفها وقيل غير
 ذلك ووقته (بين
 زوال) للشمس يوم
 عرفة وهو تاسع ذى
 الحجة (و) بين طلوع
 (النحر) يوم (نحر)
 ومن له الحج حين
 الليل وانهار ولا
 أراق دم تمتع ندبا
 (و) ثالثها طواف
 افاضة

لأن الله تعالى أعتقه من أيدي الجبابرة فلم يسلط عليه جبار قط بل كل من قصده يسوءه جبار وقول
أبو بكر الواسطي انما سمى عتقا لأن من طاف به صار عتقا من النار والله دمر من قال
طوى بل طاف بالبيت العتيق وقد * لجأ الى الله في مراحله
ونال بالسعي كل القصد حين سعى * وطاف جهر الأركان وأستاد
ذلك السيد الذي قد نال به منزلة * عليه في دهره من كل أوطار
وكل من طاف بالبيت العتيق غدا * بين الوري معقبا حقا من النار

(قوله ويدخل وقته) أي ما وافق الأفاضة وقوله باتصاف ليلة النحر أي بدخول النصف الثاني
من ليلة النحر فلو طاف قبله لم يصح (قوله وهو) أي الطواف وقوله أفضل الأركان أي لانه مشبه
بالصلوات وشغل عليها الصلاة أفضل من الحج والمشغل على الأفضل أفضل وهذا منه مدال رمي
واستوجه شيخ الإسلام وقال ابن حجر في التحفة الوقوف أفضل على الأوجه لخبرنا في عرفنا في معطيه
كما قاله ولو توقف بمسح الحج عليه ولا به حاشيته من حقائق القرب وعموم المغفرة توسعة الاحسان
المالوف في الطواف الحج اه (قوله خذ الزركشي) أي التامل ان الوقوف أفضل الأركان لما مر
(قوله رابعها سعي) أي رابع الأركان السعي بين الصفا والمروة والمساوي والدارقطني وغيره ما يستاد
حسن انه على انه عليه وسلم استقبل القلعة في المسعى وقال يا أيها الناس اسعوا فان السعي قد كتب
عليكم أي فرض وأصل السعي الاسراع والمراد به هنا طاف المشي وشروطه سبع ذكر بعضها المؤلف
وهي قطع جميع المسافعين الصفا والمروة وكوسه سعيه وكوسه من بطن الوادي والترتيب بان يسبأ
بالصفا في الأول ثم بالمروة في الأشماع وأن لا يكون منكوسا ولا معترضا كما طوى وعدم الضارف
عنه كما يفعله جهلة العوام من المسابقة وإن يقف بعد طواف صحيح قدوم أو أفاضة وقد تنلهم ما د فقال
شرط سعي سبعة وقوعه * به بطواف صحيح ثم قطعه
مسافة سبب من الوادي * مع فقه صارف من المراد
والسعي منكوسا ولا معترضا * والدره بالصفا كما قد فرضا

(قوله يقينا) صفة لسبعا (قوله بعد طواف قدوم) معناه بمحذوف صفة لسعي أي سعي واقع
به بطواف قدوم (قوله عالم يقف بعرفة) أي عالم يتخلل بين طواف القدوم والسعي الوقوف بعرفة
فان يتخلل لم يصح سعيه بعده لقطع بعينه للقدوم بالوقوف فيلزمه تأخيرها الى ما به بطواف الأفاضة
ولول من عرفة الى مكة قبل نصف الليل هل يسن له طواف القدوم ويجوز له السعي عقبه أم لا
اضطرب كلام ابن حجر في عرفة في التحفة على أنه من له طواف القدوم ولا يجوز السعي بعده وعليه
بان السعي متى أخر عن الوقوف وجب وقوعه به بطواف الأفاضة ويجوز في حاشيته على الانصاح على
سنة القدوم وهو جواز السعي بعده باعتبار تأخره عن الاذعري انه يسن لمن دفع من عرفة الى مكة قبل
نصف الليل طواف القدوم فعليه يجوز له السعي بعده وقد يهيمه قولهم لو وقف لم يجز السعي الا
بعد طواف الأفاضة لدخول وقته وهو فرض فلم يجز بعده شغل ما كما به بعد فرض اه فافهم
التعادل بدخول وقته حواره قبله اه والمتقدم في التحفة لانه اذا اختلف كما في كتبه فافهم
ما في التحفة (قوله له بعد طواف الأفاضة) معطوف على بعد طواف القدوم فشرط صحة السعي ان
يتم بعد أحدهما من الطوافين القدوم أو الراكس وذلك لانه لو ارادته صلى الله عليه و لم يحل حكمه
الاجماع فلا يجوز به بطواف نفل كان أكرم من مكة يحج بها ثم تنقل طوافا أو راد السعي بعده كما
في مجموع اه تحفة (قوله فلو اقتصر) أي السعي وقوله على ما درين السبع محتر زسبعا وقوله
لم يجز أي السعي (قوله ولو شلت الحج) محتر ز يقينا وقوله في عدده أي السبع المرات ٦ مان تردد هل
سعى ستة أو سبعا (قوله قبل فرائضه) أي السعي باحتر زه على اذا وقع الشك بعد فرائضه فانه لا يؤثر

ويدخل وقته
باتصاف ليلة النحر
وهو أفضل الأركان
حتى من الوقوف خلافا
للزركشي (و) رابعها
(سعي) بين الصفا
والمروة (سبعا) يقينا
بعد طواف قدوم
عالم يقف بعرفة أو
بعد طواف أفاضة
فلو اقتصر على ما دون
السبع لم يجز به ولو شلت
في عددها قبل فرائضه

٦ (قوله بان تردد هل
سعى ستة أو سبعا)
صورة ذلك ان يكون
في انشاء الشوط
اشتغل بشئ ثم شك
هل ذهب الى جهة
المروة وهي السابعة
أو ذهب الى جهة
الصفا وهي السادسة
وبقي سابعة فلا حياط
ان يجعلها سادسة
ويذهب الى جهة
الصفا ثم ياتي بالسابعة
وهذا محذور
والأصح ان يتصور
بغير ذلك اه مؤلف

(قوله أخذ بالقل) وهو الست أي وجوباً (قوله لانه) أي الأفضل هو المتيقن (قوله ومن سعى
 بعد طواف القدوم لم يندب الخ) لانه صلى الله عليه وسلم وأصحابه سعيوا بعد طواف القدوم ولم
 بعده بعد الاضائة (قوله بل بكرة) أي ناذ كرم من الاعادة ولو عبر بالتمديد اليه لكان أولى وما
 ذكر من الكراهة هو ما يرم به في الروض وأقر بشيخ الاسلام في شرحه واعتاده في التفتة والنهاية
 وظاهر عبارة المفتي انها خلاص الاولى وهذا كله في الكامل أما الناقص روى أوصافاً ذاتي بالسعي
 بعد القدوم ثم كل قبل الوقوف أو فيه أو بعده أو أعاده وجبت عليه الاعادة وفي غير القارن أما هو
 فأعقل الخطب له بسن له الاتيان بطوافين وسعيين واعتد غير هاته كغير القارن فلا يسن له اعادة
 الطواف والسعي (قوله ويحب أن يسد أقبه) أي في السعي وقوله في المرة الاولى يدل بعض أواشقة مال
 من الجار والمجرور وقوله (قوله لا لا يتابع) هو قوله صلى الله عليه وسلم لما قالوا له أتدأ بالصفا فأم
 بالمر وأتدأ بجماد الله به (قوله وذهايه من الصفا إلى المروة مرة الخ) هذا هو الصحيح الذي قطع به
 جماهير العلماء وعليه العمل في الأزمنة كلها وأما ما ذهب اليه بعضهم من أنه يجب الصفا والعود
 مرة واحدة فهو فاسد لا يعول عليه ولا يسن الخروج من خلافه بل بكرة وقيل يحرم ولا يسن
 استيعاب ما بينهما في كل مرة بأن يذهب حتى يحاذي أو يفردا به بأصل ما يذهب منه ورأس أصابعهما
 أي يذهب إلى قال عبدالرؤف ولا يكفي رأس النعل الذي تنقص عنه الأصابع الخ وأقره ابن الجوزي قال
 ابن عفر في شرح ما مضى وبه بعض درج الصفا محدث فلهذا نمر تخلفها ورأه قال الكندي وهذا
 الذي ذكره الشاش عنها والمحدث عندهم كذلك شيخ الاسلام والمفتي والنهاية وجرى مر في شرح
 الانصاح وابن علان على ان الدرج المشاهدة الآن ليس شئ منه محدث أنه يكفي الصفا الرجل أو
 حافر الدابة بالدرجة السفلى بل الوصول إلى ما سامت آخر الدرج المندفونة كاف وان بعد عن آخر
 الدرج الموجود اليوم بأذرع وفيه فصححة عظيمة للعوام فانهم لا يصلون لآخر الدرج بل يكتفون
 بالقرب منه هذا كله في درج الصفا أما المروة فقد اتفقوا فيها على ان العدة الكبير المشرق الذي
 يوجهها هو حدها لكن الأفضل أن يمر تحتها ويرقى على البنية المرتفعة بعده اه وقوله هو المعتمد
 عند العلماء في غير التفتة والافتد عقبه فهم يقولون كذلك المصنف وغيره وبجمل على ان هذا باعتبار
 زمينهم وأما الآن فليس شئ يحدد أصلها الأرض حتى غطت درجات كثيرة اه (قوله ويسن
 للذكر) نخرج به الانثى والمفتي فلا يسن لهما الرقي ولو في خلوة على الاوجه الذي اقتضاه اطلاقهم
 خلافاً لاسنوي ومن تبعه الا هم الا اننا كنا نيقن ان شئ لولا الرقي فيسن لهما جنباً على الاوجه
 احتياطاً اه تحفة واعتقد في النهاية انها مما لا يسن لهما الرقي الا ان خلافاً لعل عن غير المأخر فبما
 يظهر حال وما اعترض به من أن المطلوب من المرأة ومثلها الخنثى اخفاء شخصها مما يمكن وان كانت
 في خلوة بربان الرقي مطلوب لكل أحد غير ما سقط عن الانثى والخنثى طلباً للستر فاذا ورد ذلك مع
 الرقي صار مطلوباً اذا لم يحكم بدومع العلة وجوداً وعدماً اه (قوله ان رقي على الصفا والمروة قدر
 قامة) في مذهبتنا قول وجوب الرقي وعبارة الاضاح مع شرحه لابن الجمل وقال بعض أصحابنا
 هو أو نصف جبرن لو كبل يجب الرقي على الصفا والمروة بقدر قامة هذا نقل النجوى عنه وجرى
 عليه في الروض وأصله أمانة هو رغبته وجوب صعود سير وهو الذي نقله عنه في المجموع وهذا
 ضعيف والصحيح المشهور راته لا يجب لكن الاحتياط ان يصعد للخروج من الخلل والتيقن
 فأحفظ ما ذكرنا في تحفة واجب المسافة فان كثيراً من الناس يرجع بغير مرجح ان كان نسكهم
 جواً ولا عزم ان كان عزمه لانه لا يراه به والله التوفيق اه وقد علمت ان هذا بالنظر لما كان وأما
 الآن فقد علت الأرض حتى غطت درجات كثيرة فقطع المسافة متيقن من غير رقي أصلاً وقال في
 التفتة الرقي الا ان المروة متدراً كن يا نزهة كذا فينبغي رقيها على الورد ما يمكن اه وقال

أخذ بالقل لانه المتيقن
 ومن سعى بعد طواف
 القدوم لم يندب له
 اعادة السعي بعد
 طواف الاضائة بل
 بكرة ويحب أن يسد
 فيه في المرة الاولى
 بالصفا ويختم بالمروة
 لا يتابع فان بدأ بالمروة
 لم يجب مرورهما
 الى الصفا وذهابه
 من الصفا الى المروة
 مرة وعوده منها اليه
 مرة أخرى ويسن
 للذكر ان رقي على
 الصفا والمروة قدر
 قامة

الخيرى ان الرقى الا ان بقدر قامة قبر منات (قوله وان يئى) معطوف على ان رقى فيكون لفظ
يسن مسلط عليه لكن يقطع التلويح عن قيده وهو لفظ كرا لئلا يفرق فيه بين الذى كرو وغيره
ويسن ان يئى الساعى اول السعى على هيئة وقوله ويسلوا لذكر اى ويسن ان يعد ولا كرفى
الوسط والسعد والامراع فى المئى وخرج بالذ كرا لئى والتلويح فيشيان على هبتهم جاف جميع للمسى
ولوى خافون ليل على المعتد وقيل بهد وان بيل عنه الخلو (قوله ومجلسه ما معروف) اى محل
المئى ومجلس المدوم معروفان فصل العبدوا تداؤهم من قبل الميل الاخضر العلقى بركن المسجد سنة
أذرع الى ان توسط الملقن الاخضر من احدهما بجدار دار العباس رضى الله عنه وهى الاتى
رباطه منسوب اليه والآن يخرج دار المسجد ومجلس المئى ما عدا ذلك (قوله وخامسها ازالة الشعر)
اى خامس الاركان ازالة شعر اى اذا كان فى رأسه شعر والافيط عنه لكن بسن امرار للمسى
وعده من الاركان مبنى على جعله نسكا اى عبادته وهو المشهور والعقد بمقابلته انه استباحة محظور
اى ممنوع بمعنى يحرم عليه قبل ذلك من المحظر وهو المنع عن التعميم وهو مبنى على انه ليس نسكا
وهو ضمير يرتب على جعله نسكا انه شاب علمو على جعله استباحة محظور راحة لا يثاب عليه قال
في التمهيد يقع الاصل والخلق اى ازالة شعر الرأس أو التقصير فى حج أو غيره وقته نسكا على المشهور
فيثاب عليه اذ هو لذكر افضل من التقصير والتفصيل انما يقع فى العبادات وعلى هذا هو ركن
كاسبا وقيل واجبا والثانى هو استباحة محظور فلا يثاب عليه لانه محرم فى الاحرام فلم يكن
نسكا كلبس الخيط اه (قوله من الرأس) اى من شعرة لا يجزئى شعر غيره وان وجبت فيه
الفدية لورود لفظ الخلق أو التقصير فيه واختصاص كل منه بما عاده بشعر الرأس وشمل ذلك
المستتر عنه وما والاخذها متفرقة (توابعه خلق) هو اتصال الشعر بالموسى وقوله أو تقصير
هو قطع الشعر من غير اتصال والخلق والتقصير ليسا متعينين فالمدار على ازالة الشعر باى نوع
من انواع الازالة لخلق أو تقصير أو تنقلا أو ارفا أو قصار قوله لتوقف الخلق عليه اى على ما ذكر
من ازالة الشعر وكان الاول اى زيد كما فى التمهيد مع عدم جبره بدم لا تراج روى جمة العقبه لا هو ان
توقف الخلق عليه لكنه يجزئهم موسى ركن (قوله وأقل ما يجزئ) اى من ازالة الشعر (قوله
ثلاث شعرات) اى ازالة ثلاث شعرات لقوله تعالى علقين رؤسكم ومقصرون لاس الرأس بالخلق
والشعر رجع واقفه ثلاث كذا استدلو به ومنهم المصنف فى المجموع قال الاسنوى ولاداة فى ذلك
لان الجموع اذا كان مضافا كان للعموم وفعله صلى الله عليه وسلم يدل عليه ايضا ثم المارحى الى
توجيه المذهب ان بقدر لفظ الشعر منكرامة مقطوعة عن الاضافة والتقدير شعر من رؤسكم وانقول
قام الاجماع كانه لفظ فى المجموع على انه لا يجب الاستعاب فاكتفى بالوجوب بمعنى الجموع اه معنى
(قوله فتميمه صلى الله عليه وسلم) اى الشعر بازالة جميعه وقوله لبيان الفضل اى خلق جميع
الشعر لغير المرأة والافضل اجماعا ولا كية السابقة فانه مما تقدم الملقن على القهر من والتخديم
يقضى الافضلية لان العرب تبدأ بالاهم والافضل ولذلك قال صلى الله عليه وسلم القهر من والتخديم
فقالوا رسول الله والمقصرون فقال اللهم ارحم الملقن ثم قال فى الرابعة والمقصرون هذا كمال ينذر
الخلق والاوجبون ستمنى من افضلية الخلق ما لو اقر قبل الخلق فى وقت لخلق فيه لم يسود رأسه من
الشعر فى يوم النحر فالتقصير عند افضل (قوله خلا فان أخذته) اى من قتل الصغيرة وانفست مثلها
وسل وهو الامام مالك والامام أحمد (قوله وتقصير المرأة) اى الاثني فقتل الصغيرة وانفست مثلها
وقوله اولى من حلقها اى لما روى ابو داود وساحد حسن ليس على النساء حلق اناب على النساء التقصير
قال المصنف فى مقنيه ولا يؤمر بالخلق اجما عا بل يكره لها الخلق على الاصح فى المجموع وقيل يحرم
لانه مثله وتنبه بالرجال الى الاذرى فى الزوجة والمملوكه حيث لم يؤذن له ما فيه

وان يئى اول
السعى وآخره يد
الذ كرفى الوسط
ومجلسه ما معروف
(و) خامسها ازالة
شعر من الرأس
بخلق أو تقصير لتوقف
الخلق عليه وأقل
ما يجزئ ثلاث شعرات
فتميمه صلى الله
عليه وسلم لبيان
الافضل خلا فان
أخذته وجوب
التعميم وتقصير
المرأة اولى من حلقها

اه وفي الحقيقة والتميمه ويندب لها ان تم الرأس بالتقصير وان ذكره وقد راجعنا قاله المأوردى
 الا اننا نأبى لان قطع بعض ما يشينها (قوله ثم يدخل مكة الخ) لا يخفى عدم ارتباطه بما قبله
 فكان الاولى والانسبا ان يذكر في سنن الحج تدخل مكة به والى والحق من السنن أريد كره
 في واجبات الحج به الكلام على ربي حجة العقبة ومعنى كلامه انه اذا ربي حجة العقبة وحقا سنه
 ان يدخل مكة ويطوف ويسعى ان لم يحسن سعى بعد طواف القدوم وترك الحج مع انه سنة
 قبل ذهابه الى مكة للطواف والحاصل الابهال المشروعة يوم النحر أربعة الى ثم الحج ثم الحلق ثم
 الطواف وترتيبها ما ذكره سنة المأوردى مسلم ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول
 الله اني حلق قبل ان ربي فقال ارم ولا شيء واتاه ثم فقال اني أفضت الى البيت قبل ان ربي فقال
 ارم ولا شيء وفي رواية من أنه صلى الله عليه وسلم ما سئل عن شيء يؤخذ قبله ولا أخر الا ان يفعل
 ولا شيء ويدخل وقته ما سوى ذلك ينصف ليلة النحر (قوله كما هو الأفضل) الضمير يعود على
 السعي بعد طواف القدوم أي كان السعي بعد طواف القدوم هو الأفضل وهذا هو الذي جرى عليه
 شعبه في الحقيقة ونصها اذا اراد السعي به طواف القدوم كما هو الأفضل لانه الذي صرح عنه صلى الله
 عليه وسلم ثم تزمه الموالاة اه والذي جرى عليه الرمي ان السعي بعد طواف الأفاضة أفضل وبارئته
 بعد كلام لكن الأفضل تأخير عن طواف الأفاضة كما اتفق به والدرجة الله قال لان ساجها
 باستقبال اعادته بعده اه وظاهر عبارة المغني الجريان على ما جرى عليه الاول ونصها هو الاول
 السعي بعد طواف القدوم أو به طواف الأفاضة فظاهر كلام المصنف في مناسكه الكبرى الاول
 وصرح به في مختصرها اه (قوله والحق) اه والتعصر وقوا والسعي أي ان لم يكن سعي بعد
 طواف القدوم (قوله لا آخر لوقتها) لا الاصل فيه ان رايه الشارع ان لا يكون مؤثلا فكان
 مؤثلا فهو على خلاف الاصل وحينئذ في من عليه ذلك محر ما حتى يأتي به كافي المجموع (قوله وبكره
 تأخيرها) أي الثلاثة وقوله عن يوم النحر أي الافضل لعلها فيه (قوله واشد منه) أي من تأخيرها
 عن يوم النحر في الكرامة (قوله وسادسها ترتيب) أي وسادس الاركان الترتيب وتقل عيش عن
 سعي على منتهى مانصه قوله وسادسها الترتيب الخ أقول لي هنا شبهة وهي ان شأن ركس النبي ان يكون
 محبت لو انعمت انعم ذلك ولا شبهة في أنه اذا حلق قبل الوقوف ثم وقف وأتى بقية الاعمال
 حصل الحج وكان الحلق ساقطاً لعدم مكانه وان أخر به فله في غير محله وتقوته فقد حصل له الحج مع
 انتهاء الترتيب فليتام اه أقول يمكن اندفاع هذه الشبهة بان يقال الحلق انما سقط لعدم شمر
 رأسه لا لتقدمه على الوقوف لان حلقه قبله لم يقع ركنا ولا اتماماً له ولترفعه بازاله الشعر قبل الوقوف
 وهذا كالاعتق وحلق ثم أحر ما عليه فلم يكن رأسه شمر بعد دخول وقت الحلق فان الحلق ساقط
 عنه وليس ذلك ككفائه بحلق القمر قبل لعدم شمره بل اه (قوله بين معظم أركانه) أي الحج وهو
 ثلاثة أركان كما ذكره الشارع الية وهي مقدمة على الجميع والوقوف وهو مقدم على باقي الأركان
 والطواف وهو مقدم على السعي ان لم يكن سعي بعد طواف القدوم (قوله بان يقدم الأحرار الحج)
 بصور للترتيب بين المعظم والمرادنية الدخول في الفسك وقوله على الجميع أي جميع الأركان أي
 الباقي بعد النية وقوله والوقوف على طواف الركن والحق أي ويقدم الوقوف على طواف الركن
 والحق وأما ما فلا ترتيب بينهما وقوله والطواف على السعي أي ويقدم الطواف عليه (قوله ان لم
 يسع بعد طواف القدوم) أي ان لم يكن سعي بعد طواف القدوم فان كان قد سعى بعده سقط عنه ولا
 تسن اعادته كما هو عليه ويمكن ذلك ترتيب بين المعظم (قوله ودايسله) أي الترتيب وقوله
 الاتباع أي وهو فعل السعي صلى الله عليه وسلم مع قوله خنوا عني مناسككم (قوله ولا تخبر أي الأركان)
 أي لا دلل للخبير فيها وذلك لانعدام المساهية بانعدامها لو جرت بالدم مع عدم فعلها لزم عليه

ثم يدخل مكة بعد
 ربي حجة العقبة
 والحلق ويطوف
 للركن يسرى ان لم
 يكن سعي بعد طواف
 القدوم كما هو الأفضل
 والحلق والطواف
 والسعي لا آخر لوقتها
 وبكره تأخيرها عن يوم
 النحر واشد منه
 تأخيرها عن أيام
 التشريق ثم سعي
 نروجه من مكة
 (وسادسها ترتيب)
 بين معظم أركانه بان
 يقدم الأحرار على
 الجميع والوقوف على
 طواف الركن والحق
 والطواف على السعي
 ان لم يسع بعد طواف
 القدوم ودليله
 الاتباع (ولا تخبر)
 أي الأركان (بدم)

وجود المساهبة بدون أركانها وهو محال بحسبى (قوله وسباقى ما يحجر بالدم) وهى الواجبات
 التى يساهم بها كالأحرام من الميقات (قوله وغير وقوف من الأركان الستة) أى وهو النسبة
 والطواف والسعى والخطى والترتيب (قوله أركان العمرة) غير المتداخلة وهو لا يتعدى (قوله لشمول
 الأدلة) أى بمعنى أن الأدلة التى استدل بها على وجوب التلبية والمطواف والسعى فى الحج تدل أيضاً على
 وجوبها فى العمرة فهى ليست قاصرة على الحج (قوله وتظاهر الحلق) أى فى العمرة وقوله يجب
 تأخيرها عن سعيها أى العمرة (قوله والترتيب) أى مفرع على وجوب تأخير الحلق عنه وقوله فيها
 أى فى العمرة وقوله فى جميع الأركان أى لا فى المنظم فقط كالج (قوله يؤتيان) أى الحج والعمرة وقوله
 بثلاثة أوجه أى فقط ووجه المحصر فيها أن الأركان كان الحج أو لا فالأمراد بالعمرة أولاً فالتمتع
 أو حراً معاً فالقرآن ولا يدخل المحصر ما لو أحرأه أماماً لثلاثة غير خارج عن الثلاثة لأنه لا بد من
 صفة واحدة منها فالأركان مطلقاً مع الصفة الواحدة منها فى معنى الأركان ابتداءً بذلك الواحد (قوله
 أفراد) أى غير خيل ابتداءً عن وفاء بالحج بل من حيث أنه وجه وبداية له أفضلها (قوله بان يحج
 نصراً للأفراد وقوله ثم يعمر) أى ولو من غير ميثاق بالدم ولو من أدنى الحبل (قوله وتمتع) معطوف
 على أفراد فهو بالحج أو بالحجر (قوله بان يعمر) أى ولو فى غير أشهر الحج لكنه وإن سعى بمثله لا يلزمه
 دم وإن سعى بأشهر الحج وقوله يحج ولو فى غير عامه لكنه حيث لا يلزمه دم (قوله وقرآن)
 معطوف على أفراد أى أو أى ما يجزئ فيه الوجهان الرفع والحجر (قوله بان يحرمهما) أى الحج والعمرة
 وهو تصوير للقرآن وقوله مع مثله ما لو أحرأه بالعمرة ثم قبل سر وعه فى أعمالها أدخل الحج عليها فيقال
 لهذا قرآن (قوله وأفضلها أفراد) أى لأن رواته أكثر ولأن جوار أرضه الله عنه منهم وهو أقدم
 صحة وأشد غناءً بعضه المناسل ولا نه صلى الله عليه وسلم اختاره أولاً وللاجتماع على أنه لا كراهة فيه
 ولعدم بخلاف التمتع والقرآن الجبراً يضاد دليل الذمسان قال فى التفتة ولأن بقية الروايات يمكن ردّها
 إليه بحمل التمتع على معناه القوي وهو الاتفاق والقرار على أنه باعتبار الأول لا آخر لأنه صلى الله عليه
 وسلم اختار الأمر أولاً ثم أدخل عليه العمرة خصوصاً له الحاجة إلى بيان حوزاتها فى هذا الجمع
 العظيم وإن سبق بيانها منه قبل متعدياً هو وقوله أن اعتمر عامه أى على الأفضلية أن اعتمر فى سنة
 الحجاب لا يؤمرها عن ذى الحجة والا كان كل منهما أفضل منه لكرامة تأخيرها عن سنة قال
 الأكردى ومن صور الأفراد الفاضل بالنسبة التمتع الموجب للدم والاعتمر قبل أشهر الحج ثم من
 عامه لكرامته مقضولة بالنسبة لثلاثين بالعمرة بعد الحج فيما بقى من ذى الحجة كما فى الأمدادوسعى
 فلا يتم ما هنا (قوله ثم تمتع) أى غير عليه فى التفصيل تمتع فهو أفضل من القرآن وفلان للتمتع
 باقى بعلمين كاملين وأما رسم أحد الميقاتين فقط بخلاف القرآن فإنه باقى بعمل واحد من ميقات
 واحد (قوله وعلى كل من التمتع والقارن دم) أما الأول فالاجتماع بحسب الميقات إذا أحرأه بالحج
 أو لا من ميقات بالدم احتاج بعده إلى أن يحرم بالعمرة من أدنى الحبل والتمتع لا يخرج من مكة بل
 يحرم بالحج منها قال فى التفتة وهذا علم أن الوجهين كرمالعمرة فى أشهر الحج لا يتكرر عليه
 وإن أخرج آدم قبل التكرار لأن وجه الميقات بالمعنى الذى تقررت تكرره وأما الثانى فليست له
 صلى الله عليه وسلم ذم عن نسائه البقر يوم الفحر قالت عائشة رضى الله عنهن أو كن قارنات ولا نه وجب
 على التمتع نص القرآن وفعل التمتع أكثر من فعل القارن وإلزامه بالدم فالقارن أولى (قوله أن لم
 يكن) أى كل من التمتع والقارن وهو شرط لوجوب الدم أى بشرطه فى وجوب الدم عليه حالاً
 لا يكونان من حاضرى المسجد الحرام وذلك لأنه لو تلى فى التمتع فلا بد أن يكون أهله حاضرى المسجد
 الحرام أى عاذاً كره من الهندى والصوم عند فقده لمن أى على من لم يكن أهله حاضرى المسجد
 الحرام الحرام وقيس عليه فى ذلك القارن والجامع بينهما ما الترفع فيه ما التمتع ترفعه مع ميقات الحج

وسباقى ما يحجر بالدم
 (وغير وقوف) من
 الأركان الستة أركان
 للعمرة لشمول الأدلة
 لها وتظاهر الحلق
 يجب تأخيرها عن
 سعيها والترتيب فيها
 فى جميع الأركان
 (تبيين) يؤتيان
 بثلاثة أوجه أفراد
 بان يحج ثم يعمر وتمتع
 بان يعمر ثم يحج وقرآن
 بان يحرمهما معاً
 وأفضلها أفراد
 اعتمر عامه ثم تمتع وعلى
 كل من التمتع والقارن
 دم إن لم يكن من
 حاضرى المسجد الحرام

والفان ترفه بترك أحمالها ثنتين أضواء مشروط أن يبالو جوبهم الله إن يحرم بالعجوة في أشور الحج
ويفرغ منها ثم يحرم بالحج من مكة وأن يكون أحرامه بالعجوة ثم يأتي سنة واحدة أن لا يعود إلى
المبقات قبل الأحرام أو بعد موقبل اللبس ينسك فاصل الشرط أربعة إذا فقد واحد منها لم يجب
عليه شيء وشترط لوجوبه على الرن أيضا أن لا يعود من مكة قبل الوتوفى إلى المبقات فاصل
ما يشترط له اثنتان إذا فقدوا أحدهما لم يجب عليه شيء (قوله وهم أي حاضر والمجسد الحرام قوله
من دون مرحلتين أي من استوطنوا بالفضل حالة الأحرام لا بعدهم فلا دون مرحلتين أي من الحرم على
الأصح وذلك لأن المسجد الحرام حيث ذكر في القرآن المراد به جميع الحرم الألفي آية قوله وجهك
شطر المسجد الحرام وآية سبحانه الذي أمرى فالحرم في الآية حقيقة في الأصل وحقيقة في الثاني وقيل من
مكة لأن المسجد الحرام في الآية غير مراد به حقيقة اتفاقا وجهه على مكة أقل بحر زامن حمله على
جميع الحرم (قوله وشروط الطواف) لما أنهى الكلام على الأركان شرع في بيان شروط بعضها
وهو الطواف وحده من بينها بذلك لكونه أفضلها ولعلمه للخطريه وهذه الشروط ليست خاصة
بطواف الأضحية بل هي له بسائر أنواعه من قدوم وداع ونذر وتطوع وتحلل وقوله ستة بل ثمانية
فسأبها كونه في المسجد وأما علمه صرفه لغيره كطلب غريم وكثيره خوفا من أن تلمسه امرأة
وقد تلمسها بعضهم فقال

وهم من دون مرحلتين
(وشروط الطواف)
سنة أحدها (طهر)
من حدث وتبخت
(و) ثلثها (ستر)
لعورة قاذف وزلا
فيه جدد

واجبات الطواف ستر وطهر / جعله البيت ياني عن يسار
في مرو وتلقا وجهه بالاسوديبدا محاذا وهو سار
مع سبع بمسجد ثم قصد في الطواف في ذلك ليس بحار
فقد صرف لغيره ذي ثمان * قد حكى نظمها نظام الدرار

(قوله أحد ما طهر عن حدث أي شوبه الأصغر والأكبر وقوله ونسب أي في ثوبه وبدنه ومطاهه
قال في التحفة نعم وفي محاشق الاحتراز عنه في المطاف من نجاسة الطيور وغيرها أن لم يتعمد المشي
عليها ولم يكن رطوبه فيها أو في عابسها كما قيل صفة الصلاة ومن ثم عد ابن عبد السلام غسل
المطاف من الدرع اه قال الرمي رجها نه إلى نوبع أسأهده تعامح أنكاره والمنع منه ما يقبله
الفراسون بالمطاف من تطهير ذوق الطيور وفي أخذ خرقه مبتدئ فزبل العين ثم غسلها ثم ضم
بها على فظن أنه تطهر بل نصير النجاسة غير معفو عنها ولا يصح طواف الشافعية عليها إذا لم يعد
إزالة العين من صب الماء على الفعل اه (قوله وثالثها) أي الشروط الستة (قوله ستر له وردة قادر)
أي على السفران كأن عابرا عنه طاف عاريا أو أجزأه كالأوصلي كذلك لخلاف ما إذا عجز عن الطهارة
حسا أو شرافعها السنوي منه كالتمتيع العابر عن المسامح طواف الركن لوجوب الإعادة
فلا تافد في فعله وقطع طواف النفل والوداع بان له فعلها مع ذلك هو ضعيف وقد سرحنا
المقام في التحفة وقد كرا حاصل المعتمد منه ونفسها ولو عجز عن الستر طاف عاريا ولو لم يكن إذا أعادته
عليه أو عن الطهارة حسا أو شرافعها اضطرأ برزته في الحاشية ومواصل المعتمد منه ما يجوز أن
عزم على الرحيل أن يطوف ولو لم يكن وإن اتسع وقته لمصلحة الأحرام بالتبسم ويقتل به وإذا
جاءه مكة لم يزمه إعادة ولا يارز منه فعله بخرج ولا غيره فإن مات وجب الإجماع عنه بشرطه ولا
يجوز طواف الركن ولا غيره لفاقدا الطهورين بل الأوجه أن يسقط عنه طواف الوداع ولو طأ
حصى ما قبل طواف الركن ولم يكن لها تلفف لكوفقد نفقة أو خوف على نفسها حلت إن شئت ثم
إذا وصلت لحل تعدل عليها الرجوع منه إلى مكة فتصل كالمحصر ويبقى الطواف في ذمها إلا حوط
لها أن تقاد من يرى رامة ذمتها بطوافها قبل رحيلها اه بتصرف (قوله فإلزاما) أي الطهر
والستر وقوله فيه أي في الطواف (قوله جدد) أي الطائف الطهر والستر ففعل الفعل محذوف

والفاعل ضمير مستتر يعود على معلوم من المقام (قوله ، بنى على طوافه) أى بنى على ما بنى به من الطوافات ومعنى البناء على الماضى أنه بنى من الموضع الذى وصل اليه ولا يجب استئنافه لكن بسنن حرمان من الخلاف (قوله وان تملكتك) أى ذوال الطهر والستر وهو غايه فى الاستقامه بالبناء وقوله وطال الفصل أى وان طال الفصل فهو غايه ثانية لما ذكره ذلك لعدم اشتراط الولا فيه (قوله وانها) أى الشر وطال الست وقوله بنى أى قصده قلبه والتلفظ بها سنة كسائر النيات (قوله ان استقل) أى الطواف (قوله بان لم يشمله نسك) تصور لاستقلاله أى ان استقله مصور بان لم يشمله نسك أى لا يدرج تحته كالحج (قوله كسائر العبادات) المكان لا تنتظر أى تطهير سائر العبادات فى وجوب النية فيها (قوله والا فهمى سنة) أى وان لم يستقل بان لم يشمله نسك فهي سنة وذلك لانها نية النسك عن نية الطواف قال فى حاشية الايضاح بعد كلامه قد رده ان كان المراد بالنية قصد الفعل فهو شرط فى كل طواف أو تعين الطواف فليس بشرط فى كل طواف فما اهل فى وجوب النية فيه أى وفى علمه قال وقد يجاب بان المختلف فيه هو قصد نفس الفعل لا مطلق القصد فلو لم يشترط قصد فعل الصلاة ولا يكتفى مطلق قصد ما عداه فغفل عن ربطه بالفعل فطواف النسك يكتفى فيه مطلق القصد بطواف غيره لا يفيده من قصد الفعل دون التعمين كنية نقل الصلاة المطلق اه وقال الزنا فى منسكه فى بحث سنن الطواف ما نصه منها الى السنين النية أى نية فعل الحقيقة الشرعية بالمسماة بالطواف وهى الدوران حول البيت فلا ينافى اشتراط قصد الفعل بان لم يشترط كونه عن الطواف لا اشتراط عدم الصارف اه قال الشيخ باعثن عليه والمحصل ان قصد مطلق الفعل وهو قصد الدوران ما يثبت لادمنه فى كل طواف وأمامه لاختلاف كونه عن الطواف الشرعى فواجب فى طواف غير النسك وسنة فى طواف النسك اه وقال بعضهم المارد من كون النية سنة فى طواف النسك نية كونه ركن أى أو احده اما قصد الفعل فلا يدمنه مطلقا وهو لا يغير ما مر (قوله ورابعها) أى الشرط طال الستة (قوله يدو) بالجر الاسود أى ركنه وان قلص منه موحد منه لغيره وذلك لالتزامه فلا يستدعى ادا به قبله ولو سواه اذا انتهت اليد ابتداء منه وكذا لا يعتد بما دأ به بعده من جهة الباب ووصف الحجر بكونه أسود يحسم الحاجة الى اهتمه والا فليس كذلك بحسب الاسفل قال السيوطى فى التوشيح اخرج احمد والترمذى وأبو حنبل حديث ان الحجر والمقام ياقوتتان من ياقوت الجنة طمس الله نورهما ولو لا ذلك لأضأ ما بين المشرق والمغرب وأخرج الترمذى حديث نزل الحجر الاسود من الجنة وهو أشد بياضا من اللبن فسودته خطايا بنى آدم وروى عن وهب بن منبه ان آدم لما أمر الله تعالى بالخروج من الجنة أخذ نبحورة من الجنة التى هى الحجر الاسود مخرج دموعه فماله الى الارض لم يزل يبكي ويستغفر الله ويضع دموعه بتلك الجوهرة حتى اسودت من دموعه ثم لما بنى البيت أمره حبريل ان يجعل تلك الجوهرة فى الركن ففعل وفى بهجة الانوار ان الحجر الاسود كان فى ابتداء ملكا صالحا لم يخلق الله آدم وأباح له الجنة كلها الا الشجرة التى نهاه عنها ثم جعل ذلك الملك موكلا على آدم ان لا يأكل من تلك الشجرة لما وعد الله تعالى ان آدم يأكل من تلك الشجرة غاب عنه ذلك الملك فنظر تعالى الى ذلك الملك بالهية فصار جوهرا لا ترى أنه حافى الا حادى الحجر الاسود يأتى يوم القيامة وله يد ولسان وأذن وعين لانه كان فى الابتداء ملكا (تنبيه) نجسة أشباه خرجت من الجنة مع آدم عود الجنور وعضا موسى من مخبر الاسباب وادراك التين التى كان يستتر بها آدم والحجر الاسود حاتم سليمان وتطهها بعضهم فى قوله وآدم معه اهبط العود والعصا * لموسى من الآسن النبات المذكوم وأوراق تين واليوسين عكة * وختم سليمان النبى العظيم وزاد بعضهم الحجر الذى ربطه نيناع الى بطنه ومقام اراهيم وهو الحجر الذى كان يقف عليه لبناء

وبنى على طوافه
وان قصد ذلك
وطال الفصل
(و) ثالثها (نيتة)
أى الطواف (ان)
استقل (بان لم يشمله)
سك كسائر العبادات
والا فهمى سنة
(و) رابعها (يدو)
بالجر الاسود

البيت فترقبه حتى يضع الحجر ويهبط حتى يتناولوه من اسفل وفيه أثر قدميه (قوله بمخاضا) حال
 من الضيق في ذوق العائذ على الطائف وقوله الى الله عز الاسود كله أو بعضه فلا يشترط بمخاضا
 كله وقوله في مروره أي في حال مروره (قوله بدينه) متعلق بمخاضا قوله أي بجميع شقة الاسير
 تفسير مراد الدين أي ان المارد بالدين جميع الشق الاسير فهو على حصيل المارد المرسى والعلقة
 الشكة والمريضة والمراد أيضا بجميع الشق الاسير مجموعوه وهو علاه المخاضا لصدور وهو المنكب
 وذلك لان المخاضا لا تسكون الابنه كما هو ظاهر وعادة الحققة تنضمه تظهر ان المراد بالشق الاسير علاه
 المخاضا لصدور وهو المنكب فلما انصرف عنه بهذا أو حاداه ما تحتمل من الشق الاسير لم يتكف اه
 ثم ان ما ذكر من اشتراط المخاضا في مرض في الابتداء أما الانتهاء فيصعب ان يكون الذي حاداه في
 آخر الطواف هو الذي حاداه في أوله ومقتضى ما لي جهة الباب لم يحصل استيعاب البيت بالطواف
 وزيادة ذلك الجزء احتياطا فلو حادى أو لطفه بما لي الباب لشرط أن يحادى آخر اهـ فإنه دفقة
 بفصل عنها (قوله وصفة المخاضا) أي الكيفية التي يحصل بها المخاضا هذه الكيفية ليست
 بواجبة هي الفاضلة وذلك لانه لو ترك الاستقبال المذكور وحادى الطريق بما لي الباب بشقه
 الاسير لم يراه وقاته لفصلية (قوله ان يقف) أي مستقبلا لا باليد وقوله بمخاضا أي الحجر الاسود
 وقوله من جهة الساق متعلق يقف أي يقف من جهة تركن اليداني وقوله بحث الخ البالد تصوير
 الوقوف بمخاضا أي يقف وقفا مصورا بمخاضا هي ان يصير جميع الحجر الاسود عن يمينه أي يصير
 منكبه اليمين عند طرفه (قوله ثم يمشي) أي ثم يمشي وقوله المذكور بنوي الطواف (قوله
 ثم يمشي مستقبلا) أي ثم يمشي الثانية يمشي الى جهة بشقه الاسود حتى يحاذيها (قوله
 يمشي مستقبلا) ان ان يحاذي الحجر والمراد الى أن يسد في المجاورة بحيث يمشي منكبه طرف الحجر
 وليس المراد الى تمام المجاورة قبل قوله في هذا الخ كما ستعرفه وبعبارة غيره أن ان يمشي منكبه
 طرف الحجر فيصرف حينئذ ويصير جميع يساره لطرف الحجر اهـ وهي ظاهرة على ما جرى عليه
 شيخي ان حجر اماعل ما جرى عليه مر فالمراد الى تمام المجاورة لان الانتقال منه يكون بعده بالاف
 حال المجاورة (قوله في هذا الخ) أي حين المجاورة فينقل لا بعده ما لي ما جرى عليه حجر اماعل
 ما جرى عليه الرمي فالانتقال يكون بعدها كما علمت وليس من استحضار النية عند هذا الانتقال
 لانه اول الطواف وما قبله مقدمته (قوله ويجعل يساره للبيت) معطوف على ينقل أي حينئذ
 يجعل يساره ويصير جعل الرمي الى أي ينقل حال كونه حادلا يساره ويدل على هذا عبارة الحققة
 ونصها فينقل حادلا يساره مخاضا جاز من حجر بشقه لاسير اهـ (قوله ولا يجوز استقبال البيت
 الا في هذا) أي في ابتداء الطواف قال العلامة عبد الله في هذا الاستثناء صوري لان أول
 الطواف الواحد هو هذا الانتقال وما قبله مقدمته لانه ومن ثم لم يفتقر النية الا ان فارقه اهـ
 وما ذكره هو مقتضى ان حجر واعتقد الجاهل الرمي والطبيب وان فاسر وغيرهم ان أول طوافه
 ما بعده أو لان الاحتناء حقيق (قوله وخامسها) أي الشروما السبعة (قوله جعل البيت عن
 يساره) أي في كل طواف من خطوات طوافه فلو مر منه جزء هو مستقبلا البيت أو مستندره
 ادعاء أو زجعة أو استلام أو نحوها بطلت تلك الخطوة وما بني عليها حتى يرجع الى محله الذي وقف الخلل
 فيه أو يصل اليه فيما بعد تلك الخطوة (قاعدة) الطواف عمن يسار في كل طواف من حارمى الله عنه
 اهـ صلى الله عليه وسلم أتى البيت فاستقبل الحجر ثم غنى عن يمينه أي الحجر حينئذ يكون الطائف عن
 يمين البيت وغلط كثير وفيرى الى ذهابهم من اشتراط جعل البيت عن يساره ان الطواف يسار
 (قوله مارا تقار وجهه) أي على الهيئة المعتادة في المشي سواء طاف منتصبا أو مضطجعا أو زحفا أو
 حذوا وان قدر على المشي في الجميع (قوله فيجب كونه الخ) هذا التفرع لا محل له فالاولى ان تعبر

مخاضا له) في مروره
 بدينه) أي بجميع
 شقة الاسير وصفة
 المخاضا ان يقف
 بمخاضا من جهة الساق
 بحيث يصير جميع الحجر
 عن يمينه ثم يمشي ثم
 يمشي مستقبلا حتى
 يحاذيها فينقل
 وينقل ويجعل يساره
 للبيت ولا يجوز
 استقبال البيت الا
 في هذا (و) خامسها
 جعل البيت عن
 يساره) مارا تلقاه
 وجهه فيجب كونه
 حادلا بكنه

بالو لو يكون مسنأ نفاسا في ليدان شرط آخر وقوله بكل يده ومثله فوبه المتحرك بحر كنهه عند حجر
 لا يجوز عود في يده ومثي الطيب في مغنیه والملي في النهاية على أن التوبى وان تحرك بحر كنهه لا يضرب
 (قوله حتى يبدئه) أى حتى يخرج يده (قوله عن شاذرواه) متعلق بخارج جواهو حدار قصر
 نقصه ابن الزبير عن عرض الأساس وهو من الجهة الغربية والمائية فقط كافي شرح بافضل وموضع
 من النهاية وغيرهما لكن المعنى كافي التهمة بوجه في جهة الباب أيضا والحاصل أنه يختلف في توبته
 من جميع الجوانب فالأمام والرافى لا يقولان به إلا في جهة الباب وشيخ الإسلام ومن وافقه لا يقولان
 به من جهة الباب وأبو حنيفة لا يقول به في جميع الجوانب وقوله من عظمه بل لنا وجه أن مس
 حدار الكعبه لا يضرب لخروج معظم يده عن البيت وقوله وحجره هو يكسر الحاء عين إل كنين
 الشام من عليه حدار قصر يده وبين كل من إل كنين ففتحوه به أى أيضا حمله لكن الأشهر أنه
 ما بين الحجر الأسود ومقام إبراهيم (قوله للاتباع) ندلل لو جوب جعل البيت من يساره ولو جوب
 خروجه بكل يده عنه والاتباع في الأول خبر جار الماسار مع قوله صلى الله عليه وسلم خذوا عني مناسككم
 وفي الثاني أنه صلى الله عليه وسلم طاف خارجا رجمه قوله خذوا إل ويدلل أيضا قوله تعالى وليطوفوا
 بالبيت العتيق وإنما يكون طافاه إذا كان خارجا عنه والافه طائف فيه (قوله فان خالف شيئا من
 ذلك) راجع لجميع ما قبله فامس الإشارة به وعلى المدكور من الطهر والستر وما به منهما من الشروط
 طو طاف عاديا أو غير متطهر أو من غيرية أول يبدأ بالحجر الأسود ولم يجعل البيت عن يساره بان جعله
 عن يمينه أو عن يساره لكن مثنى التفهري أو يخرج بكل يده عن الشاذروان والحجر لم يصح طوافه
 (قوله وإذا استقبل إل) هذه المسئلة مفرقة على حمل البيت عن يساره التي بعد ما أعني ويلزم إل
 مفرقة على وجوب كونه خارجا بكل يده عند كونه مكان الناس بان ترجم لهم كما كعادته بان يقول
 فرعان (قوله فليترزعن أن يمر منه أدنى إل إل) فان مر منه أدنى جزء فهو مستقبل الكعبة قبل أن
 يجعل البيت عن يساره بطلت تلك الخطوة وما بين عليها حتى يرجع إل المثل الذي مر منه وهو مستقبل
 أو يصل إليه في الخطوة الثانية مثلا وتلف الخطوة التي وقع الخلل فيها (قوله ويلزم من قبل إل إل) أى
 أو استلم الركن المائى وهذه المسئلة من الدقائق التي ينبغي التنبه لها كما نرى عليه في الاضاح
 وقوله إن يفرق قدمه في محله ما لى بينهم ما في محله ما لى زالت قدمه من محله إلى جهة الداب
 قبله ولو بعن شبر في حال تنبيهه لهما فرغ من التقبيل اعتدل عليها في الموضع الذي زالتا إليه
 فان لم يرجع إل المثل الذي زالتا منه ومضى من هناك إلى طوافه بطلت طوقه هذه لانه قطع جزأ
 من طوافه يده في هوا الشاذروان (قوله وسادسها) أى الشروط الستة (قوله كونه) أى
 الطواف وقوله سبعا يقتضيا فلو شك في العدد أخذ بالقل كالصلاة إن كان الشك في الانتهاء فان كان
 بعد الفراغ لم يؤثر ومنه ما لو شك بعده في شرط من الشروط كطوافه طوافه لا يؤثر ولو أخرجه عدل على
 خلاف ما يعتقده فان كان بالنقص سن الأخذ به لم يورنه الخ برت ردوا أو لا واجب الأخذ وفارق
 الصلاة بأنها تبطل باز يادوان كان التمام لم يحز إلا حذبه إلا ان بلغوا عدد التواتر (قوله ولو في
 الوقت المذكور) هذه العابة التعميم ولكن لها هنا دلا لعلقة بينها وبين العدد حتى يجمعها
 فده فكان المناسب أن يذكرها مسئلة مستقلة كما صنع شيخه وعبارته ولا تذكره في الوقت المتبني
 من الصلاة فيه والمعنى أن الطواف يصح ولو في الأوقات التي تكرر فيها الصلاة لقوله صلى الله عليه
 وسلم يابني عبدمناف لا تنعوا أحد طاف بهذا البيت وصلى أة ساعة شاء (قوله فان ترك إل إل) أى
 السبع وهو مفهوم قوله وسعوا وقد علمت مفهوم قوله يقينا وقوله شيئا من قل أى ولو بعض خطوة
 (قوله لم يحزته) أى الطواف أى أن لم تذكره فلو مات وقد ترك بعض خطوة من طواف إل إل يصح
 حجه (قوله وسن أن يترع الطائف) شروع في ذكر بعض سن الطواف وهي كثيرة منها ما ذكره

حتى يبدئه عن شاذروان
 وحجره للاتباع فان
 خالف شيئا من ذلك
 لم يصح طوافه وان
 استقبل الطائف
 لفوضاه فليترزعن
 أن يمر منه أدنى جزء
 قبل عوده إلى جعل
 البيت عن يساره
 ويلزم من قبل إل إل
 أن يفرق قدمه في
 محله ما حتى يعتدل
 فانما فان رأسه حال
 التقبيل في جزء من
 البيت (و) سادسها
 (كونه سبعا) يقينا
 ولو في الوقت المذكور
 فان ترك منها شيئا
 وان قل لم يحزته
 (وسن أن يترع)
 الطائف

المؤلف ومنها السكينة والوقار وعدم الكلام الا في خير ك تعليم جاهل برفق ان قل ومعبدة الثلاثة
 لا الشكر لان الطواف كالصلاة لا تؤمجد الشكر تحرم فيها ومنها رفع الدين عند الدعاء وجعلها
 تحت صدره في غير الدعاء الكيفية المعهودة في الصلاة كما هو عليه في التحفة وعبادته بعد كلام
 ورفع الدين في انداءه كما في المصالح ومنه مع تشبيه الطواف بالصلاة في كثير من واجباته وسنة
 الطاهر في أنه يسكن ويكره فيه كل ما يتصور من سن الصلاة ومكرهاً ما يؤخذان السنة في يدي
 الطائفتين دعا فيهما والافعلهما تحت صدره بكيفية ما شاءه ومنها الدعاء فيه وهو بالمازور
 أفضل حتى من القراءة فهو كما في شرح الروض نقلاً عن الأصحاب أن يقول عند استلامه في كل
 طوفة والاولى أن يسمي الله تعالى كبر اللهم يا تائبك وتصد بقا بكتائبك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة
 نبيك محمد صلى الله عليه وسلم وقبالة الباب اللهم البيت بتلك الحرم حرمك والامن أمنتك وهذا
 مقام العائذ بك من النار وبشعر بقلبه الى مقام ابراهيم وعند الانتهاء الى الركن العراقي اللهم اني
 أعوذ بك من الشك والشرك والنفاق والشقاق وسوء الاخلاق وسوء المنظر في المال والاهل والولد
 وعند الانتهاء تحت الميزاب اللهم أغلني في ظلك يوم لا ظل الا ظلك واسقني بكاس من محمد صلى الله
 عليه وسلم ثم اذهبننا الى أطعمنا به ابدأ اذا الحلال والا كرام وبين الركن الشامي والعماني
 اللهم اجعله محمداً وبراً وذنباً مغفوراً وسعياً مشكوراً وعلاً مقبولاً ونجاةً من تنبور والناسب
 للمعقر أن يقول وعمره ومبرور في محتمل استعجاب التعبير بالجمع رعاة القبر ويقصد المعنى اللغوي وهو
 مطلق القصد منه عليه الاستوى قال في المغني ومحل الدعاء هذا اذا كان الطواف في زمن حج أو عمرة
 والا فليدعوا ما أحب اه وقال بعضهم بأنه اذا كرر ولو كان الطواف ليس طواف نسك اتبعوا
 للوارد ويقصد بذلك أيضاً المعنى اللغوي وبين العماني في المهم ربنا آتني الدنيا حسنة وفي
 الآخرة حسنة وقبلاً عذاب النار (قوله استلام الحجر الأسود الخ) اختصر المؤلف ما ينبغي للطاقف
 عند ابتداء الطواف وحاصله أنه يتدبّل قبل البدء بالطواف اذا كان الطواف خالياً أن يستقبل
 الحجر الأسود ويستلمه بيده ثم يقبله بيمينه ثم يضع جبهته عليه ويراعي ما ذكر في كل مرة ويكرره
 ثلاثاً هذا كله عند القدرة فان عجز عن القبيل استلم بيده اليمنى فان عجز عنه فباليسرى فان عجز
 عن استلامه استلمه بيمينه عود ثم قبل ما استلم به فان عجز عن استلامه أشار إليه بيده أو بشئ فيها
 ثم قبل ما أشار به ولا يشير بالقدم الى القبيل ولا تراحم للقبيل بل تحرم المزاحمة له ولا استلام ان
 أدى غيره أو نادى به لقوله صلى الله عليه وسلم يا عمر انك رجل قوى لا تراحم على الحجر تؤذ
 الضعيفان وجبت خلوة والافهّل وكبر وإما الشافعي وأحمد رضي الله عنهما وأمانته في الام على
 طلب الاستلام أول الطواف وأخروا ما زاد من فمهم على زحام ليس معه ضرر روجه (قوله وان
 قبله) المصدر المؤول معطوف على استلام (قوله ويستلم الركن العماني) أي عند القدرة والا
 أشار إليه بيده أو بشئ فيها (مأثمة) * ما ورد في فضل الركن العماني قوله صلى الله عليه وسلم
 ما مررت بالركن العماني الا وعنده ملك ينادي آمين آمين فاذا مررت به فقولوا اللهم ربنا آتني
 الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقوله صلى الله عليه وسلم وكل بالركن العماني سبعون ملكاً من
 حال اللهم اني أسألك الفقه والعافية في الدين والدنيا والآخرة ربنا آتني الدنيا حسنة فالأمر
 قال العز بن جماعة ولا تعارض بين الحديثين على تقدير الجمع إذ يحتمل أن السبعين موكلون بلم
 يكلفوا التأمين وإنما يؤمنون عنده معاً الدعاء والملك كما في قول آتني وقوله صلى الله عليه وسلم
 ان عند الركن العماني بابان أبواب الجنة والركن الأسود من أبواب الجنة وما من أحد يدعوه عند
 الركن الأسود الا استجاب له وقوله صلى الله عليه وسلم ما بين الركن العماني والحجر الأسود روضة
 من رياض الجنة وعن علي قال قيل يا رسول الله نكثرت من استلام الركن العماني قال ما نكثت عليه

(باستلام الحجر)
 الأسود بيده (و) ان
 يستلمه في كل
 طوفة وفي الاوتار
 أكد وان يقبله
 ويضع جبهته عليه
 (و) يستلم (الركن)
 العماني ويقبل به
 بعد استلامه

قط الاوجبر بل قائم عنده يستغفران يستله وعن مجاهد أنه قال ما من انسان يصح يده على الركن
 الثاني ويدعو الاستسحب له وان الركن الثاني والركن الاسود سبعين الف ملك لا يغادرونه
 هم هنالك منذ خلق الله البيت (قوله) يقبل يده أي أو ما أشار به للركن عند عدم استلامه كافي
 التحفة النجاة والمغني وجرم بحرفي شرح بافضل وتخصر الاضاح وحاشيته اما لا يقبل ما أشار به
 للركن الثاني فإن قايين الحجر وبين الركن الثاني ان الحجر أثبت فاحتسب بذلك واعلم انه لا ينسب
 الى كتيبي الشاميين ولا استلامهما قال مر والسبب في اختلاف الاركان في هذه الاحكام ان ركن
 الحجر فيه فضيلتان كون الحجر فيه وكونه على قواعد ابنا ابراهيم والعاني فيه فضيلة واحدة وهو
 كونه على قواعد ابنا ابراهيم واما الشاميان فليس لهما شيء من الفضيلتين اه (قوله وان رمل)
 أي وسن الرمل وسببه ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة بأصحابه معقرين سنة سبع قبل الفتح
 بسنة وقدموا عليهم أنجي فقال المشركون هؤلاء قدوهنهم حتى نربطهم بقمطاة بقلنا انما طالع
 الله نبيه على ما قالوا فامرهم النبي صلى الله عليه وسلم أن يرموا الى المشركون جلدهم وبقله قوتهم
 ففعلوا فلما راهم المشركون قالوا هؤلاء الذين زعمتم أن أنجي قدوهنهم انهم لا جلد من كذا وكذا
 وانما سرع معز وال سببه لئلا يذكر بفاعله نعمة الله بظهور الاسلام واعزاز اهله وتطهير مكة من
 المشركين على عمر الاعوام والسنين وقوله ذكر خرج به الاثنى فلا ينسب له الرمل ولولاه لولا في خلوة لان
 بالرمل تبيين اعطافها وفيه تشبه بال حال قال في التحفة بل حرم ان قصدت القسمة ومثل الرمل في
 ذلك الاضطباع ومثل الاثنى الخنثى (قوله في الطوفات) باسكان الواو على الالف مع ويجوز فتحها
 (قوله من طواف بعده سعي) أي حال كون الطوفات الثلاث كأنه من طواف يعقبه سعي أي
 مطلوب في حج عمره وان كان مكيا فان رمل في طواف القدوم وسعي بعده سعي الحج لأمر في طواف
 الركن لان السعي بعده حيثما شفيح مطلوب ولا له في طواف الوداع لذلك (قوله بأمرع مشيه)
 تصور الرمل أي ان الرمل هو ان يسرع في مشيه أي معز كفيه ومع غير عدو ونسبوه به
 خبا وقوله مقار باحال من فاعل اسراع وقوله خطاه ضم الخاء جمع خطوة بضم الخاء أيضا اسرعا
 بين القدمين أما الخطوة بالفتح وهي نقل القدم فجمعها خطاه بكسر الخاء والمد كركوة وركا كما
 قال في الخلاصة فعل وفعله فعلا لهما * (قوله وان يمشي في الاربعة) معطوف على أن رمل أي
 وسن أن يمشي في الاربعة الاخيرة وقوله على هينته أي مصيته وطبيعته وفي بعض النسخ على هينته
 بنون فناه أي تانبه (قوله للاتباع) دليل لسنية الرمل في الثلاث الاول ولنسنة المشي في الاربعة
 الاخيرة وهو ما رواه الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
 شاق بالبيت الطواف الاول خبت ثلاثا ومشي اربعوا روى مسلم انه صلى الله عليه وسلم رمل من
 الحجر الى الحجر ثلاثا ومنى اربعاً (قوله ولوترك الرمل) ضبطه الخطيب في منسكه بفتح الراء والميم
 ولكن العباس اسكان للميم (قوله لا يقضيه) أي الرمل في البقية أي الاربعة الاخيرة وذلك لان
 هينته السكينة فلا تنزع كالجهر لا يقضي في الاخرتين اذا ترك من الاولتين (قوله وسن ان يقرب
 الذك من البيت) أي تركاه بشرفه ولانه أسر لخوا الاستسلام وخرج بالذك كراثنى والخنثى فلا
 يقرب ان استقام في حالة طواف الذكور بل يكونان في شية المطاى بحث ليلخاطن الذكور
 (قوله مالم يؤذ أو يتأذى) قيد في سنية القرب أي سن مدة عدم ايذائه غيره أو تأذيه بسبب
 زجة لوقربوا لافلاس له القرب بعد اذ شرح الروض نعم ان تأذي بالزحام أو ذى غيره فالمدعوى
 قال في المجموع كذا اطلعه وقال البندنيجي قال الثاني في الام في ابتداء الطواف وأمره فأحب
 له الاستسلام ولو بالزحام اه وقد ترجم انه يتعترف في الامتداد والالتزام في التأذي والايذاء ما حازم وهو
 ما فهمه الاسنوي وصرح به وليس مراداً كتابه عليه الاذيعي وقار انه غلط فيج وحاصل نص الام

(و) ان (برمل)
 ذكر في الطوفات
 (الثلاث الاول من
 طواف بعده سعي)
 بأسراع مشيه مقاربا
 خطاه وأن يمشي في
 الاربعة الاخيرة على
 هينته للاتباع ولوترك
 الرمل في الثلاث الاول
 لا يقضيه في البقية
 وسن أن يقرب
 الذك من البيت
 مالم يؤذ أو يتأذى

انه يتوق الى الذي الايدى به بالراح مطلقا ويتوق الزحم الحساى عنهما الا في الابتداء والاخر اه
 (قوله فلو تعارض القرب منه) أى من البيت من غير رمل وقوله والرملى أى مع البدو قوله قدم أى
 الرمل على القرب بشكونه رمل في حاشية المطاف أولى من كونه يقرب من غير رمل (قوله لان ما
 يتعلق الخ) عبارة شرح الأرض لان الرمل شعار مستقل ولانه متعلق بنفس العادة والقرب متعلق
 بمكانها والمتعلق بنفسها أولى بدليل ان صلاة الجماعة في البيت أولى من الانفراد في المسجد هذا ان لم
 يخش لامة النساء مع المتابعين خشعها تركه أى المتابع والرمل فالقرب حينئذ بالرمل أولى
 فخر راعى ملاصقتهن المؤدية الى انتقاض الطهارة وكذلك كان بالقرب ايضا فانه وتعد الرمل في
 جميع المطاف لخوف الملاصقة فترك الرمل أولى اه بحذف (قوله وان يضطبع) معطوف على ان
 يقرب أى ويسن ان يضطبع الذ كرفى طواف رمل فيه وهو الذى يعقبه السبى ولو كان لاسا
 (قوله وكذا في السبى) أى وكذا بسن الاضطباع في السبى قياسا على الطواف قال في التحفة بذكره
 فعله في الصلاة كسنة الطواف اه (قوله وهو) أى الاضطباع ثم اما لفظة فهو واقتعال من
 الضبع باسكان الباء وهو العضد وقوله جعل وسط بفتح السين في الاضغص وقوله وطريقه أى وجعل
 طريقه أى الراد وقوله على الايسر أى منكبه الايسر (قوله للاتباع) دليل لسنة الاضطباع وهو
 أنه صلى الله عليه وسلم اعتمره وأمه من الجعنة ورموا البيت وجعلوا أريدتهم تحت آبائهم
 ثم قد فوه على عواتقهم السرى رواه أبو داود واستاذ بهج (قوله وان يصلى بعده) أى وسن ان
 يصلى بعد الطواف ركعتين وقوله خاف المقام أى وان بعد ثلثمائة ذراع والا فضل أن لا يزيد
 ما بينهما على ثلاثة أذرع وقوله في حجر عبارة غير فان لم يتيسر له خلفه في الكعبة ففقت التراب
 فبقية الحجر فالحطيم فوجه الكعبة فبين العائنين فبقية المسجد فداخذ بجهة مكة فالحرم ولا يغتفران
 الأيون اه والأفضل لمن طاف أسبوع ففعله ما بعد كل أسبوع واذا أخرهما صلى لكل ركعتين
 ويجزئ لكل ركعتان وسن ان يقرأ فيه ماسور في الكافرون والاحلاص وان يهجر القراء ليللا
 وما ألقى به ما بعد الغدير الى طلوع الشمس ويسمى بعد ذلك (قائدة) ه عن عبد الله بن سليمان قال
 طاف آدم عليه السلام باليت سبعين زل على الأرض ثم صلى ركعتين ثم أتى الميزم فقال اللهم انك
 تعلم سرى وعلائقى فأقبل معذرتى وتعلم ما فى نفسى فاغفر لى ذنوبى وتعلم حاجتى فأعطني سؤلئ اللهم
 انى أسألك ايمانا يماشرفنى ويقتناصا دقا حتى أعلم انه لا يصيبنى الا ما كتبت لى والرضا بما قضيت
 على فواحى الله تعالى اليه يا آدم قد دعوتنى بدعوات فاستجبت لك ولن يدعو بها احدهم من ولدك الا
 كشفت همومه ونجومه وكشفت عنه ضيقه ورعت الفقر من قلبه وجعلت الفقى بين عينيه ورزقته
 من حيث لا يحتسب وأنته الدنيا وهى راحة وان كان لا يريد بها (تنبه) اختلف العلماء في الصلاة
 والطواف في المسجد الحرام اهلها أفضل فقال ابن عباس وسعيد بن جبير وعطاء ومجاهد الصلاة
 لاهل مكة أفضل وأما الراد بالطواف لهم أفضل وقال بعضهم الطواف أفضل مطلقا واختلوا
 أضافى ان الطواف بعد صلاة الصبح أفضل أو الجالوس الى طلوع الشمس مع الاشتغال بالذ كر
 أفضل فقال كثير من منهم الشهاب الرملى ان الطواف أفضل وقال آخرون ان الجالوس أفضل
 واستصوبه ابن حجر مؤيداه ما نه صعب ان من صلى الصبح ثم قعد بذ كر الله تعالى الى ان تطلع الشمس
 ثم صلى ركعتين كان له أجر عظيم وعرة تامتين ولم يرد في الاحادث العهدة في الطواف ما يقارب ذلك
 وان بعض الأئمة كرهه الطواف بعد صلاة الصبح ولم يكرهه أحد تلك الجلسة بل أجمعوا على انه ذو عظيم
 فضلهما وجل الاولون التعود في الحديث المذكور على استراوا الذ كر وعدم تركه قالوا والطواف
 فيه الذ كر والطواف فقد جمع بين التفضيلتين (قوله فرع الخ) مراد به ذ كر في هذا الفرع ما بسن
 للقادم مكة أول قدمه وليس مراده بيسان ما بسن لداخل المسجد الحرام لان هذا قد علم من حيث

فلو تعارض القرب
 منه والرمل قدم
 لان ما يتعلق بنفس
 العبادة أولى من
 المتعلق بمكانها وان
 يضطبع في طواف
 رمل فيه وكذلك في
 السبى وهو جعل
 وسط رداءه تحت
 منكبه الامين
 وطريقه على الايسر
 للاتباع وان يصلى
 بعده ركعتين خاف
 المقام فى حجر
 * (فرع) *

تحية المسجد حيث قال هناك وتكره لتطيب ولم يدطوف فيكون ذلك مكرها لا فائدة فيه وإذا علمت أن هذا مرادهم فلا ذكر فكان المناسب أن يقول كضربه عن ابن قديم مكة أن يبدأ بدخول المسجد وأن يستقل عقبه بالطواف (قوله بسن أن يبدأ) أي قبل تقبيل ثيابه أو تكريمه بغيره وحط رحله وسقي دوابه وقوله كل من الذكروا لئلا يبيحوا عدا ذات الجمال والأشرف أمهلي فالسنة في حقها تأخير الطواف إلى الليل وقوله بالطواف أي طواف القنوم أن لم يعثر أو بطواف العمرة أن اعثر (قوله عند دخول المسجد) أي عقب دخوله ولم يطف عقب دخوله من غير عذر ففي فواته وجهان قيل بغوت وقيل لا عبارة شرح الروض قال في المجموع قد ذكرناه يؤمر بطواف القدوم أول قدومه فلو أخره في فواته وجهان حكاهما الإمام لأنه مشبه تحية المسجد أه وقضته أنه لا يقوت بالآخر ومعلوم أنه لا يقوت بالجلبوس كما يقوت به تحية المسجد ثم بغوت بالوقوف بعرفة ويحصل فواته بالخروج من مكة أه (قوله للاتباع) هو ما رواه الشيخان من أنه صلى الله عليه وسلم أول ثبته عليه حين قدم مكة أنه توضأ ثم طاف بالبيت والمسيح فيه أن الطواف تحية البيت للمسجد فلذلك يبدأ به (قوله إلا أن يجادل) استثنى من سنة البدء بالطواف أي محل سنته أن لم يجد الإمام في مكتوبه يومئذ ما إذا فر بوقت إقامة الجماعة للمشرعة ولو في نفل كالعبء (قوله أو يخاف الخ) أي أو الأمان يخاف فوت فرض أو فوت راتبته مؤ كدة لضيق الوقت (قوله فيبدأ بها) أي بالمتوبة مع الإمام وبالقرض وبالراتبة والخير يعود على الثلاث وقوله لا بالطواف أي لا يبدأ بالطواف لأنه لا يقوت لوأرجح لافها تها بغوت قال في شرح الروض ولو كان عليه فاتة قدمها على الطواف أيضا لو دخل وقد منع الناس من الطواف صلى تحية المسجد ثم به في المجموع أه (قوله وواجبات الخ) أي وأما واجبات العمرة فشيئان الإحرام من الميقات واجتنب حرمت الإحرام وقوله خمسة أي ينبغي عليه طواف الوداع من المناسك والذي صححه الشيخان أنه ليس منها فهو واجب مستقل وعلمه تكون الواجبات أربعة وترك المصنف سادسا وهو التضرع عن حرمت الإحرام والأولى أن يبذل طواف الوداع به (قوله وهو) أي الواجبات وقوله ما يجب بتركه الفدية أي والائتم إن كان لغير عذر واعلم أن الفرق بين الواجبات والأركان خاص بهذا السبب لأن الواجبات في غيره تشمل الأركان والشروط فكل ركن واجب وعكس فبينهما عموم وخصوص باطلاق (قوله إحرام من ميقات) أي كون الإحرام منه لأنه الواجب وأما أصل الإحرام فركن كما تقدم قال في التخصة هو لغة الحدوسر عاها من العبادت موكناها فأطلقه عليه حقيقى الأعند من يخص التوقيت بالحدس بالوقت فتوسع أه واعلم أن المصنف تعرض للميقات المكاني ولم يتعرض للزمانى فهو بالنسبة للحج شوال وفوالقعدة وعشر ليل من ذي الحجة وبالنسبة للعمرة جميع السنة لكن قد يمتنع الإحرام بها لعارض ككونه محرما بالحلج لمتناع ادخال العمرة على الحج أن كان قبل تحالجه ولجزء من التشاغل بعمله أن كان بعده وقبل التفرغ من معنى ككونه محرما بالعمرة لأن العمرة لا تدخل على العمرة (قوله فيمقات الخ) مخرج في بيان المواقيت وقوله لمن بمكة أي سواء كان مكيا أو آفاقيا وقوله هي أي مكة فلو أخرج خارج بنائها أي في محل يجوز قصر الصلاة لاقبله من سافر منها ولم يعد إليها قبل الوقوف أساء ولم يدم وهل الأفضل أن يحرم من باب داره ومن المسجد الحرام وجهان والمعتقد الأول لكن بعد ثباته أولا المسجد وصلاته ركعتين فيه كافي حاشية الانصاف ونصها المعتقد أنه بسن له أو لاركعتا الإحرام بالمسجد ثم يأتي إلى باب داره فيحرم عند أخذه في السير بنفسه أو دابة إذا خال الإحرام لا يسحب عقب الركعتين بل عند الخروج إلى عرفة ثم يدخل المسجد محرما بالطواف الوداع المستنون له أه (قوله وهو) أي الميقات (قوله للحج والعمرة) الحار والمحرور حال من المتداعى رأى يديه أو من خبره ومثله الحار والمحرور الذي بعده (قوله ذو الحليفة) تصغير الحليفة بفتح أوله واحدة الحلفاء

يسن أن يبدأ كل من الذكروا لئلا يبيحوا عدا ذات الجمال والأشرف أمهلي فالسنة في حقها تأخير الطواف إلى الليل وقوله بالطواف أي طواف القنوم أن لم يعثر أو بطواف العمرة أن اعثر (قوله عند دخول المسجد) أي عقب دخوله ولم يطف عقب دخوله من غير عذر ففي فواته وجهان قيل بغوت وقيل لا عبارة شرح الروض قال في المجموع قد ذكرناه يؤمر بطواف القدوم أول قدومه فلو أخره في فواته وجهان حكاهما الإمام لأنه مشبه تحية المسجد أه وقضته أنه لا يقوت بالآخر ومعلوم أنه لا يقوت بالجلبوس كما يقوت به تحية المسجد ثم بغوت بالوقوف بعرفة ويحصل فواته بالخروج من مكة أه (قوله للاتباع) هو ما رواه الشيخان من أنه صلى الله عليه وسلم أول ثبته عليه حين قدم مكة أنه توضأ ثم طاف بالبيت والمسيح فيه أن الطواف تحية البيت للمسجد فلذلك يبدأ به (قوله إلا أن يجادل) استثنى من سنة البدء بالطواف أي محل سنته أن لم يجد الإمام في مكتوبه يومئذ ما إذا فر بوقت إقامة الجماعة للمشرعة ولو في نفل كالعبء (قوله أو يخاف الخ) أي أو الأمان يخاف فوت فرض أو فوت راتبته مؤ كدة لضيق الوقت (قوله فيبدأ بها) أي بالمتوبة مع الإمام وبالقرض وبالراتبة والخير يعود على الثلاث وقوله لا بالطواف أي لا يبدأ بالطواف لأنه لا يقوت لوأرجح لافها تها بغوت قال في شرح الروض ولو كان عليه فاتة قدمها على الطواف أيضا لو دخل وقد منع الناس من الطواف صلى تحية المسجد ثم به في المجموع أه (قوله وواجبات الخ) أي وأما واجبات العمرة فشيئان الإحرام من الميقات واجتنب حرمت الإحرام وقوله خمسة أي ينبغي عليه طواف الوداع من المناسك والذي صححه الشيخان أنه ليس منها فهو واجب مستقل وعلمه تكون الواجبات أربعة وترك المصنف سادسا وهو التضرع عن حرمت الإحرام والأولى أن يبذل طواف الوداع به (قوله وهو) أي الواجبات وقوله ما يجب بتركه الفدية أي والائتم إن كان لغير عذر واعلم أن الفرق بين الواجبات والأركان خاص بهذا السبب لأن الواجبات في غيره تشمل الأركان والشروط فكل ركن واجب وعكس فبينهما عموم وخصوص باطلاق (قوله إحرام من ميقات) أي كون الإحرام منه لأنه الواجب وأما أصل الإحرام فركن كما تقدم قال في التخصة هو لغة الحدوسر عاها من العبادت موكناها فأطلقه عليه حقيقى الأعند من يخص التوقيت بالحدس بالوقت فتوسع أه واعلم أن المصنف تعرض للميقات المكاني ولم يتعرض للزمانى فهو بالنسبة للحج شوال وفوالقعدة وعشر ليل من ذي الحجة وبالنسبة للعمرة جميع السنة لكن قد يمتنع الإحرام بها لعارض ككونه محرما بالحلج لمتناع ادخال العمرة على الحج أن كان قبل تحالجه ولجزء من التشاغل بعمله أن كان بعده وقبل التفرغ من معنى ككونه محرما بالعمرة لأن العمرة لا تدخل على العمرة (قوله فيمقات الخ) مخرج في بيان المواقيت وقوله لمن بمكة أي سواء كان مكيا أو آفاقيا وقوله هي أي مكة فلو أخرج خارج بنائها أي في محل يجوز قصر الصلاة لاقبله من سافر منها ولم يعد إليها قبل الوقوف أساء ولم يدم وهل الأفضل أن يحرم من باب داره ومن المسجد الحرام وجهان والمعتقد الأول لكن بعد ثباته أولا المسجد وصلاته ركعتين فيه كافي حاشية الانصاف ونصها المعتقد أنه بسن له أو لاركعتا الإحرام بالمسجد ثم يأتي إلى باب داره فيحرم عند أخذه في السير بنفسه أو دابة إذا خال الإحرام لا يسحب عقب الركعتين بل عند الخروج إلى عرفة ثم يدخل المسجد محرما بالطواف الوداع المستنون له أه (قوله وهو) أي الميقات (قوله للحج والعمرة) الحار والمحرور حال من المتداعى رأى يديه أو من خبره ومثله الحار والمحرور الذي بعده (قوله ذو الحليفة) تصغير الحليفة بفتح أوله واحدة الحلفاء

يبتدئ على

بنات معروف وقوله المعتمد على قال في الحقيقة زعم العامة انه قاتل الجن فيها اه وفي شرح الرمي
 ان علان انه كذب لا أصل له وفي البصري بل نسبت إليه لكونه حفرها اه وقد أبدى العلامة
 الزكري في حاشيته الكبرى حكمة لطيفة لكون ميعات المدينة أبعد المواقيت ومبارته ظهر للغير
 في تقرير حكمة ذلك هو ان يقال ان الله اختار لنبيه صلى الله عليه وسلم لكونه أفضل الأنبياء أفضل
 المواقيت لسد من مكة فتعظم المشقة والجر على قدر النصب ومنع أهل بيته الشرب بقية هذه
 الفضيلة بركة جوارى صلى الله عليه وسلم واقتضاهم طريقه التي سلكها صلى الله عليه وسلم فكل من
 جاز من المدينة من الأفاق وسلك الطريق التي سلكها صلى الله عليه وسلم وجب حقه عليه صلى الله
 عليه وسلم بتفطه على فسح بابه ففتح بالفضل العظيم الذي منه جوب شفاعته صلى الله عليه وسلم
 له لاستحقاقه أياها بالوعد الصادق منه صلى الله عليه وسلم فصار لمدم تطرق احتمال خلف فيه كانه
 واجب حقيق بل أبلغ منه اذ قد يوجد تخلف عن الواجبات من بعض المكلفين وسفاهته الخاصة
 المرافقة مثل هذا القام لا تكون إلا لمن ختم له بالإيمان وهو رأس مال الدنيا والآخرة رزقه من الأرام
 مما أحرم منه صلى الله عليه وسلم لنال فضيلة مشقة مصارعة الأرام من أبعاد المواقيت وأضائال
 فضيلة اتباعه صلى الله عليه وسلم بالأرام منه هي ترزعي كل فضيلة الأثرى إلى قول أقمنا
 بتفضل الجرا كعبلي أجمع ما شيع ما ورد فيه من الفضل عالم بر دمه في - قى الركب قالوا لكن في
 فضيلة الاتباع ما روي ذلك بتفضل صلاة الظهر على يوم الجمعة في المسجد الحرام فكيف
 بما حوى فضيلتي الاتباع وعظم المشقة اه (قوله ومن الشام الخ) معطوف على من المدينة أي وهو
 المصوحه من الشام ومصر والمغرب (قوله بالحفة) يضم الحيم وسكون الحاء الملهمة وهي قرية كبيرة
 بين مكه والمدينة وهي أوسط المواقيت حيث بذلك لان السبل يحفرها أي أزالها وهي الان تراب
 ولذلك بدوها الان رابع وهي قبل بالحفة يسير فالأرام من رابع مغضول تقدمه على الميعات الا
 ان جهلت بالحفة أو تعم بها فعل السن للأرام من غسل ونحوه أو خشي من قصدها على ما هه فلا
 يكون مغضولا (قوله ومن تمامه الجن) معطوف على من المدينة أضأى وهو المصوحه من تمامه
 الجن وهي اسم للأرض المنخفضة ويقابلها بقدر فان ههنا الأرض المرتفعة والجن الذي هو إقليم
 معروف مشتمل على نجد وتامة وفي الحجاز مثلها وقوله يلزم بفتح الحقة أوله ويقال له الملهمة أوله
 ويقال له يضارح من براه من مهملتين وهو جبل من جبال تمامه ينمو بين مكة ومرحلتان طو لثان
 (قوله ومن نجد الجن والحجاز) معطوف أيضا على من المدينة أي وهو المصوحه من نجد الجن والحجاز
 أي من الأرض المرتفعة منهما كما تقدم وقوله قرن بفتح القاف وسكون الراء هو جبل على مرحلتين
 من مكة ويقال له قرن المنازل وقرن الثعلبية أو ما قرن بفتح الراء فهو اسم قبيلة ينسب إليها أويس
 القرني رضي الله عنه (قوله ومن المشرق) معطوف على من المدينة أضأى وهو المصوحه من
 المشرق وهو إقليم المشرق الشمس من جهته شمال العراق وغيره وقوله ذات عرق هي قرية بتريق
 طريق من طرق الطائف أرضها سفينة تنبت الطرفا بينها وبين مكة مرحلتان وعرق بكسر الهمزة
 الملهمة وسكون الراء جبل صغير مشرف على وادي العقيق (تنبيه) قد نظم بعضهم المواقيت
 مع بيان مسافتها فقال

قرن يلزم ذات عرق كلها * في البعد مرحلتان من أم القرى

ولذي الحليفة بالمرحلتين عشرة * وسها بخنة ستة فأخبر ترى

والأصل فيها خبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينة ذالحليفة ولاهل الشام ومصر
 بالحفة ولاهل نجد قرن المنازل ولاهل اليمن يلزم وقال من لهن ولبن أنى علمن من غير أهلها من أراد
 الحجاز والعمر فومن كان دون ذلك فن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة (قوله وميعات السمرة قرن

بالحرم الحلال وأفضله الجعنة فالتمتع بالحديبية ومكة من لامتة له في طريقه (٣٠٣) محاذة الميقاتين الواردان حاذاه

في رأو بحسروالا
فرحلتان من مكة
فيحرم الجاني في البحر
من جهة اليمن من
الشعب الحرم الذي
يصادي يلزم ولا يجوز
له تأخير إمرأته إلى
الوصول إلى جسدته
خلافا لما في به شيئا

٦ قوله وقد قال
بذلك في التخصة
عبارتها بعد الصاروة
السابقة بخلاف الجاني
فيه من مصر ليس له
أن يؤخر إمرأته عن
محاذة المحفة لأن كل
عمل من البحر بعد
المحفة أقرب إلى مكة
منها اه فقوله وقد
قال بذلك في التخصة
له اه المحفة والمواقد
ينظر ذلك في المحفة
فوقع تحصيل من
الناسخ في لفظ المحفة
ويحتمل إسماء لفظ
المحفة على ظاهره
والمراد قال في التخصة
في محبة المحفة بتقدير
ذلك هنا أو قال ذلك
بطريق التزوم لانه
يلزم من حكمه بان
كل محل بعد المحفة
أقرب إلى مكة للحكم
بان كل محل بعد رأس
العلم من جهة يلزم
أقرب إلى مكة من
يلزم ثرايت في طائفة

بالحرم الحلال أي قبل زيارته ورجاله وبقوله من خطوة لحصل فيها الجمع بين الحرم والحلال كما
في الخافان فيه الجسم بين الحرم والحلال يعرفه فاولم يخرج اليه وأنى بالعمرة أخرته لكنه ما ثم ويلزمه
دم الان خرج اليه بعد إمرأته وقبل الشرع في شيء من أعمالها فلا دم وكذا لا إثم إن كان وقت
الأحوام عازا على هذا الخروح والأثم فقط (قوله وأفضله الجعنة) أي أفضل بقاع الحلال الجعنة
أي لا اعتبارا صلى الله عليه وسلم منها بنفسه وحكامة الأذم عن الحندي في فضائل مكة انه اعتبر
منها ثلثاثة وهي بكسر الجيم وسكون العين وتخفيف الراء على الأقصم قرية في طريق الطائف
على ستة فراسخ من مكة معيت باسم إمرأة كنت ساكنة بها (قوله فالتمتع) أي قبلها في الرتبة
التمتع لأمه صلى الله عليه وسلم السيدة عائشة بالاعتزام منها والتمتع هو ما كان المعروف بمساعد
عائشة صلى الله عليه وسلم في مكة وأيا قال له ناعم وعن يسار مواديا قال له نعم وهو في وادي قال له نعمان
بنو بين مكة فراسخ (قوله فالحديبية) أي قبل التمتع بالحديبية لأنه صلى الله عليه وسلم هم بالاعتذار
منها فصد الشر كون تقدم فعله ثم أمره ثمهمه والحديبية بتخفيف الياء على الأقصم شرين طريق
جدة والمدينة على ستة فراسخ من مكة معيت بذلك لأن عندها شجرة عذباء كانت بيعة الرضوان
عندها (قوله وميقاتين من لامتة له في طريقه) أي كاهل مصر والمغرب إذا سلكتوا إلى البحر وفي
البحر مياض له لا يقال المواقيت متفرقة لجهات مكة فكيف تصور عدم محاذة الميقاتين فينبغي
أن أكره عدم المحاذة في طه دون نفس الأمر لا تقول بتصور الجاني من سواكن إلى جدة من غير أن
يرابغ ولا يلزم لانها حجة أمامه في فصل جدة قبل محاذتها ما هو على مرحلتين من مكة فتكون
هي ميقاته شرح جبر اه (قوله محاذة الميقاتين الواردان حاذاه) هذا إذا حاذى ميقاتا واحدا فان
حاذى ميقاتين أحرم من محاذة أقر بهما إليه فان استويا في القرب إليه أحرم من محاذة إحداهما من
مكة ومن سكن بين مكة وبين الميقاتين بقية مسكنه (قوله والأفرحلتان) أي وإن محاذ ميقاتا
أحرم على مرحلتين من مكة لأنه لا ميقات بينهما من مكة أقل من هذه المسافة (قوله يحرم الجاني
الح) مفرغ على قوله محاذة الميقاتين الح وقوله من جهة اليمن متعلق بالجاني وقوله من الشعب متعلق
بالحرم وقوله الحرم أهل في الميقاتين أي السبي بالحرم أو الذي يقال له الحرم وقوله الذي الخ صفة
لشعب (قوله ولا يجوز له) أي الجاني في البحر من جهة اليمن (قوله خلافا لما في به شيئا) هو
مصر حه في التخصة ونصها هو به يعلم إن الجاني من اليمن في البحر له أن يؤخر إمرأته من محاذة يلزم إلى
جدة لأن مسافتها إلى مكة أكسافة يلزم كاهل حوايه قال الكردى بعد أن ساق العادة المذكورة
وعن قال الجواز للنسبي مفتي مكة والفقهاء جدد لجواز زيارته في غيرهم وعن قال بعدم الجواز
عبد الله بن عمر بن الخطاب ومحمد بن أبي بكر الأشتر وتليد الشارح عبد الرؤف قال لأن جدة أقل مسافة
بغوارع كاهلهم ومشاهد وان وجد قصر لهم لم يمان كلاً من يلزم وجدة مرحلتان فرادهم ان كلاً
لا ينقص عن مرحلتين ولا يلزم منه استواء مسافتهم مالا يحسب وقد حقق الفناون الكثرين من سلك
الطريقين وهم عدد كادراً أن يتواتر وقال ابن علقان في شرح الأيضاح وليس هذا بما يرجع لنظر
في المندرك حتى يعمل نفسه بالترجيع بل هو محسوس يمكن التوصل لمرقته بذرع جبل طويل
يوصل لذلك اه وفي البطاح ما نصه قال ابن الجليل وما في التخصة بنى على اعتداد المسافة الظاهر من
كلامهم فإذا تحقق الفناون فهو قائل بعدم الجواز قطعا بدليل صدر كلامه النص في ذلك وأيضاً كل
محل من البحر بعد رأس العلم أقرب إلى مكة من يلزم ٦ وقد قال بذلك في التخصة وقال شيخنا السيد
العلامة يوسف بن حسين البطاح الأهدل تلاقع شيخنا السيد له لامة سليمان بن يحيى بن عمر
مقبول وجهه الله تعالى ما خاضه أن من أحرم من جدة من أهل اليمن يلزمه دم وكل من وافق
الشيخ ابن حجر مثل ابن مطير وابن زياد وغيرهم من النيسين فكلامهم مبني على اتحاد المسافة بين ذلك
شيئنا على عبد الرؤف نزل عبارة ابن الجليل وفيه اللفظ محقق من حيث ضبط النص جميعاً فإتبعه لذلك اه مؤلف

وقد تحقق التفاوت كما عرفت ففهم قانون عدم جواز ذلك أخذ من نص تقييدهم المسافة اه (قوله من جواز الخ) بيان لما وقوله تأخيرها أي الأحرار وقوله إليها أي إلى حدة (قوله وعمل) أي شعبة الجواز لا للمفعول بخلاف (قوله بأن مسافتها) أي حدة وقوله إلى مكة أي المنتهية إلى مكة بخلاف الجوار والخبر ومرتعلق بمخوف صفة مسافتها وقوله كسافة يلزم خبران وقوله إليها أي إلى مكة (قوله ولأولاً) زم من دون الميثاق لم يمدد) هذا إن بلغه من يد النكس ولو في العام القابل وإن أراد إقامة طويلاً يسلك قبل مكة فإن بلغه غير يد النكس ثم من له الأحرار من يده فبقائه حيث هو ولا يلزمه شيء وهذا يسمى الميثاق المعنوي (قوله ولزناسيا أو جاهلا) قال في التفتة وسأوى الجاهل وإنما غيرهما في ذلك لأن المأمور به يستوي في وجوبه بنداؤه المذمور وغيره ثم استشكل ما ذكر في التامس للأحرار بأنه يستحيل أن يكون حينئذ يد النكس واجباً بأن يستمر قصده إلى حين الجساسة فيسهو حينئذ فيفوت نظر لأن البرقة في يوم الدم وعدمه بمجمله فتدأ عن جرم من الميثاق وحينئذ يسهو وإن طرأ عند ذلك الجزء فلا دم أو يسد فالداه (قوله ما يلزمه بالخ) قيد في لزوم الدم أي يلزمه الدم مدته عدم هودا إلى الميثاق قبل تلبيه بنكس بأن يده داه لا أو ما يده يد النكس فإن ماد إليه قبل التلبس بنكس سقط عنه الدم لقطعه المسافة من الميثاق بحرماً (قوله ولو طوافي قدوم) غايته في النكس المشترب علم التلبس به أي ولو كان ذلك النكس طوافي قدوم فاذا عاد قبل الشرع فيه سقط عنه الدم فإن عاد بعد لم يسقط (قوله وأخبر غيرهما) أي غير التامس والجاهل وهذا هو الفارق بين التامس والجاهل وغيرهما فلهما يلزمهما الدم من غير أن يهرأ وهو يلزمه الدم مع الاتم (قوله ومبيت بمنزلة) معطوف على أحرار وهذا هو الواجب الثاني من الواجبات (قوله ولو ساعة) غايته أن يحصل به المبيت الواجب أي يحصل المبيت ولو بحضور ساعة والمراد بها القطعة من الزمن لا الساعة الفاصلة وأما هذه الغاية أن المبيت ليس المراد به منه المالحق بل المراد به مطلق الحصول بمنزلة فإن قيل إذا كان معنى المبيت غير مراده فافهمه كيف عرفت من الفقهاء أن يجب بانه عبر به لما كلف المبيت يعني ثمن الحصول بها كافي وإن لم يملأه أو طمأخبر بمنزلة أو كان بغيره غير أنما أو جرمنا أو معنى عليه أو سكران واشتراط من أن يكون أهلاً للمعادة أو كوقوف عرفه ووجه أن الجبال يحصل كلام الرمي على التعددين وكلام غيره على غيرهم اه وإنما لم يحسنها معظم الدليل كافي المبيت يعني لأن الأمر بالمبيت لم يرد هنا بخلافه يعني (قوله من نصف ثان من ليلة النحر) فمن لم يكن هافيه بأن لم يحضر فيها أصلاً أو حضر ونفر قبل نصف الليل ولم يعد الهافيه من مدهم لتوكمه الواجب نعم إن تركه لعذر كان خافاً وأنه انتهى إلى عرفة ليلة النحر واشتغل بالوقوف عن المبيت أو انقاص من عرفة إلى مكة وطاف للركن ففاته المبيت لم يلزمه شيء فأدعى شرح المنهج (قوله ومبيت يعني) معطوفاً بأضاعى أحرار وهو الواجب الثالث (قوله معظم إلى الخ) أي يحصل المبيت بماعتق لم إلى أيام التشريق أي معظم كل ليلة منها زيادة على النصف ولو لحظت للتابع مع خبره ودواعي مناسككم وكاعل أن مني طولا ما بين وادي محسر وأول العقبة التي يلبسها الحجرة فليست العقبة مع جرمها من أعلى المقعد وقيل إنها منها والحاصل أن في المسألة رأيين أحدهما أن كلام الحجرة والعقبة من معنى وهو ضعيف ثانيهما أنهما ليسا من أهول والذهب وأما أنه قد قول بعضهم أن الحجرة من أهول العقبة إلا أن الجزء الذي عنده الحجرة من أهول قال إن العتبة بمنزلة مراد ذلك الجزء من قال ليست منها مراد ببيتها فهو رأي له استحسان في ضعفه بالامتنان فلا يعول عليه (قوله نعم إن نهر الخ) استدراك من قوله إلى أيام التشريق الصادق بالله ليلة الثالثة فإن ليالي جمع وأدلة ثلاثة (قوله طوافي) أي بشرط إذا فقد واحد منهم سأل عن عليه مبيت ليلة الثالثة وروى يومها فإن نفر حينئذ لم يترك روى اليوم الثالث ولم يترك مبيت ليلة الثالثة إن بات ليلة اثنين قبلها والأحرار مدم أيضاً ترك المبيت وهي أن

من جواز تأخيرها إليها
وعمل بأن مسافتها
إلى مكة كسافة يلزم
الجاهل أو أحرار من دون
الميثاق لم يمدد ولو
ناسيا أو جاهلا لم يعد
إليه قبل تلبيه بنكس
ولو طواف قدوم
وأخبر غيرهما (ومبيت
بمنزلة) ولو ساعة
من نصف ثان من
ليلة النحر (و) مبيت
(أي) معظم ليالي
أيام التشريق ثم إن
نفر قبل غروب
شمس اليوم الثاني
جاز

يكون نحره بعد الزوال وإن يكون بعد الرمي يجره وإن يكون قد بات الليلتين أو فاته به نحر وإن بنوى
 التفرق قبل خروجه من بيتي وإن تسكون فيه التفرقة معارفه وإن لا يفرم على العود للبيت وأن يكون
 نحره قبل الغروب أو يأتى هذا الأخير المؤان بقوله قبل غروب ثمس ومعنى نحره قبل الغروب سره
 منها بالقبض قبله وإن لم ينقصه من معنى الآية به اختلجوا فاحسوا بفت الشمس وهو في شغل
 الارتحال فحرم أن يجره والمذهب تعالى أن المقرى على أن له التفرق لأن في تركه فيه حل الرحل والمناح
 مشقة عليه وحرم الرمي تبعاً للشبهة شيخ الألام في الأسنى والغروب عدم الجواز (قوله) وسقط عنه
 ميت الليلة الثالثة وروى يومها) أى من غروب عليه ومن غيراته أنه تعالى فن نهدل في يومين
 فلا تم عليه ولا يتباه بهنم العادة (قوله الميت في ليالها) أى أيام الكثير بق ومثله الآية مردقة
 ولو نوى الضمير لكان أولى (قوله لتبر الرعاء) بكسر الراء والمد ما هم فيسقط عنهم الميت ولو لم يتعدوا
 الرمي قبل أو كانوا أجراء ومترعين لكن إن تعم عليهم الاتيان بالرداء إلى منى وحشاً من تركها
 لو بانوا ضياعاً يتخونها وجوع لا يصبر عليه عادة وترجعوا قبل الغروب وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم
 رخص رعاء الأبلان وتركوا الميت حتى وقبس معنى مردقة حال في النهاية وصورة ذلك أى خروجه
 قبل الغروب وفي ميت مردقة أن أتته قبل الغروب ثم يخرج منها حينئذ على خلاف العادة أه
 ومنها شرح الروض والغنى (قوله وأهل السقاية) بالجر عطف على الرعاء أى وأهل الرعاء أهل السقاية
 وهي بكسر السين موضع كان بالمدينة الحرام بسقاية الماء ويجعل في حياض بسبل للشاربين والمراد
 بها ما هو اعلم من ذلك وهو الموضع الذي بسقاية فيه الماء مطعناً في المسجد الحرام أو في غيره وديماً كان
 أو جاداً وترج بغير أهل السقاية أهلها فيسقط عنهم الميت لأنه صلى الله عليه وسلم رخص للعباس
 أن يبيت بمكة قبل أن يلقى في لاجل السقايف وأما الشافعيان وقبس بسقاية العباس غيرهما من بقية
 السقايات ولا فرق في سقوط ذلك بين أن يجر جوالاً أو أنها أو الفرق بينهم وبين أهل الرعاء حيث
 اعتبر خروجه من قبل الغروب أن هؤلاء لا تغفلهم بل لأنهم اختلف أهل الرعاء قال ابن الجمل وهذا
 باعتبار الشأن أى الغالب لا يفرض الاحتياج إلى الرمي لئلا دون السقاية انعكس الحكم أه وسقط
 الميت مطلقاً لأن ما عطف خائف على نفس أو عضو أو بضع أو مال وإن دل وسقط ميت مردقة عن
 أنفاس من عرفة إلى مكة وطواف للركن ولم يكنه العود لردقة بعده كما تقسم الأولى لأهل السقاية
 والرعاية تأخير الرمي يومافقط فيؤدونه في اليوم الثاني قبل رميهم ولو قبل الزوال وأعلم أن العنوق
 الميت بسقط الدم والأثم وفي الرمي بسقط الأثم فقط (قوله وطواف الوداع) بالرفع معطوف على
 أسرار أيضاً وقد علمت أن عدمه من واجبات الحج رأى ضعيف والعقد بأنه واجب مستقل وعبارة
 الإيضاح اختلاف أصحابنا في أن طواف الوداع من جملة مناسك الحج أم عباداً تقسمه فقوله فقال أمام
 الحرمين هو من مناسك الحج وليس على غير المحاسن طواف الوداع إذا خرج من مكة وقال البخوي وأبو
 سعيد الخدري وغيرهما ليس هو من مناسك الحج بل يؤخر به من أراد حفاقة مكة إلى مسافة تقصر فيها
 الصلاة سواء كان مكياً أو غير مكى قال الإمام أبو القاسم الرافعي هذا الثاني هو الأصح تعظيماً للحرم
 وتشبيهاً للاقتضاء من وجه الوداع باقتضاء دخوله للأحرام ولا هم اتفقوا على أن من ع وأراد الإقامة
 بمكة لأوداع عليه ولو كان من المناسك لأم الجميع أه (قوله لغبر حائض) أمهاتى فلا يجب عليها
 طواف الوداع ومثل الحائض النفساء ونحو الجرح الذي لا يامن تلوث المسجد منه وفاق الطهوين
 والسقاية في زمن نوبه معضها والخائف على نفس أو بضع أو مال لو تأخره قال الكردى فهذه
 الاعذار تسقط الدم والأثم وقد يسقط العذر للأثم لا الدم فما إذا لم يجره عباداً عالماً عازراً على
 العود قبل وصوله إلى استقر به وجوب الدم ثم تعذر العود وترك طواف الوداع بلا عذر ينقسم على
 ثلاثة أقسام أحدها لادم ولا أثر وذلك في ترك المستون منه وفيمن عليه منى من أركان النسك وفيمن

وسقط عنه
 ميت الليلة الثالثة
 وروى يومها أو لا يجب
 الميت في ليالها الغير
 الرعاء وأهل السقاية
 (طواف الوداع)
 لغبر حائض

خرج من حمران مكة لحاجة ثم طرأ له السفر فانها عليه الاثم ولادم وذلك فبعها اذ اتركه عامدا عالما
وقد زنى بغيره من على العود ثم نادى قبل وصوله لما استقر به الدم قال العود مسقط للدم لا لا اثم ناها
ما يلزم بتركه الاثم والدم وذلك في غير ما ذكر من الصور اه مخفف (قوله ومكي) أي وغير مكي
لما هو فلابد عليه طواف الوداع والمرا دابا لمكي من هو مقبر عكة سواء كان مستوطنا أو غير ففعل
الا ٧٢ قال الذي نوى الإقامة ببلد غيره مكة (قوله ان لم يفارق الخ) الجملة صفة لمكي فهو قد فعله فقط
فان فارق المكي مكة وجب عليه كفارة طواف الوداع ان كان سفره طويلا وبقوله بعد حجه لبيان
الواقع فهو لا مفهوم له وذلك لان الفرض انهم من المناسك فهو لا يكون الا بعد ما (قوله وري) بالرفع
عطف على احوام وهذا هو الواجب الخامس ولخصته ثم وما ذكر بعضه المؤلف وهي الترتيب
في الزمان والمكان والابدان ومعنى الاول انه لا يرى عن يومه الا اذا رى عن أمسه ومعنى الثاني انه
لا يرى الحجرة الثانية الا اذا رى الاولى ولا يرى الثالثة الا اذا رى الثانية ومعنى الثالث انه لا يرى عن
غيره حتى يرى من نفسه وان يكون سبعا وان لا يصرف الرى بالنية لغیر النسك كرى عدوا واختبار
جوده مبني وان يكون بماء يسمى هرا ولو بلورا وعقبا وزر جدا ومررا لا لاؤا وذهب وفضة ونورة
طفت وحصى وطبخ وأجر وعزف وطبخ وان يكون فاصدا المرى فلو فصد غير ما يكفون ووقع فيه
كرمية نحو حية في الحجرة ورميه العلم المنسوب في الحجرة عند ابن حجر قال نعم لورى اليه بقصد الرفع
في المرى وقد علمه فوقع فيه اتجاهه الا ان كان قصد غير صراف حينئذ اه قال عبدالرزاق والوجه
انه لا يكتفى وكون قصد العلم حينئذ غير صراف ممنوع لانه نشر بكنين ما يحترق وما لا يحترق اصلا اه
وفي الباب انه يفكر للعلم في ذلك واعتقد مدر ابن جرير العلم اذا وقع في المرى قال لان العامة لا تصدون
بذلك الاقل الواجب والمرى هو المصل المني فيه العلم ثلاثة افرع من جميع جوانبه الاجرة العقيقة
فليس لها الاجرة واحدة وان يكون مضافا لباقي الوضع في المرى وان يكون بالسيف فلا يكتفى بنحو
رجله وقوسه مع القدرة فان يحرقه بالسيف فمقتضى حاله فاقم وقد نظمها بعضهم فقال

ثم وطأ رى للعمار ستة * سبع يتوب وكف وجهر
وقصد رى بافتى وسادس * تحقق لان نصيبه الحجر

(قوله الى حجرة العقبة) متعلق برى وهي السفلى من جهة مكة قال في التخصف والسفلى اي هذه الحجرة
ان يستقبلها ويجعل مكة عن يساره ومضى عن يمنة كما يحبه المصنف خلا قال رافعي في قوله انه يستقبل
الحجر هو استدبر الكعبة هذا في رى يوم النحر اما في أيام التشريق فقد اتفقوا على استقبال الكعبة كما في
بقية الحجرات ويحسن اذا وصل مكي ان يقول ما روى عن بعض السلف اللهم هذه مني دعايتها رانا
عبدك واربع عبدك أسألك ان تن علي عما مننت به علي وأولئك اللهم اني أعوذ بك من الحرمان
والنصبة فدينني بالرحم الراحمين قال وروى عن ابن مسعود ان عمر رضي الله عنهم اجمعين لما رابعا
حجرة العقبة قال اللهم اجعلها حجامبر وراودنا مغفورا اه (قوله به ان تصافى ليله النحر) متعلق
برى أيضا وهو بيان لوقت جواز رى حجرة العقبة أم لو كانت الفضيلة به دأرت قفاع الشمس قدر ربح
وهذا الرى تحية مكي الاولى ان يبدأ بها قبل كل شيء الاضرار وأعوذ كركزة أو انتظار وقت
فضيلة من تقدم دخوله بها قبل ارتفاع الشمس (قوله سبعا) مفعول مطلق لرى أي ربا سبعا
(قوله والى الحجرات الثلاث) معطوف على الى حجرة العقبة أي وبرى الى الحجرات الثلاث (قوله بعد
زوال الخ) متعلق برى بالنسبة الى الحجرات أي ويكون الرى الى الحجرات الثلاث بعد الزوال فلا يصح
الرى قبل الزوال وهذا بالنسبة لرى اليوم الحاضر أما بالنسبة لرى اليوم الغائب فيتبدل في بقية أيام
التشريق ولو كان قبل الزوال واعلم ان رى أيام التشريق ثلاثة أوقات وقت فضيلة وهو بعد الزوال
وقد احتسبوا وهو الى غروب الشمس كل يوم ووقت جواز وهو الى آخر أيام التشريق (قوله سبعا)

ومكي ان لم يفارق
مكة بعده (ورى)
الى حجرة العقبة بعد
انتصاف ليلة النحر
سبعا والى الحجرات
الثلاث بعد زوال
شمس يوم من أيام
التشريق سبعا سبعا

مفعول مطلق أي برمه ما برمه ساعا وسعا الثانية مؤكدة لا ولي (قوله مع ترتيب) متعلق بمحذوف
 مستغنى أي رمي إلى الجمرات الثلاث كأنه مع ترتيب بينهما أن يبدأ بالجمر الأول وهي التي تلي عرفة
 ثم الوسطى ثم جرة العقبة وهذا ترتيب في المكان وهو أحد أقسام الترتيب الثلاثة وقد تقدم التنبيه
 عليها (قوله بجعر) متعلق برمي أي رمي بجعر ونحوه غير ما يصح الرمي به وذلك كاللؤلؤ أو الأمد
 والنور أو الجص المفرق أو زريق المسد أو الأسبر والخزف والمخ والذهب والفضة والحديد أو الفاس
 والرخاص (قوله أي بما سمي به) أي أن للراحه هناك ما يطلق عليه جعر من أي جعر ومنه
 الكذان بفخ الكفاف فذلك مشدده وهو عبارة عن خوخة كأنها مدر ومنه للرمر وهو الرخام (قوله ولو
 عتيقا ولو را) أي ولو كان الذي سمي جعر من الأجر أو النفسة كالباقوت والبلور وهذا بالنسبة
 للجراد لا بالنسبة للجراد فيجوز فغير الرمي به أن ترتب عليه كسر أو إضاعة مال وعبارة النهاية أن قال
 الأذني يظهر تجريم الرمي بالباقوت ونحوه إذا كان الرمي بكسره أو بذهبه مغضما ليهتأ ولا سيما
 النفيس منها ما فيه من إضاعة المال والسرف والظاهر أنه لو غصه أو مرقه ورمي به كفي ثم أتت
 القاضي ابن كعب حزم به قال كالصلاة في المصسوب اهـ (قوله ولو ترك رمي يوم) أي أو يومين عما كان
 أو سهوا أو جهلا (قوله تداركه في باقي أيام التشريق) أي ويكون حينئذ أداؤه ذلك لعله الصلاة
 والسلام جوزه لاعتقاده أهل السقاية وقس عليهم غيرهم وأفهم قوله في باقي أيام التشريق أنه ليس
 له تداركه في لياليها أو لعقد جوازه أيضا جوازه قبل الزوال بل حزم الرافعي وتبعه الاستوى
 وقال أنه المعروف بجواز رمي كل يوم قبل الزوال وعليه فيمنع بالغير (قوله والألزامه دم) أي وإن
 لم يتداركه في باقي أيام التشريق بأن لم يتداركه أصلا أو تداركه بعد أيام التشريق في زعمهم وسيأتي
 بيانه وقوله بترك ثلاث رميات بصورة ذلك لا تكون إلا في آخر جرة من آخر أيام التشريق أو
 تركه من غير ذلك لما سمي رمي ما بهداف لا يكون التروك ثلاث رميات فقط وإذا ترك رمية واحدة
 لزمه مدو ورميتين لزمه مدان وصورة ذلك ما تقدم (قوله وتجبر أي الواجبات دم) أي إذا ترك
 واحدا منها جبر بدم وهذا مكررم قوله في تعريف الواجبات وهي ما يجب بتركه الفدية فكان
 الأولى أن يقتصر على ما هنا بتركه هناك لا العكس لأن ما هنا متروك وما هناك سرح والأولى لما سرح
 أن يراد المتروك (قوله تسمى هذه أبعاضا) أي يطلق عليها أبعاض لكن على سبيل المجاز لا الحقيقة
 لأن الأبعاض الحقيقية هي أجزاء الماهية التي إذا فقدوا أحد منها فقدت الماهية والواجبات هنا
 ليست كذلك (قوله وسننه الخ) هي كثيرة منها أنه يستحب للإمام أو نائبه أن يحضب مكة في سابع ذي
 الحجة بعد صلاة الظهر أو الجمعة خطبة فردة يأمرهم فيها بالتعدو إلى منى في اليوم الثامن ويعلم فيها
 ما أمامهم من المناسك لقول ابن عمر رضي الله عنهما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان قبل
 التروية يبرم خطب الناس وأخبرهم بما سلكهم رواه البيهقي ويخرجهم من غدير صلالة الصبح أن
 لم يكن يوم الجمعة إلى منى فيصلي بهم الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويبيتون ثم يقبل بهم الصبح
 فإذا طلعت الشمس على ثبير وهو جبل كبير معروف هناك ساروا من منى إلى عرفات ولما دخلوها
 بلى يقومون بتمرة وهي موضع يقرب عرفات حتى تزول الشمس فإذا زالت الشمس ذهبوا إلى مسجد
 إبراهيم صلى الله عليه وسلم ثم يحضب الإمام بهم قبل صلاة الظهر خطبتين يخلفهم في الأولى
 المناسك ويحثهم على كثرة الذكر والدعاء بالموقف وإذا قام للثانية أذن للظهر فيفرغ المؤذن مع
 فراغها ثم يقم ويصل بالناس الظهر والعصر جمع تقديم بقصرهما أيضا إذا كانوا سادس من سفر
 طويلا أو لم يكن ومن لم يبلغ سفره مسافة القصر بالإتمام وعدم الجمع ثم بعد فراغهم من الصلاة
 يذهبون إلى المروة فبها يهللون الدبر إليه وأفضله لذلك رموقفه صلى الله عليه وسلم وهو عند
 العيصرات البكار المعترسة في أسفل جبل الرحمة فإذا غربت الشمس قصدوا مزدلفة ما رين على طريق

مع ترتيب بين الجمرات
 (بجعر) أي بما سمي
 به ولو عتيقا ولو را
 ولو ترك رمي يوم
 تداركه في باقي أيام
 التشريق والألزامه
 دم بترك ثلاث
 رميات فما كثر
 (وتجبر) أي الواجبات
 بدم وتسمى هذه
 أبعاضا (وسننه) أي
 الخ

المازمن وطمعهم السكنى والزفاد رأتهم والمغرب ليصلوا مع العشاء فدلته جمع تأخير ويقفون عند المشعر الحرام ويدهون بها إلى الاسمان ثم يسرون قبل طلوع الشمس بسكنة ووقار وشعارهم التلبية والذكرة ذنوبهم والفرجة امرعوا فاذا بانوا وادى بحجر موضع بين زرافعة ومضى امرعوا في الخلق حتى سقطوا عرض الوادي وبين أن يقول فيه ما قاله عمر وابنه رضي الله عنهما

السك تمتد وقلقا وصنبا • معترضا في بطنها جننها
عقالقادر النصارى دنبا • قد ذهب النعم لذي نربها

وهنا ما نفاذ في عهد والملك اسمرة في ما عندك قلنا وضيها والوضين جدل كالحزام من كثرة السعير والاقبال التام والاحتماد في طاعتك والمراد صاحب النافذة (قوله غسل قنيم) أي فان عجز عن الغسل فسن تيمم لان الغسل في برد القربة والنعافة فاذا تعذر أحد جماعتي الآخر ولانه بنوب عن الواجب فالتدب أولي قال في التحفة ولو وجد من الماء بعض ما يكفي في الذي يقه انه ان كان يدهن تغير أزاله بماء الا ان كفي الوضوء توشاه والاعسل بعض أعضاء الوضوء وحيث ان نوى الوضوء تيمم به بآقيه غير تيمم الغسل ولا الكافي تيمم الغسل فان غسل شيء من أعضاء الوضوء غسل به أعالى يده وقوله لا ارام متعلق بكل من غسل فتيمم ويسن ما ذكر من الغسل والتيمم لكل أحد في كل حال ولو لم يجرى حائض رأت ارادته قبل الميقات ويكره تركه وغیر المميز بغسله وليد وينوي عنه (قوله ودخول مكة) معطوف على ارام أي ودخول مكة وعبرة التحفة مع الاصل وللدخول الحرم ثم لدخول مكة ولو حاللا لا لا اتباع نعم قال المساوردي لو تخرج منها فاحرم بالعمرة من نحو التيمم وغسل منه لارامه ليس له الغسل لدخولها بخلاف نحو الحديبية أي ما يغلب فيه التغير وأخبرته انه لو ارام من نحو التيمم بالجمع لكونه لم يخطر له الاحتياط ومقيا ثم بل وان ارام ثم بعد ما واغتسل لارامه لا يغسل لدخوله ولو أخذ منه انه لو اغسل لدخول الحرم أو لغوا استقامت على كل شيء منها لا يغسل لدخولها يغسل ويغسله هذا التفصيل انما هو عند عدم وجود تغير والاسن مطاوعا اه (قوله ولو حاللا) غايه في سنة الغسل لدخول مكة أي من الغسل له ولو كان حاللا أي غير حرم قال في النهاية قال السيوطي وحيث لا يكون هناك من افعال الحج الامن حجة انه يقع فيه اه (قوله يبنى طوى متعلق بغسل المرتبط بدخول مكة أي ومن الغسل لدخول مكة يبنى طوى الاتباع رواه الشنخا وطوى يقع الطاء أقصع من ضمها وكبرها وادبته على طريق التيمم معي بذلك لا شغاله على شرط طوية بالحجاز أي مبنيه على الان الطي البناء قال في شرح حال وض هذا أي استحباب الغسل فهما ان كانت بطريقه بان أقمن طريق المدينة والاغتسل من نحو تلك المسافة قال المذهب الطبري ولو قيل به فحب له التعرير بها والواغتسل بها اقتداء بتركها لم يعد قال الاذري وبه جزم العرفاني اه (قوله ووقوف بعرفة) معطوف على ارام أي ولو قوف بعرفة وقوله عشتا أي بركة والا فضل كونه بغير بعد زوال ويحصل أصل السنة الاغتسل بعد التغير قياسا على غسل الجمعة (قوله ووقوف بعرفة) معطوف على بعرفة أي ولو قوف بعرفة ويدخل هذا الفصل بنصف الليل كغسل العبد فينبو به ايضا (قوله وزي أيام التشريق) معطوف على الاحرام أي وزي كل يوم من أيام التشريق قبل زواله أو بعده (قوله وتطيب) معطوف على غسل أي ويسن تطيب الذكرو وغيره الصائم وقوله في البدن اتفاقا وقوله التوب أي الازار والذاعلى الاصح قياسا على البدن قال في التحفة لكن المقدم على المجموع انه لا ينسب تطيبه جزم للخلاف القوي في حرمته ومنه يؤخذ انه مكره كاهو قياس كلامهم في مسائل صرحوا بها بالكرهه لاجل الخلاف في الحرمة ثم رأت القاصي أبا الطيب وغيره صرحوا بالكرهه اه (قوله ولو حاله جرم) غايه لسنة التطيب أي يسن ولو حاله جرم لكن لو رجع نوبه للطيب بعد الاحرام لبس له منته القدية كما لو ابتدأ لبس مطيب (قوله قبيله)

(غسل) تيمم لاحرام
(ودخول مكة) ولو
حاللا يبنى طوى
(وقوف) بعرفة
عشتا ووقوف
ولم ييام التشريق
(وتطيب) في البدن
والتوب ولو حاله
جرم (قبيله) أي

طرف متعلق تطيب وترجه التطيب بعده فانه يضرك كما سيذكره قوله أي الاحرام تفسير للصغير
(قوله وبعد الفسل) معطوف على قبيله أي ويسن قبل الاحرام وبعد الفسل لتدوير راحة
الطيب بخلافه قبله فانها تذهب به (قوله ولا يضرك استدامته) أي الطيب في البدن والثوبين
روى عن عائشة رضي الله عنها أنها أتت رائي ويص الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهو عزم والريص بلاء الموحدة بعد الواو وبالصاد الموحدة هو الريق أي العمان والمفرق بفتح
الميم وكسر الراء فقهها هو وسط الرأس لانه محل فرق الشعر قال في القصة وينبغي كما قاله الاذري
ان يستثنى من جواز الاستدامة ما اذا لمزها الاحرام فقلزها انزاله اه (قوله ولا
انتقاله بعرق) أي ولا يضرك انتقال الطيب من محل من بدنه أو ثوبه إلى محل آخر بواسطة العرق
وترجه به ما لو أخذ من بدنه أو ثوبه ثم رده إليه فقلزها ما لم يذهب (قوله وتلبية) بالرفع عطفاً على
غسل أيضاً أي ويسن تلبية (قوله وهي) أي التلبية أي صيغتها وقوله ليك أصله لين لك
حذفت النون للاضافة واللام للتخفيف وهو معقول مطلق لفعل محذوف والتقدير إلى لين لك
تخفيف الفعل وهو أي وجوبها وقام المصدر مرة وهو ما خوض من لب بالمكان يقال لب بالمكان
لبوا لب به الباء اذا قام به والقوم وجبه التكبير وان كان اللفظ منفي على حذفه تعالى ثم ارجع
البصر كرتين فان المقصود به التكثير لا خصوص المرتين بدليل ينقلب اليك البصر خائلاً وهو حسير
فان البصر لا ينقلب خائلاً وهو حسير الا من كثرة لا من مرتين فقط وقوله اللهم أصله يا الله حذفت
يا الله او عوض عنها الميم وشذبا جميع بينهما كما قال ابن مالك

ولا كثر اللهم بالتعويض * وشذبا اللهم في قرين

وقوله ليك تا كيد للاول وقوله ان الحمد بكسر الهمزة على الاستئناف وبفتحها على تقدير لام
التعجيل أي لان الحمد والكسر معاً واشهر عند الجمهور لان التعميم بهم تقييداً لتحقيق التلبية
بالحمد والله سبحانه وتعالى يستحقها مطلقاً ذاته وحدجدها ولا وقوله والنعمة للشهيرة فيه النص
ضطفاً على الحمد ويجوز فيه الرفع على الابداء او يكون الخبر محذوفاً والتقدير والنعمة كذلك
وقوله لك خبر ان وقوله والمك والشهيرة فيه النص عطفاً على ما قبله ويجوز فيه الرفع على ما تقدم
ويسن الوقف على المك وقفة نسبية ثلثاً يتوهم انه منفي بالنفي الذي بعدهم قوله لا شريك لك أي لا شريك
لا شريك لك فهو كالتعليق بما قبله وليس المراد المني في حال تلبيته من أمور يفعلها بعض الخافين
من الضحك واللعب وليكن مقبلاً على ما هو بصدده يسكنه وفار وليسعر نفسه انه يحب الساري
سبحانه وتعالى فان آتيل على الله عليه أقبل الله عليه وان أعرض أعرض الله عنه (قوله ومعني ليك
أنا مقم على مطاعتك) أي واجابتك لما دعوتك على لسان خليلك اراهم عليه وعلى نبينا أفضل
الصلاة وأتم التسليم لما قالت له وأذن في الناس بالحج الآية فقال يا أيها الناس هجوا وظلوا ساروا
انه لما فرغ من بناء البيت قال الله تعالى له أذن في الناس بالحج قال يا أيها الناس هجوا وظلوا ساروا
له عليك الاذان وعلينا البلاغ فصعد ابراهيم على الصفا وقيل على جبل أبي قبيس وقيل على المقام
وقال يا أيها الناس ان الله كتب عليكم حج هذا البيت العتيق وفي رواية ان ربكم بي لكم بيتاً أو حب
عليكم الحج فاجابوا ربكم أو حبوا بيت ربكم والتفت بوجهه يميناً ومالاً وشرفاً فاعلم الله
عز وجل من في الارض واجابه الانس والجن والنحر والمدر والشجر والحيال والزال وكل رطب
وياس وأجمع من في المشرق والمغرب وأماوا من بطون الامهات ومن أصلاب الرجال كل يقول ايك
اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك ان الحمد والنعمة لك والمك لا شريك لك فاستبح اليوم من
أحب يومئذ لحي من رجع مرة من لحي مرتين مخرج مرتين ومن لحي ثلاثاً ثلاثاً ومن لحي أكثر حج تدر
ذلك (قوله ويسن الاكثر منها) أي التلبية وقوله واللاه الذي صلى الله عليه وسلم بالرفع

الاحرام وبعد
الفسل ولا يضرك
استدامته بعد
الاحرام ولا انتقاله
بعرق (وتلبية)
وهي ليك اللهم
ليك لا شريك لك
ليك ان الحمد
والنعمة لك والمك
لا شريك لك ومعني
ليك أنا مقم على
مطاعتك ويسن
الاكثر منها
والصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم
وسؤال الخنسة
والاستعاذه من النار

وعند بئر زمزم شرب الفحول * اذا كنت ضمن النهار لا تقول
ثم الصفا وحرمة والمسعى * لو قت صبر فهو وقت برى
كذا منى في ليلة البدر اذا * يقتصف الليل فخذها بحمدى
ثم لدى الحمار والمرزلفة * عند طلوع الشمس ثم عرفة
بحرف عند غيب الشمس قل * ثم لدى السدرة ظهر اكل
وقد روى هذا الذي قد مر * من غير تقييد بما قد مر
بحر العلوم الحسن المصرى عن * خبر الردى ذاتا وصفنا وسن
صل عليه الله ثم سلما * وآله والصعب ما غيب همى
وقوله وقد روى هذا الذي لا قد تلمه به منهم كذلك وزاد عليه قصة ما مضى فقال
دعاء البرايا يستجاب بكعبة * وملتزم والموقفين كذا انجر
طواف وسعى مروتين وزمزم * مقام وميزاب جاولك تعتبر
مقوى بما في رؤية البيت بهمهم * لدى سدرة عثرون تمت ما غمر

وقد استوصى بها الجلال
السيوطى في رنائه
اليوم والليل
فليطلبه * (فائدة)
يسن متاكدا
زيارة قبر النبي صلى
الله عليه وسلم
ولوليس حاج ومعتبر
لا حادث وردت في
فضلها

ومن الاذكار والادعية المخصوصة ما في المطاف وحال وقوفهم بالمشعر الحرام ومنها ما اورد
عند دخول مكة وهو انه اذا ابصر البيت قال اللهم زد هذا البيت نشر بقاوتها وتكريمها
وزد من شرفه وعظمه وكرمه من جهة او اعقره نشر بقاوتها وتكريمها وتنظيمها وبرا اللهم انت السلام
ومنتك السلام غيبارتنا بالسلام ومنها ما ورد في يوم عرفة وهو شئ كثير من ذلك قوله صلى الله
عليه وسلم خير الدنيا دعاء يوم عرفة وخير ما قلت انا والنبون من قبلى لا اله الا الله وحده لا شريك له
له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو على كل شئ قدير وزاد البيهقي اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي سمعي
نوراً وفي بصري نوراً اللهم اشرح لى صدري ويسر لى قلمي وفي كتاب الدعوات للمستغفرى من
حدث ابن عباس رضى الله عنهما فروعا من قرأ قل هو الله أحد ألف مرة يوم عرفة اعطى مائة
ومن ادعته المختار زبنا ثانياً في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقضاء ذنوب النار اللهم اني ظلمت
نفسى ظلماً كثيراً ولا تغفر الذنوب الا انت فاغفر لى مغفرة من عندك وارحمنى انك انت الغفور الرحيم
اللهم انقلنى من ذل المعصية الى عز الطاعة وكفى بحلالا عن حرامك واغنى بفضلك عن سواك
ونور قلبى وقبرى واهدنى واعذنى من الشر كله واجعل لى الخير كله اللهم اني اسألك الهدى والتقى
والعفاف والغنى ولعذرك من التقصير في هذا اليوم فانه اعظم الايام وانه لموقف اعظم المواقف يقف
فيه الاوليا والآخرى وينبى أن يكثر الكاظم ذلك فغناك تسكب العبرات وتقال العبرات
وأن يستغفر المؤمنون في دعائه لقوله صلى الله عليه وسلم اللهم اغفر للحاج وابن استغفره الحاج
واحسن الخلق بالله فقد تقرر الفضيل بن عياض الى بكاء الناس بعرفة فقال اريدتم لو ان هؤلاء ساروا
الى جبل فسالوه انما كان بردهم فقالوا لا فقال والله للمغفرة عنسدا له اهلون من اجابته حل بعد ان
ورى سامى مولى ابن عمر سأل الناس في عرفة قال يا عاجر في هذا اليوم بسئمتك غير الله تعالى
(قوله) وقد استوصى اى الاذكار والادعية والاول استوعبها بضمير التثنية وقوله في وظائف
اليوم والليله اى في كتاب جمع فيه واتب اليوم والليله وقوله فليطلبه اى من ارادته الضمير المفعول
يهود على الكتاب المذكور وفي بعض النسخ فليطلبه اى الخطاب والخطاب به كل من امكنه ذلك
(قوله) فائدة يسن متاكدا زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم) لما انتهى الكلام على ما يتعلق
بالمسكن من الاركان والواجبات والسنة شرع شكها هو حق مؤكدا على كل مسلم بخصوصا
الحاج وهو زيارة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولواجر ذلك عن محرمات الاحرام كثيرة لا يمكن
انساب واعلم انهم اختلوا فيها جفرا كثيراً على انها سنة متاكدة مجرى بعضها على انها واجبة

وانتصره بعض العلماء وقوله ولوله سير حاج ومعتري غاية في سنن كد الزار لکن تناكذ الزياره
لهما ناكذ كد الزار ان الله الب على الحجج الورد من اتفاق به يد قفا ذقروا من المدينة يعجز تر كم
الزاره وحيد من جوم برزقي فقد حقا وان كان التقييد فيه غير مدفوق له الاحداث وردت في
فضلها أي الزياره منها قوله صلى الله عليه وسلم من زارني فكاكتمنا زارني في حياتي وقوله
صلى الله عليه وسلم من زار قبري وجدت له شفاعة ومغفرة ما حازته زارته وقوله صلى الله عليه
وسلم من جاءني زار لم تنزع حاجه الا زيارتي كان حقا على الله تعالى ان يكون له شفاعة يوم القيامة
وروي البخاري من صلى على عند قبري وكل الله به املاك يلفني وكفى أمر دنياه وآخرته وكنت له
شفيعا أو شهيدا يوم القيامة

من زار قبر محمد * نال الشفاعة في غد

بالله كرز ذكره * وحديثه يامنشد

وأجعل صلاتك دائما * جهر عليه تمتدى

فهو الرسول المصطفى * ذوالجود والكف الندي

وهو المشفع في الوري * من هول يوم الموعد

والخوض محصون به * في الحشر عذب المورد

صلى عليه ربنا * مالا يحجم العرق

قال بعضهم ولزار قبر النبي صلى الله عليه وسلم عشر كرامات احدها من يعطى أرفع المراتب الثانية يبلغ
أسنى المطالب الثالثة قضاء المسارب الرابعة بذل المواهب الخامسة الامن من المعاطب السادسة
لنظهم من المعاتب السابعة تسهيل المصائب الثامنة كفاية النوائب التاسعة حسن العواقب
عاشره قرب المارق والمغارب

هنيأ من زار خير الوري * وحط عن النفس أوزارها

فان السعادة مضمونة * لمن حل طيبة أوزارها

والحاصل زياره قبر النبي صلى الله عليه وسلم من أفضل القربات فينبغي ان يحرص عليها ولعذر كل
الحذر من التخلف عنها مع القدرة وخصوصا بعد حجة الاسلام لان حقه صلى الله عليه وسلم على أمته
عظيم ولو ان أحدهم يجي على رأسه أو على بصره من أبعد موضع من الأرض لزارته صلى الله عليه
وسلم لم يقم الحق الذي عليه لنبيه جراه الله عن المسلمين أتم الجزاء

زمن تحب وان شطت بك الدار * وحال من دونه نرب وأجار

لا يمنعك بعد عن زيارته * ان الحبس من بهواه زار

ويسن لمن قصد المدينة الشريفة ان يكثر من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في طريقه واذقرب
من المدينة المحورة سن أن يتجبد في الخليفة وبقسط ثم يتوضأ ويتيمم عند فقد الماء وان يزيل
نحو شعر أبطه وعاتقه ويقص أظفارهم وان يلبس أنظف ثيابه وان يتطيب وان ينزل الذ كرا القوي عن
راحته عند رؤية المدينة ان قد رعليه وان يمشي حفايا اطاق وأمن التجسس وان يقول اذ بلغ
حرم المدينة اللهم هذا حرم بيمك فأحعله في وقاية من النار وأمانا من العذاب وسوء الحساب وأقصرني
أبواب جهنمك وارزقني في زيارته تبيك ما رزقته أوليائك وأهل طاعتك واغفر لي وارحمي يا خير رسول
لهم ان هذا هو الحرم الذي مره على لسان حبيلك ورسولك صلى الله عليه وسلم ودعاك ان تجعل
فيه من الخير والبركة متلى ما هو محرم ببيتك الحرام غمرني على النار وأمني من عذابك يوم تبعث
عبادك وارزقني من بركاتك ما رزقته أوليائك وأهل طاعتك ووفقني فيه لحسن الأدب ومعل
الخيرات وترك المنكرات ويسن أن يقول عند دخول البلد بسم الله ماشاء الله لا قوة الا بالله رب

أدخلني مدخل صدق وأخرني مخرج صدق واجعل لي من ذلك سلطانا نصير احسب الله آمنت
بالله وتوكلت على الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اللهم اليك فرحت وانت آخر حنفي اللهم
سلمني وسلم ديني ووردي سلمنا في ديني كما أخرجني اللهم اني أعوذ بك ان أضل أو أضل أو أضل أو أضل
أو أضل أو أضل أو أجاهل أو يجهل أو يحز حارك وحل شأرك وتبارك اسمك ولا اله غيرك اللهم اني
أسألك بحق السائلين عليك وبحق منسأى هذا اليك فاني لم أخرج أمرا ولا بطرا ولا ديارا ولا سمعة
خرجت ابتغاء سميتك وابتغاء معرفتك أسألك ان تعيدني من النار وتدخلني الجنة وينبغي ان
يكون ممثلي القلب بتعظيمه صلى الله عليه وسلم وهيبته كما أنه برامه لعظم خشوعه وتكثر طاعته وان
يتأسف على فوات رؤيته صلى الله عليه وسلم في الدنيا التي سعد بها من رأي أمراق نوره على صفحات
الوجود وأنه من رؤيته في الآخرة على خطر ويسن أن يتصدق بما أمكنه التصديق به علانية
يا أيها الذين آمنوا اذا جاءكم الرسول فقدموا بين يديكم نجواكم صدقة الا بة واذا قرأ من باب المسجد
يسن أن يجدد التوبة ويقف لحظة حتى يعلم من نفسه التطهر من دنس الذنوب ليكون على أظھر حالة
ويستحضر عند رؤيته المسجد حاله الناشئة من جلالة مشرفه صلى الله عليه وسلم وأنه صلى الله عليه
وسلم كان ملازم الخافس لهداية أصحابه وتربيتهم ونشر العلوم فيه ويسن أن يدخل من باب جبريل
عليه السلام وأن يقف بالباب وقفة لطيفة كالمستأذن في الدخول على العظماء وأن يقدم رجلاه
اليمنى عند الدخول قائما وورطه دخول كل مسجد أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه
القديم من الشيطان الرجيم بسم الله والمجد لله ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اللهم صل على
سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد ومحبيه وسلم اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك رب وفتني
وسددني وأسلمني وأعني على ما مرضيك عني ومن على بحسن الادب في هذه الحضرة الشريفة السلام
عليك أي النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين وحيدنا كد أن
يفرغ قلبه من كل شاغل دنوي لينال لاسماد الفيض النبوي الدار على خواص متأدي الزوار
فان يحجز عن ازالة ذلك فليتوجه الى الله بحجته العظيمة أن يطهر منها ويصمم على مجاهدة نفسه
بازالة ذلك ثم يقصد الروضة الشريفة من خلف الحجرة المنيفة ان يدخل من باب جبريل عليه السلام
ملازما الهيئة والوقار والخشية والانكسار ويخص منها مصلاة صلى الله عليه وسلم وبصلي ركعتين
خفيقتين بالكافرون والاخلاص ناوياهم ما تحبسه المسجد ويسن أن يقف وقفة لطيفة ويسلم
ثم يتوجه للزيارة شاكرا الله تعالى على ما أعاناه ومنعه ويطلب من صاحب الحضرة قبول زيارته
ويدهو بجوامع الدعوات النبوية ثم يأتي القبر الشريف من جهة رأسه الشريف فانه الايق
بالادب ويقول حالة كونه غاضا البصر ناظر الارض مستحضر اعظمه النبي صلى الله عليه وسلم وأنه
حي في قبره الا عظم مطلع باذن الله على ظواهر الخلق سرائرهم السلام عليك أيها النبي ورحمة الله
وبركاته الصلاة والسلام عليك يا رسول الله الصلاة والسلام عليك يا حبيب الله الصلاة والسلام
عليك يا نبي الرحمة الصلاة والسلام عليك يا بشير يا نذير يا ظاهر يا ظهير الصلاة والسلام عليك يا شفيع
المؤمنين الصلاة والسلام عليك يا من وصفه الله بقوله وانك لعلى خلق عظيم السلام عليك يا سيد
الانام ومصاحب الخلام ورسول الملك الملك يا سيد المرسلين وخاتم ادوار النبيين يا صاحب الهزات
والجميع القاطعة والبراهين يا من انا بانا بالدين القيم المتين والمجزمين أشهد أنك بلغت الرسالة وأديت
الامانة ونصحت الامة وكشفت الغممة وجاهدت في الله حق جهاده وعبدت ربك حتى أتاك اليقين
السلام عليك يا كبير الانوار يا عالي المنارات الذي خلق كل شيء من نورك والالواح والقلم من نور
تلهورك ونور الشمس والقمر من نورك مستفاد حتى العقل الذي يمتدي به سائر العباد أشهد أنك
الحق السلام عليك يا من انشق له القمر وكلمه الحجر وسعت الى اجابته الشجر يا نبي الله يا صفوة الله يا زين

١. لك الله يا نور عرش الله يا من تحقق بعلم اليقين وعين اليقين وحق اليقين في أعلى مراتب العاكين
 ٢. أشهد أنك الخ السلام عليك يا صاحب اللواء المعقودوا المحض المورودوا الشفاعة الغلغلى في اليوم
 ٣. المشهود أشهد أنك الخ السلام عليك وعلى آلك وأهل بيتك وأزواجك ونزبتك وأصحابك أجمعين
 ٤. السلام عليك وعلى سائر الانبياء والمرسلين وجميع عباد الله الصالحين جزاك الله يا رسول الله أفضل
 ٥. ما جرى نبيا ورسولا عن أمته وصلى الله عليك كلما ذكرك ذاكر وغفل عن ذكرك غافل أفضل
 ٦. وأكمل وأطيب ما صلى على أحد من الخلق أجمعين أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأشهد
 ٧. أنك عبده ورسوله وخيرته من خلقه وأشهد أنك قد بلغت الرسالة وأديت الأمانة ونهجت الأمة اللهم
 ٨. وآت العزيلة والوسيلة وابعنه مقاما محمودا الذي وعدته وآتته نهاية ما ينبغي أن يسأله السائلون اللهم
 ٩. صل على سيدنا محمد عبدك ورسولك النبي الامي وعلى آل سيدنا محمد وأزواجه وذريته كما صليت على
 ١٠. سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم وبورك على سيدنا محمد عبدك ورسولك النبي الامي وعلى آل
 ١١. سيدنا محمد وأزواجه وذريته كما بورك على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في العالمين انك
 ١٢. جيد عديد ثم يتأخر الى صوب بيته قد رزاع فيسلم على سيدنا ابي بكر الصديق رضي الله عنه فيقول
 ١٣. السلام عليك يا خليفة رسول الله أنت الصديق الاكبر والعلم الاشهر جزاك الله عن أمة سيدنا
 ١٤. محمد صلى الله عليه وسلم خيرا خصوصا يوم المصيبة والشدة وحين فالت أهل التفاق والردة بامن في
 ١٥. في محبة الله ورسوله حتى يبلغ أقصى مراتب الفنا يا من أزل الله في حقلك نافي اثنين اذهما في الغار اذ
 ١٦. يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا استودعك شهادة أن لا إله الا الله وأن صاحبك محمدا رسول الله
 ١٧. شهادة تشهد لي بها عند الله يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم ثم يتأخر قد رزاع آخر
 ١٨. فيسلم على سيدنا عمر رضي الله عنه ويقول السلام عليك يا أمير المؤمنين يا سيدنا عمر بن الخطاب
 ١٩. يا ناظقا بالحق والصواب السلام عليك يا حليف الهرب السلام عليك يا من بدين الله أمر بامن قال في
 ٢٠. حقلك سيد البشر صلى الله عليه وسلم لو كان بعدي نبي لكان عمر السلام عليك يا شديد الحماسة في
 ٢١. دس الله والغير قيا من قال في حقلك هذا النبي الكريم صلى الله عليه وسلم ما لك عمر قبحا الا سلك
 ٢٢. الشيطان فحما غير استودعك الخ ثم بعد الشهيدين يذهب للسلام على السيدة فاطمة رضي الله عنها في
 ٢٣. بيتها الذي داخل المقصوره ليقول يا ثمامة فؤدة هناك والراح انما في البقيع فيقول السلام عليك
 ٢٤. يا بنت المصطفى السلام عليك يا بنت رسول الله السلام عليك يا حامية أهل الكساء السلام عليك
 ٢٥. يا زوجه سيدنا علي المرتضى السلام عليك يا أم الحسن والحسين السيدتين الشايبين شباب أهل الجنة
 ٢٦. في الجنة رضي الله عنك أحسن الرضا وتوسل بها الى أبيها صلى الله عليه وسلم ثم يرجع الى موقفه
 ٢٧. الاول قال وهو الشريفة فيقول الحمد لله رب العالمين اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا
 ٢٨. محمد السلام عليك يا سيدي يا رسول الله ان الله تعالى أزل عليك كتابا صادقا قال فيقولوا لهم انظروا
 ٢٩. انفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لو جدوا الله توأما رجعا وبعثتكم مستغفرا
 ٣٠. من ذنبي مستغفرا لك الى ربي

يا خير من دونك في القاع أعظمه * قطاب من طيهن القاع والاكم
 نفسى القصداء لقبر أنت ساكنه * فيه العفاف وفه الجود والكرم
 أنت النبي الذي ترجى شفاعته * عند الصراط اذا ما زالت القدم
 وصاحبك فلا أنساها أبدا * مني السلام عاككم ما جرى القلم

ثم يمشي الى جهة يساروه يستقبل القبلة فأعلا الشاك الاول من الشيايبك الثلاثة خلف ظهره
 فحمد الله وبصل على نبيه ويدعو بالدعوات الجامعة ويعمم في الدعاء ويختم دعاء بالجملة والصلاة
 على نبيه ويسن أن يزور المشاهد وهي نحو ثلاثين موضعا يعرفها أهل المدينة ويسن زيارة البقيع

في كل يوم ان امكن واذا اراد السفر احتجب ان يودع المسجد كعتين وبأقي القصر الشرقي ويصعد السلام الاول ويقول اللهم لا تجعله آخر العهد من حرم رسولك صلى الله عليه وسلم وبسر في العود الى الحرمين سبلا سهلا وارزقني المغفرة والعافية في الدنيا والاخرة وساكن مكة وقول وبسر في العود الى حرم نبيك محمد ونسأل الله ان يرزقنا زيارة هذا النبي الكريم في كل عام وان عشنا كمال المتابعة له في الافعال والاحوال والاقتوال على الدوام وان يحشرنا تحت لوائه وان يعطف علينا قلبه وقلب اجدابه انه على ما شاء وقدره وبالاجابة جدير (قوله وشرب ماء زمزم مستحب) أي لا هامة باركة وطعام طعم وشفاة سقم ويسن ان يشرب لمطلو به في الدنيا والاخرة لحدث ما زمزم لما شرب به ويسن استقبال القبلة عند شربه وان يتصلح منه لما روى الصحيح انه صلى الله عليه وسلم قال آية ما يشتاو بين المنافقين انهم لا يتصلعون من زمزم ويسن ان يقول عند شربه اللهم انه بلغني عن نبيك صلى الله عليه وسلم انه قال ما زمزم لما شرب به وانا اشر به لكذبا وكذا وبك كراما يريدنا ودنيا اللهم فاعمل ثم سبى الله تعالى وبشر به بقتنفس ثلاثا وكان ابن عباس رضي الله عنهما اذا شربه يقول اللهم اني اسألك علما نافعا وورقا واسعا وشفاة من كل داء ويسن الدخول الى البئر والنظر فيها وان نزح منها بالذي الذي عليها ويشرب قال الماويدي وسن ان ينضج منه على رأسه ووجهه وصدرة وان يتزود من مائها ويستحب منه ما امكنه في الصحيح ان عائشة رضي الله عنها كانت تحمله وتخبر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحمله في القرب وكان يصبه على المردى وسقهم منه (قوله ولولغيرهما) أي الحاج والمغتفر (قوله ووردانه) أي ما زمزم (قوله افضل المياه) أي ما عدا الماء الذي ينبع من بين اصابع النبي صلى الله عليه وسلم اما هو فهو افضل من ما زمزم والحاصل افضل المياه في الاطلاق ما ينبع من بين اصابعه الشرقة ثم ما زمزم ثم ماء الكوثر ثم نيل مصر ثم باقي الانهر كسيهون وجيهون ولدجته والفرات وقد نام ذلك الناح السبكي فقال

وأفضل المياه ما قد ينبع * من بين اصابع النبي المتبع
 يليه ما زمزم فالكوثر * فتسيل مصر ثم باقي الانهر
 والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل في محرمات الاحرام)

أي في بيان المحرمات التي صاحب الاحرام فالاضافة من اضافة المسبب للسبب وهي سبعة اللبس والتطيب والدهن والحلق والمقدمات والجماع وقتل الصيد وجعلها بعضهم في قوله لبس وطيب ودهن حلق والقبيل * ومن بطا أوليك للصبي وقتل وعدها بعضهم عشرة ولا تخالف لان ما وراء السعة مما زيد عليها ٧ داخل فيها قال في القنفة وحكمة تحريم ذلك أي الانواع ان قيم اتردها هو أي الحرم اشعث أغبر كافي الحديث فلم يناسبه الترفه وأيضا فالقصد من كرهه انه الى الموقف مخير دام تشعنا للقبيل على الله بكلية ولا تشتغل بغيره والحاصل ان القصد من التجرد الظاهر ليتوصل به التجرد الباطن ومن الصوم العكس كما هو واضح فقامله اه (قوله يجرم باحرام الخ) اعلم انه يشترط في تحريم المحرمات التي ذكرها المصنف والعلم بالتحريم والاختيار مع التكليف فان اتى من ذلك فلا تحريم واما القنية فيها فتفصيل فان كانت من باب الاتلاف المحض كقتل الصيد وقطع الشجر فلا يشترط في وجوب اعمد ولا هل وان كانت من قبيل اترفه المحض كالنظف واللبس والدهن اشترط في وجوب اذلك وان كان فيها شائبة من الاتلاف وشائبة من الترفه فان كان الغالب فيه شائبة الاتلاف كالخاق والقلم لم يشترط في وجوبها ماد كروان كان الغلب فيها شائبة الترفه كالجماع اشترط في وجوب اذلك وقد نظم ذلك بعضهم فقال

ما كان محض متلف فيه الغدا * ولو يكون ناسيا بلا اعتدا

وشرب ماء زمزم
 مستحب ولولغيرهما
 ووردانه افضل المياه
 حتى من الكوثر
 * فصل في محرمات
 الاحرام * (يجرم
 باحرام)

٧ قوله داخل فيها
 أي فيدخل قلم
 الانقار في الحلق
 بجامم الازلة ويدخل
 قطع الشجر في قتل
 الصيد بجامم
 الاتلاف ويدخل
 عقد النكاح في
 القبل بجامم ان كلا
 مقدمة اه مؤلف

على رجل واني (وهو)
لا يفلا روث إلى
ترقنوا والرفث مفسر
بالوطه وبقصد به الحج
والعمرة (وقوله)
وبماشرة بشهوة
(واستغناء به) بخلاف
الانزال بنظر أوفكر
(ونسكاح)

٢ (قوله بغير العمد)
متعلق بخلاف وقوله
لن يشترها الجملة صفة
له أي خلف غدير
مشبه به هو واضح
في غير العمد من
الاستغناء شيا من
هذين أي الأتلاف
والترفة اه مؤلف
٣ (قوله واضح)
هكذا في عبد الرزق
على التقصر وهو
صفة لقوله قبل ولا
بضر الفصل بالغة
وما قبلها بين الصفة
والوصف ونخرج به
الغنى فان لزمه
التسل قد نسكه
والافلا وعارة الصفة
ويقصد به أي الجماع
من عامد عالم مختار
وهما واضعان اه
مؤلف ؛ (قوله)
بل يحرم عليا أي
بل تأخيه ووطئه لها
اه مؤلف

وان يحسن ترفها كالليس * فعند عمده يكون ليس
في أخذ من ذي باذاشجا * بخلاف بغير العمد لن يشترها
فعند حلق مثل قاربتي * لاوطه بغير عمد اعتقد
وكل هذه المحرمات من الصفات لاقتل الصيد والوطه فمما من الكبائر وكلها فيها القعدة بالتفصيل
المار ما عدا اعتد الشكاح (قوله على رجل واني) اعلم ان هذه المحرمات من حيث التحريم ثلاثة
أقسام قسم يحرم على الذكرك فقط وهو سر بعض الرأس وليس المحبط في أي جزء منه وقسم يحرم
على الأنثى فقط وهو سر بعض الوجه وقسم يحرم على ما هو ليس التفازين وباقي المحرمات (قوله)
وطه أي باذخال الحشفة أو قدرها من مقطوعها ولو مع حائل كتيف في قس أو در ولو لهيمة أو
ذكر أو واضع حال أو ميتا يحرم على المرأة الحلال تمكن زوجه المحرم منه كأنه يحرم على الزحل
الحلال جامع زوجته المحرمة لكن إذا لم يكن له تحليلها بان أحرمت باذنه اما إذا كان له تحليلها أي له
أن يأمرها بالتحلل بان أحرمت بغير إذنه فلا يحرم عليه الوطه إذا أمرها بالتحلل ولم يقتل ؛ بل يحرم
عليها كصرح به في شرح المنهج وعبارته مع الأصل ولوا حرم رفيق أو زوجة بالأن فلا يك أمه من
زوج أو سويده تحليله بان يأمره بالتحلل لأن تقررهما على إحرامهما لم يعط عليه منافعهما التي
يستحقها فان لم يتحلل فإنه استيفاء منفعته منهما ما لا يتم عليهما اه بخلاف (قوله لا تأخيه) دليل
لتحريم الوطه (قوله أي لا ترفنوا) أي فهو خير بمعنى النهي إذ ليقى على ظاهره امتنع وقوعه في
الجنان أخبار الله صدق قطعا مع أن ذلك واقع كثيرا (قوله والرفث مفسر بالوطه) أي فسرها من
عاش بالوطه تفسيره رافلا بنا في أن ما له لغة اللغو والخنى والغبور قال في الاضاح قال العلماء
الرفث اسم لكل لغو وخنى وغبور وهو يحرم حق والغنى الخروج عن طاعة الله تعالى اه (قوله)
ويقصد به الحج والعمرة) بمعنى ويقصد بالوطه الحج والعمرة لكن بشرط العلم والعمد والاختيار
والتحيز وكون الوطه قبل التحلل الأول في الحج وفي العمرة قبل تمامها إذا كانت مقررة لا اقبسى
تابعة للحج ومع الاستعداد بأتم ما يعلم من تعبده يحرم ولا فرق في إفساد ذكر والأنثى بالوطه بين
الفاعل والمفعول المكاف وأما القعدة فلا تلتزم بالوطه عند الرمي والطيب تطهير الصور اتفاقا
وعند ابن جرير تفصيل وهو لزوم الكفارة قل حل ان كان زوجها محرما مكافا أو لا فعلها حيث
لم يكرهها وكذا الوقت أو مكنت غير مكاف وساقى من يكلام على ذلك (قوله وقلة) معطوف
على وطه أي ويحرم قبله مطلقا محائل وغير حائل وان كان لادم في الأول ومنها النثر بشهوة وان
كان لادم فيه (قوله وبماشرة) أي ويحرم مباشرة وهي الصاق البشرة وهي ظاهر الجلد بالبشرة
وقوله بشهوة أي اشتياق النفس إلى الشيء بذني فان تنبه لذلك من يجمع تحليله لا ساعدا أركا
وتزنيها حتى ما وصلت بشرته لبشرته بشهوة أو تم لزومه القعدة وان لم ينزل اه كردي (قوله واستغناء)
أي ويحرم - استغناء أي استغناء عن وجباتي (قوله بيد) أي له أو لغيره تحليله لكن انما يلزم به
الدم ان أرل قال شرف في عدا الاستغناء بدم المحرمات بسبب الإحرام تساهل لانهم مطلقان
الصفات فكان الأولى أن يقول بسبب تحليله والمخالص ان الدم يجب بالمباشرة بشهوة بدون حائل
ومنها القعدة أرل أم لا بالاستغناء ان أرل وان الاستغناء بغير الحليلة حرام مطلقا ولو بهما راعا في
الاحرام اه (قوله بخلاف الانزال بنظر) أي فلا يحرم وهو مخالف لفسا في الهابة والخفة وشرح
التحصر من حمة النظر إذا كان بشهوة وان لم ينزل وعبارته م ويحرم به مقدماته أيضا كمنهابة
ونظر لمس ومناقبة بشهوة ولو مع عدم أرل أو مع حائل ولا دم في النثر بشهوة أو القعدة محائل
وان أرل بخلاف ما سوى ذلك من المقدمات فان فيه الدم وان لم ينزل ان مباشره بشهوة اه وقوله
أوفكر أي بخلاف الانزال بغير قضايا وجب الانزال فلا يحرم (قوله ونسكاح) معطوف على

وطء أى ويحرم نكاح أى عقده إيجاباً كان أو قبولا فصرم على المحرم عقده لنفسه أو لغيره باذن أو وكالة أو ولاية نعم لا يمنع عقد النكاح على نائب الإمام والقاضي بأمرهما مدونه و هذا بقوله وقال لنا رجل يحرم بائع أو العمرة بعقد ثائه النكاح ويصح منه وهو عام مدله إذا كرهت زواياهم عليه في ذلك وفى الإيضاح وكل نكاح كان الولي فيه محرماً أو زوج أو أوزوجة فهو باطل ونحو زواج رجعة في الأحرار على الأصح لكن تكرم ويجوز أن يكون المحرم شاهداً في نكاح الحلالين على الأصح وتكرم مخطبة المراقب للأحرار ولا تحرم اه (قوله لا يفسخ المحرم ولا ينكح) بكسر الكاف فيهما مع فتح الياء في الأولى وضعها في الثانية أى لا يتزوج ولا يزوجه (قوله ونظيف) معطوف على وطء أى ويحرم تطيب أى استعمال الطيب على المحرم ٢ ولو كان أخشم وقوله في بدن أى ظاهره أو باطنه كأن أكله واحتقن به لكن في غير العود كما ساقى أما هو فلا يكون متطيباً إلا بالتطهر به وقوله أو ثوب أى ملبوس له فثيابه كبسده قبل أولى (قوله بما يسمى طيباً) أى بما اعتد طيباً على العموم وأما القول بأنه يعتبر عرف كل ناحية بما يتصيدون به فهو غلط كما قاله العلامة ابن حجر فقال عن الروضة والمراد بما قصد منه راحة الطيب غالباً أما ما كان القصص منه إلا كل أو التداوى أو الإصلاح كالغواصة والايازير ونحوهما وإن كان فيه رائحة طيبة كالغناح والسكرجل والارجاج والهيل والقرنفل والمصلى والسبل والقرقة وحب الحلب فلا شيء فيه أصلاً وفي حاشية ابن حجر على الإيضاح يردد النظر في اللسان الجاوى وأكثر الناس يعدونه طيباً (قوله كسك الخ) أى ذكر يحان فارسى أو غيره دور جس وآس وغنام وغيرها قال في فتح الجواد بشرط الياحين ومنها الغافصة أن تكون رطبة نعم الكاذى بالمجبة ولو بإساطيب ولعل هذا في نوع منه أو لا الذي يمكنه لا يجب بإساره التسمية وإن رش عليه ماء اه وأعلم أن أنواع الطيب كثيرة منها المسك والكافور والغنبر والعود والزعفران والورد والفلفل والياسمين والغافصة والسكرجل وريحان والكاذى ثم المحرم من الطيب مما شرته على الوجه المعتاد فيه وهو يختلف باختلاف أنواعه في نحو المسك وضعه في ثوبه أو بدنه وفي ماء الرأس بالتضمين به وفي العود بأحرقه أو احتواه على دماحه وفي الياحين كالورد والخزامى بأخذها بيده أو وضعه أنفه ثم أن هذا كله إذا جعله في لباسه أو ظاهر بدنه أما إذا استعماله في باطن بدنه بنحو كل أو حنقه أو استعماله مع بقائه من ربحه أو طعمه صرم وزمته القدح وإن لم يعتد ذلك فيه ولم يستنوا منه إلا العود فلا شيء بنحو كل أو الشرب بنحو الماء المنعز به فضرر وإذا من الطيب بملبوسه أو ظاهر بدنه من غير جل له لم يضر ذلك إلا إذا علق بيده أو ملبوسه شيء من عين الطيب سواء كان مسهله بمجاوسه أو وقوفه عليه أو نوله مولو بالاحاطة وكذا إن وطئه بنحوه عليه والكلام في غير نحو الورد من سائر الياحين أما هو فلا يضر وإن علق بشيء به أو بدنه وفي حاشية الكردى ما نصه الذي فهمه الفقهاء من كلامهم أن الاعتقاد في التطيب ينقسم على أربعة أقسام أحدها ما اعتد به التطيب به بالنتير كالعود فصرم ذلك إن وصل إلى المحرم عين الدخان سواء في ثوبه أو بدنه وإن لم يحتو عليه فالتعبير بالاحتواء جرى على الغالب ولا يحرم جل نحو العود في ثوبه أو بدنه لأنه خلاف المعتاد في التطيب به ناهيها ما اعتد به الطيب به باستهلاك عينه أما بصبه على البدن أو اللباس أو بغمسه مافيه فالتعبير بالصب جرى على الغالب وذلك كما ورد في هذا الخبر جملته ولا شبهة حيث لم يصب بدنه أو ثوبه شيء منه ناهيها ما اعتد به الطيب به بوضعه أغفه عليه أو بوضعه على أغفه وذلك كالورد وسائر الياحين فهذا لا يحرم جملته في بدنه أو ثوبه وإن كان يجدر بجه رابعها ما اعتد به الطيب به بحمله وذلك كالمسك وغيره فصرم جملته في ثوبه أو بدنه فإن وضعه في نحو خرقه أو ثوبه أو كان في فارة وجل ذلك في ثوبه أو بدنه نظراً كان مافيه الطيب مشدود عليه فلا شيء عليه بحمله في ثوبه أو بدنه وإن كان يجدر بجه وإن كان مقتو حوله وسيراً

نفسه من علم لا ينكح المحرم ولا ينكح (ونظيف) في بدن وثوب بما يسمى طيباً كسك وعنبر وكامور حتى أوميت وورد ٢ (قوله ولو كان أخشم) أى وإن كان لا يمتنع به لكونه أخشم لأنه تطيب عرفاً كالوتف شعر لحيته عينا اه مؤلف

وفاته ولو بشدحومسك بطرف ثوبه أو بجعله في جيبه ولو خفيت رائحة الطيب كالكاذي والفانقية وهي غمر الحنطان كان
 بحيث لو أصابه السانفاحت حرم الأظفار (دهن) بفتح أوله (شعر) رأس أولية بدهن ولو غير مطيب كزيت ومن (وازالته)
 أي الشعر ٢ (قوله ما خلا شعر الخداح) أي فاعه لا يحرم دهنه لأنه لا يقصد تسميتهما كما في حاشية الأيضاح اهـ مؤلف ٣ (قوله
 وإن كان الشعر) أي شعر الرأس أو اللحية وهو غايقة في التحريم اهـ مؤلف (٢١٩) ٤ (قوله الأجلح) في المصباح جلع
 الرجل جلجما من باب

تبذهب الشعر
 من جاني مقدم رأسه
 فهو أجلح اهـ وقوله
 والأصلح قال فيه
 أيضا صلح الرجل
 صلحا من باب تعب
 انحصر الشعر من
 مئة درهم اهـ (قوله
 حرام تحب فيه
 الفدية) أي ما تشد
 حاشية إلى أكله والا
 حازرو جبت فيه
 الفدية كذا في
 حاشية الأيضاح
 وعبارتها وقضية
 ما تقر حرمه أكل
 دهن يعلم أنه يلوث
 به شاربه وهو ظاهر
 أن لم تشد حاجة إليه
 والأحازرو جبت فيه
 الفدية اهـ مؤلف
 ٦ (قوله وخضع)
 استشكل عطف
 الشعر على النقصم
 ووصفهما بالذوان
 لأنهم أن أودوان
 الانضمام قيد في
 الفدية فغير مسلم
 لأن النقصم الدائب
 وحده دهن وأما

حرم لزمت الفدية إلا إذا كان مجرد النقل ولم يشده في ثوبه وقصر الزمن بحيث لا يصدق العرف
 متبسطا قطعاً فلا ينظر اهـ (قوله وماته) أي الورد ولو استعملت مع الماء الورد في غيره كأن وضع شيء قليل
 منه في ماء واتفق به بحيث يلبق له طعم ولا يرجح جاز استعماله وشربه (قوله ولو بشدحومسك)
 غايقة في حرمه الطيب بما سعى طبيبا أي يحرم التطيب بما سعى طبيبا ولو برطبه في طرف ثوبه
 أو بجعله في نحو جيبه وتقدم عن الكردي أنفأ أنه إذا رطبه في ثوبه فتم حله في ثوبه أو يذنه لا ينظر
 والمراد بنحو المسك العطر والعنبر والكافور وعبارة الأيضاح ولوربط مسكا أو كافورا واعتبرا
 في طرف أزارم زنته الفدية ولوربط العود فلا بأس (قوله ولو خفيت رائحة الطيب) أي في
 نحو الثوب الطيب وذلك بسبب حر والزيان والغار أو نحو ذلك وقوله كالكاذي والفانقية تمثيل
 للطيب (قوله وهي) أي الفانقية وقوله غمر الخنطان بكسر الخاء المهملة وتشديد النون وبالماء
 قال المصنف في حاشية القطر ونون إذا خلح من ألوان الأضافة لأنه مصروف اهـ (قوله فإن
 كان) أي الطيب الذي خفيت رائحته وهو حواويل وقوله فاحت أي رائحته أي ظهرت وقوله حرم
 أي التطيب به (قوله والا) أي مان كان لو أصابه الماء لا تفوح رائحته وقوله ولا يـ (يحرم
 (قوله ودهن) معطوف على وطه أي ويحرم دهن وقوله بفتح أوله أي لا يصبه وذلك لأن المضموم
 اسم للعين التي يدهن بها المفتوح مصدر بمعنى التذهين والتحريم إنما يتعلق بالفعل لا بالذات
 كسائر الأحكام (قوله شعر رأس) هو يسكون العين فيجزم على شعور وكفلس وفلوس وبفتحها
 فيجزم على إشعار كسب وأسباب وهو مذكر الواحد شجرة وإنما جمع الشعر مع اسم جنس
 تشبيهاً بالفرده وقوله أولية هي بكسر اللام الشعر الناتج على الذقن ويلحق بشعر الرأس وبالأصبة
 سائر شعور الوجه ما عدا شعر الخد والجبهة قال في القصة وظاهر قوله شعره أنه لا يمتثل ثلاث ويصح
 الأكفاه بدونها أن كان ما يقصده التزين لأن هذا هو مناط التحريم اهـ وإنما قال بظاهر
 لأنه يمكن أن يكون المراد بشعر الرأس جسده الصادق بشعر واحدة بل وبعضها حاصل
 ما يتعلق بالدهن أنه يحرم دهن شعر الرأس ولو وجه ٢ ما خلا شعر الخد والجبهة والأظفار باي دهن
 كان كزيت وشرب وزبدته وغيرها ٣ وإن كان الشعر محلوها أو دون الثلاث أو خارجا ٤ للرأس
 الأجلح والأصلح في محله ولا حية الأمر والاطلس ونحوه باقى البدن فلا يحرم دهنه ولعنه زالحرم
 عند أكل الدهن كمن والحلم من ثوبه لثوبه نفقة أو الشارب فانه مع العلم والتعمد ٥ حرام تحب فيه
 الفدية ولو لشجرة واحدة (قوله بدهن) متعلق بدهن وهو هنا بضم الدال إذا مراده العين (قوله
 ولو غير مطيب) تعمم في الدهن أي لا فرق فيه بين أن يكون مطيبا أو لا لكن المطيب يزيد على غيره
 بحرمة استعماله في جميع البدن ظاهرا أو باطنا (قوله كزيت ومن) أي وزيت ودهن لوز
 وجوز وشحم ٦ وشع ذائبين (قوله وإزالته) بالرفع عطف على وطه أيضا أي ويحرم إزاله
 الشعر بقتل أو حرق ٧ وأغبرهما من سائر وجوه الأزالة حتى يغتوشر بدهن أو ما يزيل مع العلم
 والتعمد فيما ينظر وذلك لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم أي شيئا من شعرها أو لحن به شعر بقية

الشع الدائب وحده فغدر دهن وأجيب بأن مرادهم بذلك بدن أن ضم النقصم إلى النقصم لا يحرم دهنه عن الدهن بخلاف اللين
 المشعل على الزبد والدهن وفي هذا الجواب تسليم لقول المستشكل أن الشعر الدائب غير دهن وهو في محل المتع وأى فرق بينه
 وبين النقصم لأن في كل دهنه يقصد من إزالة الشعر في الجملة اهـ أفاده في حاشية الأيضاح ٧ (قوله وأغبرهما من سائر
 وجوه الأزالة) هو شامل للزائل بواسطة حلق رجل الرأى في نحو وثوب وهو ظاهر من كلامهم فيجب فيه الفدية وإن احتاج
 لذلك غابا لا يمكن الاحتراز عنه خلافاً لما قال بعلمه وأطال فيه بما لا يحصى اهـ مؤلف

من قلنس الرجل اذا غطا موستره والنون زائدة وهي الحماة والقاروق أفاده الشرقي وقوله وشرة
تتميل لغیر الخط ومثلها عصابة ترضع تورهم وطین وحناة ثغينات (قوله أما لا بعد ساترا)
أى فى العرف وهذا محتمر زفوله بما بعد ساترا قوله تكيط رقيق أى وكأولو كدرا وان علساترا
فى الصلاة قال ابن قاسم فى شرح أى شخصاع زم ان صار تخيلا تصح الطهارة به بان سار يسمي
طينا فظاهر انه يتنع اه (قوله وتوسد نحو عمامة) أى وجعل نحو عمامة كالوسادة تحت رأسه
فلا يضرب لاه لا بعد ساترا (قوله ووضع يد) أى وكوضع يده أولضربه على رأسه فانه لا يضرب أيضا
لانه لا بعد ساترا وقوله لم يقصد بها الستر المحلة صفه ليد أى وكوضع يده موصوفة بكونها لم يقصد
بها الستر (قوله فلا يحرم) جواب أما والضمير المستتر يعود على ما لا بعد ساترا (قوله بخلاف
ما اذا قصد) أى الستر بوضع اليد أى فانه يحرم وقوله على نزاع فيه أى فى تحريمه وحاصله ان
الذى جرى عليه ابن جرير فى الحقيقة وقع الجواد شرح العباب الضر بذلك عند قصد الستر والذى
جرى عليه فى حاشية الايضاح عدم الضرر وكذلك شيخ الاسلام فى شرح البهجة والزمى فى شرحى
الايضاح والبهجة وعلى الاول تحجب القدية وعلى الثانى لا تحجب (قوله وكمل نحو زنبيل) معطوف
على تكيط فهو على ما لا بعد ساترا فلا يضرب (قوله لم يقصد به) أى يحمل نحو الزنبيل وقوله ذلك
أى الستر أى ولم يستره بحيث يصير كالطافية أما اذا استترى ولم يكن فيه شئ محمول حرم وزمته
القدية وان لم يقصد به الستر لانه فى هذه الحالة سعى ساترا عرا ولو كفا الزنبيل على رأسه حتى صار
كالقنطرة حرم وزمته القدية مطلقا (قوله واستظل بالعمامة) أى وكاعتزال بمحمل فهو
على ما لا بعد ساترا فلا يحرم قال فى حاشية الاقتناع أى وان قصد مع ذلك الستر لانه لا بعد ساترا
عرفا وفصل بعضهم بين قصد الستر يفيدى والاقلاقيا على ما لو وضع على رأسه زنبيل لا يورد
بوضوح الفرق بين الصورتين اذا الساترا مشعل المستهزى لسا أو نحوه ونحو الزنبيل تصوريه ذلك
فان فيه القصد بخلاف المودج شرح العباب اه وقوله وان من رأسه العانة للرد على من يقول
بحرمة الاستغلال بمحمل من مس رأسه وسوء أارة الايضاح اما لا بعد ساترا فلا بأس به بمثل ان يتوسد
عمامة أو وسادة أو بنغمس فى ماء أو يستظل بمحمل أو نحوه فلا بأس به سواء من المحمل رأسه
أم لا وقيل ان من المحمل رأسه لزمته القدية وليس بشئ اه (قوله وليس له الخ) معطوف على
ستر أى ويحرم لبس الرجل غير العمامة عن ابن جرير ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم ما لبس
المحرم من الثياب فقال لا لبس القميص ولا العمام ولا السراويل ولا البرانس ولا الخفافى الا
أحد لا يجد نعلين فلبس الخفين ولقطة قطعها أسفل من الكعبين ولا لبس من الثياب شبها مسه
زفران أو ورث زأله ادى ولا تنتقب المرأة ثلبس القفازين فان قبل السؤال عبا لبس
وأجيب بما لا لبس بالحكمة فى ذلك أجيب بأن ما لا لبس محصور بخلاف ما لبس اذا اتصل
الاباحة وفيه تنبيه على انه كان ينبنى السؤال عما لا لبس وبان المعترف فى الجواب بما يحصل المقصود
وان لم يطابق السؤال مر محاوره محط بالهمة سواء أحاط بجميع بدنه أو بعضه وسواء كان
شفاقا كزاح أم لا (قوله بخاطة) متعلق بمحيط والياء سببية أى محيط بسبب خياطة (قوله
كقميص) متمثل للمحيط بخاطة وهو لا يكون مقنوعا من قدام أى يتكشف وبأورح وقيل
ستر سواه على قديمة فيحرم لبس ذلك بخلاف ما لا يستر سره على قدميه وبخلاف الفعل المعروف
والناسومة والمأصل ما ظهر منه العقب ورؤس الاصابع بمحمل مطلقا وما ستر الاصابع فقط أو
العقب فقط لا بمحمل الا مع فقد النعلين (قوله وقباء) هو ما يكون مقنوعا من قدام كالشاية
والقفطان والفرجية وفى البحرى ما نصه الثياب المانعة العقب وقيل هو فارسي معرب وقيل عربى
مشق من قبوت الشئ اذا ضمت أصابعه عليه سعى بذلك لانصاف أطرافه وروى عن كعب

أما لا بعد ساترا
تكيط رقيق وتوسد
نحو عمامة ووضع
يد لم يقصد بها الستر
فلا يحرم بخلاف
ما اذا قصد على نزاع
فيه وكمل نحو
زنبيل لم يقصد به
ذلك أيضا واستغلال
بمحمل وان من
رأسه (وليس له) أى
الرجل (محيطا)
بخاطة كقميص
وقباء أو نزع أو عقد

ان أول من لبسه سليمان بن داود عليهما السلام اه وقوله اوسع معطوف على خياطة أى أو
محيطا بسبب تسخ كز ودقوله أو عطفه معطوف على خياطة ايضا أى أو محيطا بسبب عقد كتوع
من اليد ومن مثل التسوج والعقود المصغور والمزور فى عراو المشكوك به نحو خلال (قوله فى سائر
بدنه) متعلق بلبسه أى يحرم لبسه فى جميع بدنه وهو ليس بقيد بل مثله بعض بدنه كالكامل ولا
يلحق لبسه على الهيئة المألوفة بل يخرج ما إذا ارتدى بقميص أو قميصا أو زرا أو بل فانه لا حومة
فى ذلك ولا فدية (قوله بلا عذر) متعلق بكل من ستر وليس بتبديل المفهوم الا كفى أى يحرم ستر
رأس بلا عذر ويحرم لبس المحيط بلا عذر فان وجد عذرا تفتى التعريم وفى الفدية تفصيل وسئل
السيوطى رحمه الله تعالى عن الحرم هل يجوز له الستر أو اللبس اذا قلن الضر قبل وجوده أو لا يجوز
الا به وجوده نظما فاجاب كذلك بالجواز وصورة ذلك

ما قولكم فى محرم لبس * كاشتف رأس راجيا للرب
فهل له اللبس قبيل العذر * بغالب الظن بدون الوزر
أم بعد أن يحصل عذر ظاهر * يجوز لبس وغطاء سائر
ولو طرأ عذر وزل عنه * هل يجب النزع يبرمته
(أجاب رحمه الله) *

ومحرم قبل طرأ العذر * أجزه اللبس بفسر ووزر
بغالب الظن ولا توقف * على حصوله وهذا الأراق
تظهر من ظن من غسلها * حصول سقم جوزوا التجمعا
ومن نزل اعذاره فليقطع * مبادروا لبعض ان لم ينزع

(قوله فلا يحرم على الر الحاح) مفهوم قوله بلا عذر وقوله ستر رأس أى ولا لبسه محيطا وكان الأولى
للاشارح ان يزيد لمسا علت ان قوله بلا عذر راجع لكل من ستر وليس فيكون هو مفهوم قوله
بلا عذر بالنسبة لابس ولا يصح أن يكون قوله الا كفى واللبس محيط أن لم يجد غيره هو مفهومه
بالنسبة له كما ستعرفه (قوله كثر ورد) تمثيل للعذر ودخل تحت الكافي الجراحة والكسر
والوجع ونحوها (قوله ولا يظهر ضبطة) أى العذر وقوله هذا فى هذا الباب بخلافه فى غير هذا
الباب فهو مباح التحم ومن العذر ما لو نعت ستر وجه المرأة طر يقاى دفع النظر اليها الحرم فيجوز
حينئذ وتجب به الفدية (قوله على لا يطبق الصبر عليه) متعلق بضبطه أى ضبطه بكل ما لا يطبق
الصبر عليه كالحر والبرد (قوله وان لم يبع التحم) أى لافرق فيما لا يطبق الصبر عليه بين أن
يكون ممعا التحم أولا (قوله فيحل) أى ستر الرأس لعذر وهذا عن قوله فلا يحرم الا أنه أعاده لاحل
أفاده ما بعته وقوله مع الفدية أى مروجها عليه وقوله قياسا على أى ان وجوب الفدية هنا مقبض
على وجوبها فى الحلق مع العذر بجامع ان كلا محظور راجع لحاجة (قوله ولا لبس محيط الخ) ظاهره
انه معطوف على ستر رأس ويكون هو مفهوم قوله بلا عذر بالنسبة للابس وذلك لما علمت ان قوله
بلا عذر مرتبط بكل من ستر ومن لبس فأخذوا ولا مفهومه بالنسبة للستر وهذا مفهومه بالنسبة
لللبس والمعنى عليه ولا يحرم لبس محيط به نذر ان لم يجد غيره وهو لا يصح وذلك لانه حيث وجد عذر
حل لبس المحيط سواء وجد غيره أم لا كما به اذا لم يجد غيره يحل لبسه سواء وجد عذرا أم لا فيتمين
حينئذ أن يكون مستأنفا وليس معطوفا على ما قبله ولا يقدر عامل للابس ويكون مفهوم قوله بلا
عذر محذوفا كما علمته فصار ولا يخفى ما فى عبارة المذكرة من الآراء ويدان ان ستر الرأس
وليس المحيط بياحان لحاجة كثر ورد معطوفا على لبس المحيط بياح ايضا اذا لم يجد غيره لكن بقدر
ستر العورة فقط كسراويل فلبس المحيط مباح لاحد شيئين لحاجة نحو ما ذكر ولعدم وجدان

فى سائر بدنه (بلا
عذر) فلا يحرم على
الرجل ستر رأس
لعذر كثر ورد
ويظهر ضبطة هنا
بما لا يلبس الصبر
عليه وان لم يبع التحم
فصل مع الفدية
قياسا على وجوبها
فى الحلق مع العذر
ولا لبس محيط ان
لم يجد غيره ولا قدر
على تحصيله

غيره وفي الاول يباح له ليسه في جميع البدن مع القدية وفي الثاني بقدر ما يستر العورة فقط بلا فدية
 فما يباح للباحة المذكورة غير ما يباح للفقد قدره او حكما والمؤلف رحمه الله لم يخصصه بل ادرج
 أمدهما في الآخرة وسببه انه تصرف في عبارة شفه وسبكها بصرته فادى ذلك الى الارتباك وعدم
 حسن السلك فلو قال عقيب قوله بلا عذر فلا يحرم على الرجل ستر رأسه وليس يحيط اذا كان ذلك
 لعذر كبر وبرد الخ ثم قال ولا يحرم أيضا ليسه يحيط ان لم يجد غير مولا قدر على تحصيله ولو رغب
 استعاره لا بفحوصه لكن بقدر ما يستر العورة فقط لكان أولى وأخصر وأضع فذنبه وقوله ان لم
 يجد غيره أي المحيط حسا كان بان فقدته عنده وعند غيره أو شرعا بان وحده با كثر من ثمن المشل
 أو أجزأ مثله وان قل وقوله ولا قدر على تحصيله أي بشره ويجوز وهذا لازم لعدم جسدانه حسالانه
 لازم منه عدم القدرة على تحصيله ولو أسقطه ماضيه (قوله ولو رغبوا استعاره) غايته للثني أي اتفقت
 القدرة على تحصيله حتى بالاستعارة فان قدر على تحصيله بذلك تعين ويحرم لبس المحيط (قوله
 بخلاف الهبة) أي بخلاف ما اذا قدر على تحصيل غير المحيط بالهبة فلا يحرم عليه لبس المحيط لانه
 لا يلزمه قبول الهبة لغرض المنة فيها ونقلها على النفوس (قوله فعلى ستر العورة الخ) تفصيل لما
 أجله بقوله ولا لبس محيط الخ وحاصله انه اذا لم يجد غير المحيط حل له ليسه بقدر ما يستر العورة ولا
 يحل له ليسه في باقي بدنه الا اذا وجدت حاجته كبر وبرد واذا اقتصر على سائر العورة لا يلزمه
 فدية بخلاف ما اذا زاد عليها فانه يلزمه فدية والفرق كافي الجبري يقلع عن الشوري ان ما كان
 سببه الفقد لا فدية فيه وما كان سببه غير الفقد كبر ورفقه القدية (قوله وليس الخ) أي ويجعل
 ليسه أي المحيط (قوله وعقد الأزار) أي ويجعل عقدا الأزار أي ربط طرفه بالأستر (قوله ويشد
 خطه عه) أي الأزار بأن يجعل خطا في وسطه فوق الأزار أو يثبت ويجوز أيضا بأن يجعل فيه مثل
 الخبز من يد حل فيها لكه احكامها وان نقر طرف رداءه في طرف ازاره ولا يجوز أن يعقد طرف رداءه
 بالأستر ولا أن يتخله به بفحوصه (قوله لا وضع طوق الخ) معطوف على الارتداء أي لا يجعل له وضع
 طوق القباء على رقبته وان لم يدخل يده في كفيه وقصر الزمن لانه يستسلك ذلك قبله لاساله واعلم
 انه لا يحرم دخوله في كبس الثوب ان لم يستر رأسه فلا يستسلك عند قيامه ولا ادخاله رجليه في ساق
 الخلف دون قراره واللف عمامة بوسطه بلا عقد وليس خاتم ولا احتباء بحبوة وان عرضت جيدا
 ولا ادخاله يده في كم نحو قيامه وليس السراويل في احدي رجليه ولا تقليد السيف ولا شرب نحو
 منطقة وهميان في وسطه (قوله ويجرم ستر امرأة الارجل بعرض وجهه) وذلك لجهها عن الثقب
 وحكمته انها تستر غايبا فارتبك شقه فخالفة عاداتهم يعني عما تستر من الوجه احتياطا للرأس
 ولو أمة عند ان يجبر لان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب ويجوز لها ان ترضي على وجهها ثوبا متعافيا
 عنه نحو أعود ولولعير حاجته فلو سقط الثوب على وجهها للاختيار هاتان رفعتهم ورافلتني عليها
 والآن تم وفدت وكما يحرم عليها ستر وجهها يحرم عليها وعلى الرجل أيضا لبس القفاز من الثياب
 عنها في الحديث الصحيح والقفاز شيء يجعل لا يدب تحتي يقطن ويزر بارز راعلي الساعد يقبها من
 البرد وارادنا الحشو والزرور وغيرهما وهاتان تلف ثوبه على كل من يدها وتشدها ونقدها
 ولرجل شدها بلا عقد (تنبيه) الحرمان اربعة اقسام الاول ما يباح للمحاجة والاحرام ولا فدية
 وهو لبس السراويل لفقد الأزار والخلف المقطوع لفقد الفعل وعقد ثوبه على ذكر سلسل لم
 يستسلك بغير ذلك واستدأمة باليد بشعر رأسه أو تطيب به قبل الاحرام وجل نحو ميسك بقصد
 النقل ان قصر زمنه وازال الشعر بجلده والثابت في العين ومنطقها والنفير بعضوه والمؤذي بنحو كسر
 وقتل صيد صائل ووطء جرادع المسالك والتعرض لثوب بيض صلب وضعه في فراشه ولم يكن
 دفعه الاباء يعلم به قاتل وتخليل صديد من قم سبع فئات وما فعله من الترهه كلبس وتطيب

ولو رغبوا استعاره
 بخلاف الهبة لغرض
 المنة فعلى ستر
 العورة لا يحيط بالا
 فدية وليس في باقي
 بدنه ستر حاجته كبر
 وبرد فدية ويجعل
 الارتداء والألتفاف
 بالقميص والقباء
 وعقد الأزار وشد
 خيط طيسه لبس
 لاوضع طوق القباء
 على رقبته وان لم
 يدخل يده (د) يحرم
 ستر امرأة لرجل
 بعرض وجهه بما
 يدل ستره

ناسيا أو جاهلا أو مكرها الثاني ما فيه الأثم ولا قدية أهتد النكاح ومباشرة بشهوة صحائل على ما لم
والنظر بشهوة أو الأمانة على قتل الصيد بدلالة أو إغارة أو لول الحلال والأكل من صيده صاده غير له
وغير تغير الصيد من غير تلف وقيل يحرم من محرقات الأحرار محرم الثالث ما فيه القدية
ولا اثم وذلك فيما إذا احتاج إلى جمل إلى الدماء أو المرقاة لستر وجهها أو إلى إزالة شعر أو لغيره وعرض
أو إزالة الشعر جلاوه وغيره أو نقر صيداً بغير قصد تلفه أو اضطر إلى ذبح صيد لجوع أو تلف
صيد برغم دابة معه أو عضها لا تقتصر الرابع ما فيه الأثم والقدية وهو باق المحرمات (قوله)
وقد نة أو تكا أو إحدا (الح) لما أنهى الكلام على الواجبات والمحرمات شرع في بيان ما يترتب على
ترك شيء من الأولى أو ترك شيء من الثانية فقال وقدية (الح) وحاصل الكلام على ذلك أن الدماء
ترجم باعتبار حكمها إلى أربعة أقسام دم ترتب وتقدر دم ترتب وتعديل دم تخيير وتقدر
ودم تخيير وتعديل القسم الأول كدم الغنم والقران والغنم ترك الأحرار من الميتات وترك الرعي
وترك الميت بمزلفة وترك الميت بمز ترك طواف الواعد وترك مثنى أخلفه ناذره فهذه الدماء دماء
ترتب معنى أنه لم يمه الذبح ولا يجوز العدول عنه إلى غيره إلا إذا عجز عنه وتقدر بمعنى أن الشرع قدر
ما بعدل إليه بالإنزول لا ينقص والقسم الثاني كدم الجماع فهو دم ترتب وتعديل بمعنى أن
الشرع أمر فيه بالتقويم والعدول إلى غيره بحسب الغيبة فيه بدنة ثم بقره ثم سبعاً فإن عجز
قوم البدنة بدراً هم وأشترى بالدرهم طعاماً ونصدق فيه فإن عجز صام عن كل مديوماً ويكمل
المتكسر بصوم يوم كامل وكدم الإحصار فهو دم ترتب وتعديل فيه بدنة فإن عجز فقومها كما
ذكر فإن عجز صام عن كل مديوماً والقسم الثالث كدم الحلق والقلم ودم الاستئناء وهو الطيب
والدهن يفتح الدال للرأس أو الألية وبعض شعور الوجه على ما تقدم والبس ومقدمات الجماع
والاستئناء والجماع غير المفسد فهذه الدماء تخيير بمعنى أنه يجوز العدول عنها إلى غيرها وتقدر
بمعنى أن الشرع قدر ما بعدل إليه فخير إذا أزال ثلاثاً شعراتين ذبح وأطعم ستة مساكين لكل
مسكين نصف صاع ووصوم ثلاثاً أيام والقسم الرابع كدم جزاء الصيد والتخير فهو دم تخيير وتعديل
بمعنى أنه بالخيار أن شاء فعل الأول وهو الذبح أو الثاني وهو التقويم أو الثالث وهو الصيام ومعنى
التعديل التقويم فجعله هذا الدماء أحد عشر وثمانين مرة مكرمة مقدرة وثمانية مكرمة مقدرة
ودمان فيها ترتب وتعديل ودمان فيها تخيير وتعديل وتطعمها الدمي رجه الله تعالى فقال

(وقدية) أو تكا
واحد

خاتمة من الدماء الستة * مرتباً وما يقتصر لز
والصفتان لا اجتماع لهما * كالعقل والتقدير حيث قسمها
والدم بالتربيع والتقدير في * تمتع فوط قران اقتنى
وترك ميثاق وري ووداع * مع الميتين لا عند مشاع
ثم مرتب بتعديل سقط * في مفسد الجماع والمصرف
عجز مقتدر دهن لباس * والحلق والقلم وطيب فيه لباس
والوط حيث الشاة والمقدمات * عجز معتل صيد نبات
وتطعمها أيضاً بن القرى رجه الله تعالى في قوله

أربعة دماء تخيير * أولها المرتب المقدر
تمتع فوط ورج قران * وترك ربي والميت معنى
وتركه الميثاق والمزلفة * أوله يودع أو كتفى أخلفه
ناذره بصوم أن دماً فقد * ثلاثه فيه وسبعاً في البلد
والثان ترتب وتعديل ورد * في محصر ووطه حج إن فسد

ان لم يجد قومه ثم اشترى * به طعاما طعما للفقرا
ثم لهن عدل ذلك صوما * أعنى به عن كل مديونا
والثالث القصر والتعدي في * صيد وصيدا ولا تكلف
ان شئت فاذبح أو قتل مثل ما * عدلت في قيمة ما تقدم
وخبرن وقد رن في الرابع * ان شئت فاذبح أو قتل ما أصح
للنقص نصف أو قسم ثلاثا * تحت ما اجتنبه اجتنابا
في الحلق والقلم ولبس دهن * طيب وتقبيل ووطئ نسى
أو بين تحليل ذوى احرام * هذى دماء الحج بالتمام
والحمد لله وصلى ربنا * على خير خلقه نبيا

وهو تعلم حسن ينفي لكل ما لم يعلم ان يحفظه واعلم ان هذه الدماء لا تختص بوقت وتراق في النسل
الذي وجبت فيه ودم القوان يجزئ عند دخول وقت الاحرام بالقضاء كالقصر اذا فرغ من عمرته
فانه يجوز له ان يذبح قبل الاحرام بالحج وهذا المعتقد وان قال ان المقرى لا يجزئ الا بعد الاحرام
بالقضاء وكلها أو بدلهما من الطعام تختص بفرقة بالحرم على مساكنه وكذا يختص به الذبح الا
المحصر في ذبح حيث أحصر فان عدم المساكن في الحرم آخره حتى يجدهم كن نذر التصديق على فقراء
بله فليجدهم (قوله عا حرم) أي من الدهن والطيب واللبس والستر والحلق والقلم واعلم ان الغدبة
تتعدد بتعدد ذلك ان اختلف الزمان والمكان والنوع والافلا والطيب كل نوع وكذا الدهن
وكذا اللبس قال النشيلي وقضية ذلك ان من ستر رأسه لضر ورفو احتاج لكشفه عند مسه في
الوضوء وعند اليهود ثم أعاد الستر تشكر وعليه الغدبة لتشكر الزمان والمكان قال السيد
الدهودي ما اثن السلف على عدم خلوصهم من مثل هذه الصورة وجوب ذلك ولم ابرهن به
عليه والمشفة تجلب التسرع اه (قوله غير الجماع) اما هو فكمه صيا في ظاهر كلامه ان الجماع
مطلقا يخالف في الحكم لهما أو ليس كذلك بل حكم الجماع الذي بين التحليل حكم ما هنا وغير عقد
النكاح أيضا اما هو فلا فدية فيه أصلا كما تقدم وغير الصيد والنبات اما هما فمهما دم تحبى
وتعدي (قوله ذبح شاة) خبر فدية وفيه ان الذبح فعل الفاعل والفدية اسم لما يخرج فلم يحصل
تطابق بين المتبادر والخبر ولا بد من تأويله هو وما عطف عليه أعنى قوله أو تصدق باسم الفعل أي
مذبح شاة والاضافة فيه على معنى من أو تصدق بثلاثة أصعب ولا بد من جعل الباء فيه بمعنى من
السياسة أي من ثلاثة أصعب (قوله عجزت في الاضحية) وهي أن لا تكون عظاما لا مقطوعة بعض
ذنب أو اذن ولا عرجا ولا عوراء ولا مرضا بيا كما سذكره (قوله وهي) أي الشاة الجزية
وقوله عجزت شأن أي ما اجنعت مقدم استأناها وان لم يكن لها سنة (قوله أو ثنية مزر) أي لها
سنتان (قوله أو تصدق) بقراءة المصدر معطوف على ذبح وقوله بثلاثة أصعب عبد المهر جمع
صاع وهو أربعة أمداد (قوله لسته) متعلق بتصديق واللام بمعنى على أي تصدق على سترة قوله
من مساكن الحرم أي لو كانوا غير مستوطنين به لكن اعطاه المستوطنين أولى اذا لم تكن حاجة
الغرماء (قوله الشاملين للفقراء) أي ان المراد بالمساكن ما يشغل الفقراء اما ما لهم لان الفقير
والمسكين يجتمعان اذا افتقروا وافتقروا اذا اجتمعا (قوله لكل واحد نصف صاع) ولا يجزئ أقل منه
وليس في الكفارات محل زانفه المسكين من كفارة واحدة على مدغره هذا (قوله أو صوم ثلاثة
أيام) أي ولو من غير توال (قوله فتركب الحرم غير الحج) أي لقوله تعالى فمن كان منكرا نصرا أو
به اذى من رأسه أي خلق ففدية من صيام أو صدقة أو نسك وروى الشيخان انه صلى الله عليه
وسلم قال لكل من عجز أو ذك أو هوام رأيت قال نعم قال انك أي اذ حبسه أو هم ثلاثة أيام أو هم

(عا حرم) بالاحرام
غير الجماع (ذبح)
شاة عجزت في الاضحية
وهي جذعة شأن أو
ثنية مزر (أو تصدق
بثلاثة أصعب لسته)
من مساكن الحرم
الشاملين للفقراء
لكل واحد نصف
صاع (أو ثلاثة)
أيام فتركب الحرم
غير في الفدية بين
الثلاثة المذكورة

فترى من الطعام على ستمسكين والفرق بينه وبين الفاعل انه ثلاثة أصح وقيل بالحق وبالمستور
غيرهما واعلم ان الغدبة قد تنجب على غير تركب الخطو وكأولى بسبب ارتكاب الصبي المميز إياه
بغير خلافه اذا كان غير مميز فلا قدبة على واحد منهم وان كان اتلافا هذا اذا كان سبب الغدبة
ارتكابه محضاً وان كان سبباً متنجساً لم يوجب له أو قرأه أو احصاه فالغدبة في مال الولي مطلقاً سواء كان
الصبي عيلاً أو كان غير مميز (قوله لو فعل) أي الحرم (قوله ناسياً) أي للأحرام أو التحريم ولا ينفيه
التقييد بالنسيان في آية ومن قبله منكم معتمد الآية فقد خرج عن جرح الصالح فلا مفعول له كما في
شرح المنهج (قوله ان كان) أي الذي الذي فعله. منها وقوله اتلافاً أي محضاً كقتل الصيد أو مشواً
بالسلاح لكن الغالب جانب الاتلاف كخلق الشعر وقيل الاطلاق (قوله ولا تنجب) أي الغدبة وقوله ان
كان أي الشيء الذي فعله منها وقوله تنجس أي محضاً كاللبس والطيب أو مشواً بالاتلاف لكن الغلب
فيه جانب التنجس كما في جامع (قوله والواجب الخ) أعاده مع علمه من قوله وقدبة ما يحرم لأجل بيان
شروط ما تنجب فيه الغدبة الكاملة في إزالة الشعر أو الأظفار وهي أن يكون الزوال ثلاث شعرات
فأكثر أو ثلاثة أظفاراً أكثر وأن تكون إزالة ذلك على التوالي في الزمان والمكان وقوله بالتحديد
زمان ومكان البية لتصور الولاة المراد بالتحديد الزمان وقوع الفعل على الأثر المعتاد والاول بالتحديد
الحقيقي مع الاتحاد في الفعل بما لا يتصور حل ويمكن تصويره بان زيل شعرتين معاً في زمن
واحد والمراد بالتحديد المكان أن يكون المكان الذي أزال الشعر فيه واحد أو ليس المراد به أن يكون
العضو الذي أزال الشعر منه واحداً بل لئلا يزيل الشعر من لحميته وشعرته من رأسه وشعرته من باقي
بدنه في مكان واحد زيلته الغدبة لا يزال بل من تعدد المكان تعدد الزمان فهذا كافي به لا
يقول التعدد هنا في وقت متعدد المكان عرفاً ولا يتعدى الزمان عرفاً لعدم طول الفصل لأن المراد
بالتحديد الزمان عدم طول الفصل عرفاً وبالتحديد المكان أن لا يشهد المكان الذي أزال فيه كما علمت
وأحرز زيارته ما ذكر عن اختلافه بان أختلف محل الإزالة أو زناها فله يجب في كل شعرة مقدار
جميع ذلك العلامة الجعري (قوله وفي واحدة من الطعام الخ) أي والواجب في إزالة الشعر واحدة من
واحد وفي إزالة شعرتين من ذلك الشعر تبعض الدم ففعل إلى الطعام لأن الشرع عدل الحيوان
به في إزالة الصبي وغيره قال في المنهج وشرحه هذا ان اخذارداً فان اخذار الطعام في واحدة منها
صاع وفي اثنين صاعاً أو الصوم في واحد صوم يوم وفي اثنين صوم يومين اه وما ذكره ضعيف
والعقد وجوب المد والمدين مطلقاً أي سواء اخذار الطعام أو الصوم أو الدم فلو جرح من المد والمدين
استقر ذلك في ذمته (قوله ودم تركه ما مور) أي سواء كان بقوت به الخ كالوقوف أو لا كالواجبات
وعبراً ولا الغدبة وهما بالدم معاً كالأصابع يطلق على الحيوان وهي غيرهما يقوم مقامه تنجساً (قوله
كأحرام من البياض الخ) بتجليل للمأمر به (قوله كدم التمتع والقران) الكاف للتظهير أي ان دم ترك
للمأمر به تظلمد التمتع والقران في كونهما متماقداً ووقعه لم يسبق من تعرض ليكون دم التمتع
والقران مترتبا مقدر أو لا. بذلك فكان الأولى أن يقول ودم تنجس وقران باسقاط الكاف فيكون
معطوفاً على دم تركه ما مور (قوله ذبح) خبر عن دم ويحرم فيه مامر (قوله في الحرم) متعلق بدم
والذبح في الحرم عام في كل الدماء لا في خصوص هذا القسم كما يوهمه صنيعه حيث قد به هنا وأطلق
فيما سبق وذلك لقوله تعالى هذياناً للكمية وخبر من يجزئ ههنا ومن كل ما يجزئ فلا يجزئ الذبح
في غير الحرم وأفضل بقاع الحرم ذبح البقر والمروء وذبح الحمار أفراداً أو متعاقراً ما مني (قوله والواجب
على العابر عن الذبح فيه) أي في الحرم حساً كان العزبان فقد الشاة أو غيرها أو غيرها ما من وحدها
بأكثر من فم منها أو كان محتاجاً إليه أو غاب عنه ماله أو نعد ذروصه إلى ماله (قوله ولو لم يصبه ماله)
غاية في كون الواجب عليه الصوم أي يكون الواجب عليه الصوم ولو كان يحرمه بسبب غيبة ماله قال

« (فرع) » لو فعل
شياناً من الحرمات ناسياً
أو جاهلاً لا يعجزه
وجبت الغدبة ان
كان اتلافاً كخلق
شعر وقطع ظفر وقتل
صيد ولا تنجب ان
كان تنجساً كاللبس
وطيب والواجب
في إزالة ثلاث شعرات
أو أظفار ولا بالتحديد
زمان ويمكن عرّفها
قدية كاملة وفي
واحدة من الطعام وفي
اثنين مدناً (و دم)
ترك ما مور) كأحرام
من البقاع وبيت
بمزدلفة وفي وري
الأضاح وطسواف
الوداع كدم التمتع
والقران (ذبح) أي
ذبح شاة تحضري
أضحية في الحرم
(ذ) الواجب على
العابر عن الذبح فيه
ولو لم يصبه ماله

المعصي ولو لدن مسافة القصير وخالف في ذلك البقيني اه (قوله وان وجد من يقرضه الخ) غايته
في الغاية أي الواجب على العاجز الذي كور بسبب غيبة ماله الصوم ولو وجد من يقرضه ماله فلا
يكاف القبول (قوله أو وجدته) لا يصلح أن يكون معطوفا على وجدته لمساكتها بغيته الغاية
والمعطوف على الغاية غايته فيلزم أن يكون هذا غايته أيضا الآية الأولى وهو لا يصلح قلعه في عبارته
سقط من النسخ خرايت عبارة المؤلف الذي كور عين عبارة فتح الجوال لكنه أسقط منها ما هو
متمم ذكره ونصها ثم الواجب على من يحجز عن الدم في محل الذبح فيعاقب كمن الفوات والفتح والقتران
وترك واجب بان لم يجد ولو لغية ماله وان وجد من يقرضه فبما يظهر كالنعم أو وجدته كمن من عن
المثل أو به واحتاج الدماء من سفره الجائز فبما يظهر صوم الخ اه فقوله أو وجدته ما كثره معطوف
على قوله بان لم يجد الساقط من عبارة مؤلفنا (قوله ما كثر من عن المثل) ظاهره وان قل بحيث
يتغاي به وبه صرح شافعي زى لكن ينبغي وجوبه زيادة لاقتان بها اه عرش (قوله صوم
أيام) خبر المبدأ الذي قدره وهو الواجب على العاجز الخ ويقطع النظر عنه بكون معطوفا على ذبح
ولا بد من تعيين نية الصوم كمن تقدم أو قرآن أو نحوهما ومن تبييت النية كصوم رمضان (قوله
فود الخ) في حاشية عبد الرؤف مانصه قوله فوراً وجوبه أي الصوم وكونه فوراً مشروطاً
بالأحرار بالخ بالنسبة للفتح والفوات والمثني المنذور في الخج، بالأحرار بالعمرة أو بالخ بالنسبة لمجاوزة
المبقات وقسم الأحرار هم بالنسبة للقرآن وبفراق مكة بالنسبة لترك الواجع وبفراق أيام معنى
بالنسبة لبقية الدماء التسعة ومع ذلك فالغور به مشكلة لأنه إذا أحرمت من أول سؤال مثلاً لا تنكفه
صوم الثلاثة أول أحرارهم بل الواجب عليه أن لا يقرب شئ من عرفه وقد بقي عليه شئ منها ثم قد
فحصل الغور به تعارض تضيق كأن أحرمت ليلة السابع وفور به السبعة أقوى إشكالاً إلا يجب
صومها أول دخول بلده ويمكن تأويله فوراً بالثلاثة بعد تأخيرها عن غروب يوم عرفة ثم محمل
وجوبه أي الصوم أن قدر عليه والأفلا كهم بكسر الهاء وتشد الدال عاجر يأتي فيه ما في رمضان
من وجوب الدماء على كل يوم فإن غرضه في الواجب عليه فإن قدر على أي واحدة منهما فعله اه بخلاف
(قوله بعد إحرار) أي بالخ فلا يجوز تقديمه على إحرار بخلاف الدم والفرق أن الصوم عبادة بدنية
فلا يجوز تقديمها على وقتها كالأصالة وعادة مالية فاشبهه الزكاة ويستحب أن يهرم ليلة الخامس
لصومه وتاليه أول ليلة السادس لصومه وتاليه الأول أفضل ليكون يوم التروية مقطراً وهذا
مفروض في القرآن والفتح واخلاف النذر والفوات لأنه يمكن تأخير الثلاثة في الخج كما بهل من عبادة
عبد الرؤف المسألة أنفاً ما ترك المبتدئين والري وطواف الودائع والمبقات في العمرة فصوم الثلاثة
بعد وجوب الدم حيث ساء ولو في طهر بقوله لكن لا يجوز صيامها في ترك طواف الودائع إلا بعد رمي جلتين
أو بولغها مسكنه ثم يقترن به مسافة وطنته وأربع أيام البدو والتشريق ثم بمسافة السبعة فيوطنه
والأحكي يفرق بأربعة أيام إلا احتجاجة إلى مسافة ولذلك قال بعضهم

والصوم في الخج بعض الصور * تمتنع كالصوم المعفر

وصوم تارك المبتدئين معا * والري أو صوم الذي ما ودعا

(قوله وقبل يوم نحر) معطوف على بعد إحرار (قوله ولو مسافراً) غايته وجوب صوم الثلاثة بعد
الأحرار وقبل يوم النحر أي يجب الصوم عليه ولو كان مسافراً ليس السفر عذر في صومها لأن
عليه فيه بقوله ثلاثة أيام في الخ فلا بد أن رمضان أعظم حرمة معان السفر عذره (قوله ولا يجوز
تأخير الخ) مفرغ على مفهوم التقدير قوله وقبل يوم نحر وما بعده مفرغ على مفهوم التقيد بعد
أحرار فهو على ألفاظ النثر المشوش وقوله شئ منها أي من الثلاثة وقوله عنه أي يوم النحر (قوله
لا يصير قضاء) لأنه لا عدم جوار التأخير أي لا يجوز تأخيرها لكونها أخرت عنه صارت قضاء

وان وجد من يقرضه
أو وجدته ما كثر من
عن المثل (صوم)
أيام (ثلاثة) فوراً
بعد إحرار (وقبل)
يوم (نحر) ولو مسافراً
فلا يجوز تأخير شئ
منها عنه لأنها نسيب
قضاء

وتأخر الشيء عن وقت مقتضى بصيرة فإسراام كالصلاة (قوله ولا يتقدمه) أى ولا يجوز تقديم الصوم
 على الإسراام بالجماع والفرق بينهما وبين الدم حيث يجوز أخرجه قبل الإسراام بالجماع أن الصوم عادة بدنية
 فلا يجوز تقديمها على وقتها كالصلاة والدم عادة مالية فاشبه الزكوة هي يجوز تقديمها على وقتها
 كما مر (قوله الآية) دليل لوجوب صوم الثلاثة بعد الإسراام وقبل الغرة فهو مرتبط بالجماع وهي
 ما سيذكرها بقوله قال تعالى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام الآية وكان الأولى أن يصرح بها هنا
 ويجعل في صياغته عليه (قوله يلزمه) أى العابر عن الذم وقوله أيضاً أى كإلزامه صوم الثلاثة
 وقوله صوم سبعة يومه أو ما يريد توطئه ولو مكنته لم يكن له وطن أو أرض عن وطنه قال سم ولو
 أراد استيطان محل آخر فهل يصح صومه بمجرد وصوله وإن أعرض عن استيطانه قبل صومه فافهم
 تقرر ولا بعد الجمعة ثم قال وفي شرح العباة لم يتوطن محل بل يزمه بمحل أقام فيه محله كما أفتى به
 الفقهاء وظاهر كلامهم أنه لا يجوز له أن يضاف صرا إلى أن يتوطن محل بل يزمه بمحل أقام فيه محله كما أفتى به
 أو يصام عنه لأنه كان متسكناً في الوطن والصوم واجب على من أقام في ذلك المكان ذلك احتل أن يطم
 يتمكن حقيقة ولعل الأولى أقرب وهو الوجه اهـ (قوله أى إذا رجع إلى أهله) لأجل حاجة هذا إلى
 التفسير لأنهم يفسرون أهل في عبارتهم بالوطن فيحتمل فيه فقه أدنى المقصود ألا يقال إنه
 مراعاة ثلاثه الشريعة (قوله ويسن قولها) أى السبعة وقوله كالثلاثة أى كما أنه يسن تواتر
 الثلاثة إذا ما أوفضا وإنما سن التواتر مبادءه زيادة الواجب ونحوه من خلاف من أوجهه وقد يجب
 التسامح في الثلاثة فقط فيما إذا أحرمت بالجماع من سادس النجاسة في وقت اللذات المتابع (قوله
 قال تعالى الخ) دليل لوجوب صوم السبعة ولو أقصر على هذا وحذف قوله بالمار لا لا لكان
 دلالة على وجوب الثلاثة أيضاً (قوله في الخ) أى في أيام الحج بعد الإسراام به (قوله وسبعة أثار جتم)
 أى إلى الأهل وهو ليس بتبدل منه ما إذا لم يرجعوا واستوطنوا محلاً آخر فيصير في الصوم كما
 علمت (قوله ويجب على مفسد نسك) أى بان كان عالماً بما اختار أن يربو بان كان وقوع
 الوطء في حبل التحلل الأول كما مر (قوله من حوجرة) بيان للنسك (قوله وطء) متعلق بمفسد
 وهو لا يفهم له إذا لا أساس لا يكون بغير الوطء هو إدخال الحشفة أو قسدها من مقطوعها في مخرج
 ولو بهجة أرميت كما مر (قوله بدنة) فاعل يجب وإنما وجبت لقضاء جمع من العبادات رضى الله
 عنهم أو لم يعرف لهم مخالف (قوله بصفة الاضحية) أى متصفة بالصفات المشروطة في الاضحية
 فهو من شرط أن تكون سليمة من العيوب وأن يكون سنه خمس سنين (قوله وأن كان
 النسك نفلاً) غاية في وجوب البدنة أى يجب وأن كان النسك الذي أفسده نفلاً (قوله والبدنة
 المرادة) أى في فدية من الإفساد وقوله الواحد من الإبل ذكر أن أو أنى أشار بذلك إلى أن التامع
 البدنة للوحدة لا للتأنيث قال في المفتى وأصل أن البدنة حيث أطلق في كتاب الحديث والفقهاء المراد
 من البدنة ذكر أن أو أنى وشرطها أن تكون في سن الاضحية ولا تطلق هذه على غيرها وأما
 أهل اللغة فقال كثير منهم ما أو أكثرهم أنها تطلق على البعير والبقرة وحكى المصنف في التهذيب
 والتعريف عن الأزهري أنها تطلق على الشاة وهو في ذلك اهـ (قوله فإن عجز عن البدنة) أى ضا
 أو شرا أو قوله بفيرة أى يجب عليه بقره أى بصفة الاضحية أيضاً (قوله فإن عجز عنها) أى البقرة
 وقوله فبيع شياء أى يجب عليه بيع شياء (قوله ثم يقوم) أى ثمن عجز عن البيع شياء يقوم
 البدنة التي هي الأصل وكان علمه أن يقول إن عجز يقوم البدنة والتقوم به يكون بالتقديس قال
 بغير مكة حال الوجوب (قوله وتصديق بغيرها طعاماً) أى يعطى بدل فيتها طعاماً بالفعل
 مع من معنى يعطى والمجموع في بدل قال عبد الرؤف ولا يكتفى بالتصدق بالقيمة كسائر الكفارات
 وكان الفرق بينهما وبين أجزاء التصديق بقيمة بنت الخاضع عند عدمها وعدم إيمان لكون ما هنا اهـ

ولا يتقدمه على
 الإسراام بالجماع
 (د) يلزمه أيضاً
 صوم (سبعة يومه)
 أى إذا رجع إلى
 أهله ويسن قولها
 كالثلاثة قال تعالى
 فمن لم يجد فصيام
 ثلاثة أيام في الحج
 وسبعة إذا رجعتم
 (ويجب على مفسد
 نسك) من حوجرة
 (وطء بدنة) بصفة
 الاضحية وأن كان
 النسك نفلاً والبدنة
 المرادة الواحد من
 الإبل ذكرنا أن
 أو أنى فإن عجز عن
 البدنة بفيرة فإن عجز
 عنها فبيع شياء
 ثم يقوم البدنة
 وتصديق بغيرها
 طعاماً

بل مقدور بصار إليه عند الجز بمختلفه ثم انتهى (قوله ثم يصوم) أي ثم إن عجز عن الاطعام يصوم
وكان عليه أن يعجز إذا كره وقوله من كل مقدور ما إن تكسر مد صام عنه يوما كاملا (قوله)
ولا يجب شيء على المرأة) مرتبط بمجنون وهو أنه يجب ما ذكره على الرجل الواطئ ولا يجب شيء على
المرأة الموطوءة وقد تقدم أن ما ذكره من الاطلاق هو ما يتفق عليه الرملي والخطيب وأما شفعه
فصل فيه وفي الكردى ما ذكره والذي يتلخص مما اعتده الشارع يعني إن عجز في كسبه أن يجامع
في الأحرار يتقدم على ستة أقسام أحدها ما يلزم بشيء لأعلى الواطئ ولا على الموطوءة ولا على غيره مما
وذلك إذا كانا جاهلين معذورين بمجهولهما أو مكرهين أو ناسيين للأحرار أو غيرهم من نياتهما ما يجب به
البدنة على الرجل الواطئ فقط وذلك فيما إذا استجمعت الشروط من كونه عاقلًا بالغًا عاقلًا متعزلا
مختارا أو كان الوطء قبيل القتل الأول والموطوءة حليته سواء كانت محرمة مستحبة للشروط أو لا
ثالثا ما يجب به البدنة على المرأة فقط وذلك فيما إذا كانت هي المحرمة فقط وكانت مستحبة للشروط
السابقة أو كان الزوج غير مستقيم للشروط وإن كان محررا بهما ما يجب به البدنة على غير الواطئ
والموطوءة وذلك في الصبي للمهر إذا كان مستحبة للشروط فالبدنة عليه خامسا ما يجب به
البدنة على كل من الواطئ والموطوءة وذلك فيما إذا تفرقت في المهر بجمعة أو وطئها بشبهة مع استجماعها
شروط الكفارة السابقة سادسا ما يجب به فقد عجزت عن شاة أو طعام ثلاثة أصع لمسه مما كين
أو صوم ثلاثة أيام وذلك فيما إذا جامع مستحبة للشروط والكفارة السابقة بعد الجماع الفاسد
أو جامع بين التحليلين ثم انما يخص ما جرى عليه الشارع في الماشح الاسلام زكريا واعتد الشف
الرملي والخطيب الشرعيني تبعا لشخصهما المشابه الرملي أنه لا بد من الرأفة مطلقا اه (قوله بل
تأثم) أي المرأة ففسد جمعا وعليها القضاء والاضراب انتقلت (قوله وعلم من قولي بفقد) الأولى
حذف الباء المحذرة لأنها سابقة من عبارة فمأروجه العلم أنه يلزم من الإفساد الطلاق (قوله
أنه) أي النسك وقوله ومع ذلك أي ومع بطلانه وقوله يجب معنى في ما سده أي النسك لا يقتل جمع
من الهابة رضي الله عنهم ومعنى المضي فما ذكرناه باقي بجميع ما يتفرقه قبل الوطء ويحجب
ما كان يحسنه قبله فلو ارتكب مخفورا زمته الغدبة (قوله وقضاء) معطوف على بدنة أي ويجب
قضاء ما أفسده والمراد القضاء اللغوي أي عادته ثانيا والأفهود أدها النسك لما على التراضي فهو
لا آخر لوقته في أي عام وقع كان أداءه وقوله فورا أي كائن باقي بالعبرة عقب القتل وتابعوا ما
في سنته إن أمكنه كائن بمصره العمدو بعد الإفساد فيخلل ثم يزول الحصر والوقت فإن لم يمكنه
من سنته أتى به من قال واعلم أنه يقع القضاء مثل الفاسد فإن كان فراضا وقع فراضا وإن كان تطوعا
وقع تطوعا ولو فسد التطوع ثم نذر جوارا دفعه المتذور بحجة القضاء يحصل له ذلك ولكن
أحراره بالقضاء مما أحرمت منه بالادام وقوله فلو أحرمت من دونه لم يملك ولا يتعين أن يحرم بالقضاء
في الزمان الذي حرمت منه في الإدام له التأخير عنه هو طارح المكان بان اعتداء الشارع بأبقات
المكافي أو كمال لأن المكان ينضبط بخلاف الزمان فأده في شرح الروض (قوله وإن كان تسد نقلا)
عائنه في وجوب القضاء أي يجب أن كان تطوعا ونص وروى النسك تطوعا على الأثر
والصبيان أمالًا كالكفون الأحرار فلا يتصور أنهم لا به حيث وقع منهم فهو فرض كفاية لا توافع لأن
أحياء الكعبة بالنسك فرض كفاية في كل عام على الأحرار المكلفين ولا يسقط من غيرهم على القدر
عند م ر وعثمان بن جبر يسقط وإن كانوا الجحاطوبه وعبادته في باب الجهادية وروى النسك
غير فرض كفاية عن الجحاطوبه كالارقاء والصبيان والمجانين لكن الأوجه أن مع ذلك يسقط فرض
القبالة كانه فقط صلاة الجنازة عن المكلفين فعل المضي اه (قوله لأنه) أي النسك فهو وعمله
لأنه ريقه وإلهام في الخفة بتعده بسببه أي قضاءه وهو أولى وقوله وإن كان ريقه موسما فهو على

ثم يصوم عن كل مد
يوما ولا يجب شيء على
المرأة بل تأثم وعلم من
قولي بفقد أن
يسقط التطوع ذلك
بمعنى في فاسد
(وقضاء فورا)
وإن كان نسكه فلا
لأنه وإن كان وقتنه
موسما تنطبق عليه
بأنه ريقه

الترخي وقوله تضيق عليه بالشر وعفيه أي فيلزمه قضاءه فوراً (قوله والنفل الخ) معطوف
على اسم أي ولأن النفل من النكاح نصير بالشر وعفيه قرئاً وهو له لوجوب قضاءه نفسك
التطوع إذا أفسده (قوله أي واجب الاتمام) تفسير لصبر ورته فرضا عليه وعادة الحقيقة لأنه
يلزم بالشر وعفيه ومن غير ما نصير بالشر وعفيه فرضا ادم أنه تبين اتساعه كالقرض اهـ (قوله
تخلف غير من النفل) أي بخلاف غير نفل النكاح من بقية التوافل فإنه لا نصير بالشر وعفيه
فرضا أي واجب الاتمام (قوله ثمة) أي في حكم الهدي وهو في الأصل اسم لما سبق إلى الحرم تقرراً
إلى أنه تعالى من ذم وغيره من الأموال نذراً كان أو تطوعاً لكنه عند الإطلاق اسم للابل والبقر
والغنم ويستحب أن يلقوا بالذينة والبقرة تعلي من النعال التي تلبس في الاحرام وتصدق بهما بعد
ذبحهما وإن شعرهما والاشعار الاعلام والمراد به أن يضرب ضغطة مناهما العنق بمحذبة حتى
يخرج الدم ويظهر ما به يعلم من رآهما أهما هدي فلا يتعرض لهما وإن ساق غنماً استحب أن يلقدها
عري القرب وآذانها ولا يلقدها النعل ولا شعرها لانهما ضغطة (قوله بسن لغاصد مكة) أي وإن
لم يقصد النكاح (قوله وللحاج) مثله المعتمر وقوله أ كد أي للتباعد في الصعيين أنه صلى الله
عليه وسلم أهدى في حجة الوداع مائة بذينة (قوله إن بدى الخ) نائب فاعل بسن وقوله شيان النعم
أي ولولو أحداً (قوله يسوقه من بلد الخ) الجملة واقعة صفة لشيا وعبارت شرع الرض وتكون معه
من بلد أفضل وشرأوه من طريقه أفضل من شرأته من مكة ثم من عرفة فإن لم يسق أصلاً
اشتراه من منى جاز وحصل أصل الهدي (قوله وكونه جنباً حسناً) معطوف على المصدر راوؤل
من أن يهدى أي ويسن كون الهدي جنباً حسناً قال في شرح الرض لقوله تعالى ومن يعظم
شعائر الله فمرها أن عباس رضي الله عنه مابا الاستسكان والاستسكان اهـ (قوله ولا يجب) أي
الهدي وقوله إلا أن التشرأف لأنه قرينة فلزم به (قوله مهمات) أي في بيان جل من المسائل بوزن
الفتاها لكل جهة مابا ماسة لا كالأضحية والعقيقة والصيد والذباغ والذبح وغير ذلك (قوله
بسن الخ) شرع في بيان أحكام الأضحية وبالسبب فيها ما ذكر ومنها في الربع الضب
الصيد والذباغ والخالف وذكرها هنا لشدته ملة مابا المناسك والأصل فيها قوله تعالى فصل بل
والبحر وقوله تعالى والبدن جعلتها لكم من شعائر الله أي من أعلام دينه وقوله صلى الله عليه وسلم
ما على ابن آدم يوم النحر من عمل أحب إلى الله تعالى من إراقة الدم وإنها لتأتي يوم القيامة بقرونها
وأطرافها وإن الدم ليقع من الله بمكان قبل أن يقع على الأرض فطيبوا بها نفساً وفي حديث عظموا
ضحاياكم فاتها على الصراط مطاياكم وعن أنس رضي الله عنه قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم
بكنسين ألمحين أربعين ذبحهما بسده الكريمة ومعى وكبر ووضع رجله على صفاحهما (قوله
منا كذا) أي في حقنا وأما في حقه صلى الله عليه وسلم فهي واجبة وتأكدها على الكفاية فلا
فعلها واحد من أهل البيت كفت منهم وإن سفت لكل منهم فإن تركوها كلهم كرهها أن تعدد
أهل البيت والأقضية عين قال في الحقيقة ومعنى كونها ستة كفاية مع كونها تسن لكل منهم سقوط
الطلب بفعل الغير لا حصول الثواب لمن لم يفعل وفي تصريحهم بشدها لكل واحد من أهل البيت
ما يتبع أن المراد بهم المجابرين اهـ (قوله لحر) أي كله أو بعضه مملكه لا بد منه الحر وقوله فادري
مستطيع والمراد به من يقدر علمه فاضلة عن حاجته وحاجة غيره يوم العيد وأيام التشريق لأن ذلك
وقتها تركاة الفطر فاتهم اشترطوا فيها أن تكون فاضلة عن حاجته وحاجة غيره يوم العيد ليلته
لأن ذلك وقتها هكذا قاله الخطيب والذي يفهم من كلام الحقيقة تخصيص ذلك يوم العيد ليلته فقط
وبعائها بعد كلام فادري أن فضل عن حاجة غيره ماعرف في صدقة التطوع ولو مسافر أو بدوي أو حراً
عني وإن أهدى اهـ وقوله ماعرف في صدقة التطوع هو يوم وليه فقط فأر فضله عن حاجته وحاجة

والنفل من ذلك نصير
بالشر وعفيه قرئاً
أي واجب الاتمام
كالقرض بخلاف غيره
من النفل (ثمة)
بسن لغاصد مكة
وللحاج كدان
يهدي شيان النعم
يسوقه من بلد الخ
فيشره من الطريق
ثم من مكة ثم من
عرفة ثم من منى وكونه
جنباً حسناً ولا يجب
إلا بالتذمر (مهمات)
بسن منا كذا لحر
قادر

ثمونه يوما وله سن له صدقة التلوع والاحرم وذكر المؤلفان تسن له التضيعة شرطين فقط الحرية
 والقدرة ببقية عليه ثلاثة وهي الاسلام والتكليف والرشق فلا يطلبها غير المسلم أو غير المكلف أو
 غير الرشيد قال في التضيعة ثم للولي الاب أو الجد لا غير التضيعة عن موليه من مال نفسه اهـ (قوله
 تضيعة) نائب فاعل سن وعبر بالتضيعة التي هي فعل الفاعل ولم يعبر بكسرها بالاضحية التي هي
 اسم لما تقرب به من الذم لان الاحكام انما تتعلق بالافعال لا بالاعيان (قوله بذبح الخ) متعلق
 بتضيعة والباء التلوع وإذا التضيعة اسم للفعل كما علمت وهو الذبح وقوله حذع ضان أى حذع من
 الضان وذلك لخبر أجد ضعوا بالجدع من الضان فانه جائز وكلالة صديق بالذك والاني والحنفى
 فيعبرى كل منها لكن الافضل الذبح وقوله له سنة أى تم ذلك الجدع سنة فهي تحديده (قوله
 أو سقط سنه) أى أول يوم له سنة لكن سقط سنه والمراد مقدم أسنانه فسنة مفرقة عن سنة أى
 فيه رضى ذلك لكن بشرط أن يكون أحداه بعد سنة أشهر ويكون هذا منزلة البلوغ بالاحلام
 والذي قبله بمنزلة البلوغ بالنسب (قوله أو نفي من) بالجر عطف على حذع أى أو نفي من معز
 أو بقر وقوله لمسا مسان تان بيان معنى التنى منهن ما أى ان التنى هو ما كان له ستان أى وطن في
 الثالثة والاصل في ذلك خبر مسلم لا بدعوا الامسنة الا ان يعبر عليك بما يجوز اجذعة من الضان
 والمسنة هي الثانية من الغز والابل والبقر فما فوقها وقضيتها أن جذعة الضان لا تجزى الا اذا عجز
 عن المسنة والمجهر ودعى خلافه وجعلوا الخبر على النديب والمعنى يتدبلكم ان لا تدعوا الامسنة فان
 عجزتم فما يجوز اجذعة من الضان (قوله أو ابل) معطوف على معز أى أو نفي ابل وقوله له خمس سنين
 بيان معنى التنى من الابل (قوله بنية اضية الخ) متعلق بتضيعة أى سن تضيعة بنية اضية أى
 بشرط فيها البنية عند الذبح وقوله عند التعيين لما يقضى به ومعلوم انها القاب وتسب بالسان
 فيقول نوبت الاضية المسنة وتؤاد سنة التضيعة فان اقتصر على نحو الاضية صارت واجبة
 بحرم الاكل منها وحينئذ يقع في السنة العوام كسرا من شرائهم ما يكون التضيعة به من
 ادائل السنة وكل من سألهم عنها يقولون له هذه اضية مع جهلهم بما يرتب على ذلك من الاحكام
 يصبر به اضية واجبة يتمتع عليها كماله منها ثم المعينة ابتداء بنذر لا تحب لها سنة أصلا كقضاء
 بالذبح عن التنية لغير وجهها من ملكه والمعينة عن نذري في ذمته أو بالجعل تحتاج لثبة عند الذبح
 ونحوه مقارنة الجعل وفرق بين النذور والمجعولة بان الجعل فيه خلاف في الزمة فاحتاج لثبة
 ويجوز أن يوكل مسلما معز في التنية والدأبح وكافر في الذبح فقط وكلا اضية سائر الدماء ولا يقضى
 أحدهن غيره فلا ذن في الحي ولا ابيصانه في الميت فان عمل ولو جاهلا لم يقع عنه ولا عن المباشر (قوله
 وهي) أى التضيعة وقوله أفضل من الصدقة أى للاختلاف في وجوبها ولقول الشافعي رضي الله
 عنه لا رخص في تركها لمن قدر عليها واداهه يكره تركها للقادر عليها (قوله ووقتها) أى التضيعة
 وقوله من ارتفاع شمس نحر أى ان استدام وقت الذبح يكون من ارتفاع شمس يوم الغزو وهذا هو
 الأفضل والافضل الذبح من طلوع الشمس ومضى قدر ركعتين وخطين خفيفات وعاد التلهاج
 فانت ارتفاع الشمس فضيلة والشرط ما لو صاهم مضى قدر ركعتين والخطين والله اعلم
 ولو جرح قبل ذلك لم يقع اضية لغير العيصين أول ما تبدا به من يومئذ ان تصلى ثم جرح فمضى
 من فعل ذلك فقد أصاب استئنا ومن ذبح قبل فأنسا وطعم قدمه لاهله وليس من النسل في شيء
 وقوله الى آخر أيام التشريق أى بعد وقتها الى آخر أيام التشريق أى غروها سوا ذبح ليل أو نهارا
 لكنه يكره في الليل فلو ذبح بعد آخر أيام التشريق لم يقع اضية ثم لو لم يذبح الواجب متى خرج الوقت
 وحبذ بها وتكون تضاعف في حاشية الشرح فأوى قال ١٠٠ فائدة ذهب أبو سلمة عن عبد الرحمن
 وسليمان بن يسار الى بقاء الوقت الى سبغ النجاة اهـ (قوله ويجزى سبع بقر أو ابل) أى سبع واحدة من

تضيعة بذبح حذع
 ضان له سنة أو سقط
 سنه ولو قبل تمامها
 أو نفي معز وبقر لها
 ستان أو ابل له خمس
 سنين بنية اضية
 عند ذبح أو تسعين
 وهي أفضل من
 الصدقة وقتها من
 ارتفاع شمس نحر
 الى آخر أيام التشريق
 ويجزى سبع بقر أو
 ابل عن واحد

البقر أو واحدة من الأبل لأن الأبل والبقر أحما جمع فحما متعديان ولاهني ليكون السبب يكون
 من هذا المتدريج عبارة عن الأرشاد ويجزئ سبع ذئب و بقر اه وهي ظاهرة فليس النسخ
 أسقطوا الغنة ثني من عبارتنا والسبع يضم السين والهاء وأساكنها والمراد أنه لو أحجم سبعة أشخاص
 أو سبعة بيوت أو نحو جوابدنة أو بقره أجزأ وتخص كل منهم سبع منها وفي معنى السبعة شخص
 واحد طلب منه سبع شياه لأسباب مختلفة كتتمه وقران وترك رضى ومبيت بني ونحو ذلك فانه يجزئ
 ذه ما ذكر عنها ولو اشترى أكثر من سبعة في بذنة تجزئ عن واحد منهم ولو ضعى واحد بذنة أو
 بقره بديل شاة قال الله صلى الله عليه وسلم تطوع بصره مصر في التطوع إن شاء (قوله ولا يجزئ الخ) للفسخ
 ألصق أربع لا تجزئ في الأضاحى العوراء المسمين مورها والمرضة المين مرضها والعرجاء المين
 عرجها والعفاه المين عفاها (قوله عفاها) هي التي ذهب عنها من الهزال بحيث لا يرغب في مجها
 غالب طالي العجم في الرخاء (قوله ومقطوعة بعض ذنب أو أذن) أى ولا يجزئ مقطوعة بعض ذنب
 أو أذن أى واليسه أوضرعه لذهب جزء ما كقول وقال أو خيفة أن كان المقطوع من الأذن دون
 الثلث أجزأ ولا تجزئ أيضا المخلوقة بالأذن بخلاف مخلوقة بالذنب ولا ضرع أو الية فانه يجزئ
 والفروق بين هذه الثلاثة وبين الأذن أن الأذن عضو لازم لكل حيوان بخلاف هذه الثلاثة ولذلك
 أجزأ ذكر المزمع أنه لا ضرع ولا الية له ومثلها الذنب قياسا على ما وقوله أين أى انفصل ذلك
 العضو المقطوع أما إذا لم ينفصل بأن شق الأذن فلا ضرع كما يصح به وقوله وإن قل أى ذلك البعض
 الذى أين فانه يضر (قوله وذات عرج) أى ولا يجزئ ذات عرج ولو حصل لها العرج عند ضامها
 للتضحية بها بسبب اضطرارها وقوله وهو بالجرح عطف على عرج أى وذات عرج وهو ذهاب ضوء
 إحدى العينين وهذا هو معناه الشائع ولكن المراد به البياض الذى يغطي الناظر وإن بقيت
 الحدقة بديل وصفه لا شئ أعنى قوله بين لأنه لا يكون بنا وغيره إلا بعد المعنى أما المعنى الأول
 فلا يكون إلا بتأخير كون الأذن عفاة فسيه ويعلم من عدم أجزأ أنها بهذا المعنى عدم أجزأ أنها بمعنى فاقدة
 إحدى العينين بالأولى ويعلم منه عدم أجزأ العما بالاولى أيضا وقوله ومرض أى وذات مرض وهو
 بالجرح بضاعف على عرج وقوله بين أى ظاهر من بان فنى ظهر وهو وصف لكل من الثلاثة قبله
 والعرج البين هو الذى يوجب تخلفها عن المشاة في المرمى الطيب وإذا ضر العرج فقدت العضو أوى
 والعور السين هو البياض الكثير الذى يمنع الضوء والمرض البين هو الذى يظهر بسبه الهزال وتخرج
 بالوصف المذكور البير من هذه الأثر ثمانية لا يضر وضابط العرج البير أن تكون العرجاء
 لا تختلف عن المشاة بسبب عرجها وضابط العور البير أن لا يمنع الضوء وضابط المرض البير أن
 لا تظهر فيها بسببه هزالها وفساد جهازها ولا يضر فقد قطعة أسيرة من عضو كبير كتحذف ولا فقد قرن ولا
 كسره ألا يتعلق به كبير عرج وإن كانت القرنا أفضل للغير فيه ثم إن أنراكساره في العجم ضر
 (قوله ولا يضر شق أذن أو عرجها) هذا محترز قوله المارأين كما علمت (قوله والمعتد عدم أجزأ
 التضحية بالحمال) أى لأن الحمل ينقص لحمها وضابط العيب هو ما تنقص لحمها المعتد بضاعف أجزأ
 الجرب لأن الجرب يشهد العجم والولد قال في التحفة والحق به الشور والقروح وقوله لا خلاف ما جمعه
 ابن الرقعة أى من الأسماء معللة بأن ما حصل من نقص اللحم يغيب بالجرب فهو كالخصى ورد بان
 الخنثى قد لا يبلغ حد ألا كل كالمضغوبان زيادة اللحم لا يجبر عيبا بديل العرجاء العينة (قوله ولو
 بذر التضحية بمعية الخ) أقاد هذا أنه لو تذر التضحية بسلمة ثم حدث فيها عيب ضعى بها وبنت لها
 سائر أحكام التضحية وهو كذلك كما صرح به في التحفة والنهاية وفرف عرش بين نذر هاسلمة ثم
 تعيب وبين نذر التضحية بالنقصان بأنها الترهاسلمة ثم جعت من ما كجمعه نذره ثم عيب بها
 ضحية وهي سلمة بخلاف العينة فإن الذذر يتعلق بها الأمعية فلم تثبت لها صفة الكمال وقوله

ولا يجزئ عفاها
 ومقطوعة بعض ذنب
 أو أذن أين وان قل
 وذات عرج وهو عور
 ومرض سين ولا يضر
 شق أذن أو عرجها
 والمعتد عدم أجزأ
 التضحية بالحمال
 خلافا لما جمعه ابن
 الرقعة ولو تذر التضحية
 بمعية أو صغيرة

أوصية أخرى لم تبلغ سبب تجزئ نفسه عن الأضحية (قوله أو قال جعلتها) أي هذه المبيعة والمجمل
 المذكور وتعين ذبحها لانه بمنزلة النذر (قوله فانه يلزم ذبحها) جواب لوالد اذ دخل على نذر ولو المقدره
 قبل قوله قال جعلتها وانما يلزم ذبحها مع انتهاء عياله انتهى المترمة بالنذر أو بالجل (قوله ولا تجزئ
 أضحية) أي لا تقع عن الأضحية المستوتة ولا المترمة في ذمت من قبل هذا الالتزام وما ذكر من عدم
 الاجراء هو ما صرح به في النسخة والنهاية وكلام الجيزي على الاقتناع مصرح بالاجزاء ونفسه ومحل
 عدم اجرائها ما لم يلزمها متصفة بالعبود المذكور فان التزمها كذلك كقول الله على أن أضحي
 بهذه وكانت عر حاء مثلا أو جعلت هذه أضحية وكانت مرسعة مثلا أو لله على أن أضحي بعرها أو
 بحمال فتجزئ التضحية في ذلك كله ولو كانت معيبة (قوله وان اخص ذبحها وقت الأضحية)
 أي لانه لما التزمها أضحية تعين وقتها كالوعينه في نذر المواشي المذكور ما عدا ما اجزاء ما يخصه من
 الأضحية وقوله وجررت أي التزمت وقوله عرها أي الأضحية الواجبة وقوله في الصرف أي فيجب
 صرفها كلها للفقراء والمساكين كالأضحية الواجبة (قوله ويجرم الاكل الخ) أي يحرم كل المضي
 والمهدي من ذلك فيجب عليه التصديق بجميعها حتى قرنها وعلقها فملأ كل شأمن ذلك فم يده
 للفقراء وقوله وجبا أي الأضحية والهدى وقوله بنذره أي حقيقة كالقوله لله على أن أضحي بهذه
 فهذه معنية بالنذر بانه ما هو كقول الله على أن أضحية ثم عينا بعد ذلك فهذه معنية بما في الذمة أو حكا
 كالقوله هذه أضحية أو جعلت هذه أضحية فقيدها واجبة بالجل لكنها في حكم النذور (قوله ويجب
 التصديق الخ) أي فيصير عليه كل جميعها لقوله تعالى في هدي التطوع وأضحية التطوع مثله
 فكلوا منها وطاعوا القانع أي السائل والمترى المتعرض السؤال (قوله ولو لوعى فقير واحد) أي فلا
 يشترط التصديق بها على جمع من الفقراء بل يكفي واحد منهم فقط وذلك لانه يجوز الاقتناع على جزء
 يسره ما هو لا يمكن صرفه لا كثر من واحد (قوله بشئ) أي من اللحم فلا يكفي غير اللحم من نحو
 كرش وكبد وقوله نيا أي لا يصرف فيه المسكين بمشاة من بيع وغيره فلا يكفي جعله طعاما أو دعاء
 الفقير البسه لان حقه في ملكه لا في كله (قوله من التطوع) أي أحقره من به الواجبة فيجب
 التصديق بها كلها ويجرم أكل شيء منها كما تقدم أ نفا (قوله والافضل التصديق ب كله) أي بكل
 التطوع بما هو أدنى له أقرب للتقوى وأبعد عن حظ النفس ومن أن يجمع بين الأكل والتصدق
 والاهداء ولا يجوز أن يبيع من الأضحية شيئا سواء كانت مندوبة أو واجبة (قوله الا لقمها) أي
 لا يبيع ولا تصدق بها بل يتركها كلها والجمع ليس بقيد بل يكفي في حصول الفضيلة أكل لقمة واحدة
 وعبارة الشيخ الخطيب اللقمة أول جتين أو لقما أه وهي ظاهره ومعلوم أن محل ذلك أن ذبح من
 نفسه والا امتنع الا كل منها رأسا غير أن الذئب عنه ان كاحيا فان كان ميتا أو صبيها تعذر
 حينئذ الاذن ووجب التصديق بجميعها وقوله يتركها كلها أي يقصد بأكلها أكلها البركة (قوله
 وأن تكون من الكبش) أي والافضل أن تكون اللقمتان من كبش الأضحية لموافقته صلى الله
 عليه وسلم وحكمة ذلك التفاضل بدخول الحنفة فانهم أول ما يقطرون رائحة كبش الحوت الذي
 عليه فقرأ الأرض وهي القطعة المعلقة في الكبش اشارة إلى البقاء لا بدى والبأس من الأعداء إلى الدنيا
 وكدها فان قلت هي كانت واجبة عليه صلى الله عليه وسلم والواجب يمنع الأكل منه كما قرئت
 كان ذبح أكثر من الواجب ولا يتصور عليه فساع له الأكل من الزائد أه شق (قوله وأن
 لا يأكل فوق ثلاث) أي والافضل أن لا يأكل فوق ثلاث لقم (قوله والتصدق بجلدها) أي
 والافضل التصديق بجلدها وله أن يتقبه بنفسه كأن يجعله دلو أو فعلا وله أن يعبره لغيره ويجرم
 عليه وعلى روايته بعه كسائر اجزائها وأجارتها وعطائها أو تزاد في مقابلة الذبح فخرج من باع جلده
 أضحية فلا أضحية له ولزاد ملكه: نهبا بذبحها فلا تزاد والقرن مثل الجلد فيجوز كره (قوله وله

أو قال جعلتها أضحية
 فانه يلزم ذبحها ولا
 تجزئ أضحية وان
 اخص ذبحها وقت
 الأضحية وجررت
 مجراها في الصرف
 ويجرم الاكل من
 أضحية أو هدى
 وجبا بنذره
 ويجب التصديق ولو
 على فقير واحد بشئ
 نيا ولو سيرا من
 التطوع ما هو الافضل
 التصديق ب كله الا
 لقميا يتركها كلها
 وان تكون من
 الكبش وأن لا يأكل
 فوق ثلاث والتصدق
 بجلدها وله

اعطاهم اغنياءه) أي اعطاهم من الاضحية لهم سواء كان نبالا ومطبوخا كافي التحفة والتهانة
و بشرط فهم ان يكونوا من المسلمين اما غيرهم فلا يجوز اعطاهم منها شيئا (قوله لا تملكهم) أي
لا يجوز تملكك الاضحية منها شيئا ويحتمل ان كان مملوكهم ذلك لتصرفه بالبيع ونحوه كان قال
لهم مملكتكم هذا لتصرفه بما شئتم اما اذا ملكهم اياه لا لذلك بل للاكل وحده فيجوزو يكون
هدية لهم وهم يتصرفون فيه بنحو اكل وتصدق وصياغة لغيره او فقرا لبيع وهبة وهذا اختلاف
الفقهاء فيجوز تملكهم اللحم لتصرفه فيه بما شاؤا ببيع او غيره وفي عرض مانعه لم يبين المراد
بالغنى هنا وجوز مر انه من فقرم عليه الزكاة والفقر هنا من تحله الزكاة اهـ مع على منهج
اهـ (قوله وسن ان يذبح الى جل بنفسه) أي لا يتابعه وانه صلى الله عليه وسلم ضحي بمائه
يدفعهم منها به الشريعة ثلاثا وسنن وأمر عباد رضى الله عنه ففخرة عام المائة ونحوه بالرجل
المرأة فالتسعة لسان تنبى جلا يذبحها ومثلها الخنثى ومن ضعف من الرجال عن الذبح الا يعي
اذ تكرر ذبعته افاده بجري (قوله وان يشهدا) أي الاضحية أي وسن ان يشهد ذبعتهم
وكل به أي الذبح وذلك لما صح من أمر السيدة فاطمة رضى الله عنها بذلك وان تقول ان صلاتي وسكني
الى ان تأمن المسلمين وعندها ياتى بغيرها بآول قطرة من دمها كل ذنب علمته وان هذا لعدم المسلمين
واذا وكل به كفت نسبة المولى ولا حاجة لنسبة الوكيل بل لو لم يعلم انه مضى لم يضر (قوله وكره
لربها) أي التضحية ومثلها اهداء شي من الدم الى الحرم ونحوه يدها غيره ولو من أهل البيت
وان وقعت عنهم فلا يكره في حقهم ذلك قال في التحفة ولا يقوم بذمه بل اراذله مقام ارادته لانه
فقط بالواجب اهـ والقول بكرهه المعذور فيل حرام وعنده الامام أحمد وغيره عالم
يحتج الب والافقديب كطع يدسارق وختان بالغ وقد يستحب كفتان حصى وكتنظيف لربد
احرام أو حضور جمعة على حاجته الزكشي لكن ينافية افتاء غيره واحدا بان الصائم اذا اراد ان يحرم
أو يحضر الجمعة لا يسن له التطيب بعباءة للصوم فكذا هنا راعا به شمول المغفرة الأولى وقد سباح كقطع
سن وحقه وسلعة افاده الكردي نقله عن ابن حجر وقوله خصوصه رأى من غفر وسائر أفراده الا
الدم على زاع فيه (قوله في عشر ذي الحجة الخ) متعلق بازالة (قوله حتى يضحي) غائبة في الكراهة
أي تستمر الكراهة الى ان يضحي وذلك للأمر بالمسالك عن ذلك الى التضحية في خبر مسلم
وحكمته شمول المغفرة والعق من النار جميعا لا التشبه بالحرمين والالكراهة نحو الطبيب (تمت)
سن في الاضحية استمعنا القول تعالى ومن يعظم شئنا الله الآية قال العلماء هو استمعنا
الهدايا باقتضائها وان لا تكون مكسورة القرن ولا فاقده وان لا تدبج الا بعد صلاة العمدوان
يكون الذابح مسلما لانه يتوقى الا يتوقاه غيره وان يكون الذبح نهارا وان يطلب لها موضع عالينا
وان يوجه ذبخته لاقبله وان توجه هو الهوان يسمى الله تعالى ويصلى ويسلم على سيدنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم و يقول اللهم هذا منك والىك فتقبل مني (تنبه) هـ جز في انها بجمعة نقل
الاضحية وعبادتها ويمنع نقلها عن بلد الاضحية كالزكاة اهـ وكتب عرض قوله ويمنع نقلها
أي الاضحية مطلقا سواء المندوبه والواجبة والمراد من المندوبه حرمة نقلها ليجب التصديق به منها
وقضية قوله كالزكاة يحرم النقل من داخل السور الى خارجها وعكسه اهـ وذكر في الاسنى
خلافا في جواز النقل وعبارته مع الاصل ونقلها من بلد إلى بلد الاضحية الى آخر كقول الزكاة قال
في المهمات وهذا يشعر بترجيح منع نقلها لكن الصحيح الجواز فقد صوفا في قسم الصدقات جوار
نقل المندوبه والاضحية فرد من أفرادها وضعف ابن العماد وفرق بان الاضحية تمتد اليها اطماع
الفقر الامام مؤقتة بوقت كالزكاة بخلاف المندوبه والكفارات لا شمول للفقرانها حتى تمتد
اطماعهم اليها اهـ ثم انه علم ما تقرر وان المتنوع نقله هو ما عين للاضحية بذروا جعل أر القدر

اهـ اعطاهم اغنياءه
تملكهم ويسن ان
يذبح الى جل بنفسه
وان يشهدا من وكل
هو كرم ربها ازالة
نحوه شرقي عشر ذي
الحجة وأيام التفریق
حتى يضحي

الذي يجب التصديق به من العلم في الاضحية المندوبة وما نزل دراهم من بلد الى بلد ان يرى يشتري
 بها اضحية فيها فهو جائز وقد عرفت على سؤال وجواب يؤيد ما ذكرناه في السادة الشافعية
 بمكة المحمية فريد العصر والاولان مولانا السيد احمد بن زيني دحلان وصورة السؤال ما عدا ذلك دام
 فضلك هل يجوز نقل الاضحية من بلد الى بلد ان تراه ولا اذا قلتم بالجواز فهل هو موثق عليه عند
 ابن حجر والزلي أم لا وهل من نقل الاضحية ارسال دراهم من بلد الى بلد ان يرى يشتري بها اضحية
 فيذبح في البلد الا تراه لا وهل الحقيقة كالاضحية أم لا ينشئ الناذل بالانص والنقل فان المسئلة
 واقع فيها اختلاف كثير ولكم الاجر والثواب وصورة الجواب الحمد لله وحده وصلّى الله على سيدنا
 محمد وعلى آله وصحبه أجمعين اللهم هدنا للصواب في فتاوى العلامة الشيخ محمد بن سليمان
 الكردى يحشى شرح ابن حجر في المختصر ما نصه مثل رحمه الله تعالى يرت ياد: أهل بلد حاوى على
 توكيل من يشتري لهم النعم في مكة للعقيقة أو الاضحية ويذبحه في مكة والمحال ان من يعق أو يذبح
 عنه في بلد حاوى فهل يصح ذلك أولا فتونا الجواب نعم يصح ذلك ويجوز التوكيل في شراء الاضحية
 والعقيقة وفي ذبحها ولو ببلد غير بلد المصطفى والمأق كالألقوة فقد صرح أئمتنا بجواز توكيل من
 يحمل ذبيحته في ذبح الاضحية مصر حوايجنا التوكيل أو الوصية في شراء النعم وذبحها والله يستحب
 حضور المصطفى اضحيته ولا يجب والحقا العقيقة في الاحكام بالاضحية الاما استثنى وليس هذا
 مما استثنى وفيكون حكمه حكم الاضحية في ذلك وينشأ تنازع هذه المسئلة في كل من باب
 الوكالة والاحارة فراجع وقد كان عليه الصلاة والسلام يبعث الهدى من المدينة يذبح بمكة
 في المصطفى قالت عائشة رضي الله عنها اننا قلنا لهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم يهدي ثم
 قلدها النبي صلى الله عليه وسلم بيده ثم يبعثها مع ابي بكر رضي الله عنه والجملة فكانا لم أئمتنا بفيد
 محبة ما ذكر نصير بجواز توكيله أو بشره وحاوله أعلم اه ما في فتاوى العلامة الكردى
 المذكور ومنه يتضح المقصود والمرادوا له سبحانه وتعالى أعلم اه (قوله ونشأ الخ) شروع
 في بيان الاحكام المتعلقة بالعقيقة وقد أفردنا كالاضحية الفقهاء بترجمة مستقلة وعادتهم ذكرهم
 لها في كتاب الصيد والذبايح لكن حيث ذكر الاضحية هنا لا يرتبطها بالذبايح فتناسب ذكر العقيقة
 معه المشاركتها لها في كثير من الاحكام وهي لغة الشعر الذي على رأس المولود حين ولادته وشرا
 ما يذبح من المولود عند خلق شعره وأفضلها شاة لان ذكر وشاة لان خير الترمذي عن عائشة رضي
 الله عنها قالت امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نعق عن الغلام بشاتين متكافئتين وعن
 الجارية بشاة وقد حاه فيها أخبار كثيرة منها خبر الغلام مرتين بعقيقة يذبح عنه يوم السابع ويحلق
 رأسه ويوسي رواه الترمذي والحكمة فيها اظهار البش والتمه من نشر النسب ومعنى مرتين ما قبل
 لا ينشئ وقوله حتى عنه قال الخطابي وأودعنا فيل فيها ما ذهب اليه الامام احمد بن حنبل انه اذا
 لم يعق عنه لم يشفع لوالديه يوم القيامة أي لم يؤذن له فيها وانما لم يجب لخبر أبي داود من أحب أن ينسك
 من ولده فليفعل ولاها اراقدة دم بغير جناية ولا نذر فليحجب كالاضحية (قوله من تازمه نفقة فرعه)
 متعلق بذبذب يعني الخطاب بالعقيقة هو الاصل الذي تازمه نفقة فرعه بتقدير فذلك الفرع
 وان لم يكن فقتر بالفعل بان كان له مال ولا يفعلها الولي من مال الفرع لا ياترعه وهو متعنت من ماله
 وانما يفعلها من مال نفسه فلو فعلها من مال فرعه ضمن كما نفقه في المذموع عن الصحاح وسئل قوله
 من تازمه نفقة فرعه أم ولد ان تافيت دله ان تعق عنه لكن تخفها خوف الهتكة قال في النفقة
 والولد القرن بنبي لاصه الحر المأق عنه وان لم تازمه نفقة لانه لا مرعاض دون السيد لاها خاصة
 بالاصول اه وقال مر المتجه ان لا يعق عنه أصلا لان أصله الحر ولا من سيده وبه الفرع السوطي
 فقال
 أم السالك في الفقه على خير طريقه

ورشد بطن تازمه
 نفقة فرعه ان يعق

هل لنا محل غنى * ليس فيه من حقيقة

وغيره من تلزمه الثقة من تلزمه بأن كان معصرا وبعتبر احصاء بعدة انقاس فان كان معصرا امها سقط الطلب عنه ولو ايسر بعد مضي مدة النفاس فان كان معصرا فهاو ايسر قبل مضي مدة النفاس سواء كان قبل السابع أو بعده لم يسقط الطلب عنه وتنبه منه الى الدلو غ فلو بلغ ولم يخرج بها الاولى سن للحي أن يعق من نفسه ويسقط الطلب حيث ذهبن الولي والمردبا ايسار هتاسا الفطره فيعتبر أن تكون الحقيقة فاضله عما يعتبر في الفطرة على المعقد (قوله من وضع الي بلوغ ابيان الوقت ذبح العقيقة يعني أن وقتها من حين وضع للولد بان ينفصل بنحاه فلو قدم الذبح على انفصاله لم يكف على ما اقتضاه اطلاقهم لكن المقصود ان حرمانه يحصل به أصل السنة لان المذاكر على تحقق وجوده حيا وقد تحقق ويمتد الى حين بلوغه فاذ بلغ سقط الطلب عن الغير وحسن أن يعق من نفسه كما مر تخبر انه صلى الله عليه وسلم عاق عن نفسه بعد النبوة قال في فسخ الجواهر اداء النوى بطلانه مردود بل هو حديث حسن اه (قوله وهي) أي العقيقة وقوله كصبة أي في معظم الاحكام وهو الجنس والسن والسلامة من العيوب والنسب والا والهداء والعين والنزاع بالحل كان قال الله على أن أحق بهذه النشأة أو قال جعلت هذه عقيقة عن ولدي فتعين في ذلك ولا يجوز حيثنذ الا كل منها أو ما وتفرق الاضعية في بعض الاحكام وهو انه لا يجب اعطاء الفقراء منها ما قدرتموزل نيتاوه اذا اهدى منها شيئا للفقير ملكه وفيها لا تنقيد وقت بخلاف الاضعية في جميع ذلك (قوله ولا تكسر عظم) أي وشيب أن لا يكسر عظامها ما يمكن سواء العاق والاسكل تقاؤا وبسلامة اعضاء الولد فان فعل ذلك لم يكره لكنه خلاف الاولى (قوله والتصدق) مبتدأ خبر ما جرب وقوله يعينه الى الفقراء أي رسله اللهم وقوله أحب من ذنابهم أي الفقراء عنده في نفسه وذلك لقول عائشة رضي الله عنها انه يستوفى له الى العقيقة فان السنة أن يكون نيتاوا لا افضل كونه الى رجل البني ولو تعددت النشأة أعطيت الارجل العنق كلها ان اجتمعت القابلة فان تعددت وكان تعدد النساء مما تلاله عندهن أعطيت كل قابله رجلا فان كان عدد النساء أقل من عددهن أعطيت لمن تم يقمنه أو يساع بعضهن بعضا والحكمة في ذلك التفاؤل بان المولود يعيش ويمشي على رجلاه (قوله وان يذبح سابع ولادته) أي وشيب أن يذبح فيه فهو معطوف على أن معق وكان الماسح بان يقول ولا فضل أن يذبح في اليوم السابع من ولادته لان الذبح ينسب مطلقا في السابع وما قبله وما بعده والافضل أن يكون في اليوم السابع للغير المار ويدخل يوم الولادة في الحساب ان كانت قبل الغروب فان حصلت الولادة ليلا لم يحسب الليل وانما يحسب اليوم الذي يلي ليلة الولادة و بسن أن يعق عن مات بعد التمكن من الذبح وان مات قبل السابع (قوله ويسمى فيه) أي وشيب أن يسمى في يوم السابع لانه صلى الله عليه وسلم امر بتسمية المولود يوم سابعه و وضع الذي عنه والعن كما رواه الترمذي ولا يابس بتسميته قبل السابع أو بعده بل ذكر النووي في ذكره ان السنة تسميته اما يوم السابع واما يوم الولادة واستدل لكل منهما باخبار صحيحة قال الباجوري وجعل البخاري اخبار يوم الولادة على أن لم يرد العنق واخبار يوم السابع على أن اراده وهو جمع لطيف كما لا يخفى على كل من له فهم منيف اه وفي عرش وينبى أن النجدة حق من له عليه الولاية من الاب وان لم يحس عليه نفقة لفقراء ثم الجد وينبى أيضا أن تكون التسمية قبل العنق اه (قوله وان مات قبله) أي السابع وهو غايمة سن تسميته يوم السابع أي بسن تسميته يوم السابع وان مات قبله وظاهره انه آخر التسمية للسابع اذا مات قبله ويحتمل انه غايمة في أصل التسمية لا بقيد كونها في السابع وعليه فلا يكون ظاهرها ماذ كرو صفة فيه فيد الاحتمال الاول ومثل التسمية العنيفة

منه من وضع الى بلوغ وهي كصبة ولا تكسر عظم والتصدق عطوخ يعينه الى الفقراء أحب من ذنابهم اليها ومن التصديق نيتاوان يذبح سابع ولادته ويسمى فيه وان مات قبله

فيسبق عنه في يوم السابع وإن مات قبله كافي الثبابة ويندب العقب عن مات بعد الأيام السبعة
والعكر من الذبح وكذا قبلها كافي المجموع (قوله بل من تعمية سقط الخ) أي خبره فاق
الثبابة فإن لم يعلم له ذكورة ولا أنثى يسمى باسم يصلح لها كالموت وهذا (قوله) وأفضل الأسماء
عبد الله وعبد الرحمن وذلك الحديث مذهب أصحاب الأسماء إلى الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن
وشملهما كل ما أضف باله بوجبة لأسم من أسماءه تعالى كعبد الرحمن وعبد المالح وعبد الرزاق
(قوله) ولا يكسر اسم نبي أو ملك أي لا تكرر التسمية باسم من أسماء الأنبياء كعيسى أو باسم من
أسماء الملائكة كجبريل وذلك لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً أتاه أهل التوحيد
من النار وأول من يخرج من وافق اسمه اسم نبي وفي العهد دلشعرا في أخذ علينا العهد وأن يزيد في
تعظيم كل عبد يسمى بمثل أسماء الله عز وجل أو بمثل أسماء رسول الله صلى الله عليه وسلم أو بمثل
أسماء الأنبياء عليهم الصلوات والسلام أو بمثل أسماء أكار الأولياء رضي الله عنهم زيادة على تعظيم
غيره من لم يسم بما ذكر وقال في سبدي محمد بن هنان أحد الناس أن سموا أولادهم أحمد دون محمد
فقتل له ولم ذلك قال الجن العامة في اسم محمد فإن أهل الأرياف يقولونها كسر الميم والماء وأهل الحاضرة
بفتح الميم الأول وكلها من الجاهل فاعلم ذلك اه واعلم أنه تكرر الأسماء الفحشة كعبد وكل ما ينظر
نفيه أو أبنائه كبركة وغنمة وفافعو يسار وسحر وبرة وشهاب وشيطان وتشد الكراهة بقوس
أا أس أوست العرب أوست العلماء أوست القضاة أو سيد الناس أو العلماء أو العرب لا يسمن أفع
الكذب (قوله) بل جاء في التسمية بمحمد فضائل عليه منها قوله عليه السلام كان ذا يوم القيامة
نادى بمحمد الألقب من اسمه بمحمد فدخل الجنة كرامة لئذ به محمد صلى الله عليه وسلم فينبغي أن
لا يخل الشخص أولاده من اسم محمد ولا يحلف في ذلك عود تركه اسمه صلى الله عليه وسلم عليه
قال الشافعي رضي الله عنه لما ولد ولد له سماه بمحمد سميت به أحب الأسماء إلى أي بعد عبد الله
وعبد الرحمن كافي الصفوة كثر سمون محمد بن داود يقول سميت به اسم أبي وأجد في مكان الأولى أن لاحظ
فيه اسمه صلى الله عليه وسلم وألا ثم أسبه وينبغي أن سمى محمد أن يحترمه لكونه سمى به صلى الله
عليه وسلم فقد ورد إذا سميت محمد فلا تضر به ولا تحرموه (قوله) ويحرم التسمية بمثل الملوك أي لانه
لا يصلح لغیره تعالى ومثله ما هو بمعناه كشاهن شاه (قوله) وما في القضاة أي ويحرم التسمية بقاضي
القضاة والعقد الكراهة ومثله أفضى القضاة لكن العتة بغيره الحرمة وأول من سمى قاضي القضاة
أبو يوسف ولم يشكره أحد مع توفر الأئمة في زمانه وأول من سمى أفضى القضاة الماسوردي واعتزضه
بعض أهل عصره وفي الكردى واختلفو في أفضى القضاة وقاضي القضاة وقد بينته في الأصل
ومثله ما ذكره الزوارق وأما الأسماء وداعي الدعاة اه (قوله) وما حكم الحكم أي ويحرم التسمية
بما حكم الحكم وهذا فاسد خلاق أيضا والعقد الماتع بمثل الملوك في الحرمة وقيل أنه مكره والمحظا له
قاضي القضاة (قوله) وكذا عبد النبي أي وكذا التسمية بعد النبي أي لأهله التسمية بك أي
إن النبي شرب الله في كونه له عيسى وما ذكر من التحريم هو عقدا بن حجر أما عقدا لم يخلو الجواز
وعبارته ومثله عبد النبي على ما قاله الأكثر والأوجه حوازه لا سيما عند إرادة النسبة له صلى الله
عليه وسلم (قوله) وجاز الله أي وكذا يحرم التسمية بحار الله ومثله رفيق لأهله التسمية بك ويحرم
التسمية أيضا عبد الكعبة وعبد الحسن وعبد علي وكذا كل ما أضف بالعمود لمع أسماءه
تعالى كعبد الغزي وعبد منان وذلك لأهله التسمية بك وفي الجاهل ويحرم التسمية بعد العاطي
وعبد العال لأن كلامهما لم يرد وأما قوله تعالى توقيف ويحرم أيضا قوله بعض العوام عند إرادة
جل نقبل الحمد على الله ونحو ذلك كالشدقة على الله (قوله) والتكني بالي القاسم أي وكذا يحرم
التكني به أي وضع هذه السكنية على هذا الشخص أما إذا اشتهر بها فلا حرمة ولدا يكني النوى

بل من تعمية سقط
بأن زمن نفع الروح
وأفضل الأسماء عبد
الله وعبد الرحمن ولا
يكسر اسم نبي أو ملك
بل جاء في التسمية
بمحمد فضائل عليه
ويحرم التسمية بمثل
الملوك وقاضي القضاة
وما حكم الحكم وكذا
عبد النبي وجازاته
والتكني بالي القاسم

وقصبت وجيرو زحاج الاثغر والسن وسائر العظام لخبر العصبين ما انهر الدم وذ كرام الله
 عليه فكما ليس السن والظفر وسأحدثكم في ذلك أي عن سبب عدم اجزائهما أما السن فظلم
 وأما الظفر فندى الحشوة الخ ع ما باقي العظام سواء كانت منفصلة أو متصلة من آدمي أو غيره فتم
 ما قبلته الجراحة ينظرها وانما لا يحرم كاهو معلوم وقوله ما انهر الدم أي أساله وحبه بكثرة فحشيه
 الاسالة بالانهار واستعاره لها واشتق منه انهر بمعنى أسال على طريق الاستعارة التصريحية
 الشبهة وقوله ليس السن والظفر بالنصب على انه خبر ليس ويجوز الزعم على انه اسمها والخبر
 محذوف أي ليس السن والظفر بما جاء (قوله يجرح) الجملة صفة لمحدد وهو قيد لا يمتنع خرج به
 الذي لا يجرح وهو الكال كما سيذكر (قوله كتحديد الخ) أمثلة لتحديد ههنا مضاعف محذوف
 أي كتحديد حديثي ومحدد قصب الخ (قوله فيصير مامات بنقل الخ) هذا محض زعمه بقوله يقطع الخ لان
 ما ذكر لم يمت بالقطع وانما مات بالقتل وانما حرم ذلك لان المقتول بالقتل موقوف فاعلم ما قبل يقتل
 تكسبه ويجز ويحرم ما هو مثل ذلك ما لو مات باجوبة كشبكة منصوبة له فانه المقتولة المذكرة
 في قوله تعالى والمختنقة وقوله من محدداً وغيره بيان لما وقوله كتحديد أي مطلقاً بقدره المين أو
 الرصاص وهو يتقبل لغير المحدد (قوله وان انهر الدم) أي أساله كالمز (قوله وبان الرأس) أي
 وان أزال الرأس فوجباية ثانية للحرمة (قوله أو ذبح كمال) معطوف على مات وهو محض زعمه
 يجرح كما علمت أي ويجز معاذ يجرح كمال أي غير فاعلم اه وقوله لا يقطع الابوة الذابج أي وأما بنفسه فلا
 بالذبح وكلوا فلا هو كليل وكال أي غير فاعلم اه وقوله لا يقطع الابوة الذابج أي وأما بنفسه فلا
 يقطع رأسا وهو كالفسير كمال (قوله فلذا ينبغي الخ) أي فلاحل حرمه الذابج بالكال الذي
 لا يقطع الابوة الذابج ينبغي الاسراع الخ وتامل في العلة المذكرة فان حرمه الذابج بالكال لا يتلهم
 حله في انشاء الاسراع فلو قال كفسره بنفسه الاسراع باسقاط لفظ فلذا كان أولى ثم ان المراد
 بالانتفاء الذنب كابدل عليه عبارة التحفة ونفسها وسياق ذنب الاسراع يقطع بقوة وتحاصل ذهبا
 وعودا وحله ان لم يكن يتأني في القطع ينتهي الحيوان قبل تمام قطع الذابج الى حركة المذبح والا
 وجب الاسراع فان تأني حينئذ حرم لتقصيره اه وقوله بحيث لا ينتهي الخ تصوير للاسراع أي
 يسرع اسرا عاصمورا بحيث لا ينتهي الخ فلوانتهى الى ذلك قبل تمام القطع لم يحل لتقصيره ولا
 يتأني ما سياتي من أنه بشرط الحياة المستقرة عند أول الذبح لا اسقرارا الى انتهائه الذبح لان ذلك فعا
 اذ لم يوجد تقصير منه في وصوله الى حركة المذبح (قوله ويحل الجنبين بذبح أمه) أي يطردها كانه
 الجنبين ذكاة أمه أي ذكاته التي أحلتها أحلتها تعالىه ولا نه جزء من اجزائها وذكاته ما حل
 جميع اجزائها حتى لو كان للمذبح كانه عضواً حل كسائر اجزائها ولانه لو لم يذبح ذكاته لم يحرم
 ذكاهم ظهورا لمحل كالاتقيل الحامل قودا ولا فرق في الجنبين بين أن يكون واحداً أو متعدداً
 ولو وجد جنينين في بطن جنين كان حكمه كذلك ولا محل للعلة المفسدة ولو تحططت ناعلى عدم
 وجوب القرعة فيها وعدم ثبوت الاستيلادها فيما اذا كانت من آدمي (قوله ان مات في بطنها)
 قيد في حله بذكاة أمه أي يحل ان مات في بطنها أي بسبب ذبح أمه بان سكن عقد ذبحها بالأهلية
 ولم يوجد سبب يحال عليه بموته فلو اضطرر في بطن أمه بعد ذكائها ما ناطو بلائها لم يحل ولو
 ضربت أمه على بطنها فسكن ثم نبحت فوجد ميتا لم يحل لحاله بموته على ضرب أمه ولو شك هل مات
 بذكاة أمه أو لا فالظاهر عدم حله والذي في حاشية الشوري حله قال لاها سبب في حله ولا اصل
 عدم المنع ولو لمات في بطنها قبل ذبحها كان ميتة لا محالة لان ذكاة أمه لم تؤثر فيه والحديث يشير
 اليه (قوله أو نزع في حر كعمذوح) خرج به ما اناخرج وفيه حياة مستقرة في ذكاه كحيث
 (قوله أمانع المقدور عليه) أي على ذبحه يقطع ما ذكر عاذكر وهو محض زعمه المقدور عليه

يجرح غير ظلم
 وسن وظفر كتحديد
 وقصبت زحاج ونصب
 وضعة فيصير مامات
 ينقل ما أساله من
 محدداً وغيره كتحديد
 وان انهر الدم وبان
 الرأس أو ذبح كمال
 لا يقطع الابوة
 الذابج فلذا ينبغي
 الاسراع يقطع
 المحلوقوم بحيث
 لا ينتهي الى حركة
 المذبح قبل تمام
 القطع ويحل الجنبين
 بذبح أمه ان مات في
 بطنها أو نزع في حركة
 مذبوح ومات حالاً
 أمانع المقدور عليه
 بطريقه أو شدة

وقوله بطيراته أي بسبب طيراته وقوله أو شدته عدوه أي أو بسبب شدته عدوه أي أو بسبب وقوعه في شره وتعذر إرجاعه قال في الزيد

وعبر مقدور عليه صيدا * وأول بعير ندأ وتردى المجرح إن نزق بغيره منهم * الخ
(قوله وحشيا كان) أي غير المقدور عليه كضبع وشغال وقوله أو أوتسيا أي توحش أم لا
والأول كئالة والثاني كعبر تردى في شره وقوله كعجل تمثيل للآدمي وقوله أو جدى هو الذئب كرم
أولا دالماز وقوله تغري أي المذكو من الجمال أو الجسد ومعنى تغري بوقه بوقه وقوله شارد أي
هارب فهو حال مؤكدة (قوله ولم يتسر لموقه حالا) قيد في حله بالمجرح المزق وخرج به ما لا
يتسر لموقه فانه لا يحل بالمجرح المزق بل لا بد من قطع كل الحاقوم وكل المري كادى قبله (قوله
وان كان الخ) خاتمة في حله بالمجرح ولو أحرها أو ما بعده أو ما قبله لمعن قوله فصل بالمجرح لكان
أولى بوقه سكن أي الجمال أو الجسد وقوله وقدر عليه أي على ذبحه كامر (قوله وان لم يحف عليه نحو
سارق) أي لو ابتاعه مطلقا ل حاله وهذه غايته ثانية فيما ذكر وانما سأل بالمجرح مع كون موصل
سكن أومع كونه لا يخاف عليه لانه قد يراد بالذبح ألا وخالف في ذلك الامام (قوله يحل بالمجرح)
جواب أما وقوله المزق بكسر الهاء أي المخرج للروح ونزع غير المزق كالشدشة اللطيفة فلا
يحل بها لومات (قوله بنصهم) متعلق بالمجرح (قوله في أي محل كان) متعلق بالمجرح أيضا
أي المجرح في أي موضع كان وان لم يكن في الخلق والبقية (قوله ثم ان أدركه) أي ثم بعد سرحه بما
ذكر ان أدركه أي غير المقدور عليه وهذا كالتمثيل قبله أي محل حله بالمجرح المذكور
ان لم يدركه وبه حياة مستقرة فان مات حاله بالمجرح أما ان أدركه ففيه تفصيل وهو ما ذكره
(قوله وبه حياة مستقرة) أي أو الحال ان فيه حياة مستقرة أي ثابتة خروجه أي إن تكون الروح
في الجسد معها ابصار ونطق وحركة اختيار فلا اضطرار به واعلم انه يوجد في عباراتهم حياة
مستقرة وحياة مستقرة وحركة مذبح ويقال لها عيش مذبح والفرق بينهما ان الحياة المستقرة هي
حاضر والمستقرة هي التي تستر الى تروج الروح من الجسد وحركة المذبح هي التي لا يبقى معها ابصار
باختيار ولا نطق باختيار ولا حركة اختيار به بل يكون معها ابصار ونطق وحركة اضطرارية
وبعضهم فرق بينهما ان الحياة المستقرة هي التي لو ترك الحيوان لها ان يبت يوم أو يومين والحياة
المستقرة هي التي تستر الى انقضاء الاجل وحركة المذبح هي التي لو ترك لها في الحال الاول هو
المشهور (قوله ذمحه) أي يقطع كل حلة ثم وكل مرى وهذا جواب ان (قوله فان تعذر ذمحه) أي غير
المقدور عليه وقوله من غير تقصير منه أي من الجراح وقوله حتى مات أي الى ان مات بعلم جرحه
كان اشتغل الخ) تمثيل لتعذر ذمحه مع عدم تقصير منه والتدريج تحت الكافي ماذا وقع من كسا
واحتاج لقلبه لمقدري على ذمحه فمات وماذا امتنع الحيوان منه بسبب قوته أو حال بتمه يفته حائل
كسبح فمات بعد ذلك فيحل في الجميع لتعذر ذمحه مع عدم التقصير منه (قوله أو سل السكين)
معطوف على توجهه أي وكان اشتغل بسل السكين أي اخرجها من غمدتها والسكين تذكر
وتؤنث والغالب تذكرها سميت بذلك لانها تسكن الحياة وتهدئها لاها بقطع مدة الحياة فاده
مر (قوله قبل الامكان) أي أمكان الذبح (قوله حل) جواب فان وانما حصل لذمة في ذلك
ولو شك هل تمكن من ذمحه أو لا حل أيضا حالة على السبب انما ظاهر (قوله والا) أي بان لم يتعذر
ذمحه أو تعذر تقصير منه (قوله كان لم يكن الخ) تمثيل لما اذا تعذر تقصير منه وهما الزاوي
وشرحه ومن التقصير عدم السكين وتجهيده لانه كان يمكنه حله أو تجهيدها ونهياها لعدم كسر
العن المهمة أي علوقها فمات بحيث يجر اخرجها لان حقها أن يستحب غدا يوافقه حتى لو استحب
فذهب فيه لعارض حل وكذا لو غصبت منه السكين لانه عذر اندر ومن التقصير الذبح نظرها أي

عدوه وحشيا كان
أو أوتسيا كعجل أو
جدى تغري شارد ولم
يتسر لموقه حالا
وان كان لو صلب
سكن وقدر عليه
وان لم يحف عليه
نحو سارق يحل
بالمجرح المزق
لنحو سهم أو سفي
أي محل كان ثم ان
أدركه وبه حياة
مستقرة ذمحه فان
تعذر ذمحه من غير
تقصير منه حتى مات
كان اشتغل بتوجيهه
للقبلة أو سل السكين
فمات قبل الامكان
حل والا كان لم يكن

أتينا المسئلة ولا يقال على الأفضل الذبح فيه تعذيب الحيوان والرجم لا يناسبه لأنه لا تقول إن
 تحليل ذلك للثأفة في الرحمة بنا ومشرعية ذلك في الحيوان رحمة له في الذبح رحمة لا تكلن ورحمة
 الحيوان انما فيه من سهولته وبروحه وعن بعض العلماء ان القصاب اذا سمع الله عند الذبح قالت
 الذبحة أخاخ وذلك انها استطيت الذبح مع ذكرا لله تعالى وتأنت به وقالت المسئلة لا يزيد
 الرجن الرحيم لان في الذبح تعذيبا وقطعا والرجن الرحيم اسمان وقيمة ان ولا قطع مع الرقة ولا عذاب
 مع الرحمة واعلم انه يكره تعدد ترك السجدة فلو تركها ولو بعد اخلت ذبيحته وذلك لان الله تعالى اباح
 لنا ذناب أهل الكتاب بقوله وطعام الذين آمنوا الكتاب حل لكم وهم لا يذكرون السجدة وقد أمر صلى
 الله عليه وسلم فيما شئت ان ذابحه سمي أم لا بأكله فلو كانت التسجعة شرطا لاحتل عند الشك وأما
 قوله تعالى ولا تأكلوا مما يبذ كر اسم الله عليه فالمراد بما يبذ كر اسم الله عليه في الآية ما ذك
 عليه اسم غير الله وهو الصنم مثلا بديل وإنه لفسق اذا حالته التي يكون فيها فسقا هي الأهلل أي
 الذبح لغيره تعالى كما قال تعالى في أنه آخرى أو فسقا أهل لغير الله به فهو فسق لفسق بانهما أهل لغير
 الله وقال في هذا الحرامات وحرمت عليكم الميتة أن قال وما أهل لغير الله والحاصل ان قوله تعالى
 مما يبذ كر اسم الله عليه صادق بما اذا ذكرا اسم غير الله عليه وبما اذا لم يذكروا أصلا أو الأول
 هو المراد بديل ما ذكروا واخذت ذلك فما يذبح عند قتله السلطان أو عند قبور الصالحين أو غير
 ذلك فان كان قصده ذلك السلطان أو ذلك الصالح كسبى أحد البدوي حرم وصار ميتة لأنه مما
 أهل لغير الله بل ان ذبح بقصد التعظيم والعبادة لم يذكركم كان ذلك كفرا وان كان قصده بذلك
 التقرب إلى الله تعالى ثم التصديق للحجة عن ذلك الصالح مثلا لا يضر كما يقع من الزائر بين فاهم
 بقصدون الذبح لله وقصدون به كرامة ومحبة لذلك المزدودين تعظيمه وعبادته (قوله اللهم صل
 وسلم على محمد) أي ويقول ندبام السجدة اللهم صل وسلم على محمد لانه محل شرع فيه ذكر الله
 فشرع فيه ذكره كالآذان والصلوة (تنبيه) ولا يقول باسمه أو باسم محمد بل قال ذلك حرم
 ذبيحته وكفران قصد التشريك فان أطلق قلت الذبحة وانتم بذلك وان قصد اذبح باسم الله وأترك
 باسم محمد كرمو حلت الذبحة فالأقسام ثلاثة الحرم مع حل الذبحة في صورة الأطلاق الكفر مع
 حرمه الذبحة في صورة قصد التشريك الكراهة مع حل الذبحة في صورة قصد التشريك باسم محمد
 (قوله وبشترم في الذبح) أي في الحيوان الذي يؤكل كونه ذبيحة بدفعه فهو محارم بالأول
 والمراد بشترم في حل أكله بدفعه (قوله غير المريض) سيد كرمفهومه بقوله ولو انتهى لمركبة
 من غير مريض (قوله شيان) نائب فاعل بشرط (قوله أحدهما) أي الشيتين (قوله ان
 يكون فيه) أي الذبح (قوله حياة مستقرة أول ذبحه) أي عند ابتداء ذبحه خاصة ولا بشرط
 بقاؤه إلى تمامه لا بالزمان قال بهذا ليعرض أنها لو لمركبة من غير مريض في عام القطع إلا ان قصر في الذبح
 بان تأني في مقتى وصل إلى ذلك قبل تمامه فإنه يحرم لتقصيره كما عرفنا لم توجد الحياة المستقرة أول
 الذبح ووم كان ميتة لا ما استنتى وهو المريض الآتي وظاهره منعه انه يشترط الحياة المستقرة في
 غير المريض مطلقا وجنس بحال عليه الهلاك أولا والذي في حواشي الجيسري على الخطيب
 والشرقاوي والباجوري ان محل اشتراط وجود الحياة المستقرة في أول الذبح عند تقدم سبب بحال
 عليه الهلاك كأكل نبات معرض والابان تقدم سبب أصلا أو تقدم سبب لكن لا يحل عليه الهلاك
 كالمريض لا يشترط ذلك بل اذ وصل إلى آخر رمق ثم ذبح حل ونص عبارة الجيسري والحاصل ان
 الحيوان سواء أكل ولا انتهى اذا صار في آخر رمق ان كان ذلك من سبب بحال عليه الهلاك كان
 كالميت ومعناه في المأ كول انه اذا ذبح في هذه الحالة لا يحل وفي الآتى أنه يجوز أن تقسم التركة في
 تلك الحالة واذا وضعت المرأة في تلك الحالة فتقتصر عذبتها وكان ذلك بلا سبب بحال عليه الهلاك

اللهم صل وسلم على
 سيدنا محمد وبشترم
 في الذبح غير المريض
 شيان * أحدهما
 أن يكون فيه حياة
 مستقرة أول ذبحه

كان كالحى ومعتاق الما كل انه اذا لم يفي هذه الحالة حل في الاذى انه لا تنقضي عدته امراته اذا وضعت في تلك الحالة وكذا جميع احكام الميت اه ونفس عبادة اليابعدوى ولا تستمر الحياة المستقرة الاغصا اذا تقدم سبب محال عليه الهلاك كانه ثباته ضروري وحسب السمع للشاة وتهدل السماع على الية وروح المرأة للحامة وعلامتها انفعال الدم والحركة العنيفة فيمكن احدثها على المعقد واما اذا لم يوجده سبب محال عليه الهلاك فلا تستمر الحياة المستقرة بل تبقى الحياة المستقرة وعاملها وجود النفس فقط فاذا انتهت الحيوان الى حركة مذبح عرض أو جوع مخدع حل وان لم يتغير الدم ولم يتحرك الحركة العنيفة تحلا لان يخلط فيه اه ومثلها عبارة الشراوى (قوله ولو قلنا) غاية لقدر اى يكتفى بوجود الحياة المستقرة ولو كان قلنا فلا يشترط تيقنها (قوله نحو شدة حركة) متعلق بمخدوف اى ويحصل فانها بنحو شدة حركة ودخل في النصوص المتعلق وقوام الدم على طبيعته وغير ذلك من القرائن والعلامات وقوله بعده اى بعد الذبح فلا تكتفى بشدة الحركة قبل الذبح (قوله ولو وحدها) غاية في الا كلفه بشدة الحركة في حصول الظن اى تكتفى ولو لم يوجد معها غيرها من العلامات وقوله على المعقد مقابله يقول لا تكتفى وحدها (قوله وانفعال الدم) بالجر معطوف على نحو شدة الخ من عطف الخاص على العام والواقي فيه وما بعده معنى أو والانفعال هو السيلان معلقا بتدقيق أو وقوله وتدفعه هو الخروج بشدة حال في الصباح دفع الماء دفعان باب قتل انصب بشدة اه (قوله اذا غلب الخ) اظهر مع قوله أو ولو قلنا فانه يقيد انه لا يشترط غلبة الظن وهذا يفيد اشتراطه وايضا الجمع بينهما يورث ركاة كفة كان عليه ان يقتصر على احدىهما لكن الانتصار على الاول أولى وذلك لان غلبة الظن ليست شرط بل هي وحد الظن بهذه العلامات كفى وعبارة الاشرا مع فتح الحوادث تؤيد ذلك ونفسه أو لا يشترط تيقن الحياة المستقرة بل يكتفى بها ولو قلنا يحصل ثبات بنحو شدة حركة ولو وحدها على المعقد وانفعال الدم وتدفعه ولو وحدها أيضا وصوت الحلق وقوام الدم على طبيعته وغير ذلك من القرائن والعلامات التى لا تضبطها عبارة كمال الراى ولا يكتفى بذلك قبل القطع المذکور بل بعده فان شك في استقرارها لفقد العلامات ولو تكون الموجود منها لا يحصل بشدة الحركة حرم للشك في المبيع اه (قوله بقاؤها) اى الحياة المستقرة وقوله فيما اى في الانفعال والتدقيق وانظر ايضا ما وجه تخصيص غلبة الظن بما فقط دون شدة الحركة (قوله فان شك في استقرارها) اى الحياة وقوله لفقد العلامات على الشك وقوله حرم اى ذلك الذبح اى كاله للشك في المبيع ونفليا التحريم (قوله ولو حرج الخ) المقام للتفريق فالأولى التفسير بالفناء وعبارة فتح الحوادث عقب العبارة المارة فعلم انه لو حرج حيوان الخ اه وهى أولى وقوله أو سقط عليه اى الحيوان وقوله نحو سيف اى من كل مهلك كسكين وسيف (قوله أو عضه) اى الحيوان عضا محال عليه الهلاك عادة وقوله نحو هرة اى كسب (قوله فان بقيت الخ) جواب لو وقوله فيه اى في الحيوان وقوله فذبحه اى والحال ان فيه حياة مستقرة وقوله حل اى ذلك الحيوان اى كاله لا تمذ كاة وقوله وان تيقن هلا كه اى من ذلك الجرح أو السقوط أو البعض وهو غاية الخ بعد ذبحه وقوله بعد ساعة اى لحظة كافي عرض ونفسه قوله بعد يوم أو يومين ليس يقيدل المدار على مشاهدة حركة اختيار به تدرك بالمشاهدة أو انفعال الدم بعد ذبحها أو وجود الحركة الشديدة وكان الاولى ان يقول وان تيقن موتها بعد لحظة اه (قوله والا) اى وان لم يبق فيه حياة مستقرة بعد جرحه أو سقوط نحو السيف عليه أو العض أو بقيت فيه ولم يذبحه ومات وقوله لم يجل اى لو جود ما يحال عليه الهلاك عما ذكر وروى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم قال لاى ثلثة الخشي فمأصدت بكلمة الذى ليس بعمل فان أدركت ذكاه فكل اه شرح الروض (قوله كمال القطع الخ) اى فانه لا يجل وقوله بعد دفع السكين اى من المذبح وقوله ولو لم يدرى ولو كان

ولو قلنا بنحو شدة حركة
بعده ولو وحدها
على المعقد وانفعال الدم
وتدفعه اذا غلب على
الظن بقاؤها فهمما
فان شك في استقرارها
لفقد العلامات حرم
ولو حرج حيوان أو
سقط عليه نحو سيف
أو عضه نحو هرة
فان بقيت فيه حياة
مستقرة فذبحه حل
وان تيقن هلا كه
بعد ساعة والا يجل
وكالو قطع بعد دفع
السكين ولو لم يدر
ما بقى بعد انتهائها
الى حركة مذبح

ولحق السكين لغيره أي كان كان لأجل ستره أو لأجل أخذ سكين غيرها ولا يضطر إليه ولا يضره صانع
 بذلك كلفه وبغيره وقوله ما يقي مغفول قطع أي قطع ما يقي من الحلقوم والمرى الذي يحجب قطعها
 وقوله بعد انتهائها أي الشاة والتلف متعلق بقطع (قوله فالشحناء الخ) قصدته بتقليل عبارة شفه
 بيان أن الغاية السابعة أعني قوله ولو لم يضره الخ فيها بعضهم وقال أنه إذا كان وقع فيه لم يضره وأعادها
 قولا راجعا ونص عبارة شفه في كلام غير واحد أن من ذبح بكال قطع بعض الواجب ثم أدركه فوراً
 آخر فاته سكين أخرى قبل رفع الأول بد محمل سواء وجدته الحياة المستقرة عند شربه وع الثاني
 أم لا وفي كلام بعضهم أنه لو رفع يده نحووا اضطراباً فأعادها فوراً وأتم الذبح حل أيضاً ولا ينافي ذلك
 قولهم لو قطع البعض من تحريم ذكاته كونه أوسع فيقتت الحياة المستقرة فقطع الباقي كله من
 تحريم ذكاته حل لأن هذا إمام مفرع على مقابل كلام الإمام أي من أنه لا بد من بقاء الحياة المستقرة
 إلى تمام الذبح وأما الكون السابق محرماً وكذا قول بعضهم لو رفع يده ثم أعادها لم تحصل فهو ما مفرع
 على ذلك أو يجعل على ما إذا أعادها على الفور ويؤيده افتاء غير واحد فيها لو انقلبت سترته
 فراحها حالاته محل وأيد بعضهم بأن الضرر فالظن في الرقة فيبقى في وسط الحلقوم وحينئذ يقطع
 الناس جلتها ثم يرجع للآخر فيقطعه اهـ ببعض تصرف (قوله وفي كلام بعضهم) خير مقدم
 وما بعده مبتدأ فهو (قوله أنه) أي الذابح (قوله نحووا اضطراباً) الذي في عبارة التحفة المارة
 نحووا اضطراباً بتأنيث الضمير العائد على اليد فحل في عبارة تارة تحريم يقام النسخ (قوله فأعادها
 فوراً) قال من ظاهره دون ليق حياة مستقرة اهـ (قوله حل) جواب لو (قوله وفي قول بعضهم)
 مبتدأ خبر مفرع الخ وقوله ولو رفع الخ مقول القول (قوله مفرع) أي مرتب وقوله على عدم
 الحياة المستقرة عند أدايتها البس هذا في عبارة التحفة المارة قال الذي فيها على مقابل كلام الإمام
 أي وهو اشتراط وجود الحياة المستقرة عند انتهائها لذبح كما شرطوا عند انتهائه فمما ذكره المؤلف
 يفهم من المقابل المذكور إذا اشتراط وجود الحياة المستقرة عند انتهائها يفهم أنه لو لم توجد عند ذلك
 لا يحل (قوله أو يجوز الخ) معطوف على مفرع (قوله ويؤيده) أي هذا كمن أنه لو رفع يده
 فأعادها فوراً وأتم الذبح حل ومن أن قول بعضهم فيما إذا رفع يده ثم أعادها أنه لا يحل لمجول على
 عدم أدايتها على الفور (قوله فما لو انقلبت) الذي في عبارة التحفة المارة انقلبت يقاب بعد
 الثوب وياء بعد اللام أو قوله أنه يحل أن وما بعدها في تأويل مصدر منصوب بإسقاط الحافض أي
 افتاء غير واحد بالحل (قوله انتهى) أي قول شفه في شرح المهاج لكن يتصرف وحذف كما
 يعلم من عبارة المارة (قوله ولو انتهى لمركة مذبح يمرض) مقابل قوله غير المرض وكان المناسب
 أن يقول كعادته ونحوه بقول غير المرض المرض فلا يشرط فيه وجود حياة مستقرة أول ذبحه فإذا
 انتهى إلى حركة مذبح ونحوه محل ومثل المرض الجوع (قوله وأن كان سببها كل نبات مضر)
 غائب في الاستكفاء بنحوه ولو أن هاهنا قوله كفي ذبحه مكان أولى أي أن المرض إذا انتهى لمركة
 مذبح كفي ذبحه وأن كان سبب المرض كل نبات مضر (قوله كفي ذبحه) جواب لو (قوله في)
 آخر رفته قال في الصباح الرمي به فتعين بقية الروح وقد يطلق على القوة اهـ وكلتا المنين
 صحيح هذا لأنه يحتاج إلى تقدير مضاف على الأول أي في آخره وجبتموه (قوله إذا لم يوجد
 ما يحل عليه الهلاك) أي سبب محال عليه الهلاك ويجعله قتيلاً وهو عليه لقوله كفي ذبحه الخ وقوله
 من سبب بيان لما وقوله أو نحوه أي عمار من سقوط نحو سيف عليه أو عرض نحوه تايه (قوله فان
 وجد) أي ما يحل عليه الهلاك (قوله كأن الخ) أي وكأن سبب جرح أو سقط عليه نحو سيف
 أو عرض نحوه وقوله نباتاً يؤدى إلى الهلاك علم من هذا وما عمار من النبات المأدب إلى المرض اهـ
 فرق بين النباتين فالذي يؤدى إلى المرض لا يؤثر والذي يؤدى إلى الهلاك يؤثر (قوله اشتراط فيه)

قال شفهنا في شرح
 للمهاج وفي كلام
 بعضهم أنه لو رفع
 يده نحووا اضطراباً
 فأعادها فوراً وأتم
 الذبح حل وقول
 بعضهم لو رفع يده ثم
 أعادها لم يحصل مفرع
 على عدم الحياة
 المستقرة عند أدايتها
 أو مجول على ما إذا لم
 يجد هاهنا على الفور
 ويؤيده افتاء غير
 واحد فيها لو انقلبت
 سترته فراح حالاته
 محل انتهى ولو انتهى
 لمركة مذبح يمرض
 وإن كان سببها كل
 نبات مضر كفي ذبحه
 في آخر رفته إذا لم
 يوجد ما يحل عليه
 الهلاك من سبب أو
 نحوه فان وجد كان
 كل نبات يؤدى إلى
 الهلاك اشتراط فيه
 وجود الحياة المستقرة
 فيه عند ابتداء الذبح

أى فى الاكتفاء بحدوده وقوله وجوده فى ثابت فاعل اشترط وقوله فيه أى الحيوان الربى وقوله
عندما تبدأ الذبح أى فقط كما هو متعلق بوجود (قوله ولو بالطن) أى ولو كان وجود الحسنة
بالطن لا يثبت فانه يكتفى وقوله بالعلامة أى بالطن الحاصل بالعلامة وقوله المذ كورة أى فى حمار
من نحو شدة كورة أو فصار دم وقد قدم قوله بعده متعلق بمحذوف صفة للعلامة أى العلامة الكائنة
بعد الذبح ولا يصح تعلقه بالمذ كورة كما هو ظاهر (قوله فائدة من ذبح) أى شيا من الأبل أو البقر
أو الغنم وقوله تقر بالله تعالى أى بقصد التقرب والعبادة لله تعالى وحده وقوله يدفع شر الجن عنه
علة الذبح أى ذبحه تقر بالأجل أن الله سبحانه وتعالى يكتفى بالذبح شر الجن عنه وقوله لم يحرم أى ذبحه
وصارت ذبيحته مذكاة لأنه لله لا لغيره (قوله أو بقصدهم حرم) أى أو ذبحه بقصد الجن
لا تقربا إلى الله حرم بحدوده وصارت ذبيحته ميتة بل بقصد التقرب والعبادة للجن كفر كما هو
يدفع عند لقاء السلطان أو يارة نحوولى (قوله وإنما) أى ونافى شرطى الذبح كونه مأكولا
وأعلم أن الفقهاء افرقوا بين المأكول من الحيوانات البرية والبرية كقول أبي بصير لما
الاطعموه كروه قبل الصيد والذبح وبعضهم ذكره بعمدان من أهم الأشياء معرفة ما يحل
أكله وما لا يحل وذلك لأن في تناول الحرام الوعيد الشديد فقد ورد في الخبر أى لحم نبت من حرام
فالنار أولى به وإذا علمت ذلك فكيف حاله يجلأ كلة الأضرة أشياء لا دى المضرك والمجر
والتراب والمستقر كالنار وما الخيلون الثابت القوي الذى يمدو بعمدان عليه فى آفة سميت
عليكم الميتة وما أحققت العرب بالحشرات وما هى عن قتله تطمأن وفصل ٢ وضدع وما أمر
بقتله كحة وعقرب وما أمر كد من الدواب الأبل والخيول (قوله وهو الخ) بيان للمأكول من
حيث هو بالعدو وقوله من الحيوان البرية ألبار والمجر ومرتعلق بمحذوف حال من المتأخر الذى هو
الضمر على رأى سيبويه (قوله لا انعام) أى الأبل والبقر والغنم وحلأ كلة الانعام التى هى
عليه فى قوله أحلت لكم بحمة الانعام ولا سيطرة العرب لها ولا انعام النعام فعلأ كلة الاجماع
(قوله والخيول) أى لأنه صلى الله عليه وسلم نهى يوم خيبر عن لحوم الأهل والأهل وأذن في لحوم الخيل
رواها النخاس ورواها ايضا عن أسماء قالت سمعنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرسا
فاكلناه ونحن بالمدينة فأنه أخبر النبي عن لحوم الخيل فهو منكر كما قاله الامام أحمد وغيره أو
منسوخ كما قاله أبو داود والخيول اسم جمع لا واحد له من لفظه وأصل خلقها من الرمح وسميت خيلا
لاختيارها فى مشيها وروى ابن ماجه عن عروة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الأبل عز لا هله
والغنم تركة والخيول معقود فى أوصاف الخبر ومعنى عقد الخبر بنواصب أنه لازم لها كانه معقود
فيها والمراد بالناسبة هنا الشعر المسترسل على الجبهة كنى بالناسبة عن جميع ذات الفرس كما يقال
فلان مبارك الناسبة وفى الحديث لا تحضر الملائكة من الهوشا إلا ثلاثة هور رجل مع امرأته
وليه الخيل والنصال كذا فى الجبرى (قوله وبقر وحش وحمار) أى لأنه صلى الله عليه
وسلم قال فى الثاني كوامن الجمه وأكل منه واد الشجنان وقسم به الأول والأمرق فى حمار الوحش
بين أن أسنان أس أو يبقى على روحه قال فى شرح الروض وفارقنا الجمرك الحسية الجمرك الأهلية بأنها
لا يتفق بها فى الركب والخيول فانصرف الاتفاغها إلى أكلها خاصة اه (قوله وظنى) أى
للاجماع على حلأ كلة (قوله وضوع) هو يضم الياء أفصح من اسكتها وحلأ كلة لأنه صلى
الله عليه وسلم قال يحلأ كلة واه التمدى ولا يقال كيف يحلأ كلة مع كونه ذاب لا نقول إن
نابه ضعيف فكتابه لا تاب له ومن عجيب أمره أنه يحض ويكون سنفذ كراسته أنى وقاله كد
ضبعان على وزن جرمان وللأنثى ضبع وهوم من أجن الحيوان لأنه يتناول حتى يصاد (قوله وضوب)
أى لأنه أكل على ما نذته صلى الله عليه وسلم ولم يأكل هومنه فقيل له أحم هو قالا ولا ولكنه ليس

ولو بالطن بالعلامة
للمذ كورة بعلمه

١ (فائدة) من ذبح
تقر بالله تعالى لدفع
شر الجن عنه لم يحرم
أو بقصد حرم
وأنهما صكونه
ما كولا وهو من
الحيوان البرى
الانعام والخيول وبقر
وحش وحمار وظنى
وضيع وضب

٢ (قوله وضدع)
عن ابن عمر وابن
العاصى لا تقبلوا
اضغاد فان تيقن
تسبح وفى المناوى
فسوله تيقن أى
ترجع صوته اه

يارض قومي فاحد فمي تعاف وهو حيوان لذ صكر منه ذكران والذني فرحان وهو يعيش
 سبع مائة سنة قصاعدا وأنه يبول في كل أربعين يوما قطرة ولا يشرب الماء بل يكتفي بالنسيم أو برد
 الهواء ولا يستقله سحر ويقال أن أسنانه قطعة واحدة وأن كل لحمه يذهب العطش ومن الأمثال
 لا أفضل كذا حتى برد الضم لمياه يقوله من أراد أن لا يفعل الشيء لأن الضم لا يشرب الماء كما علمت
 (قوله وأرب) أي لانه يبعث بركه الله صلى الله عليه وسلم قبله واه الشجان زاد البخاري وأكل
 منه وهو حيوان يشبه الشناق قصير البدن عكس الزرافة نطا الأرض على مؤخر قدميه اه شرح المنجم
 (قوله وتعلب) أي لانه مما استلذته العرب ولا تقوى شابهو كنيته أو الحصن والامني وتعلبه
 وكنيته أم هو بل وفي الجبري قال الدمري نص الشافعي على حل أكله وكرهه أبو حنيفة وما لك
 وحرمه جماعة منهم أحد بن حنبل في أكثر رواياته ومن حديثه في طلب الرزق أنه يتناوب ويتنعم
 بطنه ويرفع قوائمه حتى يظن أنه قد مات فإذا قرب عليه الحيوان وثب عليه وصارده وحيلته هذا يتم
 على كلب الصيد قيل لتعلب مالك تعدوا أكثر من الكلب فقال أني أعدو لنفسي والكلب يعدو
 للغير ومن الجيب في قصة الأرزاق أن الذئب يصيد الثعلب فيأكلها ويصيد الثعلب الثعلب فيأكلها
 فيأكلهم يصيد الثغذ الأفعى فيأكلها والأفعى تصيد الصغور فتأكله والصغور يصيد
 الجراد فيأكلها والجراد يتسفرخ الزاير فيأكله والزراير تصيد النحلة فيأكلها والنحلة
 تصيد الذباب فتأكلها والذباب تصيد البعوضة فتأكلها وعما روى من جيل الثعلب ما ذكره
 الشافعي رضي الله عنه قال كما يسفرق أرض الجن فوضعنا سفرنا لتسعى فحضرنا صلاة المغرب
 فقمنا للصلاة ثم تعشيت وتركتنا السفر كما هي وقتنا إلى الصلاة وكان فيها جحاشان فعاد الثعلب فاحد
 احدهما الجحاشين فلما قضينا الصلاة استغننا علمنا وقتنا من أطعمنا فبينما نحن كذلك اذ
 الثعلب وفيه شيء كأنه الدجاجة فوضعها فاذننا إليه لنا أخذها ونحن نحسبه الدجاجة فلما قنا
 جاء إلى الأخرى وأخذها من البقرة وأصابتنا الذي قنا إليه اننا أخذها فإذا هو ليف في فمها مثل
 الدجاجة اه (قوله وسجباب) أي لان العرب تستطيعه قال الجبري وهو حيوان على حد البريوع
 يغتذى من جلده الفراء اه ومثله السمور يفتح السنين وتشد باليم وهما نوعان من ثعالب الترك
 (قوله وكل لقاط للعب) أي كالحمام ودخل فيه سائر أنواع الطيور ما عدا الخلد أي الثغفر
 كالصقر والباز الشاهين انتهى عنها في خبره سلم (قوله لا أشد) معطوف على الانعام أي
 وليس من الماء كقول الأسد ومنه كل ذي ناب قوي يعدو به على الحيوان كتمرو وذنوب وفيل
 وكنب وخنزير وفهد وان آوى وهره ولو وحشية (قوله وقرد) أي لانه ثوباب وهو حيوان ذكي
 سريع الفهم يشبه الإنسان في غالب حالاته فانه يضلح ويضرب ويتناول الشيء بيده ويأكل
 بالناس وفي الجبري قال الدمري يحرم أكله ويجوز بيعه اه (قوله وصترخ) أي ولا صفرخ
 أي ونحوهما من كل ذي ناب من الطير والصقار من جنس لكل ما يصيد فهو شامل للبايات
 والشواهي وغيرهما قال الشرفاوي والصقور في الحرمة الرخ وهو أعظم الطيور حشة لأن طول
 جناحه عشرة آلاف باع المساوية لأربعين ألف ذراع وكنه الذئب والعقاب يضم أوله وجمع
 جوارح الطير اه يحدف (قوله وطاس) هو طائر في طبعه العفة وحب الزهو بنفسه والجسلاء
 والاعجاب برشه (قوله وحداة) هي بوزن عنقه وجمعها حدى ذكره من أساطير الناس أن القراب
 بصرد حدة وهي تصير عقابا كذا يتبدل أن كل سنة ومن طبع الحداة أن تنف في الطيران وليس
 ذلك لغيرها وقال أنها أحسن الطير عا ورعا حاورها من الطير فلومات حوالم تعد على فراخ
 جادها والسبب في صياحها فسفادها أن زوجها قد جحد ولدها منه فقالت يا بني الله قد سدني
 حتى إذا حضنت يبضي وخرج منه ولدي حدي فقال سلمان عليه السلام لا ذكرا مات قول فقال

وأرب وتعلب
 وسجباب وكل لقاط
 الصب لا أسد وقرد
 وصترخ وطاس
 وحداة

يا بني الله اتهاجم حول البراري ولا تتسع من الطير فلا أدري أهو مني أم من غيري فأمر سليمان
 عليه السلام بإحضار الولد فوجدوه فالحق به ثم قال سليمان لا تكفيه أبدا حتى تشهد من
 على ذلك الطير لئلا يجهل بعد فاختارنا فاستقدها صاحبة وقالت يا طيور شاهدوا فأتاهن فسقن في أه
 بحيري ويشل الحداة الزجوة وهو طائر أبيض ومن طبعه أنه لا يرضى من الجبال إلا الموحش منها
 ولأن الأما كن إلا بعد هاهنا أما كن أعفائه والأبني لا تمكن من نفسها عزة كرهوا تبض
 بيضة واحدة (قوله وبوم) هو لئلا لا ذكره والابني يقال لها بومة لئلا وهي المصاصة ومن
 طبعها أن تدخل على كل طائر في ذكره وتخبره منه وتأكل فراخه ويضعه وهي قوية السطوة في
 الليل لا تحتلها شيء من الطير ولا تنام في الليل ومن سددنا سليمان سلوات الله وسلامه عليه ليس
 من الطيور أصبح لبني آدم وأشفق عليهم من البومة تقول أنا وقفت عند ذنوب ابن الذين كانوا
 يتنعمون في الدنيا وسعون فيها ولبني آدم كيف ينامون وأمامهم الشدة تدنو وتدو يا غافرا
 وتنبهوا للسفر كم حل أه بحيري (قوله ودرة) هي في قدر الحماة فيجفها الناس للارتفاع
 بصوتها كما يفتنون الطاووس للارتفاع بصوته ولونه وطا قوة على حكاية الأصوات وقول الثقلين
 قال حل وقد وقع لي أني دخلت منزلا لبعض أصحابنا وفيه درة لم أرها فأتاهي تقول مرحبا بالشيخ
 الكريمي وتكره ذلك ففهمت من فصاحة سائرتها وحكي الكمال الأقوي في الطالع السعيد عن
 الفاضل الأديب محمد القوصي عن الشيخ علي الحريري أنه رأى درة تترأس ورديس وعن بعضهم قال
 شاهدت غرابا يترأس درة المجدد وأوصل إلى محل اليهودي محمد بن محمد بن أسودى وأمن
 بك فؤادي أه (قوله وكذا غراب الخ) فصله عما قبله بكذا الآن فيه خلافا لكن الشارح أطلق
 في الأسود مع أن غراب الزرع محل أكله على الأصح وهو أسود صغير يقال له الزاغ وحاصل ما يقال
 في الغراب أنها أنواع خمسها هو حرام بالاتفاق لورود في الخبر وهو الأبق الذي قد سود وبيض
 ومنها ما هو حرام على الأصح وهو القنفذ الكبير وهو أسود ويسمى الجبيل لأنه لا يسكن إلا الجبال
 وكذا القنفذ وهو ثورين أبيض وأسود طويل الذنب قصير الجناح صوته القنفقة ومنها ما هو حلال
 على الأصح وهو غراب الزرع وهو أسود صغير يقال له الزاغ والقنفذ الصغير وهو أسود أو رمادي
 اللون ومن اعتد على هذا البغوي والجربجاني والروياتي والاستوي والبقيني والشهاب الرمي
 وولده الذي اعتقه في أصل الزرعة تحريم هذا ويرى عليه ابن القري وظاهر الحنفية اعتقاده
 وأهل هذا الأخير هو مراد شارحناو يكون هو من اعتد الحزمة تعالى فظاهر كلام شخه (قوله ورمادي
 اللون) الواو بمعنى أو (قوله خلافا لبعضهم) أي حيث قال محل أكله (قوله ويكره جلاله)
 أي ويكره كل لحم الجلالة ويبضها وكذا نثر بلبنها الخبر أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل
 الجلالة وشرب لبنها حتى تغلف أربع ليال زواه الترمذي وزاد أبو داود تركوها والجلالة هي التي
 تأكل الحلة وهي بفتح الجيم وكثرها وضها العرة كذا في القاموس لكن المراد بها هنا النجاسة
 مطلقا (قوله ولو من غيرهم) أي ولو كانت الجلالة من غير النعم وقوله كذا جربجاني بفتح أوله أجمع
 من ضمهم كسره وهو تمثيل للغير وقوله أن وجد قهار مع النجاسة فيجوز للكره أي محل الكراهة
 أن ظهر في جهاز مع النجاسة ومنه ما إذا تغير طعمه وألونه وبعبارة النجاسة مع الأصل وإذا ظهر تغير
 لحم جلاله أي طعمه وألونه أو ربحه كذا كره الجربجاني واعتقه جمع من الرواة ومن اقتصر على الأخير
 أراد الغالب أه فان لم يظهر ماذ كره فلا كراهة وان كانت لانا كل النجاسة والنجاسة المرادة ما بين
 كلبة ونحوها كالجلالة ماذ كره ولا يكره بعض سلق بما ينحس كالأكبر الماء إذا سخن بالنجاسة
 ولا يكره زرع بنت في زبل أو غيره من النجاسات (قوله ويجعل كل بيض غيرنا كول) هذا قد
 ذكره الشارح في محبت النجاسة وأعاد هذا لكون الكلام في بيان حكم ما لمعة (قوله خلافا)

ووم ودرة وكذا
 غراب أسود
 ورمادي اللون خلا
 لبعضهم ويكره
 جلاله ولو من غيرهم
 كذا جربجاني
 فيها ربح النجاسة
 ويجعل كل بيض غير
 لنا كول خلافا

الجمع أي حيث قال البحر أم كما هو عبارة الرض وفي حل كل بيض ملائو كل تردق لال في شرحه
 أي خلاف مبني على طهارته قال في المجموع وإذا قلنا بطهارته حل كل ما خلا خلاف لانه ظاهر غير
 مستقو بخلاف التي قال البلقيني وهو مخالف لنص الام والهاية واستقو البحر على منع اكله وان
 قلنا بطهارته وليس في كتب المذهب ما يخالفه اه (قوله ويحرم من الحيوان البحر الخ) مقابل
 قوله من الحيوان البري لكن كان الانسب في المقابلة ان يقول ومن الحيوان البري كل ما ليس فيه ما عدا
 كذا وكذا والبر من الحيوان البري في كلامه كل ما يوجد في البحر سواء كان لا يعيش الا فيه
 أو كان يعيش فيه وفي الرك الضفدع وما ذكر بعده (قوله ضفدع) يكسر اوله ثم كسر ثلثه وأوقفه
 وهو حيوان لا عظمه يعيش في البر وفي البحر ومن خواصه انه اذا كفى طشت في ركته وهو فيها منع
 من تيقه فيها (قوله وتساخ) هو حيوان يعيش في البر والبحر قال الدميري هو على صورة الضفدع
 وهو من اعجب حيوان المساحة فهو واسع وسنون نافي فكه الاعلى واربعون في فكه الاسفل وبين
 كل نابين سن صغير مبرج ويدخل بعضها في بعض عند الانطباق ولسانه طويل ونظيره كظهر
 السمكة لا يعمل له يد فيموله أربعة أرجل وذنب طويل ولا يكون الا في نيل مصر خاصة ومن
 عجائب امره انه ليس له تخرج فاذا امتلا جوفه خرج البر وفتح فاه فيصطط بالتراب يقال له القنطاط فيلظ
 ذلك من فيه وهو طائر صغير يسمى بطلب الطم فيكون في ذلك غدا له وراحة للتساخ وهذا الطائر
 في رؤس اجنته شوك فاذا أغلق التساخ فنه عليه نخسه بها فيخفه اه (قوله وسلمحفاة) بضم السين
 وفتح اللام واحدة سلمحفاة وهو حيوان يبيض في البر فانزل منه في البحر كان لحما وما استقر منه في
 البر كان سلمحفاة ويعظم الصنفان جدا الى أن يصير كل واحد جمل جمل وفي الجمل ان السلمحفاة
 حيوان يري ويحمر لما البحر في قد يكون عظمها جرادحي ينظن اسباب المراكب انها بركة حكي
 بعض التجار قال ركن البحر فوجدنا في وسط البحر ربرة ترقعه من المعادن انابت اخضر نقر جنا
 لها وحفر نافر الناجح فيبنا نحن مشتملون بالطنج اخضر كركت الجزيرة فقال الملا حولها والى
 مكان كركها سلمحفاة اصنام الحرارة النار ابدوا قبل أن تنزل بكم البحر فكانت من عظم جمها انشابه
 برفوا جميع على ظهرها التراب بطول الزمان حتى صار كالارض وبنت عليها الخيش اه رشيدى
 في حاشية شرح المعقولات (قوله وسرطان) قال الدميري هو من خلق الماء يعيش في البر ايضا
 وهو جند المني سريع العدو ذو فكين ومخلب وأظفار حادة له ثمانية أرجل اه قال عرش
 وليس من السرطان المذكور وما وقع السؤال عنه وهو ان يسلد الصين نوعا من حيوان البحر
 يسمونه سرطانا وشابه انه متى خرج من البحر انقلب جرادحي وعادتهم باستعماله في الادوية بل هو
 عايسى مكال انطباق تعرف الحمل عليه فهو طاهر محل الاتفاغ به في الادوية وغيره اه (قوله)
 لاقرش أي لا يحرم قرش وهو بكسر القاف وسكون الراء يقال له القغم ففتح اللام والحاء المحمصة
 اه شرح الرض (قوله وديباس) أي لا يحرم ديلس وهو موصوف بالقم في سبع ففتح الجواد
 المحمصة ففتح الدال والنون المحمصة فوسكون اللام ففتح اللام قال في شرح الرض ولم يشرعوا
 لا ديلس وعن ابن عدلان وعلماء عصره انهم افتوا بحله لانه من طعام البحر ولا يعيش الا فيه وعن
 ابن عبد السلام انه اقرى بغيره قال زكري وهو الظاهر لانه اصل السرطان لكن قال الدميري لم
 يأت على تحريمه دليل وما نقل عن ابن عبد السلام لم يصح فقد نص الشافعي على ان حوان البحر الذي
 لا يعيش الا فيه يؤكل لمعوم الا فيه والاخبار اه (قوله على الاصع فهمها) أي ان عدم حرمة
 القرش والديلس مبني على القول الاصع فهمها ومقابلته بقول بالحرمة (قوله قال في المجموع الخ)
 عبارة ففتح الجواد نازع في ذلك في المجموع فقال الصبي المعتد ان جميع ما في البحر يحل ميتة الا
 الضفدع وحل ما ذكره من الحفافة الحية أي التي لاص لها حرمة ذات السم مطلقا والنسأ

لجمع ويحرم من
 الحيوان البحر
 ضفدع وتساخ
 وسلمحفاة وسرطان
 لاقرش وديلس على
 الاصع فهمها قال في
 المجموع الصبي
 المعتد

(قوله من تيقه)
 بقاين قال في
 المختار في الضفدع
 والعقرب والزجاجة
 ينق بالكسر تقيقا
 أي صوت اه

على غير ما في البحر اه (قوله ان جميع ما في البحر محل ميتته) أي لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه موقلة صلى الله عليه وسلم أحلت لنا ميتتان السمك والجراد وقوله صلى الله عليه وسلم هو الطهور وماؤه الحل ميتته (قوله الا الضفدع) قال في القصة أي وما فيه سم (قوله ونؤيده) أي ما اعتقه في الجموع (قوله حل جميع ما فيه) أي في البحر (قوله ويحل أكل ميتة الجراد) أي للصيد بالخمار والجراد مشتق من الجرذ وهو يرى ويحمر ويبيض ويصفر وبعضه أبيض وبعضه أحمر وله يدان في صدره وثلاثان في وسطه ورجلان في مؤثره وليس في الحيوانات أكثر اسدا منه قال الأصمعي أتيبت البادية فقرأت بوجه لا يزرع راغلا قام على سوقه وجاد بسنبله جله اليد الجراد فجعل الرجل ينظر إليه ولا يعرف كيف يصنع ثم أنشأ يقول

الجراد على زرعى فقلت له * لانا كان ولا تشغل بافصاد

فقام منهم خطيب فوق سنبله * أنا على سفسف لا بد من زاد

ولما به سم على الاشجار لا يقع على شيء الا فسد وفي الجبري أسند الطراني عن الحسن بن علي رضي الله عنهما قال كاعلى ما نذتنا كل أنا وأخي محمد بن الخنفة وشوحي عبد الله والقمام والفضل أولاد العباس فوقت جرادة على المائدة فأخذها عبد الله وقال لي ما مكتوب على هذه فقلت سألت أي أمير المؤمنين عن ذلك فقال سألت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مكتوب عليها أنا الله لأنه إذا ناب الجراد وازقتها ان شئت بعثت بها رسول الله صلى الله عليه وسلم إن تعجزوا عن خلق الفأمة سمائة منها في البحر هذا من العلم المكتوب وقال صلى الله عليه وسلم إن تعجزوا عن خلق الفأمة سمائة منها في البحر وأربعائة منها في البروان أول هلاك هذه الأمة الجراد فإذا هلك الجراد ابتاع هلاك الام وحكي القزويني ان هدهدا قال لسلمان عليه السلام أو بدأن تكون ضبي أنت وعسرك يوم كنا بجزيرة كذا فغضب سلمان بنحوه فقال في الهدد بجزيرة فالتقاها في البحر وهال كوا من فاته اللهم أدرك المرق فضحك منه سلمان وحنوده وفي هذا قيل

حات سلمان يوم العرض هههه * أهديت اليه جرادا كان في فيها

وأشبهت بلسان الحال قائله * ان الهدايا على مقعد امره هههه

لو كان يهدي الى الانسان فحته * لكان يهدي لك الدنيا عافيهه

(قوله والسمك) أي ويحل أكل ميتة السمك وهذا قد علم من قوله السابق ان جميع ما في البحر محل ميتته لكن أعاده لاجل الاستثناء بعده (قوله ما تغفر) أي من الجراد والسمك أي وتقطع كما مرح به في الخنفة وصارت كالوت ولا تكون مثله الا ان تقطعت بمكة وتقطع بجوف أخرى حرمت ونوع في اعتبار القطع وبجواب العلة أنها صارت كالوت ولا تكون مثله الا ان تقطعت أما مجرد التغفر فهو بمنزلة نفي التحريم أو الغفام وهو لا يجره ما هو وقوله في جوف غره أفرد الضمير باعتبار لفظ ما لا يخفى غره ما هو الضمير للثنية العائد على السمك والجراد والمراد بالغير الحيوان وهو صادق بالاحكام لنفسه فلو بلغت سمكة سمكة وتغرت في جوفها وتقطع حرمت كما مر عن الخنفة ومثلها الثبأ ونصها ولو وجدنا سمكة في جوف أخرى ولم تنقطع وتغرت وحلت والا فلا اه (قوله ولو في صورة كلب) غايته في حل السمك أي يحل وان لم يكن على صورة السمك المشهور وان كان على صورة كلب أو خنزير وفي الرد على القائل بأنه لا يحل إلا ما كان على صورة السمك المشهور واقتضص الحل به في خير أحل لنا ميتتان السمك والجراد وجرده ان كل ما في البحر يسمى سمكا (قوله ويسن ذبح كبيرهما) أي الجراد والسمك وفيه الجراد لا يصير كبير حتى أنه يسن ذبحه وبجاءة الخطيب ويكره ذبحهما الا سمكة كبيرة تطول بقاؤه يسن ذبحها اه ومثلها عبارة شرح المنهج وهي أو في وقوله فيسن ذبحها قال الجبري أي من الدليل لأنه أسنى للدم ما لم تكن على صورته ويوان يذبح والا فلا بد من ذبحها اه (قوله ويكره ذبح صغيرهما) أي لمسا فيه من

ان جميع ما في البحر
يحل ميتته الا
الضفدع ونؤيده
نقل ابن الصاغ عن
الاخبار حل جميع
ما فيه الا الضفدع
ويحل أكل ميتة
الجراد والسمك الا
ما تغفر في جوف غره
ولو في صورة كلب
أو خنزير ويسن ذبح
كبيرهما الذي يطول
بقاؤه ويكره ذبح
صغيرهما

التعذيب (قوله وكل مشوي الخ) أي ويكره أكل معك مشوي قبل تطيب جوفه أي قبل
 إخراج ما في جوفه من المستقذرات وظاهره أنه يجوز أكله مع ما في جوفه مطلقا ولو كان كثيرا
 وقيد في محض التفاسير حوا ذلك الصغير وعذابه هناك ونقل في الجواهر عن الأصحاب لا يجوز
 أكل معك ما لم ينزع ما في جوفه أي من المستقذرات وظاهره لا فرق بين كبيره وصغيره لكن
 ذكر الشفان حوا أن كل الصغير مع ما في جوفه ليس تنقية ما فيه اه ثمان التقييد بمك يفيد أنه
 لا كراهة في كل مشوي الجراد قبل ذلك وصار فتح الجواهر مصرحة بأنه مثل السمك ونصها
 ويكره ذبح صغيرهما أو كل مشوي كل قبل تطيب جوفه اه فقوله كل أي من السمك والجراد
 (قوله وما ألتن منه) معطوف على مشوي أي ويكره أكل ما ألتن أي تغبر من السمك وحصل
 الكراهة إن لم ينضروا لا حرم (قوله كاللحم) أي كما يكره أكل الملتن من لحم غير السمك (قوله
 وقلي خ) أي ويكره قلي خ من سمك أو جراد ومثل القلي الشيء وقيل يحرم ذلك لما فيه من
 التعذيب وكتب مم على قول القصة ويكره أيضا قليها وشبه الخ ما نصه فيه التسوية بين السمك
 والجراد حتى قليه وشبهه حيا وفيه تنظر والمتبعض الحل في السمك فإنه حاصل ما اعتقده في الرضة دود
 الجراد كما يؤخذ من تعليل الرضة الحل في السمك بأن حياته في البر حيا لا يذبح وما في شرح الرض
 بما هو كالصريح في نقل الحل في الجراد عن الرضة فيه نظر فإنه ليس في الرضة كما يعلم مما جمعها
 اه وقوله في دهن مغلي أي ولا يتنجس بما في جوفه لا يتساح (قوله وحل كل دود الخ) هذا
 قد ذكره أيضا في إمام وأعاد هنا لكون الكلام في الأطعمة وعبارته هناك وبحل أكل دود
 ما كوله معه ولا يجب غسل نحو القم منه اه وقوله نحو الفاكهة أي من كل ما كوله كالफल
 والمش (قوله حيا كان) أي الدود (قوله بشرط الخ) متعلق بحل وقوله أن لا ينفرد أي بفصل
 الدود وقوله منه أي عن نحو الفاكهة (قوله والا) بأن انفرد وقوله بحل أكله أي الدود لا ينفرد
 وقوله ولو معه أي ولو كان أكله مع نحو الفاكهة وقوله كمثل السمك أي فإنه لا يحل أكله فالسكان
 لتنظر الدود لا ينفرد بالمثل في ذلك ولو قال لا غل عطف على دود كان أولى لأن النمل لا يحل أكله
 مطلقا متصلا بالسمك أو منفردا عنه بليل العلة بعده وهي لعدم تولده أي النمل منه أي السمك
 بخلاف دود نحو الفاكهة فإنه متولد منه ولذلك اقتصر أكله وعذابه المتأخر وكذا يحل الدود المتولد
 من الطعام كمثل وفا كهيئة إذا أكل معه قال في القصة يعني إذا لم ينفرد أما المنفرد عنه فيصير وإن
 أكل معه أخصه إن مات والأفلاستقذار مولو وقم في غسل غل وطبخ جازا كاه أوفى لحم فلا سهولة
 تنقيته إذا جرم به غير واحد وفيه نظر ظاهر إذا لعله أن كانت الاستهلاك لم يتضع الفرق مع عله بما
 يأتي في نحو الذبابة وغيره فإنه ممتدة لآدم لها سائل وهي لا يحل أكلها مع ما ماتت فيه وإن لم تنقص
 ثم أقبح بعضهم بأنه إن تعذر تخليصه لم ينظن ينضمه راحل أكله معه اه (قوله على ما قاله الخ)
 أي أن علم حل أكل غل السمك هو مبني على ما قاله الحكماء الراد أي وهو المعتقد كما يعلم من كلام
 القصة المار (قوله خلافا لبعض أصحابنا) أي حيث قال يحل أكله مثل الدود لكن بشرط أن
 يكون في نحو السمك كالسلي ما في اللحم فلا يحل بالاتفاق كما يعلم أيضا من كلام القصة المار (قوله
 ويجرم كل جماد مضى) أي ضراينا لا يحتمل عادة لا مطلق ضرر كذا في الجبري نقلنا عن
 الأذري (قوله كجبر الخ) أمثلة للضرر ليدن وقوله وترايا في الحقيقة ومنه مدر وطفل لمن
 يضره وعليه يحمل إطلاق جمع متقدمين حرمته بخلاف من لا يضره كما قاله جميع المتقدمين واعتقده
 السبكي وغيره اه ومنه في النهاية وفي الجبري وبحل تحريم الطين في غير النساء المبالي فإنه
 لا يحرم عابره أكله لأنه منزلة التدأوى اه (قوله وإن قل) يحتمل رجوعه للسم فقط وهو
 ما يقده صنيع الحقيقة ويحتمل رجوعه لما ذكره من الحجر وما بعده وعبارته من الرض يحرم

وكل مشوي سمك
 قبل تطيب جوفه
 وما ألتن منه كاللحم
 وقلي خ في دهن مغلي
 وحل كل دود نحو
 الفاكهة حيا كان أو
 ميتا بشرط أن لا ينفرد
 عنه ولا لم يحل أكله
 ولو معه كمثل السمك
 لعدم تولده منه على
 ما قاله الراد خلافا
 لبعض أصحابنا ويجرم
 كل جماد مضى ليدن
 أو عقل كحمر وترايا
 وسم وإن قل إلا لمن

النوى وقوله تيمم أى الغزالي في مخرج مسلم (قوله ولو لم يحرم الحرم الأرض) أى استنوب الحرم الأرض ولم يوجب فيها حلال (قوله حازن يستعمل منه) أى من الحرم (قوله ما تنس حاجته اليه) أى الشيء الذى يدعو حاجته اليه قال عرش وأن يصل إلى حد الضرورة اهـ (قوله دون ما زل) أى على القدر الذى تمس الحاجة اليه (قوله هذا) أى ما ذكر من جواز الاستعمال من الحرم بقدر ما تمس الحاجة اليه لا ما زاد وقوله أن توقع أى ترى وقوله معرفة أربابه أى أى أصحاب ذلك المال الذى يحرم الاستعمال منه (قوله والا) أى وإن لم يتوقع معرفتهم (قوله صار ليت المال) أى انتقل ليت المال فيكون لجميع المسلمين حق فيه (قوله فيأخذ منه) أى من المال الذى صار لبيت المال وقوله بقدر ما يستحقه أى بقدر ما يخصه من بيت المال لوقفه الامام وأعطاه منه (قوله كما قاله شيخنا) أى فى النسخة ومنه فى النهاية * (تق) فى إعطاء النعم حظها من الشهورات المساحة مذهب ذكرها المأوى رأى أحد هاهنا وهو قهرها كى لا تلحق والثاني إعطاءها مذهب لأهل تشاطها وبعض الروايات والثالث قال وهو الأشبه بالوسط لأن فى إعطاء الكل سلاطة ووق من الكل بلائدة اهـ عبرت الله سبحانه وتعالى أعلم (قوله فرغ) ذكر فيه ما يجب الخ أعلم أن معظم الفقهاء يذكرون النذر بعد الإيمان وذلك لما بينهما من التماسه وهى أن كلامنا مع الله بعد معرفته على نفسه تأكيدها إرادته أن يتركه ولا يتركه بعض أنواع النذر فيه كفارة بين وبين المؤمن والفرج الله حاله فمؤذ كره هذا تعال المعصية وله وجه إضافي ذلك وهو أن الخ قد يكون مندورا وكذلك الاضحية قد تكون مندورة فتناسب أن يستوفى الكلام على ما يتعلق بالنذر (قوله بالنذر) الباسية متعلق بيب وهو لغة الوعد بغير أو شر وشرعا ما سب ذكر المؤلف وأركانه ثلاثة نادر ومندور وصيغة وشرط فى النذر اسلام فلا يصح من الكافر واختيار فلا يصح من المكره ونفوذ تصرف فيما ينذره كسر الذل وضما فلا يصح من لا ينفذ تصرفه فيما ينذره كصبي وعجنون مطلقا بخلاف السكران فيصح منه وكه - عور عليه بسفه أو فليس فى القرب المألية العذبة كمتق هذا العدد بخلاف القرب البدنية أو القرب المألية التى فى الذم وما كان فعله المنذورا فلا يصح نذره صومالا يطيقه ولا نذر بعيد عن مكة بخلاف هذه السنة وشرط فى المنذور كونه قرى ولم تعين بأصل الشرع وشرط فى الصيغة كونه العناشيم بالالتزام كنه على كذا أو على كذا وفى معنى اللفظ العكسية وإشارة أن ترس نذر أو نذر بالالتزام مع النية فى الكتابة فلا يصح بالنية كسائر العقود ولا بما لا بشر بالالتزام كأنه كذا (قوله وهو) أى النذر وقوله قرى على ما اقتضاه الخ والحاصل أنهم اختلفوا فى النذر هل هو قرى به أو مكر وه فقال بعضهم بالاول وهو المعتقد الذى اقتضاه كلام الشيخين ودل عليه الكتاب والسنة والاجماع والقياس وقال بعضهم بالثاني لثبوت النهى عنه وهو ضعف والنهى عموما على نذر العاج وعبارة النهى تنبيهه اختلفوا هل النذر مكر أو قرى به فنقل الاول عن النص ويرى به المصنف فى محج وغيره الصيحين أنه صلى الله عليه وسلم نهى عنه وقال أنه لا يردشا وإنما يفسخ به من الغيل وتدل الشافعي عن القاضي والمتولى والغزالي وهو مقصود قول الرافعي النذر تقرب فلا يصح من الكفار وقول المصنف فى جموعه فى كتاب الصلاة النذر عدا فى الصلاة لا يبطها فى الأصح لأنه مناجاة الله تعالى فهو شبه قرى به صدو جهى الذى خلقه وصوره وقال فى المهمات وبعض هذه النص وهو قوله تعالى وما أنفقتم من نفقة أو نذرتم من نذر فإن الله يعلمه أى مما يجازى عليه والقياس وهو أنه وسيله الى القرية وللوسائل حكم الداء صدوا بعضا فانه شاب عليه نواب الواجب كما قاله القاضي حسين وهو نذر على النفل بسبعين درجة كفى زواجر والروضة فى النكاح عن حكاية الامام والنهى عموما على من ظن أنه لا يقوم بما اتزعه أو أن للنذر تأثيرا كما يلوح به الخبر أو على المعلق بشئ وقال السكر ما فى المكر والالتزام القرى به لا القرى به لا يقد على الوفا وقال ابن

فى شرح مسلم ولو لم يحرم الحرم الأرض جاز أن يستعمل منه ما تنس حاجته اليه دون ما زاد وهذا أن توقع معرفة أربابه والأصول ليت المال فيأخذ منه بقدر ما يستحقه فيه كما قاله شيخنا * (فرغ) نذر كرفيه ما يجب على المكلف بالنذر وهو قرى به على ما اقتضاه كلام الشيخين

الربعة الطاهره انة قربة في نذر التبر دون غيره اه وهذا الوجه اه (قوله وعليه) أي على انه قربة
 (قوله بل بالغ) احضراب انتقالي (قوله فقال دل على نية الكتاب) أي القرآن العظيم وذلك اقوله
 تعالى ولم يوفوا نذرهم وقوله والسنة أي الاخبار الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم وذلك تكبير
 الجساري من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه وقوله فليطعه أي ليف
 يذره (قوله والقياس) أي هو وأنه وسيله التي التي يقول وسائل حكم المقاصد كما يعلم من عبارة المفتي
 المارة (قوله وقيل مكروه) أي ان النذر مكروه (قوله انتهى عنه) أي عن النذر (قوله وحل
 الاكثر والنج) انما جلاوه عليه لان الناذر لا يقصده القربة وانما يقصد منع نفسه او غيره من
 شيء كقوله ان كلمت فلانا أو فعل فلان كذا فله على كذا والحث لنفسه او غيره على شيء كقوله ان لم
 ادخل الدار أو ان لم يفعل فلان كذا فله على كذا او تحقيق خبر كقوله ان لم يكن الامر كما قلت
 أو كما قال فلان فله على كذا وقوله نذر الجاهل هو بفتح الهمزة في المصنوع أي التطويل فيها
 وضابط هذا النذر ان يمنع الشخص نفسه او غيره من شيء أو يحث عليه أو يحقق خبرا (قوله فانه) أي
 نذر الجاهل وقوله تعليق قربة بفعله أي على فعل شيء ولا بد من أن يكون مرغوا به ومقبوضا
 للنفس فان كان مرغوا بالنفس وعيوبها كان من نذر التبر وهو قربة ليس ينهي عنه كما
 سيذكره المؤلف وقوله أو تركه معطوف على فعل شيء أي أو تعليق قربة على ترك شيء أي وكان
 تركه ترغيب عنه النفس وتفضله أيضا كما مر (قوله فيتنبر الخ) أي لانه يشبه النذر من حيث انه
 التزام قربة واليعين من حيث ان مقصوده مقصود اليعين من المنع والحث أو تحقيق الخبر ولا سبيل
 للجمع بين ما التزمه وكفارة اليعين ولا لتعليقها فتنين الغدير وهذا هو الراجح قيل يلزم فكارة
 اليعين خبر مسلم كفارة النذر كفارة يمين ولا كفارة في نذر التبر من زمان فتنين جهه على نذر الجاهل
 وقيل يلزم فيه ما التزمه من نذر وهي فعلية مامعي وقوله من دخلها أي الدار وهذا ارجح
 للصورة الاولى وقوله أو لم يخرج أي من الدار وهذا ارجح للصورة الثانية (قوله ولا يتعين المتبرم)
 أي في صيغة النذر لانه يخرج اليعين بخلاف نذر التبر فانه يخرج غير حقه فلذلك يلزم فيه
 ما التزمه غيره الاخر لكن على التراخي ان لم يقيد بوقت معين وأشار الى الخلاف في نذر الجاهل ابن
 وعلان في زبله بقوله

ومن يعلق فعل شيء بالغضب * أو ترك شيء بالتزامه القرب
 ان وحدها شر وما لزم من حلف * كفارة اليعين مثل ما سلف
 كما به أفق في الامام الشافعي * وبعض أصحابه كالرافعي
 أما النواوي فقال خبرا * ما بين تكفير وما عدا نذرا

(قوله ولو جاح) أي ولو كان المتبرم جاهلا بانه لا يتعين (قوله والفرع الخ) أراد ان يبين معنى الفرع الذي
 ترجم به وقوله تحت أصل كلي انتم معنا ويمكن أن يجعل الأصل الكلي هو باب الجاح باعتبار بعض
 أفراد مجاز كرامة أول الفرع من مناسدة ذكره هنا (قوله النذر) أي شرعا وقوله التزام الخ
 يؤخذ من هذا التعريف أو كانه الثلاثة المتقدمة وذلك لان الالتزام يستلزم الالتزام وهو الناذر
 والقربة هي المتدبر وبلفظ الخ هو الصيغة وقوله مسلم ظاهر ما شرطه في نذر التبر ونذر الجاهل
 وهو أيضا ظاهر الصفة والنهاية والاسمي وشرح المنهج والمغني ونقل الجبري عن حل ان ذلك في
 نذر التبر دون نذر الجاهل أما هو فيصم من الكافر قال وكان قياسه صحة التبر منه أيضا لانه لما كان
 فيه متاحا لله أشبه العادة ومن ثم لم يطل الصلاة بخلاف نذر الجاهل اه وقوله مكلف أي لروحيا
 فدخل السكران فيصم نذره وقوله رشيد ولا بد أن يكون مختارا أيضا كما مر (قوله قربة) مفعول
 التزام وهي فعل الشيء بشرط معرفة المتبرم اليه والعبادة فعل ما يتوقف على بية والطاعة تعبهما

وعليه كثير ونيل
 بالغ بعضهم فقال دل
 على نية الكتاب
 والسنة والاجماع
 والقياس وقيل
 مكروه انتهى عنه
 وحل الاكثر ون
 النهي على نذر
 الجاح فانه تعليق
 قربة بفعله شيء أو
 تركه كان دخلت
 الدار أو ان لم يخرج
 منها فله على صوم
 أو صدقة بكذا
 فيتنبر من دخلها أو
 لم يخرج من التزامه
 وكفارة يمين ولا يتعين
 المتبرم ولو جاح والفرع
 ما لنذكر تحت أصل
 كلي (النذر التزام)
 مسلم (مكلف) رشيد
 (قربة)

(قوله لم تعين) أي بأصل الشرع (قوله تغلا كانت) أي المترتبة قطع النظر من قيدها أي لم تعين
لأنها لنقل لاثنتين أصلا وقوله أو فرض كفاية أي أو كانت الترتيب فرض كفاية ولا يفيضان لا تعين
عليه أما إذا تعين فلا يصح نذره كصلاة الجنائز إذا لم يعلم الميت الواحد وقال بعضهم يصح نذره
حينئذ نظر الأصل وأما تعينه فهو عارض (قوله كادامة وتر) مثال النفل والطاهر أن أدامته
ليست بتعدي في جهة النذر بل منه ما إذا نذر الترتيب يصح لأن نفس الترتيب (قوله وعبادة فرض)
هو ما بعده من أمثلة النقل أيضا الأقوله وكصلاة جنازة وما بعده فانه من أمثلة فرض المستحبة
(قوله وزيارة رجل قبرا) خرج بالرجل غيره من أمثلي أو حتى فلا يصح نذره بزيارة قبر لا يملكه وتره في
حقه وقيل حرمة الجبر العجيب لمن الله زوارات القبور وسقطت من ذلك زيارة قبر النبي صلى الله عليه
وسلم فانه حسن في حقه فعليه نعتد نذره أو مثل قبر النبي قبر سائر الأنبياء والأولياء والمصالحين
(قوله وتزوج حيث سن) أي بان يكون من يده عتقا مطبقا لأن النكاح كما قال ابن رسلان
من محتاج مطبق للأهبة * نكاح بكر ذات دين ونسب
وهذا هو ما جرى عليه من حجر ونص عبارته في باب النكاح ثم حيث نسب لوجود الحاجة والاهبة
وجب بالنذر على المعقد الذي صرح به ابن الرفعة وغيره كما بينته في شرح الباب ومحل قولهم العتود
لا تترجم في الذمة ما إذا التزم بتغير نذره والذي جرى عليه هو عدم نذره معطله وأن نص عبارته
في باب النكاح أيضا ولا يلزم بالنذر مطلقا وإن استحب كما أفتي به الوالد رحمه الله تعالى خلافا لبعض
المتأخرين اهـ (قوله خلافا لمجمع) أي حيث قالوا لا يصح نذر الترتيب وعلاؤه بأنه ما صح فرض له
النذر وهو لا يصح إلا في النذور أصالة وجارية بعضهم قوله في قرينة أي أصالة فلا يصح نذره ما صح
عرض له النسب كالنكاح خلافا لابن حجر اهـ (قوله وصوم أيام البيض) أي أو أيام السودا ولو نحو
ذلك فصيح نذره أو قوله أو الأثنين جمع تكسير لاثنين وليس جمع مذكر سلالة ولا لمخا به (قوله
فلو وقعت) أي أيام البيض والأثنين المنذور وقوله في أيام الترتيب أي أو أيام رمضان (قوله
أو المرض) يسع فيه هو وخالف شعبة ابن حجر فانه صرح في الحقيقة بأنه يعني أن أظفر لعذر المرض
كالسفر وعلة بان زعمنا ما قبل الصوم فتم له النذر بخلاف نحو الحيض اهـ وزعم هذا في الروض
وعبارته ويقضي بالمرض الواقع فيها اهـ (قوله لا يجب القضاء) أي يجب القدر منها أو لا يجب القضاء
لأنها لا تقبل الصوم أصلا فلا تدخل في نذر ما ذكره في مستندة ستر ما من دخولها في النذر وهو عدم
وجوب القضاء في المرض هو ما اعتده الرمي وخالف ابن حجر فزم بوجوب القضاء به قال سم وزعم
به في الروض (قوله وكصلاة جنازة) هو ما بعده مثالان الفرض الكفاية كاعتل (قوله ولو نذر
صوم يوم بعينه) أي أي يوم الجمعة والسبت وهكذا (قوله لم يصح قبله) أي لم يصح يوما قبل اليوم
الذي عينه في نذره (قوله فإن فعل) أي صام يوما قبله وقوله إن فعل أي لا يصح وقوله كتقديم
الصلاة على وقتها أي فانه ما لم يصح (قوله ولا يجوز تأخيره) أي الصوم وقوله عنه أي عن
اليوم الذي عينه (قوله كهي) أي كالصلاة فانه لا يجوز تأخيرها عن وقتها (قوله بلا عذر) متعلق
بقوله ولا يجوز زأى لا يجوز تأخيرها بلا عذر فإن أخره بعد كسفر حاز ولا عليه (قوله فإن فعل) أي
أمر الصوم عن اليوم المعين في النذر بلا عذر وقوله صح أي صومه لكن مع الأثم (قوله ولو نذر صوم
يوم جئس) أي مثلا (قوله ولم يعين) أي بان لم يقل من هذا الأسبوع مثلا (قوله كقاه أي جئس)
أي صوم أي جئس من أي أسبوع كان لكن لو هي جئس يمكنه فيه الصوم ولم يصح استعترفي
ذمته حتى لو مات فذمي عنه ولا عليه لعدم عصائه بالتأخير ولو نذر يوما من أسبوع ثم نسيه صام
آخره وهو الجمعة فإن لم يكن هو المنذور وقع قضاؤه وإن كان هو فقد سقطت عما التزمه ومن نذر أياما كل
نافذة دخل فيها زعمه الوفاء بذلك لأنه قربة ومن نذر بعض يوم لم ينعقد نذره لا تنقاه كونه قربة بل أنه غير

لم تعين تغلا كانت
أو فرض كفاية كادامة
وتر وعبادة فرض
وزيارة رجل قبرا
وتر وج حيث سن
خلافا لمجمع وصوم
أيام البيض والأثنين
فسلو وقعت في أيام
التشريق أو الحيض
أو النفاس أو المرض
لم يجب القضاء
وكصلاة جنازة
وتجهيز ميت ولو نذر
صوم يوم بعينه لم
يصح قبله فإن فعل أثم
كتقديم الصلاة على
وقتها المعين ولا يجوز
تأخيرها عنه كهي
بلا عذر فإن فعل صح
وكان قضاء ولو نذر
صوم يوم جئس ولم
يعين كقاه أي جئس

معهود شرعاً وكذا لو نذر مسجد من غير سبب أو ركوعاً أو بعض ركعة فإنه لا يشعده لئلا ذكرهما
 مسجد الثلاثة وسجدة الشكر فينقض نذرهما (قوله ولو نذر صلاة) أي مطلقاً من غير أن يقدّمها
 بعدد (قوله فحجب ركعتان) أي لانهما أقل واجب من الصلاة ولو قال في ركعتان لكان أولى
 وقوله بقيام قادر أي مع وجوب قيام قادر عليه الحاقاً بالنذر واجب الشرع ولو نذر صلاة قاعد أجاز
 فعلها قائماً لا يتناه بالفضل لأن نذر الصلاة قائماً فلا يجوز فعلها قاعداً مع القدرة على القيام لأنه
 دون ما التزمه (قوله أو صوماً) معطوف على صلاة أي أو نذر صوماً أي مطلقاً بأن لم يقيد بعدد (قوله
 فصوم يوم) أي فحجب صوم يوم واحد لأنه أقل ما نذر بالصوم (قوله أو صوم أيام) معطوف على
 صلاة أيضاً أي أو نذر صوم أيام بصيغة الجمع وأطلقها أيضاً (قوله ثلاثة) أي فحجب صوم ثلاثة أيام
 لانهما أقل الجمع (قوله أو صدقة) معطوف على صلاة أيضاً أي أو نذر صدقة أي مطلقاً ولم يقيد بها
 بقليل ولا كثير وقوله فقول أي فحجب الصدق إما يقول وإن قل وكذا لو نذر التصديق بمال عظيم
 فحجب التصديق بأقل منقول ولا نافية وصفه بالعظيم لمجمله على أن غناصه كافاً له أو أقل من مال عظيم
 فإنه يقبل تفسيره بأقل منقول ومن نذر عتق فقير يرد فيه ولو ناقصة ككافة وقوع الاسم عليها
 (قوله ويجب صرفه) أي المتقول (قوله لم يمسكين) خرج بالحرارقيق فلا يجوز زاعطاً قوله كان كاة
 والمراد بالمسكين ما يشغل الفقير وبعبارة فتح الجواب عنه إطلاقهم بتعين صرفها لمسلم أي حر كاهن ظاهر
 مما مر أن فقير أو مسكين اهـ (قوله ما لم يمسكناً) أي في نذره بأن قال نذر هذا المال لزيد
 فستعين ولو كان غنياً أو ولده لأن الصدقة عليهم جائزة توقرية كما صرح به في الفروض وشرحه (قوله
 أو أهل بلد) أي وما لم يمسكناً في نذره أهل بلد ولو غير مكة فإنه يتعين للمساكين المسلمين منهم وفاء بالمأثم
 وقياس ما مر في قسم الصدقات أنه جميعه المحصورين وله تخصيص ثلاثة به في غير المحصورين (قوله
 والا) أي ما لم يمسكناً أو أهل بلد وقوله تعين صرفه له أي لاعتنيه من شخص أو أهل بلد قال
 في المفتي ولو نذر بعين دراهم مثلاً كان له المطالبة بالثمن إن لم يعطه كما لمحصورين من الفقهاء لهم
 المطالبة بالزكاة التي وجبت فإن أعطاه ذلك فلم يقبل يرى الناظر أنه لا يباع عليه ولا قدرة له على
 قبول غيره ولا يجبر على قبوله اهـ (قوله ولا يتعين لصوم وصلاة مكان عينه) يعني أنه لو نذر أن يصوم
 أو يصلي في مكان معين كصلاة أو الصلاة ولا يتعين المكان الذي خصصه في نذره بل له أن
 يصوم أو يصلي في أي مكان سواه الحرم وغيره نعم ولو نذر الصلاة في المسجد الحرام تعين أفضل فضله
 وتعلق النسك به وصح أن الصلاة فيه بمائة ألف صلاة وقيل بمائة ألف ألف وقيل بمائة ألف ألف
 ألف صلاة قال في الحنفية وبه ينضم الفرق بينهما أي الصلاة وبين الصوم اهـ والمراد بالمسجد الحرام
 الكعبة والمسجد حوله ما مع ما زنده وقيل جميع الحرم ومثله المسجد النبوي والمسجد الأقصى
 فتستبان للصلاة بالنذر وفيها لما لشاركتهم حاله في بعض الخصوصيات ويقوم الال مقام الأخيرين
 وأولهما مقام الآخر دون العكس كما سيذكره الشارع ومثل الصلاة في ذلك الاعتكاف كما مر لنا
 في باب (قوله ولا للصدقة زمان عينه) أي ولا يتعين لصدقة زمان عينه فلو نذر أن تصدق ب درهم
 يوم الجمعة جاز له أن يتصدق قبله كان كافاه بحوزة تقديمها وشرحه بقوله لصدقة الصلاة والصوم
 فيتعينان زمن عينه وبعبارة الفروض وشرحه فإن عين الصلاة أو الصوم لا للصدقة فتوقتا تعين وفاء
 بالمأثم فلا يجوز فعل ما قبله فإن فات الوقت ولو بعد نذر قضاءها ما أو تأخيرها انقصم بخلاف ما إذا
 لم يقصر كان آخره زدها وقت الصدقة فلا يتعين اعتبارهما ورويه الشرع من جنسها وهو
 الزكاة ففيه و ز تقديمه بخلاف الصلاة وفضية كلامه جواز تأخيرها قال الأذري وهو بمسديل
 الوجه عدم جوازه بغير عذر كزكاة اهـ (قوله ونحوه بالمسك المكلف الخ) الأولى عدم جمع الفقر جات
 كما هو عاده بأن يقول ونحوه بالمسك الكافر والمكاف الصبي والمجنون وإن نذر بالرشيد السفينة

ولو نذر صلاة فحجب
 ركعتان بقيام قادر
 أو صوماً فصوم يوم
 أو صوم أيام فتلانة
 أو صدقة فتمول
 ويجب صرفه لمسكين
 مسكين ما لم يمسكناً
 شخصاً أو أهل بلد
 والا تعين صرفه له
 ولا يتعين لصوم
 وصلاة مكان عينه
 ولا للصدقة زمان
 عينه ونحوه بالمسك
 المكلف الكافر
 والصبي والمجنون

وقوله الكافر بالرفع فاعل خرج (قوله فلا يصح نذرهم) أي الكافر والصبي والمجنون وذلك لعدم
أهلية الكافر للقر بوضع القلم عن الصبي والمجنون (قوله كذا السفيه) أي كذا يصح نذر السفيه
ومثله القلس ومثله كافر في القرب المسالية العينية معنق هذا السبدا ما القرب بالسببية أو
المالية التي في الذمة فيصح نذرهما كما عرفت أول الفرع قال في المصنف يصح نذر قريب المال
في ذمته ولو تغير إذن سيده كما اقتضاه كلامهم فإن قيل ينبغي أن لا يصح كقوله ابن الرفعة كذا يصح
ضمانه في ذمته بتغير إذن سيده ما يجب بان المقلب في النذر حتى أنه تعالى إذا أصبح إلا في قربة بتخلف
الضمان والاصح اعتقاد نذر ما لم ينجح قال ابن الرفعة وشبهه ان غير النج كذا اه (قوله وقيل يصح
من الكافر) لم يرد كره في القصة والتميمة والمغني والأسنى وفتح الجواد وعله محمول على نذر الحاج لما
رأه يصح من الكافر (قوله وبالقرينة المعصية) معطوف على بالمسلم أي وخرج بالقرينة المعصية
فلا يتعد نذرهما حديث لا نذر في معصية الله ولا فيما لا يملكه ابن آدم وللحديث السادس من نذر
أن يلبيح الله قلوبهم ومن نذر أن يعصى الله فلا يصح ولا فرق في المعصية بين أن تكون فعلا كان
قال الله على نذر أن أسر بلخرا أو اقتل أو تكون تركا كان قال الله على أن أترك الصلوات الخمس أو
أحداها ولا فرق فيها الضمان أن تكون ذاتية كما ذكر أو عارضة كما لو نذر أن يصلي في الأرض
المغصوبة فلا يتعد كما حرم به المعامل ووجه المسألة ردو كذا البغوي في فتاويه وبوجه
لا يتعد نذر الصلوات في الأوقات المكرهة ولا في نوبتس وقيل يصح النذر للصلاة في الأرض
المغصوبة ويصلي في موضع آخر ويمكن جله على ما لو نذر الصلوات في هذه الأرض وكانت مغصوبة
فانه يصح النذر ويصلي في موضع آخر (قوله كصوم أيام التشريق) أي فانه معصية ومثله
صوم العيدين (قوله وصلاته لأسبب لها) أي متقدم أو متأخر فانه معصية في الوقت المكره
(قوله فلا يتعدان) أي الصوم والصلوات كوران والمراد لا يتعد نذرهما (قوله وكالمعصية
المكرهه) أي فقول لا يتعد نذرهما وظاهر ما لا فرق في تعيين المصكر والداني والمأرض وليس
كذلك بل هو متقدم الأول كما في القصة والتميمة ونص عبارة الأولى وكالمعصية المكرهه فانه أو
لازمة كصوم الدهر الثاني وكذا لا يملك غيره وهو لا يصبر على الاضاقه للأرض كصوم يوم الجمعة
وكذا نذر لاحداويه أو أولاده فقط وقول جمع لا يصح لأن لا ينارها بتغير غرض صحيح مكر ومردود
بانه لا مر عارض وهو خشية العقوب من الباقيين ثم ما يحل الخلاف حيث لم يسن إشار بعضهم أما إذا
نذر للمعير أو الصالح أو البار منهم فيصح اتفاقا اه (قوله والنذر لاحداويه الخ) بخالف المسافر في
عبارة القصة وعله جار على قول جمع (قوله وكذا المباح) أي ومثل المعصية في عدم الاعتقاد نذر
المباح فعلا وتركا وهو المستوي فله وتركا وذلك لحسب رأي داود لا نذر إلا فيما لا ينبغي به وجه الله
تعالى وفي الخبر أي أنه صلى الله عليه وسلم أمر بأمر إسرائيل أن يترك ما نذرهم من حقوقهم وعدم
استغلال وانما قال صلى الله عليه وسلم لمن نذر أن تضرب على رأسه بالدف حين قدم المدينة أو في
بندوك لما اقترن به من غايه سرور المسلمين واعتاطة المتأقين بقدمه فكان وسيلة لقر بتهامه ولا
بعد في ما هو وسيلة لهذا به من شعوب باللازم على أن جعلوا أو ابتدوا لكل ما رشح سرورا لصاحبا
التمسك ومن غامر به في أحاديثه ومفلا إشكال أصلا اه بحقه (قوله كنه على أن أكل أو أتاها)
تمثل لنذر فعل المباح ومثله نذر تركه كنه على أن أترك الأكل أو النوم (قوله وان قصدنا الخ)
أي لا يتعد نذر المباح وان اقترن بنية عبادة كقصص النوى به على الطاعة أو قصد انشاط لها
(قوله ولا كفارة في المباح على الاصح) أي لا كفارة عليه ان خالفه على الاصح ومقابل بقول ان
عليه كفارة بين وجهه الذي في منهاجه ونصه أنه لا كفارة له ان خالف لزمه كفارتين على
المرح اه (قوله وبل تعين الخ) معطوف على بالمسلم أيضا وخرج ببل تعين الذي الذي تعين

فلا يصح نذرهم
كذا السفيه وقيل
يصح من الكافر
وبالقرينة المعصية
كصوم أيام التشريق
وصلاته لأسبب لها في
وقت مكره فلا
يتعدان وكالمعصية
المكرهه كالصلاة
هند القبر والنذر
لاحداويه أو أولاده
فقط وكذا المباح
كله على أن أكل أو
أتاها وان قصد تقوية
على العبادة والنشاط
لها ولا كفارة في
المباح على الاصح وبل
تعين ما تعين عليه

عليه فعله أوتره كمال الشرع فإنه لا يحسن نذر (قوله من فعل واجب) بيان لما لو احتج بالمصع
 نذر هذا لأن الشارع أمره بما يصح من النذر (قوله ككتوبة) تمثيل الواجب
 العيني (قوله وكتركك محرّم) معطوف على ككتوبة فهو متعلّق للواجب العيني أيضاً ولو حذف
 الكافي وعطفه على فعل واجب لكان أولى وعليه يصح ما نالنا (قوله وإنما ينعتلخ) دخول على
 المتنذر كونه لطلوع الكلام على ما قبله والألفجار والمضروب بعدد من جهة التمر بفقهوا باعتبار
 المتن متعلق بالترام (قوله بلفظ) أي وأما معناه عام وقوله متغير سابق مقابلة في قوله أو معلق
 الخ (قوله بان يلزم قرب متلخ) تصور للمخبر (قوله وهذا نذر تبرر) أي ما ذكر من التزام قربته من
 غير متعلق بشئ يسمى نذراً تبرر وذلك لأن الناذر يطلب به البر والتقرب إلى الله تعالى وصرح به
 المعلق لا يسمى بذلك مطلقاً سواء كان نذراً لجأ أو نذراً مجازاة وليس كذلك بل الثاني يسمى أيضاً
 لأن نذراً للتبر وهو التزام قربته بلا متعلق كمال كذا أو متعلق بحدوث نعمة أو اندفاع نعمة فلو
 قال وهذا من نذر التبرير بأن من التبعية لكان أولى (قوله ككلمة على كذا الخ) تمثيل للفظ
 المتغير في النذر وقوله من صلاة الخ بيان لقوله كذا (قوله أو على كذا) أي صلاة الخ (قوله وان
 لم يقل الله) الأحسن جعل الواو للجمال وإن شاء تعالى يكفي على كذا في الصفة والحال أن لم يصف
 لله ومثله يقال في الغاية الآتية وفي الصفة قولهم على كذا صريح في النذر ينتافه أنه صرح
 في الإقرار الآن يقال لا مانع من أنه صرح فيهما بنصر في لحيهما بقرينة اهـ (قوله أو نذرت
 كذا) أي صلاة الخ (قوله وان لم يذكر معها) أي يكفي في صيغة أن نذرت كذا وان لم يذكر
 مع هذه الصيغة لفظ لله وعبارته الثانية وكفى في صراحته أي الصيغة نذرت لك كذا وان لم يقل لله
 اهـ وقوله على المقعد الذي صرح به البغوي أي من أن ما ذكر صريح من غير أن يصف إليه لفظ
 اهـ وقال في الصفة وما صرح به ووضحه قول حصول النذر الرأى لاشك أن نحو نذرت وبعث
 صيغة أخباراً وقد تستعمل شرطاً أيضاً أمّا التزام في أنها حيث تستعمل لأحداث الأحكام هل
 هي أخبارات أو أوتاناً أو الأقرب الثاني لو حوّل ساقاً وقد حذبا أي الشيطان في نذرت لله لأفعلن
 كذا ولم يوجبها ولا نذراً وحيثما في الأنازب ما يحسنه الرافعي اهـ نذراً أي نذرت وروى عن شارح أن
 مخاطبة المخاطوب بنحو نذرت لك تنطّل صراحته ما يجب مع قولهم ان على كذا أو ان شئ الله يرضى
 فعل لك كذا صريحان في النذر مع أن فهماً مخاطبة مخلوق وزعم أنه لا التزام في نحو نذرت عنوع
 نعم ان نوى به الأخبار عن نذر سابق عرف أخذ ما صرح فواضحة أو العبد في نذرت لأفعلن فعين اهـ
 بصرف (قوله من اضطراب طويل) أي اختلاف كثير وهو متعلق بالمقعد (قوله أو بلفظ
 معلق) معطوف على بلفظ متغير أي وإنما ينعتلخ النذر بلفظ معلق أي على ما رتب حصوله من
 حدوث نعمة أو اندفاع نعمة (قوله ويسمى) أي النذر لكان بلفظ معلق وقوله نذر مجازاة أي
 مكافأة فهو نوع من التبرير كاعتل (قوله وهو) أي نذر المجازاة وقوله أن يلزم قربته أي لم يتعين بأصل
 الشرع كمال وقد عرفت معنى التبر فلا تنفصل (قوله في مقابلة الخ) متعلق بيلزم أو متعلق
 بمعروف صفة لقربته أي يلزم قربته كائنه في مقابلة الشئ المرغوب في حصوله ونحو ذلك ما إذا التزم
 قربته في مقابلة ما لا يرغب في حصوله فإن ذلك هو نذر الحاج وقد مر بيانه (تنبيه) هو المراد بالمرغوب
 فيه والمرغوب عنه عند التمسك ولذلك احتل قوله ان صليت فلي كذا أو ان رأيت فلا تفعل صوم
 ان يكون من نذر الحاج بان تكون الصلاة عنده مغفوة وكذا رتبة فلا واحتمل أن يكون من
 نذر التبر بان يكون ذلك عنده محبوباً كذا في الراضون من عبارته فرع الصيغة ان احتلت نذر
 الحاج ونذر التبر رجع فيها إلى قصده أي الناذر لما رغب فيه تبرير والمرغوب منه لجأ الخ
 اهـ وأطلق الشارع النعمة ولم يقده بما يكون لها وقع بحيث تقتضي عبود الشكر ونقل الامام عن

من فعل واجب عيني
 ككتوبة بتوابعه
 عشر مال تجارة وكترك
 محرّم وإنما ينعتلخ
 النذر من المكاف
 (بلفظ مخبر) بان
 يلزم قربته من غير
 متعلق بشئ وهذا نذر
 تبرر (كلمة على
 كذا) من صلاة أو
 صوم أو نذر أو
 صلوة أو فريضة أو
 اعتكاف (أو على
 كذا) وان لم يقل لله
 (أو نذرت كذا)
 وان لم يذكر معها
 لله على المقعد الذي
 صرح به البغوي
 وغيره من اطراف
 طويل (أو) بلفظ
 معلق) ويسمى نذر
 مجازاة وهو ان يلزم
 قربته في مقابلة
 ما يرغب في حصوله
 من حدوث نعمة أو
 اندفاع نعمة

والدعوى تنفع من الإحصاء بتقديرها بذلك فتدبر بها الأول وهو قول القاضي وبقوله ضبط الصبر على
 الشعة المبادئة بما يجوز أن يذبح الله أي من غير كراهة ورمسانو بذلك الثاني بتفسيره بصلوات
 غير به المستقر من التبر وهو قياس سجود الشكر وقوله وانتدفاع تسمية تجزئ فيه تظهر ما في حدوث
 التعمير **قوله** كان شغافى الله **قال** الجبرمي نقل عن سئل يظهر أن المراد بالشفاء والالعنة من
 أصلها وأنه لا يذبحه من قول علي طلب أخذ عمار في المرض الخفيف أو من معرفة المرض بولم يتغيره
 ويظهر أنه لا يضرب بقاء أثره من ضعف المركة ونحوها **قوله** أو سلمى **معطوف** على فعل الشرط فهو
 مثال ثان **قوله** فعلى كذا **جواب** الشرط بالنسبة للمثالين **قوله** أو ألزمت الخ **معطوف** على فعل
 كذا فهو **جواب** الشرط أيضا وقوله كذا تنازع كل من ألزمت ومن واجب على أي ألزمت نفسى
 كذا أو واجب على كذا وهو عبارة عن صدقة أو صلاة أو صيام كما **قوله** يخرج بلفظ أي تسجبه
 الخبز والمعلق وقوله الشفعة فاعل **خرج** **قوله** فلا يصح أي التذرع وقوله بعد ذلك أي بالنسبة المخرجة
 عن الملقطوعن الكتانة أيضا وإشارة الأخرس المفهومة لما مر أنه يعتقد الكتانة مع الشفعة وإشارة الأخرس
 تنهيه الالتزام وقوله كذا التامة ود أي فاتها لا تتصدق بالنسبة فقط وقوله إلا باللفظ الصواب إسقاطه
 لأن قوله فلا يصح مفرغ على المخرج باللفظ **قوله** وقبل يصح أي التذرع وبذلك كره هذا القيل في
 الأسنى وشرح الحنفية والخفة وقبح الجواد والنهاية والمفتى فالتحقيق في غير هذه الكتب **قوله**
 فيسلم الخ **مفرغ** على انعقاد التذرع باللفظ المذكور أي وإذا انعقد لم يمت ما التزمه فوالى التذرع
 المفترض وعند جود المعلق عليه في المعلق لأن الله تعالى قدّم أي أقواما عاهدوا ولم يوفقوا فقال ومنهم من
 عاهد الله الآية والحدث المسار من نذر أن يطبع الله فليطبعه وقوله عليه متعلق بيلزم على تقديره
 معنى يجب كما مر غير ذلك وقوله لا منصوب إسقاط الخافض أي لزمه إذا ما التزمه في الحال والذي في
 النما بما نصيب عليه ذلك وجوابه وسواء وقوله في منجز متعلق بيلزم باعتبار قيده أي يلزمه حالا في
 التذرع المنجز **قوله** وعند الخ **معطوف** على حالا أي يلزمه ذلك عند جود صدقة في التذرع والمعلق
 عليها **قوله** وظاهر كلامهم عبارة شعبة وظاهر كلامه بافراق الضمير العائد على المصنف وكتب
 عليه سم ما نصه قوله وظاهر كلامه الخ قد يقال المقهور من العبارة بقوله الزوم وهو لا يستلزم فور
 الأداء أو وما قاله يؤيد كلام الرمى في قوله أنه يجب عليه ذلك موسعا وهو لا ينافي قولهم حالا فهو
 النسبة للزوم وما قاله بالنسبة لا أداء فهو متعلق بذمته حالا ولكن لا يجب عليه أدائه في الحال
 وقوله أنه أي الناذر المعلق نذره على صفة **قوله** يلزمه الغور بادائه **قال** في إثباته بحسبه إذا كان
 لعين وطالبه والأفلا **قوله** خلافا لقضية كلام ابن عبد السلام أي من أنه لا يلزمه الغور
 بادائه عقب جود المعلن عليه **قوله** ولا يشترط قبول التذرع الخ أي ولا يشترط أن يزوم وفاء
 الناذر بما التزمه في ذمته نذر المنجز أو المعلق أن يقبل لفظ الشخص المنذوره له الشيء الملتزم أو
 يقضيه بالفعل بحيث أنه إذا لم يقبل لفظا أو يقضيه لأنه يلزم الناذر ذلك أي فيسقط عنه بل يشترط
 في ذلك أن لا يرددها فلم يرد الزوم باق عليه فان رده سقط عنه **قال** في شرح الرضوى أي لأنه أتى
 بما عليه ولا يردده له على قول غيره **قال** الزر كشي ومقتضاها أنه لا يجبر فلان أي المنذور له على قبوله
 ويقارن الزر كآية بان مستحقها أنما أجبر وعلى قولها خوف تعطيل أحد أركان الإسلام بخلاف
 التذرع ويقارن أيضا بان مستحقها ما كرهها بخلاف مستحق التذرع أي ثمن ما كره من أن
 الرد يؤثر فيه في المنذور والماتزم في الذمة كما أشرت إليه بقوليه التزمه في ذمته أما المنذور والمعين
 فلا ينافي بالرد والفرق أن ما في الذمة لا يملك إلا قبض صحيح فأن الرد قبض القبض وإن المعين يزل
 ملكه عنه بالتذرع فلا ينافي بالرد كما سيذكره الشارح وكذا في الخفة ونصها ولا يشترط قبوله التذرع
 وهو كذلك نعم الشرط عدم رد وهو المراد بقول الر وضعه عن القفال في أن شئ الله يرضى فعلى أن

كان شغافى الله
 وسئل الله (فعلى
 كذا) أو ألزمت نفسى
 أو واجب على كذا
 ونحو بلفظ النسبة فلا
 يصح بمجرد النسبة
 كسائر الملقود إلا
 باللفظ وقيل يصح
 بالنسبة وحدها
(فيلزم) عليه ما
 التزمه حالا في منجز
 وعند جود صدقة في
 معلق وظاهر كلامهم
 أنه يلزمه الفور
 بادائه عقب جود
 المعلق عليه خلافا
 لقضية كلام ابن
 عبد السلام ولا
 يشترط قبول المنذور
 له في قضي التذرع ولا
 القبض بل يشترط

أتصدق على فلان عشر أو ثلثه أو أزيد أو لا أعرف على الألف ورسد كذا في
 ما ترجم في الذمة وما يجب لأهلك إلا بقدر ما يحجب ما يترتب عليه من غير ما قبل
 كالوقف على ما يترتب عليه من خلاف بقدر التصديق بعينه فانه يزول حكمه من التذكرة ولو لم يكن إلا ما
 بالذمة كاعراض الغائب بعد اختياره أو كذا (قوله وصح التذكرة) أي المدين وقوله ما في ذمة
 المدين أي المدين الذي في ذمة المدين وقوله ولو جعلوا لأخيه كان الذمة قد راجعوا لالتذكرة
 فانه يصح لأن التذكرة لا يثبت بالقرن بخلاف البيع (قوله فغيراً) أي المدين وقوله وإن لم يقبل أي
 وإن رد ذلك (قوله خلافاً للجلال الخ) أي في رايه عند عدم التحويل (قوله ولو نذر لغير أحد أصله) نرجح ما لو
 نذر لأحد أصله فلا يصح نذره وجهه إذا سلم ما جرى عليه المؤلف بما جمع من أن التذكرة لا تحجب
 أصوله مكر وموهوب لا يصح نذره أما على المتقدمين أن محل عدم التحويل في المكر وموهوب لا تحجب
 لأن هذا مكر وموهوب لا يصح نذره وهو خشيعة المقوق من الباقي وقوله أو فروعه معطوف على الأصل فلا يفتقد
 أحد مسقط عليها أي أو لغير أحد فروعه مخرج به ما نذر لأحد فروعه فإنه لا يصح وهذا أيضاً بناء
 على ما جرى عليه المؤلف من أن التذكرة لا تحجب مكر وموهوب لا يصح نذره أما على المتقدمين فيصنع
 نذره ما يسقط ويبرى في الحقيقة على المتقدمين فهو فاسق أو لو رجع ما جرى عليه جمع وقد تقدم فلتعلمها
 عند قول شارحنا وكالمصنف المكر وقوله من ورثته بيان لغير من ذكر ودخل في الورثة جميع
 الخواص كالأخوة والأعمام ودخل أيضاً النذر لجمع أصوله أو لجمع فروعه فانه يصح الاتفاق وذلك
 لأن المتني هو أحد الأصول أو أحد الفروع فقط فغير هذا إلا أحد صادق بجميع ما ذكر وقوله بماله
 متعلق بنذره وقوله قبل مرض موته متعلق بنذره أيضاً ونرجح ما إذا كان النذر في مرض موته فانه
 لا يصح نذره في الزمان على الثلث إلا أن أحاز بقية الورثة وذلك لأن التبرعات المنعزة في مرض الموت
 تصح في الثلث فقط ولا تصح في الزمان على الثلث إلا أن أحاز بقية الورثة (قوله ملكه كله) أي ملك التذكرة
 له المال كله وقوله من غير مشارك أي من غير أن أحد من الورثة الباقيين يشاركه فيه بل يختص به
 (قوله والملك) أي التذكرة من قبل مرض الموت وقوله عنه أي من ماله كله الذي نذره (قوله)
 ولا يجوز للأصل الرجوع فيه) انظر مع قوله لغير أحد أصوله أو فروعه فإن ذلك يقيد أن نذر
 الأصل لأحد فروعه لا يصح من أصله وهذا يقيد أنه يصح إلا أنه لا يصح رجوعه فيه وبينهما تناف
 فكان الصواب إسقاطه الآن يقال إن هذا مقروض فيما إذا نذر الأصل لجميع فروعه وهو يصح
 كما هو وهو بعيد أيضاً فامل ثم إن عدم جواز رجوع الأصل على الفرع فيما نذره هو المعتمد
 الذي جرى عليه كثيرون وقد صرح به الأشارح في باب الهبة ونص عليه في الحقيقة في باب ما إذا نذر
 وعارضها بحث البلقي امتناعه أي الرجوع في صدقة واجبة كزكاة وتصدق وكفاة وكذا في لحم
 أضحية تطوع لانه أنشأ رجوعه ليستقل بالتصرف وهو فيه ممنوع بما ذكره إجماع كثير ومن
 سقه وتأنى عنه وردوا على من أفتى بجواز الرجوع في النذر بكلام الروضة وغيرها اه تصرف
 (قوله ونعتقد) أي التذكرة وقوله معطوف على من فاعل بعبارة لا متعزاً وقوله في نحو إذا مرضت
 نخل فيه أناسا فرت (قوله فهو نذره) جواب إذا أو الضمير الأول راجع للمنذر والثاني راجع
 للنخيل المنذور له (قوله وله) أي التذكرة المعلق نذره وقوله التصرف أي يبيع أو غيره وقوله قبل
 حصول المعلق عليه أن يصح التصرف قبله لضعف النذر حينئذ (قوله وبقاؤه) كلام مستأنف
 ليس له متعلق بما قبله فلما ذكره بعد قوله ويقع لبعض العوام جعلت هذا النبي صلى الله عليه
 وسلم كصانع في الحقيقة لكان أولى وبعبارة الحقيقة يقع لبعض العوام جعلت هذا النبي صلى الله عليه
 وسلم فصح لانه اشتهر في النذر بخلاف متى حصل لي كذا أي به بكذا فإنه لغوام يعترن به لفظ

علم ردو وصح التذكرة
 بما في ذمة المدين ولو
 محمولاً لغير أحد أصلا
 وإن لم يقبل خلافاً
 للجلال البلقي ولو
 نذر لغير أحد أصله
 أو فروعه من ورثته
 بماله قبل مرض موته
 يرد ملكه كله من
 غير مشارك لزال
 ماله عنه ولا يجوز
 للأصل الرجوع
 فيه ونعتقد معاً
 في نحو إذا مرضت
 فهو نذره قبل مرضي
 بيوم وله التصرف
 قبل حصول المعلق
 عليه بلغو قوله متى
 حصل لي الأمر فإني
 أبيع كذا ما لم
 يعترن به لفظ التزم
 أو نذر وأفتى جمع

الترام أو نذر أي وأنبه ولا تخر إلى أن النذر لا يتعد الثانية لأنه لا يلزم من النظر إليها في التواضع
النظر إليها في المقاصد أم يحذف وقوله ما لم يقترن به أي بقوله المذكور وقوله لفظ الترام أي كان
قال بهي حصل إلى الأمر الفلاني فقله على أن أجي بكذا وقوله أو نذر أي وألفظ نذر كأن قال بهي
حصل إلى الأمر الفلاني فخذ على أن أجي بكذا ومنهما الثانية كما مر من التفتة (قوله عين أراد)
راعي معنى من فتى الضمير وقوله إن يتأما أي يبيع كل منهما متاعه لخاصه وبشرى ببله متاعه
(قوله فانتقا) أي المتبايعان (قوله ففعل) أي نذر كل للأخر متاعه (قوله ص) هو المقتضى به وهو
لا يصح أن يكون مغفولا لأنه في مكان الصواب أن يقول بالهبة وعليه بصير متعلقا بفتى (قوله وان
زاد المندى الخ) أي يصح نذر كل لصاحبه متاعه وأن إلى المندى بصيغة التعليل بعد قوله نذرت لك
بأن قال نذرت لك جنتي أن نذرت لي متاعك (قوله وكثيرا ما يفعل ذلك) أي ما ذكر من نذر كل
لصاحبه متاعه وقوله فيا لا يصح يبيع ويصح نذره أي كما في الرويات مع التفاضل فإنه لا يصح بيعها
ويصح نذرها (قوله ويصح إراة المندو له التاذر عما في ذمته) أي يصح أنه يرى الشخص المندو له
التاذر عما التزمه في ذمته بنذره وإن لم يقبضه كما يصح إسقاط حق الشفعة (قوله قال القاضي الخ)
قال الرشدي عبارة القاضي إذا قال إن شئ الله من بضئ فقله على أن أنصدق بخمسة ما يحصل لي
من المشتراة فشيء يجب التصديق به بعد إخراج الخمس يجب العشر في الباقي أن كان نصا أو لا
عشر في ذلك الخمس لأنه لفقره غير معين فاما إذا قال الله على أن أنصدق بخمسة مالي يجب إخراج
العشر مما بقي بعد إخراج العشر يخرج منه الخمس انتهت قال الأذري وبشأنه أن يفعل في الصورة
الأولى فإن تقدم النذر على اشتداد الحب فكما قال وان نذر بعد اشتداده وجب إخراج العشر أولا ومن
الجميع أم وقوله ولا يشترط معرفة التاذر ما نذر به أي لا يشترط في جهة النذر أن يعرف الناذر
ما نذره بقدر الوعينا أو صفة ولا تعلقه التذرة فاعتقر فيه من الضرر والجهالات ما لا يتغير في غيره
(قوله تكس ما يخرج له من عشر) أي كس نذر من ما يخرج له من المشتراة فهو صحيح مع أنه
حال النذر لم يعرفه وهو متبذل لنذر ما لم يعرفه الناذر (قوله وكس ولد أو ثمر) معطوف على تكس
أي وكس نذر كل ولخرج من أمي أو كل ثمر فخرج من ثمرتي فهو صحيح مع أنه حال النذر لم يعرفه
وقوله هذه راجع للامة أو الشجرة وهو يفيد أنه يشترط تعيين الامة والشجرة وليس كذلك (قوله
وذكر) أي القاضي كما يعلم من عبارته المسادة وقوله أيضا أي كذا كرامر (قوله أنه لا زكاة في
الخمس) أي إسماء أنه لفقره غير معين وال زكاة فما يجب على معين كرامر (قوله وقال غيره) أي
غير القاضي وهو الأذري كما صرح به الرشدي في عبارته المسادة (قوله محله) أي عدم وجوب
ال زكاة في الخمس المندور (قوله أن نذرت قبل الاشتداد) أي قبل الصلاح للثمرة ونحوه ما إذا نذره
بعده فإن الزكاة تتعلق بالخمس المندور فخرج الزكاة أولا من المشتراة ثم يخرج خمسة وكتب
سم مائه قوله قبل الاشتداد مفهومة أنه فيه الزكاة أن نذر بعد الاشتداد فإن أريد الواجب
بالنذر حيث نذر من ماعدا قدر الزكاة فيه أنه وإن كان الخمس حينئذ أي خمس الجملة قد انجرت
زكاة فالنذر وليس نجسا آخر جتز زكاة وإن أريد أن المندور حيث نذر خمس المجموع لكن يسقط
منه قدر زكاة فيه فإن النذر لا يتعلق بالزكاة لأنها ملك غير الناذر فلا تصدق الزكاة في الخمس
المندور أم (قوله ويصح النذر لعين كالوصية) أي قياسا على صحة الوصية له (قوله بل أولى)
أي بل صحة النذر له أولى من صحة الوصية ووجه الأولوية أن النذر وإن شارك الوصية في قبول
الخلق والنظر وحقه بالمجهول والمعلوم هو يتميز عنها بأنه لا يشترط فيها القبول بل عدم الرد على
(قوله لا الميت) معطوف على لعين أي لا يصح النذر للميت لأنه لا يتبع به فهو أضعافا وهي حرام
(قوله لا القبر الشيخ الفلاني) لا معنى للاستثناء من الميت فلو قال ويصح لقبره أي الميت أن أراه

عين أو أد أن يتأما
فانتقا على أن نذر
كل للأخر بمتاعه
ففعلا صم وان زاد
المندى أن نذرت لي
بمتاعك وكثيرا ما يفعل
ذلك فيا لا يصح يبيع
ويصح نذره ويصح
إراة المندو له التاذر
عما في ذمته قال
القاضي ولا يشترط
معرفة التاذر ما نذره
كخص ما يخرج له
من عشر وكس
ولدا وثمره يخرج من
أمي أو ثمرتي هذه
وذكر أيضا أنه لا
زكاة في الخمس المندور
وقال غير محله أن
نذرت قبل الاشتداد
ويصح النذر لعين
كالوصية بل أولى
لأن الميت لا القبر الشيخ
الفلاني

قر به هنا الخ لكان أوله وأخصر قننه (قوله وأراد) أي الناذر وقوله به أي نذر القبر وقوله
 قر به ثم أي عند القبر وقوله كاسراج ينتفع به تخيل القبر به التذلل لانه اختصاه بالانتفاع به شرط فلو لم
 يوجد هناك من ينتفع به من مصل أو نائم أو نحوهما لم يصح التذلل لانه اختصاه بال (قوله أو أطر
 عرف) معطوف على أو أراد أي أو أطر يعرف في صرف التذلل للقبر كترميم أو صنع طعام للقبراء
 ونحو ذلك (قوله فيصنع التذلل) أي القبر وقوله على ذلك أي على ما اقتضاه العرف (قوله ويقع
 لبعض العوام الخ) مثله في التفتة والثبات (قوله جعلت الخ) فاعل يقع لان المقصد اللفظ أي
 ويقع هذا اللفظ من بعض العوام (قوله فيصنع) أي هذا اللفظ للتندر (قوله لانه استنهر الخ) لتليل
 للهمة وقوله في عرفهم أي القبر أو قوله للتندر متعلق باسمه (قوله أو بصرف) أي المجهول النبي
 صلى الله عليه وسلم وقوله لمصالح الحجرة النبوية أي من بناء أو ترميم أو تطيب أو كسوة (قوله والأقرب
 عندى الخ) مقول القول (قوله والمساحد الثلاثة) أي المسجد الحرام والمسجد النبوي والمسجد
 الأقصى (قوله ان من الخ) اسم ضمير الشأن وجه الشرط والجواب خبرها والمصدر المؤول
 من ان واسمها وخبرها خبر الأقرب وقوله نرج أي بطريق التندر وقوله من ماله أي ثلثي ما تقدم عليه
 وكان الأولى تأخير مفعله أي من خرج عن شيء كائن من ماله وقوله لها متعلق بحجر والضير يعود
 للكعبة والحجر والشرفة والمساحد الثلاثة (قوله واقتضى الخ) الجملة حالية يعني أن من خرج من
 ماله لها والحال ان العرف اقتضى صرفه في جهة من جهاته أصرف البها وقوله صرفه أي الشيء الخارج
 لها وقوله في جهة من جهاتها أي كبناء أو ترميم أو اسراج أو تطيب أو كسوة أو نحو ذلك (قوله صرف)
 أي الشيء الخارج وهو جواب من وقوله لها أي تلك الجهة التي اقتضاها العرف (قوله واختصت)
 أي تلك الجهة وقوله به أي بالعرف فلا يقوم غير ما قامها (قوله قال شئنا) أي في التفتة (قوله
 فان لم يقتض العرف شيئا) أي جهة تصرف المال لها (قوله فالذي يقتض الخ) جواب ان وقوله
 يرجع بقرا بالبناء للمجهول وقوله في تعين المصروف أي مصرف المال الخارج لما ذكر من الكعبة
 وما بعدها (قوله لراى ناظرها) أي الناظر عليها فالذي يعين المصروف بحسب ما يقتضيه نظره
 (قوله قال) أي شئنا (قوله ان الحكم كذلك في التذلل الخ) أي فان اقتضى العرف شيئا عمل به
 والا ف يرجع لراى الناظر وقوله للمساحد النبوية وقوله غيرها أي غير المساحد الثلاثة (قوله وافقت
 بعضهم في ان قضى الله الخ) أي فيما اذا علق استخراج شيء من ماله لا كصفتي قضاها حجه وقضيت
 هذا والمراد وقوله بانه الخ متعلق بأقوى وضعه وضعه الفعل الذي بعده يعود على ما ألزمه معلقا
 وقوله لمصالحها أي الكعبة من بناء أو ترميم أو نحو ذلك عامر (قوله ولا يصرف لفقراء الحرم) من هنا
 يؤخذ الفرق بين الاقتناء المذكور وبين ما مر من السبكي فان ما مر عنه مبنى على العرف ومقتضاه أنه
 اذا اقتضى العرف صرفه للفقراء صرف البهم ورأيت غرض كتب على قوله ولا يصرف لمصالح الحجرة
 النبوية في صورتهما لبعض العوام من جعلت الخ ما نصه أي من بناء أو ترميم دون الفقراء عالم
 شجر به العادة اه والظاهر ان مثله يجري هنا فيقال لا يعطى للفقراء ما لم يجز به عادة ولا يعطى لهم
 وعليه لا فرق بين الاقتناء المذكور وما مر من السبكي قننه (قوله كابد عليه) أي على عدم صرفه
 للفقراء وهذا من كلام بعضهم المقتضى بذلك لا من كلام الشارح وقوله كلام المذهب قال في التفتة بعده
 وخبر مسلم لولا قولك حديثه بعد بكثرة لا تفقت كثر الكعبة في سبيل الله المراد بسبيل الله فيه
 اتفاقه في مصالحها اه وكتب سم ما نصه قوله المراد بسبيل الله الخ هذا خلاف للناظر جدام
 سبيل الله وأضافوها لباكرهون اتفاق كثرها في مصالحها اه (قوله ولو نذر شيئا بالكعبة الخ)
 في الرض وشرحه وان نذر ستر الكعبة ولو بالخربر أو تطيبها أو صرف ماله فيه أي في سترها أو
 تطيبها حاجزا لمن القربات فان الناس اعتادوها على عمر الأعصار ولم يشكروا أحد فان نوى المباشرة

وأراد به قسمة ثم
 كاسراج ينتفع به
 أو أطر يعرف
 التذلل على ذلك
 ويقع لبعض العوام
 جعلت هذا التي
 صلى الله عليه وسلم
 فيصنع كما يجب لانه
 استنهر في عرفهم التندر
 وبصرف لمصالح الحجرة
 النبوية قال السبكي
 والأقرب عندى في
 الكعبة والحجرة
 الشرفة والمساحد
 الثلاثة ان من خرج
 من ماله عن شيء لها
 واقتضى العرف
 صرفه في جهة من
 جهاتها صرف لها
 واختصت به قال
 شيخنا فان لم يقتض
 العرف شيئا فالذي
 يقتض انه يرجع في
 تعيين المصروف لراى
 ناظرها قال وناظر
 ان الحكم كذلك في
 التذلل للمسجد غيرها
 انتهى وأقوى بعضهم
 في ان قضى الله حاجتي
 فعلى للكعبة كذا ناله
 يتعين لمصالحها ولا
 يصرف لفقراء الحرم
 كابد عليه كلام
 المذهب وصرح به جمع
 متأخرون ولو نذر شيئا
 للكعبة

لذلك ينقسم لزمه والافاق بعثه الى القبر لمصرقه في ذلك الوقت جواز نذر تطيب مسجدا لم يبنه ولا اتمه
وغيرهما من المساجد تدل الامام قال في الاصل ومال الى تخصيصه بالكعبة والمسجد الحرام وقال في
لصومع المقادير الصديق كل مسجد لان تطيبها مستقصودة فلزم بالنذر كسائر القرب ونخرج
بالمساجد البيوت ونحوها كشاهد العلماء والصالحين اه بحذف (قوله ونوى) أى غير
لنذر لان قال نذرت هذا بالكعبة ونوى صرفه للاسراج اول تطيب او نحو ذلك (قوله كالاسراج)
تمثيل للقربة المعينة وقوله تعين صرفه أى الشئ المنذور وقوله فيها أى القربة المعينة الثبوتية (قوله)
ان احتيج لذلك) أى لصرف الشئ المنذور في القربة المعينة التى نواها (قوله والا) أى وان لم يحتج
لذلك بان كان نوى في نذره الاسراج وليس هناك أحد يتفقد به وقوله يسع أى الشئ المنذور والنوى
للالسراج مثلا (قوله وصرف) أى ثمنه وقوله لمصالحها أى الكعبة بما رآنا (قوله ولونذر)
اسراج الخ) أى بان قال لله على نذر ان اسرج هذا النعم في المسجد والفرق بين هذه الصورة وما
قبلها ان هذا مصرف فيها القضا بالجبهة وتلك نواها فمما يقتض (قوله وزيت) معطوف على نحو من
عطف الخاص على العام (قوله بمسجد) قال في القصة أو غيره كقربة (قوله صم) أى نذره وهو
حواويل (قوله ان كان ثم) أى في المسجد الذى نذره الاسراج فيه وقوله من يتفقد به أى بالاسراج
(قوله ولوعلى نذر) أى ولو كان الانتفاع به على قلة أى ليس دائما بل في بعض الاوقات (قوله
والا فلا) أى وان لم يكن ثم من يتفقد به فلا يصح نذره لانه اضاعة مال قال الجعري فهو باق على
ملك ما لم يكن لا يتصرف فيه من دفعه فان مات دفع لوارثه ان علم والا صار لمصالح العامة ان لم يتوقع
معرقة والاوجب حفظه حتى يدفعه اه وانظرما الفرق بين هذه الصورة حيث بطل النذر
فيها اذا لم يكن ثم من يتفقد به وبين الصورة المارة في الكعبة حيث انه اذا لم يحتج الى الصرف الى
الجبهة الثبوتية يسع ومصرف لمصالحها ويمكن ان يقال الفرق انه هنا مصرف بالجبهة في نذره لغضا
مختلفه هناك فان لم يصح ما لفتنا في نذره وانما نواها فط فصار لا حظ في الاولى كالقيد لصفة النذر
فاذا لم يوجد القيد لم يوجد المقتضى بخلاف الثانية فان صبغة النذر مطلقة والنسبة لا تؤثر تائرا او نوا
(قوله ولونذر اهدا امتقول) أى ما سهل نفقه من نذر أو غيره بدليل مقابلته وهو فان تصبر ثقله الخ
وقوله الى مكة أى الى الحرم بمكة ليست يفتدولوعر بالحرم بدليل مكة كالنهي لكان أولى (قوله)
لزمته نفقه) أى الى مكة ان عينها في نذره وهو ظاهر عبارته فان لم يعينها فيه فالى الحرم لا يصلح الهدى
(قوله والتصدق بعينه) أى ولزمه التصديق بعينه أى فعلا اذ عينه في نذره كان قال لله على أن
أصدق به نذرا فليزمه ذلك ولا يجزئ منه ولو من جنس هو هذا في غير ما يدعي ما هو فيه مذبحه ومحل
لزم التصديق بالعين اذا لم يصح التصديق به فان عمر كل واحد واحد وفرق ثمنه على فقر الحرم ثم ان
استوت قيمته ببلدوه بالحرم تخفى في بيعه فعاشاه منهما والازمه ببيع في الاخر بدفعه وان كان بين
بلدوه الحرم كما استظهره في القصة وقوله على فقر الحرم أى الميعن والمستوطنين ويجب التمييز في
المحصورين بان سهل عددهم على الا احوال يجوز في غيرهم الاقتصاع على ثلاثة حال عرش ولا يجوز له
أى الناذر الا كل منه ولان تليز منه نفقتهم قياسا على الكفارة اه (قوله ما يعين الخ) قيد في لزوم
التصدق بعينه أى عمله ما يعين الناذر في نذره بقرينة نوى غير التصديق على الفقراء كصرف ما نذره
الى تطيب الكعبة أو سترها فان عينها صرفه الى تلك القربة المعينة وقوله كطيب السحرة تمثيل
للقربة وقوله فيصرفه أى المنذور وهو جواب شرط مقدورى واذا عين ذلك صرفه وقوله الهى الى
القربة الا لا ترى (قوله وعلى الناذر مؤنة اتصال الهدى) أى ما اهداه من نذر أو غيرها ولو قال اتصال
المنقول لكان أولى وان نسب ما قبله وقوله الى الحرم متعلق باصا (قوله فان كان) أى الناذر وقوله
معمر أى لم يكن عنده مؤنة النقل وقوله باع بعضه أى بعض الهدى وهذا ان أمكن بان تعدد اول

ونوى صرفه لمقربة
معينة كالاسراج تعين
صرفه فيها ان
احتج بذلك والا يصح
ومصرف لمصالحها كما
استظهره شيخنا ولو
نذر اسراج فتصومع
أو زيت بمسجد صم
ن كان ثم من يتفقد به
ولو على نذر والا فلا
ولو نذر اهدا منقول
الى مكة لزمته نفقه
والتصدق بعينه
على فقر الحرم ما لم
يعين قرينة اخرى
كطيب الكعبة
فيصرفها اليها وعلى
الناذر مؤنة اتصال
الهدى المعين الى
الحرم فان كان
معمر ابايع بعضه

متعدد أو يمكن يسر به أو تصفه والافصح عما تعبر عنه قد يصح أن تصدق بثبته على فقره الحرم
 فتدبر قوله لنقل الباقي أي لأجل نقل الباقي إلى الحرم وهو تكميل أجمع العوض (قوله فان تعسر
 نقله) أي المتصور وهو مقابل قوله منقول المراد منه ما سهل نقله كما عطلت (قوله كعقار) فيه
 أن هذا تعذر نقله بالكيفية عبارة الرض وماتعذر نقله عما أهله كالأداء وتعسر كعسر الرض
 فعليه به وقتل غنمه أه وهي ظاهرة فلو جرى المؤلف على صيغته بأن قال فان تعذر أو تعسر كان
 أولى (قوله بابه) أي ما تعسر نقله وقوله ونقل غنمه مطوف على بابه والمتولى لجميع ذلك هو
 الناظر وليس للقاضي مكة نزع منه كما في القصة والنهاية والمعنى (قوله وهل له) أي لناذر وقوله
 أمسا كه أي المتعسر نقله والمراد به عدم بيعه وقوله بعبته أي ويبلغه الفقراء الحرم وقوله أولا أي
 أوليس له أمسا كه بل يجب عليه بيعه وقوله وجهان أي فقال بعضهم بالاول وقال بعضهم بالثاني
 قال في القصة يظهر من جميعه أن ليس له أمسا كه بعبته لأنه متمم في عبارة نفسه ولا اتحاد القاض
 والمقبض أه ومثله في النهاية (قوله ولو نذر الخ) كان المناسب أن نؤخره عن قوله ومن نذر أتيان
 سائر المساجد الخ ويغير هذا الأسلوب كان يزج بعبته قوله حيث شاء حكم المساجد الثلاثة بأن يقول
 بعده ثم المساجد الثلاثة تعين من يذ فضلها ويجزئ بعضها عن بعض (قوله في أحد المساجد
 الثلاثة) أي المسجد الحرام أو المسجد المدني أو المسجد الأقصى (قوله أجزأ بعضهما عن بعض) كان
 الاولى أن يقول صح نذره وأجزأ الخ والمراد أجزأ بعضها الفاضل عن بعضها المفضول فإذا نذر الصلاة
 في المسجد الأقصى تجزئه الصلاة في المسجد الحرام أو المسجد المدني أو نذر في المدني تجزئ في المدني
 لا العكس (قوله كالاكتاف) أي تلي الاعتكاف في أنه إذا نذر في أحد المساجد الثلاثة أجزأ
 بعضها عن بعض لكن المراد المار (قوله ولا يجزئ ألف صلاة) أي أو مائة ألف صلاة بالنسبة
 لمن نذر صلاة واحدة في المسجد الحرام أو في المسجد المدني أو في المسجد الأقصى (قوله كعكسه) وهو
 وإن كان يساوه في الفضل وقوله عن صلاة نذر أه أي في مسجد المدينة (قوله كعكسه) وهو
 أنه لا تجزئ صلاة في المسجد النبوي عن ألف صلاة نذر أه أي في غير مسجد المدينة (قوله كالأجزاء
 الخ) أي تلي ما لو نذر أن يقرأ نك القرآن فلا يجزئ أن يقرأ آية سورة الأعراس وإن وردت آياتها تعدل
 نك القرآن (قوله ومن نذر أتيان سائر المساجد) اعلم أن لفظة سائر أخذ من السور أي البقية
 فهو بمعنى باقي وإن أخذ من سور البلد أي المحيط بها يكون بمعنى جميع والمناسبات هنا النسب لأنه لم
 يتقدم حكم أتيان بعض المساجد حتى يكون هذا بياناً للحكم بقية ما عليه فلا بد من استثناء المساجد
 الثلاثة فإنها تتمين للنذر كما عطلت ويمكن أن يقال باحتفال الاول ويكون قوله ولو نذر الصلاة الخ
 متضمناً للحكم بالتدبر في المساجد الثلاثة وهو تعينها به ثم أن نذر أتيان جميع المساجد ليس بقيه بدل
 مثله في عدم التعين للصلاة أتيان مسجد منها ولو عبر به كغيره كان أولى وقوله وصلاة التطوع فيه
 يعني ونذر صلاة التطوع في سائر المساجد هو المقصود من النذر وأما الأتيان إلى ما ذكره فهو
 لازم فلو قال ومن نذر صلاة التطوع في سائر المساجد كان أولى وخرج بصلاة التطوع صلاة
 الفرض فإذا نذر أه في مسجد تمت فيه كإصرح به في الرض وعبارته مع نزعها لو قال لله على أن
 أصلي الفرائض في المسجد لزمه أن يصلها فيه بخلاف النقل والفرق أن أداء الفرائض في المسجد
 أفضل ولا تعين لها مسجد بوضوئها أنه لو عين لها مسجد غير الثلاثة طارداً أوها في غيره أه ومثله
 صلاة التطوع الصوم فإذا نذر في مسجد لا يتعين له إلا أنه لا يستثنى فيه شيء من المساجد فلا يتعين
 الصوم نذره في مسجد ولو كان أحد المساجد الثلاثة (قوله صلى) أي الناظر وقوله حيث شاء أي
 في أي مكان شاء الصلاة فيه سواء كان المتصور فيه أو غيره وقوله ولو في بيته أي ولو صلى في بيته فأتاها
 تكفي عن صلاته في المسجد المنذور الصلاة فيه (قوله ولو نذر التصديق بدرهم) أي معين أو غير

بنقل الساق فان
 تعسر نقله كمقارأو
 حجر رضى بابه ولو
 بغير إذن حاكم ونقل
 غنمه وتصدق به على
 فقراء الحرم وهل له
 أمسا كه بعبته أولا
 وجهان ولو نذر
 الصلاة في أحد
 المساجد الثلاثة
 أجزأ بعضها عن بعض
 كالاكتاف ولا
 يجزئ ألف صلاة في
 غير مسجد المدينة
 عن صلاة نذر أه
 كعكسه كالأجزاء
 قراءة الأعراس عن
 نك القرآن المنذور
 ومن نذر أتيان سائر
 المساجد وصلاة
 التطوع فيه صلى
 حيث شاء ولو في بيته
 ولو نذر التصديق
 بدرهم لم يجزئ عنه

معين وقوله لم يحزني عنه جنس آخر أي لا يحزني أن ينصدق ببل الدرهم من جنس آخر كمن الذهب
 أو من النحاس ولا من جنسه أيضا في المعين كان قال بهذا الدرهم (قوله ولو نذر التصديق بحال بعينه)
 أي كنهه الشاة أو هذا الثوب وهذا الدنار والدرهم وقوله زال عن ملكه أي بغير النذر ولو لم يصر
 معين أو لم يصر ورده بخلاف النذر وفي ذمته فانه لا يزول ملكه عنه إلا بعينه والذم له فان رده برئ
 الناذر (قوله فلو قال على الخ) مقرر على زوال ملكه عن المال المعين بغير النذر (قوله وصيها)
 أي العشر من دينار أو التمسين يكون بإشارة إليها أو وصف كان قال بهذا العشر من أو العشر من هذه
 أو العشر من التي في الصندوق أو الكيس وقوله على فلان متعلق بالتصدق (قوله أو أن شفي من بضي
 الخ) أي أو قال أن شفي الله من بضي فعل عشر ودينار أو فلان وعين تلك العشر من كابر (قوله
 ملكها) جواب فلو والضمير المستتر يعود على النذر وله البارز يعود على العشر من دينار (قوله
 وإن لم يقضها) أي فلان النذر وله وقوله ولا قبلها أي وإن لم يقبها القنود وقوله بل وإن دد أي بل
 يملكها وإن ردها لم أر أن للنذر والمعين لا يتأثر بالزاد كراهض الشاه بعد اختياره التملك (قوله
 فله) أي فلان النذر وله وقوله التصرف فيها أي في العشر من (قوله) ويتعقد حول زكاتها من
 حين النذر أي لا تدخلت في ملكه من حينئذ (قوله وكذا إن لم يعينها) هذا مقابل قوله وعينها
 أي وكذا ما جعلها للنذر وله من حين النذر إذا لم تكن معينة كعلى أن ينصدق بعشر من ولكن
 لم يرد على الناذر فإن ردها برئ الناذر وبطل النذر لم أر أن المتزعم في الذمة لا يملك إلا قبض صحيح
 فإذا رد قبل قبضه أثره الرخو لم يحصل أن النذر على فلان أن كان معين لم يرد بالرد وإن كان بغير معين
 ارتدبه (قوله قصير) أي العشرون وقوله ديناه أي للمنفذ وله وقوله عليه أي على الناذر (قوله
 وبقيت لها) أي العشر من التي صارت ديناه على الناذر وقوله أحكام الدين فاعل ثبت وقوله من
 ز كاتنا الخ بيان للأحكام والزم كاتنا على المنفذ وله لأن العشر من المنفذ وصارت ملكه فهو كالدين
 وقوله وغيره أي غير الخ كاة من حوازل الاستدلال عنها أو الإراءة منها (قوله ولو تلف المعين) أي عند
 الناذر (قوله لم يعينه) أي الناذر وقوله إلا أن قصر كان طالبه المنفذ وله وامتنع من إعطائه ما به فانه
 يضمن بدله وقوله على ما استظهره شيئا أي في الحقيقة وصارت ما وإن تلف المعين في يده لا يضمنه أي إلا
 أن قصر كاهوننا هو اه (قوله ولو نذر أن يعمر مسجد أمينا) أي كان قال لله على أن يعمر هذا
 المسجد أو المسجد الحرام أو قال أن شفي الله من بضي فعل عبارة هذا المسجد فانه يتعين عليه عبارة
 قال عس ويحز من عبادة ذلك بما يسمى عبارة بمثل ذلك المسجد اه ولو قال أن شفي الله
 من بضي عمت مسجد كذا فلفوا لم يعد عارص الالتزام والنذر هو التزام بعبادة كابر قال في الحقيقة
 نعم لو نوى الالتزام لم يعد انعقاده اه ومثله في النهاية (قوله أو في موضع معين) أي أو نذر أن
 يعمر مسجد في مكان معين ككة والمدينة (قوله لم يحز الخ) جواب لو وقوله أي الناذر وقوله
 أن يعمر غيره أي مسجد آخر المسجد الذي عينه في نذره وقوله بدلا منه أي حال كونه الغير بدلا من
 المسجد الذي عينه ونحو ج بهما أو أراد أن يعمره لا بقصد البدلية عما نذره فاختار فامتنوع تعمره
 بقصد البدلية قال في النهاية ولو نذر عبارة هذا المسجد وكان زانبا فعمره غيره فهل يبطل نذره
 لشعره نفوذه لأنه ما أشار إليه وهو نذر فلا يتناول نذر به أخرى أو لا بل يوقف حتى يحز
 فيعمره تصحيحا للفظ ما لم يكن كل محتمل والاول أقرب وتصحيح اللفظ ما لم يكن إما بعدل إليه ان
 احتقاه لفظه وقد تقرر أن لفظه لا يحتمل ذلك لأن الإشارة إنما وقعت للعبارة حال النذر لا غير نعم إن
 نوى عبارة وإن نذر بعبادته اه (قوله ولا في موضع آخر) أي ولا يجوز أن يعمر مسجد في
 موضع آخر غير الموضع الذي نذر أن يعمره مسجد أميه (قوله كالنذر الخ) الكافي للتنبيه أي
 لا يجوز أن يعمر غير المدين نظير ما لو نذر أن ينصدق بدرهم فضا فلا يجوز له أن يبدله بدنار ومثله

جنس آخر ولو نذر
 التصديق بحال بعينه
 زال من ملكه فلو
 قال على أن أتصدق
 بعشر من دينار
 وعينها على فلان أو
 أن شفي من بضي فعل
 ذلك ملكها وإن لم
 يقبها ولا قبلها بل
 وإن ردها التصرف
 فيها ويتعقد حول
 ز كاتنا من حين
 النذر وكذا إن لم
 يعينها ولم يرد
 النذر وله قصير ديناه
 له عليه وبقيت لها
 أحكام الدين من
 ز كاة وغيرها ولو
 تلف المعين لم يضمنه
 إلا أن قصر على
 ما استظهره شيئا
 ولو نذر أن يعمر
 مسجدا معينا أو في
 موضع معين لم يحز
 له أن يعمر غيره بدلا
 عنه ولا في موضع آخر
 كالنذر التصديق
 بدرهم فضا لم يحز
 التصديق بدله بدنار

ما لو عين مكاناً للصدقة فإنه شعين ولا يجوز التصديق فيه كما ر (قوله لا اختلاف الاغراض) أى المقاصد وهو على كل من علم حوازه مبرمجاً أو غير المبرمجين فى التصديق أو فى موضوع غير الموضوع العين فيه مودع حوازه التصديق بدنيار بدل الدرهم أى وأنما لا يجوز ذلك لا اختلاف المقاصد بل كن أن التاذل قصد وفرض بتعبر مبرمج دون آخر أو فى موضوع دون آخر كتره من داره أو علم وجود مسجد فى ذلك الموضوع الذى عين تعبر مسجد فيه ويمكن أن الدرهم هو الرائج فى السوق دون الدين والشاوية غيب المندوره فى الأول دون الثانى (قوله نعمة) أى فى بيان حكم نذر المقرض لمقرضه (قوله فى نذر مقرض) متعلق باختلاف والمراد الاختلاف فى حكم ذلك من الهبة وعدمها (قوله مالا) مفعول لنذر ويصح أن يكون مفعولاً لمقرض ويكون مفعولاً لنذر محسوباً ليدل عليه المذكور وقوله معنا كعشرة دراهم أو هذه العشرة والتعبر ليس بقيد فى جهة النذر لسا مانه لا يشترط معرفة التاذل مانه به وإنه يصح بالمجهول والمعدوم كالوصية (قوله مادام دينه) عبارة انتهاء مادام دينه أو شئ منه ولو أقصر على قوله فى نذره مادام مبلغ القرض فى ذمته ثم دفع المقرض شيئاً منه بطل حكم النذر أى لا اختلاف لا لتطاع الديونة اه محذوف قال شقي فشرط أن يقول لله على مادام المبلغ المذكور أو شئ منه فى ذمتي أن أعطيك كل يوم أو كل سنة أو كل شهر كذا فإن لم يقل أو شئ منه ودفع ديناً لم لا نؤى جعله من رأس المال لم يلزم به بعد ذلك شئ لأنه لم يبق المبلغ كله فى ذمته اه إذا علمت ذلك فقوله مادام دينه المراد كله أو شئ منه وليس المراد الأول فقط (قوله فقال بعضهم لا يصح) أى نذر المقرض المذكور (قوله لأنه) أى النذر المذكور وهو على لعدم الهبة وقوله على هذا الوجه الخاص أى وهو كونه فى مقابلة دوام الدين فى ذمته وقوله غير ربة أى شرط النذر أن يكون لربة وقوله بل يتوصل به أى بالنذر والأضراب انتقالى وقوله إلى ربة النسيئة أى هو أن يشترط أجل فى أحد العوضين وفى ذلك نظر ظاهر أهو لا يكون إلا عقد كبيع كما سجد كره بعد (قوله وقال بعضهم يصح) أى نذر المقرض المقرض قال ع وشيخ الله حيث نذر لمن ينقذ نذره بجهل لا نذر لأحد بنى هاشم والمطلب فلا يشترط معرفة الصدقة الواجبة كالأثر والنذر والكفاية عليهم اه وجمع فى التحفة بين القولين وعبارتها ومن يصح يحمل الأول اعنى عدم الهبة على ما إذا قصد أن نذره ذلك فى مقابلة الرج الحاصل له والثانى اعنى الهبة على ما إذا جعله فى مقابلة حصول النعمة أو اندفاع القيمة المذكورين ويرد النظر فى حالة الاطلاق والأقرب الهبة لأن أعمال كلام المكلف حيث مكانه لم يحمل جميع خبير من أهمله اه يتصرف (قوله لأنه) أى نذر المقرض لمقرضه وقوله فى مقابلة حدوث نعمة ربح القرض إضافة نعمة ما بعد البيان أى نعمة هى ربح القرض وإضافته ربح القرض بمعنى اللام والمراد من القرض اسم المفعول أى ربح المقرض ونذره باسم المفعول فى النهاية وكتب عن مائه قوله لأنه فى مقابلة الخ لكن مراد نذره سيالذى أو مستدع جازمه فمسلماً أو شئ وعليه ولو اقترض من ذمى ونذره بنى مادام دينه فى ذمته انقضاء نذره لكن يجوز دفعه لغيره من المسلمين فتعطين له فإنه دقيق وهذا الخلاف ما لو اقترض الدين من مسلم ونذره بنى مادام الدين عليه فإنه لا يصح نذره لمسلم من أن شرط التاذل للإسلام اه (قوله ان تقر به) أى بالعرض بمعنى اسم المفعول (قوله أو جبهه اندفاع الخ) أى أو لانه فى مقابلة اندفاع نعمة المطالبة محقولة اندفاع معطوف على الضمير لانه والجار والمجرور وسماه معطوف على مقابلة وتعبارة التحفة أو اندفاع نعمة المطالبة باسقاط لفظ فيه وهو الأولى لأن المعنى الأول أنه فى مقابلة اندفاع النعمة المذكورة (قوله ان احتاج) أى التاذل المقرض وقوله لبقائه أى الدين وقوله لأعساره للاحتياج وقوله أو اتفاق أى عليه أو على من تلزمه مؤنته وهو معطوف على أعساره فهو علة ثانية للاحتياج (قوله ولانه يس الخ) معطوف على لانه فى مقابلة

لاختلاف الاغراض
(نعم) اختلاف جمع
من مشايخ شيوخنا
فى نذر مقرض مالا
معنا لمقرضه مادام
دينه فى ذمته فقال
بعضهم لا يصح لانه
على هذا الوجه الخاص
غير قريب بل يتوصل
به إلى ربة النسيئة
وقال بعضهم يصح
لانه فى مقابلة حدوث
نعمة ربح القرض
ان التحسره به أو فيه
اندفاع نعمة
المطالبة ان احتاج
لبقائه فى ذمته
لأعساره أو اتفاق
ولانه سبب المقرض
ان يرد زيادة عما

اقتضه فاذا التزمها
بشأنه انعقد وزمته
فهو حينئذ مكافأة
احسان لا وصلة للربا
انه لا يكون الا في
عقد كبيع ومن ثم
لوشروط عليه النذر في
عقد القرض كان ربا
وقال شيخ مشايخنا
العلامة المحقق
الطنبيداري فيما اذا
نذر المدينون للدائن
منقصة الارض
المرهونة مبدية تمام
الدين في ذمته والذي
رأيت من غيري
احكامنا المئين ماهو
صريح في الصحة ومن
افتي بذلك شيخ
الاسلام محمد بن
حسين النجاشي
والعلامة الحلي
عبد الرحمن الزاهد

الحق وهو علمه نائية لجهة نذر المقرض وقوله ان يرد زيادة أي للغير العديم ان خبركم احسنكم نقضا
(قوله فاذا التزمها) أي الزيادة وقوله بنذر أي بسبب نذر وقوله انعقد أي نذره وقوله وزمته أي
الزيادة التي التزمها (قوله فهو) أي ما التزمه المقرض بالنذر وقوله حينئذ أي حينئذ كان على هذا
الوجه الخالص أعني مادام الدين في ذمته وقوله مكافأة احسان أي ذم مكافأة للاحسان أي وهو رضا
المقرض ببقاء ائتماله في ذمة المقرض والحاصل الرضا بالذم كورا احسان والتزام المقرض بشئ زائد على
الدين الذي عليه مقابل له (قوله لا وصلة للربا) أي لانه يصل للربا أي بالنسيئة (قوله اذ هو) أي
الربا من حيث هو وسواء كان ربانسيئة أو ربا قرض أولا (قوله لا يكون الا في عقد) أي في صلب عقد
أي وفي مسئلتنا لم يوجد عقد وقوله كبيع عميل للعقد فاذا نذر ربا ربا روي محمد بن الحسن وشروط
أحدهما في صلب العقد زيادة في أحد الطرفين كان ربا (قوله ومن ثم) أي ومن أجل أن الربا
لا يكون الا في عقد (قوله ولوشروط عليه النذر في عقد القرض) كان قال أقرضتك هذه العشرة
بشرط أن تسترد منك تردها اثني عشر وقوله كان ربا أي ربا قرض اذ هو ربا نفعا المقرض مشروطا
في صلب العقد كما سبق (قوله وقال شيخ مشايخنا الخ) هذا تأكيد للقول بجهة نذر المقرض شيئا
للمقرض مادام ذمته في ذمته (قوله فيما اذا نذر الخ) أي في بيان حكم ذلك وقوله منقصة الارض المرهونة
هي ما يحصل من تجارها ومن النصارى الكائنة فيهم او قوله مدنا غرض متعلق بمنفعة (قوله والذي
رأيت الخ) مقول القول (قوله ماهو صريح) خبر الذي وقوله في الجهة أي جهة نذر منقصة الارض
للمرهونة للدائن (قوله ومن أفتي بذلك) أي بما ذكر من جهة النذر بما ذكر للدائن والله سبحانه
وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
(قال المؤلف رحمه الله) قد تم تبصير وتعرير هذا الجزء الثاني من الحاشية المباركة بحمد
الله وعونه وحسن توفيقه يوم الأربعاء بعا المبارك لاثني عشر من شعبان المكرم سنة تسع وتسعين بعد
المائتين والاف من هجرة من خلق على أحسن وصف صلى الله عليه وسلم على يد مؤلفها فقير غفوق
وبه وأسبر وجهه ذنبه الراعي من ربه كشف الغطا أي بكر من مجد شطا غفر الله له ولوالديه
ولشأنه ولاخوانه ولحببه ولسائر المسلمين ورجوم من الكرم الوهاب متوسلا
بسيدنا محمد سيد الاحباب أن يعين على التمام والكمال ويعين على إنجاز
الافاضل والمجد لله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا ولا حول ولا
قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما إلى
يوم الدين وسلاما على المرسلين
والمجد لله رب العالمين
آمين آمين
آمين



(تم الجزء الثاني ثم يليه الجزء الثالث أوله باب البيع)

٥٠٤
الجزء الثاني

